

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد العالمي

الإسكان والدورة
الاقتصادية

٢٠٠٨



صندوق النقد الدولي

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠٠٨

الإسكان والدورة الاقتصادية



صندوق النقد الدولي

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٨

إنتاج: قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي
الغلاف والتصميم: لويزا منجفار وجورج سالازار
الأشكال البيانية: ثيودور بيترز

Cataloging-in-Publication Data

World economic outlook (International Monetary Fund). Arabic.
آفاق الاقتصاد العالمي – [Washington, D.C.]: صندوق النقد الدولي، 1980–
28 cm. ; v. – (دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية، 0258-7440)

Semiannual

Some issues also have distinctive titles.

Arabic translation of: World economic outlook.

1. International economic relations – Periodicals. 2. Debts, External
– Periodicals. 3. Balance of payments – Periodicals. 4. International finance
– Periodicals. 5. Foreign trade regulation – Periodicals. 6. Loans, Foreign
– Periodicals. 7. Monetary policy – Periodicals. 8. Economic development
– Periodicals. 9. Forecasting – Periodicals. I. International Monetary Fund.
II. Title. III. Series (World economic and financial surveys).
HC10.W797912

رقم الطبعة العربية: 978-1-58906-738-7

تمت الترجمة في شعبة اللغة العربية
إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي

سعر الاشتراك (ينشر مرتين سنوياً): ٩٤ دولاراً
سعر التقرير الواحد: ٥٧ دولاراً (السعر للجهات الأكاديمية ٥٤ دولاراً)

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imf.org

ح	الافتراضات والأعراف المتبعة
ي	تمهيد
ك	تقديم
ن	ملخص واف
١	الفصل ١ - الآفاق العالمية وقضايا السياسات
١	استعراض للتطورات الأخيرة والاحتمالات المستقبلية - التباعد لا الانفصال
٤	اضطراب الأسواق المالية - مسار محفوف بالمخاطر أمام الاقتصادات المتقدمة
٢٢	هل يمكن أن تنفصل الاقتصادات الصاعدة عن النامية؟
٣٠	الآفاق والمخاطر على الاقتصاد العالمي
٣٨	تحديات السياسات في عالم التعددية القطبية
٤٣	الملحق ١-١: انعكاسات التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية على قياس النمو العالمي
٤٦	الملحق ١-٢: المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية
٦٢	المراجع
٦٥	الفصل ٢ - المنظورات القطرية والإقليمية
٦٥	الولايات المتحدة وكندا: إلى متى يستمر التباطؤ؟
٧٥	أوروبا الغربية: هل يمكن تجنب حدوث تباطؤ حاد؟
٧٨	آسيا المتقدمة: ما مدى صمود النمو في اليابان أمام التباطؤ العالمي؟
٨٠	آسيا الصاعدة: زخم داخلي قوي، لكن مع تزايد مخاطر التداعيات
٨٢	أمريكا اللاتينية والكاريببي: مواجهة رياح الشمال الباردة
٨٥	أوروبا الصاعدة: التكيف مع بيئة خارجية أشد صعوبة
٨٨	كومنولث الدول المستقلة: لا يزال احتواء التضخم أكبر التحديات
٩٤	إفريقيا جنوب الصحراء: آفاق النمو القوي لكن مع استمرار المخاطر
٩٧	الشرق الأوسط: التضخم باعث على القلق المتزايد
٩٩	المراجع
١٠٣	الفصل ٣ - دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية
١٠٤	تطورات التمويل العقاري
١٠٧	قطاع الإسكان والدورة الاقتصادية
١١٠	التمويل العقاري والآثار الانتشارية من قطاع الإسكان
١١٧	التمويل العقاري والمساكن كقناة لانتقال آثار السياسة النقدية
١٢٢	هل ينبغي لتقلبات دورة أسعار المساكن أن تؤثر في إدارة السياسة النقدية؟
١٢٦	الاستنتاجات
١٢٨	الملحق ٣-١: البيانات والمنهجية
١٣٠	المراجع

١٣٣	الفصل ٤ - تغير المناخ والاقتصاد العالمي
١٣٤	كيف سيؤثر تغير المناخ على الاقتصادات؟
١٤٧	ما هي أفضل السبل في تكيف البلدان مع تغير المناخ؟
١٥٥	كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟
١٧٣	الاستنتاجات
١٧٥	الملحق ٤-١: نموذج التوازن العام، وافتراضات السيناريو الأساسي، والنماذج الأخرى
١٨٤	الواردة في الكتابات الصادرة عن تغير المناخ
	المراجع

١٩١	الفصل ٥ - العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية
١٩٧	أسعار السلع وأنماط الاندماج
٢٠٥	العولمة ودورات أسعار السلع
٢١٠	تفسير الأنماط المختلفة
٢١٣	الاستنتاجات
٢١٥	الملحق ٥-١: البيانات المنهجية
٢٢٠	المراجع

٢٢٣	ملحق: مناقشات المجلس التنفيذي حول آفاق الاقتصاد العالمي، مارس ٢٠٠٨
-----	---

٢٢٩	الملحق الإحصائي
٢٢٩	الافتراضات
٢٣٢	ما الجديد
٢٣٢	البيانات والأعراف المتبعة
٢٣٤	تصنيف البلدان
٢٣٦	الخصائص العامة للمجموعات ومكوناتها وفقا للتصنيف المتبع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٢٤٠	قائمة الجداول
٢٤١	الناتج (الجدول أ١-٤)
٢٤٩	التضخم (الجدول أ٥-٧)
٢٥٥	السياسات المالية (الجدول أ٨)
٢٥٦	التجارة الخارجية (الجدول أ٩)
٢٥٨	معاملات الحساب الجاري (الجدول أ١٠-١٢)
٢٦٤	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول أ١٣-١٥)
٢٦٨	تدفق الأموال (الجدول أ١٦)
٢٧٢	السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجدول أ١٧)

٢٧٣	آفاق الاقتصاد العالمي ودراسات الخبراء لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة
-----	---

الإطارات

٩	١-١: هل هناك أزمة ائتمان؟
١٨	٢-١: انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أسبابه وآثاره
٢٧	٣-١: المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية: تقرير مرحلي
٤٨	٤-١: العلاقة بين انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية
٥٣	٥-١: لماذا لم يستجيب عرض النفط بدرجة أكبر لارتفاع الأسعار؟
٥٨	٦-١: أسعار النفط المستخدمة كقواعد معيارية
٧٠	١-٢: متى تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة؟

المحتويات

٨٩	٢-٢: البترودولار والإقراض المصرفي للأسواق الصاعدة
١١٣	١-٣: تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح
١٤٢	١-٤: الارتفاع المستمر في ملكية السيارات في الاقتصادات الصاعدة: انعكاساته على تغير المناخ
١٤٤	٢-٤: جنوب آسيا: التأثير التوضيحي لصدمة مناخية مفاجئة
١٤٨	٣-٤: السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى التكيف بشكل أكثر سلاسة مع صدمات المناخ المفاجئة
١٥٢	٤-٤: التأمين ضد الكوارث وسندات الكوارث: الأدوات الجديدة للتحوط من مخاطر الأحوال الجوية المتطرفة
١٥٦	٥-٤: المبادرات الأخيرة على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات
١٦٠	٦-٤: جوانب التعقيد في تصميم سياسات التخفيف المحلية
١٩٤	١-٥: كيف تؤثر العولمة التجارية والمالية على النمو؟ النظرية والأدلة
١٩٨	٢-٥: الانتعاش الراهن لأسعار السلع في السياق الصحيح
٢٣٠	١-١: افتراضات السياسة الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات في بعض الاقتصادات المختارة

الجدول

٢	١-١: استعراض عام لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٤٥	٢-١: حصص إجمالي الناتج المحلي العالمي، ٢٠٠٧
٥١	٣-١: الطلب العالمي من النفط وإنتاجه حسب المنطقة
٦٢	٤-١: الأغذية والوقود والتضخم الكلي
٦٦	١-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين والبطالة
٦٧	٢-٢: الاقتصادات المتقدمة: مراكز الحساب الجاري
٨٢	٣-٢: اقتصادات آسيوية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٨٣	٤-٢: اقتصادات مختارة في نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٨٥	٥-٢: اقتصادات مختارة في أوروبا الصاعدة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٩٣	٦-٢: كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٩٦	٧-٢: اقتصادات إفريقية مختارة: إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٩٨	٨-٢: اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
١٠٧	١-٣: الفروق المؤسسية في أسواق الرهن العقاري الوطنية ومؤشر أسواق الرهن العقاري
١١٠	٢-٣: المساهمات غير الطبيعية في الضعف الذي يصيب نمو إجمالي الناتج المحلي قبل سنة من الركود
١١١	٣-٣: خصائص دورات أسعار المساكن
١١٧	٤-٣: تحليل التباين في التنبؤات: صدمات الطلب على المساكن — المتوسط في مختلف البلدان
١٢٧	٥-٣: المعاملات الاختيارية في "قاعدة تيلور"
١٢٩	٦-٣: تقديرات نموذج تصحيح الخطأ في الاستهلاك
١٦٧	١-٤: الخسائر في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، عام ٢٠٤٠
١٧٨	٢-٤: افتراضات النمو وفق السيناريو الأساسي
١٧٩	٣-٤: معاملات الانبعاثات القائمة على الكربون
١٨٠	٤-٤: ملخص السيناريو الأساسي
١٨١	٥-٤: كثافات الانبعاثات وفق السيناريو الأساسي
١٨٢	٦-٤: تخفيضات الانبعاثات وخسائر الاستهلاك في أعقاب صدمة معيارية في أسعار الكربون

١٨٣	٧-٤: مقارنة نماذج سياسات المناخ
٢١١	١-٥: الانحدارات المقطعية: التجارة الكلية
٢١٢	٢-٥: الانحدارات المقطعية: تجارة السلع الأساسية، والاستثمار الأجنبي المباشر
٢١٢	٣-٥: الانحدارات الطولية: التجارة الكلية
٢١٣	٤-٥: الانحدارات الطولية: تجارة السلع الأساسية، والاستثمار الأجنبي المباشر
٢١٤	٥-٥: الانحدارات الطولية: المؤسسات والسياسات

الأشكال البيانية

٣	١-١: المؤشرات العالمية
٤	٢-١: المؤشرات الجارية والرائدة
٥	٣-١: التضخم العالمي
٦	٤-١: مقاييس السياسة النقدية والسيولة
٧	٥-١: المستجدات في أسواق رأس المال المتطورة
٨	٦-١: مؤشرات الأسواق المالية وأسواق المساكن المتطورة
١٧	٧-١: التطورات الخارجية في اقتصادات متقدمة مختارة
٢٣	٨-١: الأوضاع المالية في الاقتصادات الصاعدة
٢٤	٩-١: التطورات الخارجية في الاقتصادات الصاعدة والنامية
٢٥	١٠-١: تنامي الدور العالمي للاقتصادات الصاعدة والنامية
٣١	١١-١: الآفاق المستقبلية العالمية
٣٢	١٢-١: المخاطر على الآفاق المستقبلية العالمية
٣٤	١٣-١: مقاييس فجوة الناتج وضغوط الطاقة الإنتاجية
٣٥	١٤-١: موازين الحساب الجاري وصافي الأصول الأجنبية
٣٧	١٥-١: سيناريوهان للاقتصاد العالمي
٤٤	١٦-١: تعديلات أسعار صرف تعادل القوى الشرائية والنمو العالمي
٤٧	١٧-١: أسعار السلع الأساسية والنفط
٥٢	١٨-١: موازين أسواق النفط العالمية
٥٧	١٩-١: أسعار الطاقة والمعادن ونمو استهلاك المعادن
٦٠	٢٠-١: التطورات الأخيرة في محاصيل الغذاء الرئيسية
٦١	٢١-١: الانعكاسات الاقتصادية الكلية لارتفاع أسعار السلع الأساسية
٦٧	١-٢: الولايات المتحدة: دورات أسعار العقارات في سياقها الصحيح
٧٧	٢-٢: أوروبا الغربية: تشديد معايير الإقراض
٧٩	٣-٢: اليابان: هل سيتمكن الطلب المحلي من دعم النمو؟
٨١	٤-٢: آسيا الصاعدة: أنماط التجارة وتطورات النمو
٨٤	٥-٢: أمريكا اللاتينية: طريق طويل لزيادة قوة الأداء
٨٧	٦-٢: أوروبا الصاعدة: تصاعد مخاطر الاقتصاد الكلي
٩٤	٧-٢: كومنولث الدول المستقلة: لا تزال الضغوط التضخمية مبعثاً أساسياً للمخاوف
٩٥	٨-٢: إفريقيا جنوب الصحراء: تعرض صادرات السلع الأساسية لمخاطر الطلب العالمي
٩٩	٩-٢: الشرق الأوسط: نمو قوي وتضخم متصاعد
١٠٥	١-٣: الديون العقارية والمبتكرات المالية
١٠٨	٢-٣: ارتباط أسعار المساكن الحقيقية والاستثمارات السكنية الحقيقية بفجوة الناتج
١١١	٣-٣: خصائص سوق العمل ومساهمة الاستثمارات السكنية في الدورة الاقتصادية
١١٢	٤-٣: مؤشر أسواق الرهن العقاري، والارتباط بين الاستهلاك وأسعار المساكن، والميل الحدي نحو الاستهلاك من ثروة المساكن على المدى البعيد
١١٧	٥-٣: نسبة تباين الناتج المفسرة بصدمات الطلب على المساكن

١١٨	٦-٣: الارتباط بين نسبة الناتج ونسبة التباين في قطاع الإسكان المفسرة بصدمات الطلب على المساكن
١١٩	٧-٣: الارتباط بين نسبة تباين الناتج المفسرة بصدمات الطلب على المساكن ومؤشر أسواق الرهن العقاري
١١٩	٨-٣: الإسكان وآلية انتقال أثر السياسة النقدية
١٢٠	٩-٣: أثر صدمات السياسة النقدية على الناتج ومتغيرات قطاع الإسكان في الولايات المتحدة
١٢١	١٠-٣: مرونة الاستثمارات السكنية الحقيقية، وأسعار المساكن، والناتج إزاء زيادة قدرها ١٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة قصيرة الأجل
١٢٢	١١-٣: مؤشر أسواق الرهن العقاري ومرونة الاستثمارات السكنية الحقيقية وأسعار المساكن الحقيقية والناتج بالنسبة لسعر الفائدة
١٢٣	١٢-٣: افتراضات منافية للواقع في السياسة النقدية
١٢٥	١٣-٣: نموذج اقتصادي كلي مع استخدام المساكن على سبيل الضمان: استجابات الناتج والاستهلاك للصدمات مع اختلاف نسبة القرض إلى القيمة
١٢٦	١٤-٣: نموذج اقتصادي كلي مع استخدام المساكن على سبيل الضمان: استجابة أسعار الفائدة الاسمية لصدمة موجبة للطلب على المساكن وصدمة مالية سالبة مع اختلاف نسبة القرض إلى القيمة
١٣٥	١-٤: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة
١٣٦	٢-٤: تنبؤات الانبعاثات
١٣٧	٣-٤: الوسط الحسابي لخسائر إجمالي الناتج المحلي عند مستويات مختلفة للاحتراق
١٣٨	٤-٤: الأضرار الناجمة عن حدوث احتراق قدره ٢,٥ درجة مئوية حسب المنطقة
١٣٩	٥-٤: تأثير الاحتراق حسب المنطقة والقطاع
١٤٠	٦-٤: التأثير المادي بحلول عام ٢٠٨٠
١٤١	٧-٤: الاختلاف في تقديرات الأضرار الناجمة عن تغير المناخ
١٥١	٨-٤: المشتقات الخاصة بالأحوال الجوية وسننات الكوارث
١٦٤	٩-٤: أهداف ومسارات الانبعاثات العالمية، ١٩٩٠-٢١٠٠
١٦٥	١٠-٤: ضريبة الكربون الموحدة، ٢٠١٣-٢٠٤٠
١٦٦	١١-٤: مجموع تكاليف التخفيف، ٢٠١٣-٢٠٤٠
١٦٩	١٢-٤: نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، ٢٠١٣-٢٠٤٠
١٧٠	١٣-٤: التحويلات الدولية في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى
١٧١	١٤-٤: نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى لجميع المناطق على أساس الحصص في سكان العالم، ٢٠١٣-٢٠٤٠
١٨١	١٥-٤: الانبعاثات العالمية من الطاقة وحدها، عام ٢٠٣٠
١٩١	١-٥: تجارة السلع والخدمات
١٩٢	٢-٥: الصادرات السلعية للاقتصادات الصاعدة والنامية
١٩٣	٣-٥: إجمالي رأس المال الأجنبي وإجمالي الخصوم الأجنبية
١٩٧	٤-٥: أسعار السلع الأساسية
٢٠٠	٥-٥: قيم صادرات السلع الأساسية والمصنعة
٢٠١	٦-٥: أحجام صادرات السلع الأساسية والمصنعة
٢٠٢	٧-٥: أنماط التجارة الإقليمية
٢٠٣	٨-٥: الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الصاعدة والنامية
٢٠٤	٩-٥: السياسات وبيئة المؤسسات
٢٠٥	١٠-٥: فترات انتعاش أسعار السلع الأساسية
٢٠٧	١١-٥: دراسة الأحداث لمعدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية، ١٩٧٠-٢٠٠٧
٢١٤	١٢-٥: تفسير زيادة الاندماج الاقتصادي منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحالي

الافتراضات والأعراف المتبعة

تم اعتماد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فقد تم افتراض ما يلي: (١) أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية سوف تظل ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٣٠ يناير - ٢٧ فبراير ٢٠٠٧، باستثناء العملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يفترض أن تظل ثابتة بالقيمة الاسمية لليورو؛ (٢) وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف-١ للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في البلدان الصناعية)؛ (٣) وأن متوسط سعر النفط سيكون ٩٥,٥٠ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٠٨ و ٩٤,٥٠ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٠٩، وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ (٤) وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ٣,١٪ في عام ٢٠٠٨ و ٣,٤٪ في عام ٢٠٠٩؛ (٥) وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين البنوك لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سوف يبلغ ٤,٠٪ في عام ٢٠٠٨ و ٣,٦٪ في عام ٢٠٠٩؛ (٦) وأن متوسط سعر الفائدة على شهادات الإيداع اليابانية لمدة ستة أشهر سوف يبلغ ١,٠٪ في عام ٢٠٠٨ و ٠,٨٪ في عام ٢٠٠٩. وهذه بالطبع هي افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه الغموض المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى نهاية مارس ٢٠٠٨.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافق البيانات أو عدم انطباقها؛
- للإشارة إلى أن الرقم إما صفر أو لا يستحق الذكر؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٠٦-٢٠٠٧ أو يناير- يونيو على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٠٦/٢٠٠٧ على سبيل المثال) للإشارة إلى سنة الميزانية أو السنة المالية؛
- ”مليار“ تعني ألف مليون، بينما ”تريليون“ تعني ألف مليار؛
- ”نقاط الأساس“ تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية)؛
- تشير المساحات المظللة في الأشكال البيانية والجداول إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي؛
- ترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- لا يشير مصطلح ”بلد“، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن توجد بيانات إحصائية متوفرة عنها ويحتفظ بها على أساس منفصل ومستقل.

مزيد من المعلومات والبيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.imf.org. وتصاحب هذا التقرير على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراءة عليها. ويمكن تحميل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من برامج الكمبيوتر. ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني أو الفاكس (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية) إلى العنوان التالي:

World Economic Studies Division

Research Department

International Monetary Fund

700 19th Street, N.W.

Washington, D.C. 20431, U.S.A.

بريد إلكتروني: weo@imf.org فاكس: 623-6343 (202)

تعتبر التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي على التطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات المتوقعة نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات صندوق النقد الدولي، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق على وجه الخصوص، بالاشتراك مع إدارة تطوير ومراجعة السياسات، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق هذه الجهود في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد سيمون جونسون، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد تشارلز كولينز، نائب مدير إدارة البحوث، وسويبير لال، رئيس قسم بالوكالة في إدارة البحوث. وساهم السيد تيم كالن في تنسيق المراحل المبكرة من هذا المشروع قبل انتقاله لتولي مهام عمله الجديد.

أما المساهمون الأساسيون في هذا التقرير فهم روبرتو كارداريللي، وكيفن شينغ، وستيفان دانيغر، وسليم إيكداغ، وتوماس هلبنغ، ودينيز إيغن، وفلورنس جوموت، وبن جونز، وتيم لين، وفاليري ميرسر- بلاكمان، وبول ميلز، وجياني دي نيكولو، وجوناثان أوستري، وروني رامشاران، وأليساندرو ريبوتشي، وألسدير سكوت، ونيكولا سباتافورا، وجون ستراند، وناتاليا تاميريزا، وإيرينا تيتل، وتوه كوان. وغافين أسدوريان، وتو-نيو داو، وستيفاني دينيس، ونيشا أربيل، وأنجيلا إسبيريتو، وإيلين هنسيل، وباتريك هتينغر، وسوزانا مورسولا، وبينيت سوتون. وساعد في الجانب البحثي إيرغومنت تولون. وقد تولى إدارة قاعدة البيانات ونظم الكمبيوتر كل من ماهناز هيماتي، ولورين ميستر، وإيمري أوكس. أما معالجة الكلمات فقام بها كل من سيلفيا بريشيا، وجميل كولون، وشيلا توميلوسو إيغاسنزا. وساهم في هذا العمل أيضاً كل من إدواردو بورنستين، وماركوس شامون، وحמיד فاروقي، وليودميلا هوزديك، وأيهان كوسي، وكورنيليا كرانيك، ومايكل كمهوف، ودوغلاس لاكستون، وجيوولي، وباولو مورو، وستيفن سيمانسكي، وستيفان توكاريك، وجوان ويغاند. وتمت الاستعانة بمستشارين خارجيين، منهم وارويك ماكيبين، وتوماسو موناسيلي، وإيان باري، ولوكا سالا، وأرفيد سوبرامانيان، وكانغ يونغ تان، وشانغ-جين وي. وقامت بتحرير النص وتنسيق إنتاج المطبوعة ليندا غريفين كين من إدارة العلاقات الخارجية.

وأفاد هذا التحليل من تعليقات ومقترحات الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وتعليقات ومقترحات المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ١٩ و ٢١ مارس، ٢٠٠٨. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى سلطاتهم الوطنية.

من انخفاض مستويات الجدارة الائتمانية، وتعديلات بالزيادة في توقعات خسائر البنوك الأمريكية والأوروبية، وتحرك لا يمكن إيقافه نحو زيادة درجة التمويل بالديون على المستوى العالمي.

وقد أسهم خفض الإقراض، وما اقترن به من محاولة لخفض المخاطر، بدور حيوي في اثنين من أهم الأحداث التي وقعت — وقد وقع كلاهما بينما كان هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في آخر مراحل إعداده. وقد تمثل الحدث الأول في بيع واحد من أكبر خمسة بنوك استثمارية أمريكية، بنك «بير ستيرنز» (Bear Stearns)، في ظل ظروف عصيبة، منها اتساع نطاق التخلف عن سداد القروض الذي اعتبر وشيكا. أما الحدث الثاني، الذي حظي بنفس الاهتمام في الصحافة، فقد تمثل في الإجراءات غير المسبوقه بالفعل التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي لمنع انتشار آثار مشاكل بنك «بير ستيرنز». وقد تركت هذه الإجراءات أثرا مؤكدا في سبيل تحقيق الاستقرار، في الوقت الحالي على الأقل.

وإننا نعتقد أن التصحيح العميق المتواصل في سوق المساكن الأمريكية ومشاكل القطاع المالي التي لا تزال بلا حل دفعت بالاقتصاد الأمريكي إلى حافة الركود. وفي واقع الأمر، نحن نتوقع حاليا أن الولايات المتحدة سوف تنزلق إلى هاوية الركود — أي أنها ستعاني من النمو السالب على مدى ربعي سنة أو أكثر — في غضون عام ٢٠٠٨، قبل أن تبدأ في تحقيق تعافٍ محدود في مرحلة ما في ٢٠٠٩.

والأرجح أن تكون الآثار الواقعة على بقية العالم كبيرة. فقد خفضنا بالفعل توقعاتنا للنمو في أوروبا وجانب كبير من بلدان الأسواق الصاعدة حول العالم. وتبلغ تنبؤاتنا المعدلة للنمو العالمي ٣,٧٪، بعد أن كانت ٤,٩٪ في ٢٠٠٧، مما يدل على حدوث تباطؤ كبير. غير أنني أؤكد أن تحقيق النمو، حتى وإن كان بهذا المستوى، سوف يقتضي تباطؤ النمو بقدر معتدل فقط في معظم الاقتصادات المتقدمة وأن يتمكن العديد من الاقتصادات الصاعدة من الحفاظ إلى حد كبير على وتيرة النمو السريعة.

وإضافة إلى المشاكل التي تكتنف القطاع المالي، يحيط بالاقتصاد العالمي اثنان من مواطن الضعف

يعرض هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي رؤية خبراء الصندوق حول الاقتصاد العالمي في ربيع ٢٠٠٨، مع تقييمنا للأوضاع والتوقعات الراهنة وتحليل متعمق للعوامل الرئيسية المختلفة التي ستؤثر في هذه الأوضاع والتوقعات خلال الشهور والأعوام المقبلة. وقد أعد هذا التقرير فريق من مؤلف أساسا من قسم دراسات الاقتصاد العالمي تحت القيادة الماهرة للسيد تشارلز كولينز، وتلاه السيد سوبير لال منذ يناير. وأود كذلك أن أثنى على المساهمة المتميزة من السيد تيم كالن، الذي تولى قيادة هذا الفريق طوال ثلاث سنوات وأسهم في تشكيل هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء فترة تصميمه وإعداده. وإضافة إلى ذلك، لا بد أن أؤكد كالمعتاد أهمية الدور الحيوي الذي قام به خبراء آخرون من إدارة البحوث وإدارات الصندوق المختلفة في سبيل إنتاج هذا التقرير، من خلال مساهماتهم المباشرة في فصول التقرير ومن خلال استمرار عملية التفاعل المجمع للآراء التقييمية البناءة.

دخل الاقتصاد العالمي مؤخرا منعطفا جديدا وحرجا. فلا يزال الاقتصاد الأمريكي عالقا في مستنقع المشاكل المالية التي كان أول ظهورها في القروض العقارية عالية المخاطر ولكنها تنتشر في الوقت الحالي على نطاق أكثر اتساعا. فالتوترات التي كان يعتقد بأنها تقتصر على جانب من السوق العقارية أصبحت تخلف حاليا آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد بأكمله، بينما يؤدي اقتران عوامل تزايد التخلف عن السداد، وتراجع قيمة الضمانات، وازدياد القيود الائتمانية إلى خلق مخفض مالي قوي يتعذر القضاء عليه.

وإلى جانب المشاكل الكبيرة التي تواجه الولايات المتحدة في حدود أثر الائتمان على الاقتصاد الحقيقي، لا تزال معاناة الولايات المتحدة مستمرة نتيجة الأخطاء الضخمة التي ترتكبها مؤسساتها المالية الرائدة في مجال إدارة المخاطر. فقد تضاعفت المشاكل التي كان يُعتقد باقتصارها على قضايا السيولة في أسواق المال قصيرة الأجل — وإمكان التعامل معها على هذا الأساس — في معظم القطاع المالي، مما دفع إلى حدوث موجات متكررة

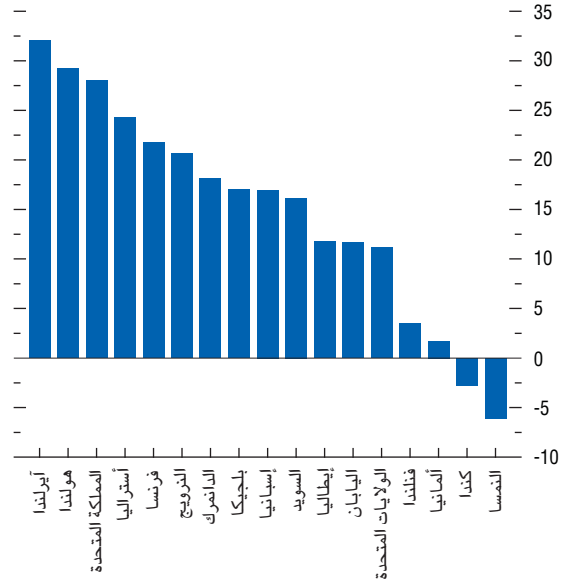
الأساسية قصيرة الأمد، ويتناولهما هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بقدر كبير من التفصيل. ويتمثل موطن الضعف الأول في احتمال تصحيح أسعار المساكن بالتخفيض بدرجة كبيرة في العديد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى (الشكل البياني الأول). ورغم أن الفصل الثالث يوضح أن ديناميكية سوق المساكن في الولايات المتحدة لا تضاهاها ديناميكيات أسواق البلدان الأخرى، فإنه يشير كذلك إلى احتمال قيام قطاع الإسكان بدور أكثر أهمية في الدورة الاقتصادية — حيث تغيرت طبيعة تمويل الديون العقارية وارتفعت مستويات التقييمات في كل مكان تقريبا على مدار السنوات العشر الماضية.

أما موطن الضعف الثاني فهو بالطبع أسعار السلع الأساسية. ويبحث الفصل الخامس دور أسعار السلع الأساسية في قوة الأداء في العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية في السنوات الأخيرة. ومن اللافت للنظر كيفية إسهام طفرة أسعار السلع الأساسية على مدار السنوات الخمس الماضية (الشكل البياني الثاني) في رفع أسعار المنتجات القائمة على السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم. ورغم أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن البلدان المصدرة للسلع الأساسية أصبحت حاليا أقدر على تحمل الآثار المترتبة على حدوث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي، فإننا سنواصل التشجيع على توخي الحذر، حيث سبق أن هبطت أسعار السلع الأساسية، في المتوسط بنسبة ٣٠٪ خلال فترات التباطؤ العالمي الكبيرة على مدار الأعوام الثلاثين الماضية.

وتتجه جميع الأنظار حاليا إلى الاقتصادات الصاعدة الرائدة. فقد أصبحت مكتملة النضج الاقتصادي في السنوات الخمس الماضية — من خلال تنوع صادراتها، وتعزيز اقتصادها المحلي، وتحسين أطر سياساتها. ويمكن تصور أن الزخم القوي في هذه الاقتصادات، وإدخال بعض التعديلات في الوقت المناسب على السياسات المتبعة، يمكنه المحافظة على قوة الطلب المحلي والاقتصاد العالمي على السواء.

غير أن هذه الاقتصادات الصاعدة، في الوقت الحالي، لا تجد نفسها محاطة بالركود الوشيك بل بالضغط التضخمي. وعلى وجه التحديد، نجد أن الديناميكية المالية لانخفاض قيمة الدولار وتزايد أجواء الغموض المحيطة بالأسواق المالية قد اقترنت مع استمرار نمو الطلب القوي في الاقتصادات الصاعدة وتباطؤ استجابة العرض من منتجي السلع الأساسية على نحو يسمح بالحفاظ على الضغوط الرافعة لأسعار المواد الغذائية والطاقة على الرغم

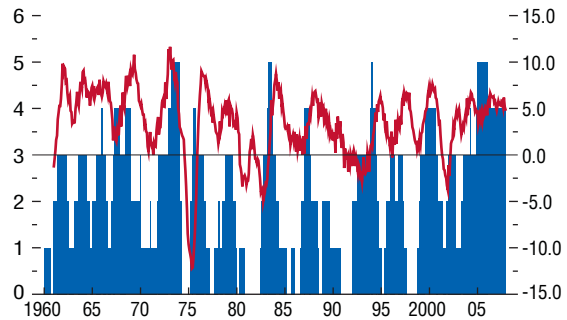
فجوات أسعار المساكن (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي، حسبما ورد توضيحها في الإطار ٣-١.

عدد المجموعات الرئيسية للسلع الأساسية في مرحلة الانتعاش والإنتاج الصناعي العالمي

عدد مجموعات السلع الأساسية في فترة الانتعاش (المقياس الأيسر) — الإنتاج الصناعي العالمي، النمو السنوي ٪ (المقياس الأيمن)



المصادر: نظام أسعار السلع الأساسية الذي وضعه صندوق النقد الدولي؛ وتقريب «الإحصاءات المالية الدولية» الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. تعرّف المجموعات الرئيسية للسلع الأساسية بأنها النفط والمعادن والمواد الغذائية والمشروبات والمواد الخام الزراعية.

تقديم

السياسات جيدة التصميم يمكن أن تحد من انبعاثات الكربون وغيرها من الانبعاثات ذات الصلة دون أن يكون لها تأثير سلبي على النمو. وإلى جانب المبررات المقنعة على المدى المتوسط بالنسبة لاحتواء الانبعاثات، فإننا بحاجة ماسة إلى منهج عالمي أكثر تماسكا لتسعير الطاقة. فمن الضروري أن تنتقل الزيادات في أسعار الوقود إلى المستهلك النهائي، مما سيسمح لآلية التسعير بتولي دور ملائم على مستوى الاقتصاد العالمي في الحد من الطلب (والحد من الضغوط التضخمية) عندما تؤدي أوضاع المعروض أو الأحداث المالية إلى رفع أسعار السلع الأساسية. فمحاولة حماية المستهلكين من التكاليف الحقيقية لاستخدام الوقود الأحفوري سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل هي على الأرجح أسوأ من كونها عديمة الجدوى.

سيمون جونسون

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث

من السحب الغائمة التي تخيم على الاقتصاد العالمي. وبالتالي، في الوقت ذاته الذي قد يبدو أن هناك ما يبرر الاستعدادات لاتخاذ تدابير مضادة للاتجاهات الدورية، فإن الاقتصادات الصاعدة الرائدة تجد نفسها مضطرة للعمل جاهدة للتخفيف من آثار التضخم.

وبينما تعتبر هذه القضايا المباشرة قضايا ملحة، فلا ينبغي أن ننسى التحديات الأطول أجلا، بما في ذلك التحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ. ويمكن للصندوق المساهمة في النقاش الحيوي الدائر حاليا عن طريق تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لتغير المناخ، والتي يمكن أن تكون بعيدة الأثر وسريعة المفعول. ويركز الفصل الرابع بصفة خاصة على التأثير الاقتصادي الكلي لاستراتيجيات التخفيف ويقدم الحجج على أن أطر

البيئة الاقتصادية العالمية

بدأ التوسع العالمي يفقد وتيرته السريعة متأثراً بوقوع إحدى أكبر الأزمات المالية (الفصل الأول). وتمثلت أقصى درجات التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في الولايات المتحدة حيث يستمر التصحيح في سوق المساكن في زيادة التوترات المالية. وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى، تباطأ النشاط في أوروبا الغربية أيضاً خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، وإن أبدى الاقتصاد الياباني قدرة أكبر على تحمل هذه التداعيات. أما الاقتصادات الصاعدة والنامية فلا يزال تأثرها بتطورات الأسواق المالية أقل بكثير حتى الآن ولا تزال محتفظة بوتيرة نموها السريع، بقيادة الصين والهند، وإن بدأ حدوث تراجع في نشاطها التجاري وإنتاجها الصناعي.

وفي نفس الوقت، ازداد التضخم الكلي على مستوى العالم مدفوعاً باستمرار الأسعار المرتفعة للأغذية والطاقة. ففي الاقتصادات المتقدمة، تحرك التضخم الأساسي نحو الصعود في الأشهر القليلة الماضية بالرغم من تباطؤ النمو. وفي الأسواق الصاعدة، ارتفع معدل التضخم الكلي ارتفاعاً أكثر حدة، تحت تأثير نمو الطلب القوي وزيادة وزن الطاقة، وكذلك الأغذية بشكل خاص، في سلال السلع الاستهلاكية.

واستمر الرواج في أسواق السلع الأساسية بالرغم من تباطؤ النشاط العالمي. وكان الطلب القوي من الاقتصادات الصاعدة، والذي شكل جانبا كبيرا من الزيادة في استهلاك السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة، واحداً من القوى المحركة لارتفاع الأسعار، بينما كان الطلب المتعلق بأنواع الوقود الحيوي عنصرًا داعمًا لارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية. وفي نفس الوقت، تأخر تعديل العرض بالتناسب مع ارتفاع الأسعار، لا سيما في حالة النفط، كما تقلص المخزون في كثير من الأسواق حتى بلغ مستويات منخفضة قياسية للمدنيين المتوسط والطويل (راجع الملحق ١-٢). ويبدو أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية مؤخرًا يرجع، ولو في جانب منه، إلى عوامل مالية أيضاً، حيث بدأت هذه السلع تبرز على نحو متزايد باعتبارها فئة أصول بديلة.

وعلى غير المتوقع، سرعان ما انتشرت الصدمة المالية التي وقعت في أغسطس ٢٠٠٧، مع انحراف السوق

الأمريكية للرهن العقاري عالية المخاطر عن مسارها الصحيح بسبب تراجع طفرة أسعار المساكن، وامتد أثرها لتلحق أضراراً بالغة بالأسواق والمؤسسات الحيوية في النظام المالي. وتسببت التداعيات اللاحقة في تقليص السيولة في سوق المعاملات بين البنوك، وأثرت على كفاية رأس المال في البنوك الكبرى، وحثت على إعادة تسعير المخاطر عبر مجموعة كبيرة من الأدوات المالية المختلفة، على النحو الذي يعرض إليه بمزيد من التفصيل عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي المصاحب. ولا يزال عجز السيولة شديداً رغم التحركات القوية التي بادرت بها البنوك المركزية الكبرى، بينما تكثفت المخاوف من مخاطر الائتمان وامتدت إلى أبعد من قطاع الرهن العقاري عالية المخاطر. وتراجعت بالمثل أسعار الأسهم مع تزايد دلائل الضعف الاقتصادي، كما استمر مستوى التقلب المرتفع في أسواق الأسهم والعملات.

وتحدثت هذه الاهتزازات المالية تأثيراً متزايداً على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصادات المتقدمة، بينما تتزايد الأدلة على حدوث ضائقة ائتمانية واسعة النطاق — وإن لم تتحول بعد إلى أزمة ائتمان مكتملة الملامح. ويلاحظ تشديد معايير الإقراض المصرفي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وتراجع حركة إصدار الأوراق المالية المهيكلية، وشدة اتساع فروق العائد على سندات دين الشركات. ويبلغ التأثير أقصى درجاته في الولايات المتحدة حيث يسهم في زيادة تعميق التصحيح الجاري في سوق المساكن. وكانت قنوات انتقال الآثار في أوروبا الغربية هي البنوك الأكثر تعرضاً بشكل مباشر لمخاطر الأوراق المالية الأمريكية منخفضة الجودة واضطرابات أسواق المعاملات بين البنوك وأسواق الأوراق المالية المهيكلية.

وكان للتوتر الذي أصاب الأسواق المالية في الآونة الأخيرة أثر أيضاً على أسواق النقد الأجنبي. فقد زاد انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي مقارنة بما كان عليه في منتصف ٢٠٠٧ في ظل تراجع الاستثمارات الأجنبية في السندات والأسهم الأمريكية والذي أحدثه انخفاض مستوى الثقة في سيولة هذه الأصول والعائد عليها، فضلاً عن ضعف احتمالات النمو في الولايات المتحدة وزيادة توقعات خفض أسعار

الدورة الاقتصادية التي تمر بها الاقتصادات المتقدمة، وإن كان من الواضح أن الآثار الانتشارية لا تزال احتمالا واردا.

الآفاق والمخاطر

تشير التوقعات إلى تراجع النمو العالمي ليصل إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٠٨، بانخفاض قدره نصف نقطة مئوية عما كان عليه وقت صدور عدد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، و ١,٢٥ نقطة مئوية عن النمو المسجل في عام ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، يُنتظر أن يظل النمو دون تغيير في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يستمر التباعد في أداء النمو بين الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، مع انخفاض النمو في الاقتصادات المتقدمة بشكل عام إلى مستويات أدنى بكثير من المستوى الممكن. وسوف ينزلق الاقتصاد الأمريكي إلى حالة من الركود الطفيف في ٢٠٠٨ نتيجة الدورات المتداعمة في أسواق المساكن والأسواق المالية، قبل أن يبدأ في تحقيق تعافٍ محدود في عام ٢٠٠٩ مع زوال مشاكل الميزانيات العمومية في المؤسسات المالية بخطى وثيدة (الفصل الثاني). ومن المتوقع أيضا أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في أوروبا الغربية إلى مستوى أقل كثيرا من الممكن من جراء التداعيات التجارية والتوترات المالية ودورات أسعار المساكن السالبة في بعض البلدان. وفي المقابل، يتوقع حدوث انخفاض طفيف في نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية، وإن ظل محتفظا بمعدلات قوية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ويرجع هذا التباطؤ إلى الجهود المبذولة لتجنب النشاط الاقتصادي المحموم في بعض البلدان إلى جانب التداعيات التجارية والمالية وبعض الانخفاض في أسعار السلع الأساسية.

ولا يزال احتمال النتائج دون المتوقعة هو الأرجح في ميزان المخاطر الكلية التي تتعرض لها آفاق النمو العالمي على المدى القصير. ويرى خبراء الصندوق حاليا أن انكماش النمو العالمي إلى ٣٪ أو أقل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ هو احتمال بنسبة ٢٥٪. وهو ما يعادل حالة من الركود العالمي. ويكمن الخطر الأكبر في الأحداث التي لا تزال تتكشف في الأسواق المالية، لا سيما المخاوف من أن تؤدي الخسائر الفادحة في منتجات الائتمان المهيكل ذات الصلة بالرهون العقارية الأمريكية عالية المخاطر وغيرها من القطاعات إلى إيقاع ضرر بالغ بالميزانيات العمومية في النظام المالي وتحويل ضائقة الائتمان

الفائدة. وجاء الهبوط في قيمة الدولار الأمريكي ليعطي دفعة لصافي الصادرات، ويساعد على خفض العجز في الحساب الجاري الأمريكي إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بانخفاض مقداره ١,٥٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي عن الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٦. ولا يزال المقابل الأساسي لانخفاض الدولار الأمريكي هو ارتفاع سعر اليورو والين و عملات معومة أخرى كالدولار الكندي وبعض عملات الأسواق الصاعدة. غير أن تحركات أسعار الصرف كانت أقل حدة في عدد من البلدان ذات الفوائض الكبيرة في حساباتها الجارية — لا سيما الصين والبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط.

وكانت الآثار الانتشارية المباشرة على الاقتصادات الصاعدة والنامية أقل حدة مما كانت عليه في فترات العسر التي سبق أن مرت بها الأسواق المالية العالمية، بالرغم من بعض الانكماش في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة في الشهور الأخيرة والحجم المحدود الذي اتسم به نشاط الإصدار. وكان التأثير أكثر حدة على بعض البلدان شديدة الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل العابر للحدود. واقتصرت التداعيات التجارية الناجمة عن تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة على نطاق محدود حتى الآن، وكانت أوضح في الاقتصادات التي تربطها بالولايات المتحدة معاملات تجارية كثيفة. ونتيجة لذلك، ظل النمو قويا في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة بشكل عام، وغلب عليه التوازن بين المناطق المختلفة، حيث لا يزال عدد كبير من البلدان يواجه معدلات تضخم أخذة في الارتفاع بسبب زيادة أسعار الأغذية والوقود وقوة الطلب المحلي.

وتعتمد الاقتصادات الصاعدة والنامية في تحمل هذه التقلبات على تقدمها المتواصل نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، والنطاق الواسع الذي يغطيه الانتعاش الراهن في أسعار السلع، مما أعطى الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في البلدان المصدرة للسلع دفعة أقوى بكثير من أي دفعة تلقتها في فترات الانتعاش السابقة. وكما يعرض الفصل الخامس، تمكن مصدرو السلع من إحراز تقدم في تنويع قواعد صادراتهم، بما في ذلك التنويع عن طريق زيادة الصادرات المصنعة، وازداد نصيب التجارة في مجموعة الاقتصادات الصاعدة والنامية ذاتها. وكان تعزيز الأطر الاقتصادية الكلية وتحسين البيئة المؤسسية عاملين مهمين وراء هذه التطورات المواتية. ونتيجة لذلك، أصبح أداء النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية أقل اعتمادا على مراحل

مستويات مرتفعة غير مريحة، فإن الاحتمالات المرجحة تشير إلى تراجع هذه المستويات مرة أخرى إلى أقل من ٢٪ خلال ٢٠٠٩، في سياق تزايد التوقعات السالبة للنشاط. وعلى ذلك فقد أصبح باستطاعة البنك المركزي الأوروبي أن يحدث بعض التيسير في موقف السياسة النقدية. وفي اليابان، من المفيد إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير، وإن كان المجال سيكون مفتوحا بدرجة محدودة أمام تخفيض هذه الأسعار عن مستوياتها المنخفضة أصلا إذا ما حدث تدهور شديد في الاحتمالات المتوقعة للنمو.

وإلى جانب هذه الأولويات العاجلة، تسببت التطورات المالية الأخيرة في إشعال الجدل الدائر حول المدى الملائم الذي ينبغي أن تتوخاه البنوك المركزية في مراعاة أسعار الأصول عند تحديد موقف السياسة النقدية. وفي هذا السياق، ينظر الفصل الثالث من هذا التقرير في الروابط بين دورات أسعار العقارات والسياسة النقدية ويخلص إلى أن التجربة الأخيرة تبدو مؤيدة للرأي القائل بضرورة إعطاء وزن أكبر لتحركات أسعار المساكن في قرارات السياسة النقدية، وخصوصا في الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري أصبحت آثار «المعجل المالي» فيها أكثر وضوحا. ويمكن تحقيق ذلك ضمن إطار لإدارة المخاطر تعتمده السياسة النقدية عن طريق «السير ضد اتجاه الريح» عندما تتحرك أسعار المساكن بسرعة أو بعيدا عن نطاقات التقييم الطبيعية، وإن كان من غير الممكن أو المحبذ أن تعتمد السياسة النقدية أهدافا محددة لأسعار المساكن.

ويمكن أن تقوم سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة بدور مفيد في تحقيق الاستقرار في حالة هبوط النشاط الاقتصادي، ولكنها لا ينبغي أن تهدد الجهود الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. فأولا، هناك أدوات للضبط التلقائي يمكن أن توفر الدعم اللازم من المالية العامة دون تعريض التقدم في تحقيق أهداف المدى المتوسط للخطر. وإضافة إلى ذلك، فإن المخاوف الحالية بشأن مدى قوة عوامل الركود ومدى الضعف الذي يمكن أن تكون الاهتزازات المالية قد أحدثته في الآلية المعتادة لانتقال آثار السياسة النقدية تمثل أسبابا وجيهة للاستعانة بدفعة تنشيطية إضافية على أساس استنسابي في بعض البلدان، ولكن أي دفعة تنشيطية من هذا القبيل يجب أن تقدم في الوقت المناسب، وتكون موجهة لمستحقيها، ثم تسحب على وجه السرعة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية - حيث أدوات الضبط التلقائي محدودة نسبيا - يبدو أن هناك من الحجج القوية ما يبرر التشريع الذي أصدرته مؤخرا بتقديم دفعة تنشيطية إضافية للاقتصاد الأمريكي الواقع تحت ضغوط، وقد يلزم

الراهنة إلى أزمة ائتمان مكتملة الملامح. ولا يزال التفاعل بين الصدمات المالية السالبة والطلب المحلي، لا سيما من خلال سوق المساكن، يشكل مصدر قلق بالنسبة للولايات المتحدة وبدرجة أقل لأوروبا الغربية والاقتصادات المتقدمة الأخرى. ورغم احتمال تجاوز الطلب المحلي في الاقتصادات الصاعدة مستواه المتوقع، فإن هذه الاقتصادات لا تزال عرضة للتداعيات التجارية والمالية. وفي نفس الوقت، زادت المخاطر المتعلقة بالضغوط التضخمية، مما يعكس استمرار الطفرة السعرية في أسواق السلع الأساسية عالية المنافسة واتجاه التضخم الأساسي نحو الارتفاع.

قضايا السياسات

يواجه صانعو السياسات على مستوى العالم مجموعة من التحديات المتنوعة سريعة التحرك. وفي عالم يزداد توجهها نحو التعددية القطبية، ورغم تفرد الظروف التي يمر بها كل بلد على حدة، فسوف يتعين النظر إلى هذه التحديات بصورة عامة، مع المراعاة الكاملة لأثر التفاعلات عبر الحدود. ففي الاقتصادات المتقدمة، تتمثل المهام العاجلة في معالجة الاهتزازات التي أصابت الأسواق المالية واتخاذ إجراءات بشأن مخاطر النمو دون المتوقع - مع النظر بعين الاعتبار أيضا عند اختيار السياسات اللازمة إلى مخاطر التضخم وبواعث القلق على المدى الأطول. ولا يزال التحدي الآني في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية هو ضمان ألا يؤدي النمو القوي إلى تصاعد التضخم أو تزايد مواطن التعرض للخطر، ولكن البلدان ينبغي أن تكون على استعداد للتحرك في مواجهة تباطؤ النمو وتفاقم أوضاع التمويل إذا ما حدث تدهور حاد في البيئة الخارجية.

الاقتصادات المتقدمة

تواجه السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة مهمة الموازنة الدقيقة بين تخفيف مخاطر النمو دون المتوقع من ناحية والوقاية من تصاعد التضخم من ناحية أخرى. ففي الولايات المتحدة، زادت مخاطر الركود بشكل واضح وسط أجواء غموض كثيفة بشأن مدى الاضطرابات المالية ومدتها وتأثيرها وتدهور أوضاع سوق العمل، وهو ما يبرر تخفيضات أسعار الفائدة الحادة التي أجراها الاحتياطي الفيدرالي مؤخرا واستمرار التحيز للتيسير النقدي إلى أن يصبح الاقتصاد مرتكزا على أرض أكثر صلابة. وفي منطقة اليورو، ورغم أن التضخم الراهن بلغ

ملخص واف

حتى يتسنى الإبقاء على التضخم قيد السيطرة. وفي ظل نظام سعر الصرف المرن، غالبا ما يصبح ارتفاع سعر الصرف عاملا إيجابيا في دعم التشديد النقدي. وتقل فرص الاستجابة في البلدان التي تخضع أسعار صرفها للتوجيه المكثف أمام الدولار الأمريكي، إذ أن الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة قد يشجع دخول تدفقات رأسمالية أكثر ضخامة. ويمكن أن تستفيد الصين وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة إذا تحولت إلى نظم أكثر مرونة تتيح فرصة أكبر للحركة أمام السياسة النقدية. وبالنسبة لكثير من البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، يمثل ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي عائقا أمام السياسة النقدية، وسوف يكون من المهم مواءمة تراكم الإنفاق الحالي من المالية العامة لمراعاة المرحلة الدورية التي تمر بها هذه الاقتصادات وإعطاء أولوية للإنفاق الذي يهدف إلى تخفيف اختناقات العرض.

ويمكن لسياسة المالية العامة والسياسة المالية القيام بدور فعال أيضا في تجنب النشاط الاقتصادي المحموم وما يجلبه من مشكلات. فمن خلال تقييد الإنفاق يمكن خفض الطلب المحلي، وتقليل الحاجة إلى التشديد النقدي، وتخفيف الضغوط الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الداخلة قصيرة الأجل. أما الرقابة المالية اليقظة - التي تهدف إلى تشديد معايير الإقراض بالدرجة الملائمة وتعزيز إدارة المخاطر في المؤسسات المالية المحلية - فيمكن أن تعود بالنفع على البلدان المعنية عن طريق خفض الدفعة التنشيطية التي يتيحها الطلب في ظل النمو الائتماني السريع وكذلك عن طريق الحد من تزايد مواطن الضعف في الميزانية العمومية.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن يكون صانعو السياسات على استعداد للتحرك إذا ما أصبحت البيئة الخارجية أكثر سلبية بحيث تؤدي إلى إضعاف الأداء التجاري وخنق التدفقات الرأسمالية الداخلة. ففي كثير من البلدان سوف يؤدي ازدياد قوة أطر السياسات وتحسن الميزانيات العمومية للقطاع العام إلى إفساح مجال أوسع من ذي قبل لتطبيق سياسات نقدية ومالية مضادة للاتجاهات الدورية. وفي الصين، يوجد متسع كبير لدعم الاقتصاد عن طريق سياسة المالية العامة بفضل عملية ضبط أوضاع المالية العامة التي أجريت في السنوات القليلة الماضية، وهو ما يمكن أن يتم عن طريق تعجيل خطط الاستثمار العام وتسريع وتيرة الإصلاحات التي تهدف إلى تقوية شبكات الأمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم. وفي كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، سوف يكون إرساء أطر راسخة لاستهداف التضخم هو الأساس الذي يقوم

إتاحة الفرصة لتوفير الدعم الجماهيري لأسواق المساكن والأسواق المالية. وفي منطقة اليورو، يلاحظ أن أدوات الضبط التلقائي أكثر شمولا وينبغي السماح لها بأن تعمل بحرية تامة حول مسار للعجز يتسق مع التقدم المطرد نحو أهدافها متوسطة الأجل. أما البلدان التي أصبحت أهدافها متوسطة الأجل تحت سيطرتها التامة فيمكن أن تقدم دفعة تنشيطية إضافية أيضا عند الحاجة. غير أن المجال متاح لترك أدوات الضبط التلقائي تعمل بحرية قد يخضع في بلدان أخرى للقيود التي تفرضها مستويات الدين العام المرتفعة وخطط التصحيح الجارية غير الكافية لضمان استمرارية أوضاعها على المدى المتوسط. ففي اليابان، تشير التوقعات إلى بقاء صافي الدين العام على مستوياته المرتفعة رغم الجهود التي بذلت مؤخرا لضبط أوضاع المالية العامة. ويمكن السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل عند هبوط النشاط الاقتصادي، ولكن تأثيرها على الطلب المحلي سيكون طفيفا، وسوف يكون المجال ضيقا لاتخاذ إجراء استنسابي إضافي.

ويحتاج صانعو السياسات أيضا إلى مواصلة جهودهم الحثيثة لمواجهة اضطرابات الأسواق المالية حتى يتسنى اجتناب وقوع أزمة ثقة مكتملة الأركان أو أزمة ائتمان شاملة. وتتمثل الأولويات العاجلة، التي يناقشها بمزيد من التفصيل عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، في إعادة بناء الثقة لدى الأطراف المقابلة، وتعزيز سلامة المؤسسات من الناحيتين الرأسمالية والمالية، وتخفيف نقص السيولة. ويمكن أن يسهم إطلاق مبادرات إضافية لدعم سوق المساكن الأمريكية، بما في ذلك إمكانية استخدام بيانات الميزانية العمومية للقطاع العام، في الحد من جوانب عدم اليقين المحيطة بتطورات النظام المالي، وإن كان ينبغي توخي العناية اللازمة لتجنب إثارة أي خطر معنوي بلا داع. وتشمل إصلاحات المدى الأطول تحسين التنظيم في أسواق الرهن العقاري، وتشجيع استقلالية هيئات التصنيف الائتماني، وتوسيع نطاق الرقابة، وتقوية إطار التعاون الرقابي، وتحسين آليات حل الأزمات.

الاقتصادات الصاعدة والنامية

لا تزال الاقتصادات الصاعدة والنامية تواجه تحديات السيطرة على التضخم مع توخي اليقظة لمخاطر التطورات دون المتوقعة نتيجة لتباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة وزيادة الضغوط في الأسواق المالية. وقد يتطلب الأمر في بعض البلدان مزيدا من التشديد للسياسة النقدية

عليه التيسير النقدي في حالة هبوط النشاط الاقتصادي وتراجع ضغوط التضخم. ويمكن السماح بعمل أدوات الضبط التلقائي للمالية العامة رغم أن استمرار مستويات الدين العام المرتفعة يتيح مجالا ضيقا فحسب لتقديم دفعة تنشيطية من المالية العامة على أساس استنسابي. وقد يقتضي الأمر الاستجابة بتشديد السياسات على الفور حفاظا على الثقة في بعض البلدان الصاعدة والنامية التي تتحمل عجزا كبيرا في حساباتها الجارية أو تعاني من مواطن ضعف أخرى بالإضافة إلى اعتمادها على التدفقات الرأسمالية الداخلة.

المبادرات والسياسات متعددة الأطراف

أصبحت الجهود واسعة النطاق مطلبا لا غنى عنه في مواجهة التحديات العالمية. فإذا ما حدث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العالمي، سيكون هناك ما يستدعي الدعم المالي المؤقت من مجموعة من البلدان التي حققت تقدما طيبا خلال السنوات القليلة الماضية في تأمين سلامة مالياتها العامة. وقد تكون فعالية توفير دفعة تنشيطية مستمدة من المالية العامة في مجموعة كبيرة من البلدان التي يمكن أن تفيد من زيادة الطلب الكلي أكبر بكثير من فعالية الجهود المنفردة، نظرا لاحتامية حدوث تسربات عبر الحدود من الإنفاق الإضافي في الاقتصادات المفتوحة. ورغم أن إطلاق منهج من هذا القبيل لا يزال أمرا سابقا لأوانه، فمن الحكمة أن تشرع البلدان على الأقل في التخطيط للطوارئ تحسبا لاحتمال الحاجة إليها. ولا يزال الحد من المخاطر المصاحبة لاختلالات الحسابات الجارية العالمية مطلبا مهما. ومن المشجع أن هناك بعض التقدم الجاري في تنفيذ الاستراتيجية التي أقرتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وخطط

السياسات الأكثر تفصيلا التي وضعها المشاركون في جولة المشاورات متعددة الأطراف برعاية صندوق النقد الدولي بشأن الاختلالات العالمية والرامية إلى إعادة التوازن للطلب المحلي في مختلف البلدان، مع إحداث تحركات داعمة في أسعار الصرف الحقيقية (الإطار ١-٣). ولا تزال خريطة الطريق هذه تتلاءم مع الظروف الراهنة، ولكن استخدامها ينبغي أن يتسم بالمرونة لمراعاة السياق العالمي المتغير. ولا يزال تخفيض الحواجز التجارية من الأولويات المهمة أيضا، ولكن التقدم البطيء في استكمال جولة مفاوضات الدوحة جاء مخيبا للأمال. وقد كان تزايد التبادل التجاري مصدرا أساسيا للأداء القوي الذي حققه الاقتصاد العالمي مؤخرا. والتقدم في مسيرة الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم - ولا يزال من الضروري إعطاء دفعة جديدة للجهود المبذولة في هذا المجال.

ومن التطورات التي تحظى بكل ترحيب ما قطع مؤخرا من التزامات بوضع إطار للعمل المشترك في مرحلة ما بعد بروتوكول كيوتو من أجل معالجة تغير المناخ. وكما طرح الفصل الرابع للنقاش، هناك تبعات اقتصادية كلية مهمة تترتب على جهود التكيف مع تراكم غازات الاحتباس الحراري والحد منها. ويخلص الفصل إلى إمكانية احتواء هذه التبعات شريطة أن تقوم الجهود المبذولة لاحتواء الانبعاثات على نظام فعال لتسعير الكربون يأخذ في الحسبان ما تسببه هذه الانبعاثات من أضرار. وينبغي أن يطبق هذا النظام في جميع البلدان لتعظيم كفاءة الحد من الانبعاثات، كما ينبغي أن يتسم بالمرونة تفاديا للتقلب، وأن يكون محققا للمساواة كي لا يفرض أعباء مفرطة على البلدان الأقل قدرة على تحملها.

الآفاق العالمية وقضايا السياسات

المستفحلة التي هزت الاقتصادات المتقدمة، والتصاعد في مد النمو في الاقتصادات الصاعدة التي تشهد عولمة سريعة مستمرة. وبوجه عام، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي العالمي، مقيسا بالأوزان الترجيحية لتعادل القوى الشرائية، حقق زيادة نسبتها ٤.٩٪ في عام ٢٠٠٧ — وهو أعلى بكثير من الاتجاه العام للسنة الرابعة على التوالي. (الجدول ١-١، والشكل البياني ١-١).^١ وفي أعقاب نتائج الربع الثالث التي جاءت أقوى من المتوقع، شهد النشاط في الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً شديداً قرب نهاية العام، وخصوصاً في الولايات المتحدة، حيث إن انتكاسة سوق الرهون العقارية عالية المخاطر كانت لها تداعيات عبر مجموعة واسعة من الأسواق المالية والمؤسسات المالية (الشكل البياني ١-٢).

وفي المقابل، واصلت الاقتصادات الصاعدة والنامية نموها القوي، وإن حدث بعض التباطؤ في النشاط قرب نهاية العام. وظلت القيادة في هذا الصدد لكل من الصين والهند — اللتان حققتا نمواً بلغ معدله ١١.٤٪ و ٩.٢٪، على التوالي، في عام ٢٠٠٧ — ولكن كل المناطق حافظت على معدلات نمو قوية. ويأتي زخم النمو الراهن من مكاسب الإنتاجية القوية التي ترتبط بتزايد اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، كما يأتي من زيادة معدلات التبادل التجاري في البلدان المنتجة للسلع الأساسية مع التصاعد الحاد في أسعار النفط وغيره من المواد الخام، وتحسن أطر السياسات.

وقد زاد التضخم الكلي على مستوى العالم مدفوعاً باستمرار الأسعار المرتفعة للأغذية والطاقة (الشكل البياني ١-٣). وكان استمرار الطلب القوي من الاقتصادات الصاعدة، والذي أسهم بالنصيب الأكبر في زيادة استهلاك السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة، أهم القوى المحركة للزيادات السريعة في أسعار السلع الأساسية،

بدأ التوسع العالمي يفقد وتيرته السريعة متأثراً بما تحول إلى أكبر الأزمات المالية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد بلغ تباطؤ النشاط الاقتصادي أعلى درجات الحدة في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في الولايات المتحدة، حيث تركز التوترات المالية الأكثر حدة ويستمر التصحيح في سوق المساكن بنفس القوة. أما الاقتصادات الصاعدة والنامية فلا تزال أقل تأثراً باضطراب الأسواق المالية، ولا تزال محتفظة بوتيرة نموها السريعة، بقيادة الصين والهند، وإن كان النشاط قد بدأ يتراجع النشاط في بعض البلدان. ووفقاً لتوقعات السيناريو الأساسي، يُنتظر للاقتصاد الأمريكي أن ينزلق إلى حالة من الركود الطفيف في عام ٢٠٠٨، قبل أن يبدأ في التعافي التدريجي في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أيضاً أن يتراجع النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية، وإن ظل أعلى من مستوى الاتجاه العام للمدى الطويل. ولا يزال احتمال النتائج دون المتوقعة هو الأرجح في ميزان المخاطر الكلية التي تتعرض لها آفاق النمو العالمي، لا سيما المخاطر المرتبطة بإمكانية حدوث أزمة انتحامية متكاملة الملامح، ولن تكون الاقتصادات الصاعدة والنامية بمعزل عن الآثار المتوقعة إذا ما حدث هبوط شديد في الاقتصادات المتقدمة. وإزاء هذه الخلفية، يجب أن يواصل صانعو السياسات في الاقتصادات المتقدمة جهودهم الحثيثة لاستعادة الاستقرار في الأسواق المالية، مع معالجة مخاطر النمو دون المتوقع، دون أن يشكل ذلك خطراً على التضخم وأهداف السياسات طويلة الأجل. ولا يزال التحدي الذي يواجه كثيراً من الاقتصادات الصاعدة والنامية هو تجنب النشاط الاقتصادي المحموم أو زيادة مكامن الخطر، وأن على صانعي السياسات أن يظلوا مستعدين في نفس الوقت لإصدار الاستجابة الملائمة إذا ما أصبحت البيئة الخارجية أكثر سلبية.

استعراض للتطورات الأخيرة والاحتمالات المستقبلية – التباعد لا الانفصال

كان العامل الذي شكل مسار الاقتصاد العالمي على مدى الأشهر الستة الماضية هو التفاعل بين قوتين كبيرتين ولكنهما متعارضتان، وهما: الأزمة المالية

^١ تستخدم المجملات العالمية والإقليمية الأوزان الترجيحية القطرية المحسوبة من البيانات الجديدة لتعادل القوى الشرائية (PPP) والتي نشرها برنامج المقارنات الدولية (International Comparison Program (ICP)) في ديسمبر ٢٠٠٧. وقد أدى ذلك إلى انتقال هبوطي في تقديرات النمو العالمي في السنوات الأخيرة بحوالي نصف نقطة مئوية قياساً إلى التقديرات الواردة في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع الملحق ١-١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الجدول ١-١: استعراض عام لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي^١
(التغير السنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلافات عن التوقعات في تحديث آفاق الاقتصاد العالمي في يناير ٢٠٠٨		التوقعات الراهنة		٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨			
٠,٦-	٠,٥-	٣,٨	٣,٧	٤,٩	٥,٠	الناتج العالمي
٠,٨-	٠,٦-	١,٣	١,٣	٢,٧	٣,٠	الاقتصادات المتقدمة
١,٢-	١,٠-	٠,٦	٠,٥	٢,٢	٢,٩	الولايات المتحدة
٠,٧-	٠,٢-	١,٢	١,٤	٢,٦	٢,٨	منطقة اليورو
٠,٧-	٠,١-	١,٠	١,٤	٢,٥	٢,٩	ألمانيا
١,٠-	٠,١-	١,٢	١,٤	١,٩	٢,٠	فرنسا
٠,٧-	٠,٥-	٠,٣	٠,٣	١,٥	١,٨	إيطاليا
٠,٨-	٠,٦-	١,٧	١,٨	٣,٨	٣,٩	إسبانيا
٠,٢-	٠,١-	١,٥	١,٤	٢,١	٢,٤	اليابان
٠,٨-	٠,٢-	١,٦	١,٦	٣,١	٢,٩	المملكة المتحدة
٠,٥-	٠,٥-	١,٩	١,٣	٢,٧	٢,٨	كندا
٠,٤-	٠,٤-	٣,٤	٣,٣	٤,٦	٤,٥	اقتصادات متقدمة أخرى
٠,٤-	٠,٤-	٤,٤	٤,٠	٥,٦	٥,٦	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
٠,٤-	٠,٢-	٦,٦	٦,٧	٧,٩	٧,٨	الاقتصادات الصاعدة والنامية
٠,٢-	٠,٧-	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٥,٩	إفريقيا
٠,٢-	٠,٣-	٦,٧	٦,٦	٦,٨	٦,٤	جنوب الصحراء
٠,٨-	٠,٢-	٤,٣	٤,٤	٥,٨	٦,٦	أوروبا الوسطى والشرقية
٠,١-	—	٦,٥	٧,٠	٨,٥	٨,٢	كومنولث الدول المستقلة
٠,٢-	٠,٢	٦,٣	٦,٨	٨,١	٧,٤	روسيا
٠,٢	٠,٦-	٧,٠	٧,٤	٩,٦	١٠,١	ما عدا روسيا
٠,٤-	٠,٤-	٨,٤	٨,٢	٩,٧	٩,٦	آسيا النامية
٠,٥-	٠,٧-	٩,٥	٩,٣	١١,٤	١١,١	الصين
٠,٢-	٠,٥-	٨,٠	٧,٩	٩,٢	٩,٧	الهند
٠,٢-	٠,٢-	٦,٠	٥,٨	٦,٣	٥,٧	بلدان "آسيان" الخمسة
٠,١	٠,٢	٦,١	٦,١	٥,٨	٥,٨	الشرق الأوسط
٠,٤-	٠,١	٣,٦	٤,٤	٥,٦	٥,٥	نصف الكرة الغربي
٠,٣-	٠,٣	٣,٧	٤,٨	٥,٤	٣,٨	البرازيل
٠,٧-	٠,٦-	٢,٣	٢,٠	٣,٣	٤,٨	المكسيك
٠,٧-	٠,٣-	١,٧	١,٨	٣,١	٣,٣	للتذكيرة
٠,٧-	٠,٤-	٢,٦	٢,٦	٣,٧	٣,٩	الاتحاد الأوروبي
١,١-	٠,٨-	٥,٨	٥,٦	٦,٨	٩,٢	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السوقية
١,٢-	١,٣-	٣,٧	٣,١	٤,٢	٧,٤	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
١,١-	—	١٠,٧	١١,٨	١٢,٨	١٤,٤	الواردات
٠,٩-	٠,٤-	٤,٢	٤,٥	٥,٨	٨,٢	الاقتصادات المتقدمة
١,٠-	١,٣-	٨,٧	٧,١	٨,٩	١٠,٩	الاقتصادات الصاعدة والنامية
١,٣	١٣,٠	١,٠-	٣٤,٣	١٠,٧	٢٠,٥	أسعار السلع الأساسية (بالدولار الأمريكي)
١,٢	٧,١	٤,٩-	٧,٠	١٤,٠	٢٣,٢	النفط ^٢
٠,١-	٠,٢	٢,٠	٢,٦	٢,٢	٢,٤	سلع غير الوقود (متوسط على أساس الأوزان الترجيحية للصادرات العالمية من السلع الأساسية)
٠,٣	١,٠	٥,٧	٧,٤	٦,٤	٥,٤	أسعار المستهلكين
١,٠-	٠,٩-	٣,٤	٣,١	٥,٣	٥,٣	الاقتصادات المتقدمة
٠,٤-	٠,٢-	٣,٦	٤,٠	٤,٣	٣,١	الاقتصادات الصاعدة والنامية
٠,٢-	٠,١-	٠,٨	١,٠	٠,٩	٠,٤	سعر الإقراض بين بنوك لندن لستة أشهر (ليبور، %) ^٣
						على الودائع بالدولار الأمريكي
						على الودائع باليورو
						على الودائع بالين الياباني

ملحوظة: يفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتا عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٣٠ يناير إلى ٢٧ فبراير ٢٠٠٨. راجع الملحق الإحصائي للحصول على التفاصيل والاطلاع على المجموعات والمنهجيات.

^١ تم تعديل الأوزان الترجيحية القطرية المستخدمة في تكوين معدلات النمو الكلي لمجموعات البلدان من الأوزان الترجيحية الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من أجل تضمين أسعار صرف تعادل القوى الشرائية التي نشرها برنامج المقارنات الدولية (ICP).

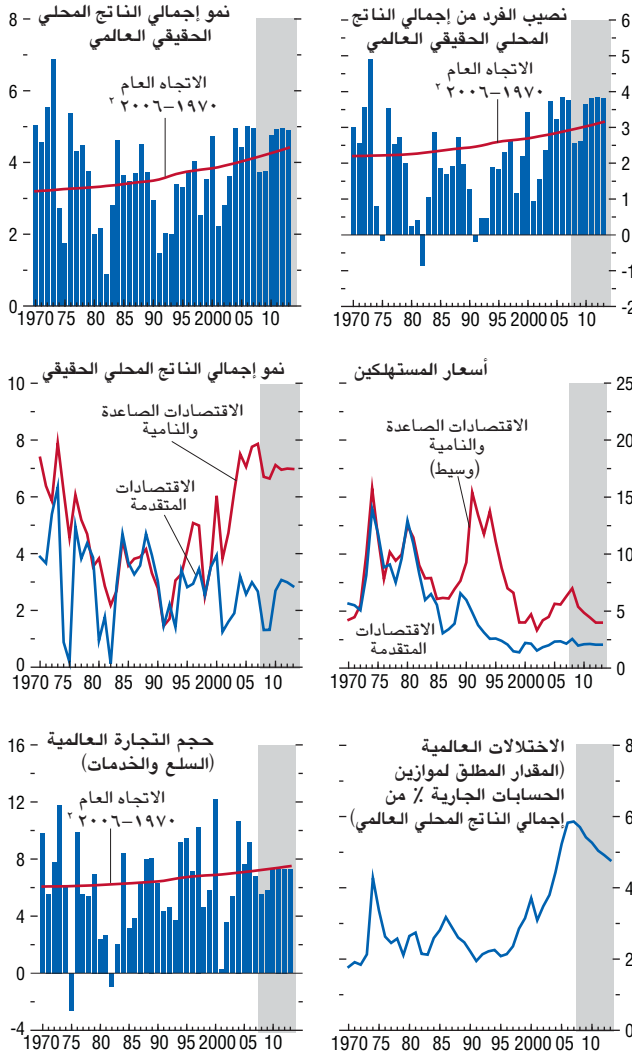
^٢ المتوسط البسيط للأسعار الفورية للنفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودبي، وغرب تكساس الوسيط. وقد بلغ متوسط سعر النفط ٧٠,٩٥ دولارا للبرميل في ٢٠٠٧، ويفترض بلوغه ٩٥,٥٠ دولارا في ٢٠٠٨، و٩٤,٥٠ دولارا في ٢٠٠٩.

^٣ السعر لستة أشهر بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، ولثلاثة أشهر بالنسبة لمنطقة اليورو.

استعراض للتطورات الأخيرة والاحتمالات المستقبلية – التباعد لا الانفصال

الشكل البياني ١-١: المؤشرات العالمية (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

رغم أن الاقتصاد العالمي ظل يشهد نموا قويا في عام ٢٠٠٧، وذلك للعام الرابع على التوالي، فقد جاء الأداء متباعدا: إذ تباطأ النشاط في الاقتصادات المتقدمة، بينما استمر النمو السريع في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وفي معرض استشراف المستقبل، يتوقع أن يتراجع النمو في عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ في الاقتصادات المتقدمة وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ تشير المساحات المظلمة إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي. والمجمعات محسوبة على أساس الأوزان الترجيحية القائمة على تعادل القوى الشرائية، ما لم يذكر خلاف ذلك. ٢ معدلات النمو المتوسطة لفرادى البلدان مجمعة باستخدام الأوزان الترجيحية القائمة على تعادل القوى الشرائية؛ وتتحول هذه المجمعات بمرور الوقت لصالح البلدان الأسرع نمواً، مما يجعل المنحنى يتخذ اتجاهاً صاعداً.

فضلا على بطء الاستجابة على جانب العرض، مع إسهام العوامل المالية بدور في ذلك أيضا (الملحق ١-٢). وفي الاقتصادات المتقدمة، تحرك التضخم الأساسي نحو الصعود في الأشهر القليلة الماضية برغم تباطؤ النمو. وفي الاقتصادات الصاعدة، ارتفع معدل التضخم الكلي ارتفاعا أكثر حدة تحت تأثير نمو الطلب القوي وزيادة وزن الطاقة، وكذلك الأغذية على وجه الخصوص، في سلال السلع الاستهلاكية.

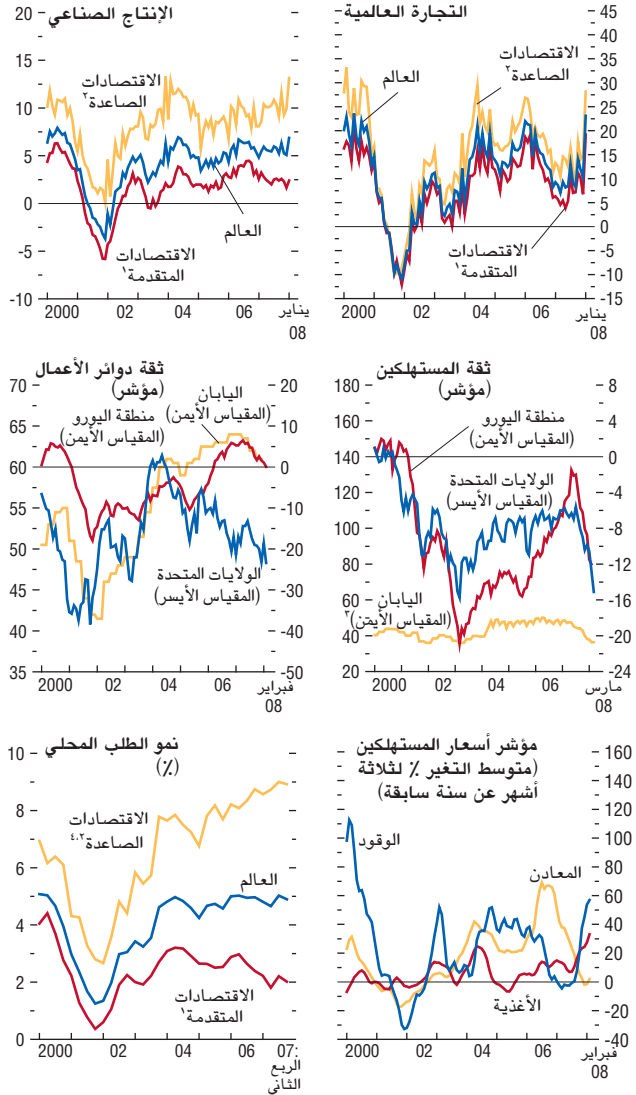
ويتوقع أن يهبط النمو العالمي ليصل إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٠٨ وأن يستمر على نفس الوتيرة تقريبا في عام ٢٠٠٩. وسوف تظل الأوضاع في الأسواق المالية بالغة الصعوبة على الأرجح إلى أن تنتضح الصورة بدرجة أكبر بشأن مدى وتوزيع الخسائر في الأوراق المالية المهيكلية، وتتمكن المؤسسات المالية الأساسية من إعادة بناء رأس المال وتعزيز أوضاع الميزانيات العمومية، وتزاد قوة الإطار الخاص بالتمويل المهيكل وما يرتبط به من شركات الاستثمار، ويتحقق بشكل أوضح احتواء المخاطر المرتبطة باتساع نطاق الحد من الرفع المالي وما يصاحبه من هبوط في أسعار الأصول. وسوف يظل التصحيح في سوق المساكن في الولايات المتحدة عائقا أمام الطلب ومصدرا لعدم اليقين لدى الأسواق المالية. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يدخل الاقتصاد الأمريكي في ركود محدود في عام ٢٠٠٨، وذلك رغم الدعم الكبير المقدم في الوقت الراهن من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. أما الاقتصادات المتقدمة الأخرى فسوف تشهد أيضا تباطؤا في النشاط الاقتصادي نظرا للتداعيات المؤثرة على التجارة والتداعيات المالية، وسوف تشكل أوضاع أسواق المساكن عبئا في بعض البلدان الأوروبية. ويتوقع أيضا حدوث تراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والنامية، ويرجع هذا التباطؤ إلى الجهود المبذولة لتجنب النشاط الاقتصادي المحموم في بعض البلدان إلى جانب التداعيات من الاقتصادات المتقدمة وبعض الانخفاض في أسعار السلع الأساسية، رغم أن النمو سيظل أعلى من الاتجاه العام في جميع المناطق. ولا تزال المخاطر المحيطة بهذا السيناريو الأساسي الأدنى ماثلة إلى قصور النتائج عن المتوقع، وخصوصا بسبب إمكانية وقوع المزيد من التطورات المالية السلبية.

ويبحث القسم التالي في هذا الفصل قضيتين أساسيتين: الأولى هي الحجم المرجح لتأثير الاضطراب المالي على النشاط الاقتصادي، مع التركيز على الاقتصادات المتقدمة، والثانية هي مدى قدرة الاقتصادات الصاعدة والنامية على الانفصال عن مرحلة الهبوط في النشاط

الشكل البياني ١-٢: المؤشرات الجارية والرائدة

(التغير % عن السنة السابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

حدث تباطؤ محدود في نمو الإنتاج الصناعي في الاقتصادات المتقدمة، حيث حدث أيضا تدهور ملحوظ في مؤشرات ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين في الأشهر الأخيرة. أما مؤشرات النشاط في حالة الاقتصادات الصاعدة فقد ظلت قوية، بينما تعافت وتيرة نمو التجارة العالمية في أوائل عام ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية.



المصادر: فيما يتعلق بمصادر بيانات ثقة دوائر الأعمال، فهي معهد إدارة العرض (Institute for Supply Management) في حالة الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية في حالة منطقة اليورو؛ وبنك اليابان المركزي في حالة اليابان. وفيما يتعلق بمصادر بيانات ثقة المستهلكين، فهي منظمة كونفرنس بورد (Conference Board) في حالة الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية في حالة منطقة اليورو، ومكتب شؤون مجلس الوزراء في حالة اليابان، ومؤسسة "هيفر أناليتكس" (Haver Analytics) في حالة كل البلدان الأخرى. ^١ أستراليا وكندا والدانمرك ومنطقة اليورو واليابان ونيوزيلندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^٢ الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإسرائيل وكوريا ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا والمكسيك وباكستان وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وستغافورة والجمهورية السلوفاكية وجنوب إفريقيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلاند وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا.

^٣ بيانات ثقة المستهلكين في اليابان تقوم على أساس مؤشر لانتشار، حيث تشير القيم الأكبر من ٥٠ إلى تحسن مستوى الثقة.

^٤ البيانات الخاصة بالصين والهند وباكستان وروسيا محسوبة بالاستكمال.

الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ثم يناقش هذا الفصل بعد ذلك المخاطر التي تحيط بالآفاق المستقبلية وانعكاسات ذلك على السياسات.

اضطراب الأسواق المالية - مسار محفوف بالمخاطر أمام الاقتصادات المتقدمة

تطورت أزمة الأسواق المالية التي تفجرت في أغسطس ٢٠٠٧ حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ الكساد الكبير، ملحقه الضرر البالغ بالأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي. وقد بدأ الاضطراب بسبب الارتفاع السريع المستمر في حالات التخلف عن السداد في سوق الرهون العقارية عالية المخاطر في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في الولايات المتحدة (ترد مناقشتها في الفصل الثاني)، وما أعقبها من ارتفاع حاد في فروق العائد على الأوراق المالية المضمونة بتلك الرهون العقارية، بما في ذلك التزامات الدين المضمونة بأصول والمهيكل على نحو يجتذب مراتب ائتمانية مرتفعة. غير أن التداعيات اللاحقة سرعان ما امتدت من خلال نظام مالي شديد الاعتماد على الرفع المالي لتسبب في خفض السيولة في سوق المعاملات بين البنوك، وإضعاف كفاية رأس المالي وفرض تسوية طارئة لأوضاع مؤسسات وساطة مالية كبرى، وإحداث اضطراب عميق في أسواق الائتمان المهيكل، والحث على إعادة تسعير المخاطر في مجموعة كبيرة من الأدوات المالية المختلفة، على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

ومن أشد الجوانب حدة في هذه الأزمة حدوث خسارة لم يسبق لها مثيل في السيولة، حيث قفزت أسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر بما يتجاوز بكثير أسعار الفائدة على الإقراض لليلة واحدة والمستخدم كأداة للسياسة النقدية (الشكل البياني ١-٤). وحدث هذا في وقت سعت فيه البنوك إلى الحفاظ على ما لديها من سيولة أمام الضغوط الرامية إلى استيعاب أصول الكيانات الوسيطة غير المدرجة على ميزانياتها العمومية والتي لم تعد قادرة على الحصول على التمويل لها، وبسبب الزيادة المستمرة في عدم اليقين المحيط بمدى وتوزيع خسائر البنوك من حيازات الأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري عالية المخاطر وغيرها من أشكال الائتمان المهيكل. وانتشرت حالات نقص السيولة بصورة أوسع نطاقا حيث لجأت البنوك التي يزداد الحذر لديها إلى تخفيض خطوط الائتمان وزيادة هامش الضمان للأوراق المالية وزيادة طلبات إيداع هامش الوقاية من الوسطاء الماليين الآخرين.

وقد اتخذت البنوك المركزية الرئيسية تحركات قوية لمعالجة خسائر السيولة عن طريق توفير الوصول

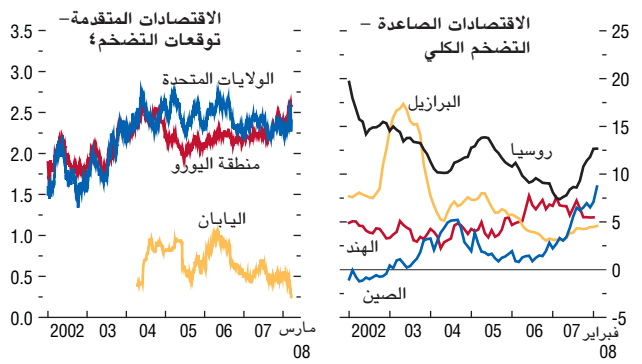
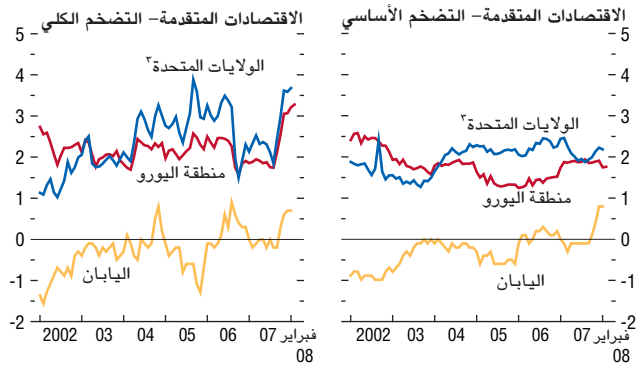
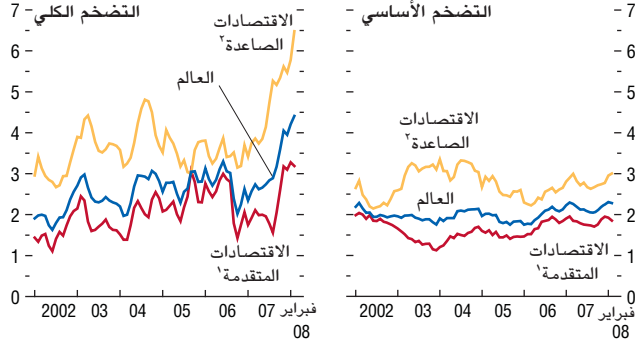
اضطراب الأسواق المالية - مسار محفوف بالمخاطر أمام الاقتصادات المتقدمة

الشكل البياني ١-٣: التضخم العالمي

(التغير عن اثني عشر شهرا سابقة في مؤشر أسعار المستهلكين، مالم يذكر خلاف ذلك)

ارتفع التضخم الكلي في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة تأثير الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة، وكذلك على وجه الخصوص أسعار الأغذية. وحدث ارتفاع تدريجي في التضخم الأساسي وتوقعات التضخم.

المجملات العالمية



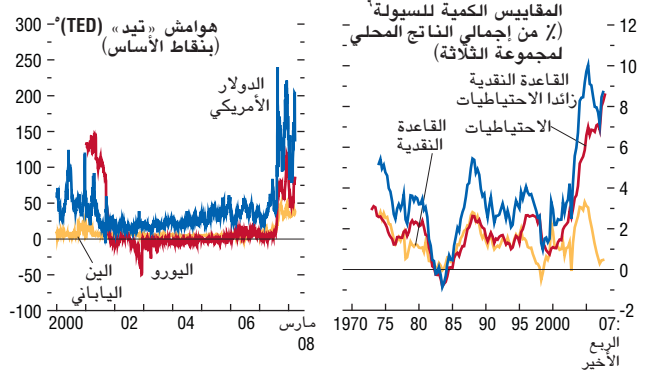
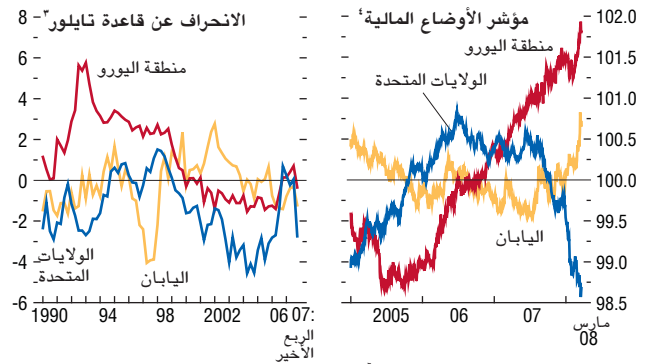
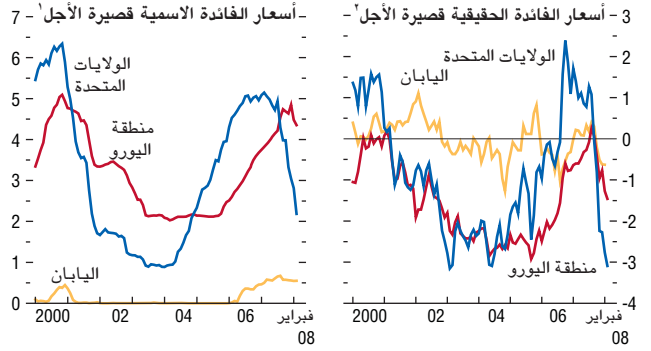
المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ أستراليا وكندا والدانمرك ومنطقة اليورو واليابان ونيوزيلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
 ٢ البرازيل وبنغلاديش والصين وإستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وهنغاريا والهند وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والمكسيك وبولندا وسنغافورة وجنوب إفريقيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلاند.
 ٣ خفض تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي.
 ٤ %: العائدات الاسمية ناقصا العائدات المؤشرة بالتضخم على الأوراق المالية ذات آجال الاستحقاق البالغة ١٠ سنوات.

على نطاق واسع إلى التمويل قصير الأجل باستخدام التسهيلات القائمة، ولكن ذلك لم يحقق إلا نجاحا أوليا جزئيا. ونظرا لأن علاوات السيولة ظلت عند مستويات عالية، قام البنك المركزي الأوروبي في شهر ديسمبر بتوسيع جديد في نطاق عملياته، وقام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا المركزي بتوسيع كبير في نطاق الضمانات الإضافية المقبولة ونطاق المقترضين المسموح لهم بالوصول إلى أموال البنك المركزي، وأعلنت البنوك المركزية الرئيسية مبادرة منسقة ترمي إلى ضمان السيولة الملازمة، بما في ذلك توفير خطوط المبادلات من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي للسماح للبنوك المركزية الأوروبية بتوسيع نطاق سيولة الدولار. وقد اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي إجراءات جديدة في شهر مارس، بما في ذلك فتح نافذة خصم فعلية أمام المضاربين ذوي الجدارة الائتمانية العالية. وقام عدد من البنوك المركزية أيضا بإرخاء مواقف السياسات النقدية تحت تأثير الزيادة المستمرة في مخاطر النتائج دون المتوقعة المحيطة بالأفاق المستقبلية للنمو في هذه الفترة. وكان أكثر تلك المبادرات حدة قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي منذ أغسطس ٢٠٠٧ بتخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس؛ بينما قام بنك كندا المركزي وبنك إنجلترا المركزي أيضا بتخفيض أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية، وتنازل البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي عن إحداث زيادات جديدة في أسعار الفائدة. وفي المملكة المتحدة، وفرت السلطات أيضا ضمانا كاملا للودائع كي تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد انهيار واحدة من كبرى المؤسسات العاملة في تقديم القروض العقارية. ولا تزال علاوات الأجل أعلى بكثير من المعتاد رغم مضي سبعة أشهر على اندلاع حالة الاضطراب.

ويرجع استمرار مشكلات السيولة في جانب كبير منه إلى المخاوف المتزايدة من مخاطر الائتمان. فقد استمر اتساع فروق العائد على الائتمان في الأشهر الأخيرة، وذلك وسط تزايد الوجود المحيط بالأفاق المستقبلية، وكذلك تصاعد المخاوف بشأن مدى سلامة المنتجات المالية المهيكلية ومدى سلامة أوضاع الاستثمار بوجه عام (الشكل البياني ١-٥). ومع استمرار التدهور في أوضاع سوق المساكن في الولايات المتحدة، وخصوصا في شريحة سوق الرهون العقارية عالية المخاطر، استمر الهبوط في أسعار الأوراق المالية المرتبطة بالرهون العقارية. فضلا على ذلك، ارتفعت فروق العائد في شرائح السوق الأخرى ذات الصلة ارتفاعا حادا، بما في ذلك الأوراق المالية المضمونة ببطاقات الائتمان، وقروض السيارات وقروض الطلبة، والرهون العقارية التجارية المضمونة، وذلك نتيجة المخاوف من التزايد المستمر في معدلات التخلف عن السداد، والرفع المالي المفرط،

الشكل البياني ١-٤: مقاييس السياسة النقدية والسيولة (أسعار الفائدة %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

تحركت البنوك المركزية بشكل نشط في مواجهة نزوب السيولة في أسواق المعاملات بين البنوك عن طرق توفير الوصول إلى التمويل قصير الأجل على نطاق واسع. فقد استجاب نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للزيادة المستمرة في مخاطر النتائج دون المتوقعة المحيطة بالنشاط الاقتصادي بأن سارع إلى تخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، بينما أبقى البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي على أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية كما هي.



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومؤسسة "هيفر هافر أناليتكس" (Haver Analytics)؛ وشركة "ميريل لينش" (Merrill Lynch)؛ وتقارير الآفاق الاقتصادية، (Economic Outlook) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ أذون الخزانة لأجل ثلاثة أشهر.

٢ قياساً إلى التضخم الكلي، مقبوساً على أساس الانحرافات عن متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧.

٣ يعتمد سعر تايلور على ما يلي: (١) سعر الفائدة الحقيقي المحايد، وهذا بدوره دالة لنمو الناتج الممكن، (٢) انحراف تضخم أسعار المستهلكين عن هدف التضخم، (٣) فجوة الناتج. راجع الفصل الثاني من عدد سبتمبر ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٤ المتوسط المرجح للتغير في سعر الصرف الفعلي الاسمي، وسعر الفائدة على الإقراض لليلة واحدة بين بنوك لندن، وسعر الفائدة على الإقراض لأجل ثلاثة أشهر بين بنوك لندن، وسعر الفائدة على سند حكومي مدته ١٠ سنوات، وأسعار الفائدة على سندات الشركات ذات العائد المرتفع، والأوزان التوجيهية مقدرة من قبل خبراء صندوق النقد الدولي.

٥ سعر الفائدة على الإقراض لأجل ثلاثة أشهر بين بنوك لندن ناقصاً سعر الفائدة على الأذون الحكومية لأجل ثلاثة أشهر.

٦ التغير على مدى ثلاث سنوات في حالة منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة (مجموعة الثلاثة)، مقوماً بالدولار الأمريكي.

وأساليب التوريق المشكوك فيها. وفي هذا السياق، تكثفت المخاوف من مخاطر الأطراف المقابلة حيث لم تحقق البنوك سوى نجاح جزئي في الحفاظ على رأس المال في مواجهة الخسائر المتصاعدة، إذ تم بيع أحد بنوك الاستثمار الرئيسية في الولايات المتحدة على أساس طارئ بدعم من مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وفضلاً على ذلك، واجه عدد من صناديق التحوط وغيرها من المؤسسات المرفوعة مالياً بدرجة كبيرة صعوبات خطيرة عندما قامت البنوك بزيادة طلبات إيداع هامش الوقاية على ما توفره من خطوط الائتمان، مما أثار خطر عمليات البيع الاضطراري للأصول. وفي الوقت ذاته يثور التساؤل الآن حول مدى سلامة أوضاع سوق مبادلات مخاطر الائتمان، وخاصة إزاء الضعف المستمر في المراكز المالية لشركات التأمين أحادية النشاط (monoline insurers) التي توفر غطاء لمخاطر الائتمان.

وقد تراجعت أسعار الأسهم أيضاً، وخصوصاً في أوائل عام ٢٠٠٨ عندما تكثفت دلائل الضعف الاقتصادي، وتعرضت أرصدة القطاع المالي لأشد الأضرار (الشكل البياني ١-٦). وظلت مقاييس التقلب في أسواق الأسهم والعملية على مستوياتها المرتفعة. وعلى العكس من ذلك، هبطت أسعار الفائدة على السندات الحكومية هبوطاً حاداً، بينما تصاعد الاستثمار في أسواق السلع الأساسية حيث يسعى المستثمرون إلى اقتناء فئات أصول بديلة.

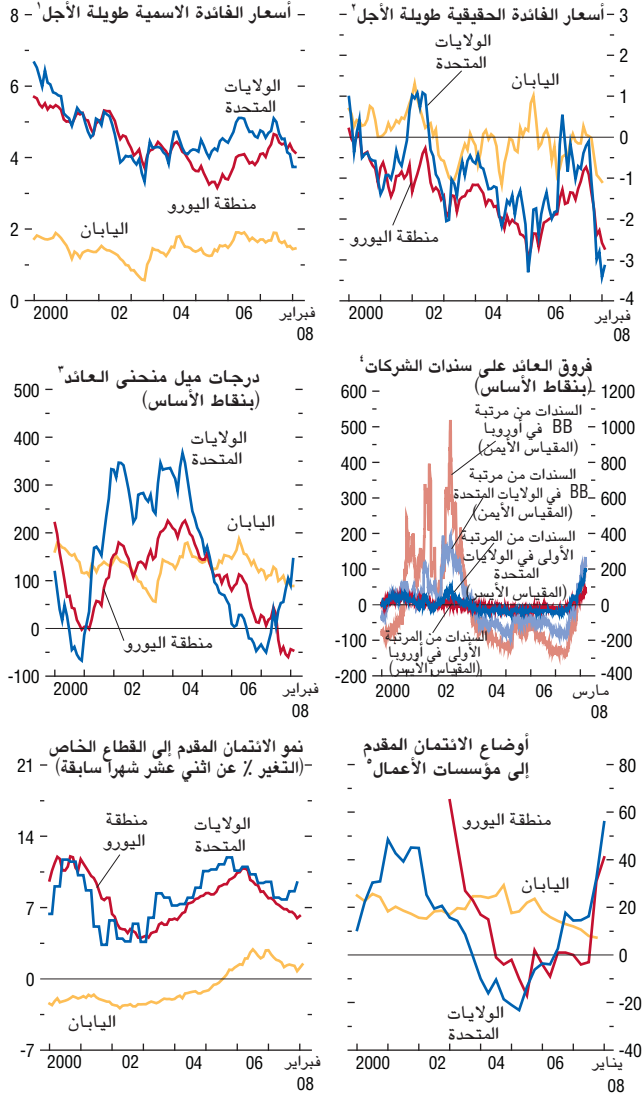
ما هو التأثير الاقتصادي العام الذي ستسببه هذه الأوضاع المضطربة التي تشهدها الأسواق المالية؟ بوجه عام، لم يكن لحالات الاضطراب الأخيرة في أسواق الأوراق المالية تأثير رئيسي على النشاط الاقتصادي (راجع الإطار ١-٢ من عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وهناك أدلة كثيرة إلى حد ما تشير إلى أن حالات العسر المالي التي واجهتها البنوك أدت إلى ضائقة ائتمانية، ولكن حتى في هذه الحالات، يصعب الفصل بين آثار القيود على عرض الائتمان وبين آثار الهبوط المستمر في الطلب على الائتمان والذي يصاحب ركود النشاط الاقتصادي (الإطار ١-١). أما في حالات الاضطراب السابقة، فقد تمكنت عدة شرائح من النظام المالي من التعويض جزئياً على الأقل عن الصعوبات التي واجهتها الشرائح الأخرى.

غير أن التجارب إبان هذه الحالات قد لا تمثل إرشاداً كبيراً بشأن الحالة الراهنة غير المسبوقة. فهناك مخاوف محددة يواجهها الاقتصاد العالمي في الآونة الراهنة تتمثل في اتساع نطاق الحد من الرفع المالي لأن الآليات الخاصة بخلق الائتمان أصيبت بأضرار في الجهاز المصرفي وأسواق الأوراق المالية — أي أن «المحرك الثنائي» للنظام المالي قد يشهد ضعفاً متزامناً (دراسة

اضطراب الأسواق المالية - مسار محفوف بالمخاطر أمام الاقتصادات المتقدمة

الشكل البياني ١-٥: المستجبات في أسواق رأس المال المتطورة (أسعار الفائدة %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

واصلت فروق العائد على المخاطر ارتفاعها في الأشهر الأخيرة مع استمرار جوانب عدم اليقين المحيطة بالأسواق المالية وسط زيادة كثافة المخاطر على الآفاق المستقبلية. وفي الوقت ذاته، شهدت أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل انخفاضا جديدا.



المصادر: بنك اليابان المركزي؛ ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي؛ وشركة Bloomberg Financial Markets, LP؛ والبنك المركزي الأوروبي؛ وشركة "Merrill Lynch"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ سعر الفائدة على السندات الحكومية البالغ أجل استحقاقها ١٠ سنوات.

^٢ سعر الفائدة على السندات الحكومية البالغ أجل استحقاقها ١٠ سنوات قياسي إلى التضخم الكلي. مقيسة على أساس الانحرافات عن متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧.

^٣ سعر الفائدة على السندات الحكومية البالغ أجل استحقاقها ١٠ سنوات ناقصا سعر الفائدة على أدون الخزنة البالغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر.

^٤ مقيسة على أساس الانحرافات عن متوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠.

^٥ % من المجهين المبلغين بأن معايير الائتمان شهدت تشديدا إما «بقدر كبير» أو «بقدر ما» ناقصا المجهين المبلغين بأن معايير الائتمان شهدت إرخاء إما «بقدر كبير» أو «بقدر ما» في فترة الأشهر الثلاثة السابقة. مسح التغيرات في معايير الائتمان المتعلقة بالقروض أو خطوط الائتمان المقدمة إلى المؤسسات في حالة منطقة اليورو؛ ومتوسط مسح التغيرات في معايير الائتمان المتعلقة بالإقراض التجاري/الصناعي والعقاري في حالة الولايات المتحدة؛ ومتوسط التغيرات في معايير الائتمان المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في حالة اليابان.

(Tucker, 2007). فضلا على ذلك، فإن حدوث المزيد من التآكل الواسع النطاق في رأسمال المؤسسات المالية في مناخ يسوده عدم اليقين والحذر يمكن أن يسبب تحول الضائقة الائتمانية إلى أزمة ائتمانية مكتملة الملامح، وهو حدث يقترن بظهور قيود شديدة على عرض التمويل في النظام ككل.

وإذا نظرنا أولا إلى الجهاز المصرفي، فإننا نجد أن تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي الواردة في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي تشير إلى أن الخسائر المحتملة التي تواجهها البنوك نتيجة التعرض لمخاطر سوق الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة ونتيجة الأوراق المالية المهيكلة المرتبطة بتلك السوق، وكذلك الخسائر في فئات الائتمان الأخرى في الولايات المتحدة مثل القروض الاستهلاكية وقروض الشركات، يمكن أن تبلغ حوالي ٤٤٠ مليار - ٥١٠ مليار دولار من مجموع الخسائر المحتملة البالغ ٩٤٥ مليار دولار. وسوف تسبب تلك الخسائر ضغطا كبيرا على كفاية رأس المال في البنوك الأمريكية والأوروبية، والواقع أنه تم بالفعل تسعير خسائر بهذا الحجم في تقييمات أسواق رأس المال وفي الارتفاع المستمر في فروق العائد على الائتمان التي تتحملها المؤسسات المالية الكبيرة. وقد بدأت نسب كفاية رأس المال ونسب الرفع المالي تتأثر تأثرا معاكسا عندما أعادت البنوك إلى ميزانياتها العمومية، من خلال إعادة الوساطة المالية، الهياكل غير المدرجة في تلك الميزانيات العمومية كالكليانات الوسيطة وتمويل عمليات شراء الحصص بالرفع المالي التي تضمن الاكتتاب فيها البنوك الكبرى.

ومن المؤكد أنه من غير الضروري قياس التأثير على الإقراض المصرفي قياسا دقيقا بالمقارنة مع تدهور كفاية رأس المال. فقد نشطت البنوك الأمريكية على وجه الخصوص في تجميع رأس المال - حوالي ٨٥ مليار دولار مقارنة بالخسائر المعلنة البالغة ١٩٠ مليار دولار حتى الآن - بما في ذلك من صناديق الثروة السيادية، رغم أن تكلفة تعبئة رؤوس الأموال الجديدة تشهد ارتفاعا مستمرا سريعا بسبب تصاعد المخاوف من أوضاع الميزانيات العمومية للبنوك. فمعظم البنوك تحتفظ بهوامش أمان رأسمالية كبيرة الحجم تتجاوز الحد الأدنى الذي تفرضه الأجهزة التنظيمية، ولديها بعض القدرة على إعادة بناء رأس المال عن طريق تخفيض الأرباح السهمية والتكاليف، رغم أنه يرجح أنها ستواجه ضغطا من الأسواق كي تستعيد مراكزها في رأس المال بسرعة نسبيا. وقد شهدت معايير الإقراض تشديدا بقدر كبير في كل الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجح له أن يقيد نمو القروض. ورغم أنه ربما أمكن موازنة التأثير إلى درجة ما

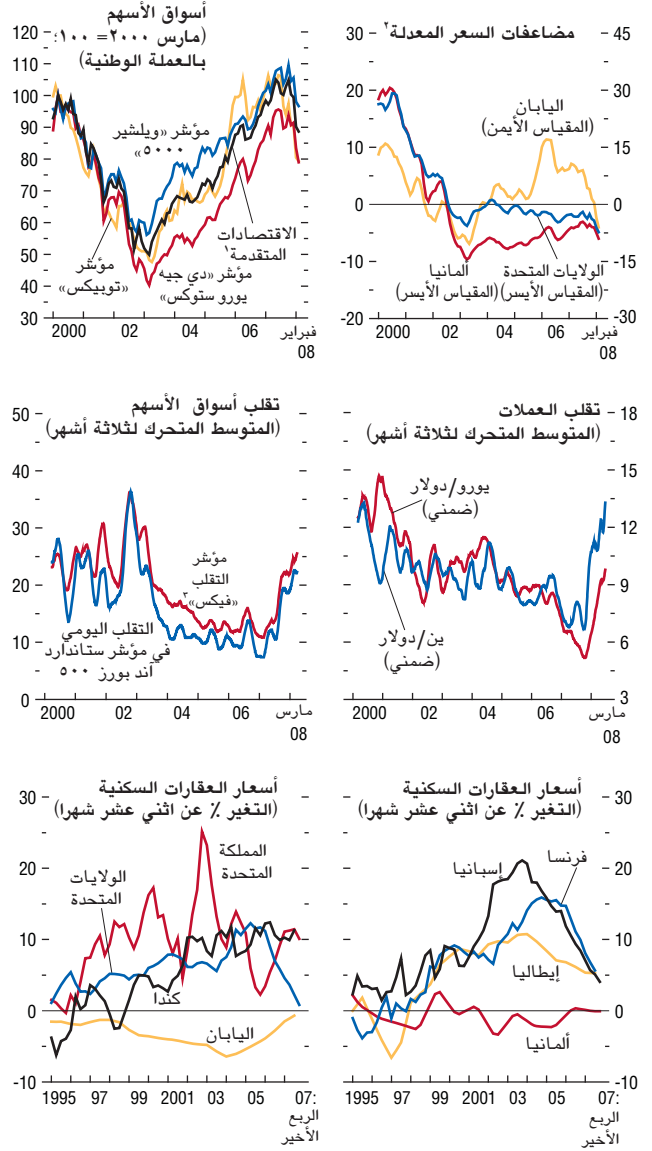
الشكل البياني ١-٦: مؤشرات الأسواق المالية وأسواق المساكن المتطورة

تعكس المؤشرات الأوسع نطاقا الخاصة بالأسواق المالية تأثير استمرار جوانب عدم اليقين المحيطة بالأسواق والزيادة المستمرة في المخاطر التي تواجه الآفاق المستقبلية الاقتصادية. وقد تحول الاتجاه في أسواق الأسهم إلى الانخفاض بينما ظلت مقاييس التقلب مرتفعة. وتراجعت أسعار العقارات السكنية بقدر محدود في عدد من الأسواق الرئيسية.

على الأقل في الولايات المتحدة عن طريق إجراء تخفيض حاد في سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية، إلا أن حدة هذا الإرخاء قد خفّت حيث أدى تراجع إمكانات توريق ائتمانات البنوك — حتى بما في ذلك الرهون العقارية المطابقة للمعايير — إلى اتساع كبير في فروق العائد على القروض.

وإذا انتقلنا إلى أسواق الأوراق المالية، نجد أن الإجراء الأكثر مباشرة لتشديد الأوضاع النقدية والذي يهتم بأوضاع النشاط الاقتصادي هو رفع فروق العائد على الأوراق المالية الصادرة عن الشركات. وقد اتسعت فروق العائد تلك اتساعا كبيرا في الأشهر الأخيرة. وجاء الارتفاع في حالة المقترضين ذوي المخاطر الأعلى أقل حدة حتى الآن مما حدث إبان مرحلة الركود التي شهدها عام ٢٠٠١ في أعقاب انهيار فقاعة التكنولوجيا المتطورة. وأصبحت فروق العائد التي تواجه الشركات المقترضة ذات الجدارة الائتمانية العالية قريبة من المستويات المرتفعة التي بلغت في عام ٢٠٠٢، رغم أن العائدات عموما لا تزال أقل نظرا لهبوط العائد على الأوراق المالية الحكومية المعيارية. ومن المرجح أن يصبح إصدار الأدوات الائتمانية المهيكلية المعقدة محدودا جدا إلى أن تتحقق معالجة جوانب الضعف الأساسية في عملية التوريق بالشكل الملائم، ومن المرجح ألا تتحقق استعادة مستويات النشاط السابقة حتى في وقت لاحق.

أما العوامل الأساسية الأخرى المؤثرة على التأثير الاقتصادي الكلي لتشديد الأوضاع المالية فترتبط بالحالات المالية للمقترضين في قطاعي الأسر والشركات. ومن المرجح أن يكون التباطؤ الأخير في الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة قد جاء، إلى حد ما، نتيجة تراجع قدرة الأسر على الاقتراض باستخدام حصة الملكية العقارية كضمانة إضافية بسبب هبوط أسعار المساكن واتساع فروق العائد وتشديد معايير الإقراض. ومن المرجح أن يؤدي التصحيح في أسعار الأسهم في أوائل عام ٢٠٠٨ وتدهور الأوضاع في سوق العمل إلى زيادة الضغوط على ماليات قطاع الأسر في الولايات المتحدة. ورغم أن صافي الأصول لا يزال عاليا، فإن مستويات إجمالي المديونية قياسا إلى الدخل تعتبر أعلى بكثير مما هي عليه في أوروبا الغربية. وعلى العكس من ذلك، تنسم أوضاع الميزانيات العمومية لقطاع الشركات في الولايات المتحدة بالقوة وتنسم ربحيته بالثبات، وهو ما يجعل ذلك القطاع في وضع يسمح له بالتمويل الذاتي للاستثمار عند اللزوم من أجل تحاشي تكاليف الاقتراض المرتفعة. وقد لا يتوافر صمام الأمان هذا بنفس الدرجة في أجزاء من أوروبا (خارج ألمانيا على وجه الخصوص) حيث تعتبر مراكز الشركات أقل قوة بوجه عام.



المصدر: Datastream؛ وشركة Bloomberg Financial Markets، LP؛ وشركة GEIC Data Company Limited؛ وشركة Haver Analytics؛ وتقارير آفاق الاقتصاد (Economic Outlook) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ مؤشر مؤسسة «مورغان ستانلي كابيتال» للبلدان الصناعية.
 ٢ مضاعف السعر المعدل هو نسبة أسعار الأسهم إلى المتوسط المتحرك لأرباح السنوات العشر السابقة، معدلة في ضوء النمو الاسمي الذي يمثل الاتجاه العام. ويقاس مضاعف السعر المعدل على أساس متوسط متحرك لثلاثة أشهر للانحرافات عن متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨.
 ٣ مؤشر «فيكس» (VIX) هو مؤشر التقلب المستخدم في بورصة عقود الخيار التابعة لمجلس التجارة بشيكاغو. ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق اتخاذ متوسط مرجح للتقلب الضمني في عروض الشراء والبيع التكميلية الواردة في مؤشر ستاندارد أند بورز ٥٠٠.

الإطار ١-١: هل هناك أزمة ائتمان؟

زاد تشديد أوضاع الائتمان في الأسواق المالية، وأصبحت مراكز الكثير من البنوك الرئيسية بضعف في رأس المال في أعقاب الاضطراب الذي شهدته الأسواق المالية مؤخرًا. وتثير هذه التطورات سؤالًا عما إذا كانت هناك «أزمة ائتمان» تلوح بوادرها في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة أم لا — ويقصد بأزمة الائتمان حدوث هبوط شديد في عرض الائتمان. وإذا كانت الإجابة بالإثبات، فما هو التأثير المعاكس الذي ستحدثه تلك الأزمة على النشاط الاقتصادي. ذلك أن فترات الضغط السابقة في الأسواق المالية لم يكن لها بوجه عام تأثير رئيسي على النشاط الاقتصادي الأوسع، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى قدرة شرائح مختلفة من النظام المالي، على الأقل جزئيًا، على التعويض عن الصعوبات التي واجهتها الشرائح الأخرى. غير أنه كانت هناك حالات قد ارتبطت بالتوترات التي شهدتها بنوك رئيسية وبحالات الهبوط الحاد في أسعار الأصول، وقد تأثر النشاط الاقتصادي فيهما بدرجة أشد. أما في السياق الراهن، فإن أهم المخاوف هو أن خلق الائتمان ربما شهد تراجعًا بسبب الوهن الذي أصاب محركي النظام المالي — وهما الجهاز المصرفي وأسواق الأوراق المالية.

ويوفر هذا الإطار منظورا تاريخيا بشأن هذه القضية. وحيث إن البنوك تظل هي محور نشاط الوساطة المالية، فإن هذا الإطار يبدأ ببحث السمات الأساسية لدورات الائتمان المصرفي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في العقود الأخيرة، مميّزا بوضوح بين حالات ضوائق الائتمان المصرفي وأزمات الائتمان المصرفي. ويساعد ذلك على تقييم ما إذا كان الاضطراب الراهن في الأسواق المالية ينذر بمخاطر حدوث أزمة ائتمان مصرفي أم لا. وثانيا، يبحث هذا الإطار التطورات الأخيرة في أسواق رأس المال، لا سيما ما يرتبط منها بسوق ديون الشركات، وذلك بغية تقييم ما إذا كانت هناك مخاطر تشير إلى حدوث أزمة ائتمان أوسع نطاقا أم لا.

دورات الائتمان المصرفي وعلاوات الإقراض

تنشأ دورات الائتمان المصرفي بطبيعة الحال نتيجة للدورات الاقتصادية. وعلى وجه التحديد، يرتفع الإقراض المصرفي في العادة إبان مرحلة التوسع ويهبط إبان مرحلة

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما جيان دي نيكولو وسليم إيكداغ.

الانكماش. ومن المعتاد في حالة هبوط النشاط الاقتصادي أن يتراجع طلب المؤسسات على الائتمان، وذلك نتيجة تقييد خطط الاستثمار استجابة لتراجع الاحتمالات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية الفائضة. وبالمثل، ينخفض طلب الأسر على الائتمان إذا قامت بتخفيض الاستهلاك استجابة للانخفاض المتوقع في الدخل الحقيقية والثروة. ويختلف ثمن الائتمان المصرفي أيضا باختلاف مراحل الدورة الاقتصادية لأنه يشتمل على علاوة مخاطر. فإبان تباطؤ النمو، تزيد مخاطر الإعسار في قطاعي الشركات والأسر. وعادة ما تستجيب البنوك لذلك عن طريق فرض علاوات مخاطر أعلى وتشديد معايير الإقراض، وخصوصا على المقترضين ذوي المخاطر الأعلى^١. ومن ثم، يتسم التوسع في الائتمان المصرفي في العادة بمسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية، بينما تعتبر علاوات المخاطر ومعايير الإقراض مضادين لاتجاهات الدورة الاقتصادية (دراسة Weinberg, 1995).

وتصور حالات الارتباط البسيط هذه العلاقات المتبادلة. وعلى وجه التحديد، استنادا إلى بيانات على مدى العقود الخمسة الماضية، يعتبر نمو الإقراض المصرفي مرتبطا ارتباطا طرديا مع النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بينما هناك ارتباط عكسي في معظم الحالات بين نمو الإقراض المصرفي وبين علاوات الإقراض — التي يشار إليها بمتغير بديل هو الفرق بين متوسط سعر الفائدة على الإقراض وبين متوسط أسعار الفائدة المستقبلية قصيرة الأجل (الشكل البياني الأول).^٢ بل إن بيانات مسوح الإقراض في الولايات المتحدة والتي تعود إلى عام ١٩٩٠ تعطي صورة أوضح لهذه العلاقات، حيث إن التغيرات الراهنة في معايير الإقراض والطلب على الإقراض وفروق العائد على الإقراض تكشف عن أنماط تتفق مع التجارب التاريخية (اللوحة السفلى في الشكل البياني الأول).

^١ تشمل معايير الإقراض جميع الشروط «غير المتعلقة بالأسعار» (nonprice) المنصوص عليها في ترتيبات الإقراض، كحجم ونوع الضمانات الإضافية المطلوبة، وحجم وحدود ووتيرة ومدة المسحوبات من خطوط الائتمان.

^٢ يقاس نمو الائتمان المصرفي بالقيمة الاسمية. وكما ترد مناقشته في دراسة (Bernanke and Lown (1991). يكون هذا المقياس ملائما عند أعلى درجة عندما يستخدم كمتغير بديل يشير إلى القيمة الحقيقية للتوسع في الائتمان في سياق العلاقات طويلة الأجل بين البنك والمقرضين، حيث يكون أجل الاستحقاق الفعلي للقروض طويلا جدا.

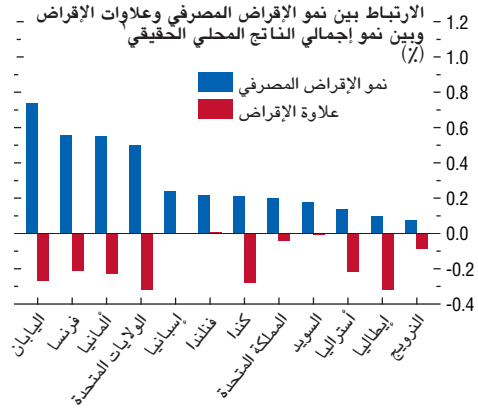
الإطار ١-١ (تابع)

ارتباطها بمرحلة معينة من الدورة الاقتصادية. فقد يحدث هذا عندما يكون للتذبذب الكبير في أسعار الأصول تأثير مهم على تقييمات الضمانات وعلى الميزانيات العمومية للمؤسسات والأسر، بما في ذلك جعل المقترضين يقلصون طلبهم على الائتمان وجعل البنوك تجري تصحيحا سريعا في توفير الائتمان استجابة للتغيرات الكبيرة في الجدارة الائتمانية للمقترضين.^٣ وفي سياق الاضطراب الراهن في الأسواق المالية، من القضايا المهمة جدا ما حدث من زيادة كبيرة في عدم اليقين المحيط بتقييمات الأصول والجدارة الائتمانية للمقترضين (ومدى استمرار عدم اليقين هذا). وبناء على ذلك، يمكن تعريف حالة ضائقة الائتمان المصرفي بأنها تباطؤ في معدل نمو نسبة الائتمان المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي يكون أكثر حدة من التباطؤ المشاهد إبان حالة هبوط النشاط المعتادة ضمن الدورة الاقتصادية.

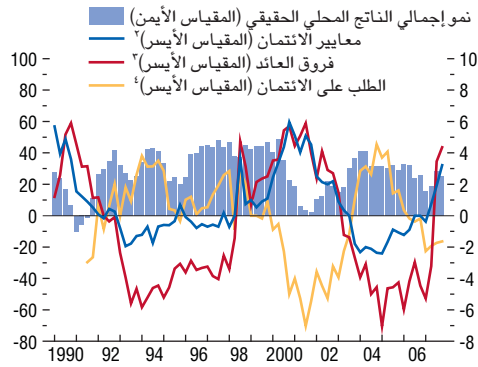
وقد يكون اتساع نطاق مراحل هبوط النشاط الاقتصادي التي تسببها ضائقة الائتمان المصرفي حادا جدا إذا كان هناك ما يضعف قدرة البنوك على الوصول إلى الأموال ورؤوس الأموال — إما لأن تحمل الكثير من البنوك لحدوث خسائر واسعة النطاق يؤدي إلى إضعاف مركزها الكلي في رأس المال أو لأن حدوث صدمات كبيرة تعم النظام بأكمله يؤدي إلى إضعاف ثقة المودعين في الجهاز المصرفي. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي عدم قدرة البنوك إما على الاحتفاظ بالودائع أو تلقيها وإصدار الدين أو حصص الملكية إلى تقييد طاقة الإقراض لدى جزء مهم من الجهاز المصرفي، مما يجعل البنوك إما غير راغبة أو غير قادرة على تقديم الائتمان. أما عدم قدرة المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية العالية على الحصول على الائتمان المصرفي في غياب مصادر التمويل البديلة، فإنه بدوره يمكن أن يفاقم

^٢ دور تقييمات الضمانات الإضافية، وأثار الميزانيات العمومية، وعدم تجانس المعلومات في زيادة معدل تواتر دورات الائتمان، هو العامل الأساسي في آلية المعجل المالي (financial accelerator mechanism) الذي وضعت نموذجا لها دراسة، Bernanke (1999) Gertler, and Gilchrist، وهو محل التركيز في النماذج الواردة في دراسة (Kiyotaki and Moore (1997)، ودراسة (Suarez and Sussman (1997)، ودراسة (Cordoba and Ripoll (2004)، ودراسة (Matsuyama (2007).

الإقراض المصرفي والنمو



معايير القروض التجارية والصناعية وفروق العائد عليها والطلب عليها في الولايات المتحدة (%)



المصادر: مسح كبار مسؤولي القروض الصادر عن مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ تبدأ عينة الفترة الكاملة بالربع الأول من عام ١٩٥٧، فيما عدا حالة كل من إيطاليا والسويد (الربع الأول من عام ١٩٧٠)، وإسبانيا (الربع الأول من عام ١٩٧٢)، والمملكة المتحدة (الربع الأول من عام ١٩٦٢)، والولايات المتحدة (الربع الأول من عام ١٩٥٢).
 ٢ % من المجهيين المبلغين بأن معايير الائتمان شهدت تشديدا إما «بقدر كبير» أو «بقدر ما» ناقصا المجهيين المبلغين بأن معايير الائتمان شهدت إرخاء إما «بقدر كبير» أو «بقدر ما» في فترة الأشهر الثلاثة السابقة.
 ٣ % من المجهيين المبلغين بأن فروق العائد على القروض نسبة إلى تكلفة التمويل ارتفعت إما «بقدر كبير» أو «بقدر ما» ناقصا المجهيين المبلغين بأن فروق العائد هذه انخفضت إما «بقدر كبير» أو «بقدر ما» في فترة الأشهر الثلاثة السابقة.
 ٤ % من المجهيين المبلغين بأن الطلب على الائتمان كان نموه أقوى إما «بقدر كبير» أو «بقدر محدود» ناقصا المجهيين المبلغين بأن الطلب على الائتمان كان أضعف إما «بقدر كبير» أو «بقدر محدود» في فترة الأشهر الثلاثة السابقة.

حالات ضوائق الائتمان المصرفي وحالات أزمات الائتمان المصرفي

يمكن أن تكون هناك حالات يشهد فيها الائتمان المصرفي تقلبات كبيرة مقارنة بالتقلبات الشائع

المقام الأول عوامل الطلب، يكون هناك تراجع في أسعار الفائدة على الإقراض، بينما ترتفع أسعار الفائدة على الإقراض إذا كان هبوط الإقراض المصرفي تحركه عوامل تتعلق بالعرض. ومن الجلي أن أسعار الفائدة على الإقراض مالت إلى الهبوط في معظم حالات ضوابط الائتمان المصرفي، مما يشير إلى أن الصدمات المعاكسة على جانب الطلب على الائتمان كانت هي العامل المهيمن وراء ضوابط الائتمان المصرفي (راجع الجدول).

وهنا ترد كلمة تحذير واجبة. فالهبوط في أسعار الفائدة على الإقراض لا يعني بالضرورة أن عوامل العرض لا دور لها في هبوط الائتمان، وخصوصاً لأنه ربما تم تخفيض أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية، باعتبارها العامل الأساسي، استجابة لتراجع احتمالات النمو في الاقتصاد المعني. وفضلاً على ذلك، قد تخفي الأدلة المستندة إلى البيانات الكلية عن الإقراض أيضاً أزمات الائتمان التي تواجهها قطاعات بعينها في الاقتصاد المعني أو مقترضون بعينهم. فعلى سبيل المثال، تحولت ضائقة الائتمان التي شهدتها الولايات المتحدة في أوائل التسعينات إلى أزمة ائتمان في الإقراض المصرفي المقدم إلى قطاع العقارات التجارية^٦. وبالمثل، فقد أدى إضعاف رؤوس أموال البنوك التي تحملت خسائر كبيرة من جراء تعرضها لمخاطر القطاع العقاري إبان الأزمة المصرفية اليابانية في أوائل التسعينات — في أعقاب الهبوط الشديد في أسعار الأراضي في أواخر الثمانينات — إلى أزمة ائتمان محصورة في قطاع المؤسسات التي كانت تعتمد على هذه البنوك في الحصول على التمويل ولم تستطع إيجاد الائتمان في أسواق رأس المال.^٧

أين نحن الآن؟

تتوافر الآن دلائل على أننا نمر بضائقة في الائتمان، وتشمل تلك الدلائل تشديد معايير الإقراض المصرفي وارتفاع فروق العائد على الإقراض، والزيادة الكبيرة في علاوات المخاطر في أسواق رأس المال، والانكماشات

^٦ راجع دراسة (1991) Bernanke and Lown، ودراسة Owens and Shreft (1995).

^٧ راجع دراسة (2007) Gan، أما دراسة Peek and Rosengren (2005) فهي توثق أيضاً حالة أزمة الائتمان التي شهدتها اليابان في التسعينات دون أن تقترن بنقص في رؤوس أموال البنوك المعنية. وتؤكد هذه الدراسة أيضاً على أن هناك عاملاً مهماً من العوامل التي تفسر استمرار الآثار الحقيقية للأزمة هو استمرار البنوك في توفير التمويل للمقترضين الذين يواجهون حالة العسر المالي، وهي حالة تعني حدوث أزمة ائتمان معكوسة.

تباطؤ النمو و/أو يطيل مدته.^٤ بل إن حدوث فشل مؤقت للجهاز المصرفي في توجيه المدخرات إلى الاستثمار، حتى في الأحوال المتطرفة، يمكن أن تكون له آثار معاكسة أطول أمداً. ومن ثم، يمكن تعريف أزمة الائتمان بأنها ضائقة شديدة في الائتمان المصرفي يحركها هبوط شديد في عرض الائتمان لدى الجهاز المصرفي.^٥ وتشمل العوامل التي يمكن أن تحد من عرض الائتمان لدى الجهاز المصرفي، ومن ثم تحول ضائقة الائتمان إلى أزمة ائتمان، هي عدم قدرة البنوك على تجميع التمويل الأساسي أو الاحتفاظ به بسبب حدوث تدافع على السحب، وكذلك عدم قدرة البنوك على تجميع الأموال عن طريق إصدار الدين أو إصدار حصص الملكية في أسواق رأس المال.

ومن الوجهة التاريخية، ارتبطت حالات الهبوط الحاد جداً في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بضوابط في الائتمان المصرفي، والتي نحددها هنا بأنها تحدث في جميع أرباع السنة التي تكون فيها نسبة معدل نمو الائتمان المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي في أدنى عشر لتوزيعها على امتداد العقود القليلة الماضية (الجدول). وفي جميع الحالات، ترتبط ضوابط الائتمان المصرفي بمرحلة هبوط حاد في النشاط الحقيقي، مما يشير إلى دورها المحتمل في تضخيم مراحل هبوط النمو. وفضلاً على ذلك، حدثت حالات الانخفاض الكبير في إجمالي الناتج المحلي في جميع حالات ضوابط الائتمان المصرفي تقريباً التي واجه فيها النظام المصرفي حالة العسر المالي، وخصوصاً في فنلندا واليابان والنرويج والسويد، وكلها شهدت أزمات مصرفية عمت النظام بأكمله.

غير أنه من الصعب تحديد ضوابط الائتمان المصرفي، وخصوصاً لأن الكثير من العوامل يؤثر بشكل متزامن على العرض والطلب. ولكن استخدام رسم بياني بسيط لعرض الإقراض المصرفي والطلب عليه يبين ما إذا كان هبوط الإقراض المصرفي يستند إلى عوامل تتعلق بالطلب أو العرض. فإذا كان هبوط الإقراض المصرفي تحركه في

^٤ تصف دراسة (1991) Green and Oh نموذجاً يؤكد على دور جوانب القصور التي يحتمل أن ترتبط بأزمة الائتمان.

^٥ هذا التعريف مشابه للتعريف المستخدم في دراسة Bernanke and Lown (1991)، والتي تعرف أزمة الائتمان المصرفي بأنها "انتقال كبير إلى اليسار في منحني عرض القروض المصرفية، مع تثبيت سعر الفائدة الحقيقي ونوعية المقترضين المحتملين" (ص ٢٠٧).

الإطار ١-١ (تابع)

نمو الائتمان ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إبان ضوابط الائتمان المصرفي

فترات ضوابط الائتمان المصرفي						
متوسط التغير ربع سنوي في أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية	متوسط التغير ربع سنوي في أسعار الفائدة على الإقراض	النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	النمو السنوي في نسبة الائتمان المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي	فترة العينة الكاملة ^١		
				النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	النمو السنوي في نسبة الائتمان المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي	
٠,٤-	٠,٥-	١,٢	١,٢	٣,٨	٩,٢	أستراليا
٠,٢-	٠,١-	١,٧	٤,٢-	٣,٩	٦,٨	كندا
٠,٢-	٠,٢-	١,٢	١٠,٦-	٣,١	٧,٧	فنلندا
٠,١-	٠,١-	٠,٧	٢,٢-	٢,٥	٧,٣	فرنسا
٠,١	٠,٢	٠,٩	١,٧-	٢,٨	٥	ألمانيا
٠,٠	٠,١-	٠,٨	٠,٦-	١,٨	٨,٢	إيطاليا ^٢
٠,٠	٠,٠	٠,٥	٦,٤-	٤,٨	٤,٣	اليابان
٠,٣	٠,٢-	١,٦	٣,٤-	٣,٥	٨,٣	النرويج ^٣
٠,٢-	٠,٥-	٠,٨	٠,٦	٣,٢	١١,٢	إسبانيا ^٢
٠,٣-	٠,٤-	١,١	١٢,١-	٢,٣	٦,٧	السويد ^٢
٠,٢-	٠,١-	٠,٨	٠,٢-	٢,٥	١١,٧	المملكة المتحدة ^٣
٠,٢-	٠,٢-	٠,٨	٢,٢-	٣,٤	٥,١	الولايات المتحدة ^٢
٠,١-	٠,٢-	١,٠	٣,٥-	٣,١	٧,٦	المتوسط

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

* ١ = الربع الأول؛ ٢ = الربع الثاني؛ ٣ = الربع الثالث؛ ٤ = الربع الرابع.

^١ العينة لجميع البلدان تنتهي في الربع الثاني من ٢٠٠٧.

^٢ تستند تواريخ وتصنيفات حالات العسر المالي المصرفي والأزمات المصرفية (النظمية) (فنلندا واليابان والنرويج والسويد) إلى دراسة (Caprio and others (2005).

^٣ تبدأ عينة الفترة الكاملة بالربع الأول من عام ١٩٥٧، فيما عدا حالة كل من إيطاليا والسويد (الربع الأول من عام ١٩٧٠)، وإسبانيا (الربع الأول من عام ١٩٧٢)، والمملكة المتحدة (الربع الأول من عام ١٩٦٢)، والولايات المتحدة (الربع الأول من عام ١٩٥٢).

ائتمانية، مما يعكس حدوث انتقال كبير إلى اليسار في منحني عرض الائتمان المقدم من المؤسسات المالية ومن المستثمرين في آن.

وفي أعقاب اندلاع الاضطراب الراهن في الأسواق المالية في أغسطس عام ٢٠٠٧، حدث تشديد حاد في معايير

الحادة في الائتمان المصرفي والائتمان المقدم في أسواق رأس المال قياسا إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ويمكن الاستدلال على تحول الضائقة إلى أزمة من الزيادة في علاوات المخاطر على جميع فئات المقترضين، بما في ذلك من يعتبر منهم في العادة متمتعاً بأعلى جدارة

اضطراب الأسواق المالية - مسار محفوف بالمخاطر أمام الاقتصادات المتقدمة

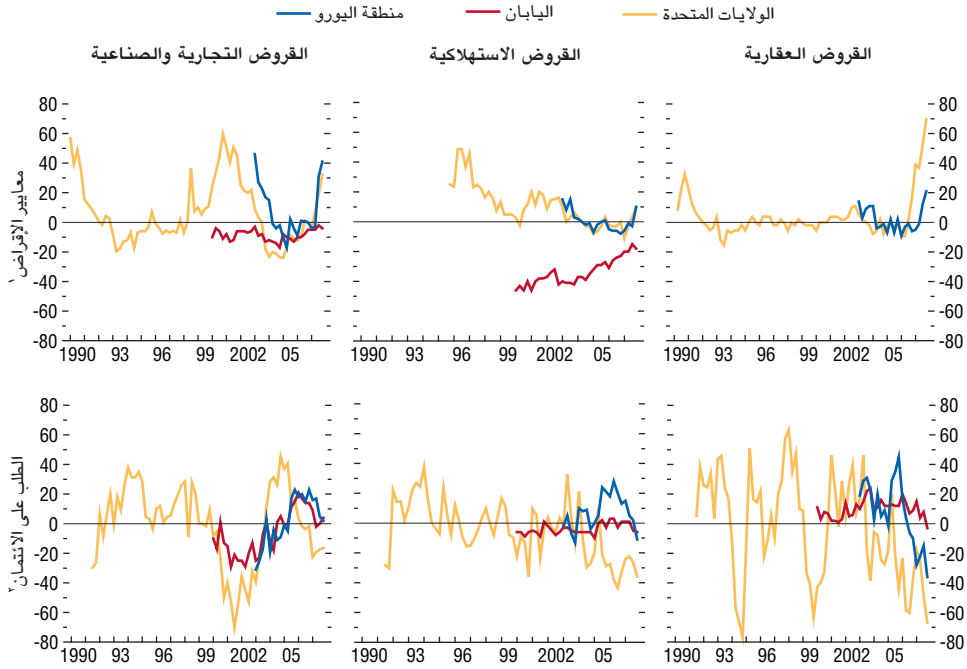
أرباع السنوات التي شهدت ضوابط الائتمان المقترنة بالعسر المالي المصرفي أو الأزمات المصرفية (مشارا إليها بحروف داكنة) ^٢	فترات ضوابط الائتمان المصرفي				
	أرباع السنوات التي شهدت ضوابط الائتمان*	فترات ضوابط الائتمان المصرفي غير المقترنة بالعسر		فترات العسر المالي المصرفي والأزمات المصرفية	
		النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	النمو السنوي في نسبة الائتمان المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي	النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	النمو السنوي في نسبة الائتمان المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي
١٩٦٢-٤ إلى ١٩٦١-٤	١٩٦٢-٤ إلى ١٩٦١-٤	١,٣٨	١,٠٣	٠,٧٥	١,٦٧
١٩٧٠-٤ إلى ١٩٧٠-٤	١٩٧٠-٤ إلى ١٩٧٠-٤				
١٩٩٢-٤ إلى ١٩٩١-٤	١٩٩٣-٢ إلى ١٩٩١-٤	١,٧٤	٤,٢٢-	١,٥٠	٣,١٨-
١٩٨٤-١ إلى ١٩٨٣-٢	١٩٥٨-٤ إلى ١٩٥٨-٢				
	١٩٨٤-١ إلى ١٩٨٣-٢				
	١٩٩٩-٤ إلى ١٩٩٨-٤				
	٢٠٠١-٢ إلى ٢٠٠١-١				
١٩٩٤-٤ إلى ١٩٩٣-٤	١٩٩٧-٤ إلى ١٩٩٣-٤	١,٤٩	٨,٩٥-	٠,٧٥	١٣,٧٩-
١٩٩٤-٤ إلى ١٩٩٣-٤	١٩٩٥-٢ إلى ١٩٩٣-٤	٠,٨٠	١,٦٩-	٠,٤٧	٢,٠١-
	١٩٩٧-٤ إلى ١٩٩٦-٣				
	٢٠٠٥-٤ إلى ٢٠٠٣-٤	٠,٩	١,٧-	—	—
	٢٠٠٧-٢ إلى ٢٠٠٦-٣				
١٩٩٥-٤ إلى ١٩٩٣-٤	١٩٩٦-٢ إلى ١٩٩٣-٤	٠,٣٠-	١,١٥	١,٠٠	٠,٩٦-
	٢٠٠١-٢ إلى ١٩٩٩-٢	٠,٤٤	٦,٥١-	٠,٢٢	٢,٨٢-
٢٠٠٤-٤ إلى ١٩٩٩-٢	٢٠٠٤-٤ إلى ٢٠٠٢-٣				
١٩٩٣-٤ إلى ١٩٩١-٢	١٩٩١-٤ إلى ١٩٩١-٢	٢,٠٦	٠,٠٤	١,٠٥	٤,٦٨-
	١٩٩٤-٤ إلى ١٩٩٣-٣				
	١٩٨٥-٢ إلى ١٩٨٤-٣	٠,٨٦	٠,١٥-	٠,٧١	٣,٠٥
	١٩٩٥-٤ إلى ١٩٩٣-٣				
١٩٩٢-٢ إلى ١٩٩٢-١	١٩٩٢-٢ إلى ١٩٩٢-١	١,٦٠	٦,٣٦-	٠,٥١	٩,٦٥-
١٩٩٥-٤ إلى ١٩٩٣-٣	١٩٩٥-٤ إلى ١٩٩٣-٣				
	١٩٦٧-٣ إلى ١٩٦٦-٤	٠,٦٨	٠,١٢-	٠,٢٣	١٣,١٣
١٩٧٦-١ إلى ١٩٧٥-٤	١٩٧٦-١ إلى ١٩٧٥-٤				
	١٩٩٢-٣ إلى ١٩٩١-٢				
	١٩٩٤-٤ إلى ١٩٩٣-٢				
	١٩٧٦-١ إلى ١٩٧٥-٤	١,١٥	٢,٢٥-	٠,٥٠	١,٠١
	١٩٨٣-٣ إلى ١٩٨٣-٢				
١٩٩٤-٣ إلى ١٩٩٢-٢	١٩٩٤-٣ إلى ١٩٩٠-٢	١,١	٢,٥-	٠,٧-	١,٧-

نصف الإقراض المصرفي). ورغم تشديد المعايير في حالة الإقراض المقدم إلى قطاعي المؤسسات والأسر، لا سيما في الولايات المتحدة، فإنه يبدو أن الطلب على ذلك الإقراض شهد هو الآخر هبوطا كبيرا. فكيف يتوافق هذا الدليل مع المعلومات الكمية المتعلقة بالإقراض المصرفي؟

الإقراض المصرفي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، استنادا إلى مسح مسؤولي القروض، وتم تشديدها بقدر ما في اليابان (الشكل البياني الثاني). وفي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، يعتبر تشديد المعايير ملحوظا جدا في حالة الإقراض المقدم إلى قطاع العقارات (وهو يمثل أكثر من

الإطار ١-١ (تابع)

معايير الإقراض والطلب على القروض المصرفية



المصادر: مسح كبار مسؤولي القروض الصادر عن مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ % من المجهين المبلغين بأن معايير الائتمان شهدت تشديدا إما «بقدر كبير» أو «بقدر ما» ناقصا المجهين المبلغين بأن معايير الائتمان شهدت إرخاء إما «بقدر كبير» أو «بقدر ما» في فترة الأشهر الثلاثة السابقة.
^٢ % من المجهين المبلغين بأن الطلب على الائتمان كان أقوى إما «بقدر كبير» أو «بقدر محدود» ناقصا المجهين المبلغين بأن الطلب على الائتمان كان أضعف إما «بقدر كبير» أو «بقدر محدود» في فترة الأشهر الثلاثة السابقة.

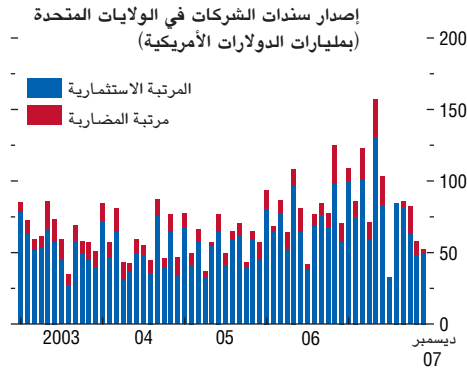
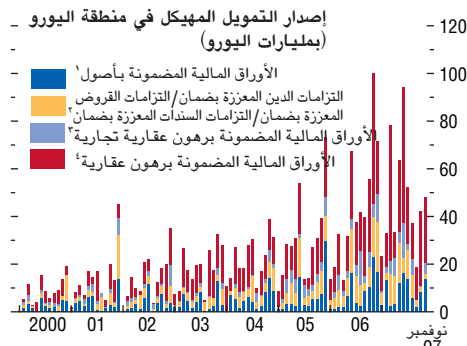
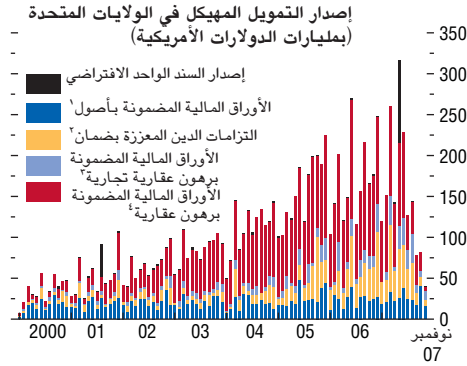
هبط منذ ذلك الحين، وقاده الهبوط الملحوظ في الإقراض المقدم إلى قطاع العقارات، رغم أنه لا يزال متوافقا بوجه عام مع متوسط معدلات النمو المشاهدة إحصائيا في السنوات الخمس الأخيرة. وفي الوقت ذاته، شهد النمو في حيازات البنوك من الأوراق المالية زيادة كبيرة تعود في جانب منها إلى إعادة استيعاب البنوك في ميزانياتها العمومية للأصول الواردة من الكيانات غير المدرجة في الميزانيات العمومية.

هل هناك ضائقة في تمويل أسواق رأس المال؟

على الرغم من أن الأدلة غير قاطعة بشأن ما إذا كان هناك ضائقة ائتمان في طريقها إلى الظهور في الإقراض المصرفي أم لا، فإن الاهتزازات في تمويل أسواق رأس المال

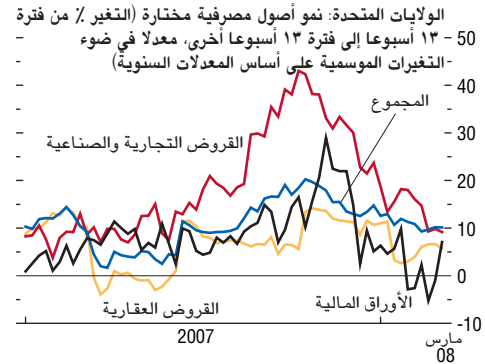
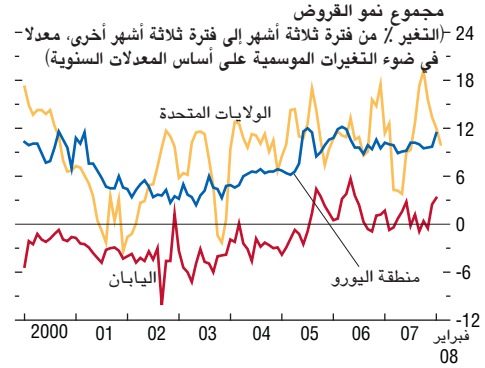
وعلى الرغم من تباطؤ نمو الائتمان المصرفي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، فقد ظل ذلك النمو قويا حتى الآن، بينما بدأ تباطؤ نمو الائتمان في اليابان في نهاية عام ٢٠٠٦، وهو سابق على الاضطراب المالي العالمي الحاصل مؤخرا (الشكل البياني الثالث)، ومن العسير تفسير البيانات المعنية. ففي الولايات المتحدة، حدث ارتفاع حاد في نمو الائتمان بعد شهر أغسطس عام ٢٠٠٧، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في القروض التجارية والصناعية، وهو ما جاء في جانب منه نتيجة صرف الائتمانات المرتبطة بعمليات شراء الحصص المرفوعة ماليا والتي سبق أن ضمننت البنوك الاكتتاب فيها قبل اندلاع حالة الاضطراب في الأسواق المالية ولكن لم تستطع البنوك أن تحولها إلى قروض مشتركة أو أن تبيعها بعد ذلك. غير أن نمو الائتمان

إصدار التمويل المهيكل وسندات الشركات



المصدر: شركة ستاندارد أند بورز.
١ الأوراق المالية المضمونة بأصول، عدا التزامات الدين المعززة بضمان
والتزامات القروض المعززة بضمان والتزامات السندات المعززة بضمان
والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية تجارية والأوراق المالية المضمونة
برهون عقارية.
٢ التزامات الدين المعززة بضمان والتزامات القروض المعززة بضمان
والتزامات السندات المعززة بضمان.
٣ الأوراق المالية المضمونة برهون تجارية.
٤ الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية.

نمو القروض



المصادر: بنك اليابان المركزي؛ ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي
الأمريكي؛ والبنك المركزي الأوروبي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

يمكن أن تندر بضائقة ائتمان أوسع نطاقا. فما هي الأدلة على ذلك؟

لقد جاء الاضطراب الراهن في الأسواق مصحوبا بعملية إعادة تسعير أعم للمخاطر، وانعكس ذلك في ارتفاع حاد في علاوات المخاطر في مجموعة واسعة من أسواق الائتمان (الشكل البياني ١-٥ في متن الفصل). وعلى وجه الخصوص، أدت التوترات المستمرة في الأسواق المالية وكذلك عدم اليقين المحيط باحتمالات النمو إلى انكماش حاد في إصدار منتجات التمويل المهيكلة وارتفاع فروق العائد وتخفيض إصدار سندات الشركات. واتسم فقدان الثقة في نموذج التوريق بالشدة البالغة في بعض القطاعات. وعلى وجه الخصوص، أثرت الخسائر في الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية سكنية سلبا على المنتجات

الإطار ١-١ (تتمة)

• وإذا انتقلنا إلى مؤشرات الكمية، نجد أن إصدار سندات الشركات في الولايات المتحدة قد هبط أيضا، وذلك وسط نزوب كامل لإصدار السندات من مرتبة المضاربة (راجع الشكل البياني الرابع). ومن المهم التسليم بأن أوضاع الطلب قد تغيرت كذلك، وهو ما جاء نتيجة الأوضاع الكلية للميزانيات العمومية لقطاع المؤسسات غير المالية وقطاع الأسر.

الاستنتاجات

هناك الآن دلائل واضحة على وقوع ضائقة ائتمان واسعة النطاق تؤثر على مجموعة متنوعة واسعة من أشكال التمويل المقدم من البنوك وأسواق الأوراق المالية على حد سواء. وتعتبر الأدلة المتوافرة حتى الآن على حدوث الضائقة الائتمانية أكثر تركزا في مواضع بعينها — إذ أنها اقتصرت على القطاع العقاري ومنتجات التمويل المهيكل في الولايات المتحدة. غير أن الزيادة المستمرة في عدم اليقين المحيط باحتمالات النمو وتقييمات الأصول، وحدث المزيد من الهبوط الحاد في أسعار الأصول، ثم الأهم من ذلك وهو حدوث انخفاض مفاجئ في طاقة الإقراض لدى الشرائح المهمة نظما من الجهاز المصرفي، يمكن أن تؤدي جميعها إلى تحول الضائقة الائتمانية إلى أزمة ائتمان يحتمل أن يكون لها آثار بالغة على النمو.

المهيكلة الأخرى، حيث هبطت قيمة الإصدارات الجديدة — وخصوصا الإصدارات المربوطة بعقارات تجارية — هبوطا حادا في الولايات المتحدة وأوروبا (الشكل البياني الرابع).^٨

وفي الوقت ذاته، أحدث عدم اليقين المحيط باحتمالات النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو أثرا معاكسا على التمويل الأطول أجلا في أسواق رأس المال.

• فقد ارتفعت علاوات المخاطر في أسواق سندات الشركات ارتفاعا ملحوظا في كامل مجموعة السندات ذات المرتبة الائتمانية، مما يشير إلى ظهور ضائقة الائتمان في أسواق رأس المال في تمويل الدين الأطول أجلا (الشكل البياني ١-٥ في متن الفصل). ورغم أن ارتفاع فروق العائد على السندات ذات المراتب الأدنى يمكن توقعه في مرحلة هبوط النشاط الاقتصادي، فقد شهدت فروق العائد على سندات المرتبة المتوسطة والمرتبة الاستثمارية زيادة كبيرة هي الأخرى. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن ضائقة الائتمان في تمويل السندات الأطول أجلا يمكن أن تكون على وشك الظهور.

^٨ وفضلا عن ذلك، في شهر أغسطس عام ٢٠٠٧، ومرة أخرى بعد بثلاثة أشهر، حدث ارتفاع ملحوظ في فروق العائد على الأوراق التجارية المضمونة بأصول، وخصوصا ما كان منها مضمونا برهون عقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة، واقترن ذلك الارتفاع بميل الإصدارات إلى الهبوط، بينما لم تتأثر إلى حد كبير إصدارات الكيانات المالية وغير المالية وكذا فروق العائد عليها.

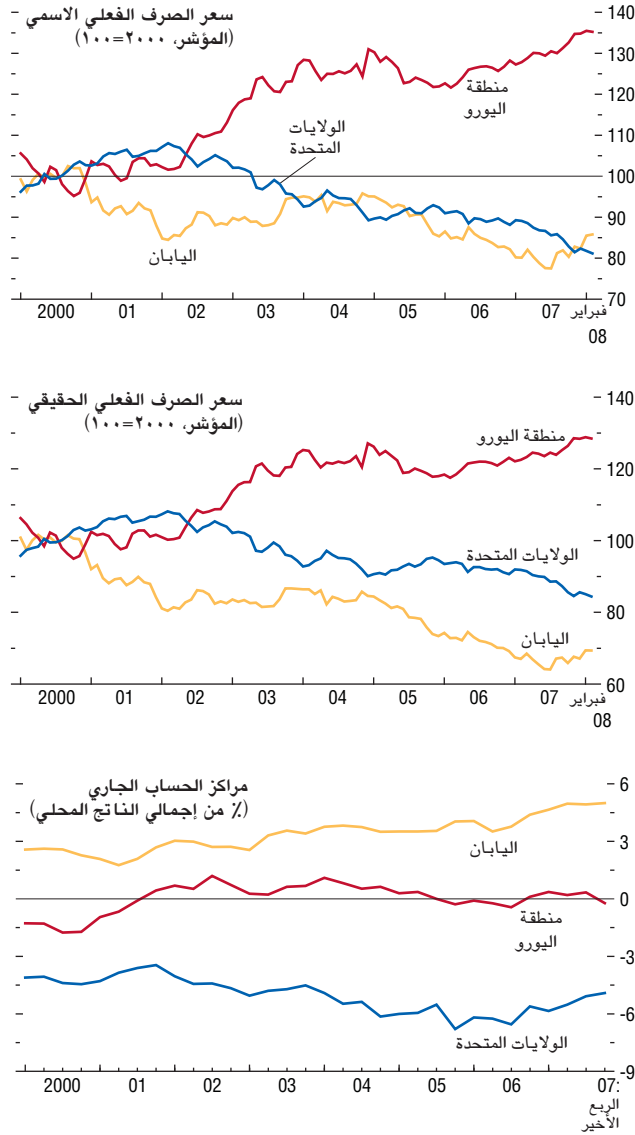
من عام ٢٠٠٧، بانخفاض يتعدى ١.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عن الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٦ (الإطار ١-٢). ورغم ذلك، لا يزال الدولار الأمريكي يعتبر من العملات القوية إلى حد ما. وبالنظر إلى زيادة المرونة المحدودة جدا في ارتفاع عملات عدد من البلدان التي لديها فوائض كبيرة في الحساب الجاري — لا سيما الصين والبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط — فإن المقابل الأساسي للانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي هو ارتفاع سعر اليورو والين وعملات معومة أخرى كالدولار الكندي وبعض عملات الاقتصادات الصاعدة. ونتيجة لذلك، تعتبر عملة اليورو الآن من العملات القوية، وإن كان الين لا يزال مقوما بأقل من قيمته. وتتعارض هذه التجربة بشدة مع التجربة التي

وقد كان للتوترات الأخيرة في الأسواق المالية آثارها على أسواق النقد الأجنبي. فقد هبط سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي هبوطا حادا منذ منتصف ٢٠٠٧ نظرا لتراجع الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الأمريكية الناجم عن انخفاض مستوى الثقة في سيولة هذه الأصول وانخفاض العائد عليها، إلى جانب ضعف احتمالات النمو في الولايات المتحدة وتخفيضات أسعار الفائدة (الشكل البياني ١-٧). وقد جاء الهبوط التدريجي في قيمة الدولار الأمريكي منذ عام ٢٠٠١ ليعطي دفعة لصافي الصادرات — وهو أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الأمريكي في عام ٢٠٠٧ — وساعد على خفض العجز في الحساب الجاري الأمريكي إلى أقل من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول الربع الأخير

اضطراب الأسواق المالية - مسار محفوف بالمخاطر أمام الاقتصادات المتقدمة

الشكل البياني ١-٧: التطورات الخارجية في اقتصادات متقدمة مختارة

استمر الهبوط في قيمة الدولار الأمريكي، مما ساعد على انخفاض عجز الحساب الجاري الأمريكي في أرباع السنة الأخيرة. وقد انتعشت قيمة الين الياباني منذ شهر أغسطس ٢٠٠٧ لأن الأوضاع المالية المضطربة أدت إلى قدر من تحول المسار في تدفقات «تجارة المناقلة». وظلت عملة اليورو تتبع اتجاهها صعودياً.



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

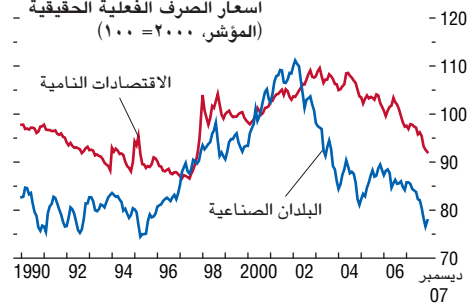
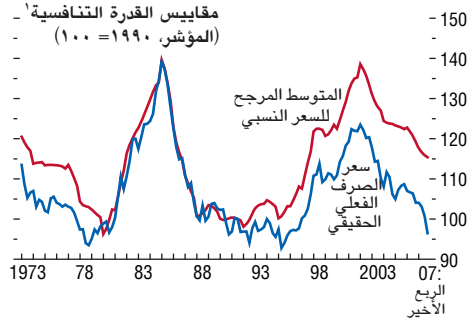
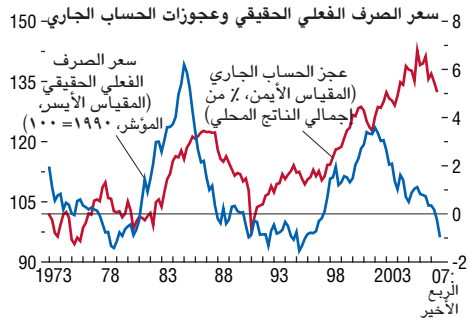
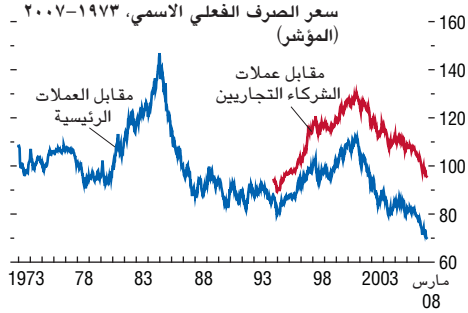
شهدتها الفترة ١٩٨٥-١٩٩١، وهي الفترة التي سادها تصحيح خارجي سريع عندما كانت أنماط التصحيح في أسعار الصرف وفي اختلالات الحساب الجاري أكثر تواتراً بكثير (راجع الإطار ١-٢).

ما هي الخلاصة إذا؟ إن انتشار اضطراب الأسواق المالية على البنوك وأسواق الأوراق المالية، وهو يحدث جنباً إلى جنب مع التصحيح المستمر في سوق المساكن، يمثل بوضوح ضائقة ائتمانية واسعة النطاق أضعفت النشاط بالفعل في الولايات المتحدة قرب نهاية عام ٢٠٠٧ ودفعت إلى استجابة نشطة على مستوى السياسات، وإن كانت القوة الأولية للميزانيات العمومية لقطاعي الشركات والأسر توفر بعض الحماية. ويشير مؤشر الأوضاع المالية (FCI) إلى أن المزيج الذي يجمع بين انخفاض سعر الصرف، وإرخاء موقف السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهبوط أسعار الفائدة طويلة الأجل على الأوراق المالية الحكومية، يتوقع له أن يكون داعماً للنشاط المستقبلي، وذلك بصرف النظر عن الارتفاع المستمر في فروق العائد. غير أن ذلك المقياس لا يأخذ في الحسبان التشديد بوتيرة متصاعدة سريعة في معايير الإقراض من البنوك وانهيار أسواق الائتمان المهيكلة المركب والتي كانت تدعم نمو الائتمان. وإجمالاً، من المرجح أن الأوضاع المالية المعاكسة سوف يكون لها تأثير سلبي مستمر على النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، وذلك بصرف النظر عن الاستجابة القوية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وقد تأثرت أوروبا الغربية أيضاً بالخسائر التي تحملتها البنوك نتيجة أحجام الانكشاف في الولايات المتحدة، والآثار الانتشارية على أسواق المعاملات بين البنوك وأسواق الأوراق المالية، والضغط الصعودي على اليورو — وهو ما انعكس في ضيق مؤشر الأوضاع النقدية. ورغم أن التأثير على الطلب جاء حتى الآن أقل وضوحاً، فإن المرجح أن النشاط الاقتصادي سيواجه عبئاً كبيراً نتيجة زيادة تشديد معايير الإقراض من البنوك واتساع فروق العائد على المقترضين ذوي المخاطر الأعلى. وعلى العكس من ذلك، تأثرت المؤسسات المالية في اليابان بدرجة أقل بكثير نتيجة للاضطراب المالي، ويبدو من المرجح أن التأثير الاقتصادي سيكون محسوساً عن طريق الآثار الانتشارية الأوسع نطاقاً الناجمة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. غير أن المتوقع أن تواجه جميع الاقتصادات المتقدمة آثاراً خطيرة إذا تحولت الضائقة

الإطار ١-٢: انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أسبابه وآثاره

دورات الدولار



المصادر: مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ وقاعدة البيانات هيفر أناليتيكس؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ سعر الصرف الفعلي الحقيقي: سعر الصرف الفعلي الحقيقي القائم على مؤشر أسعار المستهلكين.

انخفض الدولار الأمريكي بحوالي ٢٥٪ بالقيمة الفعلية الحقيقية منذ أوائل عام ٢٠٠٢، فيما ثبت أنه واحدة من أكبر حالات انخفاض قيمة الدولار منذ إبرام اتفاقية بريتون وودز (الشكل البياني الأول). وفي الوقت ذاته، لا يزال عجز الحساب الجاري الأمريكي أعلى من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما لا يزال يدع قدرا كبيرا من عدم اليقين يحيط باحتمالات تسوية الاختلالات العالمية في الحسابات الجارية. وإزاء هذه الخلفية، يستعرض هذا الإطار أهم العوامل المحركة لحالة التصحيح الراهنة في قيمة الدولار، ويناقش ما يرتبط بذلك من مخاطر ومن تحديات أمام السياسات.

ما الذي أسهم في انخفاض قيمة الدولار؟

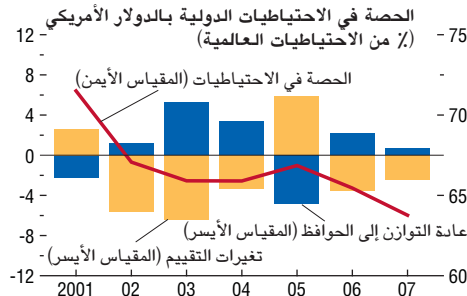
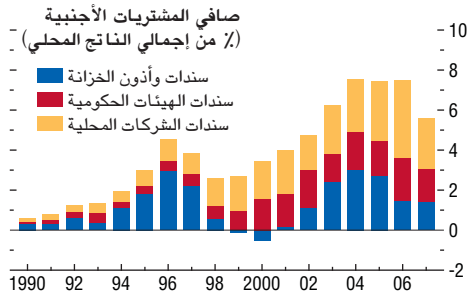
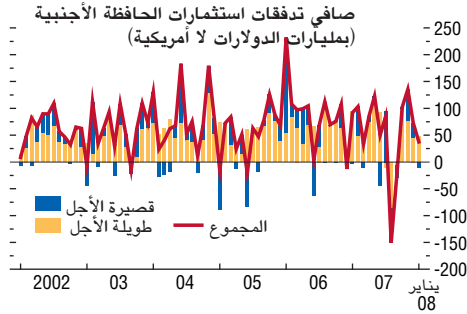
على غرار حالة الانخفاض الرئيسي السابقة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩١، بدأ الهبوط الراهن في قيمة الدولار على خلفية عجز كبير في الحساب الجاري الأمريكي وامتد حتى الآن عدة سنوات. وقد اتسمت وتيرة الانخفاض في هاتين الحالتين بالتدرج والطابع المنظم، حيث ظلت التغيرات اليومية أقل من ٢٪-٣٪ بالقيمة الفعلية الاسمية. غير أن هناك تعارضا واضحا بين تطور موازين الحساب الجاري الأمريكي في هاتين الحالتين. ففي الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ كان عجز الحساب الجاري قد بدأ في الانحسار في غضون عامين من حدوث الانخفاض الأولي في قيمة الدولار ووصل إلى وضع قريب من التوازن بحلول عام ١٩٩١. وعلى العكس من ذلك، ففي الحالة الأخيرة التي بدأت في عام ٢٠٠٢، استمر عجز الحساب الجاري في الارتفاع في البداية حتى وصل إلى مستوى قياسي بلغ ما يقرب من ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في أواخر عام ٢٠٠٥، ولم يبدأ في التراجع المحدود إلا في عام ٢٠٠٦، وظل عند ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧.

فما هي العوامل التي أسهمت في ظهور العجز الكبير في الحساب الجاري الأمريكي وارتفاعه المستمر رغم الانخفاض المتواصل في قيمة الدولار الأمريكي منذ عام ٢٠٠٢؟

• ازدهار الاقتصادات الصاعدة: قد يؤدي انخفاض القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي إلى تضخيم صورة التحسن المتوقع في القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي عن طريق عدم التسجيل الكامل للتدهور في القدرة التنافسية الأمريكية الناجم عن سرعة التحول في التجارة لصالح الاقتصادات الصاعدة والنامية التي تتميز بانخفاض التكلفة منذ التسعينات. فالتوسط

ملحوظة: المؤلفون الرئيسيون لهذا الإطار هم سليم إلكيداع وكورنيليا كراينيك وجايوولي.

الولايات المتحدة: تدفقات استثمار الحافظة الأجنبية



المصادر: تكوين احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية بحسب العملات (COFER) ومؤسسة "هيفر ألتيكس"؛ ونشرة International Capital System، الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية.

المعنية بقضايا أسعار الصرف (CGER) والتابعة للصندوق إلى أن الدولار الأمريكي أصبح الآن قريبا من مستواه التوازني متوسط الأجل ولكنه لا يزال من العملات القوية إلى حد ما. ويستند تحليل المجموعة المذكورة إلى ثلاثة مناهج متكاملة (دراسة Lee and others, 2008).

وذلك كما يلي:

- لا يزال منهج التوازن الاقتصادي الكلي (MB) يخلص إلى أن هناك قدرا من عدم التوازن، وذلك استنادا إلى

المرجح للسعر النسبي (WARP)، والذي يعبر تعبيرا أفضل عن النمو المستمر في أهمية الشركاء التجاريين الذين يتميزون بانخفاض التكلفة، يوضح أن هناك اتجاها إلى تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة مقارنة بمؤشرات سعر الصرف الحقيقي (دراسة Thomas, Marquez, and Fahle, 2008).

- الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة: حتى عام ٢٠٠٦، سجل الاقتصاد الأمريكي أداء في النمو أقوى من الاقتصادات المتقدمة الأخرى — وقد حفزته قوة الاستهلاك الناتجة عن الارتفاع المستمر في قيمة ثروة المساكن (راجع الفصل الثالث) — وأعطى ذلك دفعة لواردات الولايات المتحدة في تلك الفترة.
- أسعار النفط: ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا هائلا حتى بلغت مستويات قياسية تاريخية في السنوات الأخيرة، مدفوعة بقوة النمو العالمي، بما في ذلك نمو الاقتصادات الصاعدة، وقد تسبب ارتفاع أسعار النفط في زيادة عجوزات الحسابات الجارية لدى البلدان المستوردة للنفط، بما في ذلك الولايات المتحدة.
- العوامل المتعلقة بالأسواق المالية: تم تمويل العجوزات الكبيرة في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية داخلية مستمرة إلى الولايات المتحدة، ومعظمها عن طريق أدوات ذات عائد ثابت، بما في ذلك الأوراق المالية المضمونة بأصول. وشملت تلك التدفقات الداخلة قيام مستثمري القطاع الخاص الذين اجتذبتهم تصورات السيولة والابتكار في الأسواق المالية الأمريكية بشراء كميات كبيرة من سندات الشركات والهيئات، وشملت كذلك مشتريات رسمية كبيرة من سندات الخزينة الأمريكية وسندات الهيئات الأمريكية.

غير أنه منذ منتصف عام ٢٠٠٧ كثفت التطورات المالية والدورية انخفاض قيمة الدولار. وأدى اضطراب الأسواق إلى زيادة عدم اليقين المحيط بتقييم الأصول الأمريكية المورقة ومدى سيولتها، مما أدى إلى هبوط حاد في الطلب الخاص على سندات الشركات والهيئات (التي كانت من قبل تمثل مجالات القوة)، وتثبيت صافي تدفقات استثمار الحافظة الداخلة، وزيادة الضغط على الدولار (الشكل البياني الثاني). وفي الوقت ذاته، حدث ضغط على الدولار من جراء الزيادة المستمرة في الضعف الدوري في النمو في الولايات المتحدة، وتخفيضات أسعار الفائدة، وتوقعات إجراء المزيد من الإرخاء النقدي.

هل اكتملت عملية التصحيح في قيمة الدولار؟

الآن وقد أصبح الدولار قريبا من أدنى مستوى له تاريخيا بالقيمة الفعلية الحقيقية، هل اكتملت عملية التصحيح، أم أنها ربما تكون مفرطة؟ يشير تحليل المجموعة الاستشارية

الإطار ١-٢ (تابع)

ومن ثم يشير تحليل المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا سعر الصرف إلى أن الدولار الأمريكي لا يزال إلى حد ما من العملات القوية. غير أن هناك عاملين من عوامل التخفيف يمكن أن يحدا من الضغوط على سعر الصرف. والعامل الأول هو مكاسب التقييم التي يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الهبوط في المديونية الخارجية القائمة على الولايات المتحدة — مقيسة بمركز صافي الأصول الأجنبية — والتي تنطوي عليها توقعات الحساب الجاري. فوفقا للتقديرات الأولية، ظل مركز صافي الأصول الأجنبية للولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٧ بدون تغيير بوجه عام عن المستوى الذي كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٦، وذلك رغم عجز الحساب الجاري البالغ ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يرجع إلى مكاسب التقييم في حيازات الولايات المتحدة من حصص رأس المال الأجنبية وتخفيض قيمة العملة. والواقع أن مكاسب التقييم المواتية تدعم مركز صافي الأصول الأجنبية للولايات المتحدة منذ عدة سنوات، مما يوازن جزءا كبيرا من العجز التراكمي في الحساب الجاري^١. وفي ضوء التجارب التاريخية، قد تستمر مكاسب التقييم — وإن كانت أقل مما تحقق في السنوات القليلة الماضية — في دعم مركز صافي الأصول الأجنبية للولايات المتحدة في المستقبل.

أما عامل التخفيف الثاني فهو عدم اليقين المتعلق بوتيرة وحجم التصحيح في الحساب الجاري والذي سيؤدي إليه انخفاض قيمة الدولار مؤخرا. وقد يكون تقلص العجز منذ عام ٢٠٠٦ بمثابة بداية تصحيح كبير وإن جاء متأخرا. فعلى سبيل المثال، ربما أدى التغيير المستمر في الممارسات التجارية والمالية، بما في ذلك الإقبال المكثف على التعهيد الخارجي والتحوط من مخاطر تقلب أسعار الصرف، إلى تأجيل التكيف مع التغييرات في سعر الصرف قياسا إلى فترات التأخر في معادلات التجارة الموضوعة من قبل^٢. ومن ثم فإن عجز الحساب الجاري يمكن أن يتقلص بقدر كبير بمرور الوقت، حتى مع بقاء قيمة الدولار قريبة من المستوى المنخفض الراهن. غير أنه في فترة التصحيح سوف يستمر العجز الذي لا يزال كبيرا يمثل مصدرا محتملا للمزيد من الضغط الهبوطي على قيمة الدولار.

ما هي المخاطر الناجمة عن ضعف قيمة الدولار؟

أدى استمرار تصور مخاطر النتائج دون المتوقعة المحيطة بالدولار إلى إحياء المخاوف المتعلقة بدور الدولار باعتباره عملة الاحتياطي الأساسية في العالم وجذب

الفرق بين ميزان الحساب الجاري المتوقع في الأجل المتوسط وبين مستوى الحساب الجاري الذي تتوافر له إمكانية الاستمرار، ويقدر هذا المستوى بأنه المستوى الذي يكون فيه العجز واقعا في نطاق بين ٢٪ و ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويحدد كدالة للأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل بما في ذلك العوامل الديمغرافية ووضع المالية العامة الهيكلي. ويتوقع لعجز الحساب الجاري الأمريكي أن يهبط إلى حوالي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣، ولكنه سيظل يتعدى مستوى العجز المقدر الذي يمكن الاستمرار في تحمله. وتعتبر هذه الفجوة أقل بكثير من التقديرات التي وضعت منذ عام مضى ولكنها لا تزال تشير إلى أنه قد يلزم المزيد من الانخفاض في القيمة الحقيقية للدولار من أجل الوصول إلى مستوى عجز الحساب الجاري الذي يمكن الاستمرار في تحمله.

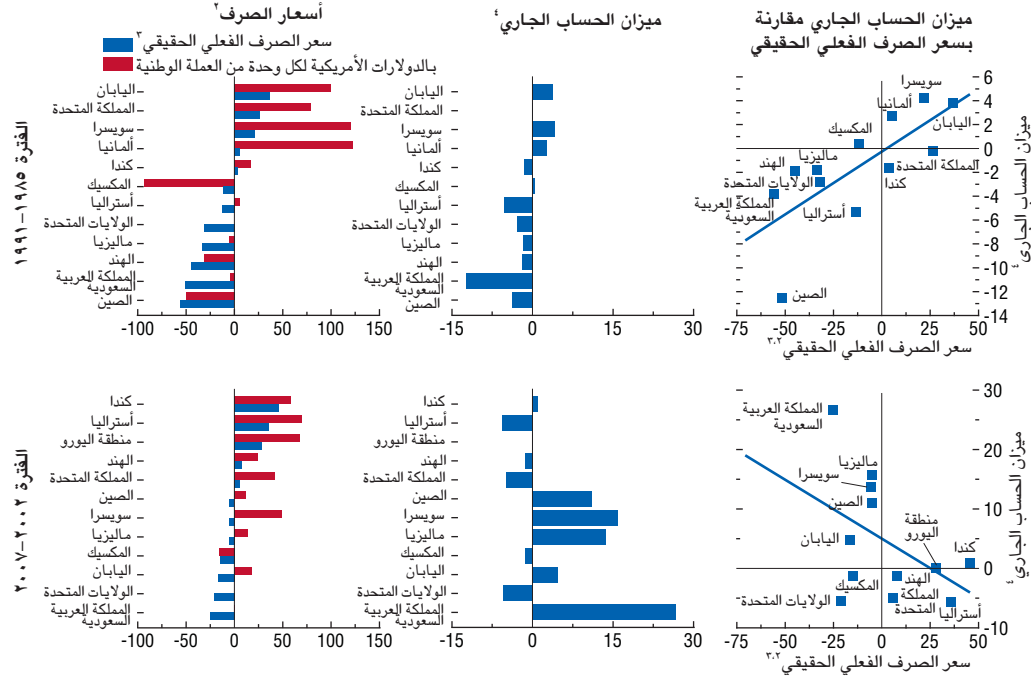
ويشير منهج إمكانية استمرار المركز الخارجي (ES) إلى وجود قدر كبير من عدم التوافق. ففي حالة الولايات المتحدة، يستند هذا المنهج إلى الفرق بين الميزان التجاري متوسط الأجل المتوقع وبين مستوى الميزان التجاري الذي من شأنه تثبيت مركز صافي الأصول الأجنبية لدى الولايات المتحدة عند مستواه الذي كان قائما في عام ٢٠٠٦. وبحسب الميزان التجاري المحقق لتثبيت مركز صافي الأصول الأجنبية على أساس عجز يبلغ حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو أدنى بكثير من العجز التجاري المتوقع في عام ٢٠١٣ والبالغ ما يقرب من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتشير هذه الفجوة إلى أنه قد يلزم إجراء تخفيض كبير في القيمة الحقيقية للدولار من أجل تخفيض العجز التجاري إلى المستوى المحقق لتثبيت مركز صافي الأصول الأجنبية.

ويخلص منهج انحدار سعر الصرف الحقيقي التوازني ذو الشكل المختزل إلى أن الدولار أقرب إلى قيمته التوازنية متوسطة الأجل مقارنة بما خلص إليه منهج التوازن الاقتصادي الكلي ومنهج إمكانية استمرار المركز الخارجي. ووفق هذا المنهج، يتم تقدير القيمة التوازنية مباشرة كدالة للأساسيات الاقتصادية متوسطة الأجل، بما في ذلك الإنتاجية وصافي الأصول الأجنبية ومعدلات التبادل التجاري. وقد أدى الانخفاض في القيمة الفعلية للدولار منذ عام ٢٠٠٢ إلى تخفيض تقدير المبالغة في قيمة الدولار عن مستواه الأعلى الذي وصل إليه في أوائل الألفينات، حيث إن الانخفاض الفعلي في سعر الصرف تجاوز في وتيرته الهبوط الأكثر تدرجا في سعر الصرف التوازني المعبر عن التدهور في صافي الأصول الأجنبية ومعدلات التبادل التجاري لدى الولايات المتحدة.

^١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الإطار ٣-١ في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
^٢ للاطلاع على المناقشات ذات الصلة بذلك، راجع دراسة (Grenspan 2005) والفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اضطراب الأسواق المالية - مسار محفوف بالمخاطر أمام الاقتصادات المتقدمة

تطورات الحسابات الجارية وأسعار الصرف، الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ مقارنة بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧^١



استمرار احتياج الولايات المتحدة إلى التمويل الخارجي بمقادير كبيرة، فإنه يمكن أن يحدث انخفاض حاد في قيمة الدولار حتى مع التنوع المتدرج ابتعاداً عن الأصول المقومة بالدولار، وخصوصاً في سياق استمرار عدم اليقين والاضطراب في الأسواق المالية.

وقد ساعدت صناديق الثروة السيادية، التي سجلت أصولها نمواً حتى بلغت أحجاماً كبيرة في الكثير من البلدان، على تثبيت أوضاع الأسواق المالية ودعم الدولار عن طريق ضخ رؤوس الأموال في عدة مؤسسات مالية منذ صيف عام ٢٠٠٧. ونظراً لأن من المرجح أن تكون لهذه الصناديق آفاق زمنية استثمارية أطول من الكثير من صناديق القطاع الخاص، فقد تستمر في أداء دور قوة التثبيت في الأسواق المالية العالمية. وفي الوقت ذاته، قد يولي مديرو هذه الصناديق وزناً أكبر للعائدات على

الانتباه إلى هبوط حصة الدولار في حيازات الاحتياطيات الرسمية منذ عام ٢٠٠٢. والواقع أن التقديرات تشير إلى أن معظم هذا الهبوط يأتي نتيجة لتغيرات التقييم المتحققة من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي لا من التنوع النشط من قبل مديري الاحتياطيات الرسميين بعيداً عن الدولار (راجع الشكل البياني الثاني). ومع ذلك، فإن حدوث مزيد من الضعف في قيمة الدولار، يمكن أن يقلص جاذبية الأصول المقومة بالدولار بقدر يكفي لتشجيع إعادة التخصيص في الحوافظ بشكل أنشط ابتعاداً عن الأصول المقومة بالدولار، بما في ذلك من المستثمرين الأمريكيين.^٣ وبالنظر إلى

^٣ يتسم سلوك المستثمرين الأمريكيين في الوقت الراهن بقدر كبير من التحيز لصالح الاستثمار الداخلي، لا سيما في السندات. أما إذا استمرت المخاوف المحيطة بالتوريق وبمدي جودة الأصول الأمريكية، فقد تحدث تدفقات أمريكية خارجة بمقادير كبيرة.

الإطار ١-٢ (تتمة)

وهو ما يتعارض مع حالة انخفاض الدولار السابقة في أواخر الثمانينات والتي شهدت فيها عملات بلدان الفائض الرئيسية جميعا ارتفاعات أكبر مقارنة بغيرها من العملات (الشكل البياني الثالث). أما في الحالة الراهنة، فإن عددا من البلدان التي لديها فوائض كبيرة في الحساب الجاري ربط عملاته ربطا صارما بالدولار، وبذلك حال دون التصحيح. ويمكن أن يؤدي استمرار عدم التواءم في هذا الشأن إلى إعادة توزيع الاختلالات العالمية — وليس إلى تقليصها — ويمكن في النهاية أن يؤدي إلى إحداث اختلالات جديدة.

الاستثمار مقارنة بمديري الاحتياطات الرسمية، ويمكن أن تيسر الزيادة في الأصول (الاحتياطية) الموجودة تحت إدارتهم تنويع الأصول الرسمية ابتعادا عن الأصول المقومة بالدولار وأن تزيد من الضغط الهبوطي على قيمة الدولار.

وهناك تخوف آخر ينبع من كون حالة انخفاض الدولار الراهنة، وإن كانت منظمة، جاءت منفصلة عن نمط الاختلالات العالمية في عدة أمثلة. فالتحركات الثنائية ومتعددة الأطراف في أسعار الصرف منذ عام ٢٠٠٢ لا تحمل شيئا يذكر بتوزيع فوائض الحسابات الجارية،

أسواق المعاملات المحلية بين البنوك. وقد أمكن التعامل بشكل فعال مع الاهتزازات المباشرة، ولكن التدفقات الرأسمالية الداخلة تباطأت في بعض البلدان — بما في ذلك كازاخستان ولاتفيا — مما شكل قيودا على الائتمان المحلي وأبطأ نمو إجمالي الناتج المحلي. وحتى الآن، لم يواجه أي من هذه الاقتصادات أزمة خارجية من النوع الذي شوهد في حالات الاضطراب السابقة في الاقتصادات الصاعدة.

وبالمثل، على جانب التجارة، اقتضت حتى الآن التداعيات الناجمة عن تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة على نطاق محدود أيضا. وقد ظهر بعض التأثير على صادرات عدد من الاقتصادات التي تربطها بالولايات المتحدة معاملات تجارية كثيفة. وفضلا على ذلك، حدث استواء في إيرادات الصادرات التي تحققها البلدان المصدرة للمعادن نظرا لانخفاض أسعارها عن الذرى التي كانت وصلتها في منتصف عام ٢٠٠٧. غير أن النشاط التجاري ككل استمر عند مستوى جيد، وذلك بسبب الدعم المهم الذي وفرته قوة نمو الطلب المحلي لدى الشركاء التجاريين في الاقتصادات الصاعدة.

وإزاء هذه الخلفية، رغم أنه ظهرت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ دلائل على تباطؤ النشاط في بعض الاقتصادات الصاعدة والنامية في العام ككل، فقد ظل النمو عند مستوى قوي بلغ ٧,٩٪، وهو أسرع حتى من الوتيرة السريعة التي تحققت في عام ٢٠٠٦. وفضلا على ذلك، كما حدث في السنوات الأخيرة، استمر النمو القوي في جميع المناطق بشكل عام، بما في ذلك إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك على النحو الذي ترد مناقشته بتفصيل أكبر في الفصل الثاني. ولا تزال بلدان متعددة تواجه التحدي المتمثل في التعامل مع معدلات التضخم الآخذة

الائتمانية الراهنة إلى أزمة ائتمان مكتملة الملامح، وذلك إذا زاد العمق في خسائر رؤوس أموال البنوك وزاد فقدان الثقة في التمويل المهيكل.

هل يمكن أن تنفصل الاقتصادات الصاعدة عن النامية؟

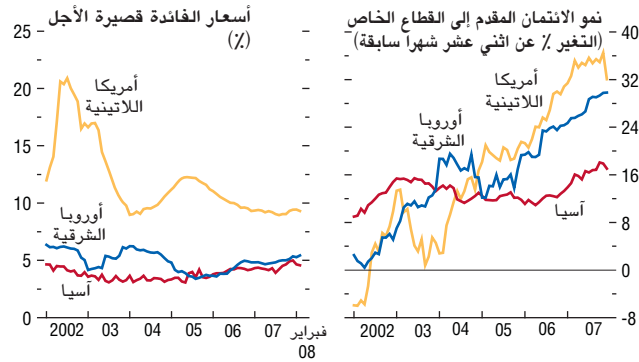
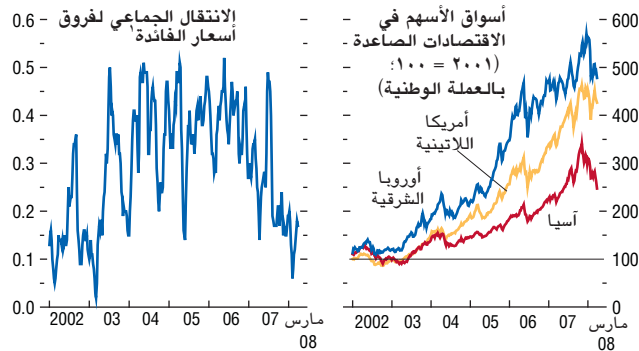
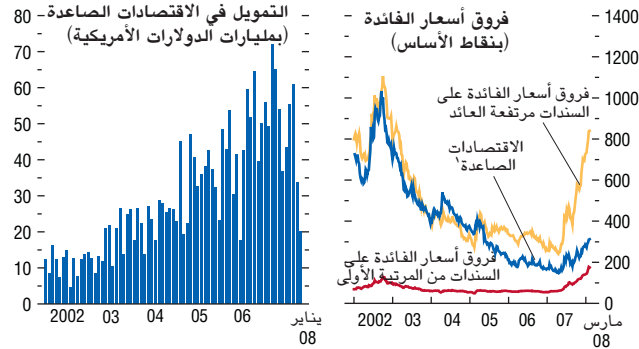
على العكس تماما من فترات الاضطراب المالي العالمي السابقة، أمكن حتى الآن السيطرة على الآثار الانتشارية المباشرة على الاقتصادات الصاعدة والنامية. فقد تراجع نشاط الإصدار من قبل هذه الاقتصادات منذ أغسطس ٢٠٠٧، مقارنة بالمعدلات العالية جدا التي شهدها العام السابق، ولكن تدفقات النقد الأجنبي الكلية استمرت إلى حد كبير، وواصلت الاحتياطيات الدولية ارتفاعها (الشكلان البيانيان ٨-١، ٩-١). وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات حصص رأس المال في الحوافظ قوية بوجه عام، رغم تدفقات الحافطة الحادة التي اتجهت إلى الخارج في فترات عصبية السوق. وقد حققت معظم الأسواق الصاعدة أداء أفضل بكثير من أداء أسواق الاقتصادات المتقدمة منذ صيف العام الماضي، وذلك رغم أن فروق العائد على الدين السيادي ودين الشركات في الاقتصادات الصاعدة ازدادت اتساعا ورغم تراجع أسعار الأسهم في أوائل عام ٢٠٠٨.

وضمن هذه الصورة العامة، أدى تشديد أوضاع السيولة في أغسطس ٢٠٠٧ إلى تأثير أكبر حدة على بعض البلدان التي كانت من قبل شديدة الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل العابر للحدود — إما عن طريق الإقراض المقدم من البنوك الأجنبية أو عن طريق اقتراض البنوك المحلية من الخارج — وواجه الكثير من تلك البلدان اضطرابات في

هل يمكن أن تنفصل الاقتصادات الصاعدة عن النامية

الشكل البياني ١-٨: الأوضاع المالية في الاقتصادات الصاعدة

شهدت التدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة تراجعاً محدوداً منذ شهر أغسطس ٢٠٠٧، حيث هبطت معدلاتها عن المعدلات العالية جداً التي سجلتها من قبل. وهبطت أسعار السندات السيادية والأسهم في الاقتصادات الصاعدة، ولكن بأقل من الهبوط الذي شهدته أسعار الأوراق المالية في الاقتصادات المتقدمة.



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP وشركة Capital Data، وتقارير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ مؤشر جي بي مورغان العالمي لسندات الأسواق الصاعدة.
 ٢ متوسط الارتباط المتقاطع المتحرك في نطاق ٣٠ يوماً بين فروق أسعار الفائدة على الدين في الاقتصادات الصاعدة.

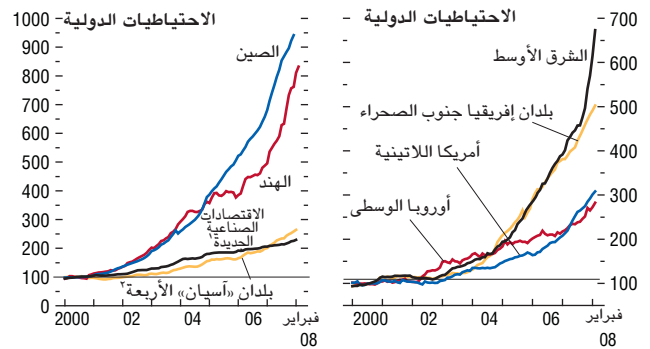
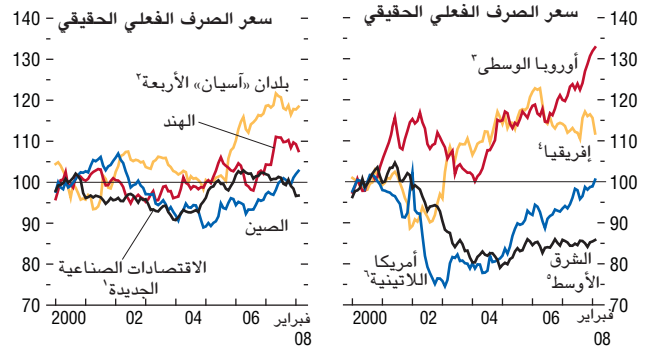
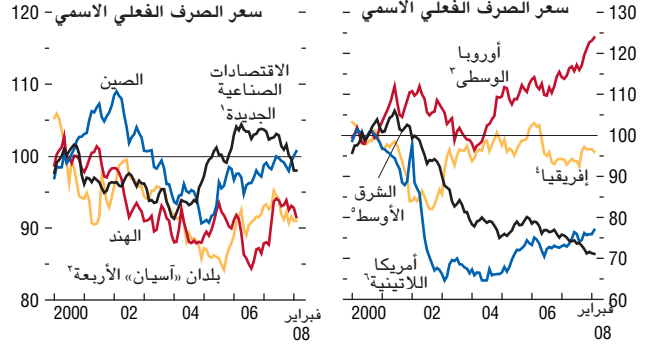
في الارتفاع، مدفوعة بقوة الطلب المحلي وسرعة نمو الائتمان والتأثير الشديد لارتفاع أسعار الأغذية والطاقة. ومن ثم واصلت البنوك المركزية بوجه عام تشديد السياسة النقدية في الأشهر الأخيرة (إذ تم رفع أسعار الفائدة منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في شيلي والصين وكولومبيا والمكسيك وجنوب إفريقيا وبيرو وبولندا وروسيا ومقاطعة تايوان الصينية)، رغم أن بعض البنوك المركزية بدأت تعدل الآن عما سبق إدخاله من تشديد السياسة (الفلبين وتركيا). غير أنه في حالة بعض البلدان — لا سيما الصين وبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط — أدى عدم المرونة النسبي للعملة، في وقت يشهد انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، إلى تقييد إمكانية تشديد السياسة النقدية وتقييد فعالية تشديدها. وفي الصين، زاد معدل ارتفاع سعر صرف عملة الين مقابل الدولار الأمريكي بقدر كبير منذ شهر أغسطس، ولكن تحركه كان أكثر محدودية من حيث القيمة الفعلية، ولا تزال عملة الين مقيمة بأقل من قيمتها بكثير.

ما الذي يفسر صمود الاقتصادات الصاعدة والنامية؟ وهل ستمكن هذه الاقتصادات من الانفصال فعلياً عن التباطؤ الشديد — وربما الركود — في الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠٠٨؟ هناك مصدران أساسيان يدعمان هذه الاقتصادات — وهما قوة زخم النمو الراجعة إلى مكاسب الإنتاجية المتحققة من التقدم المتواصل في الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومكاسب التثبيت المتحققة من تحسين أطر السياسات الاقتصادية الكلية. والمهم ليس هو مجرد كيفية تطور هذه العوامل في فردى البلدان، وإنما أيضاً كيفية تفاعلها عبر البلدان من أجل تغيير ديناميكيات النمو العالمي.

وقد أوردت الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وكذلك عدد متزايد من الكتابات بوجه أعم، تحليلاً ينطوي على قدر من التفصيل لكيفية السماح بحدوث انفصال في عملية الإنتاج ودمج موارد العمالة غير المستغلة استغلالاً كاملاً في اقتصاد السوق العالمي عن طريق مزيج من إصلاحات السوق والتقدم التكنولوجي، وخصوصاً في الصين والهند والاقتصادات الصاعدة في أوروبا. وقد حركت هذه العملية، بدورها، زيادات سريعة متواصلة في الإنتاجية دعمت التباعد الباعث على التساؤل في أداء نمو إجمالي الناتج المحلي بين الاقتصادات المتقدمة وبين الاقتصادات النامية منذ عام ٢٠٠٠.

الشكل البياني ١-٩: التطورات الخارجية في الاقتصادات الصاعدة والنامية (المؤشر، ١٠٠=٢٠٠٠)

واصلت أسعار الصرف في الاقتصادات الصاعدة والنامية ارتفاعها بوجه عام، وذلك كرد فعل لقوة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة التي دفعت الاحتياطيات إلى مستويات قياسية، وذلك رغم ضخامة حجم التدخل.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ تشمل الاقتصادات الصناعية الجديدة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.
 ٢ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند.
 ٣ الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا.
 ٤ بوتسوانا وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وجيبوتي وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وغابون وغانا وغينيا وكينيا ومدغشقر ومالي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.
 ٥ البحرين ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.
 ٦ الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

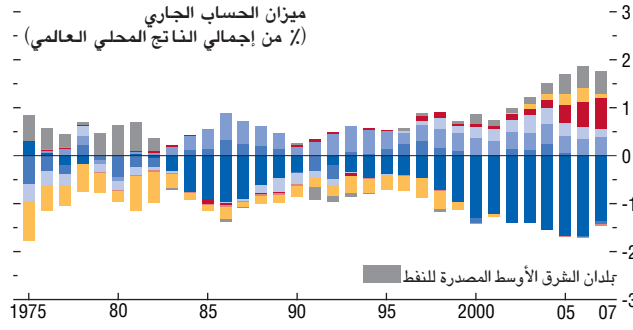
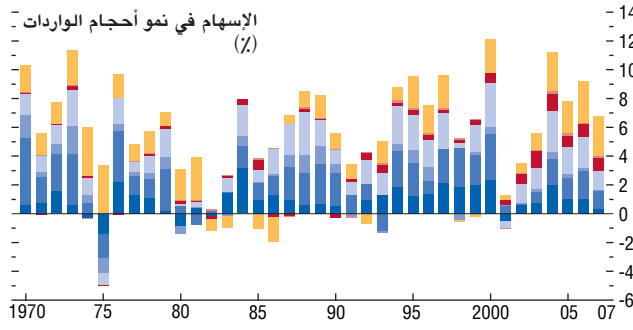
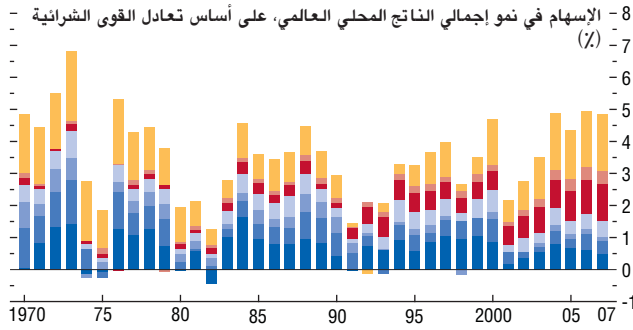
ونتيجة لذلك، كان هناك تحولان مهمان في ديناميكيات النمو في الاقتصاد العالمي. الأول هي أن النمو في النشاط العالمي على مدى السنوات الخمس الماضية هيمنت عليه الاقتصادات الصاعدة والنامية — إذ أسهمت الصين بحوالي ربع النمو العالمي؛ بينما أسهمت الصين والهند وروسيا بما يقرب من النصف؛ وأسهمت كل الاقتصادات الصاعدة والنامية مجتمعة بحوالي ثلثي النمو العالمي، وذلك مقارنة بحوالي النصف في سبعينات القرن العشرين (الشكل البياني ١٠١٠). ويتسم النمو في هذه الاقتصادات أيضا بأنه أكثر كثافة من حيث الموارد الطبيعية، وهو ما يرجع إلى أنماط تلك الاقتصادات في الإنتاج والاستهلاك (راجع الفصل الخامس من عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن آثار هذه الاتجاهات أن الزيادة المستمرة في الطلب على أهم السلع الأساسية كالنفط والمعادن والمواد الغذائية يحركها الآن النمو في هذه الاقتصادات — فهي تسهم بأكثر من ٩٠٪ من الزيادة في استهلاك منتجات النفط والمعادن و٨٠٪ من الزيادة في استهلاك الحبوب منذ عام ٢٠٠٢ (وتمثل أنواع الوقود الحيوي معظم الباقي). وقد أسهم ذلك في استمرار قوة الزيادة المشاهدة إحصائيا في أسعار السلع الأساسية في العام الماضي، وذلك رغم تراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة، وهو عامل مهم وراء الأداء القوي مؤخرا لدى البلدان المصدرة للسلع الأساسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط.

أما التحول الثاني المرتبط بما سبق فهو النمو المستمر في أهمية الاقتصادات الصاعدة والنامية في هيكل التجارة الدولية. فهذه الاقتصادات تسهم الآن بحوالي ثلث التجارة العالمية وأكثر من نصف مجموع الزيادة في أحجام الواردات منذ عام ٢٠٠٠. وفضلا على ذلك، شهد نمط التجارة تغيرا، إذ أن ما يقرب من نصف الصادرات من الاقتصادات الصاعدة والنامية الآن يوجه إلى اقتصادات أخرى من بينها، حيث يعتبر أبرز عنصر يسهم في ذلك هو الزيادة المستمرة في التجارة البينية الإقليمية داخل آسيا الصاعدة. وكما جرى استكشافه بقدر أكبر من التفصيل في الفصل الخامس، حققت البلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية أيضا قدرا من النجاح في تنويع وجهات صادراتها وفي توسيع قواعد صادراتها، مما عزز المنافع المتحققة من طفرة السعريّة الحالية في أسواق السلع الأساسية متمثلة في زيادة صادرات المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة العالية بأكثر مما تحقق في الماضي. ونتيجة لذلك، أصبح الدور الذي تؤديه الدورة

هل يمكن أن تنفصل الاقتصادات الصاعدة عن النامية

الشكل البياني ١-١٠: تنامي الدور العالمي للاقتصادات الصاعدة والنامية

أسهمت الاقتصادات الصاعدة والنامية بحوالي ثلثي النمو في الناتج (مقوماً حسب تعادل القوى الشرائية) وأكثر من نصف النمو في أحجام الواردات منذ الانعاش الأخير الذي شهده عام ٢٠٠٢. وقد سجلت هذه الاقتصادات أيضاً فوائض كبيرة في الحساب الجاري، وذلك على العكس من العجز الجماعي الذي كان معتاداً قبل عام ٢٠٠٢.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الاقتصادية التي تمر بها الاقتصادات المتقدمة أقل هيمنة في تحريك حالات التآرجح في النشاط في الاقتصادات الصاعدة والنامية، حتى مع الزيادة المستمرة في انفتاح الاقتصادات الصاعدة والنامية أمام التجارة.

وإذا انتقلنا إلى السياسات، نجد أن معظم الاقتصادات الصاعدة والنامية اتبعت سياسات اقتصادية كلية منضبطة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض عجوزات المالية العامة وانخفاض معدلات التضخم. وقد تعززت أوضاع الميزانيات العمومية العامة، وحدث تراجع كبير في مواطن الضعف الخارجية نتيجة ارتفاع الاحتياطيات الدولية إلى مستويات قياسية تاريخية والنجاح في السيطرة على الاعتماد على الاقتراض الخارجي إلى حد كبير — راجع، مثلاً، الفصل الثاني للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن أمريكا اللاتينية، وهي منطقة سبق أن تأثرت تأثيراً شديداً بحالات التوقف المفاجئ في التدفقات الرأسمالية. والواقع أن هذه الاقتصادات أصبحت، على المستوى المجمع، واحداً من أكبر الأطراف المصدرة للمدخرات، وهو ما يتعارض بشدة مع ما شهدته العقود السابقة على عام ٢٠٠٠. ومما يؤكد ذلك أنه لا تزال هناك مخاوف قائمة، بما في ذلك أن الإنفاق الحكومي سمح له بالارتفاع بسرعة مفرطة استناداً إلى الارتفاع السريع في الإيرادات الضريبية والذي قد لا تتوافر له إمكانية الاستمرار متى تباطأ النمو؛ وأن انتعاش الائتمان المحلي يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية؛ وأن بعض البلدان، خصوصاً في أوروبا الصاعدة، راكمت عجوزات كبيرة في الحساب الجاري ممولة جزئياً على الأقل بتدفقات قصيرة الأجل وتدفقات مرتبطة بالدين (راجع الفصل الثاني أيضاً). ولكن الإطار الشامل للسياسات شهد تحسناً كبيراً في هذه الاقتصادات، رغم أنه لا تزال هناك جيوب قائمة لجوانب الضعف على وجه اليقين.

ويبدو أن المزيج المتألف من قوة ديناميكيات النمو الداخلي، والارتفاع المستمر في حصتها في الاقتصاد العالمي، وزيادة صمود أطر السياسات، ساعد على تخفيف اعتماد الاقتصادات الصاعدة والنامية على مراحل الدورة الاقتصادية التي تمر بها الاقتصادات المتقدمة — وإن كان من الواضح أن الآثار الانتشارية للأوضاع الجارية لا تزال احتمالاً وارداً. وتؤيد هذا التقييم العام دراسة حديثة هي دراسة (2007) Akin and Kose التي تقدر أن الآثار الانتشارية للنمو الممتدة من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الصاعدة والنامية تتناقص بقدر كبير منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، ولكنها لا تزال كبيرة

(حوالي ٣٥٪ في مرور الآثار الانتشارية إلى الاقتصادات الصاعدة و٤٥٪ في مرور الآثار الانتشارية إلى الاقتصادات النامية الأكثر اعتمادا على السلع الأساسية). وبالمثل، توصل البحث في الآثار الانتشارية في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن تلك الآثار لا تزال كبيرة، وخصوصا في حالة الاقتصادات المنفتحة بدرجة عالية، وأن تلك الآثار ليست خطية — إذ أنها محدودة إبان فترات هبوط النشاط في الاقتصادات المتقدمة ولكنها أشد إبان حالات الركود. وقد يكون من بين الأسباب وراء هذه العلاقة غير الخطية أهمية القنوات المالية، بما في ذلك التزامن العالي بين الأسعار العالمية للأسهم إبان فترة التصحيح وبين إمكانية حدوث حالات «التوقف المفاجئ» للتدفقات المالية المتجهة إلى الاقتصادات الصاعدة والتي ينظر إليها على أنها معرضة للمخاطر في أوقات العسر المالي.

ولقد كان للانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب أقل اعتمادا على الولايات المتحدة كقاطرة للنمو العالمي أثره على ديناميكيات الاقتصاد العالمي، وهو انتقال له انعكاساته على تحليل المخاطر المحيطة بالآفاق المستقبلية والاستجابات على مستوى السياسات التي سوف يتناولها هذا الفصل في موضع لاحق. وعلى وجه التحديد، تبرز هنا ثلاثة اتجاهات على النحو التالي:

- جاءت قوة ديناميكيات الطلب المحلي في الاقتصادات الصاعدة والنامية بمثابة «مخفف صدمات تجارية» (“trade shock absorber”)، مكن من التوسع القوي في الصادرات الأمريكية في العام الماضي حتى مع تباطؤ الطلب المحلي الأمريكي. غير أن هذه العوامل ذاتها قلصت قوة «مخفف صدمات أسعار السلع الأساسية» (“commodity price shock absorber”) الذي سبق أن حقق الوقاية بشكل فعال من تأثير الهبوط في الطلب الكلي في الاقتصادات المتقدمة. والأشد من ذلك مدعاة للدهشة أن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية جديدة في أوائل عام ٢٠٠٨، رغم أنه أدى إلى إبطاء الطلب في الاقتصادات المتقدمة، ثبط الاستهلاك وتسبب في الوقت ذاته في زيادة مخاوف التضخم في الاقتصادات المتقدمة، مما أدى إلى تقييد إمكانية الاستجابة على مستوى السياسة النقدية.
- وقد أسهم انتقال الاقتصادات الصاعدة والنامية كمجموعة إلى وضع البلدان المدخرة الصافية في زيادة توافر المدخرات على المستوى العالمي وشكل ضغطا هبوطيا على أسعار الفائدة الحقيقية. وقد يقال هنا إن وفرة السيولة الناتجة عن ذلك ساعدت على

حفز المبتكرات المالية السريعة وتمويل التجاوزات في الأسواق المالية العالمية المشاهدة في السنوات الأخيرة، ومن ثم غرس بذور الاضطراب المالي الراهن. وجاء ضخ الموارد المالية من صناديق الثروة السيادية من الاقتصادات الصاعدة والنامية لإعادة رسملة البنوك الأمريكية مؤخرا بمثابة «مخفف صدمات مالية» (“financial shock absorber”). وفي معرض استشراف المستقبل، هناك قضية مهمة هي ما إذا كانت الاضطرابات في الأسواق المالية الأمريكية يمكن أن تعطي دفعة لتدفق الأموال إلى الأسواق الأخرى، مما يسهم في تطور فقاعات أسعار الأصول أو في طاقات فائضة في الأسواق خارجها أم لا. فعلى سبيل المثال، لا يعرف شئ يذكر عن كيفية استثمار فوائض البترودولار الكبيرة التي تحققت في السنوات الأخيرة. وهناك أدلة على أن جزءا كبيرا من هذه الموارد تم توجيهه إلى الاقتصادات الصاعدة، وخصوصا إلى أوروبا الصاعدة. ويمكن أن تشهد تلك التدفقات زيادة جديدة، وخصوصا إذ ظلت أسعار الطاقة مرتفعة، ولكن هذه التدفقات يمكن أن تنقلص إذا أدى هبوط النشاط الاقتصادي عالميا إلى انخفاض أسعار النفط.

- أصبحت عمليات التصحيح الخارجي وتنسيق السياسات أكثر تعددا في جوانبها وأشد تعقيدا. ويلزم أن تنطوي الاستجابة الفعالة لحالة هبوط النشاط الاقتصادي التي تزداد عمقا، على اعتراف الاقتصادات الصاعدة الكبيرة وكذلك الاقتصادات المتقدمة بالارتفاع المستمر في حصة كل منهما في الطلب الكلي العالمي، وما اكتسبه كل منهما من مجال متاح على مستوى السياسات بفضل الانضباط في تطبيق السياسات. وبالمثل، على عكس الوضع في ثمانينات القرن العشرين، لم تعد الاختلالات العالمية الراهنة في الحساب الجاري قضية تهم الاقتصادات المتقدمة الكبيرة وحدها — فقد شارك في المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية التي نظمها صندوق النقد الدولي في العام الماضي الصين والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى الاقتصادات المتقدمة الرئيسية — وذلك إقرارا بهذا التطور. وهناك تقدم يجري تحقيقه من أجل تطبيق خطط السياسات في إطار المشاورات متعددة الأطراف، ولكن تعايش نظم سعر الصرف المرنة مع نظم سعر الصرف الأخرى الأشد توجيهها وثباتا فيما بين الاقتصادات الرئيسية أثر سلبا على فعالية تحركات أسعار الصرف في تقليص الاختلالات العالمية (الإطار ١-٣).

الإطار ١-٣: المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية: تقرير مرحلي

ورغم تحسن الآفاق المستقبلية، فإن استمرار المخاطر المرتبطة بالاختلالات التي لا تزال كبيرة — وخصوصا في الوقت الراهن — يبرر مواصلة تحقيق التقدم بشأن خطط السياسات المعنية من أجل تخفيف تلك المخاطر، ولكن مع توخي المرونة اللازمة لمراعاة السياق العالمي الذي يشهد تغيرا مستمرا.

ما التقدم الذي تحقق؟

من الإنجازات الأساسية التي حققتها المشاورات متعددة الأطراف مجموعة خطط السياسات المبينة بالتفصيل من قبل المشاركين، والتي توافقت مع أهدافهم المحلية ومع الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية من أجل تقليص تلك الاختلالات^٢. وبالنظر إلى استمرار لزوم وأهمية خطط السياسات هذه، ما هي الخطوات التي تم اتخاذها؟

لقد حققت الصين بعض التقدم صوب إعادة التوازن في النمو بالتركيز على الاستهلاك المحلي، بما في ذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية وإصلاحات القطاع المالي، واتخذت خطوات تدريجية صوب زيادة مرونة سعر صرف عملتها.

- فالصين تواصل إعادة توجيه الإنفاق العام صوب البرامج الاجتماعية، والتي يتوقع لها أن تصبح مناط تركيز رئيسي في ميزانية عام ٢٠٠٨. ويشمل ذلك استمرار توسيع نطاق النظام الصحي التعاوني الريفي، والتعليم الإلزامي المجاني في الريف، وتعزيز عدة برامج في مجال الضمان الاجتماعي.
- وتشمل الإصلاحات المالية إرخاء بعض القيود على المشاركة الأجنبية في شركات الأوراق المالية المحلية، وتبسيط عملية إصدار السندات في حالة الشركات

^٢ كما ورد في البيان الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٧، وتشتمل تلك الاستراتيجية على "خطوات من أجل إعطاء دفعة للادخار القومي في الولايات المتحدة، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة؛ وتحقيق المزيد من التقدم في الإصلاحات التي تعزز النمو في أوروبا؛ وإجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية في اليابان، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة؛ وإجراء إصلاحات من أجل إعطاء دفعة للطلب المحلي في آسيا الصاعدة، إلى جانب زيادة مرونة أسعار الصرف في عدد من بلدان الفائض؛ وزيادة الإنفاق بما يتفق مع الطاقة الاستيعابية والاستقرار الاقتصادي الكلي في البلدان المنتجة للنفط". وقد أعلن المشاركون في المشاورات متعددة الأطراف بصورة مشتركة في ١٤ إبريل ٢٠٠٧ خطط سياسات تتسق مع الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية؛ ويمكن الاطلاع على الخطط المذكورة في الملحق بتقرير الخبراء عن المشاورات متعددة الأطراف.

واجه الاقتصاد العالمي في الأشهر التسعة التي انقضت منذ نشر تقرير المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية سلسلة من الصدمات التي لم تكون متوقعة تماما وقت إجراء تلك المشاورات^١ وأبرز ما في ذلك أن الاضطراب المالي — الذي زادت من حدته أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة — أحكم قبضته على أسواق المال والائتمان في الولايات المتحدة وأوروبا منذ صيف عام ٢٠٠٧. وقد جذبت المخاوف من حدوث أزمة ائتمان وتباطؤ أشد حدة في الاقتصاد اهتمام السياسات إلى الإرخاء النقدي والدفعات التنشيطية المقدمة من المالية العامة في الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، أدى تراجع قيمة الدولار وتباطؤ النمو إلى تقلص عجز الحساب الجاري الأمريكي وإلى تحسن ملحوظ في آفاقه المستقبلية. وإزاء هذه الخلفية، هل لا يزال إطار السياسات الخاص بالمشاورات متعددة الأطراف مهما، أم أن الأحداث الأخيرة تجاوزته؟

ورغم أن اهتزازات الأسواق المالية تثير قضايا مهمة أمام صانعي السياسات، فإن أهداف السياسات في المشاورات متعددة الأطراف تظل مهمة للمساعدة على تخفيف المخاطر المرتبطة بالاختلالات العالمية التي لا تزال كبيرة. وإذا كان الهدف المزدوج للمشاورات متعددة الأطراف — وهو المساعدة على تيسير زوال الاختلالات بشكل منظم وتحقيق ذلك بطريقة داعمة للنمو العالمي — قد حقق شيئا، فإنما اكتسب زيادة في أهميته في ضوء الاضطرابات الحاصلة مؤخرا في الأسواق المالية واحتمال تباطؤ النمو العالمي. فعلى سبيل المثال، أبرز تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة أهمية ضمان قوة الطلب المحلي خارج الولايات المتحدة من أجل دعم النمو في الاقتصاد العالمي. وإضافة إلى ذلك، تؤكد الطبيعة المفاجئة وغير المتوقعة للاضطرابات المالية الأخيرة المخاوف من حدوث تصحيح غير منظم في الأسواق طالما سعت مشورة الصندوق على مستوى السياسات إلى تحاشيه. وإزاء هذه الخلفية، يستعرض هذا الإطار التقدم المتحقق مؤخرا صوب تطبيق خطط السياسات في إطار المشاورات متعددة الأطراف. ويورد أيضا تقييما للآفاق المستقبلية للتصحيح في الاختلالات العالمية والمخاطر المتطورة باستمرار في ضوء التطورات الاقتصادية وتطورات السياسات الأخيرة.

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو حميد فاروقي.

^١ تم نشر تقرير خبراء الصندوق عن المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية للجمهور في ٧ أغسطس ٢٠٠٧، وهو متاح للاطلاع في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت: www.imf.org (راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 07/97). ويرد تلخيص للمعلومات المرجعية في الإطار ١-٣ في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الإطار ١-٣ (تابع)

- فقد تم تطبيق بعض الإصلاحات من أجل تحرير أسواق المنتجات. وأصبحت هيئة البريد اليابانية شركة مساهمة في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالانفتاح التجاري، تم أيضا توقيع عدة اتفاقات بشأن الشراكات الاقتصادية.
- وتم أيضا اتخاذ بعض الخطوات لتحقيق تكافؤ الفرص أمام الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. وأزلت الحكومة العقبات المتصورة عن طريق منح تأجيلات على ضريبة الأرباح الرأسمالية في حالات الدمج "الثلاثي" (والتي عن طريقها تقوم شركة أجنبية باقتناء الشركة اليابانية المستهدفة عن طريق وحدة محلية).
- وفي منطقة اليورو، اتخذت الدول الأعضاء تدابير من أجل تسريع وتيرة التكامل المالي وتحسين التوافق بين الحوافز في أسواق العمل. أما التقدم المتحقق في تحرير أسواق المنتجات فقد كان أكثر محدودية، رغم استمرار تطبيق التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي والخاص بالخدمات.
- فقد تحقق تقدم ملحوظ على مستوى الاتحاد الأوروبي صوب تخفيض الحواجز الوطنية أمام إنشاء سوق موحدة في الخدمات المالية، بما في ذلك إصدار التوجيه الخاص بخدمات الدفع، وهو لازم من أجل إنشاء منطقة مدفوعات أوروبية موحدة. وتم تطبيق مدونة سلوك جديدة للمساعدة على علاج تفتت خدمات المقاصة والتسوية في أوروبا.
- وقد تحركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صوب تطبيق التوصيات الرامية إلى تحسين المرونة والأمن في أسواق العمل. وتشهد نظم التفاوض على الأجور في بعض البلدان تحركا تدريجيا في اتجاه زيادة المرونة في الأجور وساعات العمل عن طريق تخفيف اللامركزية في التفاوض وتطبيق اتفاقيات أكثر تمايزا.^٥ غير أنه تحقق تقدم أقل بكثير صوب تشجيع حرية حركة العمالة عبر الحدود (وذلك باستثناءات قليلة).
- وهناك تقدم واضح صوب تعزيز المنافسة في الخدمات، وإن كان ذلك في عدد محدود من البلدان.^٦ وقد تم تطبيق بعض التدابير من أجل فتح صناعات الشبكات

- المقيدة في البورصة، والسماح للشركات المستثمر فيها من الأجانب (أي الشركات التي يتم تسجيلها محليا) بإصدار سندات وسندات ملكية في الصين.^٣ ويشمل الإصلاح الضريبي في القطاع الخارجي تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات من عدة مواد خام ومنتجات زراعية، وزيادة ضرائب التصدير على الصناعات كثيفة الطاقة، ووضع سعر موحد للضريبة على الشركات على المؤسسات المحلية والمؤسسات الممولة تمويلًا خارجيا.
- زادت مرونة سعر الصرف زيادة تدريجية: فمنذ تم توسيع نطاق تقلب العملة من حيث التقلبات اليومية في سعر الصرف (من ٠,٣٪ إلى ٠,٥٪) في منتصف عام ٢٠٠٧، شهدت عملة الريمينيبي الصينية درجة أكبر من الارتفاع الثنائي مقابل الدولار الأمريكي، وإن كان الارتفاع الفعلي أقل بالنظر إلى انخفاض سعر صرف الدولار على المستوى متعدد الأطراف. ومنذ الصيف الأخير، ارتفع سعر صرف عملة الصين بحوالي ٤٪ مقابل الدولار وبحوالي ٨٪ بالقيمة الفعلية الحقيقية.^٤

وفي المملكة العربية السعودية، عززت السلطات الإنفاق على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة. وقد زاد مجموع الإنفاق في ميزانية عام ٢٠٠٧ بنسبة ١١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦. وتشير توقعات خبراء الصندوق إلى أن النتيجة المتحققة لميزانية عام ٢٠٠٨ سوف تكون أكثر توسعا. أما المصروفات على البنية التحتية الاقتصادية، فتشمل الاستثمارات المرتبطة بالنفط والرامية إلى إعطاء دفعة لطاقة الإنتاج والتكرير ومشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص، والتي تم توسيع الخطط متوسطة الأجل الخاصة بها بنسبة ٦٠٪ منذ عام ٢٠٠٦. وهناك محتوى استيرادي عال يرتبط بهذه المشاريع. ونظرا للارتفاع المستمر في الضغوط التضخمية المحلية، من المهم وضع أولويات للإنفاق في مجالات كالبنية التحتية من أجل المساعدة على تخفيف اختناقات العرض.

وقد حققت اليابان تقدما في إصلاح أسواق المنتجات، وسجل ضبط أوضاع المالية العامة أشواطاً أسرع من المتوقع.

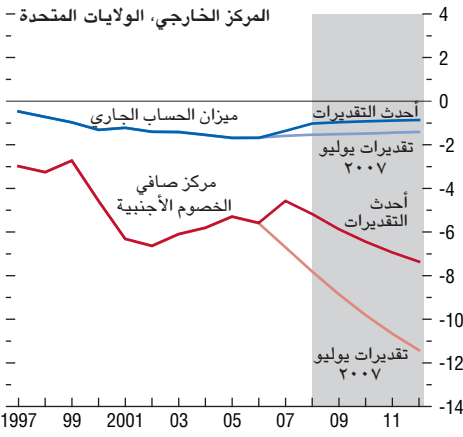
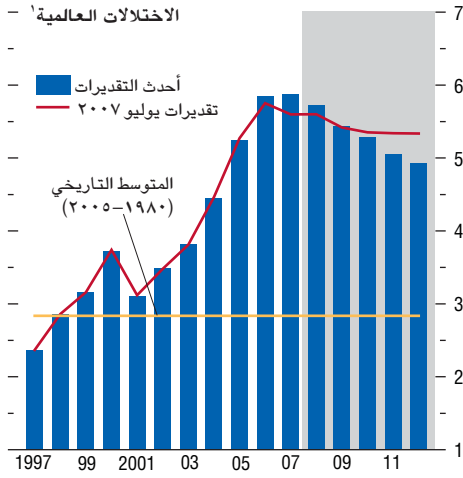
^٥ تشمل المبادرات ذات الصلة تقييد زيادات الحد الأدنى للأجور وإرخاء القيد على ساعات العمل والبالغ ٣٥ ساعة أسبوعيا في فرنسا وتخفيض الضرائب على مجموع الأجور في ألمانيا.

^٦ في فرنسا، تشمل المبادرات المعنية تخفيضا في الحواجز القانونية أمام إنشاء متاجر التجزئة والمطاعم والفنادق الكبيرة.

^٣ تم أيضا في عام ٢٠٠٧ تحقيق زيادات كبيرة في الحصص المتعلقة ببرنامج المستثمر الاعترافي المحلي المؤهل وبرنامج المستثمر الاعترافي الأجنبي المؤهل.

^٤ استنادا إلى متوسط سعر الصرف في يناير ٢٠٠٨ مقارنا بمتوسط سعر الصرف في الفترة ٢٢ أغسطس-١٩ سبتمبر (الفترة المرجعية في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

الآفاق المستقبلية للاختلالات العالمية (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ مقدار القيمة المطلقة لكل موازين الحساب الجاري.

من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧)، بينما ظل مركز صافي الأصول الأجنبية لدى الولايات المتحدة مستقرا بشكل ملحوظ. ويعبر التحسن في المسار المتوقع للحساب الجاري في الأجل المتوسط جزئيا عن تراجع الاستثمار في العقارات السكنية وقدر من التعافي التدريجي في معدلات الادخار الشخصي وسط تضيق توافر الائتمان وتباطؤ النمو. ويعبر تحسن مسار صافي الأصول الأجنبية لدى

في قطاعات السكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة في عدة دول أعضاء، واتخذ عدد أقل من البلدان تدابير مشابهة في قطاع التجزئة. وفي الولايات المتحدة، إلى جانب تقليص عجز الحساب الجاري، تمثل التقدم الرئيسي المتوقع في استمرار الانخفاض في عجز الميزانية الفيدرالية، وذلك بما تجاوز التوقعات السابقة. فقد تم تخفيض عجز الميزانية الفيدرالية الموحدة إلى ١.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٠٧، وهو أقل بكثير من المقرر أصلا في الميزانية. وفي معرض استشراف المستقبل، يتوقع لعجز الميزانية أن يزيد بصورة مؤقتة حيث يصل إلى ما يتراوح بين ٣.٢٥٪ و ٣.٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٠٨ وفي السنة المالية ٢٠٠٩، وذلك نتيجة للهبوط الدوري في النشاط الاقتصادي وتقديم مجموعة دفعات تنشيطية مؤقتة من المالية العامة بلغت قيمتها ١٧٠ مليار دولار وغيرها من زيادات الإنفاق (المرتبطة بالأمن في المقام الأول). وتهدف ميزانية الإدارة الأمريكية إلى تخفيض العجز وتحقيق فائض صغير في السنة المالية ٢٠١٢، رغم أن تحقيق ذلك سيتطلب ضبطا صارما جدا في مواجهة التحديات الشديدة التي تواجهها الميزانية. وتتنبأ توقعات خبراء الصندوق متوسطة الأجل بتقلص فجوة الميزانية بقدر طفيف صوب الهدف الذي وضعته الإدارة وهو هدف يظل أساسيا من أجل علاج الضغوط الأطول أجلا على المالية العامة.

ما هي الآفاق المستقبلية للاختلالات العالمية والمخاطر المحيطة بها؟

بوجه عام، حقق الشركاء في المشاورات متعددة الأطراف تقدما جديرا بالترحيب على عدة جبهات فيما يتعلق بخططهم على مستوى السياسات. وتعبيرا عن مختلف العوامل الاقتصادية وعوامل السياسات، تحركت الآفاق المستقبلية للاختلالات العالمية أيضا في الاتجاه الصحيح (راجع الشكل البياني). ويبدو أن الاختلالات العالمية بلغت ذروتها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأنه يتوقع لها أن تضيق بوتيرة أسرع بعض الشيء مما كان متوقعا من قبل، رغم أنها لا تزال كبيرة بالمعايير التاريخية.

وإذا نظرنا على وجه التحديد إلى الولايات المتحدة، نجد أن مركز حسابها الجاري ومسارها شهدا تحسنا ملحوظا منذ إجراء المشاورات متعددة الأطراف. وكما ردت مناقشته بقدر أكبر من التفصيل في الإطار ١-٢، تقلص عجز الحساب الجاري الأمريكي بوتيرة أسرع مما كان متوقعا بسبب تراجع النمو وضعف قيمة الدولار (إذا هبط إلى ٥.٥٪

الإطار ١-٣ (تتمة)

الأخرى، فيمكن أن يغذي المشاعر الحمائية، وخصوصاً في سياق تباطؤ النمو العالمي.^٧

- ففي الولايات المتحدة، يمكن أن يؤدي تشديد معايير الإقراض، والهبوط المستمر في أسعار المساكن، وتباطؤ النمو إلى دعم قدر من الاستعداد في ادخار قطاع الأسر مقارنة بالمستويات المنخفضة. ولكن احتمالات حدوث المزيد من تراجع الطلب في الولايات المتحدة تستلزم موازنتها بزيادة قوة الطلب المحلي خارجها من أجل تحاشي حدوث تباطؤ أشد في النشاط الاقتصادي العالمي.
- ورغم حدوث قدر من التباطؤ في النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، فإن تقلب أسعار النفط - والتي بلغت مستويات قياسية جديدة - يمكن أن يؤدي إلى بطء أي تقلص في الاختلالات العالمية. وبالنظر إلى قوة نمو الطلب من الاقتصادات الصاعدة واستمرار المخاوف من حدوث اضطراب في الإمدادات، يعني ضيق أوضاع الأسواق استمرار المخاوف من حدوث ارتفاعات حادة في أسعار النفط يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشكلة الاختلالات.
- ويشير ذلك إلى أن خريطة الطريق الخاصة بالمشاورات متعددة الأطراف والمتعلقة بالسياسات تظل مهمة وأن هناك ما يبرر استمرار تحقيق تقدم بشأن هذه الخطط، وإن كان ذلك مع توخي المرونة التي تراعي السياق العالمي الذي يشهد تغيراً مستمراً. ومن المنظور العالمي، إزاء الاضطراب المالي المستمر وعدم اليقين الذي يخيم على الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي، من شأن تحقيق تقدم إضافي ملموس بشأن خطط السياسات هذه من قبل جميع المشاركين أن ييسر انتقالاً أكثر سلاسة في النمط العالمي للطلب من أجل تخفيف المخاطر العالمية المصاحبة للاختلالات، وأن يوفر الدعم اللازم للاقتصاد العالمي في وقت يشهد ارتفاعاً في حدة جوانب عدم اليقين في الأسواق.

^٧ للاطلاع على تحليل لطابع الحماية التجارية المضاد للعوامل الدورية، راجع دراسة Bagwell and Staiger (1997) والمراجع المشار إليها في تلك الدراسة. وإلى جانب الحواجز الجمركية وغير الجمركية، تخلص دراسة Leidy (1996) إلى أن تراجع قوة الاقتصاد الكلي يمكن أيضاً أن تحفز على اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق وفرض الرسوم التعويضية.

الولايات المتحدة عن انخفاض عجوزات التدفقات، وكذلك الانطلاق من نقطة بدء أقوى، بالنظر إلى قوة مكاسب التقييم وفروق العائد لصالح الاستثمار الخارجي الأمريكي. ويشمل التصحيح الخارجي لدى الأطراف المقابلة للولايات المتحدة انتقال الصين إلى مسار أدنى بقدر طفيف لفائض حسابها الجاري مقارنة بالتوقعات السابقة، وذلك نظراً لتوقع زيادة الاستهلاك المحلي في الأجل المتوسط (من ٥١٪ إلى ٥٧٪ من إجمالي الناتج المحلي). وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يزيد عجز الحساب الجاري لمنطقة اليورو نتيجة ارتفاع سعر الصرف وتباطؤ النمو لدى الشركاء. ويتوقع للفوائض الخارجية أن تشهد انخفاضاً طفيفاً لدى المملكة العربية السعودية، وذلك نتيجة زيادة الاستثمار وزيادة الإنفاق على البنية التحتية اللتين تزيدان العجز التجاري غير النفطي.

غير أن المخاطر المرتبطة بالاختلالات لم تتبدد. بل إن بعض المخاطر زادت حدتها في ضوء التطورات الاقتصادية والاضطرابات المالية الأخيرة. وتشمل الأسباب الأساسية وراء ذلك ما يلي:

- في فترة تشهد هشاشة الثقة في الأسواق، تظل مخاطر حدوث تصحيح غير منظم في الأسواق واحداً من المخاوف الواضحة. ورغم أن انخفاض سعر صرف الدولار اتسم بالطابع المنظم حتى الآن، فإن مستوى الاختلالات لا يزال أعلى مما وصل إليه في الحالات السابقة التي شهدت تصحيحاً كبيراً في قيمة الدولار (راجع الإطار ١-٢). وفضلاً على ذلك، فإن استمرار الضائير الكبيرة في حيازات الكيانات الأجنبية من الأصول الخارجية الأمريكية، إلى جانب تراجع الثقة في بعض الأصول المورقة ومنتجات التمويل المهيكل، يشيران إلى أن التمويل الأجنبي قد لا يتوافر بسهولة.
- لا يزال النمط الأخير غير المتجانس في تحركات العملات مقابل الدولار الأمريكي - والذي جاء انخفاضه مقابل عملات بعض بلدان الفائض الرئيسية أقل بقدر ملحوظ - يبرز ضرورة التصحيح على نطاق واسع (راجع الإطار ١-٢). أما التصحيح غير المتناسب، من الناحية

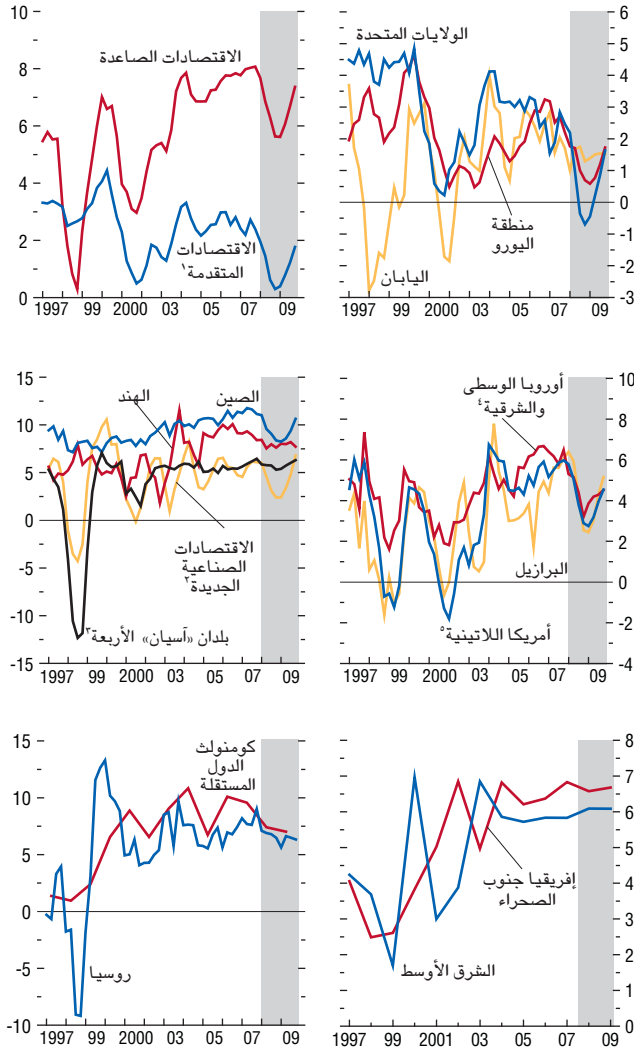
الآفاق والمخاطر على الاقتصاد العالمي

أدى انتشار الأزمة التي تشهدها الأسواق المالية إلى المزيد من تثبيط الآفاق المستقبلية العالمية عما كانت عليه وقت صدور عدد يناير ٢٠٠٨ من تحديث آفاق الاقتصاد العالمي. وتشير التوقعات الراهنة وفق السيناريو الأساسي الذي وضعه صندوق النقد الدولي إلى أن الأوضاع في الأسواق المالية لن تعود إلى الاستقرار إلا تدريجياً في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وأن فروق العائد على المخاطر سوف تظل أوسع بكثير من المستويات المنخفضة انخفاضا استثنائياً التي سادت قبل شهر أغسطس عام ٢٠٠٧، وأن التشديد في معايير الإقراض من البنوك سوف يستمر. وسوف تظل أسعار السلع الأساسية عند مستويات مقارنة للمستويات العالية التي بلغت في نهاية عام ٢٠٠٧. ووفق السيناريو الأساسي، سوف يتباطأ النمو العالمي ليصل إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٠٨، وإلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بالنمو البالغ معدله ٤,٩٪ المتحقق في عام ٢٠٠٧.

الشكل البياني ١-١١: الآفاق المستقبلية العالمية (اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير % عن سنة سابقة)

يتوقع أن يتباطأ الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨، وذلك قبل أن يشهد تعافياً محدوداً في عام ٢٠٠٩. ومن بين الاقتصادات المتقدمة، سيشهد النمو أشد درجاته تباطؤاً في الولايات المتحدة، حيث ينزلق إلى حالة الركود، ولكن النشاط في منطقة اليورو واليابان سيتباطأ أيضاً بقدر محدود. أما النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية فسيهدأ ولكنه يظل ماضياً قداماً بوتيرة سريعة، مع استمرار النمو القوي عبر كل المناطق.



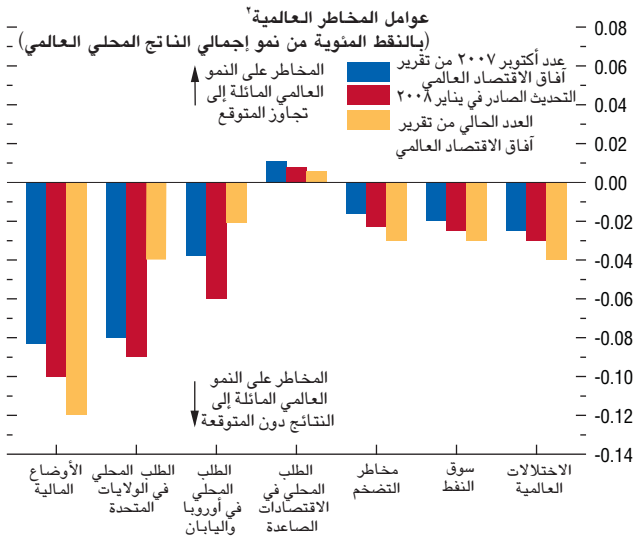
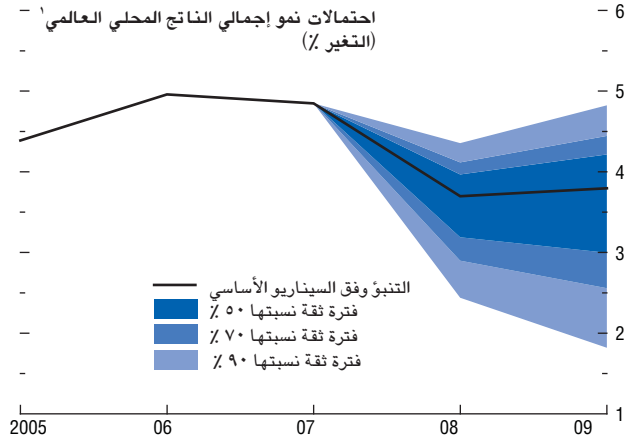
المصادر: مؤسسة "هيفر أناليتكس" (Haver Analytics)؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ أستراليا وكندا والدانمرك ومنطقة اليورو واليابان والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
 ٢ تشمل الاقتصادات الصناعية الجديدة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.
 ٣ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند.
 ٤ الجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا.
 ٥ الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

ومن بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، يتوقع أن ينزلق الاقتصاد الأمريكي إلى حالة من الركود الطفيف في عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة لاستمرار العبء الناجم عن أوضاع تشييد المساكن وضعف الاستهلاك، وذلك رغم شدة التخفيضات في أسعار الفائدة التي قررها مجلس الاحتياطي الفيدرالي وتطبيقه لمجموعة إجراءات منشطة من المالية العامة في توقيت مناسب. وهناك ترابط بين الدورة المالية ودورة أسعار العقارات يزيد من تحجيم الطلب الناجم عن دورة أسعار العقارات، لكون هبوط أسعار المساكن يدفع إلى ارتفاع عدد حالات حبس الرهن: إذ أن الضغط على رأس المال وعلى الائتمان يضغط على أسعار الأصول، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القيم السوقية ويزيد من كثافة المرحلة الهبوطية في دورة الائتمان. وحيث إن هناك تآزراً بين جوانب الضعف الاقتصادية الكلية وجوانب الضعف المالية، سوف يستمر هبوط الاستثمار في العقارات السكنية؛ وسوف يشهد الاستهلاك هبوطاً عندما تتحفظ الأسر في مواجهة انخفاض أسعار المساكن وهبوط تشغيل العمالة واشتداد تضيق الائتمان؛ وسوف يتأثر استثمار مؤسسات الأعمال سلباً أيضاً. ومن المرجح أن تكون وتيرة الانتعاش الوليد بطيئة في عام ٢٠٠٩ من جراء استمرار التوترات في الأسواق العقارية والمالية، وهو ما يتسق مع التجارب التاريخية التي حدثت بعد نوبات الركود الرئيسية في قطاع المساكن (الشكل البياني ١-١١، والفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٠٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). أما الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وخصوصاً في أوروبا الغربية، فسوف تشهد تباطؤاً إلى مستويات أدنى بكثير من المستوى الممكن، إذ يشهد النشاط الاقتصادي تثبيطاً بسبب التداعيات المؤثرة على التجارة والتداعيات المالية. وسوف يتراجع النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية أيضاً، ولكنه سيظل قوياً في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وسيظل التضخم الكلي مرتفعاً في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ولكنه سوف يتراجع تدريجياً بعد ذلك، ويرجع ذلك إلى انخفاض تأثير الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية وظهور بوادر البطء في بعض الاقتصادات.

ورغم أن هذه التوقعات تدمج الآن بعض المخاطر السلبية السابق تحديدها، فلا يزال الميزان الكلي للمخاطر العالمية مائلاً صوب النتائج دون المتوقعة. ويرى خبراء الصندوق حالياً أن تباطؤ النمو العالمي إلى ٣٪ أو أقل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ هو احتمال بنسبة ٢٥٪ — وهو ما يعادل حالة من الركود العالمي. ويرجع قدر من عدم اليقين إلى الأحداث التي لا تزال تتكشف في الأسواق المالية، لا سيما إمكانية أن تؤدي الخسائر الفادحة المرتبطة بقطاع الرهون العقارية الأمريكية عالية المخاطر ومنتجات الائتمان المهيكلة الأخرى إلى المزيد من الضعف في رأسمال النظام المالي والتسبب في

الشكل البياني ١-١٢: المخاطر على الآفاق المستقبلية العالمية

تظل المخاطر على الآفاق المستقبلية العالمية ماثلة إلى النتائج دون المتوقعة. حيث إن مخاطر هبوط النمو العالمي إلى ٣٪ أو أقل يبلغ احتمالها ٢٥٪. أما أكبر المخاطر المعاكسة فهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع المالية العالمية وبالطلب المحلي في الولايات المتحدة. ولا تزال الاختلالات العالمية تمثل مصدرا للقلق.



تحول ضائقة الائتمان الراهنة إلى أزمة ائتمان مكتملة الملامح. ولا يزال التفاعل بين الصدمات المالية السالبة والطلب المحلي، وخصوصا عن طريق سوق المساكن، من المخاطر التي تواجه الولايات المتحدة وبدرجة أقل اقتصادات أوروبا الغربية والاقتصادات المتقدمة الأخرى. وهناك احتمال بأن يتجاوز الطلب المحلي في الاقتصادات الصاعدة مستواه المتوقع، وإن كانت هذه الاقتصادات معرضة لمخاطر خارجية سلبية عن طريق قناة التجارة والقناة المالية. وفي نفس الوقت، زادت المخاطر المتعلقة بالضغوط التضخمية وارتفاع أسعار النفط، وذلك رغم بطء النمو المتوقع، وذلك نتيجة لاحتمالات استمرار الأوضاع الضيقة في أسواق السلع الأساسية واتجاه التضخم الأساسي نحو الارتفاع مؤخرا. وأخيرا، لا تزال المخاطر المتعلقة بالاختلالات العالمية تشكل مصدرا للقلق.

وإذا انتقلنا أولا إلى المخاطر المالية، نجد أن الاضطراب المالي المطول بشكل متزايد يمثل أهم مخاطر قصور النتائج عن المتوقع التي يواجهها الاقتصاد العالمي. وقد تم تعديل تقديرات الخسائر المتوقعة من سوق الرهون العقارية بالزيادة بشكل متكرر منذ تفجر الاضطراب المالي، ويمكن أن تتصاعد تلك التقديرات من جديد إذا استمر قطاع المساكن في الولايات المتحدة في التدهور أكثر مما هو متوقع في الوقت الراهن تحت تأثير الضغوط التي يسببها تباطؤ الاقتصاد وإعادة تحديد رهونات العقارية بأسعار فائدة متغيرة. فضلا على ذلك، تشهد خسائر النظام المالي من أشكال الائتمان المهيكلة الأخرى أيضا ارتفاعا مستمرا، ويمكن أن تتضاعف إذا عانت شرائح السوق من أضرار شبيهة بأضرار الرهون العقارية عالية المخاطر. وكما وردت مناقشته في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، فإن الارتفاع المستمر في الضغوط على رأسمال الشركات المشتغلة بالتأمين على الائتمان كمنشآت أحادي في السوق، والمرتبطة بالهبوط المستمر في أسعار الأوراق المالية المهيكلة، أدى إلى اضطراب سوق السندات البلدية الأمريكية وأثار المخاوف من مخاطر الأطراف المقابلة في سوق مبادلات مخاطر الائتمان، حيث تعتبر من كبار البائعين الصافين للحماية. وبوجه أعم، أدى الهبوط الدوري في النشاط الاقتصادي إلى زيادة معدلات التخلف عن السداد، وهناك مخاوف متزايدة من إمكان تدهور الجدارة الائتمانية في الأسواق الأخرى، بما في ذلك الائتمان الاستهلاكي والعقارات التجارية ودين الشركات. وهناك إمكانية أيضا لحدوث خسائر نتيجة الانكشاف لأسواق المساكن خارج الولايات المتحدة، بما في ذلك في أوروبا الغربية وأوروبا الصاعدة.

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ يبين هذا الشكل المروحي (fan chart) الغموض المحيط بالتنبؤ المركزي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند نسب فترات الاحتمالية البالغة ٥٠٪، و٧٠٪، و٩٠٪. وكما هو موضح، نجد فترة الثقة البالغة ٧٠٪ تشمل فترة الثقة البالغة ٥٠٪، وفترة الثقة البالغة ٩٠٪ تشمل فترتي الثقة البالغتين ٥٠٪ و٧٠٪. راجع الإطار ٣-١ في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للحصول على مزيد من التفاصيل.
٢ يبين الشكل البياني إسهامات كل عامل من عوامل المخاطر في الميزان الكلي للمخاطر المحيطة بالنمو العالمي، وذلك كما تنعكس بمدى عدم التجانس في كثافة الاحتمال المتعلقة بنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي المبيّنة في الشكل المروحي. ويميل ميزان المخاطر إلى الجانب السلبي إذا كان الاحتمال المتوقع للنتائج المتحققة أسفل منحني التنبؤ المركزي أو المنوالي (أي مجموع احتمالية الجانب السلبي) يتجاوز ٥٠٪ (الإطار ٣-١ في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومجموع الأعمدة المتعلقة بكل إصدار من إصدارات التنبؤ هو الفرق بين القيمة المتوقعة للنمو العالمي الضمني المأخوذ من توزيع النتائج المتحققة (أي كثافة الاحتمال) المبيّن في الشكل المروحي والتنبؤ المركزي المتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. وهذا الفرق ومدى عدم التجانس في كثافة الاحتمال المبيّنة في الشكل المروحي، يعتمدان أيضا على الانحراف المعياري في أخطاء التنبؤ السابقة - وهو يختلف باختلاف طول أفق التنبؤ. وذلك ضمن عوامل أخرى. ولجعل عوامل المخاطر قابلة للمقارنة بين إصدارات التنبؤ، أعيد قياس إسهاماتها من أجل التصحيح في ضوء الفروق في الانحرافات المعيارية.

على رؤوس أموال البنوك الذي أحدثته الخسائر المرتبطة بالرهون العقارية من جراء الارتفاع المستمر في معدلات التخلف عن السداد والزيادة المستمرة في نسبة انتقال حصص ملكية أرباب الأسر (householders' equity) إلى الجانب السالب.^٢

وقد تم تضمين المخاطر على الاقتصادات المتقدمة الأخرى جزئياً في السيناريو الأساسي منذ صدور عدد يناير ٢٠٠٨ من تحديث آفاق الاقتصاد العالمي ولكنها تظل مائلة إلى النتائج دون المتوقعة، وخصوصاً في عام ٢٠٠٩. وتعتبر أوروبا الغربية معرضة للآثار الانتشارية من تباطؤ التجارة مع الولايات المتحدة، وسوف تكون أيضاً منكشفة أمام التدهور المستمر في أوضاع الأسواق المالية، وذلك نظراً إلى الحجم الكبير لتعامل البنوك في المنتجات المالية المهيكلة الصادرة في الأسواق الأمريكية — ويصدق ذلك خصوصاً على البنوك البريطانية والفرنسية والألمانية والسويسرية. وتميل المخاطر المحلية الآن إلى تجاوز النتائج للتوقعات مقارنة بالسيناريو الأساسي الجديد، لأن الطلب المحلي يمكن أن يظل أكثر صموداً من المتوقع، يدعمه في ذلك تراجع معدلات زيادة أسعار الطاقة والأغذية وقوة أوضاع أسواق العمل نسبياً. غير أنه في الوقت ذاته هناك عدة بلدان، بما في ذلك أيرلندا والمملكة المتحدة وإسبانيا، تشهد انتعاشاً في أسواق المساكن لديها، وقد بدأت تلك الأسواق في تحويل مسارها. وقد خيم التباطؤ الحاد في وتيرة نمو أسعار المساكن في هذه البلدان على الآفاق المستقبلية لتشييد المساكن وزاد من حدة جوانب ضعف القطاع المالي. وفضلاً على ذلك، رغم أن الأسر الأوروبية محملة بمديونية أقل شدة مقارنة بنظيراتها في الولايات المتحدة، فإن الميزانيات العمومية والربحية لدى قطاع الشركات أقل قوة في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة، مما يزيد من تأثير التضيق المستمر في الائتمان على استثمار مؤسسات الأعمال. وفي اليابان، تظل المخاطر الخارجية والداخلية مائلة إلى النتائج دون المتوقعة، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى المخاوف المتعلقة بالطلب الخارجي واشتداد ضيق الأوضاع المالية وتراجع ثقة المستهلكين.

وإجمالاً، تبدو المخاطر التي تواجهها الاقتصادات الصاعدة مائلة إلى النتائج دون المتوقعة، مع وجود قدر متبق من مخاطر تجاوز النتائج للمنتوق يواجهها الطلب المحلي، ولكن لا تزال هناك مخاطر أكبر تميل إلى النتائج

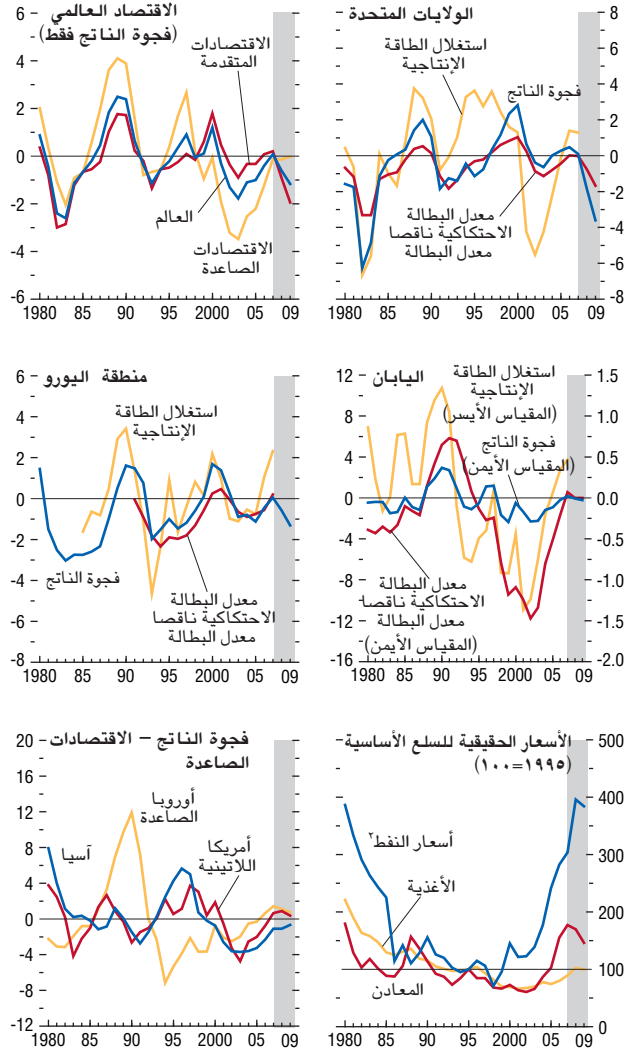
وهناك سؤال بالغ الأهمية هو ما إذا كانت الآفاق المستقبلية تشير إلى قرب وقوع ضائقة ائتمانية خطيرة أم لا. وتعكس توقعات السيناريو الأساسي بالفعل تشديداً كبيراً في معايير الإقراض في وقت تعمل فيه البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا من أجل إعادة بناء قواعد رؤوس أموالها. غير أن مجموع الخسائر يمكن أن يرتفع ارتفاعاً كبيراً عن التقديرات الراهنة — وخصوصاً إذا عانت شرائح أخرى في السوق من أضرار بالغة، ويعني ذلك أن هناك ضعفاً شديداً في رأس المال في الجزء الأساسي في النظام المالي. وفضلاً على ذلك، يمكن أن تظل أسواق المنتجات الائتمانية المهيكلة المركبة مضطربة بدرجة بالغة، ويمكن أن تتعرض قطاعات السوق الراسخة لمزيد من التوتر الناجم عن الحد من الرفع المالي. وفي تلك الحالة، سوف تواجه الشركات والأسر ذات المخاطر الأعلى في الاقتصادات المتقدمة فعلاً ضائقة ائتمانية متواصلة تنطوي على ارتفاع تكاليف الاقتراض وظهور قيود على النفاذ إلى السوق يمكن أن يكون لها تأثير سلبي بدرجة بالغة على النمو.

وقياساً إلى السيناريو الأساسي للنمو عند معدلات أقل، ونظراً لتوقع تراجع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة ١٪ عن ما كان عليه وقت صدور عدد يناير من تحديث آفاق الاقتصاد العالمي — فقد تراجعت إمكانية حدوث مفاجآت تتمثل في اشتداد مخاطر النتائج دون المتوقعة على جانب الطلب المحلي في الولايات المتحدة. ويتوقع للدفع المنشطة الكبيرة المقدمة من المالية العامة والمنفذة الآن أن توفر دعماً للاقتصاد في عام ٢٠٠٨. غير أن مخاطر النتائج دون المتوقعة تظل تمثل مصدر قلق مهم، وخصوصاً في عام ٢٠٠٩، حيث يمكن عندئذ خنق الانتعاش المتوقع من جراء التشابك بين تأثير استمرار التوترات المالية وعمق التصحيح في سوق المساكن والتدهور في المركز المالي للمستهلكين في الولايات المتحدة. ورغم أن تشييد المساكن في الولايات المتحدة ظل منكمشاً منذ حوالي سنتين، فقد حافظ الاستهلاك الخاص على صموده حتى وقت قريب. غير أن أوضاع ماليات الأسر تثير مخاوف متزايدة إزاء هبوط أسعار المساكن وتدهور أوضاع سوق العمل. ويبحث الفصل الثالث دورات أسعار العقارات التي حدثت في الماضي، ويخلص إلى أن تزايد قدرة الأسر على الاقتراض بضمان حصة الملكية العقارية في وقت شهدت فيه أسواق الرهون العقارية تطوراً أدى إلى زيادة حساسية الاستهلاك لأسعار المساكن. فحدث انخفاض حاد في أسعار المساكن — يمثل هبوطاً يزيد على النطاق البالغ ١٤٪-٢٢٪ المتضمن في السيناريو الأساسي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ — يمكن أن يكون له مضاعفات خطيرة عن طريق التأثير المباشر على صافي قيمة الأصول لدى قطاع الأسر وأيضاً عن طريق التأثير

^٢ تختلف التغطية باختلاف المؤشر، مما يعني اختلاف معدلات التغيير وعلى وجه التحديد، تفترض التوقعات حدوث هبوط نسبته ١٤٪ مقبلاً استناداً إلى مؤشر المكتب الأمريكي للإشراف على مؤسسات الإسكان الاتحادية (U.S. Office of Federal Housing Enterprise Oversight (OFHEO)) وهبوط نسبته ٢٢٪ وفقاً لمؤشر كيس-شيلر (Case-Schiller) الذي يغطي ٢٠ من منطقة حضرية كبرى.

الشكل البياني ١-١٣: مقاييس فجوة الناتج وضغوط الطاقة الإنتاجية^١

تشير مختلف مقاييس فجوة الناتج إلى أن تلك الفجوة انحسرت إلى حد كبير في عام ٢٠٠٧ في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة. غير أن من شأن تباطؤ النشاط الاقتصادي المتوقع في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة أن يؤدي إلى زيادة بطء النمو في عام ٢٠٠٨، مما يساعد على مواجهة الضغوط الواقعة على الأسعار. وفي المناطق الأخرى، يتوقع لقيود الموارد أن تظل أكثر إلزاماً، رغم أنه يتوقع أن يؤدي التراجع المحدود في أسعار السلع الأساسية إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية.



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Economic Outlook)؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تقديرات معدل البطالة الاحتكائي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما تقديرات فجوة الناتج، معبرا عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن، فستند إلى حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. واستغلال الطاقة الإنتاجية مقبوسا على أساس الانحرافات عن متوسطات الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٧ في حالة الولايات المتحدة (% من مجموع الطاقة الإنتاجية)، واليابان (مؤشر معدلات التشغيل لقطاع الصناعات التحويلية)، والانحرافات عن متوسطات الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧ في حالة منطقة اليورو (% من الطاقة الإنتاجية للصناعة).

^٢ المتوسط البسيط للأسعار الفورية للنفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودبي الفاتح، وغرب تكساس الوسيط.

دون المتوقعة ناجمة عن الجانب الخارجي عن طريق قناتي التجارة والقناة المالية. ومع سعي المستثمرين إلى الفرص الجديدة، يمكن أن يؤدي القلق المتزايد بشأن جودة الأصول في الاقتصادات المتقدمة وارتفاع الفوائض الخارجية في بعض الاقتصادات، بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط، إلى حفز التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى بعض الاقتصادات الصاعدة والنامية في الأجل القصير لا إلى كبحها. ويمكن أن يغذي هذا استمرار النمو المرتفع للائتمان والطلب المحلي. وبوجه أعم، يمكن أن يتباطأ النمو في الاقتصادات الصاعدة الكبيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية بأقل من المتوقع، حيث يعتمد على قوة زخم الطلب المحلي. غير أن من شأن استقالة أمد فترة ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة أن يحدث أثارا على احتمالات النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية. فمن المرجح أن يؤدي تراجع النمو العالمي بقدر كبير إلى إبطاء صادراتها وهبوط أسعار السلع الأساسية، مع امتداد تداعيات ذلك إلى الطلب المحلي وخصوصا الاستثمار. وفضلا على ذلك، يمكن أن تؤدي أزمة الأسواق المالية إلى قيد على التدفقات المالية المتجهة إلى الاقتصادات الصاعدة التي تعتبر منكشفة أمام المخاطر بقدر كبير. وعلى وجه الخصوص، قد تثار صعوبات تواجه بلدان أوروبا الصاعدة التي أفادت من التدفقات المصرفية الداخلة الكبيرة في السنوات الأخيرة إذا أقدمت البنوك في أوروبا الغربية على تقييد الإقراض للمنطقة كرد فعل للارتفاع المستمر في الضغوط على ميزانياتها العمومية.

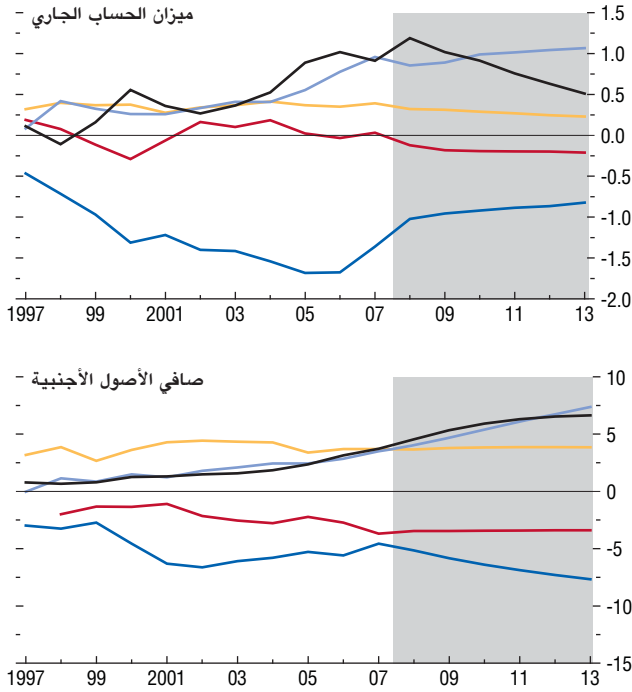
وقد تكتفت المخاطر المحيطة بالنمو الناجمة عن التضخم وأوضاع سوق النفط، وذلك بصرف النظر عن تباطؤ مسار الاقتصاد العالمي. والتخوف المائل الآن هو أن استمرار التضخم في الاقتصادات المتقدمة قد يتسبب في تقليص المجال المتاح للتصرف في مواجهة تباطؤ الناتج وأن استمرار الضغوط التضخمية في الاقتصادات الصاعدة المحققة للنمو السريع يمكن أن يتطلب مزيدا من تشديد السياسات. ولقد كان الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية مصدرا مهما من مصادر الضغوط التضخمية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء، ولا تزال أسواق النفط العالمية ضيقة جدا. وإزاء استمرار محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة، فإن صدمات العرض أو تصاعد المخاوف الجغرافية السياسية يمكن أن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع من جديد عن مستوياتها الراهنة المرتفعة، ما لم يكن هناك إرخاء كبير في الطلب في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة (راجع الملحق ٢-١). وبالمثل، قد تواصل أسعار الأغذية الارتفاع استجابة لقوة نمو الطلب في الاقتصادات الصاعدة وزيادة المستمرة في إنتاج الوقود الحيوي.

الشكل البياني ١-١٤: موازين الحساب الجاري وصافي الأصول الأجنبية

(% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

بافتراض عدم تغير أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، يتوقع أن يستمر الانخفاض المحدود في عجز الحساب الجاري الأمريكي في الأجل المتوسط، ولكنه سوف يظل أعلى من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٣ بنسبة ١٪. ونتيجة لذلك، سوف يرتفع صافي الخصوم الأجنبية على الولايات المتحدة إلى حوالي ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وسوف يكون أهم عامل مقابل لذلك هو الارتفاع المستمر في مراكز صافي الأصول الأجنبية لدى آسيا الصاعدة والبلدان المصدرة للنفط.

منطقة اليورو
الولايات المتحدة
اليابان
آسيا الصاعدة^٢
البلدان المصدرة للنفط^١



المصدر: دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006): وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الجزائر وأنغولا وأذربيجان والبحرين وجمهورية الكونغو وإكوادور وغينيا الاستوائية وغابون وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وليبيا ونيجيريا والنرويج وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا والجمهورية اليمنية.
٢ الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند.

وفي الاقتصادات المتقدمة، أدى التباطؤ المستمر في النمو إلى تخفيف قدر من الضغط على الموارد، ولكن الارتفاع المستمر في التضخم يظل مصدر قلق. ففي الولايات المتحدة، تشهد البطالة ارتفاعا مستمرا ومن المتوقع أن يزيد اتساع فجوة الناتج في السنة المقبلة، ولكن التضخم الكلي قفز في الأشهر الأخيرة، وتجاوز التضخم الأساسي المعدل المريح الضمني الذي حدده مجلس الاحتياطي الفيدرالي (الشكل البياني ١-١٣). وفي منطقة اليورو، هبط معدل البطالة الآن إلى أدنى مستوياته منذ أوائل التسعينات، مما أثار المخاوف من أن ارتفاع التضخم الكلي يمكن أن يدفع مستويات الأجور إلى الارتفاع. وتمثل مخاطر التضخم مصدر قلق مستمر في الكثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، حيث يسهم الغذاء والنفط بنصيب كبير في سلال استهلاك تلك الاقتصادات وحيث أدى النمو السريع إلى تقليص فجوات الناتج ودفع استغلال الطاقة الإنتاجية إلى مستويات مرتفعة.

وأخيرا، لا تزال الاختلالات العالمية الكبيرة تثير مخاطر النتائج دون المتوقعة في الاقتصاد العالمي. أما على الجانب الإيجابي، فقد أصبح المسار المتوقع لصافي الأصول الأجنبية لدى الولايات المتحدة الآن أقل تطرفا مما كان عليه (الشكل البياني ١-١٤). فقد هبط عجز الحساب الجاري الأمريكي إلى ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وإلى زيادة الاقتراب من التوازن في نمط نمو الطلب العالمي. ويتوقع لعجز الحساب الجاري الأمريكي أن يزداد هبوطا إلى ما يقرب من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٣. والواقع أن مركز الولايات المتحدة في صافي الأصول الأجنبية لم يشهد تدهورا في السنوات الأخيرة رغم ضخامة عجوزات الحساب الجاري — وهو ما يعود إلى آثار التقييم المرتبطة بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وقصور أداء أسواق الأسهم الأمريكية قياسا إلى أسواق الأسهم خارجها. ومن ثم يتوقع، وفق أحدث التنبؤات، نظرا لانخفاض نقطة البدء وتراجع العجوزات المستمرة، أن يرتفع صافي الخصوم الأجنبية على الولايات المتحدة عن التقدير السابق، وهو ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في نهاية عام ٢٠٠٧، إلى ٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٢، وذلك مقارنة بالتوقع البالغ ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢ والوارد في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وإزاء ذلك، يعني النمط غير المتناسب للتصحيح في أسعار الصرف منذ الصيف أن بعض عملات الاقتصادات الصاعدة تظل مقومة بأعلى من الواقع وأنه قد تظهر

في الأجل الطويل في الولايات المتحدة، وهو ما يميل إلى زيادة معدل الادخار في الولايات المتحدة عندما تقوم الأسر ومؤسسات الأعمال بتصحيح توقعاتها المتعلقة بالمكاسب الرأسمالية وتخفيض الاستثمار. وثالثاً، يدمج النموذج انتقالاً في أفضلويات المستثمرين بعيداً عن الأصول الأمريكية، مما يزيد من علاوات المخاطر ويعبر عن تقلص ثقة المستثمرين في النظام المالي الأمريكي ويعبر أيضاً عن تخفيض توقعاتهم بشأن النمو الممكن في الولايات المتحدة.

ووفق هذا السيناريو، كما هو موضح في الشكل البياني ١-١٥، سيشهد الاقتصاد الأمريكي ركوداً أعمق وأطول دواماً عندما يستمر كبح الطلب الكلي من جراء الآثار السلبية لانخفاض أسعار الأصول وتراجع توقعات النمو في الأجل الأطول، حتى مع التحسن التدريجي في توافر الائتمان ومع وجود الدعم الكبير من الإرخاء النقدي ومن أدوات ضبط المالية العامة. ومن شأن بطء نمو الطلب المحلي، إلى جانب انخفاض سعر الصرف، أن يسهم في تحسين وضع الحساب الجاري الأمريكي. أما منطقة اليورو فسوف تشهد فترة ضعف مطولة، حيث يواجه الاقتصاد الصدمة المالية السلبية والضغط السعودي على سعر الصرف، رغم أن الانتعاش اللاحق سوف يكون قوياً، لأن السيناريو لا يدرج الانتقال المعاكس الأطول أجلاً المدرج في حالة الولايات المتحدة. وسوف تشهد بقية العالم أيضاً تباطؤاً على المستوى المجمع، وإن كان أقل شدة، وذلك نتيجة تراجع النمو في التجارة العالمية وأيضاً بفعل التأثير الناجم عن زيادة ضيق أوضاع الائتمان.

ورغم أن النموذج العالمي لا يدرج صراحة أسواق المساكن أو أسعار السلع الأساسية، ويقتصر على إدراج تفاصيل قطرية محدودة، فإن الآثار السلبية تبدو أشد في البلدان المتعرضة بأحجام كبيرة لمخاطر دورات أسعار المساكن والسلع الأساسية - كإسبانيا والمملكة المتحدة - كما ستعرض بعض الاقتصادات الصاعدة التي لديها أسواق مساكن مزدهرة لمخاطر التصحيح المستمر في أسواق المساكن على نحو يضحخ الدورات الاقتصادية لديها. ويتوقع أيضاً أن تتراجع أسعار السلع الأساسية في سياق الهبوط العالمي في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في الاقتصادات الصاعدة الكبيرة في آسيا والتي أسهمت بأكبر حصة في زيادة الطلب على السلع الأساسية في السنوات الأخيرة. ومن شأن هذا الانتقال

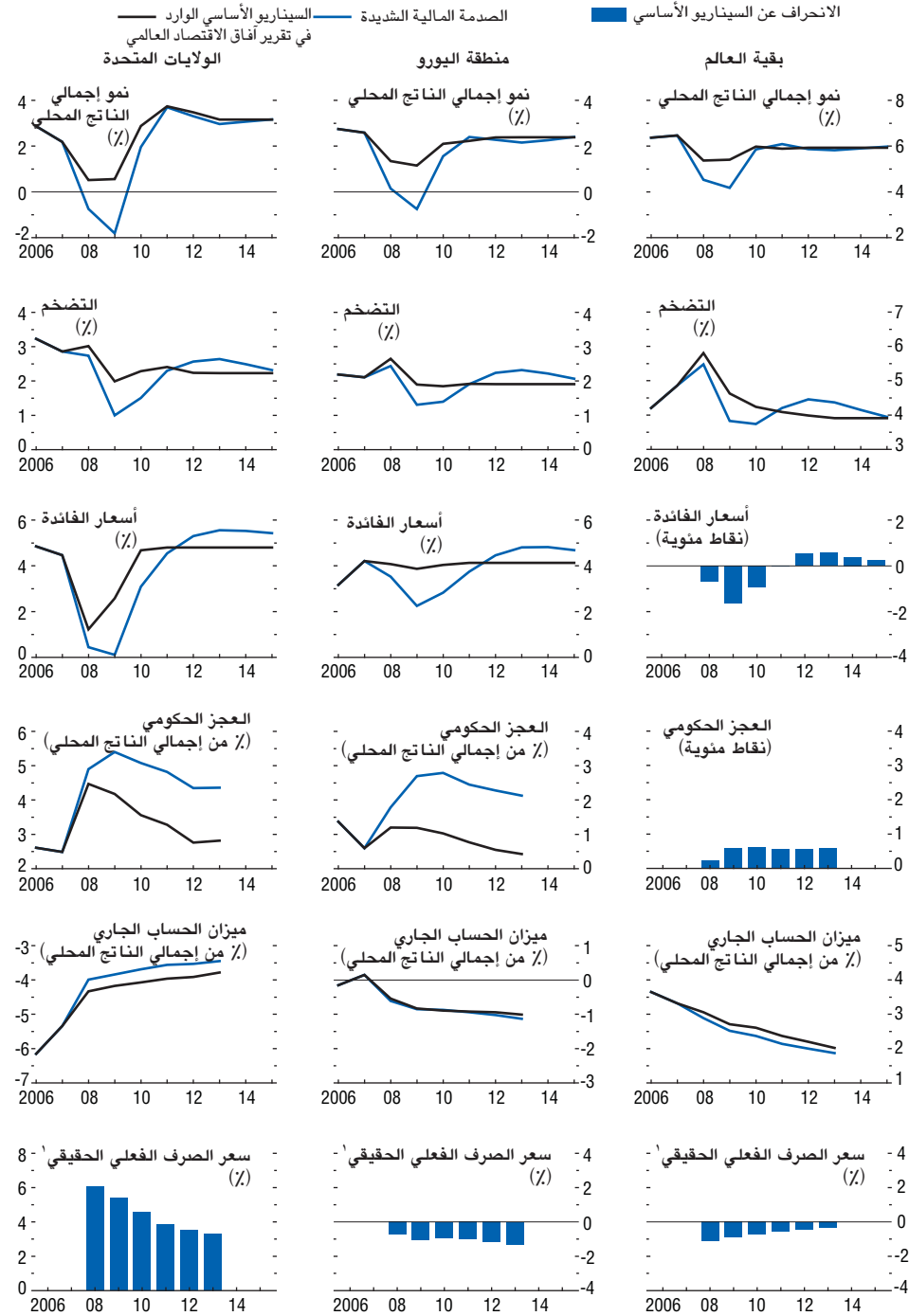
جوانب جديدة لعدم التوافق بين قيم العملات. وفي نفس الوقت، كما وردت مناقشته في الإطار ١-٢، هناك تخوف من أن تكون اضطرابات الأسواق المالية قد قلصت الثقة في خصائص الأصول والمؤسسات الأمريكية من حيث السيولة وإدارة المخاطر. وإضافة إلى الضعف المطول في العائدات في الأسواق الأمريكية قياساً إلى العائدات في غيرها، قد يسعى المستثمرون ومديرو الصناديق (بما في ذلك صناديق الاحتياطيات الدولية وصناديق الثروة السيادية) بقدر متزايد إلى تنويع حوافظهم. ومن شأن ذلك أن يزيد صعوبة الحصول على التدفقات اللازمة لتمويل عجوزات الحساب الجاري الأمريكي، بل إنه قد يتسبب في عملية تصحيح غير منظم. وهناك أيضاً مخاوف من التزايد المستمر في المشاعر الحمائية في الاقتصادات المتقدمة، وخصوصاً في سياق التدهور المستمر في أوضاع أسواق العمل.

ومن أجل القيام بالمزيد من استكشاف مخاطر النتائج غير المتوقعة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، قام خبراء الصندوق ببناء سيناريو بديل يستند إلى مزيج من الصدمات السلبية باستخدام نموذج جديد للتوازن العام (هو النموذج النقدي والمالي المتكامل العالمي (GIMF)). ومن الصعب تقييم تأثير الصدمات المتعددة بسبب التفاعلات الكبيرة بين القطاعات داخل الاقتصاد الواحد، وبين الاقتصادات، وبمرور الوقت. تولد هذه التفاعلات آثاراً إيجابية وسلبية تؤدي إلى ردود فعل غير خطية. ويسمح المنهج القائم على النموذج بفحص أكثر منهجية لهذه التفاعلات، وللآثار المحتملة للاستجابات البديلة على مستوى السياسات، رغم أنه بطبيعة الحال لا يمكن لنموذج واحد أن يسجل كل جوانب الوضع.

ويستند سيناريو مخاطر النتائج دون المتوقعة، المعروف في الشكل البياني ١-١٥، إلى مزيج يجمع بين ثلاث صدمات مرتبطة. فهو أولاً يدرج صدمة عارضة للاستهلاك والاستثمار ناجمة عن الضائقة الائتمانية، بينما يمر النظام المالي بفترة إعادة تأهيل مطولة مع إصلاح أوضاع رأس المال والموثوقية بعد اضطراب مالي مطول. وسوف تنخفض أسعار الأسهم والعقارات قياساً إلى السيناريو الأساسي (بنسبة ٣٠٪، و ٢٠٪، على التوالي). ويكون التأثير الاقتصادي لهذه الصدمة محسوساً بشكل مباشر تقريباً في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ولكنه يؤثر أيضاً على أجزاء من العالم تعتمد اعتماداً شديداً على الاقتراض. وثانياً، يدرج السيناريو انتقالاً هبوطياً دائماً في توقعات نمو الإنتاجية

الشكل البياني ١-١٥: سيناريوهان للاقتصاد العالمي

استناداً إلى نموذج التوازن العام متعدد البلدان، تم وضع سيناريو للجانب السلبي من أجل توضيح التأثير المحتمل لحدوث صدمة مالية أعمق مما تشتمل عليه توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتحديث تلك الصدمة أشد تأثيراً لها على الاقتصاد الأمريكي ولكن تكون لها أيضاً تداعيات تمتد إلى منطقة اليورو وبقية العالم.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ تمثل القيمة الموجبة لانخفاض.

أن يرتب آثارا على البلدان المصدرة للأغذية والمعادن في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك آثارا على البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وخارجه.

والهدف من هذا السيناريو هدف توضيحي، ولكنه يبرز نقطتين أساسيتين. الأولى هي أنه يمكن أن نتوقع أن يكون لهبوط النشاط آثار عالمية، مما يؤدي إلى تراجع جديد في معدلات النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية ويعرض بعضها لقيود أشد على التمويل الخارجي. والثانية هي أنه يمكن أن يعقب هبوط النشاط الاقتصادي انتعاش بطيء وليس انتعاش سريع، لأن تبديد قيود النظام المالي سوف يستغرق وقتا ولأن الآثار السلبية على الثروة تستمر في تثبيط النشاط.

تحديات السياسات في عالم التعددية القطبية

يواجه صانعو السياسات على مستوى العالم مجموعة من التحديات سريعة التحرك، ورغم اختلاف الظروف التي يمر بها كل بلد على حدة، في عالم يزداد اتجاهها نحو التعددية القطبية، فسوف يتعين التصدي لهذه التحديات على نطاق واسع، مع المراعاة الكاملة لأثر التفاعلات عبر الحدود. ففي الاقتصادات المتقدمة، تتمثل المهام العاجلة في معالجة الاهتزازات التي أصابت الأسواق المالية واتخاذ إجراءات بشأن مخاطر النمو دون المتوقع، مع النظر بعين الاعتبار أيضا إلى مؤشرات التضخم المرتفعة وبواعث القلق على المدى الأطول. أما التحدي الذي لا يزال كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية يواجهه فهو ضمان ألا يؤدي النمو القوي الراهن إلى تصاعد التضخم أو تزايد مواطن التعرض للخطر. غير أن هناك عددا من البلدان يشهد بالفعل تبعات التباطؤ الذي تشهده الاقتصادات المتقدمة، ومن شأن حدوث هبوط مكثف أو مطول في النشاط الاقتصادي العالمي أن يؤدي حتما إلى تعريض مجموعة متزايدة من البلدان لتوتر متصاعد، مما يتطلب استجابات حكيمة من صانعي السياسات. وسوف يكون متاحا أمام كثير من الاقتصادات الصاعدة مجال أكبر مما كان متاحا لها في الماضي لتطبيق تدابير مضادة للاتجاهات الدورية في حالة حدوث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العالمي، ولكن البلدان التي لا تزال معرضة بدرجة كبيرة للمخاطر أو لديها احتياجات تمويل خارجي كبيرة قد تحتاج إلى تشديد السياسات.

الاقتصادات المتقدمة

يواجه صانعو السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة مهمة الموازنة الدقيقة بين تخفيف مخاطر النمو دون المتوقع من ناحية والوقاية من تصاعد التضخم من ناحية أخرى.

- ففي الولايات المتحدة، يبرر الارتفاع المستمر في مخاطر قصور الناتج عن المتوقع، وسط أجواء غموض كثيفة بشأن مدى الاضطرابات المالية ومدتها وتأثيرها وتدهور أوضاع سوق العمل، التخفيضات السريعة التي أجراها الاحتياطي الفيدرالي مؤخرا في أسعار الفائدة واستمرار التحيز للتيسير النقدي إلى أن يركز الاقتصاد على أرض أكثر صلابة. ورغم أن القفزة الأخيرة في التضخم الكلي الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية والارتفاع التدريجي في التضخم الأساسي يبعثان على القلق، فقد خفت مخاطر التضخم بسبب إرخاء الأوضاع في أسواق العمل والارتفاع المستمر في فجوة الناتج.

- وفي منطقة اليورو، رغم أن التضخم في الوقت الراهن يعتبر مرتفعا بصورة تبعث على عدم الارتياح، فإن الاحتمالات المستقبلية تشير إلى تراجع إلى أدنى من ٢٪ في عام ٢٠٠٩، وذلك في سياق الطابع السلبي المتزايد للآفاق المستقبلية للنشاط الاقتصادي. ووفقا لذلك، أصبح في مقدور البنك المركزي الأوروبي أن يدخل قدرا من الإرخاء في موقف السياسة النقدية.
- وفي اليابان، من المفيد أن تبقى أسعار الفائدة دون تغيير حاليا. وتظل السياسة النقدية تيسيرية بدرجة عالية، وإن كان المجال سيكون مفتوحا إلى حد ما أمام تخفيض هذه الأسعار عن مستوياتها المنخفضة أصلا إذا ما حدث تدهور شديد في الاحتمالات المتوقعة للنمو.

وإلى جانب هذه المخاوف العاجلة، تسببت التطورات المالية الأخيرة في إشعال الجدل الدائر حول المدى الملانم الذي ينبغي أن تتوخاه البنوك المركزية في أخذ أسعار الأصول في الحسبان عند تحديد موقف السياسة النقدية. والرأي التقليدي السائد هو أن حركات أسعار الأصول سوف تكون واحدا من العوامل التي ينبغي النظر فيها عند تقييم الاحتمالات المستقبلية للأسعار والناتج، ولكن استهداف أسعار الأصول لن يكون هدف ملائما على مستوى السياسات، لأن البنوك المركزية لا تتوافر لها نظرة متعمقة جدا في مستويات الأسعار التوازنية كما أنها تفتقر إلى الأدوات اللازمة لضمان تحقيق المستويات المرغوبة (دراسة Mishkin, 2007). وإزاء هذه الخلفية، هناك مخاوف من أن استمرار تقلبات أسعار الأصول قد

تحديات السياسات في عالم التعددية القطبية

التقدم صوب تحقيق أهداف المدى المتوسط. وإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك مبرر لزيادة الدفعات التنشيطية على أساس استنسابي في بعض البلدان نظرا إلى المخاوف الحالية بشأن مدى قوة عوامل الركود وتصورات مدى الضعف الذي يمكن أن تكون الاهتزازات المالية قد أحدثته في الآلية المعتادة لانتقال آثار السياسة النقدية، ولكن أي دفعة تنشيطية من هذا القبيل يجب أن تُقدّم في الوقت المناسب وأن تكون موجهة توجيهها جيدا ثم تسحب على وجه السرعة.^٣

• ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر أدوات الضبط التلقائي محدودة نسبيا لأن الحجم الكلي للحكومة صغير نسبيا، كما أن الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعية محدود. ورغم أن الإيرادات الضريبية (وخصوصا على المكاسب الرأسمالية) يمكن أن تتأثر من جراء الهبوط في النشاط، فإنه قد يحدث تخفيف في آثار الطلب لأن المنافع سوف تستحق أساسا للمجموعات ذات الدخل الأعلى. وبالنظر إلى المخاطر الشديدة الناشئة من استمرار الاهتزازات في الأسواق المالية، فإنه يبدو أن هناك من الحجج القوية ما يبرر التشريع الصادر مؤخرا بتقديم دعم إضافي من المالية العامة للاقتصاد الأمريكي الواقع تحت ضغوط، وقد يلزم إيجاد مجال لتقديم قدر من الدعم العام الإضافي إلى أسواق الإسكان والأسواق المالية للمساعدة على تحقيق الاستقرار في هذه الأسواق، مع بذل العناية في الوقت ذاته لتحاشي حث الخطر المعنوي المفرط. ومن المهم في نفس الوقت عدم المساس بالتقدم المحرز نحو ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل الأطول، وهو أمر ضروري للمساعدة على تقليص الاختلالات العالمية وكذلك تحسين وضع المالية العامة في الولايات المتحدة في مواجهة تشيخ السكان والارتفاع المستمر في تكاليف الرعاية الصحية الأساسية.

• وفي منطقة اليورو، يلاحظ أن أدوات الضبط التلقائي أكثر اتساعا ومن ثم ينبغي السماح لها بأن تعمل بحرية تامة حول مسار للعجز يتسق مع التقدم المطرد نحو الأهداف متوسطة الأجل. أما البلدان التي أصبحت أهدافها متوسطة الأجل تحت سيطرتها التامة ففي مقدورها أيضا تقديم بعض الدفعات التنشيطية الإضافية على أساس استنسابي. والواقع أنه في ألمانيا، حيث أمكن تحقيق التوازن في الحسابات العامة

يؤدي إلى اختلالات كبيرة في الاقتصاد المعني، وهي اختلالات لا تنعكس آتيا في تطورات الأسعار قصيرة الأجل، وخصوصا عند تثبيت توقعات التضخم. وفضلا على ذلك، فإن التصورات التي تتمثل في أن صانعي السياسات سوف يستجيبون بقوة من أجل الحد من التأثير السلبي لتصحيحات أسعار الأصول يمكن أن تفيد في تخفيض علاوات المخاطر ومن ثم تزيد معدل تواتر دورة أسعار الأصول.

ويرد مزيد من التحليل لهذه القضايا في الفصل الثالث الذي ينظر في الروابط بين دورات أسعار العقارات والسياسة النقدية. وتبدو التجربة الأخيرة مؤيدة للرأي القائل بضرورة إعطاء وزن أكبر لتحركات أسعار المساكن في سياق منهج صنع السياسة النقدية القائم على "إدارة المخاطر"، وخصوصا في الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري بحيث أصبحت آثار "المعجل المالي" فيها أكثر وضوحا، لا سيما عند تحرك أسعار المساكن بسرعة أو بعيدا عن نطاقات التقييم الطبيعية. وليس من شأن ذلك "السير ضد اتجاه الريح" أن يمنع بالضرورة حدوث تحركات كبيرة في أسعار الأصول — لا سيما عندما يكون هناك قدر من التأييد لديناميكيات الأسعار يكون مصدره الأساسيات الاقتصادية التي تشهد تغيرا مستمرا — ولكن يمكن أن يساعد على الحد من معدل تواتر تلك التقلبات (دراسة Bordo and Jeanne, 2002). وهناك محذوران مهمان في هذا الشأن. الأول أن ذلك المنهج يجب تطبيقه بشكل متجانس: فرغم أنه قد تكون هناك مبررات للإرخاء للنشاط استجابة للمخاوف المتزايدة بشأن آثار تصحيح أسعار المساكن، من الضروري أيضا زوال ذلك الإرخاء مباشرة عند تبدد مخاطر النمو دون المتوقع. والثاني أن السياسة النقدية وحدها لا يمكن أن تحمل العبء الكامل للاستجابة للفقاعات المحتملة في أسعار المساكن؛ إذ أن السياسة التنظيمية لها دور بالغ الأهمية في توقي التساهل غير الملائم في معايير الإقراض، وهو ما يمكن أن يغذي تحركات متطرفة في أسعار المساكن.

ويمكن أن تقوم سياسة المالية العامة بدور مفيد مضاد للاتجاهات الدورية في حالة هبوط النشاط الاقتصادي، ولكن من المهم ألا تهدد الجهود الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط لمواجهة شيخوخة السكان. وهناك، مبدئيا، أدوات ضبط تلقائي تعمل في فترات الهبوط الدوري في النشاط الاقتصادي — وهي انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق على شبكات الأمان — ويتوقع أن توفر هذه الأدوات دعما من المالية العامة في الوقت المناسب، وذلك دون التأثير سلبا على

^٣ يورد الإطار ٢-١ تقييما للظروف التي يمكن أن تحقق فيها سياسة المالية العامة أعلى درجات الفعالية، وذلك استنادا إلى المناهج التجريبية والتحليلية.

جهات الرقابة المالية جهودا متضافرة من أجل ضمان تسجيل المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم في الوقت المناسب لخسائرها من التعرض للأدوات المهيكلة، سواء مباشرة أو عن طريق الكيانات غير المدرجة في الميزانيات العمومية لتلك المؤسسات.

- تعزيز رؤوس أموال البنوك: ينبغي أن تواصل المؤسسات ذات الرسملة الضعيفة إعادة بناء هوامش رأسمال واقية وتخفيض الرفع المالي، وذلك من أجل استعادة الثقة والقدرة على الإقراض بسرعة.
- توفير السيولة: ينبغي أن تواصل البنوك المركزية توفير السيولة عند الحاجة من أجل ضمان سلاسة سير الأسواق، حتى عندما تكون بصدد وضع استراتيجيات تحد من اعتماد القطاع الخاص على إجراءات البنك المركزي.
- دعم سوق المساكن: يمكن النظر في اتخاذ مبادرات من أجل تيسير إعادة تمويل الرهون العقارية في الولايات المتحدة في حالة هبوط أسعار المساكن، بما في ذلك عن طريق الاستخدام الحثيث للأموال الحكومية، من أجل تقليص مخاطر زيادة الضغط الهبوطي على أسعار المساكن والتي يثيرها الارتفاع المستمر في عدد حالات حبس الرهن.
- ومن السابق لأوانه استخلاص استنتاجات قاطعة بشأن الإصلاحات الأساسية التي سوف تلزم من أجل صون الاستقرار المالي في الأجل الطويل، ولكن يمكن تحديد بعض المجالات الأولية للتحسين، على النحو التالي:
- تحسين التنظيم في أسواق الرهن العقاري: أصبح من الجلي أن معايير ضمان الاكتتاب في سوق الرهن العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة لم تكن ملائمة. ورغم أنه قد أصبح للبنوك المنشئة لسندات الدين إرشادات صادرة عن الجهات الرقابية الفيدرالية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ من أجل معالجة بعض المجالات المثيرة للمخاوف، فسوف تكون هناك مبررات مهمة لتحسين التنسيق بين الجهات الرقابية الفيدرالية من أجل ضمان الكفاءة والسرعة عند نشر أي إرشادات مستقبلا. فضلا على ذلك، لا تزال هناك ثغرات في الإشراف على المؤسسات غير المصرفية المنشئة لسندات الدين يجب معالجتها. وينبغي للبلدان الأخرى أن تراجع معايير الإقراض كل في أسواقه.
- مراجعة دور هيئات التصنيف الائتماني: من شأن تطبيق مقياس متميز للتصنيف الائتماني على المنتجات الائتمانية المهيكلة، وتوفير مؤشرات بشأن حساسية مراتب الجدارة الائتمانية للافتراضات الأساسية، أن يؤدي إلى تحسين توعية المستثمرين

في عام ٢٠٠٧، بدأت الإصلاحات الضريبية توفر بالفعل قدرا من الدعم من المالية العامة للاقتصاد في عام ٢٠٠٨، كما أن عددا من البلدان الأصغر الأعضاء في منطقة اليورو لديهم أيضا مبالغ ملائم متاح وفق معاهدة الاستقرار والنمو المعدلة لتوفير دفعة تنشيطية عند الحاجة. غير أن هناك بلدانا أخرى، بما في ذلك فرنسا وإيطاليا، قد تؤدي فيها مستويات الدين العام المرتفعة وخطط التصحيح الجارية، التي لا تكفي لضمان استمرارية أوضاعها على المدى المتوسط، إلى تقييد القدرة على السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل بحرية. وما لم تدخل هذه البلدان في مرحلة ركود، فإنه ينبغي السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل بحرية في حدود تخفيض العجزات الأساسية بنسبة ٠,٥٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي سنويا، وهو ما يتفق مع الالتزامات الواردة في معاهدة الاستقرار والنمو المعدلة.

- وفي اليابان، تشير التوقعات إلى بقاء صافي الدين العام على مستواه المرتفع رغم الجهود التي بذلت مؤخرا لضبط أوضاع المالية العامة. ومن شأن الإسراع بهذه الجهود أن يوفر "تأمينا للسياسات" (policy insurance) ضد الصدمات وأن يساعد على مجابهة التحديات المرتبطة بتشيخ السكان. ويمكن السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل عند هبوط النشاط الاقتصادي، ولكن تأثيرها على الطلب المحلي سيكون طفيفا، وسوف يكون المجال ضيقا لاتخاذ إجراء استثنائي إضافي.
- ويحتاج صانعو السياسات في الاقتصادات المتقدمة إلى مواصلة جهودهم الحثيثة أيضا لمواجهة اضطرابات الأسواق المالية من أجل تحاشي وقوع أزمة ثقة كاملة أو ضائقة في الائتمان. وتشمل الأولويات إعادة بناء الثقة لدى الأطراف المقابلة، وتعزيز سلامة المؤسسات من المنظور المالي، وتخفيف نقص السيولة، وذلك على النحو المبين بقدر أكبر من التفصيل في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي. ويمكن أن تؤدي المبادرات الرامية إلى مساندة قطاع المساكن دورا مفيدا أيضا في تقليص التفاعل السلبي بين أسعار المساكن ومعدلات تأخر السداد والخسائر المالية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات نشطة من أجل تحاشي استئطالة أمد المشكلات التي يمكن أن تنطوي على عبء مستمر على النحو الذي مرت به اليابان في التسعينات بعد انهيار فقاعات أسعار الأسهم والعقارات فيها.
- تحسين الإفصاح: يعد فقدان الثقة واحدا من الأسباب الجوهرية وراء اضطراب الأسواق، ويجب أن تبذل

تحديات السياسات في عالم التعددية القطبية

ألا يحدث ضخ لرؤوس الأموال العامة إلا بعد استبعاد الحلول التي يتيحها القطاع الخاص، وأن يتحمل حملة الأسهم والمديرون الخسائر الملائمة عندما يتبين أنه من الضروري توفير الدعم من الدولة.

الاقتصادات الصاعدة والنامية

يواجه الكثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية تحدياً يتمثل في السيطرة على التضخم مع التنبه في الوقت ذاته لمخاطر النمو دون المتوقع التي تثيرها حالة هبوط النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وزيادة الضغوط على الأسواق المالية. وفي بعض البلدان، قد يكون من الضروري زيادة تشديد مواقف السياسات النقدية لإبقاء التضخم تحت السيطرة، وذلك إقراراً بأنه حتى رغم أن ارتفاع التضخم الكلي يمكن أن يكون مدفوعاً في البداية بالارتفاع المستمر في أسعار الأغذية والطاقة، فإنه يمكن أن يؤدي بسرعة إلى ضغوط أوسع نطاقاً على الأسعار والأجور في اقتصاد شهد نمواً سريعاً. وفي ظل نظام سعر الصرف المرن، غالباً ما يصبح ارتفاع سعر الصرف عاملاً فعالاً في دعم التشديد النقدي، وإن كانت المخاوف المتعلقة بالقدرة التنافسية يمكن أن تحد من استعداد صانعي السياسات لاتباع هذا المسار. ولكن فرص الاستجابة تقل في البلدان التي تخضع أسعار الصرف فيها للتوجيه المكثف أمام الدولار الأمريكي، إذ أن الارتفاع المستمر لأسعار الفائدة قد يشجع دخول تدفقات رأسمالية أكثر ضخامة، وقد يهبط سعر الصرف الفعلي توافقا مع الدولار الأمريكي، مما يزيد من حدة المشكلة. ويمكن أن تستفيد الصين وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة التي تواجه هذا الوضع إذا تحولت إلى نظم أكثر مرونة تتيح للسياسة النقدية فرصاً أكبر للتصرف والحركة. وبالنسبة لكثير من البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، يمثل ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي عائقاً أمام السياسة النقدية. ومن المهم تعديل التراكم الحالي للإنفاق من المالية العامة لكي يعكس المرحلة الدورية التي تمر بها هذه الاقتصادات وتوجيه ذلك الإنفاق صوب تخفيف اختناقات العرض التي أسهمت في الضغوط التضخمية.

ويمكن لسياسة المالية العامة والسياسة المالية القيام بدور فعال أيضاً في منع النشاط الاقتصادي المحموم وما يجلبه من مشكلات. ويمكن أن يساعد تقييد النفقات على خفض الطلب المحلي، وتقليل الحاجة إلى التشديد النقدي، وتخفيف الضغوط الناشئة عن تدفقات رؤوس

بشأن المخاطر المرتبطة بهذه المنتجات. ويمكن النظر أيضاً في تطبيق إصلاحات تمنع تعارض المصالح داخل هيئات التصنيف الائتماني.

- توسيع حدود الرقابة: تشير الخسائر الفادحة التي منيت بها البنوك بسبب الكيانات غير المدرجة على ميزانيتها العمومية في الموجة الراهنة إلى أنه ينبغي توسيع المجال المتاح المعني لدمج المخاطر في حالة البنوك. وينبغي تحسين الإفصاح كي يتمكن المستثمرون من إجراء تقييم أفضل للمخاطر التي تواجهها البنوك الراحية من الكيانات غير المدرجة على ميزانياتها العمومية، بما في ذلك عن طريق خطوط ائتمان الطوارئ.
- تقوية إطار التعاون الرقابي: تثير الوتيرة السريعة جدا التي تميز الابتكار المالي والزيادة المستمرة في تعقيد الأنشطة عبر الحدود تحدياً كبيراً أمام الجهات الرقابية الساعية إلى مراقبة أنشطة المؤسسات الخاضعة للتنظيم. ويؤكد هذا ضرورة تقوية إطار التعاون بين الهيئات الرقابية والتنظيمية والبنوك المركزية، بما في ذلك من أجل تبادل التجارب والخبرات، وذلك ضمن منطقة الاختصاص الواحدة وعبر الحدود، من أجل سد الثغرات في تدفقات المعلومات وتيسير إدارة الأزمات. ومن الأمور الباعثة على الارتياح أن جهات التنظيم المالي في الاتحاد الأوروبي قد أقرت بالحاجة إلى إحراز تقدم في هذا المجال.
- تحسين آليات تسوية الأزمات: أثارت تجارب انهيار واحد من البنوك الرئيسية في المملكة المتحدة، وإنقاذ اثنين من البنوك الإقليمية في ألمانيا، ووصول واحد من بنوك الاستثمار الرئيسية في الولايات المتحدة إلى حافة الفشل، أسئلة أوسع نطاقاً تدور حول أفضل السبل لإدارة حالات العسر المالي وتصميم شبكات الأمان المالية واستخدام الأموال العامة. وقد برهنت هذه التجارب على أن جودة تصميم نظم التأمين على الودائع ووجود الآليات المتعلقة بتسوية أوضاع البنوك بشكل سريع وفعال هما أمران من الأهمية بمكان لضمان عدم حدوث خسارة أوسع نطاقاً في الثقة يمكن أن تثير مخاطر على النظام بأكمله إذا حدثت توترات في مؤسسة واحدة. ودلت هذه التجارب أيضاً على الحاجة إلى النظر المتأن في كيفية التعامل مع حالات العسر المالي العميقة التي تواجهها البنوك الكبيرة التي يمكن أن يؤدي فشلها إلى آثار تعم النظام المالي. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تتسبب عمليات الإنقاذ في إثارة الخطر المعنوي، ومن ثم من المهم

الأموال الداخلة قصيرة الأجل التي يجذبها ارتفاع أسعار الفائدة.^٤ ومن شأن الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة أن يوفر أيضا أساسا لمزيد من تقوية أوضاع الميزانيات العمومية للقطاع العام، وهو أمر مهم من أجل تقليص مواطن الضعف لدى البلدان التي تتحمل دينا عاما كبيرا. وبالمثل، فإن الرقابة المالية اليقظة — التي تشجع تشديد معايير الإقراض بالدرجة الملائمة وتعزيز إدارة المخاطر في المؤسسات المالية المحلية — يمكن أن تعود بالنفع على البلدان المعنية عن طريق خفض الدفعة التنشيطية التي يتيحها الطلب في ظل النمو الائتماني السريع، وكذلك عن طريق الحد من تزايد مواطن الضعف في الميزانية العمومية على نحو قد يرتب آثارا سلبية كبيرة إبان مرحلة هبوط النشاط الاقتصادي. أما استمرار الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى توفير الأساس للنمو المرتفع المتواصل فيظل أمرا مهما أيضا.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن يكون صانعو السياسات في هذه البلدان على استعداد للتحرك في مواجهة البيئة الخارجية الأكثر سلبية التي يرجح تحققها في الأشهر المقبلة ويمكن أن تجمع بين أداء تجاري أضعف وتدفقات رأسمالية داخلة أقل. وينتظر أن يؤدي اكتساب أطر السياسات والميزانيات العمومية للقطاع العام مزيدا من القوة في كثير من البلدان إلى إفراح مجال أوسع من ذي قبل لتطبيق سياسات نقدية ومالية مضادة للاتجاهات الدورية. وسوف يكون من الضروري الحكم على المزيج الملائم على أساس النظر في حالة كل بلد على حدة. ففي الصين، يوجد متسع كبير لدعم الاقتصاد بفضل عملية ضبط أوضاع المالية العامة التي أجريت في السنوات القليلة الماضية، وهو ما يمكن أن يتم عن طريق تعجيل خطط الاستثمار العام وتسريع وتيرة الإصلاحات التي تهدف إلى تقوية شبكات الأمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم. وفي كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، يعد إرساء أطر راسخة لاستهداف التضخم هو الأساس الذي يقوم عليه التيسير النقدي، ويمكن السماح بعمل أدوات الضبط التلقائي للمالية العامة رغم أن استمرار مستوى الدين العام المرتفع لا يتيح مجالا يذكر لتقديم دفعة تنشيطية من المالية العامة على أساس استثنائي.

المبادرات متعددة الأطراف

أصبحت الجهود المبذولة على نطاق واسع أمرا لا غنى عنه في معالجة التحديات العالمية في عالم يشهد اتجاهها متزايدا صوب التعددية القطبية. وإذا ما حدث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العالمي، سيتعين توفير دعم مؤقت من المالية العامة في مجموعة متنوعة من البلدان التي حققت تقدما طيبا كي تضمن سلامة مراكز ماليتها العامة في السنوات الأخيرة. ورغم أن تقديم الدعم من المالية العامة قد يكون في صالح كل بلد على حدة، فإن تقديم الدفعات التنشيطية في مجموعة واسعة من البلدان يمكن أن يثبت فعالية أكبر بكثير في تعزيز الثقة وزيادة الطلب، نظرا لحتمية حدوث تسريبات عبر الحدود من الإنفاق الإضافي في الاقتصادات المفتوحة. ولا يزال من السابق لأوانه إطلاق منهج من هذا القبيل، ولكن من الحكمة أن تشرع البلدان في التخطيط للطوارئ تحسبا لاحتمال الحاجة إلى ذلك الدعم. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن بلدانا تمثل حوالي نصف الاقتصاد العالمي يمكن أن يكون أمامها مجال متاح في المالية العامة لتوفير دفعات تنشيطية إضافية على أساس استثنائي وبصورة مؤقتة عند الحاجة. وتشمل هذه البلدان الولايات المتحدة وألمانيا وكندا والصين وعددا من الاقتصادات المتقدمة الصغيرة والاقتصادات الصاعدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والبلدان المصدرة للسلع الأساسية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وفضلا على ذلك، يمكن أن يكون في مقدور معظم البلدان (٩٠٪-٩٥٪) من الاقتصاد العالمي السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل، وذلك على الأقل جزئيا.

ولا يزال الحد من المخاطر المصاحبة لاختلالات الحسابات الجارية العالمية إجراء مهما. ولذلك، من المشجع أن هناك بعض التقدم في تنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية وخطط السياسات الأكثر تفصيلا التي وضعها المشاركون في جولة المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية برعاية صندوق النقد الدولي والرامية إلى إعادة التوازن للطلب المحلي في مختلف البلدان، مع حدوث تحركات داعمة في أسعار الصرف الحقيقية (راجع الإطار ١-٣). ولا تزال خريطة الطريق هذه ملائمة للظروف الراهنة، ولكن ينبغي استخدامها بمرونة مراعاة السياق العالمي المتغير.

غير أنه قد يقتضي الأمر الاستجابة بتشديد السياسات على الفور للحفاظ على الثقة وتحاشي وقوع الأزمات الخارجية التي وقعت في عقود سابقة في بعض البلدان التي تتحمل عجزا كبيرا في حساباتها الجارية، أو غير ذلك من مواطن التعرض للخطر، وتعتمد على تدفقات رؤوس

^٤ راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

لأن الآثار السلبية سوف تتحملها إلى حد كبير البلدان الأشد فقرا، لأن هذه العملية لا يمكن عكس مسارها، ولأن الآثار السلبية للأحداث الكارثية على الاقتصاد العالمي من المحتمل أن تكون شديدة جدا. فضلا على ذلك، كما يطرح الفصل الرابع للنقاش، هناك عواقب اقتصادية كلية مهمة تترتب على جهود التكيف مع تراكم غازات الاحتباس الحراري والحد منها. وكون أن التوسع في إنتاج أنواع الوقود الحيوي قد أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية وإلى زيادة الضغوط التضخمية هو مثال واضح على الطابع الآني للمخاطر التي ينطوي عليها تغير المناخ والحاجة إلى منهج متعدد الأطراف. ومن شأن تطبيق إطار شامل من أجل تسعير الكربون وتداوله أيضا أن يحدث تأثيرا اقتصاديا يحتمل أن يكون كبيرا على الأنماط العالمية للدخار والاستثمار وعلى تدفقات النقد الأجنبي، وسيكون من الضروري النظر في تلك الأنماط بتأن من أجل تحاشي العواقب غير المقصودة. ويخلص الفصل الرابع إلى إمكانية احتواء هذه العواقب الاقتصادية الكلية شريطة أن تقوم الجهود المبذولة لاحتواء الانبعاثات على نظام فعال لتسعير الكربون يأخذ في الحسبان ما تسببه هذه الانبعاثات من أضرار. وينبغي تطبيق تسعير الكربون على هذا النحو على جميع البلدان لتعظيم كفاءة الحد من الانبعاثات، كما ينبغي أن يكون مرنا كي يتفادى التقلب، وعادلا كي لا يفرض أعباء مفرطة على البلدان الأقل قدرة على تحملها.

الملحق ١-١: انعكاسات التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية على قياس النمو العالمي

المؤلفان الرئيسيان لهذا الملحق هما سليم إيكداغ وسوبير لال.

في أعقاب نشر التقديرات الجديدة لأسعار صرف تعادل القوى الشرائية من برنامج المقارنات الدولية في ديسمبر ٢٠٠٧، تم تعديل تقديرات النمو العالمي بالتخفيض بحوالي نصف نقطة مئوية في هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (الشكل البياني ١-١٦).^٥ ومن المهم التأكيد على أن التغيرات التي تم إدخالها على التقديرات التاريخية تعبر في المقام الأول

ومن ثم فإن قدرا ما من تحول المسار عن التقدم المحرز مؤخرا صوب ضبط أوضاع المالية العامة في الولايات المتحدة يمكن أن يوفر وقاية من حدوث تباطؤ عالمي في النشاط الاقتصادي، ولكن سيكون من المهم أن يكون الدعم المقدم من المالية العامة مؤقتا بصورة قاطعة، وألا يسمح له بتعريض أهداف ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط للخطر. وقد ساعد الانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي على توفير هامش وقاية من تأثير عمليات التصحيح في الاقتصاد المحلي، لكن هناك تخوفا من عبء التصحيح في قيمة الدولار قد تحملته البلدان التي تطبق أسعار صرف موجهة توجيهها مرنا، وهو ما شكل ضغطا على الاقتصادات المتقدمة الأخرى التي تشهد هي الأخرى تباطؤا في النشاط الاقتصادي. وفي الصين، من شأن زيادة تشديد السياسة النقدية، إلى جانب المرونة في ارتفاع قيمة عملة الريمينبي الصينية، أن تسهم في إعادة التوازن إلى الاقتصاد الصيني واحتواء الضغوط التضخمية وفي الوقت ذاته تخفيف الضغط الهبوطي على العملات الرئيسية الأخرى استجابة للانخفاض المستمر في قيمة الدولار. أما فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للنظف، فينبغي إيلاء الأولوية لعلاج اختناقات العرض التي تسهم في الارتفاع المستمر في الضغوط التضخمية مع تزايد الإنفاق المحلي. وفي منطقة اليورو واليابان، من الممكن أن يوفر ارتفاع سرعة التقدم المتحقق في الإصلاحات الهيكلية في أسواق الناتج والعمل قوة دفع إضافية في الثقة ويساعد على مواصلة النمو.

وهناك أولويتان أخريان على مستوى الإجراء متعدد الأطراف هما تخفيض حواجز التجارة ومكافحة تغير المناخ — وهما تبشيران بعائدات يحتمل أن تكون كبيرة على مستوى الإجراء الجماعي. فينبغي عدم إهدار الفرصة التي أتاحتها جولة مفاوضات الدوحة لتحقيق تقدم في تحرير التجارة متعدد الأطراف، وذلك نظرا للمنافع الهائلة التي يمكن تحقيقها، وخصوصا من تحسين نفاذ المنتجات الزراعية إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة ومن زيادة التجارة في الخدمات. ويمثل تزايد التبادل التجاري مصدرا أساسيا للأداء القوي الذي حققه الاقتصاد العالمي مؤخرا — والتقدم نحو الحد من الفقر على مستوى العالم والذي تحقق مؤخرا — ولا يزال من الضروري إعطاء دفعة جديدة للجهود المبذولة في هذا المجال.

ومن التطورات التي تحظى بكل ترحيب ما قُطِع مؤخرا من التزامات بوضع إطار للعمل المشترك في مرحلة ما بعد بروتوكول كيوتو من أجل معالجة تغير المناخ. ورغم أن آثار تغير المناخ سوف تتضح أساسا في الأجل الطويل ومن الصعب وضع تقدير كمي لها، من الضروري التحرك

^٥ للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التعديل الصادر عن برنامج المقارنات الدولية، راجع الموقع الإلكتروني التالي: www.worldbank.org/data/icp.

عن أثر تعديلات تعادل القوى الشرائية، ولكن توقعات النمو العالمي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تعبر عن الآثار المترتبة على تعديل تعادل القوى الشرائية، كما تعبر كذلك عن التغيرات التي تم إدخالها على الآفاق المستقبلية ككل. ويسلط هذا الملحق الضوء على الجوانب الأساسية للتقديرات المعدلة لتعادل القوى الشرائية وانعكاساتها.

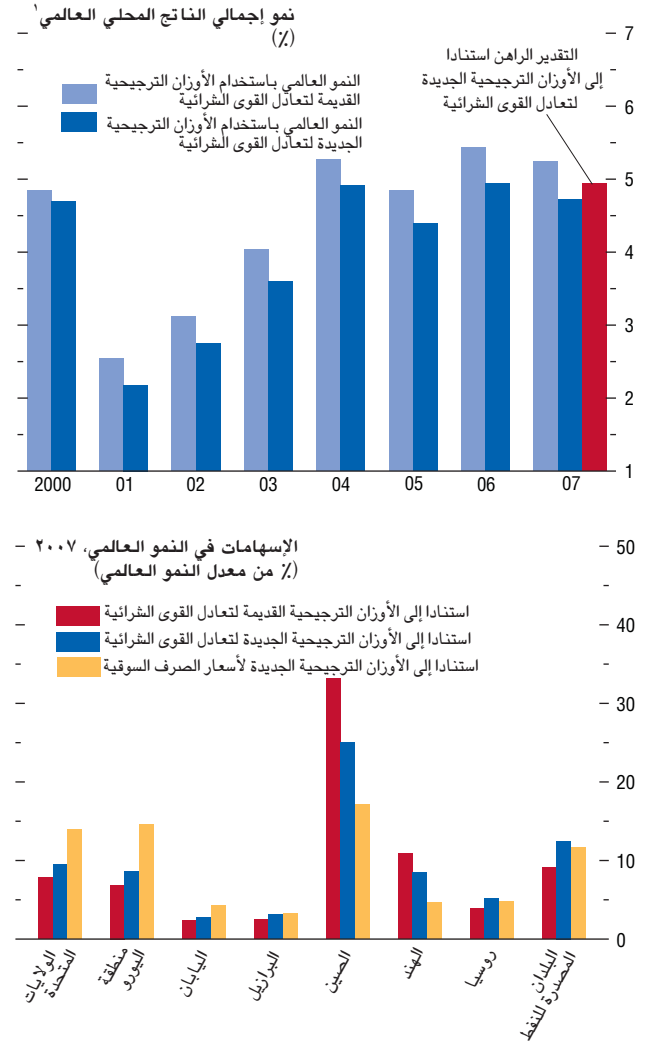
أهمية أسعار صرف تعادل القوى الشرائية

تمثل أسعار صرف تعادل القوى الشرائية طريقة بديلة من أجل حساب أسعار الصرف بين البلدان باستخدام المقارنة بين أسعار السلع والخدمات المتماثلة في مختلف البلدان. ويعرف سعر صرف تعادل القوى الشرائية بأنه مقدار العملة المعنية اللازم لشراء نفس السلعة من السلع والخدمات التي تشتريها وحدة واحدة من العملة المرجعية، والتي عادة ما تكون الدولار الأمريكي. ويمكن أن ينحرف سعر صرف تعادل القوى الشرائية — وخصوصاً في المدى القصير — بمقدار كبير عن سعر الصرف السوقي بين عملتين، وذلك بسبب تأثير التجارة والتدفقات الرأسمالية وغيرهما من العوامل المتعلقة بأسعار الصرف السوقية. وهناك مقياس معروف ولكنه أقل شمولاً لسعر صرف تعادل القوى الشرائية بين البلدان، هو مؤشر "بيغ ماك" (Big Mac index) الذي تستخدمه مجلة الإيكونوميست، والذي يحسب سعر الصرف الذي يمكن عنده شراء تلك الشطيرة المعروفة بنفس التكلفة في كل البلدان المدرجة في ذلك المؤشر.

ولأسعار صرف تعادل القوى الشرائية أهميتها في تقييم النشاط الاقتصادي الكلي في العالم. ونظراً لأنها تعدل في ضوء الفرق في مستويات الأسعار بين البلدان، فإنها تميل إلى أن تمثل تقديراً ذا مدلول أوضح للنشاط الاقتصادي العالمي مقارنة بأسعار الصرف السوقية. فعلى سبيل المثال، يكون لدى الاقتصادات النامية في العادة أسعار منخفضة نسبياً للسلع والخدمات غير التجارية، ومن ثم فإن وحدة العملة المحلية تكون لها قوة شرائية أكبر داخل الاقتصاد النامي المعني مقارنة بقوتها الشرائية دولياً. ويأخذ إجمالي الناتج المحلي القائم على تعادل القوى الشرائية ذلك في الحسبان، ولكن عمليات التحويل القائمة على أسعار الصرف السوقية عادة ما تبخس قيمة النشاط الاقتصادي المحلي وقيمة ناتج الاقتصاد النامي المعني قياساً إلى الاقتصاد المتقدم.

وتوفر تقديرات إجمالي الناتج المحلي القائمة على تعادل القوى الشرائية أيضاً صورة أكثر اتساقاً أيضاً للإسهامات النسبية للاقتصادات المتقدمة في النشاط الاقتصادي الكلي. والسبب وراء ذلك هو أن تحركات

الشكل البياني ١-١٦: تعديلات أسعار صرف تعادل القوى الشرائية والنمو العالمي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ استناداً إلى التقديرات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إذا لم يذكر خلاف ذلك.

الجدول ٢-١: حصص إجمالي الناتج المحلي العالمي، ٢٠٠٧

البلد	بأسعار صرف تعادل القوى الشرائية	بأسعار الصرف السوقية
الولايات المتحدة	٢١,٣٦	٢٥,٥١
الصين	١٠,٨٣	٥,٩٩
اليابان	٦,٦١	٨,٠٨
الهند	٤,٥٨	٢,٠٢
ألمانيا	٤,٣٤	٦,١٢
المملكة المتحدة	٣,٣٠	٥,١١
روسيا	٣,١٨	٢,٣٨
فرنسا	٣,١٧	٤,٧٢
البرازيل	٢,٨١	٢,٤٢
إيطاليا	٢,٧٦	٣,٨٨

المصادر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أسعار الصرف الثنائية يمكن أن تشوه إسهامات فرادى الاقتصادات في النشاط الاقتصادي العالمي. فعلى سبيل المثال، سوف تعني مقارنة إجمالي الناتج المحلي باستخدام أسعار الصرف السوقية أن إسهام الولايات المتحدة في النشاط الاقتصادي العالمي قد انحسر بقدر كبير قياساً إلى إسهام منطقة اليورو، وذلك نظراً إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في السنوات القليلة الماضية. ورغم ذلك، من المهم أن نؤكد على أن أسعار صرف تعادل القوى الشرائية ليست مصممة من أجل تقييم عدم التوازن المحتمل بين أسعار العملات، ولكنها مصممة من أجل توفير تقدير أدق للنشاط الاقتصادي عبر البلدان.

هل التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية أكثر دقة؟

تمثل جولة برنامج المقارنات الدولية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، والتي تولى تنسيقها البنك الدولي، أوسع وأدق مجهود بذل من قبل لقياس أسعار صرف تعادل القوى الشرائية بين البلدان. وقد تم نشر تعديلات تعادل القوى الشرائية في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧، وهي تقديرات أولية للسنة المرجعية ٢٠٠٥. وهناك مجموعة مسهبة التفصيل من بيانات الأسعار عن أكثر من ١٠٠ من الاقتصادات الصاعدة والنامية تحل محل التقديرات السابقة لتعادل القوى الشرائية المرجعي، والتي تعود إلى عام ١٩٩٣ أو إلى تاريخ أسبق في معظم الحالات. وفضلاً على ذلك، شاركت الصين لأول مرة في برنامج المسح، وشاركت فيه الهند لأول مرة منذ عام ١٩٨٥. أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، فقد قام برنامج تعادل القوى الشرائية المشترك بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي يتولى تحديث الأسعار على أساس أكثر تواتراً، بتوفير التعديلات التي تخص ٤٦ اقتصاداً آخر.

ما السبب وراء التغييرات في تقديرات تعادل القوى الشرائية؟

أدت مشاركة الصين للمرة الأولى في برنامج المقارنات الدولية إلى تعديل بالتخفيض لإجمالي الناتج المحلي الصيني القائم على تعادل القوى الشرائية بحوالي ٤٠٪. والسبب وراء ذلك هو أن التقديرات السابقة كانت تستكمل بالاستقرار من مقارنة ثنائية لأسعار عام ١٩٨٦ بين الصين والولايات المتحدة، ولم تكن تلك البيانات تعبر بالقدر اللائم عن ارتفاع الأسعار المحلية بمرور الوقت. وعلى وجه الخصوص، كانت تفترض عمليات الاستكمال بالاستقرار هذه لبيانات الأسعار، والتي كانت تجرى في السابق، سلة ثابتة من السلع والخدمات (تحتوي على

مجموعة محدودة نسبية من البنود)، ولم تكن تأخذ في الحسبان التغيير المستمر في هيكل الاقتصاد الصيني. وإضافة إلى ذلك، فإن عمليات الاستكمال بالاستقرار لم تأخذ في الحسبان الانتقال ابتعاداً عن ضروريات كالأغذية صوب منتجات وخدمات لم تكن مدرجة ضمن سلة مسح عام ١٩٨٦. وأخيراً، فإن التقديرات الجديدة تستند إلى بيانات تم جمعها في ١١ مدينة في مختلف أرجاء الصين، بما في ذلك بعض المحافظات الريفية، وهو ما ييسر إجراء مقارنات أدق بين البلدان، ومن ثم يحسن تقديرات تعادل القوى الشرائية. أما البيانات الخاصة بالهند فهي تشمل أيضاً الأسعار الحضرية والريفية للأغذية والملابس والأحذية والتعليم. ودمج هذه التعديلات، لا تزال الصين تحتل مرتبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقد بلغت حصتها حوالي ١١٪ من الناتج العالمي في عام ٢٠٠٧، أما الهند (والتي كان يوجد أيضاً في حالتها فيما سبق تعديل كبير بالتخفيض في إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية) فتحتل مرتبة رابع أكبر اقتصاد في العالم، وقد بلغت حصتها أكثر من ٤٪ من مجموع الناتج العالمي (الجدول ٢-١).

الانعكاسات على نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي

تعني تعديلات أسعار صرف تعادل القوى الشرائية تخفيضاً كبيراً في أسعار صرف تعادل القوى الشرائية في حالة بعض الاقتصادات الصاعدة الرئيسية وتعديلاً بالزيادة في حالة اقتصادات أخرى، بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط. ولهذه التغييرات انعكاسات على النمو العالمي الكلي حسب أسعار صرف تعادل القوى الشرائية وكذلك انعكاسات على الحصص التي تسهم بها فرادى البلدان والمجموعات في إجمالي الناتج المحلي العالمي.

من الأسعار — بما في ذلك أسعار النفط الخام والقصدير والنيكل وفول الصويا والذرة والقمح — إلى مستويات قياسية جديدة بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي (اللوحة الأولى في الشكل البياني ١-١٧).^٦ ومع ذلك، لا تزال أسعار معظم السلع الأساسية، بالأسعار الثابتة، أدنى بكثير من مستوياتها المرتفعة التي وصلت إليها في السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين، وذلك باستثناءات أهمها أسعار النفط الخام والريصاص والنيكل (اللوحة الثانية في الشكل البياني ١-١٧).^٧

وكان الضيق في موازين الأسواق هو العامل المشترك وراء حالات صعود الأسعار للعديد من السلع الأساسية. فقد تحركت الأسعار نتيجة لوجود صافي الطلب العالمي الموجب (أي الاستهلاك العالمي ناقص الإنتاج العالمي) وارتفاعه المستمر، وذلك على خلفية مستويات المخزونات في بعض الأسواق والتي كانت منخفضة بالفعل. ولا تزال قوة الطلب من الاقتصادات الصاعدة، والتي أسهمت في قدر كبير من الزيادة في استهلاك السلع الأساسية في السنوات الأخيرة، واحدا من أهم القوى المحركة. ولكن لم يحدث تأثير يذكر فيما يبدو حتى الآن لتباطؤ النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة، باستثناء بعض التراجع في أسعار المعادن العادية مقارنة بالذرى التي وصلت إليها في منتصف عام ٢٠٠٧. وقد أسهم إنتاج أنواع الوقود الحيوي في زيادة الطلب على بعض السلع الأساسية الغذائية، وخصوصا الذرة وزيت بذر اللفت، وهو ما أثر على الطلب على الأغذية الأخرى عن طريق الآثار الناتجة عن التكلفة وأثار الإحلال.

وقد أسهمت الاتجاهات المالية أيضا في زيادات أسعار السلع الأساسية. فقد أدى الانخفاض الفعلي في قيمة الدولار

• فيقدر النمو العالمي حسب أسعار صرف تعادل القوى الشرائية الجديدة الآن في المتوسط بأقل بحوالي نصف نقطة مئوية مقارنة بالتقديرات السابقة المدرجة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ويعبر النمو العالمي المقدر بنسبة ٤,٩٪ في عام ٢٠٠٧ عن الانخفاض البالغ نصف نقطة مئوية والراجع إلى مجرد الأوزان الترجيحية لتعادل القوى الشرائية (مقارنة بالنمو العالمي المتنبأ به البالغ ٥,٢٪ حسبما ورد في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) وتعديل بالزيادة قدره ٠,٢ نقطة مئوية استنادا إلى تعديلات تقديرات معدلات النمو القطرية منذ صدور العدد السابق من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

• ورغم إدخال تعديلات كبيرة على تقديرات تعادل القوى الشرائية بالنسبة لعدد كبير من البلدان، فإن تأثير ذلك على تقديرات النمو العالمي تحركه إلى حد كبير التغيرات الضمنية في الحصص النسبية للصين والهند والولايات المتحدة في الناتج العالمي. فحصة الصين في الناتج العالمي في عام ٢٠٠٧ تقدر الآن بأنها بلغت ١٠,٨٪ (وبذلك تكون انخفضت من ١٥,٨٪). بينما انخفضت حصة الهند (من ٦,٤٪ إلى ٤,٦٪). ونتيجة للتخفيض الكلي في إجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوى الشرائية لدى البلدان الأخرى، تم تعديل حصة الولايات المتحدة في إجمالي الناتج المحلي العالمي بالزيادة من ١٩,٣٪ إلى ٢١,٤٪. وبصرف النظر عن هذه التغيرات، يظل صحيحا أن الاقتصادات الصاعدة كانت هي المحرك الأساسي للنمو العالمي حسب تعادل القوى الشرائية، وقادت ذلك الصين، وقد أسهمت الاقتصادات الصاعدة بما يقرب من ٢٧٪ في النمو العالمي في عام ٢٠٠٧ (راجع الشكل البياني ١-١٦).

الملحق ١-٢: المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية

المؤلفون الرئيسيون لهذا الملحق هم كيفين تشينغ، وتوماس هيلبينغ، وفاليري ميرسير-بلاكمان، ووردت مساهمات بحثية من تو-نهو داو، ونيشا إربيل.

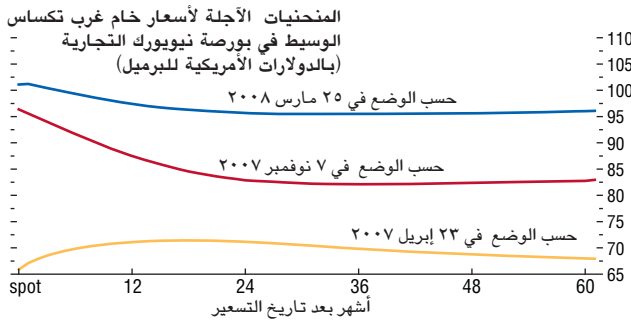
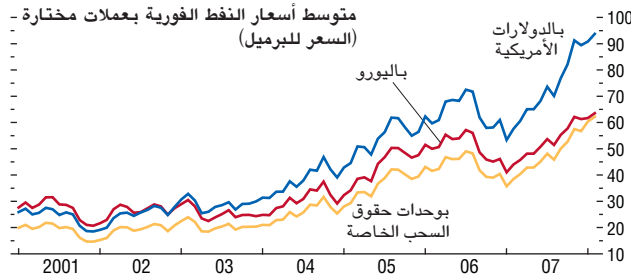
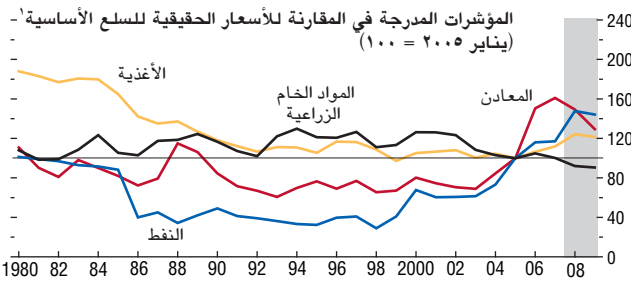
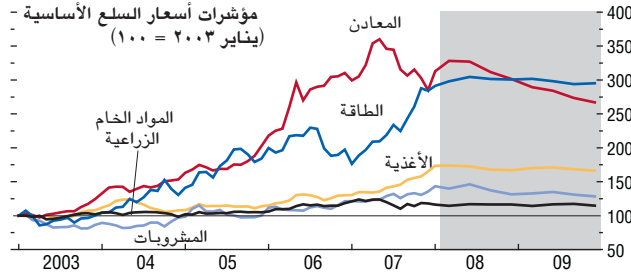
زاد ازدهار أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠٠٧ ولم تظهر عليها أي بوادر تذكر على حدوث تراجع منذ بداية ٢٠٠٨ حتى الآن، وذلك بصرف النظر عن اضطراب الأسواق المالية والمخاوف من حدوث تباطؤ في النمو في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. فقد ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية بنسبة ٤٤٪ في الفترة من فبراير ٢٠٠٧ إلى فبراير ٢٠٠٨. ووصل العديد

^٦ في يناير ٢٠٠٨، أصدر صندوق النقد الدولي مؤشرا معدلا لأسعار السلع الأساسية، وقد اشتمل هذا المؤشر على تحديث للأوزان الترجيحية استنادا إلى متوسط قيم الصادرات في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ (كانت تلك الأوزان الترجيحية فيما سبق تستند إلى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧) وباستخدام سنة ٢٠٠٥ كسنة أساس (مقارنة باستخدام سنة ١٩٩٥ كسنة أساس فيما سبق). وأكبر فرق بين المؤشرين القديم والجديد هو التغير في الوزن الترجيحي للطاقة في سلة السلع الأساسية، والذي ارتفع إلى ٦٣,١٪ (بعد أن كان ٤٧,٨٪)، وذلك تعبيرا عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة أحجام التجارة العالمية. ومن حيث التكوين، أضيف إلى المؤشر زيت بذر اللفت، بينما حذف منه زيت جوز الهند.

^٧ بالأسعار الثابتة، تعتمد المقارنة اعتمادا حاسما على ما إذا كان مؤشر الأسعار المستخدم لتخفيض بيانات الأسعار يشمل أسعار السلع غير التجارية أم لا. وحيث إن أسعار السلع غير التجارية قد ارتفعت بأكثر من ارتفاع أسعار السلع التجارية، فإن أسعار بعض السلع الأساسية - لا سيما النفط - لا تزال أقل من الذرى التي وصلت إليها في عام ٢٠٠٧ عند تخفيضها باستخدام مؤشر واسع النطاق. وفي اللوحة الثانية في الشكل البياني ١-١٧، خفضت الأسعار باستخدام مؤشر قيمة الوحدة من صادرات شركات الصناعات التحويلية في البلدان الصناعية، وهو مقياس لما يسمى معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية، أي سعر السلع الأساسية قياسا إلى أسعار شركات الصناعات التحويلية.

الملحق ١-٢: المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية

الشكل البياني ١-١٧: أسعار السلع الأساسية والنفط



المصادر: Bloomberg Financial Markets, LP شركة وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
استنادا إلى مؤشر قيمة الوحدة من الصادرات المصنعة من البلدان الصناعية.

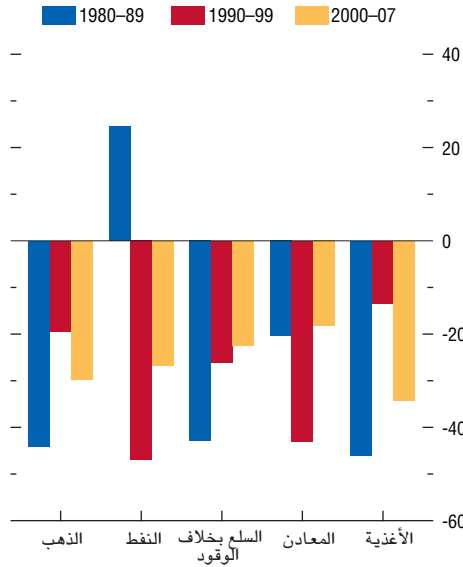
الأمريكي في عام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع الأسعار عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى مستخدمي النفط خارج منطقة الدولار (وذلك نظرا لأن النفط وغيره من السلع الأساسية مسعرة بالدولار)، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المدخلات المسعرة بالعملات الأخرى وتنشيط الطلب على النفط وغيره من السلع الأساسية كعمليات تحوط من التضخم ومن تقلبات العملات (الإطار ١-٤). وكان لانخفاض أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسات النقدية في الولايات المتحدة أيضا دور في ذلك، حيث إن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل مال إلى دفع أسعار السلع الأساسية الفورية إلى الارتفاع - بافتراض ثبات العوامل الأخرى - عن طريق تخفيض تكاليف الاحتفاظ بالمخزونات والحث على التحول عن أدوات سوق المال إلى السلع الأساسية وغيرها من الأصول ذات العائد الأعلى.

وبوجه أعم، استفادت الأسواق المالية للسلع الأساسية من الشعور الإيجابي السائد بين المستثمرين إزاء الاحتمالات المستقبلية المنطوية على استمرار ضيق الأساسيات الاقتصادية. وقد زاد المستثمرون أيضا استخدامهم للسلع الأساسية في تنويع حوافظهم، حيث إن العائدات على السلع الأساسية لم تكن في العادة مرتبطة ارتباطا قويا بالعائدات على غيرها من فئات الأصول، لا سيما حصص رأس المال. ومن ثم ارتفعت التدفقات الداخلة إلى مؤسسات توظيف الأموال في السلع الأساسية المرتبطة بذلك ارتفاعا سريعا في السنوات الأخيرة. وقد عززت هذه التدفقات الداخلة سهولة الأسواق ومكنت من التوصل إلى السعر المناسب في أسواق المعاملات المستقبلية في السلع الأساسية، بما في ذلك في الأجل الطويل، ولكنها يمكن أن تسهم أيضا في قلب الأسعار في الأجل القصير، وربما أدى إلى تجاوز الأسعار للمستوى اللازم.

ويتوقع أن تفقد أسعار السلع الأساسية في ٢٠٠٨ وفي ٢٠٠٩ بعض ما حققته من مكاسب مع تباطؤ النمو العالمي. ووفق توقعات السيناريو الأساسي، تعتبر حالات هبوط الأسعار محدودة بوجه عام نتيجة لمحدودية الوتيرة المتوقعة لتباطؤ النمو في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية. فضلا على ذلك، فإنه يتوقع لضيق أرصدة الأسواق - بسبب عوامل كزيادة الطلب على أنواع الوقود الحيوي وتأخر الاستجابات على جانب العرض - أن تستمر في دعم أسعار سلع أساسية عديدة كي ترتفع إلى ما يتجاوز المتوسطات المتحققة مؤخرا بكثير، وخصوصا أسعار الحبوب وزيوت المائدة. وهناك عوامل يمكن أن تسبب إمكانية عودة الأسعار إلى الارتفاع، وخصوصا في حالي المعادن والنفط، مثل مشكلات العرض المؤقتة والمخاوف الجغرافية السياسية، وكذلك الهبوط المستمر في أسعار الفائدة قصيرة الأجل والانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي. ومع ذلك، فإن حدث تباطؤ في النمو العالمي أشد حدة من المتوقع، وهو ما من شأنه أن ينطوي

الإطار ١-٤: العلاقة بين انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية

معاملات الارتباط بين أسعار السلع الأساسية وسعر صرف الدولار الأمريكي بالقيمة الاسمية^١ (معاملات الارتباط %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. تستند معاملات الارتباط إلى المكونات الدورية المأخوذة من مرشح هودريك-بريسكوت.

- المتحدة، مما يدفع المستثمرين إلى الانتقال صوب «أصول حقيقية» — كالسلع الأساسية — من أجل التحوط من التضخم. فعلى سبيل المثال، انتعشت أسعار السلع الأساسية في سبعينات القرن العشرين عندما ساد ارتفاع التضخم.
- القنوات الأخرى: يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى إرخاء السياسات النقدية في الاقتصادات الأخرى، وخصوصاً في البلدان التي تربط عملاتها بالدولار. وقد يؤدي هذا إلى تخفيض أسعار الفائدة وإلى زيادات في السيولة، ومن ثم يؤدي إلى تنشيط الطلب على السلع الأساسية وغيرها من الأصول.

ما مدى كبر تأثير الدولار الأمريكي؟

من أجل قياس العلاقة بين الدولار وأسعار السلع الأساسية، تم تقدير معادلة ذات شكل مختزل بسيطة لأسعار ست سلع أساسية — هي الذهب والنفط الخام والألومنيوم والنحاس والذرة والقمح، إلى جانب مؤشر للسلع الأساسية بخلاف الوقود. وتستند هذه المعادلة إلى إطار بسيط للطلب

على امتداد السنوات القليلة الماضية، تزامن انخفاض قيمة الدولار مع الارتفاع الهائل المستمر في أسعار السلع الأساسية. ففي مارس ٢٠٠٨، وصلت أسعار النفط الخام والذهب إلى مستويات قياسية جديدة في غضون فترة قصيرة بعد هبوط قيمة الدولار إلى مستوى قياسي جديد مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى. ولم تأت حالات التساوق بين الحركات هذه مصادفة. فعلى مدى العشرين عاماً الماضية، كانت أسعار السلع الأساسية بوجه عام مرتبطة ارتباطاً عكسياً بقيمة الدولار — بالقيمتين الفعلية الاسمية والفعلية الحقيقية — وذلك باستثناء بارز هو أسعار النفط الخام السائدة في ثمانينات القرن العشرين (الشكل البياني الأول). غير أن انخفاض قيمة الدولار لم يكن سوى عامل واحد من بين عوامل أثرت على أسعار السلع الأساسية في السنوات الأخيرة، ويسعى هذا الإطار إلى وضع دور تقلبات قيمة الدولار في سياقها الصحيح. وهو يتناول بالمناقشة، على وجه التحديد، القنوات التي من خلالها قد يؤثر سعر صرف الدولار على أسعار السلع الأساسية، ويقيس تأثير حركات الدولار على أسعار السلع الأساسية الرئيسية.

كيف تؤثر قيمة الدولار الأمريكي على أسعار السلع الأساسية؟

- هناك عدد من القنوات التي من خلالها يمكن أن يؤدي الهبوط في القيمة الفعلية الاسمية للدولار إلى زيادة أسعار السلع الأساسية بالدولار، وذلك على النحو التالي:
- قناة القوة الشرائية والتكلفة: معظم السلع الأساسية — لا سيما النفط الخام، والمعادن النفيسة، والمعادن الصناعية، وحبوب كالقمح والذرة — مسعرة بالدولار الأمريكي. وانخفاض قيمة الدولار يجعل السلع الأساسية أرخص من منظور المستهلكين في المناطق بخلاف منطقة الدولار، وبذلك يؤدي إلى زيادة طلب تلك المناطق. أما على جانب العرض، فإن الضغوط على الأسعار تنشأ من هبوط الأرباح مقومة بالعملة المحلية من منظور المنتجين خارج منطقة الدولار.
- قناة الأصول: بالنظر إلى دور قناة القوة الشرائية والتكلفة، يؤدي هبوط قيمة الدولار إلى تخفيض العائدات بالعملات الأجنبية على الأصول المالية المقومة بالدولار، وهو ما يمكن أن يجعل الأسعار الأساسية فئة «أصول بديلة» أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. فضلاً على ذلك، يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى زيادة مخاطر الضغط التضخمي في الولايات

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو كيفين تشينغ.

تأثير هبوط نسبته ١٪ في سعر صرف الدولار الأمريكي على أسعار السلع الأساسية^١ (%)

أشهر بعد الصدمة	١	٤	١٢	٢٤	٦٠
بالأسعار الجارية بالدولار (استناداً إلى سعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER))	١,١٧	١,٢٢	١,٣٠	١,٣٦	١,٣٩
الذهب	٠,٨٩	٠,٩٧	١,١٣	١,٢٧	١,٤٣
النفط	٠,٤٨	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٦
مؤشر السلع الأساسية بخلاف الوقود	٠,٥٣	٠,٥٣	٠,٥٣	٠,٥٢	٠,٥٢
الألومنيوم	١,١١	١,٠٢	٠,٨٠	٠,٥٥	٠,١٨
النحاس	١,١٢	١,١٢	١,١٣	١,١٤	١,١٧
بالأسعار الثابتة بالدولار (استناداً إلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER))	٠,٤٨	٠,٥٨	٠,٨١	١,٠٨	١,٥٨
الذهب	٠,٥٥	٠,٥٨	٠,٤٧	٠,٥٤	٠,٦٤
النفط	٠,٥٥	٠,٥٨	٠,٤٧	٠,٥٤	٠,٦٤
مؤشر السلع الأساسية بخلاف الوقود	١,٢٣	١,٢٨	١,٣٨	١,٥٢	١,٨٠
الألومنيوم	١,٢٣	١,٢٨	١,٣٨	١,٥٢	١,٨٠
النحاس	١,٢٣	١,٢٨	١,٣٨	١,٥٢	١,٨٠

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
المضاعفات الديناميكية التي تنطوي عليها معادلات تصحيح الخطأ لفرادى السلع الأساسية.

- وفيما يلي أهم النتائج (راجع الجدول):
- يؤثر سعر صرف الدولار الاسمي تأثيراً كبيراً على أسعار النفط الخام والذهب في المدى الطويل وال المدى القصير. ففي المدى الطويل، يرتبط حدوث انخفاض قدره ١٪ في قيمة الدولار بزيادات في أسعار الذهب والنفط تتجاوز ١٪. أما في المدى القصير، فإن المرونة قريبة من الواحد الصحيح، ولكنها أعلى في حالة الذهب مقارنة بالنفط الخام.
- في حالة السلع الأساسية الأخرى بخلاف النفط، حسبما هي مقيسة بمؤشر صندوق النقد الدولي، يكون تأثير الدولار الأمريكي كبيراً، ولكنه أصغر من حيث الحجم في المدى القصير وال المدى الطويل. ففي حالة المعادن، يكون لحركات الدولار تأثير كبير أيضاً. وعلى العكس من ذلك، لا يكون تأثير حركات الدولار على أسعار الحبوب كبيراً.
- يكون تأثير سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل أقوى من تأثير سعر الصرف الاسمي عبر معظم السلع الأساسية. وعلى وجه التحديد، يؤدي انخفاض القيمة

بيانات العديد من المتغيرات الأساسية لم تكن متوافرة قبل ذلك الحين. وتختلف السنة على وجه الدقة من سلعة أساسية إلى أخرى بحسب مدى توافر البيانات.

والعرض من السلع الأساسية على غرار الإطار الوارد في دراسة Borensztein and Reinhart (1994). وتفترض المعادلة، على وجه التحديد، أن هناك علاقة في حالة كل سلعة بين سعرها وسعر صرف الدولار المرجح بالتجارة الخارجية، وثلاثة متغيرات أخرى كما يلي:

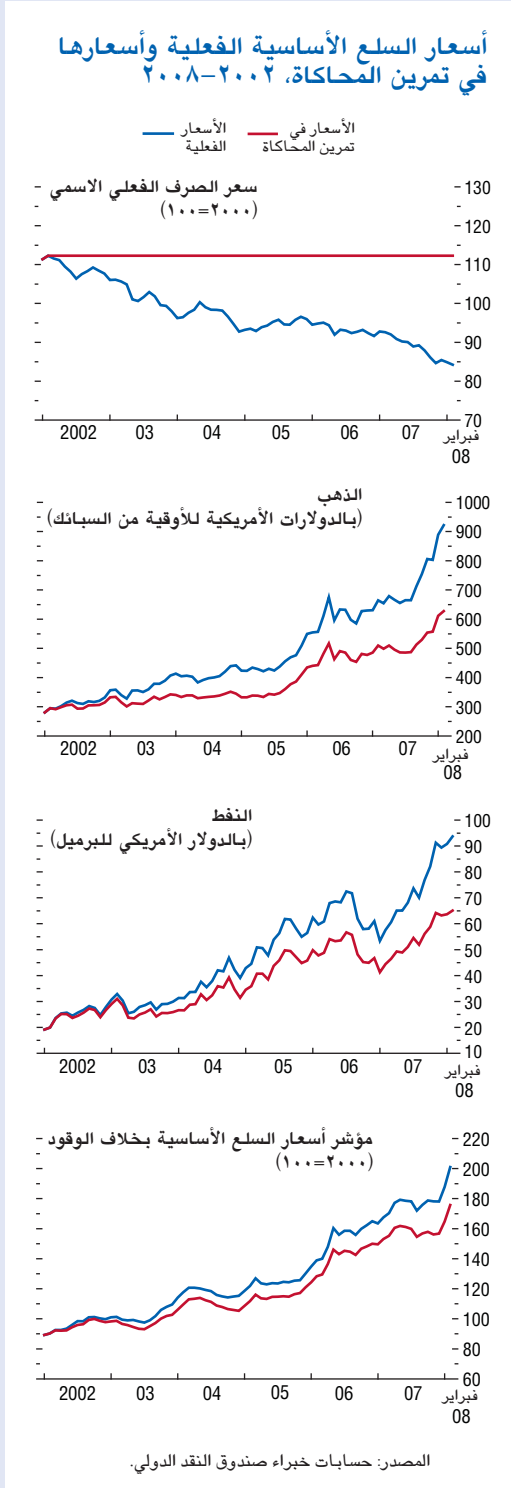
- الإنتاج الصناعي العالمي: تتطلب الزيادات في الإنتاج مزيداً من مدخلات السلع الأساسية؛ ومن ثم يتوقع أن يكون هناك ارتباط طردي بين هذا المتغير وبين أسعار السلع الأساسية.
 - سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية: يتوقع أن يكون هناك ارتباط عكسي بين هذا المتغير وبين أسعار السلع الأساسية. وتشير دراسة Frankel (2006) إلى أن هناك ثلاث قنوات من خلالها يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تخفيض أسعار السلع الأساسية، وهي كما يلي: أولاً، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الحافز على الاستخراج اليوم بدلاً من الغد، وبالتالي يؤدي إلى زيادة العرض؛ وثانياً، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الاحتفاظ بالمخزونات؛ وثالثاً، أن ارتفاع أسعار الفائدة يستحث انتقالات في الطلب على الأصول من السلع الأساسية إلى أذن الخزنة.
 - رصيد السلعة المعنية في الأسواق: يسجل هذا المتغير تأثير الاحتفاظ بالمخزونات على أسعار السلع الأساسية، حيث إن ارتفاع مستوى الأرصدة يؤدي إلى تراجع أسعار السلع الأساسية.^٢
- وقد تم تقدير المعادلة لأسعار السلع الأساسية بالدولار والأسعار الجارية والثابتة باستخدام سعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي اللذين يعلنهما صندوق النقد الدولي، على التوالي.^٣

^١ نظراً لطابع الشكل المختزل الذي يتسم به هذا التقدير، لا يمكن لهذا الإطار أن يحدد سوى متوسطات استجابات أسعار السلع الأساسية لحركات سعر الصرف في فترة العينة؛ غير أنه لا يحدد علاقة هيكلية قد تكون متباينة مع الوقت، ولا يحدد القنوات التي من خلالها يؤثر سعر الصرف على أسعار السلع الأساسية.

^٢ فيما يتعلق بالنفط الخام، تم استخدام بيانات المخزونات لدى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما فيما يتعلق بالذرة والقمح، فقد استخدمت بيانات الأرصدة العالمية. وفيما يتعلق بالذهب والألومنيوم، والنحاس، تم استخدام بيانات الإنتاج العالمي بسبب عدم توافر بيانات موثوقة عن الاستهلاك أو الرصيد.

^٣ تم تقدير المعادلات وفق إطار تصحيح الخطأ. وقد استخدم المقدر وفق طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS) الذي اقترحتها دراسة Stock and Watson (1993) مع كل المتغيرات في اللوغاريتمات عدا سعر الفائدة، وذلك من أجل تقدير علاقات التكامل المشترك فيما بين الاختلافات في المستويات. أما الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية وأسعار الفائدة الحقيقية فقد تم تخفيضها باستخدام مقياس أسعار المستهلك في الولايات المتحدة. وأما البيانات الشهرية منذ أوائل الثمانينات إلى منتصف الثمانينات فقد استخدمت لأن

الإطار ١-٤ (تتمة)



الحقيقية للدولار بمقدار ١٪ إلى زيادة تفوق ١٪ في الأسعار الحقيقية للذهب والنفط الخام والألمنيوم والنحاس في المدى الطويل. كما أن سعر الصرف الحقيقي له تأثير كبير على أسعار الذرة والتي لا تستجيب بقوة لتغيرات سعر الصرف الاسمي. والمرجح أن زيادة قوة تأثير أسعار الصرف الفعلية الحقيقية تشير إلى أن أهمية قناة القوة الشرائية والتكاليف على المدى الطويل تنعكس بشكل أفضل في المتغيرات الحقيقية.

فما الذي يفسر اختلاف تأثير سعر الصرف بين السلع الأساسية؟ من المرجح أن هذا الاختلاف يعكس كون بعض السلع الأساسية كالذهب والنفط الخام ملائمة للاحتفاظ بها بوصفها "أداة لتخزين القيمة" بدرجة أكبر مقارنة بغيرها من السلع الأساسية. وبوجه عام، يعتبر الاحتفاظ بالسلع الأساسية غير المتجددة كالنفط الخام أفضل بوصفها "أداة لتخزين القيمة" مقارنة بالسلع الأساسية سريعة التلف أو المتجددة.

ولقياس التأثير الفعلي لانخفاض قيمة الدولار على أسعار السلع الأساسية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، أجريت محاكاة لسيناريو بديل.^٤ فقد استخدم التمرين المعادلات المقدرة في إجراء محاكاة لأسعار السلع الأساسية وفق سيناريو ظل فيه سعر صرف الدولار عند الذروة التي وصل إليها في أوائل ٢٠٠٢ حتى نهاية ٢٠٠٧. وتشير الدراسة إلى أنه، وفق ذلك السيناريو، كانت الأسعار الاسمية للذهب ستتنخفض بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ بحوالي ٢٥٠ دولاراً للأوقية، وكانت أسعار النفط الخام سوف تنخفض بحوالي ٢٥ دولاراً للبرميل، وكانت أسعار السلع الأساسية غير الوقود سوف تنخفض بحوالي ١٢٪ (الشكل البياني الثاني).

والخلاصة أن تقلبات قيمة الدولار الأمريكي لها تأثير كبير على معظم أسعار السلع الأساسية — سواء بالقيمة الاسمية أو الحقيقية. غير أن حجم التأثير يختلف باختلاف السلع الأساسية والآفاق الزمنية. ويكون التأثير قويا بدرجة كبيرة على الذهب والنفط الخام، وتليهما في ذلك المعادن الصناعية. غير أنه لا يبدو أن تقلبات قيمة الدولار تمثل محددًا مهما في حالة الحبوب.

^٤ هناك محذور مفاده أن المحاكاة (وكذلك المعادلات المقدرة) تفترض أن سعر صرف الدولار وغيره من المتغيرات هي متغيرات خارجية المنشأ بالنسبة لأسعار السلع الأساسية.

الملحق ١-٢: المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية

الجدول ١-٣: الطلب العالمي من النفط وإنتاجه حسب المنطقة^١
(بملايين البراميل يوميا)

التغير السنوي %		٢٠٠٨		٢٠٠٧		٢٠٠٦	
		تقديرات توقعات	تقديرات توقعات	تقديرات توقعات	تقديرات توقعات	تقديرات توقعات	تقديرات توقعات
الطلب							
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي							
٠,٣	٠,٥-	٠,٧-	٤٩,٣	٤٩,١	٤٩,٣	٢٥,٥	٢٥,٣
أمريكا الشمالية							
٠,٤-	٠,٩	٠,٧-	٢٥,٤	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٣
منها:							
الولايات المتحدة							
٠,٥-	٠,٦	٠,٥-	٢٠,٧	٢٠,٨	٢٠,٧	٢٠,٧	٢٠,٧
أوروبا							
٠,٧	٢,٢-	٠,١	١٥,٤	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٦
منطقة المحيط الهادئ							
١,٩	١,٦-	١,٩-	٨,٤	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٤
خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي							
٤,٢	٣,٢	٤,٠	٣٨,٣	٣٦,٧	٣٥,٦	٣٥,٦	٣٥,٦
منها:							
الصين							
٥,٦	٤,٦	٧,٨	٨,٠	٧,٥	٧,٢	٧,٢	٧,٢
بلدان آسيوية أخرى							
٢,٨	٣,٤	١,٢	٩,٥	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٨,٩
الاتحاد السوفيتي السابق							
٣,٦	٤,٣-	٤,٤	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,١
الشرق الأوسط							
٦,١	٤,٨	٥,٨	٧,١	٦,٧	٦,٤	٦,٤	٦,٤
إفريقيا							
٣,٦	٤,٣	٠,٤-	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,١	٣,٩
أمريكا اللاتينية							
٣,٧	٤,٧	٣,٧	٥,٧	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٣
العالم							
٢,٠	١,١	١,٢	٨٧,٥	٨٥,٨	٨٤,٩	٨٤,٩	٨٤,٩
الإنتاج							
أوبك (التكوين الراهن) ^٢							
...	١,٠-	٠,٧	...	٣٥,٩	٣٦,٣	٣٦,٣	٣٦,٣
منها:							
المملكة العربية السعودية							
...	٤,٣-	١,٥-	...	١٠,٠	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٤
الجزائر							
...	٢,٥	١,٧	...	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,١
خارج أوبك							
١,٨	١,١	١,١	٥٠,٦	٤٩,٧	٤٩,١	٤٩,١	٤٩,١
منها:							
أمريكا الشمالية							
٠,٧-	٠,٤	٠,٥	١٤,٢	١٤,٣	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢
بحر الشمال							
٨,٧-	٥,٠-	٧,٦-	٤,٢	٤,٦	٤,٨	٤,٨	٤,٨
روسيا							
٠,٩	٢,٤	٢,٢	١٠,٢	١٠,١	٩,٨	٩,٨	٩,٨
بلدان الاتحاد السوفيتي السابق							
الأخرى							
١٢,٣	١١,٩	١١,١	٣,٠	٢,٧	٢,٤	٢,٤	٢,٤
البلدان الأخرى خارج أوبك							
٥,٥	١,١	٢,٣	١٩,١	١٨,١	١٧,٩	١٧,٩	١٧,٩
...	٠,٢	٠,٩	...	٨٥,٦٢	٨٥,٤٣	٨٥,٤٣	٨٥,٤٣
العالم							
...	٠,٢	٠,٦-	...	٠,٢٠٠,٥٣-	٠,٢٠٠,٥٣-	٠,٢٠٠,٥٣-	٠,٢٠٠,٥٣-

المصدر: عدد مارس ٢٠٠٨ من تقرير سوق النفط للوكالة الدولية للطاقة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يغطي استهلاك وإنتاج النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفط غير التقليدي.

^٢ أوبك = منظمة البلدان المصدرة للنفط. وهي تشمل أنغولا (التي انضمت إلى هذه المنظمة في يناير ٢٠٠٧) وإكوادور (التي عادت إلى عضوية المنظمة في نوفمبر ٢٠٠٧، وذلك بعد تعليق عضويتها في الفترة من ديسمبر ١٩٩٢ إلى أكتوبر ٢٠٠٧).

^٣ الفرق بين الطلب والإنتاج. وتعتبر القيم المذكورة على أساس التغيرات % صافي الطلب كنسبة مئوية من الطلب السنوي في السنة السابقة.

ولم يشهد عرض النفط العالمي سوى زيادة طفيفة في عام ٢٠٠٧، مما يعكس مزيجا من الانخفاض الطفيف في إنتاج أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحوادث حالات نقص في إنتاج البلدان خارج أوبك. ولم يزد إنتاج البلدان خارج أوبك إلا بمقدار ٠,٦ مليون برميل يوميا مقارنة بزيادة بلغ متوسطها مليون برميل يوميا في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، وهي زيادة جاء معظمها نتيجة زيادة الإنتاج في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.

على هبوط أكبر في النمو في الاقتصادات الصاعدة، فإن أسعار السلع الأساسية يمكن أن تشهد هبوطا كبيرا كما حدث في مراحل هبوط النشاط الاقتصادي العالمي في الماضي.

استمرار ضيق الموازين كعنصر يشكل ديناميكيات أسواق النفط

بعد الارتفاع السريع في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، شهدت أسعار النفط موجة ارتفاع قوية جديدة في الفترة من أواخر أغسطس ٢٠٠٧ إلى أوائل يناير ٢٠٠٨. وخلال العام، ارتفعت الأسعار الفورية لخام غرب تكساس الوسيط من ٥٨ دولارا للبرميل في ٣ يناير ٢٠٠٧ إلى ما يتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل في ٢ يناير ٢٠٠٨. ورغم تراجع الأسعار بعد ذلك بسبب المخاوف من تباطؤ النمو العالمي، انتعشت الأسعار في شهر فبراير وظلت أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل منذ نهاية فبراير بسبب سلسلة من الأخبار التي توجه إشارة إلى وجود مشكلات على جانب العرض وعوامل مالية قصيرة أجل، وذلك على نحو ما سلفت مناقشته.

وقد انطلق الارتفاع الهائل في الأسعار في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ بسبب اشتداد المخاوف الجغرافية السياسية من التوترات في الشرق الأوسط وبعض حالات إغلاق مواقع الإنتاج الراجعة إلى الأحوال الجوية. وهذه الأحداث ليست غير معتادة إذا نظر إليها في ذاتها، ولكنها حدثت على خلفية الضيق الملحوظ في موازين أسواق النفط، وأصبحت الأسعار شديدة الحساسية للأخبار التي تنطوي على توجيه رسائل بشأن حدوث نقص مستقبلا على جانب العرض. ومع ذلك، فإن العوامل المالية الكلية التي سبقت مناقشتها في القسم السابق، كانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، كان لها دورها الأخرى (اللوحة الثالثة في الشكل البياني ١-١٧).

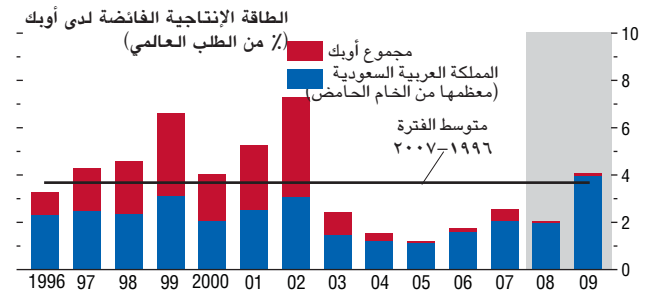
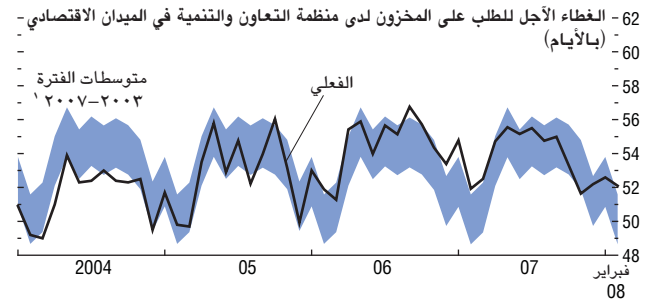
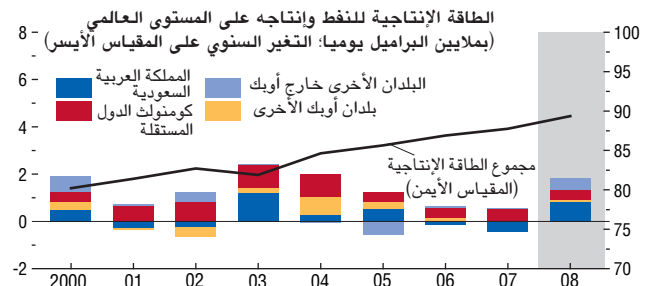
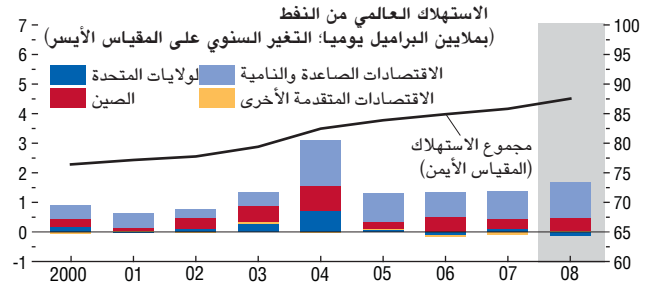
وقد ظل الطلب العالمي على النفط قويا وزاد بحوالي مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٧، وهو ما يقرب من الزيادة التي شهدتها عام ٢٠٠٦ (الجدول ١-٣). وكما حدث في السنوات الأخيرة، لا يزال النمو مدفوعا بالنمو السريع في الدخل في الاقتصادات الصاعدة، مدعوما في ذلك جزئيا بانخفاض أسعار الوقود المحلية فيها إلى ما دون المستوى السائد في الأسواق (وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط والصين). وبوجه عام، زاد الطلب من البلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وخصوصا الهند والصين وبلدان في منطقة الشرق الأوسط) زيادة وصل تقديرها إلى ١,٣ مليون برميل يوميا، بينما هبط طلب بلدان المنظمة المذكورة بمقدار ٠,١ مليون برميل يوميا. وعلى المستوى الإقليمي، هبط الطلب في أوروبا وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق، ولكنه زاد في كل المناطق الأخرى (اللوحة الأولى في الشكل البياني ١-١٨).

وعلى العكس من ذلك، لم يطرأ تغيير على الإنتاج في الحقول البحرية الجديدة في البرازيل وخليج المكسيك بوجه عام، بينما حدث هبوط أكبر من المتوقع في إنتاج المكسيك وألاسكا وبحر الشمال تجاوزت ما يكفي لموازنة المكاسب المحدودة التي تحققت في بلدان أخرى أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اللوحة الثانية في الشكل البياني ١-١٨). وعموماً، فإن النمو في إنتاج البلدان خارج المنظمة المذكورة تحول دونه حتى الآن حالات انقطاع الإنتاج المتكررة وتأخير تنفيذ المشاريع المعنية — وهو يحدث في بعض الحالات نتيجة إقدام الحكومات المضيفة على تغيير شروط التعاقد^٨، وتكمن وراء هذا الاتجاه تحديات أساسية تواجه مستثمري عمليات الإنتاج، وخصوصاً زيادة تعقيد الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية إلى جانب الارتفاع الهائل في التكاليف، بما في ذلك ارتفاعها الناتج عن زيادة الأسعار الضريبية وزيادة الإتاوات. وحيث إن من المتوقع استمرار بعض هذه العوامل، فإن المرجح أن تظل قيود العرض عاملاً مهيماً وراء تقلبات أسعار النفط في السنوات القليلة القادمة (الإطار ١-٥).

وقد هبط إنتاج أوبك بمقدار ٠,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٧ وفق التقديرات، وذلك مقارنة بعام ٢٠٠٦. وجاء ذلك الهبوط انعكاساً لقرارات أوبك بتخفيض حصص الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٦ ثم تخفيضها من جديد بمقدار ٠,٥ مليون برميل يوميا اعتباراً من فبراير ٢٠٠٧. بل إن إنتاج أوبك الفعلي كان سينخفض بمقدار أكبر في عام ٢٠٠٧ لولا زيادات الإنتاج في أنغولا والعراق، وهي زيادات لم تكن خاضعة للحدود القصوى للحصص في عام ٢٠٠٧^٩. وفي أعقاب قرار أوبك في سبتمبر ٢٠٠٧ بزيادة الإنتاج بمقدار ٠,٥ مليون برميل يوميا اعتباراً من نوفمبر، ارتفع تقدير الإنتاج الفعلي لمنظمة أوبك بمقدار ٠,٣ مليون برميل يوميا في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٧ حتى فبراير ٢٠٠٨.

^٨ هناك بضعة أمثلة حديثة على ذلك تشمل ما يلي: (١) الجهود التي تبذلها كازاخستان لزيادة حصة ملكية شركة البترول المملوكة للدولة في كاشاغان، مما يتطلب عادة التفاوض على العقود المعنية؛ (٢) الزيادة الكبيرة في الإتاوات على شركات النفط في ألبرتا بكندا؛ (٣) إجبار شركتي شل وبريتيش بتروليوم على الخروج من المشاريع المشتركة في ساحالين وكوفينكا، على التوالي.
^٩ بدءاً من عام ٢٠٠٨، أصبح ناتج أنغولا خاضعاً لحصص منظمة أوبك، مع تخصيص حصة أولية لها تبلغ ١,٩ مليون برميل يوميا (وهي أدنى من طاقة الإنتاج الممكنة البالغة ٢,٢ مليون برميل يوميا على الأقل). وإضافة إلى ذلك، عادت إكوادور إلى عضوية منظمة أوبك، ورغم أن أوبك تسيطر في الوقت الراهن على حوالي ٤٢٪ من الإنتاج العالمي، فإنه يتوقع لهذه الحصة أن تزيد في الأجل المتوسط، حيث إن أعضاءها يملكون ٧٦٪ من الاحتياطات التقليدية ولديهم إضافات كبيرة مقرر في الطاقة الإنتاجية.

الشكل البياني ١-١٨: موازين أسواق النفط العالمية



المصادر: الوكالة الدولية للطاقة؛ ووكالة معلومات الطاقة الأمريكية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ يستند النطاق إلى المتوسطات الخاصة بكل شهر تقويمي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، وفترة ثقة تبلغ ٤٠٪ استناداً إلى الانحرافات في هذه الفترة.

الإطار ١-٥ (تابع)

واحد من جوانب الجمود الأكثر دواما — مما يعني أن مدى استجابة العرض لارتفاع الأسعار يرجح أن يظل منخفضا لفترة قادمة.

فترات التأخر في استجابات الاستثمارات النفطية

لتقييم الاحتمالات على جانب العرض، وضع خبراء الصندوق تقديرا لنموذج للاستثمار كي يقيسوا ما إذا كانت العقبات أمام الاستثمار في قطاع النفط هي عقبات فنية الطابع أو جيولوجية أو مرتبطة ببيئة الاستثمار أم لا. ويفترض النموذج أن الاستثمار الحقيقي لأي شركة يعتمد على صافي الإيرادات (الأرباح)، والأسعار المستقبلية المتوقعة (معبرا عنها بمتغير بديل هو الطاقة الإنتاجية الفائضة أو أسعار العقود المستقبلية طويلة الأجل)، وتكاليف الاستكشاف والإنتاج للوحدة الواحدة، والمخاطر الفنية، ويعتمد كذلك على متغيرين يميزان بيئة الاستثمار في البلد المضيف المعني (هما الاستقرار السياسي — مشتقا من مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي — ونسبة رصيد المالية العامة إلى إجمالي الناتج المحلي والهدف من استخدامها هو تسجيل الحاجة المحتملة لدى البلد المضيف إلى تعبئة إيرادات إضافية عن طريق قطاع النفط).^٣ وعن طريق تجزئة الاستثمار على مستوى الحقل وعلى مستوى الشركة، يمكن أيضا بحث مدى السرعة في استجابة العرض للإشارات المتعلقة بالأسعار، وما إذا كان نمط الاستثمار يختلف بحسب خصائص كحجم الشركة أو نوع الاستكشاف أو ملكية أغلبية الأسهم (أي ما إذا كانت الملكية خاصة أم عامة). وفيما يلي الاستنتاجات التي انتهى إليها هذا التحليل:

- تشير البيانات إلى أن استثمار شركات النفط — وعلى وجه الخصوص استثمار الشركات الدولية الرئيسية — جاء أبطأ في استجابته للإشارات المتعلقة بالأسعار في فترة الازدهار الراهنة قياسا إلى الفترات السابقة. وباستخدام قائمة لبيانات استثمارات الشركات في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٦، توضح تقديرات خبراء الصندوق أن فترة التأخر الممتدة بين وجود طاقة إنتاجية فائضة (وهي متغير بديل عن الإشارة المتعلقة بالأسعار) وبين الاستثمار تبلغ حوالي ثلاث سنوات.^٤ غير أن فترة التأخر هذه زادت في السنوات الأخيرة. وقد يكون هذا في حالة شركات النفط الدولية

^٣ كانت متغيرات الضبط الإضافية هي الاستثمار السابق، والاحتياطيات، والحجم.
^٤ قطاع النفط هو صناعة ذات آفاق زمنية طويلة من حيث التخطيط وتتمس بوجود تكاليف غارقة كبيرة، ومن ثم فإن فترات التأخر الطويلة ليست أمرا غير عادي.

انعكاسا لمحدودية الفرص، بالنظر إلى القيود التي تفرض على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط في عدد متزايد من البلدان، وكذلك التردد في الإقدام على الانتقال بسرعة إلى منوال يتسم بتحمل المخاطر بعد استراتيجيات الدمج وتخفيض التكاليف المطبقة في تسعينات القرن العشرين عندما ظلت أسعار النفط منخفضة.^٥

- وتشير مقارنة الاستثمار بين الشركات إلى أن كبريات الشركات هي أيضا الشركات التي تتحمل أكبر المخاطر الفنية، حتى بعد استبعاد أثر ارتفاع التكاليف. والواقع أن تقديرات الانحدار التي تمت باستخدام بيانات على مستوى الشركة تشير إلى أن حدوث زيادة كبيرة في تحمل المخاطر الفنية تؤدي إلى زيادة الاستثمار الحقيقي.^٦

- كانت المتغيرات السياسية في البلد المضيف مهمة إلى حد ما في تفسير الاستثمار. فالاستقرار السياسي ورصيد المالية العامة لدى البلد المضيف كانت معاملاتهما موجبة في الانحدارات، وهو المتوقع، ولكنها لم تكن دائما ذات دلالة إحصائية. وقد تكون المخاوف من تأميم الموارد الطبيعية (resource nationalism) قد أدت إلى زيادة عدم اليقين المحيط بالاستثمار بطريقة غير ملموسة بنفس الدرجة حتى إن البيانات لم تسجلها بعد.^٧ وقد يكون هناك أيضا قدر من «الانتقاء الذاتي»:

^٥ حدثت زيادة في وسيط حصة الإيرادات النقدية التي أنفقتها شركات النفط والغاز المقيدة في البورصات والمنتمية إلى بلدان مجموعة السبع على اقتناء الأصول وعلى مدفوعات الأرباح السهمية، فقد زادت تلك الحصة من ٣٥٪ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٥٧٪ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، وهو ما قلل الحصة الموجهة إلى الإنفاق على الاستثمارات الجديدة.

^٦ متغير المخاطر الفنية هو مؤشر يأخذ في الحسبان عوامل كعمق الماء، والبيئة، والجغرافيا والمناخ، والتعبئة التكنولوجية، والقضايا المتعلقة بأصحاب المصلحة، والقضايا الجيولوجية (أي المستوى بمقياس معهد البترول الأمريكي، ومدى تشابك المكامن)، والتعبئة في البنية التحتية وحالة تطور المشاريع إذا كان هناك شرط الامتثال للحصص المحددة من منظمة أوبك. راجع دراسة Goldman Sachs (2007).

^٧ تغطي بيانات الاستثمار الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٦، وهي بيانات محدودة. ولا تتوفر بيانات عن العراق، والبيانات المتوافرة عن إيران محدودة. فضلا على ذلك، لا تعكس البيانات بشكل كامل الآثار السلبية الممكنة لعمليات التأميم الأخيرة على الاستثمار (لا تتوفر بعد عام ٢٠٠٣ في حالة فنزويلا بيانات الاستثمار المتعلقة بشركة البترول الفنزويلية المساهمة (PDVSA)، وهي شركة النفط الوطنية). ولا يسجل ذلك المتغير أيضا المشكلات المحلية داخل البلدان المعنية. فعلى سبيل المثال، تعطل إنتاج نيجيريا من حقولها البرية بسبب تكرار الهجمات العنيفة، ولكن كان هناك نمو مستمر في الاستثمار في الإنتاج من الحقول البحرية، وهي الأقل تعرضا لتلك الهجمات. وقد أوضحت دراسة (Jorath 2008) أن الحقول المتأثرة بالأعمال القتالية تشهد

إلى أن الوقت اللازم في المتوسط كي يترجم الاستثمار إلى ناتج قد زاد أيضا، حيث إن المشاريع التي أصبحت معتادة هي المشاريع الأكثر تعقيدا. أما المشاريع التي تجتذب معظم الاستثمار الحدي (marginal investment) — كمشاريع الحفر البحرية في المياه العميقة في البرازيل وخليج المكسيك وغرب إفريقيا ومشاريع الرمال النفطية في كندا ومشاريع سيبريا — فإنها تستغرق وقتا في الاستكشاف والتطوير أطول مما تستغرقه المشاريع التقليدية. ووفقا للتقديرات التي تستند إلى بيانات الاستثمار على مستوى الحقل لحوالي ١٥٠ مشروعا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، بلغت فترة التأخر حتى بدء الإنتاج ما يقرب من ضعف فترة التأخر في حالة المشاريع التقليدية. ويرجح أن تكون فترات التأخر ناتجة عن صعوبات العمل باستخدام التكنولوجيات الجديدة، وهي تتعلق في جوهرها بالارتفاع الهائل في تكاليف التنقيب والتطوير. وفي بعض الحالات، تم تأجيل المشاريع المعنية لأن الحكومات رفضت تجديد بعض العقود في شكلها الراهن بسبب تجاوز التكاليف للمتوقع.

وخلاصة ما سبق أن الأدلة تشير إلى أنه رغم أن الاستثمار يستجيب بالفعل للأسعار في نهاية المطاف، فإن تلك الاستجابة تأتي بعد فترة تأخر أطول وتأتي أبطأ من ذي قبل.

استمرار جوانب الجمود في العرض بسبب العوامل الجيولوجية

إضافة إلى بطء استجابات الاستثمار، هناك عاملان آخران يشيران إلى أن نمو الطاقات الإنتاجية في الفترة المقبلة سيخضع لقيود الجيولوجيا بدرجة أشد من ذي قبل.

فأولا، رغم أن معدلات الإنتاج الممثلة للذرى في الحقول الرئيسية قد سبق تحقيقها — وذلك مع زيادة كفاءة طرق الاستخراج — فإن معدلات الهبوط في الحقول الرئيسية هي الأخرى أعلى.^٨ وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن ما يقرب من ثلثي إجمالي الطاقة الإنتاجية الإضافية في الأعوام الثمانية المقبلة سوف تكون لازمة لمجرد الاستعاضة عن هبوط الناتج من الحقول الحالية.

والمقصود بذلك هو الارتباط الطردي القوي بين تكاليف الاستكشاف والإنتاج وبين الاستقرار السياسي، وهو ما يمكن أن يشير إلى أن شركات النفط قد تفضل المغامرة عندما تواجه صعوبات تتعلق بالجيولوجيا، لا أن تتخذ الخطوات اللازمة للتحوط من جوانب عدم اليقين السياسية.

- أدت زيادة مبالغ الربط الضريبي من قبل الحكومات إلى ارتفاع تكاليف المشاريع المشتركة الدولية. ففي عام ٢٠٠٧، مثلت المدفوعات المؤداة إلى الحكومات (بما في ذلك الإتاوات) أكثر من نصف تكلفة برميل النفط. ولم يكن ممكنا عزل الأثر المحدد لارتفاع الضرائب، ولكن تبين أن الأرباح بعد اقتطاع الضرائب لها أثر إيجابي وكبير جدا على الاستثمار. وبعبارة أخرى، بقدر ما تؤثر الأسعار الضريبية العالية على خلاصة ميزانيات الشركات، فإنها تؤثر تأثيرا معاكسا على الاستثمار.
- تبين من مقارنة نمط الاستثمار بين الشركات أنه لا يوجد دليل على أن شركات النفط الوطنية توجه استثمارات أقل مما توجهه شركات النفط الدولية. وعلى العكس من ذلك، هناك بعض شركات النفط الوطنية الناشئة ذات التوجه الخارجي تزيد من الاستثمارات الخارجية والمحلية بوتيرة سريعة جدا، وفي بعض الحالات يكون ذلك بدعم سياسي ومالي قوي من حكومات بلدانها. غير أن شركات النفط الوطنية التقليدية — والتي هي في العادة أصغر حجما — تبذل قصارى جهدها من أجل الاستثمار في النشاط مع ارتفاع التكاليف وقدم البنية التحتية.
- تستثمر شركات النفط الأصغر مقادير أكبر كحصة من الإيرادات مقارنة بالشركات الأكبر حجما، ولكنها أقل ترجيحا من حيث احتمال دخولها في مشاريع تقترن بمخاطر فنية. أما الارتفاع الهائل في التكاليف في التكاليف فقد أثر سلبا بدرجة كبيرة على الشركات المستقلة الأصغر حجما ذات التدفق النقدي المحدود، وهي أقل تنوعا من الشركات الأكبر. وفي بعض الحالات، كان هناك أثر مهم للارتفاع المستمر في تكاليف الاستثمار هو أن بعض المشاريع أصبحت غير قابلة للاستمرار.

وإذا انتقلنا إلى النتائج التي تم الحصول عليها من تحليل بيانات الاستثمار على مستوى الحقل، نجد أن التحليل خلص

بالفعل ارتفاعا في التكاليف ذا دلالة إحصائية. ورغم ذلك، فإن خبراء الصندوق خلصوا إلى وجود علاقة طردية بين نمو إنتاج النفط وبين مؤشرات الحكمة الجيدة منذ عام ٢٠٠٠ (راجع الإطار ١-٤ في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

^٨ تشير معدلات الهبوط إلى المعدل الطبيعي للاستنفاد متى وصل الإنتاج من حقول النفط إلى الذروة، وهي تقدر بما يتراوح بين ٤٪ و ٨٪ في حالة الحقول التقليدية في البلدان خارج أوبك.

الإطار ١-٥ (تتمة)

الأمس واليوم: متوسط قيم متغيرات أسواق النفط في فترتي الازدهار النفطي الرئيسيتين (% مالم ترد الإشارة إلى خلاف ذلك)

العوامل المرتبطة بالعرض	
١٠٦	٢٠٥
١٥	٢١
٥٢	٩٣
٣٨	٦١
٠,٥٧	١,٠٧

بند للمذكورة:
كثافة استخدام النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الاستهلاك بملايين البراميل يوميا نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)
المصادر: دراسة Goldman Sachs (2007)، والوكالة الدولية للطاقة: والنشرة الإحصائية لعام ٢٠٠٧ الصادرة عن شركة بريتيش بتروليوم (BP Statistical Review)، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ البيانات الخاصة بالفترة ١٩٧٧-١٩٨٠ مقدره استنادا إلى بيانات العمليات الرئيسية للشركات السبع الكبرى.
٢ الحقول غير التقليدية معرفة بأنها الحقول البحرية وحقول منطقة سيبيريا وحقول الرمال النفطية.

أكبر من تأثير استجابة العرض، حيث إن كثيرا من قيود الناتج ذو طابع جيولوجي وتكنولوجي. وعلى وجه التحديد، فإن السياسات التي تنطوي على إمكانات إرخاء الضيق في الأسواق إنما هي السياسات التي تؤدي إلى ارتفاع معايير كفاءة استخدام الوقود في السيارات وإلغاء الدعم المحلية على الوقود في بعض البلدان. ومن المهم أيضا إزالة عقبات الاستثمار وتشجيع كفاءة واستقرار السياسات الضريبية المطبقة على الشركات.

الطاقة الإنتاجية وهبوط الإنتاج، فإن الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى منظمة أوبك زادت زيادة طفيفة حيث وصلت إلى حوالي ٢,٧٪ من الطلب العالمي (اللوحة الرابعة في الشكل البياني ١-١٨)، ولكنها لا تزال أدنى من المستويات التاريخية المسجلة حديثا وتتركز إلى درجة كبيرة في المملكة العربية السعودية (ويتألف معظمها من الخام الحامض الذي يتسم بصعوبة تكريره مقارنة بغيره). غير أن من المتوقع تحقيق إضافات كبيرة إلى الطاقة الإنتاجية سوف تزيد الطاقة الإنتاجية الفائضة في عام ٢٠٠٩ إلى مستويات أقرب إلى المتوسطات التاريخية.

ونظرا لاستمرار ضيق موازين الأسواق، ارتفعت الأسعار الفورية بوتيرة أسرع بكثير من أسعار العقود المستقبلية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، وأصبح منحني عقود أسعار النفط المستقبلية أكثر ميلا إلى أسفل في البداية منذ

وثانيا، سوف يأتي النفط بشكل متزايد من مصادر غير تقليدية، لأن حقول النفط التقليدية هبطت بالفعل من مستويات ذرى الناتج في العديد من البلدان، وهناك تراجع في متوسط حجم حقل النفط.^٩ وليس معنى ذلك أن النفط على وشك النفاد في العالم، ولكن ذلك يشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط أمر لازم للحث على الاستثمارات الإضافية اللازمة لتحقيق التوازن في الأسواق في الأجل المتوسط. وتشير جوانب الجمود، والتي تحول في الوقت الراهن دون حدوث تصحيح صوب زيادة نمو العرض، إلى أن الدورة الحالية سوف تختلف عن فترة الازدهار النفطي الرئيسية التي شهدتها أواخر السبعينات من القرن العشرين. ويوضح الجدول عديدا من العوامل الأساسية في أسواق النفط والمرتبطة بهاتين الموجتين: ففي أواخر السبعينات كانت هناك فرص كبيرة أمام شركات النفط للتوسع جغرافيا، وكان عدد الحقول التقليدية أكبر، وكانت مواقع الإنتاج قائمة بالقرب من مراكز الاستهلاك الرئيسية.

وفي النهاية، سوف تحدد السياسات والتكنولوجيا حجم استجابات العرض والطلب لارتفاع الأسعار في الفترة الراهنة. ورغم أنه سيحدث في النهاية تصحيح في الطلب والعرض، فإنه يمكن تنفيذ استجابة الطلب المستحثة بالسياسات بشكل أسرع ويرجح أن يكون لها تأثير مباشر

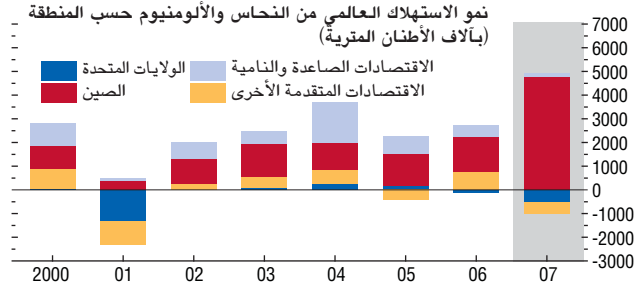
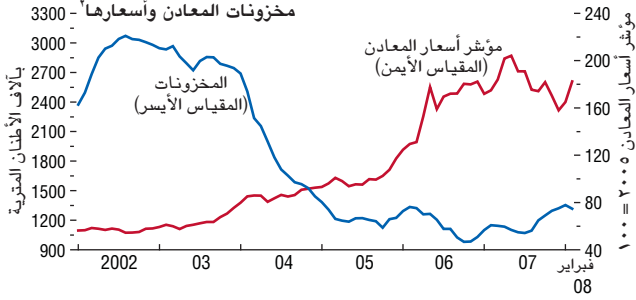
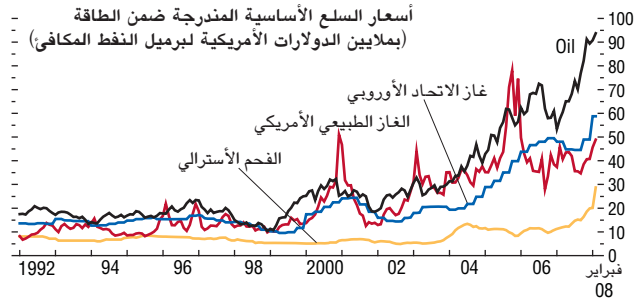
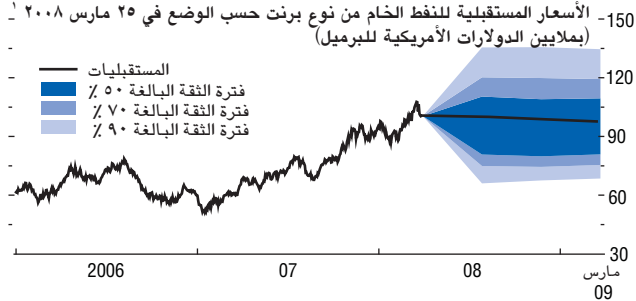
^٩ راجع تقرير (2007) International Energy Agency وتقدير (2007) National Petroleum Council، ودراسة van der Veer (2008).

وقد تحقق التجاوب مع الزيادة في صافي الطلب العالمي (أي الاستهلاك ناقصا الإنتاج) في عام ٢٠٠٧ عن طريق هبوط المخزونات. فقد هبطت مخزونات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي طوال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ حتى وصلت إلى مستوى أدنى من متوسطها لفترة خمس سنوات (بملايين البراميل)، وهبطت كذلك مدة الغطاء الأجل (بالأيام). غير أن المخزونات بدأت تشهد زيادة في أول شهرين من عام ٢٠٠٨ بسبب ضعف الطلب في بعض اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اللوحة الثالثة في الشكل البياني ١-١٨).^{١٠} ونظرا لتحقيق قدر من زيادة

^{١٠} لا تتوافر بيانات عن الأرصدة التجارية خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما الصين والهند فقد شرعتا في توسيع تجهيزات الأرصدة النفطية الرسمية.

الملحق ١-٢: المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية

الشكل البياني ١-١٩: أسعار الطاقة والمعادن ونمو استهلاك المعادن



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP؛ والمكتب العالمي لإحصاءات المعادن؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ من عقود الخيار المستقبلية.
٢ تشير المخزونات إلى مقدار الأرصدة العالمية من النحاس والألمنيوم والقصدير والزنك والنيكل والرصاص، حسبما تجري مراقبته من قبل بورصة لندن للمعادن. ويشير السعر إلى مؤشر مركب لهذه المعادن.

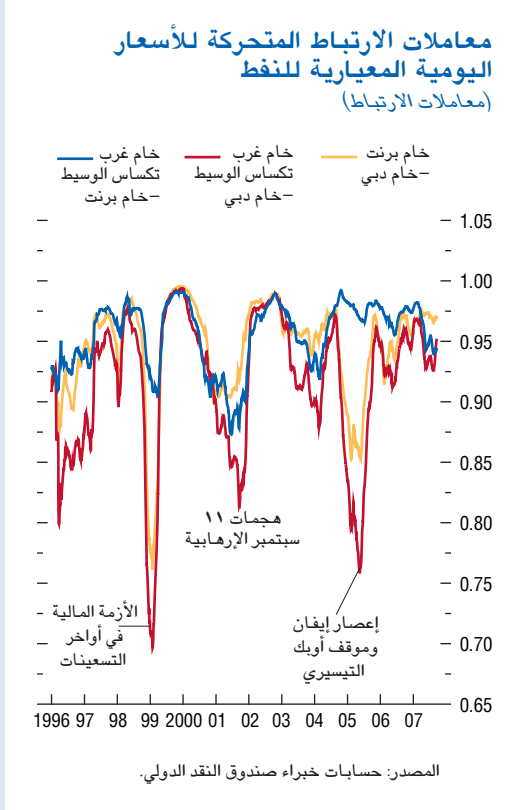
ذلك الحين مقارنة بالوضع المعتاد. وتعني هذه الزيادة الكبيرة في سعر التسليم المبكر عن المتوسط أن الأسواق تتوقع أن تصبح الأسعار الفورية المستقبلية أدنى من الأسعار الفورية الجارية، وهو ما يتيح حوافز لحائزي المخزونات على تخفيض أرصدهم إلى ما دون المستويات المعتادة من أجل التجاوب مع اضطرابات العرض قصيرة الأجل.^{١١} وحيث إن مستويات المخزونات قد انتعشت بعض الشيء في الأسابيع الستة الأولى من ٢٠٠٨، فقد بدأ منحني العقود المستقبلية في الاستواء (اللوحة الرابعة في الشكل البياني ١-١٧). وتتعارض هذه المستجدات مع ما حدث في جزء كبير من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، عندما كانت أسعار العقود المستقبلية في الأجل القريب أعلى من الأسعار الفورية — وهو ما يشار إليه بعبارة (الزيادة الأولية في سعر التسليم المؤجل "front-end contango") وقد أتاح ذلك حوافز لزيادة حيازات المخزونات تحسبا لارتفاع الأسعار.

ويتوقع أن تظل موازين أسواق النفط ضيقة استنادا إلى توقعات الطلب والعرض الراهنة. فمعظم التنبؤات تتوقع انتعاشا في نمو الطلب في ٢٠٠٨ بحوالي ١,٦ مليون برميل يوميا بافتراض أحوال جوية شتوية أقرب إلى المعتاد (أي أكثر برودة)، مع عدم حدوث تغير بوجه عام في نمو الطلب في البلدان خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يظل يتراوح بين ١,٣ مليون برميل و١,٥ مليون برميل يوميا. ومن المرجح ألا تتحقق الإغطية جزئية لهذه الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي، وذلك عن طريق زيادة العرض من خارج منظمة أوبك، إذ يتوقع له أن يرتفع بمقدار ٠,٨ - ١,٠ مليون برميل يوميا. ولكن بالنظر إلى المبالغة في التنبؤ باتجاهات العرض من خارج أوبك كنمط ظهر مؤخرا، فإن زيادات الإنتاج الفعلية يمكن أن تأتي مرة أخرى أقل من المتوقع. وقد قاومت أوبك حتى الآن الضغوط الرامية إلى زيادة حصص الإنتاج إلى ما يتجاوز الزيادة التي تقررته في شهر نوفمبر، وذلك بسبب المخاوف من انخفاض الأسعار بسرعة مع تباطؤ النمو العالمي.

ونتيجة لذلك، يتوقع لأسعار النفط أن تظل حول ٩٥ دولارا للبرميل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (حسب قياسها بمتوسط أسعار النفط الفورية الصادر عن صندوق النقد الدولي، راجع الإطار ١-٦)، وهو ما يتسق بوجه عام مع أسعار العقود المستقبلية السائدة في الأسواق. وكما يظهر في الشكل المروحي استنادا إلى أسعار عقود الخيارات، يميل ميزان المخاطر على الأسعار الفورية المستقبلية ميلا طفيفا إلى الجانب السلبي، وهو ما يرجح أن يكون انعكاسا للمخاطر السلبية على النمو العالمي (اللوحة الأولى في الشكل البياني ١-١٩). ومع ذلك، فإن ارتفاعات الأسعار تظل تشكل

^{١١} من المعتاد أن تشهد أسواق النفط زيادة طفيفة في سعر التسليم المبكر (أي ارتفاع الأسعار الفورية عن الأسعار المستقبلية)، مما يعكس عائد السهولة اللازم لحيازات مخزونات ذات أسعار مستقرة والحوافز اللازمة لجعل المنتجين يستخرجون النفط الآن بدلا من استخراجها في المستقبل.

الإطار ١-٦: أسعار النفط المستخدمة كقواعد معيارية



هناك ثلاثة أسعار للنفط الخام تستخدم كقواعد معيارية رئيسية يتم مقارنة بها تسعير النفوط في مختلف المناطق حسب فروق النوعية. فيستخدم سعر خام غرب تكساس الوسيط أساسا كقاعدة معيارية في جزء كبير من نصف الكرة الغربي. ويستخدم سعر خام برنت بحر الشمال كسعر مرجعي للنفوط المستخرجة من أوروبا وإفريقيا وآسيا الوسطى وكذلك نفوط الشرق الأوسط المتجهة إلى الأسواق الغربية. أما سعر خام دبي الفاتح فيستخدم أساسا كقاعدة معيارية للأسواق في آسيا.

وبوجه عام، تعتبر جميع الأسعار الثلاثة المستخدمة كقواعد معيارية مقاييس مفيدة لأوضاع أسواق النفط العالمية، إلا في أوقات الاضطرابات المحلية الكبيرة. وحيث إن النفوط التي تستند إليها الأسعار المستخدمة كقواعد معيارية تختلف من حيث النوعية، فإن أسعارها تختلف تبعاً لذلك. ومع ذلك، فإن تمايزات الأسعار تعتبر ثابتة بوجه عام في المتوسط بسبب وجود إمكانات المراجعة عبر الأسواق، وعادة ما يكون هناك ارتباط عال بين الأسعار المستخدمة كقواعد معيارية (الشكل البياني). وترد على ذلك استثناءات أهمها هي الأوقات التي تشهد اضطرابات محلية كبيرة، وذلك بسبب التخصص الإقليمي في سلاسل العرض. فعلى سبيل المثال، في صيف عام ٢٠٠٧، جرى التعامل في خام غرب تكساس الوسيط بخضم مقارنة بخام برنت بسبب مشكلات مصافي التكرير في منطقة الغرب الأوسط في الولايات المتحدة.

ويستخدم صندوق النقد الدولي متوسط أسعار النفط الفورية (APSP) في وضع توقعاته الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وهذا المتوسط هو المتوسط البسيط

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما كيفين تشينغ، وفاليري ميرسير-بلاكمان.

للأسعار الثلاثة الرئيسية المستخدمة كقواعد معيارية. ويؤدي استخدام ذلك المتوسط إلى تقليل مخاطر عدم الدقة في عرض الأوضاع الأساسية في أسواق النفط العالمية والتي تكون ناجمة عن الاضطرابات المحلية.

يعكس انخفاض فروق المعالجة حيث إن تشغيل مصافي التكرير عاد إلى المستويات المعتادة وارتفعت المخزونات إلى مستويات تبعث على قدر أكبر من الارتياح. غير أن أسعار وقود التدفئة في الولايات المتحدة بلغت مستوى قياسيا في ارتفاعها في مارس ٢٠٠٨، وذلك بسبب هبوط الأرصدة إلى مستويات منخفضة بشكل حرج.

استمرار الزيادة الهائلة في أسعار الفحم مع زيادة الإحلال محل النفط

أدت الزيادات المستمرة في أسعار النفط الخام منذ عام ٢٠٠٤ إلى تغيير في أنماط استهلاك الوقود والتي تميزت

مصدرا للقلق، حيث إن أسواق عقود الخيارات لا تزال تتوقع وصول أسعار النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل أو أعلى من ذلك في تواريخ التسليم في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مع احتمال محايد من ناحية المخاطر يبلغ حوالي ٤٠٪. أما على الجانب السلبي، فإن التقديرات الراهنة لمتوسط تكاليف الإنتاج على المدى الطويل وبالغلة ٥٠ دولارا للبرميل في الحقول الحدية (marginal fields) تمثل حدا أدنى من الوجة الفعلية.

ورغم الارتفاع القياسي في أسعار النفط، فقد ارتفعت أسعار البنزين في الولايات المتحدة ارتفاعا طفيفا عن المستويات القياسية التي سبق أن بلغتها في منتصف مايو من عام ٢٠٠٧، حيث إن أسعار البنزين على مستوى التجزئة تدور حول ٣,٣٠ دولارا للغالون الواحد، وهو ما

المخزونات. وفي أوائل ٢٠٠٨، استعادت أسعارها قدرا من الخسائر السابقة وذلك نظرا للمخاوف المتعلقة بالعرض (والتي تعود في المقام الأول إلى آثار حالات انقطاع العمل في محطات توليد الطاقة في الصين وجنوب إفريقيا) (اللوحة الثالثة في الشكل البياني ١-١٩). وكان التصدير هو أهم الاستثناءات من ذلك الاتجاه العام، حيث ظلت أسعاره قريبة من المستويات العالية التي وصلت إليها مؤخرا، وذلك بسبب استمرار ضيق العرض وقيود التصدير لدى البلدان المنتجة الرئيسية في آسيا.

غير أن هناك هبوطا محدودا نسبيا حتى الآن، بوجه عام، في أسعار المعادن مقارنا بالذروة التي وصلت إليها في منتصف عام ٢٠٠٧، وذلك بسبب استمرار قوة الطلب من الاقتصادات الصاعدة، لا سيما الصين. فقد ارتبطت أسعار العديد من المعادن — وعلى وجه الخصوص أسعار المعادن المستخرجة كمدخلات في إنتاج الصلب (النيكل والزنك) — ارتباطا قويا بالإنتاج الصناعي في الصين في السنوات الخمس الأخيرة، وبلغ نصيب الصين ما يقرب من ٩٠٪ من الزيادات في الاستهلاك العالمي في أربعة من المعادن العادية الرئيسية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (اللوحة الرابعة في الشكل البياني ١-١٩).

ويتوقع في وقت لاحق من العام الحالي حدوث تحول في مسار المكاسب التي حققتها أسعار المعادن في بداية العام، ويتوقع لها مزيد من التراجع مع استمرار تباطؤ النمو العالمي — إذ أن أسعارها تميل إلى أن تكون أكثر حساسية لتقلبات الدورة الاقتصادية مقارنة بغيرها من أسعار السلع الأساسية. ورغم ذلك، كما هي الحالة في سوق النفط، قد تؤدي مشكلات العرض إلى الحد من الضغوط الهبوطية، وخصوصا في الأجل المتوسط، وهو ما تعبر عنه زيادة الهامش بين أسعار العقود المستقبلية لخمس سنوات قادمة وبين الأسعار الفورية في حالة النحاس والألمونيوم في أوائل ٢٠٠٨. وقد يظل إنتاج النحاس على وجه الخصوص معرضا للاضطرابات المتعلقة بالعمالة، والصعوبات الفنية، وتدهور نوعية الخام، أما المعادن الأخرى — وخصوصا النيكل والألمونيوم — فيمكن أن تتأثر بالتصاعد المستمر في التكاليف وموجة الدمج الأخيرة في هذه الصناعة.^{١٤} وقد يؤثر نشاط الاندماج هذا تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الجديدة بسبب تحويل وجهة الموارد عن الاستثمارات في أصول جديدة إلى عمليات

في العامين الماضيين بزيادة الاتجاه إلى إحلال مصادر أخرى للطاقة محل النفط. ويلاحظ الإحلال على وجه الخصوص في إنتاج الطاقة، حيث يوجد إحلال متزايد بصورة مستمرة للفحم، والغاز الطبيعي إلى حد أقل، محل زيت الوقود. ويتعارض هذا تماما مع جوانب الجمود والاستهلاك في النقل نظرا لعدم وجود مصادر بديلة على نطاق واسع في ظل التكنولوجيات الراهنة (اللوحة الثانية في الشكل البياني ١-١٩).^{١٢}

وبينما يشهد الطلب ارتفاعا مستمرا، تأثرت إمدادات الفحم مؤخرا سلبا نتيجة التمديد المفرط لسلاسل العرض،^{١٣} وتأثرت على وجه الخصوص بمواضع الاختناقات الرئيسية في الموانئ الأسترالية ومشكلات الأحوال الجوية في جنوب إفريقيا. ونتيجة لذلك، زادت أسعار الفحم بنسبة ٨٣٪ في الشهر الاثني عشر المنتهية بشهر يناير ٢٠٠٨. وعلى وجه العموم، أصبح الفحم هو أسرع مصادر الكربون نموا في العالم.

وعلى العكس من ذلك، ظلت أسعار الغاز الطبيعي مستوية تقريبا في عام ٢٠٠٧. وجاء ذلك، في حالة الولايات المتحدة، انعكاسا لوفرة المخزونات، وذلك بصرف النظر عن زيادة الطلب طوال معظم عام ٢٠٠٧ ومجيء شتاءين متتاليين سادتهما درجات حرارة أهدأ من المعتاد. ويتوقع للأسعار في العامين القادمين أن تظل قريبة من المستويات الجارية، ولكن يتوقع فيما يتجاوز ذلك الأفق الزمني أن يحدث ضيق في الإمدادات، حيث يتوقع أن يختفي الفائض الحالي في المخزونات. غير أن استهلاك الطاقة في أوروبا يشهد تحولا من الغاز الطبيعي إلى الفحم والطاقة النووية، وقد جاء ذلك مدفوعا بالمخاوف المتعلقة بأمن مصادر الطاقة (حيث إن روسيا تمثل المورد الوحيد للغاز للعديد من الأسواق).

تراجع أسعار المعادن العادية مع استمرار استفادتها من قوة النمو في الاقتصادات الصاعدة

بعد الارتفاع الهائل في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، تراجعت أسعار المعادن في النصف الثاني بسبب المخاوف من تباطؤ الصناعات التحويلية العالمية وزيادة

^{١٢} تشير دراسة (2007) Hughes and others الصادرة مؤخرا، إلى أن المرونة السعرية للطلب على أنواع وقود النقل في الولايات المتحدة ربما تكون انخفضت الآن بأكثر من عشر مرات مقارنة بما كانت عليه في أواخر سبعينات القرن العشرين. فضلا على ذلك، أصبح الطلب على أنواع وقود النقل في الأسواق الصاعدة أقل مرونة لتغيرات الدخل نظرا لزيادة انتشار تملك المركبات.

^{١٣} زاد انتشار اختناقات النقل في حالتها الشحن والسائل والشحن الجاف في السنوات الأخيرة نظرا للزيادة السريعة المستمرة في الطلب على السلع الأساسية، وهو ما يعبر عنه الارتفاع الحاد في معدلات الشحن السائب.

^{١٤} تشمل عمليات الاندماج والاستحواذ البارزة الأخيرة شركات "الكوا" و"الكان" و"أرسيلور" و"ميتال". ويأتي ذلك متوافقا مع الاتجاه صوب زيادة التركيز في نشاط تعدين السلع الأساسية الرئيسية، حيث وصل إنتاج أكبر خمس شركات في عام ٢٠٠٥ مجتمعة إلى ما يقدر بنسبة ٤٣٪ من ناتج المعادن (مقارنة بنسبة ٣٣٪ في عام ١٩٨٥).

الاستحواذ، وهي عملية يتبعها عموماً وضع استراتيجيات مالية متحفظة عندما تحاول المنشآت تخفيض مستويات الديون الجديدة.

الطلب على أنواع الوقود الحيوي والنمو السريع في الاقتصادات الصاعدة كعاملين داعمين لأسعار المحاصيل الرئيسية

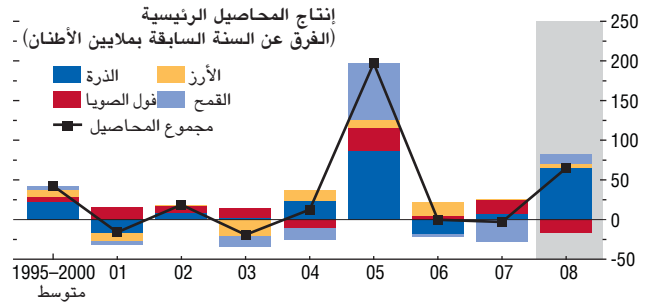
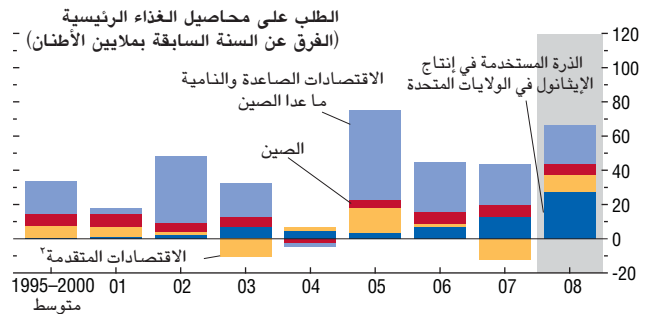
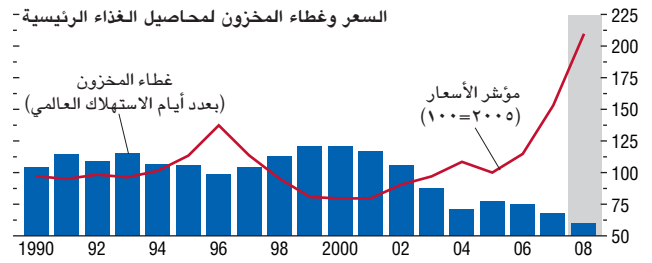
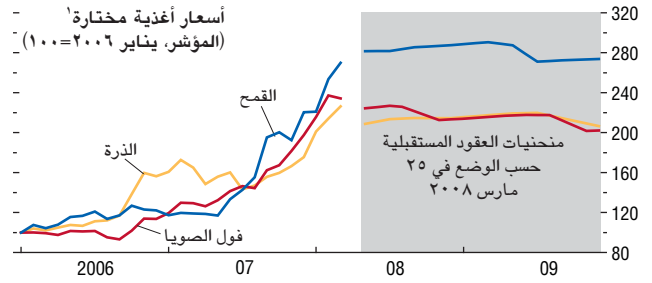
ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة ٣٩٪ في الفترة من فبراير ٢٠٠٧ إلى فبراير ٢٠٠٨ — وقاد هذا الارتفاع القمح وفول الصويا والذرة وزيت المائدة، إذ وصلت أسعارها جميعاً إلى مستويات عالية جديدة. وكما هي الحالة في سوق النفط، تعكس قوة الأسعار ضيق موازين الأسواق، حيث وصلت مخزونات المحاصيل الغذائية الرئيسية إلى أدنى مستوياتها في عشرين عاماً رغم قوة الإنتاج بوجه عام (اللوحتان العليان في الشكل البياني ١-٢٠). ويأتي ذلك الضيق انعكاساً لعدد من العوامل.

فالارتفاع المستمر في إنتاج أنواع الوقود الحيوي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعطى دفعة للطلب على الذرة وبذر اللفت وغيرهما من الحبوب فضلاً على زيوت المائدة. ورغم أن حصة أنواع الوقود الحيوي في المعروض من أنواع الوقود السائلة العالمي لم تتجاوز حتى الآن ١,٥٪، فإن استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاجها يفسر ما يقرب من نصف الزيادة في استهلاك المحاصيل الغذائية الرئيسية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهو ما يرجع في معظمه إلى إنتاج الإيثانول من الذرة في الولايات المتحدة (اللوحة الثالثة في الشكل البياني ١-٢٠). ولم يؤد الطلب على أنواع الوقود الحيوي إلى إعطاء دفعة لأسعار الذرة فحسب، بل إنه أعطى دفعة لأسعار الحبوب الأخرى واللحوم والدواجن ومنتجات الألبان من خلال آثار التكلفة وآثار الإحلال بين المحاصيل والطلب عليها.^{١٥} وجاءت قوة نمو الدخل الفردي في الصين والهند وغيرهما من الاقتصادات الصاعدة كعامل إضافي عزز الطلب على الأغذية، بما في ذلك الطلب على اللحوم وما يرتبط بها من أعلاف الماشية، وخصوصاً الحبوب وفول الصويا وزيت المائدة.

أما على جانب العرض، فقد أدت أحوال الجفاف في عدد من البلدان إلى تقليص الإنتاج العالمي من القمح في عام ٢٠٠٧ (اللوحة الرابعة في الشكل البياني ١-٢٠). وفضلاً على ذلك، أدى ارتفاع أسعار النفط أيضاً إلى زيادة تكاليف الإنتاج بالنسبة للكثير من المنتجات الغذائية.

وقد تكون السياسات قد أسهمت هي الأخرى في الضغط السعودي على الأسعار العالمية، فبالنظر إلى المخاوف السياسية من الانعكاسات الاجتماعية للارتفاع المستمر في أسعار الأغذية، لجأت بعض البلدان إلى تدابير ترمي

الشكل البياني ١-٢٠: التطورات الأخيرة في محاصيل الغذاء الرئيسية



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP؛ ووزارة الزراعة الأمريكية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١٥ محاصيل الغذاء الرئيسية هي القمح والذرة والأرز وفول الصويا.
١٦ تستبعد من ذلك الذرة المستخدمة في إنتاج الإيثانول في الولايات المتحدة.

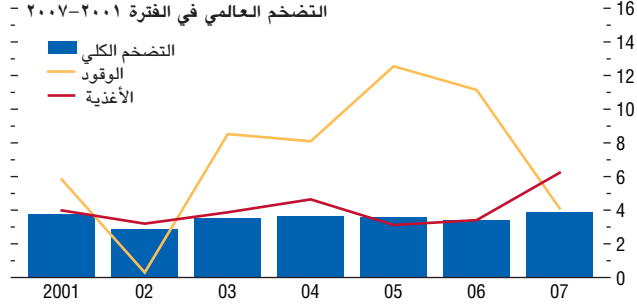
^{١٥} راجع الإطار ١-٦ في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الملحق ١-٢: المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية

إلى تخفيض صادرات الأغذية وزيادة الواردات منها، وبذلك أسهمت في ضيق الأوضاع في الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧، فرضت الصين وروسيا وأوكرانيا وكازاخستان والأرجنتين ضرائب تصدير على الحبوب وخفضت التعريفات الجمركية على زيوت المائدة، بينما حظرت الهند صادرات الأرز الباسماتي وزادت ضرائب التصدير على زيت النخيل.

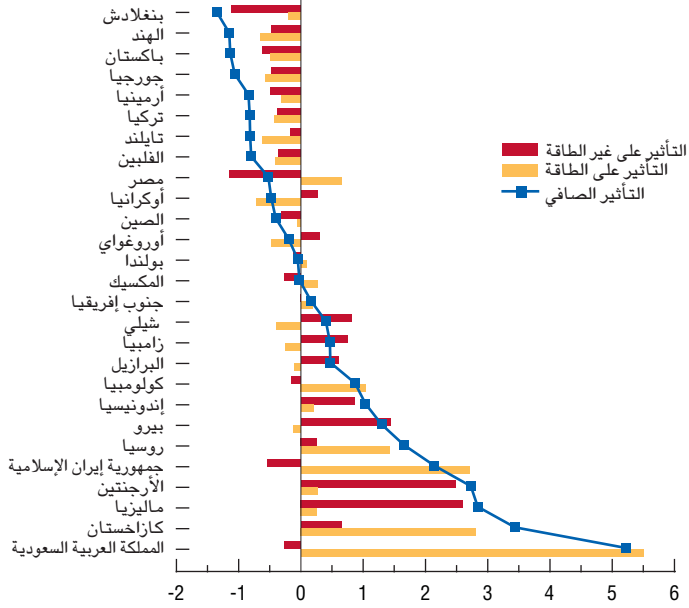
ورغم أنه يتوقع أن تبلغ أسعار الأغذية ذرى جديدة في ٢٠٠٨، فإن المتنبأ لها أنها لن تتراجع إلا تدريجياً بعد ذلك. وتميل مخاطر الأسعار في الأجل القصير إلى تجاوز التوقعات، حيث يتوقع استمرار قوة الطلب. وبوجه أعم، رغم أن دورات أسعار الأغذية في الماضي كان متوسطها في العادة ثلاث سنوات، حيث إن العرض كان يستجيب بسرعة للتغيرات في أوضاع الطلب، فمن المرجح أن تستمر الدورة الراهنة لفترة أطول. والسبب وراء ذلك هو أن من المتوقع أن يستمر الطلب على الأغذية في الزيادة السريعة لفترة قادمة بسبب الارتفاع المستمر في إنتاج أنواع الوقود الحيوي في الولايات المتحدة^{١٦} والاتحاد الأوروبي، واستمرار قوة الطلب من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الشكل البياني ١-٢١: الانعكاسات الاقتصادية الكلية لارتفاع أسعار السلع الأساسية



التأثير المباشر لتغيرات أسعار السلع الأساسية على الميزان التجاري لبلدان مختارة، ٢٠٠٧

(الإسهام في التغير في الميزان التجاري % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ بافتراض السماح بالانتقال الكامل للأثار.

الانعكاسات الاقتصادية الكلية لارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية

أعطى الارتفاع المستمر في أسعار الوقود والأغذية دفعة للتضخم الكلي في العديد من البلدان في الأشهر الأخيرة. وتمثل الزيادات في أسعار الأغذية مصدر قلق بالغ، وخصوصاً لدى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على وجه الخصوص لأن حصص النفقات المناظرة تتجاوز الإنفاق المرتبط بالنفط بهامش كبير. والواقع أن زيادات أسعار الأغذية أسهمت بما يقرب من ٤٥٪ من التضخم الكلي العالمي في عام ٢٠٠٧ في الاقتصادات الصناعية الرئيسية واقتصادات الأسواق الصاعدة، وذلك مقارنة بحوالي ٢٧٪ في عام ٢٠٠٦، وجاء التأثير على اقتصادات الأسواق الصاعدة (ما يقرب من ٧٠٪) أكبر بكثير مما في حالة الاقتصادات المتقدمة (حوالي ٢٠٪) (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-٢١، والجدول ١-٤).

^{١٦} يتوقع لإمدادات الإيثانول المستخرج من الذرة، على سبيل المثال، أن تلقى قوة دفع من الصلاحيات التي منحها قانون الطاقة الصادر في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ بالوصول بإنتاج الإيثانول إلى خمسة أمثاله بحلول عام ٢٠٢٢. فإذا تحقق الوفاء بالصلاحيات الممنوحة في هذا القانون في الموعد المقرر، فإن حوالي نصف محصول الذرة في الولايات المتحدة بأكمله سيكون قد خصص لإنتاج الإيثانول بحلول منتصف العقد المقبل (مقارنة بحوالي ٣١٪ في ٢٠٠٨)، حتى بافتراض أن يصبح من الممكن تجارياً إنتاج الإيثانول من النفايات السليولوزية في غضون حوالي ٥ سنوات.

الجدول ٤-١: الأغذية والوقود والتضخم الكلي^١
(٧)

٢٠٠٧				٢٠٠٦						
الوقود		الأغذية		التضخم الكلي	الوقود		الأغذية		التضخم الكلي	
الإسهام ^٢	التضخم ^٢	الإسهام ^٢	التضخم ^٢		الإسهام ^٢	التضخم ^٢	الإسهام ^٢	التضخم ^٢		
٨,٠	٤,١	٤٤,٣	٦,٢	٣,٩	١٩,٩	١١,٢	٢٧,٠	٣,٤	٣,٤	العالم
١٢,١	٣,٨	١٩,٥	٣,٠	٢,٢	٢٨,٠	١١,١	١٢,٤	٢,٠	٢,٣	الاقتصادات المتقدمة
٦,٥	٦,٧	٤٣,٦	٨,٧	٧,٤	٢٢,٣	٨,٧	٤٦,٦	٨,٥	٧,٢	إفريقيا
٧,٢	١١,٧	٤١,١	٩,٢	٩,٦	٧,٦	١٧,١	٤٠,٠	٨,٥	٩,٣	كومونولث الدول المستقلة
٣,٤	٣,١	٦٧,٥	١٠,٠	٤,٩	١٩,٤	١٢,٣	٣٧,٧	٤,٤	٣,٧	آسيا النامية
١١,٨	٦,٩	٣٤,٩	٨,٢	٥,٤	١٨,٢	٩,٧	٢٢,٠	٤,٦	٥,٢	أوروبا الوسطى والشرقية
٢٤,٤	١٠,١	٤٢,٣	١٣,٦	١٠,١	٥,٣	١,٩	٥٧,٠	٥,١	٣,٤	الشرق الأوسط
٣,٤	٢,٣	٤٠,٨	٨,٥	٥,٤	٩,٨	٨,٧	٢٣,١	٤,٥	٥,٤	نصف الكرة الغربي

المصدر: بيانات تضخم أسعار الأغذية والوقود تستند إلى البيانات التي تخص ١٣٧ بلدا والمقدمة من الإدارات المختصة بالبلدان ومن بنوك البيانات.
١ قد يختلف الرقم عن الأرقام الواردة في جداول الملحق الإحصائي وذلك بسبب التغطية القطرية المحدودة.
٢ التغييرات في أسعار المستهلكين المرتبطة بالأغذية أو الوقود (أو أقرب مكافئ لها).
٣ الإسهام % في التضخم الكلي.

التبادل التجاري، كافيا لموازنة أثر هذا الهبوط في الطلب الكلي موازنة كاملة.

المراجع

- Akin, Cigdem, and M. Ayhan Kose, 2007, "Changing Nature of North-South Linkages: Stylized Facts and Explanations," IMF Working Paper 07/280 (Washington: International Monetary Fund).
- Bagwell, Kyle, and Robert W. Staiger, 1997, "Collision Over the Business Cycle," *Rand Journal of Economics*, Vol. 28 (Spring), pp. 82-106.
- Bernanke, Ben, Mark Gertler, and Simon Gilchrist, 1999, "The Financial Accelerator in a Quantitative Business Cycle Framework," in *Handbook of Macroeconomics*, Vol. 1C, Chapter 2, ed. by John B. Taylor and Michael Woodford (Amsterdam: North-Holland), pp. 1341-93.
- Bernanke, Ben S., and Cara S. Lown, 1991, "The Credit Crunch," *Brookings Papers on Economic Activity*: 2, Brookings Institution, pp. 205-47.
- Bordo, Michael, and Olivier Jeanne, 2002, "Monetary Policy and Asset Prices: Does 'Benign Neglect' Make Sense?" IMF Working Paper 02/225 (Washington: International Monetary Fund).
- Borensztein, Eduardo, and Carmen Reinhart, 1994, "The Macroeconomic Determinants of Commodity Prices," IMF Working Paper 94/9 (Washington: International Monetary Fund).
- Caprio, Gerard, Daniela Klingebiel, Luc Laeven, and Guillermo Noguera, 2005, "Banking Crisis Data

الناجم عن الارتفاعات الكبيرة الأخيرة في أسعار النفط والأغذية طوال جزء كبير من ٢٠٠٨ حتى بدون حدوث زيادات جديدة في الأسعار، ولا يزال هناك قلق يتمثل في احتمال حدوث آثار لاحقة (second round effects) على التضخم.

وقد أفاد ارتفاع أسعار السلع الأساسية عديدا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولكنه أحدث تأثيرا معاكسا على الموازين الخارجية للبلدان المستوردة الصافية بين تلك البلدان (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-٢١). وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن الآثار المباشرة المعاكسة التي أحدثها الارتفاع الحاد في أسعار النفط والأغذية في عام ٢٠٠٧ على موازين الحساب الجاري الخارجي تعدت نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي في عدد من الاقتصادات النامية. وحيث إن قدرا كبيرا من الزيادة في أسعار الحبوب والنفط حدث في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، فإن الموازين الخارجية في بعض البلدان منخفضة الدخل قد تشهد تدهورا كبيرا في ٢٠٠٨، وهو ما يمكن أن يسهم في زيادة مواطن الضعف الخارجي وإبطاء الطلب المحلي والنشاط الاقتصادي في هذه البلدان.

وقد أدت الزيادات الحادة في أسعار السلع الأساسية أيضا إلى زيادة ضغوط التكلفة على المنتجين وقلصت القدرة الشرائية لقطاع الأسر في البلدان المستوردة للسلع الأساسية. ومن المرجح أن تؤدي هذه الآثار إلى تضخم تداعيات أزمة أسواق الائتمان على المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة. وعلى المستوى العالمي، من غير المرجح أن يكون ارتفاع الإنفاق في البلدان المصدرة للسلع الأساسية، استجابة لضخامة المكاسب في معدلات

- base," Appendix in *Systemic Financial Crises*, ed. by Patrick Honohan and Luc Laeven (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).
- Cordoba, Juan-Carlos, and Marla Ripoll, 2004, "Credit Cycles Redux," *International Economic Review*, Vol. 45 (November), pp. 1011–46.
- Frankel, Jeffrey, 2006, "Commodity Prices, Monetary Policy, and Currency Regimes," paper presented at the NBER Conference on Asset Prices and Monetary Policy, Cape Cod, Massachusetts, May 5–6.
- Gan, Jie, 2007, "The Real Effects of Asset Market Bubbles: Loan- and Firm-Level Evidence of a Lending Channel," *Review of Financial Studies*, Vol. 20 (November), pp. 1941–73.
- Goldman Sachs, PLC, 2007, "170 Projects to Change the World," a report prepared by the Goldman Sachs Global Equities Group (London, February).
- Green, Edward, and Soo Nam Oh, 1991, "Can a 'Credit Crunch' Be Efficient?" Federal Reserve Bank of Minneapolis *Quarterly Review*, Vol. 15 (Fall).
- Greenspan, Alan, 2005, "Current Account," speech given at the Advancing Enterprise 2005 Conference, London, February 4. Available via the Internet: www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2005/20050204/default.htm.
- Hughes, Jonathan, Christopher R. Knittel, and Daniel Sperling, 2008, "Evidence of a Shift in the Short-Run Price Elasticity of Gasoline Demand," *Energy Journal*, Vol. 29 (January).
- International Energy Agency, 2007, *World Energy Outlook 2007: China and India Insights* (Paris, November).
- Jorath, Christine, 2008, "The End of Easy Oil: Estimating Average Production Costs from Oil Fields Around the World," Working Paper No. 72 (Palo Alto, California: Stanford University Program on Energy and Sustainable Development, November).
- Kiyotaki, Nobuhiro, and John Moore, 1997, "Credit Cycles," *Journal of Political Economy*, Vol. 105 (April), pp. 211–48.
- Lane, Philip, and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2006, "Capital Flows to Central and Eastern Europe," IMF Working Paper 06/188 (Washington: International Monetary Fund).
- Lee, Jaewoo, Gian Maria Milesi-Ferretti, Jonathan Ostry, Alessandro Prati, and Luca Antonio Ricci, 2008, *Exchange Rate Assessments: CGER Methodologies*, IMF Occasional Paper No. 261 (Washington: International Monetary Fund).
- Leidy, Michael, 1996, "Macroeconomic Conditions and Pressures for Protection Under Antidumping and Countervailing Duty Laws—Empirical Evidence from the United States," IMF Working Paper 96/88 (Washington: International Monetary Fund).
- Matsuyama, Kiminori, 2007, "Credit Traps and Credit Cycles," *American Economic Review*, Vol. 97 (March), pp. 503–16.
- Mishkin, Frederic, 2007, "Housing and the Monetary Transmission Mechanism," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- National Petroleum Council, 2007, "Hard Truths: Facing the Hard Truths About Energy" (Washington, July). Available via the Internet: www.npchartruthsreport.org.
- Owens, Raymond, and Stacey Schreft, 1995, "Identifying Credit Crunches," *Contemporary Economic Policy*, Vol. 13 (April), pp. 63–76.
- Peek, Joe, and Eric Rosengren, 2005, "Crisis Resolution and Credit Allocation: The Case of Japan," in *Systemic Financial Crises*, edited by Patrick Honohan and Luc Laeven (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).
- Stock, James H., and Mark Watson, 1993, "A Simple Estimator of Cointegrating Vectors in Higher Order Integrated Systems," *Econometrica*, Vol. 61 (July), pp. 783–820.
- Suarez, Javier, and Oren Sussman, 1997, "Endogenous Cycles in a Stiglitz-Weiss Economy," *Journal of Economic Theory*, Vol. 76 (September), pp. 47–71.
- Thomas, Charles P., Jaime Marquez, and Sean Fable, 2008, "Measuring U.S. International Relative Prices: A WARP View of the World," FRB International Finance Discussion Paper No. 2008–917 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Tucker, Paul, 2007, "Money and Credit: Banking and the Macroeconomy," speech presented at the Monetary Policy and Markets Conference, London, December 13.
- van der Veer, Jeroen, 2008, "Two Energy Futures" (Royal Dutch Shell plc, January).
- Weinberg, John, 1995, "Cycles in Lending Standards?" Federal Reserve Bank of Richmond *Economic Quarterly*, Vol. 81 (Summer), pp. 1–18.

المنظورات القطرية والإقليمية

انخفض بمقدار ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عن مستوى الذروة الذي بلغه في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٢-٢). ويتباطأ النشاط الاقتصادي بوتيرة سريعة في مطلع عام ٢٠٠٨، حيث يؤدي انخفاض أسعار المساكن وتشديد توافر الائتمان إلى إضعاف الاستهلاك حتى مع استمرار الانخفاض في الاستثمارات السكنية وانتقال التداعيات اللاحقة الحتمية إلى استثمارات الأعمال. واتسعت فروق العائد على الائتمان بوضوح منذ أواخر شهر فبراير برغم حدوث بعض التحسن مؤخراً بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي بزيادة فتح نافذة الخصم أمام البنوك الاستثمارية. وأدى الانهيار الوشيك لخامس أكبر بنوك الاستثمار «بير ستيرنز» (Bear Stearns) في مطلع شهر مارس إلى زيادة تصاعد المخاوف بشأن مخاطر الأطراف المقابلة ووضع مزيد من الضغوط على رؤوس أموال البنوك في ظل بيئة تشهد بالفعل تشديد معايير الإقراض المصرفي بوتيرة سريعة. وفي الوقت ذاته، توجد علامات واضحة على أن ضعف سوق المساكن أدى إلى انتقال الآثار إلى أسواق العمل والاستهلاك. وانخفضت كشوف الأجور والرواتب غير الزراعية في شهري يناير وفبراير، وظل الاستهلاك الحقيقي عند مستواه منذ شهر ديسمبر، وتشير سرعة تراجع مشاعر المستهلكين وقطاع الشركات إلى أن الضغوط الخافضة على النفقات والدخول المحلية ستزداد حدة.

وأهم التساؤلات المطروحة هي إلى متى سيستمر الركود الحالي. فعادةً كان تتبع فترات الركود السابقة في الولايات المتحدة انتعاشات قوية جداً، حيث تساعد التصحيحات الحادة بوجه عام في تسوية الاختلالات، بينما تبدأ الدفعات التنشيطية النقدية والمالية في التحرك. وأهم العناصر المحددة لقدرة الاقتصاد على التحول بسرعة من فترة ضعف الأداء الحالية هي المسار المستقبلي لتصحيح الأسعار في سوق المساكن وأزمة القطاع المالي، والآثار اللاحقة على موارد قطاع الأسر وتمويل الأعمال.

وبالنظر أولاً إلى سوق المساكن، تغيرت العلاقة بين نشاط قطاع المساكن والدورة الاقتصادية تغيراً كبيراً في السنوات الأخيرة. وكما جاء في دراسة (Leamer (2007). كان تذبذب الاستثمارات السكنية حتى عهد قريب يأتي في أجزاء أساسية من الدورة الاقتصادية — فثمانية من نوبات الركود العشرة التي جاءت بعد فترات حروب كانت

كما يطرح الفصل الأول للنقاش، سيؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، لا سيما الركود الحاد في الولايات المتحدة وانتشار الأزمة في الأسواق المالية، إلى زيادة صعوبة الأوضاع الخارجية لجميع المناطق في أنحاء العالم. ويتناول هذا الفصل بمزيد من التفصيل كيف يمكن للمناطق المختلفة مواكبة هذه البيئة ومواجهة التحديات التي يرحح ظهورها على صعيد السياسات.^١

الولايات المتحدة وكندا: إلى متى يستمر التباطؤ؟

تباطأ الاقتصاد الأمريكي بصورة حادة ليصل معدل نموه إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٠٧ مقارنة بما يقرب من ٣٪ في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٢-١). وتراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي تراجعاً حاداً في الربع الأخير إلى ما لا يتجاوز ٠,٦٪ (على أساس معدل سنوي). وبينما لا يزال تصحيح الأسعار في سوق المساكن مستمراً بمنتهى القوة، أسهم انكماش الاستثمارات السكنية في خفض النمو بنقطة مئوية كاملة في عام ٢٠٠٧. وتراجع الاستهلاك وكذلك استثمارات الأعمال تراجعاً كبيراً مع اقتراب نهاية العام، مع إثارة الشعور بالاستياء وتشديد شروط الإقراض كثيراً بعد تفشي الاضطرابات المالية في شهر أغسطس برغم تحول الاحتياطي الفيدرالي بقوة نحو التيسير النقدي.

وساعد ارتفاع أسعار النفط على خفض الاستهلاك وأسهم في الوقت ذاته في رفع التضخم الكلي طوال ١٢ شهراً ليبلغ ٣,٤٪ في شهر فبراير (مقيساً باستخدام مخفض نفقات الاستهلاك الشخصي). وظل التضخم الأساسي عند حوالي ٢٪، وهو المستوى الأعلى من النطاق المريح الضمني للاحتياطي الفيدرالي. ولا يزال مجال القوة الوحيد هو صافي الصادرات التي نمت كرد فعل إزاء الانخفاض المتواصل في سعر صرف الدولار وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة مقارنة باقتصادات شركائها التجاريين. ونتج عن ذلك تراجع العجز في الحساب الجاري إلى أقل من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، أي أنه

^١ تحتوي أعداد ربيع ٢٠٠٨ من تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» على مزيد من التحليل للاتجاهات العامة والآفاق المستقبلية في المناطق المختلفة.

الجدول ٢-١: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين والبطالة (التغير السنوي % و % من القوة العاملة)

البطالة				أسعار المستهلكين				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,٧	٢,٠	٢,٦	٢,٢	٢,٤	١,٣	١,٣	٢,٧	٣,٠	الاقتصادات المتقدمة
٦,٣	٥,٤	٤,٦	٤,٦	٢,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٢	٠,٦	٠,٥	٢,٢	٢,٩	الولايات المتحدة
٧,٤	٧,٣	٧,٤	٨,٢	١,٩	٢,٨	٢,١	٢,٢	١,٢	١,٤	٢,٦	٢,٨	منطقة اليورو ^١
٧,٧	٧,٩	٨,٤	٩,٨	١,٦	٢,٥	٢,٣	١,٨	١,٠	١,٤	٢,٥	٢,٩	ألمانيا
٧,٩	٧,٨	٨,٣	٩,٢	١,٧	٢,٥	١,٦	١,٩	١,٢	١,٤	١,٩	٢,٠	فرنسا
٥,٨	٥,٩	٦,٠	٦,٨	١,٩	٢,٥	٢,٠	٢,٢	٠,٣	٠,٣	١,٥	١,٨	إيطاليا
١٠,٤	٩,٥	٨,٣	٨,٥	٣,٠	٤,٠	٢,٨	٣,٦	١,٧	١,٨	٣,٨	٣,٩	إسبانيا
٢,٩	٢,٨	٣,٢	٣,٩	١,٨	٢,٤	١,٦	١,٧	١,٦	٢,١	٣,٥	٣,٠	هولندا
٨,٣	٧,٦	٧,٥	٨,٢	١,٩	٣,١	١,٨	٢,٣	١,٢	١,٤	٢,٧	٢,٩	بلجيكا
٤,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٨	١,٩	٢,٨	٢,٢	١,٧	١,٧	١,٩	٣,٤	٣,٣	النمسا
٦,٧	٦,٧	٦,٨	٧,٧	١,٩	٢,٨	١,٦	١,٣	٢,١	٢,٤	٤,٤	٤,٩	فنلندا
٧,٤	٧,٥	٨,٣	٨,٩	٢,٧	٣,٥	٣,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٤,٠	٤,٢	اليونان
٧,٤	٧,٦	٧,٧	٧,٧	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٣,٠	١,٤	١,٣	١,٩	١,٣	البرتغال
٥,٠	٥,٣	٤,٦	٤,٤	٢,١	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٣,٠	١,٨	٥,٣	٥,٧	آيرلندا
٤,٩	٤,٨	٤,٤	٤,٥	٢,١	٢,٩	٢,٣	٢,٧	٣,٢	٣,١	٥,٤	٦,١	لكسمبرغ
٥,٠	٤,٨	٤,٨	٥,٩	٢,٤	٤,٠	٣,٦	٢,٥	٣,٥	٤,١	٦,١	٥,٧	سلوفينيا
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٦	٢,٩	٤,٠	٢,٢	٢,٢	٣,٥	٣,٤	٤,٤	٤,٠	قبرص
٦,٨	٦,٥	٦,٣	٧,٣	٢,٥	٣,٤	٠,٧	٢,٦	٢,٠	٢,٢	٣,٨	٣,٤	مالطة
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,١	١,٣	٠,٦	—	٠,٣	١,٥	١,٤	٢,١	٢,٤	اليابان
٥,٤	٥,٥	٥,٤	٥,٤	٢,١	٢,٥	٢,٣	٢,٣	١,٦	١,٦	٣,١	٢,٩	المملكة المتحدة ^١
٦,٣	٦,١	٦,٠	٦,٣	٢,٠	١,٦	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٣	٢,٧	٢,٨	كندا
٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٥	٢,٩	٣,٤	٢,٥	٢,٢	٤,٤	٤,٢	٥,٠	٥,١	كوريا
٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٨	٣,٣	٣,٥	٢,٣	٣,٥	٣,١	٣,٢	٣,٩	٢,٨	أستراليا
٣,٨	٣,٩	٣,٩	٣,٩	١,٥	١,٥	١,٨	٠,٦	٤,١	٣,٤	٥,٧	٤,٩	مقاطعة تايوان الصينية
٧,١	٦,٦	٦,١	٧,٠	٢,١	٢,٨	١,٧	١,٥	١,٧	٢,٠	٢,٦	٤,١	السويد
٤,١	٣,٢	٢,٥	٣,٣	١,٤	٢,٠	٠,٩	١,٠	٠,٩	١,٣	٣,١	٣,٢	سويسرا
٣,٨	٣,٩	٤,١	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٢,٠	٢,٠	٤,٨	٤,٣	٦,٣	٧,٠	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٣,٢	٣,١	٢,٨	٤,٠	٢,٠	٢,٣	١,٧	١,٩	٠,٥	١,٢	١,٨	٣,٩	الدانمرك
٣,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٤	٢,٦	٣,١	٠,٨	٢,٣	٢,٣	٣,١	٣,٥	٢,٥	النرويج
٦,٧	٦,٧	٧,٣	٨,٤	٢,٠	٢,٦	٠,٥	٢,١	٣,٤	٣,٠	٥,٣	٥,٢	إسرائيل
٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٧	٢,٥	٤,٧	٢,١	١,٠	٤,٥	٤,٠	٧,٧	٨,٢	سنغافورة
٤,٤	٤,١	٣,٦	٣,٨	٢,٧	٣,٤	٢,٤	٣,٤	٢,١	٢,٠	٣,٠	١,٥	نيوزيلندا ^٢
٢,٩	٣,٢	١,٠	١,٣	٢,٧	٥,٥	٥,٠	٦,٨	٠,١	٠,٤	٣,٨	٤,٤	آيسلندا
												للتذكيرة
٦,٠	٥,٧	٥,٥	٥,٨	١,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٤	٠,٩	٠,٩	٢,٢	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٧	٢,٧	٣,٠	٢,٢	١,٦	٤,٤	٤,٠	٥,٦	٥,٦	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ استنادا إلى المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين، الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.
^٢ أسعار المستهلكين باستثناء مكونات أسعار الفائدة.

السياسة النقدية منذ عام ٢٠٠٢، حيث ظل التمويل متوافرا باتباع أساليب التوريق التي سمحت بتخفيف شروط منح القروض (ارتفاع نسب القروض إلى القيمة، واستخدام أسعار فائدة منخفضة على نحو "مثير"، وعدم كفاية التوثيق) وارتفاع نسبة التمويل بالديون في القطاع المالي.

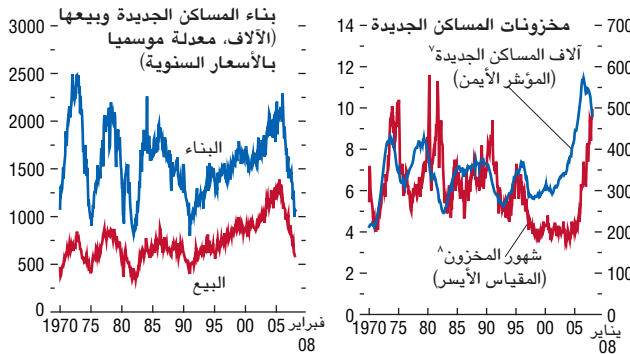
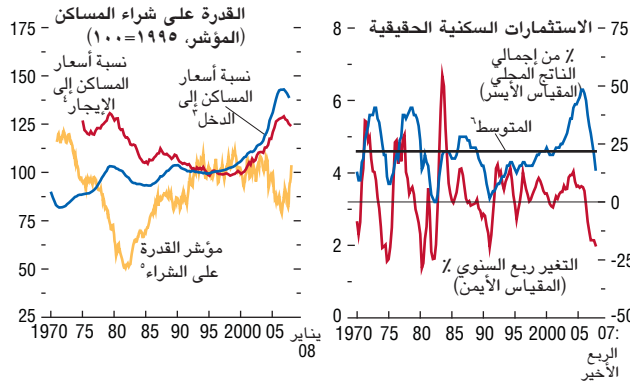
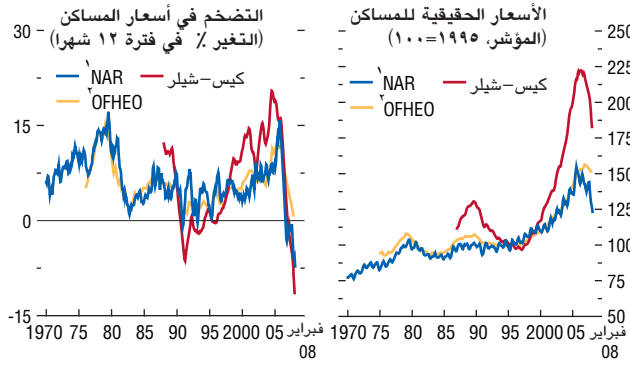
وبعد وصول سوق المساكن إلى مستوى الذروة في الفترة الأخيرة من عام ٢٠٠٥، فقد شهد تصحيحا كبيرا بالفعل، فانخفضت أسعار المساكن بنسب تتراوح بين صفر-١٠٪ في عام ٢٠٠٧، اعتمادا على المقياس المستخدم، وانخفاض معدل بناء الوحدات السكنية الجديدة بأكثر من

مسيبوقة بهبوط دوري في قطاع المساكن، وجميع فترات الهبوط الكبيرة في قطاع المساكن منذ عام ١٩٧٠ كانت متبوعة بنوبات ركود (الشكل البياني ٢-١). غير أن تحرير الأنظمة المصرفية وتحول تمويل قطاع المساكن نحو أسواق الأوراق المالية أدى إلى فك الرابطة الوثيقة بين ارتفاع أسعار الفائدة، وتوافر التمويل للديون العقارية، والاستثمارات السكنية (دراسة Bernanke, 2007). وفي الوقت ذاته، وكما ي طرح الفصل الثالث للنقاش، يبدو أن زيادة تطور سوق الرهون العقارية أدى إلى تقوية تأثير "المعجل المالي" لارتفاع أسعار المساكن على الاستهلاك. واستمر الانتعاش في أسعار المساكن حتى مع تشديد

الولايات المتحدة وكندا: إلى متى يستمر التباطؤ؟

الشكل البياني ٢-١: الولايات المتحدة: دورات أسعار العقارات في سياقها الصحيح

تبدو دورة أسعار العقارات الحالية هي الأطول بالفعل منذ السبعينات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مؤشرات التقييم المختلفة عالية، مما يشير إلى أن مرحلة الانكماش الدوري لا يزال أمامها وقت طويل.



المصادر: المصادن: دراسة (2007) Davis, Lehnert, and Martin؛ ومؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ الرابطة الوطنية لسامسة العقارات (NAR): متوسط متحرك على مدى ثلاث سنوات للتغير السنوي % لفترة ١٢ شهرا. المكتب الأمريكي للإشراف على مؤسسات الإسكان الاتحادية (Office of Federal Housing Enterprise Oversight (OFHEO)).
 ٢ نسبة مؤشر أسعار المساكن الذي وضعه المكتب الأمريكي للإشراف على مؤسسات الإسكان الاتحادية إلى حصة الفرد من الدخل الشخصي المتاح.
 ٣ معكوس نسبة الإيجارات إلى الأسعار لإجمالي المخزون من المساكن التي يقطنها مالكوها.
 ٤ المؤشر يساوي ١٠٠ عندما يكون دخل الأسرة الوسيط مؤهلا لقرض عقاري بنسبة ٨٠٪ لمسكن قائم ذي سعر وسيط من نوع مساكن الأسرة الواحدة، إعادة الربط بالمؤشر ١٩٩٥=١٠٠.
 ٥ متوسط إجمالي الناتج المحلي % في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧.
 ٦ آلاف مساكن الأسرة الواحدة الجديدة المعروضة للبيع.
 ٧ أشهر المخزون بوتيرة المبيعات الحالية.

الجدول ٢-٢: الاقتصادات المتقدمة: مراكز الحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١,١-	١,١-	١,٢-	١,٥-	الاقتصادات المتقدمة
٤,٢-	٤,٣-	٥,٣-	٦,٢-	الولايات المتحدة
٠,٩-	٠,٧-	٠,٢-	٠,١-	منطقة اليورو ^١
٤,٩	٥,٢	٥,٦	٥,٠	ألمانيا
٢,٥-	٢,٤-	١,٣-	١,٣-	فرنسا
٢,٣-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٦-	إيطاليا
١٠,٣-	١٠,٥-	١٠,١-	٨,٦-	إسبانيا
٥,٦	٥,٩	٦,٦	٨,٣	هولندا
٢,٨	٢,٩	٣,٢	٢,٧	بلجيكا
٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٤	النمسا
٣,٩	٣,٨	٤,٦	٤,٦	فنلندا
١٤,١-	١٣,٩-	١٣,٩-	١١,٠-	اليونان
٩,٥-	٩,٥-	٩,٤-	٩,٤-	البرتغال
٢,٩-	٣,٢-	٤,٥-	٤,٢-	آيرلندا
٧,٣	٨,٢	٩,٥	١٠,٣	لكسمبرغ
٤,٩-	٤,٨-	٤,٨-	٢,٨-	سلوفينيا
٧,١-	٧,٧-	٧,١-	٥,٩-	قبرص
٥,٨-	٦,١-	٦,٢-	٦,٧-	مالطة
٣,٩	٤,٠	٤,٩	٣,٩	اليابان
٤,٤-	٤,٨-	٤,٩-	٣,٩-	المملكة المتحدة
١,٢-	٠,٩-	٠,٩	١,٦	كندا
٠,٩-	١,٠-	٠,٦	٠,٦	كوريا
٥,٣-	٦,٣-	٦,٢-	٥,٥-	أستراليا
٨,١	٧,٨	٨,٣	٦,٧	مقاطعة تايوان الصينية
٦,٧	٦,٤	٨,٣	٨,٥	السويد
١٣,٨	١٥,٤	١٧,٢	١٥,١	سويسرا
٨,٣	٩,٩	١٢,٣	١٢,١	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١,٣	٠,٧	١,١	٢,٧	الدانمرك
٢٠,٤	٢٠,٠	١٦,٣	١٧,٣	الزروج
١,٧	١,٨	٣,١	٦,٠	إسرائيل
١٨,٩	٢٠,٦	٢٤,٣	٢١,٨	سنغافورة
٧,١-	٧,١-	٨,١-	٨,٦-	نيوزيلندا
٥,٣-	٨,٠-	١٥,٦-	٢٥,٤-	آيسلندا
١,٥-	١,٦-	١,٨-	٢,٣-	للتذكرة
٠,٨-	٠,٥-	٠,١	٠,٢-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٤,٣	٤,٥	٦,٠	٥,٢	منطقة اليورو ^٢
				الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ محسوبة على أساس مجموع أرصدة فرادى البلدان في منطقة اليورو.
^٢ مصححا لمراعاة تفاوت البيانات المبلغه عن المعاملات داخل المنطقة.

٥٠٪ مقارنة بمستوى الذروة مع مطلع عام ٢٠٠٨. ومع هذا، لا يزال السوق بعيدا عن التوازن إذ تظل المخزونات من المساكن غير المباعة قريبة من مستوياتها القياسية ولا تزال مؤشرات قيم المساكن أعلى كثيرا من الأنماط التاريخية (راجع الشكل البياني ٢-١). فضلا على ذلك، لا يكاد يكون هناك وجود يذكر لقطاع سوق الرهون العقارية عالية المخاطر ذي الفائدة المتغيرة، واتسعت فروق العائد في الوقت الراهن حتى على القروض العقارية المطابقة للمعايير. ويؤدي الارتفاع السالب في حقوق

الربحية والميزانيات العمومية في قطاع الشركات قوية، الأمر الذي يقلل حاجتها من التمويل. وأخيراً، توافرت للبنوك الموارد اللازمة لتمويل الرهون العقارية عن طريق البنوك الفيدرالية للقروض العقارية (Federal Home Loan Banks) بفضل تخفيف القيود على المشروعات الرئيسية التي ترعاها الحكومة. ومن ثم، فرغم حدوث ضائقة ائتمانية فإنها لم تتحول بعد إلى أزمة ائتمان مكتملة الملامح (راجع الإطار ١-١).

واستناداً إلى تلك الاعتبارات، تضع توقعات السيناريو الأساسي تصوراً بأن الاقتصاد سيدخل في مرحلة ركود محدود في عام ٢٠٠٨ يتبعه تعافي تدريجي بدءاً من عام ٢٠٠٩ وسيكون أبطأ إلى حد ما من التعافي الذي تبع الركود في عام ٢٠٠١، وذلك مع إصلاح الميزانيات العمومية لقطاع الأسر والقطاع المالي. (يقدم الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٠٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلاً لمسؤولية مواطن ضعف الميزانيات العمومية في أعقاب فترات الركود في قطاع المساكن عن التعافي بخطى شديدة البطء). وسوف يتباطأ النمو على أساس سنوي ليصل إلى ٠,٥٪ في عام ٢٠٠٨ قبل أن يعاود الارتفاع الطفيف ليبلغ ٠,٦٪ في عام ٢٠٠٩. ويكون المسار أوضح حينما يقاس على أساس التغير ربع السنوي. واستناداً إلى هذا القياس، فمن المتوقع انخفاض النشاط الاقتصادي بمقدار ٠,٧٪ في عام ٢٠٠٨ — مقارنة بالزيادة بمقدار ٠,٩٪ التي كانت متوقعة في عدد يناير ٢٠٠٨ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي — وذلك قبل التعافي لتحقيق نمو لا يزال دون المستوى بمقدار ١,٦٪ في عام ٢٠٠٩. وستظل جميع العناصر الرئيسية للطلب المحلي ضعيفة في عام ٢٠٠٨. وستستمر الاستثمارات السكنية في الهبوط، وسيترجع الاستهلاك أمام الآثار العكسية للثروة، والحد من الائتمان، وتراجع أوضاع سوق العمل، وذلك برغم الخصوم الضريبية بموجب تدابير الدفعة المالية التنشيطية التي جاءت مؤخراً؛ وسوف تتراجع كذلك استثمارات الأعمال. وسيظل الاستهلاك يمر بمرحلة تباطؤ في عام ٢٠٠٩، حيث سيواصل قطاع الأسر رفع معدل الادخار بعد ارتفاع الثروات الشخصية على مدى فترة طويلة نتيجة لقوة المكاسب الرأسمالية على جانب الأصول وليس بسبب المدخرات من الدخل. وسيظل صافي الصادرات نقطة مضيئة، حيث سيؤدي إلى زيادة خفض العجز في الحساب الجاري ليصل إلى حوالي ٤,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على الرغم من استمرار الارتفاع في أسعار النفط.

ولا تزال كفة مخاطر النتائج دون المتوقعة المحيطة بالسيناريو الأساسي هي الأرجح، لا سيما في عام ٢٠٠٩.

المساهمين على جانب ملكية المساكن وكذلك تعديلات القروض العقارية ذات الفائدة المتغيرة على الأرجح إلى دفع التوقف عن السداد وحبس الرهن إلى مستويات أعلى من ذلك، مما يزيد الضغوط الخافضة على أسعار المساكن، وهذا من شأنه أن يتسبب في تصاعد الدوافع للتوقف عن السداد. واستناداً إلى هذه المخاوف، يفترض السيناريو الأساسي للاقتصاد الأمريكي انخفاض أسعار المساكن بما يتراوح بين ١٤-٢٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (اعتماداً على المؤشر المستخدم) — وهو أمر غير مسبوق في الولايات المتحدة، برغم أن ذلك لن يحدث في أي مكان آخر في العالم.

وإذا ما انتقلنا إلى الأسواق المالية، يدور التساؤل حول مقدار العائق الذي سيفرضه انتشار أزمة الأسواق المالية على النشاط. وتنشأ المخاوف من مرور الأسواق المالية وأسواق المساكن بدورات متداعمة من تشديد الأوضاع الائتمانية، وانخفاض قيم الأصول، وتراجع النشاط. كذلك اتسعت فروق العائد الناجمة عن علاوات المخاطر، لا سيما بين السندات مرتفعة العائد، برغم توافر هامش الأمان للأثر المترتب على ذلك إلى حد ما بفضل تراجع أسعار الفائدة الخالية من المخاطر وانخفاض تكاليف الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رأس المال يتآكل — يشير السيناريو الأساسي إلى أن الخسائر التي ستلحق برؤوس أموال البنوك الأمريكية بسبب القروض ذات الصلة بالرهون العقارية والائتمانات المهيكلة ستبلغ حوالي نقطتين مؤبقتين من الأصول المرجحة بالمخاطر. وتتفاقم الضغوط على رؤوس الأموال مع عودة البنوك إلى استيعاب الأدوات ذات الغرض الخاص وصفقات التوريق المزمعة في ميزانياتها العمومية. وقد جرى بالفعل تشديد شروط الإقراض المصرفي، ونضبت أنواعاً معينة من التمويل إلى حد كبير — مثل الأوراق التجارية المضمونة بأصول، والائتمانات الممنوحة لأنشطة شراء الحصص بأموال مقترضة، واتسعت بشدة فروق العائد على أنواع أخرى من الاقتراض المضمون بأصول — لا سيما بطاقات الائتمان وقروض العقارات التجارية. وتهدد هذه الآثار جميعاً بكبح النشاط إلى حد كبير، فترفع معدلات التوقف عن السداد وتخفف قيم الأصول الأساسية، مما يؤدي إلى حدوث أثر معاكس آخر على الأسواق المالية.

وفي سياق التحرك لمواجهة هذه القوى جزئياً، ارتفعت رؤوس أموال البنوك التجارية إلى مستويات مريحة بعد عام ٢٠٠٠، وتمكنت البنوك من الاستفادة من مصادرة جديدة لجمع مزيد من رؤوس الأموال في الأشهر الأخيرة، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لجهاز البنوك التجارية عند مستوى أعلى من ١٠٪ بنهاية عام ٢٠٠٧. ولا تزال

ولكن لن يتم التوصل إلى ذلك إلا من خلال ممارسة رقابة بالغة الدقة على الميزانية.

وتتحرك السلطات لمعالجة مشكلات معينة في قطاع المساكن والقطاع المالي. وتصرف الاحتياطي الفيدرالي بحصافة لرفع فعالية أدواته من أجل توفير السيولة بإجراء توسيع كبير في نطاق الضمانات الإضافية ونطاق المؤسسات المسموح لها بالوصول إلى نوافذه والعمل بقوة للحفاظ على الاستقرار النظامي، مع توجيه قراراته بشأن السياسات النقدية بما يتماشى مع صلاحياته الاقتصادية الكلية. كذلك ساعدت الحكومة في التنسيق للتوصل إلى اتفاق بشأن النشاط لتسهيل مسألة تجميد التعديل في أسعار فائدة القروض عالية المخاطر مع وجود نسب مفرطة للقروض إلى القيمة وذلك من شأنه أن يساعد في تخفيف التوترات الاجتماعية برغم أنه لن يكون له تأثير كبير على ديناميكيات السوق. ورغم أن من شأن الخطوات المتخذة مؤخرًا لرفع الحدود بصفة مؤقتة عن دور المشروعات التي ترعاها الحكومة أن توفر بعض المساندة لسوق الرهون العقاري، فهناك مخاطر من تناقص هوامش الأمان الرأسمالية الضعيفة بالفعل. ويمكن النظر في اتخاذ مبادرات أخرى لتسهيل عملية إعادة تمويل الرهون العقارية في مواجهة التراجع في أسعار العقارات، ويشمل ذلك من خلال الاستخدام الرشيد للأموال العامة للحد من مخاطر أن يؤدي حبس الرهن الذي لا داعي له إلى زيادة الضغوط الخافضة على أسعار المساكن. وفضلا على ذلك، سيتعين اتخاذ خطوات لمعالجة جوانب الضعف النظامية التي تم الكشف عنها. كما أن الاقتراحات التي طُرحت مؤخرًا لإصلاح جهاز الأنظمة المالية المتصدع من خلال استخدام منهج يقوم على الأهداف تنبئ بتحقيق نتائج مثمرة على نحو ملائم، برغم أنه ينبغي توخي الحرص في وضع التفاصيل ذات الصلة. كذلك يتعين وضع تدابير لتشديد حماية المستهلك من أنشطة الإقراض ذات الطابع التحايلي وضمان توخي مزيد من الحرص في ممارسات الإقراض والتوريق مثلما جاء مؤخرًا في اقتراح فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية.

وتباطأ الاقتصاد الكندي مع نهاية عام ٢٠٠٧ بعد عدة أعوام من النمو القوي. ومن المتوقع أن ينمو بمقدار ١,٣٪ في عام ٢٠٠٨ قبل أن يستعيد زخمه في عام ٢٠٠٩. ويرجع تباطؤ النشاط في الأساس إلى الآثار المشتركة المترتبة على تراجع الطلب الخارجي وزيادة تشدد الأوضاع الائتمانية، وكلاهما مصدر لزيادة مخاطر احتمالات التطورات دون المتوقعة. وجاءت استجابة بنك كندا ملائمة إزاء الآفاق الأكثر زعزعة بالتحول من التشديد النقدي إلى اتخاذ موقف تيسيري، بما في ذلك تخفيض

ويمكن أن تؤدي ردود الأفعال السلبية في القطاع المالي وقطاع المساكن إلى تراجع النشاط الاقتصادي إلى مستوى أدنى من السيناريو الأساسي. ومع هذا، أدت الاستجابات القوية على صعيد السياسات، لا سيما توافر السيولة للأسواق المالية، إلى تخفيف المخاوف جزئيًا.

وبالنظر إلى هذه الآفاق، ربما يتعين على الاحتياطي الفيدرالي مواصلة تخفيض أسعار الفائدة لبعض الوقت، ويعتمد ذلك على الأدلة التي ستتضح بشأن مدى الركود. وقد تم بالفعل تخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بواقع ٣٠٠ نقطة أساس منذ صيف عام ٢٠٠٧، وتتوقع الأسواق حدوث تخفيض آخر بمقدار ٥٠ نقطة أساس في غضون الاثني عشر شهرا القادمة. ومع استمرار التضخم الأساسي عند مستوى مرتفع إلى حد ما واحتمالات استمرار الارتفاع والتقلب في أسعار الطاقة والأغذية، فلا تزال هناك مخاوف باقية بشأن التضخم، ولكن يمكن أن يؤدي الاتساع المتوقع في فجوات الناتج وتراخي سوق العمل إلى الحد من هذه المخاطر.

وينبغي استخدام سياسات المالية العامة لتوفير دعم قيم للاقتصاد المتعثر بعد انقضاء عدة أعوام من ضبط أوضاعها. وتتسم أدوات التثبيت التلقائي في الولايات المتحدة بأنها أقل قوة من الأدوات في أوروبا الغربية، ويعزى ذلك إلى الحجم الأصغر للحكومة. ويرجح أن تكون الإيرادات الحكومية شديدة الحساسية تجاه تباطؤ النشاط، ويمكن للطفرة الأخيرة في ضريبة الأرباح الرأسمالية أن تتخذ مسارا معاكسا، برغم أن المنافع ستتحقق في الأساس للمجموعات ذات الدخل الأعلى بينما ينخفض الميل الحدي إلى الاستهلاك. وتنص تدابير الدفعة التنشيطية الصادرة مؤخرًا على تخفيف العبء الضريبي عن الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل، إلى جانب زيادة الحوافز المتاحة لاستثمارات الأعمال، ويمكنها أن تؤدي أيضا إلى زيادة الطلب بفعالية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وذلك استنادا إلى الآثار المترتبة على تدابير الدفعة التنشيطية التي نُفذت في عام ٢٠٠١ (الإطار ٢-١).

ويمكن أن تؤدي مساندة القطاع العام لأسواق المساكن والأسواق المالية إلى الإسهام في تحقيق استقرار هذه الأسواق، برغم أنه ينبغي توخي الحذر لتجنب الخطر المعنوي الذي لا داعي له. غير أنه ينبغي في نفس الوقت توخي العناية لتجنب تراجع مسار المالية العامة على أساس دائم، نظرا لاستمرار الضغوط بعيدة الأجل على الإنفاق من المالية العامة بسبب شيخوخة السكان وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، الأمر الذي يتعين معالجته بجدية. وفي هذا الصدد، هناك ترحيب بالتزام السلطات بتحقيق فائض في الميزانية بحلول السنة المالية ٢٠١٢

الإطار ٢-١: متى تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة؟

ونتيجة لتنامي عدد هذه النماذج، أوجدت النظرية عددا وافرا من الآليات الممكنة لانتقال الآثار. ومن ثم يتعلق السؤال المطروح بالجوانب التجريبية كما يلي: ما مدى تأثير سياسة المالية العامة الاستنسابية على حفز الطلب؟ وتعطي النويات الأخيرة انطباعا مختلطا بشأن فعالية سياسة المالية العامة (الجدول). وتعتبر الخصوم على ضريبة الدخل في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ بوجه عام ناجحة في تقوية الطلب المحلي باستخدام مضاعف تقديري بلغ نحو ٠.٥. ومع هذا، كانت الخصوم الضريبية جزءا من مجموعة تدابير أكبر تتعلق بالمالية العامة، كما أنها وضعت تحسبا لما سيتبع ذلك من خفض دائم. وتشير التقديرات إلى أن تدابير الدفعة المالية التنشيطية لعام ١٩٩٥ في اليابان — التي سبقتها سلسلة برامج أصغر — أدت إلى زيادة النمو بواقع ١٪ في الأجل القصير. ومع هذا لا يزال اليابان ينمو ببطء حيث واجه معاناة في التعامل مع العبء الكبير الناجم عن القروض المصرفية المهلكة بعد انفجار فقاعة أسعار الأصول، واستمرت تدابير الدفعة المالية التنشيطية على مدار العقد. وهناك مثال ثالث هورد فعل فنلندا إزاء صدمة الناتج في عام ١٩٩١، التي اقترن فيها الإرخاء الهيكلي للمالية العامة بعمل أدوات التثبيت التلقائي على نحو مكتمل. وهناك اعتقاد بأنه ليس لإرخاء المالية العامة فعالية تذكر، وربما كانت تمثل مدخلات سلبية نتيجة للمخاوف التي أثارها بشأن القدرة على الاستمرار، نظرا لأن الصدمة ذات طابع دائم. وحيث إن هذه التجارب لا تتضمن جوانب معاكسة للحقيقية، فإنها لا تقدم سوى رؤى واقعية، ولكنها تطرح تساؤلات حول حجم الآثار المترتبة على سياسة المالية العامة ومدى قدرتها على الاستمرار، خاصة عندما تكون الأسباب الأساسية لتباطؤ النمو ذات طابع دائم.

وبوجه أعم، توصلت الدراسات القطرية المبنية على نماذج تجريبية إلى وجود مضاعفات مالية صغيرة جدا. وتوصلت دراسات أجريت مؤخرا باستخدام أساليب الانحدار الذاتي للمتجهات إلى تراجع المضاعفات المالية بمرور الوقت في كثير من الاقتصادات الكبرى وربما أيضا أصبحت سالبة (دراسة Perotti, 2005؛ الشكل البياني الأول).^٤ والتفسيرات الممكنة لذلك هي زيادة التسرب

يدور الجدل بين خبراء الاقتصاد منذ فترة طويلة حول الفكرة القائلة بأن سياسة المالية العامة الاستنسابية يمكن أن تكون أداة فعالة مضادة للاتجاهات الدورية على مستوى السياسات. ويرى المؤيدون التقليديون لمنهج المبادرة أن الاقتصادات تفتقر إلى آلية ملازمة تمكنها من الاستغلال الكامل للموارد. ومع ذلك أدى إخفاق التجارب على صعيد السياسات في السبعينات وكذلك التطورات النظرية إلى رفض واسع النطاق لهذه المقدمة المنطقية. ورأي النقاد أنه إذا عملت الأسواق بحرية، فسوف تؤدي المنافسة إلى ضمان توفير فرص عمل كاملة ولن تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة، على أي حال، بسبب ردود أفعال الوكلاء التجاريين الموزنة للانعكاسات المستقبلية المتوقعة في مسار المالية العامة (التعادل الريكاردوي).

وتوصلت الدراسات الاقتصادية منذ ذلك الوقت إلى رأي أكثر دقة: وهو أن سياسة المالية العامة يمكن أن تكون فعالة، ولكن الشروط اللازمة لذلك قد تتوافر أو لا تتوافر في وقت محدد أو مكان معين. وبعد انقضاء فترة تصاعد العجوزات في الثمانينات، سلطت الدراسات التجريبية الضوء على الآثار الخائفة التي تواجه تأثير الدفعة التنشيطية من المالية العامة من جراء ارتفاع مستويات الديون، وتحيز العجز، والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الكلي.^١ وفي الوقت ذاته، حددت التطورات النظرية مجموعة مختلفة من الظروف التي يمكن لسياسة المالية العامة أن تكون فعالة في ظلها. وأدت النماذج التي تنطوي على عدم توافر الائتمان للعميل ومحدودية آفاق التخطيط إلى توليد آثار إيجابية على الناتج، كما ساندتها أيضا دراسات جزئية. واعتمدت المناهج الأخرى المتبعة في وضع النماذج على الجمود في الأجور والأسعار الاسمية، وقصور المنافسة بين المنتجين، وكلاهما قادر على رفع الأجور الحقيقية والناتج الحقيقي كرد فعل إزاء صدمة الطلب التي تلحق بالمالية العامة.^٢ ولم يقتصر الأمر على اعتبار هذه الفرضيات امتدادا واقعا للمنهج الكلاسيكي، وإنما أدت أيضا إلى إيجاد أنماط اقتصادية كلية موثوقة إذا ما تم تضمينها في نماذج التوازن العام الديناميكية المعيارية.^٣

ملحوظة: المؤلفون الرئيسيون لهذا الإطار هم ستيفان دانيغز، ومايكل كومهوف، ودوغلاس لاكتون، بمساعدة من ستيفان سيمانسكي.

^١ راجع على سبيل المثال دراسة (Giavazzi and Pagano (1990).

^٢ للاطلاع على عوامل أخرى، راجع دراسة (Blinder (2004).

^٣ حتى في حالة اقتصاد خال من العيوب، يمكن أن تؤدي سياسة المالية العامة إلى زيادة النمو من خلال رد الفعل على جانب العرض (دراسة Baxter and King, 1993). وللإطلاع على تفسيرات أخرى، راجع دراسة Ravn, Schmitt-Grohé (2006)؛ ودراسة Uribe (2006)؛ ودراسة Galí, López- (2007)؛ ودراسة Linneman and Schabert (2003).

Botman, Karam, Laxton, وتناقش دراسة Salido, and Javier Vallés (2007) and Rose تطبيقات أجريت مؤخرا لنماذج التوازن العام المعيارية الديناميكية والتصاعدية.

^٤ توصل أحد المناهج البديلة، باستخدام نويات التوسع المالي التاريخية في تقييم آثار الناتج (منهج المتغير الصوري)، إلى وجود آثار موجبة على الاستهلاك والأجور الحقيقية (Perotti, 2007).

أمثلة على الدفعة المالية التنشيطية في الفترة الأخيرة

الدفعة التنشيطية	العامل المحرك	التدابير والحجم (% من إجمالي الناتج المحلي)	نمو إجمالي الناتج المحلي ^١		التعليق
			السنوات الثلثة التالية (المتوسط)	السنوات الثلاث السابقة (المتوسط)	
الولايات المتحدة ٢٠٠١-٢٠٠٢	انفجار فقاعة دوت كوم وتداعيات الإرهاب العالمي	الخصم على ضريبة الدخل: ٠.٥%	٤.١	٠.٨	تشير تقديرات Shapiro and Slemrod Johnson, Parker, and (2003) Souleles (2004) إلى استهلاك نحو أربعة أعشار إلى ثلثي الخصم الضريبي في الستة أشهر الأولى.
اليابان ١٩٩٥	فترة مطولة من تباطؤ النمو بعد انفجار فقاعة أسعار الأصول وتعرض القطاع المصرفي للضغط لفترة طويلة	برنامج الاستثمار العام مقترنا بخفض الضريبة على الدخل: ١.٥%	٠.٨	١.٩	توصلت دراسة Kuttner and Posen (2002) إلى أن وجود أثر قصير الأجل على النمو بمقدار ١% من إجمالي الناتج المحلي (١٩٩٦) ولكنها ترى أن الدفعة التنشيطية كانت في نهاية المطاف صغيرة جدا إلى درجة لاتسمح بالحيلولة دون ارتداد النمو. وكانت آثار الإعلان تميل إلى أن تكون كبيرة، ولكن التنفيذ الفعلي كان أصغر كثيرا. دراسة (Mühleisen, 2000; Bayoumi, Posen, 1998). وتستخدم (2001) منهجية الانحدار الذاتي للمتجهات وتتوصل إلى وجود مضاعف للإنفاق الحكومي موجب ولكن صغير مقداره ٠.٦ عن فترة التسعينات.
فنلندا ١٩٩١	فقدان سوق التصدير بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانفجار فقاعة العقارات والأصول	عمل أدوات التثبيت التلقائي بصورة مكتملة (٤.٢%) والتراجع الهيكلي (١.٧٥%)	٤.٧	٠.١	توصلت دراسة Corsetti and Roubini (1996) إلى أن سياسة المالية العامة لم تؤد إلى حدوث استقرار يذكر في الناتج بسبب الطابع الدائم للصدمة الاقتصادية

^١ يشير نمو إجمالي الناتج المحلي الارتجاعي والاستشرافي ($T-1$, $T+1$) إلى متوسط ثلاث سنوات.

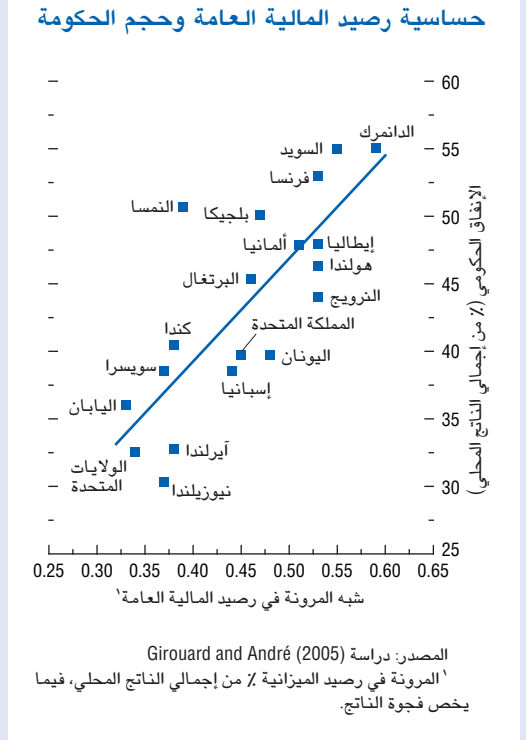
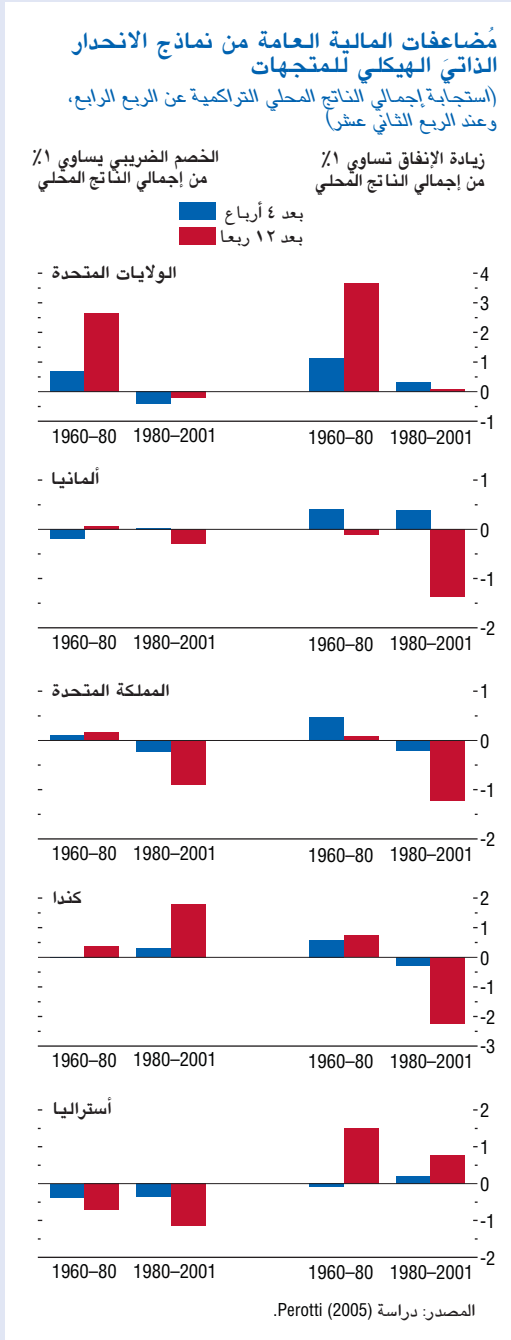
وتبين التقديرات المبينة على النماذج الكلية-التجريبية أو المعيارية — وجود آثار أقوى للمُضاعِف إلى حد ما، تتراوح بين ٠.٣ و ١.٢ على الأثر، مع وجود آثار أكبر لتدابير الإنفاق بوجه عام مقارنة بتدابير الضريبة (راجع دراسة Hemming, Kell, and Mahfouz, 2002؛ ودراسة Botman, 2006). ومع هذا، يعتمد حجم الأثر كثيرا على الافتراضات بشأن المعلمات الأساسية (مثل مرونة البديل، وانتشار نقص السيولة، ومرونة توريد العمالة) وعوامل أخرى.

من خلال قناة التجارة مع زيادة انفتاح الاقتصادات، وانخفاض عدد المستهلكين محدودي السيولة حيث أصبحت إمكانية الحصول على الإقراض متوافرة لعدد أكبر من المستهلكين، وزيادة تركيز السياسة النقدية على كبح التضخم، الأمر الذي يوازن بعض الآثار المالية. ويوجد مع ذلك اختلاف قطري كبير في الآثار التقديرية، ويرجع عزو ذلك إلى مصاعب تحديد الصدمات المالية والتفاعلات مع ردود الأفعال الأخرى على صعيد السياسات.^٥

^٥ في إيطاليا، تبلغ تقديرات مُضاعِفات الإنفاق بوجه عام أكثر من "١"، بينما مُضاعِفات الضريبة صغيرة وليست لها دلالة إحصائية (دراسة Sgheri, 2006؛ ودراسة Giordano and others, 2007). وتتراوح تقديرات مُضاعِفات الإنفاق والضريبة في اليابان بين ٠.٥ و ١ (دراسة Hemming, Kell, and Mahfouz, 2002؛ ودراسة Kuttner and Posen, 2002). وفي إسبانيا، كانت الاستجابات النبضية إزاء الصدمات المالية صغيرة في البداية ثم تحولت إلى سالبة في الأجل المتوسط (دراسة

Catalán and Lama, 2006؛ ودراسة De Castro Fernández and Heppke-Falk, 2006). وفي ألمانيا، توصلت دراسة (Hernández de Cos, 2006) Tenhofen, and Wolff (2006) إلى أن تدابير الإنفاق هي فقط التي تحقق آثارا موجبة قصيرة الأجل على جانب الناتج، مع وجود مُضاعِف يبلغ ٠.٦ للأثر، ويختفي بعد مرور ثلاث سنوات.

الإطار ٢-١ (تابع)



وحتى إذا كانت تدابير سياسة المالية العامة ذات أثر مضاعف إيجابي، فيجب تنفيذها في الوقت المناسب ودعمها بتوفير أوضاع اقتصادية كلية مواتية لكي تتحقق الفائدة منها. وتنفذ بعض التدابير المالية بفواصل زمني مشابهة للسياسة النقدية، ولا تُعرف المرحلة الدورية التي يمر بها الاقتصاد في الغالب إلا بفوارق زمنية كبيرة. ولهذا السبب، فإن الخط الأول لاستجابة السياسة المالية هو استخدام أدوات التثبيت التلقائي (الاختلاف في الإيرادات والنفقات على امتداد الدورة الاقتصادية). ومع هذا، يختلف حجم أدوات التثبيت المذكورة بين البلدان، ويكون صغيرا في كثير من البلدان التي لديها حكومات صغيرة نسبيا، كالولايات المتحدة واليابان (الشكل البياني الثاني). وحتى في حالة إمكانية اعتماد التدابير الاستثنائية في الوقت المناسب، فإن فعاليتها تتوقف على الأرجح على مجموعة من الأبعاد مثل مكانم الضعف في الاقتصاد الكلي (كاختلال القطاع الخارجي) وأوضاع المالية العامة (كالقدرة على الاستمرار أو مستويات الديون). ويمكن أن

تؤدي الظروف غير المواتية إلى تضخيم ردود الأفعال الموازنة في مواجهة الدفعة المالية التنشيطية.

محاكاة النماذج

ولبيان هذه النقاط، تم إعداد نماذج للآثار الاقتصادية المترتبة على استجابات سياسة المالية العامة والسياسة النقدية الاستثنائية إزاء حدوث صدمة طلب كبيرة في الولايات المتحدة، وذلك باستخدام نسخة سنوية تتألف من خمسة بلدان من النموذج النقدي والمالي المتكامل العالمي (GIMF).^٦

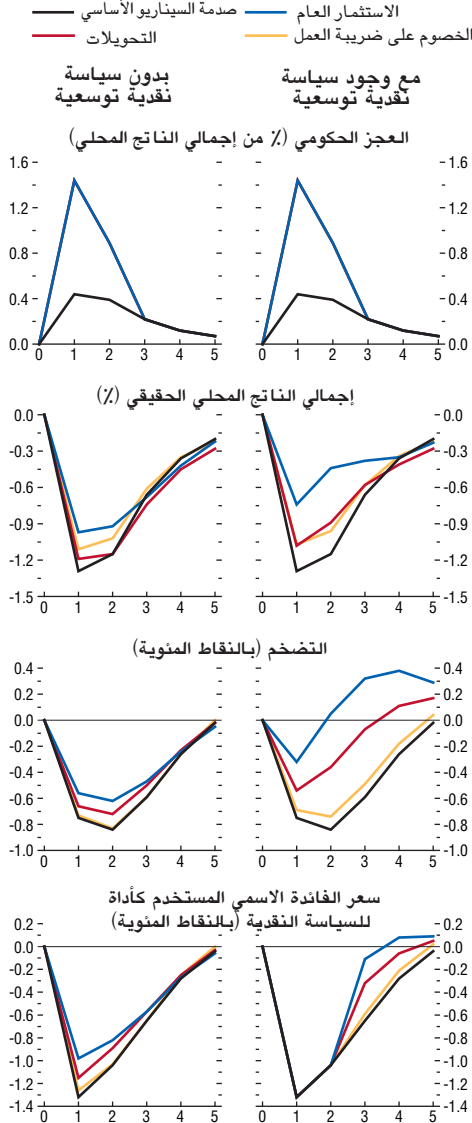
ويفترض السيناريو الأساسي، المبين بالخطوط السوداء الداكنة في الشكل البياني الثالث، تعرض الاستهلاك والاستثمار المحلي الأمريكي لصدمة خارجية، مع حدوث أكبر تأثير ممكن بعد سنة واحدة. ويُفترض أن تتبع السياسة النقدية قاعدة تايلور التي تكون الاستجابة بموجبها إزاء انخفاض التضخم هي خفض أسعار الفائدة الاسمية ومن ثم الحقيقية. وفيما يخص سياسة المالية العامة، يفترض أن تبلغ مرونة العجز الحكومي فيما يخص فجوة الناتج بموجب أدوات التثبيت التلقائي -0.25، وذلك أدنى بكثير من الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ويُفترض أن تعمل من خلال زيادة التحويلات الممولة بالديون إلى قطاع الأسر. وفي ظل هذه المجموعة من السياسات، يؤدي السيناريو الأساسي إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي (نسبياً إلى مسار اتجاهه العام) بمقدار ١.٣٪ في السنة الأولى، يليه انتعاش بطيء على مدى أربع سنوات.^٧

وتوضح السيناريوهات البديلة الثلاثة المبينة في الشكل البياني الآثار المترتبة على الدفعة المالية التنشيطية الاستثنائية التي ترفع نسبة العجز الحكومي إلى إجمالي

النموذج النقدي والمالي المتكامل العالمي هو نموذج للتوازن العام متعدد البلدان ديناميكي وتصادفي ويتضمن سمات غير ريكاردية قوية تتحقق بموجبها آثار حقيقية كبيرة لسياسات المالية العامة. ويشمل كذلك جوانب جمود اسمية وحقيقية، تجعله أداة مفيدة لدراسة الانعكاسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لصدمة العرض والطلب. وكتل البلدان هي الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان، وآسيا الصاعدة، وبقية البلدان. وتمت معايرة الروابط التجارية بين هذه البلدان باستخدام مصفوفة عام ٢٠٠٦ لتدفقات التجارة العالمية. وللإطلاع على وصف لهيكل النموذج راجع دراسة Kumhof and Laxton (2007).

^٧ تفترض المحاكاة عدالة التوزيع بين الأسر، ولكن من شأن الآثار أن تكون أكبر إذا كانت التحويلات تستهدف على وجه التحديد الأسر التي لا يتوافر لها الائتمان. ونتيجة لأن الصدمة الأساسية المفترضة هي صدمة طلب، ينخفض التضخم بنحو ٠.٨ نقطة مئوية في أول عامين ثم يعود ببطء إلى قيمته طويلة المدى. وتأتي استجابة السياسة النقدية في صورة خفض قوي لأسعار الفائدة الاسمية بمقدار ١٣٠ نقطة أساس لحفز التعافي المبكر في الطلب.

الولايات المتحدة: سيناريوهات توسع المالية العامة الاستثنائية (السنوات على المحور السيني)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

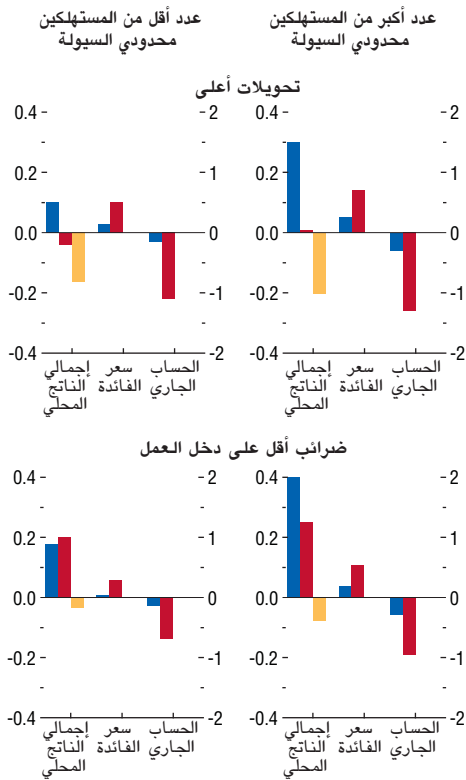
^٦ يُعرف التوسع من خلال التحويلات بأنه ارتفاع بمقدار نقطة مئوية واحدة في التحويلات الممولة بالديون في العام الأول و٠.٥ نقطة مئوية في العام الثاني. ويُعرف التوسع من خلال الخصوم على ضريبة العمل بأنه ١.٥ و٠.٧٥ نقطة مئوية في العام الأول والعام الثاني. ويُعرف التوسع من خلال الاستثمارات الحكومية بأنه اقتران ارتفاع التحويلات مع زيادة الاستثمارات الحكومية الإنتاجية بمقدار ٠.٢٥٪ و٠.١٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام الأول والعام الثاني.

الإطار ٢-١ (تتمة)

الولايات المتحدة: سيناريوهات إضافية لتوسع المالية العامة الاستثنائي^١

(إجمالي الناتج المحلي وسعر الفائدة الحقيقي %؛ والحساب الجاري % من إجمالي الناتج المحلي)

- انحراف قصير الأجل عن السيناريو الأساسي بسبب التوسع المؤقت في المالية العامة (المقياس الأيسر)
- انحراف قصير الأجل عن السيناريو الأساسي بسبب التوسع الدائم في المالية العامة (المقياس الأيسر)
- انحراف طويل الأجل عن السيناريو الأساسي بسبب التوسع الدائم في المالية العامة (المقياس الأيمن)^٢



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يُعرّف سعر الفائدة بالقيم الحقيقية بأنه سعر الفائدة الاسمي ناقصاً تضخم سعر المستهلك. وتبين الآثار قصيرة الأجل على الناتج الأثر المباشر في السنة الأولى ناقصاً آثار صدمة الطلب السالبة. ويُعرّف التوسع المؤقت بأنه تراجع العجز بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي في السنة الأولى وينصف نقطة مئوية في السنة الثانية، ويُعرّف التوسع الدائم بأنه تراجع دائم في العجز بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي. وتراوحت حصة الأسر محدودة السيولة بين ٢٥٪ و ٥٠٪.

^٢ انحرافات بعيدة الأجل عن السيناريو الأساسي - محسوبة باستخدام النموذج في حالة الثبات - لا ترد البيانات إلا في إجمالي الناتج المحلي.

الناتج المحلي بنقطة مئوية إضافية واحدة في عام الصدمة و٠,٥ نقطة مئوية إضافية في العام التالي. والنتائج الرئيسية هي كما يلي:

- تساعد تدابير النفقات والضرائب في تخفيف التباطؤ، ولكن آثار الناتج صغيرة وتقدر بنحو ٠,١-٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على الأثر (العمود الأيسر في الشكل البياني الثالث). ويترتب أثر أكبر على التوسعات التي تتضمن استثمارات حكومية بسبب تحفز العرض والطلب في نفس الوقت، رغم أنه سيكون من الصعب ضمان التنفيذ في الوقت المناسب. كذلك من المرجح أن تكون التوسعات التي تستهدف الأسر التي تواجه نقصاً في الائتمان - مثل خصوم العاملين ذوي الدخل المنخفض - أكثر فعالية (الشكل البياني الرابع).
- إذا كانت سياسة المالية العامة تدخل ضمن السياسة النقدية، فإن حجم آثار الناتج المباشرة يبلغ الضعف، إذ يتراوح بين ٠,٢ و ٠,٦ نقطة مئوية (العمود الأيمن في الشكل البياني الثالث). وكذلك يرجع الأثر الأكبر إلى الدفعة التنشيطية التي تستهدف الاستثمار^٨.
- وتتحقق آثار أكبر على الناتج على حساب ارتفاع التضخم، لا سيما في ظل السياسة النقدية التوسعية. ويمثل تخفيض ضرائب العمل أكثر المناهج الحميدة بفضل آثاره الإيجابية على عرض العمالة والقدرة الإنتاجية، الأمر الذي يمكن أن يساعد في موازنة أثر التضخم.

وتتسم هذه النتائج بالحساسية إزاء الافتراضات البديلة بشأن مدة الدفعة التنشيطية الاستثنائية. ويعتمد حجم الآثار قصيرة الأجل اعتماداً بالغاً على ما إذا كان من المتوقع أن يكون توسع المالية العامة دائماً، وما هي التدابير المالية التي ستُتخذ في المستقبل لتثبيت نسبة العجز إلى إجمالي الناتج المحلي. وتكون الدفعة التنشيطية قصيرة الأجل للناتج أكبر بوجه عام حينما يُتوقع أن يكون التوسع المالي مؤقتاً وليس دائماً، ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى أن الدفعة التنشيطية المؤقتة تؤدي

^٨ سوف تختلف النتائج في حالة حدوث صدمة على جانب العرض. وربما تساعد الإدارة الاستثنائية للطلب في توفير هامش أمان في مواجهة الضربة، ولكن سيثبت أن التضخم أعلى، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على نمو الناتج على المدى الأبعد.

أوروبا الغربية: هل يمكن تجنب حدوث تباطؤ حاد؟

الاستنتاجات

يشير العمل التجريبي ومحاكاة النماذج إلى أن الدفعة المالية التنشيطية يمكن أن تكون فعالة في توفير بعض الدعم المؤقت للاقتصاد المعني الذي يواجه ضغوطا. غير أنه من أجل تحقيق النجاح، يتعين أخذ عدد من العوامل في الاعتبار كما يلي: (١) يجب أن تأتي الدفعة التنشيطية في الوقت المناسب، ويتطلب ذلك التحديد المبكر للمشكلة الأخذ في التطور؛ (٢) يجب تجنب التأثير سلبا على استقرار المالية العامة على المدى البعيد، حيث إن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع آثار المضاعف؛ (٣) يجب أن تكون مؤقتة ومستهدفة على نحو محدد لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأثر على الطلب الكلي. وحتى مع استيفاء هذه المعايير، فهناك حدود للدفعة التي يمكن أن توفرها سياسة المالية العامة، ويؤكد ذلك أهمية التعامل مباشرة مع المشكلات الأعمق التي ربما كانت تعيق الأداء الاقتصادي.

إلى خفض تراكم الدين العام وحدوث زيادة أقل في أسعار الفائدة الحقيقية.^٩ ويمكن تحسين أثر المزامنة الناتج عن استمرار العجز إذا أدت تدابير الدفعة التنشيطية إلى تقليل التشوهات — بخفض الضرائب على دخل العمالة، على سبيل المثال، الأمر الذي يرفع الدخل مدى الحياة (الشكل البياني الرابع، اللوحة الدنيا على الجانب الأيسر). ورغم ذلك، فسوف يؤدي ارتفاع الدين العام المقترن بتدابير دائمة وكذلك بتدابير الموازنة اللازمة إلى تراجع مسار النمو على المدى البعيد. ويؤكد ذلك ميزة الإجراءات المالية الاستثنائية المؤقتة.

^٩ للاطلاع على أدلة تجريبية لآثار الدين الحكومي على أسعار الفائدة الحقيقية، راجع دراسة (Ford and Laxton (1999).

رغم المتاعب التي واجهت القطاع المصرفي. وكانت القوة الدافعة وراء تصاعد الطلب المحلي هي النمو المطرد في فرص العمل وقوة الاستثمار، تدعمها ميزانيات عمومية سليمة في قطاع الشركات والطلب العالمي القوي. غير أن علامات التوتر ازدادت بنهاية عام ٢٠٠٧. وتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي في الربع الأخير فبلغ ١,٥٪ في منطقة اليورو و٢,٥٪ في المملكة المتحدة على أساس معدل سنوي. وتراجعت مشاعر المستهلكين وقطاع الأعمال كرد فعل إزاء تخلخل القطاع المالي وتأثير ارتفاع أسعار النفط على الدخل الحقيقي المتاح. كذلك أدى ارتفاع سعر صرف اليورو وتراجع سوق التصدير إلى تقليص توقعات النمو. ولم تحدث هذه الآثار على نحو متساو في مختلف أنحاء أوروبا. فحققت البلدان الأوروبية الأصغر مثل النمسا وهولندا والسويد وسويسرا نموا أعلى بكثير من المستوى الممكن في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وتشير المؤشرات الأخيرة إلى استمرار تباطؤ النشاط في مطلع عام ٢٠٠٨، مع بدء حدوث تأثير متزايد على الاستثمار ونمو الاستهلاك بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة فروق العائد الناجمة عن علاوات المخاطر.

إلى أي مدى يمكن أن يؤدي تباطؤ الاقتصاد الأمريكي إلى إضعاف الزخم في اقتصادات أوروبا الغربية؟ لا تزال الروابط الاقتصادية بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة كبيرة. ولا تزال قناة التجارة التقليدية تكتسب

أسعار الفائدة في أواخر عام ٢٠٠٧ ومطلع عام ٢٠٠٨. وقدمت مجموعة التدابير بشأن التخفيضات الضريبية دفعة تنشيطية من المالية العامة في الوقت المناسب بلغت نحو ٠,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٨، مع الاحتفاظ بفائض صغير في الميزانية اتساقا مع إطار الميزانية في كندا. وبصورة أعم، جاء رد فعل الاقتصاد الكندي مرنا إزاء مكاسب معدلات التبادل التجاري وتنامي أهمية قطاع الموارد، الأمر الذي أسهم في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدولار الكندي. وتبدو قيمة الدولار الكندي متماشية مع الأساسيات الاقتصادية، لكن المضي قدما في جدول الأعمال الذي وضعته الحكومة بشأن السياسات الهيكلية سيساعد في رفع القدرة التنافسية وزيادة نمو الإنتاجية لمساندة الأفق المستقبلية الأطول أجلا.

أوروبا الغربية: هل يمكن تجنب حدوث تباطؤ حاد؟

واصل النشاط الاقتصادي في أوروبا الغربية التوسع بوتيرة سريعة طوال معظم عام ٢٠٠٧. وحققت منطقة اليورو نموا بواقع ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧ ككل، أي أنها اقتربت من الوتيرة السريعة التي بلغت في عام ٢٠٠٦ وهي أيضا نسبة أعلى من المستوى الممكن. وبالمثل، سجل النمو في المملكة المتحدة ارتفاعا كبيرا بواقع ٣,١٪

البياني ٢-٢). وبوجه عام تعتمد الشركات في أوروبا على التمويل من البنوك بقدر أكبر من الشركات في الولايات المتحدة، ويمكن لتباطؤ الإقراض العقاري أن يؤدي إلى تعجيل عملية التصحيح في أسعار المساكن التي تسير بخطى تدريجية حتى الوقت الحالي في العديد من البلدان التي ترتفع فيها التقييمات (مثل بلجيكا وهولندا وأيرلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة وكذلك فرنسا بدرجة أقل)، مع احتمال أن تترتب على ذلك تداعيات حادة تؤثر على الاستهلاك الخاص والاستثمار في المباني والهيكل في بعض هذه البلدان (راجع الإطار ٣-١). فضلا على ذلك، وصل نشاط الاستثمارات السكنية إلى مستوى أعلى كثيرا من الاتجاه العام في عدد من البلدان وخاصة بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا ويصدق ذلك بدرجة أقل على أيرلندا وهولندا. ومن المصادر الأخرى لمخاطر قصور النتائج عن المتوقع ارتفاع سعر صرف اليورو مرة أخرى، وتعمق الركود في الولايات المتحدة، وتقلب أسعار النفط المرتفعة، وتعرض البنوك لمخاطر الخسائر في أوروبا الصاعدة إذا تعرضت هذه المنطقة لمتاعب. وعلى الجانب الإيجابي، ربما يثبت أن الطلب المحلي أكثر مرونة من المتوقع، يدعمه تراجع أسعار الأغذية والطاقة وفق ما هو متوقع في السيناريو الأساسي وقوة أسواق العمل نسبيا. ومن شأن تنسيق الجهود لتحسين الشفافية المالية والحد من جوانب عدم اليقين أن يساعد في تهدئة الأسواق وتقليص فروق العائد الناجمة عن علاوات المخاطر. وقد تفاجأت الأسواق من الخفض الكبير في قيمة الأصول والخسائر الفادحة التي تكبدها البنوك الأمريكية في مطلع عام ٢٠٠٨، وزادت المخاوف من أن تواجه المؤسسات المالية الأوروبية خسائر تفوق المتوقع متأثرة بالأسواق الأمريكية عالية المخاطر. وقد تأكدت هذه المخاوف بسبب الكشف مؤخرا عن مخاطر لم يتم التعرف عليها من قبل في بنوك فرنسية وألمانية. وفي ظل هذه البيئة، فمن شأن الجهود المنسقة بين الأجهزة الرقابية والأجهزة التنظيمية في الاتحاد الأوروبي، لحفز مزيد من الإفصاح وزيادة الاتساق في المعالجة المحاسبية، أن تهدئ مخاوف السوق وأن تساعد في خفض علاوات المخاطر والحد من تقلب الأسواق المالية.

ورغم التوقعات بتراجع النمو، تظل الضغوط التضخمية مصدرا رئيسيا لإثارة المخاوف. وارتفع التضخم الكلي في منطقة اليورو إلى ٣,٥٪ (من عام إلى عام آخر) في مارس ٢٠٠٨، متجاوزا بشكل كبير المستوى الحدي للتضخم الذي حدده البنك المركزي الأوروبي عند ٢٪. وجاء جزء كبير من الطفرة في أسعار الطاقة والأغذية التي شهدت ارتفاعا

أهمية برغم تراجع وزن السوق الأمريكي مع ازدياد قوة التبادل التجاري مع آسيا وأوروبا الصاعدة والشرق الأوسط. ولكن يبدو أن روابط القطاع المالي هي المصدر الرئيسي لانتقال التداعيات في البيئة الحالية. وقد أدى الانكشاف أمام سوق الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة فعليا — سواء مباشرة أو من خلال كيانات وسيطة وأدوات استثمارية مهيكلة — إلى اضطراب رؤوس أموال المصارف في عدد من البلدان ودفعها إلى توسيع ميزانياتها العمومية. وأدى ذلك إلى تشديد الأوضاع الائتمانية وتزايد فروق العائد الناجمة عن علاوات المخاطر، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الطلب المحلي (راجع الإطار ١-١).

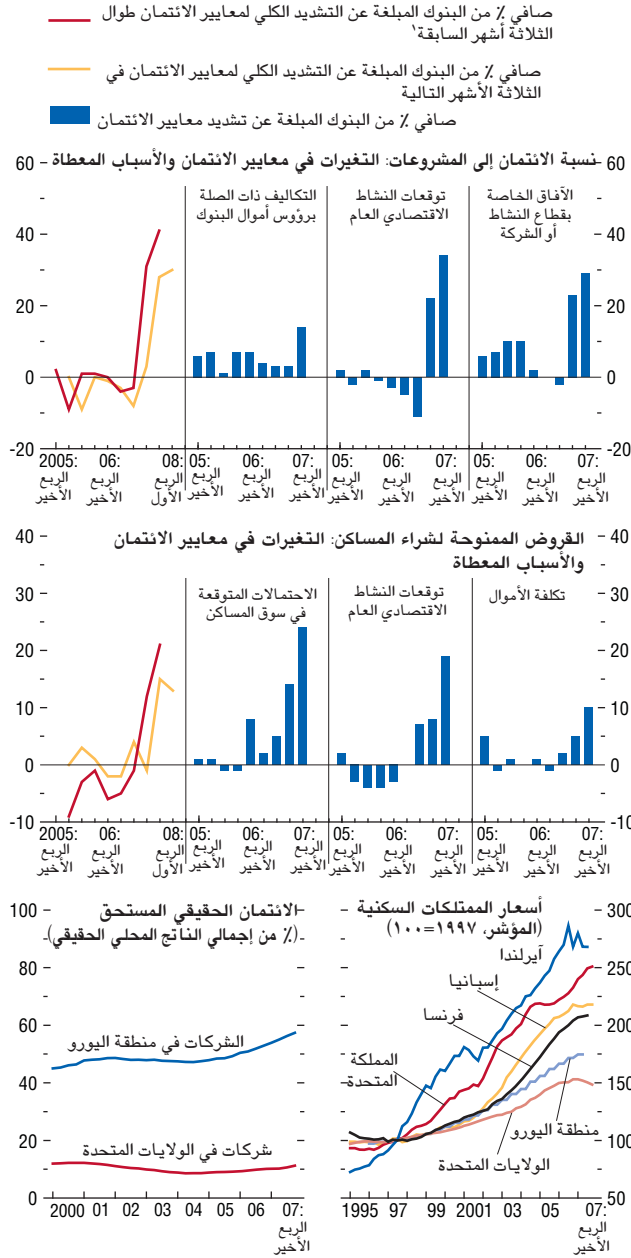
واستنادا إلى توقعات السيناريو الأساسي، تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو في منطقة اليورو ليصل إلى ١,٤٪ في عام ٢٠٠٨ وإلى ١,٢٪ في عام ٢٠٠٩. ومع انتقال آثار تباطؤ النشاط الاقتصادي الأمريكي بفارق زمني قصير فسوف ينخفض النمو إلى ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٨، على أساس التغيير ربع السنوي، قبل أن يعاود الارتفاع إلى ١,٦٪ في عام ٢٠٠٩ وهي نسبة لا تزال دون المستوى. ومن المرجح استمرار الارتفاع في نمو الصادرات حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨ استنادا إلى امتلاء سجلات الطلبات، لا سيما في ألمانيا، ولكنها من المتوقع أن تنضب بعد ذلك، حيث سيؤدي تراجع الطلب العالمي وارتفاع سعر صرف اليورو إلى تباطؤ نمو الصادرات. وفي المملكة المتحدة، تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو إلى ١,٦٪ في عام ٢٠٠٨ حيث من المتوقع أن تؤدي الآثار المتأخرة للتشديد النقدي في عام ٢٠٠٧، وتحول دورة أسعار المساكن، واضطرابات الأسواق المالية إلى تباطؤ النشاط، وذلك برغم تيسير السياسة النقدية. ولا يتوقع التعافي بدرجة معتدلة إلا في عام ٢٠٠٩.

وبالمقارنة مع السيناريو الأساسي الجديد الأدنى، يتضح توازن المخاطر أمام آفاق النمو إلى حد كبير، فتميل المخاطر المالية ومخاطر القطاع الخارجي إلى قصور النتائج عن المتوقع، بينما من المحتمل أن يتجاوز الطلب المحلي النتائج المتوقعة. ومن أبرز مخاطر قصور النتائج عن المتوقع هو امتداد فترة التوتر في القطاع المالي الأوروبي. فقد أدى الكشف المتواصل عن الخسائر التي تتكبدتها البنوك الأوروبية بسبب تباطؤ سوق المساكن الأمريكي إلى إضعاف الثقة والدفع إلى التشدد البالغ في معايير الائتمان، وإذا واجهت رؤوس أموال البنوك ضربات أخرى فيمكن أن يبدأ ذلك في التأثير بشكل أكبر على إقراض استثمارات الأعمال وقطاع المساكن (الشكل

أوروبا الغربية: هل يمكن تجنب حدوث تباطؤ حاد؟

الشكل البياني ٢-٢: أوروبا الغربية: تشديد معايير الإقراض

تم تشديد معايير الإقراض في منطقة اليورو بنهاية عام ٢٠٠٧ لأسباب منها تراجع التوقعات بشأن الأفاق الاقتصادية، وعوامل خاصة بالقطاع، وضعف الاحتمالات المتوقعة في سوق المساكن. وتفرض القيود على الإقراض تحديات لأن الشركات في أوروبا تميل إلى الاعتماد بقدر أكبر على التمويل من البنوك، كما وصلت أسعار الممتلكات السكنية إلى مستويات مرتفعة.



المصادر: البنك المركزي الأوروبي؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
تعرف معايير الائتمان بأنها الفرق بين مجموع النسب المئوية لحالات «التشديد بقدر كبير» و«التشديد بعض الشيء» ومجموع النسب المئوية لحالات «التيسير بعض الشيء» و«التيسير بقدر كبير». وأخذت مؤشرات الممتلكات السكنية المحفظة بمؤشرات أسعار المستهلكين من مصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يخص البلدان، ومن مصادر البنك المركزي الأوروبي بالنسبة لمنطقة اليورو.

حادا منذ منتصف عام ٢٠٠٧. وظل التضخم الأساسي^٢ مستقرا عند مستوى أقل من ٢٪ طوال عام ٢٠٠٧، على خلفية تراجع الزيادات في الأجور وانخفاض تأثير ارتفاع سعر صرف اليورو، غير أنه ارتفع في مطلع عام ٢٠٠٨. ويتوقع انخفاض التضخم الكلي بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى وفقا لسياسات البنك المركزي الأوروبي في عام ٢٠٠٩ ويرجع ذلك إلى تناقص استخدام الموارد، وتباطؤ معدل التضخم في أسعار الأغذية والطاقة، وعدم اليقين بشأن الآثار الأساسية المترتبة على الأسعار الموجهة إداريا والزيادات الضريبية غير المباشرة في الفترات السابقة. ومع ذلك ازدادت المخاوف بشأن الجولة الثانية لتأثير الأسعار، لا سيما في ظل انخفاض البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ بداية التسعينات وتساعد مطالبات الأجور مؤخرا، وخاصة في ألمانيا. وفي المملكة المتحدة، يتوقع حدوث ارتفاع متوسط في التضخم من ٢,٠٪ في ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٨ نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والأغذية. ورغم بدء التضخم الأساسي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، فقد تصاعدت توقعات التضخم مؤخرا برغم تراجع زخم النمو.

وعقب مرور فترة من التشدد، أبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة ثابتة عند مستوياتها منذ شهر يونيو ٢٠٠٧. غير أنه نظرا للتنبؤات بتراجع التضخم الكلي إلى أقل من ٢٪ في عام ٢٠٠٩، ففي إمكان البنك المركزي الأوروبي تيسير موقف السياسة النقدية إلى حد ما في سياق اتساع الآفاق السلبية للنشاط الاقتصادي. وبالمثل، فبينما لا يزال ارتفاع التضخم أحد المخاوف في المملكة المتحدة، فإن تراجع الآفاق أمام النشاط الاقتصادي سيخفف الضغوط التضخمية ويتيح المجال أمام زيادة تيسير السياسة النقدية.

وقد استطاعت معظم الحكومات في أوروبا الغربية أن تخفض عجزات المالية العامة كثيرا في عام ٢٠٠٧. مستفيدة في ذلك من تحسن الأوضاع الاقتصادية. وانخفض عجز الحكومة العامة في منطقة اليورو بنحو نقطة مئوية واحدة ليصل إلى ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. وكانت أبرز هذه الجهود التصحيحات الهيكلية الكبيرة لأوضاع المالية العامة بأكثر من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ألمانيا وإيطاليا، بينما ظل عجز المالية العامة في فرنسا والمملكة المتحدة مرتفعا، إذ سجل ٢,٤٪ و ٣,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وجاء هذا التحسن الكلي كخطوة مهمة نحو تحقيق الاستمرارية

^٢ استنادا إلى المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ما عدا الطاقة والتبغ والمشروبات الكحولية والأغذية.

وتعزيز مصداقية «معاهدة الاستقرار والنمو» الجديدة بعد تكرار تجاوز العديد من البلدان للحد الأعلى من التضخم المحدد عند ٣٪.

وأدى ضبط أوضاع المالية العامة في السابق إلى إتاحة المجال أمام المساندة المضادة للاتجاهات الدورية على جانب المالية العامة. وفي واقع الأمر، فمن المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة مرة أخرى في منطقة اليورو خلال عام ٢٠٠٨ بنحو ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك في الأساس كنتيجة لتباطؤ النمو ولكنه يعزى أيضا إلى ارتفاع العجز الهيكلي في ألمانيا وإيطاليا وانخفاض الفائض الهيكلي في إسبانيا. وبالنظر إلى القطاعات العامة الأكبر حجما وشبكات الأمان الاجتماعي الأوسع نطاقا في أوروبا، فإن أدوات التثبيت التلقائي هي أيضا أكبر مقارنة بالمناطق الأخرى وينبغي أن تكون هي الأداة الرئيسية للسياسات. وبالنسبة للبلدان التي اقتربت بالفعل من تحقيق الأهداف متوسطة الأجل المحددة في برامجها الرامية إلى تحقيق الاستقرار، فيمكنها أن تسمح لأدوات التثبيت التلقائي هذه أن تعمل بشكل مكتمل. ومع هذا، ينبغي للبلدان التي اقتربت من حدود العجز المقررة عند ٣٪ - مثل فرنسا وإيطاليا واليونان - أن توازن جزءا على الأقل من أدوات التثبيت التلقائي لديها، ما عدا في حالة الركود، ويمكن عندئذ السماح وفق «معاهدة الاستقرار والنمو» بتجاوز مؤقت وصغير لحدود العجز. وينبغي ألا تنطوي فترة التباطؤ القادمة على خطر يهدد مكاسب التصحيح التي تحققت بعد جهد شاق خلال السنوات الأخيرة، حيث إن التغيرات الديمغرافية تؤثر بسرعة على تكاليف أنظمة المسنين والرعاية الصحية الأوروبي.

آسيا المتقدمة: ما مدى صمود النمو في اليابان أمام التباطؤ العالمي؟

تشير بيانات إجمالي الناتج المحلي الأولية عن الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ إلى استمرار صمود الاقتصاد الياباني في مواجهة التباطؤ العالمي حتى نهاية العام. ونما إجمالي الناتج المحلي على أساس معدل سنوي مقداره ٣,٥٪، ويرجع ذلك في الأساس إلى قوة صافي الصادرات واستثمارات قطاع الأعمال. واستمرت قوة الطلب من آسيا وأوروبا تساند الصادرات، وتعافت استثمارات قطاع الأعمال بعد المرور بمرحلة انكماش في النصف الأول من العام. واستمر الركود في الاستثمارات السكنية كما ظل إنفاق قطاع الأسر ضعيفا إثر تشديد معايير البناء في يونيو. ومع هذا، يبدو أن زخم النمو قد تباطأ مع دخول

عام ٢٠٠٨ لتراجع ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين، وبدت هناك علامات على تراجع نمو الصادرات.

وتأتي القناة الرئيسية المباشرة لانتقال تداعيات التباطؤ العالمي إلى النشاط الاقتصادي من خلال بطء نمو الصادرات، وتتأكد هذه المخاطرة بسبب الدور الكبير الذي قام به صافي الصادرات في تعافي الناتج في السنوات الأخيرة (الشكل البياني ٢-٣). وفي هذا السياق، لا يزال استمرار قوة الطلب المحلي - لا سيما الاستثمار - في اقتصادات آسيا الصاعدة من أهم العناصر المساندة للصادرات اليابانية، والدليل على ذلك هو صمود شحنات السلع الرأسمالية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. فضلا على ذلك، تحصل الاقتصادات الآسيوية الصاعدة في الوقت الحالي على ما يقرب من نصف صادرات اليابان، بينما تراجعت حصة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو إلى أعلى بقليل من ثلث المجموع. وبوجه عام، سيظل أداء الصادرات اليابانية يحظى بمساندة كبيرة إذا ظل نمو الاقتصادات الصاعدة معزولا نسبيا عن تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

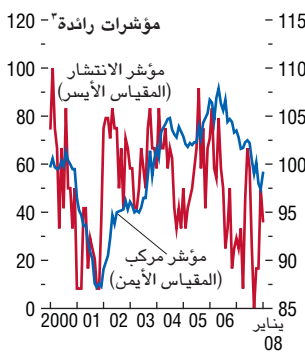
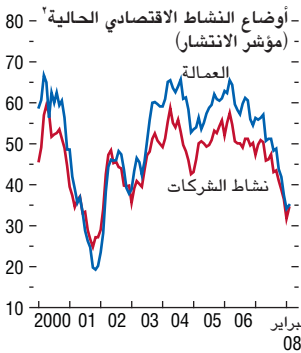
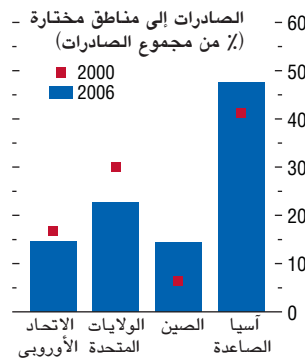
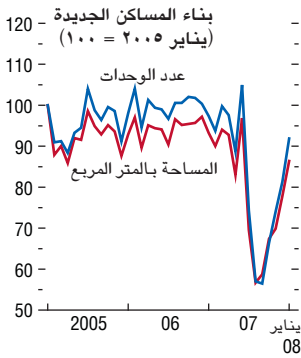
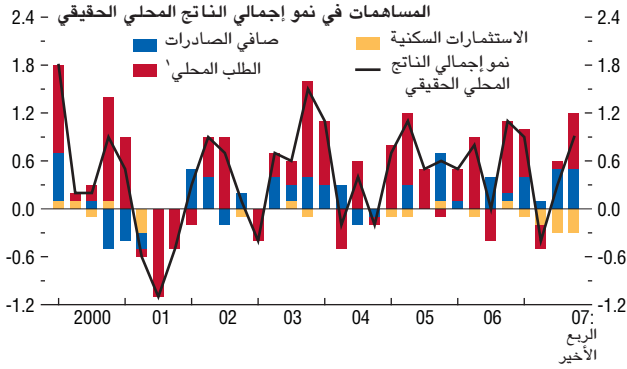
وتمثل الاحتمالات المستقبلية للطلب المحلي مصدرا آخر لمخاطر قصور النتائج عن المتوقعة في الآفاق قريبة المدى. ولا يزال ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وتباطؤ نمو الأجور يؤثران سلبا على الاستهلاك، وهناك احتمال بتراجع استثمارات قطاع الأعمال إذا تصاعدت حدة الاضطرابات في الأسواق العالمية وازداد تشديد الأوضاع الائتمانية. وانخفضت أسعار أسهم الملكية بالفعل انخفاضاً حاداً من جراء المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية، وهناك مخاطر محتملة تواجه الميزانيات العمومية للبنوك والشركات في حالة حدوث مزيد من الانخفاض، برغم محدودية تعرض النظام المالي الياباني للمخاطر المباشرة التي تحيط بالأوراق المالية عالية المخاطر في الولايات المتحدة. وعلى الجانب الإيجابي، يبدو أن بناء الوحدات السكنية الجديدة قد عاود الارتفاع في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن توفر الاستثمارات السكنية بعض المساندة للنمو في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

وبناء على الاعتبارات الواردة آنفا، فمن المتوقع انخفاض النمو في اليابان إلى ١,٤٪ في عام ٢٠٠٨ وإلى ١,٥٪ في عام ٢٠٠٩ مقابل معدل النمو الذي بلغ ٢,١٪ في عام ٢٠٠٧. ويستند هذا السيناريو الأساسي إلى التوقعات بتقلص نمو الصادرات، وحدث مزيد من التراجع في الاستهلاك. ويتوقع أن تبدأ الاستثمارات السكنية في المساهمة بإيجابية في النمو مع اقتراب منتصف عام

آسيا المتقدمة: ما مدى صمود النمو في اليابان أمام التباطؤ العالمي؟

الشكل البياني ٢-٣: اليابان: هل سيتمكن الطلب المحلي من دعم النمو؟

رغم التوقعات بانتعاش أنشطة البناء، فإن الدافع الذي ظهر مؤخرا للنمو - صافي الصادرات - معرض لمخاطر التراجع في الاحتمالات المتوقعة للنمو العالمي. وتمثل مشاعر قطاعات الأعمال والمؤشرات الرائدة انعكاسا لتصاعد المخاوف بشأن التداعيات المترتبة على تراجع النمو العالمي.



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ ما عدا الاستثمارات السكنية.
٢ أخذت مؤشرات الانتشار من مسح Economy Watcher Survey.
٣ أخذت المؤشرات الرائدة من مصادر معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية (Economic and Social Research Institute).

٢٠٠٨. وإزاء خلفية أوجه عدم اليقين الكبيرة التي تكتنف النمو العالمي، تبدو كفة مخاطر النتائج دون المتوقعة هي الأرجح في تنبؤات السيناريو الأساسي الأدنى. ويتمثل أبرز المخاطر في حدوث تباطؤ أشد حدة من المتوقع في الاقتصاد العالمي حيث سيكون له أثر معاكس أيضا فيما يخص طلب الاقتصادات الصاعدة على الصادرات اليابانية مما سيؤدي إلى تقليص ثقة قطاع الأعمال والمستهلك.

وأسهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة في التضخم الكلي الموجب في اليابان خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٧، ولكن تضخم أسعار المستهلكين، ما عدا المواد الغذائية والطاقة، ظل ساليا هامشيا. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يمتد تأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية ليساهم في التضخم الموجب على نحو طفيف في عام ٢٠٠٨، ولكن من شأن حدوث مزيد من التراجع في آفاق النمو أن يوقف هذا الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار. وإزاء هذه الخلفية، كان بنك اليابان قد أصاب في مواصلة تخفيف القيود النقدية، مع ثبات سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية عند حوالي ٠,٥٪ منذ شهر فبراير ٢٠٠٧. وفي ضوء التحديات الجاثمة أمام النمو، ينبغي للسياسة النقدية الاستمرار في اتخاذ موقف تيسيري ويمكن زيادة التيسير في حالة مواجهة ركود خطير.

ظل تصحيح أوضاع المالية العامة مواكبا لخطط السلطات في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل التحصيل الضريبي الذي كان أقوى من المتوقع وبسبب تشديد مراقبة الإنفاق. ويتوقع تباطؤ وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة إلى حد ما حيث تقتصر التوقعات في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨ على حدوث تصحيح آخر محدود. وفي الوقت ذاته، تتراجع التوقعات الرسمية بشأن المالية العامة في الأجل المتوسط تراجعا طفيفا في الوقت الحالي عن تحقيق الهدف السابق لرصيد الميزانية الأساسية بحلول السنة المالية ٢٠١١ (على مستوى الحكومة العامة ما عدا الضمان الاجتماعي). فضلا على ذلك، لا يزال صافي الدين العام في اليابان بين أعلى المستويات في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، رغم التقدم الكبير في ضبط أوضاع المالية العامة في السنوات الأخيرة. وفي ضوء ما تقدم، فإن المجال محدود أمام سياسة المالية العامة لتوفير هامش أمان في حالة تباطؤ النمو على نحو أكثر حدة من المتوقع. وبالفعل سيكون من المحيد تصحيح أوضاع المالية العامة بشكل أقوى في المدى المتوسط لوضع الدين على مسار ثابت نحو الانخفاض. ورغم أن المجال لا يزال متاحا لزيادة خفض النفقات،

وظل نمو الصادرات قويا في كوريا وتايلند، لكن كان لارتفاع أسعار الوقود والاضطرابات السياسية تأثير سلبي على الطلب المحلي في تايلند. وفي كوريا أدى تسارع أنشطة البناء والاستثمار إلى مساندة الطلب المحلي.

وأسهمت قوة الطلب المحلي في المنطقة، مقترنة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، في تزايد الضغوط التضخمية في عدد من البلدان. ووصل التضخم في الصين إلى ٨.٧٪ في شهر فبراير. ويعزى السبب الرئيسي في حدوث التضخم إلى ارتفاع أسعار الأغذية، مدفوعا بتفشي وباء الخنزير، ولكن هناك مخاوف متصاعدة من انتقال التداعيات الناجمة عن استمرار الزيادات في أسعار الأغذية إلى الأجور ومن أن يفضي ذلك إلى حدوث ارتفاع أوسع نطاقا في التضخم. كذلك بدأت تظهر ضغوط تضخمية في إندونيسيا وتايلند والفلبين. وفي الهند أدى تشديد السياسة النقدية في وقت مبكر من العام إلى تراجع التضخم بنهاية عام ٢٠٠٧؛ غير أن التضخم بدأ يتصاعد في عام ٢٠٠٨ نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ولا تزال الاحتمالات المتوقعة للنمو تعتمد على مدى صمود النظم المالية واقتصادات المنطقة في مواجهة الاضطرابات الحالية في الأسواق المالية وما اقترن بها من تباطؤ في الاقتصادات المتقدمة. وبلغ صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة ككل إلى المنطقة مستويات قياسية في عام ٢٠٠٧، ولا سيما الزيادات الحادة في تدفقات استثمارات الحافظة الداخلة إلى الصين ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والهند، إلى جانب استمرار الارتفاع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتوقع تباطؤ التدفقات الرأسمالية الداخلة هذا العام كنتيجة لتشديد الأوضاع المالية العالمية. غير أن التأثير المباشر على الأنظمة المالية الإقليمية ظل محدودا حتى الآن، رغم أنه في مطلع عام ٢٠٠٨ فقدت أسواق الأسهم الإقليمية ٤٠٪ في المتوسط من المكاسب التي حققتها عام ٢٠٠٧.

وهناك قناة أخرى لانتشار التداعيات تأتي من خلال تباطؤ الطلب على صادرات المنطقة. ومن المرجح أن تكون الصادرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية أكثر تأثرا من سواها، رغم أن هذا الأثر سيكون أخف حدة مقارنة بفترات الركود السابقة، نظرا لأن الحصة النسبية للصادرات إلى تلك الاقتصادات المتقدمة كانت تتراجع باطراد بينما كانت الصادرات الآسيوية البيئية

فيتعين أخذ التدابير ذات الصلة بالإيرادات في الاعتبار في سياق الإصلاح الموسع للنظام الضريبي، ويمكن أن تتضمن عناصره رفع ضريبة الاستهلاك، وإصلاح نظام ضريبة الشركات، وتوسيع وعاء ضريبة الدخل، وتقوية الإدارة الضريبية.

ولا يزال زخم النمو في أستراليا ونيوزيلندا قويا، ولم تؤثر عليه الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية حتى الآن سوى بقدر محدود. ورغم أن الانكشاف المباشر أمام مخاطر السوق الأمريكية عالية المخاطر يبدو ضئيلا، فقد مررت البنوك جزءا من الارتفاع في تكاليف التمويل إلى سوق المعاملات بين البنوك في شكل ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض. وبرغم التشديد الضمني للأوضاع المالية، فلا يزال التحدي الذي يواجه السياسات في الأجل القصير هو إبقاء الضغوط التضخمية تحت السيطرة في مواجهة قوة الطلب المحلي، واستخدام القدرات العالية المتوفرة، وتشديد أوضاع سوق العمل. وفي أستراليا، ارتفع سعر الفائدة على القروض لليلة واحدة بصورة مناسبة في أوائل شهر فبراير. وفي نيوزيلندا، ربما يتعين بقاء سعر الفائدة على القروض لليلة واحدة عند المستوى الذي وصل إليه منذ شهر يوليو إلى أن تراجع الضغوط التضخمية. ولا تزال سياسات المالية العامة الرشيدة ونظم أسعار الصرف المرنة تقوم بدور الوقاية لكل من أستراليا ونيوزيلندا في مواجهة أي تراجع كبير في البيئة الخارجية.

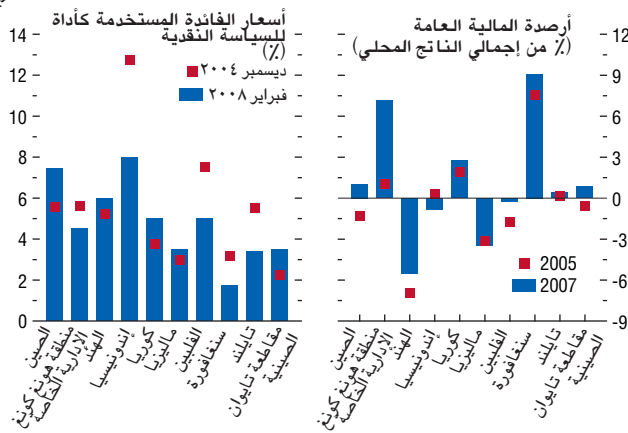
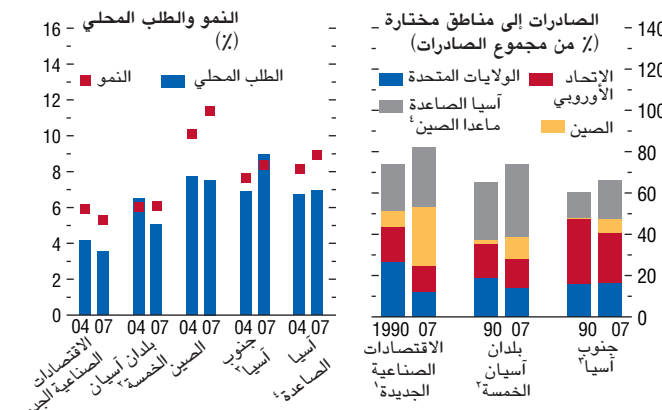
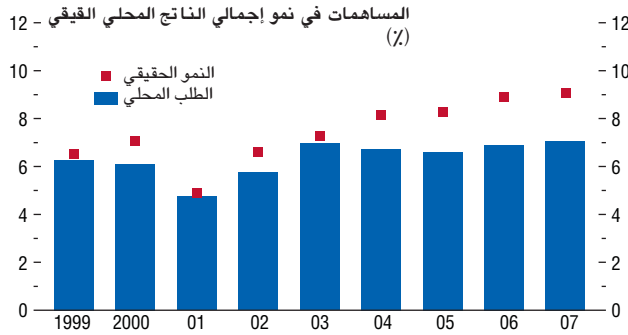
آسيا الصاعدة: زخم داخلي قوي، لكن مع تزايد مخاطر التداعيات

ظل النمو في آسيا الصاعدة قويا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، رغم ظهور بعض علامات الضعف. وجاء النمو بقيادة الصين حيث ارتفع الناتج بواقع ١١,٤٪ (من عام إلى عام آخر) في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ بدافع من قوة نمو الاستثمارات وصافي الصادرات، برغم تراجع وتيرة النمو إلى حد ما بنهاية العام. وتباطأ النمو في الهند قليلا فبلغ ٨,٥٪ (من عام إلى عام آخر) في النصف الثاني من العام الماضي حيث هدأ الاستهلاك كرد فعل إزاء تشديد السياسة النقدية، برغم استمرار حركة الاستثمارات بوتيرة سريعة. وأدت قوة الطلب المحلي، لا سيما الاستهلاك، إلى مساندة النشاط في إندونيسيا وماليزيا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والفلبين وسنغافورة حتى مع بدء ظهور بعض علامات التراجع في نمو الصادرات.

آسيا الصاعدة: زخم داخلي قوي، لكن مع تزايد مخاطر التدايعات

الشكل البياني ٢-٤: آسيا الصاعدة: أنماط التجارة وتطورات النمو

يشير الارتفاع في التجارة الآسيوية البينية وقوة الطلب المحلي إلى تقلص مخاطر التباطؤ العالمي. وتختلف المجالات المتاحة أمام سياسات المالية العامة والسياسات النقدية المعاكسة للاتجاهات الدورية باختلاف البلدان. ولا يزال صافي الصادرات مصدر مهم للنمو في المنطقة.



المصدر: إحصاءات وجهة التجارة، الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

^١ تشمل كوريا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.
^٢ تشمل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.
^٣ تشمل بنغلاديش والهند ومالديف ونيبال وباكستان وسري لانكا.
^٤ تشمل الاقتصادات الصناعية الجديدة، وبلدان «آسيان» الخمسة، وجنوب آسيا وبوتان وكمبوديا والصين وفيتنام وكيريباس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وميانمار وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتونغا وفانواتو.

أخذة في الارتفاع (الشكل البياني ٢-٤). وأدت قوة الطلب المحلي في معظم بلدان المنطقة إلى زيادة تخفيف الأثر الكلي لتباطؤ الصادرات على النمو الإقليمي، وستظل هذه البلدان تشهد قوة في الاستهلاك ونمو في الاستثمارات. ولا تزال الصادرات إلى الصين من البلدان الأخرى في آسيا تنمو بسرعة حيث لا يزال الاستثمار في الأصول الثابتة والاستهلاك في الصين يحققان نموا قويا. ومع ذلك، فيتوقع أن يؤدي تراجع الطلب على الصادرات وارتفاع تكاليف التمويل في الهند إلى إضعاف النمو في استثمارات القطاع الخاص.

وإزاء هذه الخلفية، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في آسيا الصاعدة ولكنه سيظل قويا عند نحو ٧,٥٪ في عام ٢٠٠٨ وعند ٧,٨٪ في عام ٢٠٠٩ مقابل ٩,١٪ في عام ٢٠٠٧ (الجدول ٣-٢). ويتوقع تراجع النمو في الصين إلى ٩,٣٪ في عام ٢٠٠٨، لكن زيادة استهلاك واستمرار قوة الاستثمارات ستساعد في موازنة تباطؤ نمو الصادرات. ويتوقع توسع الاقتصاد في الهند بمقدار ٧,٩٥٪ في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات الصناعية الجديدة في آسيا بنحو ١,٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٤٪ في عام ٢٠٠٨ ثم يعاود الصعود في عام ٢٠٠٩. ويتوقع تراجع النمو بين اقتصادات «آسيان» الخمسة بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٨، مع زيادة قوة النشاط في تايلاند وتعافي الطلب المحلي من الركود الذي أصابه مؤخرا.

ولا تزال المخاطر التي تكثف آفاق الاقتصاد متوازنة إلى حد كبير. وبالنظر إلى ارتفاع درجة الانفتاح في المنطقة، فمن المتوقع أن يؤدي تباطؤ الاقتصادات المتقدمة على نحو أكثر حدة من المتوقع إلى حدوث أثر عكسي واضح على آفاق النمو في المنطقة، وإلى تراجع الاستثمار وكذلك نمو الصادرات. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن للطلب المحلي أن يكون أكثر صمودا من المتوقع في مواجهة التدابير الرامية إلى تشديد الأوضاع وتراجع البيئة الخارجية. وعلى وجه الخصوص، فقد أصبح التراجع المتوقع للنمو في الصين أكثر اعتدالا إذا استمر تسارع الاستهلاك وإذا لم يتحقق الأثر المزمع من تدابير السياسات الرامية إلى إبطاء نمو الاستثمارات.

وفي ضوء زيادة أوجه عدم اليقين المقترنة بالآفاق المستقبلية، يواجه صانعو السياسات مهمة صعبة لموازنة المفاضلات بين النمو والتضخم. ولا يزال التحدي المائل في عدد من البلدان هو تجنب فورة النشاط الاقتصادي، وربما يتطلب ذلك زيادة تشديد السياسة النقدية، بدعم

الجدول ٢-٣: اقتصادات آسيوية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٥,٢	٥,٣	٦,٥	٥,٧	٣,٩	٥,٥	٤,٨	٣,٧	٧,٨	٧,٥	٩,١	٨,٩	آسيا الصاعدة ^٣
١٠,٠	٩,٨	١١,١	٩,٤	٣,٦	٥,٩	٤,٨	١,٥	٩,٥	٩,٣	١١,٤	١١,١	الصين
٣,٦-	٣,٤-	٢,١-	١,٤-	٤,٧	٥,٩	٦,٩	٦,٥	٧,٧	٧,٥	٨,٦	٩,١	جنوب آسيا ^٤
٣,٤-	٣,١-	١,٨-	١,١-	٤,٠	٥,٢	٦,٤	٦,٢	٨,٠	٧,٩	٩,٢	٩,٧	الهند
٦,١-	٦,٩-	٤,٩-	٣,٩-	٧,٥	٨,٥	٧,٨	٧,٩	٦,٧	٦,٠	٦,٤	٦,٩	باكستان
٠,٧-	٠,٥-	٠,٥	١,٢	٨,١	٩,٣	٨,٤	٦,٥	٦,٥	٥,٥	٥,٦	٦,٤	بنغلاديش
١,٩	٢,٩	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٦,١	٤,٥	٨,١	٦,٠	٥,٨	٦,٣	٥,٧	بلدان «آسيان» الخمسة
١,٢	١,٨	٢,٥	٣,٠	٥,٩	٧,١	٦,٤	١٣,١	٦,٣	٦,١	٦,٣	٥,٥	إندونيسيا
١,٣	٣,٤	٦,١	١,١	٢,٥	٣,٥	٢,٢	٤,٦	٥,٦	٥,٣	٤,٨	٥,١	تايلند
١,٠	٢,١	٤,٤	٤,٥	٣,٨	٤,٤	٢,٨	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٧,٣	٥,٤	الفلبين
١١,١	١١,٧	١٤,٠	١٦,٢	٢,٥	٢,٤	٢,١	٣,٦	٥,٢	٥,٠	٦,٣	٥,٩	ماليزيا
١١,٩-	١٣,٦-	٩,٦-	٠,٤-	١٠,٠	١٦,٠	٨,٣	٧,٥	٧,٣	٧,٣	٨,٥	٨,٢	فييت نام
٤,٣	٤,٥	٦,٠	٥,٢	٢,٧	٣,٠	٢,٢	١,٦	٤,٤	٤,٠	٥,٦	٥,٦	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
٠,٩-	١,٠-	٠,٦	٠,٦	٢,٩	٣,٤	٢,٥	٢,٢	٤,٤	٤,٢	٥,٠	٥,١	كوريا
٨,١	٧,٨	٨,٣	٦,٧	١,٥	١,٥	١,٨	٠,٦	٤,١	٣,٤	٥,٧	٤,٩	مقاطعة تايوان الصينية
٨,٣	٩,٩	١٢,٣	١٢,١	٤,٥	٣,٦	٢,٠	٢,٠	٤,٨	٤,٣	٦,٣	٧,٠	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١٨,٩	٢٠,٦	٢٤,٣	٢١,٨	٢,٥	٤,٧	٢,١	١,٠	٤,٥	٤,٠	٧,٧	٨,٢	سنغافورة

^١ يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. أما التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه فيمكن الاطلاع عليها في الجدول ألف ٧ بالملحق الإحصائي.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ تتألف من بلدان آسيا النامية والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة ومنغوليا.
^٤ تشمل ملديف ونيبال وسري لانكا.

قليلا من النمو في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٢-٤). وتوج ذلك أفضل فترة أداء على مدى أربع سنوات في المنطقة منذ السبعينات. وأدى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تراجع النمو في البلد المجاور المكسيك، بينما تباطأ النشاط في بلدان الكاريبي مع تراجع الانتعاش في نشاط البناء. وعلى النقيض من ذلك، ظل معدل النمو مرتفعا في أمريكا الوسطى وفي البلدان المصدرة للسلع الأساسية في أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين وكولومبيا وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وفضلا على ذلك، تسارع معدل النمو كثيرا في البرازيل، مع حدوث هبوط متواصل في أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة فرص العمل. وكان الطلب المحلي هو الدافع الرئيسي للنمو في المنطقة. وتراجعت فوائض الحساب الجاري بينما تسارعت وتيرة التضخم بدافع من زيادة معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في بعض البلدان وكذلك ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة. وشجع ذلك على تشديد موقف السياسة النقدية في شيلي وكولومبيا وبيرو، وكذلك بدرجة أقل في المكسيك، كما وضع نهاية للتيسير النقدي في البرازيل. واستمرت التدفقات الرأسمالية الداخلة بوجه عام، ورغم حدوث بعض التراجع في أسعار أسهم الملكية الإقليمية واتساع

من زيادة مرونة سعر الصرف في بعض البلدان بما فيها الصين. ومع هذا فسوف يتعين على صانعي السياسات الاستجابة بمرونة إزاء المستجدات المتطورة، مع إتاحة بعض المجال لتيسير السياسة النقدية في حالة حدوث تباطؤ أكثر حدة من المتوقع في البلدان التي تظل توقعات التضخم بها تقوم على ركائز ثابتة. وفي ظل وجود بيئة أصعب للنمو العالمي، فلا يزال المجال متاحا أمام سياسات المالية العامة في البلدان التي تتخذ مراكز مالية قوية، مثل الاقتصادات الصناعية الجديدة والصين، لتوفير هامش أمان في مواجهة أثر ذلك على النشاط الاقتصادي. ومع هذا، فلا تزال الجهود المتواصلة لضبط أوضاع المالية العامة تأتي في طليعة أولويات بلدان أخرى كالهند وباكستان والفلبين، ورغم التطور الذي تحقق مؤخرا، مما يقلص المجال أمام سياسات المالية العامة المعاكسة للاتجاهات الدورية.

أمريكا اللاتينية والكاريبي: مواجهة رياح الشمال الباردة

حقق النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي نموا قويا بواقع ٥,٦% في عام ٢٠٠٧، أي أعلى

الجدول ٢-٤: اقتصادات مختارة في نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي. % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٠,٩-	٠,٣-	٠,٥	١,٥	٦,١	٦,٦	٥,٤	٥,٣	٣,٦	٤,٤	٥,٦	٥,٥	نصف الكرة الغربي
٠,٦-	—	٠,٨	١,٨	٦,١	٦,٥	٥,٣	٥,٢	٣,٦	٤,٣	٥,٦	٥,٣	أمريكا الجنوبية والمكسيك ^٣
٠,٥-	٠,٤	١,١	٢,٥	٩,١	٩,٢	٨,٨	١٠,٩	٤,٥	٧,٠	٨,٧	٨,٥	الأرجنتين
٠,٩-	٠,٧-	٠,٣	١,٣	٤,٣	٤,٨	٣,٦	٤,٢	٣,٧	٤,٨	٥,٤	٣,٨	البرازيل
١,٣-	٠,٥-	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٦,٦	٤,٤	٣,٤	٤,٥	٤,٥	٥,٠	٤,٠	شيلي
٤,٣-	٤,٩-	٣,٨-	٢,١-	٤,٦	٥,٥	٥,٥	٤,٣	٤,٥	٤,٦	٧,٠	٦,٨	كولومبيا
٣,٩	٥,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٣	٢,٢	٣,٣	٤,١	٢,٩	١,٩	٣,٩	إكوادور
١,٦-	١,٠-	٠,٨-	٠,٣-	٣,٢	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٢,٣	٢,٠	٣,٣	٤,٨	المكسيك
٠,٣-	٠,٢-	١,٦	٢,٨	٢,٥	٤,٢	١,٨	٢,٠	٦,٠	٧,٠	٩,٠	٧,٦	بيرو
٠,٨-	١,٧-	٠,٨-	٢,٤-	٥,٧	٧,٤	٨,١	٦,٤	٤,٠	٦,٠	٧,٠	٧,٠	أوروغواي
٥,٠	٧,٢	٩,٨	١٤,٧	٣١,٠	٢٥,٧	١٨,٧	١٣,٧	٣,٥	٥,٨	٨,٤	١٠,٣	جمهورية فنزويلا البوليفارية
٧,٦-	٧,٦-	٦,٨-	٤,٩-	٦,١	٨,٣	٦,٧	٦,٥	٤,٦	٤,٧	٦,٥	٦,٣	أمريكا الوسطى ^٤
٢,٣-	٢,٦-	٢,٥-	٠,٨-	٥,٧	٧,٩	٦,٧	٧,٨	٣,٨	٤,٤	٥,٧	٧,٨	الكاريبي ^٤

^١ يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ تشمل بوليفيا وباراغواي.
^٤ العناصر القطرية لهذه المجموعة الإقليمية مبينة بالتحديد في الجدول (و) في الملحق الإحصائي.

النشاط في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى أو بسبب الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية. وستكون تلك النتيجة مختلفة تماما عن الفترات السابقة التي شهدت ضغوطا خارجية. وكما يصور الشكل البياني ٢-٥، فبالعودة إلى السبعينات، ألحقت فترات التباطؤ في الولايات المتحدة أضرارا بالغة بأمريكا اللاتينية، التي تمثل أكبر شركائها التجاريين بلا استثناء. وتفاقم العديد من هذه النوبات بسبب التراجع الحاد في قدرة الحصول على تمويل خارجي في سياق تزايد العزوف عن المخاطر.

ويؤكد التحليل الاقتصادي القياسي الذي أُجرى بصورة أكثر نظامية وجود علاقة وثيقة بين الدورة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية والبيئة الخارجية. وتوصلت دراسة أعدت مؤخرا إلى إمكانية إرجاع حوالي نصف الاختلافات في النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية إلى مزيج يجمع بين النشاط العالمي/الأمريكي، وأسعار السلع الأساسية، والأوضاع المالية للقطاع الخارجي.^٣ وبالفعل تنتقل تداعيات النمو في الولايات المتحدة إلى النمو في أمريكا اللاتينية بنسبة واحد إلى واحد، وربما كانت أعلى

فروق العائد على علاوة المخاطر لإصدار السندات، وساعد ذلك في الحفاظ على قوة أسعار الصرف وأسهم في استمرار تراكم الاحتياطيات الدولية.

ومن المتوقع أن يتراجع النمو في المنطقة إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٠٨ وأن يزداد تباطؤا ليصل إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠٠٩. وسوف يواجه النمو مصاعب كبيرة في بعض البلدان حيث يتوقع حدوث نقص في القدرات. ويتوقع تراجع النمو في المناطق الأخرى بدرجة أقل كرد فعل إزاء تشديد الأوضاع النقدية وتراجع الأوضاع المالية للقطاع الخارجي، ولكن من شأن ارتفاع أسعار السلع الأساسية أن يساعد في الحفاظ على الطلب المحلي على مستوى أمريكا الجنوبية. وإزاء هذه الخلفية، يتوقع ارتفاع معدلات التضخم في عدد من البلدان في عام ٢٠٠٨ قبل أن تتراجع في عام ٢٠٠٩. وبرغم انخفاض التضخم المقيس في الأرجنتين، فيعتقد معظم المحللين في القطاع الخاص أن التضخم الفعلي أعلى بكثير مما تظهره البيانات الرسمية. ومن المتوقع أن يزداد ضعف مراكز الحساب الجاري، ومن المرجح أن تتراجع التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة عن المعدلات بالغة الارتفاع المشاهدة في عام ٢٠٠٧.

ويشير التنبؤ بالتطورات المحتملة ككل إلى احتمال تراجع صمود الاقتصادات، ولكنها لن ترتبك بسبب تباطؤ

^٣ راجع على سبيل المثال دراسة (Österholm and Zettelmeyer (2007) ودراسة (Bayoumi and Izquierdo, Romero, and Talvi (2007) ودراسة (Sosa (2007). ودراسة (Roache (2007) ودراسة (Swiston (2007).

من ذلك في المكسيك، بينما ثبت كذلك أن لمعدل السندات مرتفعة العائد تأثيرا كبيرا أيضا^٤ وتقدم الدراسات التي أُجريت مؤخرا كذلك أدلة على تزايد أهمية العوامل الخارجية بمرور الوقت، حيث ازداد انفتاح الاقتصادات أمام التجارة والتدفقات الرأسمالية بينما تراجعت حدة الصدمات المحلية^٥.

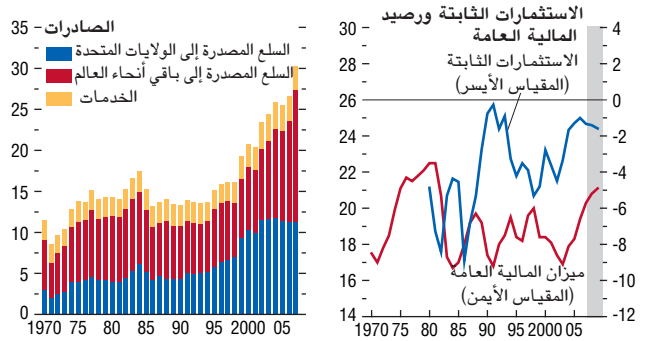
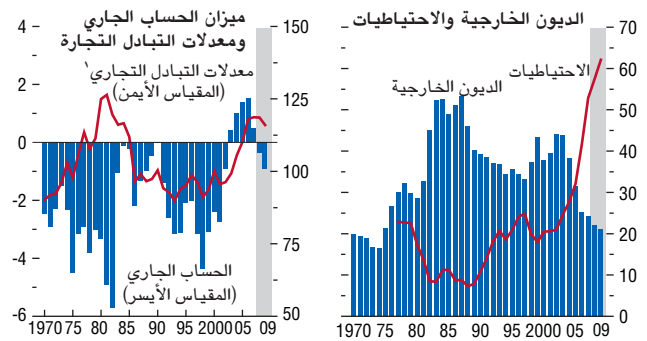
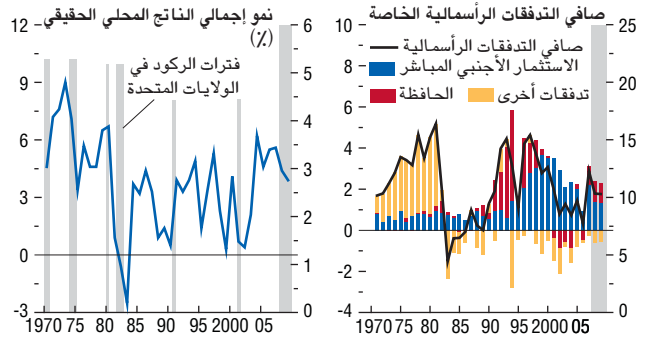
ومع ذلك، لا تأخذ هذه الدراسات في الاعتبار بوجه عام التغييرات التي تطرأ على الأساسيات الاقتصادية المحلية وكذلك البيئة العالمية التي يرجح أن ترفع قدرة أمريكا اللاتينية في مواجهة الصدمات الخارجية. وعلى الصعيد المحلي، ساعد تحسن أداء السياسات بوجه عام في المنطقة على خفض الديون الخارجية، وبناء الاحتياطات الدولية، وتعزيز الميزانيات العمومية الحكومية والميزانيات العمومية لقطاع الشركات (راجع الشكل البياني ٢-٥). ومن ثم، أصبحت أمريكا اللاتينية أقل عرضة لتزايد العزوف عن المخاطر والاضطرابات المالية. وهناك أيضا أسباب لها علاقة بطبيعة الدورة الاقتصادية العالمية الراهنة. فأولا، ساعد تيسير الاحتياطي الفيدرالي للأوضاع النقدية وانخفاض أسعار الفائدة الخالية من المخاطر على المدى البعيد في موازنة تأثير بعض جوانب الاتساع في فروق العائد الناجمة عن علاوات المخاطر. وثانيا، أدى استمرار النمو بقوة في الاقتصادات الصاعدة الأخرى إلى بقاء أسعار السلع الأساسية عند مستويات مرتفعة برغم التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة.

غير أن اقتصاد أمريكا اللاتينية الآخذ في الانفتاح لن يخرج سالما تماما من زيادة عمق الركود العالمي، ومن الواضح أن آفاق الاقتصاد لا تزال معرضة لمخاطر النتائج دون المتوقعة. ومن شأن زخم النمو في أمريكا اللاتينية أن يتراجع بسبب مزيج من انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتراجع النمو في الأسواق الخارجية، واشتداد حدة المصاعب المالية بين البنوك الأمريكية والأوروبية العاملة في أمريكا اللاتينية، وهبوط أسعار صادرات السلع الأساسية. ورغم ذلك، فإن المركز الخارجي للمنطقة يتسم بالقوة الكافية لتجنب حدوث اضطرابات أشد مثلما حدث في الماضي. ومن ثم، ففي سياق سيناريو مخاطر النتائج دون المتوقعة كذلك الذي يعرضه الفصل الأول، يرجح حدوث انخفاض آخر للنمو في أمريكا اللاتينية بمقدار

الشكل البياني ٢-٥: أمريكا اللاتينية: طريق طويل لزيادة قوة الأداء

(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

حقق اقتصاد أمريكا اللاتينية نموا مطردا في السنوات الأخيرة على العكس من التقلب الذي بدأ في المنطقة في السبعينات. وساعدت زيادة انضباط سياسات الاقتصاد الكلي - إلى جانب تحسن معدلات التبادل التجاري في تقليص درجة التعرض للمخاطر الخارجية وتعزيز الاستثمارات المتزايدة وتحسن الأداء.



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics); وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
المؤشر، ٢٠٠٠ = ١٠٠

^٤ راجع الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
^٥ راجع أيضا دراسة (Kose, Meredith, and Towe (2004).

أوروبا الصاعدة: التكيف مع بيئة خارجية أشد صعوبة

نمو الائتمان بتراجع جودة الائتمان أو ضعف الميزانيات العمومية المالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ترتبط الرقابة الأكثر صرامة على الميزانيات الحكومية بتنفيذ إصلاحات لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز قدرة نظم الضمان الاجتماعي على الاستمرار، وترسيخ الأسس لأنظمة الإيرادات. وأحرزت المكسيك تقدما لاقى ترحيبا في إصلاح المالية العامة خلال العام الماضي، وهناك جهود إصلاح جادة في بلدان أخرى (مثل البرازيل وبيرو وأوروغواي)، ولكن حتى الآن لا يزال الإصلاح «عملا قيد الإنجاز» إلى حد بعيد. وأخيرا، يجب عمل المزيد نحو إيجاد بيئة للنمو المستمر، بما في ذلك وضع أطر قادرة على البقاء للاستثمار في الطاقة والبنية التحتية وزيادة مرونة أسواق العمل وأسواق المنتجات.

أوروبا الصاعدة: التكيف مع بيئة خارجية أشد صعوبة

تراجع النمو في أوروبا الصاعدة بما يقرب من نقطة مئوية كاملة، فبلغ ٥,٨٪ في عام ٢٠٠٧ (الجدول ٢-٥). وجاء التباطؤ أشد في هنغاريا وتركيا وإستونيا ولاتفيا. ويعزى تباطؤ النمو في تركيا في جانب منه إلى قوة العملة وتأخر ظهور الآثار التي ترتبت على تشديد السياسة النقدية في منتصف عام ٢٠٠٦، ولكنه يرجع أيضا إلى هبوط الناتج الزراعي المرتبط بالجفاف. وفي هنغاريا، أدى ضبط أوضاع المالية العامة لوضع المايات العامة على مسار أكثر قدرة على الاستمرار إلى ضغط الاستهلاك الخاص والاستثمار. وفي إستونيا ولاتفيا، أدى تشديد الأوضاع المالية إلى تفاقم التباطؤ الدوري بعد انقضاء عدة سنوات من النمو القوي. ومع ذلك، يمثل عام ٢٠٠٧ العام السادس على التوالي الذي تحقق فيه أوروبا الصاعدة نموا أسرع بكثير من أوروبا الغربية، الأمر الذي أسهم في تضيق الفروق في الثروة والإنتاجية (الشكل البياني ٢-٦).

وفي معظم البلدان، لا يزال الدافع وراء النمو هو قوة الطلب المحلي الذي فاق الإنتاج كثيرا مرة أخرى في عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، ارتفع عجز الحساب الجاري ككل للمنطقة إلى ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتجاوز العجز الخارجي لبلدان البلطيق وبلغاريا ورومانيا معدل ١٠٪. ولا يزال الطلب مدعوما بقوة نمو الائتمان بدافع من

يتراوح بين نقطة إلى نقطتين مئويتين، وذلك اعتمادا على مدى التداعيات المالية.

كيف ينبغي لصانعي السياسات الاستجابة لعلامات تراجع اقتصادات أمريكا اللاتينية في مواجهة قوة التيارات الخافضة للطلب العالمي؟ لقد أوجد الأداء الجيد المتواصل مساحة للتحرك والتصرف بدرجة ما ولكن في حدود معينة. وينبغي أن تكون السياسة النقدية هي خط الدفاع الأول في مواجهة تراجع النتائج ولا سيما في البلدان التي اكتسبت مصداقية على صعيد استهداف التضخم والتي نجحت في تثبيت التوقعات التضخمية على نحو أكثر أمانا من الفترات الماضية (مثل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك). ومع ذلك، فيمكن أن يواجه نطاق التيسير عراقيل بسبب الحاجة إلى إعادة التضخم إلى مستوى منخفض ضمن النطاقات المستهدفة في عدد من البلدان، وخاصة بالنظر إلى إمكانية استمرار الزيادات السريعة في أسعار الأغذية والطاقة التي تحظى بوزن كبير في سلات الاستهلاك. وينبغي أن يكون لإدارة سعر الصرف المرن دور مساند. وعلى صعيد المالية العامة، سوف يتاح المجال للبلدان التي خفضت الدين العام إلى مستويات يمكن تحملها بقدر أكبر لعمل أدوات التثبيت التلقائي، غالبا للمرة الأولى في التاريخ الحديث، ويكون في الغالب من خلال السماح ببعض الزيادة في العجوزات مع تراجع أداء الإيرادات. وفي شيلي يتسم إطار المالية العامة بأنه على قدر كاف من القوة، كما أن الدين العام منخفض بالقدر الذي يسمح بتنفيذ هذه العملية برمتها. وسوف يتعين على بلدان أخرى المضي بحذر، ويمكن أن يواجه بعضها انخفاضاً كبيراً في الإيرادات نتيجة لتحويل مسار أسعار السلع الأساسية وأرباح قطاع الشركات، وقد يتطلب ذلك تشديد مراقبة النفقات لكي يظل أداء المالية العامة على مسار تتوافر له إمكانية الاستمرار.

وإزاء هذه الخلفية، فهناك حاجة مستمرة لضبط وتعزيز أطر السياسات وإرساء الأسس لزيادة النمو على المدى المتوسط في منطقة لا يزال أداؤها قاصرا مقارنة بنظرائها حتى في السنوات الأخيرة. وبرغم أن النشاط الاقتصادي لا يزال قويا، فينبغي أن يبقى صانعو سياسات الاقتصاد الكلي على حذر. وينبغي لصانعي السياسات النقدية العمل على احتواء التضخم، كما يجب على الأجهزة الرقابية المالية ضمان عدم اقتران سرعة

الجدول ٢-٥: اقتصادات مختارة في أوروبا الصاعدة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
أوروبا الصاعدة	٦,٩-	٧,٢-	٦,٦-	٦,٣-	٤,٣	٦,٤	٥,٧	٥,٤	٤,٣	٤,٤	٥,٨	٦,٧
تركيا	٦,٣-	٦,٧-	٥,٧-	٦,١-	٤,٥	٧,٥	٨,٨	٩,٦	٤,٣	٤,٠	٥,٠	٦,٩
ماعدًا تركيا	٧,٢-	٧,٥-	٧,١-	٦,٣-	٤,٢	٥,٨	٤,١	٣,٣	٤,٣	٤,٧	٦,٢	٦,٦
بلدان البلطيق	٩,٩-	١٢,١-	١٧,٠-	١٥,٥-	٦,٧	١٠,٨	٧,٣	٤,٨	٣,٥	٤,٨	٨,٩	٩,٨
إستونيا	١١,٢-	١١,٢-	١٦,٠-	١٥,٥-	٤,٧	٩,٨	٦,٦	٤,٤	٣,٧	٣,٠	٧,١	١١,٢
لاتفيا	١٠,٥-	١٥,٠-	٢٣,٣-	٢٢,٣-	٩,٢	١٥,٣	١٠,١	٦,٥	٠,٥	٣,٦	١٠,٢	١١,٩
ليتوانيا	٨,٨-	١٠,٥-	١٣,٠-	١٠,٨-	٦,١	٨,٣	٥,٨	٣,٨	٥,٥	٦,٥	٨,٨	٧,٧
أوروبا الوسطى	٤,٨-	٤,٦-	٣,٩-	٤,١-	٣,٧	٤,٨	٣,٥	٢,١	٤,٣	٤,٤	٦,٠	٦,١
الجمهورية التشيكية	٢,٨-	٣,٠-	٢,٥-	٣,١-	٣,٥	٦,٠	٢,٨	٢,٥	٤,٦	٤,٢	٦,٥	٦,٤
هنغاريا	٥,١-	٥,٥-	٥,٦-	٦,٥-	٣,٥	٥,٩	٧,٩	٣,٩	٢,٥	١,٨	١,٣	٣,٩
بولندا	٥,٧-	٥,٠-	٣,٧-	٣,٢-	٣,٨	٤,١	٢,٥	١,٠	٤,٥	٤,٩	٦,٥	٦,٢
الجمهورية السلوفاكية	٤,٧-	٥,٠-	٥,٣-	٧,١-	٣,٨	٣,٦	٢,٨	٤,٤	٥,٦	٦,٦	١٠,٤	٨,٥
جنوب أوروبا وجنوبي شرقها	١٣,١-	١٤,٦-	١٤,٠-	١٠,٧-	٥,٠	٧,٣	٥,١	٦,٢	٤,٦	٥,٢	٦,٠	٧,٠
بلغاريا	١٨,٩-	٢١,٩-	٢١,٤-	١٥,٦-	٦,٠	٩,٧	٧,٦	٧,٤	٤,٨	٥,٥	٦,٢	٦,٣
كرواتيا	٨,٧-	٩,٠-	٨,٥-	٧,٩-	٣,٥	٥,٥	٢,٩	٣,٢	٤,٠	٤,٣	٥,٨	٤,٨
رومانيا	١٣,٠-	١٤,٥-	١٣,٩-	١٠,٤-	٥,١	٧,٠	٤,٨	٦,٦	٤,٧	٥,٤	٦,٠	٧,٩

^١ يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

وجاءت قوة أداء المنطقة مدعومة بالتدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة ولكنها يمكن أن تتعرض للخطر من جراء تشديد الأوضاع في الفترة القادمة. وبلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ٤٠٪ من صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة في عام ٢٠٠٧، ولكن المتبقي جاء إلى حد كبير في شكل تدفقات مصرفية يحتمل أن تكون أكثر تقلبًا، وهي عادة من بنوك منتسبة في أوروبا الغربية.^٧ وفي منتصف عام ٢٠٠٧، بلغت الأصول لدي بنوك أوروبا الغربية في المنطقة حوالي تريليون دولار^٨. وأسهمت هذه التدفقات المصرفية الداخلة بدورها في دفع نمو الائتمان المحلي السريع، وكثيرا ما كانت القروض مقومة بعملات أجنبية وبأسعار فائدة متغيرة. وتكون المطالبات المستحقة لبنوك أوروبا أعلى

التدفقات الرأسمالية الداخلة، تسانده قوة نمو الأجور مع زيادة تشديد أوضاع سوق العمل في الكثير من البلدان. وتزايدت الضغوط التضخمية، خاصة قرب نهاية العام، ويرجع ذلك في جانب منه إلى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة ولكنه يعزى أيضا إلى ارتفاع تكاليف العمالة. وأدى ارتفاع التضخم في بلدان البلطيق إلى حدوث تراجع كبير في التوقعات المستقبلية لاعتماد اليورو في الأجل القريب.^٦ وأضاف موقف المالية العامة التيسيري مزيدا من الضغوط على الطلب في عدة بلدان، كثير منها في منطقة البلطيق وفي جنوب شرق أوروبا، كما كانت الزيادات الكبيرة في الأجور والمعاشات الحكومية كثيرا ما تعزز هذه الضغوط.

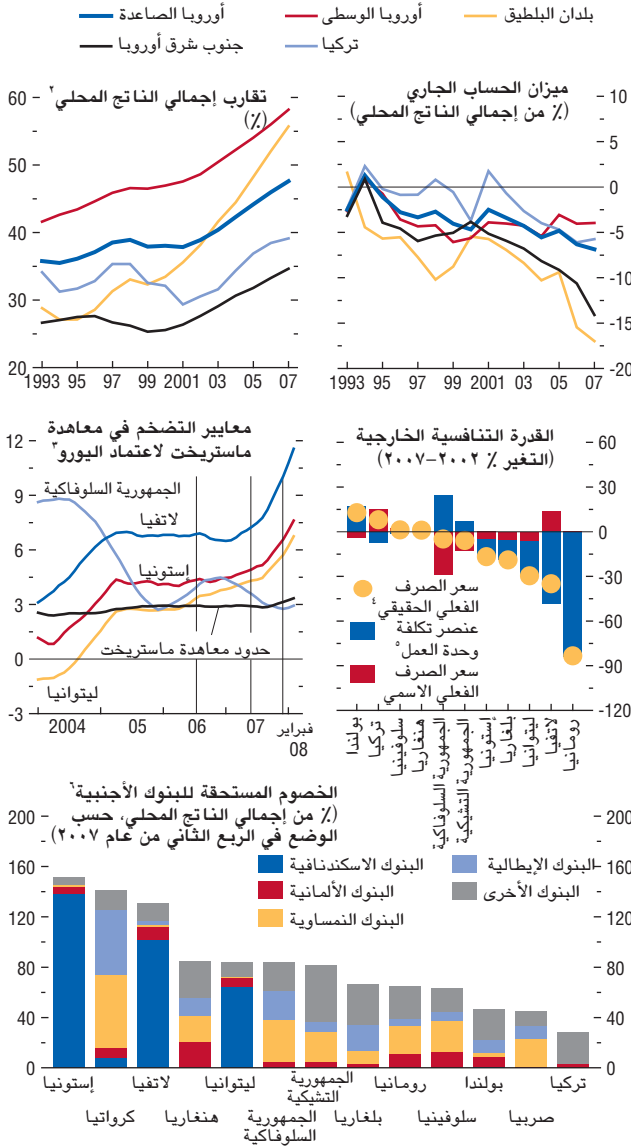
^٧ تختلف أوروبا الصاعدة كثيرا عن مناطق الأسواق الصاعدة الأخرى التي كانت تتلقى استثمار أجنبي مباشر في المقام الأول خلال السنوات الأخيرة (أمريكا اللاتينية وإفريقيا)، أو مزيج من الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الداخلة لاستثمار الحافظة (آسيا الصاعدة؛ راجع أيضا الإطار ٢-٢). ومن الوجهة التاريخية، كانت التدفقات المصرفية أكثر تقلبًا من الاستثمار الأجنبي المباشر أو تدفقات استثمار الحافظة وكانت تخضع أحيانا لانعكاسات حادة في المسار، مثلما حدث خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ في آسيا الصاعدة أو في مطلع الثمانينات في أمريكا اللاتينية. راجع الإطار ١-١ في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
^٨ لأغراض المقارنة، يقدر حجم انكشاف بنوك أوروبا الغربية أمام قطاع الرهون العقارية الأمريكية عالية المخاطر بحوالي ٢٥٠ مليار دولار.

^٦ إستونيا وليتوانيا ولاتفيا والجمهورية السلوفاكية أعضاء حاليا في "آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية" (ERM II) الانتقالية. ويتطلب اكتمال العضوية في منطقة اليورو تحقيق استقرار سعر الصرف على مدى عامين وكذلك استيفاء "معايير معاهدة ماستريخت" الأربعة. ومن شأن جميع البلدان استيفاء معايير المالية العامة، ولكن ثبت أن شروط المعدل المرجعي للتضخم الواردة في معاهدة ماستريخت هي العقبة الأساسية التي تحول دون ذلك: يجب ألا يتجاوز متوسط التضخم على مدى الاثني عشر شهرا الماضية متوسط أفضل ثلاثة بلدان من حيث الأداء من بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بأكثر من ١,٥ نقطة مئوية على أساس قابل للاستمرار.

أوروبا الصاعدة: التكيف مع بيئة خارجية أشد صعوبة

الشكل البياني ٢-٦: أوروبا الصاعدة: تصاعد مخاطر الاقتصاد الكلي

ساهمت قوة نمو إجمالي الناتج المحلي، مدفوعة في المقام الأول بالطلب المحلي، في مساندة التقلص الكبير في فروق الدخل مع منطقة اليورو. وفي الوقت ذاته، أدى تصاعد الضغوط التضخمية، وتراجع القدرة التنافسية، والاعتماد على تدفقات التمويل الخارجي - لا سيما من بنوك أوروبا الغربية - إلى تصاعد مخاطر الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية الكبيرة.



المصادر: تقرير الإحصاءات المصرفية الموحدة الصادر عن بنك التسويات الدولية؛ والمفوضية الأوروبية؛ وتقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ١ أوروبا الصاعدة تشمل بلدان البلطيق وأوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا وتركيا. وأوروبا الوسطى تشمل الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا. وبلدان البلطيق تشمل إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وجنوب شرق أوروبا يشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا. ٢ حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية مقارنة بمنطقة اليورو. ٣ متوسط متحرك لفترة اثني عشر شهرا للتضخم من سنة إلى أخرى. الخطوط الرأسية تمثل تواريخ التقويم لإستونيا وليتوانيا واتفيا والجمهورية السلوفاكية. ٤ على أساس تكلفة وحدة العمل. القيمة الموجبة تمثل انخفاضاً. ٥ التغيرات في نمو تكلفة وحدة العمل في قطاع الصناعات التحويلية مقارنة بالشركاء التجاريين. ٦ مجموع المطالبات المالية مستبعداً منه الحسابات الداخلية.

فيما يخص البلدان التي تمتلك الأطراف الأجنبية جزءاً كبيراً من جهازها المصرفي (راجع الشكل البياني ٢-٦). ورغم أن قروض البنوك تمول أساساً من الودائع المحلية، فقد تكون هذه البلدان عرضة للمخاطر في حالة نشوء مشاكل في البنوك الأم. ومنذ عام ٢٠٠٢، ارتفعت نسبة الائتمان الممنوح لجهات محلية إلى إجمالي الناتج المحلي بأكثر من الضعف في لاتفيا وليتوانيا وبلغاريا ورومانيا، كما أنها بلغت الضعف تقريباً في إستونيا. ورغم اختلاف الأنماط بين البلدان، فكثيراً ما كان الائتمان الأجنبي يمول الأنشطة في قطاع السلع غير القابلة للتداول كالأستثمار في العقارات واستهلاك الأسر. وجاء الانتعاش واسع النطاق في قطاع المساكن كأحد النتائج المترتبة على ذلك. وارتفعت الأسعار الحقيقية للمساكن بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ نهاية عام ٢٠٠٣ في لاتفيا وارتفعت بأكثر من الضعف في بلغاريا وإستونيا وليتوانيا.

وتشير آفاق عام ٢٠٠٨ إلى حدوث مزيد من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة ليصل إلى ٤,٤٪. وسوف يتراجع النمو في معظم الاقتصادات إلى أقرب من المحتمل، ويعزى ذلك إلى تباطؤ كل من الطلب المحلي ونمو الصادرات في مواجهة انخفاض الطلب من أوروبا الغربية.

وتفترض توقعات السيناريو الأساسي تراجع التدفقات الرأسمالية إلى أوروبا الصاعدة على نحو منظم - مع حدوث انخفاض طفيف في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة يقابله تباطؤ في تراكم احتياطيات النقد الأجنبي. ومن أهم قضايا الآفاق المستقبلية في المنطقة هي مدى التعطل المحتمل في التدفقات المصرفية الخارجية بسبب الاضطرابات المالية في الأسواق المالية المتطورة، لا سيما من جراء الخسائر التي تتكبدها بنوك أوروبا الغربية. ومن شأن الانعكاس المفاجئ في مسار التدفقات الرأسمالية أن يتسبب في حدوث أزمة ائتمانية وأن يسفر عن انكماش أسعار الأصول. والنتيجة المحتملة لذلك هي حدوث تباطؤ حاد غير مرغوب في الطاقة الاستيعابية المحلية، تقترن بخفض شديد لنسب الرفع المالي في الميزانيات العمومية لقطاع الشركات وقطاع الأسر.

وحتى الآن، تقتصر علامات تباطؤ التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى حد كبير على بلدان البلطيق، لا سيما لاتفيا وإستونيا حيث أدت زيادة تشديد الأوضاع التي فرضتها البنوك الأم إلى تباطؤ الإقراض - وقد بدأت هذه العملية قبل بداية الاضطرابات المالية في أغسطس ٢٠٠٧ بوقت طويل. وفضلاً على ذلك، اتسعت فروق العائد على مبادلة مخاطر الائتمان اتساعاً حاداً، الأمر الذي يعزى إلى اعتماد هذه البلدان على رؤوس الأموال الأجنبية. وهناك على الأقل ثلاثة عوامل للمخاطر، كما يلي:

الطفرة في أسعار السلع الأساسية، بينما تتآكل فوائض البلدان المصدرة للسلع الأساسية أثناء هذه العملية. وينقسم التحدي الذي يواجهه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية إلى شقين. فينبغي لصانعي السياسات توجيه اقتصاداتهم نحو الهبوط الهادئ مع استمرار وجود الحشد الراهن — الذي لا يزال يتسم بضغوط فورة النشاط الاقتصادي في معظم البلدان. وينبغي لسياسة المالية العامة الاضطلاع بالدور الأساسي في التصحيح: سوف يؤدي ذلك إلى تخفيف العبء عن السياسة النقدية في البلدان التي تتبع نظم أسعار الصرف المرنة، ويمثل تشديد أوضاع المالية العامة الأداة الرئيسية المتوافرة لخفض الطلب المحلي والحفاظ على القدرة التنافسية في البلدان التي تتبع نظم أسعار الصرف الثابتة أو الموجهة توجيهها صارما (بلدان البلطيق وبلغاريا وكرواتيا). وتساهم في ذلك أيضا القيود على نمو الأجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام (بما في ذلك في بلغاريا وإستونيا ورومانيا) وكذلك إصلاحات سوق العمل لزيادة فرص التوظيف (بما في ذلك في الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وبولندا). وينبغي مراقبة مخاطر الائتمان عن كثب، كما يتعين على السياسات التحوطية والتنظيمية السعي لضمان توافر قواعد رأسمالية سليمة لدي البنوك لاستيعاب الخسائر المحتملة.

وفي حالة حدوث تراجع كبير في البيئة الخارجية، سيكون المجال مفتوح في بعض البلدان لاستمداد دفعة تنشيطية من المالية العامة، نظرا لانخفاض مستويات الدين العام، برغم أن المجال سيكون أضيق في البلدان التي لديها مخاوف بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة مثل هنغاريا أو بولندا. ومن شأن السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف أن تساعد في البلدان التي تعتمد نظم سعر الصرف المرنة، حتى إذا كانت يوروة الميزانية العمومية ستضع حدا لنطاق انخفاض سعر الصرف في بعض البلدان، بما في ذلك هنغاريا. وأخيرا، فإن التصحيح المرن للأجور سوف يكتسب أهمية بالغة في الحد من التأثير الحقيقي للانكماش المالي.

كومنولث الدول المستقلة: لا يزال احتواء التضخم أكبر التحديات

استمر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند مستوى ٨,٥٪ في كومنولث الدول المستقلة خلال عام ٢٠٠٧، مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ووجود سياسات الاقتصاد

العدوى: يمكن حدوث العدوى بطريقة مباشرة إذا خفضت البنوك الإقراض لتغطية الخسائر الناجمة عن تداعيات القروض عالية المخاطر، أو بطريقة غير مباشرة إذا أدى ارتفاع تكلفة رأس المال واتساع فروق العائد الناجمة عن المخاطر إلى حث البنوك على تقديم قروض أقل لأوروبا الصاعدة و/أو تقديم شروط أقل مواتاة. وتبدو احتمالات العدوى المباشرة محدودة نظرا لقلّة عدد البنوك المعرضة لمخاطر (معروفة) في مواجهة القطاع الأمريكي عالي المخاطر وأوروبا الصاعدة. وتتخذ البنوك المتأثرة بأزمة القروض منخفضة الجودة مقرا لها بشكل أساسي في المملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا وكذلك (بقدر أقل) في فرنسا، وتقوم البنوك الاسكندنافية بصورة أساسية بإقراض أوروبا الصاعدة (وخاصة بلدان البلطيق) وتقوم بذلك أيضا بنوك في النمسا وإيطاليا (وخاصة لبلدان جنوب شرق أوروبا). غير أن العدوى غير المباشرة تبدو أكثر معقولة، حيث تم تشديد معايير الإقراض كثيرا في منطقة اليورو منذ تفشي الاضطرابات المالية.

المخاوف بشأن الربحية وجودة الأصول: أسفرت ارتفاعات الأجور إلى مستويات تفوق مكاسب الإنتاجية عن حدوث خسائر فادحة في القدرة التنافسية الخارجية على مدى السنوات الأخيرة، لا سيما في بلدان البلطيق وجنوب شرق أوروبا. وجاء ذلك في معظم الحالات في سياق وجود سياسات المالية العامة التيسيرية ونظم سعر الصرف الثابت.^٩ ويهدد هذا الاتجاه بالتأثير سلبا على أحد الدوافع الأساسية لوجود المستثمرين الأجانب في المنطقة. ويمكن أن يدفع تباطؤ سوق المساكن إلى إعادة تقييم مخاطر الائتمان في البلدان التي جاءت معظم عمليات الإقراض فيها في صورة قروض عقارية — مثل بلدان البلطيق وهنغاريا.

تباطؤ تدفقات البترول دولار: كما تمت مناقشته في الإطار ٢-٢، هناك أدلة على أن الكثير من الأموال التي تم إقراضها إلى أوروبا الصاعدة من خلال البنوك قد نشأت في بلدان منتجة للنفط وبلدان أخرى مصدرة للسلع الأساسية. ويمكن أن تنضب مصادر التمويل هذه إذا تباطأ الاقتصاد العالمي بقدر يكفي لعكس مسار

^٩ على النقيض من ذلك كانت الضغوط التضخمية وتدهور القدرة التنافسية أقل وضوحا في أوروبا الوسطى، حيث إن البنوك المركزية، التي تواجه ضغوطا أقل، كانت قد وضعت حدودا أشد لضغوط الطلب.

الإطار ٢-٢: البترودولار والإقراض المصرفي للأسواق الصاعدة

الارتباط بين تدفقات الودائع الخارجة ربع السنوية ومتوسط أسعار النفط الفورية لصندوق النقد الدولي

مجموع تدفقات الودائع الخارجة، ٢٠٠٧-٢٠٠١ (بمليارات الدولارات الأمريكية)	معامل الارتباط	
١٠.٤٨٣	٠.٢١ (٠.٢)	مجموعات البلدان (#) جميع البلدان (٢١٠)
٦٧١	٠.٢٩ (٠.٥)	بلدان مصدرة للنفط (٢٧)
١.٨١٨	٠.٣٩ (٠.٦)	مراكز خارجية (١٩)
٧.٩٩٥	٠.١٧ (٠.٢)	أخرى (١٦٤)
		أعلى عشر علاقات ارتباط
٥٥	٠.٩٠	ليبيا (بلد مصدر للنفط)
٢٤	٠.٨٥	بنما (مركز خارجي)
٢٥١	٠.٦٨	جبرسي (مركز خارجي)
١٤	٠.٦٨	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة (مركز خارجي)
٣	٠.٦٨	ساموا (مركز خارجي)
٢٧	٠.٦٦	نيجييريا (بلد مصدر للنفط)
٨	٠.٦٦	الفلبين
٩٧	٠.٦١	جزر الهند الغربية، المملكة المتحدة (مركز خارجي)
١	٠.٦٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٥٥	٠.٦٠	روسيا (بلد مصدر للنفط)
		بلدان رئيسية أخرى مصدرة للنفط
٣٥	٠.٤٦	الإمارات العربية المتحدة
٢٩	٠.٤٣	الكويت
١٢	٠.٤١	جمهورية إيران الإسلامية
٤١	٠.٣٧	المملكة العربية السعودية
١٣٥	٠.٢٥	النرويج
١٥	٠.١٢	جمهورية فنزويلا البوليفارية
		مراكز خارجية رئيسية أخرى
٦٧	٠.٥٠	غيرنزي
٥٨	٠.٥٠	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٨٩٩	٠.٣١	جزر كايمان
٨٢	٠.٣٠	سنغافورة
١٢٠	٠.٢٥	جزر البهاما
٦٣	٠.٠٤-	برمودا

المصادر: بنك التسويات الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الخطأ المعياري بين قوسين.

بنسبة ٤٤٪ التي بلغت في الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٩ (راجع الإطار ٢-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

غير أن درجة لجوء البلدان المصدرة للنفط لاستخدام الودائع المصرفية في استثمار الفوائض تختلف حسب كل بلد. وكما يتبين من الجدول، كان متوسط معامل الارتباط بين تدفقات الودائع الخارجة للبلدان المصدرة للنفط ومتوسط أسعار النفط الفورية لصندوق النقد الدولي هو ٢٩، أي أعلى قليلاً من المتوسط القطري (٠،٢١). وفي

تمثل "إعادة تدوير البترودولار" ظاهرة مألوفة منذ السبعينات. فحينما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً حاداً في خريف عام ١٩٧٣، حققت البلدان المصدرة للنفط أرباحاً غير متوقعة من إيرادات التصدير. وتحول جزء كبير من هذه الإيرادات إلى مدخرات أودعت لدى بنوك في البلدان الصناعية التي قامت بدورها بإقراض قسم كبير منها لاقتصادات نامية خاصة في أمريكا اللاتينية في صورة إقراض مشتق. وحينما تراجعت الطفرة النفطية في مطلع الثمانينات، انعكس مسار التدفقات المصرفية إلى الأسواق الصاعدة بصورة حادة وأفضى إلى وقوع أزمة الدين في أمريكا اللاتينية.

ما مدى أهمية الودائع المصرفية اليوم في استثمار فوائض النفط؟

قلما يعتبر الإقراض المصرفي المشتق للبترودولار سمة من سمات الطفرة الحالية في أسعار النفط. وربما يسهم في ذلك عاملان، أولاً، على النقيض مما حدث في السبعينات، حققت الاقتصادات الصاعدة كمجموعة وحدة تراكمًا في فوائض الحساب الجاري الكبيرة على مدى السنوات الأخيرة، ومن ثم يبدو أن تراكم الديون مثلما حدث في السبعينات أمر غير محتمل. وثانياً، هناك اعتقاد سائد بأن الودائع المصرفية فقدت أهميتها كأداة لاستثمار فوائض النفط (والفوائض الأخرى). وبدلاً من ذلك، انصب جزء كبير من الاهتمام في الفترة الأخيرة على الأدوات المستخدمة لاستثمار فوائض الاقتصادات الصاعدة في أسواق الأوراق المالية العالمية، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية. ومع هذا، لا تتحمل أي من النقطتين الفحص الدقيق. فأولاً، لا تنطبق مسألة تحقيق فوائض خارجية على جميع الاقتصادات الصاعدة. وعلى وجه التحديد، واجهت أوروبا الصاعدة عجزاً في الحساب الجاري بلغ في المتوسط نحو ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الأربع سنوات الماضية — أي أنه مساو تماماً للعجوزات الخارجية التي كانت سائدة في السبعينات. وثانياً، لم تتضاءل تدفقات الودائع المصرفية من البلدان المصدرة للنفط إلى مستوى لا يذكر — برغم انخفاض أهميتها مقارنة بفترة السبعينات: فخلال الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، بلغت تدفقات الودائع الخارجة من البلدان المصدرة للنفط إلى البنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية ٢٧٪ من مجموع إجمالي التدفقات المالية الخارجة. وذلك مقارنة

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو يوهانس فيغاند.
١ استثناء مهم في دراسة (Boorman (2006

الإطار ٢-٢ (تابع)

للنفط. وبلغ الإقراض المشتق من روسيا ونيجيريا وليبيا ٨٠٪. وإجمالاً، بلغت فوائض النفط ككل أكثر من نصف القروض المصرفية للاقتصادات الصاعدة.

- الودائع من الاقتصادات الصاعدة غير المصدر للنفط: مرة أخرى، يبدو أن البنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية قد أقرضت نحو نصف هذه الأموال المقترضة إلى اقتصادات صاعدة أخرى. والعديد من البلدان في هذه المجموعة هي بلدان مصدرة للسلع الأساسية غير النفط.

وعلى العكس من ذلك، ترتبط الودائع من البلدان الصناعية والمراكز الخارجية بعلاقة إحصائية ضعيفة مع القروض الممنوحة للاقتصادات الصاعدة، أو لا توجد هذه العلاقة. ويتضح من ذلك أن الأموال الموجهة من خلال المراكز الخارجية — بما في ذلك فوائض النفط — كانت كثيراً ما تستخدم لأغراض أخرى.

هل هذه العلاقة مستقرة؟

تتحدد التغيرات في القروض المصرفية الممنوحة للاقتصادات الصاعدة وفقاً لعاملين، على النحو التالي: الاختلافات في مصادر التمويل والتحويلات في استراتيجيات الاستثمار لدى البنوك. فمن شأن التحويلات في استراتيجيات الاستثمار للبنوك أن تؤدي إلى عدم استقرار العلاقة بين مصادر التمويل والقروض المصرفية. وكما يتضح من الشكل البياني الأول، كانت العلاقة غير مستقرة بالفعل في الفترة بين ١٩٩٦ و ٢٠٠١. وانخفضت القروض التي تمنحها بنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية للاقتصادات الصاعدة انخفاضاً حاداً بدءاً من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٨، وذلك قبل المشاركة مرة أخرى بحذر بعد ذلك. ويعكس هذا النمط السرد العادي لإقراض البنوك خلال الأزمات الآسيوية والروسية وبعدها. وتشير المشاهدات إلى وجود علاقة مستقرة في الفترة من عام ٢٠٠١ حتى نهاية عام ٢٠٠٦، فلم تشهد هذه الفترة اضطرابات كبيرة في الأسواق الصاعدة. غير أنه في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، ارتفعت القروض الممنوحة للاقتصادات الصاعدة إلى مستوى أعلى كثيراً من المتوقع في النموذج الذي يستند إلى عدم تغير استراتيجيات الاستثمار. ومن الممكن أن يشير ذلك إلى حدوث انقطاع هيكلية آخر، وفي هذه الحالة ربما جاء تحول إقراض البنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية إلى قروض للاقتصادات الصاعدة كرد فعل للاضطرابات المالية في الاقتصادات المتقدمة. ومع هذا، هناك عدد قليل جداً من نقاط البيانات بعد نقطة التغير المحتملة لتأكيد هذا الإثبات.

الوقت ذاته، بلغت تدفقات الودائع الخارجة من بعض البلدان المصدرة — لا سيما ليبيا ونيجيريا وروسيا — أعلى مستويات الارتباط، بينما كانت هناك علاقات ارتباط محدودة فيما يخص بلدان أخرى — تشمل المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط مصدرة للنفط. وبلغت تدفقات الودائع الخارجة من ليبيا ونيجيريا وروسيا نصف جميع تدفقات الودائع الخارجة من البلدان المصدرة للنفط، وكانت تدفقات الودائع الخارجة من كل بلد منها تمثل النصف أو أكثر من مجموع إجمالي التدفقات الرأسمالية الخارجة. ويتضح من ذلك قيام بعض، ولكن ليس جميع البلدان المصدرة للنفط بإيداع فوائض النفط بانتظام لدى بنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية، بينما اتبعت البلدان المصدرة الأخرى استراتيجيات استثمار مختلفة. كذلك يتضح من الجدول وجود علاقات ارتباط كبيرة بين التدفقات الخارجة من عدة مراكز خارجية وأسعار النفط. وأحد التفسيرات الممكنة هو أنه ربما تم استثمار بعض فوائض النفط في مراكز خارجية أولاً ثم إيداعها لدى بنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية.^٢

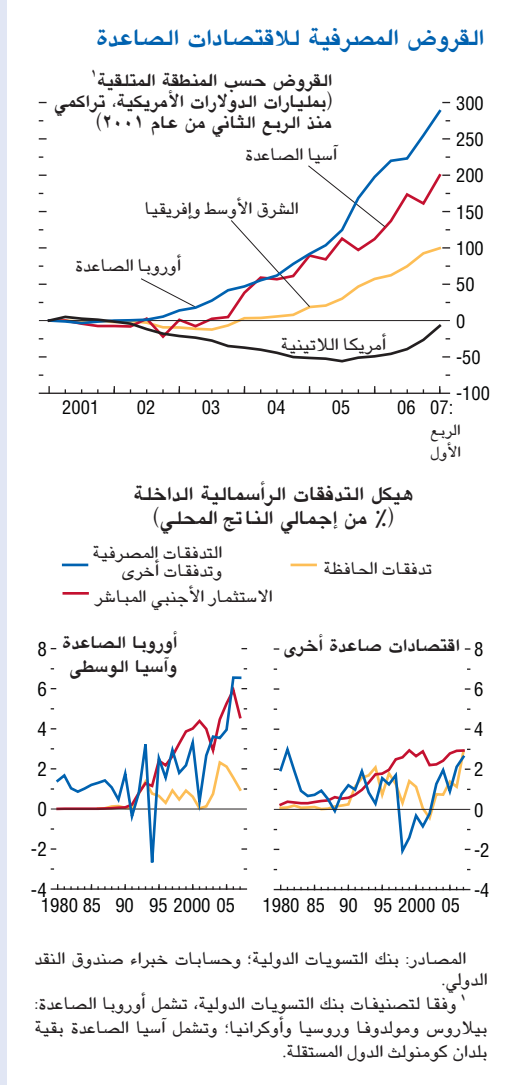
هل يستخدم البترودولار في الإقراض المشتق للأسواق الصاعدة؟

لأغراض تحليل مدى توجيه فوائض النفط نحو الاقتصادات الصاعدة، أُجري انحدار للقروض ربع السنوية المقدمة من بنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية إلى تلك الاقتصادات، على المصادر المختلفة للتمويل المصرفي، بما في ذلك تدفقات الودائع الداخلة المتميزة حسب بلد أو منطقة المنشأ وكذلك التدفقات الداخلية غير الودائع (كسندات الدين وحصص الملكية)، باستخدام الإحصاءات المصرفية الموقعية لبنك التسويات الدولية. ويُفسر تساوق حركة القروض إلى الاقتصادات الصاعدة باستخدام أنواع محددة من التمويل باعتباره مؤشراً على الإقراض المشتق.^٣ ويتبين من النتائج عن الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٧، أن جزءاً كبيراً من القروض المصرفية للاقتصادات النامية نشأ من مصدرين فقط:

- فوائض النفط: وفقاً للتقدير المركزي للانحدارات، منحت البنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية قروضا مشتقة للاقتصادات الصاعدة بلغت ما يقرب من نصف الودائع التي تلقتها من بلدان مصدرة

^٢ قد تكون علاقات الارتباط بين تدفقات الودائع الخارجة وسعر النفط وهمية لكل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين.
^٣ للاطلاع على التفاصيل راجع دراسة (Wiegand (2008).

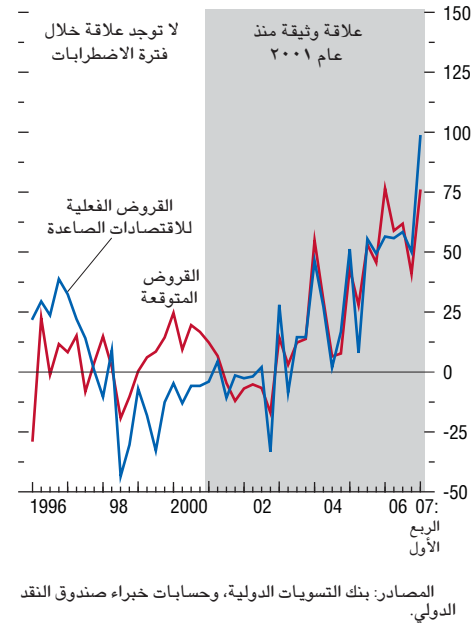
كومنولث الدول المستقلة: لا يزال احتواء التضخم أكبر التحديات



بعض الانعكاسات

يبدو أن البيئة الحالية التي تشهد ارتفاعاً في أسعار السلع الأساسية مما يسبب وجود فوائض خارجية كبيرة، لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، تحفز بشكل خاص إقراض البنوك للاقتصادات الصاعدة. ونتيجة لذلك، فمن شأن حدوث هبوط حاد في أسعار السلع الأساسية — أو زيادة القدرة الاستيعابية المحلية في البلدان المصدرة للسلع الأساسية — أن يؤدي إلي وجود مخاطر كبيرة أمام الاقتصادات الصاعدة التي تعتمد كثيراً على التدفقات المصرفية الداخلة لتمويل عجوزات القطاع الخارجي وذلك

إعادة تدوير البنوك للودائع من البلدان المصدرة للسلع الأساسية إلى الاقتصادات الصاعدة (بمليارات الدولارات الأمريكية)



من المستفيد من الإقراض المشتق للبترو دولار؟

تشير نتائج الانحذارات الإقليمية إلى أن حوالي نصف فوائض البترو دولار المستثمرة في وائحات مصرفية تم إقراضها إقراضاً مشتقاً لأوروبا الصاعدة. ويتسق ذلك مع النمط الأكثر عمومية لما قامت به البنوك من إقراض الاقتصادات الصاعدة في السنوات الأخيرة، والتي تطورت وفق أنماط مختلفة تماماً عبر المناطق (الشكل البياني الثاني). ومنذ عام ٢٠٠١، اتجه حوالي نصف قروض الأسواق الصاعدة نحو أوروبا الصاعدة، واتجه الثلث نحو آسيا الصاعدة، والسدس نحو الشرق الأوسط وإفريقيا. ولم تشارك أمريكا اللاتينية في نوبة انتعاش الإقراض للأسواق الصاعدة العالمية حتى وقت قريب. وفي أوروبا الصاعدة تمثل التدفقات المصرفية الداخلة أيضاً حصة أكبر كثيراً من إجمالي الناتج المحلي ومجموع التدفقات الرأسمالية الداخلة مقارنة بحصتها في المناطق الأخرى، حيث كانت تدفقات الحافظة الداخلة سائدة بقدر أكبر نسبياً.

الإطار ٢-٢ (تتمة)

المصرفي إذا أعادت تقييم مقومات البقاء المتوافرة لإقراض الاقتصادات الصاعدة، مثلما فعلت خلال الأزمات الآسيوية والروسية. غير أنه يمكن أن تتوصل إعادة التقييم، من حيث المبدأ، إلى النتائج في أي اتجاه. وتوجد بالفعل مؤشرات على أن البنوك في البلدان التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية قد نقلت حوافض الإقراض بها لصالح الاقتصادات الصاعدة في مطلع عام ٢٠٠٧، وتزامن هذا التحرك مع تصاعد قضايا جودة الائتمان في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة.

بسبب نزوب مصادر التمويل. وعلى عكس ما حدث في السبعينات والثمانينات، فإن الغالبية العظمى من البلدان الأكثر تعرضا للمخاطر لم تكن في أمريكا اللاتينية ولكن في أوروبا الصاعدة. ويتعارض ذلك في جانب منه على الأقل مع الرأي التقليدي في أن انخفاض أسعار النفط سوف يساعد الاقتصادات الصاعدة غير المصدرة للنفط من خلال تحسين موازينها التجارية وتقليص احتياجاتها من التمويل.

وحتى مع استمرار الفوائض لدى البلدان المصدرة للسلع الأساسية، يمكن أيضا أن تعكس البنوك مسار الإقراض

الأولي في الاحتياطات مع تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لمساندة سعر الصرف.

وسيزل ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية عنصرا مساندا، ولكن من شأن تراجع الاقتصاد العالمي وتباطؤ نمو الائتمان أن يؤديا إلى تباطؤ وتيرة التوسع. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٧٪ هذا العام وإلى ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٩. وبرغم توقعات تراجع الاستهلاك في روسيا، فيسظل هو المصدر الرئيسي للطلب، تدفعه مكاسب الدخل الحقيقية التي لا تزال مرتفعة، وسوف يتصاعد الاستثمار بقوة كذلك ولا سيما في قطاع البناء والإنفاق الرأسمالي العام. ويتوقع تباطؤ النمو في أوكرانيا مع تراجع نمو الأجور، وانخفاض الطلب على الصادرات وتوقف الارتفاع في مستوى معدلات التبادل التجاري. وفي كازاخستان، من المتوقع أن يتأثر قطاعا البناء والعقارات كثيرا بالتباطؤ الحاد في نمو الائتمان، ويتوقع تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٥٪ في عام ٢٠٠٨ مقابل ٨,٥٪ في عام ٢٠٠٧. وفي البلدان الأخرى بالمنطقة، تشير التوقعات إلى استمرار النمو بقوة في أذربيجان (مع زيادة ارتفاع الناتج النفطي) وفي أرمينيا (مع استمرار قوة قطاعي البناء والخدمات) وأن يظل مستقرا في مولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان.

وتميل كفة النتائج دون المتوقعة في الآفاق إلى أن تكون هي الأرجح في ميزان المخاطر. وفي حالة حدوث تباطؤ أكثر حدة من المتوقع في الاقتصاد العالمي فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى هبوط أسعار النفط والسلع الأساسية، أحد الدوافع الأساسية وراء النمو الإقليمي، وأن يؤثر تأثيرا معاكسا على أوضاع التمويل الخارجي.

الكلية التوسعية، وقوة التدفقات الرأسمالية الداخلة خلال معظم السنة، وسرعة نمو الائتمان، وتصاعد أسعار الأصول وما تسبب فيه من زيادة نمو الطلب المحلي بصورة بالغة (الجدول ٢-٦). ومع حدوث طفرة في الواردات، جاءت مساهمة القطاع الخارجي في النمو سلبية بقدر كبير، وتراجعت أرصدة الحساب الجاري (فوائض أقل في البلدان المصدرة للطاقة وعجزات أكبر في البلدان المستوردة للطاقة). وأدت قوة النمو في الأعوام الأخيرة إلى إلغاء وجود طاقة إنتاجية غير مستخدمة في معظم الاقتصادات وتصاعد نمو الأجور. وإلى جانب ارتفاع أسعار الأغذية — الذي أثر على كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان بصفة خاصة — أدى ذلك إلى زيادة التضخم بصورة حادة على مستوى المنطقة خلال الأشهر الأخيرة (الشكل البياني ٢-٧). وفي روسيا ارتفع التضخم إلى حوالي ١٢٪ في ديسمبر ٢٠٠٧، فتجاوز كثيرا الهدف الذي وضعه البنك المركزي وهو بين ٦,٥ و ٨,٥٪ بنهاية العام، وبلغ ما يقرب من ١٣٪ بحلول شهر فبراير. ويقترّب التضخم من ٢٠٪ في أذربيجان وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوكرانيا.

وبدأت الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية تؤثر على معظم بلدان المنطقة، وخاصة لأن التدفقات المصرفية وتدفقات استثمارات الحافظة الداخلة أصبحت مؤخرا هي المصدر السائد للتمويل الخارجي. واتسعت فروق العائد على الديون الخارجية في روسيا وأوكرانيا حيث زاد معدل اقتراض البنوك كثيرا من الأسواق الدولية لتمويل الإقراض المحلي المتنامي بسرعة. وجاء تأثير الاضطرابات المالية أكثر حدة في كازاخستان مع نزوب مصادر التمويل الخارجي، والتباطؤ الشديد في نمو الائتمان، والتراجع

كومنولث الدول المستقلة: لا يزال احتواء التضخم أكبر التحديات

الجدول ٢-٦: كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
(التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٢,٤	٤,٨	٤,٥	٧,٥	٩,٥	١٣,١	٩,٧	٩,٥	٦,٥	٧,٠	٨,٥	٨,٢	كومنولث الدول المستقلة
٢,٩	٥,٨	٥,٩	٩,٥	٨,٤	١١,٤	٩,٠	٩,٧	٦,٣	٦,٨	٨,١	٧,٤	روسيا
٩,٧-	٧,٦-	٤,٢-	١,٥-	١٥,٧	٢١,٩	١٢,٨	٩,٠	٤,٢	٥,٦	٧,٣	٧,١	أوكرانيا
١,٠-	١,٧-	٦,٦-	٢,٢-	٨,٣	١٧,١	١٠,٨	٨,٦	٧,٠	٥,٠	٨,٥	١٠,٧	كازاخستان
٧,٧-	٧,٥-	٦,٦-	٤,١-	٨,٨	١١,٢	٨,٤	٧,٠	٦,٨	٧,١	٨,٢	١٠,٠	بيلاروس
٢٨,١	٢٣,٦	١٦,٨	١٥,٣	١٢,٠	١٢,٠	٦,٤	٨,٢	١٠,٠	٩,٥	١١,٦	١١,١	تركمانستان
١٩,٦	١٩,٣	١٢,٩	٨,٠	١٣,٣	١٤,٧	١٢,٧	١٠,١	١٠,٨	١١,٩	١٤,٥	١٤,٧	بلدان الكومنولث منخفضة الدخل
٥,٠-	٦,٨-	٦,٥-	١,٨-	٤,٥	٦,٨	٤,٤	٢,٩	٨,٠	١٠,٠	١٣,٨	١٣,٣	أرمينيا
٣٩,٢	٣٩,٥	٢٨,٨	١٧,٧	٢٠,٥	١٩,٦	١٦,٦	٨,٤	١٥,٦	١٨,٦	٢٣,٤	٣٠,٥	أذربيجان
١٣,٢-	١٦,٦-	١٩,٧-	١٥,٩-	٦,٤	٩,٦	٩,٢	٩,٢	٩,٠	٩,٠	١٢,٤	٩,٤	جورجيا
٧,٤-	٨,٣-	٦,٥-	٦,٦-	١٠,٢	١٨,٨	١٠,٢	٥,٦	٦,٥	٧,٠	٨,٢	٢,١	جمهورية قيرغيزستان
١٠,٦-	١٠,٣-	٩,٧-	١٢,٠-	٧,٩	١١,٤	١٢,٦	١٢,٧	٨,٠	٧,٠	٥,٠	٤,٠	مولدوفا
٧,١-	٨,٣-	٩,٥-	٣,٠-	١٠,٥	١٨,٥	١٣,٢	١٠,٠	٧,٠	٤,١	٧,٨	٧,٠	طاجيكستان
٢٠,٨	٢٤,٦	٢٣,٨	١٨,٨	١٠,٩	١١,٨	١٢,٣	١٤,٢	٧,٥	٨,٠	٩,٥	٧,٣	أوزبكستان
٤,١	٦,٧	٦,٠	٩,١	٨,٩	١٢,١	٩,٤	٩,٧	٦,٨	٧,١	٨,٦	٨,٢	للتنكزة
٩,٣-	٨,١-	٥,٨-	٣,١-	١٢,٩	١٨,١	١١,٤	٨,٤	٥,٣	٦,٢	٧,٩	٧,٩	البلدان المصدرة الصافية للطاقة ^٣
												البلدان المستوردة الصافية للطاقة ^٤

^١ يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ تشمل أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان وأوزبكستان.
^٤ تشمل أرمينيا وبيلاروس وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوكرانيا.

تحققت بعد جهد شاق إلى مخاطر بسبب السياسات السابقة لمكافحة التضخم. وأضافت سياسة المالية العامة إلى الضغوط على الطلب في عدد من البلدان (تشمل أذربيجان وجورجيا وروسيا وأوكرانيا)، وسيلزم اتخاذ موقف أكثر تشددا فيما يخص الميزانية لتهدئة الطلب المحلي. وينبغي توجيه سياسات الدخل نحو التوصل إلى نتائج بشأن الأجر تتسق مع خفض التضخم دون مستوى ١٠٪ بالنظر إلى الاتجاهات العامة الأساسية للإنتاجية. وسوف يتطلب ذلك احتواء النمو في أجزء القطاع العام — حيث حدثت زيادات كبيرة في كثير من البلدان في الأعوام الأخيرة — والحد من عمليات رفع الحد الأدنى للأجور. وسوف يتعين كذلك تشديد السياسة النقدية في العديد من البلدان مثل جورجيا وروسيا مقترنة بحدوث زيادة أكبر في أسعار الصرف. وفي أوكرانيا تم تشديد الأوضاع النقدية بدءا من النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ كرد فعل إزاء ارتفاع التضخم. وفي كازاخستان تم تشديد السياسة النقدية في شهر ديسمبر حيث ازداد التضخم وتعرضت أسعار الصرف لضغوط خافضة، ويمكن أن يبقى هذا الوضع دون تغيير حتى تتبين الانعكاسات المترتبة على التباطؤ الحاد في نمو الائتمان بشكل أوضح.

وسوف تتأثر جميع بلدان المنطقة بذلك سلبا، ورغم أن أكبر قدر من هذا التأثير سيلحق بالبلدان التي تتلقى أعلى مستويات تدفقات استثمارات الحافظة والتدفقات المصرفية الداخلة (كازاخستان وروسيا وأوكرانيا). فضلا على ذلك، فإن الروابط بين الأنظمة تعني أن المصاعب التي تواجهها الأجهزة المصرفية في الاقتصادات الأكبر يمكن أن تؤثر على توافر الائتمان والنمو في البلدان الأخرى (على سبيل المثال، فإن بنوك كازاخستان تتواجد على نطاق واسع في طاجيكستان وفي جمهورية قيرغيزستان). وأبرز التحديات أمام صانعي السياسات في المنطقة هو كبح الضغوط التضخمية المتزايدة. ورغم أن التوقعات بتباطؤ النمو وحدوث بعض التراجع في زيادات أسعار المواد الغذائية ستساعد في خفض التضخم على امتداد عام ٢٠٠٨، فيرجح أن يظل التضخم مرتفعا عن مستويات غير مواتية ما لم يتم كذلك تشديد سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الدخل. وفي حالة عدم اتخاذ إجراء سريع لاحتواء الضغوط التضخمية فربما يؤدي ذلك إلى التصاعد المستمر في توقعات الأجر والأسعار، مما يعرض المكاسب التي

وحيث ظلت نسب الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة متدنية نسبياً، فإن التعميق المالي أمر محبذ للغاية، ولكن وتيرة نمو الائتمان أثارت المخاوف بشأن ما إذا كان هناك عدد من البلدان يمر بفترات انتعاش ائتماني غير قابلة للاستمرار. وربما تؤثر سرعة التوسع الائتماني تأثيراً معاكساً على جودة الائتمان، لا سيما إذا كانت قدرة البنوك على تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين لا تواكب التوسع في أنشطة الإقراض لديها، بينما احتمالات انعكاس مسار أسعار الأصول يطرح تساؤلات حول قيمة الضمان الذي يدعم القروض في حالة ركود النشاط الاقتصادي. ومن المخاوف الأخرى أيضاً مسألة تمويل التوسع الائتماني في كثير من الحالات من خلال الاقتراض المصرفي بعملة أجنبية، ويفتح ذلك المجال للكشف أمام تحركات أسعار الصرف. ومن أجل خفض المخاطر المترتبة على سرعة النمو الائتماني إلى الحد الأدنى، فمن الأهمية بمكان أن تطور السلطات ممارسات الرصد والرقابة لديها، ويتعين على البنوك ذاتها تحسين النظم المعمول بها لتقييم الائتمان وإدارة المخاطر، وكذلك زيادة وعي المقترضين بمخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة التي يواجهونها.

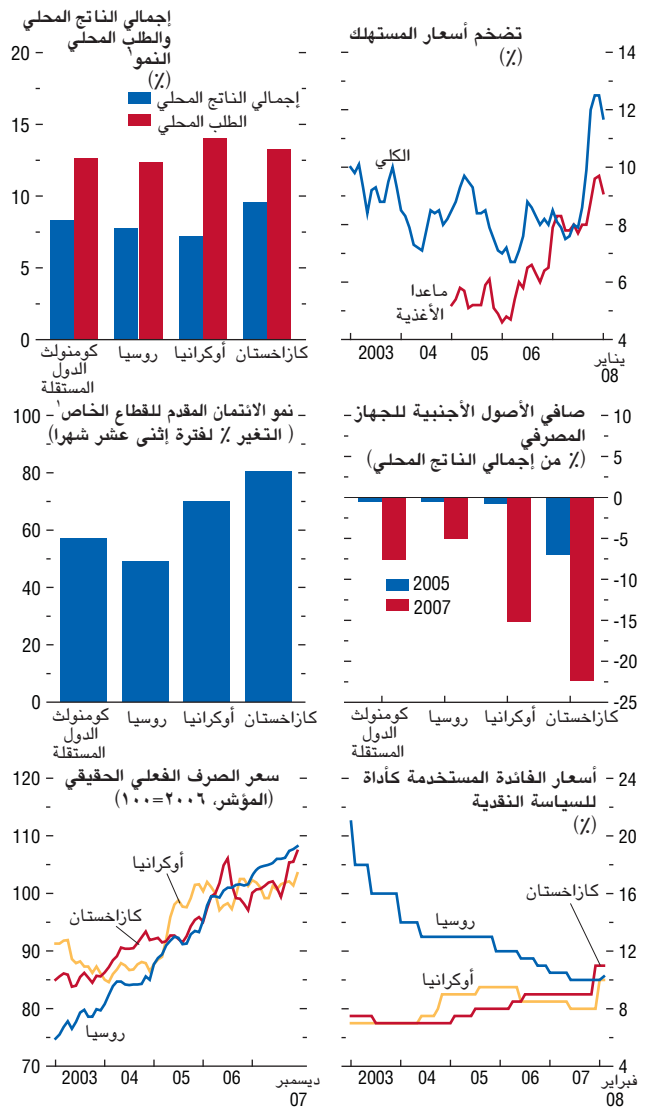
وعلى المدى الأبعد، لا تزال المنطقة تواجه التحدي في تنويع قاعدتها الإنتاجية بعيداً عن الاعتماد الكبير على السلع الأساسية في الوقت الحاضر. ويظل الاستثمار في المنطقة منخفضاً — ٢٢٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ — ومركزاً في الصناعات الاستخراجية والبناء. وسيكون من المهم بذل جهود لتقوية المؤسسات، وتحسين مناخ الأعمال، ومواصلة الإصلاحات التجارية، واستحداث أنظمة مالية محلية أكثر تنوعاً، وذلك من أجل التشجيع على زيادة استثمارات القطاع الخاص.

إفريقيا جنوب الصحراء: آفاق النمو القوي لكن مع استمرار المخاطر

استناداً إلى أفضل الفترات التي شهدت نمواً اقتصادياً مستمراً منذ الاستقلال، تسارعت وتيرة النشاط الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء لتصل إلى ٦,٨٪ في عام ٢٠٠٧، مدفوعة بقوة النمو الكبير جداً في البلدان المصدرة للنفط تدعمها قوة التوسعات في الاقتصادات الأخرى بالمنطقة. وسجلت أنغولا أكبر درجات النمو حيث ارتفع إنتاج النفط والماس ارتفاعاً حاداً. وفي نيجيريا أدت قوة النمو في القطاع غير النفطي إلى موازنة الهبوط الناتج عن

الشكل البياني ٢-٧: كومنولث الدول المستقلة: لا تزال الضغوط التضخمية مبعثاً أساسياً للمخاوف

ينمو الطلب المحلي في منطقة كومنولث الدول المستقلة بقوة بالغة مدفوعاً بتصاعد المكاسب من صادرات السلع الأساسية وسرعة التوسع الائتماني. وأدى هذا النمو القوي إلى جانب ارتفاع أسعار الأغذية إلى حدوث ارتفاع حاد في التضخم في الشهر الأخير.

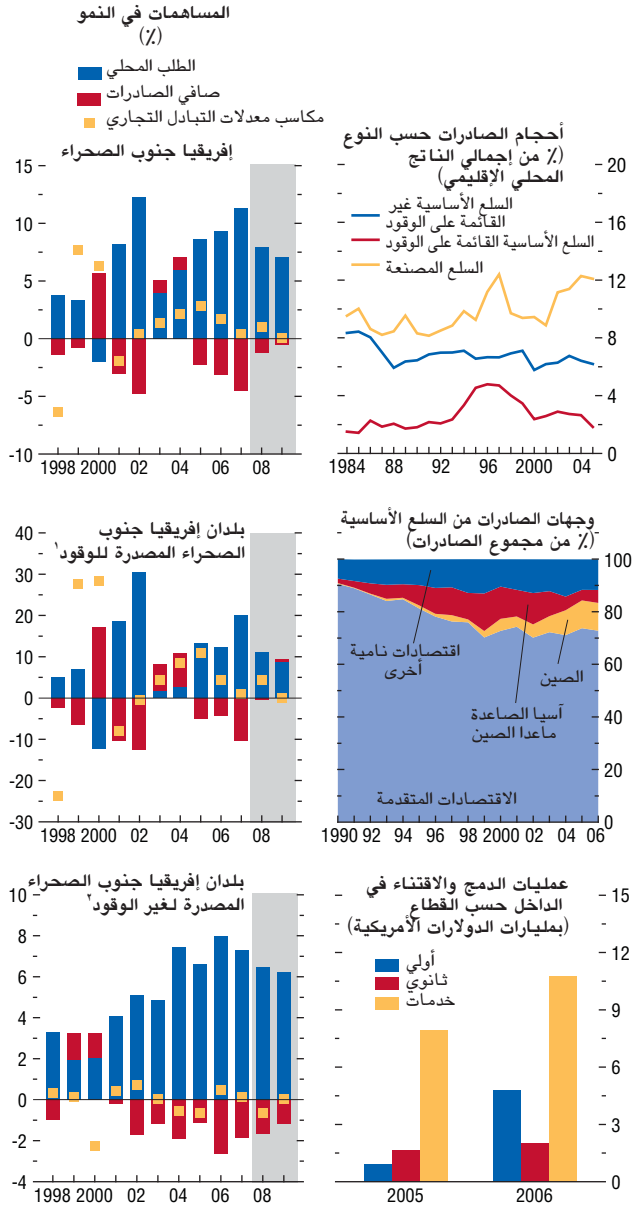


المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي، متوسط ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

إفريقيا جنوب الصحراء: آفاق النمو القوي لكن مع استمرار المخاطر

الشكل البياني ٢-٨: إفريقيا جنوب الصحراء: تعرض صادرات السلع الأساسية لمخاطر الطلب العالمي

يؤكد اعتماد المنطقة على السلع الأساسية استمرار تعرضها لمخاطر صدمات معدلات التبادل التجاري وذلك برغم قوة الطلب المحلي. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر موجه بشكل أساسي نحو القطاعات الأولية لا سيما النفط.



المصادر: تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون ونيجيريا. ^٢ بنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار وجيبوتي وإثيوبيا وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا والنيجر ورواندا والسنگال وسيشيل وسيراليون وجنوب إفريقيا وسوازيلند وتانزانيا وتوغو وأوغندا وزامبيا.

ترجع إنتاج النفط في دلتا النيجر. وأدى الطلب المحلي (الاستثمار على وجه التحديد) والثمار التي جاءت نتيجة تحسن استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات المنفذة في معظم البلدان إلى مساندة وتيرة النشاط الاقتصادي للبلدان الأخرى في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي جنوب إفريقيا، أكبر اقتصادات المنطقة، تراجعت وتيرة النشاط الاقتصادي تراجعاً محدوداً إذ تعرض إنفاق قطاع الأسر للكبح نتيجة لتشديد السياسة النقدية بغرض احتواء الضغوط التضخمية المتزايدة الناتجة عن أسعار الأغذية والوقود، ولكن لا يزال الاستثمار ينمو بخطى سريعة في سياق الإعداد لمباريات كأس العالم لكرة القدم «فيفا ٢٠١٠». ولا تزال الضغوط التضخمية في البلدان الأخرى بالمنطقة قيد السيطرة التامة بوجه عام ويعزى ذلك إلى مجموعة مختلفة من العوامل التي تشمل مكاسب الاستقرار التي تحققت في بعض البلدان، وتحسن التوريدات الغذائية، وتشديد السياسات النقدية على نحو ملائم — مع ارتفاع أسعار الصرف كرد فعل لإزاء تدفقات رؤوس الأموال الداخلة في بعض الحالات — وانخفاض التمويل المصرفي لعجوزات المالية العامة.

وأدت البيئة المواتية إلى زيادة جاذبية بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كمقاصد لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة. وبلغ صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة مستويات قياسية في عام ٢٠٠٧، لا سيما التدفقات الداخلة الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الجانب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يركز على مركز في عدد قليل من البلدان ويستهدف الصناعات الاستخراجية بشكل رئيسي، لا سيما قطاع البترول، وذلك استناداً إلى الأدلة المتوافرة من التدفقات الداخلة ذات الصلة بعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود — والتي تمثل جانبا كبيرا من إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وحسب ما تمت مناقشته في الفصل الخامس، تختلف الدورة الحالية في عدة جوانب مهمة في البلدان المصدرة للسلع الأساسية، بما في ذلك في إفريقيا. و برغم ارتفاع قيم صادرات السلع الأساسية كحصة من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، فإن الزيادة في حجم صادرات السلع الأساسية محدودة بقدر أكبر. ومن ناحية أخرى، أدى تصاعد الاستثمارات — والذي أفاد من تحسن السياسات وزيادة قوة البيئة المؤسسية — إلى توفير الأساس لتنامي قطاع الصناعات التحويلية في عدة بلدان. وتمثل أحجام الصادرات المصنعة الآن حصة أكبر بكثير من إجمالي

الجدول ٢-٧: اقتصادات إفريقية مختارة: إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢		أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
٠,٩	١,٧	٠,١	٣,١	٥,٩	٧,٥	٦,٣	٦,٤	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٥,٩
١٠,٧	١٣,٩	١٢,٤	١٤,٣	٣,٣	٣,٧	٣,١	٣,١	٥,٣	٥,٥	٤,٢	٤,٤
٢٠,٦	٢٦,٠	٢٣,٢	٢٥,٢	٤,١	٤,٣	٣,٧	٢,٥	٤,٩	٤,٩	٤,٦	٢,٠
٠,٩-	١,١-	٠,١-	٢,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٣	٥,٧	٦,٥	٢,٢	٨,٠
٢,٧-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٠-	٣,٥	٤,٧	٣,١	٤,٥	٥,٩	٥,٥	٦,٣	٥,٥
١,٧-	١,٨-	٣,٣-	٠,١-	٦,٦	٨,٥	٧,٢	٧,٣	٦,٧	٦,٦	٦,٨	٦,٤
٥,٩-	٨,٣-	٩,٨-	١٣,٣-	٨,٦	١٢,٦	١١,٤	٩,١	١٠,٥	٧,٩	١٠,٨	١١,٣
٦,١-	٤,٣-	٤,٥-	٩,١-	١٢,٩	٢٠,١	١٧,٠	١٢,٣	٧,١	٨,٤	١١,٤	١١,٦
٥,٦-	٩,٨-	١١,٨-	١٥,١-	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٢	١٢,٧	٧,٦	١٠,٥	١١,٣
١٠,٠-	٨,٠-	٤,٨-	٤,٤-	٦,٦	٩,٢	٩,٢	١٠,٤	٦,٤	٥,٧	٦,٨	٦,٠
٢٤,٦-	١٠,٧-	٤,٠-	٢,٤-	١١,٤	١٠,١	١٦,٧	١٣,٢	١١,٦	٨,٨	٦,٣	٥,٦
٣,٨-	٥,٥-	٣,٥-	٢,٥-	٧,٠	١٢,٣	٩,٨	١٤,٥	٣,٤	٢,٥	٧,٠	٦,١
١٠,١-	٩,٧-	٩,٢-	٧,٨-	٥,٢	٧,١	٧,٠	٧,٣	٨,٠	٧,٨	٧,٣	٦,٧
٩,٣-	٧,٧-	٢,٠-	٤,٠-	٥,٠	٥,٩	٦,٨	٦,٦	٧,٠	٧,١	٦,٥	٥,١
٦,٤	٥,٨	٦,٧	١٥,٢	٧,٨	٩,٨	١٠,١	١١,٢	٩,٤	١١,١	١٢,٨	١٠,٨
١١,٨	١٢,٠	١١,٠	٢٣,٣	٨,٩	١١,٤	١٢,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٦,٠	٢١,١	١٨,٦
...	—	١,٠-	٦,٠-	١٠,٤٥٢,٦	١٠,١٦,٧	٦,٨-	٦,٦-	٦,١-	٥,٤-
٢,١	٢,٤	١,٦-	٤,٢	٦,١	٦,٧	٤,٦	٧,٠	٦,٩	٧,٠	٥,١	٤,٦
٧,٩-	٩,٨-	١٢,٨-	١٠,٩-	٧,٩	٨,٩	٩,٦	١٠,٩	٧,٥	٦,٩	٦,٤	٦,٤
٥,٧	٦,٥	٠,٧	٩,٥	٨,٥	٨,٦	٥,٥	٨,٣	٨,٣	٩,١	٦,٤	٦,٢
١,٠-	٠,٦-	٢,٣-	٠,٣-	٢,٩	٣,٩	١,٦	٣,٦	٥,٢	٤,٨	٣,٦	٢,٢
٠,٤-	—	٠,٤	٠,٧	٢,٣	٣,٠	٠,٩	٥,١	٤,٦	٤,٥	٣,٣	٣,٢
٠,٥-	٠,٦	١,٤	٣,١	٣,٢	٤,٧	٢,١	٥,٠	٥,١	٢,٩	١,٦	٠,٣-
٧,٩-	٧,٧-	٧,٣-	٦,٥-	٥,٩	٨,٧	٧,١	٤,٧	٣,٩	٣,٨	٥,١	٥,٤
٦,١-	٥,٩-	٤,٨-	٣,٥-	٥,٥	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٥,٢	٥,١	٥,٢	٥,٧
٩,٣	١١,١	٧,٤	١٣,١	٦,٥	٧,٢	٥,٦	٦,٤	٨,٣	٨,٤	٨,٠	٦,٣

^١ يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ألف في الملحق الإحصائي.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ العناصر القطرية لهذه المجموعات الإقليمية مبينة بالتحديد في الجدول (و) في الملحق الإحصائي.
^٤ رقم التضخم لعام ٢٠٠٧ يمثل تقديراً. ولا يبين الجدول توقعات التضخم لعام ٢٠٠٨ وما بعده. ولا تظهر تنبؤات الحساب الجاري % من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٩.
^٥ تشمل تشاد وموريتانيا.

حصة الصادرات الموجهة الآن نحو الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى، رغم أن الاقتصادات المتقدمة لا تزال تحصل على ثلاثة أرباع جميع الصادرات. وإزاء هذه الخلفية، تشير التوقعات إلى احتمال تباطؤ النمو في إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بصورة محدودة فقط مقارنة بالتوتيرة المسجلة في عام ٢٠٠٧ (الجدول ٢-٧). وسيظل النمو مدفوعاً من البلدان المصدرة للنفط، ويرجع السبب في ذلك إلى بدء تشغيل مرافق إنتاجية جديدة في البلدان المصدرة للنفط. ونظراً لقوة صادرات السلع الأساسية غير الوقود وقوة نمو الاستثمار، فمن المتوقع استمرار النمو في البلدان المصدرة

الناتج المحلي الإقليمي مقارنة بصادرات السلع الأساسية (الشكل البياني ٢-٨). وعلى مستوى البلدان المصدرة للسلع الأساسية، كثيراً ما تمارس أنشطة الصناعات التحويلية في قطاعات ذات صلة بالسلع الأساسية، لكن تزايد دور الصادرات المصنعة يمثل مع ذلك فرصة لرفع سلسلة القيمة المضافة وتحقيق تنوع أكبر للاقتصاد بعيداً عن صادرات السلع الأولية. ونتيجة لتوسع قاعدة الاقتصادات الإقليمية، تقوم مكاسب معدلات التبادل التجاري الآن بدور أصغر من دورها في الماضي من حيث الإسهام في النمو الكلي لكل من الطلب المحلي وصافي الصادرات. كذلك ازداد تنوع مقاصد التصدير، مع ارتفاع

للاستفادة من الفرص المتزايدة المترتبة على العولمة. ويتعين على البلدان الغنية بالموارد ضمان توخي الحرص في تعديل سياسة المالية العامة لتظل تراكمات الإنفاق من إيرادات التصدير متماشية مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد ومتسقة مع إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة. وينبغي لسياسة المالية العامة أن تكون مدعومة بسياسات نقدية ملائمة وموجهة نحو تحسين الآفاق المستقبلية للفقراء والأجيال المقبلة. وتطبق المحاذير المماثلة بصورة أوسع على إدارة تدفقات المعونة الداخلة الإضافية. وفيما يخص البلدان التي تظل الصادرات بها أقل تنوعاً، يتعين حماية سياسة المالية العامة من الضغوط التنافسية في القطاعات المصدرة لغير الموارد الطبيعية التي تتسبب فيها آثار المرض الهولندي.

الشرق الأوسط: التضخم باعث على القلق المتزايد

لم يكن لاضطرابات الأسواق المالية العالمية تأثير مباشر يذكر على منطقة الشرق الأوسط، وإن كان انخفاض سعر الدولار الأمريكي يسبب تعقيدات في صنع السياسات لدى بعض البلدان. فلا يزال النمو قوياً في المنطقة، حيث وصل إلى ٥,٨٪ في عام ٢٠٠٧ (الجدول ٢-٨). وفي البلدان المصدرة للنفط، كانت الزيادات محدودة في إنتاج النفط، ولكن أسعار النفط تدعم زيادة الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الاجتماعية، والتوسع الكبير في تقديم الائتمان للقطاع الخاص. ورغم زيادة الإنفاق المحلي والواردات، فلم تقل فوائض الحسابات الجارية الكبيرة في هذه البلدان إلا بدرجة طفيفة — لتبلغ ٢٢,٧٥٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي — نظراً لزيادة إيرادات التصدير بفضل ارتفاع أسعار النفط. وخارج البلدان الكبرى المصدرة للنفط، أمكن تحقيق نمو أكبر بدافع من الآثار الانتشارية التجارية والمالية الآتية من البلدان المصدرة للنفط إلى جانب الإصلاحات الداخلية. وتأتي مصر في مقدمة هذه البلدان، حيث شهد اقتصادها توسعاً تجاوز ٧٪ في العام الماضي.

وقد زادت الضغوط التضخمية في المنطقة زيادة ملحوظة في الأشهر الأخيرة نتيجة لقوة الطلب المحلي وتوسع أسعار المواد الغذائية وارتفاع القيم الإيجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشهد سوق المساكن نقصاً في العرض بسبب تدفقات العمالة الوافدة

لغير الوقود بنفس الوتيرة تقريباً التي كان عليها في عام ٢٠٠٧. غير أنه من المتوقع أن يفضي النقص المتزايد للكهرباء في جنوب إفريقيا إلى التأثير سلباً على النشاط في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وتميل كفة النتائج دون المتوقعة في الآفاق إلى أن تكون هي الأرجح في ميزان المخاطر. وكما وردت مناقشته، تحقق الاقتصادات الإقليمية مزيداً من التنوع وتستفيد من تحسن السياسات والإصلاحات الإقليمية الجارية في كثير من البلدان. وينبغي أن يعزز ذلك قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة. ولكن لا تزال المنطقة حساسة تجاه التطورات لدى شركائها التجاريين من الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في أوروبا الغربية. ولا يزال المصدر الرئيسي للمخاطر التي تواجه البلدان المصدرة للسلع الأساسية في المنطقة هو حدوث تباطؤ أكثر حدة من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة مما يسفر عن انخفاض الطلب على الصادرات الرئيسية للمنطقة، وذلك إلى جانب المخاطر ذات الصلة من تراجع أسعار السلع الأساسية. ويمكن كذلك أن يؤدي تشديد أوضاع الأسواق المالية العالمية إلى تباطؤ وتيرة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والاستثمار في المنطقة. ولا تزال المخاطر السياسية والأمنية من المخاطر الرئيسية في عدد من البلدان.

وتتمثل التحديات الرئيسية على صعيد السياسات أمام المنطقة في الحفاظ على التقدم نحو زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي والحد من الفقر في سياق بيئة عالمية أقل مواتية. وهناك ارتباط موجب بين العولمة وانخفاض عدم المساواة في البلدان النامية (راجع الفصل الرابع في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ولكن هناك المزيد مما يتعين القيام به للسماح لجميع فئات السكان بالاستفادة من قوة أداء النمو في المنطقة. وفي الوقت ذاته، من الأهمية بمكان الحد من تعرض المنطقة لمخاطر الهبوط في سوق السلع الأساسية، مما يؤثر على الفقراء تأثيراً غير متناسب. ويتعين زيادة تعزيز أطر السياسات الاقتصادية الكلية ومساندتها من خلال الإصلاحات اعتماداً إلى التقدم الذي تحقق مؤخراً في تحسين بيئة الأعمال والمؤسسات. ويتعين أن يكون إصلاح القطاع المالي مكملاً لتقدم عملية الاندماج التجاري من أجل زيادة قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية، وكذلك من أدوات إدارة المخاطر، بغية إتاحة مجال أوسع أمام الاقتصادات

الجدول ٢-٨: اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢		أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي						
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٩,٤	٢٣,٠	١٩,٨	٢٠,٩	١٠,٠	١١,٥	١٠,٤	٧,٠	٦,١	٦,١	٥,٨	٥,٨	الشرق الأوسط
٢٢,٤	٢٦,٣	٢٢,٨	٢٤,٠	١٠,٤	١٢,٢	١٠,٥	٧,٦	٥,٩	٦,٠	٥,٦	٥,٨	بلدان مصدره للنفط ^٣
٨,٤	١١,٣	١٠,٤	٩,٣	١٧,٤	٢٠,٧	١٧,٥	١١,٩	٤,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨	جمهورية إيران الإسلامية
٢٤,٠	٣١,٣	٢٦,٨	٢٧,٤	٥,٦	٦,٢	٤,١	٢,٣	٥,٦	٤,٨	٤,١	٤,٣	المملكة العربية السعودية
٢٦,٠	٢٧,٥	٢١,٦	٢٢,٠	٥,٣	٩,٠	١١,٠	٩,٣	٦,٤	٦,٣	٧,٤	٩,٤	الإمارات العربية المتحدة
٤٢,٣	٤٥,٢	٤٧,٤	٥١,٧	٥,٥	٦,٥	٥,٠	٣,١	٦,٢	٦,٠	٤,٦	٦,٣	الكويت
٣,٤-	٣,٠-	٢,٨-	٢,٤-	٨,٢	٨,٤	٩,٥	٥,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٣	٥,٩	المشرق العربي
٠,٥-	٠,٨	١,٥	٠,٨	٨,٨	٨,٨	١١,٠	٤,٢	٧,١	٧,٠	٧,١	٦,٨	مصر
٥,٥-	٦,٦-	٥,٨-	٦,١-	٧,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٦	٤,٨	٤,٠	٣,٩	٤,٤	الجمهورية العربية السورية
١٣,٤-	١٥,٥-	١٧,٣-	١١,٣-	٦,٥	١٠,٩	٥,٤	٦,٣	٥,٨	٥,٥	٥,٧	٦,٣	الأردن
١٠,٢-	٩,٨-	١٠,٧-	٦,٠-	٥,٣	٥,٥	٤,١	٥,٦	٤,٥	٣,٠	٤,٠	—	لبنان
١,٧	١,٨	٣,١	٦,٠	٢,٠	٢,٦	٠,٥	٢,١	٣,٤	٣,٠	٥,٣	٥,٢	للذكورة إسرائيل

^١ يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويمكن الاطلاع على التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في الجدول ألف٧ في الملحق الإحصائي.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ تشمل البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

تهدد آفاق المدى القريب هي حدوث تباطؤ عالمي واسع النطاق يفضي إلى هبوط حاد في أسعار النفط وشيوع أجواء عدم اليقين الجغرافي-السياسي في المنطقة. ويتمثل التحدي الأكبر أمام السياسة الاقتصادية الكلية في احتواء الضغوط التضخمية المتصاعدة. فرغم أن تنبؤات السيناريو الأساسي تشير إلى بعض الانخفاض في معدل التضخم على مدار العام القادم، فسوف يظل مستوى التضخم مرتفعاً بدرجة غير مريحة، والمخاطر التي يولدها تتركز في جانب الارتفاع عن المستوى المتوقع نظراً لقوة النمو النقدي والائتماني. ويؤدي ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت التي تربط عملتها اعتباراً من مايو ٢٠٠٧ بسلة عملات غير معلنة) إلى تقييد مرونة السياسة النقدية نظراً لكون الحسابات الرأسمالية لدى هذه الدول مفتوحة في أغلبها.^{١٠} وفي هذا الصدد، لم يكن تيسير السياسة النقدية مؤخراً في الولايات المتحدة عاملاً مساعداً لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث أسفر عن أسعار فائدة حقيقية تزداد ميلاً إلى الأرقام السالبة في وقت تمضي فيه الدورة الاقتصادية الإقليمية قدماً وبقوة. وإضافة إلى ذلك، ينطوي ضعف الدولار الأمريكي على انخفاض فعلي حقيقي مقابل في عملات كثير

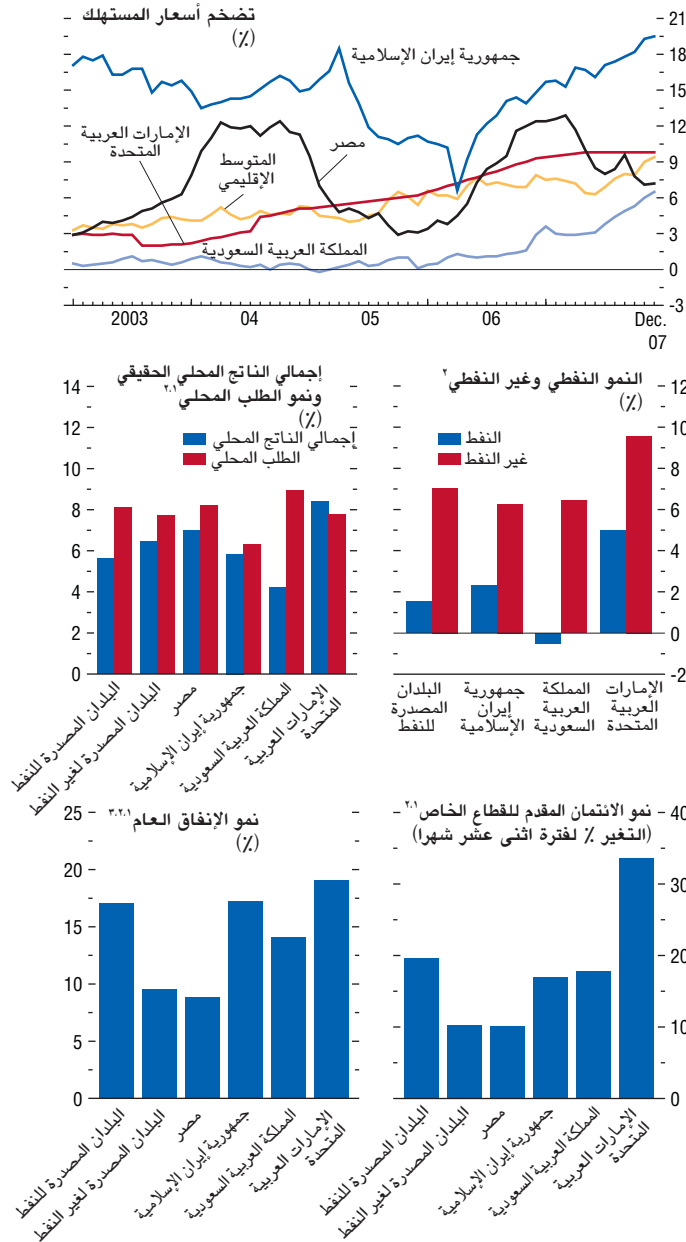
الكبيرة ورخاء الأحوال المعيشية للمقيمين المحليين (الشكل البياني ٢-٩). ويقترب التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلكين من ٢٠٪ (من عام إلى عام آخر) في جمهورية إيران الإسلامية، ويبلغ حوالي ١٤٪ في قطر، ويزيد على ٩٪ في الإمارات العربية المتحدة (أعلى معدل طوال ١٩ عاماً). وحتى في المملكة العربية السعودية، حيث كان التضخم يتراوح في المعتاد بين ١ و ٢٪، ارتفعت الأسعار بواقع ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٧. ولا تزال آفاق الاقتصاد في المنطقة إيجابية عموماً على المدى القصير. فمن المتوقع أن يرتفع النمو متجاوزاً ٦٪ في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وأن تظل الفوائض ضخمة في الحسابات الجارية، ويحدث بعض الانخفاض في الضغوط التضخمية مع تراجع القيم الإيجارية عند استكمال عدد كبير من الوحدات السكنية الجديدة (قطر والإمارات العربية المتحدة) ويظهر تأثير القيود السعرية المحدودة (الحدود القصوى للقيم الإيجارية في دولة الإمارات وسلطنة عمان، والدعم على بعض المواد الغذائية في المملكة العربية السعودية). وتبدو المخاطر على الآفاق المنتظرة متوازنة بوجه عام في المرحلة الراهنة. فيمكن أن يؤدي استمرار أسعار النفط المرتفعة و/أو الخفض الكبير لأسعار الفائدة الأمريكية إلى حدوث توسع أقوى من المتوقع في الطلب المحلي، وإن كان المرجح أن ينطوي ذلك على رفع معدلات التضخم وخلق فقاعة محتملة في أسعار الأصول. وأهم مخاطر النتائج دون المتوقعة التي

^{١٠} تحولت سوريا أيضاً عن الربط بالدولار الأمريكي وأصبحت تربط عملتها بحقوق السحب الخاصة.

المراجع

الشكل البياني ٢-٩: الشرق الأوسط: نمو قوي وتضخم متصاعد

تتصاعد معدلات التضخم في الشرق الأوسط حيث يؤدي زيادة الإنفاق العام وقوة نمو الائتمان إلى دفع الطلب المحلي، وسيتم تنفيذ إصلاحات هيكلية لاحتواء نمو الأسعار.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

١ متوسط الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٢ البلدان المصدرة للنفط تشمل البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والكويت ولبيبا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية. والبلدان غير المصدرة للنفط تشمل مصر والأردن ولبنان.

٣ يُعرّف الإنفاق العام بأنه الاستهلاك والاستثمار.

من بلدان الشرق الأوسط، بينما يزداد الطابع التوسعي لسياسات المالية العامة والدخل استجابة للزيادة الحادة في الإيرادات النفطية. وتفرض كل هذه العوامل ضغوطا إضافية على الطلب المحلي.

ومن الأهمية بمكان تعديل سياسات الاقتصاد الكلي بغية وضع التضخم على مسار هبوطي ثابت قبل أن يصبح التأثير سلبيا على توقعات الأجور والأسعار. ففي جمهورية إيران الإسلامية، ينبغي تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية بعد فترة التنشيط الاقتصادي الطويلة والممتدة. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الكويت والمملكة العربية السعودية، تخضع السياسة النقدية لقيود ربط العملة، ومن الضروري تعديل التراكم الحالي لنفقات المالية العامة لكي يتلاءم مع الوضع الدوري قصير الأجل الذي يمر به الاقتصاد وتحديد بنود هذه النفقات بما يكفل التأثير على اختناقات العرض إلى أقصى درجة ممكنة. وينبغي للسلطات أيضا أن تواصل التركيز على الوقاية من تضخم أسعار الأصول واحتمال تزايد مواطن الضعف في الميزانيات العمومية لدى البنوك، عن طريق اتخاذ التدابير الاحترازية الملائمة.

وبخلاف التحديات الآنية قصيرة الأجل على مستوى الاقتصاد الكلي، ينبغي أن تركز السياسات على تشجيع إقامة اقتصادات نشطة يقودها القطاع الخاص في المنطقة على غرار ما تم بالفعل في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي. وفي صميم هذه الجهود تأتي الإصلاحات التي يمكن أن تساعد على خلق وظائف للسكان في سن العمل الذين تتزايد أعدادهم بمعدلات سريعة. ومن بين الأولويات في هذا الصدد إجراء إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وزيادة جاذبية الاستثمار في القطاع غير النفطي. وينبغي اتخاذ إجراءات لتخفيض الحواجز أمام التجارة وتبسيط النظام الضريبي، والحد من القيود والتنظيمات الحكومية الشائعة، وزيادة شفافية النظم القانونية والإدارية. وتمثل إصلاحات القطاع المالي أولوية أيضا لإقامة نظم مالية تكفل الدعم اللازم للنمو المرتفع والمستمر.

المراجع

Baxter, Marianne, and Robert G. King, 1993, "Fiscal Policy in General Equilibrium," *American Economic Review*, Vol. 83 (June), pp. 315-34.

- Bayoumi, Tamim, 2001, "The Morning After: Explaining the Slowdown in Japanese Growth," in *Post-Bubble Blues—How Japan Responded to Asset Price Collapse*, ed. by Tamim Bayoumi and Charles Collyns (Washington: International Monetary Fund).
- Bayoumi, Tamim, and Andrew Swiston, 2007, "Foreign Entanglements: Estimating the Source and Size of Spillovers Across Industrial Countries," IMF Working Paper 07/182 (Washington: International Monetary Fund).
- Bernanke, Ben, 2007, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," opening speech at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- Blinder, Alan, 2004, "The Case Against Discretionary Fiscal Policy," CEPS Working Paper No. 100 (Princeton, New Jersey: Princeton University Center for Economic Policy Studies). Available via the Internet: www.princeton.edu/~ceps/workingpapers/100blinder.pdf.
- Boorman, Jack, 2006, "Global Imbalances and Capital Flows to Emerging Market Countries," paper presented at the Emerging Markets Forum 2006 Global Meeting, "International Capital Flows, Domestic Capital Markets Growth and Development in Emerging Market Countries," Jakarta, September 20–22.
- Botman, Dennis, 2006, "Efficiency Gains from Reducing the GST Versus Personal Income Taxation in Canada," in *Canada: Selected Issues*, IMF Country Report 06/229 (Washington: International Monetary Fund).
- Botman, Dennis, Philippe Karam, Douglas Laxton, and David Rose, 2007, "DSGE Modeling at the Fund: Applications and Further Developments," IMF Working Paper 07/200 (Washington: International Monetary Fund).
- Catalán, Mario, and Ruy Lama, 2006, "Fiscal Policy and the External Balance in Spain," in *Spain: Selected Issues*, IMF Country Report No. 06/213 (Washington: International Monetary Fund).
- Corsetti, Giancarlo, and Nouriel Roubini, 1996, "Budget Deficits, Public Sector Solvency and Political Biases in Fiscal Policy: A Case Study of Finland," *Finnish Economic Papers*, Vol. 9 (Spring), pp. 18–36.
- Davis, Morris A., Andreas Lehnert, and Robert F. Martin, 2007, "The Rent-Price Ratio for the Aggregate Stock of Owner-Occupied Housing" (unpublished, December). Available via the Internet: morrismarginalq.com/DLM_fullpaper.pdf.
- de Castro Fernández, Francisco, and Pablo Hernández de Cos, 2006, "The Economic Effects of Exogenous Fiscal Shocks in Spain: A SVAR Approach," ECB Working Paper No. 647 (Frankfurt am Main: European Central Bank).
- Ford, Robert, and Douglas Laxton, 1999, "World Public Debt and Real Interest Rates," *Oxford Review of Economic Policy*, Vol. 15 (Summer), pp. 77–94.
- Galí, Jordi, J. David López-Salido, and Javier Vallés, 2007, "Understanding the Effects of Government Spending on Consumption," *Journal of the European Economic Association*, Vol. 5 (March), pp. 227–70.
- Giavazzi, Francesco, and Marco Pagano, 1990, "Can Severe Fiscal Contractions Be Expansionary? Tales of Two Small European Countries," *NBER Macroeconomics Annual 1990* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press), pp. 75–111.
- Giordano, Raffaella, Sandro Momigliano, Stefano Neri, and Roberto Perotti, 2007, "The Effects of Fiscal Policy in Italy: Evidence from a VAR Model," *European Journal of Political Economy*, Vol. 23 (September), pp. 707–33.
- Girouard, Nathalie, and Christophe André, 2005, "Measuring Cyclically-Adjusted Budget Balances for OECD Countries," OECD Economics Department Working Paper No. 434 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Hemming, Richard, Michael Kell, and Selma Mahfouz, 2002, "The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity—A Review of the Literature," IMF Working Paper 02/208 (Washington: International Monetary Fund).
- Hepcke-Falk, Kirsten H., Jörn Tenhofen, and Guntram B. Wolff, 2006, "The Macroeconomic Effects of Exogenous Fiscal Policy Shocks in Germany: A Disaggregated SVAR Analysis," Deutsche Bundesbank Discussion Paper, Series 1: Economic Studies No. 41/2006 (Frankfurt am Main: Deutsche Bundesbank).
- Izquierdo, Alejandro, Randall Romero, Ernesto Talvi, 2008, "Booms and Busts in Latin America: The Role of External Factors," IADB Research Department Working Paper No. 631 (Washington: Inter-American Development Bank).
- Johnson, David S., Jonathan A. Parker, and Nicholas S. Souleles, 2004, "The Response of Consumer Spending to the Randomized Income Tax Rebates

- of 2001," The Wharton School Working Paper (February).
- Kose, M. Ayhan, Guy Meredith, and Christopher Towe, 2004, "How Has NAFTA Affected the Mexican Economy? Review and Evidence," IMF Working Paper 04/59 (Washington: International Monetary Fund).
- Kumhof, Michael, and Douglas Laxton, 2007, "A Party Without a Hangover? On the Effects of U.S. Fiscal Deficits," IMF Working Paper 07/202 (Washington: International Monetary Fund).
- Kuttner, Kenneth N., and Adam S. Posen, 2002, "Fiscal Policy Effectiveness in Japan," *Journal of the Japanese and International Economies*, Vol. 16 (December), pp. 536–58.
- Leamer, Edward, 2007, "Housing and the Business Cycle," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- Linnemann, Ludger, and Andreas Schabert, 2003, "Fiscal Policy in the New Neoclassical Synthesis," *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 35 (December), pp. 911–29.
- Mühleisen, M., 2000, "Too Much of a Good Thing? The Effectiveness of Fiscal Stimulus," in *Post-Bubble Blues—How Japan Responded to Asset Price Collapse*, ed. by Tamim Bayoumi and Charles Collins (Washington: International Monetary Fund).
- Österholm, Pär, and Jeromin Zettelmeyer, 2007, "The Effect of External Conditions on Growth in Latin America," IMF Working Paper 07/176 (Washington: International Monetary Fund).
- Perotti, Roberto, 2005, "Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries," CEPR Discussion Paper No. 4842 (London: Centre for Economic Policy Research).
- , 2007, "In Search of the Transmission Mechanism of Fiscal Policy," NBER Working Paper No. 13143 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Posen, Adam, 1998, *Restoring Japan's Economic Growth* (Washington: Institute for International Economics).
- Ravn, Morten, Stephanie Schmitt-Grohé, and Martín Uribe, 2006, "Deep Habits," *Review of Economic Studies*, Vol. 73 (January), pp. 195–218.
- Roache, Shaun, 2007, "Central America's Regional Trends and U.S. Cycles," paper presented at the Economic and Financial Linkages in the Western Hemisphere Seminar organized by the International Monetary Fund Western Hemisphere Department, Washington, November 26. Available via the Internet: www.imf.org/external/np/seminars/eng/2007/whd/pdf/session2-1a.pdf.
- Sgherri, Silvia, 2006, "How Expansionary Are Tax Cuts in Italy?" in *Italy: Selected Issues*, IMF Country Report No. 06/59 (Washington: International Monetary Fund).
- Shapiro, Matthew D., and Joel Slemrod, 2003, "Consumer Response to Tax Rebates," *American Economic Review*, Vol. 93 (March), pp. 381–96.
- Swiston, Andrew, and Tamim Bayoumi, 2008, "Spillovers Across NAFTA," IMF Working Paper 08/3 (Washington: International Monetary Fund).
- Sosa, Sebastian, 2007, "External Shocks and Business Cycle Fluctuations in Mexico: How Important Are U.S. Factors?" IMF Country Report 07/378 (Washington: International Monetary Fund).
- Wiegand, Johannes, 2008, "Petrodollars and Bank Lending to Emerging Market Economies during the Current Oil Price Boom," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund, forthcoming).

دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية

ولم تتسبب التغييرات الحادة في نظم التمويل العقاري خلال العقدين الماضيين إلا في زيادة أجواء عدم اليقين بشأن الصلة بين المساكن والنشاط الاقتصادي. غير أنه من الواضح أن التوسع في إتاحة التمويل العقاري وخفض تكلفته قد أسهم في سرعة نمو الدين العقاري في عدد من البلدان — وفيما بين الأسر ذات التاريخ الائتماني الضعيف أو غير الكافي، والمشار إليها عادة بأصحاب القروض العقارية عالية المخاطر.

وقد توسع بعض المؤلفين في تناول الفرضية القائلة إن هذه التغييرات أضعفت الصلة القائمة بين المساكن والدورة الاقتصادية — فسهولة الحصول على الائتمان، على سبيل المثال، تسمح للأسر المعيشية بتحسين قدرتها على تمهيد فترات الهبوط المؤقت في الدخل (راجع دراسة Dynan, Elmendorf, and Sichel, 2006). وفي واقع الأمر، كانت الاقتصادات الأقدر على تجاوز مرحلة الهبوط الدوري في أوائل الألفينات، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، هي الاقتصادات التي تميز قطاعها الإسكاني بقوة أكبر. غير أنه مع تراجع أسعار المساكن والاستثمارات السكنية في عدد من البلدان، ظهر شعور بالقلق من احتمال أن تؤدي مبتكرات التمويل العقاري إلى تضخيم أثر انتقال التداعيات من قطاع الإسكان إلى الاقتصاد أجمع.

وإزاء هذه الخلفية، يبحث هذا الفصل فيما إذا كانت التغييرات في نظم التمويل العقاري على مدار العقدين الماضيين قد تسببت في تغيير الصلات القائمة بين قطاع الإسكان والنشاط الاقتصادي، كما يبحث في الانعكاسات على إدارة السياسة النقدية. وعلى وجه التحديد، يتناول هذا الفصل التساؤلات التالية: هل طرأ أي تغيير في مساهمة قطاع الإسكان بالدورة الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة على مدار العقدين الماضيين؟ وهل هناك صلة بين الفروق في البلدان حول دور قطاع الإسكان في الدورة الاقتصادية والخصائص المؤسسية لأسواق الائتمان العقاري الوطنية؟ وهل يتعين على صانعي السياسات النقدية تغيير أسلوب استجابتهم إزاء التطورات في قطاع الإسكان؟

يناقش هذا الفصل كيف أدت مبتكرات نظم التمويل العقاري في الاقتصادات المتقدمة إلى تغيير دور قطاع الإسكان في الدورة الاقتصادية وفي آلية انتقال آثار السياسة النقدية على مدار العقدين الماضيين. ويخلص إلى أن هذه التغييرات أدت إلى اتساع نطاق انتقال التداعيات من قطاع الإسكان إلى بقية الاقتصاد، وتسببت في تضخم أثرها من خلال التوسع في استخدام المساكن كضمانات عقارية. ويشير هذا التحليل إلى أنه ينبغي لصانعي السياسات النقدية في الاقتصادات التي تمتلك أسواقاً أكثر تطوراً للرهن العقاري إصدار استجابات أكثر قوة إزاء ما يشهده قطاع الإسكان من تطورات، وذلك ضمن منهج قائم على إدارة المخاطر يتعامل مع ديناميكية أسعار المساكن باعتبارها من أهم العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تقييم ميزان المخاطر المحيطة بالنتائج والتضخم.

وقد أدت دورات الانتعاش الأخيرة في أسعار المساكن والاستثمارات السكنية في كثير من البلدان المتقدمة، إضافة إلى دورات التصحيح الحادة التي أعقبتها في عدد قليل منها، إلى إحياء الجدال الدائر حول الصلة بين الإسكان والدورة الاقتصادية، والكيفية التي ينبغي لصانعي السياسات النقدية الاستجابة من خلالها لتطورات قطاع الإسكان.^١

ورغم الاتفاق العام على أن التطورات التي يشهدها قطاع الإسكان لها انعكاسات مهمة على مستوى النشاط الاقتصادي، فقد تعذر الوصول إلى توافق في الآراء حول الأسباب المؤدية لذلك. فهناك اختلاف على وجه التحديد حول ديناميكية الاستثمارات السكنية، وأثارها على الدورة الاقتصادية، ومدى تأثير تقلبات أسعار المساكن على الإنفاق الاستهلاكي.

ملحوظة: المؤلفون الرئيسيون لهذا الفصل هم روبرتو كارداريللي (رئيس الفريق)، ودينيز إيغن، وأليساندرو ريبونشي، وقدم الدعم البحثي كل من غافين أسدوريان وستيفاني دينيس، بإشراف تيم لين. وقدم الدعم الاستشاري كل من توماسو موناسيللي ولوكا سالا.

^١ راجع الدراسات المقدمة في الندوة الاقتصادية: Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, Jackson Hole, Wyoming بعنوان: "Housing, Housing Finance, and Monetary Policy," في الفترة من ٢١ أغسطس - ١ سبتمبر ٢٠٠٧ (www.kc.frb.org/pbicat/sympos/2007/sym07prg.htm).

غير أن هذه الاقتراحات لا تصل إلى حد التوصية بأن تضع السياسة النقدية أهدافا لأسعار المساكن. فنظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بالصدمات التي تصيب الاقتصاد وبأثار أسعار الفائدة على فقاعات أسعار الأصول، ينبغي أن تعتبر أسعار المساكن عنصرا من عناصر متعددة يتعين أخذها في الاعتبار عند تقييم ميزان المخاطر التي تكتنف آفاق الاقتصاد، وإن كانت تمثل عاملا أساسيا للبنوك المركزية في إطار منهج لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية. علاوة على ذلك، لن يكون بوسع السياسة النقدية وحدها أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الاستجابة لفقاعات أسعار الأصول الممكنة؛ فالسياسة التنظيمية لها دور حيوي في الوقاية من مغبة التساهل في معايير الإقراض على نحو قد يولد تحركات متطرفة في أسعار المساكن. ولا تقتضي زيادة الاهتمام بتطورات أسعار المساكن إجراء تعديلات في صلاحيات كبرى البنوك المركزية، وإنما يمكن تحقيق ذلك بتوخي المرونة في تفسير الصلاحيات الحالية، مثل تمديد الإطار الزمني لتحديد أهداف التضخم والنتاج.

تطورات التمويل العقاري

على مدار الثلاثين عاما الماضية، شهدت نظم التمويل العقاري تغيرات كبيرة في العديد من الاقتصادات المتقدمة. فحتى ثمانينات القرن الماضي، خضعت أسواق الرهن العقاري لدرجة عالية من التنظيم. وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الإقراض المتخصصة التي واجهت قدرا محدودا من التنافس في الأسواق المجزأة — وهذه في العادة مؤسسات للإيداع مثل جمعيات الادخار والتسليف في الولايات المتحدة وجمعيات البناء في المملكة المتحدة. وقد وضعت القواعد التنظيمية حدودا قصوى لأسعار الفائدة وحدودا للقروض العقارية وفترات السداد. وأسفرت هذه القواعد التنظيمية عن ترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري بصفة مزمنة أو مؤقتة وأدت إلى صعوبة حصول الأسر على القروض العقارية (راجع دراسة "Girouard and Blöndal, 2001").

ومع تحرير أسواق الرهن العقاري الذي بدأ في أوائل الثمانينات في العديد من البلدان المتقدمة، ظهرت الضغوط التنافسية من جهات الإقراض غير التقليدية. وكانت النتيجة أن أصبحت الأسعار أكثر تفاعلا واتسع نطاق الخدمات المتاحة، مما أدى إلى زيادة فرص الأسر للحصول على القروض العقارية. غير أن عملية التحرير اتخذت أشكالا متعددة في البلدان المختلفة (راجع دراسة (Diamond and Lea, 1992).

ومع القدر الكبير المتاح من الكتابات المتخصصة حول دورة أسعار المساكن؛ تتألف مساهمة هذا الفصل في هذا الخصوص من جزأين. أولا، يتناول هذا الفصل هذه المسألة من منظور عام في مختلف البلدان، بدلا من التركيز على بلد واحد أو عدد قليل من البلدان. وثانيا، يستعين هذا الفصل بمنهج يحدد من خلاله قطاع الإسكان رسميا كمصدر للتقلبات وقناة تنتقل من خلالها الصدمات الأخرى إلى الاقتصاد أجمع.

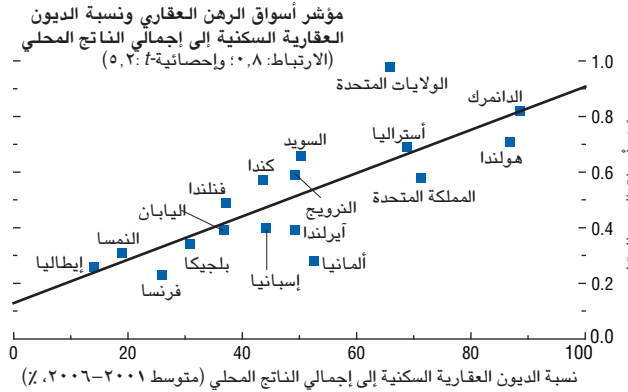
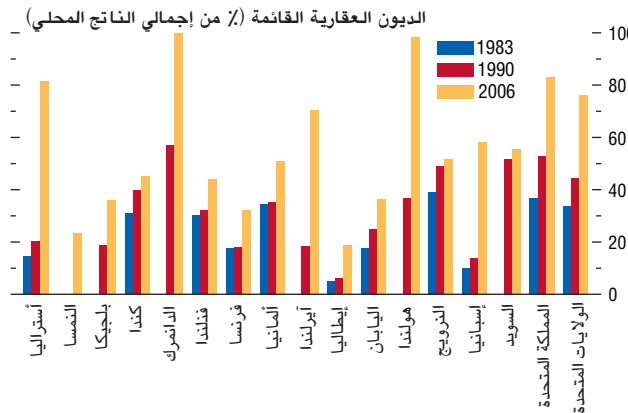
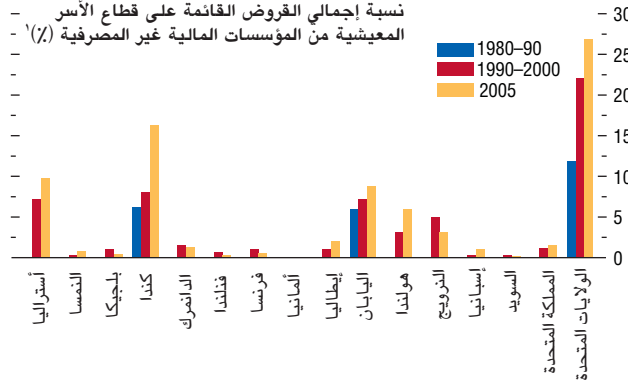
ويخلص هذا التحليل إلى نتيجة أساسية مفادها أن التغييرات التي طرأت على نظم التمويل العقاري أثرت على الدور الذي يمارسه قطاع الإسكان في الدورة الاقتصادية بطريقتين مختلفتين. أولا، أدى ازدياد استخدام المساكن كضمانات عقارية إلى تضخيم تأثير نشاط قطاع الإسكان في بقية الاقتصاد، وذلك بتقوية الأثر الإيجابي لزيادة أسعار المساكن على الاستهلاك عبر زيادة قروض الأسر — أي أثر «المعجل المالي». وثانيا، تنتقل آثار السياسة النقدية في الوقت الحالي من خلال أسعار المساكن أكثر من انتقالها عبر الاستثمارات السكنية. وتفيد الأدلة على وجه التحديد بأن أسواق الرهن العقاري الأكثر مرونة وتنافسية تسببت في تضخم أثر السياسة النقدية على أسعار المساكن وفي نهاية المطاف على مستويات الإنفاق الاستهلاكي والنتاج. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن السياسة النقدية المسايمة للتطورات قد أسهمت في الزيادة الأخيرة في أسعار المساكن والاستثمارات السكنية في الولايات المتحدة، رغم أن تضخم أثرها على الأرجح كان نتيجة إرخاء معايير الإقراض ومبالغة المقرضين في المخاطرة.

ويعرض هذا الفصل كذلك مسألتين بديهيتين حول كيفية مراعاة السياسة النقدية طبيعة دورة أسعار المساكن المتغيرة والخصائص الجديدة لأسواق الرهن العقاري. أولا، نظرا لازدياد تأثير السياسة النقدية في الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري، فقد يتطلب الأمر أن تكون السياسة النقدية أكثر قوة في الاستجابة للتطورات غير المتوقعة في قطاع الإسكان وأسواق الرهن العقاري في هذه الاقتصادات. وثانيا، يمكن تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري من خلال اعتماد منهج للسياسة النقدية يستجيب لتضخم أسعار المساكن بالإضافة إلى تضخم الأسعار الاستهلاكية وفجوة الناتج.

تطورات التمويل العقاري

الشكل البياني ٣-١: الديون العقارية والمبتكرات المالية

تميل البلدان ذات المبتكرات السريعة والمتعمقة في أسواق الرهن العقاري (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا وبلدان الشمال الأوروبي) نحو امتلاك حصة أكبر من قروض المؤسسات المالية غير المصرفية للأسر، كما يوجد لديها حصة أكبر من الديون العقارية كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.



المصادر: الحسابات القومية؛ الجداول الإحصائية "Hyposstat" في مطبوعة "The European Mortgage Federation"؛ والاحتياطي الفيدرالي؛ وقاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وهيئة الإحصاءات القومية في كندا؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. تستند الحسابات إلى بيانات الإحصاءات القومية. راجع الفصل الرابع في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، للاطلاع على توضيح للمنهجية المستخدمة.

ففي الولايات المتحدة، تزامنت عملية تحرير أسواق التمويل العقاري مع الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة بموجب القاعدة التنظيمية "صاد" (Regulation Q) في أوائل الثمانينات (راجع دراسة Green and Wachter, 2007). وفي الوقت ذاته، ترتب على نشأة سوق ثانوية للرهن العقاري سهولة كبيرة في تمويل القروض العقارية عن طريق الأسواق الرأسمالية. وأدت هذه الأمور مجتمعة إلى تشجيع مجموعة كبيرة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على دخول سوق الرهن العقاري. وفي المملكة المتحدة، كان رفع قيود الائتمان هو المدخل الأساسي للتحرير (فقد ألغي نظام شد الأحزمة «the corset» في عام ١٩٨٠)، مما كثف الضغوط التنافسية في سوق الرهن العقاري. وفي كندا وأستراليا وبلدان الشمال الأوروبي كان تحرير أسواق التمويل العقاري يسير بخطى حثيثة نسبيا واكتمل تقريبا بحلول أواسط الثمانينات. وفي كل هذه البلدان كان إلغاء الحد الأقصى للإقراض وأسعار الفائدة على الودائع وإلغاء القيود على الائتمان وراء فتح المجال أمام زيادة التنافس في قطاعات جديدة بسوق الائتمان. ففي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، ارتفعت نسبة إجمالي القروض القائمة على قطاع الأسر من المؤسسات المالية غير المصرفية في عام ٢٠٠٥ إلى ضعف ما كانت عليه في الثمانينات (الشكل البياني ٣-١، اللوحة العليا). واقترن هذا التحول باستحداث أدوات جديدة مرتبطة بالقروض العقارية وسياسات إقراض أكثر مساهمة للتطورات، وأسهمت كل هذه التغييرات في سرعة نمو الائتمان العقاري في هذه البلدان (الشكل البياني ٣-١، اللوحة الوسطى).

وفي المقابل، تباطأت وتيرة الإصلاح في بعض بلدان أوروبا القارية وفي اليابان و/أو أصبحت أقل شمولية. ومن المؤكد أن القيود على أسعار الفائدة ألغيت بالتدريج في كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، كما تم تخفيف الحواجز التي تعيق الدخول إلى أسواق الرهن العقاري. غير أن المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام واصلت سيطرتها على سوق القروض العقارية السكنية في هذه البلدان مما أدى إلى تقييد القدرة التنافسية: ففي المتوسط، أسهمت المؤسسات المالية غير المصرفية في هذه البلدان بنحو ١٪ من مجموع القروض المستحقة على قطاع الأسر في عام ٢٠٠٥ (بزيادة طفيفة فقط عن أواسط التسعينات)، مقارنة بنحو ٣٠٪ في الولايات المتحدة. وفي اليابان، بدأت عملية إلغاء القيود على أسعار الفائدة والائتمان في أوائل الثمانينات، ولكنها لم تكتمل حتى أواسط

المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر الأسواق الرأسمالية وتقديم القروض للأسر المعيشية، إذا ما تساوت الشروط الأخرى.

ولتقديم عرض موجز للفروق بين البلدان في ظل هذه الأبعاد، تم إعداد مؤشر تركيبى لتطورات أسواق الرهن العقاري كمتوسط بسيط لهذه المؤشرات الخمسة. ويتراوح المؤشر بين صفر و ١، حيث تشير القيم الأعلى إلى سهولة حصول الأسر على القروض العقارية. وتفيد النتائج، الموضحة في الجدول ٣-١، إلى استمرار وجود فروق كبيرة في الخصائص المؤسسية لأسواق الرهن العقاري فيما بين الاقتصادات المتقدمة التي يستعرضها هذا الفصل — الأمر الذي قد يسهم في تفسير التفاوت الكبير في حجم الديون العقارية على الأسر (راجع الشكل البياني ٣-١، اللوحة السفلى).^٣

ومن هذه البلدان، يبدو أن الولايات المتحدة والدانمرك وأستراليا والسويد وهولندا لديها أسواق رهن عقاري أكثر مرونة وهي في نفس الوقت أسواق «كاملة». وفي هذه البلدان تبلغ نسبة القرض إلى القيمة حسب المعتاد نحو ٨٠٪، وتبلغ مدة القرض المعتادة ٣٠ سنة، ويجري تسويق منتجات القروض العقارية المصممة خصيصا للاقتراض بضمان قيمة المسكن على نطاق واسع، كما تنطوي القروض المعتادة على خيار السداد المبكر بدون تعويض المقرض عن خسائر القيمة الرأسمالية أو القيمة السوقية. وإضافة إلى ذلك، نجد أن الأسواق المالية في هذه البلدان لها أهمية كبيرة نسبيا كمصدر لتمويل القروض العقارية. فعلى سبيل المثال، تم توريق نحو ٦٠٪ من القروض العقارية في الولايات المتحدة في نهاية ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ١٥٪ في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (راجع تقرير Bank for International Settlements, 2006). وما ترتيب بلدان أوروبا القارية في المراتب الأدنى إلا إشارة على أن أسواق الرهن العقاري في هذه البلدان توفر نطاقا محدودا من فرص الحصول على التمويل.

التسعينات. وفي البلدان التي تباطأت أكثر في تحرير أسواق الرهن العقاري، لم يشهد الائتمان العقاري زيادة بالسرعة المشاهدة في مجموعة البلدان السابقة (راجع الشكل البياني ٣-١، اللوحة الوسطى).

وفي أعقاب تحرير أسواق الرهن العقاري، اتجهت جميع الاقتصادات المتقدمة نحو اعتماد نماذج أكثر تنافسية من التمويل العقاري — تفسح المجال أمام الأسر للحصول على القروض المرتبطة بالمساكن بسهولة أكبر، بفضل زيادة تنوع مصادر التمويل، وأنواع الجهات المقرضة، ومنتجات القروض. وعلى الرغم من هذه الأنماط الشائعة، فلا تزال هناك فروق كبيرة بين البلدان فيما يتعلق بعقود الرهن العقاري، مما ينعكس في تباين أسعار الفائدة ومدى التحرر المحرز في أسواق الرهن العقاري فضلا على الفروق في الإجراءات القانونية والهيكل التنظيمية المعمول بها.^٢

وتستند فرص الأسر للحصول على التمويل المرتبط بالمساكن إلى بعض الخصائص المؤسسية الرئيسية في أسواق الرهن العقاري، وهي كالتالي:

- نسبة القرض إلى القيمة حسب المعتاد (أي نسبة القرض العقاري إلى قيمة الممتلكات) ومدة القرض المعتادة: فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها.
- إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة المسكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم: فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن تسمح للأسر بالاستفادة مباشرة من ثرواتها السكنية والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن. وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرة الأسر على إعادة تمويل قروضها العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة.
- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية: فكلما ازداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سوف يجد

^٣ بالنسبة إلى «الاقتراض بضمان قيمة المسكن» و«إعادة التمويل (بدون رسوم للسداد المبكر)»، تم تحديد قيم تتراوح بين صفر و ٠,٥ لكل بلد حسب وضع الاقتراض بضمان قيمة المسكن والسداد المبكر بدون رسوم سواء كان معدوما أو محدودا أو واسع الانتشار، على التوالي. وبالنسبة للمتغيرات الأربعة الأخرى في الجدول ٣-١، يحدد لكل بلد قيمة بين صفر و ١، تعادل النسبة إلى الحد الأقصى للقيمة في مختلف البلدان.

^٢ ومن العوامل الحاسمة في هذا الصدد الحماية القانونية التي تمنح للضمانات. ففي البلدان التي يتحمل فيها المقرضون تكاليف إدارية مرتفعة وفترات زمنية طويلة ليتمكنوا من استيفاء قيمة الضمان في حالة العجز عن السداد، تتراجع احتمالات قيام المقرضين بتقديم قروض بقيمة أكبر من قيمة الممتلكات وإقراض المقترضين ذوي المخاطر العالية.

الجدول ٣-١: الفروق المؤسسية في أسواق الرهن العقاري الوطنية ومؤشر أسواق الرهن العقاري

الاقتراض بضمان قيمة المسكن ^١	إعادة التمويل (السداد المبكر بدون رسوم) ^١	نسبة القرض إلى القيمة حسب المعتاد ^٢ (%)	متوسط مدة القرض المعتاد ^١ (سنوات)	إصدارات السندات المغطاة (%) من القروض السكنية القائمة ^٢	إصدارات الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري (% من القروض السكنية القائمة) ^٢	مؤشر أسواق الرهن العقاري ^٣
نعم	محدودة	٨٠	٢٥	—	٧,٩	٠,٦٩
لا	لا	٦٠	٢٥	٢,٢	—	٠,٣١
لا	لا	٨٣	٢٠	—	١,٩	٠,٣٤
نعم	لا	٧٥	٢٥	—	٣,٦	٠,٥٧
نعم	نعم	٨٠	٣٠	٥٨,٥	٠,١	٠,٨٢
نعم	لا	٧٥	١٧	٢,٦	—	٠,٤٩
لا	لا	٧٥	٢٥	١,٦	١,٠	٠,٢٣
لا	لا	٧٠	٢٥	٣,٦	٠,٢	٠,٢٨
لا	لا	٧٥	١٧	—	٦,٢	٠,٣٥
محدودة	لا	٧٠	٢٠	٤,٠	٦,٦	٠,٣٩
لا	لا	٥٠	١٥	—	٤,٧	٠,٢٦
لا	لا	٨٠	٢٥	—	٤,٧	٠,٣٩
نعم	نعم	٩٠	٣٠	٠,٧	٤,٦	٠,٧١
نعم	لا	٧٠	١٧	—	—	٠,٥٩
محدودة	لا	٧٠	٢٠	١١,١	٥,٧	٠,٤٠
نعم	نعم	٨٠	٢٥	١٠,١	٠,٩	٠,٦٦
نعم	محدودة	٧٥	٢٥	٠,٩	٦,٤	٠,٥٨
نعم	نعم	٨٠	٣٠	—	٢٠,١	٠,٩٨

^١ المصادر: البنك المركزي الأوروبي (٢٠٠٣)، ودراسة Catte and others (2004) ودراسة Galza, Monacelli, and Stracca (2007).
^٢ متوسط ٢٠٠٣-٢٠٠٦. المصادر: (European Mortgage Federation, Hypostst 2006) و (Bond Market Association and Federal Reserve) بالنسبة للولايات المتحدة؛ و (Dominion Bond Rating Services and Statistics Canada) بالنسبة لكندا، و (Australia Securitization Forum and Reserve Bank of Australia) بالنسبة لأستراليا؛ و (FinanceAsia.com and Bank of Japan) بالنسبة لليابان.
^٣ راجع الهامش ٣ في النص للاطلاع على توضيح حول كيفية الحصول على هذا المؤشر.

قطاع الإسكان والدورة الاقتصادية

تستند بعض الجوانب الرئيسية التي تشكل دور قطاع الإسكان في الدورة الاقتصادية بالاقتصادات المتقدمة إلى أساس راسخ.^٤

• رغم أن تحركات أسعار المساكن لا تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدورة الاقتصادية، إلا أن تحركات أسعار المساكن الحقيقية، حسب الشكل البياني ٣-٢، تميل نحو تأخير مستويات الذروة والقاع في الدورة الاقتصادية، بواقع ربع سنة أو ربعي سنة عموماً، وقد تطول فترات التأخير في بعض الحالات (سنة أرباع في كندا والسويد وألمانيا وإيطاليا).^٥

^٤ تشمل الحقائق المبسطة المعروضة في هذا القسم على ١٨ بلداً هي أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. راجع الملحق ١ للاطلاع على وصف للبيانات. وراجع دراسات Case (2000) و Girouard and Blöndal (2001) و Catte and others (2004) وتقرير European Commission (2005) وتقرير European Central Bank (2003) وعدد إبريل ٢٠٠٣ وعدد سبتمبر ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٥ تناول عدد إبريل ٢٠٠٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليل أثر دورات رواج وكساد الإسكان على الاقتصاد الكلي وأوضح أن دورات كساد الإسكان كان يعقبها في العادة فترات مطولة من النمو بالغ الانخفاض.

• وهناك ارتباط واضح بين مجمل النشاط الاقتصادي والاستثمارات السكنية في العديد من الاقتصادات. أولاً، لا تزال الاستثمارات السكنية تحتل موقعا رائداً في الدورة الاقتصادية في العديد من البلدان، مع بعض الاستثناءات في منطقة اليورو (ألمانيا وإيطاليا وفنلندا) وبلدان الشمال الأوروبي (السويد والنرويج) (الشكل البياني ٣-٢). وإضافة إلى ذلك، نجد أن الاستثمارات السكنية في بعض البلدان — الولايات المتحدة وأيرلندا والمملكة المتحدة والدانمرك وهولندا — قد أسهمت بصورة ملحوظة في الضعف الذي يصيب الاقتصاد المشرف على الركود (الجدول ٣-٢).^٦ وفي المتوسط، أسهمت الاستثمارات السكنية في مختلف الدورات الاقتصادية وفي مختلف البلدان في الضعف الذي أصاب نمو إجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة للركود بنسبة ١٠٪، وبلغت الذروة في الولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪ (راجع دراسة Leamer, 2007).

^٦ لتحليل دور الاستثمارات السكنية وغيرها من عناصر إجمالي الناتج المحلي في تقلبات الناتج، تم الاستعانة بنفس المنهجية المستخدمة في دراسة "Leamer (2007)". راجع الملحق ١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الجدول ٣-٢.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الصلة بين قطاع الإسكان والدورة الاقتصادية أصبحت ضعيفة خلال العقد الماضي. والواقع أنه باستثناء بلدان منطقة اليورو، فإن قطاع الإسكان كان أحد مصادر القوة الرئيسية طوال مرحلة الهبوط الاقتصادي في أوائل الألفينات. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كان الهبوط الدوري المشاهد في ٢٠٠١ غير معتاد من حيث مساهمة الاستثمارات السكنية المحدودة في الضعف الذي أصاب إجمالي الناتج المحلي قبل الركود، مقارنة بالمرحلة السابقة (راجع الجدول ٣-٢). كذلك، نجد أن الانكماش الحالي في سوق المساكن يشهد صمود بضعة بلدان فقط أمام الهبوط الحاد الذي أعقب طفرة أسعار المساكن السابقة دون التردّي في هاوية الركود. وبالتحديد، كان إسهام الاستثمارات السكنية في الضعف الذي أصاب نمو إجمالي الناتج المحلي خلال السنة الماضية في الولايات المتحدة وأيرلندا والسويد وفنلندا والنرويج وكندا أكبر كثيرا مما كان عليه خلال السنة الاعتيادية التي تسبق الركود على مدى العقود الثلاثة الماضية (راجع الجدول ٣-٢).

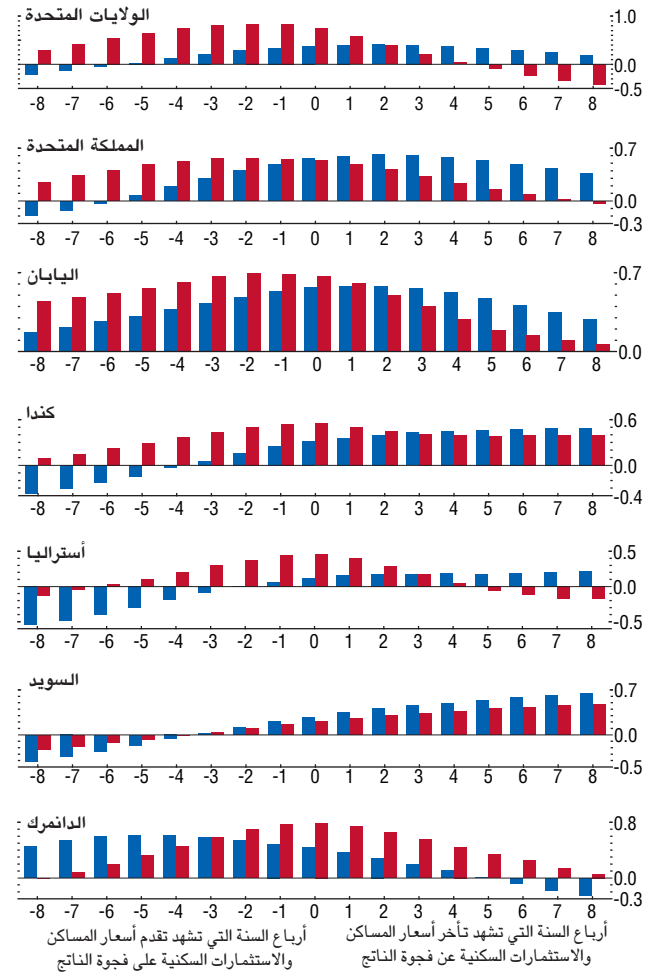
ولكن هل يعني ذلك تغير دور قطاع الإسكان في الدورة الاقتصادية؟ وللإجابة على هذا السؤال هناك عاملان ينبغي دراستهما. أولا، لم تكن دورات الإسكان الأخيرة بالدورات المعتادة من عدة جوانب، بما في ذلك من حيث مدتها وقوتها. ففي مختلف البلدان قيد الدراسة هنا، استمر الارتفاع الأخير في أسعار المساكن في المتوسط نحو ضعف المدة وبثلاثة أضعاف القوة عما كان الحال سابقا (الجدول ٣-٣). وثانيا، على الرغم من تزامن دورات الإسكان بين مختلف البلدان بمستويات أعلى من المعتاد (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، فقد تباينت التطورات في قطاع الإسكان تباينا كبيرا في مجموعة البلدان قيد الدراسة هنا. واتسم نمو أسعار المساكن بالقوة على وجه التحديد في أستراليا وأيرلندا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة، ومن بعدها الولايات المتحدة وبعض بلدان الشمال الأوروبي. وجاءت ألمانيا واليابان بالطرف الآخر من هذه المجموعة، حيث ظلت الأسعار على مدار العقد الماضي ثابتة أو حتى

جميع فترات الركود في الولايات المتحدة على مدار الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية، باستثناء الركود الذي وقع في أواخر السبعينات، كانت مسبوقة بتباطؤ في الاستثمارات السكنية بقوة تعادل على الأقل التباطؤ المشاهد منذ أواسط ٢٠٠٦.

الشكل البياني ٣-٢: ارتباط أسعار المساكن الحقيقية والاستثمارات السكنية الحقيقية بفجوة الناتج^١ (المحور السيني بأرباع السنة)

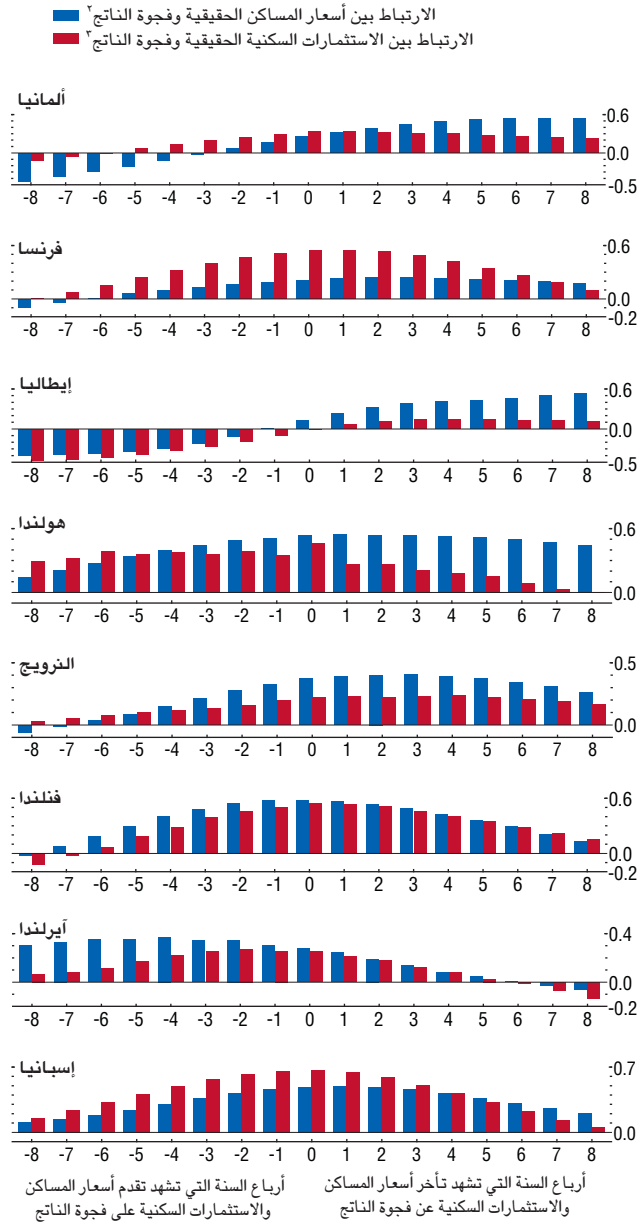
تميل أسعار المساكن في معظم البلدان نحو تأخير الدورة الاقتصادية. وتميل الاستثمارات السكنية عموما نحو إجرّاز التقدم في الدورة الاقتصادية، مع بعض الاستثناءات في منطقة اليورو وبلدان الشمال الأوروبي.

الارتباط بين أسعار المساكن الحقيقية وفجوة الناتج^٢
الارتباط بين الاستثمارات السكنية الحقيقية وفجوة الناتج^٣



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ يتم التعبير عن أسعار المساكن الحقيقية والاستثمارات السكنية الحقيقية كانحرافات عن اتجاه لوغاريتمي مستقيم.
٢ الارتباط بين فجوة الناتج حيث $f = 0$ = صفر وأسعار المساكن الحقيقية حيث $f = 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8$ ؛ فعلى سبيل المثال، يشير الارتباط الموجب حيث $f = 2$ إلى أن أسعار المساكن تأتي متأخرة عن فجوة الناتج بربعي سنة.
٣ الارتباط بين فجوة الناتج حيث $f = 0$ = صفر والاستثمارات السكنية الحقيقية حيث $f = 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8$ ؛ فعلى سبيل المثال، يشير الارتباط الموجب حيث $f = 2$ إلى أن الاستثمارات السكنية تأتي متقدمة على فجوة الناتج بربعي سنة.

الشكل البياني ٣-٢ (تتمة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يتم التعبير عن أسعار المساكن الحقيقية والاستثمارات السكنية الحقيقية كانحرافات عن اتجاه لوغاريتمي مستقيم.

^٢ الارتباط بين فجوة الناتج حيث $t = 0$ صفر وأسعار المساكن الحقيقية حيث $t = 8, \dots, +8$: فعلى سبيل المثال، يشير الارتباط الموجب حيث $t = 2$ إلى أن أسعار المساكن تأتي متأخرة عن فجوة الناتج بربعي سنة.

^٣ الارتباط بين فجوة الناتج حيث $t = 0$ صفر والاستثمارات السكنية الحقيقية حيث $t = 8, \dots, +8$: فعلى سبيل المثال، يشير الارتباط الموجب حيث $t = 2$ إلى أن الاستثمارات السكنية تأتي متقدمة على فجوة الناتج بربعي سنة.

سجلت انخفاضاً. ويتباين مستوى التباطؤ الحالي في قطاع الإسكان إلى حد كبير فيما بين البلدان، كما تختلف الأفاق المنتظرة بالنسبة لإجراء المزيد من التصحيح (الإطار ٣-١).

وتذكرنا هذه الفروق بين البلدان بأن ديناميكية قطاع الإسكان وارتباطه بالنشاط الاقتصادي يمكن أن تتباين إلى حد كبير حسب العوامل المحلية العديدة التي تؤثر في قوى العرض والطلب على المساكن. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي تقلبات الطلب في البلدان التي تتمتع بأسواق عمل أكثر مرونة وقطاعات بناء أكثر كثافة لاستخدام الأيدي العاملة إلى استجابات أقوى في المعروض من المساكن وفي توظيف العمالة في مجال البناء، وبالتالي تصبح أكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي. فالولايات المتحدة تحتل مرتبة عالية في مؤشرات مرونة أسواق العمل وكثافة استخدام الأيدي العاملة في قطاع البناء، الأمر الذي قد يفسر أهمية ضعف الاستثمارات السكنية في الولايات المتحدة كمؤشر رئيسي لمراحل الهبوط الدوري (الشكل البياني ٣-٣)^٨. وفي المقابل، نجد أن دورة أسعار المساكن في البلدان التي تفرض قيوداً على المعروض من المساكن قد تنطوي على حدوث تغييرات في مستويات أسعار المساكن أكثر من مستويات تكلفة البناء، مع احتمال ظهور انعكاسات على ثروة الأسر والإنفاق الاستهلاكي.

وتسهم كذلك خصائص أسواق الرهن العقاري وطبيعة هيكلها بدور رئيسي في تحديد الصلة بين أسواق المساكن والدورة الاقتصادية. وفي الواقع، يرى بعض المؤلفين أن التعميق المالي على مدار العقدين الماضيين ربما أسفر عن فك الارتباط بين قطاع الإسكان من جهة والاستثمار والإنفاق الاستهلاكي من جهة أخرى (راجع دراستي Dynan, Elmendorf, and Sichel, 2006 و Campbell and Hercowitz, 2005). ويشير آخرون إلى أن زيادة اندماج التمويل العقاري في الأسواق الرأسمالية قلل من مرونة أسعار الفائدة في الاستثمارات السكنية. وأن ذلك إذا ما اقترن بسياسة نقدية تتسم بمزيد من الاستقرار ووضوح المسار ربما قلل من الأهمية الاقتصادية الكلية

^٨ تتضمن العوامل المحلية الأخرى التي يحتمل أن يكون لها دور في تضخيم أو تخفيف آثار الصدمات الاقتصادية الكلية على قطاع الإسكان وفرة الأراضي، ونظم التخطيط المحلية، والضرائب المحلية على الإسكان (راجع تقرير "European Central Bank, 2003").

الجدول ٣-٢: المساهمات غير الطبيعية في الضعف الذي يصيب نمو إجمالي الناتج المحلي قبل سنة من الركود (%)

متوسط كل فترات الركود منذ ١٩٧٠

الاستثمارات السكنية الخاصة	الاستثمارات					الانخفاض التراكمي غير الطبيعي في إجمالي الناتج المحلي (بالنقاط المئوية)		العام	العام	العام	العام	العام
	الركود الأخير (بعد ١٩٩٥) ^٢	آخر أربعة أرباع السنة	صافي الصادرات	المخزونات	غير السكنية الخاصة	السكنية الخاصة	الاستهلاك الخاص					
(المساهمات ذات الأهمية النسبية - الحاصل يعادل ١٠٠)												
٥٦	١٨	١٢	٨	١٠	٢٥	٣	٤١	١	٢,٦-	الولايات المتحدة		
٠	—	٤٥	١٣	٢	١٣	٣	١٦	٨	٢,٢-	المملكة المتحدة		
٠	٠	٢٧	٣	٣	٧	٣٥	١٦	٩	١,٧-	اليابان		
٠	١٠	٥١	٢٢	٨	٦	٤	٩	١	٣,٣-	ألمانيا		
٥	٤	٤٢	٦	١٤	١٠	٤	١٣	١١	١,٥-	فرنسا		
٠	٠	٢٨	١٨	٧	٨	٧	٢٠	١٣	١,٨-	إيطاليا		
٠	٧	٣٢	١٨	١١	١٦	٣	١٨	٢	٢,٦-	هولندا		
٩	٠	٥٣	٥	٣	٨	٢	٢٠	٩	٢,٧-	كندا		
٢٨	١٥	٢٤	٣٥	٢١	٥	١	١٤	١	٦,٤-	النرويج		
٠	—	٥٨	١٥	٠	٦	٦	٠	١٥	١,٧-	أستراليا		
٤٩	—	٣٩	٩	٧	٩	١٠	١٣	١٤	٢,٥-	السويد		
٠	—	٢٨	١٥	٢	١١	١٨	٢٢	٥	٢,٠-	إسبانيا		
٢٢	—	٢٦	٣	١٥	٢٠	٣	٣٣	٠	٥,٧-	أيرلندا		
٠	—	٣٧	٢	١٣	١٦	٤	٢٠	٨	٣,١-	الدانمرك		
٢	—	٦٣	٠	٩	٠	١	٢٨	٠	٤,٨-	فنلندا		

^١ راجع الملحق ١-٣ للاطلاع على توضيح للمنهجية المستخدمة لحساب المساهمات التراكمية غير الطبيعية في الضعف الذي يصيب نمو إجمالي الناتج المحلي قبل فترات الركود. كان توقيع فترات الركود كما يلي: الولايات المتحدة: الربع الأول ٢٠٠١- الربع الأخير ٢٠٠١: فرنسا: الربع الثالث ٢٠٠٢ - الربع الثاني ٢٠٠٣: ألمانيا: الربع الثالث ٢٠٠٢ - الربع الثاني ٢٠٠٣: إيطاليا: الربع الأخير ٢٠٠٢ - الربع الثاني ٢٠٠٣: هولندا: الربع الثالث ٢٠٠٢ - الربع الثاني ٢٠٠٣: النرويج: الربع الثاني ٢٠٠٢ - الربع الأول ٢٠٠٣: اليابان: الربع الأول ٢٠٠١ - الربع الأول ٢٠٠٢. وتوفرت هذه التواريخ عن طريق تحديث بيانات عدد إبريل ٢٠٠٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وإذا نظرنا للأمر من هذه الزاوية، نجد أن الأثر الدوري لأسعار المساكن على الإنفاق الاستهلاكي يعكس أهمية دور المساكن كضمان، فقد تؤدي زيادة أسعار المساكن المتكررة إلى رفع قيمة الضمانات المتاحة للأسر المعيشية، وإرخاء القيود على الاقتراض، ودعم الإنفاق. وقد تزداد قوة هذا التأثير بصفة خاصة إذا ما ارتفعت توقعات الدخل في نفس الوقت الذي ترتفع فيه أسعار المساكن، مما يمنح الأسر فرصة للاقتراض مقابل هذا الارتفاع المتوقع في الدخل.^{١١}

وهناك اثنان من الأدلة القطرية المقارنة التي تدعم الفرضية القائلة بأن تأثير أسعار المساكن على إنفاق الأسر ينبع أساساً من دور المسكن كضمانة، وهما:

خلال ارتفاع مستويات أسعار المساكن، فإن تأثير ارتفاع أسعار المساكن على الاستهلاك سيكون في حدود الصفر على المدى البعيد - وإن كان يتوقع حدوث تأثير صاف كبير في المدى القريب إذا اختلفت درجات الميل الحدي للاستهلاك اختلافاً كبيراً فيما بين مجموعات الأسر المختلفة (راجع دراستي Mishkin, 2007 و Muellbauer, 2007).

^{١١} تشير النظريات والأدلة إلى وجود صلة قوية بين توقعات الدخل وتطورات أسعار المساكن والإنفاق في مجموعة من البلدان (راجع دراسة Benito and others, 2006).

لانتقال آثار صدمات السياسة النقدية من خلال قطاع الإسكان (راجع دراسة Bernanke, 2007).^٩

التمويل العقاري والآثار الانتشارية من قطاع الإسكان

تشير أهمية قيمة المساكن باعتبارها حصة من مجموع ثروة الأسرة المعيشية إلى احتمال تأثير تقلبات أسعار المساكن في الإنفاق الاستهلاكي من خلال آثار الثروة. غير أن هذه الآثار تتسم بالتعقيد لأن المساكن لها دور مزدوج، فهي أصول حقيقية ونفقات ضرورية (سلعة تنتج خدمات إسكانية). ونتيجة لذلك، فإن حدوث زيادة في أسعار المساكن تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة في قطاع الأسر، وليس تعزيز صافي مجمل الثروة.^{١٠}

^٩ هناك العديد من المؤلفين الذين يربطون بين تراجع تقلب معدلات الناتج والتضخم منذ أوائل الثمانينات إلى التحسينات في السياسة النقدية (راجع عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

^{١٠} زيادات أسعار المساكن تعيد توزيع الثروة أساساً من الذين يعتزمون استهلاك خدمات إسكانية أكثر في المستقبل إلى الذين يعتزمون استهلاك قدر أقل منها. ونظراً لأن أحوال قطاع الأسر ككل لا تتحسن بالضرورة من

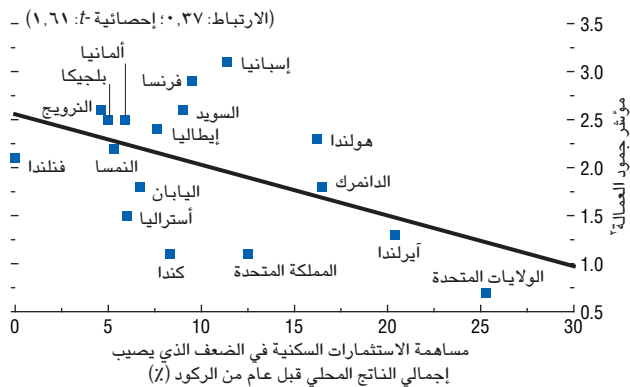
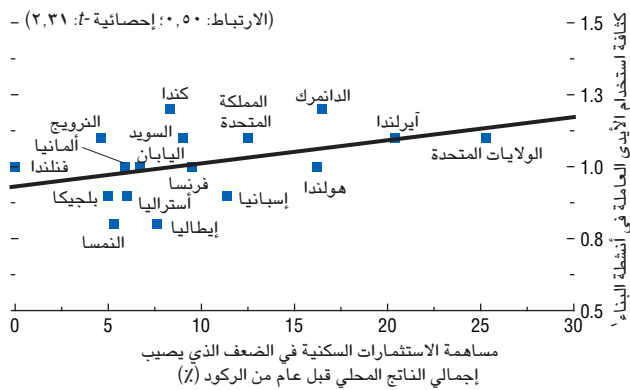
الجدول ٣-٣: خصائص دورات أسعار المساكن^١

القوة (%)	المدة (أرباع)	
٣٩,٢	٢٦	دورات انتعاش
٢٠,٤	١٧	دورات هبوط
١١٦,٦	٥٩	آخر انتعاش

^١ يوضح الجدول المتوسطات في مختلف البلدان. وهو يستخدم بيانات ربع سنوية لأسعار المساكن الحقيقية في الاقتصادات الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبالغ عددها ١٩ بلدا والتي يتناولها هذا الفصل بالدراسة وذلك عن الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٧. ويحدد مستوى الذروة (القاع) باعتباره النقطة العليا (النقطة الدنيا) المحلية في أسعار المساكن الحقيقية. فإذا كانت هناك نقطتا ذروة تفصلهما ثمانية أرباع سنة في بلد معين، يتم اختيار أعلى النقطتين.

الشكل البياني ٣-٣: خصائص سوق العمل ومساهمة الاستثمارات السكنية في الدورة الاقتصادية

تكون مساهمة الاستثمارات السكنية في الضعف الذي يصيب إجمالي الناتج المحلي قبل فترات الركود أكبر في الاقتصادات ذات أسواق العمل الأقل جمودا ونسبة أعلى من العمالة في قطاع البناء.



المصادر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وقاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ كخافة استخدام العمالة في أنشطة البناء محسوبة كمتوسط نسبة دخل العمالة في قطاع البناء في الفترة من ١٩٧٩-٢٠٠٥ مقارنة بالمتوسط بين مختلف البلدان.
^٢ مؤشر "Employment Protection Legislation Index" الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٤).

- ارتباط الاستهلاك وأسعار المساكن بمعدلات تسارع الدورة الاقتصادية يكون أقوى في الاقتصادات التي تتمتع بقيمة أعلى في مؤشر الرهن العقاري (الشكل البياني ٣-٤، اللوحة العليا).
- المعاملات التي تربط الإنفاق الاستهلاكي بثروة الإسكان في نموذج الاقتصاد القياسي للاستهلاك تكون أكبر بالنسبة للبلدان التي تتمتع بقيمة أكبر في مؤشر الرهن العقاري (الشكل البياني ٣-٤، اللوحة السفلى).

ومن المحتمل أن تكون التغييرات في نظم التمويل العقاري خلال العقد الماضي قد زادت من احتمال حدوث آثار جانبية من تزايد أسعار المساكن. غير أن أثرها على تقلبات الاستهلاك والناتج، من حيث المبدأ، ليس واضحا نظرا لاحتمال وجود تأثيرين تعويضيين آخرين. أولا، قد تتحسن قدرة الأسر على تمهيد تقلبات الاستهلاك لمواجهة الصدمات المعاكسة لانخفاض الدخل وذلك من خلال تيسير حصولها على التمويل بضمان المسكن (دراسة "Dydan, Elmendorf, and Sichel, 2006"). وثانيا، قد تتضخم التقلبات الاقتصادية الكلية نتيجة تفاوت داخلي المنشأ في قيود الضمانات المربوطة بقيمة العقارات — تحليل المعجل المالي في دراسات Kiyotaki and Moore (1997) و Bernanke and Gertler (1995) و Iacoviello and Bernanke and Gilchrist (1999) و (2005).

ورغم أن احتمال تمهيد تقلبات الاستهلاك بالتمويل العقاري هو أمر نسبي، فقد لا يسري بصورة مطلقة على كل الأسر (دراسة Dydan and Kohn, 2007). فالعديد من الأسر التي تعاني من عجز الدخل لن تتمكن من الاقتراض لتمهيد تقلبات الاستهلاك، حتى في الاقتصادات

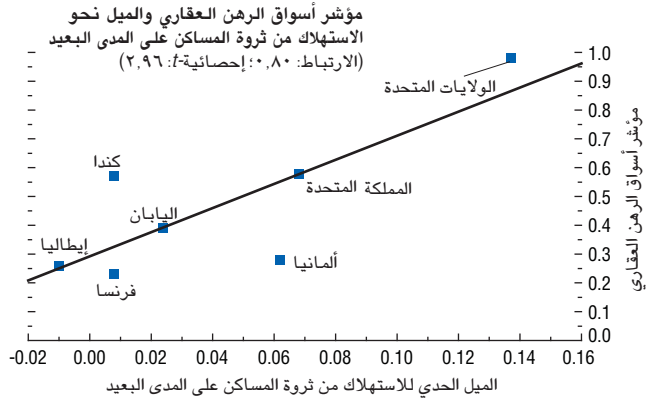
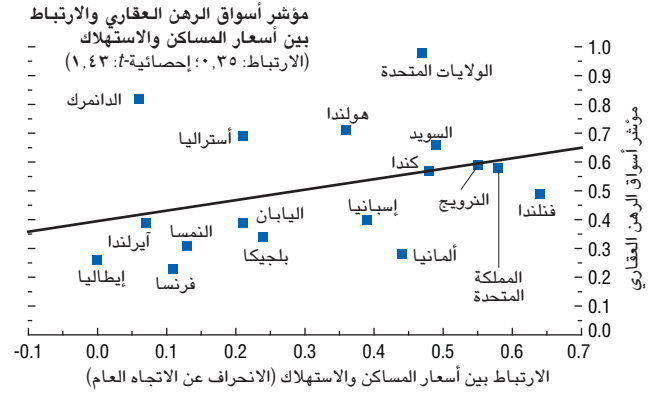
التي تمتلك أسواقا أكثر مرونة للرهن العقاري. وإذا ما انخفض الدخل دون المستوى المتوقع في نفس وقت انخفاض أسعار المساكن، فقد تضطر بعض الأسر إلى تقليص خطط الإنفاق لديها تخفيضا حادا. وإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون تيسير الحصول على الائتمان المرتبط بالمساكن، وفقا للمشاهد من التطورات الأخيرة بين المقترضين من ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة، قد أضعف أحد أشكال الانضباط المهمة في سلوكيات الاقتراض لدى بعض الأسر. فتراكم الديون المفرط قد يعني أن حدوث صدمة معاكسة في الدخل بالنسبة لبعض الأسر يمكن أن يتسبب في العسر المالي مما يؤدي إلى تضخيم استجابة الاستهلاك للدخل بدلا من تمهيدها (دراسة DeBelle, 2004). وأخيرا، فإن المبتكرات التي تيسر الاقتراض مقابل قيم المساكن الآخذة في الارتفاع بالنسبة للمستهلكين المقيدون أئتمانيا، حتى مع توافر التمويل العقاري السكني، سوف تزيد على الأرجح استجاباتهم الاستهلاكية لمختلف الصدمات الاقتصادية — على نحو يتسق مع المعجل المالي^{١٢}.

هل تغير دور قطاع الإسكان مع مرور الوقت فيما يتعلق بمسؤوليته عن حدوث تقلبات الناتج، وهل يتفاوت هذا الدور باختلاف البلدان؟ حتى يتسنى النظر في هذين السؤالين بمنهجية أكثر، تم إعداد تقديرات نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات بالنسبة لأسعار المساكن الحقيقية، والاستثمارات السكنية، والمتغيرات الرئيسية الأخرى في السياسات الاقتصادية الكلية والنقدية بالنسبة لثمانية عشر بلدا كل على حدة، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من عام ١٩٧٠ (أو أول سنة تتوفر فيها البيانات)

^{١٢} في نموذج التوازن العام الذي يستعرضه هذا الفصل لاحقا والذي يستخدم المساكن كضمانات، يتم رصد سلوكيات المقيدون ائتمانيا بافتراض أسر معيشية «قليلة الصبر»، لديها تفضيل للاستهلاك الحالي بدلا من تمهيد الاستهلاك (راجع أيضا دراستي Monacelli, و Iacoviello, 2005). فعلى سبيل المثال، عند ارتفاع أسعار المساكن أو انخفاض أسعار الفائدة، نجد المستهلكين قليلي الصبر راغبون في زيادة مبالغ قروضهم العقارية مقابل القيمة الإضافية للضمان أو إعادة تمويل قروضهم العقارية واستخدام الأموال الإضافية في أغراض مختلفة، كالأستهلاك أو شراء أصول مالية أو إجراء تحسينات منزلية. وبطبيعة الحال، يبدو أن الاقتراض بضمان المسكن أدى إلى انتعاش الاستهلاك والاستثمارات السكنية (التحسينات المنزلية) في البلدان التي ظل هذا المنتج سائدا فيها على مدار العقد الماضي (دراسة Klyuev and Mills, 2006).

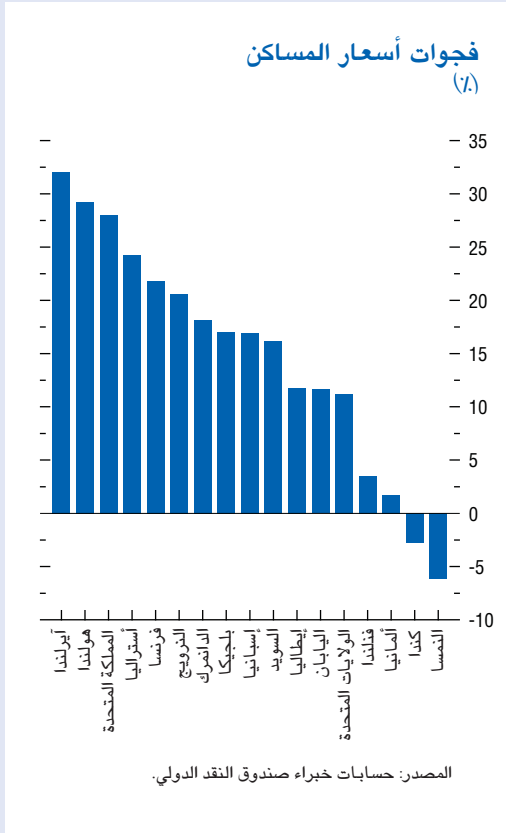
الشكل البياني ٣-٤: مؤشر أسواق الرهن العقاري، والارتباط بين الاستهلاك وأسعار المساكن، والميل الحدي نحو الاستهلاك من ثروة المساكن على المدى البعيد

تكون الصلة بين الاستهلاك الخاص وثروة المساكن أقوى في الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ٣-١: تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح



في أعقاب فترة الرواج الكبيرة والطويلة لأسعار المساكن، شهدت عدة اقتصادات في الآونة الأخيرة أعراض تباطؤ في أسواق المساكن (راجع الشكل البياني ١-٦، اللوحة السفلى). وتراجع نمو أسعار المساكن بالقيم الحقيقية في العديد من البلدان، فشهدت أسعار المساكن هبوطاً عن مستويات العام الماضي في عدد قليل من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة وأيرلندا والدانمرك. وفي الآونة الأخيرة، انخفضت كذلك نسبة الاستثمارات السكنية الحقيقية من إجمالي الناتج المحلي في كثير من البلدان، لا سيما أستراليا والولايات المتحدة، وخصوصاً أيرلندا، حيث انخفضت نحو ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي منذ بلوغ الذروة في الأعوام الخمسة الماضية.

والسؤال الذي يطرح نفسه حالياً هو أي البلدان يرجح أن يشهد مزيداً من التباطؤ في أسعار المساكن والاستثمارات السكنية؟ وفي هذا الفصل يجري تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح بالاستناد إلى مؤشرين مختلفين، أولهما هو مدى تعذر تفسير زيادة أسعار المساكن في السنوات الأخيرة بالأساسيات الاقتصادية، والثاني هو حجم الزيادة المشاهدة في نسبة الاستثمارات السكنية إلى إجمالي الناتج المحلي على مدار الأعوام العشرة الماضية.

تقدير المبالغة في تقييم أسعار المساكن

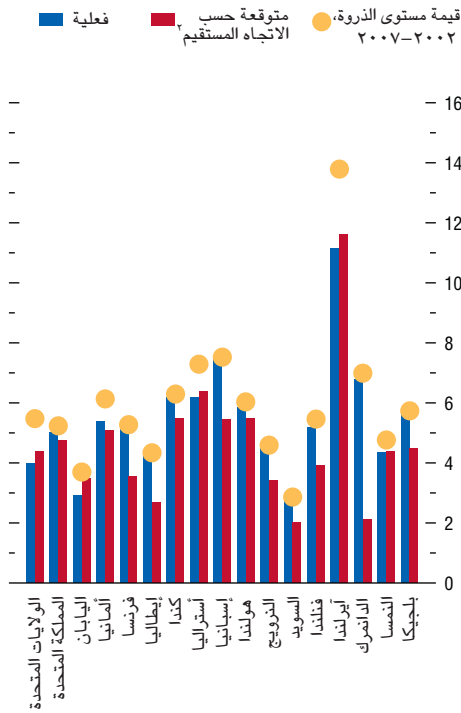
أعدت بيانات نمو أسعار المساكن في كل بلد في شكل دالة لنسبة القدرة على تحمل التكلفة (affordability ratio) (أي النسبة المؤخرة لأسعار المساكن إلى الدخل المتاح)، ونمو الدخل المتاح للفرد، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، وأسعار الفائدة طويلة الأجل، ونمو الائتمان، وتقلبات أسعار الأسهم، والسكان في سن العمل^١. وقد ترجع الزيادة غير المفسرة في أسعار المساكن (والمعروفة بأنها «فجوة أسعار المساكن») إلى المتغيرات المحذوفة من النموذج — مثل التقلبات الاقتصادية الكلية، وتكوين الأسر، والهجرة إلى الداخل — ولكن يمكن تفسيرها أيضاً كإحدى مقاييس «المبالغة في التقييم»، وبالتالي استخدامها لتحديد أي البلدان يحتمل تعرضها بصفة خاصة لتصحيح أسعار المساكن.

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو روبرتو كارداريللي، وقدم المساعدة البحثية غافين أسدوريان.
^١ هذه الدراسة هي تحديث لدراسة مماثلة تم عرضها في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ويوضح الشكل البياني الأول النسبة المئوية لزيادة أسعار المساكن خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ والتي لا تفسرها القوى المحركة الأساسية لأسعار المساكن. وقد شوهدت أكبر الزيادات غير المفسرة في أسعار المساكن في أيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة — فقد ارتفعت أسعار المساكن في هذه البلدان بنهاية العقد الماضي نحو ٣٠٪ عن المستويات التي تبررها الأساسيات الاقتصادية. وبلغت فجوات أسعار المساكن نحو ٢٠٪ في مجموعة أخرى من البلدان منها فرنسا وأستراليا وإسبانيا. واستناداً إلى هذا المقياس، يأتي ترتيب الولايات المتحدة في المرتبة الوسطى بين البلدان من حيث احتمال تعرضها لتصحيح في أسعار المساكن، الأمر الذي يرجع جزئياً للانخفاض الذي طرأ بالفعل في أسعار المساكن الأمريكية (حسب قياس «مكتب الرقابة الفيدرالية على منشآت الإسكان» Office of Federal Housing Enterprise Oversight) في الولايات المتحدة، في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧، والذي

الإطار ٣-١ (تابع)

نسبة الاستثمارات السكنية الحقيقية إلى إجمالي الناتج المحلي، بيانات آخر ربع سنة (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ البيانات المستخدمة لكل من بلجيكا وألمانيا وأيرلندا وهولندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة هي بيانات الربع الثاني من عام ٢٠٠٧. أما البيانات المستخدمة لبقية البلدان فهي بيانات الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.
 ٢ الاتجاه المستقيم للاستثمارات السكنية الحقيقية محسوب من الربع الثاني لعام ١٩٧٠ حتى آخر ربع سنة متاحة بياناته.

سجل انخفاضا في أسعار المساكن الحقيقية بنسبة ٢,٢٥٪ عن مستوى الذروة في نهاية ٢٠٠٦). ومن الواضح أنه رغم توقعات تصحيح فجوة أسعار المساكن الكبيرة مع مرور الوقت، فإن انخفاض أسعار المساكن الاسمية ليس سوى أحد السبل المؤدية لحدوث هذا التصحيح. فقد تسهم أيضا معدلات التضخم المحدودة والدعم المتاح من المتغيرات الأساسية التي تقود أسعار المساكن الحقيقية في سد هذه الفجوة بمرور الوقت. وفي نفس الوقت، قد تتسبب التغيرات في جانب من هذه الأساسيات في زيادة الفجوة وتقتضي تصحيحا أكبر لأسعار المساكن. وعلى وجه التحديد، قد يؤدي إجراء تعديلات خافضة لتوقعات الدخل وتشديد أوضاع الائتمان إلى فرض المزيد من الضغوط الخافضة لأسعار المساكن.

الاستثمارات السكنية

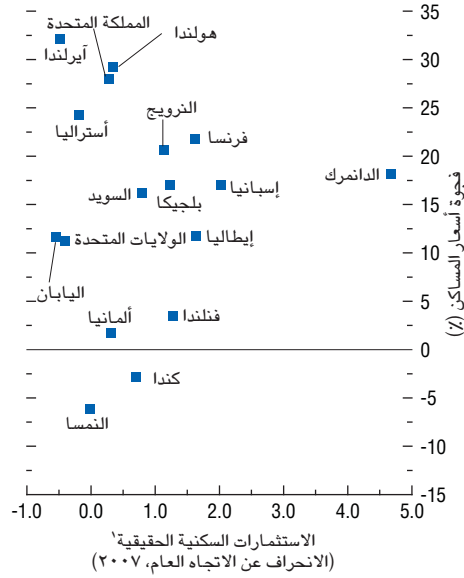
تمثل نسبة الاستثمارات السكنية إلى إجمالي الناتج مقياسا لمدى تعرض الاقتصاد مباشرة لمخاطر تزايد ضعف سوق المساكن. غير أن الاستثمارات السكنية لا تسهم في العادة بحصة كبيرة جدا في الاقتصاد. ومن الاستثناءات المهمة في هذا الشأن أيرلندا وإسبانيا، حيث بلغت مساهمة الاستثمارات السكنية في نهاية ٢٠٠٧ ١٢٪ و ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، في مقابل المتوسط المشاهد في الاقتصادات المتقدمة والذي يقارب ٦,٥٪ (الشكل البياني الثاني). والانخفاض النسبي في حصة أنشطة بناء المساكن في إجمالي الناتج المحلي هو من العوامل المساعدة على تفسير السبب في انخفاض متوسط مساهمة الاستثمارات السكنية في النمو الاقتصادي بالاقتصادات المتقدمة على مدار العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغ نحو ٥٪.

ورغم ذلك، نجد أن إجراء تصحيحات كبيرة جدا في أنشطة بناء المساكن قد يؤثر بقدر ليس بالضئيل على النمو الاقتصادي. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، أدى انخفاض الاستثمارات السكنية بنسبة ١,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ أواخر ٢٠٠٥ إلى خفض نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠,٧٥٪ في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، ووفقا لما يناقشه هذا الفصل، يبدو أن الاستثمارات السكنية في العديد من الاقتصادات المتقدمة تشغل موقع الريادة في الدورة الاقتصادية، وبالتالي يمكن أن يكون تباطؤ أنشطة بناء المساكن عاملا حيويا يسفر عن حدوث هبوط دوري.

ولهذه الأسباب، ربما كان من المهم تقييم مدى تعرض الاقتصادات المتقدمة لتباطؤ الاستثمارات السكنية. ويمكن استخدام اثنين من الأدلة المتوفرة لقياس احتمالات تعرض بلد ما لتراجع أنشطة بناء المساكن.

أولا، مع نهاية ٢٠٠٧ كانت نسبة الاستثمارات السكنية إلى إجمالي الناتج المحلي تبدو أعلى كثيرا من الاتجاه العام التاريخي في العديد من الاقتصادات، لا سيما إسبانيا والدانمرك، وكذلك بالنسبة لفرنسا وإيطاليا وفنلندا وبلجيكا (بنحو ٠,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو) (راجع الشكل البياني الثاني). وفي اقتصادات أخرى، كانت

فجوات أسعار المساكن والاستثمارات السكنية الحقيقية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ انحراف بيانات الاستثمارات السكنية الحقيقية عن الاتجاه العام محسوب على أساس الفرق بين الاستثمارات الفعلية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لبيانات آخر ربع سنة متاحة) والاستثمارات المتوقعة حسب الاتجاه المستقيم بدءاً من الربع الثاني من عام ١٩٧٠.

الولايات المتحدة: نسبة الاستثمارات السكنية الحقيقية إلى إجمالي الناتج المحلي (%: تشير المساحات المظللة إلى فترات الركود في الولايات المتحدة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

نسبة الاستثمارات السكنية إلى إجمالي الناتج المحلي في أواسط أو أواخر ٢٠٠٧ تبدو قريبة أو حتى أقل من الاتجاه العام التاريخي. وعلى وجه التحديد، يبدو أن انخفاض الاستثمارات السكنية منذ أوائل ٢٠٠٦ قد أعاد هذه النسبة إلى مستويات الاتجاه العام التاريخي في أيرلندا والولايات المتحدة وأستراليا. غير أن ذلك لا يعني أن الاستثمارات السكنية في هذه البلدان لن تشهد مزيداً من الانخفاض. فمع تراجع الطلب على المساكن وتراكم المخزونات، ربما كان من الضروري انخفاض نسبة الاستثمارات السكنية إلى مستوى أقل من الاتجاه العام لخفض مخزون المساكن مرة أخرى إلى المستويات المحبذة. وفي الواقع، شهدت دورات الهبوط الاقتصادي في الولايات المتحدة في المتوسط وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية هبوط نسبة الاستثمارات السكنية دون الاتجاه العام بنحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي (وبحد أقصى ٢٪ في فترة الركود في أوائل الثمانينات) (الشكل البياني الثالث). وبالتالي، يمكن أن تنخفض الاستثمارات السكنية في الولايات المتحدة أكثر بنسبة ٠,٥٪ إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال

الأرباع التالية من السنة، بناء على التجارب التاريخية والمخزونات التي لا تزال كبيرة من المساكن غير المباعة. وثانياً، يبدو أن هناك ارتباطاً موجباً بين زيادة الاستثمارات السكنية على مدار العقد الماضي ومستوى المبالغة في تقييم أسعار المساكن (الشكل البياني الرابع)، مما يشير إلى أن البلدان التي شهدت أكبر زيادة في أسعار المساكن شهدت كذلك أكبر تسارع في وتيرة الاستثمارات السكنية، حيث استجاب عرض المساكن إلى إشارة الأسعار. وبالتالي من المحتمل أن تكون الاستثمارات السكنية في هذه البلدان أكثر عرضة لحدوث تصحيح إضافي في أسعار المساكن على نحو يتسق مع الأساسيات الاقتصادية. وبناء على هذا المنهج، تبدو الدانمرك وإسبانيا وفرنسا هي أكثر الاقتصادات عرضة لهذا التصحيح، في حين تبدو المملكة المتحدة وهولندا أقل عرضة لأنهما لم يشهدا زيادة كبيرة

الإطار ٣-١ (تتمة)

ذات الخصوصية القطرية يعني أن هناك ضغوطا مماثلة في أسواق المساكن الوطنية الأخرى.

ونجد أن البلدان التي تبدو معرضة بصفة خاصة لحدوث تصحيحات إضافية في أسواق المساكن هي آيرلندا والمملكة المتحدة وهولندا وفرنسا. وفي هذه الاقتصادات، يتعذر عزو السبب في قوة زيادة أسعار المساكن إلى الأساسيات الاقتصادية في هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي ضعف أسواق المساكن كذلك إلى وضع عبء مباشر على النمو نتيجة التخفيضات في الاستثمارات السكنية. وتبدو البلدان التي شهدت أكبر زيادة في أسعار المساكن هي الأكثر عرضة كذلك للخطر في هذا السياق، لا سيما الدانمرك وإسبانيا وفرنسا.

إلى هذا الحد في الاستثمارات السكنية على مدى العقد الماضي رغم الزيادات الكبيرة في أسعار المساكن.

الاستنتاجات

شهد العديد من الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا كبيرا ومستمر على نحو ملحوظ في أسواق المساكن الوطنية في السنوات الأخيرة. ورغم ذلك، تباينت تطورات أسواق المساكن في مختلف البيئات، الأمر الذي يعكس الطبيعة المحلية إلى حد كبير للعديد من العوامل المؤثرة في العرض والطلب على المساكن. وتفيد أهمية هذه العوامل ذات الخصوصية القطرية بأن التصحيح في أسواق المساكن الأمريكية لا يندرج بالضرورة بحدوث تصحيحات في غيرها من البلدان. ومع ذلك، فإن إفساح المجال أمام التأثيرات

(الرُبع إلى النصف تقريبا) في التقلبات المشاهدة في الاستثمارات السكنية وفي أسعار المساكن (الجدول ٣-٤).^{١٥} وهو ما يشير إلى ميل قطاع الإسكان نحو الاحتفاظ بديناميكية خاصة به (راجع كذلك دراسة Zhu, 2005). وإضافة إلى ذلك، اكتسبت هذه الديناميكية الداخلية مزيدا من القوة في الفترة الفرعية الثانية، مما يشير إلى احتمال اكتساب قطاع الإسكان أهمية كمصدر للتقلبات الاقتصادية على مدى العقدين الماضيين أكثر من قبل.

• وتختلف مساهمة صدمات الطلب على المساكن في تقلبات الاقتصاد الكلي اختلافا ملحوظا باختلاف البلدان ومرور الوقت (الشكل البياني ٣-٥). ففي الولايات المتحدة واليابان، تسهم صدمات الطلب على المساكن بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من إجمالي التباين في الناتج (بعد ثمانية أرباع السنة) خلال الفترة الثانية، بزيادة كبيرة عن مساهمتها خلال الفترة الأولى. وفي المقابل، تسهم صدمات الطلب على المساكن في العديد من البلدان الأوروبية بنسبة ٥٪ أو أقل من إجمالي التباين في الناتج. والجدير بالذكر، أن تأثير هذه الصدمات على الاقتصاد الكلي يكون أكبر في البلدان التي تتشكل أسواق المساكن فيها نتيجة

إلى عام ٢٠٠٦.^{١٣} وبالنسبة للبلدان التي تحتفظ بسلاسل بيانات طويلة تقسم فترة العينة إلى جزأين الأول من ١٩٧٠ إلى أواسط الثمانينات، والثاني من أواسط الثمانينات إلى ٢٠٠٦، وذلك لفحص التغيرات على مدار الوقت.

وضمن هذا النموذج، تحدد صدمات السياسات النقدية عن طريق برنامج تحديد الصدمات التواتري التقليدي: حيث تتاح الفرصة لأسعار الفائدة قصيرة الأجل لتؤثر على كل المتغيرات الأخرى بتأخر زمني يبلغ ربع سنة، في حين يبقى أثرها المباشر على فروق المدة الزمنية. وتحدد صدمة الطلب على المساكن بربط استراتيجية التحديد التواترية بالقيود على الإشارات الدلالية، ومعنى ذلك أن صدمات الطلب على المساكن ليس لها أثر متزامن على الناتج والأسعار، وتؤدي إلى دفع الاستثمارات السكنية وأسعار المساكن في نفس الاتجاه.^{١٤}

• تسهم صدمات الطلب على المساكن في المتوسط، في كل البلدان التي اشتملت عليها الدراسة، بنسبة كبيرة

^{١٣} يتضمن هذا النموذج ستة متغيرات: الناتج، والتضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي)، وأسعار المساكن الحقيقية، والاستثمارات السكنية، وسعر الفائدة (الاسمي) قصير الأجل، وهامش سعر الفائدة طويل الأجل على سعر الفائدة قصير الأجل. راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على وصف للبيانات المستخدمة.

^{١٤} هذا النموذج مماثل عموما للنموذج المستخدم لوضع تقديرات الولايات المتحدة في دراسة Jaroci ski and Smets (2007). راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على المنهجية المتبعة ونتائج نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات.

^{١٥} ويسهم الأثر المجمع للمتغيرات الأخرى، وهي إجمالي الناتج المحلي والتضخم وأسعار الفائدة وفروق المدد الزمنية، في نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات في بقية التقلبات.

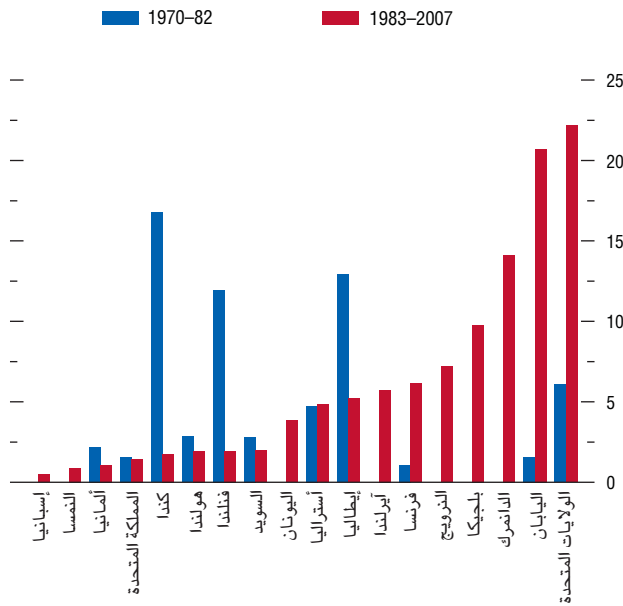
الجدول ٣-٤: تحليل التباين في التنبؤات: صدمات الطلب على المساكن—المتوسط في مختلف البلدان

الأفق الزمني (أربع)	١	٤	١٢	١٨
(الناتج، %)				
الفترة الأولى	٤	٨	٨	٩
الفترة الثانية	١	٤	٨	١٢
(الاستثمارات السكنية، %)				
الفترة الأولى	٤٠	٣١	٢٦	٢٥
الفترة الثانية	٤٩	٤٩	٣٩	٣٣
(أسعار المساكن، %)				
الفترة الأولى	٤٤	٢٩	٢١	٢١
الفترة الثانية	٦٢	٥٥	٣٨	٣٠

^١ النسبة المئوية للتفاوت في الخطأ المرتكب عند التنبؤ بالمتغير (كالناتج) في أفق زمني معين (١٢ ربعاً على سبيل المثال) نتيجة لحدوث صدمة الطلب على المساكن.

الشكل البياني ٣-٥: نسبة تباين الناتج المفسرة بصدمات الطلب على المساكن^١ (%، في ثمانية أرباع)

هناك قدر كبير من عدم التجانس بين البلدان فيما يتعلق بنسبة تقلبات الناتج نتيجة صدمات الطلب على المساكن.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ عدم توافر القيم في العينة الفرعية الأولى بالنسبة لبعض البلدان يرجع لنقص سلاسل البيانات الزمنية الطويلة بالقدر الكافي عن متغيرات الإسكان. راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على تفاصيل عن البيانات المستخدمة في نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات.

صدمات الطلب الداخلية على المساكن (الشكل البياني ٣-٦).

وتفيد هذه الأنماط بأن الدور الذي يمارسه سوق الإسكان في توفير الضمانات للقروض يعزز من الروابط بين سوق الإسكان والاقتصاد ككل. ويوفر الشكل البياني ٣-٧ دوماً أكبر لهذا التفسير، فيبين أن البلدان ذات نظم التمويل العقاري الأكثر مرونة تميل إلى التعرض أكثر لانتقال الآثار الانتشارية من قطاع الإسكان.

التمويل العقاري والمساكن كقناة لانتقال آثار السياسة النقدية

يقدم الشكل البياني ٣-٨ تلخيصاً للقنوات الأساسية التي تنتقل من خلالها آثار السياسة النقدية عبر قطاع الإسكان. فتؤثر تغيرات أسعار الفائدة على الطلب المحلي بصفة مباشرة، من خلال التأثير على بناء المساكن وعلى خطط إنفاق الأسر عن طريق تغيير تكلفة الائتمان ومدى توافره، وبصفة غير مباشرة بتحريك أسعار المساكن. وقد تؤثر تقلبات أسعار المساكن بدورها في الطلب الكلي من خلال تغيير حوافز الاستثمارات السكنية (أثر "q" في منهج "توبين" (Tobin's q effect))^{١٦} وتغيير قدرة الأسر على استخدام قيمة مساكنها كضمانات لتمويل الاستهلاك.

^{١٦} وفقاً لمنهج "توبين" حول أثر "q"، تعتمد قدرة الاستثمار العقاري في تحقيق الربحية على النسبة بين أسعار المساكن وتكاليف البناء. وعندما تتجاوز أسعار العقارات تكلفة البناء يصبح تشييد المباني الجديدة مربحاً لجهات الإنشاء العقاري.

وقبل تحرير أسواق الرهن العقاري، أثرت تغيرات السياسة النقدية تأثيراً قوياً بوجه عام في الاستثمارات السكنية من خلال تغيير الكمية المتاحة من الائتمان العقاري. وكان التمويل العقاري في ذلك الوقت خاضعاً لسيطرة جهات الإقراض المتخصصة التي كانت تمول القروض العقارية طويلة الأجل أساساً بودائع ادخارية أقصر أجلاً تخضع لشروط الحد الأقصى لسعر الفائدة. وبالتالي، تسببت زيادات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في تدفق تلك الودائع الادخارية للخارج وحدثت ضائقة في صافي دخول مؤسسات التمويل العقاري — وكلا الأمرين يؤديان إلى انخفاض معدلات وفرة الائتمان.

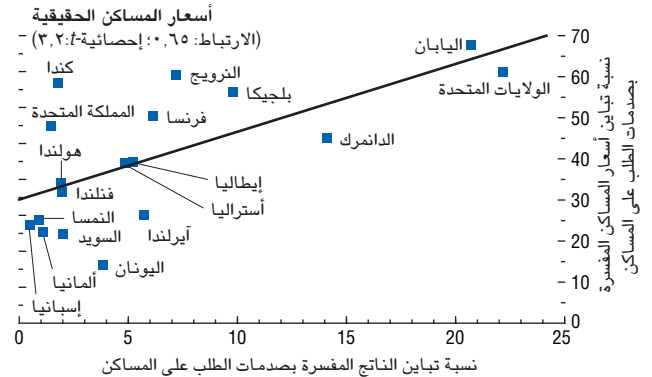
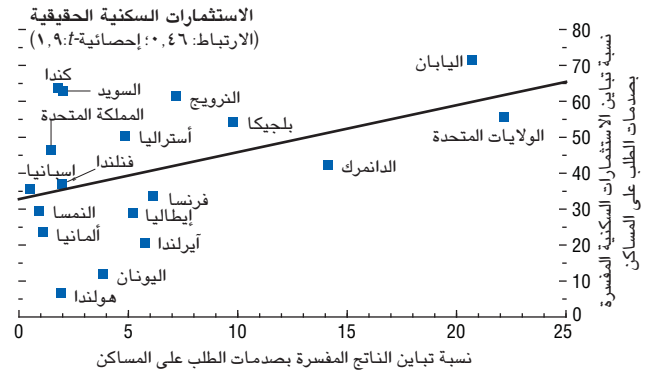
ومع اندماج أسواق الرهن العقاري في النظام المالي ككل، أصبح التمويل العقاري متاحاً من مجموعة أكبر من المستثمرين، وتراجعت بشدة أهمية وفرة الائتمان كإحدى قنوات انتقال أثر السياسة النقدية. وفي الواقع، يعزو العديد من المؤلفين السبب في انكماش دورات الاستثمارات السكنية منذ أواسط الثمانينات في الولايات المتحدة لانخفاض أهمية آثار السياسة النقدية على حجم الائتمان (راجع دراسات Estrella, 2002؛ و Schnure, 2005؛ و Bernanke, 2007).

غير أن هناك ثلاثة اعتبارات على الأقل تشير إلى احتمال أن يكون التحرر المالي قد عزز من دور أسعار المساكن في انتقال أثر السياسة النقدية. أولاً، ومع ازدياد المنافسة في التمويل العقاري، قد تتجه هيئات التمويل العقاري التي تعمل بالتجزئة إلى تعديل أسعار الفائدة بوتيرة أسرع لكي تستجيب مع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية. وثانياً، نظراً لإمكانية حصول الأسر والشركات على مجموعة أكبر من منتجات الائتمان، فقد تزداد قوة استجابة الاستثمارات السكنية والنفقات الاستهلاكية في السلع المعمرة لتغيرات أسعار الفائدة.^{١٧} وثالثاً، قد تؤدي زيادة إمكانية الحصول على الائتمان العقاري إلى جعل أسعار المساكن أكثر استجابة لأسعار الفائدة، وبالتالي تقوي الأثر الجانبي للسياسة النقدية (دراسة Iacoviello and Minetti, 2002).

^{١٧} في سياق تقدير معادلة الاستهلاك بالنسبة للمملكة المتحدة، تشير دراسة Muellerbauer (2007) إلى أن إرخاء قيود الائتمان على مدار العقدين الماضيين تسبب في زيادة دور تنقل الاستهلاك فيما بين الفترات الزمنية المختلفة وبالتالي دور أسعار الفائدة كقناة لانتقال أثر السياسة النقدية. فعلى سبيل المثال، تحسنت قدرة الأسر على استبدال الاستهلاك المستقبلي بالاستهلاك الحالي في أعقاب انخفاض أسعار الفائدة.

الشكل البياني ٣-٦: الارتباط بين نسبة الناتج ونسبة التباين في قطاع الإسكان المفسرة بصدمات الطلب على المساكن (في ثمانية أرباع، ١٩٨٣-٢٠٠٧)

البلدان التي تفسر فيها تقلبات متغيرات الإسكان بصدمات الطلب على المساكن هي ذاتها التي تفسر فيها أيضاً تقلبات الناتج المفسرة بصدمات الطلب على المساكن.



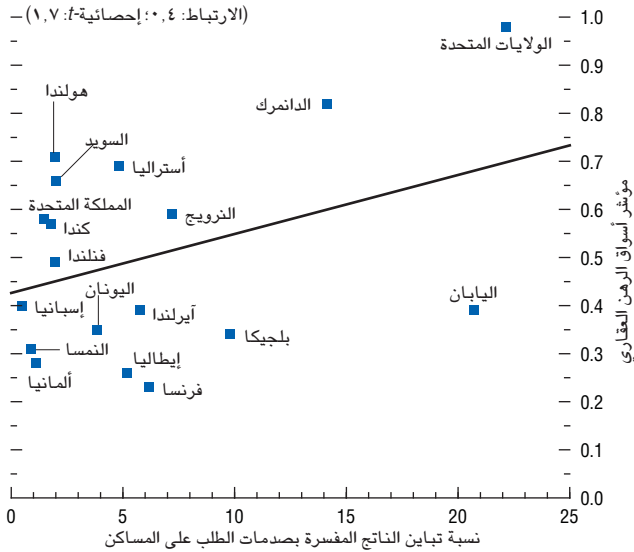
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

التمويل العقاري والمساكن كقناة لانتقال آثار السياسة النقدية

الشكل البياني ٣-٧: الارتباط بين نسبة تباين الناتج المفسرة بصدمات الطلب على المساكن ومؤشر أسواق الرهن العقاري

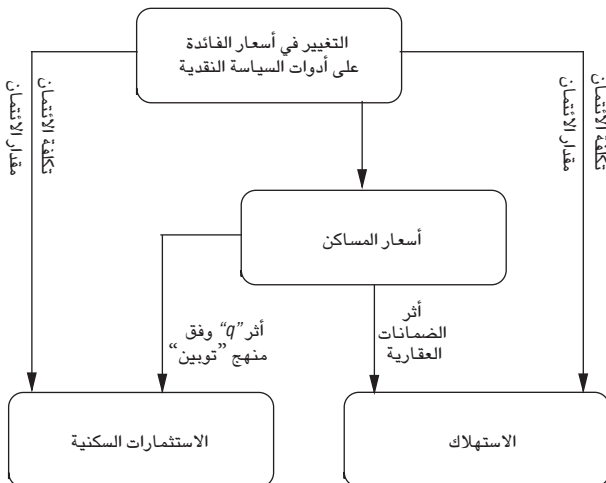
(٨، في ثمانية أرباع، ١٩٩٣-٢٠٠٧)

في البلدان التي تمتلك أسواق رهن عقاري أكثر تطوراً، تميل صدمات الطلب على المساكن نحو تفسير نسبة كبيرة من تقلبات الناتج



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣-٨: الإسكان وآلية انتقال أثر السياسة النقدية



وحتى يتسنى تقييم الأثر الصافي لهذه الديناميكية على دور أسعار المساكن في انتقال أثر السياسة النقدية في الولايات المتحدة، يستخدم نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات لمقارنة استجابة الاستثمارات السكنية وأسعار المساكن والناتج بصدمات السياسة النقدية في الولايات المتحدة في الفترات السابقة واللاحقة لتحرير أسواق الرهن العقاري.^{١٨}

وتؤكد النتائج أن هناك اختلافات ملحوظة بين الفترتين. فبينما كان تأثير صدمات السياسة النقدية أصغر على الاستثمارات السكنية والناتج في الفترة الثانية، إلا أن تأثيرهما استمر لفترة أطول كثيرا (الشكل البياني ٣-٩). وكانت استجابة أسعار المساكن أبطأ خلال الفترة الثانية، ولكن انخفاضها كان أكثر استمرارية وفي النهاية أكثر قوة — حيث بلغت أسعار المساكن أقصى مستويات انخفاضها بعد حوالي أربع سنوات، مقابل سنتين أثناء الفترة الأولى.^{١٩}

غير أن هذه النتائج لا تأخذ في الاعتبار فروق الحجم والمدة الزمنية لصدمات السياسة النقدية في العينتين الفرعيتين. فقد اتسمت السياسة النقدية في الفترة التي سبقت أواسط الثمانينات بالتقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة — ففي العينة الفرعية الأولى، نجد أن صدمة السياسة النقدية تقابلها زيادة مبدئية ١٣٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية، لتعود إلى المستوى الأول بعد سنتين تقريبا. وفي المقابل، أصبحت استجابة السياسة النقدية منذ أواسط الثمانينات أكثر وضوحا ومنهجية — وفي العينة الفرعية الثانية، نجد أن زيادة أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية في فترة الصدمة أصغر كثيرا (حوالي ٣٥ نقطة أساس) وأكثر استمرارية (لا تتلاشى إلا بعد ثلاث سنوات).

ولمراعاة الفروق في صدمات السياسة النقدية، تتم موازنة استجابات متغيري الناتج وأسعار المساكن بالزيادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل أثناء فترة الصدمة — مما يؤدي إلى مرونة هذه المتغيرات بالنسبة لتشديد أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس. ومن

^{١٨} هي دالات الاستجابة النبضية لصدمة السياسة النقدية، وتكون محددة بوصفها انحراف معياري واحد في أسعار الفائدة.

^{١٩} راجع كذلك دراسة (McCarthy and Peach (2002).

خلال هذه الموازنة يتبين أن مرونة الاستثمارات السكنية بالنسبة لصدمة السياسة النقدية في الولايات المتحدة لم تنخفض إلا قليلا خلال الفترة الثانية، حيث ازدادت مرونة أسعار المساكن والناتج (الشكل البياني ٣-١٠).^{٢٠}

وفي الاقتصادات الأخرى، لا توجد تغيرات نمطية واضحة على مدار الوقت في درجة مرونة الاستثمارات السكنية بالنسبة لصدمة السياسة النقدية، رغم أن التقديرات تشير إلى ارتفاع مستوى الحساسية نوعا ما في المملكة المتحدة وهولندا وفرنسا. وفي المقابل، نجد أن استجابة أسعار المساكن والناتج بالنسبة لصدمة السياسة النقدية التقديرية تكون أقوى عموما أثناء الفترة الثانية في مختلف البلدان قيد الدراسة. ومن المهم بالنسبة لهذا التحليل أن البلدان التي تمتلك أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري تميل أيضا نحو إحراز درجات أعلى من المرونة في أسعار المساكن والاستثمارات السكنية إزاء صدمات السياسة النقدية في الفترة الثانية (الشكل البياني ٣-١١). وإضافة إلى ذلك، فإن استجابة الناتج لصدمة السياسة النقدية تكون أكبر كذلك في الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر مرونة للرهن العقاري.

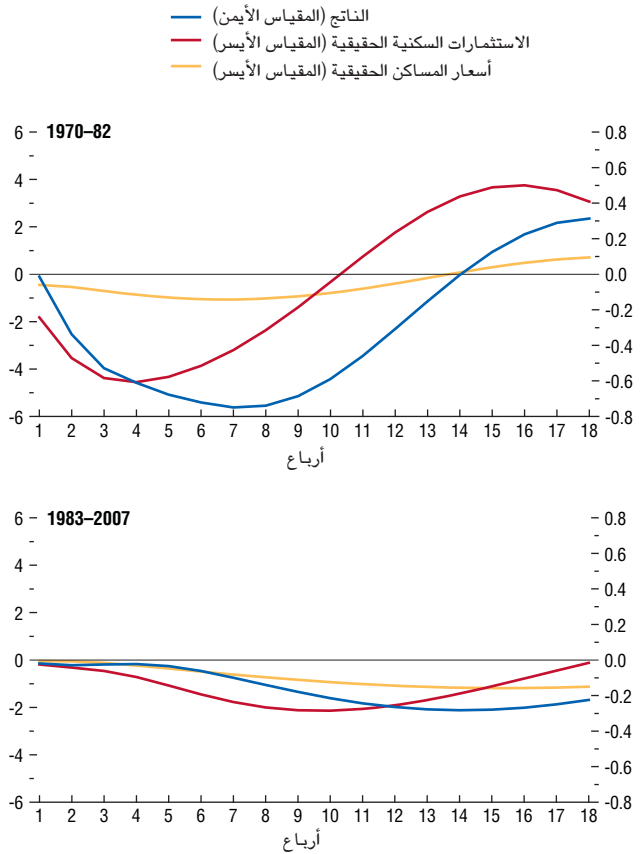
وبوجه عام، تشير هذه النتائج إلى أن نظام التمويل العقاري له تأثير حيوي على دور أسعار المساكن في آلية انتقال آثار السياسة النقدية، ولكن العلاقات المتبادلة

^{٢٠} وبالتحديد، تؤدي زيادة قدرها ١٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى انخفاض تقديري في الاستثمارات السكنية بنحو ٤٪ في الفترة الثانية، مقابل انخفاض بنسبة ٤.٥٪ في الفترة الأولى — تتماشى التقديرات عموما مع التقديرات الواردة في دراستي Jaroci ski and Smets (2007) و Erceg and Levin (2002). وبالنسبة لأسعار المساكن، تؤدي زيادة قدرها ١٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى انخفاض أسعار المساكن الحقيقية بنحو ٣٪ عن السيناريو الأساسي في الفترة الثانية، مقابل انخفاض قدره ١٪ في الفترة الأولى — على نحو مشابه إلى حد كبير لما جاء في دراستي Jaroci ski and Smets (2007) و Iacoviello and Neri (2007).

^{٢١} ليست هناك دلالة إحصائية للارتباط بين صدمات السياسة النقدية وذبذبة استجابة أسعار المساكن، رغم إيجابيته، ويرجع ذلك لبعض القيم الشاذة، كما في حالة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، حيث تستجيب أسعار المساكن بقوة للتغيرات غير المتوقعة في السياسة النقدية على الرغم من الانخفاض النسبي في مستويات هذه البلدان في مؤشر أسواق الرهن العقاري. وقد يرجع ذلك لأهمية الآثار المباشرة للتدفق النقدي في الآلية الكلية لانتقال آثار السياسة النقدية بالنسبة لمنطقة اليورو (للاطلاع على نتائج مماثلة بالنسبة لفرنسا وإيطاليا، راجع دراسة Giuliadori, 2004.

الشكل البياني ٣-٩: أثر صدمات السياسة النقدية على الناتج ومتغيرات قطاع الإسكان في الولايات المتحدة (%)

في الفترة الثانية، تصبح استجابة الاستثمارات السكنية والناتج أقل قوة إزاء تشديد أوضاع السياسة النقدية، ولكن تزداد احتمالات انخفاضها. وتستجيب أسعار المساكن الحقيقية على نحو أكثر تباطؤا ولكن الحد الأقصى لانخفاضها يكون أقوى من الفترة السابقة.

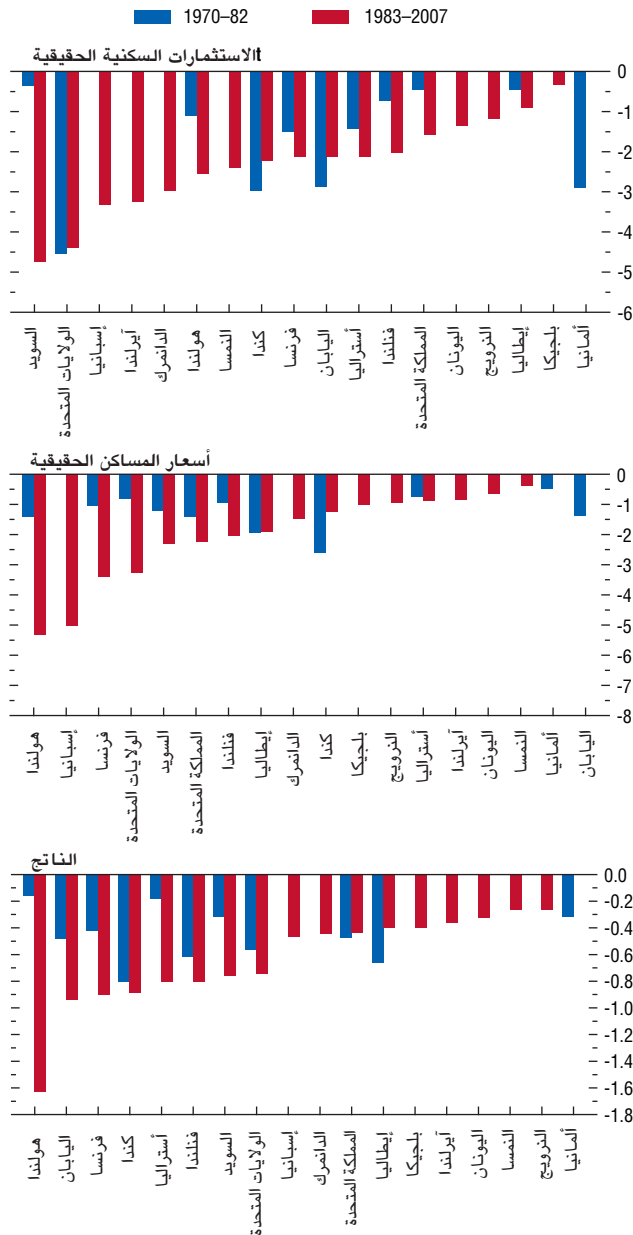


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ تُعرّف صدمات السياسة النقدية بأنها زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

التمويل العقاري والمساكن كقناة لانتقال آثار السياسة النقدية

الشكل البياني ٣-١٠: مرونة الاستثمارات السكنية الحقيقية، وأسعار المساكن، والنتائج إزاء زيادة قدرها ١٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة قصيرة الأجل^(٧)

تحديد الحد الأقصى لانخفاض الناتج ومتغيرات الإسكان حسب حجم صدمة السياسة النقدية يشير إلى أن تراجع مستوى مرونة الاستثمارات السكنية والناتج في الولايات المتحدة لم يكن إلا بقدر ضئيل، وأن مستوى مرونة أسعار المساكن ازداد في غالبية البلدان.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ الاستجابات التنبؤية لنزوة النشاط الاقتصادي إزاء ابتكار انحراف معياري واحد في أسعار الفائدة قصيرة الأجل مقسومة على التغير المبدئي في أسعار الفائدة. ولا توجد بيانات متاحة للفترة الأولى بالنسبة لكل من النمسا وبلجيكا والدانمرك واليونان وأيرلندا والنرويج وإسبانيا. أما بالنسبة لألمانيا، فإن مستويات العرونة المفقودة في الفترة الثانية ترجع إلى الإشارة «غير الصحيحة» للاستجابة، مما يمكن أن يرجع لتأثير توحيد ألمانيا (راجع أيضا دراسة Calza, Monacelli, and Stracca, 2007).

تتسم بالتعقيد.^{٢٢} وتشير النتائج بالتحديد إلى أن سهولة استخدام المساكن كضمانات قد تؤدي إلى زيادة الارتباط الوثيق بين أسعار المساكن وصددمات السياسة النقدية، وأن آثار الصدمات النقدية على الناتج تكون أكبر في الاقتصادات التي تتمتع أسواق التمويل العقاري فيها بدرجة أكبر نسبيا من التطور والمنافسة. وفي الوقت نفسه، لم يتبين أن هناك أي علاقة منهجية بين تطور أسواق الرهن العقاري وآثار صدمات السياسة النقدية على الاستثمارات السكنية.

كذلك يمكن استخدام إطار الانحدار الذاتي للمتجهات لوضع تصور لما كان يمكن أن يحدث في حالات رواج المساكن الأخيرة لو استمر تشديد السياسة النقدية بانتظام خلال السنوات الخمسة التي سبقتها. وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه باستخدام سيناريوهين منافيين للواقع، أحدهما يرصد مسار أسعار المساكن والاستثمارات السكنية بأسعار فائدة ثابتة طوال تلك الفترة، والآخر بأسعار فائدة تزيد بمقدار ١٠٠ نقطة أساس عن الأسعار المشاهدة فعليا.^{٢٣}

ومن خلال مقارنة السيناريوهين المنافيين للواقع بالمسار الفعلي لمتغيرات أسعار المساكن، يتبين أن انخفاض مستوى أسعار الفائدة على غير المعتاد في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ قد أسهم بدور مهم إلى حد ما في توسع سوق المساكن، من حيث زيادة الاستثمارات السكنية وارتفاع أسعار المساكن حتى أواسط ٢٠٠٥ (الشكل البياني ٣-١٢)، وفقا لما ورد في دراسة Taylor (2007).^{٢٤} فقد تضخم أثر الأوضاع الميسرة في السياسة النقدية على دورة أسعار المساكن نتيجة تيسير معايير الإقراض وإفراط المقرضين في تحمل المخاطر، حسبما تشير إليه دورة رواج وكساد الائتمان في أسواق القروض العقارية منخفضة الجودة في الولايات المتحدة (دراسة Dell'Araccia, Igan, and Laeven, 2008). وقد

^{٢٢} راجع دراسات Aoki, Proud- و Calza, Monacelli, and Stracca (2007) و Iacoviello and Minetti (2002) man, and Vlieghe (2002).

^{٢٣} الجدير بالذكر هنا أن فرض مسار بديل لأسعار الفائدة له حساسيته إزاء النظرية المعروفة باسم "تعقيب لوكاس" (Lucas critique)، أي أن قرارات الإنفاق سوف تتغير باختلاف نظام السياسات. وينبغي توضيح هذا الأثر بمقتضى الواقع الذي يدعو إلى مراعاة السيناريوهات المنافسة للواقع لفترة قصيرة نسبيا. راجع أيضا دراسة Sims (1998).

^{٢٤} تشير دراسة Iacoviello and Neri (2007) كذلك إلى أن أوضاع السياسة النقدية تفسر قدرا ليس بالضئيل من أسباب الزيادة في أسعار المساكن الأمريكية (أكثر من الربع) وفي الاستثمارات السكنية (أكثر من النصف) بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

تم إجراء تحليل مماثل لاقتصاديين أوروبيين أصغر حجماً، هما أيرلندا وهولندا، تختلف فيهما أسواق الرهن العقاري اختلافاً كبيراً من حيث درجة المرونة، وفقاً للمؤشر المستخدم في هذا الفصل (٠,٣٤، بالنسبة لأيرلندا و٠,٦٩، بالنسبة لهولندا). فبالنسبة لأيرلندا، التي تمتلك سوقاً أقل مرونة، لا يشير التحليل إلى أن زيادة تقييد السياسة النقدية كان من الممكن أن يسفر عن نتائج مختلفة كثيراً بالنسبة لأسواق المساكن. أما في هولندا، فيشير التحليل إلى أن اعتماد سياسة نقدية أكثر تقييداً خلال هذه الفترة كان من الممكن أن يحتوي ديناميكية أسعار المساكن، لا سيما فيما يتعلق بأسعار المساكن.

هل ينبغي لتقلبات دورة أسعار المساكن أن تؤثر في إدارة السياسة النقدية؟

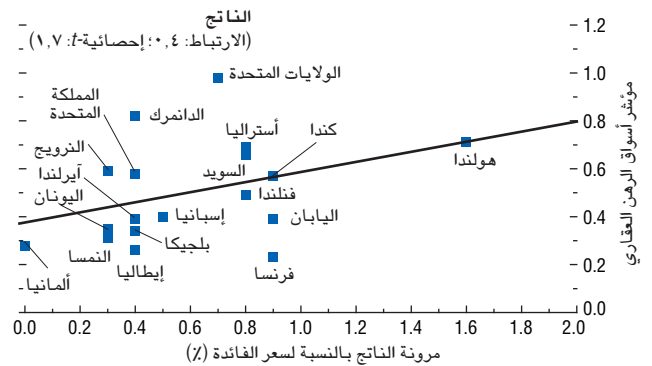
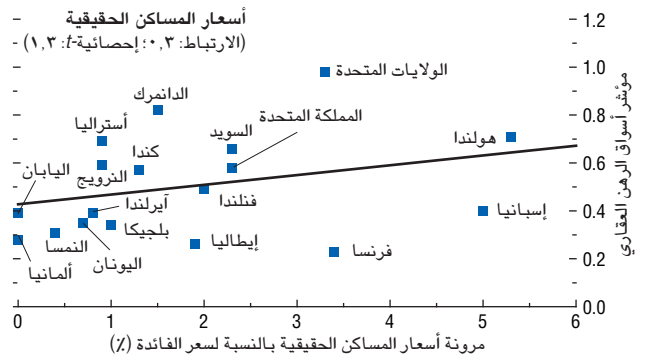
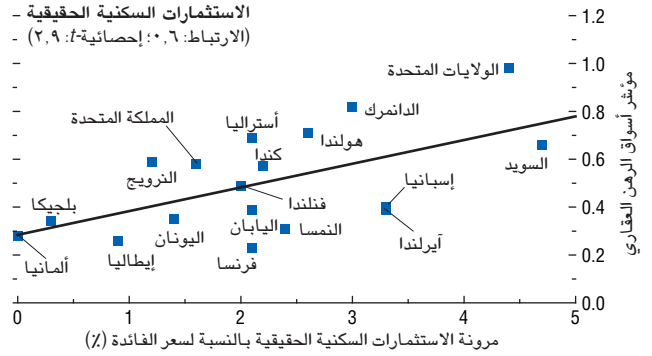
أدت طفرة أسعار المساكن الأخيرة في العديد من الاقتصادات المتقدمة، وتوقعات انخفاض النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي والمدفوعة بالانخفاض الحاد في أسعار المساكن بالولايات المتحدة، إلى إشعال الجدل الدائر حول ما إذا كان ينبغي لصانعي السياسات النقدية الاستجابة لتحركات أسعار الأصول، لا سيما أسعار المساكن. فهناك اتفاق عام على أنه إذا ما انخفضت أسعار الأصول انخفاضاً حاداً — بعد انفجار فقاعة أسعار الأصول، مثلاً — ينبغي لصانعي السياسات النقدية الاستجابة فوراً وبقوة لاحتواء التضخم وتحقيق الاستقرار في الناتج. غير أن توافق الرأي أقل من ذلك كثيراً فيما يتعلق بأفضل سبل الاستجابة لزيادة أسعار الأصول المتزايدة.

غير أن الممارسات التقليدية للبنوك المركزي، على وجه التحديد، تفيد بأنه ينبغي لصانعي السياسات النقدية الامتناع عن استهداف مستويات محددة لأسعار الأصول والاستجابة لزيادة التغيرات في أسعار الأصول ما دامت تؤثر في نتائج وتوقعات التضخم والناتج (دراسة Mishkin, 2007). وتعد صعوبات تحديد فقاعات أسعار الأصول إضافة إلى أجواء عدم اليقين لزيادة تأثير السياسة النقدية على هذه الأسعار بمثابة الحجج الأساسية المعارضة للاستجابة لزيادة تغيرات أسعار الأصول إضافة للاستجابة التي تبررها انعكاسات هذه التغيرات على التضخم والناتج.

غير أن هناك من يرى إمكانية الاستفادة من أسلوب "السير ضد اتجاه الريح"، أي زيادة أسعار الفائدة لوقف نمو فقاعات أسعار المساكن والمساهمة في كبح تراكم

الشكل البياني ٣-١١: مؤشر أسواق الرهن العقاري ومرونة الاستثمارات السكنية الحقيقية وأسعار المساكن الحقيقية والناتج بالنسبة لسعر الفائدة^١

في الفترة الفرعية الثانية (١٩٨٣-٢٠٠٧)، تميل مرونة متغيرات الإسكان والناتج بالنسبة لسعر الفائدة نحو الارتفاع أكثر في البلدان التي تمتلك أسواقاً أكثر تطوراً للرهن العقاري.



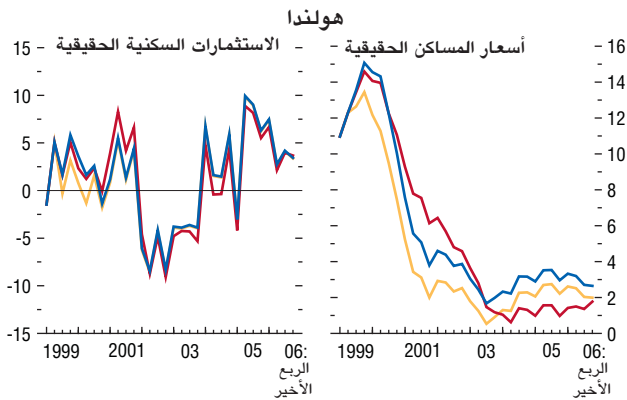
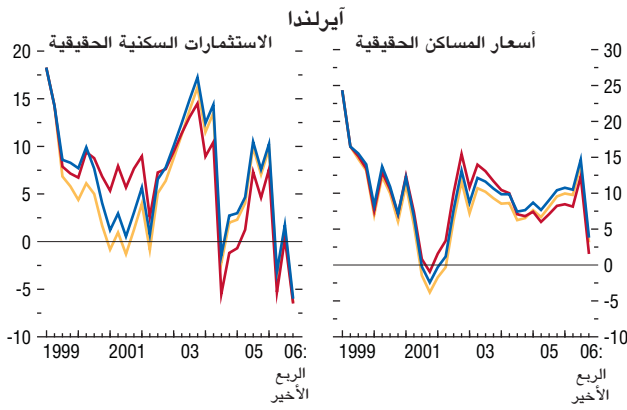
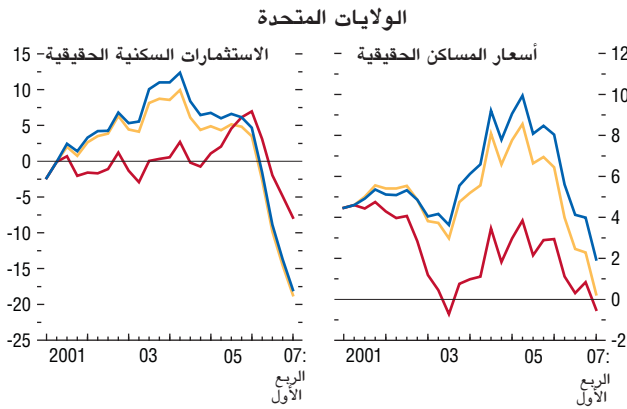
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ مرونة الاستثمارات السكنية الحقيقية بالنسبة لسعر الفائدة، على سبيل المثال، هي الحد الأقصى لاستجابة الاستثمارات السكنية الحقيقية (بالقيمة المطلقة) لزيادة قدرها انحراف معياري واحد في سعر الفائدة مقسومة على حجم زيادة سعر الفائدة وقت الصدمة.

هل ينبغي لتقلبات دورة أسعار المساكن أن تؤثر في إدارة السياسة النقدية؟

الشكل البياني ٣-١٢: افتراضات منافية للواقع في السياسة النقدية (معدلات النمو من سنة إلى أخرى: %)

كان من الممكن احتواء الزيادة في أسعار المساكن والاستثمارات السكنية في الولايات المتحدة على مدار السنوات الست الماضية بدرجة أكبر كثيرا فيما لو ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بدون تغيير، وكان من الممكن أن يقل الفرق نسبيا في أيرلندا، وفي هولندا خصوصا بالنسبة للاستثمارات السكنية.

— فعلية
— بدون تغيير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل
— مع ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل بمقدار ١٠٠ نقطة أساس



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الاختلالات المالية (راجع دراستي، Borio and White, 2004، و Bordo and Jeanne, 2002). ومن شأن مثل هذه الاستجابة الوقائية خفض احتمالات حدوث انهيار أكبر في مرحلة لاحقة، تترتب عليه عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي والتضخم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتصار دور السياسة النقدية على "إصلاح ما أفسده الدهر" في أعقاب هبوط في أسعار الأصول قد يشجع على حدوث تقلبات مفرطة في أسعار الأصول ويقوي من تصورات السوق بأن هناك مخاطر محدودة من مضاربات المستثمرين على أسعار الأصول (دراسة Ahearne and others, 2005).

وبناء على هذا الرأي، ينبغي أن تتأهب البنوك المركزية للاستجابة للزيادات السريعة غير الطبيعية في أسعار الأصول، وذلك بتشديد السياسة النقدية حتى وإن لم يكن من المرجح أن تؤثر هذه الزيادات على التضخم والناتج على المدى القصير. غير أنه لا يتعين لهذا الرأي أن يوحي بإجراء أي تعديل في الصلاحيات الممنوحة للبنوك المركزية، وخصوصا البنوك التي تعمل بنظام لتحديد أهداف التضخم؛ فاختلالات أسعار الأصول تشكل أهمية نظرا لما تفرضه من مخاطر على الاستقرار المالي وتهديد بحدوث انكماش شديد في الناتج في حالة انفجار فقاعة ما، الأمر الذي سيعترب عليه كذلك انخفاض ضغوط التضخم. ولكن نظرا لطول الوقت الذي تستغرقه الاختلالات لكي تتراكم وتتكشف، فإن الاهتمام بأسعار الأصول ربما يستدعي إطالة الأفق الزمني لأهداف التضخم لما بعد الأفق المعتاد الذي يمتد من سنة إلى سنتين في العديد من نظم تحديد أهداف التضخم (دراسة Borio, 2006).^{٢٥}

وفي الأونة الأخيرة، يرى عدد متزايد من مسؤولي البنوك المركزية — بما في ذلك بعض المسؤولين في بنك إنجلترا المركزي وبنك النرويج المركزي وبنك كندا المركزي وبنك الاحتياطي في نيوزيلندا، أنه يفترض في البنوك المركزية، في حالات نادرة، «السير ضد اتجاه» الطفرات الاستثنائية الكبيرة في أسعار الأصول. والمثال الواضح على ذلك هو قرار بنك السويد المركزي في أوائل ٢٠٠٦ بزيادة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على الرغم من تخفيض تنبؤاته بالنسبة للتضخم — وهو قرار تمثلت مبرراته في إشارة صريحة لتزايد ديون الأسر وأسعار

^{٢٥} رغم تركيز هذا الفصل على السياسة النقدية، فإن السياسات المالية الاحترازية والتنظيمية هي كذلك أدوات ضرورية لتقييد الآليات المسارعة للاتجاهات الدورية في الأسواق المالية والتي تميل نحو تضخيم الدورة الاقتصادية (راجع دراسة Borio and White, 2004).

”قاعدة تيلور“ البسيطة لأسعار الفائدة في الاستجابة للتقلبات في فجوتي التضخم والناجح.

ويتوافق هذا النموذج الهيكلي، رغم طبيعته المبسطة، مع النتائج التجريبية المستخلصة من نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات والتي تفيد بأن الناتج والاستهلاك يكونا أكثر استجابة لصدمات الطلب على المساكن في الاقتصادات التي تمتلك أسواقاً أكثر تطوراً للرهن العقاري. وفي الاقتصادات التي ترتفع فيها نسبة القرض إلى القيمة (٩٠٪)، حيث تزداد الاستثمارات السكنية وأسعار المساكن في أعقاب حدوث صدمة موجبة في الطلب على المساكن، نجد أن الفرصة تكون متاحة للمستهلكين غير الصبورين للاقتراض أكثر مقابل قيمة ضماناتهم المتزايدة، وبالتالي استهلاك قدر أكبر من السلع غير المعمرة، بالمقارنة مع المستهلكين في الاقتصادات التي تقل فيها نسبة القرض إلى القيمة (٦٠٪) (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحة العليا).^{٢٧} وبالمثل، يتسبب ارتفاع نسبة القرض إلى القيمة في تضخيم الانخفاض في معدلات الناتج والاستهلاك في أعقاب حدوث صدمة مالية سالبة، والمحددة بوصفها تشديد داخلي المنشأ لمعايير الإقراض بحيث يحد من قدرة الأسر على الاقتراض مقابل الضمان في أي مستوى من مستويات أسعار المساكن (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحة السفلى).

وبعد إعداد نموذج يقوم بترشيد الأدلة التجريبية المتوافرة عن الصلة بين الإسكان والتقلبات الاقتصادية، تتمثل الخطوة التالية في استخلاص بعض الانعكاسات القياسية على السياسة النقدية. ورغم اتسام النموذج بالبساطة الفائقة — مستخلصا الاستنتاجات من الكثير من العوامل المؤثرة في قرارات السياسة النقدية — فإن هذه العملية مع ذلك ذات طابع تثقيفي لأنها توفر رؤية إلى حد ما حول كيفية تباين السياسة النقدية تبعاً لخصائص أسواق الرهن العقاري في اقتصاد يربط حدود الاقتراض بقيم الضمانات وتفتقر سلوكيات بعض الأسر فيه إلى بعد النظر في قراراتها بخلاف المعتاد.^{٢٨}

المساكن. وإضافة إلى ذلك، جاءت الإفادات الصادرة مؤخراً عن المسؤولين في عدد من البنوك المركزية، بما في ذلك بنك إنجلترا المركزي والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي في نيوزيلندا، متضمنة إقراراً بأن البنوك المركزية قد تضطر إلى النظر في تأثير أسعار الأصول على التضخم والناتج فيما بعد الأفق الزمني الممتد من سنة إلى سنتين (راجع دراسة Mishkin, 2007).

وتتمثل النتائج الرئيسية التي يخلص إليها هذا التحليل في أن مبتكرات نظم التمويل العقاري زادت نطاق الآثار الانتشارية التي تنتقل من قطاع الإسكان إلى الاقتصاد ككل، وأن المساكن تتسم على ما يبدو بأهمية خاصة في آلية انتقال آثار السياسة النقدية بالبلدان التي تمتلك أسواقاً أكثر تقدماً للرهن العقاري. وتثير هذه النتائج التساؤل عما إذا كان ينبغي أن تختلف استجابة صانعي السياسات النقدية إزاء تقلبات قطاع الإسكان حسب مستوى تطور أسواق الرهن العقاري.

ولمعالجة هذه المسألة، يُستخدم نموذج اقتصادي كلي يشتمل على تمثيل مبسط لقطاع الإسكان، وفقاً لما ورد في دراسة (2007) Calza, Monacelli, and Stracca، لتوضيح كيفية تأثير استخدام المساكن على سبيل الضمان في عملية الإقراض على تقلبات الاستهلاك والناجح.

ويتابع هذا النموذج الفكرة القائلة إن جانباً من المستهلكين قد يخضع لقيود الائتمان بافتراض وجود مزيج من المستهلكين «الصبورين» و«غير الصبورين»، حيث لا يمهّد المستهلكون غير الصبورين استهلاكهم على أساس دخولهم الدائمة، وإنما يكونوا ميالين نحو تفضيل الاستهلاك الجاري،^{٢٦} وتكون فرص حصولهم على الائتمان مقيدة بقيمة الضمانات التي يستخدمونها، والمربوطة داخلياً بتطور أسعار المساكن. ومن علامات سوق الرهن العقاري الأكثر تطوراً ارتفاع «نسبة القرض إلى القيمة» (LTV ratio)، وهي معلمة لتحديد مدى إمكان استخدام المساكن على سبيل الضمان للاقتراض للاستهلاك في السلع غير المعمرة. وتتبع السياسة النقدية

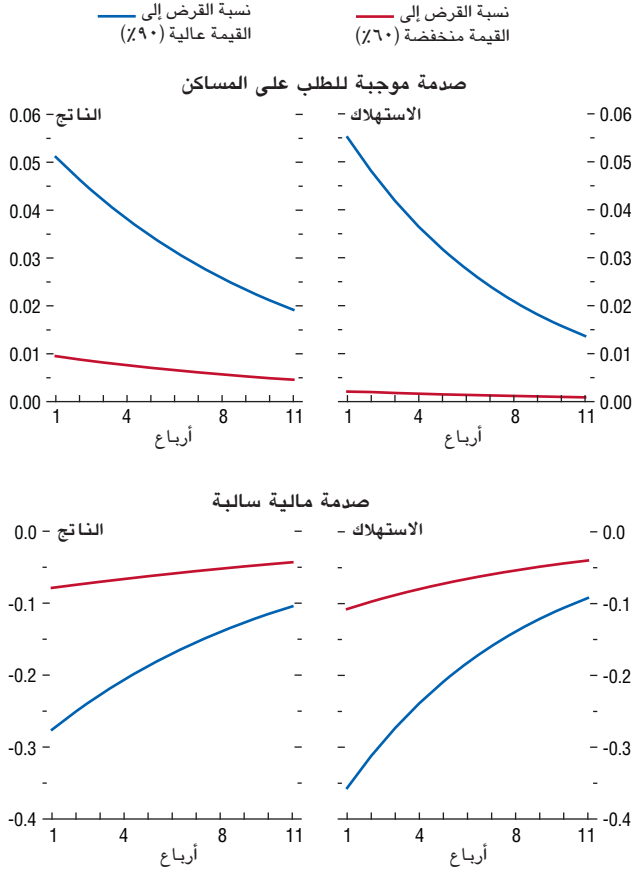
^{٢٧} ينبغي ملاحظة أن استجابات السياسة النقدية المأخوذة في الحسبان في هذا القسم هي استجابات إزاء التغيرات في المحددات الأساسية للطلب على المساكن، وليست إزاء التطورات التي تنجم بطابع الفقاعات لأغراض المضاربة في سوق المساكن.
^{٢٨} على وجه التحديد، لا يفسح هذا النموذج المجال أمام أجواء عدم اليقين المتعلقة بأنواع الصدمات التي تصيب الاقتصاد ولا إمكانية توزيع هذه الصدمات بصورة غير طبيعية وبتفاوت زمني، وبالتالي فهو ليس

^{٢٦} يقترض المستهلكون غير الصبورين دائماً المبلغ الأقصى الممكن بالنظر إلى دخولهم، رغم أن هذا القرض قد لا يكون كافياً ليسمح لهم باستهلاك القدر الذي يرغبون فيه من خدمات الإسكان أو السلع الأخرى. ولأن بعض الأسر تقترض بأكثر مما يمكن، فإن هذا النموذج يفسح المجال أمام احتمال أن تكون بعض الأسر قصيرة النظر في وضع خططها المالية، وهو ما يتوافق مع الدرس الأخير المستخلص من أسواق القروض العقارية منخفضة الجودة في الولايات المتحدة.

هل ينبغي لتقلبات دورة أسعار المساكن أن تؤثر في إدارة السياسة النقدية؟

الشكل البياني ٣-١٣: نموذج اقتصادي كلي مع استخدام المساكن على سبيل الضمان: استجابات الناتج والاستهلاك للصدمة مع اختلاف نسبة القرض إلى القيمة (النسبة المنوية للانحراف عن حالة التثبات)

في أعقاب صدمة موجبة للطلب على المساكن وصدمة مالية سالبة، نجد أن الناتج والاستهلاك يستجيبان بقوة أكبر في الاقتصادات ذات نسب القرض إلى القيمة الأعلى عنها في الاقتصادات ذات نسب القرض إلى القيمة الأقل.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتتمثل النتيجة الأولى المستخلصة من هذا النموذج، بالنسبة لأي هدف من أهداف السياسة النقدية، في أنه ينبغي لصانعي السياسات النقدية في الاقتصادات التي تمتلك أسواقاً أكثر تطوراً للرهن العقاري إصدار استجابات أكثر قوة إزاء صدمات الطلب على المساكن والصدمات المالية، مقارنة باستجابات صانعي السياسات في الاقتصادات ذات نظم التمويل العقاري الأقل تطوراً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن مثل هذه الصدمات يكون تأثيرها أكبر على التضخم في الاقتصادات ترتفع فيها نسبة القرض إلى القيمة، مما يعكس ارتفاع درجة استجابة الاستهلاك والناتج في هذه الاقتصادات. ومثال على ذلك أننا إذا ما افترضنا على سبيل التبسيط أن الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم، سنجد أن صدمة الطلب الموجبة سوف تستلزم تطبيق زيادة أكبر في سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الذي ترتفع فيه نسبة القرض إلى القيمة عنها في اقتصاد تكون نسبة القرض إلى القيمة أقل (الشكل البياني ٣-١٤، اللوحة العليا). وفي المقابل، نجد أن موازنة الأثر الانكماشى لصدمة مالية سالبة سوف يستلزم خفضاً أكبر في سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الذي ترتفع فيه نسبة القرض إلى القيمة (الشكل البياني ٣-١٤، اللوحة السفلى).

وتتمثل النتيجة الثانية في أنه قد يتعين على صانعي السياسات توجيه الاهتمام بصفة خاصة لأسعار المساكن في الاقتصادات التي تمتلك أسواقاً أكثر تطوراً للرهن العقاري، حيث تقوم أسعار المساكن بدور خاص في توفير الضمانات للقروض. وفي واقع الأمر، يتضح من الجدول ٣-٥ أن قاعدة السياسة النقدية التي تقلص دالة الخسارة في البنوك المركزية إلى أدنى حد (حيث تستخدم تقلبات فجوتي التضخم والناتج كمتغيرات مستقلة (arguments)) تتضمن كلا فجوة الناتج ومعدل تضخم أسعار المساكن لكل نوع من أنواع الصدمات قيد الدراسة في الاقتصادات التي تعادل نسبة القرض إلى القيمة فيها ٩٠٪. وفي المقابل، عندما تكون نسبة القرض إلى القيمة أقل من ذلك، أي عند ٦٠٪، فإن إضافة معدل تضخم أسعار المساكن إلى «قاعدة تيلور» لأسعار الفائدة

مجهزاً لتناول الاعتبارات المتعلقة بإدارة المخاطر ذات الأهمية الرئيسية في اتخاذ قرارات السياسة النقدية (راجع دراسة Mishkin, 2008). وإضافة إلى ذلك، قد تتغير الاستنتاجات المعروضة هنا إذا ما تمثل هدف السياسة النقدية في تحقيق الحد الأقصى من الرخاء بدلاً من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لن يحسن الاستقرار الاقتصادي عندما يصاب الاقتصاد بصدمة في الطلب على المساكن أو صدمة في الإنتاجية. والسبب الرئيسي الذي تركز عليه هذه النتيجة هو أن الاستجابة، في هذا النموذج، إزاء تضخم أسعار المساكن هو بمثابة الوسيلة الفعالة لتخفيف أثر التقلبات في الناتج التي ترتبت على أثر المعجل المالي الذي جاء نتيجة لتقلبات داخلية المنشأ في قيمة المساكن المستخدمة على سبيل الضمان. ونظرا لأن هذه التقلبات تكتسب قوتها من حدوثها بالتحديد في اقتصادات تتسم بارتفاع نسبة القرض إلى القيمة، فإن فائدة الاستجابة لتحركات أسعار المساكن تصبح كبيرة.^{٢٩}

الاستنتاجات

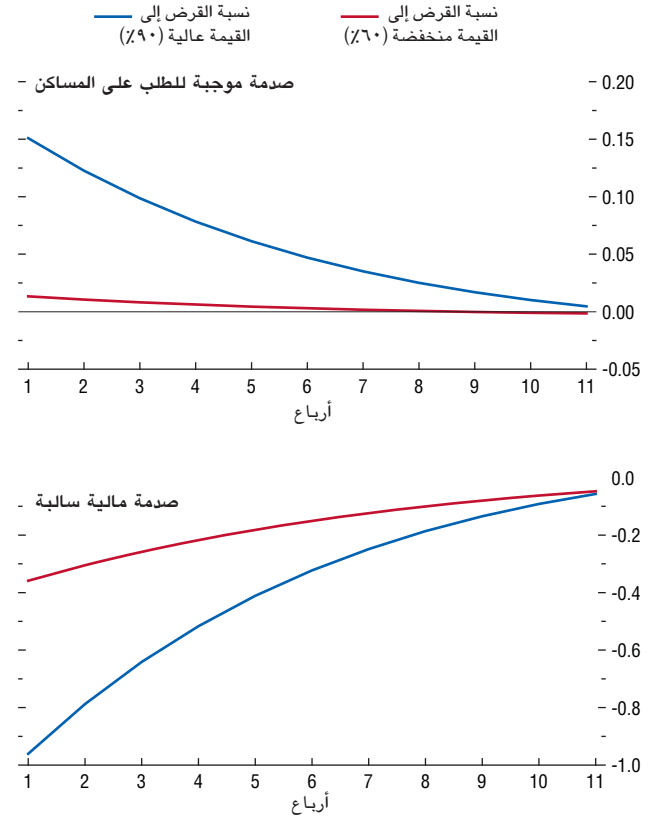
أدى الضعف الحاد الذي أصاب قطاع الإسكان في العديد من الاقتصادات المتقدمة خلال السنوات القليلة الماضية، وخصوصا الاضطرابات المالية التي نشأت عن تزايد حالات التأخر في السداد في سوق القروض العقارية منخفضة الجودة في الولايات المتحدة، إلى إثارة المخاوف بشأن إمكان تحول قطاع الإسكان، نتيجة المبتكرات في أسواق الرهن العقاري، إلى مصدر لعدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

وتفيد الأدلة الواردة في هذا الفصل إلى أن البلدان التي تحققت فيها أقصى درجات التقدم في مبتكرات نظم التمويل العقاري هي البلدان الأكثر تعرضا لمخاطر الصدمات الناشئة في قطاع الإسكان. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن زيادة «سيولة» حقوق الملكية العقارية في هذه الاقتصادات قد أدت إلى تضخم أثر المعجل المالي نتيجة تفاوت داخلي المنشأ في قيود الضمانات المربوطة بقيمة المساكن. ويقدم النموذج المبسط لدور المساكن كضمانات تفسيرا لهذه النتائج التجريبية، يشير إلى أن الاقتصادات ذات الأسواق المالية الأكثر تطورا والأسر التي تتسم بقصر النظر في وضع خططها المالية تكون أكثر تعرضا لمخاطر صدمات الإسكان.

ويشير هذا الفصل كذلك إلى أن أسعار المساكن ومعدلات الناتج الكلي أصبحت الآن أكثر استجابة إزاء صدمات السياسة النقدية في أعقاب تحرير الرهن العقاري، وأن هذه الاستجابة تميل نحو الازدياد في الاقتصادات التي تمتلك

الشكل البياني ٣-١٤: نموذج اقتصادي كلي مع استخدام المساكن على سبيل الضمان: استجابة أسعار الفائدة الاسمية لصدمة موجبة للطلب على المساكن وصدمة مالية سالبة مع اختلاف نسبة القرض إلى القيمة (النسبة المئوية للانحراف عن حالة الثبات)

في أعقاب صدمة موجبة للطلب على المساكن وحتى يتسنى تحقيق الاستقرار تماما في معدلات التضخم، يتعين زيادة أسعار الفائدة بقوة أكثر في الاقتصادات ذات نسب القرض إلى القيمة الأعلى. وفي هذه الاقتصادات يتعين خفض أسعار الفائدة أكثر في أعقاب حدوث صدمة مالية سالبة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^{٢٩} راجع دراسة Gilchrist and Saito (2006) للاطلاع على نتائج مماثلة في نموذج يستخدم أسعار الأسهم.

الجدول ٣-٥: المعاملات الاختيارية في «قاعدة تيلور»^١

صدمات الإنتاجية		صدمات الطلب على المساكن		الصدمات المالية		نمو أسعار المساكن فجوة الناتج
نسبة القرض إلى القيمة منخفضة	نسبة القرض إلى القيمة عالية	نسبة القرض إلى القيمة منخفضة	نسبة القرض إلى القيمة عالية	نسبة القرض إلى القيمة منخفضة	نسبة القرض إلى القيمة عالية	
صفر	٠,٩٥	صفر	١,٢	٠,٧٥	٠,٤	
صفر	صفر	٠,١	٠,١	٠,١٥	٠,٣٥	

^١ تعرف قاعدة تيلور بالمعادلة التالية: $\Delta p_t = \phi_p \pi_t + \phi_{XX} \Delta X_t + \phi_{Dq} Dq_t$ حيث $\pi_t = X_t^p - X_t^m$ اشتقاقان للتضخم وفجوة الناتج من قيم حالة النبات، ويشير Δ إلى نمو أسعار المساكن الحقيقية. أما المعاملان المثلين لنمو أسعار المساكن وفجوة الناتج، فهما اللذان يمكنهما تقليص دالة الخسارة التربيعية إلى أدنى حد، مع اعتبار تباين π_t و X_t^p كحجج مؤيدة. ويحتفظ بمعامل التضخم ثابتا ومساويا ٢، وتكون نسبة القرض إلى القيمة عالية عندما تساوي ٩٠٪ وتكون نسبة القرض إلى القيمة منخفضة عندما تساوي ٦٠٪.

وثانيا، يشير هذا الفصل إلى إمكان تحسين الاستقرار الاقتصادي في تلك الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري من خلال إتباع منهج للسياسة النقدية يستجيب لتطورات أسعار المساكن ولتضخم الأسعار الاستهلاكية وتطورات الناتج. وضمن إطار لإدارة المخاطر، سوف يتعين على هذا المنهج احتواء أجواء عدم اليقين حول طبيعة العوامل المحركة لديناميكية أسعار المساكن، وبالتحديد إن كانت أسعار المساكن تعكس التغيرات في الأساسيات الاقتصادية أو في قوى المضاربة، ومدى تأثيرها على الاقتصاد. وتبدو أسعار المساكن عنصرا ملائما لحساب المخاطر التي تكتنف آفاق النشاط الاقتصادي الكلي وأسعار المساكن، لا سيما خلال الفترات التي تشهد تغيرات سريعة في أسعار المساكن وعندما يبدو أن أسعار المساكن تحيد عن المسار الملائم وفق المعايير التاريخية.

ولا يقتضي مثل هذا الاهتمام بتطورات أسعار المساكن إجراء تعديلات في صلاحيات كبرى البنوك المركزية، وإنما يمكن تحقيق ذلك بتوخي المرونة في تفسير الصلاحيات الحالية، مثل تمديد الإطار الزمني لتحديد أهداف التضخم والناتج. وعلاوة على ذلك، ينبغي توخي الاتساق في تطبيق مثل هذا المنهج، فقد يكون هناك ما يبرر اعتماد التيسير بقوة للاستجابة إلى الهبوط السريع في قطاع الإسكان، غير أنه قد ينجح أيضا اعتماد أسلوب «السير ضد اتجاه الريح» في الحد من خطر تراكم اختلالات سوق المساكن والاختلالات المالية. وفي هذا السياق، من المؤكد أنه لن يكون بوسع السياسة النقدية وحدها أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الاستجابة لقفاعات أسعار الأصول الممكنة؛ فالسياسة التنظيمية لها دور حيوي في الوقاية من مغبة التساهل في معايير الإقراض على نحو قد يولد تحركات متطرفة في أسعار المساكن.

أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري. وفي نفس الوقت، فإن الأدلة متباينة حول مدى استجابة الاستثمارات السكنية للسياسة النقدية. ففي الولايات المتحدة، تشير النتائج إلى أن صدمات السياسة النقدية منذ أواسط الثمانينات ظلت أقل تأثيرا نوعا ما في الاستثمارات السكنية، والأرجح أنه بسبب تراجع أهمية أثر الترشيد الكمي الناجم عن هذه الصدمات وزيادة وضوح ومنهجية السياسة النقدية المتوخاة في هذه الفترة. وفي بعض البلدان الأخرى، يبدو أن درجة مرونة الاستثمارات السكنية إزاء صدمات السياسة النقدية قد ازدادت مع مرور الوقت. وفي المجمل، يتضح اتساق النتائج مع الافتراض بحدوث تغير في انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قطاع الإسكان في الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر مرونة وتطورا للرهن العقاري، ألا وهو أن أثر السياسة النقدية ينتقل الآن من خلال أسعار المساكن وليس من خلال الاستثمارات السكنية.

ويبحث هذا الفصل أيضا في انعكاسات تقلبات أسواق الرهن العقاري على السياسة النقدية. أولا، يفيد هذا الفصل بأنه قد يتعين على صانعي السياسات النقدية إصدار استجابات أكثر قوة إزاء صدمات الطلب على المساكن في الاقتصادات التي تمتلك أسواقا أكثر تطورا للرهن العقاري، أي الاقتصادات التي ترتفع فيها نسبة القرض إلى القيمة، وبالتالي تزداد أرصدة الدين العقاري. وقد يتعين عليهم أيضا إصدار استجابات أكثر قوة إزاء الصدمات المالية التي تؤثر في حجم الائتمان المتاح في أي مستوى من مستويات أسعار المساكن. ومن ثم «يتنبأ» هذا النموذج بانخفاض أسعار الفائدة بقوة أكبر في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو لمواجهة الاضطرابات التي وقعت مؤخرا في أسواق الائتمان — وهو ما يتماشى مع ما حدث بالفعل حتى الآن.

الملحق ٣-١: البيانات والمنهجية

البيانات

المتغير	المصدر
أسعار المساكن الحقيقية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنك التسويات الدولية
الاستثمارات السكنية الحقيقية	قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الاستهلاك الخاص الحقيقي	قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الدخل المتاح الحقيقي	قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مؤشر أسعار المستهلكين	قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أسعار الفائدة قصيرة الأجل	قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات تقرير "الإحصاءات المالية الدولية، ونشرة" الآفاق الاقتصادية" الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشركة Haver Analytics
أسعار الفائدة طويلة الأجل	قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات تقرير "الإحصاءات المالية الدولية، ونشرة" الآفاق الاقتصادية" الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشركة Haver Analytics
فجوة الناتج	قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
ثروة المساكن	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مؤشر أسعار البورصة	قاعدة بيانات تقرير "الإحصاءات المالية الدولية"، وشركة Haver Analytics

ملاحظة: أسعار المساكن الاسمية مخفضة باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين (بيانات بنك التسويات الدولية فقط).

أسعار المساكن

البلد	المصدر	تاريخ البدء
أستراليا	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
النمسا	BIS	الربع الثالث-١٩٨٦
بلجيكا	BIS	الربع الأول-١٩٨٨
كندا	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
الدانمرك	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
فنلندا	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
فرنسا	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
ألمانيا	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
اليونان	BIS	الربع الأول-١٩٩٣
آيرلندا	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
إيطاليا	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
اليابان	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
هولندا	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
النرويج	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
إسبانيا	OECD	الربع الأول-١٩٧١
السويد	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
المملكة المتحدة	OECD	الربع الأول-١٩٧٠
الولايات المتحدة	OECD	الربع الأول-١٩٧٠

OECD: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
BIS: بنك التسويات الدولية

العوامل المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي

تم حساب مساهمة الاستثمارات السكنية وغيرها من عناصر إجمالي الناتج المحلي في تقلبات الناتج على مدى الدورة الاقتصادية، والموضحة في الجدول ٣-٢، على النحو التالي:

- تم حساب المساهمات ربع السنوية لثمانية عناصر مختلفة في النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي بالنسبة لثمانية عشر اقتصادا متقدما. وتتمثل هذه العناصر الثمانية فيما يلي: (١) الاستهلاك الحكومي، (٢) الاستهلاك الخاص، (٣) إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحكومي، (٤) الاستثمارات السكنية الخاصة، (٥) الاستثمارات غير السكنية الخاصة، (٦) المخزونات، (٧) الصادرات، (٨) الواردات. وحيثما أمكن، تم الحصول على بيانات هذه الإسهامات من المصادر الإحصائية الوطنية. وفي حالة عدم توافرها، تم تقدير الحسابات باستخدام البيانات المتاحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول الحسابات القومية ربع السنوية والمنهجية المبينة في الدراسة الصادرة عن المنظمة بعنوان: "Understanding National Accounts, 2007".
- وتم حساب المساهمات "غير الطبيعية" من عناصر نمو إجمالي الناتج المحلي على أساس الفرق بين المساهمات الفعلية و"الطبيعية" في إجمالي الناتج المحلي — وتم حساب المساهمات الطبيعية عن طريق توزيع المساهمات الفعلية على الفترة بأكملها باستخدام أسلوب كرنل للانحدار (kernel regression) (كما في دراسة "Leamer, 2007").
- وتم تحديد مستويات الذروة والقاع في الدورات الاقتصادية باستخدام نفس المنهجية المبينة في الفصل المعنون "دورات الركود والانتعاش" في عدد إبريل ٢٠٠٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتستخدم هذه المنهجية لوغاريتم التاريخ المستخدم في دراسة "Bry-Boschan (1971)", والذي يحدد مستويات الذروة والقاع في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على مستوى لوغاريتمي، وذلك بالبحث أولا عن الحدود القصوى والدنيا في نوافذ للبيانات تمتد على مدى خمسة أرباع السنة، يلي ذلك اختيار أزواج من البيانات ذات الحدود القصوى والدنيا المتقاربة والنسبية وتستوفي معيار الحد الأدنى لمدة الدورة الاقتصادية (خمسة أرباع سنة) ومرآحها (ربعي سنة).
- وتمت مراكمة المساهمات غير الطبيعية بعد ذلك على مدى الأربعة أرباع السابقة لبلوغ مستويات الذروة في الدورات الاقتصادية. ويعرض الصف الأول من الجدول ٣-٢ متوسط تراجع النمو التراكمي في إجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة وعلى مستوى كل الدورات الاقتصادية منذ عام ١٩٧٠ (على سبيل المثال، انخفض معدل النمو التراكمي في إجمالي الناتج المحلي في المتوسط ٦,٦ نقطة مئوية عن الاتجاه العام في السنة التي سبقت حدوث ركود في الولايات المتحدة).
- أما بقية الجدول فيوضح أي عناصر إجمالي الناتج المحلي الثمانية ساهمت في هذا الانخفاض التراكمي غير الطبيعي لنمو إجمالي الناتج المحلي. فعلى سبيل المثال، نجد أن انخفاض معدل نمو الاستثمارات

الجدول ٣-٦: تقديرات نموذج تصحيح الخطأ في الاستهلاك

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	اليابان	إيطاليا	ألمانيا	فرنسا	كندا
٠,٦٦٤ (٠,٠٢٥)	٠,١٩٤- (٠,١٣٥)	٠,٠٦٧ (٠,٠٣٦)	٠,٢٧١ (٠,٠٦٠)	٠,٦٣٢ (٠,٠٤٧)	٠,٦٩ (٠,٠٤١)	٠,٥٤٧ (٠,١١٦)
٠,٠٣٤ (٠,٠٠٥)	٠,٠٤٠ (٠,٠٢٢)	٠,٠٣٨- (٠,٠٢٣)	٠,٠٥١ (٠,٠٢٤)	٠,٠٨٦ (٠,٠٢١)	٠,٠١٧ (٠,٠٠٧)	٠,٠١٧ (٠,٠٠٧)
٠,١٣٧ (٠,٠٠٥)	٠,٠٦٨ (٠,٠٠٩)	٠,٠٢٤ (٠,٠٠٣)	٠,٠١٠- (٠,٠٠٣)	٠,٠٦٢ (٠,٠١٨)	٠,٠٠٨ (٠,٠٠٣)	٠,٠٠٨ (٠,٠٠٣)
٠,٦٤٣ (٠,٠٦٠)	٠,٤٩٤ (٠,١٩٩)	٠,٣٧٧ (٠,٠٦١)	٠,١٩٤ (٠,١٠١)	٠,٩٥٨ (٠,١٢٠)	٠,٥٠٢ (٠,١٤١)	٠,٤٩٤ (٠,٠٧٢)
٠,٠٠٧ (٠,٠٠٦)	٠,٠٢٥ (٠,٠١٧)	٠,٠١٥- (٠,٠١١)	٠,٠٦٢ (٠,٠٢٨)	٠,٠٤٢ (٠,٠١٦)	٠,٠٠٦ (٠,٠٠٨)	٠,٠٣٣ (٠,٠٣٦)
٠,١٢١ (٠,٠٣٤)	٠,٠٥٨ (٠,٠١٦)	٠,٠١٤ (٠,٠٠٥)	٠,٠٠٤ (٠,٠٠٧)	٠,١٠٣ (٠,٠٢٩)	٠,٠١٧ (٠,٠٠٨)	٠,٠٨٤ (٠,٠٣١)
٠,٠١٠- (٠,٠٣٣)	٠,٠١٦- (٠,٠١٠)	٢,٣٢٠- (١,٠٦٠)	٠,٠٠٥ (٠,٠٠٥)	٠,٠١٩- (٠,٠١٨)	٠,٠٠١- (٠,٠٠٠٥)	٠,٠٢١- (٠,٠٠٤)
٠,٤١٩- (٠,١٢٠)	٠,٣١٧- (٠,٣٢٣)	٠,٥٠٦- (٠,١٥٣)	٠,٥٢٦- (٠,١٦٧)	٠,٩٩٠- (٠,٢٨٧)	٠,٢٠٣- (٠,٢٦٣)	٠,٣٥٠- (٠,٠٧٠)
٤٧	١٩	٣٦	٣٠	١٥	٢٧	٤٦

ملاحظة: الأخطاء المعيارية مبينة بين الأقواس. البيانات سنوية؛ فترة العينة تختلف باختلاف البلدان. المعاملات في المعادلة قصيرة الأجل هي ميول حدية للاستهلاك في الأجل القصير. ويتم عرض قيم المعاملات والأخطاء المعيارية للتضخم مضروبة في ١٠٠.

وتشتمل المجموعة الأولى على بيانات الناتج (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) ومستوى الأسعار (مخفض إجمالي الناتج المحلي). وتشتمل المجموعة الثانية على أسعار المساكن الحقيقية والاستثمارات السكنية. أما المجموعة الثالثة فتشتمل على سعر الفائدة (الاسمي) قصير الأجل وفروق أسعار الفائدة طويلة الأجل عن سعر الفائدة قصير الأجل.

وحسب المتعارف عليه في الدراسات المتخصصة، تُحدد صدمات السياسة النقدية باستخدام استراتيجية تحديد تواترية — أي بإتاحة الفرصة لصدمات أسعار الفائدة قصيرة الأجل لكي تؤثر على المتغيرات في المجموعتين الأولى والثانية، بتأخر زمني يبلغ ربع سنة، في حين يبقى أثرها المباشر على فروق المدة الزمنية.

وتحدد صدمات الطلب على المساكن بربط استراتيجية التحديد التواترية بالقيود على الإشارات الدلالية. ونظراً لأن صدمات الطلب على المساكن تعكس استراتيجية التحديد التواترية، فهي لا تترك آثاراً متزامنة على الناتج والأسعار. وعلاوة على ذلك، نجد أن صدمات الطلب على المساكن تؤدي إلى دفع الاستثمارات السكنية وأسعار المساكن في نفس الاتجاه. ولأن هناك العديد من استراتيجيات التحديد المتوافقة مع هذه المعايير، فإن هذا الفصل يعرض أوسطها.

السكنية الخاصة في الولايات المتحدة دون الاتجاه العام قد أسهم في خفض نمو إجمالي المحلي دون الاتجاه العام بنسبة ٢٪ من إجمالي نسبة الانخفاض البالغة ٦,٦٪ في السنة السابقة لدورات الركود. ويعتبر إعطاء قيمة صفرية لأي عنصر من عناصر نمو إجمالي الناتج المحلي بمثابة إشارة إلى أن هذا العنصر كان في الواقع مصدر قوة لنمو إجمالي الناتج المحلي خلال تلك الفترة وليس عاملاً مساهماً في انخفاضه دون الاتجاه العام.

الميل نحو استهلاك ثروة المساكن على المدى الطويل

تستمد بيانات الميل نحو استهلاك ثروة المساكن على المدى الطويل، والموضحة في الشكل البياني ٣-٤، من الجدول التالي، الذي يعرض تقديرات مواصفات الاستهلاك ضمن نموذج لتصحيح الخطأ، حيث يستخدم بيانات الدخل وثروة الأسهم وثروة المساكن كمتغيرات تفسيرية (راجع عدد إبريل ٢٠٠٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، للاطلاع على منهجية مماثلة).

الانحدار الذاتي للمتجهات

يتألف نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات المستخدمة بياناته التقديرية في هذا الفصل من ثلاث مجموعات.

- CGFS Publication No. 26 (Basel: Committee on the Global Financial System).
- Benito, Andrew, Jamie N.R. Thompson, Matt Waldron, and Rob Wood, 2006, "House Prices and Consumer Spending," *Bank of England Quarterly Bulletin* (Summer).
- Bernanke, Ben S., 2007, "Housing, Housing Finance, and Monetary Policy," opening speech at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- , and Mark Gertler, 1995, "Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 9 (Autumn), pp. 27–48.
- Bernanke, Ben S., and Simon Gilchrist, 1999, "The Financial Accelerator in a Quantitative Business Cycle Framework," in *Handbook of Macroeconomics*, Vol. 1C, ed. by J.B. Taylor and M. Woodford (Amsterdam: North-Holland), Ch. 21.
- Bordo, Michael D., and Olivier Jeanne, 2002, "Booms in Asset Prices, Economic Instability, and Monetary Policy," NBER Working Paper No. 8966 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Borio, Claudio, 2006, "Monetary and Financial Stability: Here to Stay?" *Journal of Banking and Finance*, Vol. 30 (December), pp. 3407–14.
- , and William White, 2004, "Whither Monetary and Financial Stability? The Implications of Evolving Policy Regimes," BIS Working Paper No. 147 (Basel: Bank for International Settlements).
- Bry, Gerhard, and Charlotte Boschan, 1971, *Cyclical Analysis of Time Series: Selected Procedures and Computer Programs* (New York: National Bureau of Economic Research).
- Calza, Alessandro, Tommaso Monacelli, and Livio Stracca, 2007, "Mortgage Markets, Collateral Constraints, and Monetary Policy: Do Institutional Factors Matter?" CEPR Discussion Paper No. 6231 (London: Centre for Economic Policy Research).
- Campbell, Jeffrey R., and Zvi Hercowitz, 2005, "The Role of Collateralized Household Debt in Macroeconomic Stabilization," NBER Working Paper No. 11330 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Case, Karl E., 2000, "Real Estate and the Macroeconomy," *Brookings Papers on Economic Activity*: 2, pp. 119–62.
- ووفقا لما جاء في معظم الدراسات النقدية المتخصصة القائمة على نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات (دراسة "Christiano, Eichenbaum, and Evans, 1999"). رغم إشارة الاختبارات القياسية لجذر الوحدة إلى أن بعض المتغيرات المستخدمة في النماذج ربما كانت ذات ترتيب أحادي (order one)، فقد تم تقدير النظم في مستويات مختلفة بدون التأسّي صراحة بالعلاقات التكاملية المشتركة. وتوضح دراسة "Sims, Stock, and Watson (1990)" أنه في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فمن الممكن تقدير ديناميكية النظام على نحو متسق في نموذج للانحدار الذاتي للمتجهات مقسم إلى مستويات. وأضفنا كذلك اتجاهها زمنيا، ولكن النتائج جاءت متماثلة مع وجود الاتجاه الزمني وبدونه. وقد تم تقدير بيانات النموذج بصفة مستقلة بالنسبة لستة عشر اقتصادا من اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كل على حدة، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من عام ١٩٧٠ (أو أول سنة تتوفر فيها البيانات) إلى عام ٢٠٠٦. وبالنسبة للاقتصادات التي تبدأ كل سلاسل بياناتها الزمنية من الربع الأول من عام ١٩٧٠، تم تقسيم العينة إلى فترتين فرعيتين، إحداهما من الربع الأول لعام ١٩٧٠ إلى الربع الأخير من عام ١٩٨٢، والأخرى من الربع الأول لعام ١٩٨٣ إلى الربع الأول من عام ٢٠٠٧. وبالنسبة للنتائج المقطعة منها بيانات الربع الأخير من عام ١٩٨٥ فقد جاءت مماثلة جدا وهي متوفرة عند الطلب. وتتوافر بيانات البلدان التالية اعتبارا من الربع الأول لعام ١٩٧٠، وهي: أستراليا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. أما البلدان التي تختلف تواريخ بدء بياناتها فهي النمسا (الربع الثالث-١٩٨٦) وبلجيكا (الربع الأول-١٩٨٨) والدانمرك (الربع الأول-١٩٩٠) واليونان (الربع الأول-١٩٩٤) وأيرلندا (الربع الأول-١٩٩٧) والنرويج (الربع الأول-١٩٧٨) وإسبانيا (الربع الأول-١٩٩٥).

المراجع

- Ahearne, Alan G., John Ammer, Brian M. Doyle, Linda S. Kole, and Robert F. Martin, 2005, "House Prices and Monetary Policy: A Cross-Country Study," FRB International Finance Discussion Paper No. 841 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Aoki, Kosuke, James Proudman, and Gertjan Vlieghe, 2002, "House Prices, Consumption, and Monetary Policy: A Financial Accelerator Approach," Bank of England Working Paper No. 169 (London: Bank of England).
- Bank for International Settlements (BIS), 2006, "Housing Finance in the Global Financial Market,"

- Catte, Pietro, Nathalie Girouard, Robert Price, and Christophe André, 2004, "Housing Markets, Wealth and the Business Cycle," OECD Economics Department Working Paper No. 394 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Christiano, Lawrence, Martin Eichenbaum, and Charles Evans, 1999, "Monetary Policy Shocks: What Have We Learned and to What End?" in *Handbook of Macroeconomics*, Vol. 1A, ed. by John B. Taylor and Michael Woodford (Amsterdam: North-Holland).
- Debelle, Guy, 2004, "Macroeconomic Implications of Rising Household Debt," BIS Working Paper No. 153 (Basel: Bank for International Settlements).
- Dell'Ariccia, Giovanni, Deniz Igan, and Luc Laeven, 2008, "Credit Booms and Lending Standards: Evidence from the Subprime Mortgage Market," CEPR Discussion Paper No. 6683 (London: Centre for Economic Policy Research).
- Diamond, Douglas B., Jr., and Michael J. Lea, 1992, "The Decline of Special Circuits in Developed Country Housing Finance," *Housing Policy Debate*, Vol. 3, No. 3, pp. 747–77.
- Dynan, Karen E., Douglas W. Elmendorf, and Daniel E. Sichel, 2006, "Can Financial Innovation Help to Explain the Reduced Volatility of Economic Activity?" *Journal of Monetary Economics*, Vol. 53 (January), pp. 123–50.
- Dynan, Karen E., and Donald L. Kohn, 2007, "The Rise in U.S. Household Indebtedness: Causes and Consequences," Finance and Economics Discussion Series Working Paper No. 37 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Erceg, Christopher, and Andrew Levin, 2002, "Optimal Monetary Policy with Durable and Non-Durable Goods," FRB International Finance Discussion Paper No. 748 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Estrella, Arturo, 2002, "Securitization and the Efficacy of Monetary Policy," Federal Reserve Bank of New York *Economic Policy Review* (May), pp. 243–55.
- European Central Bank, 2003, "Structural Factors in the EU Housing Markets" (Frankfurt am Main, Germany). Available via the Internet: www.ecb.int/pub/pdf/other/euhousingmarketsen.pdf.
- European Commission, 2005, "Housing and the Business Cycle," *Quarterly Report on the Euro Area*, Vol. 4 (July), pp. 30–39.
- European Mortgage Federation, 2006. *Hypostat* (Brussels). Available via the Internet: www.hypo.org.
- Gilchrist, Simon, and Masashi Saito, 2006, "Expectations, Asset Prices, and Monetary Policy: The Role of Learning," NBER Working Paper No. 12442 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Girouard, Nathalie, and Sveinbjörn Blöndal, 2001, "House Prices and Economic Activity," OECD Economics Department Working Paper No. 279 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Giuliodori, Massimo, 2004, "Monetary Policy Shocks and the Role of House Prices Across European Countries," DNB Working Paper No. 015 (Amsterdam: Netherlands Central Bank).
- Green, Richard K., and Susan M. Wachter, 2007, "The Housing Finance Revolution," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- Harding, Don, and Adrian Pagan, 2006, "Synchronization of Cycles," *Journal of Econometrics*, Vol. 132, No. 1, pp. 59–79.
- Iacoviello, Matteo, 2005, "House Prices, Borrowing Constraints and Monetary Policy in the Business Cycle," *American Economic Review*, Vol. 95 (June), pp. 739–64.
- , and Raoul Minetti, 2002, "Financial Liberalization and the Sensitivity of House Prices to Monetary Policy: Theory and Evidence," Working Paper in Economics No. 538 (Boston: Boston College Department of Economics).
- Iacoviello, Matteo, and Stefano Neri, 2007, "Housing Market Spillovers: Evidence from an Estimated DSGE Model," Working Paper in Economics No. 659 (Boston: Boston College Department of Economics).
- Jarociński, Marek, and Frank R. Smets, 2007, "House Prices and the Stance of Policy," paper presented at the Federal Reserve Bank of St. Louis 32nd Annual Economic Policy Symposium, "Monetary Policy Under Uncertainty," St. Louis, October 18–19. Available via the Internet: research.stlouisfed.org/conferences/policyconf/papers2007/Smets_Jarocinski.pdf.
- Kiyotaki, Nobuhiro, and John Moore, 1997, "Credit Cycles," *Journal of Political Economy*, Vol. 105 (April), pp. 211–48.
- Klyuev, Vladimir, and Paul Mills, 2006, "Is Housing Wealth an 'ATM'? The Relationship Between Household Wealth, Home Equity Withdrawal, and

- Saving Rates," IMF Working Paper 06/162 (Washington: International Monetary Fund).
- Leamer, Edward, 2007, "Housing Is the Business Cycle," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- McCarthy, Jonathan, and Richard Peach, 2002, "Monetary Policy Transmission to Residential Investment," Federal Reserve Bank of New York *Economic Policy Review*, Vol. 8 (May), pp. 139–58.
- Mishkin, Frederic S., 2007, "Housing and the Monetary Transmission Mechanism," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- , 2008, "Monetary Policy Flexibility, Risk Management, and Financial Disruptions," speech delivered at the Federal Reserve Bank of New York, New York, January 11. Available via the Internet: www.federalreserve.gov/newsevents/speech/mishkin20080111a.htm.
- Monacelli, Tommaso, 2008, "New Keynesian Models, Durable Goods, and Collateral Constraints" (unpublished). Available via the Internet: www.igier.uni-bocconi.it/whos.php?vedi=903&tbn=albero&id_doc=177.
- Muellbauer, John, 2007, "Housing, Credit and Consumer Expenditure," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2004, "A Detailed Description of Employment Protection Regulation in Force in 2003," *OECD Employment Outlook* (Paris).
- Schnure, Calvin, 2005, "Boom-Bust Cycles in Housing: The Changing Role of Financial Structure," IMF Working Paper 05/200 (Washington: International Monetary Fund).
- Sims, Christopher, 1998, "The Role of Interest Rate Policy in the Generation and Propagation of Business Cycles: What Has Changed Since the '30s?" in *Beyond Shocks: What Causes Business Cycles?* ed. by Jeffrey C. Fuhrer and Scott Schuh (Boston: Federal Reserve Bank of Boston).
- , James H. Stock, and Mark W. Watson, 1990, "Inference in Linear Time Series Models with Unit Roots," *Econometrica*, Vol. 58 (January), pp. 113–44.
- Taylor, John B., 2007, "Housing and Monetary Policy," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City 31st Economic Policy Symposium, "Housing, Housing Finance and Monetary Policy," Jackson Hole, Wyoming, August 31–September 1.
- van Els, Peter, Alberto Locarno, Benoît Mojon, and Julian Morgan, 2003, "New Macroeconomic Evidence on Monetary Policy Transmission in the Euro Area," *Journal of the European Economic Association*, Vol. 1 (April/May), pp. 720–30.
- Zhu, Haibin, 2005, "The Importance of Property Markets for Monetary Policy and Financial Stability," BIS Paper No. 21 (Basel: Bank for International Settlements).

المناخ وتكاليف تخفيفها بين الأجيال إلى انعكاسات مهمة أيضا على كيفية وزن صانعي السياسات لمختلف خيارات السياسات.

ويمكن أن تكون الآثار الاقتصادية الكلية للسياسات الرامية إلى تخفيف تغير المناخ مباشرة ومتنوعة تنوعا واسعا، وخصوصا عندما تفتقر هذه السياسات إلى التصميم المتأني. ويعتبر تشجيع استخدام أنواع الوقود الحيوي مثلا جيدا على ذلك. فالتوسع في إنتاج الوقود الحيوي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في السنوات الأخيرة دفع أسعار الأغذية إلى الارتفاع وغذى التضخم، مما سبب مشكلات خطيرة للبلدان الفقيرة المنتجة للأغذية في مختلف أرجاء العالم، وقلص قدرة البنوك المركزية على إرخاء السياسات النقدية في مواجهة الاضطراب المالي الذي وقع مؤخرا. وأهم سبب وراء هذه الآثار السلبية هو أن الاقتصادات المتقدمة وضعت قيودا تجارية على واردات الوقود الحيوي، مما أدى إلى تقييد إنتاج أنواع ذلك الوقود في البلدان التي تنتجها بتكلفة أقل، كالبرازيل.^١

ويركز هذا الفصل على بحث الانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية للسياسات الرامية إلى علاج تغير المناخ على الاقتصاد العالمي وعلى فرادى البلدان.^٢ ويبدأ باستعراض للتقديرات المتوافرة للأضرار الناجمة من تغير المناخ، فيصور المنافع الكبيرة التي يحتمل تحقيقها من كبح التغير المناخي ويسلط الضوء على الاختلافات الأساسية بين هذه التقديرات.^٣ وبعد ذلك يتناول هذا الفصل حاجة البلدان إلى تكييف نظمها الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية مع تغير المناخ، فسوف يكون لتكاليف ذلك التكيف تأثير كبير على تقديرات الخسائر التي يحتمل أن تنجم عن تغير المناخ، وفي مقدور السياسات الاقتصادية

يستخدم هذا الفصل نموذجا ديناميكيا عالميا في بحثه للآثار الاقتصادية الكلية والمالية للسياسات الرامية إلى معالجة تغير المناخ. ورغم أن هذه الآثار قد تكون سريعة ومتنوعة تنوعا واسعا، يخلص هذا الفصل إلى أنه يمكن تقليص التكاليف الكلية للتخفيف إلى أدنى حد متى كانت السياسات المعنية مصممة تصميمًا جيدا ومقبولة لدى مجموعة واسعة من البلدان.

وتغير المناخ هو مؤثر خارجي عالمي قد يصل إلى حد الكارثة، ومشكلة من أكبر المشكلات العالمية التي تتطلب اتخاذ إجراء جماعي، أما توزيع أسبابه وأثاره فهو غير منتظم بدرجة عالية بين البلدان وبين الأجيال. وهناك قدر كبير من جوانب عدم اليقين يحيط بالتقديرات الحالية للأضرار المستقبلية التي يمكن أن تنجم عن تغير المناخ، ولكن هذه الأضرار المحتملة غير قابلة للتصحيح إلى حد كبير وقد تصبح كارثة إذا لم تتحقق السيطرة على ظاهر الاحترار العالمي. وتنطوي تكاليف تخفيف تغير المناخ أيضا على عنصر غارق — أي لا يمكن استرداده بالكامل — وهي مشروطة بعوامل متعددة، بما في ذلك معدل النمو الذي يحققه الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل، والوتيرة التي ستظهر بها التكنولوجيات منخفضة الانبعاثات وتنتشر عبر الاقتصاد العالمي. ويؤدي سعر الخصم المختار لتجميع الأضرار الكلية الناجمة عن تغير

ملحوظة: قام بإعداد هذا الفصل فريق ضم ناتاليا تاميريزا (رئيسة الفريق)، وفلورانس جوموتي، وبن جونز، وبول ميلز، وروني رامتشاران، وألاسدير سكوت، ويون ستراند، وذلك بتوجيهات تشارلز كولينز. وقد قدم أيضا إسهامات مهمة في إعداد هذا الفصل كل من نيكولا سباتافورا، وإدواردو بورنستاين، ودوغلاس لاكستون، وماركوس تشامون، وباولو ماورو. وقدم وارويك ماكيبين، وإيان باري، وكانغ يونغ تان خدماتهم كاستشاريين لهذه الدراسة. وقدم كل من أنجيلا إسبيريتو، وإيلين هينسيل، وإيموري أوكس مساعدة بحثية. وقد ساهم بتعليقات على مسودة سابقة من هذا الفصل كل من جوزيف أدي (وهو من مؤسسة «ريورسيز فور ذي فيوتشر» (Resources for the Future))، وفاتح بيرول (من الوكالة الدولية للطاقة)، وكيرك هاميلتون (من البنك الدولي)، وهيلين ماونتفورد وجان كورفيه-مورولو (وهما من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وجورجوس كوستاكوس ولويس جيمينيز-ماكينيس (وهما من المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة) وروبرت بينديك (وهو من معهد ماستشوسيتس للتكنولوجيا) واللورد نيكولاس ستيرن (وهو من مدرسة لندن للاقتصاد) والفريق العامل معه.

^١ يلزم أيضا أن تتوافر في إنتاج أنواع الوقود الحيوي إمكانية الاستمرار من المنظور البيئي. راجع عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن أنواع الوقود الحيوي.
^٢ تبني هذه الدراسة على استعراض قضايا تغير المناخ الوارد في عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع تقرير IMF (2008) للاطلاع على تحليل لانعكاسات تغير المناخ على المالية العامة.
^٣ يعرف (abatement) هنا بأنه تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويستخدم هذا المصطلح إلى جانب مصطلح التخفيف (mitigation) كترادفين. أما التكيف (adaptation) فيعني التأقلم (adjustment) مع تغير المناخ.

استمرار أي اتفاق دولي يتم التوصل إليه مستقبلاً بشأن تغير المناخ.^٤

كيف سيؤثر تغير المناخ على الاقتصادات؟

يُتوقع أن يواصل المناخ العالمي الاحترار في العقود المقبلة، حيث يؤدي ما يستجد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى زيادة رصيد الانبعاثات السابقة، وهو رصيد كبير بالفعل. والزيادات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة، وهو أكبر غازات الاحتباس الحراري حجماً وأسرعها نمواً، يحركها النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والزيادات السكانية، أما التحسن في كثافة استخدام الطاقة في وحدة الناتج فهو لا يوازن هذه الزيادات إلا جزئياً (الشكل البياني ٤-١).^٥ أما الاقتصادات الساعية إلى تعويض ما فاتها من النمو، وخصوصاً البلدان الكبيرة والسريعة النمو كالصين والهند، فإنها تتسبب في أكبر نمو في الانبعاثات (الإطار ٤-١). وقد تسببت الاقتصادات المتقدمة في معظم الانبعاثات المرتبطة بالطاقة والتي أطلقت في الماضي، ومن ثم فهي المتسبب في معظم الرصيد الراهن من هذه الانبعاثات. غير أنه عند النظر في التغيرات في استخدام الأراضي وفي إزالة الغابات يظهر استنتاج مختلف: وهو أن الاقتصادات المتقدمة تسببت في إطلاق أقل من نصف الرصيد الراهن من مجموع الانبعاثات (دراسة، den Elzen, and others, 2005; Baumert, Herzog, and Pershing, 2005).

الآفاق المستقبلية لتغير المناخ

تشير التوقعات إلى تسارع وتيرة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ما لم تحدث تغييرات على مستوى السياسات. غير أن هذه التوقعات تتنوع تنوعاً واسعاً، وذلك نظراً إلى عدم اليقين الذي يحيط بما سيتحقق من معدلات في نمو الإنتاجية، وفي تحسن كثافة استخدام الطاقة، وفي تقارب الاقتصادات الصاعدة والنامية مع مستويات المعيشة السائدة في الاقتصادات المتقدمة. فعلى سبيل

^٤ من المقرر أن ينتهي في عام ٢٠١٢ سريان الالتزامات الموضوعية بموجب الاتفاقية الدولية المحورية بشأن مستويات الانبعاثات - وهي بروتوكول كيوتو. وفي مؤتمر عقد مؤخراً في بالي بإندونيسيا، اتفقت الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) على جدول أعمال المفاوضات بشأن عقد اتفاقية جديدة وبالطاقة مدته سنتين، ومن المقرر التوصل إلى تلك الاتفاقية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٩، ومعظم البلدان الموقعة على الاتفاقية المذكورة أعضاء في صندوق النقد الدولي.

^٥ تعرف كثافة استخدام الطاقة بأنها استخدام الطاقة اللازم للوحدة الواحدة من الناتج، ويتم حسابها على أساس نسبة مجموع استخدام الطاقة إلى إجمالي الناتج المحلي.

الكلية والأسواق المالية أن تؤدي دوراً في تخفيض هذه التكاليف.

ويتمثل أهم إسهام لهذا الفصل في تحليله للانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية لسياسات التخفيض البديلة عبر البلدان، باستخدام نموذج اقتصادي كلي ديناميكي عالمي. فيجب أن تستند سياسة التخفيض الفعالة إلى وضع مسار للأسعار لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تحرك تغير المناخ. أما التكاليف الكلية لسياسات تسعير الكربون هذه - أي فرض ضريبة عالمية على انبعاثات الكربون أو وضع نظام لتداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى أو اتباع سياسة مختلطة - فيمكن أن تكون محدودة، شريطة أن تكون السياسات مصممة تصميمًا جيداً، وذلك على النحو التالي:

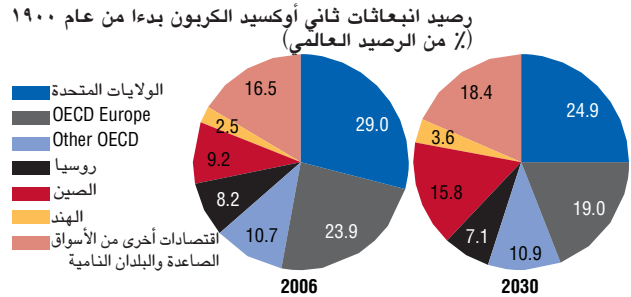
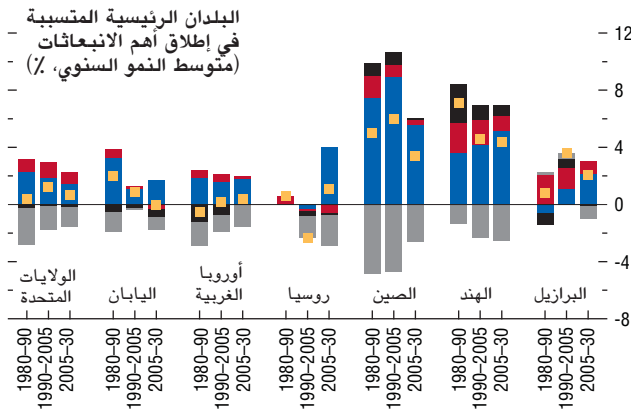
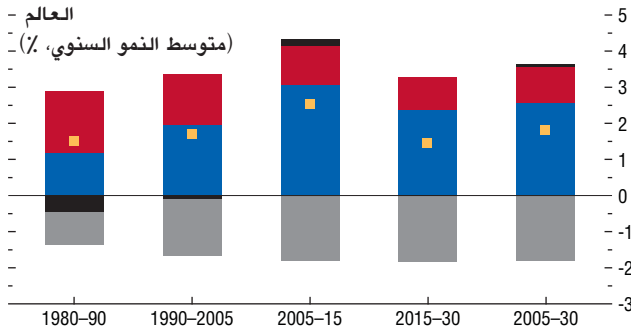
- ينبغي أن يكون تسعير الكربون موثقاً وطويلاً الأجل. وعندما يتحقق ذلك، سوف تكون تلك الزيادات كافية لحفز منشآت الأعمال والجمهور على التحول بعيداً عن المنتجات والتكنولوجيات كثيفة الانبعاثات، حتى إن كانت الزيادات في أسعار انبعاثات الكربون صغيرة وتدرجية.
 - وينبغي أن يكون تسعير الكربون على مستوى عالمي. فليس من الممكن عملياً السيطرة على تغير المناخ ما لم تبدأ الأطراف المسؤولة عن إطلاق أكبر قدر من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في تسعير ما يصدر عنها من انبعاثات.
 - وينبغي أن يسعى تسعير الكربون إلى تسوية سعر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بين البلدان من أجل زيادة كفاءة كبح التغير المناخي إلى أقصى حد. ويمكن عندئذ تخفيض الانبعاثات بقدر أكبر عندما تنخفض تكلفته.
 - وينبغي أن يكون تسعير الكربون مرناً، مما يسمح للمؤسسات أن تعدل مقدار التخفيف استجابة للتغيرات في الأوضاع الاقتصادية كي تتحاشى التقلبات المفرطة في أسعار الكربون. فقد تؤدي التقلبات العالية في أسعار الكربون إلى زيادة التقلبات الاقتصادية الكلية وتوليد آثار انتشارية على مستوى العالم. وينبغي أيضاً أن توفر أطر السياسات مجالاً لتعديل معلومات السياسات استجابة لما يستجد من معلومات علمية وتجارب في تطبيق السياسات.
 - وينبغي أن يكون تسعير الكربون عادلاً. وينبغي تحاشي فرض أعباء مفرطة على البلدان التي هي أقل من سواها قدرة على تحمل تلك الأعباء.
- وبوجه عام، يسلط التحليل الضوء على أهمية التآني في تصميم سياسات التخفيض، وأن تؤخذ في الحسبان آثارها الاقتصادية الكلية والمالية، وبذلك ضمن إمكانية

كيف سيؤثر تغير المناخ على الاقتصادات؟

الشكل البياني ٤-١: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة

زيادة الانبعاثات يحركها النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والزيادات السكانية، أما التحسن في كثافة استخدام الناتج للطاقة فلا يوازن هذه الزيادات إلا جزئياً. وتتسبب الاقتصادات الصاعدة والنامية في معظم الزيادة في الانبعاثات، أما الاقتصادات المتقدمة فقد تسببت في معظم الانبعاثات المرتبطة بالطاقة والتي أطلقت في الماضي.

النسبة من المجموع التي سببها: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الانبعاثات لكل وحدة من استخدام الطاقة) السكان (استخدام الطاقة لإجمالي الناتج المحلي) كثافة الطاقة (استخدام مزيج الوقود (الانبعاثات لكل وحدة من استخدام الطاقة)) مجموع الانبعاثات من استخدام الطاقة



OECD Europe: بلدان أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. Other OECD: البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. المصادر: تقرير Energy Information Administration, International Energy Annual (2005) وتقرير International Energy Outlook (2006); International Energy Agency, World Energy Outlook (2007) وتقرير World Resources Institute's Earth Trends database. يسجل هذا الشكل البياني توزيع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المنطلقة من استخدام الطاقة.

المثال، هناك اختلافات كبيرة في نمو الانبعاثات المتوقع تظهر حتى في الدراسات المستندة إلى التقرير المستخدم على نطاق واسع وهو «التقرير الخاص بشأن سيناريوهات الانبعاثات» (SRES) الذي وضعه الفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ (IPCC) والتابع للأمم المتحدة. فتتراوح توقعات الانبعاثات الواردة في الدراسات المستندة إلى هذا المصدر بين ٢٢٪ و ٨٨٪ في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٣٠، وتتراوح بين ٤٠٪ و ٢٣٧٪ في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢١٠٠. أما التقديرات التي تستند إلى سيناريوهات أحدث، وهي «سيناريوهات ما بعد التقرير الخاص بشأن سيناريوهات الانبعاثات» فتقع ضمن نطاق مماثل، وإن كان الوسيط أدنى في عام ٢٠٣٠ وأعلى في عام ٢١٠٠ (الشكل البياني ٤-٢).

وتنطوي توقعات السيناريو المعتاد على مخاطر عالية تتمثل في حدوث تغير هائل في المناخ بحلول نهاية القرن. ويتوقع الفريق المشار إليه أنه ما لم يتم تطبيق سياسات للسيطرة على الانبعاثات، فسوف ترتفع درجات الحرارة العالمية بمقدار ٢,٨ درجة مئوية في المتوسط على امتداد القرن القادم، ويتراوح أفضل تخمين لارتفاع درجات الحرارة بين ١,٨ درجة مئوية و ٤ درجات مئوية في السيناريوهات الواردة في التقرير الخاص بشأن سيناريوهات الانبعاثات (تقرير IPCC, 2007)، أما احتمال حدوث زيادات أعلى في درجات الحرارة فليس احتمالاً مهماً. وتشير دراسة Stern (2008) إلى أنه إذا استقرت تركيزات غازات الاحتباس الحراري وفق السيناريو المعتاد عند ٧٥٠ جزءاً في المليون أو أعلى من ذلك من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول نهاية القرن، كما تنطوي عليه أحدث سيناريوهات الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، فسوف تكون هناك فرصة تبلغ ٥٠٪ على الأقل في أن تزيد درجات الحرارة العالمية بأكثر من ٥ درجات مئوية، ويحتمل أن يقترن ذلك بآثار كارثية على كوكب الأرض (راجع أيضاً دراسة Weitzman (2008) للاطلاع على تحليل لمخاطر الكارثة الناجمة عن تغير المناخ).^٦

وسوف يكون للاحتراق العالمي تأثير متعدد الجوانب على أنماط المناخ، وقد يكون تأثيراً مدمراً (تقرير IPCC, 2007). فسوف يزيد هطول الأمطار عند دوائر العرض العليا وينخفض في معظم أقاليم الأراضي شبه المدارية. ومن المرجح أيضاً حدوث مظاهر أخرى للاحتراق منها الزيادة المستمرة في حموضة مياه البحار

^٦ تذكر دراسة Stern (2008) أن أحدث السيناريوهات قد يكون مغرطاً في التفاؤل بشأن مدى ترجيحه لاحتمال تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري عند هذه المستويات، حيث إن تلك السيناريوهات لا تأخذ في الحسبان ردود فعل مهمة في دورة الكربون، مثل إطلاق غاز الميثان من الأراضي دائمة التجمد، وانهيار بيئة الأمازون، وتقلص الطاقة الاستيعابية للمحيطات.

والمحيطات وذوبان الثلوج والجليد البحري، وزيادة كثافة الأحداث الجوية المتطرفة، كموجات الحرارة وحالات الجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية. ويزيد احتمال التغيرات الكارثية في المناخ عند درجات الحرارة الأعلى (مثلاً، ذوبان صفحة الجليد أو التربة الصقيعية في غرب قارة أنتاركتيكا؛ وحدوث تغير في أنماط الأمطار الموسمية في جنوب آسيا أو انعكاس مسار الدوران المدفوع بالتباين الحراري والملحي في المحيط الأطلنطي (Atlantic Thermohaline Circulation) الذي من شأنه أن يؤدي إلى برودة الطقس في أوروبا).

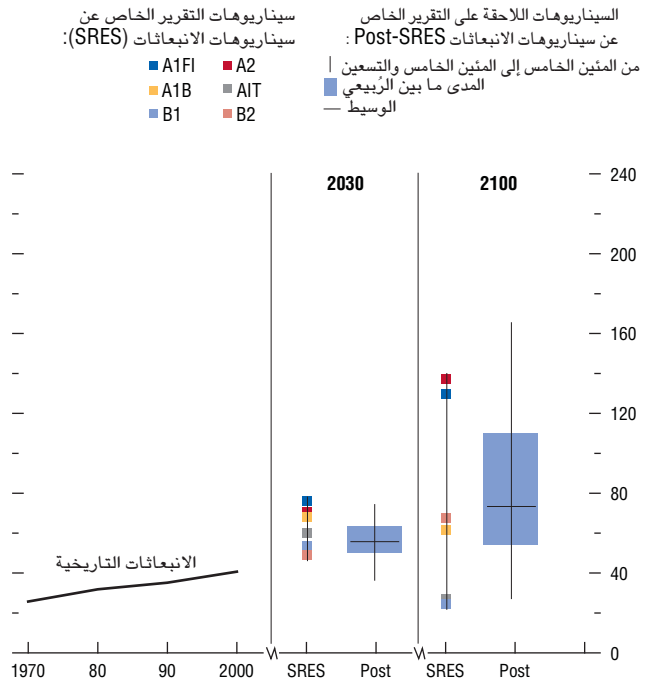
التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ

عادة ما تستند التقديرات الاقتصادية لتأثير تغير المناخ إلى «دالات الأضرار» (damage functions) التي تربط بين الخسائر في إجمالي الناتج المحلي وبين ارتفاعات درجات الحرارة. وهناك مجموعة متنوعة من التأثيرات المناخية تغطيها تقديرات التكاليف من حيث إجمالي الناتج المحلي والتي تجسدها دالات الأضرار، وعادة ما يتم تجميع تلك التأثيرات في مجموعتين هما مجموعة التأثيرات السوقية ومجموعة التأثيرات غير السوقية. وتشمل التأثيرات السوقية الآثار على القطاعات الحساسة للتغيرات المناخية كالزراعة والحراجة والمصايد والسياحة؛ والأضرار التي تلحق بالمناطق الساحلية نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر؛ والتغيرات في نفقات الطاقة (لأغراض التدفئة أو التبريد)؛ والتغيرات في موارد المياه. أما التأثيرات غير السوقية فتشمل الآثار على الصحة (كانتشار الأمراض المعدية واشتداد نقص المياه والتلوث)، وأنشطة الترويح (الرياضات، والتسليّة، وأنشطة الهواء الطلق)، والأنظمة البيئية (فقدان التنوع الحيوي)، والمستوطنات البشرية (لسبب محدد هو أن المدن والتراث الثقافي لا يمكن لهما الهجرة).

وتميل الدراسات القائمة إلى بخس تقدير الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، وخصوصاً مخاطر النتائج الأسوأ من المتوقع. وتشير أهم ثلاث دراسات معيارية (وهي دراسة Mendelsohn, and others, 2000؛ ودراسة Nordhaus and Boyer, 2000؛ ودراسة Tol, 2002)، واستعراض الدراسات المشار إليها في تقرير Stern Review (2007)، إلى حدوث خسائر في إجمالي الناتج المحلي يتراوح وسطها الحسابي بين صفر٪ و٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في حالة الاحترار بمقدار ٣ درجات مئوية (مقارنة بالمستويات المسجلة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠) (الشكل البياني ٤-٣).^٧ غير أن تقديرات الأضرار هذه غالباً ما تكون ناقصة — إن

الشكل البياني ٤-٢: تنبؤات الانبعاثات^١ (بغضاطن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً)

تغطي تنبؤات الانبعاثات مجموعة متنوعة تنوعاً واسعاً من السيناريوهات والنتائج، وهي تتراوح بين حدوث نمو سريع في الناتج يقترن بتطورات في تكنولوجيات الطاقة الجديدة (السيناريو A1) وتقارب إقليمي أقل في التنمية (السيناريو A2)، والانتقالات السريعة صوب الاقتصادات القائمة على المعلومات والاقتصادات القائمة على الخدمات (السيناريو B1)، وحدث تطورات تكنولوجية أقل (السيناريو B2). وتعتبر هذه السيناريوهات جميعاً معقولة بنفس القدر، ومن ثم لا تنسب إليها احتمالات. وهناك مجموعة متنوعة تنوعاً واسعاً من توقعات الانبعاثات (غير موضحة)، حتى في كل نوع من أنواع السيناريوهات، وهي تتقارب في العادة بمنزلة النقاط السنوية بحلول عام ٢١٠٠.



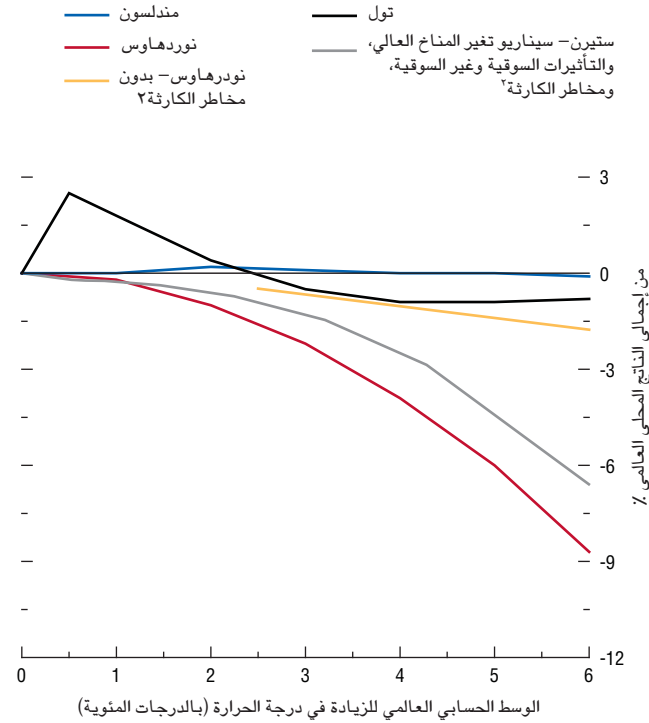
المصادر: قاعدة البيانات EDGAR-HYDE 1.4، وتقدير IPCC (2007)؛ والهيئة النرويجية للتقييم البيئي؛ ودراسة Olivier and Bertoldi (2001)؛ ودراسة Van Aardenne and others (2001)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ غازات الاحتباس الحراري العالمية في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ والانبعاثات المتوقعة وفق السيناريو الأساسي لعام ٢٠٣٠ وعام ٢١٠٠ المستمدة من التقرير الخاص عن سيناريوهات الانبعاثات الصادر عن الفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ (IPCC's) والكتابات الصادرة بعد التقرير المذكور. ويوضح الشكل البياني الانبعاثات المأخوذة بياناتها من السيناريوهات التوضيحية الستة الواردة في التقرير المذكور.

^٧ راجع تقرير IPCC (2007) للاطلاع على استعراض للكتابات التي تتناول الأضرار.

كيف سيؤثر تغير المناخ على الاقتصادات؟

الشكل البياني ٤-٣: الوسط الحسابي لخسائر إجمالي الناتج المحلي عند مستويات مختلفة للاحتراق

تختلف تقديرات خسائر إجمالي الناتج المحلي الناجمة عن تغير المناخ بحسب المنهجية المستخدمة وبحسب نطاق تغطية التأثيرات والمخاطر. وتزيد خسائر إجمالي الناتج المحلي مع ارتفاع درجة الحرارة.



المصدر: دراسة Stern (2007).

^١ الدراسات المعروضة في دراسة Stern Review (2007) مأخوذة من دراسة Mendelsohn (2000) ودراسة Tol (2002).
^٢ بيانات دراسة Nordhaus and Boyer (2000) المعدلة في ضوء مخاطر الكارثة غير متوافقة إلا بالنسبة لمستوى ٢.٥ درجة مئوية ومستوى ٦ درجات مئوية. وقد تم استكمال المشاهدات الإحصائية داخليا باستخدام اتجاه خطي.

أنها نادرا ما تغطي الأضرار غير السوقية أو مخاطر الأحوال الجوية المحلية المتطرفة أو الأحداث المعلقة على أوضاع اجتماعية أو مخاطر الزيادات العالية في درجات الحرارة ومخاطر الكوارث العالمية.^١ فضلا على ذلك، تميل التقديرات المتوافرة إلى الاستناد إلى زيادة أصغر في درجات الحرارة العالمية مقارنة بالزيادات المتوقعة في أحدث السيناريوهات الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي. وعادة ما تحسب الدراسات الأضرار في حالة مضاعفة تركيز مكافئ ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالمستويات السابقة على الثورة الصناعية. ومع ذلك، يتوقع لأحدث السيناريوهات المعتادة الصادرة عن الفريق المذكور، أن تؤدي إلى زيادة التركيزات بمقدار ثلاث مرات أو أربع مرات بحلول نهاية القرن، مما يعني ارتفاع درجات الحرارة بأعلى من المفترض في معظم الدراسات. وهناك مناهج أحدث قائمة على المخاطر في تحليل الأضرار الناجمة عن تغير المناخ تشير إلى تقديرات أعلى بكثير من التقديرات المشار إليها في الدراسات السابقة (دراسة Stern, 2008).

وتخفي تقديرات مجموع الأضرار العالمية أيضا اختلافات كبيرة بين البلدان والمناطق. فتميل الأضرار إلى أن تكون أكبر في حالة البلدان التي تشهد درجات حرارة مبدئية أعلى، وتغيرا أكبر في المناخ، ومستويات تنمية أقل (الشكل البياني ٤-٤). أما الارتفاع المحدود في درجة الحرارة فيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان التي تشهد درجات حرارة مبدئية منخفضة، ولكنه يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية في البلدان الأعلى حرارة. وبالمثل، يؤدي الاحتراق إلى تخفيض حالات الوفاة في البلدان التي تشهد ارتفاعا أوليا في برودة المناخ، ولكنه يؤدي إلى زيادة معدلات الوفاة والاعتلال في البلدان ذات المناخ الأدفأ. ورغم أن الاحتراق سيؤدي إلى تخفيض نفقات التدفئة في فصل الشتاء في البلدان التي تشهد مناخا أوليا أبرد، فإن تلك البلدان قد تتحمل نفقات إضافية على التبريد في فصل الصيف. أما البلدان التي تشهد مناخات أولية أدفأ فسوف تتحمل أيضا نفقات إضافية من أجل التبريد.

وفيما يتجاوز درجة الحرارة المبدئية، هناك أثر لمستوى التنمية على الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

^٤ الدراسات أيضا غير قابلة للمقارنة من حيث المنهجية. فلا تغطي دراسة Mendelsohn سوى التأثيرات السوقية؛ أما دراسة Tol فهي تغطي التأثيرات السوقية وغير السوقية؛ وتغطي دراسة Nordhaus and Boyer وتقدير ستيرن التأثيرات السوقية وغير السوقية وكذلك مخاطر الكارثة. وتختلف الدراسات في افتراضاتها بشأن مدى التكيف مع تغير المناخ (فهذا التكيف المفترض أكبر في دراسة Mendelsohn؛ وأصغر في دراسة Tol). وتختلف أيضا في افتراضاتها بشأن الاقتصاد الأساسي (أي من حيث الأوضاع الجارية أو المستقبلية). فالتقديرات الواردة في دراسة Mendelsohn تستند في معظمها إلى البيانات الخاصة بالولايات المتحدة وتستكملها بالاستقراء في حالة البلدان الأخرى.

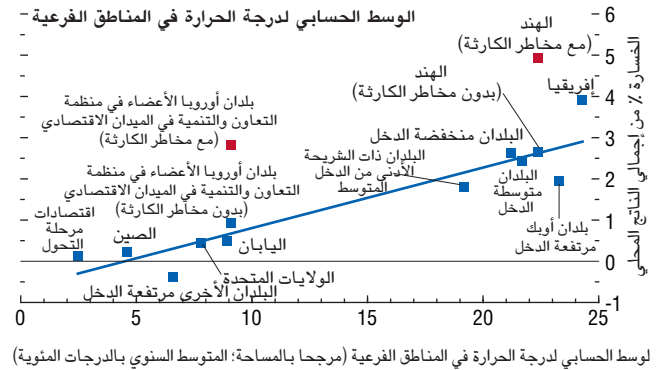
فأولا، عادة ما ينطوي انخفاض مستوى التنمية على ارتفاع درجة الاعتماد على القطاعات الحساسة للتغيرات المناخية، وخصوصا الزراعة. وثانيا، عادة ما يكون السكان في هذه البلدان منكشفين بدرجة أكبر أمام تغير المناخ بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل مقارنة بغيرها من البلدان، ومحدودية توافر الخدمات العامة (كالرعاية الصحية)، وانخفاض مستوى تطور الأسواق المالية، وضعف الحوكمة. وثالثا، تؤدي نفس العوامل أيضا إلى تقييد طاقة التكيف لدى الاقتصاد المعني. وهناك تقديرات للأضرار الناجمة عن تغير المناخ تحدد صراحة التكاليف كدالة لمستوى الدخل (دراسة Nordhaus and Boyer, 2000). وغالبا ما يكون هناك اقتران بين ارتفاع درجات الحرارة المبدئية وانخفاض مستويات التنمية، مما يؤدي إلى مضاعفة التأثير الضار لتغير المناخ على الاقتصادات النامية.

وتشير كل الدراسات الثلاث المعيارية الرئيسية إلى أن تأثير تغير المناخ على مختلف المناطق متشابه في توزيعه، وهو التوزيع الموضح في الشكل البياني ٤-٥، ويتحقق ذلك عن طريق تعديل التأثيرات الإقليمية في ضوء التأثير العالمي في كل دراسة على حدة. فالمناطق التي يرجح أن تشهد أشد الآثار سلبا مقارنة بسواها تشمل إفريقيا، وجنوب وجنوب شرق آسيا (وخصوصا الهند)، وأمريكا اللاتينية، والبلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (إذا تم إدراج مخاطر الكارثة). وعلى العكس من ذلك، يتوقع أن تعاني الصين وأمريكا الشمالية والبلدان الآسيوية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واقتصادات مرحلة التحول (وخصوصا روسيا) من تأثيرات أقل، بل إنها قد تستفيد، وهو ما يعتمد على المدى الفعلي للاحتراق. وفي الهند، نجد تفسيراً للتأثير السلبى الكبير هو مخاطر الكارثة (كالتغير في نمط الأمطار الموسمية)، والأضرار التي تلحق بالزراعة، وتدهور الأوضاع الصحية. وفي إفريقيا، نجد أن أهم أثر ورد تقديره في دراسة Nordhaus and Boyer هو تدهور الأوضاع الصحية الناجم عن انتشار أمراض المناطق الحارة؛ غير أن هناك تقديرات أحدث للآثار المرجح حدوثها على الإمكانات الزراعية (والواردة مناقشتها في هذا الفصل) تتوقع أيضا حدوث أضرار كبيرة في الزراعة (دراسة Cline, 2007). وتتضرر البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضررا كبيرا من تأثير مخاطر الكوارث والأضرار التي تلحق بالمناطق الساحلية.

وتؤكد التقديرات الفيزيائية لتأثير تغير المناخ أن إفريقيا وآسيا معرضتان بدرجة كبيرة للمخاطر. ففي

الشكل البياني ٤-٤: الأضرار الناجمة عن حدوث احتراق قدره ٢,٥ درجة مئوية حسب المنطقة^١

تصيب الخسائر الناجمة من تغير المناخ الاقتصادات النامية والصاعدة بشكل غير متناسب.

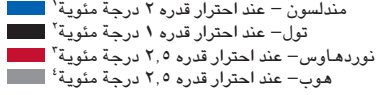


المصدر: دراسة Nordhaus and Boyer (2000).
^١ أوك هي منظمة البلدان المصدرة للنفط. راجع دراسة Nordhaus and Boyer (2000) للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتكوين مجموعات البلدان. ولا يشمل خط الانحدار إلا المشاهدات الإحصائية بدون مخاطر الكارثة.

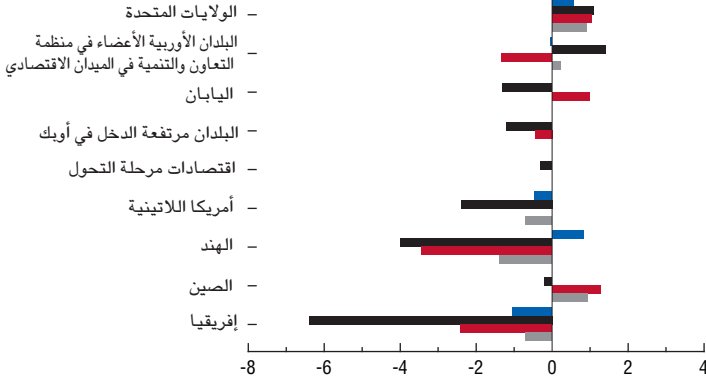
كيف سيؤثر تغير المناخ على الاقتصادات؟

الشكل البياني ٤-٥: تأثير الاحترار حسب المنطقة والقطاع

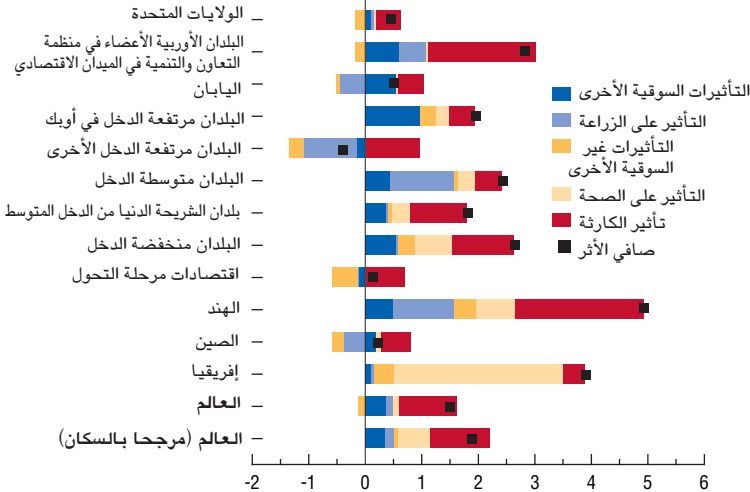
من المرجح أن تتضرر إفريقيا، وجنوب شرق آسيا (وخصوصا الهند)، وأمريكا اللاتينية، والبلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أكثر من سواها من جراء تغير المناخ.



خسارة إجمالي الناتج المحلي حسب المنطقة (الانحراف بالنقطة مئوية عن التأثير العالمي)^٥



خسارة إجمالي الناتج المحلي حسب المنطقة والقطاع (%)^٦



المصادر: دراسة Hope (2006a) ودراسة Mendelsohn, Schlesinger, and Williams (2000) ودراسة Nordhaus and Boyer (2000) ودراسة Tol (2002).

^١ توضح وسيط تأثير المناخ الريكاردية والنماذج ذات الشكل المختزل عند حدوث احترار قدره ٢ درجة مئوية. منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا تشمل الشرق الأوسط والصين. ولا تتوافر بيانات عن البلدان الآسيوية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوك).

^٢ تأثير احترار قدره ٢,٥ درجة مئوية. وتشير البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوك) إلى الشرق الأوسط. وتشير الصين الاقتصادية الآسيوية الأخرى الأخذة بالتخطيط المركزي. ولا تتوافر بيانات عن اقتصادات مرحلة التحول.

^٣ تأثير احترار قدره ٢,٥ درجة مئوية. وتشير أمريكا الشمالية إلى الولايات المتحدة فقط وتشير البلدان الآسيوية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى اليابان فقط. وتشير جنوب وجنوب شرق آسيا إلى الهند فقط. ولا تتوافر بيانات عن أمريكا اللاتينية.

^٤ توضح وسيط تأثير المناخ في حالة التكيف مع احترار قدره ٢,٥ درجة مئوية وفي حالة عدم التكيف معه. وتشير أمريكا الشمالية إلى الولايات المتحدة فقط. وتشير جنوب وجنوب شرق آسيا إلى الهند فقط. ولا تتوافر بيانات عن البلدان الآسيوية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في أوك.

^٥ يقدر التأثير العالمي كما يلي: في دراسة منلسون ٠,١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ وفي دراسة تول ٢,٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ وفي دراسة نوردهاوس ١,٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ وفي دراسة هوب ١,١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

^٦ تقديرات مأخوذة من دراسة Nordhaus and Boyer (2000).

هاتين المنطقتين، سوف يواجه حوالي مليار نسمة نقصا في المياه بحلول عام ٢٠٨٠، وقد يسقط أكثر من ٩ ملايين نسمة ضحايا لفيضانات المناطق الساحلية، وقد يزيد انتشار الجوع بين أعداد كبيرة (الشكل البياني ٤-٦). وربما كانت البلدان الجزرية في المحيط الهادئ أكثر البلدان تعرضا بشكل مباشر من بين البلدان الفقيرة، حيث إن مجرد ارتفاع جديد بسيط في مستوى سطح البحر يمكن أن يؤثر تأثيرا هائلا على بيئة تلك البلدان.

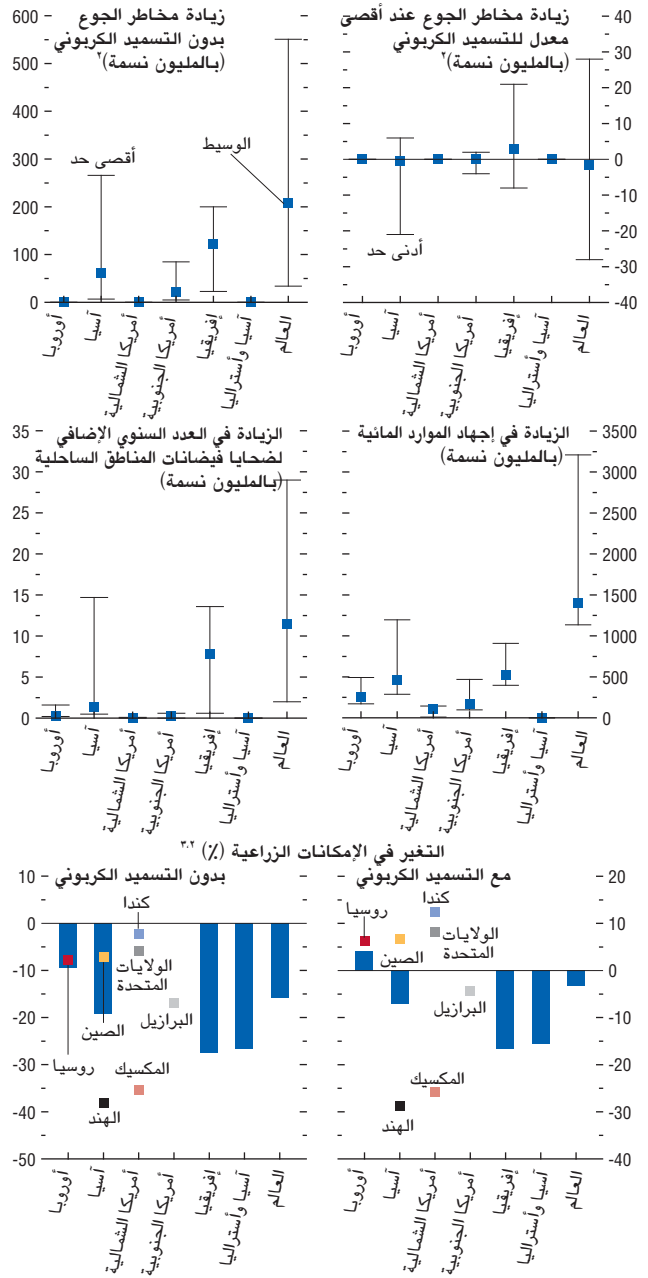
وهناك مجالان أساسيان لعدم اليقين يحيطان بتقديرات الأضرار الناجمة عن تغير المناخ على كل المستويات، كما يعبر عنه الاختلاف الكبير في القيمة الحاضرة للأضرار. والأول هو القيود التي تشوب المعارف العلمية الراهنة بشأن العمليات الطبيعية والبيئية التي يستند إليها تغير المناخ. فمثلا، لا تتوافر سوى معلومات ناقصة عن مدى سرعة الزيادة في تركيزات غازات الاحتباس الحراري مستقبلا، ومدى حساسية الأنظمة المناخية والحيوية للزيادات في تركيز تلك الغازات، ومواقع "نقط انقلاب الموازين" ("tipping points") التي يمكن بعدها أن تقع أحداث مناخية كارثية.^٩

أما المصدر الثاني لعدم اليقين فهو يرتبط بأفضل طريقة للتقدير الكمي للتأثير الاقتصادي لتغير المناخ. فتعتمد ضخامة الخسائر الناجمة عن تغير المناخ، مثلا، على كيفية تكيف البشر والمؤسسات وتكلفة ذلك التكيف، كما تعتمد أيضا على المدى الذي يمكن أن يبلغه الابتكار التكنولوجي في تخفيض التأثير. فعلى سبيل المثال، قد تكون الآثار الصحية الناجمة عن انتشار أمراض المناطق الحارة أقل إذا أمكن تقليص انتشار الملاريا. وبالمثل، قد تصبح الخسائر في غلات المحاصيل الزراعية محدودة إذا أمكن تطوير محاصيل مقاومة للحرارة والجفاف. وتميل المناهج التقليدية في تقييم الأضرار الناجمة من تغير المناخ أيضا إلى إغفال الروابط الاقتصادية الكلية الديناميكية. ذلك أن تغير المناخ هو إلى حد كبير صدمة على جانب العرض، ولكن قد تكون له آثار مهمة على

^٩ هذا له انعكاساته على مقاييس الأضرار الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يعتمد أثر تغير المناخ على الإنتاجية في الزراعة والحراجة إلى حد كبير على مدى ضخامة آثار التسميد الكربوني (carbon fertilization) (وهي عملية يمكن أن يؤدي عن طريقها ارتفاع تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى زيادة غلات المحاصيل الزراعية)، وهو أمر غير معروف على وجه اليقين. وقد أدت المراجعات التي جرت مؤخرا بالتخفيض لآثار التسميد الكربوني إلى زيادة تقديرات تناقص الإمكانية الزراعية العالمية (دراسة Cline, 2007).

الشكل البياني ٤-٦: التأثير المادي بحلول عام ٢٠٨٠

تؤكد التقديرات العادية لتأثير تغير المناخ أن آسيا وإفريقيا منكشفتان بدرجة كبيرة أمام تغير المناخ.



المصادر: دراسة (Cline (2007)؛ ودراسة (Yohe and others (2007).

البيانات الخاصة باللوحات من ١ إلى ٤ مأخوذة من دراسة (Yohe and others (2007) وتشمل العينة تقديرات مأخوذة من السيناريوهات A1F1، وA2، وB1، وB2 الواردة في التقرير الخاص بشأن سيناريوهات الانبعاثات (تقرير (IPCC (2007). والبيانات المتعلقة باللوحتين الخامسة والسادسة مأخوذة من دراسة (Cline (2007). وكل التأثيرات مقيسة مقارنة بالحالة في عام ٢٠٨٠ مع عدم حدوث تغير في المناخ. وقد لا تكون التكوينات الإقليمية قابلة للمقارنة بين اللوحات. يشير التسميد الكبروني إلى الزيادة في إنتاجية المحاصيل نتيجة لأثر ثاني أكسيد الكربون على المحاصيل. التقديرات بدون التسميد الكبروني هي متوسطات مرجحة للتقديرات المأخوذة من نموذج ريكاردي ومن النماذج الخاصة بالمحاصيل. أما التقديرات المشتملة على التسميد الكبروني فتشمل أثر دفعة موحدة تبلغ ١٥٪ من الغلة. راجع دراسة (Cline (2007) للاطلاع على مزيد من المعلومات.

التجارة والتدفقات الرأسمالية والهجرة، وكذلك على الاستثمار والمدخرات (الإطار ٤-٢).

وينطوي التقدير الكمي للخسائر الكلية عبر الأجيال على استخدام مقياس رفاه وحيد ويؤثر على تقديرات القيمة الحاضرة للخسائر العالمية. أما السعر الذي ينبغي تطبيقه في خصم رفاه الأجيال المقبلة لصالح الحاضر (وهو يرتبط بالنتائج الحدي لرأس المال) فهو محل جدال واسع. والتقدير الوارد في تقرير ستيرن والذي مفاده أن تغير المناخ من شأنه أن يسبب أثرا سلبيا كبيرا على الرفاه — يعادل تخفيضا دائما في الاستهلاك يبلغ حوالي ١٤٪ من الناتج العالمي على مدى القرنين القادمين — أعلى بكثير من متوسط الخسارة السنوية المقدرة في الناتج. ويمثل هذا انعكاسا لانخفاض مرونة المنفعة الحدية للاستهلاك وافتراس وجود سعر زمن مفضل محض يقترب من الصفر، وكلاهما يعطي وزنا ترجيحيا كبيرا لخسائر الاستهلاك من أجيال بعيدة. ويرى العديدون أن هذه الافتراضات غير مقنعة لأنها تعني الوصول إلى معدل مدخرات أعلى كثيرا من المشاهد إحصائيا ومعدل عائد على رأس المال أدنى كثيرا من المشاهد إحصائيا (دراسة (Nordhaus, 2007a، ودراسة (Dasgupta, 2007). وتشير دراسة (Stern (2008) إلى أن أسعار الخصم تعتمد على مسار النمو المستقبلي في الاستهلاك، مما يعني أنه ينبغي تطبيق سعر خصم أقل في حالة تغير المناخ في العالم مقارنة بسعر الخصم الذي ينبغي أن يطبق في حالة عدم تغير المناخ، مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغير. وتؤكد تلك الدراسة أيضا أن الاستناد في أسعار الخصم إلى المعدلات السوقية غير ملائم أساسا في الحالات التي تنطوي على مفاضلات بشأن الرفاه عبر أجيال متباعدة وعبر بلدان مختلفة من حيث مستويات الدخل. أما التغير التكنولوجي (دراسة (DeLong, 2006) وعدم اليقين المحيط بأسعار

على سبيل المثال، عندما يؤدي المناخ إلى تخفيض الناتج الآن وفي المستقبل، فقد ينخفض الاستثمار لأن هناك تراجعاً في الموارد التي يمكن استثمارها ولأن معدل العائد على رأس المال أقل. وباستخدام عمليات المحاكاة، توضح دراسة (Fankhauser and Tol (2005) أهمية أثر تكوين رأس المال، وخصوصاً إذا كان التغير التكنولوجي عاملاً داخلي المنشأ، وهو أثر قد يكون أكبر من التأثير المباشر لتغير المناخ.

١١ وفق سيناريو تغير المناخ العالمي الوارد في تقرير ستيرن، مع اقترانه بتأثيرات الكارثة، والتأثيرات السوقية وغير السوقية، يبلغ الوسط الحسابي للخسائر أقل من ١٪ من الناتج العالمي في عام ٢٠٥٠، و٢.٩٪ في عام ٢١٠٠، و١٣.٨٪ في عام ٢٢٠٠.

١٢ رفع سعر الزمن المفضل المحض من ٠.١ إلى سعر لا يزال محدودا هو ١.٥٪ يؤدي إلى تخفيض نطاق تكاليف الأضرار المتوقعة من ٥-٢٠٪ إلى ١.٤-٦٪ من الاستهلاك العالمي (راجع عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

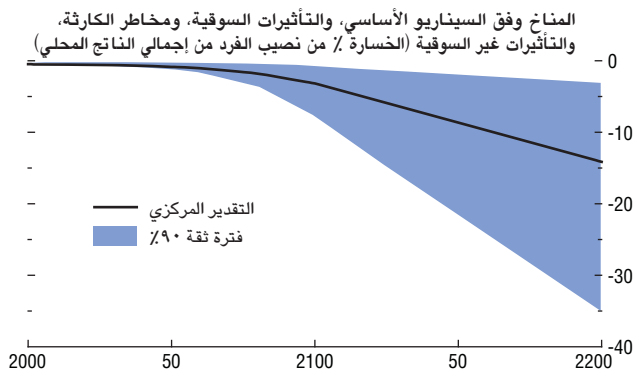
كيف سيؤثر تغير المناخ على الاقتصادات؟

الخصم المستقبلية فقد يبرر أيضا استخدام أسعار خصم أقل (دراسة 2007, Pindyck).

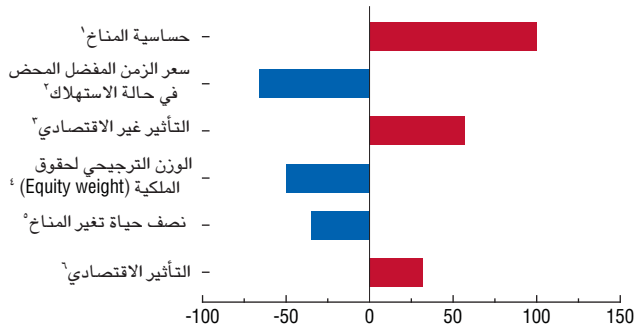
ما هي الأهمية النسبية لشتى مصادر الاختلاف في تقديرات الأضرار؟ يتراوح التقدير الوارد في تقرير ستيرن للخسارة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية بحلول عام ٢٢٠٠ وفق السيناريو الأساسي الذي وضعه لتغير المناخ (والذي يفترض حدوث انبعاثات عالية نسبيا ويدرج التأثيرات السوقية وغير السوقية ومخاطر الكارثة) بين حوالي ٣٪ و ٣٥٪ (بفترة ثقة تبلغ ٩٠٪) وتقدير مركزي يبلغ ١٥٪ (الشكل البياني ٤-٧). وتخلص دراسة Hope (2006b) إلى أن أهم مصدرين للاختلاف في تقديرات خسائر الرفاه هما معلمة الحساسية للمناخ وسعر الزمن المفضل المحض^{١٣}. أما عدم اليقين المحيط بالتأثيرات غير السوقية ومرونة المنفعة الحدية بالنسبة للدخل فقد كانا عند درجة عالية أيضا، بينما جاء عدم اليقين المحيط بالتأثيرات السوقية أقل درجة. وتخلص دراسة Weitzman (2007a) إلى أن اختيار سعر الخصم يحجب أي عدم يقين يحيط بالتكاليف والمنافع المستقبلية المتحققة بعد قرن من الآن نتيجة تغير المناخ. وترى هذه الدراسة أيضا أن أهم مصدر للاختلاف هو عدم اليقين المحيط باحتمال وقوع الكوارث وحجمها. وتخلص دراسة Webster and others (2003) إلى عزو ما يقرب من نصف الاختلاف إلى عدم اليقين المحيط بالتنبؤ بالانبعاثات.

الشكل البياني ٤-٧: الاختلاف في تقديرات الأضرار الناجمة عن تغير المناخ

هناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بتقديرات التأثير الاقتصادي لتغير المناخ.



العوامل الرئيسية المسببة للاختلاف في التكلفة الاجتماعية للكربون (توضيح القيم الموجبة حدوث زيادة في التكلفة، وتوضيح القيم السالبة حدوث انخفاض في التكلفة)



المصادر: دراسة Hope (2006b) ودراسة Stern (2007).

^١ ارتفاع درجة الحرارة الممثلة للتوازن عند ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون إلى الضعف.

^٢ سعر الزمن المفضل المحض في حالة الاستهلاك الآن وليس بعد سنة من الآن.

^٣ تقييم التأثير غير الاقتصادي عند حدوث ارتفاع في درجة الحرارة قدره ٢,٥ درجة مئوية.

^٤ عكس مرونة المنفعة الحدية بالنسبة للدخل.

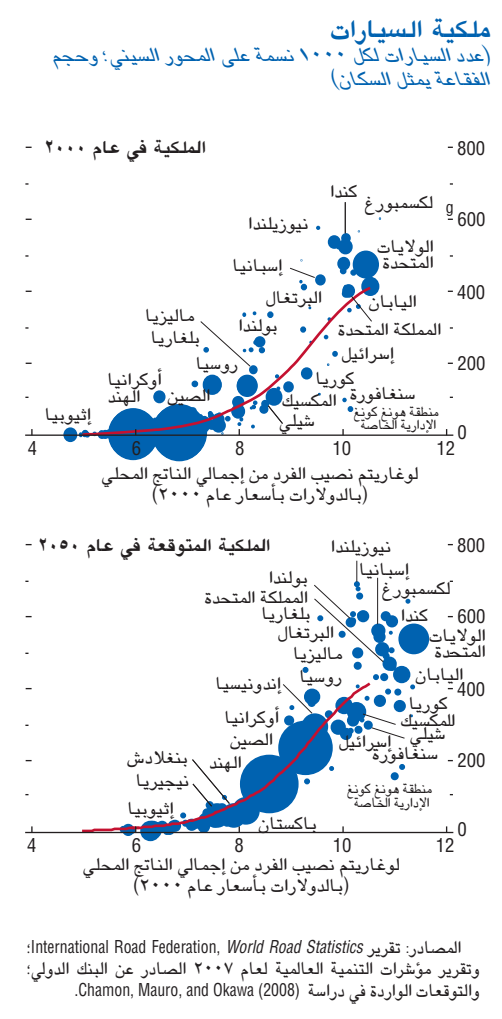
^٥ نقطة الوسط بالسنوات من الاستجابة العالمية للزيادة في التأثير الإشعاعي (radiative forcing).

^٦ تقييم التأثير الاقتصادي عند حدوث ارتفاع في درجة الحرارة قدره ٢,٥ درجة مئوية.

ومن شأن المخاطر اللاحقة المقترنة بالأضرار الكبيرة الناجمة عن تغير المناخ والتي لا يمكن إهمالها أن تبرر اتخاذ إجراءات مبكرة ومهمة على مستوى السياسات. ويؤدي عدم اليقين بوجه عام إلى زيادة منافع تأجيل السياسات، ولكن نظرا لأنه لا يمكن تحويل مسار الأضرار الناجمة عن تغير المناخ والآثار السلبية المترتبة عليهما،

^{١٣} تستخدم دراسة Hope نموذج تحليل أثر الاحتباس الحراري على مستوى السياسات لعام ٢٠٠٢ (PAGE 2002 model)، ولكنها تركز على التكلفة الاجتماعية للكربون (SCC) - أي القيمة الحاضرة للأضرار المستقبلية الناجمة عن تغير المناخ نتيجة لزيادة في انبعاثات الكربون قدرها طن واحد - وتستخدم تلك التكلفة كمؤشر للأضرار. وهناك تقلب واسع في تقديرات التكلفة الاجتماعية للكربون، شأنها شأن المقاييس المستندة إلى إجمالي الناتج المحلي. ففي مسح جرى مؤخرا، خلصت دراسة (2005) Tol إلى أن الوسط الحسابي للتكلفة الاجتماعية للكربون يبلغ ٤٣ دولارا أمريكيا للطن الواحد من الكربون، وخلصت إلى وجود انحراف معياري قدره ٨٣ دولارا. وباستخدام الافتراضات المعيارية المتعلقة بتطبيق سعر الخصم والتجميع، خلص واضع تلك الدراسة إلى أنه لا يرجح أن تتجاوز التكلفة الاجتماعية للكربون ٥٠ دولارا للطن الواحد من الكربون. غير أن هناك مسوحا أخرى تشير إلى قيم أعلى من ذلك (إذ بلغت القيمة المركزية ١٠٥ دولارا في دراسة Clarkson and Deyes, 2002، وبلغت القيمة المتخذة كقاعدة معيارية أقل من ذلك في دراسة Downing and others, 2005 حيث كانت ٥٠ دولارا). راجع أيضا تقرير IPCC (2007).

الإطار ٤-١: الارتفاع المستمر في ملكية السيارات في الاقتصادات الصاعدة: انعكاساته على تغير المناخ



يشير التاريخ الاقتصادي إلى أنه كلما زاد الناس ثراء زاد استخدامهم للنقل الخاص. وبناء على ذلك، فقد صاحب النمو الاقتصادي السريع مؤخرًا في عدد من الاقتصادات الصاعدة الكبيرة تصاعد يبعث على الإعجاب في الطلب على السيارات، ويمكن أن نتوقع لهذه البلدان أن تتحرك بسرعة صوب انتشار ملكية السيارات على نطاق واسع في العقود المقبلة. وسوف تؤدي زيادة استخدام السيارات إلى تحسين الرفاهية وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية أمام الملايين الذين يجري انتشالهم من الفقر، ولكن سيكون لها أيضًا انعكاسات رئيسية على تغير المناخ. ذلك أن السيارات تسهم في الوقت الراهن بنسبة ٦,٥٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية وحصّة كبيرة في استهلاك النفط — فعلى سبيل المثال، يسهم البنزين بنسبة تصل إلى ٤٥٪ من استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وهي واحد من الاقتصادات التي تعتمد على البنزين أكثر من سواها. وملكية السيارات قابلة للتحليل الاقتصادي الذي يعطي توقعات دقيقة إلى حد معقول، وبذلك يوفر توضيحًا كميًا لحجم التحديات المستقبلية المرتبطة بالسيطرة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. والواقع أنه قد تبين في العقود القليلة الماضية أن هناك علاقة ثابتة أمام التغيرات نسبيًا بين ملكية السيارات ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وعلى وجه أكثر تحديدًا، تشير التجارب التاريخية للاقتصادات التي أصبحت الآن اقتصادات متقدمة وتحليل الانحدار المقارن بين البلدان، إلى أن ملكية السيارات لا تزال منخفضة مقارنة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الشريحة البالغة حتى حوالي ٥٠٠٠ دولار أمريكي (وهو حد معين عن طريق البحث المتكرر سعياً للوصول إلى أفضل توافق للانحدار) وبعد ذلك تنطلق بسرعة مع نمو الدخل متجاوزة ذلك الحد.

وهناك عدة اقتصادات صاعدة — بما في ذلك الصين والهند، وهما أكثر بلدان العالم سكانًا — تمر الوقت الراهن بمرحلة التنمية التي ترتبط عادة بنقطة الانطلاق هذه (الشكل البياني). والواقع أنه رغم أن مجموعة متنوعة واسعة من السلع المعمرة الاستهلاكية شائعة الاستخدام لدى معظم الأسر الصينية في المناطق الحضرية، فإن ملكية السيارات لا تزال منخفضة نسبيًا إلا في عدد قليل من المراكز الحضرية الرئيسية. وهذا مؤشر على إمكانية المتاحة لزيادة ملكية السيارات في العقود القليلة القادمة، وذلك مع نمو نصيب الفرد من الدخل إلى ما يتجاوز ٥٠٠٠

دولار أمريكي في الاقتصادات الصاعدة والنامية الرئيسية. وتشير التوقعات المشتقة من الانحدارات المستندة إلى قائمة من البلدان، إلى أن عدد السيارات في العالم سيزيد بمقدار ٢,٣ مليار سيارة في الفترة بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٥٠، وأن عدد السيارات في الاقتصادات الصاعدة والنامية سيزيد بمقدار ١,٩ مليار سيارة^١. وهناك توقعات

^١ تستند التوقعات إلى نموذج انحدار يربط ملكية السيارات في قائمة من البلدان بحصة السكان الذين يكسبون أكثر من ٥٠٠٠ دولار أمريكي كنصيب للفرد الواحد سنويًا واتجاه عام يسجل التحسينات التكنولوجية؛ وتستند التوقعات طويلة الأجل للنمو الاقتصادي إلى

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما ماركوس تشامون وباولو ماورو، وذلك استنادًا إلى دراسة Chamon, Mauro, and Okawa (2008).

أوكسيد الكربون في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٤ مليار طن من ثاني أوكسيد الكربون في عام ٢٠٥٠. أما الانبعاثات المنطلقة من السيارات كحصة في مجموع انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من جميع المصادر فسوف ترتفع بذلك من ٦,٣٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨,١٪ في عام ٢٠٥٠. وتلخيصا لما سبق، يمكن أن تسهم السيارات إسهاما كبيرا — وهو أكثر من المتناسب — في زيادة الانبعاثات المنطلقة من جميع المصادر، ويمكن أن يكون لهذا انعكاسات بعيدة المدى على تغير المناخ.

وأمام صانعي السياسات في الاقتصادات الصاعدة والنامية فرصة "التصدي للرياح" المتمثلة في زيادة ملكية السيارات التي سوف تنتج حتما من التنمية الاقتصادية، وذلك بأن يشجعوا الاستثمار في البنية التحتية للملائمة لقطارات الأنفاق و/أو السكك الحديدية و/أو النقل العام. فقد أصبحت المخاوف المتعلقة بالتلوث المحلي أيضا محركا مهما للتغير على مستوى السياسات. كما أن الاختلاف الواسع في الضرائب على البنزين بين البلدان — والتي يتراوح بين ٠,٤ دولار على الغالون الواحد في الولايات المتحدة (بل وأقل من ذلك في بعض الاقتصادات النامية) وبين أكثر من ٣ دولارات على الغالون في المملكة المتحدة — يشير إلى أنه قد يكون هناك مجال كبير متاح لزيادة الضرائب على الوقود في مختلف أنحاء العالم. وقد بدأ بعض البلدان أيضا في تطبيق معايير كفاءة استخدام الوقود على نطاق واسع. ويجدر بالملاحظة أن الصين طبقت تلك المعايير في عام ٢٠٠٥ وسوف تجعلها أكثر صرامة في عام ٢٠٠٨. وتعتبر معايير الاقتصاد في وقود أسطول السيارات الموجود لدى الصين أكثر صرامة في المتوسط في الوقت الحاضر من المعايير المطبقة في أستراليا وكندا والولايات المتحدة، وإن كانت إلى حد ما أقل صرامة من المعايير المطبقة في أوروبا واليابان. وهناك إجراءات إضافية على مستوى السياسات تشمل فرض ضرائب أعلى على السيارات الأقل كفاءة في استخدام الوقود.

ورغم أن تلك السياسات تبدو ضرورية، إلا أنها ليست كافية. وفي نهاية المطاف، سوف يعتمد الكثير على ما يتحقق من تقدم في التكنولوجيات الجديدة — كتكنولوجيات السيارات الهجينة العاملة بالطاقة الكهربائية أو غيرها من القفزات التي لا يمكننا التنبؤ بها — وربما أمكن النظر أيضا في وضع حوافز على الابتكار في هذا المجال

مقاربة تدعمها تقديرات اقتصاد قياسي جزئي قائمة على مسح لعشرات الآلاف من الأسر في الصين والهند. وتؤكد النتائج أنه مع تزايد أعداد من يصلون إلى مستويات الدخل التي تسمح لهم بالقدرة على اقتناء سيارة، من المتوقع أن تزيد ملكية السيارات بمقدار نصف مليار سيارة في الصين وثلث مليار سيارة في الهند في الفترة من الآن حتى عام ٢٠٥٠. ولن تقتصر الزيادة المتوقعة في ملكية السيارات في عملاقي الأسواق الصاعدة هذين (والبلدان الأخرى التي تمر بمرحلة مماثلة في التنمية) على إحداث آثار كبيرة على المالية العامة لهذه البلدان — والتي يرجح أن تتطلب استثمارا في البنية التحتية من أجل دعم تلك الزيادة في الطلب على النقل — ولكنها سوف ترتب انعكاسات رئيسية أيضا على الانبعاثات وعلى تغير المناخ.

ويمكن أن يساعد إجراء حساب تقريبي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري على قياس انعكاسات الزيادة في أسطول السيارات العالمي من ٠,٥ مليار سيارة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٩ مليار سيارة في عام ٢٠٥٠. ووفقا لتقرير (2007) *Stern Review*، بلغت حصة السيارات (والسيارات العائلية متعددة الأغراض) في إطلاق الانبعاثات ما يعادل ٢,٦ مليار طن من ثاني أوكسيد الكربون في عام ٢٠٠٢. ويتطلب ربط الزيادة المتوقعة في عدد السيارات بالانبعاثات الإضافية وضع افتراضات تبسيطية قوية عن التحسينات المستقبلية في كفاءة استخدام الوقود. وعلى مدى عقدين ونصف ماضيين، كان متوسط عدد الأميال للغالون الواحد مستقرا بوجه عام في معظم الاقتصادات المتقدمة، حيث إن التحسينات التكنولوجية جاءت مصحوبة بزيادات في متوسط وزن السيارة. وبافتراض أن معدل نمو الانبعاثات من السيارات هو نفس معدل زيادة السيارات، فإن الانبعاثات العالمية التي تطلقها السيارات سوف تصل إلى ٦,٨ مليار طن من ثاني أوكسيد الكربون في عام ٢٠٥٠. ولوضع ذلك في سياقه الصحيح، يتنبأ السيناريو المعتاد في تقرير ستيرن بأن مجموع الانبعاثات (التدفق) من جميع المصادر سوف يرتفع من ٤٢ مليار طن من ثاني

مصادر منشورة. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل عن المنهجية والمصادر، راجع دراسة (Chamon, Mauro, and Okawa (2008).

— أي تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
— مع زيادة كثافة مبادرات كبح التغير المناخي كلما مضت عملية التعلم قدما (دراسة Stern, 2008؛ ودراسة

فإن انعكاسات عدم اليقين على السياسات تصبح أكثر إبهاما (دراسة Pindyck, 2007). فيعزز ارتفاع احتمال وقوع كوارث المناخ الحجج الداعية إلى الكبح المبكر

الإطار ٤-٢: جنوب آسيا: التأثير التوضيحي لصدمة مناخية مفاجئة

لرصيد البلد المعني من التكنولوجيا من شأنها أن تؤدي على الأرجح إلى هبوط كبير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.^٢ وبالنسبة لهذا الاقتصاد الذي ينتمي إلى منطقة جنوب آسيا، سوف يشهد نمو الإنتاجية انخفاضا كبيرا في الأجل المتوسط في قطاعات الاقتصاد التجارية وغير التجارية. وسوف يأتي ذلك مصحوبا بآثار سلبية على الطلب الأجنبي على منتجات ذلك البلد، وذلك بسبب هبوط القدرة التنافسية في الصناعات الجيدة التي يضطر ذلك البلد إلى التخصص فيها.

وتسبب هذه الصدمات انكماشاً مباشراً نسبته ٢٪ قياساً إلى السيناريو الأساسي، وتسبب في نهاية المطاف انكماشاً نسبته أكثر من ٨٪ في إجمالي الناتج المحلي، ويأتي ذلك الانكماش مصحوباً بانخفاض حقيقي في قيمة العملة نسبته ٢٪ نظراً لهبوط أسعار السلع المحلية. والسياسة المتبعة سياسة تيسيرية، وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة والسماح بتدهور في عجز الميزانية.^٤ ويؤدي كلا الإجراءين إلى تقلص المدخرات الوطنية ويدفع الحساب الجاري إلى وضع العجز.

استجابة الأسواق المالية

توضح الخطوط الزرقاء في العمود الواقع في أقصى يسار الشكل البياني سيناريو يضيف إلى الصدمات المباشرة المرتبطة بالمناخ صدمة في علاوة المخاطر تبلغ نقطة مئوية واحدة سنوياً، وذلك عند استجابة الأسواق المالية للتدهور في أداء ذلك البلد وفي احتمالاته المستقبلية. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تخفيض تراكم رأس المال ومن ثم إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي حتى ينتهي به الأمر إلى أن يصبح أقل مما في السيناريو الأساسي بنسبة ٣٪. ونظراً لأن ارتفاع علاوة المخاطر يؤدي إلى زيادة المدخرات الوطنية، فإنه يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير ويجعل نسبة الحساب

يعرض هذا الإطار بعض السيناريوهات التي توضح الآثار الاقتصادية لحدوث صدمة مفاجئة في المناخ على اقتصاد مفتوح. ويبحث هذا المثال تأثير التغيرات في نمط الأمطار الموسمية على بلد ممثل في منطقة جنوب آسيا يعتمد اعتماداً شديداً على الزراعة، ولكن الحجج المثارة هنا مهمة للبلدان الأخرى المعرضة لصددمات رئيسية في المناخ.

وقد تم وضع هذه السيناريوهات باستخدام صيغة سنوية تشمل ستة بلدان^١ من النموذج المتكامل العالمي للأوضاع النقدية وأوضاع المالية العامة (GIMF)،^٢ وهو نموذج توازن عام تصادفي ديناميكي متعدد البلدان تم تصميمه لأغراض الرقابة متعددة الأطراف. ويشمل هذا النموذج سمات قوية غير ريكاردية تُحدث سياسات المالية العامة بموجبها آثاراً حقيقية قوية. وهو يشمل أيضاً جوانب جمود اسمية وحقيقية مهمة، مما يجعله أداة مفيدة لدراسة الانعكاسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لصددمات العرض والطلب.

صددمات المناخ المفاجئة

يفترض السيناريو الأساسي لتغير المناخ، الموضح كخطوط حمراء في العمود الواقع أقصى اليسار في الشكل البياني، حدوث تدهور مفاجئ ودائم في المناخ يؤدي إلى تلف المحاصيل ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الوفاة ومعدلات الهجرة إلى البلدان المجاورة. وفي السنة الأولى، يتعرض للهلاك أو يهاجر ١٪ من السكان، وبعدها يحدث ذلك بنسبة ٠.٢٪ سنوياً على امتداد السنوات الخمس اللاحقة، مما يؤدي إلى هبوط عدد السكان بنسبة ٢٪ في الأجل الطويل.

وإضافة إلى الآثار السكانية، يمكن أن تؤدي التغيرات الحادة في المناخ أيضاً إلى جعل كثير من الأنماط الزراعية والتوزيعية القائمة وما يرتبط بها من الأنماط الصناعية أنماطاً بالية، مما يجبر على إعادة توطين الأرصدة الرأسمالية القائمة أو إنهاء تشغيلها وإعادة توطين العمالة أو تدريبها تدريباً تحويلياً. ويمثل هذا صدمة كبيرة

^٢ للاطلاع على تقديرات للآثار طويلة الأجل على الإنتاجية، راجع دراسة Nordhaus (2007b).

^٤ يفترض أن سياسة المالية العامة تستهدف تحقيق عجز هيكلية يشمل الفائدة يكون متسقاً مع رصيد الدين الحكومي الذي كان قائماً قبل وقوع الصدمة، مع عدم انخفاض تقدير الحكومة للتراجع المستمر بصورة دائمة في الوعاء الضريبي إلا بوتيرة بطيئة استجابة لانخفاض الإيرادات الضريبية المتحققة. ونتيجة لذلك، لا ترفع الأسعار الضريبية إلا تدريجياً عندما يشهد الاقتصاد انكماشاً، وهو ما يؤدي إلى عجز يستمر عدة سنوات ومن ثم إلى زيادات في حجم الدين. وتتسم تلك السياسة بأنها سياسة توسعية قياساً إلى قاعدة توازن الميزانية.

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما مايكل كومبوف ودوغلاس لاكستون، بدعم من سوزانا مورسولا.

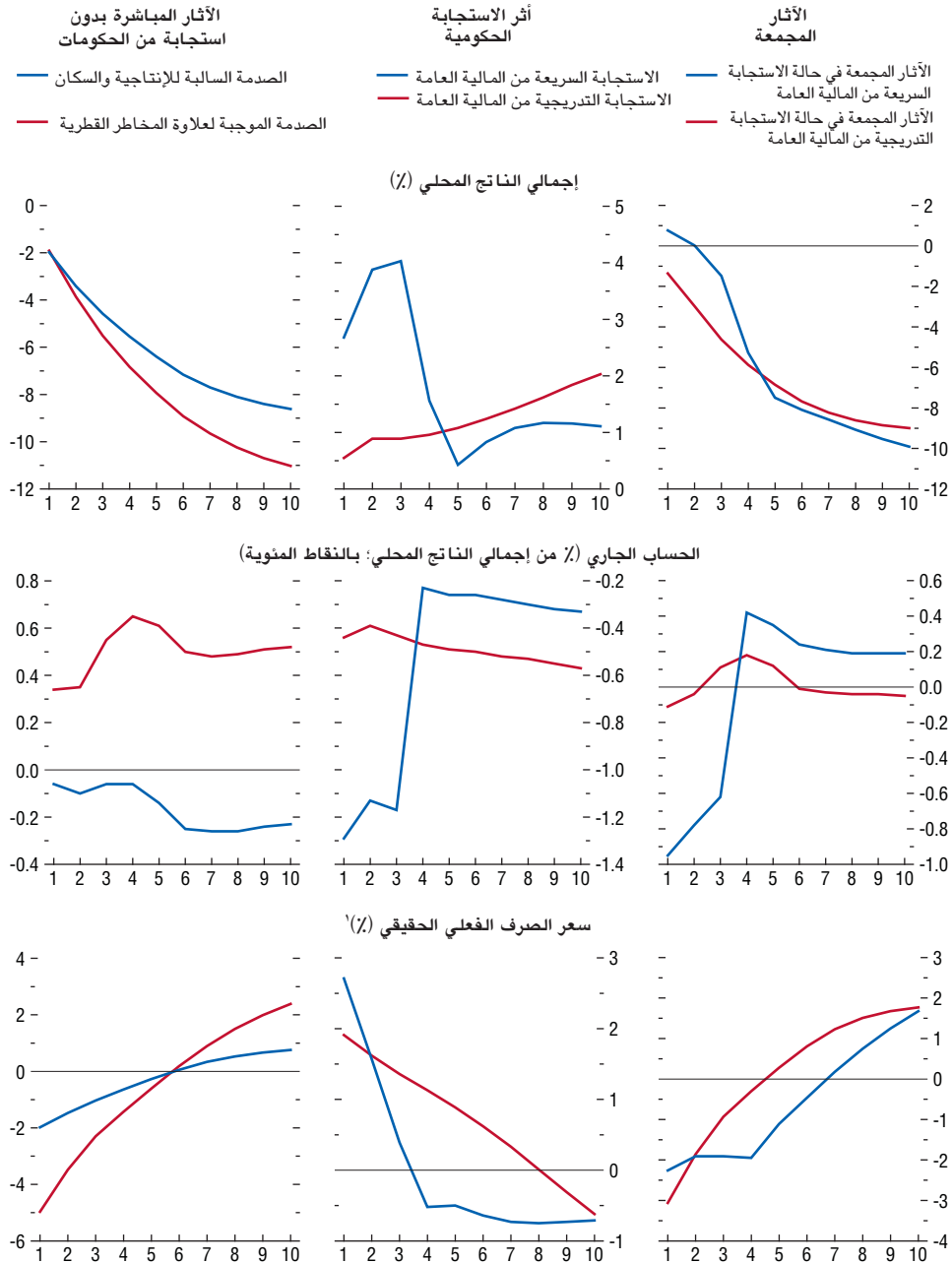
^١ الكتل القطرية هي آسيا الصاعدة، ومنطقة اليورو، والهند، واليابان، والولايات المتحدة، والبلدان المتبقية. وقد تمت معايرة الروابط التجارية فيما بين هذه البلدان باستخدام مصفوفة التدفقات التجارية العالمية لعام ٢٠٠٦.

^٢ للاطلاع على وصف لهيكل النموذج، راجع دراسة Kumhof and Laxton (2007).

كيف سيؤثر تغير المناخ على الاقتصادات؟

التأثير التوضيحي لتغير المناخ

(الانحرافات عن السيناريو الأساسي: المحور السيني بالسنوات)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
تمثل القيمة الموجبة ارتفاعاً في سعر الصرف قياساً إلى السيناريو الأساسي.

الإطار ٤-٢ (تتمة)

ويؤدي ارتفاع الاستثمار العام إلى زيادة رصيد رأس المال العام بنسبة ١٥٪ في نهاية السنة الثالثة. ويتنبأ السيناريو بأن يزيد إجمالي الناتج المحلي على طول الخط، ويأتي ذلك في البداية بنسبة تبلغ حوالي ٤٪ نتيجة لزيادة الطلب الحكومي، وبعد بضع سنوات بنسبة تبلغ حوالي ١٪ بسبب الآثار المعززة للإنتاجية، وهي الآثار المتحققة من زيادة رصيد رأس المال العام. أما الزيادة الكبيرة في الطلب وما يناظرها من هبوط في المدخرات الوطنية فإنها تسبب عجزاً أولياً في الحساب الجاري يتجاوز ١٪ من إجمالي الناتج المحلي وارتفاعاً حقيقياً في قيمة العملة يبلغ ٣٪. ويظل وضع الحساب الجاري سالباً نتيجة انخفاض المدخرات الحكومية انخفاضاً دائماً، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي بما يكفي لتوليد حجم صادرات يكفي لخدمة الدين الخارجي المرتفع.

وقد تصبح سياسة الاستثمار الحكومي السريع ضرورية إذا سببت صدمة المناخ انهياراً هائلاً في النشاط الاقتصادي في البداية على وجه الخصوص. أما إذا لم تؤد إلى ذلك، كما هو وارد في السيناريو الأساسي لنا، فعندئذ قد يكون من الملائم اتباع منهج أكثر تدرجاً. ويتضح ذلك من الخطوط الزرقاء في العمود الأوسط من الشكل البياني، إذ أنها توضح حدوث زيادة في الاستثمار العام بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى فترة ١٠ سنوات. ويحدث ذلك آثاراً مماثلة على إجمالي الناتج المحلي ولكنها تتحقق بشكل أكثر تدرجاً. وترجع الفروق بينهما إلى اختلاف انعكاسات سيناريو الاستثمار العام على الرصيد التراكمي لرأس المال العام وعلى تأثير معدل انخفاض قيمة العملة.

أما الخطوط الحمراء والزرقاء الموجودة في العمود الواقع أقصى اليمين في الشكل البياني فهي تضم سيناريو صدمة المناخ، بما في ذلك استجابة علاوة المخاطر، مع أي من سيناريوهي الاستثمار العام. ويحقق الاستثمار العام هدفين كما يلي: (١) تخفيف تأثير صدمة المناخ، ويكون عند أعلى مستوى للفعالية عندما يتركز الاستثمار في الفترة اللاحقة مباشرة على وقوع الصدمة، (٢) تخفيف الآثار طويلة المدى للصدمة، ويكون عند أعلى مستوى للفعالية عندما يتم نشر الاستثمار على امتداد فترة زمنية أطول.

الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي ترتفع بحوالي ٠,٧ نقطة مئوية مقارنة بالسيناريو الأساسي. وبعد سنوات قليلة، يؤدي التحسن في مركز الأصول الخارجية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

استجابة الحكومة

نظراً لأن الصدمات الكبيرة بالقدر الكافي في المناخ يمكن أن تؤدي إلى تدهور رصيد البلد المعنى من التكنولوجيا بقدر كبير، فإن السؤال الذي يثور هو كيفية إعادة بناء تلك التكنولوجيا على أفضل وجه. ومن الواضح أن دور القطاع الخاص له أهمية في ذلك، ولكن الاستثمار الخاص قد يواجه العراقيل نتيجة وجود مثيرات أمام تراكم رأس المال ناشئة عن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية. وفضلاً على ذلك، سوف يحتاج الاقتصاد المتضرر المعنى إلى استثمارات ضخمة في السلع العامة، كتجهيزات الإغاثة من أجل حماية السكان، وإعادة بناء البنية التحتية للنقل والاتصالات، وتوفير تدريب تحويلي للقوى العاملة. ويوضح العمود الأوسط في الشكل البياني هذين السيناريوهين.^٥

وتوضح الخطوط الحمراء الآثار التدريجية لحدوث زيادة في الاستثمار العام نسبتها ٣,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في فترة ثلاث سنوات. ويتم تمويل هذه الزيادة عن طريق إصدار دين حكومي إضافي، وهو ما يسمح بزيادته بنسبة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل، وتأتي هذه الزيادة مصحوبة بزيادة دائمة نسبتها ٠,٥٪ في نسبة عجز ميزانية الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي من السنة الرابعة فصاعداً. ويفترض النموذج أن الكيانات الاقتصادية في القطاع الخاص لا تدخر بما يكفي لموازنة تلك التغيرات في مدخرات القطاع العام. ويعني ذلك أن إصدار الدين الحكومي الإضافي يؤدي إلى مزاحمة استثمارات القطاع الخاص في الأصول الأخرى، وفي هذه الحالة يتحقق ذلك بسبب أهمها انخفاض صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل.

^٥ قد يكون من الممكن القيام تدريجياً ببعض الاستثمارات العامة قبل وقوع صدمة المناخ. ولكن كي يكون ذلك فعالاً، سوف يتطلب معرفة مسبقة على وجه الدقة بتوقيت ومكان وقوع تلك الصدمة. وبالنظر إلى جوانب عدم اليقين الهائلة المرتبطة بتغير المناخ، يبدو أنه لن يكون هناك سوى مجال متاح محدود لتلك الإجراءات الاستباقية.

^٦ تمت معايرة مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال العام كي تتسق مع الكتابات ذات الطابع التجريبي. راجع دراسة Ligthart and Suárez (2005).

ما هي أفضل السبل في تكيف البلدان مع تغير المناخ؟

توجيهه إلى عملية التكيف في مجالات الزراعة والصحة والمياه وحماية السواحل بحوالي ٤٠ مليار دولار سنويا في عام ٢٠٣٠، وربما يتوقع أن يتحمل القطاع الخاص نصفها. وتتوقع تلك الدراسة أيضا أن تصل الاحتياجات الإضافية في مجال البنية التحتية إلى ما يتراوح بين ٨ مليارات و١٣٠ مليار دولار، وبعضها سوف تتحمله الحكومات مباشرة.^{١٥} ومن الضروري إجراء مزيد من التنقيح في تقديرات تكاليف التكيف من أجل تقليص النطاق الواسع لعدم اليقين المحيط بهذه التقديرات وتوسيع تغطيتها حيثما أمكن — وذلك مثلا بتضمين الحاجة إلى التكيف مع زيادة التغير في المناخ.

وربما كانت التنمية الاقتصادية والمؤسسية هي أفضل وسيلة لتحسين طاقة التكيف المرتبطة بالمناخ. فالتنمية تشجع التنوع بعيدا عن القطاعات شديدة الانكشاف، وتحسن فرص الوصول إلى الصحة والتعليم والمياه، وتخفف الفقر. ولكي تكون استراتيجيات التنمية فعالة في تعزيز التكيف، من الضروري أن تأخذ تلك الاستراتيجيات في الحسبان جوانب الضعف أمام تغير المناخ، مع السعي في الوقت ذاته إلى تحاشي سوء التكيف (تقرير IPCC, 2007). كما أن الارتقاء بنوعية المؤسسات يعزز قدرة البلدان على التأقلم مع تغير المناخ (دراسة Kahn, 2005).

ومن الضروري أيضا تحقيق الوقاية الذاتية في مجال المالية العامة في مواجهة تغير المناخ. ويجب أن تشمل الميزانيات الحكومية إتاحة المجال لنفقات التكيف، كما يجب تعزيز شبكات الأمان الاجتماعية، وخصوصا في البلدان التي سوف تتضرر بشدة. وقد تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي من أجل تكملة الموارد المحلية في الحالات التي تكون فيها مطالب التكيف أكبر مما تتحمله طاقة البلدان الفقيرة.^{١٦} وقد جاء استحداث صندوق تابع

^{١٥} يضع تقرير World Bank (2006) تكلفة الاستثمارات الموجهة إلى "توكي تغير المناخ" ("climate-proofing") في نطاق يتراوح بين ٣ مليارات و٥ مليار دولار سنويا، ويقدر تقرير United Nations Development Program (2007) هذه التكلفة بمبلغ ٤٤ مليار دولار سنويا في عام ٢٠١٥. وسيكون مطلوباً إنفاق مبلغ إضافي يصل إلى ملياري دولار للتحرك في مواجهة الكوارث ومبلغ ٤٠ مليار دولار سنويا من أجل تقوية شبكات الأمان الاجتماعية. وبالمقارنة بذلك، تضع الحكومة اليابانية تقديرا لمجموع تكلفة إقامة الدفاعات الساحلية في مواجهة ارتفاع قدره متر واحد في مستوى سطح البحر عند ٩٣ مليار دولار (تقرير Government of Japan, 2002). وتبلغ حوالي مليار دولار سنويا ومبلغ آخر يصل إلى ٨ مليارات دولار يوجه إلى تقوية حاجز نهر التيمز (تقرير UKCIP, 2007).

^{١٦} على سبيل المثال، تخلص دراسة (2007) Easterling, and others إلى أن حدود احترار إقليمي قدره ٣ درجات مئوية من شأنه على الأرجح أن يتجاوز قدرة الاقتصادات الصاعدة على التكيف مع ما يقع من تأثير على غلات المحاصيل.

(Weitzman, 2008). غير أنه حتى في حالة الكبح النشط للتغير المناخي النشط سيكون من الضروري المضي في التكيف — أي التعديلات في النظم البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية استجابة للتأثيرات المناخية.^{١٤} وإذا بذلت جهود جادة أنية من أجل تخفيض الانبعاثات، فسوف يحدث قدر من احترار المناخ رغم ذلك، مما يجعل التكيف أمرا لا مناص منه. غير أن التكيف يمثل استجابة غير كافية في ذاته، لأن هناك قيودا طبيعية على قدرة البشر على التكيف عند درجات الاحترار الأعلى.

ما هي أفضل السبل في تكيف البلدان مع تغير المناخ؟

تكيف المجتمعات تاريخيا مع التغير المستمر في الأوضاع البيئية، ويمكن أن نتوقع استمرار الأفراد والمؤسسات في تعديل سلوكهم استجابة للتغير المستمر في أوضاع المناخ (كأن يكون ذلك عن طريق زراعة محاصيل أكثر تحملا للجفاف). غير أن المرجح أن يكون اشتراك الحكومات مطلوبا أيضا من أجل حفز التكيف، وذلك للتغلب على فشل الأسواق (أي عدم قدرة فرادى المؤسسات والأسر على دمج المنافع الاجتماعية المتحققة من التكيف دمجا كاملا في عملية صنع القرارات لديها)، وتلبية الحاجة إلى دعم عملية التكيف باستخدام السلع العامة والخدمات العامة (مثلا، حماية السواحل أو الاستثمار في البنية التحتية للصحة العامة). وزيادة طاقة القطاع الخاص على التكيف، مثلا، في البلدان الفقيرة.

ومن النادر أن يجد المرء تحليلات كمية لتكاليف التكيف، ولكن تشير الدراسات التي تركز على التكاليف التي يتحملها القطاع العام إلى أن التكيف يمكن أن يسبب ضغطا على الميزانيات الحكومية، وخصوصا في الاقتصادات النامية التي تتسم بضعف طاقات التكيف لديها والتي من المرجح أن تتضرر بدرجة أشد بتغير المناخ. واستنادا إلى عمليات الاستكمال البسيطة لأنماط الإنفاق الراهنة عن طريق الاستقراء، تقدر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٠٧ (United Nations Framework Convention on Climate Change (2007)) الاستثمار السنوي الإضافي اللازم

^{١٤} وعلى مستوى أكثر طموحا، يمكن تحقيق تخفيض في الاحترار العالمي عن طريق استخدام "الهندسة الجغرافية" ("geoengineering")، أي الجهود التكنولوجية الرامية إلى تحقيق استقرار النظام المناخي عن طريق التدخل المباشر في توازن الطاقة في كوكب الأرض. ولكن لا تزال هذه التكنولوجيات في مرحلة مبكرة جدا من التطور، وهي، وإن كانت تبشر بالخير، تفتتح مجالا واسعا للمخاطر المحتملة على البيئة. راجع دراسة Barrett (2006) للاطلاع على مناقشة عن الهندسة الجغرافية.

الإطار ٤-٣: السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى التكيف بشكل أكثر سلاسة مع صدمات المناخ المفاجئة

وتعتمد إعادة تخصيص عوامل الإنتاج بعد وقوع الصدمة أيضا على عوامل القصور في أسواق الائتمان وجوانب الجمود في أسواق العمل (دراسة Caballero and Hammour, 2005؛ ودراسة Matsuyama, 2007). وباستخدام الحدس، نجد أنه يمكن تقليل التكلفة الاقتصادية الكلية لصدمة كالفيضانات تدمير الإنتاج الزراعي إذا أمكن استيعاب العمالة الزراعية المسرحة بسهولة في قطاع الصناعات التحويلية. ولكن عقود العمل الجامدة قد تحول دون إعادة التخصيص على ذلك النحو، مما يجعل العمالة عاطلة ويزيد من حدة الصدمة. وبالمثل، فإن جوانب قصور الأسواق المالية التي ترفض توفير السيولة للمؤسسات للمساعدة في تمويل الصدمات يمكن أن تؤدي إلى حالات إغلاق تتعارض مع اعتبارات الكفاءة وإلى حالات انكماش اقتصادي (دراسة Bernanke and Gertler, 1989؛ ودراسة Kiyotaki and Moore, 1997؛ ودراسة Wasmer and Weil, 2004). وهناك أيضا أدلة مستمدة من الاقتصاد القياسي تؤكد الدور المهم لسياسات القطاع المالي المرنة في تشكيل تأثير صدمات الأحوال الجوية المتطرفة.

غير أنه قد يكون من الصعب جدا تحديد دور السياسة الاقتصادية في تشكيل الاستجابة الاقتصادية على المستوى المجمع في وجه تغير المناخ وغيره من الصدمات المعاكسة. فغالبا ما يختار صانعو السياسات سياسات وتنظيمات تستند في جانب منها إلى التأثير المتوقع للأحداث الاقتصادية، وهو ما يمكن أن يضعف الخطوط الفاصلة بين العلة والأثر. فعلى سبيل المثال، قد يتزامن اتباع نظم أكثر مرونة مع حدوث خسائر حادة في الناتج لأن صانعي السياسات قد يختارون مرونة سعر الصرف عندما يتوقعون حدوث تغيرات باهظة التكلفة في معدلات التبادل التجاري، مما يخفي التأثير المحتمل لنظم أسعار الصرف المعومة في تمهيد هذه الصدمات. وقد ينشأ التحيز أيضا لأن اختيارات السياسات يمكن أن تحدد وتيرة الصدمات الاقتصادية وشدتها. وفي هذه الحالة، قد تحدد سياسة سعر الصرف أو سياسة القطاع المالي أنماط التخصص ومن ثم وتيرة صدمات معدلات التبادل التجاري وشدتها.

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية، كمرونة سعر الصرف، يمكن أن تساعد على تخفيض الآثار السلبية الاقتصادية الكلية لأحداث الأحوال الجوية المتطرفة التي يرجح أن تصاحب تغير المناخ. فعادة ما تؤدي تلك الصدمات إلى تدمير رأس المال وإحداث اضطراب في الإنتاج، ويتطلب التكيف معها إعادة توزيع البشر ورأس المال بين القطاعات وداخل كل قطاع. ويساعد انخفاض قيمة العملة على تخفيض تكلفة الصدمة ويمكن الاقتصاد المعني من التحرك بشكل أسرع صوب التوازن الجديد عن طريق رفع السعر المحلي للصادرات، بينما ييسر ارتفاع مستوى الأسعار إحداث التصحيح في الأجور الحقيقية (دراسة Friedman, 1953؛ ودراسة Mundell, 1961). ويميل التكيف مع الصدمة السلبية في نظام سعر الصرف الثابت إلى أن يستغرق وقتا أطول، حيث يشهد النشاط الاقتصادي هبوطا إلى أن تهبط الأجور والأسعار (الجامدة) إلى مستوياتها التوازنية الجديدة (دراسة Obstfeld and Rogoff, 2002). وتتسق الأدلة التجريبية الواردة في دراسة Ramcharan (2007a) مع هذه الأفكار.

غير أن هناك بعض المحاذير المهمة على هذه الكتابات. فمن ناحية، نظرا للمخاوف المتعلقة بالتزام البنوك المركزية بالحفاظ على استقرار الأسعار، نجد أن بعض البنوك المركزية في الاقتصادات النامية قد لا تتوافر لها القدرة على انتهاج السياسة النقدية المعاكسة للاتجاهات الدورية بشكل فعال. وبذلك، يمكن أن ترد قيود من الوجهة العملية على عنصر مهم من عناصر عملية التصحيح في نظم أسعار الصرف المرنة. كما أن الأسعار قد لا تكون جامدة بدرجة كبيرة في اقتصادات نامية متعددة، مما يجعل التصحيح عن طريق سعر الصرف الاسمي غير ضروري. فضلا على ذلك، يمكن أن ينخفض اختلاف سعر الصرف وتكاليف المعاملات في ظل نظم أسعار الصرف الثابتة، وهو ما ينشط التجارة والاستثمار والنمو. ويمكن أن تؤدي حركات سعر الصرف الاسمي إلى زيادة حدة تأثير الصدمات الحقيقية، وهو ما يعتمد على حجم انكشاف الميزانيات العمومية للمؤسسات.

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو رودي رامتشاران

مقارنة الكوارث بين البلدان مرتفعة الدخل والبلدان منخفضة الدخل

فئة البلدان حسب الدخل	عدد الكوارث	السكان (بالمليون نسمة)	القتلى نتيجة الكوارث	مجموع الأضرار % من إجمالي الناتج المحلي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
الدخل المرتفع	١,٤٧٦	٨٢٨	٧٥,٤٢٥	٠,٠٠٧	٢٣,٠٢١
الدخل المنخفض	١,٥٣٣	٨٦٩	٩٠٧,٨١٠	٠,٥٥	١,٣٤٥

المصادر: مركز بحوث الأوبئة الناجمة عن الكوارث (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters): ودراسة Stromberg (2007). تشمل الكوارث الزلازل وحالات الجفاف والفيضانات والعواصف والثورانات البركانية. ويقتصر حساب مجموع الأضرار على العواصف والفيضانات.

إصلاحات القطاع المالي وتأثير الفيضانات على نمو الناتج

(المتغير التابع: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

(د)	(ج)	(ب)	(أ)
سيناريو الآثار الثابتة	سيناريو "السياسات الثابتة"	السيناريو الأساسي	
٣٢,١٤٦	٧٠,٧٠٧	٣٧,٩٤٥	الفيضانات (t-1)
[٥١,٢٨٤]	[٦٢,٥٠٩]	[٤٠,٩١٦]	
٠,٢٤٤-	٧٥,٧٢٤-	٧,٣٤٣-	المؤشر* الفيضانات (t-1)
[٢٧,٥٨٢]	[١٠٠,٠٣٤]	[٢٤,٩٥٤]	
٤,٣٢٣	٢,٤٩٠	١٣,٠٤٣	الفيضانات (t-2)
[٣٣,٥٦٩]	[٣٦,٦٥٨]	[٣٥,٧٦٧]	
٣٠,٤٢٨	٤٠,٥٥٧	٢٧,٨٣٢	المؤشر* الفيضانات (t-2)
[٢٨,٢٥٨]	[٣٢,٤٩٨]	[٣٣,٣٧٩]	
**٨٦,٩٢٤	١٠٤,١٥٩	**٨٩,١٤٢	الفيضانات (t-3)
[٤٠,٥٢٧]	[١٠٢,٨٩٥]	[٣٦,٥٠٣]	
١٣,٥٥٥-	١٥٠,٣٨٩-	١٠,٨٤٤-	المؤشر* الفيضانات (t-3)
[٢٥,٧٧٠]	[١٦٩,٨٥٢]	[٢٦,١٩٧]	
*٣٩,٦٧١-	**٧٣,٤٣٩-	٣٧,٦٠٦-	الفيضانات (t-4)
[٢٣,١٤٦]	[٢٧,٨٦٢]	[٢٥,٤١٧]	
٩٢,١٢٥	*١٢٧,٣٣٢	**٨٦,٨٥٩	المؤشر* الفيضانات (t-4)
[٣٦,١٥٢]	[٣٥,١٨٥]	[٣٧,٥٦٧]	
٨٣,١٢١-	*٢٢٦,٥١٧-	**٧٧,٦٣٣-	الفيضانات (t-5)
[٣٥,٧٧٣]	[٤٧,٣٢٧]	[٣٥,٥٤٨]	
***٩٧,٦٨٧	***٧٠,٦٧٠	***٩٤,٣٦٧	المؤشر* الفيضانات (t-5)
[١٤,١٢٢]	[١٠,٥٧٤]	[١٤,٥٧٢]	
٩٨٩	٨٤٢	٩٨٩	المشاهدات الإحصائية
٠,٣٧	٠,٣٠	٠,٢٨	معامل التحديد

المصدر: دراسة Ramcharan, 2007b.

ملحوظة: الانحرافات المعيارية الواردة بين قوسين مجمعة على المستوى القطري. وتشير علامات النجمة الواحدة * والنجمتين ** والثلاث نجومات *** إلى مستوى دلالة إحصائية نسبته ١٠٪، ٥٪، و١٪ على التوالي.

أن R_{it} تشير إلى مؤشر التحرير المالي بحكم القانون الوارد في دراسة Abiad, Detragiache, and Thierry Tresselt (2007) والمشاهد في البلد i في السنة t . ويشير المتجه X_{it} إلى مجموعة متغيرات الضبط المشاهدة في حالة البلد i في السنة t .

وتصبح معادلة التقدير هي

$$y_{it} = \sum_{j=1}^5 [\alpha_j S_{it-j} + \lambda_j R_{it} + \gamma_j S_{it-j} * R_{it} + X_{it-j} \theta_j] + X_{it} \beta + v_i + u_{it}$$

حيث المعلمات γ_j تختبر ما إذا كان تأثير الصدمة على متغير النتيجة المتحققة، وهو y_{it} ، يعتمد على مدى التوجه السوقي للنظام المالي أم لا. ونظراً لأن النظام المالي وكذلك الصدمة يمكن أن يؤثر على مستوى توازن y_{it} ، فإن

الفروق الإقليمية في وقوع الكوارث وتأثيرها

عدد الكوارث	القتلى لكل ١٠٠٠٠٠٠ نسمة	المتضررون لكل ١٠٠٠٠٠٠٠ نسمة	
٨٦١	٢,٦١	١,٤٥٣	إفريقيا
٢,٣٥٢	٠,٧٤	٤,٣٠٣	آسيا
١,٦٢٦	٠,٥٩	٥٦٤	الأمريكتان
٨٦٣	٠,٦٠	٢٠٦	أوروبا
٣٢٤	٠,٤٦	٢,٣٦٣	أوقيانوسيا

المصادر: مركز بحوث الأوبئة الناجمة عن الكوارث (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters) ودراسة (Stromberg (2007).

غير أن الكوارث الطبيعية يمكن أن توفر نظرة متعمقة موثوقة في تأثير السياسة الاقتصادية في تشكيل الاستجابة الاقتصادية على المستوى المجمع في وجه تغير المناخ وغيره من الصدمات. وعلى وجه الخصوص، تشهد الكوارث إحصائياً بسهولة، ولكن من الصعب جداً التنبؤ بها. وهي أيضاً، على الأقل في المدى القصير، لا تتقرر نتيجة الاختيارات الاقتصادية. ومن ثم يمكن معاملتها، باستخدام لغة الاقتصاد، كعوامل خارجية المنشأ بشكل مشروط من منظور اختيارات السياسات. ورغم ذلك، فإن هذه الأحداث تتجمع بالفعل جغرافياً (الجدولان الأول والثاني)، ويمكن أن يؤثر الانكشاف العام لبعض البلدان أمام الصدمات الطبيعية على السياسة الاقتصادية وعلى الاستجابة لتلك الصدمات. ولكن الانكشاف ظاهرة يمكن مشاهدتها إحصائياً ويمكن إدراجها في إطار التقديرات، مما يقلص إمكانية التحيز. وحتى بعد تسجيل التجمع الجغرافي، تظل هذه الصدمات في معظمها أحداثاً ذات احتمال منخفض ومن غير الممكن التنبؤ بها لدى بلدان متعددة، ولذلك من غير المرجح أن تمثل قوة كبيرة في تحديد السياسة الاقتصادية. فمنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، معروفة بشدة تعرضها للأعاصير، ومع ذلك فإن الأعاصير الآتية من المحيط الأطلنطي ضربت واحدة من جزر تلك المنطقة سبع مرات في المتوسط فقط في المائة سنة الأخيرة.

ويمكن استخدام المنهجية الواردة في دراسة Ramcharan (2007a) في تقدير دور سياسات القطاع المالي في تشكيل تأثير الكوارث الطبيعية على الناتج. ففي حالة الفيضانات، على سبيل المثال، نفترض أن S_{it-1} تشير إلى متغير يحمل قيمة صفر إذا لم تكن هناك فيضانات في البلد i في السنة $t-1$ (أي السنة السابقة) ونسبة منطقة اليابسة المتضررة إلى مجموع مساحة اليابسة في ذلك البلد في حالة وقوع الفيضان. ولننفترض

الإطار ٤-٣ (تتمة)

معياريًا أعلى بمقدار واحد صحيح على مؤشر التحرير.^{١٦} غير أن هذه النتائج قد تكون متحيزة إذا كان صانعو السياسات يستجيبون بصورة منتظمة لهذه الصدمات عن طريق تغيير سياسات القطاع المالي. وبذلك، فإن العمود «ج» يستبعد الفيضانات التي تتزامن مع تغيرات في مؤشر التحرير المعني في فترة ٦ سنوات بدءًا من السنة السابقة على وقوع الصدمة، ولم يؤد ذلك إلى تغير يذكر في النتائج. وأخيرًا، يشمل العمود «د» المتغيرات الصورية المتعلقة بكل بلد على حدة من أجل استيعاب التناظر بين البلدان غير المشاهد إحصائيًا غير المتغير مع الوقت. وهنا أيضًا لا يطرأ تغير يذكر على الأثر التراكمي لإصلاحات القطاع المالي في تشكيل استجابة الناتج للصدمة.

^{١٦} كسر منطقة اليابسة المتضررة بالفيضانات المعتاد في العينة هو ٠,٠١٤، والانحراف المعياري لمؤشر التحرير هو ٠,٢٤٦. وبذلك، باستخدام المعاملات ذات الدلالة الإحصائية المأخوذة من الجدول الثالث، يكون التأثير المقدر هو (٠,٢٤٦*٠,٠١٤*(٨٦,٨٥٩+٩٤,٢٦٧).

المواصفة الإحصائية تشمل أيضًا R_{it} وكذلك S_{it} بشكل خطي. وإضافة إلى ذلك، فإن المتغيرات الأخرى التي يوجد ارتباط بينها وبين قرار إصلاح النظام المالي المعني قد تشكل أيضًا استجابة الناتج للصدمة، ومن أجل تقليل هذا المصدر المحتمل للتحيز، فإننا نضع أيضًا تقديرًا لحدود التفاعل هذه، وبذلك نتوصل إلى المعامل θ . وننظر في آثار الصدمة على امتداد أفق زمني يبلغ خمس سنوات، بدءًا من السنة التالية مباشرة لإبلاغ الحدث المعني. ويشير المتغير v_i إلى الآثار في كل سنة؛ و u_{it} هو حد متبق مسموح له بالارتباط عبر السنوات في حالة نفس البلد في كل الانحدارات. ويقتبس الجدول الثالث بعض النتائج الأساسية الواردة في دراسة Ramcharan (2007b). وتتألف العينة من قائمة غير متوازنة تضم ٤٣ بلدًا بدءًا من عام ١٩٧٣. وتؤكد النتائج أن التحرير المالي يمكن أن يخفف تأثير الفيضان على النمو. ويشير العمود "ب" إلى أنه في حالة اقتصاديين يواجهان فيضانًا مماثلًا، فإن نمو الناتج يكون أعلى بحوالي ٠,٦٥ نقطة مئوية في الاقتصاد الذي يسجل انحرافًا

رأس المال على القطاعات والمناطق المنتجة الجديدة (أخذ التكاليف والمخاطر المعدلة في ضوء المناخ في الحسبان).^{١٧} كما أن قدرة الأسواق المالية على إعادة توزيع التكاليف والمخاطر، كي يتحملها الراغبون والقادرون أكثر من سواهم، سوف تساعد أيضًا في تخفيض الآثار السلبية الاجتماعية للتكيف. غير أن هذه القدرة تعتمد على نوعية السياسات الاقتصادية الكلية والمالية.

وهناك نوعان من الأدوات المالية لهما أهمية كبيرة في سياق الاستجابة لتغير المناخ.

- المشتقات المتعلقة بالأحوال الجوية (Weather derivatives) والتي تتيح وسيلة للمنتجين المعرضين لآثار تقلبات درجات الحرارة أو تقلبات هطول الأمطار في الأجل القصير كي يتحوطوا من انكشافهم.^{١٨} وعادة ما تكون العقود المتبادلة في البورصات (Exchange-traded contracts) مربوطة بعدد من الأيام التي

للأمم المتحدة مؤخرًا بهدف تقديم التمويل المخصص إلى تلك البلدان بمثابة خطوة جديرة بالترحيب في هذا الشأن.

فاتباع نظام سعر صرف مرن، واتباع سياسات تزيد من مرونة رأس المال والعمالة يمكن أن يساعد على تقليص التكلفة الاقتصادية الكلية الناجمة عن أنواع الصدمات الحادة (مثل الأحداث الجوية المتطرفة) التي يرجح أن تصاحب تغير المناخ (الإطار ٤-٣). فعادة ما تدمر هذه الصدمات رأس المال وتحدث اضطرابًا في الإنتاج، ويتطلب التكيف معها إعادة توزيع البشر ورأس المال بين القطاعات وداخل كل قطاع. ويمكن تطبيق سياسات متعددة من هذا القبيل بسرعة عالية وبتكلفة محدودة على الميزانية، مما يجعلها جزءًا من استراتيجية تكيف فعالة يمكن أن تخفف التأثير الاقتصادي الكلي للصدمة المناخية.

كيف تستطيع الأسواق المالية تشجيع التكيف؟

في مقدور الأسواق المالية أن تقلص الآثار السلبية الاقتصادية الكلية للتكيف مع تغير المناخ عن طريق توليد الإشارات المتعلقة بالأسعار من أجل تحفيز إعادة توزيع البشر على المناطق ذات المخاطر الأقل (على سبيل المثال، عن طريق تخفيض أقساط التأمين) وإعادة توزيع

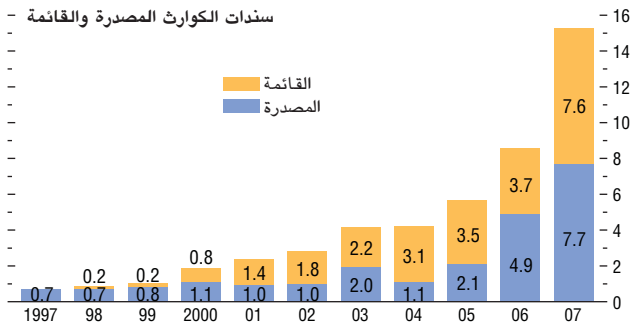
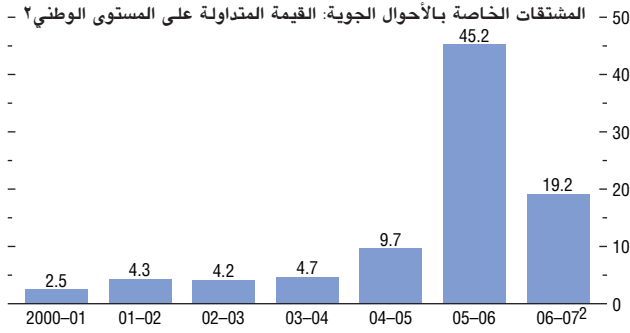
^{١٧} يشير أداء شركات توزيع المياه مؤخرًا عند مستوى أعلى من المتوقع إلى أن تلك العوامل أصبحت تنعكس بالفعل في أسعار الأسهم (دراسة Geman and Kanyinda, 2007).

^{١٨} المبادلة المتعلقة بالأحوال الجوية (weather swap) هي تحويل المدفوعات بين الطرفين بموجب تعاقد محدد حسب النتيجة المتحققة لمؤشر مرتبط بالأحوال الجوية. ويؤدي الطرف الذي يكون "مشتريًا" في هذه المبادلة مدفوعات إلى الطرف الآخر إذا كان المؤشر المتحقق أعلى من سعر التنفيذ بينما يحصل على مدفوعات إذا كان ذلك المؤشر أدنى من سعر التنفيذ.

ما هي أفضل السبل في تكيف البلدان مع تغير المناخ؟

الشكل البياني ٤-٨: المشتقات الخاصة بالأحوال الجوية وسندات الكوارث^١ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

حدثت زيادة قوية في تداول المشتقات الخاصة بالأحوال الجوية وإصدار السندات التي تنقل مخاطر الكارثة.



المصدر: شركة PricewaterhouseCoopers، ونشرة Capital Markets الصادرة عن شركة Swiss Re.

^١ القيمة المتداولة على المستوى الوطني هي مجموع قيمة عقود المشتقات الذي جرى التعامل فيها، والتي تُحسب على أساسها المدفوعات المتعلقة بالأحوال الجوية.

^٢ يعود الانخفاض في القيمة المتداولة على المستوى الوطني في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى حد كبير إلى التحرك صوب العقود الشهرية وليس الفصلية في بورصة شيكاغو التجارية.

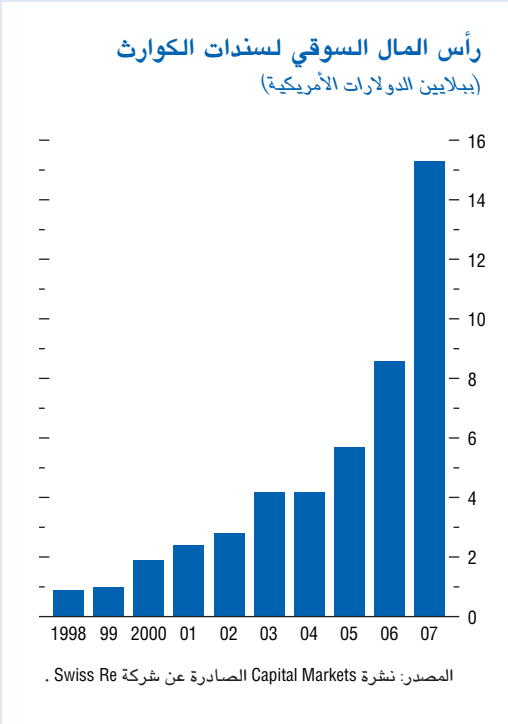
تسودها درجات حرارة أحر أو أبرد من المتوسط الموسمي ضمن فترة مستقبلية، وقد شهد التداول في هذه العقود نموا كبيرا مؤخرا (الشكل البياني ٤-٨). وركز التداول على درجات الحرارة في مدن مختارة في الولايات المتحدة وأوروبا، أما السيولة فقد تركزت الآن في عقود الأجل القصير لأن صناديق التحوط والبنوك تحوز حصة كبيرة في تلك المراكز. وأصبحت هناك الآن مكملات لمشتقات الأحوال الجوية هي المبادلات وعقود التأمين المرتبطة بالأحوال الجوية والتي يمكن استخدامها للتحوط من النتائج المعاكسة في الأحوال الجوية والزراعة. كما أن الحكومات في بعض البلدان ذات الدخل الأقل (كالهند ومنغوليا) تتيح الآن تأميناً على المحاصيل والماشية كوسيلة لحماية مزارعيها الأكثر انكشافاً للمخاطر من سواهم. وقد اتخذت إثيوبيا موقفا رائدا في استحداث التأمين ضد الجفاف في عام ٢٠٠٦.

• سندات الكوارث (‘CAT’) bonds (Catastrophe) التي تساعد على تشتيت مخاطر الأحوال الجوية الكارثية (الإطار ٤-٤). وقد شهد إصدار سندات الكوارث زيادة حادة في أعقاب إعصار كاترينا (الشكل البياني ٤-٨)، مما أفاد القطاعات المنكشفة أمام المخاطر، ومن أمثلتها الزراعة والممتلكات الساحلية، عن طريق إتاحة أدوات أكثر مرونة لشركات التأمين لنقل المخاطر، مما وسع نطاق القابلية للتأمين وساعد على تثبيت أقساطه.

غير أن من المحتمل أن يتجاوز الارتفاع المستمر في المخاطر المرتبطة بالأحوال الجوية طاقة القطاع المالي (تقرير ABI, 2005). فما الذي تستطيع الحكومات القيام به للمساعدة على الحفاظ على القابلية للتأمين وطاقة إدارة المخاطر؟ أولا، ينبغي أن تمتنع الحكومات عن تقديم إعانات أو تقييد أقساط التأمين الخاصة بالفيضانات أو الأعاصير ضمن حدود قصوى، وذلك حتى لا تشجع السلوك المقترن بالأخطار وزيادة المخاطر على المالية العامة. وقد يلزم في بعض الحالات تثبيط التنمية في المناطق المعرضة لأضرار الفيضانات أو الرياح، وذلك حيثما يؤدي ارتفاع ترجيح وقوع الأضرار إلى عدم توافر التأمين. وفي حالات أخرى، قد يؤدي الاستثمار الحكومي في إقامة دفاعات ضد الفيضانات أو الحفاظ على المياه إلى تمكين شركات التأمين من مواصلة توفير الغطاء التأميني لحالات الفيضان والجفاف. وأخيرا، في مقدور الحكومات أن تشجع تطوير المشتقات المتعلقة بالأحوال الجوية، والتأمين المتعلقة بالأحوال الجوية، وسندات الكوارث، عن طريق توفير بيانات موثوقة ومستقلة بشأن أنماط الأحوال الجوية.

ورغم أن عمليات التحوط لا تمثل علاجاً ناجعاً كاملاً حتى الآن — ذلك أن عمليات التحوط ضد مخاطر

الإطار ٤-٤: التأمين ضد الكوارث وسندات الكوارث: الأدوات الجديدة للتحوط من مخاطر الأحوال الجوية المتطرفة



السعي إلى الحصول على غطاء للكوارث، بما في ذلك في أستراليا ونيوزيلندا (الرياح) وفي مقاطعة تايوان الصينية (الزلازل).

وقد قامت الحكومات الساعية إلى التحوط من مخاطر المالية العامة التي تنشأ من الكوارث بإصدار عدد قليل من سندات الكوارث. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٦ قام صندوق الكوارث الطبيعية (FONDEN)، وهو الهيئة الحكومية المكسيكية المنوط بها توفير الإغاثة في أعقاب الكوارث الطبيعية، بطرح أدوات من أجل تغطية مخاطر الزلازل في ثلاثة مواقع معرضة للخطر، ووصل مجموع ذلك الغطاء إلى ٤٥٠ مليون دولار. وشملت هذه العملية تعاقدًا مباشرًا مع إحدى شركات إعادة التأمين وإصدار سندات كوارث. وفي عام ٢٠٠٧، أطلق البنك الدولي صندوق التأمين الكاريبي لمواجهة مخاطر الكوارث (CCRIF) — وهو تسهيل إقليمي للتأمين ضد الكوارث من أجل توفير غطاء ضد مخاطر الأعاصير لستة عشر بلداً في منطقة البحر الكاريبي. وقد اشترت البلدان المعنية تأميناً ضد الكوارث بلغ مجموعه ١٢٠ مليون دولار من الصندوق المشار إليه، ثم قام ذلك الصندوق بنقل المخاطر إلى شركات إعادة التأمين وأسواق المال. ويمثل الحجم ميزة مهمة عند تجميع المخاطر متعددة

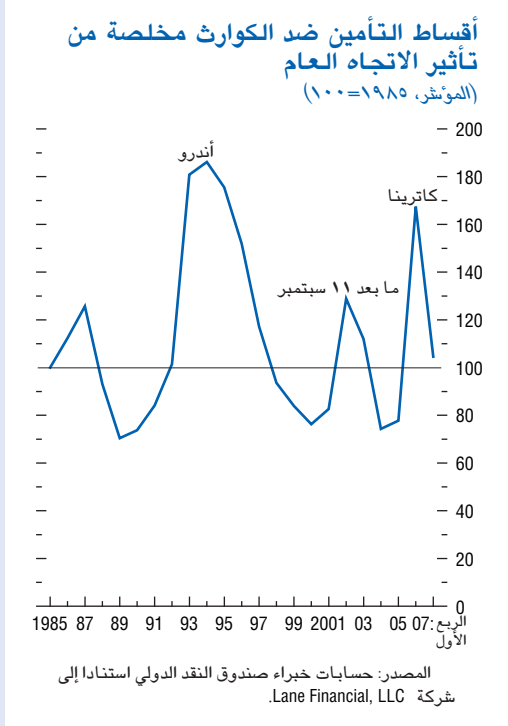
من المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة التزامن بين أحداث الأحوال الجوية المتطرفة. ويتوقع تقرير ستيرن (Stern Review) (دراسة Stern, 2007) حدوث زيادة في وتيرة الفيضانات الشديدة وحالات الجفاف والعواصف. وبالمثل، يتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي حدوث زيادة في كثافة ومدة حالات الجفاف وزيادة في شدة الأعاصير. وغالبا ما يكون لهذه الأحداث آثار مدمرة، وخصوصا في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الصغيرة. ويمكن أن تساعد الأسواق المالية هذه البلدان على التأمين ضد مخاطر الأحوال الجوية المتطرفة. وهناك الآن مجموعة مختلفة من أدوات التأمين تسمح بالتحوط من أي مخاطر تتعلق بالكوارث الطبيعية تقريبا، رغم أن تلك الأدوات لا تزال غير مستغلة نسبيا حتى الآن.

وقد شهدت سوق إعادة التأمين ضد الكوارث العالمية نمواً قويا في العقد الماضي في حجمها وفي تنوع الهياكل المالية، رغم أن تغطيتها الجغرافية امتدت بدرجة أكثر محدودية. وتمثل سوق إعادة التأمين ضد الكوارث العالمية شريحة الجملة في سوق التأمين. وعادة ما تسعى شركات التأمين المباشر (أي الشركات التي تحرر وثائق التأمين الصادرة للأسر والشركات) إلى تغطية انكشافها لمخاطر الكوارث الطبيعية (الشكل البياني الأول). وإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام عمليات التوريق — كسندات الكوارث — في نقل المخاطر (أي "إبعادها") إلى أسواق المال. وفي العادة تصدر سندات الكوارث عن شركات إعادة التأمين، ولكنها أحيانا ما تصدر عن شركات التأمين المباشر أو عن الأطراف التي تسعى إلى الوقاية الذاتية، ومنها الحكومات. وقد شهدت سوق سندات الكوارث نمواً سريعاً في السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ مجموع قيمتها السوقية أكثر من ١٥ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٠٧، رغم أن هذه السوق لا تزال صغيرة نسبياً. وتقدر مصادر الأسواق الحجم الكلي لإعادة التأمين ضد الكوارث بحوالي ١٥٠ مليار دولار.

ويركز معظم سندات الكوارث وعقود إعادة التأمين ضد الكوارث على عدد محدود من المخاطر الرئيسية، ولكن اتسع نطاق الأحداث المغطاة بقدر ما في السنتين الأخيرتين. وتبلغ حصة الأخطار الرئيسية — الرياح في الولايات المتحدة، والزلازل في الولايات المتحدة، والعواصف الهوائية في أوروبا، والزلازل في اليابان، والأعاصير في اليابان — حوالي ٩٠٪ من مجموع حجم السوق. وقد بدأت شركات التأمين في مجموعة أوسع من البلدان مؤخراً

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو إدواردو بورنستين.

ما هي أفضل السبل في تكيف البلدان مع تغير المناخ؟



ارتفاع أقساط التأمين هو أن شركات إعادة التأمين تحتاج في أعقاب حدوث كارثة كبيرة إلى إعادة بناء رأس المال من أجل الحفاظ على ملاءتها المالية وعلى مراتب جدارتها الائتمانية. وقد تستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً إذا لم تتسم أسواق المال بالسيولة، وفي غضون ذلك تظل أقساط التأمين مرتفعة. ومع ذلك يشير الشكل البياني أيضاً إلى أن الارتفاع في أقساط التأمين في أعقاب إعصار كاترينا، رغم أنه يتكافأ بوجه عام مع الزيادة التي أعقبت وقوع إعصار أندرو، كان أقل دواماً بدرجة واضحة. وقد وقع التحول في مسار الزيادة في أقساط التأمين رغم تشديد المعايير من قبل هيئات تصنيف الجدارة الائتمانية وإعادة التقييم بالزيادة لمخاطر الكوارث من قبل مؤسسات وضع نماذج الأحوال الجوية والمشاركين في الأسواق. ويعود جزء من السبب وراء سرعة التحول في مسار تلك الزيادة إلى سرعة دخول مستثمرين جدد، كصناديق التحوط والبنوك ومستثمري حصص الأسهم من القطاع الخاص، إذ قام هؤلاء بتوفير رؤوس أموال إضافية عن طريق مختلف الهياكل السوقية. وإضافة إلى سندات الكوارث، هناك أدوات سوقية جديدة تشمل القروض المصرفية وحصص الأسهم، وخصوصاً ما يكون منها بمثابة «عربات جانبية»

البلدان، ويقدر الحد الأدنى للحجم الممكن اقتصادياً في حالة سند الكوارث بحوالي ١٠٠ مليون دولار. وفي العادة لا توفر الأدوات السوقية غطاء تأمينياً كاملاً للمخاطر الكلية. ويطبق العقد المعياري أو سند الكوارث، بما في ذلك العقود والسندات التي يستخدمها صندوق الكوارث الطبيعية المكسيكي وصندوق التأمين الكاريبي لمواجهة مخاطر الكوارث، حداً «معليماً» للتدخل "parametric" (a trigger) أي أن مدفوعات التأمين تنفذ عند وقوع حدث طبيعي ذي حجم معين، وليس نتيجة حساب الخسائر التي أصيب بها الطرف المعني. وقد يكون حد التدخل هو وصول الرياح إلى سرعة معينة أو الوصول إلى كثافة معينة و/أو عمق معين للزلازل مقيساً في موقع معين. ويؤدي وجود حد التدخل المعلمي إلى تبسيط عملية مراقبة وتنفيذ عقد التأمين تبسيطاً شديداً ويسمح بأداء المدفوعات المعنية فور وقوع الكارثة المشمولة بالغطاء التأميني^١. ويمكن مراقبة الحدث من قبل طرف ثالث، كمرکز الأعاصير الوطني في الولايات المتحدة.

غير أن التأمين المعلمي (parametric insurance) يمكن أن يدع قدرًا كبيراً من المخاطر المتبقية غير مغطى ("المخاطر الأساسية" "basis risk") في لغة التأمين). وقد تتسبب الظاهرة الطبيعية في أضرار كبيرة بدون تجاوز الحدود المعلمية. فالواقع أن إعصار "دين" الذي سبب أضراراً كبيرة في بليز وجامايكا في أغسطس ٢٠٠٧، لم يبلغ حد التدخل لأداء أي مدفوعات في ظل صندوق التأمين الكاريبي لمواجهة مخاطر الكوارث لأن الرياح لم تصل سرعتها إلى السرعات المطلوبة في المواقع المحددة. وكما هي الحال في أي هيكل تأميني آخر، هناك مفاضلة بين التكلفة والغطاء في التأمين المعلمي. ويمكن تخفيض المخاطر الأساسية ولكن ذلك لا يتحقق إلا بتكلفة أعلى، ويجب أن يختار الطرف المؤمن عليه مفاضلته الأولى بين المخاطر والتكلفة.

وقد تميز التسعير في سوق سندات الكوارث بتأثير الكوارث الكبيرة — وخصوصاً إعصار أندرو في عام ١٩٩٣ وإعصار كاترينا في عام ٢٠٠٥ وكلاهما في الولايات المتحدة (الشكل البياني الثاني). كذلك هناك اتجاه صعودي في أقساط التأمين، وهو ما يرتبط جزئياً بإعادة تقييم مخاطر الكوارث بالزيادة. والسبب وراء حالات

^١ هناك سمة أكثر شيوعاً في عقود إعادة التأمين المعيارية هي حد التدخل "التعويضي" ("indemnity") - أي الأضرار التي يصاب بها المؤمن عليه. وهناك أيضاً خيارات وسيطة، مثل الخسائر المدرجة في النماذج الرياضية والمؤشرات القائمة على وقوع حدث معلمي.

الإطار ٤-٤؛ (تتمة)

”sidecars“) – وهي شركات إعادة تأمين منفصلة من الوجهة القانونية ذات غرض خاص تقوم بتجميع رؤوس أموال قصيرة الأجل عن طريق حصص الأسهم والدين من القطاع الخاص.

هل هناك فرصة غير مستغلة؟

تعتبر البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الصغيرة منكشفة على وجه الخصوص أمام الكوارث الطبيعية لأنها أقل تنوعاً من الناحية الجغرافية، ولأن نسبة مئوية أعلى من سكانها يعيشون في مناطق منكشفة، ولأنها أكثر اعتماداً على الأمطار الطبيعية والأحوال الجوية الحميدة في الإنتاج الزراعي. ووفقاً لقاعدة المعلومات الدولية للكوارث (Emergency Events Database) التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، فإن الإعصارين اللذين ضربا بليز في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ سبب كل منهما أضراراً تعادل أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وأضعف إمكانية الاستمرار في تحمل الدين العام (دراسة Borensztein, Cavallo, and Valenzuela, وشبكة الصدور).^٢ بل إن الأحداث الأقل تطرفاً يمكن أن تنطوي على تكاليف غير مباشرة ضخمة. وترتبط حالات الجفاف بزيادة حدوث النزاع المسلح في البلدان ذات الدخل المنخفض، ويأتي ذلك أساساً عن طريق أثر الجفاف على النمو الاقتصادي والفقر (دراسة Miguel, Satyanath, and Sergenti, 2004).

وتميل البلدان ذات الدخل المنخفض، عندما تواجه مخاطر كارثة من هذا القبيل، إلى الاعتماد على المعونة الأجنبية أو على شكل ما من أشكال الوقاية الذاتية (دراسة Borensztein, Cavallo, and Valenzuela, 2008). غير أنه لا يمكن الاعتماد على تدفقات المعونة وقد يتأخر وصولها، ويبدو أنها تعتمد إلى حد ما على المدى الذي تصل إليه تغطية وسائل الإعلام للكارثة المعنية. وتشمل استراتيجيات الوقاية الذاتية الاقتراض عند وقوع الكارثة أو مراكمة الموارد في صندوق مخصص. ولكن هناك فرقاً بالغ الأهمية بين التأمين والوقاية الذاتية. فإذا اشترى البلد المعني التأمين (وليكن ذلك عن طريق إصدار سند كارثة)، فإنه يتلقى مدفوعات مضمونة في حالة وقوع الكارثة توازن ما يصاب به من خسائر، وإن كان ذلك بشكل غير كامل. وعلى عكس ذلك، يمكن للبلد المعني عند اللجوء إلى الاقتراض أن ينشر بمرور الوقت تكلفة الكارثة ولكنه يظل يتحمل التكلفة الاقتصادية الكاملة. وفضلاً على ذلك، قد تنطوي استراتيجيات الوقاية الذاتية على مشكلات أخرى.

^٢ ينبغي النظر إلى تقديرات التكاليف بما يلائم من الحذر، كما أنها عرضة لتعديلات كبيرة.

فمثلاً، قد يتم رصد صناديق الوقاية الذاتية كاعتمادات لاستخدامات أخرى عندما تصل إلى أحجام كبيرة. وهناك في الواقع مزيج أمثل بين التأمين والاقتراض (أو الوقاية الذاتية)، وهو يعتمد على عوامل متعددة، بما في ذلك حجم الخسارة المحتملة، وتكلفة التأمين، وأسعار الفائدة، ومدى سهولة الوصول إلى التمويل الخارجي، ومدى إدراج هيئات تصنيف الجدارة الائتمانية للغطاء التأميني السوقي فيما تضعه من تقييم.

ورغم عيوب سندات الكارثة، قامت بضعة بلدان بإصدار تلك السندات أو سعت إلى الحصول على التأمين ضد الكوارث. وقد يكون واحد من الأسباب وراء ذلك هو التكلفة. فقد تكون أقساط التأمين ضد الكوارث عالية بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك الدراسات الفنية التي تحتاج إليها هيئات بناء نماذج الكوارث، والتكاليف القانونية، والتعويض عن رأس المال الإلزامي لشركات التأمين، وإعادة التأمين في ظل جوانب القصور في أوضاع السوق (راجع دراسة Froot, 2001). (غير أن تكلفة التأمين في حالة الاقتصادات الصاعدة والنامية تخففها إلى حد ما قيمة التنوع لهذه الأخطار في السوق المالية العالمية). وقد يكون هناك سبب آخر هو مخاوف صانعي السياسات من الدخول في عمليات غير معتادة ومتشابكة، وقد لا يكونون على فهم بهذه العمليات. ويميل الساسة أيضاً إلى التركيز على الأجل القريب، ومن ثم لا يوجد لديهم تحفيز على إنفاق المال على التأمين الذي قد يفيد في المقام الأول خلفائهم في المنصب.

ويمكن أيضاً أن تكون أدوات التأمين ضد الكوارث مفيدة للمؤسسات المالية الدولية التي تسعى إلى توفير دعم واسع لبرامج التأمين هذه، كما هي الحال بالنسبة لصندوق التأمين الكارثي لمواجهة مخاطر الكوارث. ولدى البنك الدولي مشاريع أخرى قيد التنفيذ من أجل توفير التأمين للمزارعين في مختلف البلدان، بما في ذلك الهند ومنغوليا، وهو يقوم بالتحوط من هذه المخاطر في الأسواق العالمية. والتأمين ضد الكوارث هو وسيلة لدى هيئات المعونة في تعاملها مع قيود الميزانية التي يمكن أن تنشأ في السنوات التي يجب فيها على تلك الهيئات أن تستجيب لعدة كوارث كبيرة. وفي هذا الصدد، نفذ برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي، برنامجاً تجريبياً للتأمين ضد الجفاف في إثيوبيا في عام ٢٠٠٦، الذي وفر غطاءً للمزارعين الذين يمكن أن يتضرروا من عدم كفاية الأمطار. وقد قام برنامج الغذاء العالمي بنقل المخاطر في سوق إعادة التأمين العالمية. وفي غضون ذلك، لم يتحقق حد التدخل اللازم لأداء المدفوعات المعنية لأن الأمطار هطلت بقدر ملائم في كل المناطق المشمولة بالغطاء التأميني.

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

- ويلزم أن تكون سياسات التخفيف قابلة للإنفاذ وأن تنطوي على "الاتساق الديناميكي" ("dynamic consistency")، بمعنى أن يكون لدى الحكومات حافز على الإبقاء على السياسة المعنية، من أجل حث الاستجابة السلوكية المطلوبة.

ولقد جرى النظر في عدة أدوات على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات. وأبرز تلك الأدوات هو ضرائب الانبعاثات، ورخص الانبعاثات القابلة للتداول، ومعايير الأداء، والحوافز على تطبيق تكنولوجيات موفرة للطاقة، والإعانات المقدمة مقابل تخفيض الانبعاثات أو استحداث تكنولوجيات نظيفة (الإطار ٤-٥).^{١٩} وهناك ميزة مهمة تتسم بها السياسات القائمة على قواعد السوق، كضرائب الانبعاثات (والتي غالبا ما يطلق عليها اسم ضرائب الكربون)^{٢٠} ونظم تداول الرخص، مقارنة بمعايير الأداء، وهي أن السياسات القائمة على قواعد السوق تضع سعرا مشتركا للانبعاثات. فالتسعير المشترك يشجع على تركيز الانبعاثات لدى المؤسسات التي يمكنها الإنتاج عند مستوى كفاءة أعلى.

والاختيار بين الضرائب على الكربون وبين نظم تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى (cap-and-trade systems) ليس اختيارا قاطعا بنفس الدرجة. فضرائب الكربون لها ميزة مهمة مقارنة بنظم تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، وهي أنها تؤدي إلى تحديد سعر مستقر للانبعاثات (تسعى سياسات تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى إلى تثبيت كمية الانبعاثات، ولكنها تسمح بتقلب الأسعار). ويعتبر استقرار أسعار الانبعاثات أمرا بالغ الأهمية لدى المؤسسات التي تتخذ قرارات طويلة الأجل بشأن الاستثمار والابتكار في مجال التكنولوجيات منخفضة الانبعاثات. وتتيح ضرائب الكربون أيضا مرونة أكبر في مواجهة التغير المستمر في الأوضاع الاقتصادية، مما يسمح للمؤسسات المعنية بأن تحقق تخفيضا أكبر في الانبعاثات إبان فترات تباطؤ النمو في الطلب وتخفيضا أقل في الانبعاثات إبان فترات النمو السريع في الطلب، وهو وقت تزيد فيه تكلفة ذلك. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي نظم تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى إلى تذبذب تسعير الانبعاثات عند تغير أوضاع الطلب. وتولد

الأحوال الجوية والكوارث لا تتوافر إلا لمدة أقصاها خمس سنوات — فإن ما تحقق مؤخرا من ابتكار وتعميق في هذه الأسواق يبشر بأن لديها إمكانات كبيرة لتشجيع التكيف مع تغير المناخ. ويتوقع أن يؤدي نمو صناديق التحوط والإقبال الكبير على تحمل المخاطر غير المرتبطة بالأسواق المالية الأخرى إلى ضمان استمرار الطلب على الأدوات المالية التي تدفع للمستثمرين علاوة مقابل تحمل مخاطر الأحوال الجوية حتى في مواجهة تغير المناخ (دراسة van Lennep and others, 2004؛ ودراسة Bonaccolta, 2007).

والخلاصة أنه من المرجح أن تزيد طاقة البلدان على التكيف في المستقبل، وذلك مع ارتفاع الدخل وظهور تكنولوجيات جديدة وتطوير الأسواق المالية والتحسين في فهم تغير المناخ. ومع ذلك، من المرجح عند درجات الاحترار العالية أن تظهر قيود التكيف سريعا نسبيا، وهي قيود تدل على الحاجة إلى التخفيف، إلى جانب أنها تشير إلى ارتفاع احتمالات مخاطر الكوارث.

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

يجب أن يستوفي الإطار الناجح على مستوى السياسات لتخفيف تغير المناخ عدة معايير.

- يلزم رفع أسعار غازات الاحتباس الحراري على نحو يعكس الأضرار الاجتماعية الحدية الناجمة عن الانبعاثات حتى تكون سياسة التخفيف فعالة. فمن شأن ارتفاع أسعار غازات الاحتباس الحراري أن يساعد على توليد الحوافز لتخفيض إنتاج واستهلاك السلع كثيفة الانبعاثات وعلى تطوير وتطبيق تكنولوجيات جديدة منخفضة الانبعاثات.
- ويلزم تطبيق سياسة التخفيف عبر جميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وجميع المؤسسات والبلدان والقطاعات والفترات الزمنية لضمان تحقيق تلك السياسة للأهداف المرغوبة بأقل التكاليف الممكنة.
- ومن المهم معالجة الاعتبارات التوزيعية بين المؤسسات ومجموعات الدخل والأجيال، وذلك للأسباب المتعلقة بالإنصاف والعدالة التوزيعية وكذلك لضمان استمرارية السياسات المعنية من الوجهة السياسية.
- ويلزم أن تكون سياسات التخفيف مرنة وثابتة في مواجهة التغير المستمر في الأوضاع الاقتصادية وظهور المعلومات العلمية الجديدة حول تغير المناخ، لأن التقلب الشديد في النتائج المتحققة يمكن أن يزيد من التكاليف الاقتصادية للسياسات ويقلص الدعم السياسي.

^{١٩} تشمل معايير الأداء، مثلا، فرض حدود قصوى على الانبعاثات لكل كيلو واط/ساعة من الكهرباء وفرض شروط تتعلق بالاقتصاد في استخدام الوقود في المركبات.

^{٢٠} يعتبر فرض الضريبة على المحتوى الكربوني للانبعاثات معادلا لفرض الضريبة على ثاني أكسيد الكربون. فثاني أكسيد الكربون يسهم بأكثر حصة في الانبعاثات. أما انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الأخرى (وهي الميثان، والأوكسيد النيتري، والغازات الفلورية) فغالبا ما يعبر عنها بمكافئ ثاني أكسيد الكربون.

الإطار ٤-٥: المبادرات الأخيرة على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات

أدى ارتفاع حصة المخصصات المجانية (وهي ٩٥٪ في المرحلة الأولى و٩٠٪ في المرحلة الثانية على الأقل) إلى أرباح استثنائية وإلى ضياع إيرادات عامة وانخفاض حوافز التخفيف عن طريق خلق توقعات بأنه ستكون هناك في المستقبل مخصصات مجانية تستند إلى الانبعاثات الراهنة.^٤ وزادت حدة هذه المشكلات بسبب القواعد التي بموجبها تخسر المؤسسات القائمة مخصصاتها المجانية بينما تتلقى المؤسسات الجديدة في العادة مخصصات مجانية.^٥ وثالثاً، ليس هناك تنسيق كاف بشأن سعر الكربون مع السياسات والضرائب والتنظيمات التي تطبق في الأسواق خارج نطاق ذلك النظام، كالتدفئة والنقل. وهناك جهود تبذل للحد من بعض هذه المشكلات (وغيرها)، مثلاً، عن طريق توسيع نطاق النظام ليشمل الصناعات الجديدة (بما في ذلك، مثلاً، الطيران داخل الاتحاد الأوروبي) والغازات الجديدة؛ والإعلان المسبق عن القيود المستقبلية (بدءاً بتحقيق تخفيض نسبه ١١٪ في المرحلة الثالثة مقارنة بإطار الالتزامات السابق)؛ والتحرك صوب طريقة المزاد الكامل على الرخص (بدءاً بنسبة ٦٠٪ على الأقل في عام ٢٠١٣)؛ وتنسيق القواعد المتعلقة بوضع الحدود القصوى للانبعاثات وقواعد الدخول والخروج.

أما آلية التنمية النظيفة فهي تمكن بلدان المرفق الأول من اكتساب رصيد عن الاستثمار في التكنولوجيات ذات الكثافة الأقل في الكربون في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة (وهي لا تخضع في الوقت الراهن لأهداف التخفيف)، وتيسير الوصول إلى فرص التخفيف بتكلفة أقل والمساعدة على تشجيع التنمية عن طريق الإضافة إلى رصيد رأس المال في هذه الاقتصادات. وقد شهدت سوق آلية التنمية النظيفة نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة، حيث يقدر حجم الأسواق الأولية بما يبلغ ٩٥٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، وتقدر قيمته بما يقارب ١٢ مليار يورو في عام ٢٠٠٧ (وهو أعلى بنسبة ٢٠٠٪ تقريباً مقارنة بقيمة عام ٢٠٠٦). غير أن هناك عدة قضايا تستأهل الاهتمام. فأولاً، غالباً ما لا يتوافر الوضوح بشأن طاقة مراقبة التخفيضات «الإضافية» في الانبعاثات والتحقق منها، وهي من الناحية الرسمية شرط من شروط الموافقة على مشروع مشمول بآلية التنمية

وفق المرفق الأول ببروتوكول كيوتو، توافق البلدان الموقعة^١ على تخفيض ما تطلقه من غازات الاحتباس الحراري بحلول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ بنسبة ٨٪ قياساً إلى مستوياتها في عام ١٩٩٠. وهذا هو الإطار الرئيسي الدولي على مستوى السياسات الذي يوفر الحوافز على تخفيف تأثير الاحتباس العالمي. وأهم آلية للتطبيق بالنسبة لبروتوكول كيوتو في أوروبا هي نظام رخص الاتجار في الانبعاثات (ETS) التابع للاتحاد الأوروبي. وهناك وسيلتان إضافيتان للامتثال هما آلية التنمية النظيفة (GDM) والتطبيق المشترك، وهما تمكنان بلدان المرفق الأول من اكتساب رصيد مقابل تخفيض الانبعاثات الناشئة عن الاستثمارات التي تتم في البلدان غير الخاضعة للأهداف الملزمة.

ونظام رخص الاتجار في الانبعاثات (ETS) التابع للاتحاد الأوروبي هو نظام دولي لتداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، والهدف منه هو تخفيض الانبعاثات بحلول عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,٤٪ مقارنة بالسيناريو المعتاد،^٢ وإن كان هذا النظام يحتاج إلى مزيد من الإصلاح كي يحقق إمكاناته الكاملة للتخفيف بكفاءة على نطاق واسع. وقد تم في المرحلتين الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) والثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢) تخصيص حقوق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على حوالي ١١٠٠٠ مؤسسة من المؤسسات كثيفة الطاقة في الاتحاد الأوروبي (ومعظمها مرافق توليد قوى كهربائية ومؤسسات صناعية تدرج ضمن المؤسسات الرئيسية المطلقة للانبعاثات)، ويمثل هذا العدد حوالي ٤٠٪ من مجموع انبعاثات الكربون في الاتحاد الأوروبي. وبلغ حجم التداول في السوق حوالي ١,٦ مليار طن من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٧ وتم تقييمه بحوالي ٢٨ مليار يورو (وهو أعلى من قيم عام ٢٠٠٦ بنسبة ٥٥٪).^٣ وحيث إن الهدف من هذا النظام هو تقليل تكاليف التخفيف إلى أدنى حد عند هدف معين من الانبعاثات، فإنه يعتبر عرضة لعدد من الثغرات في تصميمه أدت إلى تقليص فعاليته. فأولاً، تسببت الحصص الزائدة وعدم اليقين المحيط بالسوق في انخفاض أسعار الرخص وتذبذبها. وقد هبطت الأسعار في الواقع إلى الصفر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ (رغم أن الأسعار أعلى بوجه عام مقارنة بالمرحلة الثانية). وثانياً،

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما بن جونز ويون ستراند، بإسهام من بول ميلز.

^١ مجموعة من البلدان الصناعية، بما في ذلك أوروبا الشرقية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وروسيا، والولايات المتحدة (وإن كانت الولايات المتحدة لم تصدق على تلك المعاهدة).

^٢ راجع دراسة (Capoor and Ambrosi (2007).

^٣ راجع تقرير (Point Carbon Research (2008).

^٤ راجع دراسة (Böhringer and Lange (2005) ودراسة Rosendahl (2006) للاطلاع على المناقشة. وتشير دراسة روزنداهل إلى أنه عندما يتم تحديث الحصص المستقبلية كي تعبر عن الانبعاثات الراهنة، فإن سعر الحصص قد يصبح أعلى من مستوى تكلفة التخفيف الحدية للانبعاثات بعدة مرات، مما يشير إلى أن ما يحدث من تخفيف في الوقت الراهن يعتبر محدوداً جداً.

^٥ راجع على سبيل المثال دراسة (Åhman and Holmgren (2006) ودراسة (Åhman, Burtraw, Kruger, and Zetterberg (2007).

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

الانبعاثات في أسواق المركبات والمباني والأجهزة المنزلية، والتي في حالتها تعد الانبعاثات منتشرة وتكاليف المعاملات الخاصة بالامتثال للحوافز السوقية مرتفعة، كما لا تزال موثوقية أسواق الكربون في طور الإرساء. وفي مجال النقل البري، حقق برنامج «الفائز في السباق» (Top Runner) الذي وضعت اليابان (راجع الجدول) وفورات كبيرة في الطاقة تقدر بنسبة ١٥٪ في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ في حالة سيارات الركوب العاملة بالدiesel (تقرير Energy Conservation Centre Japan, 2005). وفي الولايات المتحدة، أدى وضع معايير متوسط وفورات الوقود في الشركات ("CAFE")، رغم أنها لا تزال أقل شدة من المعايير الأوروبية أو اليابانية، إلى تحسين كفاءة المركبات منذ استحداثها في عام ١٩٧٥. غير أن القيود الأكثر تراخيا المفروضة على السيارات الرياضية متعددة الاستعمالات والشاحنات الصغيرة حدث من فعاليتها الكلية عندما انتقلت تفضيلات المستهلكين صوب فئات المركبات الأثقل. وتشير التقديرات إلى المدونات التنظيمية المطبقة على المباني، على سبيل المثال في ولاية كاليفورنيا، حققت وفرا يقرب من ١٠٠٠٠ غيغا واط/ساعة من الكهرباء سنويا، أي حوالي ٤٪ من مجموع استخدام الكهرباء في عام ٢٠٠٣ (تقرير California Energy Commission, 2005). وقد تم في ديسمبر ٢٠٠٧ إعلان التزامات أكثر صرامة من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني الفيدرالية في الولايات المتحدة. أما المعايير الأمريكية بشأن الأجهزة المنزلية فيتوقع أن تؤدي إلى تخفيض الانبعاثات المنزلية السنوية بحوالي ٣٧ طنا متريا من ثاني أكسيد الكربون بطول عام ٢٠٢٠، وهو ما يعادل ٩٪ تقريبا من الانبعاثات التي تسببها الأسر (دراسة Meyers and others, 2002).

أما إعانات التكنولوجيا (بما في ذلك الحوافز الضريبية) فهي مستخدمة على نطاق واسع من أجل مساندة إنتاج الطاقة الكهربائية المتجددة والوقود البيولوجي، ولكنها ليست بديلا ذا مردودية في تكلفته عن تسعير الكربون على النحو السليم. وحتى مع ذلك، قد تكون إعانات التكنولوجيا استجابة ملائمة لحالات الفشل في أسواق التكنولوجيا. وتهدف المساندة في العادة إلى تخفيض تكلفة البحوث والتطوير والاستثمار الرأسمالي، أو إلى ضمان أسعار أعلى عند المستخدمين النهائيين. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، يتوقع لنظام التعريفات الإضافية "feed-in" على الطاقة الكهربائية المتجددة أن يفرض تكاليف إضافية على المستهلكين تتراوح بين ٣٠ مليار و٣٦ مليار يورو في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٢ بتكلفة تبلغ ما يقرب من ٠,١٠ يورو لكل كيلواط/ساعة (تقرير International Energy Agency, 2007b). أما في الولايات

النظيفة. فرغم أنه يمكن تخفيض الانبعاثات عن طريق مشروع معين مشمول بتلك الآلية، من الصعب وضع تقدير كمي للتخفيضات الكلية في الانبعاثات في الاقتصادات غير الخاضعة للقيود أو السياسات الملزمة المتعلقة بالانبعاثات (وفي بعض الأحيان يكون من المستحيل في بعض الجوانب التيقن من هذه المسائل المعاكسة للحقيقة، حتى مع وجود الإجراءات الإدارية المفصلة المتعلقة بالنظر في كل حالة على حدة). وثانيا، بالنظر إلى ارتفاع درجة مخاطر السياسات بعد عام ٢٠١٢، لم يتحقق أي تخفيف تقريبا في المشاريع الخاضعة لفترات عائد الاستثمار الطويلة، كما هي الحال في أسواق إمدادات الطاقة — وقد استهدفت معظم الاستثمارات تحقيق تخفيضات في الانبعاثات المنطلقة من العمليات الصناعية. وثالثا، ترك قطع الغابات الضائع حتى الآن خارج نطاق آلية التنمية النظيفة، وسوف يتطلب إدراجه التغلب على مشكلات معقدة إدارية وأخرى تتعلق بالحوكمة، وخصوصا فيما يتعلق بوضع سيناريو أساسي، ومراقبة الامتثال وإنفاذه، وإدارة مخاطر «التسرب». وأخيرا، لم ينفذ من المشاريع المشمولة بآلية التنمية النظيفة سوى عدد قليل حتى الآن في أفقر البلدان (ويقع النصيب المهيمن من هذه المشاريع حتى الآن في البرازيل والصين والهند)، وهو ما يثير مخاوف توزيعية.

وإضافة إلى ذلك، هناك بلدان متعددة تطبق سياسات محلية تخفض الانبعاثات، بما في ذلك البلدان غير الموقعة على بروتوكول كيوتو (كالولايات المتحدة) والاقتصادات النامية الرئيسية غير الخاضعة للأهداف الملزمة بموجب الاتفاقية. (يلخص الجدول هذه السياسات في حالة مجموعة بلدان مختارة). وعادة ما يكون الحافز على هذه السياسات هو اعتبارات أخرى غير مخاوف تغير المناخ، منها مثلا تحسينات الإنتاجية، وأمن الطاقة، وتخفيف التلوث المحلي. غير أن هناك سياسات محلية أخرى، كإعانات الطاقة، قد تكون لها آثار متعارضة، مما يؤدي إلى نمو كلي قوي في الانبعاثات، وخصوصا من التوسع في إمدادات الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري في الاقتصادات النامية. ورغم أن الجهود المحلية جديرة بالترحيب — بل تعتبر أساسية — فإنها حتى الآن توفر حوافز ضعيفة وغالبا ما تفتقر إلى التنسيق الجيد، كما أنها تفتقر إلى الشفافية. وقد أدت هذه العوامل إلى عرقلة التنسيق الدولي لجهود التخفيف تنسيقا يحقق الفعالية والكفاءة. وهناك نوعان أساسيان من تلك السياسات المحلية الرامية إلى تخفيض الانبعاثات وهما معايير الأداء، وإعانات التكنولوجيا.

وقد أدى وضع معايير للأداء، وإن كانت في الغالب أقل جاذبية من الآليات السوقية، إلى تخفيضات كبيرة في

الإطار ٤-٥ (تتمة)

تدابير السياسات المحلية المؤثرة في الانبعاثات

الصين	الاتحاد الأوروبي	الهند	اليابان	الولايات المتحدة
<p>وضعت أهداف محلية من أجل تخفيض كثافة استخدام الطاقة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٠٪ في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ والتوسع في توليد الطاقة من المصادر المتجددة إلى ٣٠٪ من مجموع السعة بحلول عام ٢٠٢٠.</p> <ul style="list-style-type: none"> تخفيض الضرائب غير المباشرة على توليد الكهرباء من المصادر المتجددة وفرض معدلات رسوم جمركية مواتية على المكونات المستوردة. دعم البحوث والتطوير على مستوى الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وذلك مثلاً بتوجيه نفقات مقدارها ٢٨ مليون دولار إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة وفق الخطة الخمسية العاشرة. تقديم إعانات مختلفة على الاستثمار، مثلاً، في نظم الطاقة من المصادر المتجددة في القرى كجزء من برامج كهربية الريف واسعة النطاق. وضع معايير لكفاءة استخدام الوقود في المركبات والمنتجات المستخدمة للطاقة وبعض المباني الحضرية الجديدة؛ وتشير التقديرات إلى أن الأجهزة المنزلية سوف تحقق وفورات في الكهرباء المنزلية في الصين تبلغ حوالي ٩٪ في عام ٢٠١٠/١. إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة (وإغلاق معظم المؤسسات المملوكة للدولة التي تتسم بعدم الكفاءة في استخدام الطاقة) <p>الالتزام بموجب بروتوكول كيوتو بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٨٪ بحلول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ١٩٩٠؛ وقيام الاتحاد الأوروبي بوضع هدف طوعي هو تخفيض الانبعاثات بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ١٩٩٠</p> <ul style="list-style-type: none"> يتوقع أن تؤدي خطة الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات التي وضعها الاتحاد الأوروبي، التي تغطي توليد الطاقة الكهربائية والصناعات الثقيلة، إلى تخفيض الانبعاثات تخفيضاً إضافياً نسبته ٢،٤٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بالسيناريو المعتاد.^٢ إخضاع البنزين والديزل لضرائب واسعة النطاق، تكون مرتفعة على وجه الخصوص في المملكة المتحدة توفير دعم للبحوث والتكنولوجيا في مجال المناخ يصل إلى ٣ مليارات دولار، وتوفير دعم آخر بمقدار ١،٨ مليار دولار للبحوث النووية، وذلك بموجب البرنامج الإطاري السادس للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ (Framework Program 6, 2002-06).^٣ الالتزامات الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة وتطبيق نظام التعريفات الإضافية ("feed-in") من أجل نشر التكنولوجيات النظيفة. تنظيم المباني، والأجهزة المنزلية، والمركبات (مثلاً، التوجيه الخاص بأداء الطاقة (Energy Performance of Buildings Directive)) والتنظيم الإلزامي المقترح بشأن سيارات الركوب.^٤ <p>وضع أهداف محلية، بما في ذلك تحقيق زيادة نسبتها ٢٠٪ في كفاءة استخدام الطاقة بحلول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وتوسيع نطاق إمدادات الكهرباء ليشمل كل القرى بحلول عام ٢٠٠٩؛ وتحقيق زيادة نسبتها ٥٪ في غطاء الأشجار والغابات.^٥</p> <ul style="list-style-type: none"> الإعانات المقررة على مصادر الطاقة المتجددة، وخصوصاً في المناطق الريفية النائية، والتي يبلغ مجموعها ١٧٤ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.^٦ استثمارات قدرها ٣٨ مليون دولار في البحوث والتصميم والتطوير في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة زيادة غطاء الغابات عن طريق التنظيم والحوافز والمعلومات بشأن تحسين إدارة الغابات.^٧ دساتير البناء (Building codes) الخاصة بالمباني التجارية والحكومية الجديدة الكبيرة، والمصممة من أجل تخفيض استهلاك الطاقة بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٤٠٪.^٨ <p>الالتزام بموجب بروتوكول كيوتو بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٦٪ بحلول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ١٩٩٠؛ ووضع هدف وطني هو تخفيض كثافة الطاقة بنسبة ٣٠٪ في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٣٠.</p> <ul style="list-style-type: none"> فرض ضرائب على البنزين (٦٤٨٠٠ ين لكل ١٠٠٠ لتر) والكيروسين (وقود الطائرات) (٢٦٠٠٠ ين لكل ألف لتر)، والفحم (٧٠٠ ين للطن)، والكهرباء (٣٧٥ ين لكل كيلو واط / ساعة مبيع).^٩ برنامج الفائز في السباق الخاص بمعايير الأداء لأكثر من ٢٠ فئة من المنتجات (بما في ذلك المركبات والأجهزة المنزلية)، والمتوقع أن يحقق وفورات تتراوح بين ١٦٪ و٢٥٪ من مجموع الوفورات الوطنية بحلول عام ٢٠١٠.^{١٠} التزام الموردين بإنتاج ٨،٧ تيراواط/ساعة من الكهرباء من المصادر المتجددة في عام ٢٠٠٧، ترتفع إلى ١٦ تيراواط/ساعة بحلول ٢٠١٤.^{١١} عقد اتفاقات طوعية مع الأطراف المعنية على مستوى الصناعة تغطي ٣٩ صناعة من أجل توفير إعانات تعادل نفقات تخفيض ثلث غازات الاحتباس الحراري إذا تم تحقيق الأهداف المعنية. <p>وضع هدف طوعي هو تخفيض مستوى كثافة غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٨٪ بحلول عام ٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ٢٠٠٢</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير حوافز ضريبية يبلغ مجموعها ٣،٦ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ على استخدام الطاقة الأنظف والطاقة من المصادر المتجددة والتكنولوجيات الأعلى كفاءة من حيث استخدام الطاقة توفير دعم للبحوث والتطوير، والبرامج المحلية والدولية المرتبطة بالمناخ (مثلاً، شراكة "غاز الميثان إلى الأسواق" (Methane to Markets) وشراكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ) يبلغ ٣٧ مليار دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ وضع معايير للكفاءة للمباني والمركبات والأجهزة المنزلية (راجع أعلاه)، وبرنامج نجم الطاقة (ENERGY STAR) بشأن توسيم الأداء (performance labeling)، والذي يغطي ١٤٠٠ منتج، وقد تم توسيعه عن طريق الشراكات مع ست أسواق دولية. 	<p>الالتزام بموجب بروتوكول كيوتو بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٨٪ بحلول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ١٩٩٠؛ ووضع هدف وطني هو تخفيض كثافة الطاقة بنسبة ٣٠٪ في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٣٠.</p> <ul style="list-style-type: none"> فرض ضرائب على البنزين (٦٤٨٠٠ ين لكل ١٠٠٠ لتر) والكيروسين (وقود الطائرات) (٢٦٠٠٠ ين لكل ألف لتر)، والفحم (٧٠٠ ين للطن)، والكهرباء (٣٧٥ ين لكل كيلو واط / ساعة مبيع).^٩ برنامج الفائز في السباق الخاص بمعايير الأداء لأكثر من ٢٠ فئة من المنتجات (بما في ذلك المركبات والأجهزة المنزلية)، والمتوقع أن يحقق وفورات تتراوح بين ١٦٪ و٢٥٪ من مجموع الوفورات الوطنية بحلول عام ٢٠١٠.^{١٠} التزام الموردين بإنتاج ٨،٧ تيراواط/ساعة من الكهرباء من المصادر المتجددة في عام ٢٠٠٧، ترتفع إلى ١٦ تيراواط/ساعة بحلول ٢٠١٤.^{١١} عقد اتفاقات طوعية مع الأطراف المعنية على مستوى الصناعة تغطي ٣٩ صناعة من أجل توفير إعانات تعادل نفقات تخفيض ثلث غازات الاحتباس الحراري إذا تم تحقيق الأهداف المعنية. <p>وضع هدف طوعي هو تخفيض مستوى كثافة غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٨٪ بحلول عام ٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ٢٠٠٢</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير حوافز ضريبية يبلغ مجموعها ٣،٦ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ على استخدام الطاقة الأنظف والطاقة من المصادر المتجددة والتكنولوجيات الأعلى كفاءة من حيث استخدام الطاقة توفير دعم للبحوث والتطوير، والبرامج المحلية والدولية المرتبطة بالمناخ (مثلاً، شراكة "غاز الميثان إلى الأسواق" (Methane to Markets) وشراكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ) يبلغ ٣٧ مليار دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ وضع معايير للكفاءة للمباني والمركبات والأجهزة المنزلية (راجع أعلاه)، وبرنامج نجم الطاقة (ENERGY STAR) بشأن توسيم الأداء (performance labeling)، والذي يغطي ١٤٠٠ منتج، وقد تم توسيعه عن طريق الشراكات مع ست أسواق دولية. 	<p>الالتزام بموجب بروتوكول كيوتو بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٦٪ بحلول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ١٩٩٠؛ ووضع هدف وطني هو تخفيض كثافة الطاقة بنسبة ٣٠٪ في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٣٠.</p> <ul style="list-style-type: none"> فرض ضرائب على البنزين (٦٤٨٠٠ ين لكل ١٠٠٠ لتر) والكيروسين (وقود الطائرات) (٢٦٠٠٠ ين لكل ألف لتر)، والفحم (٧٠٠ ين للطن)، والكهرباء (٣٧٥ ين لكل كيلو واط / ساعة مبيع).^٩ برنامج الفائز في السباق الخاص بمعايير الأداء لأكثر من ٢٠ فئة من المنتجات (بما في ذلك المركبات والأجهزة المنزلية)، والمتوقع أن يحقق وفورات تتراوح بين ١٦٪ و٢٥٪ من مجموع الوفورات الوطنية بحلول عام ٢٠١٠.^{١٠} التزام الموردين بإنتاج ٨،٧ تيراواط/ساعة من الكهرباء من المصادر المتجددة في عام ٢٠٠٧، ترتفع إلى ١٦ تيراواط/ساعة بحلول ٢٠١٤.^{١١} عقد اتفاقات طوعية مع الأطراف المعنية على مستوى الصناعة تغطي ٣٩ صناعة من أجل توفير إعانات تعادل نفقات تخفيض ثلث غازات الاحتباس الحراري إذا تم تحقيق الأهداف المعنية. <p>وضع هدف طوعي هو تخفيض مستوى كثافة غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٨٪ بحلول عام ٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ٢٠٠٢</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير حوافز ضريبية يبلغ مجموعها ٣،٦ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ على استخدام الطاقة الأنظف والطاقة من المصادر المتجددة والتكنولوجيات الأعلى كفاءة من حيث استخدام الطاقة توفير دعم للبحوث والتطوير، والبرامج المحلية والدولية المرتبطة بالمناخ (مثلاً، شراكة "غاز الميثان إلى الأسواق" (Methane to Markets) وشراكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ) يبلغ ٣٧ مليار دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ وضع معايير للكفاءة للمباني والمركبات والأجهزة المنزلية (راجع أعلاه)، وبرنامج نجم الطاقة (ENERGY STAR) بشأن توسيم الأداء (performance labeling)، والذي يغطي ١٤٠٠ منتج، وقد تم توسيعه عن طريق الشراكات مع ست أسواق دولية. 	<p>الالتزام بموجب بروتوكول كيوتو بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٦٪ بحلول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ١٩٩٠؛ ووضع هدف وطني هو تخفيض كثافة الطاقة بنسبة ٣٠٪ في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٣٠.</p> <ul style="list-style-type: none"> فرض ضرائب على البنزين (٦٤٨٠٠ ين لكل ١٠٠٠ لتر) والكيروسين (وقود الطائرات) (٢٦٠٠٠ ين لكل ألف لتر)، والفحم (٧٠٠ ين للطن)، والكهرباء (٣٧٥ ين لكل كيلو واط / ساعة مبيع).^٩ برنامج الفائز في السباق الخاص بمعايير الأداء لأكثر من ٢٠ فئة من المنتجات (بما في ذلك المركبات والأجهزة المنزلية)، والمتوقع أن يحقق وفورات تتراوح بين ١٦٪ و٢٥٪ من مجموع الوفورات الوطنية بحلول عام ٢٠١٠.^{١٠} التزام الموردين بإنتاج ٨،٧ تيراواط/ساعة من الكهرباء من المصادر المتجددة في عام ٢٠٠٧، ترتفع إلى ١٦ تيراواط/ساعة بحلول ٢٠١٤.^{١١} عقد اتفاقات طوعية مع الأطراف المعنية على مستوى الصناعة تغطي ٣٩ صناعة من أجل توفير إعانات تعادل نفقات تخفيض ثلث غازات الاحتباس الحراري إذا تم تحقيق الأهداف المعنية. <p>وضع هدف طوعي هو تخفيض مستوى كثافة غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٨٪ بحلول عام ٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ٢٠٠٢</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير حوافز ضريبية يبلغ مجموعها ٣،٦ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ على استخدام الطاقة الأنظف والطاقة من المصادر المتجددة والتكنولوجيات الأعلى كفاءة من حيث استخدام الطاقة توفير دعم للبحوث والتطوير، والبرامج المحلية والدولية المرتبطة بالمناخ (مثلاً، شراكة "غاز الميثان إلى الأسواق" (Methane to Markets) وشراكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ) يبلغ ٣٧ مليار دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ وضع معايير للكفاءة للمباني والمركبات والأجهزة المنزلية (راجع أعلاه)، وبرنامج نجم الطاقة (ENERGY STAR) بشأن توسيم الأداء (performance labeling)، والذي يغطي ١٤٠٠ منتج، وقد تم توسيعه عن طريق الشراكات مع ست أسواق دولية. 	<p>الالتزام بموجب بروتوكول كيوتو بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٦٪ بحلول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ١٩٩٠؛ ووضع هدف وطني هو تخفيض كثافة الطاقة بنسبة ٣٠٪ في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٣٠.</p> <ul style="list-style-type: none"> فرض ضرائب على البنزين (٦٤٨٠٠ ين لكل ١٠٠٠ لتر) والكيروسين (وقود الطائرات) (٢٦٠٠٠ ين لكل ألف لتر)، والفحم (٧٠٠ ين للطن)، والكهرباء (٣٧٥ ين لكل كيلو واط / ساعة مبيع).^٩ برنامج الفائز في السباق الخاص بمعايير الأداء لأكثر من ٢٠ فئة من المنتجات (بما في ذلك المركبات والأجهزة المنزلية)، والمتوقع أن يحقق وفورات تتراوح بين ١٦٪ و٢٥٪ من مجموع الوفورات الوطنية بحلول عام ٢٠١٠.^{١٠} التزام الموردين بإنتاج ٨،٧ تيراواط/ساعة من الكهرباء من المصادر المتجددة في عام ٢٠٠٧، ترتفع إلى ١٦ تيراواط/ساعة بحلول ٢٠١٤.^{١١} عقد اتفاقات طوعية مع الأطراف المعنية على مستوى الصناعة تغطي ٣٩ صناعة من أجل توفير إعانات تعادل نفقات تخفيض ثلث غازات الاحتباس الحراري إذا تم تحقيق الأهداف المعنية. <p>وضع هدف طوعي هو تخفيض مستوى كثافة غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٨٪ بحلول عام ٢٠١٢ مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ٢٠٠٢</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير حوافز ضريبية يبلغ مجموعها ٣،٦ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ على استخدام الطاقة الأنظف والطاقة من المصادر المتجددة والتكنولوجيات الأعلى كفاءة من حيث استخدام الطاقة توفير دعم للبحوث والتطوير، والبرامج المحلية والدولية المرتبطة بالمناخ (مثلاً، شراكة "غاز الميثان إلى الأسواق" (Methane to Markets) وشراكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ) يبلغ ٣٧ مليار دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ وضع معايير للكفاءة للمباني والمركبات والأجهزة المنزلية (راجع أعلاه)، وبرنامج نجم الطاقة (ENERGY STAR) بشأن توسيم الأداء (performance labeling)، والذي يغطي ١٤٠٠ منتج، وقد تم توسيعه عن طريق الشراكات مع ست أسواق دولية.

دراسة (Strand, 2007). ويشير هذا إلى أن المساندة العامة المباشرة من أجل زيادة إنتاج الطاقة المتجددة تمثل في الوقت الراهن وسيلة باهظة التكلفة لتخفيف انبعاثات الكربون مقارنة بنظام تسعير الكربون الكفء، وإن كانت العائدات قد تكون أكبر إذا جرى النظر في تحقيق تخفيضات في التكلفة المستقبلية عن طريق الحث على التعلم من خلال الممارسة.

المتحدة، ف يعني إلغاء ضرائب المكوس على أنواع الوقود البيولوجي تقديم إعانة تبلغ ما يقرب من ١٢ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ (دراسة Metcalf, 2007). ويشير تحليل العائدات على مختلف إعانات الطاقة المتجددة في بلدان مجموعة السبعة إلى أن التكاليف أعلى بكثير بوجه عام من معظم التقديرات الراهنة لتكاليف الأضرار الحدية المرتبطة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (راجع مثلاً

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

تدابير السياسات المحلية المؤثرة في الانبعاثات (تتمة)

- البرازيل
- وضع هدف وطني لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وتوسيع نطاق توافر الكهرباء كي يشمل عددا إضافيا من المواطنين يبلغ ١٢ مليون نسمة.
- تحقيق تخفيض يبلغ حوالي ٥٠٪ في إزالة الغابات في الفترة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٦ عن طريق تحسين المراقبة باستخدام الأقمار الصناعية، وضوابط استخدام الأراضي، وحوافز قابلة للاستمرار بشأن قطع الأشجار بشكل يحقق إمكانات الاستثمار
 - فرض إضافة الإيثانول إلى البنزين بنسبة ٢٢٪ وفرض مزيج من الديزل يحتوي على ٢٪ من الديزل المستخرج من مصادر بيولوجية (ترتفع إلى ٥٪ في عام ٢٠١٣).
 - توفير خطوط ائتمان متمتع بإعانات لإنتاج الديزل البيولوجي، وتوفير دعم للبحوث في مجال الديزل البيولوجي وتوسيع نطاق برنامج استخراج الإيثانول من قصب السكر كي يشمل منتجات أخرى.
 - فرض تعريفات إضافية لمدة ٢٠ عاما لصالح المؤسسات التي تولد الكهرباء من المصادر المتجددة: ١٢٪ والتزام الموردين باستثمار ١٪ من صافي دخل التشغيل في تدابير الكفاءة وفي البحوث والتطوير
 - اعتماد معايير الكفاءة الأمريكية الخاصة بالمركبات الخفيفة ومعايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالدراجات النارية والمركبات الثقيلة
 - الاستثمار في مجال الطاقة المولدة من المصادر المتجددة اللامركزية كجزء من برنامج الكهرباء المسمى برنامج "الضوء للجميع" ("Light for All")

^١ مجموعة الأسواق الصينية، معامل لورانس بيركلي (China Markets Group, Lawrence Berkeley Laboratories)، في الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: http://china.lbl.gov/china_buildings-asl-standards.html.

^٢ راجع دراسة (Capoor and Ambrosi (2007).

^٣ إجراءات الاتحاد الأوروبي في مواجهة تغير المناخ: البحوث والتطوير الراميين إلى إعطاء دفعة منشطة للتكنولوجيات المتوافقة مع البيئة.

^٤ التوجيه الخاص بكفاءة استخدام الطاقة في المباني (Energy Performance of Buildings Directive) مصمم من أجل تحقيق وفورات في مردودية التكلفة تقدر بحوالي ٢٢٪ من الاستهلاك الحالي في المباني في الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠. وقد اقترحت المفوضية الأوروبية تخفيض متوسطات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المنطلقة من سيارات الركوب الجديدة في الاتحاد الأوروبي من حوالي ١٦٠ غراما للكيلومتر إلى ١٣٠ غراما للكيلومتر في عام ٢٠١٢.

^٥ تقرير (India, Planning Commission (2007).

^٦ تقرير (India, Ministry of New and Renewable Energy (2006).

^٧ تقرير (India, Ministry of Environment and Forests (2006). ص ٢٥.

^٨ تقرير (India, Ministry of Power Bureau of Energy Efficiency (2007).

^٩ تقرير (Japan (2006).

^{١٠} دراسة (Nordqvist (2006). ص ٦.

^{١١} تقرير "Outline of the Renewable Portfolio Standard (RPS) System" في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.rps.go.jp/RPS/new-contents/english/outline.html.

^{١٢} تقرير (Brazil (2007). ص ٢٢، ص ٢٧.

في المدى القصير، واستهداف كميتها في المدى الطويل.^{٢١} وللإطار ٤-٦. راجع

الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التخفيف الدولية

لقد أُجري تقييم لأهمية الروابط الدولية عن طريق بحث الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التخفيف البديلة، وذلك باستخدام نموذج ديناميكي للتوازن العام العالمي عبر الفترات الزمنية (dynamic intertemporal global general equilibrium model) (الصيغة الصادرة عام ٢٠٠٧ من نموذج التوازن العام (G-Cubed) والذي

^{٢١} راجع دراسة (Aldy and Stavins (2007) للاطلاع على مناقشة بشأن اقتراحات التخفيف البديلة على مستوى السياسات، بما في ذلك النظم المختلطة التي اقترحتها دراسة (Kopp, Morgenstern, and Pizer (1997) ودراسة (McKibbin and Wilcoxon (1997, 2002b, 2002c).

^{٢٢} راجع أيضا عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ضرائب الكربون أيضا إيرادات يمكن استخدامها في تعزيز الكفاءة (وذلك عن طريق تخفيض ضرائب أخرى) أو العدالة (عن طريق تعويض المجموعات المتضررة من السياسة المعنية). غير أن كمية التخفيض في الانبعاثات في ظل ضرائب الكربون تعتبر محاطة بعدم اليقين. وقد يصعب أيضا تطبيق الضرائب من الوجهة السياسية. وهناك سبل لتخفيف عيوب نظم تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى. فعلى سبيل المثال، يمكن تقليص تذبذب السعر عن طريق استحداث صمامات أمان تسمح للحكومات ببيع بعض الرخص المؤقتة إذا تجاوزت أسعار الرخص مستويات "التدخل" ("trigger" levels) المحددة سلفا، وذلك عن طريق السماح بإيداع الرخص واقتراضها، أو عن طريق إنشاء مؤسسة على غرار البنك المركزي للإشراف على أسواق الرخص. وقد تكون تلك السياسات المختلطة — التي تضم عناصر من ضريبة الكربون ونظام الاتجار في الرخص — أفضل من أدوات السياسات المعنية كل على حدة (دراسة (Pizer, 2002)). فمن شأن رفع سعر التدخل الخاص بصمام الأمان بمرور الوقت أن يسمح بالاستهداف المترامز لأسعار الانبعاثات

الإطار ٤-٦: جوانب التعقيد في تصميم سياسات التخفيف المحلية

فعلى سبيل المثال، عند تقرير ما إذا كانت هناك حاجة إلى التدخل أم لا، يمكن أن يأخذ "البنك المركزي المعني بالمناخ" في الحسبان العوامل التي تحرك التغيرات في أسعار الانبعاثات وأن يسمح بأن تعبر تلك الأسعار عن الصدمات الدائمة. وحتى بدون وجود بنك مركزي معني بالمناخ، إذا ظهرت أدلة جديدة على أن الاحترار يحدث بوتيرة أسرع من المتوقع، في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى الذي سمح بإيداع واقتراض الرخص، فإن المضاربين سوف يتوقعون تشديدا في الحد الأقصى للانبعاثات المستقبلية، وهو ما من شأنه أن يحدث انتقالا صعوديا أنيا في مسار الأسعار الجارية والأسعار المستقبلية المتوقعة للرخص (قبل حدوث أي تعديل للحد الأقصى المعني). وفي المقابل، قد يستغرق إصدار تغيير تشريعي لأسعار ضريبة الانبعاثات كي تعكس المعلومات العلمية الجديدة وقتا، مما يدع ضبط الانبعاثات عند مستوى دون الأمثل في فترة جمود السياسات.

استخدام الإيرادات في الإبقاء على تكاليف السياسات عند مستوى منخفض

يمكن أن يكون هناك أثر كبير على التكاليف الكلية للسياسة المعنية نتيجة للكيفية التي تستخدم بها الإيرادات المتحققة من ضرائب الكربون أو استخدام نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، بقدر إجراء المزايدات على التصاريح. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الإيرادات تستخدم من أجل تخفيض ضرائب الدخل الشخصي، فإن هذا يضعف آثار الحوافز السلبية لهذه الضرائب الأوسع نطاقا على جهد العمل وعلى الوفورات، مما يوازن الأثر السلبي لارتفاع أسعار الطاقة على النشاط الاقتصادي. فالسياسات التي لا تستغل ميزة إعادة توظيف الإيرادات تصبح أكثر تكلفة، وهي نظم تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى التي تنطوي على تخصيص التصاريح المجانية أو ضرائب الانبعاثات وسياسات تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى التي تنطوي على إجراء مزايدات على التصاريح، حيث لا تستخدم الإيرادات استخداما منتجا. فعلى سبيل المثال، تقدر دراسة Parry, Williams, and Goulder (1999) أن التكاليف الكلية لنظام رخص الانبعاثات المتدرجة تدرجا محدودا والتي تنطوي على مخصصات مجانية تصل إلى أكثر من ضعف التكاليف في حالة ضريبة الكربون المعادلة المحايدة من حيث الأثر على الإيرادات في الولايات المتحدة.

تعويض الأسر منخفضة الدخل والمؤسسات كثيفة الطاقة

يعتبر الإنصاف قضية رئيسية بالنسبة لسياسات تخفيف الانبعاثات، لأن الأسر منخفضة الدخل تنفق حصة عالية نسبيا من ميزانياتها على سلع كثيفة الطاقة

يسلط هذا الإطار الضوء على بعض القضايا الأعم المتعلقة بتصميم السياسات المحلية الرامية إلى تخفيض الانبعاثات، وذلك فيما يتجاوز الاختيار الأساسي بين ضريبة الانبعاثات وبين نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى (راجع دراسة Kopp and Pizer, 2007 للاطلاع على مناقشة معمقة للقضايا المتعلقة بالتصميم).

دمج المرونة في صلب سياسات ضبط الانبعاثات

من المخاوف الرئيسية المتعلقة بالحدود القصوى الجامدة للانبعاثات السنوية مخاطرة التذبذب في أسعار الانبعاثات، وهو التذبذب الذي قد تسببه مثلا التغيرات في أوضاع الطلب أو الاضطرابات في أسواق الطاقة. وقد يؤدي التذبذب الشديد في أسعار التصاريح إلى تثبيط الاستثمارات في تكنولوجيات تخفيض الانبعاثات التي تقتنر بتكاليف أولية كبيرة، وقد يتسبب في إضعاف التأييد السياسي لنظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، غير أن هناك سبلا لعلاج هذه المشكلة جزئيا.

وهناك واحد من الخيارات يتمثل في دمج آلية صمام أمان ضمن السياسة المعنية، ووفق هذه الآلية تمنع أسعار الرخص من تجاوز سعر أقصى معين، وتكون الهيئة التنظيمية المعنية مخولة في بيع أي تصاريح إضافية يلزم طرحها في السوق من أجل منع الأسعار من الارتفاع عن هذا المستوى (دراسة Pizer, 2002). وهناك نقطة أخرى هي السماح للمؤسسات باقتراض الرخص من الحكومة في الفترات التي ترتفع فيها أسعار الرخص وإيداع تلك الرخص عندما يكون هناك ضغط هبوطي على الأسعار. وذلك للمساعدة على تهديد التقلبات الحادة في الأسعار. وقد أصبحت خطة التجار في رخص إطلاق الانبعاثات التي وضعها الاتحاد الأوروبي (EU-ETS) تسمح الآن بحساب رصيد رخص الانبعاثات (permit banking) (ولكن لا تسمح باقتراضها). وهناك خيار آخر هو الإشراف الحكومي على أسواق الكربون عن طريق هيئة جديدة، تشبه البنك المركزي إلى حد كبير، وتتولى التدخل من أجل بيع أو شراء الرخص استجابة لأي ارتفاع أو انخفاض غير متوقع في أسعار الرخص. وهنا أيضا، يمكن أن يساعد هذا النوع من الإشراف على تحقيق الاستقرار في أسواق الرخص بينما يوفر أيضا ثقة أكبر في تحقيق الأهداف الأطول مدى الموضوعة للانبعاثات.

ومع ذلك، قد يكون من المفيد فعلا توافر قدر من المرونة في أسعار الرخص، حيث إن هذا يمكن من المعرفة مستقبلا بالأثر المرجح للاحترار العالمي الذي سوف ينعكس في أسعار الرخص في الوقت الحقيقي وفي قرارات التخفيف.

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو إبان باري.

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

النفط، وعلى شركات إنتاج الفحم، وما إلى ذلك)، لأن هذا من شأنه أن يشمل كل المصادر الممكنة للانبعاثات عند حرق أنواع الوقود لاحقاً. وسوف تدفع شركات إنتاج الوقود ضريبة أو يقرر عليها حيازة رخص، وذلك بما يتناسب مع المحتوى الكربوني في الوقود المعني، ولذلك، سوف ينتقل أثر ضرائب الانبعاثات أو أسعار الرخص إلى أسعار الوقود الأحفوري وفي النهاية إلى سعر الكهرباء وغيرها من المنتجات كثيفة الطاقة. ومن شأن ذلك أن يوفر حوافز على انتاج سلوك يؤدي إلى تخفيض الانبعاثات في كل أرجاء الاقتصاد المعني. وفي الوقت الحالي تغطي برامج الاتجار في انبعاثات الكربون على مستوى صناعات التوزيع والتسويق، مثل خطة الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات التي وضعتها الاتحاد الأوروبي، مرافق توليد الكهرباء والكيانات الصناعية الرئيسية المنتجة للانبعاثات والتي تسهم بما لا يزيد عن حوالي نصف مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (دراسة Kopp and Pizer, 2007). ولذلك، فإنها تعوق فرصاً متعددة للتخفيف بتكلفة منخفضة، على سبيل المثال في قطاع النقل. ومن الأيسر تطبيق البرامج الخاصة بصناعات الإنتاج أيضاً. ففي الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، من شأن تلك البرامج أن تنطوي على تنظيم ما لا يزيد عن حوالي ٢٠٠٠-٣٠٠٠ كيان، مقارنة بعدد ١٢٠٠٠ كيان أو أكثر من ذلك في البرنامج الخاص بصناعات التكرير والتسويق.

دمج جميع مصادر غازات الاحتباس الحراري والخيارات المتعلقة باحتجاز الانبعاثات

من المهم قدر الإمكان إدراج غازات الاحتباس الحراري بخلاف ثاني أكسيد الكربون في أي برنامج لتخفيف الانبعاثات. وفي الولايات المتحدة، تسهم تلك الغازات في الوقت الراهن بحوالي ٢٠٪ من مجموع غازات الاحتباس الحراري عند التعبير عن الغازات على أساس مكافئ من حيث إمكانية الاحتراق طوال حياتها في الغلاف الجوي، بينما تسهم هذه الغازات على المستوى العالمي بحوالي ثلث مجموع غازات الاحتباس الحراري (تقرير U.S. Climate Change Science Program, 2007). ويمكن بقدر كبير اتباع أسلوب مباشر في مراقبة ودمج بعض هذه الغازات (مثل غاز الميثان المصروف من مناجم الفحم الجوفية ومن الغازات الفلورية المستخدمة كغازات للتبريد والمستخدم في أجهزة تكييف الهواء) من خلال نسب الاتجار في الرخص أو من خلال ضرائب الانبعاثات، مما يعكس إمكاناتها النسبية في الإسهام في الاحتراق العالمي. ويمكن دمج الميثان والأكاسيد النيتريية المنطلقة من مدافن النفايات، وتصريف الروث، وإدارة التربة، في برنامج لموازنة الانبعاثات. وفي تلك الحالة، سوف يقع العبء على كل كائن بمفرده في البرهنة على تحقيق تخفيضات حقيقية في

كالكهرباء وأنواع الوقود المستخدمة في تدفئة المنازل والبنزين، وهي تعتبر لذلك أكثر انكشافاً أمام مخاطر الزيادات في أسعار هذه السلع. وليس هناك آلية لعلاج هذه المخاوف توفرها نظم تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى التي تنطوي على تخصيص التصاريح المجانية. ولكن إذا كانت هناك مزايدات تجرى على التصاريح، أو إذا كان يتم تطبيق ضرائب الانبعاثات، فإنه يمكن علاج المخاوف المتعلقة بالإنصاف عن طريق إعادة توزيع بعض الإيرادات بطرق الأسر منخفضة الدخل على وجه التحديد، مثل إحداث تخفيضات في الضرائب على مجموع الأجور أو إحداث زيادات في الحدود الدنيا لضريبة الدخل (دراسة Metcalf, 2007؛ ودراسة Dinan and Rogers 2002). وقد يتطلب الأمر تعويض بعض الأسر التي تتألف من كبار السن أو من الآخرين من غير العاملين بوسائل أخرى، كبرامج المساعدة الموجهة إلى الطاقة.

ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يؤدي أسلوب مخصصات التصاريح المجانية إلى توفير تعويض للصناعات (ذات النفوذ السياسي) التي تتأثر تأثيراً معاكساً بسياسة المناخ، وهو ما يساعد على تقليص المعارضة من قبل أصحاب المصالح المكتسبة. غير أنه وفقاً لدراسة Bovenberg and Goulder (2001)، يجب أن يقتصر ما يعطى مجاناً على جزء صغير فقط من التصاريح لتقديم ذلك التعويض، حتى يظل في الإمكان عرض معظم التصاريح عن طريق المزاد. وفي الأوضاع المثالية، يتم إلغاء أي تعويض تدريجياً بمرور الوقت. ومن شأن ذلك تحاشي الصعوبات العملية التي ينطوي عليها تحديث مخصصات التصاريح المجانية عند نمو المؤسسات بمعدلات مختلفة بمرور الوقت، ومن شأنه أن يزيد من مكاسب المالية العامة المحتملة. والواقع أنه بعد أن جنت شركات الكهرباء أرباحاً استثنائية كبيرة من التصاريح المجانية في المرحلة الأولى من خطة الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات التي وضعها الاتحاد الأوروبي، فإن المقرر الآن هو التحول إلى إجراء المزايدات على التصاريح بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠. ويمكن أيضاً في ظل ضريبة الانبعاثات تقديم التعويض الانتقالي إلى الصناعات المتضررة، مثلاً، عن طريق قصر تطبيق تلك الضريبة على الانبعاثات التي تتجاوز مستوى حد ما للتدخل أو عن طريق توفير تخفيف مؤقت لعبء الضريبة على الشركات في حالة المؤسسات كثيفة الطاقة العاملة في صناعات التوزيع والتسويق كجزء من نظام ضريبة الانبعاثات الرسمي.

مميزات البرنامج الخاص بصناعات الإنتاج

في الوضع المثالي، يطبق نظام ضريبة الكربون أو نظام الاتجار في انبعاثات الكربون على مستوى صناعات الإنتاج في سلسلة إمدادات الوقود الأحفوري (أي على شركات تكرير

الإطار ٤-٦ (تتمة)

الصعوبات أمام منع تسرب الانبعاثات

تشير بعض الدراسات إلى أن تسرب الانبعاثات، والذي يسببه انتقال المؤسسات المتنقلة إلى بلدان لا تطبق سياسات بشأن الكربون، قد يكون كبيراً، وربما يوازن حوالي ١٠٪ أو أكثر من الآثار المحتملة لسياسات التخفيف المتبعة في البلدان المتقدمة (دراسة Gupta and others, 2007). غير أنه من الصعب توقع التسرب عملاً، حيث إنه يعتمد على عوامل متعددة (بما في ذلك، على سبيل المثال، مدى الصرامة في إنفاذ سياسات تخفيف الانبعاثات، وما إذا كان يحتمل أن تتلقى المؤسسات المتنقلة أي تعويض عن إضاعة تلك الفرص، ومخاطر سعر الصرف، والاستقرار السياسي في البلدان التي لا تطبق سياسات بشأن المناخ).

ومن الصعوبة بمكان منع تسرب الانبعاثات هذا على المستوى الدولي. فالموردون الأجانب من البلدان التي لا تطبق سياسات بشأن المناخ قد يكونون مطالبين بدفع غرامات أو بشراء رخص محلية، من أجل تغطية الكربون المتضمن في المنتجات التي يبيعونها محلياً. غير أنه من الوجهة الإدارية، من شأن ذلك أن يكون صعباً جداً ومستمرًا وقد يتعارض مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالتجارة الحرة. فوفق خطة الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات التي وضعها الاتحاد الأوروبي، تم تثبيط المؤسسات في الوقت الراهن عن إعادة التوطن خارج المنطقة عن طريق مصادرة ما تحصل عليه من مخصصات التصاريح (المجانية). وفي الوضع المقابل، كي لا يحدث تثبيط للاستثمار الجديد الداخل، يتم منح المؤسسات الداخلة تصاريح انبعاثات مجانية. ولكن هذه الأحكام لها أيضاً آثار عكسية (دراسة Ellerman and Buchner, 2007). فمصادرة التصاريح تؤخر خروج التجهيزات غير الكفاء، بينما يكون دخول المؤسسات الجديدة مفرطاً، وذلك نظراً إلى أن المؤسسات لا تدفع مقابلاً لمصادر الانبعاثات الجديدة لديها.

تكملة سياسات التخفيف بحوافز التكنولوجيات

هناك اتفاق عام على أنه ينبغي، من حيث المبدأ، تكملة سياسات تخفيف الكربون بحوافز إضافية من أجل تشجيع البحوث والتطوير في مجال التكنولوجيات النظيفة الأساسية والتطبيقية لدى المؤسسات الحكومية والخاصة. وهناك مبررات لوضع سياسات إضافية استناداً إلى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية بسبب مصدر ثان لفشل الأسواق (إضافة إلى العامل الخارجي المتعلق بانبعاثات الكربون)، وهو مصدر فشل ينشأ من عدم قدرة المبتكرين على التوزيع الكامل لمنافع معارفهم الجديدة

الانبعاثات من أجل الحصول على رصيد مقابل ذلك. غير أنه من الصعب جداً مراقبة مصادر الانبعاثات المتبقية، والتي تسهم بحوالي ثلث غازات الاحتباس الحراري بخلاف ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة، (على سبيل المثال، غاز الميثان الذي تطلقه الحيوانات المجترة).

وهناك وسيلة من الممكن أن تكون مهمة في تخفيض الانبعاثات المنطلقة من معامل الفحم هي احتجاز الانبعاثات وتخزينها تحت سطح الأرض (مثلاً، في مكامن النفط الناضبة)، رغم أنها لا تزال في مرحلة التطوير. ويمكن توفير الحوافز على اعتماد تكنولوجيا الاحتجاز هذه عن طريق موازنة الانبعاثات أو عن طريق الأحكام الخاصة بالخصم الضريبي، رغم أنه سوف يلزم، وفقاً لدراسة (Deutsch and Moniz, 2007)، أن يكون سعر الكربون أعلى بحوالي ٢٥ دولاراً للطن لجعل تلك التكنولوجيا قابلة للاستمرار تجارياً. وينبغي على الأقل في الأجل القصير تحصيل رسوم من التجهيزات المعنية عن أي تسرب للانبعاثات من حوض التصريف الجوفي. ونظراً لأن إدخال وتشغيل تكنولوجيات احتجاز الكربون سوف يكون من السهل التحقق منها إلى حد كبير، فإن مصادر الانبعاثات في الاقتصادات المتقدمة قد تمول القيام بتلك الاستثمارات في الاقتصادات الصاعدة من أجل موازنة بعض التزاماتها هي في مجال تخفيض الانبعاثات.

ويمكن أيضاً أن يكون الاحتجاز البيولوجي وسيلة ذات مردودية من حيث التكلفة من أجل تخفيض الانبعاثات (دراسة Stavins and Richards, 2005). وفي الوضع المثالي، سوف يسجل رصيد لصالح المزارع التي زادت غطاء أراضي الغابات، أما المزارع التي انتقلت من الغابات إلى الزراعة فسوف تخضع لجزاءات. وفي حالة الولايات المتحدة، سيكون من الممكن عملاً دمج نشاط الحراثة ضمن برنامج وطني لتخفيض الانبعاثات، نظراً إلى أن عمليات التحول بين أراضي الغابات والأراضي الزراعية في غياب أي سياسة بشأن الكربون تعتبر محدودة نسبياً (دراسة Sedjo and Toman, 2001). وقد يتسنى مراقبة التغيرات في استخدام الأراضي عن طريق الاستشعار عن بعد باستخدام الأقمار الصناعية أو الطائرات، ثم إجراء تقييم لانعكاسات الكربون استناداً إلى أنواع الأشجار، والعمر في دورة النمو، وما إلى ذلك. أما دمج الحوافز على تخفيض إزالة الغابات في المناطق المدارية في برنامج دولي لموازنة الانبعاثات فيعتبر أمراً أكثر صعوبة، لأنه سيلزم أن يكون هناك اتفاق على السيناريوهات الأساسية القطرية التي تشير إلى غطاء الغابات في غياب السياسة المعنية. وفضلاً على ذلك، سوف يلزم إدراج المناطق الرئيسية المنتجة للأخشاب في البرنامج من أجل تخفيض مخاطر موازنة انخفاض القطع في منطقة ما بزيادة القطاع في مناطق أخرى.

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

وأخيراً، يرى بعض المحللين أنه، حتى بعد نجاح تطوير تكنولوجيات جديدة أو التوصل إلى أنواع وقود أنقى، فإنه يلزم توفير المزيد من الحوافز من أجل تشجيع نشرها، مثل التنظيمات المتعلقة باقتصاد الوقود في السيارات، أو معايير كفاءة استخدام الطاقة في الأجهزة المنزلية، أو تقديم إعانات على الوقود النظيف. وسوف يكون لتلك السياسات ما يبررها إن كان هناك مزيد من حالات فشل الأسواق، ومن قبيل ذلك حدوث بخس في التقييم من قبل المستهلكين لتحسينات كفاءة استخدام الطاقة. غير أنه لا توجد أدلة تجريبية قوية تذكر تويد أو تنفي وجود حالات فشل الأسواق تلك وحجمها.

على المؤسسات الأخرى. غير أن الكتابات المتوافرة لا توفر إرشادا يذكر بشأن كيفية تصميم وتطبيق سياسات البحوث والتطوير الجديدة من أجل تكملة سياسات ضبط الانبعاثات. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح تحديد كفاءة أي مما يلي مقارنة بسواها: تقديم إعانات على البحوث والتطوير الذي يظطلع بهما القطاع الخاص، أو تقوية قواعد براءات الاختراع، أو جوائز التكنولوجيا (دراسة Wright, 1983). ومن الصعب جداً أن نتوقع مقدماً مدى فعالية أي مجموعة بعينها من ضوابط الانبعاثات وحوافز التكنولوجيات في جذب تكنولوجيات لتخفيض الانبعاثات (بينما لم يتم تطوير تلك التكنولوجيات بعد).

الانبعاثات أكبر مصادر غازات الاحتباس الحراري وأسرعها نمواً. ويتواءم السيناريو الأساسي المستخدم في هذه الدراسة بوجه عام مع الحقائق المبسطة الواردة في أحدث تقرير عن آفاق الطاقة العالمية (World Energy Outlook) الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة (تقرير IEA, 2007a). ويفترض ذلك السيناريو الأساسي، على وجه التحديد، حدوث نمو أقوى في الطلب على الطاقة من اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بما تفترضه معظم الدراسات الأخرى. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل عن نموذج التوازن العام وكيفية مقارنته بغيره من النماذج المستخدمة في تحليل سياسات التخفيف، راجع الملحق ٤-١.

ولا يشمل نموذج التوازن العام المنافع التي تحققها في خاتمة المطاف سياسات التخفيف الموجهة إلى تخفيض الانبعاثات، ولكن هذا ليس عيباً رئيسياً. والسبب وراء ذلك هو أن التركيز ينصب على تكاليف سياسات التخفيف في العقود الثلاثة التي أعقبت استحداث هذا النموذج، ويتوقع إبان هذه الفترة الزمنية أن تكون منافع سياسات التخفيف محدودة.

وهناك افتراضات تحرك نتائج عمليات المحاكاة وفق نموذج التوازن العام إلى حد كبير، وهي الافتراضات المتعلقة بالتكنولوجيات التي تستخدمها البلدان المعنية، وخصوصاً قدرتها على الإحلال بعيداً عن المدخلات كثيفة الانبعاثات. ويشمل النموذج الانتقال إلى التكنولوجيات منخفضة الانبعاثات عن طريق قناتين — وهما التحسينات الخارجية المنشأة في كفاءة الطاقة والإحلال داخلي المنشأ عن طريق الاستعاضة عن مدخلات كثيفة الكربون كالوقود الأحفوري بمواد جديدة وسلع وسيطة جديدة ورأسمال وعمالة استجابة للتغيرات في أسعار الكربون. ويمكن تفسير هذه التغيرات التكنولوجية

وضعه دراسة (McKibbin and Wilcoxon, 1998). ويعتبر هذا النموذج مناسباً جداً لتقييم آثار سياسات التخفيف عبر البلدان في الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل. ويساعد بناء النموذج بشكل مفصل على المستوى الإقليمي على تسجيل الفروق بين البلدان في مستويات الدخل المبدئية ومعدلات النمو الممكنة. وتلخص تجزئة الهياكل الإنتاجية العلاقات بين المدخلات والمخرجات هياكل التكلفة القطاعية. وتركز التوقعات الاستشرافية على أهمية موثوقية السياسات في حث التغيرات في السلوك.^{٢٣} ويساعد توخي العناية في إدراج الأسعار النسبية في النموذج على تتبع الانعكاسات المحتملة لارتفاع المستمر في تكاليف الطاقة على تعديل بنود الإنفاق والإحلال بين عوامل الإنتاج ومعدلات التبادل التجاري وتصحيح وضع ميزان المدفوعات. ويعكس هذا العنصر الأخير ليس فقط تدفقات التجارة، بل أيضاً التدفقات الرأسمالية الدولية — وهو سمة لم تلق حتى الآن اهتماماً يذكر في معظم النماذج المستخدمة في تحليل السياسات المتعلقة بالمناخ.

والهدف من استخدام عمليات المحاكاة وفق نموذج التوازن العام هو توضيح الآليات الاقتصادية التي تنشأ في أعقاب استحداث سياسات التخفيف، وينبغي ألا ينظر إلى عمليات المحاكاة هذه على أنها تنبؤات اقتصادية كلية أو توصيات بشأن أهداف أو سياسات معينة خاصة بالانبعاثات. ويركز هذا النموذج على إدراج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة، إذ تشكل هذه

^{٢٣} على وجه الدقة، تعتبر التوقعات الواردة في نموذج التوازن العام توقعات استشرافية، لأن بعض الأسر والمؤسسات يفترض أنها قصيرة النظر وأن لديها توقعات متواترة (recursive). وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الملحق ٤-١.

باعتبارها عملية انتقال إلى مصادر بديلة للطاقة، كأنواع الوقود البيولوجي، والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة، وتطبيق تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه. ويفترض أن التكنولوجيا قابلة للنقل بحرية بين البلدان — فإذا قررت المؤسسات المعنية التحول عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات النظيفة، فإنها تستطيع عندئذ الحصول على التمويل والخبرة العملية اللازمين لذلك الاستثمار بدون أي قيود، رغم أنها ستتحمل بعض التكاليف من أجل التأقلم. وتعتمد النتائج الخاصة بكل بلد على حدة وفق نموذج التوازن العام إلى حد كبير على الافتراضات المتعلقة بمرونة الإحلال في الإنتاج والاستهلاك والتجارة، وهي معا تحدد التكاليف التدريجية التي يمكن عندها لفرادى الاقتصادات أن تخفض انبعاثاتها (راجع الملحق ٤-١).

وتبدأ عملية بناء النموذج ببحث الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة تخفيف عالمية تتطلب من البلدان أن تتفق على سعر مشترك للكربون. ويمكن تطبيق تلك السياسة إما عن طريق ضريبة كربون عالمية موحدة أو عن طريق سياسة مختلطة تلزم بموجبها البلدان باستخدام صمام أمن مشترك (مع ربط سعر الرخص الإضافية بسعر ضريبة الكربون).^{٢٤} ثم تتم بعد ذلك مقارنة آثار هذه السياسات مع آثار السياسة العالمية التي تقتضي الاتفاق على تخصيص أولي لحقوق الانبعاثات وعلى التجارة الدولية في هذه الحقوق — وهي نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى. ثم تجري الدراسة تقييما لأهمية قواعد التخصيص الدولي فيما يتصل بحجم واتجاه عمليات النقل العالمية، ومن ثم مدى إمكانية المقارنة بين مختلف الحوافز في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى. وإضافة إلى هذه التجارب الأساسية على مستوى السياسات، يستخدم النموذج في استكشاف انعكاسات تنسيق السياسات، والمشاركة القطرية، والتحسينات التكنولوجية ومدى ثبات سياسات التخفيف أمام الصدمات الاقتصادية الكلية. (وترد في موضع لاحق مناقشة لبعض المحاذير بشأن هذا التحليل).

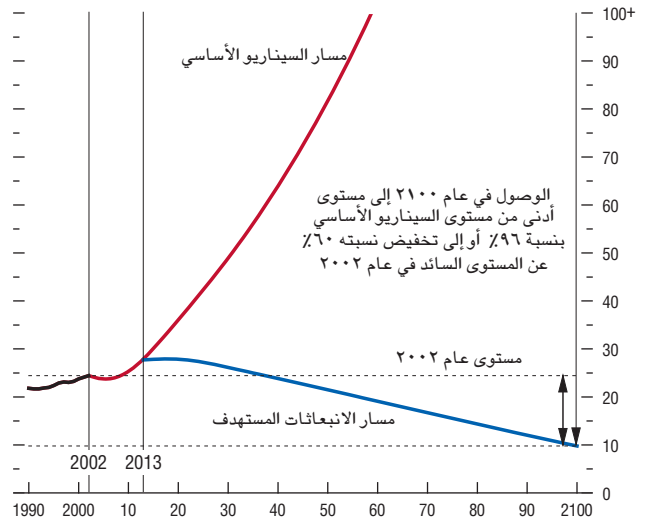
ضريبة الكربون العالمية والسياسة المختلطة

في هذه التجربة التي تجرى على مستوى السياسات، تقوم كل الاقتصادات بتطبيق ثمن مشترك للكربون في عام ٢٠١٣ وتتعهد تعهدا موثوقا بالإبقاء عليه على المدى

^{٢٤} النموذج المختلط الذي ننظر فيه في هذا الفصل هو النموذج الذي اقترحه دراسة (McKibbin and Wilcoxon (1997, 2002a) مع إجراء تخصيص أولي للرخص طويلة الأجل ثم إصدار سنوي للرخص بعد ذلك من أجل استهداف سعر للكربون يعادل سعر الضريبة.

الشكل البياني ٤-٩: أهداف ومسارات الانبعاثات العالمية، ١٩٩٠-٢١٠٠ (بغضاطن ثاني أكسيد الكربون)

يوضح مسار السيناريو الأساسي مستوى الانبعاثات العالمية القائمة على الطاقة المتوقع في ظل افتراض عدم وجود سياسة بشأن التخفيف. ويوضح مسار الانبعاثات المستهدف مستوى الانبعاثات العالمية من أنواع الوقود الأحفوري والذي تم التوصل إليه في نتائج تمارين المحاكاة بشأن السياسات، حيث يصل إلى مستوى أدنى بنسبة ٦٠٪ من مستوى الانبعاثات العالمية في عام ٢٠٢٢. والمستوى المستهدف في عام ٢١٠٠ أدنى بنسبة ٩٦٪ من المستوى المتوقع في عام ٢١٠٠ وفق السيناريو الأساسي.

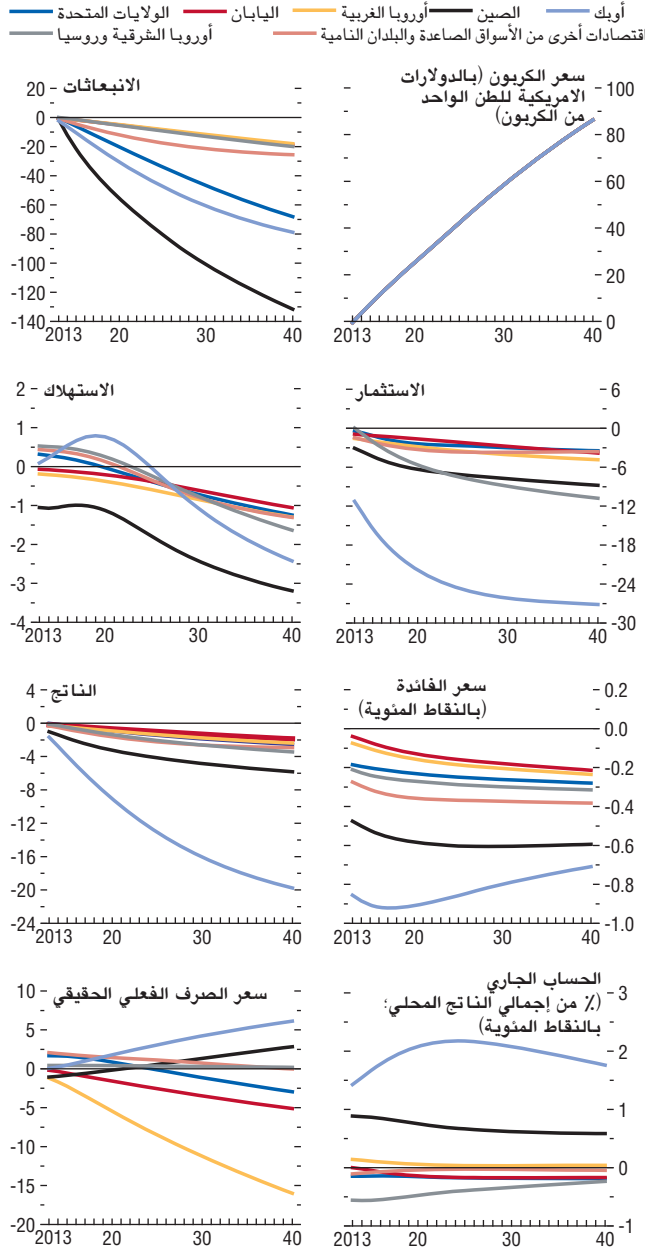


المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

الشكل البياني ٤-١٠: ضريبة الكربون الموحدة، ٢٠١٣-٢٠٤٠ (الانحراف عن السيناريو الأساسي: % مالم يذكر خلاف ذلك)

يفترض أن كل منطقة تستحدث ضريبة على الكربون في عام ٢٠١٣. وسعر الضريبة مشترك بين المناطق وهو معايير يحقق تخفيضا نسبته ٦٠٪ بحلول عام ٢٠١٣ قياسا إلى المستوى السائد في عام ٢٠٠٢ في الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (القائمة على الطاقة) في العالم. ويناظر هذا تخفيضا نسبته ٩٦٪ في الانبعاثات العالمية في عام ٢٠١٣ قياسا إلى السيناريو الأساسي. وتتخذ خصائص الانبعاثات شكلا محددا بدرجة محدودة، مما يسمح ببعض الزيادات في الأجل المتوسط بحيث يتحقق الوصول إلى الذروة في عام ٢٠١٨.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يشير الناتج إلى إجمالي الناتج القومي. ويشير سعر الفائدة إلى سعر الفائدة الحقيقي لأجل ١٠ سنوات. وفيما يتعلق بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، تمثل القيمة الموجبة ارتفاعا قياسا إلى السيناريو الأساسي.

الطويل، مع تعديل السعر حسب اللزوم من أجل تحقيق خصائص الانبعاثات التي يصورها الشكل البياني ٤-٩. ويفترض أن الانبعاثات العالمية تسير وفق مسار يتخذ شكلا محددا بدرجة محدودة، ويصل إلى ذروته حوالي عام ٢٠١٨ ثم يبدأ في الهبوط تدريجيا إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠١٣ من مستوياته المسجلة في عام ٢٠٠٢ (أي حدوث انخفاض نسبته ٦٠٪ عن المستويات المسجلة في عام ٢٠٠٢ أو حدوث انخفاض نسبته ٩٦٪ عن مستوى السيناريو الأساسي المعتاد الذي يفترض عدم حدوث تغير في السياسات).^{٢٥} ويرتفع سعر الكربون تدريجيا بمرور الوقت، إذ يصل إلى ٨٦ دولارا للطن بحلول عام ٢٠٤٠ (وذلك بمعدل سنوي متوسطه حوالي ٣ دولارات للطن الواحد من الكربون).^{٢٦} ويناظر ذلك زيادة قدرها ٢١,٢١ دولار في سعر غالون البنزين بحلول عام ٢٠٤٠ وزيادة قدرها ٥٨ دولارا في سعر الطن الأمريكي الواحد من الفحم البيتوميني. ويتم فرض السعر عند مستوى الإنتاج (upstream) في سلسلة إنتاج الوقود، على أن تستخدم الإيرادات المتحققة من تسعير الكربون في تمويل الاستهلاك والاستثمار الحكوميين، مع الحفاظ على عجز الميزانية والدين كمقدارين ثابتين (الملحق ٤-١). ويفترض استمرار السياسات الأخرى في تسعير الطاقة دون تغير.

وتتعاادل الآثار الاقتصادية الكلية لضريبة الكربون والنظام المختلط الذي ينطوي على صمام أمان في هذه التجربة ويرد تصوير لهما في الشكل البياني ٤-١٠ (غير أنه ينبغي أن يذكر أن ضرائب الكربون والسياسات

^{٢٥} تتوافق الخصائص بوجه عام مع عناصر الخصائص الموضحة تحت "الفئة الثالثة" في تقرير التقييم الرابع الصادر عن مجموعة العمل الثالثة المنبثقة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي لعام ٢٠٠٧ (Fourth Assessment Report of Working Group III of the IPCC (2007)) وذلك كما يلي: الوصول إلى الذروة إبان الفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠، وتثبيت تركيزات مكافئ ثاني أكسيد الكربون في نطاق ٥٣٥-٥٩٠ جزءا في المليون (ppm) بالحجم بحلول عام ٢٠١٠. ويناظر هذا السيناريو حدوث ارتفاع في درجات الحرارة يبلغ ٢,٨ درجة-٣,٢ درجة مئوية تقريبا بحلول عام ٢١٠٠. بحلول عام ٢١٠٠، يتوقع أن ترتفع أسعار الكربون إلى ١٦٨ دولارا للطن. وهذه التقديرات أدنى، في حالة التجارب القابلة للمقارنة، من التقديرات التي توصلت إليها دراسة Nordhaus (2007a)، وتقدير CCSP (2007)، واللذين تتراوح فيهما أسعار الكربون بين ٣٠٠ دولار و٦٠٠ دولار في عام ٢١٠٠. وينبع الفرق أساسا من الافتراض القائل بحرية التدفقات الرأسمالية في نموذج التوازن العام ووجود هيكل تكنولوجي أكثر مرونة، وهما ييسران تكيف المؤسسات والأفراد بشكل كفاء مع ارتفاع أسعار الكربون. فضلا على ذلك، لا يدرج نموذج التوازن العام سوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن أنواع الوقود الأحفوري، وهو ما يعني أنه يلزم حدوث زيادات أقل في أسعار الكربون من أجل تحقيق تخفيض معين في الانبعاثات مقارنة بما يرد في النماذج متعددة الغازات والتي تحدد فيها تخفيضات الانبعاثات بمقدار مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ومما يزيد في تعقيد المقارنات مع تقرير CCSP, 2007 كون الدراسات التي يغطيها ذلك التقرير تستهدف التأثيرات الإشعاعية، وليس تركيزات انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

المختلطة ليسا متعادلين بوجه عام^{٢٧}. وتغير المؤسسات ما تستخدمه من تكنولوجيا، حيث تستعيز عن المدخلات كثيفة الكربون برأس المال (بما في ذلك التكنولوجيات البديلة غير الكربونية) والمواد الخام والعمالة. وتغير الأسر أنماطها الاستهلاكية، حيث تجري إحلالا بالابتعاد عن السلع كثيفة الكربون. وعندما يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار الكربون إلى زيادة التكاليف على المؤسسات، تهبط الإنتاجية ويهبط الناتج. ويهبط الاستثمار الكلي لأن متوسط الناتج الحدي لرأس المال ينخفض في كل منطقة، بينما يهبط الاستهلاك مع هبوط الدخل الحقيقية. وسوف تعتمد فعالية السياسة على مدى الاستشراف في سلوك المؤسسات والأسر وسرعة استجابتها للأسعار المستقبلية المتوقعة. ورغم أن مستويات النشاط الحقيقي تهبط هبوطا دائما قياسا إلى السيناريو الأساسي، فإن الصدمة لا يكون لها سوى أثر عارض على معدلات نمو إجمالي الناتج القومي: إذ تعود تلك المعدلات بمرور الوقت إلى مستويات السيناريو الأساسي^{٢٨}.

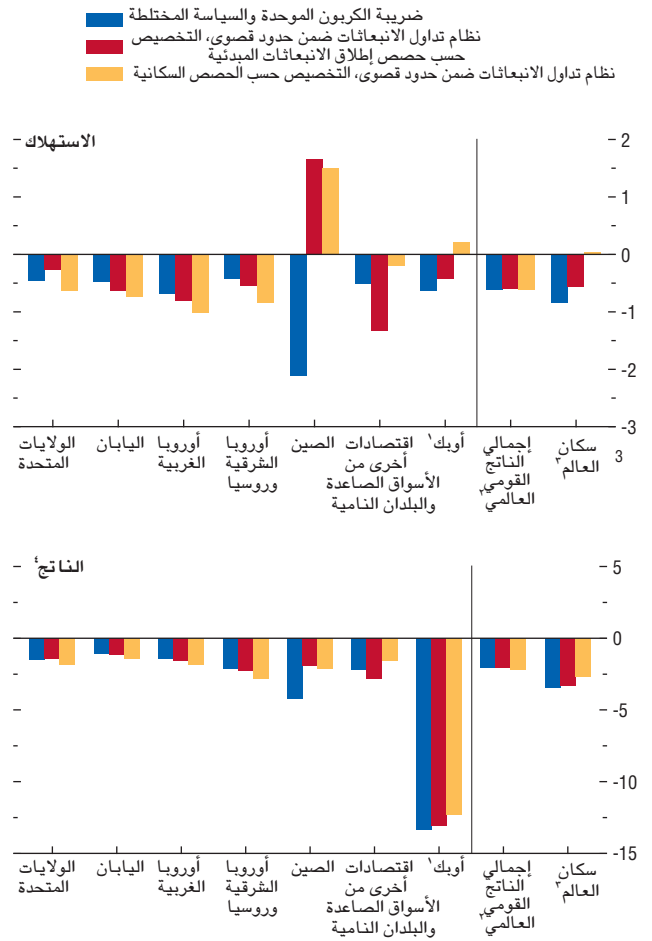
وتعكس التغيرات في المستويات الوطنية لإجمالي الناتج القومي والاستهلاك التزامات البلدان بتخفيض الانبعاثات وتكاليف تخفيضها تدريجيا. وتعتمد التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي (MAC) لدى كل اقتصاد في نموذج التوازن العام على مدى كثافة استخدامه للطاقة القائمة على الكربون في إنتاج السلع الموجهة إلى الاستهلاك المحلي والتصدير، وهي بدورها تحركها عوامل كفاءة استخدام الطاقة ووفرة عوامل الإنتاج وهيكل الإنتاج والتصدير. وتشهد الصين والبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والولايات المتحدة تكاليف كبح حدية منخفضة. أما التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي لدى أوروبا الشرقية وروسيا والاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى فهي في النطاق الأوسط، والتكاليف الحدية لكبح التغير المناخي لدى اليابان وأوروبا الغربية عالية. وتعتبر الصين أقل من سواها كفاءة من حيث استخدام الطاقة، وقد شهدت أدنى تكلفة كبح حدية بفارق كبير عن يليها: فهي تنتج تسعة أمثال

^{٢٧} السياسة المختلطة لا تعادل ضريبة الكربون في ظل أوضاع عدم اليقين المحيط بتكاليف التخفيف. وفي سيناريو النمو الأبطأ من المتوقع، من شأن سعر الكربون أن يهبط في ظل السياسة المختلطة ويظل ثابتا في ظل ضريبة الكربون. وقد تختلف السياسات المختلطة عن ضرائب الكربون كذلك، مثلا، في كيفية تحقيق أهداف تخفيض الانبعاثات أو كيفية أخذ المعلومات الجديدة المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تغير المناخ في الحسبان في أسعار الكربون. وللإطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا للسياسات المختلطة، راجع دراستا (McKibbin and Wilcoxon (1997, 2002a) ودراسة (Aldy and Stavins (2007).

^{٢٨} تستخدم الدراسة إجمالي الناتج القومي كمقياس للناتج، وهو، كعامل مقارنة، أفضل لثروات كل منطقة في ظل سياسات التخفيف المختلفة، لأنه يأخذ في الحسبان مدفوعات التحويلات، وهو ما لا يحققه استخدام إجمالي الناتج المحلي كمقياس.

الشكل البياني ٤-١١: مجموع تكاليف التخفيف، ٢٠١٣-٢٠٤٠ (انحراف صافي القيمة الحاضرة عن السيناريو الأساسي: %)

يوضح هذا الشكل البياني تكاليف التخفيف في ظل السياسات الثلاث الموضحة في الأشكال البيانية ٤-١٠، و٤-١٢، و٤-١٤. وتوضح اللوحة الأولى صافي القيمة الحاضرة للفرق بين مسار الاستهلاك الحقيقي في تجربة السياسات وبين مسار الاستهلاك الحقيقي وفق السيناريو الأساسي، مقسوما على صافي القيمة الحاضرة لمسار الاستهلاك الحقيقي وفق السيناريو الأساسي. وتوضح اللوحة السفلى صافي القيمة الحاضرة لخسائر الناتج (أي خسائر إجمالي الناتج القومي الحقيقي) معرفا بنفس طريقة التعريف المتبعة في حالة الاستهلاك. وسعر الخصم ثابت بمرور الوقت وعبر المناطق عند ٢,٢٪، وهو الفرق بين أسعار الفائدة العالمية طويلة الأجل ومعدلات نمو إجمالي الناتج القومي الممثلة للإنتاج العام.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ منظمة البلدان المصدرة للنفط.
^٢ مرجحة بحصص إجمالي الناتج القومي في عام ٢٠١٣.
^٣ مرجحة بالحصص السكانية في عام ٢٠١٣.
^٤ يمكن أن تختلف متوسطات الأسعار في إجمالي الناتج القومي وفي الاستهلاك اختلافا واسعا بسبب حركات أسعار الصرف. وهذا يعني أن مراتب خسائر إجمالي الناتج القومي والاستهلاك لا تكون بالضرورة واحدة عبر البلدان.

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

الجدول ٤-١: الخسائر في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، عام ٢٠٤٠^١ (الانحراف % عن السيناريو الأساسي)

الولايات المتحدة (١٣٠,١)	اليابان (٨٠,٠)	أوروبا الغربية (١٠٩,٩)	أوروبا الشرقية وروسيا (١٣١,٨)	الصين (٤٠٤,٥)	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (٣٥٣,٦)	منظمة البلدان المصدرة للنفط (١٩٦,٠)	العالم-إجمالي الناتج القومي المرجح (١٦٩,٩)	العالم-عدد السكان المرجح (٣١٢,٨)
٢,١-	١,٥-	٢,٠-	٢,٨-	٤,٨-	٢,٤-	١٦,٢-	٢,٦-	٤,٠-
١,٩-	١,٧-	٢,٠-	٣,٠-	١,٦-	٣,٣-	١٥,٨-	٢,٦-	٣,٩-
٢,٦-	٢,١-	٢,٥-	٣,٩-	٢,١-	١,٧-	١٤,٦-	٢,٨-	٣,١-

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الأعداد الواردة بين قوسين تشير إلى التغير % في إجمالي الناتج القومي الحقيقي بين عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٤٠ وفق السيناريو الأساسي.

لإجمالي الناتج القومي العالمي يهبط بحوالي ٢٪ عن مستوى السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٤٠ (الشكل البياني ٤-١١). ومع ذلك، فإن هذا يظل من شأنه أن يدع إجمالي الناتج القومي العالمي أعلى بمقدار ٢,٣ مرة في عام ٢٠٤٠ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٧ (الجدول ٤-١).

وتميل أوضاع الحسابات الجارية إلى التحسن بمرور الوقت في الاقتصادات التي تشهد تكاليف كبح حدية أقل (على سبيل المثال، الصين وأعضاء أوبك) لأن انخفاض الاستثمار يفوق انخفاض المدخرات. ويستثنى من هذا النمط بلد واحد هو الولايات المتحدة التي تشهد تدهورا في وضع الحساب الجاري، لأن الناتج الحدي لرأس المال يشهد هبوطا أقل مقارنة بالبلدان الأخرى، مما يمكن الولايات المتحدة من استيعاب الزيادة في المدخرات المتلقاة من الصين وأعضاء أوبك.^{٢٩} وتساعد هذه التدفقات الرأسمالية الداخلة على دعم الاستثمار والاستهلاك في الولايات المتحدة.

والتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية تحركها التغيرات في تكاليف الإنتاج في المدى القصير، بينما يعتمد مسار التصحيح بمرور الوقت على فروق أسعار الفائدة الحقيقية. ففي أوروبا الغربية، حيث تكون كفاءة استخدام الطاقة عالية نسبيا بالفعل، تؤدي الزيادات في أسعار الكربون إلى زيادات في متوسط تكاليف الوحدة، مما يضر بالقدرة

الانبعاثات للوحدة الواحدة من الناتج مقارنة باليابان، وسبعة أمثال مقارنة بأوروبا الغربية، وخمسة أمثال مقارنة بالولايات المتحدة، وثلاثة أمثال مقارنة بأوروبا الشرقية وروسيا والاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى (الملحق ٤-١). وسوف يتم تخفيض كثافة الكربون لدى الاقتصاد الصيني عند زيادة كفاءة استخدام الطاقة لدى المؤسسات والأسر فيه. وينطبق نفس الأمر على بلدان أوبك والولايات المتحدة، وإن كان إلى حد أقل. وإضافة إلى ذلك، حيث إن حرق الفحم يولد انبعاثات أعلى بكثير مما يولده حرق أنواع الوقود الأحفوري الأخرى، فإن رفع أسعار الكربون له أثر قوي جدا في الاقتصاديين اللذين يستخدمان الفحم استخداما مكثفا — وهما الصين والولايات المتحدة — مما يشجعهما على الإحلال بالانتقال إلى تكنولوجيات بديلة ذات انبعاثات أقل. ونظرا لتطبيق سعر موحد للكربون، فإن الاقتصادات المعنية تخفض الانبعاثات حتى النقطة التي تحدث عندها تسوية مع التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي لديها. فالاقتصادات التي تشهد تكاليف تخفيف حدية أدنى تضطلع بتخفيضات أكبر في الانبعاثات. وتخفف الصين، على وجه الخصوص، الانبعاثات بأكثر نسبة، تليها الولايات المتحدة وأعضاء أوبك.

ويختلف مجموع تكاليف كبح التغير المناخي أيضا بين الاقتصادات. فالتكاليف تصل إلى أعلى مستوياتها في حالة الصين، حيث إن صافي القيمة الحاضرة للاستهلاك يهبط بحوالي ٢٪ عن مستويات السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٤٠ (الشكل البياني ٤-١١). أما بالنسبة للاقتصادات الأخرى، والعالم ككل، فيبلغ الهبوط في صافي القيمة الحاضرة للاستهلاك حوالي ٠,٦٪ في نفس الفترة. وعند قياس التكاليف من حيث مجموعة السلع المنتجة، نجد أنها ترتفع، لأن صافي القيمة الحاضرة

^{٢٩} نظرا للحجم الأكبر لرصيد رؤوس الأموال لدى الولايات المتحدة وانخفاض تكاليف التصحيح للوحدة الواحدة من رأس المال لديها مقارنة بغيرها من البلدان، فإنها تواجه مشكلات اختناق أقل في التدفقات الرأسمالية الداخلة.

كبيراً أو تختفي بحلول عام ٢٠٥٠ لأن الابتكار وانتشار التكنولوجيات المساندة وغيرها من التكنولوجيات منخفضة الانبعاثات يفترض أنها جميعاً تمضي بسرعة، وذلك بوتيرة أسرع مما يرد في نموذج التوازن العام (على سبيل المثال، تقرير IPCC (2007)؛ ودراسة Criqui and others, 2003؛ ودراسة Elzen and others, 2003؛ ودراسة Nakicenovic and Riahi, 2003).^{٣١}

نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى على المستوى العالمي

تفترض هذه التجربة وضع وتطبيق سياسة دائمة في عام ٢٠١٣ لتداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى. ويفترض أن حقوق الانبعاثات للعالم ككل تتفق مع خصائص الانبعاثات الموضحة في الشكل البياني ٤-٩ — أي أن العالم مسموح له بحلول عام ٢١٠٠ بإطلاق انبعاثات لا تتعدى ٤٠٪ من مستويات الانبعاثات المسجلة في عام ٢٠٠٢. وتتلقى فرادى الاقتصادات حقوق انبعاثات لكل عام اعتباراً من عام ٢٠١٣ فصاعداً. وتعتبر هذه الحقوق متناسبة مع حصة الاقتصاد في الانبعاثات العالمية في عام ٢٠١٢، وذلك وفق الخصائص التي يصورها الشكل البياني ٤-٩. ويمكن التداول دولياً في رخص الانبعاثات، وهو ما يرسى سعراً مشتركاً.^{٣٢} أما الاقتصادات التي تشهد تكاليف كبح حدية أعلى فتشتري الرخص من الاقتصادات التي تشهد تكاليف كبح حدية أدنى، وهو ما يعوضها عن الاضطلاع بمزيد من جهود التخفيف مقارنة بما تنطوي عليه حصتها في الانبعاثات. ومن ثم، فإن المسارات الفعلية للانبعاثات لدى فرادى الاقتصادات تختلف عن مخصصاتها المبدئية من الرخص، بينما يتسق المسار العالمي للانبعاثات مع الخصائص المستهدفة. وقد جاءت الآثار الاقتصادية الكلية لنظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى على المستوى العالمي مشابهة للآثار الاقتصادية الكلية لضريبة الكربون العالمية والسياسة المختلطة التي تنطوي على وجود صمام أمان، مع وجود فروق بينها تعكس اختلاف الآليات التي عن طريقها يتم إرساء سعر مشترك للكربون (الشكل البياني ٤-١٢). فيفترض وفق نظام الضريبة العالمية على الكربون أن البلدان تتفق على سعر مشترك

التنافسية للصادرات. وتشهد عملة اليورو وغيرها من عملات أوروبا الغربية انخفاضا في قيمتها نتيجة لذلك (ويبلغ الانخفاض في قيمة اليورو حوالي ١٦٪ في الفترة ٢٠١٣-٢٠٤٠). وفي المقابل، تعتبر التكاليف الحدية لتخفيض الانبعاثات في الصين منخفضة، ويمكن موازنة قدر كبير من الزيادات في أسعار الكربون بالتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة. وينعكس التحسن في معدلات التبادل التجاري الناتج عن ذلك في ارتفاع سعر صرف العملة.

وتأتي التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي وتخفيضات الانبعاثات لكل زيادة قدرها دولار واحد في أسعار الكربون مماثلة لما توصلت إليه دراسة Nordhaus (2007a) ولكنها أدنى من التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي وتخفيضات الانبعاثات في نماذج أخرى متعددة (مثلاً، تقرير US CCSP, 2007). وهذا صحيح لأسباب ثلاثة. فأولاً، على عكس النماذج التي تفترض تكنولوجيات لا يمكن استخدام الطاقة فيها إلا بنسب ثابتة مع غيرها من مدخلات الإنتاج، فإن نموذج التوازن العام يسمح بالإحلال بين عوامل الإنتاج. وثانياً، تؤدي التوقعات الاستشرافية الواردة في نموذج التوازن العام إلى تعزيز فعالية زيادات أسعار الكربون في تخفيض الانبعاثات. أما العامل الثالث الذي يدفع تقديرات التكاليف في اتجاه هبوطي فهو أن نموذج التوازن العام يدرج صراحة التدفقات الرأسمالية الدولية، وذلك على عكس معظم النماذج الأخرى الواردة في الكتابات المعنية (الملحق ٤-١). وتعني حرية التدفقات الرأسمالية أن رأس المال ينتقل إلى الاقتصادات التي تشهد تكاليف كبح حدية أعلى، مما ييسر الاستعاضة عن رصيد رأس المال متعدد العهود والتحول إلى تكنولوجيا منخفضة الانبعاثات، ويسمح لمخدرات الاقتصادات التي تشهد تكاليف كبح حدية أدنى بالتوجه إلى حيث تكون العائدات المتوقعة أعلى.

ووفقاً لنموذج التوازن العام، فإن مجموع تكاليف التخفيف أعلى مقارنة بما ورد في دراسات أخرى متعددة، ولكنه يأتي ضمن نطاق التقديرات الواردة في تقرير IPCC (2007).^{٣٠} وتتمثل أهم الأسباب وراء ظهور التقديرات الأعلى في هذا التحليل في أنه يفترض نمواً قوياً نسبياً في الانبعاثات وفق السيناريو الأساسي (مقارنةً بتقرير IEA, 2007) باعتباره قاعدة معيارية، وأن نموذج التوازن العام يستخدم افتراضات متحفظة عن توافر ما يسمى التكنولوجيات المساندة (backstop technologies) عديمة الانبعاثات. وفي دراسات أخرى متعددة، تشهد الخسائر في إجمالي الناتج المحلي انخفاضا

^{٣١} لا يتطلب نظام ضريبة الكربون الذي بحثناه في هذه الدراسة تحويلات دولية: إذ يفترض أن الحكومات تتفق على سعر ضريبي موحد. غير أن إرساء هذا النظام عملاً قد يتطلب مدفوعات مكملة، وهذا من شأنه تغيير النتائج الاقتصادية الكلية. ويمكن أيضاً إدخال تعديلات على الضرائب المطبقة عند الحدود كوسيلة لحث البلدان الأخرى على المشاركة، وإن كان ذلك يثير مخاطر رد الفعل الحمائي.

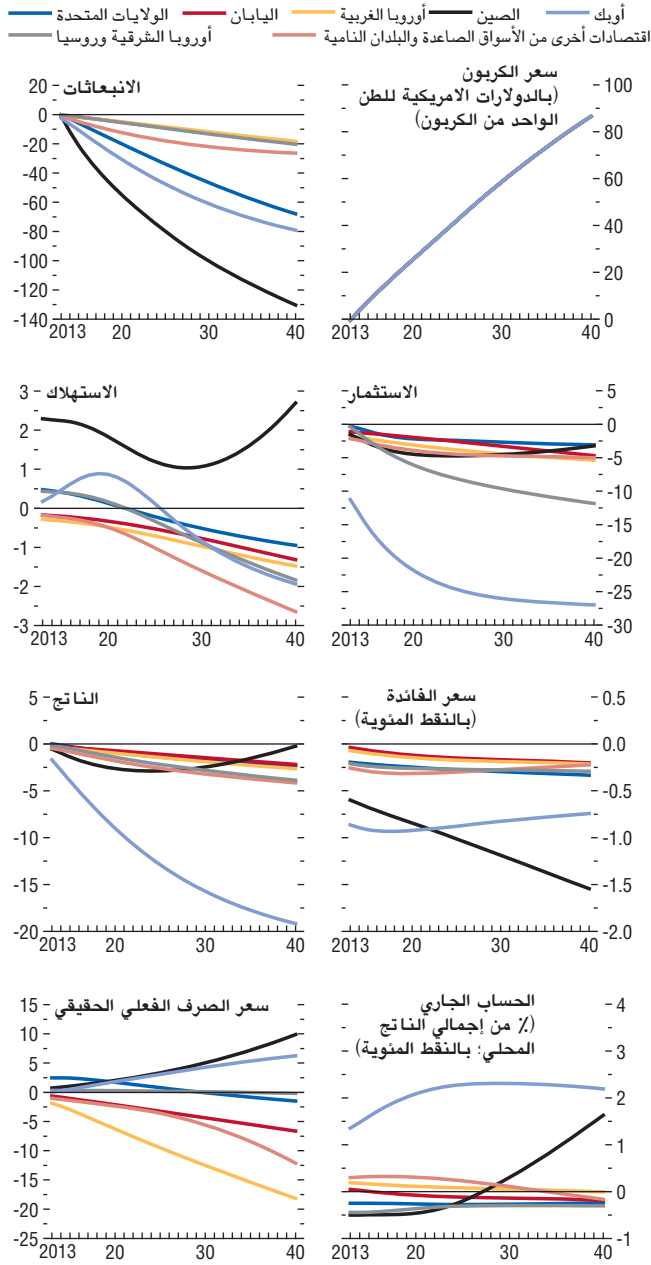
^{٣٢} تخصص رخص الانبعاثات للحكومات، ثم تقوم الحكومات ببيعها إلى القطاع الخاص. وللمؤسسات حرية تداول الرخص على المستوى الدولي. وتنفق الحكومات الإيرادات المتحققة من مزادات الرخص على الاستهلاك والاستثمار، مما يجعل العجزات لا تتغير.

^{٣٠} في هذه الدراسة، تؤدي سياسات التخفيف إلى تخفيض إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٣,٨٪ بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بالسيناريو المعتاد. ويقع نطاق التقديرات الوارد في تقرير IPCC (2007) بين صفر و٤٪.

كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

الشكل البياني ٤-١٢: نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، ٢٠١٣-٢٠٤٠ (الانحراف عن السيناريو الأساسي: % مالم يذكر خلاف ذلك)

يفترض أن كل منطقة تستحدث نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى في عام ٢٠١٣. ويجب أن تحقق كل منطقة تخفيضاً نسبته ٦٠٪ بحلول عام ٢١٠٠ قياساً إلى المستوى السائد في عام ٢٠٠٢ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (القائمة على الطاقة) في العالم، ولكن في مقدورها أن تشتري وتبيع رخص الانبعاثات كي تحقق ذلك الهدف. ويُنظر هذا تخفيضاً نسبته ٩٦٪ في الانبعاثات العالمية في عام ٢١٠٠ قياساً إلى السيناريو الأساسي. ويتخذ هدف الانبعاثات الخاص بكل منطقة شكلاً محدباً بدرجة محدودة، مما يسمح ببعض الزيادات في الأجل المتوسط بحيث يتحقق الوصول إلى الذروة في عام ٢٠١٨.



له، بينما يتم في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى على المستوى العالمي إرساء سعر مشترك للكربون عن طريق التداول في رخص الانبعاثات على المستوى الدولي. وبالنسبة لمعظم البلدان، تكون التحويلات صغيرة ومن ثم تكون الآثار الاقتصادية الكلية متشابهة، أما في حالة الصين (كطرف مُتلَق)، والاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى (كأطراف دافعة)، وبلدان منظمة أوك (كأطراف متلقية)، فإن التحويلات تصل إلى حوالي ١٠٪، و٢٪، و١٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، بحلول عام ٢٠٤٠ (الشكل البياني ٤-١٣). وتتلقى الصين أكبر مقدار من التحويلات لأنها تفتقر إلى الكفاءة نسبياً في استخدام الطاقة ويمكنها تخفيض الانبعاثات بتكاليف أقل بكثير من غيرها من الاقتصادات. أما الاقتصادات المتقدمة، وكذلك الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى، فإنها تشتري من الصين رخص الانبعاثات لأن تخفيض الانبعاثات يعتبر بالغ التكلفة على هذه البلدان. وتعتبر النتائج الواردة أعلاه المتعلقة باتجاه التحويلات وحجمها عالية الحساسية للتكاليف الحدية لكبح التغير المناخي المفترضة في نموذج التوازن العام لفرادى الاقتصادات (راجع الملحق ٤-١) وكذلك القاعدة المستخدمة في تخصيص الرخص بين البلدان (راجع أدناه).

ومن ذلك يتبين أن الفروق في الآثار الاقتصادية الكلية، بين نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى على المستوى العالمي وبين الضريبة العالمية على الكربون وبين السياسة المختلطة التي تنطوي على صمام أمان، تعتبر جميعها أوضح ما تكون لدى الصين. فاستهلاك الصين يرتفع في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى على المستوى العالمي (ولكنه يهبط في ظل سياسة الضريبة العالمية على الكربون وفي ظل السياسة المختلطة) (راجع الشكل البياني ٤-١٢). وفي ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، يظل الحساب الجاري مستقراً بوجه عام في السنوات العشر الأولى (ثم يتحسن تدريجياً بعد ذلك)، بينما يحدث تحسن فوري في ظل سياسة الضريبة العالمية على الكربون وفي ظل السياسة المختلطة (الشكل البياني ٤-١٠). وتؤدي التحويلات الدولية أيضاً إلى ارتفاع أكبر في القيمة الحقيقية لعملة الرينمنبي الصينية في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى (١٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠ مقارنة بارتفاع نسبته ٣٪ في ظل سياسة الضريبة العالمية على الكربون وفي ظل السياسة المختلطة).

ويأتي مجموع تكاليف الكبح العالمية (المرجحة بإجمالي الناتج القومي) مماثلاً في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى وسياسة ضريبة الكربون والسياسة المختلطة، ولكن التكاليف المرجحة بعدد السكان تكون أعلى في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، لأن الزيادة في التكاليف لدى الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى تفوق الانخفاض في التكاليف لدى

الصين. أما التكاليف لدى الاقتصادات التي تدفع تحويلات (وهي بلدان أوروبا واليابان وروسيا والاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى) فإنها ترتفع في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى مقارنةً بالتكاليف في ظل سياسة ضريبة الكربون والسياسة المختلطة، بينما تهبط التكاليف لدى الاقتصادات المتلقية للتحويلات (وهي الصين وأعضاء أوبك والولايات المتحدة).

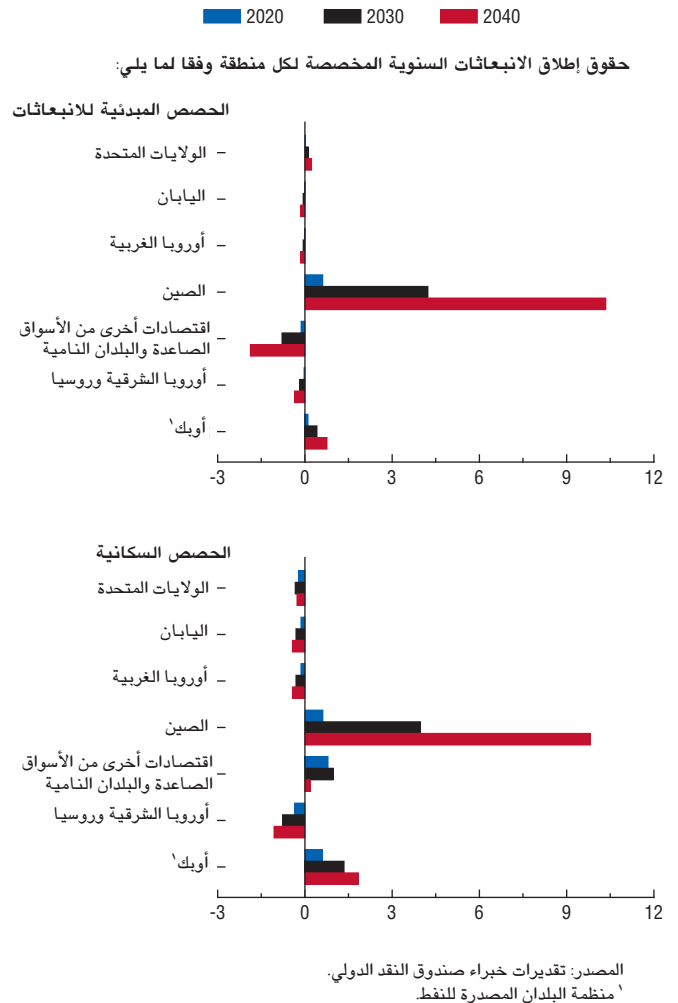
ورغم أن معظم الدراسات تتنبأ بأن الاقتصادات المتقدمة — وخصوصاً أوروبا الغربية واليابان — سوف يجب عليها دفع مقابل للحصول على رخص الانبعاثات، فإنه لا يوجد توافق آراء بشأن التحويلات الدولية في حالة الاقتصادات الصاعدة. فتلك البلدان لديها إمكانات نمو عالية، وهو ما يعني ارتفاع الطلب المستقبلي على حقوق الانبعاثات، ولكنها تطلق مستويات عالية من انبعاثات الكربون لكل وحدة من الناتج، وهو ما يعني أن هناك مجالاً كبيراً متاحاً لتحقيق مكاسب الكفاءة ومن ثم القدرة على بيع حقوق الانبعاثات. ويظهر هذا الأثر الأخير بشكل مهيم في دراسة (den Elzen and others (2005) ودراسة (Criqui and others (2003)، وتتنبأ هاتان الدراستان بأن الصين سوف تبيع رخص الانبعاثات. ولكن دراسة (Persson, Azar, and Lindgren (2006 تتوقع أن تشهد الصين تنمية سريعة جداً بما يلزم معه شراء رخص الانبعاثات. ووفق دراسة (Grassl and others (2003)، تشتري الصين رخص الانبعاثات من الاقتصادات الصاعدة الأخرى لأن هذه الدراسة تفترض أن إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا لديها إمكانات طبيعية كبيرة لتحقيق تخفيض في الانبعاثات عن طريق زيادة استخدام الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية. وعلى عكس ذلك، نشير هنا إلى أن الصين قادرة على تخفيض الانبعاثات عن طريق إدخال تحسينات لدى الأسر والمؤسسات في كفاءة استخدام الطاقة، مما يدع لدى الصين فائضاً كبيراً من حقوق الانبعاثات التي يمكن بيعها.

تخصيص رخص إطلاق الانبعاثات وفق الأساليب البديلة

يعتبر نمط التحويلات الدولية وكذلك الآثار الاقتصادية الكلية لنظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى حساسين بدرجة عالية لكيفية تخصيص حقوق الانبعاثات. ولنفترض أن كل اقتصاد يتلقى حقوق انبعاثات ليس وفقاً لحصته المبدئية في الانبعاثات، ولكن وفقاً لحصته في سكان العالم في كل عام اعتباراً من ٢٠١٣. ولتحقيق نفس الهدف العالمي للانبعاثات، سوف يتلقى الآن أعضاء أوبك والاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى رخصاً أكثر مما يتلقونه وفق القاعدة القائمة على الحصة المبدئية في الانبعاثات. ومن شأن ذلك أن يدخل تغيير كبير على نمط التجارة الدولية في الرخص وعلى الآثار الاقتصادية

الشكل البياني ٤-١٣: التحويلات الدولية في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى (لا من إجمالي الناتج المحلي)

يوضح هذا الشكل البياني صافي قيمة مدفوعات التحويلات الدولية مقابل حقوق إطلاق الانبعاثات. وتدل القيمة الموجبة على تلقي التحويلات — أي أن المنطقة المعنية تبيع ما لديها من حقوق إطلاق الانبعاثات. وتلخص اللوحة العليا النتائج المتعلقة بنظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى عندما يتم في ظل تخصيص حقوق إطلاق الانبعاثات بالتناسب مع الانبعاثات في عام ٢٠١٢ (راجع الشكل البياني ٤-١٢ للاطلاع على التفاصيل بشأن هذه التجربة المتعلقة بالسياسات). وتلخص اللوحة السفلى النتائج المتعلقة بنظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى عندما يتم في ظل توزيع حقوق إطلاق الانبعاثات استناداً إلى الحصص السكانية في كل عام اعتباراً من عام ٢٠١٣ فصاعداً (راجع الشكل البياني ٤-١٤).

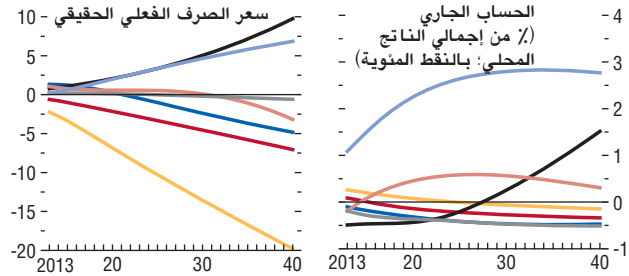
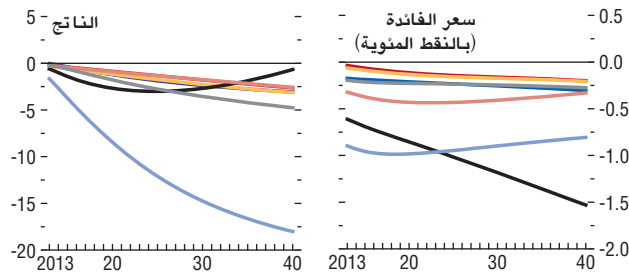
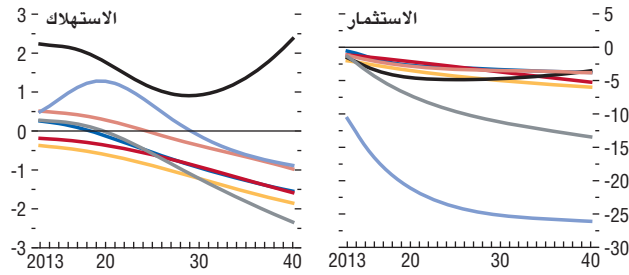
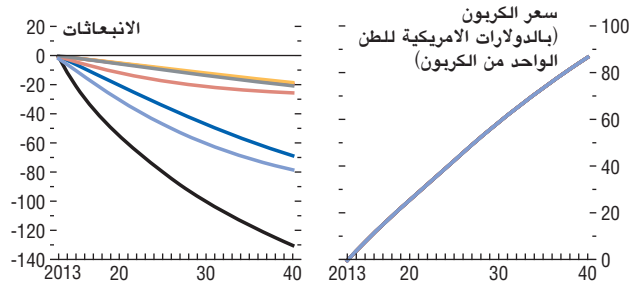


كيف تستطيع البلدان أن تخفف تغير المناخ بفعالية وكفاءة؟

الشكل البياني ٤-١٤: نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى لجميع المناطق على أساس الحصة في سكان العالم، ٢٠١٣-٢٠٤٠ (الانحراف عن السيناريو الأساسي: % ما لم يذكر خلاف ذلك)

بدءاً من عام ٢٠١٣، يطبق في جميع المناطق نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى من أجل الوصول تدريجياً إلى تخفيض نسبته ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠ قياساً إلى المستوى السائد في عام ٢٠٠٢ في مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (القائمة على الطاقة) في العالم، مما يسمح ببعض الزيادات في الأجل المتوسط بحيث يتحقق الوصول إلى الذروة في عام ٢٠١٨. وينظر هذا تخفيضاً نسبته ٩٦٪ في الانبعاثات العالمية في عام ٢٠٤٠ قياساً إلى السيناريو الأساسي. ويتم تخصيص حقوق إطلاق الانبعاثات حسب الحصة في سكان العالم في كل عام اعتباراً من عام ٢٠١٣ فصاعداً.

أوبك — الصين — أوروبا الغربية — اليابان — الولايات المتحدة — اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — أوروبا الشرقية وروسيا



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ يشير الناتج إلى إجمالي الناتج القومي. ويشير سعر الفائدة إلى سعر الفائدة الحقيقي لأجل ١٠ سنوات. وفيما يتعلق بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، تمثل القيمة الموجبة ارتفاعاً قياساً إلى السيناريو الأساسي.

الكلية، لأن الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى سوف تباع الآن الرخص وتتلقي تحويلات تبلغ حوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ (الشكل البياني ٤-١٣). وسوف ترتفع التحويلات المدفوعة إلى أعضاء أوبك أيضاً حيث تصل إلى حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٤٠، بينما تظل التحويلات المدفوعة إلى الصين بلا تغير بوجه عام.

وسوف تؤدي التحويلات المدفوعة إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى إلى تحسين النتائج لديها على جانب الاستهلاك، ولكنها ستؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف وإلى ظاهرة قريبة من المرض الهولندي (الشكل البياني ٤-١٤). وسوف تشهد قطاعات الزراعة والخدمات في الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى انكماشاً أكبر مما تشهده في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى بحسب الانبعاثات. وسوف يستمر ارتفاع قيمة العملة طوال عدة عقود في أعقاب استحداث نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى حسب السكان.

ومع ذلك، فعند قياس تكاليف التخفيف العالمية مرجحة بإجمالي الناتج القومي، نجد أنها متماثلة في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى حسب السكان وفي ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى حسب الانبعاثات وفي ظل ضريبة الكربون العالمية الموحدة، وهو ما يعكس تشابه النتائج المتحققة من حيث زيادة كفاءة استخدام الطاقة. وفي حالة ترجيح تكاليف التخفيف العالمية بعدد السكان، نجد أنها تنخفض بسبب منافع الاستهلاك التي تتحقق عندئذ للاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى ولأعضاء أوبك (الشكل البياني ٤-١١).

نتائج أخرى

إن سياسات التخفيف غير المنسقة — على سبيل المثال، هي السياسات التي يقوم في ظلها كل اقتصاد مستقلاً باختيار مساره الذاتي لأسعار الكربون كي يحقق بحلول عام ٢٠١٠ تخفيضاً نسبته ٦٠٪ في الانبعاثات مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٢ — سوف تكون أكثر تكلفة من سياسات التخفيف المنسقة، لأن السياسات غير المنسقة لن تتيح تخصيصاً لكبح التغير المناخي عبر العالم على نحو يحقق الكفاءة (دراسة Nordhaus, 2007a). فوفق عمليات المحاكاة التي أجريت باستخدام نموذج التوازن العام، يصل مجموع التكاليف إلى الضعف على الأقل لدى الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى وأوروبا الشرقية وروسيا واليابان وأوروبا الغربية مقارنة بالتكاليف في ظل ضريبة الكربون العالمية الموحدة. ورغم أن الصين وبلدان أوبك والولايات المتحدة لديها تكاليف أقل مما في ظل الضريبة الموحدة، فإن مجموع التكاليف العالمية

في أسعار الكربون، فإن اختلافات النمو يمكن أن تشكل ضغطاً على أي اتفاق عالمي بشأن تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، وهذا عكس الحالة في ظل ضريبة الكربون والسياسة المختلطة.^{٣٤}

وتوضح هذه التجربة على مستوى السياسات أيضاً أن سياسات التخفيف قد تكون لها انعكاسات مهمة على الطريقة التي تنتقل بها آثار الصدمات الاقتصادية الكلية بين البلدان. فعلى سبيل المثال، في ظل سياسة تحديد الأسعار، تنتقل آثار النمو غير المتوقع انتقالاً إيجابياً إلى البلدان الأخرى، رغم أن هذا يعني أن العالم لا ينجح في تحقيق أهدافه التي يضعها للانبعاثات. وفي المقابل، يمكن تحقيق الهدف العالمي للانبعاثات في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى على المستوى العالمي، ولكن قد يكون لارتفاع معدل النمو الاقتصادي في اقتصاد واحد كبير مضاعفات سلبية عبر البلدان الأخرى عن طريق دفع أسعار الرخص إلى الارتفاع.

ومن غير المرجح أن تؤدي التحسينات في كفاءة استخدام الطاقة إلى انتفاء الحاجة إلى أسعار الكربون، ولكن من شأنها أن تخفف مستواها (دراسة Nordhaus, 2007a). وحتى بافتراض أن كفاءة استخدام الطاقة تتحسن بسبب عوامل خارجية المنشأ بوتيرة تبلغ ضعف الوتيرة المشار إليها في السيناريو الأساسي، سوف يظل من اللازم أن ترتفع أسعار الكربون كي يتحقق نفس التخفيض في الانبعاثات (سوف يلزم أن يصل سعر الكربون إلى ٧٦ دولاراً بحلول عام ٢٠٤٠ بدلاً من ٨٦ دولاراً، كما في التجارب الأصلية على مستوى السياسات في حالة السياسات العالمية القائمة على الأسعار). ويشير هذا إلى المنافع المحتملة تحقيقها من تكملة تسعير الكربون بحوافز مصممة جيداً من أجل ابتكار ونشر التكنولوجيات النظيفة على نطاق واسع (الإطار ٤-٦).

ومن شأن تحقيق أهداف الانبعاثات الأقل صرامة — الرامية إلى تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري عند حوالي ٦٥٠ جزءاً في المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون وليس ٥٥٠ جزءاً في المليون بحلول عام ٢١٠٠ — أن يكون أقل تكلفة، ولكن الفرق في التكاليف لن يكون هائلاً. ويتضح من تحليل أحد سيناريوهات التخفيف البديلة — والذي كانت الانبعاثات بحلول عام ٢١٠٠ وفقاً له أقل بنسبة ٤٠٪ فقط من مستوياتها في عام ٢٠٠٢ — وسمح لها بأن تواصل الزيادة لفترة أطول قبل أن تبدأ في الهبوط —^{٣٥} أن أنماط الاستجابات الاقتصادية

للسياسات غير المنسقة يظل أعلى من تكاليف السياسات المنسقة بنسبة ٥٠٪. وسوف تتأثر البلدان التي لديها تكاليف كبح حدية أعلى تأثراً معاكساً جداً نتيجة عدم تنسيق السياسات، لأن هذه البلدان لن تكون قادرة على نقل عمليات كبح التغير المناخي إلى وجهات أخرى. وتشير هذه التجربة على مستوى السياسات إلى أن بنية السياسات الدولية القائمة على سعر للكربون لكل بلد على حدة سوف تكون أقل كفاءة من البنية التي ترسي سعراً عالمياً مشتركاً للكربون.

ولن تتحقق الفعالية في كبح تغير المناخ إذا تم التوصل إلى اتفاق دولي لا يشمل الاقتصادات الصاعدة والنامية. فإذا اضطلعت اقتصادات المرفق الأول^{٣٣} (وهي أستراليا وكندا وأوروبا الشرقية وأوروبا الغربية واليابان ونيوزيلندا وروسيا والولايات المتحدة) بالعبء الكامل من أجل تخفيض انبعاثات الكربون العالمية بحلول عام ٢١٠٠ بنسبة ٤٠٪ مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٢، فإنه سيلزم أن تكون انبعاثاتها أقل مما هي في السيناريو الأساسي بمقدار ١٢,٥ مرة. والسبب وراء ذلك أنها تحتاج إلى موازنة نمو الانبعاثات العالمية الذي تتسبب في قدر كبير منه البلدان غير المدرجة في المرفق الأول (وهي الصين والاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى). وسوف يمثل ذلك تكلفة عالية بشكل غير واقعي على اقتصادات المرفق الأول. وكبدل عن ذلك، إذا قررت اقتصادات المرفق الأول وحدها تخفيض مجموع انبعاثاتها بنسبة ٦٠٪ بحلول عام ٢١٠٠، فسوف تظل الانبعاثات العالمية أعلى من مستوياتها في عام ٢٠٠٢ بمقدار ٧,٥ مرة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاحترار العالمي.

وتوفر ضريبة الكربون والسياسة المختلطة التي تشتمل على صمام أمان مرونة أكبر للمؤسسات والأسر في الاستجابة للتقلبات في تكاليف الكبح والتي تكون ناشئة، مثلاً، عن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي. وإبان فترات الطلب المرتفع والتوسع في الإنتاج استناداً إلى العوامل الدورية، قد يصبح نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى مفرطاً في التقييد، مما يقتضي من المؤسسات تحقيق التخفيف إلى نفس الحد رغم ارتفاع تكاليف الكبح. وعندما تشهد إحدى المناطق نمواً أعلى من المتوقع، فإن من شأن ذلك أن يدفع سعر رخص الكربون إلى الارتفاع على كل البلدان، وهو ما تضطر معه البلدان التي كانت مستفيدة صافية من مدفوعات التحويلات من قبل إلى أن تتحول الآن إلى أداء مدفوعات (دراسة McKibbin and Wilcoxon, 2004). وإذا حدث تذبذب

^{٣٤} السياسة المختلطة لها عدد من الميزات في ظل وجود عدم اليقين، ومنها المعالجة المباشرة لمشكلة الاتساق الزمني التي تنشأ في ظل منهجي نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى وضريبة الكربون.

^{٣٥} وهو ما يتواءم مع سيناريوهات "الفئة الرابعة" الواردة في تقرير IPCC (2007)، وهو يناظر النطاق ٥٩٠ جزءاً في المليون - ٧١٠ جزءاً في المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

^{٣٣} يورد المرفق الأول في بروتوكول كيوتو الأهداف الموزعة للانبعاثات في فترة الالتزام وهي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ولا يعني هذا بالضرورة أنه قد تم الاتفاق على أهداف الانبعاثات أو الوفاء بها.

يأخذ في الحسبان فرص الكبح الرخيصة التي قد توجد في مجالات أخرى، ومنها مثلاً تخفيض إزالة الغابات.

الاستنتاجات

تغير المناخ هو اتجاه عالمي قوي من المرجح أن يؤدي، إلى جانب التكامل التجاري والمالي، إلى آثار عميقة على الاقتصادات والأسواق في العقود المقبلة. ومع ارتفاع درجات الحرارة ومستوى سطح البحر وتغير أنماط هطول الأمطار، سوف يشهد النمط العالمي للميزة النسبية انتقالاً يتوافق مع ذلك. وسيؤدي هذا إلى إطلاق تغيرات هيكلية داخل الاقتصادات المعنية، وكذلك على المستويين المحلي والعالمي. وسوف تحدث تحولات في تدفقات التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية وتدفقات الهجرة، وفي أسعار السلع الأساسية، وغيرها من السلع والخدمات والأصول.

وسوف تتكشف الآثار الاقتصادية الكلية لتغير المناخ بشكل غير منتظم من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر. فالبلدان الفقيرة سوف تتضرر في وقت أسبق وبدرجة أشد، وذلك بسبب جغرافيتها وشدة اعتمادها على الزراعة ومحدودية قدرتها على التكيف مقارنة بغيرها. أما نظم الصحة والمياه لديها فيمكن أن تتعرض للإجهاد بسبب زيادة تواتر الكوارث الطبيعية، وقد تتعرض السواحل للفيضانات، وقد يهاجر السكان. وقد تتأثر البلدان الغنية بالآثار الانتشارية من تغير المناخ في البلدان الفقيرة، كما أنها ستواجه أيضاً أضراراً مباشرة جسيمة إذا تحققت مخاطر الكارثة المناخية، وهي مخاطر طرف المنحنى (tail risks).

وسوف تظهر اختبارات متزايدة بمرور الوقت تواجه قدرة السياسات الاقتصادية الكلية المحلية على مساعدة القطاعين العام والخاص على التكيف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ. وسوف يلزم وضع سياسات اقتصادية كلية سليمة واستراتيجيات مالية وإنمائية مبتكرة لمساعدة البلدان على النجاح في التكيف مع تغير المناخ. أما البلدان ذات الدخل الأعلى، والأوضاع الأقوى في المالية العامة، والتي لديها أسواق مالية أكثر تطوراً ومرونة أكبر في السياسات الهيكلية، فسوف تكون في وضع أفضل من حيث القدرة على التكيف مع الآثار المعاكسة الناجمة عن تغير المناخ. وسوف تحتاج البلدان التي تشهد مخاطر متزايدة من تقلبات الأحوال الجوية وأحداث الأحوال الجوية المتطرفة إلى وضع استراتيجيات لإدارة تلك المخاطر، بما في ذلك الاستخدام الملائم للوقاية الذاتية عن طريق إدارة الميزانية، وبناء الاحتياطات، واستخدام المشتقات

الكلية في ظل ضرائب الكربون والسياسات المختلطة ونظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى تظل كما هي إلى حد كبير. غير أنه في ظل سيناريو أقل صرامة، من شأن أسعار الكربون أن ترتفع بوتيرة أبطأ، حيث تصل إلى ١٦٥ دولاراً بحلول عام ٢١٠٠، مما يعني انخفاض الاستهلاك و حدوث خسائر أقل في إجمالي الناتج القومي (تبلغ حوالي ٠,٥٪، و١,٧٪ من صافي القيمة الحاضرة، على التوالي).

المحاذير

يلزم التأكيد على عدة محاذير. والأكثر أهمية هو أنه من الصعب الحديث بأي قدر من الدقة عن حالة الاقتصاد العالمي وفرادى اقتصادات البلدان في عام ٢٠٤٠، ناهيك عن عام ٢١٠٠، لا سيما إذا كانت هناك تغيرات كبيرة وأساسية في سعر الطاقة. فقد تظهر ابتكارات متعددة في مجال التكنولوجيا من شأنها أن تغير الآفاق المستقبلية تغييراً هائلاً في غضون عدة عقود، وقد تنتشر هذه المبتكرات بمعدلات مختلفة بين البلدان. وتعتبر النتائج حساسة إلى أقصى درجة للافتراضات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والتحسينات المستقلة في كفاءة استخدام الطاقة، والتكاليف الحدية لكبح التغير المناخي — أي إمكان حدوث تأثير كبير على النتائج وفق نموذج التوازن العام نتيجة لتغيرات محدودة في هذه الافتراضات. وتعتبر وجهة وحجم الآثار الاقتصادية الكلية على فرادى البلدان، بما في ذلك التحويلات المالية، على درجة عالية من الحساسية للافتراضات المتعلقة بمرونات الإحلال في الإنتاج والاستهلاك والتجارة. فالإقتصار على استخدام التكنولوجيات الراهنة قد لا يجعل مؤسسات متعددة قادرة على الاستجابة لطلب السوق إلى المدى المقدر في هذا التحليل؛ ومع ذلك، يسعى هذا النموذج، عن طريق وضع تقديرات متعددة لمدى استجابة الأسر والمؤسسات لتغيرات الأسعار استناداً إلى التجارب التاريخية باستخدام التقدير الاقتصادي القياسي، إلى التعبير عن نتائج مقنعة في مجال التغير التكنولوجي. ورغم أن نموذج التوازن العام لا يتضمن توقيتاً لظهور تكنولوجيات مساندة، فإنه يفترض أن التغيرات في أسعار الكربون يمكن أن تحدث على إحلال كبير بعيداً عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري. وهناك نماذج أخرى متعددة تشتمل على هياكل تكنولوجية أكثر جموداً أو تفترض أن رأس المال والتكنولوجيا لا يتدفقان بحرية بين البلدان، حتى على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته، فإن إقتصار نموذج التوازن العام في تركيزه على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة يجعله لا

عام ٢٠٤٠. وحتى مع هذه الخسارة، فإن إجمالي الناتج القومي العالمي سوف يظل أعلى في عام ٢٠٤٠ بمقدار ٢,٣ مرة مقارنة بعام ٢٠٠٧.

- ينبغي أن تستحث سياسات تسعير الكربون كل مجموعات الاقتصادات — أي الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية — على البدء في تسعير انبعاثاتها. فأى إطار للسياسات لا يشمل الاقتصادات الصاعدة والنامية (لا سيما الاقتصادات الكبيرة سريعة النمو كالبرازيل والصين والهند وروسيا) بطريقة ما (على سبيل المثال، بفترة تأخر أو في البداية بوضع أهداف أقل صرامة) من شأنه أن يكون باهظ التكلفة وغير ممكن الدفاع عنه من الوجهة السياسية. والسبب وراء ذلك أن ٧٠٪ من الانبعاثات يتوقع لها أن تأتي في الخمسين عاما المقبلة من هذه البلدان وغيرها من الاقتصادات الصاعدة والنامية. غير أن بعض البلدان قد تحتاج إلى تقوية قدراتها المؤسسية من أجل تطبيق تسعير الكربون.

- وينبغي أن تحرص سياسات تسعير الكربون على إرساء سعر عالمي مشترك للانبعاثات. فمن شأن ذلك أن يحقق تخفيض الانبعاثات في الأحوال التي يتحقق فيها بتكلفة أقل. والمرجح أن الاقتصادات الصاعدة والنامية، على وجه الخصوص، ستكون قادرة على تخفيض الانبعاثات بتكلفة أرخص بكثير مما في حالة الاقتصادات المتقدمة. فمثلا، إذا كان للصين والهند وصول إلى تكنولوجيات مشابهة للتكنولوجيات المتوفرة في أوروبا واليابان، فإن في مقدورهما أن تخفضا الانبعاثات تخفيضا هائلا عن طريق تحسين كثافة استخدامهما للطاقة وتخفيض اعتمادهما على الفحم. وقد يكون الفرق في التكاليف كبيرا — إذ أن التكاليف التي يتحملها العالم ككل سوف تكون أقل بنسبة ٥٠٪ إذا كانت أسعار الكربون واحدة عبر البلدان. وسيكون من الضروري أن تتفق البلدان على سعر موحد لضريبة الكربون، أو على تنسيق أسعار للكربون تمثل حدودا للتدخل في حالة الأخذ بصمام الأمان في ظل السياسة المختلطة، أو أن تسمح بتداول رخص الانبعاثات على المستوى الدولي في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى.

- وينبغي أن تكون سياسات تسعير الكربون مرنة بما يكفي لاحتواء التقلبات الاقتصادية الدورية. فإبان فترات ارتفاع الطلب، سيكون تخفيض الانبعاثات أكثر تكلفة على المؤسسات، ويصدق العكس في فترات انخفاض الطلب. وسوف تنخفض تكاليف الكبح إذا كان بمقدور المؤسسات أن تغير انبعاثاتها على امتداد الدورة الاقتصادية. وسوف يسمح هذا بتحقيق

المرتبطة بالأحوال الجوية، وسنذات الكوارث، وغيرها من أشكال التأمين ضد الكوارث. ومن شأن التعاون الدولي في نقل المعرفة المتعلقة بالإدارة المالية للمخاطر المرتبطة بالأحوال الجوية أن يعاون البلدان الفقيرة على التكيف مع تغير المناخ.

ويثير التصدي لتغير المناخ أيضا تحديات ضخمة متعددة الجوانب على صعيد السياسات. وتتراوح تلك التحديات بين تشجيع التأزر في التكيف وحماية البيئة الطبيعية وبين الحفاظ على أمن الطاقة وإدارة مخاطر النزعة الحمائية. ومع ذلك فإن المهمة الرئيسية هي معالجة أسباب تغير المناخ وتأثيراته عن طريق إجراء تخفيض أكبر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مدى عدة عقود مقبلة، وتحقيق ذلك بأدنى تكلفة ممكنة. ويتطلب ذلك إجراءات مشتركة من قبل الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية.

ويخلص هذا الفصل إلى أنه يمكن التصدي لتغير المناخ بدون فرض أضرار بالغة على الاقتصاد العالمي أو علىفرادى البلدان. وكي تنجح سياسات المناخ، يلزم علاج أثارها الاقتصادية السلبية المحتملة — أي تباطؤ النمو، وارتفاع معدل التضخم، وفقدان القدرة التنافسية — إما بتوخي العناية في تصميم سياسات المناخ أو باتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية داعمة. أما التدابير الرامية إلى الحد من الآثار الاقتصادية المعاكسة فمن شأنها أن تعزز الحوافز لدى مجموعة واسعة من البلدان على المشاركة الكاملة في جهود التخفيف، ومن شأنها أن تعاون على إطلاق المنافع الاقتصادية والمالية التي يحتمل أن تتحقق من التحول إلى اقتصاد عالمي أكثر توافقا مع المناخ.

- يلزم أن تكون سياسات تسعير الكربون سياسات طويلة الأجل وموثوقة. فيلزم أن ترسي أفقا زمنيا لأسعار الكربون التي ترتفع بشكل مستمر يكون مقنعا للأفراد ومؤسسات الأعمال. وليس من الضروري أن تكون الزيادات في الأسعار العالمية للكربون زيادات كبيرة — ولتكن زيادة أولية مقدارها سنت أمريكي واحد في سعر غالون البنزين ثم يرتفع السعر بمقدار ٢ سنت كل ثلاث سنوات. فمن شأن تلك الزيادات التدريجية، إذا بدأت مبكرا، أن تسمح بنشر تكلفة التصحيح على امتداد فترة زمنية أطول. ويمكن أن يكون مجموع تكاليف تلك السياسات على الاقتصاد العالمي محدودا في حالة السياسات التي تستحدث في عام ٢٠١٣ والتي تهدف إلى تثبيت تركيزات مكافئ ثاني أكسيد الكربون عند ٥٥٠ جزءا في المليون بحلول عام ٢١٠٠ — وهو ما يستتبع حدوث تخفيض نسبته ٠,٦٪ فقط في صافي القيمة الحاضرة للاستهلاك العالمي بحلول

تلك السياسات ارتفاعا كبيرا في أسعار الصرف الحقيقية لدى البلدان المتلقية، مما يحد من القدرة التنافسية لبعض القطاعات في اقتصاداتها — وهذا هو «المرض الهولندي». ويمكن تقليص تلك الآثار الاقتصادية الكلية إذا ادخرت البلدان المعنية جزءا من هذه التدفقات الداخلة واستمرت في تحسين بيئات النشاط الاقتصادي لديها، وسمحت بارتفاع قيمة عملاتها على الأقل جزئيا عن طريق سعر الصرف الاسمي وليس عن طريق التضخم، وهو ما يعتمد على نظم سعر الصرف لديها.

ويشير هذا الفصل أيضا إلى الدور الداعم الذي تؤديه حركات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا على المستوى الدولي في التصدي لتغير المناخ. فتدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا يمكن أن تخفض تكاليف الكبح عن طريق المساعدة على توزيع عمليات التخفيف على أقل الجهات تكلفة، وفي الوقت ذاته جعل الكبح أيسر عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة. ويمكن أن تكون مبادرات الاقتصادات المتقدمة الرامية إلى تقديم إعانات على نقل التكنولوجيات النظيفة إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية مكملة للالتزام العالمي بالسيطرة على انبعاثات الكربون عن طريق إطار عالمي لتسعير الكربون يتمتع بالقبول الواسع. ورغم أن الحوافز المصممة جيدا لتشجيع ابتكار ونشر التكنولوجيات النظيفة ليس من المرجح أن تلغي الحاجة إلى تسعير الكربون، فإن تلك الحوافز يمكن أن تساعد على تخفيض تكاليف التصدي لتغير المناخ.

إن تغير المناخ مشكلة عالمية متشابهة، وليست قابلة لأي حلول سهلة. وهذا الفصل لا يدعي أنه قدم حلا. فمناطق تركيزه كان ضيقا — وهو الأبعاد الاقتصادية الكلية الدولية لتغير المناخ. ومع ذلك فإن استنتاجاته لها أهمية بوجه عام في سياق النقاشات الدائرة على مستوى السياسات — إذ يمكن التصدي لتغير المناخ بأدنى الأضرار على الاقتصاد المعني إذا وضعت الحلول على مستوى السياسات وفقا لبعض المبادئ.

الملحق ٤-١: نموذج التوازن العام، وافتراضات السيناريو الأساسي، والنماذج الأخرى الواردة في الكتابات الصادرة عن تغير المناخ

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الملحق هو الأسدير سكوت.

يلخص هذا الملحق السمات الأساسية للنموذج المستخدم في إنتاج التحليل في متن الفصل الرابع، والسيناريو الأساسي وافتراضاته الأساسية، والعوامل

مستوى معين في المتوسط من تخفيض الانبعاثات في الأجل المتوسط. وعلى العكس من سياسة ضرائب الكربون والسياسة المختلطة، قد يتبين أن نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى يتسم بالتقييد في فترات ارتفاع النمو بسبب زيادة الطلب على رخص الانبعاثات وارتفاع أسعار تلك الرخص، ما لم يشمل ذلك النظام على عناصر تساعد على السيطرة على تذبذب الطلب.

وينبغي توزيع تكاليف التخفيف توزيعا عادلا بين البلدان. فمن شأن بعض سياسات التخفيف أن تفرض تكاليف عالية على بعض الاقتصادات الصاعدة والنامية — ومن هذه السياسات مثلا سياسة الضريبة الموحدة، أو نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى الذي يتم فيه تخصيص رخص انبعاثات الكربون استنادا إلى الحصص الراهنة للبلدان في الانبعاثات، أو السياسة المختلطة التي تضم عناصر من السياستين المشار إليهما. وقد يلزم إجراء تحويلات كبيرة عبر الحدود من أجل تشجيع تلك البلدان على المشاركة ومساعدتها على التصدي للتأثير السلبي. ويعتمد اتجاه وحجم التحويلات في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى بوجه عام على التكاليف التدريجية لتخفيض الانبعاثات في فرادى البلدان (وهذه بدورها دالة للقدرة التكنولوجية المحلية لدى البلدان وإمكانية وصولها إلى التكنولوجيا الخارجية) ويعتمدان كذلك على سمات التصميم المحددة لسياسات التخفيف (على سبيل المثال، القواعد المتعلقة بتخصيص رخص إطلاق الانبعاثات، وتوقيت دخول البلدان المعنية في اتفاقية المناخ، والشروط التكميلية، وغيرها). فإذا كانت السياسات المعنية مصممة بحيث تتدفق التحويلات من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية، فمن شأن ذلك أن يخفض تكاليف سياسات تسعير الكربون على هاتين المجموعتين الأخيرتين، مما يشجعهما على المشاركة. ويمكن أن يؤدي تعديل الضرائب المفروضة عند الحدود كوسيلة لحث البلدان على الانضمام إلى رد فعل حمائي من شأنه أن يمثل انحرافا عن جهود التخفيف.

وإضافة إلى ذلك، قد تحتاج البلدان إلى تكلمة تسعر الكربون بسياسات اقتصادية كلية ومالية ملائمة. فعلى سبيل المثال، في ظل نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، يحتمل أن تكون التحويلات المؤداة من الاقتصادات التي تشتري الرخص إلى الاقتصادات التي تبيع تلك الرخص كبيرة — إذ قد تصل على سبيل المثال إلى عدة نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وقد تسبب

- تضمين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في النموذج.
- ووفق الصيغة الصادرة عام ٢٠٠٧ من نموذج التوازن العام والمستخدم في هذه الدراسة، ينقسم العالم إلى اقتصادات تسعة كما يلي:^{٣٧}

- الولايات المتحدة؛
- اليابان؛
- أوروبا الغربية (النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة)؛
- أستراليا؛
- كندا ونيوزيلندا؛
- أوروبا الشرقية وروسيا (ألبانيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا وروسيا)؛
- الصين؛
- الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى (الأرجنتين والبرازيل وكمبوديا وشيلي ومصر ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية والهند وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا والمكسيك والمغرب وميانمار ونيبال وكوريا الشمالية وباكستان والفلبين وسنغافورة وجنوب إفريقيا وسري لانكا وتايلند وتركيا وفيت نام)؛
- اقتصادات أوبك (الجزائر وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت وليبيا والنيجر وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

وتتفق الاقتصادات الستة التي تغطي أستراليا وكندا ونيوزيلندا وأوروبا الغربية وأوروبا الشرقية وروسيا واليابان والولايات المتحدة بوجه عام مع التعريف الوارد في المرفق الأول ببروتوكول كيوتو (تقرير United Nations, 1998).

- ويعتبر هيكل الإنتاج لكل منطقة هو نفس الهيكل، مع وجود قطاعات الإنتاجية التالية البالغ عددها ١٢ قطاعا:
- قطاعات الطاقة: المرافق العامة للكهرباء، والمرافق العامة للغاز، وتكرير النفط، وتعددين الفحم، والنفط الخام، واستخراج الغاز.

^{٣٧} التغطية القطرية مقيدة بحدود البيانات. ومن ثم فقد يختلف تعريف مصطلح «العالم» عما يرد في الدراسات الأخرى، وقد يلزم أخذ ذلك في الحسبان عن مقارنة سيناريوهات السياسات.

التي تؤثر على الفروق في التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي بين البلدان، والمقارنات مع بعض النماذج الأخرى التي تستخدم بشكل بارز في الكتابات الصادرة عن موضوع تخفيف تغير المناخ.

نموذج التوازن العام

نموذج التوازن العام هو نموذج ديناميكي للتوازن العام للاقتصاد العالمي (راجع دراسة McKibbin and Wilcoxon, 1998). وهو يقسم العالم إلى مناطق متعددة تربط بينها تدفقات التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية، ويقسم كل منطقة إلى قطاعات إنتاج متعددة. وقد تم إدراج القرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار وتسعير الأصول في النموذج بافتراض أن الأسر والمؤسسات ذات النظرة الاستشرافية تهدف إلى تعظيم منفعة الاستهلاك وتعظيم الأرباح، على التوالي، ولكنها تخضع لقيود التدفقات النقدية، بينما الأسر والمؤسسات ذات النظرة الارتجاعية (backward-looking) تتبع القواعد البسيطة المستمدة من التجربة العملية.^{٣٦} ويربط النموذج نواتج مختلف القطاعات بانبعثات ثاني أكسيد الكربون باستخدام البيانات المتعلقة بكثافة الانبعثات وكفاءة استخدام الطاقة لكل قطاع.

وفيما يلي بعض السمات الأساسية لنموذج التوازن العام ذات الأهمية لهذه الدراسة:

- تجزئة القطاع الحقيقي إلى هيكل مدخلات ومخرجات، وذلك للسماح بإنتاج وتجارة سلع وخدمات متعددة داخل كل اقتصاد وفيما بين الاقتصادات، مما ييسر بحث كيفية انتقال آثار التغيرات في أسعار الطاقة داخل كل اقتصاد وفيما بين الاقتصادات
- المحاسبة على أساس "الأرصدة والتدفقات" عن رصيد رأس المال والأصول المالية وإنفاذ قيود التدفقات النقدية وقيود الميزانية
- تكامل الأسواق الحقيقية والمالية، بما في ذلك تضمين التدفقات الرأسمالية الدولية إلى جانب الموازين التجارية في النموذج

^{٣٦} تعتبر نسبة ٣٠٪ من الأسر ذات نظرة استشرافية بينما تتبع ٧٠٪ منها القواعد المستقاة من الخبرة العملية. وتؤدي التوقعات دورا أساسيا في مدى فعالية أسعار الكربون في تخفيض الانبعثات، لأن الأسر ذات النظرة الاستشرافية سوف تدخل في الحساب زيادات سعر الكربون المستقبلية في قراراتها الحالية. ومن ثم، فعند نفس خصائص سعر الكربون، كلما زادت حصة الأسر ذات النظرة الاستشرافية كان ذلك معناه تحقيق التخفيضات في الانبعثات في وقت أقرب.

بالأسعار والأجور. ويمكن للحكومات وفق هذا النموذج استخدام أسعار الفائدة الاسمية من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية للتضخم، أو النمو النقدي أو نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي أو أسعار الصرف أو مزيج من هذه.

وهناك جانب مهم في هذا النموذج هو الطريقة التي ترتبط بها القطاعات والاقتصادات عن طريق التجارة في السلع والخدمات، والتحويلات الجارية والتدفقات الرأسمالية. فكل السلع يمكن أن تكون سلعا تجارية، ولكن درجة تبادلها تعتمد على مقدار استخدامها كمدخلات إنتاج في البلدان الأخرى، وعلى أسعارها النسبية، وهو ما يعتمد بدوره على مرونة إحلالها في الإنتاج والاستهلاك. أما الأسعار النسبية، كمعدلات التبادل التجاري وأسعار الصرف الحقيقية، فإنها تشهد تصحيحا من أجل تصريف الفائض في السوق العالمية للسلع والخدمات. وإضافة إلى ذلك، يفترض أن رؤوس الأموال تتدفق بحرية عبر الحدود سعيا إلى أعلى معدلات العائد. وتشمل التدفقات الجارية التحويلات المتحققة من عمليات تداول رخص الانبعاثات وفق نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى، وذلك إضافة إلى عائدات الاستثمار على الأصول الأجنبية.

افتراضات السيناريو الأساسي

السيناريو الأساسي — الذي يشار إليه أحيانا في الدراسات الأخرى باسم سيناريو المسار المرجعي أو السيناريو المعتاد — هو مجموعة من المسارات لمتغيرات كإجمالي الناتج المحلي والانبعاثات يتم توليدها عن طريق النموذج، ولا تشمل هذه المسارات أي صدمات أخرى سوى الصدمات الواردة ضمنا في الافتراضات المتعلقة بنمو السكان والإنتاجية، ولا تشمل أي تدخلات على مستوى السياسات بخلاف التدخلات الواردة ضمنا في قاعدة المالية العامة أو قاعدة السياسة النقدية المعنية. وأهم الافتراضات التي تحرك السيناريو الأساسي هي الافتراضات التي تؤثر على النمو الأساسي الممثل للاتجاه العام (وهما هنا نمو السكان ونمو الإنتاجية)، والافتراضات المتعلقة بالسياسات (كأسعار الضريبة ومستويات الإنفاق)، والافتراضات المرتبطة بالانبعاثات (كتحقيق أي تحسينات في كفاءة استخدام الطاقة).

• قطاعات غير الطاقة: التعدين، والزراعة، ومصايد الأسماك والصيد، والحراجه ومنتجات الأخشاب، وتصنيع السلع المعمرة، وتصنيع السلع غير المعمرة، والنقل، والخدمات.

تتطابق هيكل مختلف المناطق ولكنها تختلف من حيث قيم المعلمات التي تصف الحصة، والأوزان الترجيحية، والمرونة. وتتألف كل منطقة من عدة كيانات اقتصادية هي: الأسر، والحكومة الموحدة، والقطاع المالي، وقطاعات الإنتاج المدرجة أعلاه. وتتخذ كل مؤسسة قرارات استثمار رأس المال واستخدام العمالة، والمواد الوسيطة، والطاقة، من أجل تعظيم قيمة المؤسسة، وذلك في ضوء التكنولوجيا المتوافرة وما تواجهه تلك المؤسسة من أسعار المدخلات والمخرجات. ويفترض أن عرض العمالة يلبي طلب المؤسسات على العمالة في المدى القصير — أما في المدى الطويل فإن عرض العمالة مقيد بمستويات السكان — وللعمال حرية الحركة الكاملة بين القطاعات (إذ أنهم يتلقون نفس الأجر الحقيقي). وفي المقابل، فإن نقل رأس المال وتركيبه يستغرق وقتا. وتتلقى كل أسرة دخل العمالة ودخل الأرباح السهمية من المؤسسات وتتلقى (صافي) دخل التحويلات من الحكومة. وتتخذ كل أسرة قراراتها المتعلقة بمجموع النفقات الاستهلاكية والطريقة التي تخصص بها تلك النفقات ضمن سلة من سلع الطاقة وغير الطاقة في ضوء قيود ميزانيتها وأسعار السلع نسبة إلى الدخل وإلى السلع الأخرى في كل فترة على حدة.

وتتولى الحكومة إدارة السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وهي تواجه قيودا ملزما على الميزانية على أساس كل فترة على حدة يتمثل في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. وتتساوى كل المناطق من حيث قاعدة المالية العامة، وذلك كما يلي: بالنظر إلى الأهداف الموضوعية للأسعار الضريبية، وللتحويلات، والعجوزات ونفقات الأجور، تستخدم الإيرادات الإضافية — كإيرادات المتحققة من ضرائب الكربون أو من مبيعات رخص الانبعاثات — في تمويل الاستهلاك والاستثمار الحكوميين. وبقدر ما يؤدي الارتفاع في أسعار الكربون إلى تخفيض الطلب الخاص، يكون لهذه القاعدة تأثير موازن محدود على الطلب الكلي. وتتسم أهم استنتاجات هذه الدراسة بالثبات بوجه عام عند استخدام قواعد مالية عامة بديلة.^{٢٨} وهناك جوانب جمود اسمية تتعلق

^{٢٨} على سبيل المثال، يعتبر أكفاً استخدام إيرادات الكربون هو تخفيض الضرائب المشوهة التي تفرض على رأس المال. وقد تدعو اعتبارات العدالة إلى إجراء تخفيض في أسعار الضريبة على الدخل على ذوي الدخل الأدنى،

حيث إن ضرائب الكربون ضرائب تنازلية. وكبديل عن ذلك، يمكن استخدام إيرادات الكربون في تمويل البحوث في مجال التكنولوجيا النظيفة، أو سد جزء من الديون.

الجدول ٤-٢: افتراضات النمو وفق السيناريو الأساسي (التغير %)

منظمة البلدان المصدرة للنفط	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	الصين	أوروبا الشرقية وروسيا	أوروبا الغربية	اليابان	الولايات المتحدة	
١,١٨	١,٢٩	٠,٠٨	٠,٥٧-	٠,٠٣	٠,٥٤-	٠,٧١	السكان
٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٢٣-	٠,٥٣-	٠,٠٧-	٠,٥٦-	٠,١٨	
٠,٧٢	٢,٦١	٦,٧٨	١,٥٥	٠,٦٢	٠,٥٢	١,٥٥	إنتاجية قطاعات غير الطاقة
١,٢٦	١,٧١	١,٥٨	١,٥٧	١,٥٠	١,٤٩	١,٥٦	
٠,٠٣	٠,٣١	٠,٩٤	٠,٢٩	٠,١٤	٠,٠٦	٠,١٠	إنتاجية قطاع الطاقة
٠,٠٣	٠,٢١	٠,٢٠	٠,١٦	٠,١١	٠,٠٩	٠,١٠	

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الصف الأول من كل فئة بيانات المتوسط السنوي للتغير % في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٣٠؛ أما الصف الثاني فيبين معدل النمو % في عام ٢١٠٠.

الأمم المتحدة (في عام ٢٠٠٦) إلى أن الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى سوف تشهد نموا سكانيا كبيرا في ربع القرن المقبل، بينما ينخفض عدد السكان في اليابان وأوروبا الشرقية وروسيا. وبالمثل، رغم أن نمو الإنتاجية في قطاعات غير الطاقة في العالم المتقدم يفترض أنه سيكون محدودا، فإن هناك مكاسب كبيرة في الإنتاجية تتحقق في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وتعتبر مستويات الانبعاثات عن مستويات النشاط، مما يعني ارتفاعا مستمرا في حصة الانبعاثات التي تنتجها الاقتصادات النامية، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

أما الإنتاجية في قطاعات غير الطاقة فيفترض أنها تتجاوز القدرة على تحسين كفاءة إنتاج الطاقة من كل المصادر في كل منطقة في جميع الأوقات — ويعني هذا أن الطاقة القائمة على الكربون تصبح أعلى ثمنا نسبيا بمرور الوقت. ومن شأن الارتفاع المستمر في إنتاجية قطاع الطاقة — لا سيما بين أعضاء أوبك — أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الانبعاثات وفق السيناريو الأساسي.

ولا يدرج نموذج التوازن العام صراحة تكنولوجيايات الانبعاثات من المصادر المتجددة ولا تكنولوجيايات الانبعاثات الكربونية المنخفضة. ولكنه يفترض أن هناك تحسنا ثابتا، وإن كان محدودا، في كفاءة استخدام الطاقة من قبل الأسر والمؤسسات (والتي يشار إليه في بعض الأحيان بمصطلح التحسن المستقل في كفاءة استخدام الطاقة (autonomous energy efficiency improvement) يبلغ ٠,٥ % سنويا. ويمكن النظر إلى هذا باعتباره يمثل تقدما في التكنولوجيايات النظيفة، وهو ما يمكن أن يزيد من التشجيع على تخفيض كثافة الانبعاثات بمرور الوقت — أي الانبعاثات للوحدة الواحدة من الناتج. وإضافة إلى ذلك، يمكن النظر إلى الإحلال عن

وهيكل الاقتصادات المعنية (كما تمثله المعلمات المتعلقة بالمرونات والحصص).^{٣٩}

ويلخص الجدول ٤-٢ الافتراضات المتعلقة بالنمو المستخدمة في السيناريو الأساسي. ورغم أن كل المناطق تقترب تدريجيا من النمو المشترك الممثل للاتجاه العام، يلاحظ أن هناك فروقا كبيرة في المدى القصير (وبين القطاعات داخل كل اقتصاد).^{٤٠} فعلى سبيل المثال، تشير البيانات المأخوذة من التوقعات السكانية التي أنتجتها

^{٣٩} تؤثر افتراضات المعلمات على السيناريو الأساسي، بما في ذلك قيم مرونة إحلال الاستهلاك بين الفترات الزمنية المختلفة وسعر الخصم من منظور الأسر (household discount rate). فمن شأن ارتفاع سعر الخصم أن يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة السوقي الذي تستخدمه الأسر في تقييم الدخل الدائم، ولكن ذلك التغير من شأنه أن يدع المقارنات الترتيبية بين السياسات بدون تغير. ويتعارض هذا مع الدراسات التي تحاول حساب خسائر الرفاه ومكاسبه في تحليل كامل للتكاليف والمنافع المرتبطة بسياسات التخفيف (راجع على سبيل المثال تقرير ستيرن (Stern Review) (2007) (Stern, 2007) والمناقشة حوله، وذلك مثلا في دراسة (Nordhaus (2007a).

^{٤٠} يرى البعض أن نماذج المناخ التي تستخدم مقاييس إجمالي الناتج المحلي القائمة على أسعار الصرف السوقية (MER) وليس على تعادلات القوى الشرائية تبخس تسجيل حجم الاقتصادات الصاعدة والنامية وأنها لذلك، بافتراض حدوث التقارب، تبالغ في تقدير نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو الانبعاثات (راجع على سبيل المثال دراسة Castles and Henderson, 2003)، وهناك نقاش مكثف حول هذه النقطة. فيرى تقرير IPCC أن التحيز الناتج عن ذلك تحيز محدود مقارنة بالمصادر الأخرى لعدم اليقين. وهناك قيد عملي على اعتماد مقاييس تعادل القوى الشرائية في دراسات تغير المناخ هو أنه سيكون من اللازم توفير حسابات الإنتاج المتسقة مع تعادل القوى الشرائية كي يشتمل النموذج على قطاعات الطاقة ومدخلات الطاقة في غيره من القطاعات، وتلك الحسابات ليست متوافرة. فضلا على ذلك، حتى إن توافرت تلك الحسابات، سيظل إجراء المقارنات بمرور الوقت يؤثر إشكالية حيث إن الحسابات المتسقة مع تعادل القوى الشرائية سوف تفرض أوزانا ترجيحية ثابتة أو أسعارا نسبية ثابتة لمختلف السلع. ولهذا السبب، ترى دراسة Nordhaus (2007c) أنه يلزم توافر حسابات فائقة الجودة ("superlative") قائمة على تعادل القوى الشرائية تضم أسعار الصرف عند تعادل القوى الشرائية إلى جانب الأسعار السوقية الفعلية بمرور الوقت لكل بلد. وقد تمت في هذه الدراسة معايرة معدلات النمو النسبي باستخدام مقارنات الدخل القطري القائمة على تعادل القوى الشرائية، ولكن توقعات متغيرات النفقات والدخل والإنتاج وميزان المدفوعات للاقتصادات المعنية وضعت على أساس أسعار الصرف السوقية.

الملحق ٤-١: نموذج التوازن العام، وافتراضات السيناريو الأساسي، والنماذج الأخرى الواردة في الكتابات الصادرة عن تغير المناخ

الجدول ٤-٣: معاملات الانبعاثات القائمة على الكربون (بالأطنان المترية من انبعاثات الكربون لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي)

منظمة البلدان المصدرة للنفط	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	الصين	أوروبا الشرقية وروسيا	أوروبا الغربية	اليابان	الولايات المتحدة	
١٣,٦٢	١٥,٠٨	٧٦,٠٩	٥,٤٨	٧,٦٨	٧,٦٧	٢٠,٨٨	الفحم
٩,٧٧	٤,٩٠	٧,١٤	١,٥٠	١,٧٥	٢,٥٦	٧,٨٩	النفط الخام

المصادر قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية (Global Trade Analysis Project database): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الأخرى، واقتصادات منظمة أوبك. وتعتبر اقتصادات أوبك هي أكثر الاقتصادات كثافة في استخدام النفط، لكل وحدة من الناتج، تليها الولايات المتحدة، والصين، والاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى.

وتؤثر أيضا مروونات الإحلال — أي مدى السهولة التي يمكن بها للمؤسسات والأسر أن تغير تكوين عوامل الإنتاج التي تستخدمها وتكوين السلع التي تستهلكها — على السيناريو الأساسي. فالمؤسسات لديها القدرة، بدرجة ما، على تغيير خصائص الطاقة التي تستخدمها في إنتاج وحدة معينة من الناتج عن طريق الإحلال لصالح التحول صوب رأس المال والعمالة والمواد الخام. ولديها القدرة أيضا على تغيير مزيج أنواع الوقود الأحفوري التي تستخدم في إنتاج الطاقة. وقد تم تقدير مروونات الإنتاج، حسبما كان ممكنا، وتمت معايرتها بأساليب أخرى كي تتواءم مع القيم المعتادة المأخوذة من الدراسات الأخرى (والتي يدور متوسطها حول ٠.٥). وتبلغ مروونات التجارة حوالي ٠.٩، إلا في حالة سلع الطاقة إذ أنها أكثر قابلية للإحلال (٢,٠).^{٤١} ويعني ارتفاع المروونات أن الاقتصادات المعنية تستجيب بدرجة أكبر لحركات الأسعار النسبية؛ ويعني أيضا أن النشاط وفق السيناريو الأساسي يشهد نموا أسرع، لأنه يسمح للاقتصادات المعنية بتخفيض اعتمادها على الطاقة في وقت أقرب مما كان سيحدث في غياب ذلك.

وإذا نظرنا إلى هذه الافتراضات معا، نجد أنها تولد السيناريو الأساسي الذي يرد ملخصه في الجدول ٤-٤. ويأتي معظم النمو الاقتصادي في فترة السيناريو الأساسي من مناطق غير مدرجة في المرفق الأول. ورغم أن معظم الانبعاثات تنتجها في الوقت الراهن مناطق المرفق الأول،

طريق التحول عن الطاقة القائمة على الكربون صوب رأس المال كعامل من عوامل الإنتاج باعتباره نوعا من التقدم صوب التكنولوجيات النظيفة. ويؤدي هذا دورا مهما في ردود الفعل تجاه السياسات، وهو يتعارض مع بعض النماذج التي تدرج قطاعات الطاقة وتكنولوجياتها بقدر أكبر من التفصيل ولكنها تفترض ضمنا أنه يجب استخدام الطاقة ورأس المال بنسب ثابتة.

وفي المدى القصير، تؤثر افتراضات السياسة النقدية على السيناريو الأساسي كلما تقاربت المناطق المعنية صوب مسارات نموها الممثلة للاتجاه العام. ويفترض أن لدى أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا أسعار صرف مرنة مرونة كاملة، بينما يفترض أن لدى المناطق الأخرى نظم أسعار صرف موجهة. ويرد تلخيص للسياسة النقدية باستخدام دالة رد فعل نقدي من نوع دالة تايلور بعد توسيعها؛ وفي نظم أسعار الصرف الموجهة إداريا، أعطي وزن ترجيحي كبير نسبيا للتغيرات في سعر الصرف الاسمي، وكذلك أعطيت أوزان ترجيحية لفجوات الناتج وللتضخم. ويفترض أن أسعار الضريبة والتحويلات والعجوزات (وهذا الأخير كحصة من إجمالي الناتج المحلي) تظل كلها ثابتة.

وإضافة إلى الافتراضات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسياسة، تؤدي الافتراضات الموضوعية المتعلقة بهيكل الاقتصادات المعنية دورا في تحديد مسارات السيناريو الأساسي — وعلى وجه الخصوص، مدى الكثافة والمرونة في استخدامها للطاقة، على النحو الذي تلخصه معلمات الحصص ومروونات الحصص. وهناك فئة بيانات فرعية مهمة تصف الانبعاثات الناتجة من استخدام الفحم أو النفط الخام في كل بلد من أجل إنتاج وحدة واحدة من الناتج، وهو ما تصوره المعاملات الواردة في الجدول ٤-٣. وقد تم سحب هذه المعلمات من البيانات المتسقة مع النموذج كي تتواءم مع مستويات النشاط المشاهد إحصائيا مع انبعاثات الكربون المقيسة. ويتبين أن الصين أعلى من سواها في كثافة استخدام الفحم، تليها الولايات المتحدة، والاقتصادات الصاعدة والنامية

^{٤١} قيم هذه المروونات معيارية. ولكن ما يسمى دالات الإنتاج وحزم الاستهلاك ذات المرونة الثابتة والمستخدمة هنا معرضة للانتقاد بأن المؤسسات والأسر، في الواقع، لا تستطيع دائما الإحلال بعيدا عن الطاقة القائمة على الكربون (حتى عند سعر عال جدا). فمثلا، قد يعني تخفيض استخدام الوقود الأحفوري بمجرد وحدة واحدة في الواقع أنه يلزم تركيب تكنولوجيات جديدة تماما — مثل تكنولوجيات الطاقة المتجددة أو المولدة من الطاقة المائية أو الطاقة النووية. ويعني هذا أن هناك علاقات غير خطية لم يتطرق إليها هذا التحليل.

الجدول ٤-٤: ملخص السيناريو الأساسي

معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي (التغير السنوي %)				
٢٠٤٠	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	
٢,٤٠	٢,٥١	٢,٦٤	٢,٦٠	الولايات المتحدة
١,٦٧	١,٧٠	١,٧٠	٢,٠٥	اليابان
٢,٢٤	٢,٣٧	٢,٧٨	١,٨١	أوروبا الشرقية
٢,١٩	٢,٢٦	٢,٣٩	١,٨٩	أوروبا الغربية
٢,٢٣	٢,٣٢	٢,٤٦	٢,١٨	اقتصادات المرفق الأول
٢,٧٠	٣,٥٠	٥,٠٤	١٠,١٩	الصين
٣,٨٢	٤,٣٣	٥,٣٩	٤,٥٤	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٣,١٤	٣,٣٩	٣,٩٧	٢,٣١	اقتصادات أوبك
٣,٥٨	٤,١٠	٥,٢٠	٥,١٩	الاقتصادات غير المدرجة في المرفق الأول
٢,٧١	٢,٨٨	٣,٢١	٢,٨٣	العالم
مستويات الانبعاثات (بغواطن ثاني أكسيد الكربون)				
٢٠٤٠	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٠٢
١١,٠	٩,١	٧,٥	٦,٢	٥,٨
٢,١	١,٨	١,٦	١,٤	١,٢
٥,٤	٤,١	٣,٥	٣,٠	٣,١
٥,٤	٤,٧	٤,١	٣,٧	٣,٥
٢٥,٠	٢١,٢	١٧,٨	١٥,١	١٤,٥
١٦,٦	١٢,٣	٨,٢	٣,٨	٣,٣
١٨,٨	١٢,٨	٨,٢	٥,٠	٥,٠
٣,٦	٢,٧	١,٩	١,٥	١,٧
٣٩,٩	٢٧,٨	١٨,٢	١٠,٢	١٠,٠
٦٤,٠	٤٨,٩	٣٦,١	٢٥,٣	٢٤,٤
حصة الانبعاثات (%)				
٢٠٤٠	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٠٢
١٧,٢	١٨,٦	٢٠,٧	٢٤,٣	٢٣,٥
٣,٣	٣,٨	٤,٤	٥,٥	٤,٩
٧,٥	٨,٤	٩,٨	١١,٨	١٢,٧
٨,٤	٩,٧	١١,٤	١٤,٥	١٤,٢
٣٩,١	٤٣,٣	٤٩,٤	٥٩,٧	٥٩,٣
٢٦,٠	٢٥,٢	٢٢,٧	١٤,٩	١٣,٥
٢٩,٣	٢٦,١	٢٢,٦	١٩,٦	٢٠,٤
٥,٦	٥,٥	٥,٣	٥,٨	٦,٨
٦٠,٩	٥٦,٧	٥٠,٦	٤٠,٣	٤٠,٧

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

افتراضات صريحة بشأن اعتماد التكنولوجيات عديمة الانبعاثات.^{٤٣}

محددات التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي

تمثل التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي واحداً من المحددات الأساسية لتوزيع عبء تصحيح السياسات في تمارين المحاكاة، وهي تتيح مقارنة درجة السهولة

فإن هذا النمو — إلى جانب الافتراضات المتعلقة بكثافة الانبعاثات — يعني أن معظم الانبعاثات في الثلاثين عاماً المقبلة سوف تنتجها مناطق غير مدرجة في المرفق الأول. ومستويات الانبعاثات الناجمة عن أنواع الوقود الأحفوري هي أعلى من وسيط المستويات المشار إليها في الدراسات المنشورة بعد التقرير الخاص بشأن سيناريوهات الانبعاثات الصادر في عام ٢٠٠١ عن الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، ولكنها تقع في حدود المئين الخامس والسبعين (الشكل البياني ٤-١٥).^{٤٢} وينطوي السيناريو الأساسي المستخدم في هذه الدراسة على معدلات نمو أعلى بقدر طفيف من المعدلات المعتادة في معظم الدراسات الأخرى، ولكن أهم سبب وراء ارتفاع مستويات الانبعاثات في الفترات اللاحقة في هذه الدراسة هو ارتفاع كثافة الانبعاثات، لأنها لم تضع

^{٤٣} على سبيل المثال، يعتبر مسار الانبعاثات وفق السيناريو الأساسي حتى عام ٢٠٥٠ مشابهاً جداً لمسار الانبعاثات في نموذج النظام العالمي المتكامل المأخوذ من البرنامج المشترك لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والمستخدم في تقرير (US CCSP 2007). وهذا النموذج مشابه بوجه عام في هيكله لنموذج التوازن العام، وهو يشتمل على افتراضات مشابهة بشأن النمو السكاني ونمو الإنتاجية. ولكن نمو الانبعاثات وفق السيناريو الأساسي، كما هو مشار إليه في هذه الدراسة، يستمر بقوة بعد عام ٢٠٥٠، بينما يحدث هبوط كبير في نمو الانبعاثات وفق نموذج النظام العالمي المتكامل المستخدم في تقرير (US CCSP 2007)، حتى في غياب أي تدخل على مستوى السياسات.

^{٤٢} راجع تقرير (IPCC 2007).

الملحق ٤-١: نموذج التوازن العام، وافتراضات السيناريو الأساسي، والنماذج الأخرى الواردة في الكتابات الصادرة عن تغير المناخ

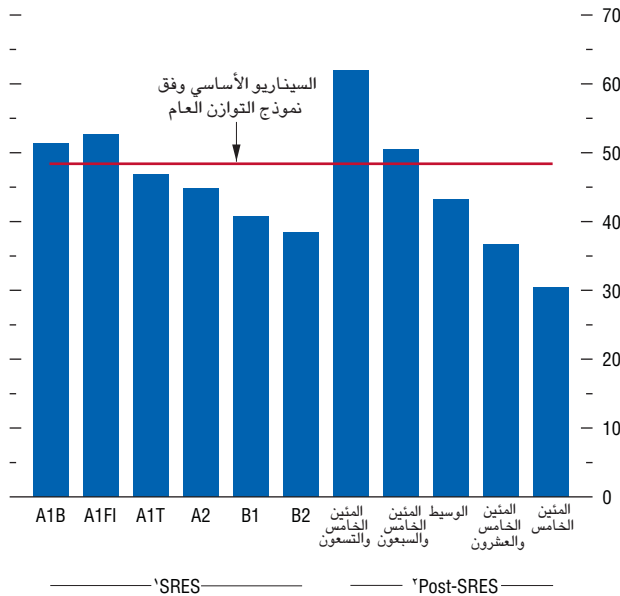
الجدول ٤-٥: كثافات الانبعاثات وفق السيناريو الأساسي

(انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن أنواع الوقود الأحفوري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

٢٠٤٠	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٠٢	
٠,٤٣	٠,٤٥	٠,٤٧	٠,٥١	٠,٥٥	الولايات المتحدة
٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٣٠	اليابان
٠,٥٨	٠,٦٣	٠,٦٩	٠,٧٧	٠,٨٥	أوروبا الشرقية
٠,٢٦	٠,٢٩	٠,٣١	٠,٣٥	٠,٣٧	أوروبا الغربية
٠,٣٨	٠,٤٠	٠,٤٣	٠,٤٧	٠,٥١	اقتصادات المرفق الأول
٢,٧٢	٢,٧٢	٢,٦٩	٢,٤٨	٣,١١	الصين
					اقتصادات أخرى من الأسواق
٠,٦٩	٠,٧٠	٠,٧١	٠,٧٥	٠,٨٧	الصاعدة والبلدان النامية
١,٣١	١,٣٤	١,٣٦	١,٥٠	١,٨٢	اقتصادات أوبك
					الاقتصادات غير المدرجة
١,٠٨	١,١٢	١,١٤	١,١٢	١,٢٩	في المرفق الأول
٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٦١	٠,٦٧	العالم

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤-١٥: الانبعاثات العالمية من الطاقة وحدها، عام ٢٠٣٠ (بغضاطن مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



المصادر: تقرير IPCC (2007): وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 SRES^١: سيناريوهات التقرير الخاص عن سيناريوهات الانبعاثات.
 Post-SRES^٢: السيناريوهات اللاحقة على التقرير الخاص عن سيناريوهات الانبعاثات.

بالنسبة لكل اقتصاد في تغيير كثافة استخدامه لأنواع الوقود الكربوني. وتتأثر تلك التكاليف الحدية بقدر كبير بقيم مرونة الإحلال. وفي السيناريو الأساسي، تكون هذه القيم مشتركة بين كل المناطق بالنسبة لكل قطاع.^{٤٤} وتتأثر تلك التكاليف الحدية بقدر كبير أيضا بخصائص أنواع الوقود الأحفوري التي تستخدمها المؤسسات والأسر. فالاقتصادات التي تكون مستخدمة كثيفة للطاقة، يكون لديها إمكانية أكبر في الإحلال عن طريق التحول صوب عوامل الإنتاج الأخرى (وهو ما يمكن النظر إليه ضمنا على أنه يعني تطبيق تكنولوجيات نظيفة). أما الاقتصادات التي تستخدم كميات أكبر من الفحم قياسا إلى النفط فسوف تحقق استجابة أكبر للزيادة في أسعار الكربون، لأن الفحم يحتوي على نسبة أكبر من الكربون. والبيانات المعنية هي التي تحدد معالم الحصص هذه، ولها تأثير كبير على كثافة الانبعاثات، مقبسة على أساس الانبعاثات مقسومة على إجمالي الناتج المحلي (الجدول ٤-٥).

وحتى إن كانت كثافة الانبعاثات تهبط في فترة السيناريو الأساسي، مما يعبر عن التحسينات التدريجية في الكفاءة، فإن المناطق غير المدرجة في المرفق الأول تكون أكثر كثافة بشكل متسق من حيث استخدامها للطاقة مقارنة بمناطق المرفق الأول. ويعني هذا، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، أن أكفأ عائد على الاستثمار من حيث التخفيف سوف يتحقق في المناطق غير المدرجة في المرفق الأول.

ويمكن الاطلاع على صافي آثار مرونة الإحلال وحصص التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي في الجدول ٤-٦، والذي

^{٤٤} يعكس هذا ندرة البيانات المتوافرة عن الكثير من هذه المناطق، وهو واحد من المصادر الرئيسية لعدم اليقين المحيط بالمعلومات في الدراسات التي تتناول تكاليف التخفيف.

الجدول ٤-٦: تخفيضات الانبعاثات وخسائر الاستهلاك في أعقاب صدمة معيارية في أسعار الكربون (الأنحرافات % عن مسار السيناريو الأساسي)

منظمة البلدان المصدرة للنفط	اقتصادات أخرى من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	الصين	أوروبا الشرقية وروسيا	أوروبا الغربية	اليابان	الولايات المتحدة	
٩,٠٠	٣,٠٠	١٥,٠٠	٢,٤٠	٢,٣٠	٢,١٠	٨,٠٠	تخفيض الانبعاثات
٨,٠٠	٤,٠٠	٩,٠٠	٣,٠٠	٢,٠٠	١,٠٠	٧,٠٠	الرتبة
٢,٠٠	٠,٢٥	٠,٥٠	٠,٣٣	٠,١٩	٠,١٢	٠,٢٢	خسارة الاستهلاك
٩,٠٠	٤,٠٠	٨,٠٠	٥,٠٠	٢,٠٠	١,٠٠	٣,٠٠	الرتبة

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التخفيض في الانبعاثات وخسائر الاستهلاك مقيسان عند عام ٢٠٤٠، وذلك في أعقاب زيادة دائمة غير متوقعة قدرها ١٠ دولارات أمريكية للطن الواحد من الكربون بدءاً من عام ٢٠١٣ لكل منطقة، مع ترك أسعار الكربون لدى كل المناطق الأخرى دون تغيير.

ويركز كل واحد من هذه النماذج على جوانب مختلفة للمشكلة. وتهدف كل هذه النماذج، بوجه عام، إلى تضمين تحليل تغير المناخ في إطار اقتصادي كلي. ولكنها تختلف اختلافاً كبيراً من حيث مدى التعقيد في إدراجها للاقتصاد الكلي والمناخ والتكنولوجيات.

ولتصوير مجموعة الفروق، يلخص الجدول ٤-٧ سمات بعض النماذج البارزة في الكتابات الصادرة عن تغير المناخ على النحو التالي:^{٤٧}

- نموذج تحليل أثر الاحتباس الحراري على مستوى السياسات (PAGE) الذي يديره كريس هوب وجامعة كمبريدج ويستخدم في تمارين المحاكاة في تقرير ستيرن (دراسة Plambeck, Hope, and Anderson, 1997):
- النموذج المتكامل الديناميكي للمناخ والاقتصاد (DICE) الذي يديره ويليام نوردهاوس في جامعة ييل والذي استخدم في دراسة (Nordhaus (2007b):
- التنبؤ بالانبعاثات وتحليل السياسات المتعلقة بالانبعاثات/نموذج النظام العالمي المتكامل (EPPA/IGSM) الذي يديره فريق في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (دراسة Paltsev and others, 2005):
- نموذج تقييم الآثار الإقليمية والعالمية (MERGE) الذي يديره فريق من جامعة ستانفورد (دراسة Manne, Mendelsohn, and Richels, 1995):
- نموذج التقييم الجزئي لتغير المناخ (MiniCAM) الذي يديره فريق من المعامل الوطنية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ (دراسة Brenkert and others, 2003).
- ويمكن أن تدعي هذه النماذج جميعاً أنها تتسم بقدر من الميزة النسبية، وعادة ما يكون السبب في ذلك هو إدراج قطاع معين أو آلية معينة بشيء من التفصيل في النموذج. وفيما يلي بعض الفروق الأساسية بينها:
- ما إذا كان السلوك محققاً للوضع الأمثل و/أو استشرافياً أم لا (وهو ما يمكن أن يؤثر على مدى فعالية الزيادات في أسعار الكربون).

يحسب تخفيضات الانبعاثات وخسائر الاستهلاك كانحرافات بنسب مئوية عن السيناريو الأساسي في أعقاب صدمة معيارية في أسعار الكربون قدرها ١٠ دولارات أمريكية للطن الواحد من الكربون.

ويوضح الجدول أن اليابان تحقق أدنى تخفيضات في الانبعاثات بين كل الاقتصادات عندما ترفع أسعار الكربون بنفس المقدار، وأن لديها أعلى التكاليف الحدية لكبح التغير المناخي، وهو ما يعني أنها ستخفف الانبعاثات بقدر أقل مقارنة بالمناطق الأخرى عندما تواجه سعراً مشتركاً للكربون، أو ستجد من المفيد لها أن تشتري حقوق إطلاق الانبعاثات وفق نظام تداول الانبعاثات ضمن حدود قصوى. ومن الناحية الأخرى، يمكن للصين أن تحقق تخفيضاً في الانبعاثات أكبر مما حققه اليابان بسبع مرات تقريباً بنفس التكلفة.^{٤٥}

وبالنسبة للاقتصاد العالمي، ينطوي نموذج التوازن العام على نفس تكاليف التخفيف أو على تكاليف أقل مقارنة بغيره من النماذج. وأهم سبب وراء ذلك هو أن النموذج يدرج صراحة التدفقات الرأسمالية، وهو ما يجعل من الأيسر على الاقتصادات أن تقوم بتركيب رأس مال جديد وأن تتحول عن استخدام الطاقة القائمة على الكربون في الإنتاج.^{٤٦}

المقارنات مع النماذج الأخرى

هناك طائفة كبيرة من النماذج تعبر عن مجموعة القضايا التي تنطوي عليها اقتصاديات تغير المناخ،

^{٤٥} في التجربة التي يتم فيها فرض ضريبة موحدة على الكربون على كل البلدان، تزيد هذه النسبة إلى ما يقرب من ١:٩، وهو ما يصور أهمية التخفيضات في الطلب على الصادرات.

^{٤٦} يتم حل النموذج باستخدام طرق التقريب الخطي الشائع تطبيقها على النماذج الاقتصادية الكلية الديناميكية. ويعني التحليل الخطي أن استجابات المتغيرات داخلية المنشأ تكون متناسبة مع الصدمة - أي أن مضاعفة الزيادة في ضرائب الكربون تنتج ضعف التخفيض في الانبعاثات، وذلك على سبيل المثال. وعملاً، قد تكون هناك علاقات غير خطية مهمة في تحقيق التحول من تكنولوجيات الطاقة القديمة إلى تكنولوجيات الطاقة الجديدة.

^{٤٧} استخدمت النماذج الثلاثة الأخيرة في تقرير (US CCSP (2007).

الملحق ٤-١: نموذج التوازن العام، وافتراضات السيناريو الأساسي، والنماذج الأخرى الواردة في الكتابات الصادرة عن تغير المناخ

الجدول ٤-٧: مقارنة نماذج سياسات المناخ

نموذج التوازن العام (G-Cubed)	نموذج تحليل أثر الاحتباس الحراري على مستوى السياسات (PAGE)	النموذج المتكامل الديناميكي للمناخ والاقتصاد (DICE)	التنبؤ بالانبعاثات وتحليل السياسات المتعلقة بالانبعاثات / نموذج النظام العالمي المتكامل (EPPA/IGSM)	نموذج تقييم الأثر الإقليمي والعالمية (MERGE)	نموذج التقييم الجزئي لتغير المناخ (MiniCAM)
٩ مناطق ٥ قطاعات للطاقة	٨ مناطق قطاعات الطاقة غير مدرجة في النموذج	منطقة واحدة (العالم) قطاعات للطاقة	١٦ منطقة ٨ قطاعات للطاقة	٩ مناطق ٩ قطاعات للطاقة	١٤ منطقة ٩ قطاعات للطاقة
استشرافية	متواترة	استشرافية	متواترة	استشرافية	متواترة
ديناميكية والتواتر	وتيرة سنوية مع احتكاك بين الفترات الزمنية	فترات منفصلة كل منها ١٠ سنوات	فترات منفصلة كل منها ٥ سنوات: رأس المال متعدد العهود (vintage capital)	فترات منفصلة كل منها ١٠ سنوات: تقنيات نموذج «المعجون والصلصال» (putty-clay technologies)	فترات منفصلة كل منها ١٥ سنة: رأس المال متعدد العهود
العوامل المستخدمة في الإنتاج	رأس المال، العمالة، الطاقة، المواد الخام	رأس المال، العمالة	رأس المال، العمالة، الطاقة، المواد الخام	رأس المال، العمالة، الطاقة	الطاقة، الأرض
روابط التوازن	قيود كاملة على الأرصدة والتدفقات	قيود كاملة على الأرصدة والتدفقات	قيود كاملة على الأرصدة والتدفقات	قيود كاملة على الأرصدة والتدفقات	قيود محدودة على الأرصدة والتدفقات
الروابط الدولية	التجارة في السلع والخدمات المتميزة، زائداً والتدفقات الرأسمالية	غير مدرجة في النموذج	غير مدرجة في النموذج التجارة في كل السلع، متميزة حسب المنطقة	التجارة في كل السلع، متميزة حسب المنطقة	التجارة في السلع والطاقة والسلع الزراعية
الانبعاثات والمناخ	غاز واحد (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) ^١ : لا يوجد رد فعل من المناخ	غاز واحد (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) ^١ : رد فعل من دورة الكربون الجوي ومناخ المحيطات	غازات متعددة: يوجد رد فعل من مناخ الغلاف الجوي ومناخ المحيطات	غازات متعددة: يوجد رد فعل من مناخ المحيطات الأرض والمناخ	غازات متعددة: يوجد رد فعل من مناخ المحيطات الأرض والمناخ
تحسينات كفاءة استخدام التكنولوجيا والطاقة	كلاهما خارجي المنشأ	رد الفعل من المناخ على الإنتاجية، التحسن المستقل في كفاءة استخدام الطاقة كعامل خارجي المنشأ (AEEI)	خارجية المنشأ	خارجية المنشأ	خارجية المنشأ

ملحوظة: في النماذج التي تستخدم رأس المال متعدد العهود ("vintage") يعتمد الرصيد الفعلي لرأس المال ليس على مجرد المجموع التراكمي للاستثمار بمرور الوقت (مخصوصاً منه إهلاك الأصول)، ولكنه يعتمد على الوقت الذي تمت فيه الاستثمارات. ولذلك يعتمد الإنتاج على خصائص عمر رصيد رأس المال. وهناك مفهوم يرتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً هو تكنولوجيا رأس المال غير القابل لإعادة الاستثمار (putty-clay technologies)، ووفقاً له يكون الاستثمار مثيلاً -أي معجوناً (putty)- ولكن متى تم تثبيته كإسما -أي لصلصال (clay) - لم يعد مثيلاً.

- ما إذا كانت الأسعار النسبية محددة على وجه الدقة أم لا (وهو أمر مهم لإدراج الانتقال في النفقات والإحلال بين عوامل الإنتاج والموازن الخارجية والتجارة ضمن النموذج).
- ما إذا كانت هناك ردود فعل داخلية المنشأ على جانب السياسة النقدية وسياسة المالية العامة أم لا (فعلى وجه الخصوص، قد تكون هناك أهمية كبيرة جداً للطريقة التي يعاد بها توظيف إيرادات أسعار الكربون): وما إذا كان هناك اتساق بين الأرصدة والتدفقات أم لا (وهو أمر مهم للتأكد من عدم سماح السياسات بتحقيق الانتفاع بلا مقابل).
- ما إذا كانت هناك آلية رد فعل تقييمي داخلية المنشأ عن طريق نموذج دورة الكربون أم لا (وهو أمر مهم لإدراج انعكاسات السياسات متوسطة الأجل وطويلة الأجل ضمن النموذج).
- فعلى سبيل المثال، يتسم نموذج تحليل أثر الاحتباس الحراري على مستوى السياسات بأن هيكله بسيط نسبياً وأنه أميل في تصميمه إلى كونه "نموذجاً فوقياً" (meta-model) من أجل الإسراع في تضمين الافتراضات المأخوذة من الدراسات الأخرى عن تغير المناخ، وسرعة وسهولة إجراء تمارين المحاكاة، وتيسير تحليل عدم

^{٤٨} ليس هناك بين هذه النماذج نموذج واحد يدرج صراحة التدفقات الرأسمالية الدولية. غير أن حرية تدفق رؤوس الأموال مفترضة ضمناً في النموذج المتكامل الديناميكي للمناخ والاقتصاد، حيث إنه يدرج الاقتصاد العالمي كقطاع واحد.

ينبغي أن يكون تركيزنا على الآليات الكيفية النشطة أكثر من تركيزنا على أي تنبؤات كمية.

المراجع

- Abiad, Abdul, Enrica Detragiache, and Thierry Tresselt, 2007, "A New Database of Financial Reforms" (unpublished; Washington: International Monetary Fund).
- Åhman, Markus, and Kristina Holmgren, 2006, "New Entrant Allocation in the Nordic Energy Sectors: Incentives and Options in the EU ETS," *Climate Policy*, Vol. 6, No. 4, pp. 423–40.
- Åhman, Markus, Dallas Burtraw, Joseph Kruger, and Lars Zetterberg, 2007, "A Ten-Year Rule to Guide the Allocation of EU Emission Allowances," *Energy Policy*, Vol. 35 (March), pp. 1718–30.
- Aldy, Joseph E., and Robert N. Stavins, eds., 2007, *Architectures for Agreement: Addressing Global Climate Change in the Post-Kyoto World* (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).
- Association of British Insurers (ABI), 2005, *Financial Risks of Climate Change*, Summary Report (London, June). Available via the Internet: www.abi.org.uk/Display/File/Child/552/Financial_Risks_of_Climate_Change.pdf.
- Barrett, Scott, 2006, "Climate Treaties and 'Break-through' Technologies," *American Economic Review*, Vol. 96 (May), pp. 22–25.
- Baumert, Kevin A., Timothy Herzog, and Jonathan Pershing, 2005, *Navigating the Numbers: Greenhouse Gas Data and International Climate Policy* (Washington: World Resources Institute).
- Bernanke, Ben, and Mark Gertler, 1989, "Agency Costs, Net Worth and Business Fluctuations," *American Economic Review*, Vol. 79 (March), pp. 14–31.
- Böhringer, Christoph, and Andreas Lange, 2005, "On the Design of Optimal Grandfathering Schemes for Emission Allowances," *European Economic Review*, Vol. 49 (November), pp. 2041–55.
- Bonaccolla, John, 2007, "Come Rain and Shine," *Investment & Pensions in Europe* (November), pp. 63–64.
- Borensztein, Eduardo, Eduardo A. Cavallo, and Patricio Valenzuela, 2008, "Debt Sustainability under Catastrophic Risk: The Case for Government Budget Insurance," IMF Working Paper 08/44 (Washington: International Monetary Fund).
- Borensztein, Eduardo, Daniel Cohen, Julia Cage, and Cécile Valadier, 2008, "Aid Volatility and

لتغير المناخ هو أيضا نموذج تقييم متكامل، ويشتمل على نمذجة مفصلة للطاقة والأنظمة الزراعية واستخدام الأراضي، ولكن الهدف منه ليس هو تحليل التوازن العام؛ وعلى وجه التحديد، لا يحدث تداول وفق هذا النموذج إلا في سلع الطاقة والسلع الزراعية. وعلى عكس ذلك، يدرج نموذج التوازن العام الانبعاثات ولكنه لا يدرج الآثار على تركيزات غازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وهو ليس مناسباً لإجراء تحليل كامل لسياسات التخفيف من حيث التكاليف والمنافع. ولكن هذا النموذج يشمل تفاصيل مستفيضة عن الأسعار النسبية وعن الروابط على مستوى السياسات بالنسبة للمناطق والقطاعات، وهذا هو موضع التركيز في هذه الدراسة.

وهناك فرق أساسي بين النماذج المستخدمة في تقييم السياسات المتعلقة بالانبعاثات هو الافتراضات الموضوعية بشأن التكنولوجيا. فبعض النماذج — على سبيل المثال، نموذج تحليل أثر الاحتباس الحراري على مستوى السياسات (PAGE) — لا يضع أي افتراضات صريحة بشأن التكنولوجيا. أما النماذج التي تضع افتراضات من هذا القبيل، فهي تنقسم إلى نوعين رئيسيين. نجد في النوع الأول أن المؤسسات تستقر على اختيارات منفصلة لافتراضات معينة بشأن التكنولوجيا (مثل التكنولوجيا النووية أو التكنولوجيا القائمة على استخدام الفحم، وما إلى ذلك)، وكل منها تتطلب مدخلات تستخدم بنسب ثابتة (ومثال هذا النوع نموذج تقييم الآثار الإقليمية والعالمية (MERGE)). أما في النوع الثاني فتستخدم دالات الإنتاج الممهدة، وفي بعض الأحيان تكون تلك الدالات متداخلة (راجع على سبيل المثال التنبؤ بالانبعاثات وتحليل السياسات المتعلقة بالانبعاثات/نموذج النظام العالمي المتكامل (EPPA/IGSM) ونموذج التوازن العام). وتعني النماذج التي تستخدم نسباً ثابتة أنه يجب على المؤسسات أن تتجاوز الحدود الدنيا المعنية للتكاليف والمنافع قبل التحول إلى تكنولوجيا جديدة، أما النماذج التي تستخدم دالات إنتاج ممهدة فإنها تسمح بالتصحيح المتواصل. وفي هذه الدراسة، تعتبر إمكانيات الإحلال مهمة جداً لتحديد تكاليف عمليات تخفيض الانبعاثات. ومن المسائل المهمة التي ينبغي حلها مسألة ما إذا كانت العلاقات غير الخطية التي تنطوي عليها تكنولوجيات النسب الثابتة مهمة أم لا في مجموعها بالنسبة لرد الفعل للسياسات الخاصة بالانبعاثات.^{٤٩}

ولذلك من المهم أن ندرك أن النماذج تولي درجات تركيز مختلفة لهذه الافتراضات المتعلقة بالسلوك الاقتصادي، وتختلف كذلك في الافتراضات المتعلقة بالنمو السكاني ونمو الإنتاجية، وكثافة الانبعاثات، والتكنولوجيات النظيفة، وتختلف كذلك بشأن السياسات المتعلقة بتغير المناخ، وإن كانت جميعها معقولة تماماً. ولذلك، يمكن أن تنتج النماذج سيناريوهات مختلفة جداً للانبعاثات وتكاليف تخفيض تلك الانبعاثات. ومن ثم

^{٤٩} للاطلاع على مزيد من التعليقات والمقارنات، راجع دراسة Weyant (2004) والمراجع المشار إليها في تلك الدراسة.

- Macroeconomic Risks in Low-Income Countries (unpublished; Washington: International Monetary Fund).
- Bovenberg, A. Lans, and Lawrence H. Goulder, 2001, "Neutralizing the Adverse Industry Impacts of CO₂ Abatement Policies: What Does It Cost?" in *Behavioral and Distributional Effects of Environmental Policy*, ed. by C. Carraro and G. Metcalf (Chicago: University of Chicago Press), pp. 45–85.
- Brazil, Ministries of External Relations, Science and Technology, Environment, Mines and Energy, and Development, Industry and Foreign Trade, 2007, "Brazil's Contribution to Prevent Climate Change," White Paper (Brasilia). Available via the Internet: www.mct.gov.br/upd_blob/0018/18294.pdf.
- Brenkert, Antoinette L., Steven J. Smith, Son H. Kim, and Hugh M. Pitcher, 2003, "Model Documentation for the MiniCAM," Report No. 14337 (Richmond, Washington: Pacific Northwest National Library).
- Caballero, Ricardo, and Mohamad L. Hammour, 2005, "The Cost of Recessions Revisited: A Reverse-Liquidationist View," *Review of Economic Studies*, Vol. 72 (April), pp. 313–41.
- California Energy Commission (CEC), 2005, "Implementing California's Loading Order for Electricity Resources," Staff Report No. CEC-400-2005-043 (Sacramento). Available via the Internet: www.energy.ca.gov/2005publications/CEC-400-2005-043/CEC-400-2005-043.PDF.
- Capoor, Karan, and Philippe Ambrosi, 2007, "State and Trends of the Carbon Market" (Washington: World Bank). Available via the Internet: carbonfinance.org/docs/Carbon_Trends_2007_FINAL_-_May_2.pdf.
- Castles, Ian, and David Henderson, 2003, "Economics, Emissions Scenarios and the Work of the IPCC," *Energy and Environment*, Vol. 14 (July 1), pp. 415–35.
- Chamon, Marcos, Paolo Mauro, and Yoki Okawa, forthcoming, "Cars—Mass Car Ownership in the Emerging Market Giants," *Economic Policy*.
- Clarkson, Richard, and Kathryn Deyes, 2002, "Estimating the Social Cost of Carbon Emissions," Government Economic Service Working Paper No. 140 (London: HM Treasury, Department of Environment Food and Rural Affairs, January). Available via the Internet: www.hm-treasury.gov.uk/media/5/F/SCC.pdf.
- Cline, William, 2007, *Global Warming and Agriculture: Impact Estimates by Country* (Washington: Center for Global Development).
- Criqui, Patrick, Alban Kitous, Marcel Berk, Michel den Elzen, Bas Eickhout, Paul Lucas, Detlef van Vuuren, Nikolaos Kouvaritakis, Denise Vanregemorter, 2003, "Greenhouse Gas Reduction Pathways in the UNFCCC Process up to 2025" (Brussels: European Commission). Available via the Internet: ec.europa.eu/environment/climat/pdf/pm_techreport2025.pdf.
- Dasgupta, Partha, 2007, "Commentary: The Stern Review's Economics of Climate Change," *National Institute Economic Review*, Vol. 199 (January), pp. 4–7.
- DeLong, Brad, 2006, "Partha Dasgupta Makes a Mistake in His Critique of the *Stern Review*" (November 20). Available via the Internet: http://delong.typepad.com/sdj/2006/11/partha_dasgupta.html.
- den Elzen, Michel, Jan S. Fuglestedt, Niklas Höhne, Cathy Trudinger, Jason Lowe, Ben Matthews, Bård Romstad, Christiano Pires de Campos, and Natalia Andronova, 2005, "Analysing countries' contribution to climate change: Scientific and policy-related choices," *Environmental Science and Policy*, Vol. 8, No. 6, pp. 614–36.
- Deutsch, John, and Ernest J. Moniz, 2007, *The Future of Coal: Options for a Carbon-Constrained World* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
- Dinan, Terry M., and Diane L. Rogers, 2002, "Distributional Effects of Carbon Allowance Trading: How Government Decisions Determine Winners and Losers," *National Tax Journal*, Vol. 55 (June), pp. 199–222.
- Downing, Thomas, and others, 2005, "Social Cost of Carbon: A Closer Look at Uncertainty, Final Project Report" (Oxford: Stockholm Environment Institute for the UK Department for Environment, Food and Rural Affairs). Available via the Internet: www.defra.gov.uk/environment/climatechange/research/carboncost/pdf/sei-scc-report.pdf.
- Easterling, William, Pramod Aggarwal, Punsalma Batima, Keith Brander, Lin Erda, Mark Howden, Andrei Kirilenko, John Morton, Jean-François Soussana, Josef Schmidhuber, and Francesco Tubiello, 2007, "Food, Fibre and Forest Products," in *Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability, Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, ed. by M.L. Parry, O.F. Canziani, J.P. Palutikof, P.J. van der Linden, and C.E. Hanson (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press), pp. 273–313.
- Ellerman, A. Denny, and Barbara Buchner, 2007, "The European Union Emissions Trading Scheme:

- Origins, Allocation, and Early Results,” *Review of Environmental Economics and Policy*, Vol. 1 (Winter), pp. 66–87.
- Energy Conservation Centre Japan (ECCJ), 2005, “Top Runner Programme: Developing the World’s Best Energy Efficient Appliance” (Tokyo). Available via the Internet: www.eccj.or.jp/top_runner/index.html.
- Energy Information Administration, 2005, *International Energy Annual* (Washington). Available via the Internet: www.eia.doe.gov/iea.
- , 2006, *International Energy Outlook 2006* (Washington). Available via the Internet: www.eia.doe.gov/oiaf/archive/ieo06/index.html.
- Fankhauser, Samuel, and Richard S.J. Tol, 2005, “On Climate Change and Economic Growth,” *Resource and Energy Economics*, Vol. 27, pp. 1–17.
- Friedman, Milton, 1953, “The Case for Flexible Exchange Rates,” in *Essays in Positive Economics* (Chicago: University of Chicago).
- Froot, Kenneth, 2001, “The Market for Catastrophe Risk: A Clinical Examination,” *Journal of Financial Economics*, Vol. 60 (May), pp. 529–71.
- Geman, Hélyette, and Alois Kanyinda, 2007, “Water as the Next Commodity,” *Journal of Alternative Investments*, Vol. 10, No. 2, pp. 23–30.
- Government of Japan, 2002, “Japan’s Third National Communication Under the United Nations Framework Convention on Climate Change” (Tokyo). Available via the Internet: unfccc.int/resource/docs/natc/japnc3.pdf.
- , 2007, “Outline of the Renewable Portfolio Standard (RPS) System” (Tokyo).
- Grassl, Hartmut, Renate Schubert, Juliane Kokott, Margareta Kulesa, Joachim Luther, Franz Nuscheler, Rainer Sauerborn, Hans-Joachim Schellnhuber, and Ernst-Detlef Schulze, 2003, “Climate Protection Strategies for the 21st Century: Kyoto and Beyond,” WBGU Special Report (Berlin: German Advisory Council on Global Change). Available via the Internet: www.wbgu.de/wbgu_sn2003_engl.pdf.
- Gupta, Sujata, Dennis A. Tirpak, Nicholas Burger, Joyeeta Gupta, Niklas Höhne, Antonina Ivanova Boncheva, Gorashi Mohammed Kanoan, Charles Kolstad, Joseph A. Kruger, Axel Michaelowa, Shinya Murase, Jonathan Pershing, Tatsuyoshi Saijo, and Agus Sari, 2007, “Policies, Instruments and Co-operative Arrangements,” in *Climate Change 2007: Mitigation. Contribution of Working Group III to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, ed. by Bert Metz, Ogunlade Davidson, Peter Bosch, Rutu Dave, and Leo Meyer (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press). Available via the Internet: www.mnp.nl/ipcc/pages_media/FAR4docs/final_pdfs_ar4/Chapter13.pdf.
- Hope, Chris, 2006a, “The Marginal Impact of CO₂ from PAGE2002: An Integrated Assessment Model Incorporating the IPCC’s Five Reasons for Concern,” *Integrated Assessment*, Vol. 6, No. 1, pp. 19–56.
- , 2006b, “The Social Cost of Carbon: What Does It Actually Depend on?” *Climate Policy*, Vol. 6, No. 5, pp. 565–72.
- India, Ministry of Environment and Forests, 2006, *National Environment Policy 2006* (Mumbai). Available via the Internet: www.envfor.nic.in/nep/nep2006.html.
- , and Ministry of Power Bureau of Energy Efficiency, 2007, “India: Addressing Energy Security and Climate Change” (Mumbai). Available via the Internet: envfor.nic.in/divisions/ccd/Addressing_CC_09-10-07.pdf.
- India, Ministry of New and Renewable Energy, 2006, “11th Plan Proposals” (Mumbai).
- India, Planning Commission, 2007, *Eleventh Five-Year Plan, 2007–2012* (New Delhi). Available via the Internet: planningcommission.nic.in/plans/planrel/11thf.htm.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2007, *Climate Change 2007: Mitigation. Contribution of Working Group III to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, ed. by B. Metz, O.R. Davidson, P.R. Bosch, R. Dave, and L.A. Meyer (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press). Available via the Internet: www.ipcc.ch/ipccreports/ar4-wg3.htm.
- International Energy Agency (IEA), 2007a, *World Energy Outlook 2007: China and India Insights* (Paris, November).
- , 2007b, *Energy Policies of IEA Countries: Germany 2007 Review* (Paris).
- International Monetary Fund (IMF), 2008, “The Fiscal Implications of Climate Change” (Washington, forthcoming).
- International Road Federation, various issues, *World Road Statistics* (Geneva).
- Japan, Ministry of Finance, 2006, “Comprehensive Handbook of Japanese Taxes 2006” (Tokyo). Available via the Internet: www.mof.go.jp/english/tax/taxes2006e.htm.
- Kahn, Matthew E., 2005, “The Death Toll from Natural Disasters: The Role of Income, Geography, and

- Institutions,” *Review of Economics and Statistics*, Vol. 87 (May), pp. 271–84.
- Kiyotaki, Nobuhiro, and John Moore, 1997, “Credit Cycles,” *Journal of Political Economy*, Vol. 105 (April), pp. 211–48.
- Kopp, Raymond, Richard Morgenstern, and William Pizer, 1997. “Something for Everyone: A Climate Policy that Both Environmentalists and Industry Can Live With” (Washington: Resources for the Future). Available via the Internet: www.weather-vane.rff.org/SomethingForEveryone.pdf.
- Kopp, Raymond J., and William A. Pizer, eds., 2007, *Assessing U.S. Climate Policy Options* (Washington: Resources for the Future). Available via the Internet: www.rff.org/rff/Publications/CPF_AssessingUSClimatePolicyOptions.cfm.
- Kumhof, Michael, and Douglas Laxton, 2007, “A Party Without a Hangover? On the Effects of U.S. Government Deficits,” IMF Working Paper 07/202 (Washington: International Monetary Fund).
- Ligthart, Jenny, and Rosa Martín Suárez, 2005, “The Productivity of Public Capital: A Meta Analysis,” (unpublished; Tilburg, Netherlands: Tilburg University). Available via the Internet: center.uvt.nl/staff/ligthart/meta.pdf.
- Manne, Alan S., Robert Mendelsohn, and Richard G. Richels, 1995, “MERGE—A Model for Evaluating Regional and Global Effects of GHG Reduction Policies,” *Energy Policy*, Vol. 23 (January), pp. 17–34.
- Matsuyama, Kiminori, 2007, “Aggregate Implications of Credit Market Imperfections,” NBER Working Paper No. 13209 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- McKibbin, Warwick J., and Peter J. Wilcoxon, 1997, “A Better Way to Slow Global Climate Change,” Policy Brief No. 17 (Washington: The Brookings Institution).
- , 1998, “The Theoretical and Empirical Structure of the G-Cubed Model” *Economic Modelling*, Vol. 16 (January 1), pp. 123–48.
- , 2002a, “An Alternative to Kyoto?” *New Economy*, Vol. 9 (September), pp. 133–38.
- , 2002b, *Climate Change Policy After Kyoto: A Blueprint for a Realistic Approach* (Washington: Brookings Institution Press).
- , 2002c, “The Role of Economics in Climate Change Policy,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 16 (Spring), pp. 107–29.
- , 2004, “Estimates of the Costs of Kyoto-Marrakesh Versus the McKibbin-Wilcoxon Blueprint,” *Energy Policy*, Vol. 32 (March), pp. 467–79.
- Mendelsohn, Robert, Michael Schlesinger, and Larry Williams, 2000, “Comparing Impacts Across Climate Models,” *Integrated Assessment*, Vol. 1 (March), pp. 37–48.
- Metcalfe, Gilbert E., 2007, “A Proposal for a U.S. Carbon Tax Swap: An Equitable Tax Reform to Address Global Climate Change,” Hamilton Project Discussion Paper No. 2007-12 (Washington: The Brookings Institution). Available via the Internet: www.brookings.edu/~media/Files/rc/papers/2007/10carbontax_metcalfe/10_carbontax_metcalfe.pdf.
- Meyers, Stephen, James McMahon, Michael McNeil, and Xiaomin Liu, 2002, “Realized and Prospective Impacts of U.S. Energy Efficiency Standards for Residential Appliances,” Report No. LBNL-49504 (Berkeley, California: Lawrence Berkeley National Laboratory).
- Miguel, Edward, Shanker Satyanath, and Ernest Sergenti, 2004, “Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach,” *Journal of Political Economy*, Vol. 112 (August), pp. 725–53.
- Mundell, Robert A., 1961, “A Theory of Optimum Currency Areas,” *American Economic Review*, Vol. 51 (September), pp. 657–65.
- Nakicenovic, Nebojsa, and Keywan Riahi, 2003, “Model Runs with MESSAGE in the Context of the Further Development of the Kyoto Protocol,” Expertise for the WBGU Special Report “Climate Protection Strategies for the 21st Century: Kyoto and Beyond” (Berlin). Available via the Internet: www.wbgu.de/wbgu_sn2003_ex03.pdf.
- Nordhaus, William D., 2007a, “A Review of the *Stern Review of the Economics of Climate Change*,” *Journal of Economic Literature*, Vol. 45 (September), pp. 686–702.
- , 2007b, “The Challenge of Global Warming: Economic Models and Environmental Policy” (unpublished). Available via the Internet: nordhaus.econ.yale.edu/dice_mss_091107_public.pdf.
- , 2007c, “Alternative Measures of Output in Global Economic-Environmental Models: Purchasing Power Parity or Market Exchange Rates?” *Energy Economics*, Vol. 29 (May), pp. 349–72.
- , and Joseph Boyer, 2000, *Warming the World: Economic Models of Global Warming* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
- Nordqvist, Joakim, 2006, “Evaluation of Japan’s Top Runner Programme Within the Framework of the AID-EE Project,” Active Implementation of the European Directive on Energy Efficiency. Avail

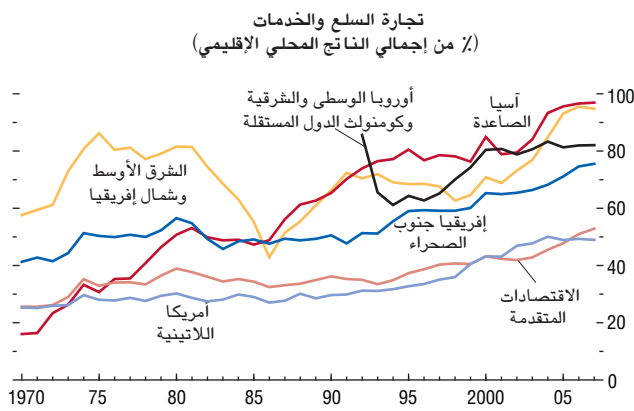
- able via the Internet: www.aid-ee.org/documents/018TopRunner-Japan.pdf.
- Obstfeld, Maurice, and K. Rogoff, 2002, *Foundations of International Macroeconomics*, Fifth Edition (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
- Olivier, Jos, and Jan Berdowski, 2001, "Global Emission Sources and Sinks," in *The Climate System*, ed. by Jan Berdowski, Robert Guicherit, and Bertjan Heij (Lisse, Netherlands: Swets & Zeitlinger B.V.), pp. 33–78.
- Paltsev, Sergey, John M. Reilly, Henry D. Jacoby, Richard S. Eckaus, James McFarland, Marcus Sarofim, Malcolm Asadoorian, and Mustafa Babiker, 2005, "The MIT Emissions Prediction and Policy Analysis (EPPA) Model: Version 4," Report No. 125 (Cambridge, Massachusetts: Massachusetts Institute of Technology, Joint Program on the Science and Policy of Global Change).
- Parry, Ian W.H., Robertson C. Williams, III, and Lawrence H. Goulder, 1999, "When Can Carbon Abatement Policies Increase Welfare? The Fundamental Role of Distorted Factor Markets," *Journal of Environmental Economics and Management*, Vol. 37 (January), pp. 52–84.
- Persson, Tobias, Christian Azar, and Kristian Lindgren, 2006, "Allocation of CO₂ Emission Permits—Economic Incentives for Emissions Reductions in Developing Countries," *Energy Policy*, Vol. 34 (September), pp. 1889–99.
- Pindyck, Robert S., 2007, "Uncertainty in Environmental Economics," *Review of Environmental Economics and Policy*, Vol. 1, No. 1, pp. 45–65.
- Pizer, William A., 2002, "Combining Price and Quantity Controls to Mitigate Global Climate Change," *Journal of Public Economics*, Vol. 85 (September), pp. 409–34.
- Plambeck, Erica L., Chris Hope, and John Anderson, 1997, "The [PAGE95] Model: Integrating the Science and Economics of Global Warming," *Energy Economics*, Vol. 19 (March), pp. 77–101.
- Point Carbon Research, 2008, "A Review of 2007," *Carbon Market Monitor* (January).
- Ramcharan, Rodney, 2007a, "Does the Exchange Rate Regime Matter for Real Shocks? Evidence from Windstorms and Earthquakes," *Journal of International Economics*, Vol. 73 (September), pp. 31–47.
- , 2007b, "Floods, Windstorms, and the Financial System" (unpublished; Washington: International Monetary Fund).
- Rosendahl, Knut Einar, 2007, "Incentives and Quota Prices in an Emission Trading Scheme with Updating," Research Department Working Paper No. 495 (Oslo: Statistics Norway). Available via the Internet: www.ssb.no/publikasjoner/DP/pdf/dp495.pdf.
- Sedjo, Roger A., and Michael Toman, 2001, "Can Carbon Sinks Be Operational? RFF Workshop Proceedings," Discussion Paper No. 01–26 (Washington: Resources for the Future). Available via the Internet: www.rff.org/rff/Documents/RFF-DP-01-26.pdf.
- Stavins, Robert N., and Kenneth R. Richards, 2005, "The Cost of U.S. Forest-Based Carbon Sequestration" (Arlington, Virginia: Pew Center on Global Climate Change). Available via the Internet: http://www.pewclimate.org/docUploads/Sequest_Final.pdf.
- Stern, Nicholas, 2008, "The Economics of Climate Change," Richard T. Ely Lecture, American Economic Association Meetings, New Orleans, Louisiana (January 4).
- Stern, Nicholas, and others, 2007, *The Economics of Climate Change: The Stern Review* (London: HM Treasury).
- Strand, Jon, 2007, "Energy Efficiency and Renewable Energy Supply for the G-7 Countries, with Emphasis on Germany," IMF Working Paper 07/299 (Washington: International Monetary Fund).
- Stromberg, David, 2007, "Natural Disasters, Economic Development, and Humanitarian Aid," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 21 (Summer), pp. 199–222.
- Tol, Richard S.J., 2002, "Estimates of the Damage Costs of Climate Change. Part 1: Benchmark Estimates," *Environmental and Resource Economics*, Vol. 21 (January), pp. 47–73.
- , 2005, "The Marginal Damage Costs of Carbon Dioxide Emissions: An Assessment of the Uncertainties," *Energy Policy*, Vol. 33 (November), pp. 2064–74.
- United Kingdom Climate Impacts Programme (UKCIP), 2007, *UKCIP Climate Digest: April 2007* (Oxford). Available via the Internet: www.ukcip.org.uk/news_releases/38.pdf.
- United Nations, 1998, "Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change" (New York). Available via the Internet: unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf.
- , 2006, "World Population Prospects: The 2006 Revision Population Database" (New York). Available via the Internet: esa.un.org/unpp.
- United Nations Development Program (UNDP), 2007, *Human Development Report 2007/2008, Fighting*

- Climate Change: Human Solidarity in a Divided World* (New York).
- United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), 2007, *Investment and Financial Flows to Address Climate Change* (Bonn).
- U.S. Climate Change Science Program (US CCSP), 2007, *Scenarios of Greenhouse Gas Emissions and Atmospheric Concentrations and Review of Integrated Scenario Development and Application*, Synthesis and Assessment Product 2.1 (Washington: Department of Energy). Available via the Internet: www.climate-science.gov/Library/sap/sap2-1/default.php.
- van Aardenne, J.A., F.J. Dentener, J.G.J. Olivier, C.G.M. Klein Goldewijk, and J. Lelieveld, 2001, "A 1 Degree x 1 Degree Resolution Dataset of Historical Anthropogenic Trace Gas Emissions for the Period 1890–1990," *Global Biogeochemical Cycles*, Vol. 15, No. 4, pp. 909–28.
- van Lennep, David, Teddy Oetomo, Maxwell Stevenson, and André de Vries, 2004, "Weather Derivatives: An Attractive Additional Asset Class," *Journal of Alternative Investments*, Vol. 7 (Fall), pp. 65–74.
- Wasmer, Etienne, and Philippe Weil, 2004, "The Macroeconomics of Labor and Credit Market Imperfections," *American Economic Review*, Vol. 94 (September), pp. 944–63.
- Webster, Mort, Chris Forest, John Reilly, Mustafa Babiker, David Kicklighter, Monika Mayer, Ronald Prinn, Marcus Sarofim, Andrei Sokolov, Peter Stone, and Chien Wang, 2003, "Uncertainty Analysis of Climate Change and Policy Response," *Climatic Change*, Vol. 61, No. 3, pp. 295–320.
- Weitzman, Martin, 2007a, "The Role of Uncertainty in the Economics of Catastrophic Climate Change," Working Paper 07-11 (Washington: AEI-Brookings Joint Center).
- , 2007b, "A Review of the *Stern Review of the Economics of Climate Change*," *Journal of Economic Literature*, Vol. 45 (September), pp. 703–24.
- , 2008, "On Modeling and Interpreting the Economics of Catastrophic Climate Change" (unpublished). Available via the Internet: www.economics.harvard.edu/faculty/weitzman/files/modeling.pdf.
- Weyant, John P., 2004, "Introduction and Overview," *Energy Economics*, Vol. 26, "EMF 19 Alternative Technology Strategies for Climate Change Policy" (July), pp. 501–15.
- World Bank, 2006, *Clean Energy and Development: Towards an Investment Framework* (Washington).
- Wright, Brian D., 1983, "The Economics of Invention Incentives: Patents, Prizes and Research Contracts," *American Economic Review*, Vol. 73 (September), pp. 691–707.
- Yohe, Gary, Rodel Lasco, Qazi Ahmad, Nigel Arnell, Stewart Cohen, Chris Hope, Anthony Janetos, and Rosa Perez, 2007, "Perspectives on Climate Change and Sustainability," in *Climate Change 2007: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Contributions of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*, ed. by Martin Parry, Osvaldo Canziani, Jean Palutikof, Paul van der Linden, and Clair E. Hanson (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press), pp. 811–41. Available via the Internet: www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/wg2/ar4-wg2-chapter20.pdf.

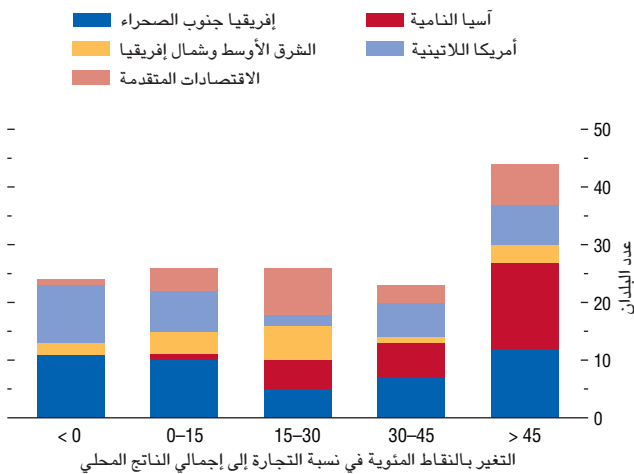
العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية

الشكل البياني ٥-١: تجارة السلع والخدمات

أصبحت التجارة الدولية أكثر أهمية بالنسبة لمعظم الاقتصادات النامية على مدار العقدين الماضيين.



النمو التجاري، ١٩٧٠-٢٠٠٧



المصادر: قاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية»، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

يتناول هذا الفصل دور الارتفاع البالغ في أسعار السلع الأساسية من حيث مساهمته في تنامي الاندماج التجاري والمالي للاقتصادات الصاعدة والنامية في الاقتصاد العالمي. ويخلص إلى أن تحسن المؤسسات وأطر السياسات يساعد في تفسير أسباب ما ينطوي عليه الانتعاش الراهن في أسعار السلع من منافع أكبر للاقتصادات النامية مقارنة بفترات الانتعاش السابقة مما أدى إلى سرعة نمو الصادرات (لا سيما الصادرات المصنعة)، والاستثمار (المحلي والأجنبي) والناتج. ويتعين بذل جهود دؤوبة لزيادة تعزيز المؤسسات والسياسات الاقتصادية في البلدان النامية من أجل استمرار التقدم التجاري والاندماج المالي.

وقد ازداد اندماج العديد من الاقتصادات النامية والصاعدة على نحو مطرد في الاقتصاد العالمي على مدى العقدين الماضيين، لا سيما في السنوات القليلة الماضية. كذلك اكتسبت التجارة الدولية في السلع المصنعة والسلع الأساسية أهمية أكبر بكثير في معظم هذه الاقتصادات (الشكلان البيانيان ١-٥ و ٢-٥). وفي الوقت ذاته ازداد انفتاح هذه الاقتصادات أمام التدفقات الرأسمالية الدولية، خصوصاً من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل البياني ٣-٥). ويناقش هذا الفصل بعض الخصائص والأسباب وراء هذا الاندماج المتنامي بغية تقييم قدرته على الاستمرار. ويركز الفصل على وجه التحديد على القضايا الواردة أدناه.

أولاً، هل هناك اختلاف بين الاقتصادات والمناطق النامية من حيث مدى الاندماج المالي والتجاري ووتيرته؟ وهل اتجهت هذه البلدان إلى تنوع إنتاجها بين سلع أساسية ومصنعة؟ وهل نوعت وجهات صادراتها بين اقتصادات متقدمة وأخرى نامية؟ وهل ساعد ظهور

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الفصل هما نيكولا سباتافورا وإيرينا تيتيل، بمساعدة باتريك هتينغر وإيرجمنت تولون. وأشرف على المشروع جوناثان أوستري. وقد قدم أرفند سوبرامانيان وشانغ-جين وبييه الدعم الاستشاري. ونود كذلك أن نتقدم بالشكر إلى تيم كالن، ويول كاشين، ويول كوليه، وجيان ماريا ميليسي-فيريتي، وأليساندرو براتي على ما أبدوه من تعليقات.

الصين والهند كطرفين رئيسيين في السوق العالمية في جذب اقتصادات نامية أخرى نحو الأسواق الدولية، أم أنها حلت محلها؟

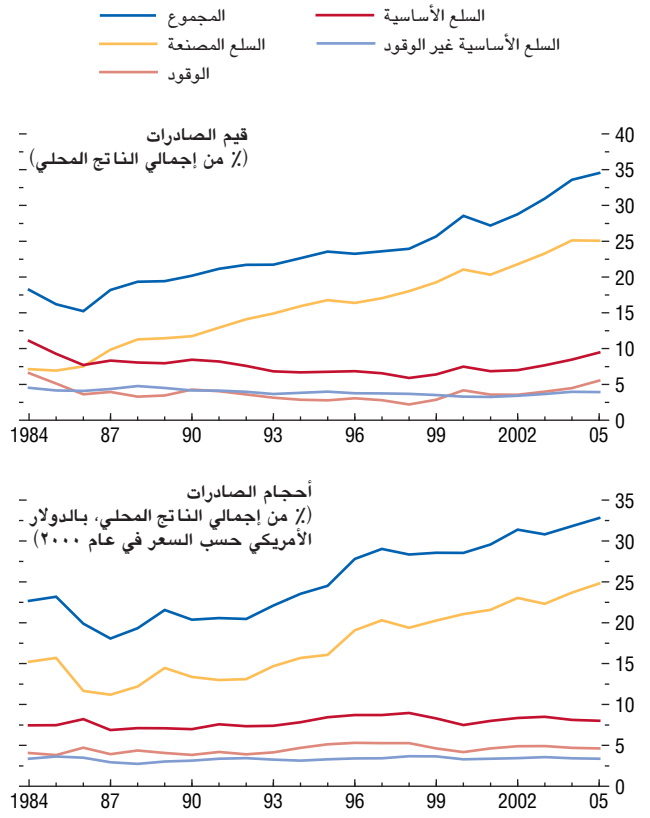
وثانيا، تزامنت طفرة العولمة على مستوى الاقتصادات النامية مع انتعاش أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى. فإلى أي مدى ساهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية التي تصدرها هذه البلدان في زيادة التبادل التجاري وتدفقات رأس المال؟ وهل هناك احتمال بوجود عوامل أخرى أكثر استمرارية، كتحسن المؤسسات وأطر السياسات المحلية، ساهمت في تعزيز الاندماج الاقتصادي لتلك البلدان؟ وهل أسهم الانفتاح التجاري المتزايد للاقتصادات المجاورة في نمو صادراتها؟

وتؤكد الدراسات الموجودة عن محددات التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية دور العوامل المؤسسية والسياسية داخل البلدان (بما في ذلك القيود المباشرة على معاملات الحساب الجاري والحساب الرأسمالي)، وكذلك الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية بين البلدان (وتشمل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف)^١. وأولت هذه الدراسات اهتماما أقل بكثير لمعدلات التبادل التجاري أو أسعار السلع. وتلك مفارقة حادة مع الدراسات التي تتناول النمو الاقتصادي مثلا، التي تضمنت جدلا حاميا حول دور أسعار السلع، إلى جانب بعض الدراسات التي تربط بين فترات انتعاش السلع وزيادة النمو، ودراسات أخرى تشير إلى وجود «لعنة موارد» تضع حدا للنمو القابل للاستمرار.^٢

ويلقي هذا الفصل نظرة فاحصة على دور تطورات أسواق السلع في دفع العولمة في الاقتصادات النامية. وتؤثر تقلبات الأسعار تأثيرا مباشرا على قيم صادرات وواردات السلع، كما يمكنها أيضا حفز التغيير في حجم هذا التبادل التجاري. فضلا على ذلك، يمكن أن تكون لها آثار غير مباشرة على الاستثمار (المحلي والأجنبي) في القطاعات ذات الصلة بالسلع الأساسية وقطاعات التصدير الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتحركات أسعار السلع أن تؤثر على أسعار الصرف الحقيقية والقدرة

الشكل البياني ٥-٢: الصادرات السلعية للاقتصادات الصاعدة والنامية

لا تزال الصادرات المصنعة تنمو بوتيرة سريعة، لا سيما من حيث الحجم.



المصادر: قاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية»، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ راجع على سبيل المثال دراسة (2007) Baier and Bergstrand ودراسة (2007) Dell'Ariccia and others.

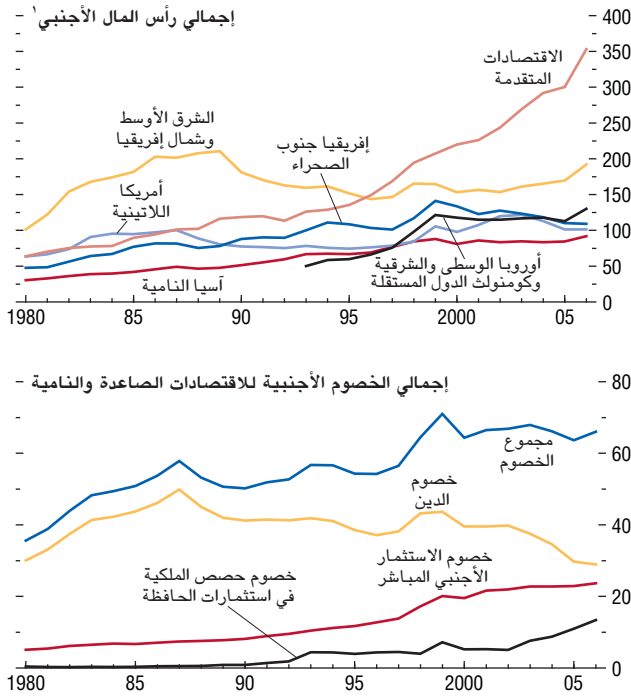
^٢ راجع دراسة (1999) Deaton للاطلاع على التجربة الإفريقية، ودراسة (2007) Blattman, Hwang, and Williamson للاطلاع على سرد تاريخي. وللتعرف على لعنة الموارد بصفة خاصة، راجع دراسة Collier and Goderis (2007)؛ وكذلك مسح الدراسات الذي أعده van der Ploeg (2006).

العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية

التنافسية، لاسيما في قطاعات التصدير من غير الموارد الطبيعية (المرض الهولندي) وأن تؤثر تبعا لذلك على مدى الاندماج التجاري^٣. ومن منطلق مماثل، قد يؤدي انتعاش أسعار السلع الأساسية إلى زيادة الإنفاق العام والاقتراض الخارجي لمصدري السلع، ومن المحتمل أن يمهّد لوقوع أزمات من شأنها أن تؤثر تأثيرا عكسيا على العولمة التجارية والمالية. علاوة على ذلك، فإن أي تغيير في التدفقات التجارية والرأسمالية يقترن بتغيرات في أسواق السلع يمكن أن يحفز صانعي السياسات لتوسيع مدى الانفتاح الخارجي لاقتصاداتهم أو كبهه. ومن خلال جميع هذه القنوات، فقد تترتب على التغيرات في أسعار السلع الأساسية آثار دائمة تتعلق بدرجة زيادة اندماج الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية في الاقتصاد العالمي^٤.

الشكل البياني ٥-٣: إجمالي رأس المال الأجنبي وإجمالي الخصوم الأجنبية (% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي)

أصبحت الاقتصادات النامية أكثر انفتاحا أمام تدفقات رؤوس الأموال الدولية، لا سيما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.



ويقسم الجزء المتبقي من هذا الفصل على النحو التالي. يتناول القسم الأول أهم الحقائق المبسطة التي تتعلق بالاندماج التجاري والمالي للاقتصادات النامية. ثم تُستخدم منهجية لدراسة الأحداث بغرض تقييم كيفية تفاعل متغيرات محددة جديرة بالاهتمام خلال فترات الانتعاش والركود السابقة لأسعار السلع وما إذا كان هناك اختلاف كبير في فترة الانتعاش الراهنة مقارنة بالنوبات السابقة. وأخيرا، تُستخدم أساليب الاقتصاد القياسي الرسمية لتحليل الأدلة التاريخية على محددات اندماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي، مع التركيز على أدوار المؤسسات والسياسات الأخذ في التطور إزاء التطورات التي تمر بها أسواق السلع الأساسية. وبينما ينصب التركيز بوجه عام على تلك العوامل الدافعة للاندماج، فمن الضروري كذلك إدراك تأثير العولمة، وخاصة الاندماج التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، على النمو والرخاء في الاقتصادات النامية (الإطار ٥-١).

وبوجه عام يخلص هذا الفصل، من عدة أوجه مهمة، إلى أن الانتعاش الحالي في أسعار السلع الأساسية ينطوي على منافع أكبر للاقتصادات النامية مقارنة بفترات الانتعاش السابقة. فازداد حجم الصادرات (بما في

المصادر: دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ مجموع أصول وخصوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوم الملكية في استثمارات الحافظة، والدين.

^٣ يحدث المرض الهولندي حينما تؤدي الزيادة في إيرادات الموارد الطبيعية إلى رفع سعر الصرف الحقيقي فتتخفص نتيجة لذلك القدرة التنافسية للصادرات الأخرى، لا سيما الصادرات المصنعة. راجع دراسة Corden and Neary (1982) ودراسة Corden (1984) للاطلاع على مناقشات كلاسيكية حول المرض الهولندي. وراجع أيضا دراسة Ostry (1988) ودراسة Edwards and Ostry (1990).

الإطار ٥-١: كيف تؤثر العولمة التجارية والمالية على النمو؟ النظرية والأدلة

وتصدير أنواع جديدة من السلع (راجع دراسة Broda and Weinstein, 2004). وتشمل القنوات الأخرى التي يمكن للتحرير التجاري أن يرفع معدل نمو البلد المعني من خلالها، ما يلي: (١) حفز تدفقات رؤوس الأموال والعمالة (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر)؛ (٢) رفع إنتاجية الشركات المحلية عن طريق نقل الوسائل التكنولوجية الجديدة؛ (٣) إيجاد عوامل خارجية ديناميكية من خلال التعلم.

وقد كشفت الدراسات العملية عامة عن وجود علاقة موجبة بين التحرير التجاري والنمو، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات.^٢ غير أن هناك العديد من المشكلات المنهجية التي تؤدي إلى تعقيد أي جهد يبذل لتحديد حجم العلاقة بين التجارة والنمو، بما في ذلك الوقوف على أفضل الأساليب لقياس مدى انفتاح البلد المعني أمام التجارة. وقد شجعت هذه المسألة إلى جانب مسائل أخرى غيرها بعض المؤلفين، من أبرزهم Rodriguez and Rodrik (2002) على طرح مسألة ثبات "الأدلة" العملية التي تربط بين التحرير التجاري والنمو.

وبوجه عام، فإن تأثير التحرير التجاري على معدل نمو اقتصاد البلد المعني يعتمد على بيئة أوسع نطاقاً للسياسات. فعلى سبيل المثال، يحقق التحرير التجاري منافع للاقتصاد عن طريق خفض أسعار الواردات. وإذا لم تتوافر حرية تغيير الأسعار في الاقتصاد المعني ولم تكن هناك حرية في حركة الموارد (كالعمالة ورأس المال) بين القطاعات، فلن يحقق هذا الاقتصاد المنافع الكاملة من التحرير التجاري. ومن ثم، ينبغي أن تصاحب التحرير التجاري سياسات تعزز مرونة الأسعار وحرية حركة عوامل الإنتاج على السواء.

وحددت دراسة Wacziarg and Welch (2003) التي تناولت مسألة التحرير التجاري في ١٣ بلداً عدة خصائص صاحبت نجاح الإصلاح التجاري. أولاً، استمرت معظم البلدان التي شهدت ارتفاعاً في معدلات النمو بعد التحرير التجاري في تعميق إصلاحاتها بعد المرحلة الأولى للتحرير. ويصدق ذلك، على سبيل التحديد، على مقاطعة

استرعت انعكاسات العولمة التجارية والمالية على النمو الاقتصادي اهتمام خبراء الاقتصاد وصانعي السياسات على السواء لفترة طويلة. ويلخص هذا الإطار نتائج البحوث التي أجريت مؤخراً حول هذا الموضوع. فهناك قنوات نظرية متعددة من خلالها يمكن أن يحقق الاندماج التجاري والمالي منافع النمو، غير أن الأدلة العملية لآثار النمو المباشرة تكاد لا تكون حاسمة، لا سيما في حالة الاندماج المالي. غير أن البحوث العملية التي أجريت مؤخراً تشير إلى أنه بإمكان الاندماج التجاري والمالي على السواء القيام بأدوار محفزة لأنواع مختلفة من منافع النمو غير المباشرة. وفضلاً على ذلك، تشير الدراسات التي أجريت مؤخراً أيضاً إلى أن البلدان التي توظف سياسات هيكلية واقتصادية كلية مناسبة تبدو أكثر استعداداً للاستفادة من هذه المنافع.

الاندماج التجاري

عادة تؤكد النظرية التجارية الربط بين التحرير التجاري والكفاءة الاقتصادية. فتؤدي الحواجز التجارية إلى تبديل القرارات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج مما يسفر عن سوء توزيع الموارد. وبالتالي، يؤدي التحرير بوجه عام إلى رفع الدخل الحقيقية، ربما باستثناء الحالات التي توجد فيها عوامل خارجية أو تشوهات قائمة من قبل أو التي يصل انخفاض معدلات التبادل التجاري فيها إلى مستوى يفوق المكاسب التي تتحقق على صعيد الكفاءة. ويتبين من نتائج نماذج المحاكاة أن التحرير التجاري يرفع مستوى الدخل الحقيقي للبلد المعني وذلك باستثناءات قليلة.^١

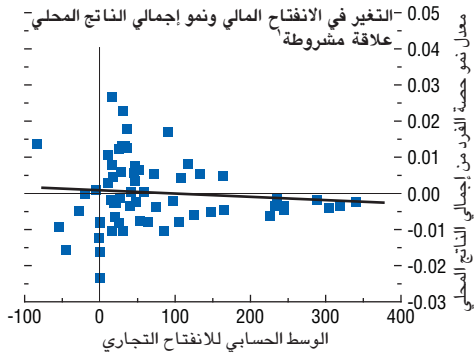
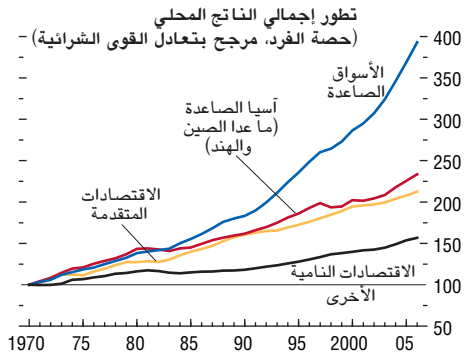
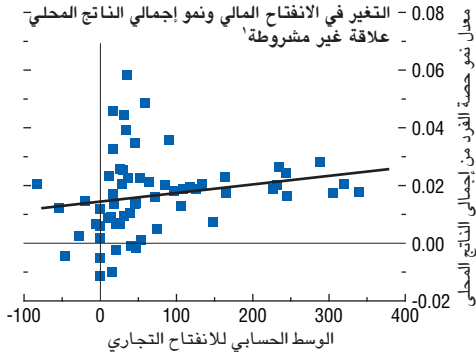
وبالإضافة إلى ذلك، تبين النماذج الأخيرة للتجارة والنمو الدوليين كيف يمكن أن يؤدي التحرير التجاري إلى تحقيق مكاسب ديناميكية. ويمكن لزيادة الانفتاح على التجارة الدولية أن يؤثر على معدل نمو الاقتصاد المعني من خلال توفير صنوف أكبر من السلع لهذا الاقتصاد. ولا يؤدي التحرير التجاري إلى ارتفاع حجم السلع الموجودة المتداولة فحسب، وإنما يسمح أيضاً للبلد المعني باستيراد

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما أيهان كوسيه وستيفن توكاريك.

^١ على سبيل المثال، تحسب دراسة Anderson Martin, and van der Mensbrugge (2005) أن التحرير التجاري الكامل في جميع البلدان سيرفع الدخل العالمي الحقيقي بنحو ٠.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٥، وتحصل الاقتصادات النامية كمجموعة واحدة على نحو ٣٠٪ من هذا المكسب.

^٢ راجع دراسة Hallaert (2006). الجدول ٣. وللإطلاع على استعراضات نقدية مفصلة، راجع أيضاً دراسة Winters (2004) ودراسة Rodrik (2003)، ودراسة Berg and Krueger (2003) ودراسة Rodrik and Rodrik (2002). وتشمل الدراسات الأخرى ذات الصلة دراسة Frankel and Romer (1999) ودراسة Dollar and Kraay (2003).

الانفتاح المالي ونمو إجمالي الناتج المحلي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ يُعرّف التغير في الانفتاح المالي بأنه التغير في نسبة إجمالي أرصدة الأصول والخصوم الأجنبية إلى إجمالي الناتج المحلي على مدار نفس الفترة. وتستخدم العلاقة المشروطة القيم المتبقية من انحدار مقطعي للنمو على الدخل المبدئي، ونمو السكان، ورأس المال البشري، ومعدل الاستثمار.

تايوان الصينية وجمهورية كوريا وشيلي وأوغندا. وثانيا، عمدت بعض البلدان التي لم ينجح التحرير التجاري فيها إلى تطبيق سياسات معاكسة للإصلاح التجاري. وعلى سبيل المثال، وضعت الائتلافات العمالية والحكومة وقطاع الصناعة في إسرائيل مبادئ توجيهية بشأن الأسعار والرواتب وسعر الصرف على نحو يوازن منافع الإصلاح التجاري. وثالثا، يعزز استقرار الاقتصاد الكلي فعالية التحرير التجاري إلى حد بعيد، لا سيما عند اتباع سياسة سعر صرف ملائمة.^٢ وأكدت دراسة Johnson, Ostry and Subramanian (2007) أهمية تجنب المبالغة في سعر الصرف من أجل الحفاظ على النمو.

العولمة المالية

هناك عدد من القنوات التي يمكن من خلالها أن تحقق العولمة المالية منافع النمو — كظاهرة زيادة التدفقات المالية عبر الحدود. وعلى سبيل المثال، تتنبأ النظرية بأنه يمكن للتدفقات المالية الدولية أن تكمل المدخرات المحلية في البلدان النامية الفقيرة في رأس المال، وكذلك تعزيز زيادة الاستثمارات عن طريق خفض تكلفة رأس المال. ويمكن أيضا أن تؤدي أنواع معينة من التدفقات المالية إلى توليد آثار انتشارية تكنولوجية وأن تعمل كوسيط لنقل الخبرات الإدارية والأشكال الأخرى للخبرات التنظيمية إلى الاقتصادات النامية.

غير أن الدراسات العملية حول وجود هذه المنافع لم تكن قاطعة. (راجع دراسة Kose and others, 2006). وللوهلة الأولى، يبدو أن هناك ارتباط موجب بين اتباع العولمة المالية وتحقيق نمو اقتصادي سريع (راجع الشكل البياني). وعلى سبيل المثال، من الواضح أن مجموعة الاقتصادات النامية التي شاركت بأكبر قدر من الفعالية في العولمة المالية قد حققت نتائج أفضل في المتوسط على صعيد النمو مقارنة بالاقتصادات النامية الأخرى. غير أن معظم الدراسات التي تستخدم انحدارات النمو على مستوى البلدان في تحليل العلاقة بين النمو والانفتاح المالي، لم تتمكن من بيان أن تحرير الحساب الرأسمالي ينتج منافع

^٣ راجع، على سبيل المثال، دراسة Harrison and Tang (2005) ودراسة Wacziarg and Welch (2003) عن التحرير التجاري في المكسيك في الفترة بين السبعينات ومطلع التسعينات، ودراسة Krueger (1998)، ودراسة Edwards (1993) عن التحرير التجاري في شيلي في الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٧٠.

الإطار ٥-١ (تتمة)

من رأس المال، هو كيفية تمكن التدفقات الرأسمالية من توليد منافع إضافية محتملة. وعلى سبيل المثال، توصل عدد متزايد من الدراسات إلى أنه بإمكان الانفتاح المالي تعزيز تطور القطاع المالي المحلي، وفرض ضوابط على سياسات الاقتصاد الكلي، وتحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة بين الشركات المحلية عن طريق تعرضها للتنافس مع المشاركين الجدد الأجانب، وتوفير القوى المؤدية إلى حسن ممارسة السلطات في الحكومة وحسن ممارسة الصلاحيات في قطاع الشركات. ويمكن لهذه المنافع الإضافية أن تعزز الكفاءة وأن ترفع نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كامتداد لذلك.

وهناك أيضا عدد متنامي من الدراسات التي تتناول طائفة من الظروف المساندة المقترنة بالعوامل الهيكلية والعوامل ذات الصلة بالسياسات (المستويات الحدية) ويبدو أنها تقوم بدور مهم في بيان العلاقة بين النمو والانفتاح المالي (راجع دراسة Kose and others, 2007). وعلى سبيل المثال، فإن السياسات الهيكلية المعززة لتطور القطاع المالي والمؤدية إلى تحسن جودة المؤسسات وزيادة الانفتاح التجاري تكتسب أهمية، ليس في حد ذاتها وإنما أيضا لأنها تساعد الاقتصادات النامية في تحقيق المنافع المحتملة من العولمة. وبالمثل، يبدو أن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة من الشروط الأساسية المهمة لضمان تحقيق منافع من الاندماج المالي^٥.

^٥ توثق دراسة (Ishii and others (2001) ودراسة Dell'Ariccica and others (2007) عددا من حالات البلدان التي تبين أن تنفيذ سياسات اقتصادية كلية رشيدة هو أحد العوامل المهمة في تحسين منافع النمو المترتبة على التكامل المالي بينما يضع حدا للمخاطر المحتملة. وعلى سبيل المثال، نجحت النمسا في مواصلة اتباع سياسات تتسق مع نظام سعر الصرف خلال عملية الاندماج المالي، ومن ثم فقد تمكنت من حماية نفسها من وقوع أزمة. ومع هذا، فبينما فتحت المكسيك والسويد وتركيا حساباتها الرأسمالية، لجأت إلى اتباع سياسات توسعية لا تتسق مع نظم أسعار الصرف لديها مما أفضى إلى وقوع أزمات مالية.

يمكن قياسها على جانب النمو بعد حساب المحددات الأخرى للنمو (راجع الشكل البياني). وهناك عدة عوامل تفسر الطبيعة غير القاطعة لتلك الدراسات العملية. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية في صعوبة قياس الانفتاح التجاري^٤. وقد بدأت الدراسات التي أجريت مؤخرا، استنادا إلى مقاييس محسنة للاندماج المالي، تتوصل إلى أدلة بشأن الآثار الموجبة للاندماج المالي على النمو (راجع دراسة Quinn and Toyoda, 2006). ويستند التساؤل البديل إلى فكرة عدم التساوي بين جميع أنواع التدفقات الرأسمالية (راجع دراسة Dell'Ariccica and others, 2007). وتكتسب هذه الفكرة أهمية خاصة نتيجة لانتقال تكوين التدفقات المالية بوضوح مع مرور الوقت، من تدفقات الديون ذات المخاطر الأعلى إلى التدفقات الأكثر استقرارا للاستثمار الأجنبي المباشر وحصص الملكية في استثمارات الحافظة. وبوجه عام، يتضح من الدراسات التي تتناول آثار تحرير أسواق الأسهم على النمو أن لها تأثيرا إيجابيا كبيرا على نمو الناتج (راجع دراسة Henry, 2007). وهناك مجموعة أخذة في الاتساع من الأدلة التي تستند إلى البيانات المتوفرة عن مستوى قطاعات النشاط والشركات، وتدعم منافع النمو المتحققة من تحرير حصص الملكية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة.

وترى دراسات أجريت مؤخرا أيضا أن نجاح العولمة المالية لا يعزز ببساطة الحصول على تمويل للاستثمارات المحلية، ولكنها ترى أن منافعها تقوم بدور محفز وغير مباشر (راجع دراسة Kose and others, 2006؛ ودراسة Dell'Ariccica and others, 2007). والأمر الأهم من الآثار المباشرة التي تترتب على النمو نتيجة للحصول على مزيد

^٤ ترى دراسة (Kose and others (2006 أن مقاييس الضوابط على رأس المال المستخدمة رسميا على نطاق واسع (القيود على معاملات الحساب الرأسمالي) لا تتمكن من تسجيل كيفية إنفاذ البلدان لهذه الضوابط بفعالية ولا تستند في كل الحالات إلى الدرجة الفعلية (بحكم الواقع) من الاندماج المالي للاقتصاد المعني.

تجاري ومالي سريع في الاقتصاد العالمي، فمن أبرز العوامل الدافعة لقوة هذا الأداء، ومن أهم الأسباب التي يعزى إليها ذلك هو التحسن العام في بيئة المؤسسات وأطر السياسات، بما في ذلك زيادة الانضباط المالي فضلا على

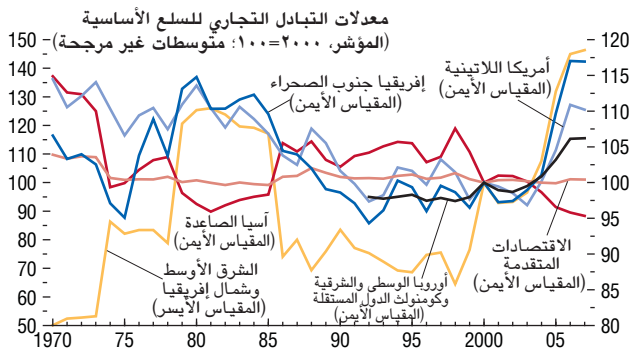
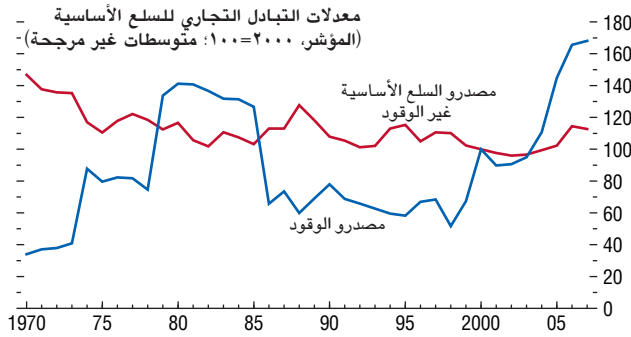
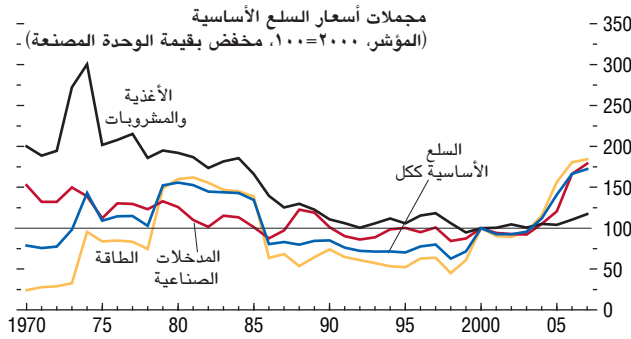
ذلك الصادرات المصنعة) والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بوتيرة أسرع نسبيا، بينما تباطأ اقتراض الحكومات وتسارعت وتيرة نمو الناتج. وحيث تمر الغالبية العظمى من الاقتصادات النامية بمرحلة اندماج

أسعار السلع وأنماط الاندماج

التحرير التجاري (على المستوى المحلي ولدى شركائها التجاريين). والنتيجة المصاحبة لذلك هي ما يتطلبه استمرار التقدم نحو الاندماج من بذل جهود دؤوبة لزيادة تحسن المؤسسات وأطر السياسات من أجل المساهمة في الحد من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المستقبلية المفاجئة في أسعار السلع الأساسية.

الشكل البياني ٥-٤: أسعار السلع الأساسية

لا تزال أسعار السلع الأساسية، وخصوصا الطاقة والمدخلات الصناعية، تشهد ارتفاعا حادا منذ بداية القرن الجديد. ولا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المستفيد الأكبر من فترة الانتعاش الراهنة، وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية بدرجة أقل إلى حد ما.



المصادر: قاعدة بيانات دليل الإحصاءات (Handbook of Statistics)، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أسعار السلع وأنماط الاندماج

انخفض المستوى العالمي لأسعار السلع الأساسية على مدار عقدين (نسبيا إلى قيم الوحدة المصنعة) لكنه بدأ في الارتفاع منذ بداية القرن الحادي والعشرين (الشكل البياني ٥-٤).^٤ ويلاحظ على وجه الخصوص الانتعاش الحالي في أسعار الطاقة والمدخلات الصناعية، بما في ذلك المواد الخام الزراعية والمعادن. وارتفعت كذلك أسعار الأغذية والمشروبات وإن كان بقدر أقل بكثير إلى حد ما حتى وقت قريب. وبوجه عام، يبدو أن هناك ارتباط كبير بين الانتعاش الحالي وزيادة الطلب على السلع الأساسية من جانب الصين والاقتصادات الأخرى سريعة النمو في آسيا متجاوزا وتيرة الزيادة في العرض بما في ذلك من روسيا وبلدان أخرى من الكتلة السوفيتية السابقة (راجع الملحق ٢-١). ويعقد الإطار ٥-٢ مقارنة بين فترة الانتعاش الحالية والنوبات السابقة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، ويوضح أن هذا الانتعاش ملحوظ من حيث اتساع نطاق شموله ومدة استمراره. ومع هذا، لا تزال فترة الانتعاش الراهنة تواجه في نهاية المطاف مخاطر تحول مسارها، كما حدث في الفترات السابقة، حينما تكتسب ردود أفعال العرض زخما خاصة في قطاعي الأغذية والمعادن، حيث ستكون مرونة العرض في الأجل البعيد ضرورية، وإن كان ذلك بقدر أقل في قطاع الطاقة (راجع الفصل الرابع في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

ويختلف تأثير التحركات في أسعار السلع الأساسية على البلدان حسب تكوين صادراتها و وارداتها. ولا يُترجم انتعاش أسعار السلع الأساسية مباشرة إلى انتعاش في معدلات التبادل التجاري لجميع مصدري السلع الأساسية

^٤ ظل سلوك أسعار السلع الأساسية مثار جدل في الدراسات المعنية، منذ أن توصلت دراسة Prebisch (1950) ودراسة Singer (1950) إلى وجود اتجاه هبوطي في البيانات. راجع من بين دراسات أخرى دراسة Cashin and McDermott (2002).

الإطار ٥-٢: الانتعاش الراهن لأسعار السلع في السياق الصحيح

ذلك، تُحدّد فترات الانتعاش والركود لأسعار السلع في هذا الموضوع استناداً إلى مستويات الذروة والقاع لأسعار السلع الأساسية المعدلة لاستبعاد أثر التضخم.^٢ وعلى العكس من التحليل الوارد في بقية الفصل الخامس، يعتبر هذا الإطار أن فترات الانتعاش تتحدد حسب السلع الأساسية وليس وفقاً للأوضاع القطرية.^٣

واستناداً إلى هذا التعريف، يعقد الجدول مقارنة بين فترة الانتعاش الحالية والفترات السابقة باستخدام مؤشرات الأسعار الشهرية لأربعة مجموعات رئيسية للسلع الأساسية وأسعار عدد من السلع المنفردة، استناداً إلى البيانات

حصاد المحاصيل الرئيسية تتباعد بفترة ١٢ شهراً. ويُستخدم مؤشر قيمة الوحدة الصادرات المصنعة حسب الاقتصادات الصناعية من أجل التعديل لاستبعاد أثر التضخم.

^٢ يستند التحليل إلى إجراءات تحديد تواريخ الدورة الاقتصادية التي وضعها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER). راجع الفصل الثالث في عددي إبريل ٢٠٠٢ وإبريل ٢٠٠٣ من تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي».

^٣ يحدد بقية الفصل الخامس فترات الانتعاش والركود باستخدام معدلات التبادل التجاري السنوية للسلع الأساسية لكل بلد، بدلاً من استخدام الأسعار العالمية الشهرية للسلع المنفردة أو لمجموعات السلع.

لا تزال أسواق السلع الأساسية تمر بمرحلة انتعاش، وسجلت أسعار العديد من السلع الأساسية ارتفاعات قياسية جديدة في الأشهر الأخيرة. ولم تكن القوة التي اكتسبتها النمو العالمي سوى أحد الأسباب وراء ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولكن أدت التوقعات بتباطؤ النشاط العالمي بصورة ملحوظة في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مما أدى إلى إثارة المخاوف بشأن الآفاق المستقبلية لأسواق السلع الأساسية. وإزاء هذه الخلفية، يعقد هذا الإطار مقارنة بين أهم سمات فترة الانتعاش الراهنة وفترات الانتعاش السابقة.

ويعرف انتعاش أسعار السلع الأساسية على مستوى السوق بوجه عام (العالمي) بأنه ارتفاع السعر الفوري لسلعة معينة أو مجموعة من السلع المتشابهة بالقيم الحقيقية على مدى فترة لا تقل عن ١٢ شهراً.^١ وبناء على

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو توماس هيلبلينغ.

^١ يتبع هذا المنهج المثال الوارد في دراسة Pagan and Sossounov (2003) التي تتناول حالة انتعاش أسعار حصص الملكية. ويأتي التقيد باستخدام مرحلة تبلغ ١٢ شهراً كحد أدنى للمدة اتباعاً لدراسة (2002) Cashin, McDermott, and Scott. وبينما يتم في العادة التقيد بفترة ٦ أشهر كحد أدنى في تحليل الدورة الاقتصادية، يرى هؤلاء المؤلفون أنه يتعين وضع حد أدنى طويل المدى، حيث إن مواسم

الخصائص السائدة في فترات انتعاش أسعار السلع الأساسية، ١٩٦٠-٢٠٠٧^١

المرحلة الراهنة	آخر نقطة تحول ^٢	تغيرات الأسعار (%)			
		متوسط فترات الانتعاش السابقة ^٣	متوسط فترات الركود السابقة ^٤	متوسط فترات الانتعاش السابقة ^٥	متوسط فترات الركود السابقة ^٦
النفط الخام (متوسط أسعار النفط الفورية للصندوق) ^٧	ديسمبر ٢٠٠١	٢١٠,١	٥٤,٠	٧٣	١٨
المعادن	مارس ٢٠٠٣	١٠٤,٨	٤٣,٠	٥٨	٢٢
الألومنيوم	إبريل ٢٠٠٣	٢٩	٤١,٠	٥٧	٢٢
النحاس	أكتوبر ٢٠٠١	٢١٢,٥	٦١,٠	٧٥	٢١
النيكل	أكتوبر ٢٠٠٥	٧٤,٩	٨٤,٠	١٩	٢٩
الأغذية	نوفمبر ٢٠٠٤	٣٠,٤	٢١,٠	٣٨	١٨
الذرة	نوفمبر ٢٠٠٤	٦٢,٢	٣٩,٠	٣٨	١٩
القمح	إبريل ٢٠٠٥	١٢٤,١	٣٨,٠	٣٢	٢٠
فول الصويا	يناير ٢٠٠٥	٨٣,٩	٤٢,٠	٣٦	١٨
زيت النخيل	يناير ٢٠٠٥	١١٦,٨	٦١,٠	٣٦	٢٠
زيت فول الصويا	يناير ٢٠٠٥	١٠٠,٩	٥٠,٠	٣٦	١٨
لحوم الأبقار	سبتمبر ٢٠٠٤	٢٥,١-	٣٥,٠	...	٢٠
المشروبات	فبراير ٢٠٠٦	٠,٠	٤٧,٠	...	١٩
المواد الخام الزراعية	ديسمبر ٢٠٠٤	٢,٢	٢٨,٠	٣٧	٢٠
المطاط	يناير ٢٠٠٥	٧٧,٢	٥٦,٠	٣٦	٢١

المصادر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

^١ للاطلاع على التفاصيل رجع متن النص.

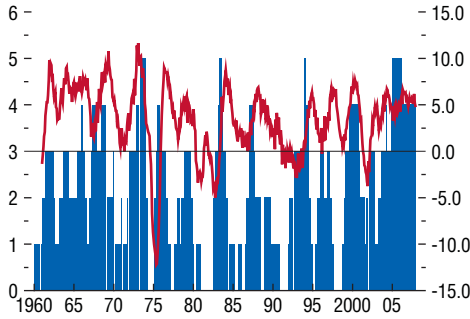
^٢ ارتفاع متوسط الأسعار في فترات الانتعاش السابقة (ما عدا الفترة الراهنة).

^٣ متوسط المدة لفترات الانتعاش السابقة (ما عدا الفترة الراهنة).

^٤ معامل انحدار الحالة الدورية لأسعار السلع الأساسية على الحالة الدورية للإنتاج الصناعي العالمي (للاطلاع على التفاصيل راجع دراسة Harding and Pagan, 2006)، تشير *** إلى الدلالة الإحصائية عن مستوى ١٪.

عدد المجموعات الرئيسية للسلع الأساسية في مرحلة الانتعاش والإنتاج الصناعي العالمي

عدد مجموعات السلع الأساسية في فترة الانتعاش (المقياس الأيسر) —
الإنتاج الصناعي العالمي، النمو السنوي % (المقياس الأيمن) —



المصادر: نظام أسعار السلع الأساسية الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وتقدير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن الصندوق؛ وحسابات خبراء الصندوق. تُعرّف المجموعات الرئيسية للسلع الأساسية بأنها النفط والمعادن والأغذية والمشروبات والمواد الخام الزراعية.

الصناعي العالمي، لا سيما النفط الخام والمعادن وبعض المواد الخام الزراعية.

وخلاصة القول إنه يتبين من المقارنة بين المرحلة الحالية لانتعاش أسعار السلع والمراحل السابقة، أن المرحلة الراهنة أوسع نطاقاً وأطول أمداً، وأن الأسعار قد ارتفعت بمعدلات أكثر من المعتاد. ويتضح من ذلك أن مرحلة الانتعاش الحالية تأتي انعكاساً لتضافر عوامل العرض والطلب المتداعمة، وكذلك الآثار المترتبة على الروابط بين أسواق السلع الأساسية التي تكتسب أهمية متزايدة (كالروابط بين أسعار النفط والأغذية وإنتاج الوقود الحيوي) وكذلك الأوضاع المالية الداعمة، بما في ذلك انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية (للاطلاع على التفاصيل راجع الملحق ١-٢). ومن الواضح أن بعض هذه العوامل قام بدور في فترات الانتعاش السابقة كذلك. ففي فترة الانتعاش عام ١٩٧٣، على سبيل المثال، كان الدافع وراء ارتفاع أسعار السلع الأساسية هو اجتماع النمو العالمي بالغ القوة وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي. غير أن الانتعاش الحالي اتسم بطول المدة التي تفاعلت هذه العوامل أثناءها. ونتيجة لذلك، لا تزال الآفاق المستقبلية لأسواق السلع الأساسية العالمية تعتمد إلى حد كبير على مدى استمرار هيمنة هذه القوى الأساسية المتداعمة.

المتوافرة عن الفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٧. وعلى سبيل التحفظ، بدأت أسعار بعض السلع الأساسية تنخفض في عام ٢٠٠٧، ومن ثم فليس في الإمكان تحديد فترة الركود بعد — وهي استمرار انخفاض الأسعار على مدار فترة تبلغ ١٢ شهراً على الأقل. وجاءت النتائج الرئيسية على النحو التالي:

- تتسم الفترة الراهنة لانتعاش أسعار السلع الأساسية بأنها فترة واسعة النطاق وتشمل النفط والمعادن والمحاصيل الرئيسية وبعض المشروبات. وضمن هذه المجموعات، جاء ارتفاع الأسعار خلال فترة الانتعاش الحالية عند مستوى أعلى بكثير من المتوسط، وامتد الارتفاع المتواصل في الأسعار لفترة أطول من المعتاد. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال أسعار بعض أنواع اللحوم والعديد من المواد الخام الزراعية عند مستويات ضعيفة نسبياً (مع الاستثناء الملحوظ في المطاط الطبيعي، وهو بديل للمطاط الصناعي المأخوذ من البترول). وبالنظر إلى ميل أسعار هذه السلع الأساسية إلى الانتعاش تماشياً مع أسعار المعادن، يعد هذا الضعف مثيراً دهشة.

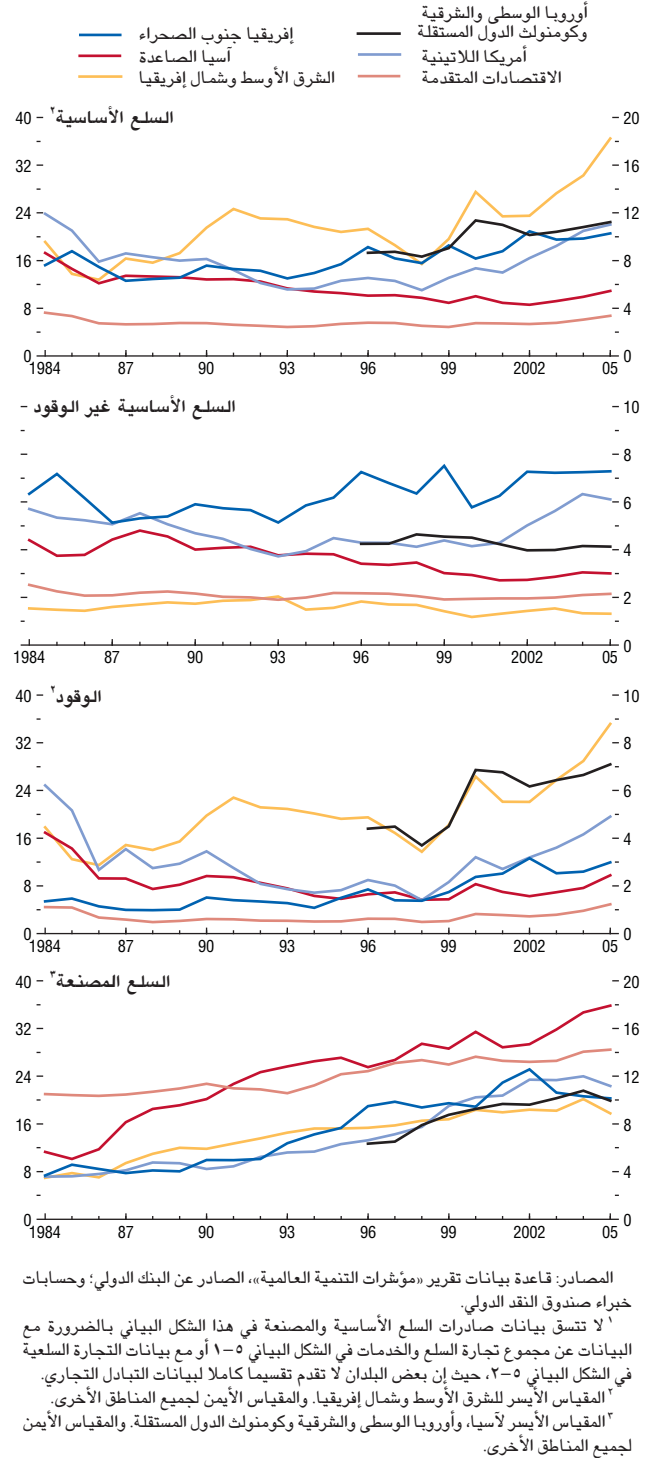
- ومن الجوانب غير العادية أيضاً في فترة الانتعاش الراهنة هو الانتعاش المشترك لأسعار النفط ومؤشرات أسعار ثلاث مجموعات رئيسية للسلع الأساسية — وهي المعادن والأغذية والمواد الخام الزراعية — منذ أوائل عام ٢٠٠٥ (شهدت المشروبات انتعاشاً في عام ٢٠٠٥ ومطلع عام ٢٠٠٦). وبرغم حدوث فترات انتعاش واسعة النطاق من قبل، إلا أنها كانت عادة أقصر من الفترة الحالية (راجع الشكل البياني). وبالفعل، فمن بين فترات الانتعاش واسعة النطاق التي بلغت ٧٤ شهراً منذ عام ١٩٦٠، سجل ما يقرب من نصف هذه الفترات منذ عام ٢٠٠٥. كذلك انتعشت أسعار النفط الخام والمعادن لفترات أطول من ذلك — منذ عام ٢٠٠٣ — وهذا أيضاً أمر غير عادي.

- وظهرت فترات الانتعاش السابقة التي اتسمت باتساع النطاق مع انتهاء فترات توسع النشاط الصناعي العالمي التي كانت تتسم بأنها طويلة نسبياً — لا سيما في عامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٠ — وانتهت بانكماش لاحق في النشاط. وعلى النقيض من ذلك، بدأت مرحلة الانتعاش الراهنة في وقت مبكر من الدورة الاقتصادية. غير أنه في جميع الحالات، كانت فترات الانتعاش واسعة النطاق تظهر خلال فترات النمو العالمي بالغ القوة.

- وبصورة أعم، ورغم أن فترات ركود أسعار السلع الأساسية كانت أكثر تواتراً من فترات ركود النشاط الصناعي على مستوى العالم، إلا أن دورات أسعار العديد من السلع الأساسية تميل إلى التزامن مع النشاط

الشكل البياني ٥-٥: قيم صادرات السلع الأساسية والمصنعة^١ (% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي)

يُعزى ارتفاع قيم صادرات السلع الأساسية نسبياً إلى إجمالي الناتج المحلي مؤخرًا إلى حد كبير إلى الزيادات في أسعار الوقود. غير أن هذا الارتفاع حقق منافع أيضا للبلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود في إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية.



لأن العديد من الاقتصادات النامية يصدر السلع الأساسية غير الوقود بينما يستورد مصادر الطاقة. ومن المفيد النظر إلى معدلات التبادل التجاري القطرية للسلع الأساسية: وهي نسبة أسعار صادرات السلع الأساسية إلى أسعار واردات السلع الأساسية، وترجيح كل سعر (بالمتوسط الزمني) بحصة السلع الأساسية ذات الصلة في مجموع التبادل التجاري (المتوسط) للبلد المعني. ومن المفيد كذلك في هذه المرحلة التمييز بين البلدان المصدرة للوقود في الأساس وتلك المصدرة للسلع الأساسية الأولية الأخرى.^٦ وتحركت معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية بأساليب مختلفة في البلدان المصدرة للوقود والبلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود على مدار العقود الماضية (راجع الشكل البياني ٥-٤، اللوحة الوسطى). وقد أعطى انتعاش أسعار الطاقة في الوقت الراهن دفعة كبيرة لمعدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية في البلدان المصدرة للوقود. كذلك ارتفعت معدلات التبادل التجاري للبلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود ولكن على نحو أكثر تواضعاً.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن المستفيد الرئيسي من الانتعاش الحالي لأسعار السلع الأساسية هي مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثم إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية بقدر أقل إلى حد ما (راجع الشكل البياني ٥-٤، اللوحة السفلى).^٧ ويعزى وجود هذه الأنماط الإقليمية إلى الفروق في تكوين التجارة. وتقوم صادرات الوقود بأهم الأدوار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تبلغ حصتها في الوقت الراهن أكثر من ثلث

تبنّي دراسة Deaton and Miller (1996) ودراسة Cashin, Céspedes, and Sahay (2004) والأسعار القطرية لصادرات السلع الأساسية بأسلوب مشابه. ويأخذ مقياس معدلات التبادل التجاري المستخدم هنا أسعار الصادرات والواردات من السلع الأساسية في الحساب، وكذلك يراعي التعديل حسب أهمية السلع الأساسية في التجارة الكلية لكل بلد. وتستخدم دراسة Lee and others (2008) مقياساً مماثلاً لمعدلات التبادل التجاري. للاطلاع على مزيد من التفاصيل راجع الملحق ٥-١.

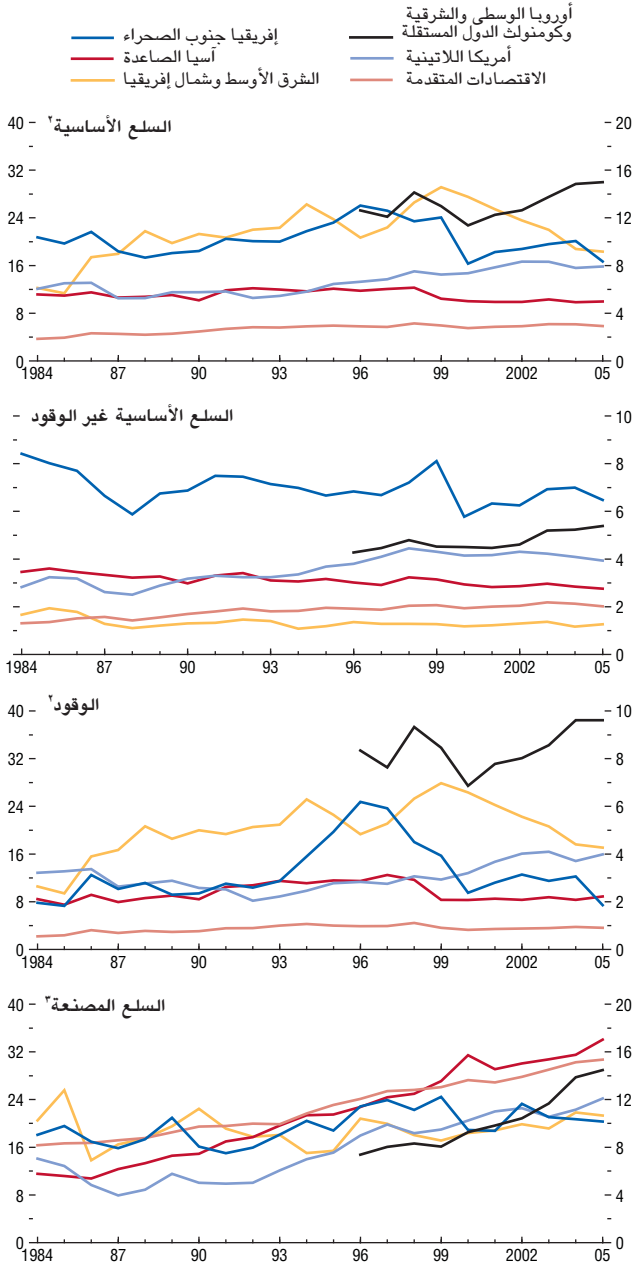
تعرف البلدان المصدرة للوقود بأنها البلدان التي يمثل الوقود أكثر من ٥٠٪ من مجموع صادراتها. وبالمثل تعرف البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود بأنها البلدان التي تمثل السلع الأساسية الأخرى أكثر من ٥٠٪ من مجموع صادراتها. وأخيراً تعرف البلدان المصدرة للسلع الأساسية بأنها تشمل البلدان المصدرة للوقود والسلع الأساسية غير الوقود.

من الضروري الإشارة إلى اختلاف الآثار التي تترتب على معدلات التبادل التجاري داخل المناطق. فنتيجة لأن فترة الانتعاش الحالية حققت منافع أكبر لمصدري الوقود مقارنة بمصدري السلع غير الوقود لم تشمل المنافع جميع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. راجع على سبيل المثال تقرير IMF (2007a).

أسعار السلع وأنماط الاندماج

الشكل البياني ٥-٦: أحجام صادرات السلع الأساسية والمصنعة^١ (% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بالدولارات الأمريكية حسب السعر في عام ٢٠٠٠)

ظلت أحجام صادرات السلع الأساسية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي مستقرة إلى حد بعيد، بينما ازدادت أحجام الصادرات المصنعة باطراد، خاصة في آسيا، وكذلك في أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة.



المصادر: قاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية»، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ مؤشرات أحجام الصادرات مقسومة على مؤشرات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ وتُحدد القيم في عام ٢٠٠٠ بما يساوي حصة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي. المقياس الأيسر للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمقياس الأيمن لجميع المناطق الأخرى.
 ٢ المقياس الأيسر لآسيا، وأوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة، والمقياس الأيمن لجميع المناطق الأخرى.

إجمالي الناتج المحلي الإقليمي. وتعتمد أمريكا اللاتينية على الوقود والسلع الأساسية غير الوقود بدرجات مشابهة إلى حد بعيد، بينما تكتسب السلع الأساسية غير الوقود أهمية خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء (برغم أن الوقود يمثل كذلك حصة كبيرة في الاقتصاد الإقليمي). وعلى الصعيد العالمي، جاء ارتفاع قيمة صادرات السلع نسبياً إلى إجمالي الناتج المحلي مؤخرًا كانعكاس لتجارة الوقود وذلك بدرجة أكبر من تجارة السلع الأساسية غير الوقود برغم ارتفاع حصة السلع الأساسية غير الوقود في القيمة أيضاً في إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية (الشكل البياني ٥-٥). وترتب على الانتعاش الحالي في أسعار السلع الأساسية أثر محدود نسبياً على حجم صادرات السلع الأساسية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٥-٦). وارتفعت حصة الوقود في الحجم في أوروبا الوسطى والشرقية، وفي كومنولث الدول المستقلة^٢ وأمريكا اللاتينية، لكنها انخفضت إلى حد ما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

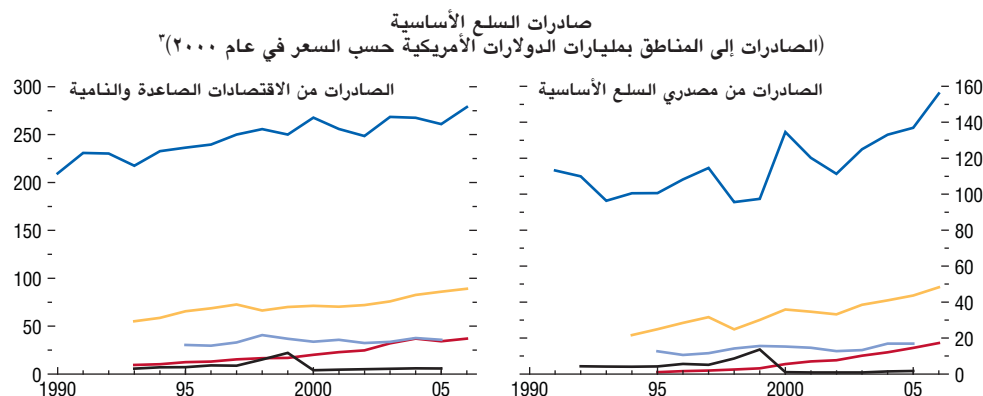
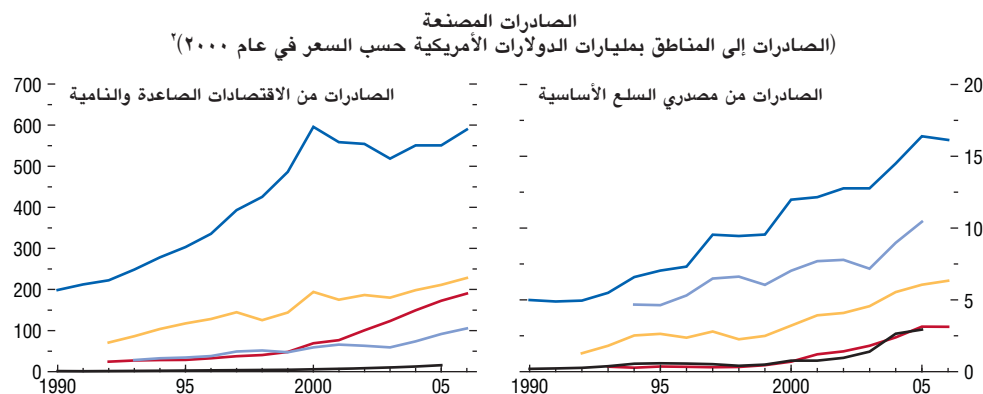
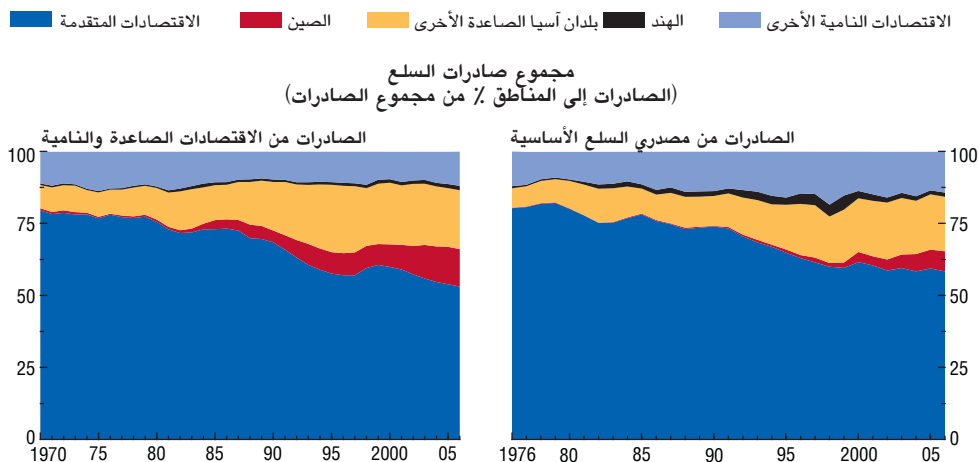
والأهم من ذلك، أن نمو التبادل التجاري على مستوى الاقتصادات الصاعدة والنامية مؤخرًا لم يقتصر على السلع الأساسية. فشهدت الصادرات المصنعة نسبياً إلى إجمالي الناتج المحلي نمواً مطرداً من حيث القيمة والحجم (راجع الشكلين البيانيين ٥-٥ و ٥-٦). وارتفعت حصة آسيا من الصادرات المصنعة ارتفاعاً كبيراً بصورة خاصة على مدار العقدين الماضيين، ولكن مع حدوث طفرة كبيرة أيضاً في أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة، وكذلك مرت مناطق أخرى بمرحلة نمو مطرد. كذلك اتجهت البلدان المصدرة للسلع الأساسية نحو تكثيف تجارتها من السلع المصنعة إلى حد كبير (الشكل البياني ٥-٧). وقد يعزى ذلك في بعض منه إلى الصناعات التحويلية ذات الصلة بالسلع الأساسية، مثل المعادن أو المنتجات المعدنية ذات القيمة المضافة المنخفضة نسبياً^٣. ورغم ذلك، فإن تحول البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية من تصدير المواد الخام غير المعالجة إلى

^٤ تستند هذه النتيجة إلى الوضع في كومنولث الدول المستقلة المصدرة للوقود. وتشمل هذه الدول بلدان كبيرة مصدرة للوقود والسلع الأساسية غير الوقود، بينما تميل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى أن تكون مستورد صاف للسلع الأولية.

^٥ على سبيل المثال، ففي إفريقيا جنوب الصحراء تمثل السلع المصنعة من المنتجات المعدنية غير الفلزية (الألماس بصفة رئيسية) حصة كبيرة من الصادرات المصنعة، برغم النمو السريع الذي تمر به حالياً صادرات معدات النقل والملابس (راجع IMF, 2007a). كذلك تنمو صادرات الملابس من أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا برغم أن السلع المصنعة ذات الصلة بالموارد الطبيعية هي إحدى فئات التصدير المهمة لدى الأخيرة.

الشكل البياني ٥-٧: أنماط التجارة الإقليمية^١

أصبحت وجهات الصادرات من الاقتصادات النامية أكثر تنوعاً بمرور الوقت، ورغم أن الاقتصادات المتقدمة لا تزال هي أهم الأسواق، فقد نما التبادل التجاري مع الاقتصادات النامية الأخرى بوتيرة سريعة، لا سيما الصين وبلدان أخرى في آسيا. وارتفعت تجارة السلع المصنعة بقدر أكبر بكثير من تجارة السلع الأساسية، كما ازدادت الصادرات المصنعة إلى الاقتصادات المتقدمة بمعدل ثلاثة أضعاف بالقيم الحقيقية منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وعمد مصدرو السلع الأساسية إلى تكثيف تجارتهم، ليس في السلع الأساسية فحسب، بل وفي السلع المصنعة كذلك.



المصادر: نظام أسعار السلع الأساسية لصندوق النقد الدولي؛ و«إحصاءات وجهة التجارة»، الصادر عن الصندوق؛ وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لصادرة عن الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء الصندوق.

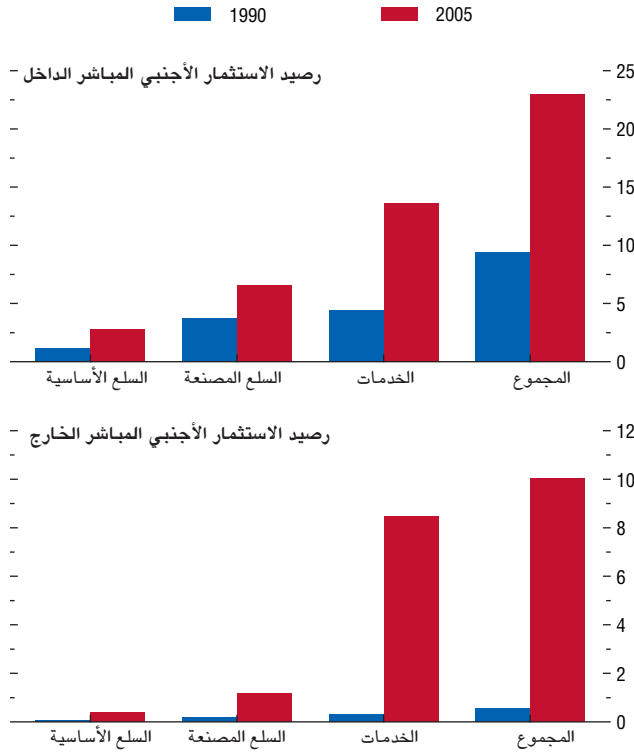
^١ تعرف مصادر الصادرات بأنها الاقتصادات الصاعدة والنامية باستثناء الصين والهند، وتظهر القيم فقط في حالة توافر بيانات ٨٠٪ على الأقل من جميع البلدان.

^٢ القيم الاسمية للدولار مخفضة بقيمة الوحدة المصنعة.

^٣ القيم الاسمية للدولار مخفضة بالموشر الكلي لأسعار السلع الأساسية.

الشكل البياني ٥-٨: الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الصاعدة والنامية^١ (نسبة إجمالي الناتج المحلي %)

جذبت الاقتصادات الصاعدة والنامية قدرا أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات. كذلك أصبحت مصدرا أهم بكثير للاستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٧): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ تستند التجميعات حسب القطاع إلى تصنيفات تختلف عن تلك المستخدمة في مواضع أخرى في هذا الفصل: ومن ثم فلا توجد إمكانية لعقد مقارنة كاملة بين هذه القطاعات وتلك الواردة في مواضع أخرى. وتشمل السلع الأساسية القطاع الأولي، والأغذية والمشروبات والتبغ، وفحم الكوك والمنتجات البترولية والوقود النووي.

المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى إلى حد ما يأتي كخطوة أولى طبيعية ومهمة نحو التصنيع على نطاق أوسع، حتى إذا كان هذا الأمر لا يقضى على مخاطر تعرض هذه الاقتصادات لصدمات أسعار السلع الأساسية.

وإزداد تنوع وجهات صادرات الاقتصادات النامية تدريجيا. وظلت الاقتصادات المتقدمة هي أهم الأسواق بالنسبة للاقتصادات النامية التي لا تزال تدخل تلك الأسواق بالسلع الأساسية والمصنعة. غير أن التبادل التجاري قد حقق نموا سريعا مع الاقتصادات النامية الأخرى، لاسيما في آسيا (راجع الشكل البياني ٥-٧: وراجع أيضا دراسة (Akin and Kose, 2007) كذلك ارتفعت صادرات السلع الأساسية إلى الصين والاقتصادات الآسيوية الأخرى بقدر كبير. وربما لم يكن معروفا بنفس القدر أن النمو في الصين ومناطق أخرى في آسيا قد ساهم كثيرا في توسع أسواق الاقتصادات النامية أمام السلع المصنعة. وبالفعل، وبينما ازدادت الصادرات المصنعة إلى الاقتصادات المتقدمة بمعدل ثلاثة أضعاف بالقيم الحقيقية منذ مطلع التسعينات، فقد نمت الصادرات الموجهة للصين بمعدل أكبر بكثير، وإن كانت الزيادة قد بدأت من مستوى منخفض جدا.^{١١}

واجتذبت الاقتصادات النامية قدرا أكبر بكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات الاقتصادية على مدار السنوات الأخيرة (الشكل البياني ٥-٨). وبينما جاء أعلى ارتفاع في الخدمات، فقد شهدت قطاعات الصناعات التحويلية والسلع الأساسية كذلك تدفقات داخلية كبيرة الحجم من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي نفس السياق، كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية للاقتصادات النامية أعلى دائما ونما في الفترة الأخيرة بقدر أكبر مقارنة برصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السلع الأساسية. كذلك ازدادت أهمية الاقتصادات النامية كثيرا كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية الأخرى، لا سيما في قطاع الخدمات. وبرغم أن دور هذه الاقتصادات كمصدر للاستثمار العالمي لا يزال صغيرا نسبيا، فمن الواضح أنه يشهد ارتفاعا متواصلا.

^{١٠} كانت التجارة الإقليمية البينية في آسيا تمثل عنصرا مهما من عناصر الارتفاع واسع النطاق في التبادل التجاري بين البلدان النامية (راجع IMF, 2007b).

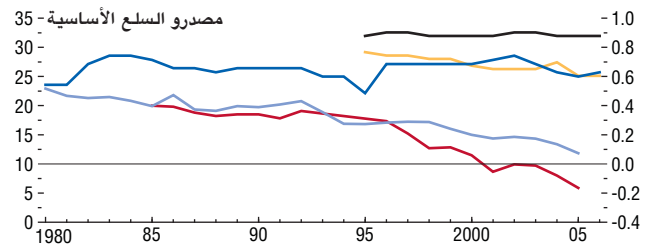
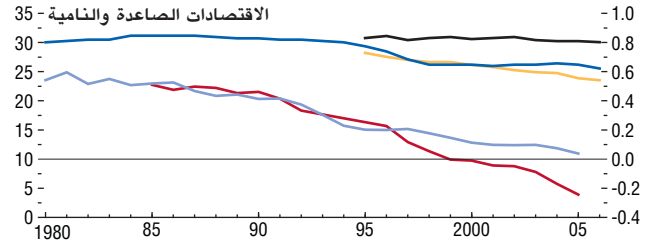
^{١١} تتناول بعض الدراسات المتنامية، وإن كانت لم تتوصل إلى نتائج نهائية تماما، مسألة انعكاسات ظهور الصين والهند على اندماج الاقتصادات النامية الأخرى في الاقتصاد العالمي. للاطلاع على الوضع في أمريكا اللاتينية راجع من بين دراسات أخرى دراسة (Lederman, Olarreaga, and Soloaga (2007) ودراسة (Cravino, Lederman, and Olarreaga (2007). وللإطلاع على الأوضاع في إفريقيا راجع دراسة (Goldstein and others (2006).

الشكل البياني ٥-٩: السياسات وبيئة المؤسسات (الوسط الحسابي: جميع المتغيرات على المقياس الأيمن ما لم يذكر خلاف ذلك)

تبعت الاقتصادات النامية تحرير القطاع الخارجي بخفض التعريفات الجمركية والحد من القيود التجارية على معاملات الحساب الجاري والحساب الرأسمالي. كذلك تحسنت سياسات الاقتصاد الكلي، مع وجود عدد أقل من حالات العجز الحكومي وعجز الحساب الجاري الكبير وازدياد قوة المؤسسات ككل، وزيادة عمق النظم المالية.

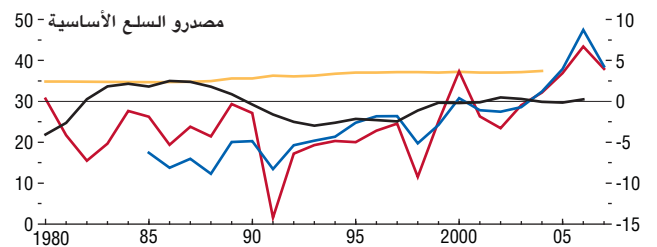
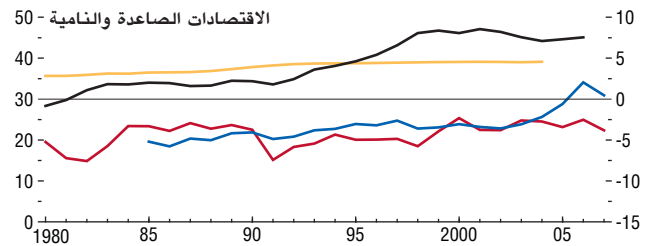
الحواجز التي تفرضها السياسات أمام العولمة

القيود على الحساب الرأسمالي^١ القيود على الحساب الرأسمالي^٢
الضوابط على الاستثمار الأجنبي المباشر إعادة توطين الصادرات وشروط
وتصفية الاستثمار الأجنبي المباشر تسليم العملة الأجنبية
القيود على التعريفات الجمركية (المقياس الأيسر)



المؤسسات والسياسات الكلية

رصيد الحكومة العامة^٢ رصيد الحساب الجاري^٢
التطور المالي (المقياس الأيسر)^٣ جودة المؤسسات^٤



المصادر: دراسة Chinn and Ito (2006) ودراسة Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine (2007) ودراسة (1995) Grilli and Milesi-Ferretti؛ ودراسة Marshall, Jaggars, and Gurr (2004). وقاعدة بيانات تقرير "مؤشرات التنمية العالمية"، الصادر عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. مقياس Grilli and Milesi-Ferretti مقياس Chinn and Ito: وتم استيفاء بيانات الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٥ بسبب التجاوزات في البيانات الأساسية.

^١ من إجمالي الناتج المحلي.
^٢ تقاس جودة المؤسسات بمتغير «القيود على السلطة التنفيذية» كما ورد في دراسة Marshall, Jaggars, and Gurr (راجع الملحق ٥-١ للاطلاع على التفاصيل).
^٣ يقاس التطور المالي باستخدام نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي (راجع الملحق ٥-١ للاطلاع على التفاصيل).

وقد صاحب زيادة اندماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي تحسن كبير في السياسات والمؤسسات المحلية (الشكل البياني ٥-٩). واتجهت الاقتصادات الصاعدة والنامية — المصدرة للسلع الأساسية والمصدرة للسلع والخدمات الأخرى — نحو تحرير القطاع الخارجي عن طريق خفض التعريفات الجمركية على التجارة والحد من القيود على معاملات الحساب الجاري والحساب الرأسمالي (برغم أن حوالي ٨٠٪ من جميع البلدان لا تزال تضع قيوداً على الاستثمار الأجنبي المباشر). كذلك تحسنت السياسات الاقتصادية الكلية، مع وجود عدد أقل من حالات العجز الحكومي وعجز الحساب الجاري الكبير، كما تحسن أيضاً مستوى جودة المؤسسات ككل وعمق النظم المالية (للاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٥-١). وحققت البلدان المصدرة للسلع الأساسية مستويات أعلى فيما يخص الفائض الحكومي وفائض الحساب الجاري مقارنة بالبلدان الأخرى، ولكنها ظلت متأخرة فيما يتعلق بجودة المؤسسات والتطور المالي عموماً.^{١٢}

وتلخيصاً لما سبق، لا تزال أسعار السلع الأساسية تقوم بدور مهم في الاقتصادات النامية مع حصول مصدري الوقود على القدر الأكبر من المنافع المترتبة على فترة الانتعاش الراهنة. ومع ذلك، ازدادت أهمية الصادرات المصنعة بالنسبة للاقتصادات النامية، مع حدوث ارتفاع كبير بصفة خاصة في آسيا، وكذلك حدوث ارتفاع في أوروبا الوسطى والشرقية وكونمولث الدول المستقلة بقدر أقل إلى حد ما. وعمدت البلدان المصدرة للسلع الأساسية وغير السلع الأساسية إلى تكثيف صادراتها المصنعة إلى الاقتصادات المتقدمة التي لا تزال تمثل أهم وجهات التصدير بالنسبة لها، وإلى الصين والبلدان الآسيوية الأخرى. كذلك ارتفعت صادرات السلع الأساسية إلى الصين ومناطق أخرى في آسيا ارتفاعاً حاداً، برغم أن ذلك يصدق بدرجة أقل في حالة الصادرات المصنعة. واجتذبت الاقتصادات النامية مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك في قطاعات الصناعات التحويلية، واكتسبت أهمية أكبر كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. واستمر تحرير القطاع الخارجي دون مثبط على مستوى العالم النامي، كما تحسنت سياسات الاقتصاد الكلي والمؤسسات

^{١٢} من الواضح أن تحسن الأرصد الحكومية وأرصدة الحساب الجاري بين البلدان المصدرة للسلع الأساسية قد يأتي انعكاساً في بعض منه إلى الأثر المباشر لصادرات السلع الأساسية، مقابل حدوث مزيد من التغيرات الهيكلية. راجع ما يلي للاطلاع على مقارنة مباشرة بصورة أكبر بين فترة الانتعاش الحالية لأسعار السلع الأساسية وفترة الانتعاش السابقة.

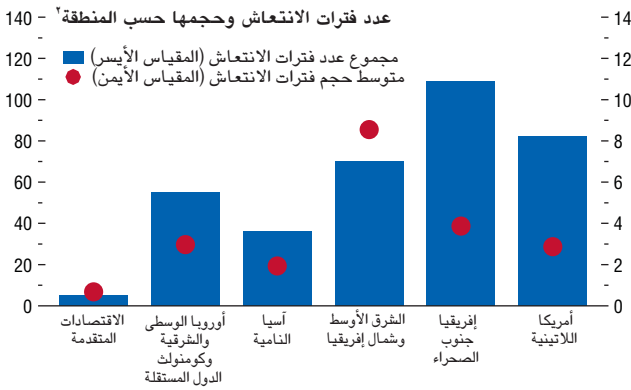
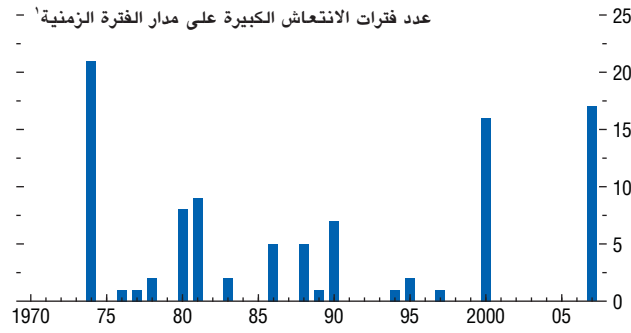
باطراد في بلدان عديدة بما في ذلك البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

العولمة ودورات أسعار السلع

ينتقل هذا القسم إلى تناول السجل التاريخي لنتائج دورات أسعار السلع الأساسية وخاصة المقارنة بين الانتعاش الراهن وفترات الانتعاش السابقة. ويستخدم القسم مقياساً معدلاً لمعدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية في تحديد دورات أسعار السلع الأساسية، مع أخذ الفروق القطرية في الحساب ليس في تكوين سلائي الصادرات والواردات من السلع الأساسية فحسب، وإنما أيضاً بالنظر إلى أهمية السلع الأساسية في الاقتصاد الكلي.^{١٣} وتُعرف فترات الانتعاش والركود بأنها فترات الارتفاع والانخفاض الكبيرين نسبياً على التوالي في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية.^{١٤} وتوصلت هذه الممارسة إلى أكثر من ٣٠٠ فترة انتعاش وركود منذ عام ١٩٧٠، حصلت إفريقيا جنوب الصحراء على أكبر عدد من دورات الانتعاش، وحصل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أكبر دورات الانتعاش حجماً (الشكل البياني ١٠-٥). وتتسم فترة الانتعاش الحالية بأنها طويلة وكبيرة بالمقاييس التاريخية: فقد استمرت على مدى أكثر من أربعة أعوام في البلد المتوسط، بينما ارتفعت معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية بواقع ٩,١٪، مقارنة بفترة عامين و٣,٣٪ على التوالي خلال فترات الانتعاش السابقة.^{١٥}

الشكل البياني ١٠-٥: فترات انتعاش أسعار السلع الأساسية

جاءت معظم الفترات الكبيرة لانتعاش أسعار السلع الأساسية في منتصف السبعينات وفي السنوات الأخيرة. وكانت إفريقيا جنوب الصحراء موطناً لأكثر عدد من فترات الانتعاش، ولكن جاءت فترات الانتعاش الأكبر حجماً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



المصادر: قاعدة بيانات «نظام أسعار السلع الأساسية»، الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، الصادرة عن الأمم المتحدة، وقاعدة بيانات «مؤشرات التنمية العالمية»، الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.^١ تُعرف فترات الانتعاش الكبيرة بأنها نوبات الزيادة التراكمية في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية في الربيع الأعلى لجميع فترات الانتعاش. وتمثل التواريخ المبينة السنة الأخيرة من كل فترة انتعاش. للاطلاع على التفاصيل راجع الملحق ١-٥.^٢ يشير الحجم إلى الزيادة التراكمية في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية خلال فترة الانتعاش. للاطلاع على التفاصيل راجع الملحق ١-٥.

^{١٣} تُقاس الأوزان الترجيحية لأسعار السلع الأساسية المنفردة في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية حسب حصة (بالمعدل الزمني) مجموع التبادل التجاري (المتوسط) في إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني. ويتناول الملحق ١-٥ هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

^{١٤} يعرف الانتعاش (الركود) بأنه أي فترة تبدأ من مرحلة القاع (الذروة) في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية وتنتهي بالذروة (القاع)، وذلك على نحو يجعل التغير التراكمي في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية خلال هذه الفترة يدخل ضمن الربيع الأعلى لجميع نوبات المماثلة على مستوى العينة. ويتناول الملحق ١-٥ هذه المسألة بمزيد من التفصيل. راجع كذلك دراسة Cashin, McDermott, and Scott (2002).

^{١٥} حيث إن الأوزان الترجيحية لأسعار السلع الأساسية المنفردة في معدلات التبادل التجاري لهذه السلع تُقاس لتمثل انعكاساً لأهمية السلع الأساسية في الاقتصاد ككل، فإن الزيادات في المؤشر المعدل تبدو أقل وبدون إجراء التعديل حسب حصة مجموع التبادل التجاري في إجمالي الناتج المحلي، تصل الزيادة في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية إلى ٢٥,٣٪ في فترة الانتعاش الراهنة و٩,٢٪ خلال الفترات السابقة للبلد المتوسط. ولكن هذه الأرقام ستكون أعلى إذا لم يتم تعديل معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية حسب أهمية السلع الأساسية في التجارة الكلية لكل بلد.

فترات الانتعاش السابقة كانت الصادرات المصنعة تميل إلى الارتفاع بوتيرة أسرع في البلدان المصدرة للوقود وبوتيرة أبطأ في البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود. وبوجه عام، نمت صادرات السلع الأساسية في فترة الانتعاش الراهنة بوتيرة أبطأ مما شهدته في فترات الانتعاش السابقة، ولكن الصادرات المصنعة نمت بوتيرة أسرع، مما أدى إلى ارتفاع نمو الصادرات بالقيم الحقيقية ككل.^{١٧}

ويؤدي النظر إلى التغيرات النسبية في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ومعدلات التعريفات الجمركية إلى اكتساب رؤى أكثر تعمقا في أنماط التبادل التجاري المذكورة.^{١٨} فخلال فترات الانتعاش السابقة شهدت البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود ارتفاعات قوية نسبيا في أسعار الصرف الحقيقية، وترتبت على ذلك آثار عكسية على قطاعات الصادرات والواردات المصنعة التنافسية لديها نتيجة للإصابة بالمرض الهولندي (راجع الشكل البياني ٥-١١). وربما ارتبط بذلك الانخفاض في معدلات التعريفات الجمركية لديها بدرجة أقل نسبيا. وعلى العكس من ذلك، فخلال فترات الركود كانت أسعار الصرف الحقيقية أضعف نسبيا في تلك البلدان مما أتاح لها إمكانية خفض التعريفات الجمركية بمقادير أعلى نسبيا. وتختلف الصورة اختلافا كبيرا في البلدان المصدرة للوقود. فخلال فترات انتعاش أسعار السلع الأساسية شهدت هذه البلدان معدلات ارتفاع أقل في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية مقارنة بفترات الركود. وجاء ذلك إلى حد بعيد انعكاسا للاتجاه واسع الانتشار في هذه البلدان نحو ربط أسعار الصرف لديها بالدولار،^{١٩} الذي يميل إلى الانخفاض حينما ترتفع أسعار السلع الأساسية.^{٢٠}

^{١٧} لم يكن انتقال نمو الصادرات بالقيم الحقيقية من السلع الأساسية إلى الصادرات المصنعة قويا بالقدر الكافي في حالة مصدري الوقود (حيث كان تكوين الصادرات أكثر التواء بكثير نحو السلع الأساسية) لكي يحقق زيادات أسرع في مجموع أحجام الصادرات.
^{١٨} تكشف الدراسات التي تتناول "العملات السلعية" الروابط بين أسعار السلع الأساسية وسعر الصرف الحقيقي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية (راجع دراسة Chen and Rogoff, 2003 ودراسة Cashin, Céspedes, and Sahay, 2004). وتخلص هذه الدراسات إلى أن أسعار صادرات السلع الأساسية تميل إلى التأثير بقوة على أسعار الصرف الحقيقية في العديد من البلدان المنتجة للسلع الأساسية، برغم أن هذه العلاقة تخضع للانتقالات الهيكلية وربما أصبحت ضعيفة في البلدان التي تربط أسعار الصرف الاسمية.

^{١٩} فيما يخص البلدان المصدرة للوقود، جاء نصف كل فترات الانتعاش في بلدان تربط عملاتها بالدولار. وعلى النقيض من ذلك، لم تكن أي من البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود التي مرت بفترات انتعاش تربط عملاتها بالدولار.

^{٢٠} الارتباط بين سعر الصرف الفعلي الاسمي للولايات المتحدة والمؤشر الكلي لأسعار السلع الأساسية بالقيم الحقيقية سالب ويفوق ٤٠٪ بالقيمة المطلقة.

وأجريت بعد ذلك دراسة أحداث لاختبار أسلوب استجابة التجارة والتدفقات الرأسمالية، وأسعار الصرف، والاستثمار، والإنفاق والافتراض الحكومي، والمتغيرات الأخرى المهمة إزاء الانتعاش في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية ودراسة ما إذا كانت فترة الانتعاش الحالية تبدو مختلفة اختلافا كبيرا. وتعد دراسة الأحداث مقارنة على وجه التحديد بين ما يلي: (١) متوسط التغيرات السنوية في المائة للمؤشرات الجديدة بالاهتمام خلال فترات الانتعاش السابقة والتغيرات خلال فترات الركود السابقة، (٢) التغيرات خلال فترة الانتعاش الراهنة والتغيرات في فترات الانتعاش السابقة. ويركز التحليل بصورة منفصلة على الأحداث الكبيرة لأسعار السلع الأساسية وعلى مصدري السلع الأساسية من الوقود وغير الوقود وذلك من أجل تسجيل التغيرات المحتملة في الاستجابات بين الأحداث والبلدان المختلفة.^{١٦} وتستثنى الاقتصادات المتقدمة من الدراسة لكي يظل الاهتمام منصبا على الاقتصادات النامية.

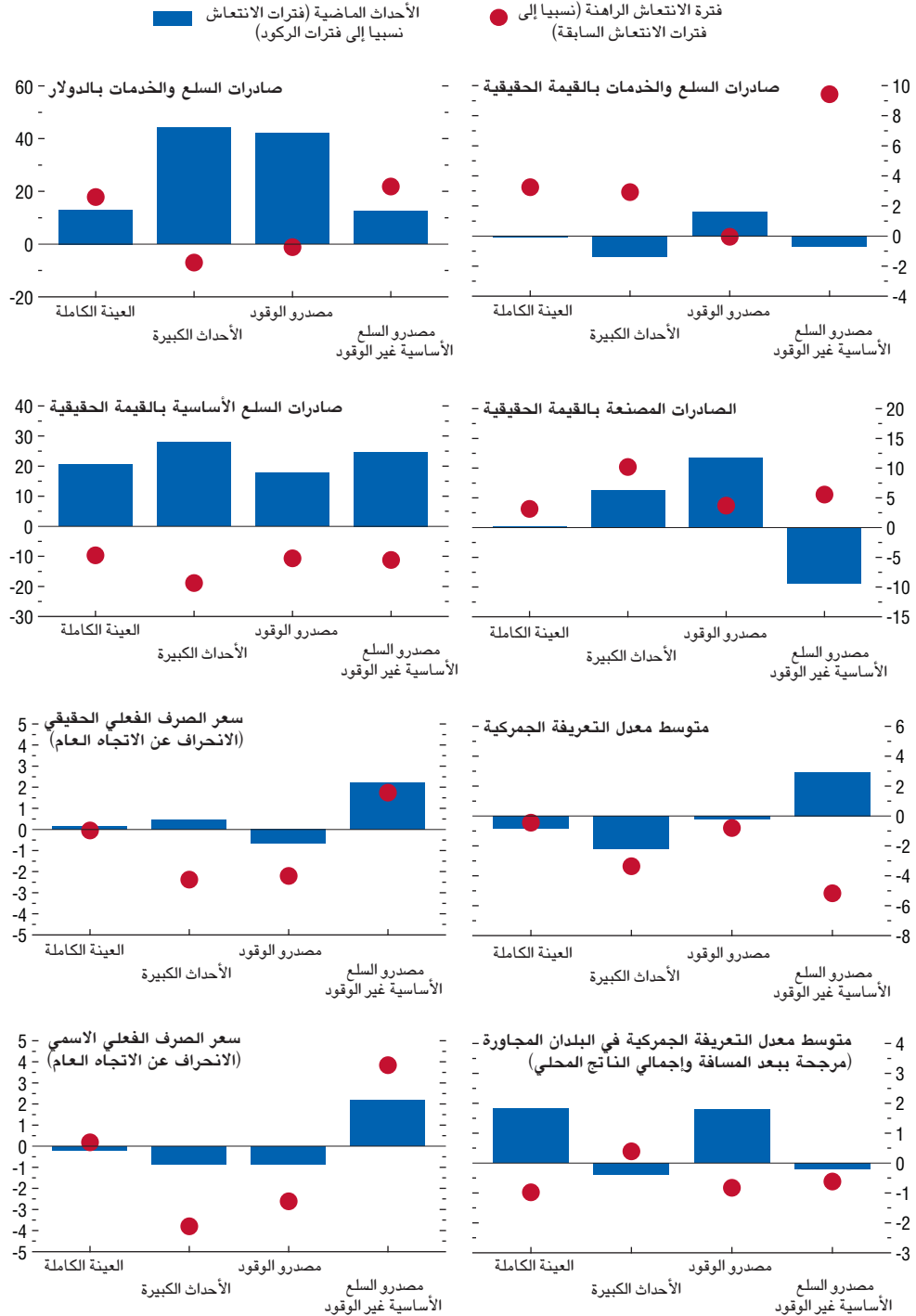
وكما هو متوقع، نما مجموع قيمة الصادرات بوتيرة أسرع خلال فترات انتعاش معدلات التبادل التجاري مقارنة بوتيرة نموه في فترات الركود (الشكل البياني ٥-١١). وكان الاختلاف في معدلات النمو ملحوظا بصفة خاصة خلال فترات الانتعاش الكبيرة وبين البلدان المصدرة للوقود (متجاوزا ٤٠ نقطة مئوية في السنة). ونمت قيمة الصادرات خلال فترة الانتعاش الراهنة بوتيرة أسرع مقارنة بنموها في فترات الانتعاش السابقة على مستوى العينة بأكملها (بنحو ١٨ نقطة مئوية في السنة)، برغم أنها كانت أبطأ إلى حد ما من وتيرة النمو خلال فترات الإنعاش الكبيرة الماضية. وجاءت استجابة مجموع أحجام الصادرات خلال فترة الانتعاش الحالية، باستثناء صادرات الوقود، أقوى كثيرا مما كانت عليه في السابق حينما كان الأثر المترتب على أحجام الصادرات أصغر كثيرا مقارنة بالأثر المترتب على قيم الصادرات.

ويأتي تحسن أداء الصادرات خلال فترة الانتعاش الراهنة انعكاسا للفروق في نمو السلع الأساسية مقابل الصادرات المصنعة. وكانت صادرات السلع الأساسية بالقيم الحقيقية تنمو في السابق بوتيرة أسرع خلال فترات الانتعاش والركود، ولكن الصادرات المصنعة سجلت تغيرا طفيفا على مستوى العينة بأكملها. وخلال

^{١٦} يقدم الملحق ٥-١ مزيدا من التفاصيل عن الحسابات وراء دراسة الحالة المذكورة، ويعرض كذلك تعاريف دقيقة للمجموعات الفرعية من الأحداث و البلدان ذات الصلة. ونتيجة لتركز فترة الانتعاش الراهنة في صادرات الوقود، تستند المقارنة مع فترات الانتعاش السابقة في البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود على عدد قليل من المشاهدات وينبغي معاملتها ببعض الحذر.

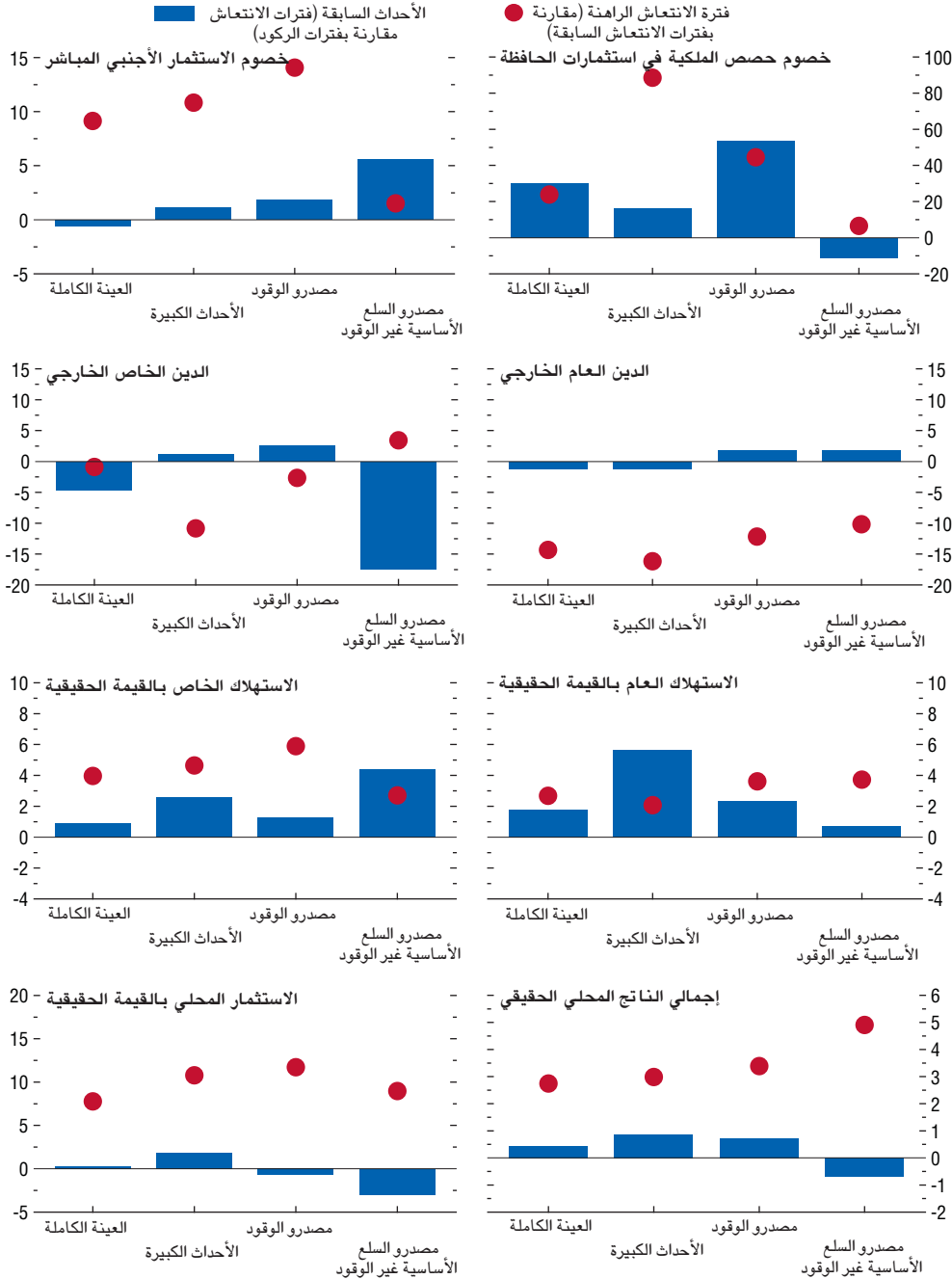
الشكل البياني ٥-١١: دراسة الأحداث لمعدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية، ١٩٧٠-٢٠٠٧^١
(الفروق بين القيم الوسيطة لمتوسط التغير السنوي % في متغيرات مختارة؛ ما عدا الاقتصادات المتقدمة)

خلال فترات الانتعاش السابقة (مقارنة بفترات الركود)، كانت الزيادة في قوة نمو الصادرات تميل إلى الاستناد إلى الأسعار أكثر من استنادها إلى الأحجام. فارتفعت صادرات السلع الأساسية، حيثما اتخذت الصادرات المصنعة أنماطا مختلفة اتساقا مع المرض الهولندي والضعف الحمائية. وفي فترة الانتعاش الراهنة، زادت استجابة أحجام الصادرات ونمت الصادرات المصنعة بوتيرة أسرع، مما يُعزى في بعض منه إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بمعدل أقل في البلدان المصدرة للوقود، وزيادة خفض التعريفات الجمركية في البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود.



الشكل البياني ٥-١١ (تتمة)

تسارعت وتيرة الاستثمار الأجنبي في فترات الانتعاش السابقة (مقارنة بفترات الركود)، ويُعزى ذلك في الأساس إلى التدفقات الداخلة لاستثمارات الحافظة، بينما جاءت استجابة الاستثمار المحلي ضعيفة. وكانت الحكومات تميل إلى اتباع سياسات مالية مسايرة لاتجاهات الدورة الاقتصادية وعدم التمهد لتقلبات الاستهلاك. وفي فترة الإنعاش الراهنة، نما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بقدر أكبر بكثير. وتباطأ الاقتراض الحكومي، واعتدل الإنفاق الحكومي بقدر ضئيل نسبياً إلى الاستهلاك الخاص. وأخيراً، تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي.



المصادر: قاعدة بيانات «نظام أسعار السلع الأساسية»، الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، الصادرة عن الأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات «مؤشرات التنمية العالمية»، الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
 ١ لا تتوافر بعض السلاسل الزمنية بعد عام ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٦؛ وتتوافر أسعار الصرف الفعلية بدءاً من أواخر السبعينات؛ وتتوافر معدلات التعريفات الجمركية بدءاً من الثمانينات.
 ٢ حيث إن فترة الانتعاش الراهنة مركزة في صادرات الوقود، تستند مقارنتها مع فترات الانتعاش السابقة في البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود على عدد قليل من المشاهدات، وينبغي توخي الحذر في التعامل معها.

خلال فترات الانتعاش. وكانت ديناميكيات الدين العام في البلدان الأخرى متشابهة في فترات الانتعاش وفترات الركود، بينما كانت ديون القطاع الخاص تميل إلى النمو بقدر أكبر إلى حد ما خلال فترات الركود. ويتضح من هذه الأنماط أن البلدان المصدرة للوقود كانت أنجح في جذب رؤوس الأموال الأجنبية خلال فترات الانتعاش من البلدان المصدرة للسلع غير الوقود التي عانت بقدر أكبر من الحمائية التجارية والمرض الهولندي، كما أشير سلفاً. كذلك لم تلجأ الحكومات بوجه عام إلى الاقتراض لتمهيد تقلبات الاستهلاك خلال فترات الركود، برغم استخدام الاقتراض الخاص لهذا الغرض إلى حد ما. وارتفعت الديون الخارجية خلال فترة الانتعاش الراهنة بوتيرة أبطأ من فترات الانتعاش السابقة، حيث نما الاقتراض الحكومي بوتيرة أبطأ كثيراً من اقتراض القطاع الخاص. وقد أدى هذا الانضباط المالي على الأرجح في فترة الانتعاش الراهنة خفض مخاطر تعرض هذه الاقتصادات للمرض الهولندي وأسهم في زيادة قوة نمو الصادرات المصنعة والصادرات ككل.

وإزاء الاستهلاك الخاص والعام بقدر أكبر في فترات الانتعاش السابقة مقارنة بفترات الركود مما يشير إلى أن سياسات المالية العامة كانت مساندة لتجاهات الدورة الاقتصادية في العديد من البلدان. ومع هذا، يميل الاستهلاك العام في فترة الانتعاش الراهنة إلى النمو بوتيرة أبطأ إلى حد ما مقارنة بالاستهلاك الخاص، وذلك عند مقارنته بفترات الانتعاش السابقة، برغم هذا الاتجاه كان أوضح في البلدان المصدرة للوقود من البلدان المصدرة للسلع غير الوقود. وعلى سبيل المثال، نما الاستهلاك بنوعيه في شيلي بوتيرة أسرع من نموه في فترات الانتعاش السابقة (مع تأخر الاستهلاك العام عن استهلاك القطاع الخاص بقدر يسير فحسب)، وفي المملكة العربية السعودية تباطأ نمو الاستهلاك الحكومي بواقع ٣ نقاط مئوية سنوياً، بينما تسارع نمو استهلاك القطاع الخاص بأكثر من ٧ نقاط مئوية سنوياً مقارنة بفترات الانتعاش السابقة.

وارتفع معدل الاستثمار المحلي ونمو الناتج خلال فترات الانتعاش الكبيرة السابقة مقارنة بفترات الركود، غير أن الاستجابة كانت ضعيفة على مستوى العينة بأكملها. ومن المرجح أن يعزى تباطؤ الاستثمار والنمو في البلدان المصدرة للسلع غير الوقود إلى ضعف أداء صادراتها كما أنه أسهم في المصاعب التي واجهتها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية (ما عدا الاستثمار الأجنبي المباشر)، مثلما وردت مناقشته سلفاً. وارتفعت الاستثمارات خلال فترة الانتعاش الحالية بمعدل أسرع كثيراً (لا سيما في البلدان المصدرة للوقود)، ونما كذلك إجمالي الناتج المحلي بمعدل أعلى بكثير من نموه في فترات الانتعاش السابقة.

ويتضح من المقارنة أن أسعار الصرف الحقيقية قد ارتفعت بدرجة أقل في البلدان المصدرة للوقود، ولكنها ارتفعت بدرجة أكبر في البلدان المصدرة للسلع غير الوقود خلال فترة الانتعاش الراهنة، ويعزى ذلك في بعض منه إلى الآثار التفاضلية للانخفاض الحاد الذي وقع مؤخراً في سعر الدولار على تلك المجموعتين.^{٢١} وقد يفسر ذلك أحد الأسباب وراء زيادة الصادرات المصنعة بوتيرة أسرع كثيراً في البلدان المصدرة للوقود. وقد يعزى الارتفاع الأخير في الصادرات المصنعة من البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود إلى زيادة الالتزام بتحرير التجارة. فمنذ بدء فترة الانتعاش الراهنة في عام ٢٠٠٢ ومقارنة بمتوسط فترات الانتعاش السابقة، تباطأ نمو التعريفات الجمركية على التجارة في شيلي على سبيل المثال بأكثر من ٦ نقاط مئوية سنوياً بينما تسارع نمو الصادرات المصنعة بأكثر من ٦ نقاط مئوية سنوياً. علاوة على ذلك، ربما كان لخفض التعريفات الجمركية في البلدان المجاورة دور إيجابي مما أوجد فرصاً أكبر أمام التجارة الإقليمية البيئية.^{٢٢}

وإذا انتقلنا إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة، وجدنا أن استجابة التزامات حصص الملكية في استثمارات الحوافظ كانت أوضح من استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترات السابقة لانتعاش أسعار السلع الأساسية، مقارنة بفترات الركود.^{٢٣} ومع هذا، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل خلال فترة الانتعاش الراهنة بوتيرة أسرع كثيراً مقارنة بارتفاعه خلال فترات الانتعاش السابقة. وتتضح زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة بين البلدان المصدرة للوقود حيث تسارعت معدلات نموه فيها بما يتجاوز ١٤ نقطة مئوية في السنة مقارنة بفترات الانتعاش السابقة (في بلد متوسط).

واتخذ الاقتراض الخارجي أنماطاً مختلطة. ففي البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود، نمت ديون القطاع الخاص بمعدل أقل في فترات الانتعاش مقارنة بفترات الركود. وكانت الكيانات الحكومية والخاصة في البلدان المصدرة للوقود تميل إلى الاقتراض بقدر أكبر

^{٢١} بينما استمر العديد من البلدان المصدرة للوقود في ربط عملاته بالدولار، كانت البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود (مثل شيلي) تعاني من انخفاض أسعار صرف العملة لدى شركائها التجاريين، بما في ذلك الولايات المتحدة.

^{٢٢} من الضروري الإشارة إلى أن قوة الطلب العالمي في السنوات الأخيرة أسهم في زيادة قوة النمو فيما يخص الصادرات المصنعة خلال فترة انتعاش أسعار السلع الأساسية الراهنة.

^{٢٣} بينما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مجموعة كبيرة من الاقتصادات النامية، كانت استثمارات الحافظة أضيق نطاقاً. وبناء على ذلك، فإن نطاق تغطية البلدان أكثر محدودية فيما يخص حصص الملكية في استثمارات الحافظة.

تقوم البلدان الأخرى المجاورة بذلك؟ ومن ثم، هل تساعد العولمة البلدان النامية في بناء قاعدة للنمو القابل للاستمرار؟

وتستخدم التحليلات أعلاه بدورها في اختبار ما إذا كان من المرجح استمرار الزيادة في اندماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي مستقبلاً، حتى في مواجهة التحركات المعاكسة في معدلات التبادل التجاري. وبمعنى آخر، بينما ثبتت أهمية العولمة كدافع للنمو في الاقتصادات النامية، فمن الضروري معرفة أي العوامل يمكنها كبحها.

وعلى وجه التحديد، يدرس التحليل عينة كبيرة تتكون من ٨٠ بلداً تشمل اقتصادات متقدمة واقتصادات نامية، في الفترة الممتدة من ١٩٧٠-٢٠٠٥. ويفحص التحليل العناصر المحددة لعدة جوانب من الاندماج، ويشمل ذلك على وجه الخصوص مجموع التبادل التجاري، والصادرات، والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر. ويحلل التجارة السلعية ككل وتجارة السلع الأساسية على حدة، من حيث القيمة والحجم. ويتألف إطار الاقتصاد القياسي من انحدارات مقطعية (متوسط خمس سنوات) وانحدارات طولية.

وبناءً على الدراسات الموجودة، يضم التحليل طائفة واسعة من المتغيرات التي يمكنها تفسير الاندماج، بما في ذلك عوامل المؤسسات، والسياسات، وأسعار السلع الأساسية، والعوامل الجغرافية. وتشمل المتغيرات على وجه التحديد ما يرد أدناه (راجع الملحق ٥-١ للاطلاع على التفاصيل).

- جودة المؤسسات المحلية: وكما هو مفهوم جيداً، يمكن أن تترتب على ذلك آثار كبيرة على الإنتاجية والنتائج على مستوى جميع القطاعات في البلد المعني (راجع على سبيل المثال الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٠٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد تكون الآثار كبيرة على نحو غير متناسب في قطاعات السلع القابلة للتداول؛ على سبيل المثال، قد يتطلب الإنتاج لأغراض التصدير استثمارات كبيرة ومرئية في بداية المشروع، وقد تكون معرضة على وجه الخصوص لنزع الملكية. وبالمثل، قد تواجه الاستثمارات المالية للمقيمين الأجانب مخاطر اعتبارها مناخ استثمار ضعيف (راجع أيضاً دراسة Dell'Araccia and others, 2007).
- السمات الهيكلية: قد تساهم البنية التحتية المالية المتطورة (مقيسة باستخدام نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي) في رفع الناتج على

وخلاصة القول، إن زيادة قوة نمو الصادرات خلال الفترات السابقة لانتعاش أسعار السلع الأساسية (مقارنة بفترات الركود) تميل إلى أن تكون انعكاساً لأسعار الصادرات أكثر من أحجام التصدير. ومع هذا، ارتفعت صادرات السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية، بينما اتخذت الصادرات المصنعة أنماطاً مختلطة اتساقاً مع ضغوط المرض الهولندي والضغوط الحمائية التجارية. وتسارعت وتيرة الاستثمار الأجنبي استناداً في الأساس إلى تدفقات الحافظة الداخلة، بينما جاءت استجابة الاستثمار المحلي ضعيفة. واتجهت الحكومات نحو اتباع سياسات مالية عامة مسيطرة لاتجاهات الدورة الاقتصادية والتنازل عن التمهيدي لتقلبات الاستهلاك. وتبدو فترة الانتعاش الراهنة مختلفة تماماً من عدة أبعاد. فجاءت استجابة أحجام الصادرات بصورة أقوى ونمت الصادرات المصنعة بمعدل أسرع بكثير، ويعزى ذلك في بعض منه إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية بقدر أقل في البلدان المصدرة للوقود وزيادة خفض التعريفات الجمركية في البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود. ويرجح عزو ازدياد قوة الأداء إلى زيادة الانفتاح التجاري في البلدان المجاورة، وكذلك تحسن إدارة المالية العامة، واتباع سياسات أفضل وتحسن أوضاع المؤسسات بصورة أعم. ونما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بمعدلات تفوق كثيراً معدلات النمو في فترات الانتعاش السابقة. وتباطأ الاقتراض الخارجي، لا سيما من جانب الحكومات، واعتدل الإنفاق الحكومي اعتدالاً طفيفاً. وأخيراً، تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي.

تفسير الأنماط المختلفة

يقوم هذا القسم على رؤية أطول أجلاً لتحليل محددات نجاح الاقتصادات النامية في الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويركز على إسهام المؤسسات والسياسات المحلية، مقارنة بمعدلات التبادل التجاري أو الموقع الجغرافي. ومن أهم الأسئلة المطروحة هو ما إذا كانت ديناميكيات معدلات التبادل التجاري والسلع الأساسية المتاحة تسهم على المدى البعيد في حدوث قدر كبير من الفروق في العولمة على المستوى القطري والمستوى الإقليمي. ويقيم هذا التحليل كذلك، بدرجة أقل، أهمية الآثار الانتشارية الناتجة عن انفتاح البلدان الأخرى أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، وكذلك الآثار الانتشارية لمؤسساتها وسياساتها. وبعبارة أخرى، هل يقوم بلد معين بالتحريك داخلياً و/أو خارجياً على الأرجح عندما

تفسير الأنماط المختلفة

الجدول ٥-١: الانحدارات المقطعية: التجارة الكلية

إجمالي الناتج المحلي	صادرات إجمالي الناتج المحلي	صادرات إجمالي الناتج المحلي	التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي	صافي الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي
٣٠٧	٣٠٢	٥٦-	٦٠٩	٦٠٩
٣٠٥٤	٣٠٦٧	٤-	١٠٢	١٠٢
٣٠٦	٦٠٥	٢٠٩٢	١٠٠١	١٠٠١
٢٣-	٢٥-	٢٠٩-	٤٧-	٤٧-
٢٠٥	١٠٨	٠٧٩-	٤٠٣	٤٠٣
٠٠٦٦	١٠٠	٠٣٨	١٠٧	١٠٧
٠٠٦٤	٠٠٥٧	٠٠٤٧	٠٠٦١	٠٠٦١

ملحوظة: تظهر المعاملات ذات الدلالة الإحصائية بأحرف داكنة، وتشير الرموز * و** و*** إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠٪ و٥٪ و١٪، على التوالي (على أساس الأخطاء المعيارية الثابتة). وتشمل الصواب الأخرى جودة السياسات النقدية وتقلب سياسات المالية العامة (دائما ما تكون غير ذات دلالة إحصائية). ومرونة نظام سعر الصرف؛ وإجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ وحالة البلدان غير الساحلية؛ ومساحة الأرض؛ والسكان؛ والمسافة. عدد البلدان = ٨١.
١ تستخدم الانحدارات مستوى ومربع التطور المالي لإفصاح المجال أمام وجود علاقات غير خطية؛ ويمثل المعامل المشترك المبين القيمة الحدية، مقومة عند مستوى الوسط الحسابي للبيانات.

وبوجه عام، يوضح التحليل المقطعي (الجدولان ٥-١ و٥-٢) والانحدارات الطولية (الجدولان ٥-٣ و٥-٤) النتائج العامة الواردة أدناه (خاضعة للتحفظات المعتادة بشأن تحديد اتجاه العلاقة السببية).

- يرتبط ارتفاع مستوى جودة المؤسسات ارتباطا كبيرا بزيادة التبادل التجاري ككل، من حيث القيمة والحجم. وترتبط جودة المؤسسات بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يرتبط التعميق المالي أيضا ارتباطا كبيرا بزيادة التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك أدلة على اختفاء أثرها بعد مستوى حدي معين من التطور المالي، وهو مع ذلك أعلى من القيم المشاهدة في الاقتصادات الصاعدة والنامية.
- لا يوجد لجودة السياسة النقدية وسياسة المالية العامة المحلية دلالة إحصائية كبيرة تؤثر على الاندماج. وبمعنى آخر، فإن أي تأثير على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون أكبر من الأثر الكلي على إجمالي الناتج المحلي.
- فيما يتعلق بالحوافز المباشرة التي تفرضها السياسات أمام الاندماج، فغالبا ما يكون من الصعب الكشف عن تأثير المقاييس المختلفة، ولكن هناك بعض الأدلة على وجود ارتباط كبير بين القيود على الصرف بصفة خاصة وانخفاض التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر ككل.

مستوى جميع القطاعات. وقد تحصل قطاعات السلع القابلة للتداول على منافع معينة إلى الحد الذي تصبح عنده إما كثيفة الاستخدام لرأس المال أو تضم بخلاف ذلك مصانع وشركات كبيرة الحجم نسبيا تواجه صعوبة أكبر في الاعتماد على الأسواق الائتمانية غير الرسمية. وفضلا على ذلك، تدرس بعض المواصفات كذلك دور مرونة نظام الصرف (استنادا إلى دراسة (Reinhart and Rogoff, 2004).

- جودة سياسات الاقتصاد الكلي المحلية: يجري تقييم هذا العامل (كما في الفصل الخامس من عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) من خلال مؤشر يقيس نجاح الإطار النقدي في الحفاظ على المستويات المنخفضة للتضخم، وكذلك عن طريق مقياس لاستقرار سياسة المالية العامة (تقلب النفقات الحكومية المعدلة وفقا للتغيرات الدورية).
- الحواجز المباشرة التي تفرضها السياسات أمام الاندماج: دراسة دور ثلاثة متغيرات منفصلة على مستوى السياسات وهي: (١) «الانفتاح التجاري»، وهو مؤشر للحوافز أمام التجارة الدولية (الجمركية وغير الجمركية)؛ (٢) «القيود على الصرف»، وهي مقياس للقيود على الصرف في الحساب الجاري والرأسمالي ككل؛ (٣) «المبالغة في تقييم» سعر الصرف (مقياسا بانحراف سعر الصرف الحقيقي للبلد المعني عن قيمة الاتجاه العام له، ومحسوبا باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت). ويهدف هذا المتغير الثالث إلى تسجيل أي آثار للمرض الهولندي على قطاع السلع القابلة للتداول في الاقتصاد المعني.
- أسعار السلع الأساسية: تُدرج المؤشرات القطرية لأسعار صادرات وواردات السلع الأساسية على نحو منفصل لاختبار الآثار التفاضلية. وترجع أسعار السلع الأساسية بمتوسط حصة السلعة ذات الصلة في إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني لضبط أثر الفروق القطرية في أهمية تجارة السلع الأساسية.
- الموقع والآثار الانتشارية الخارجية: اعتمادا على المواصفة، يسجل هذين العاملين من خلال مزيج من المتغيرات التالية: (١) الانفتاح التجاري لدى «البلدان المجاورة»، متوسط الحوافز التجارية التي تفرضها السياسات في البلدان المجاورة، مرجحة بالمسافة والحجم؛ (٢) مؤشر للبعد الجغرافي؛ (٣) مقياس للطلب الخارجي مرجح بالتبادل التجاري؛ (٤) مقياس لأسعار الفائدة العالمية.

الجدول ٥-٢ الانحدارات المقطعية: تجارة السلع الأساسية، والاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي	الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي	الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	صافي الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي	
٠,١٦	***١,٥	**١,٨	٠,٣٢-	***٣	المؤسسات واسعة الاختصاص
*١,٩	**٠,٨١	٠,١-	٠,٧٩-	**٤	التطور المالي ^١
٠,٨	٣,٣	٣,٧	٠,٢٩-	٧,٣	الانفتاح التجاري
**٢,٥-	٢,٢-	٢,١-	٠,٣٣-	٣,٥-	القيود على الصرف
٠,٥١	٠,١٦	١,٥	١,٨	١,٣-	المبالغة في سعر الصرف
٤١	٩٣	١٥٦	٤٩	٢٤٤	الانفتاح التجاري في الاقتصادات المجاورة
٠,٤	٠,٦٥	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٤٨	معامل التحديد

ملحوظة: تظهر المعاملات ذات الدلالة الإحصائية بأحرف داكنة؛ وتشير الرموز * و** و* إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠٪ و٥٪ و١٪، على التوالي (على أساس الأخطاء المعيارية الغائبة). وتشمل الضوابط الأخرى جودة السياسات النقدية وتقلب سياسات المالية العامة (دائما ما تكون غير ذات دلالة إحصائية)؛ ومرونة نظام سعر الصرف؛ وإجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ وحالة البلدان غير الساحلية؛ ومساحة الأرض؛ والسكان؛ والمسافة. عدد البلدان = ٨١.
^١ تستخدم الانحدارات مستوى ومرجع التطور المالي لإفساح المجال أمام وجود علاقات غير خطية؛ ويمثل المعامل المشترك المبين القيمة الحدية، مقومة عند مستوى الوسط الحسابي للعينة.

ويمكن مضاهاة هذه النتائج لتفسير الارتفاع الكبير في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بمرور الوقت، بالنسبة للعالم ككل وفيما يخص الاقتصادات المتقدمة والنامية على نحو منفصل.^{٢٤} وفي ضوء هذه النتائج، إلى جانب التحسينات التدريجية في المؤسسات والسياسات المحلية كما ورد آنفا، يأتي معظم الاختلاف في الاندماج التجاري والمالي كما جاء تفسيره انعكاسا لتأثير المؤسسات والتطور المالي، وتشوهات السياسة والعوامل الخارجية كالجغرافية وليس كأثر مباشرة

^{٢٤} من الناحية الرسمية، يجوز قياس الدلالة الاقتصادية للنتائج بتقسيم العينة إلى فترتين فرعيتين وذلك لأي متغير معطى للتكامل يكون جدير بالاهتمام. وبالنظر إلى تقديرات المعامل التي تستند إلى العينة ككل، يمكن إذا حساب أي المتغيرات المستقلة التي تفسر الجزء الأكبر من الاختلاف في المتغير التابع بين الفترتين الفرعيتين.

- ترتبط الحواجز التجارية في البلدان المجاورة بانخفاض الصادرات والتبادل التجاري مما يؤكد أهمية الآثار الانتشارية الخارجية. ولهذا الأثر دلالة إحصائية أكبر في اللوحة.
- لا يوجد لأسعار السلع الأساسية تأثير ذي دلالة إحصائية سواء على أحجام التجارة ككل أو أحجام تجارة السلع الأساسية. وبمعنى آخر، وتماشيا مع تحليل الأحداث الذي أجري سلفا، فإن تأثير أسعار السلع الأساسية، إن وجد، على أحجام التبادل التجاري (مقابل القيم) ليس من السمات السائدة في البيانات. وتأتي محدودية تأثيرها على أحجام تجارة السلع الأساسية على الأرجح انعكاسا لعدم مرونة الطلب على العديد من السلع الأساسية، لاسيما في الأجل القصير، ولوجود قيود كبيرة على زيادة العرض.

الجدول ٥-٣ الانحدارات الطولية: التجارة الكلية

حجم الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	حجم الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي	حجم صافي الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	حجم التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي	
***٠,٢٨	*٠,٢٢	٠,٠٣٨-	**٠,١٩	المؤسسات واسعة الاختصاص
**٠,١٣	*٠,١٣	٠,٠١	*٠,٠٧	التطور المالي ^١
*٠,٠٩-	*٠,٠٢	×١,٧-	*٠,٠٣-	الانفتاح التجاري
***٠,١٤-	**٠,١٣-	***٢,٥-	***٠,١٥-	القيود على الصرف
**٠,٢٥-	٠,٠٠٣٢	٠,٢٧-	٠,٠٠٣٣-	المبالغة في سعر الصرف
***٠,٣٣	*٠,٢٠	***٠,٧	***٠,٢٠	الانفتاح التجاري في الاقتصادات المجاورة
٠,٠٢	١,٨	١,٤-	٥,٤	أسعار صادرات السلع الأساسية
٦,١	١٢,٠	١,٨	٢,٠-	أسعار واردات السلع الأساسية
٠,٥٢	٠,٣٥	٠,٠٧	٠,٤٦	معامل التحديد

ملحوظة: تظهر المعاملات ذات الدلالة الإحصائية بأحرف داكنة؛ وتشير الرموز * و** و*** إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠٪ و٥٪ و١٪، على التوالي (على أساس الأخطاء المعيارية الغائبة). وتشمل الضوابط الأخرى جودة السياسات النقدية وتقلب سياسات المالية العامة (دائما ما تكون غير ذات دلالة إحصائية)؛ ومرونة نظام سعر الصرف؛ وإجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ والآثار القطرية؛ والاتجاه الزمني العام؛ ونمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي مرجح بالتجارة؛ وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن. عدد البلدان = ٧٩؛ عدد المشاهدات = ٣٤٢.
^١ تستخدم الانحدارات مستوى ومرجع التطور المالي لإفساح المجال أمام وجود علاقات غير خطية؛ ويمثل المعامل المشترك المبين القيمة الحدية، مقومة عند مستوى الوسط الحسابي للعينة.

الجدول ٥-٤ الانحدارات الطولية: تجارة السلع الأساسية، والاستثمار الأجنبي المباشر

التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي	حجم صافي الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	حجم الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي	حجم الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي	الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي
٠,٠٠١١	١,٠	٠,٠٧	٠,٠٢	*٠,٠٦
*٠,٠٨	١,٢	٠,٢	٠,٣	*٠,٠٢
٠,٠١٢	١,٥-	*٠,١٨-	٠,٣	٠,١٩
٠,١٨-	٩,٩-	*٠,١٨-	**٠,١٥-	*١,٥-
٠,٠١	٠,٦٢	٠,٠١٤	٠,٠٠١	٠,٠٣-
٠,٢٣	٤,٣-	٠,٥٥	٠,١٧	*٣,١
٠,٠٣	٠,٧	٠,٠	×٢,١	٤,٠
٠,٠٠٠٢-	٥,١	٠,١٢	*١,١-	٠,٣
٠,١٩	٠,٠٢	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٣٣

ملحوظة: تظهر المعاملات ذات الدلالة الإحصائية بأحرف داكنة؛ وتشير الرموز * و** و*** إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠% و٥% و١%، على التوالي (على أساس الأخطاء المعيارية الثابتة). وتشمل الضوابط الأخرى جودة السياسات النقدية وتقلب سياسات المالية العامة (دائما ما تكون غير ذات دلالة إحصائية)؛ ومرونة نظام سعر الصرف؛ وإجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ والاتجاه الزمني العام؛ ونمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي مرجح بالتجارة؛ وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن. عدد البلدان = ٧٩؛ عدد المشاهدات = ٣٦٣.

^١ تستخدم الانحدارات مستوى ومربع التطور المالي لإفساح المجال أمام وجود علاقات غير خطية؛ ويمثل المعامل المشترك المبين القيمة الحدية، مقومة عند مستوى الوسط الحسابي للعيننة.

لمعدلات التبادل التجاري على قطاعات التجارة غير السلعية.

الاستنتاجات

يتبين من التحليل في هذا الفصل أن الانتعاش الراهن في أسعار السلع الأساسية يحقق نفعا أكبر للاقتصادات النامية أكثر من أي فترات انتعاش سابقة وذلك من عدة أبعاد. فتزداد الصادرات بوتيرة أسرع نتيجة لزيادة نمو الصادرات المصنعة بقدر كبير. والأمر اللافت للانتباه هو أن البلدان المصدرة للسلع الأساسية قد رفعت كذلك صادراتها المصنعة، بما فيها الصادرات إلى آسيا. وتزامن هذا التسارع المشاهد مع انخفاض معدلات الزيادة في سعر الصرف الحقيقي لدى البلدان المصدرة للوقود وزيادة تخفيض التعريفات الجمركية في البلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود التي كانت تميل في فترات الانتعاش السابقة إلى زيادة حواجزها التجارية. وينمو الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بمعدل أسرع كثيرا مقارنة بفترات الانتعاش السابقة، وتباطأ الاقتراض الحكومي في نفس الوقت الذي اعتدل فيه الإنفاق الحكومي إلى حد ما. وعلى هذه الخلفية، تسارع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي على مستوى العالم النامي، وتمر الغالبية العظمى من البلدان في جميع المناطق بمرحلة اندماج تجاري ومالي سريع في الاقتصاد العالمي.

ومع هذا، يشير التحليل أيضا إلى أن أسعار السلع الأساسية تسهم بجزء صغير نسبيا في الاتجاه طويل الأجل نحو العولمة. وإلى جانب هذا، فمن أهم الأسباب

لأسعار السلع، وهذا أمر لا يبعث على الدهشة. فمثلا، نمت أحجام الصادرات في العينة (نسبيا إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) بمتوسط بلغ ٣٠% خلال الفترة الممتدة بين الثمانينات والعقد الحالي من القرن الحادي والعشرين. ويمكن عزو حوالي ربع هذه الزيادة الكلية إلى تحسن المؤسسات والتطور المالي (الشكل البياني ٥-١٢). ويعزى ربع آخر إلى تقليص تشوهات السياسة، بما في ذلك تخفيف القيود على الصرف، وتخفيض التعريفات الجمركية، والحد من المبالغة في تقييم سعر الصرف. وعلى العكس من ذلك، لا يعزى لأسعار صادرات وواردات السلع الأساسية سوى جزء صغير جدا من الزيادة في أحجام الصادرات في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء.

وهناك مسألة أعم تتعلق بالعلاقة بين المتغيرات التفسيرية المختلفة. وبصفة خاصة، ربما كانت هناك روابط سياسية اقتصادية مهمة بين المؤسسات وتشوهات السياسة من ناحية، وأسعار السلع الأساسية من ناحية أخرى. وهي مسألة لا مجال إلى إجراء تحليل كامل لها في هذا الفصل. ومع ذلك، يمكن من خلال تحليل الارتباط البسيط التوصل إلى إحدى النتائج الجديدة بالاهتمام كما يلي: هناك ارتباط تاريخي بين الزيادات في أسعار صادرات السلع الأساسية وزيادة الحواجز التجارية (الجدول ٥-٥). وأحد التفسيرات لهذه الاستجابة التي تدفعها صادرات السلع الأساسية غير الوقود بشكل كبير (كما يوضح تحليل الأحداث) هي أنها تأتي انعكاسا لمخاوف صانعي السياسات في الفترات السابقة بشأن آثار المرض الهولندي المحتملة من الصدمات الموجبة

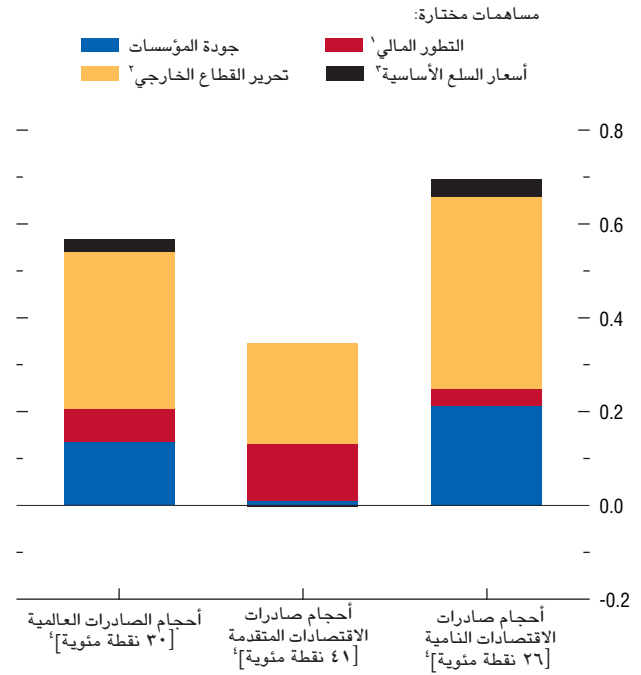
الجدول ٥-٥ الانحدارات الطويلة: المؤسسات والسياسات

المبالغة	المؤسسات	الانفتاح	المؤسسات
في سعر	الافتتاح	التجاري	واسعة
الصرف	الافتتاح	التجاري	الاختصاص
٩,٣	١,٢	**١٩-	١٩
٤,٨-	٠,٨٤-	***٢,٣	١,٦
٠,٠٥	٠,١١	...	٠,٠٥

ملحوظة: تستند نتائج «الانفتاح التجاري» إلى انحدار لوحد الاحتمال. وتظهر المعاملات ذات الدلالة الإحصائية بأحرف داكنة؛ وتشير الرموز * و** و*** إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠٪ و٥٪ و١٪، على التوالي (على أساس الإخطاء المعيارية الثابتة). وتشمل الضوابط الأخرى إجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ والآثار القطرية؛ والاتجاه الزمني العام؛ ونمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي مرجح بالتجارة؛ وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن. عدد البلدان = ٨٩؛ عدد المشاهدات = ٨٠١.

الشكل البياني ٥-١٢: تفسير زيادة الاندماج الاقتصادي منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحالي (المتغير التابع ومجموع الفروق بالنقاط المئوية على المحور السيني؛ ونسبة مجموع الفروق ٪ على المحور الصادي؛ تعتمد على الانحدارات الطويلة)

يُعزى معظم الاختلاف المبين بمرور الوقت إلى تأثير المؤسسات والتطور المالي وتشوهات السياسة والعوامل الخارجية كالعوامل الجغرافية، أكثر مما يُعزى إلى التأثير المباشر لأسعار السلع الأساسية. وتسهم المؤسسات والتطور المالي بحوالي ربع الزيادة الكلية.



المصادر: دراسة (Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine (2007)؛ ودراسة (Heston, Summers, and Aten (2006)؛ ودراسة (Marshall, Jaggers, and Gurr (2004)؛ ودراسة (Reinhart and Rogoff (2004)؛ ودراسة (Wacziarg and Welch (2003)؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية"، الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق (راجع الملحق ٥-١ للاطلاع على التفاصيل).

^١ تضم مساهمات التطور المالي ومربعه.

^٢ تضم مساهمات الانفتاح التجاري، والقيود على الصرف، والمبالغة في سعر الصرف.

^٣ تضم مساهمات أسعار صادرات وأسعار واردات السلع الأساسية.

^٤ بوجه عام، أحجام الصادرات منخفضة بمؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وراء الأداء الجيد نسبيا للاقتصادات النامية خلال فترة الانتعاش الراهنة في أسعار السلع الأساسية هو التحسن العام في بيئتها على صعيد المؤسسات والسياسات، بما في ذلك زيادة التطور المالي، والتحرير التجاري، والضبط المالي. كذلك حققت العديد من الاقتصادات النامية منافع من التحرير والنمو السريع لدي البلدان المجاورة لها، ويشمل ذلك من خلال الآثار التي ترتبت على الطلب على صادراتها (من السلع الأساسية والمصنعة). وترتب على ذلك كله انعكاسان رئيسيان.

- حتى إذا كانت أسعار السلع الأساسية ستفقد قوتها، فليس من المرجح أن يؤدي هذا التطور في حد ذاته إلى حدوث تأثير عكسي على الاندماج المتنامي للعديد من الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي. وهذا أمر مهم حيث إنه لا ينبغي بالضرورة النظر إلى التغيرات المواتية في معدلات التبادل التجاري لصادرات السلع الأساسية المشاهدة على مدى الأعوام القليلة الماضية باعتبارها سمة دائمة من سمات المشهد الاقتصادي.

- مواصلة التطور نحو الاندماج التجاري والمالي سوف يتطلب استمرار الجهود الدؤوبة لصانعي السياسات نحو زيادة تحسن أطر المؤسسات والسياسات. وعلى سبيل المثال، سيكون من الضروري أن يمتد التطور ليشمل التحرير التجاري وضمن ألا يثبت أن التحسنات المشاهدة في مراكز المالية العامة هي مجرد تحسنات دورية.

وبصورة أعم، ينبغي التأكيد على أن زيادة مشاركة البلدان منخفضة الدخل في الاقتصاد العالمي قد أوجد تحديات جديدة أمام صانعي السياسات. ولا تزال العديد من الاقتصادات تعتمد كثيرا على صادرات السلع الأساسية وقد يثبت تعرضها بشكل كبير لمخاطر صدمات أسعار

أوروبا الوسطى والشرقية
وكومنولث الدول المستقلة (٢٧)

ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروس وبلغاريا وكرواتيا وقبرص والجمهورية التشيكية وإستونيا وجورجيا وهنغاريا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ولاتفيا وليتوانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومولدوفا وبولندا ورومانيا وروسيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وطاجيكستان وتركيا وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان.

آسيا النامية (٢٧)

بنغلاديش وبوتان وكمبوديا والصين وفيجي ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والهند وإندونيسيا وكيريباس وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا وملديف وميانمار ونيبال وباكستان وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وساموا وسنغافورة وجزر سليمان وسري لانكا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند وتونغا وفانواتو وفييت نام.

أمريكا اللاتينية (٣٢)

أنتيغوا وبربودا والأرجنتين وجزر البهاما وبربادوس وبلين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والسلفادور وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وهاتي وهندوراس وجامايكا والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو وأوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١٧)

الجزائر والبحرين ومصر وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

البلدان المصدرة للوقود (٢٤)^{٢٥}

الجزائر وأنغولا وأذربيجان والبحرين وجمهورية الكونغو وإكوادور وغينيا الاستوائية وغابون وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان والكويت وليبيا ونيجيريا

^{٢٥} تُصنّف البلدان على أنها مصدرة للوقود إذا كان الوقود يمثل أكثر من ٥٠٪ من صادراتها.

السلع الأساسية. ويمثل ذلك حافزا مهما لزيادة التنوع تدريجيا، وهناك العديد من الاقتصادات النامية التي تتحرك في هذا الاتجاه. ومن شأن الإصلاحات المستمرة التي تحقق هذه الغاية أن تساعد كذلك في توفير هامش أمان لهذه الاقتصادات من التغيرات المفاجئة في البيئة الخارجية بما في ذلك أسعار السلع الأساسية.

الملحق ٥-١: البيانات المنهجية

المؤلفون الرئيسيون لهذا الملحق هم باتريك هتينغر، ونيكولا سباتافور، وإيرجومت تولون، وإيرينا تيتيل.

التغطية القطرية ومجموعات البلدان

يغطي الفصل الخامس ١٧١ اقتصادا متقدما وناميا (حسب توافر البيانات). وتظل التغطية القطرية ثابتة بين الفترات الزمنية في كل شكل بياني، برغم أنها قد تختلف من شكل بياني إلى آخر اعتمادا على توافر البيانات. وتقسّم البلدان إلى مجموعات كما يلي (عدد البلدان بين قوسين).

الاقتصادات المتقدمة (٢٣)

أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الاقتصادات الصاعدة والنامية (١٤٨)

إفريقيا جنوب الصحراء (٤٥)

أنغولا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وجيبوتي وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وغابون وغامبيا وغينيا وغانا وغينيا بيساو وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس وجمهورية موزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيشيل وسيراليون وجنوب إفريقيا والسودان وسوازيلاند وتنزانيا وتوغو وأوغندا وزامبيا وزمبابوي.

عن البنك الدولي وقاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن الصندوق، كما ورد أعلاه. وأخذت بيانات الدين الخارجي العام والخاص المستخدمة في دراسة الأحداث من قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية" للبنك الدولي.

قيمة تصدير الوحدة الصناعية

يهدف مؤشر قيمة تصدير الوحدة الصناعية (MUV) الصادر عن الأمم المتحدة إلى قياس قيمة وحدة الصادرات من السلع المصنعة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)، ٥-٨) في ٢٤ اقتصاداً من اقتصادات السوق المتقدمة. وأخذت البيانات من قاعدة بيانات "دليل الإحصاءات" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) (UNCTAD's Handbook of Statistics) وقاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن الصندوق.

أسعار السلع

أخذت مؤشرات أسعار السلع الأساسية (الكلية والأغذية والمشروبات والطاقة والمدخلات الصناعية) من قاعدة بيانات «نظام أسعار السلع الأساسية» للصندوق. وتتوافر مجملات الأسعار هذه بدءاً من الثمانينات وتمتد إلى فترات ماضية باستخدام البيانات المتوافرة عن أسعار السلع الأساسية المنفردة وأوزانها الترجيحية في المجملات. وأسعار الصادرات والواردات القطرية المستخدمة في الانحدارات هي ٣٢ سعراً من أسعار السلع المنفردة بالقيم الحقيقية مرجحة هندسياً حسب حصص صادرات وواردات هذه السلع نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، متوسط الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٦ (راجع الوصف الوارد في معدلات التبادل التجاري للسلع أدناه).

معدلات التبادل التجاري للسلع

تعرف معدلات التبادل التجاري القطرية للسلع الأساسية بأنها نسبة أسعار صادرات السلع إلى أسعار واردات السلع كما يلي:

$$TOT_{jt} = \prod_i (P_{it}/MUV_t)^{X_{ij}} / \prod_i (P_{it}/MUV_t)^{M_{ij}}$$

حيث P_{it} هي أسعار السلع المنفردة، MUV_t هو مؤشر قيمة تصدير الوحدة الصناعية، و X_{ij} هي حصة صادرات السلع الأساسية i في مجموع التبادل التجاري للبلد j

^{٢٩} للاطلاع على مزيد من المعلومات راجع الموقع الإلكتروني: www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=1890&lang=1.

^{٣٠} للاطلاع على مزيد من المعلومات راجع الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/np/res/commod/index.

وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية وترينيداد وتوباغو وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية اليمنية.

البلدان المصدرة للسلع الأولية غير الوقود (٢١)

بوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وشيلي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وغينيا بيساو وغيانا وملاوي وموريتانيا ومنغوليا وجمهورية موزامبيق وبابوا غينيا الجديدة وسيراليون وجزر سليمان وسورينام وطاجيكستان وأوزبكستان وزامبيا وزمبابوي.

مصادر البيانات وتعريف المتغيرات

التدفقات التجارية

أخذت بيانات التجارة الكلية (وبيانات إجمالي الناتج المحلي المستخدمة للحصول على النسب) من تقرير مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي، ٢٠٠٧) ومن قاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن الصندوق. ويتم تركيب البيانات من هذه المصادر ووصلها لإنتاج أفضل تغطية ممكنة على مستوى البلدان وعلى مدار الفترة الزمنية. وأخذت البيانات عن تجارة السلع المصنعة والسلع الأساسية (بما في ذلك الوقود وغير الوقود) من قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة عن البنك الدولي، وتستوفى القيم الناقصة في هذه البيانات. وتحدد أحجام صادرات وواردات السلع المصنعة والأساسية، على التوالي، عن طريق خفض القيم الاسمية باستخدام مؤشر قيمة الوحدة الصناعية ومؤشر أسعار السلع الأساسية المناظر (راجع أدناه).

رأس المال الأجنبي

أخذت البيانات حول أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، وحصص الملكية في استثمارات الحافظة، والديون من دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006).^{٢٨} وتمتد هذه البيانات إلى فترات زمنية ماضية للعديد من البلدان. وتم أخذ بيانات إجمالي الناتج المحلي من قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة

^{٢٦} تصنف البلدان على أنها مصدرة للسلع الأساسية غير الوقود إذا كانت السلع الأولية غير الوقود تمثل أكثر من ٥٠٪ من صادراتها.

^{٢٧} للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مؤشرات التنمية العالمية راجع الموقع الإلكتروني: <http://go.worldbank.org/3JU2HA60D0>.

^{٢٨} للاطلاع على مزيد من المعلومات راجع الموقع الإلكتروني: www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp0669.pdf.

من «التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف» الصادر عن صندوق النقد الدولي (لعدة سنوات). ومعدل متوسط التعريفات الجمركية هو متوسط المعدل الفعلي (نسبة إيرادات التعريفات الجمركية إلى قيم الواردات) وأخذ متوسط معدلات التعريفات الجمركية غير المرجحة من قاعدة بيانات أعدها خبراء الصندوق. وفي بعض الحالات، تستند هذه السلسلة إلى المعدل الفعلي أو المعدل المتوسط غير المرجح، وذلك حسب توافر البيانات؛ وتم استيفاء القيم الناقصة. وتستخدم الانحدارات مؤشر Wacziarg and Welch (2003) للانفتاح التجاري، استناداً إلى متوسط معدلات التعريفات الجمركية، ومتوسط الحواجز غير الجمركية، ومتوسط علاوة السوق الموازية للنقد الأجنبي، ووجود مكاتب لتسويق الصادرات، ووجود نظام اقتصادي اشتراكي (المؤشر يساوي صفراً قبل التحرير ويساوي واحد صحيح اعتباراً من بدء التحرير).^{٣٢}

قيود الحساب الرأسمالي

يستند أحد المقاييس الذي أخذ من دراسة Chinn and Ito (2006)^{٣٣} إلى المكونات الرئيسية المأخوذة من مقاييس عديدة للقيود على الحساب الرأسمالي والحساب الجاري من «التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف» الصادر عن صندوق النقد الدولي. ومن المصادر الأخرى نسخة محدثة لدراسة Grilli and Milesi-Ferretti (1995) وتشمل القيود على معاملات الحساب الرأسمالي من «التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف» الصادر عن صندوق النقد الدولي.

أسعار الصرف الفعلية والمبالغة في سعر الصرف

أخذت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية من نظام نشرات المعلومات في صندوق النقد الدولي. وتم وصل البيانات بالبيانات المأخوذة من قاعدة بيانات «مؤشرات التنمية العالمية» الصادرة عن البنك الدولي للتوصل إلى أفضل نطاق تغطية ممكن على مستوى البلدان وعلى مدار الفترات الزمنية. وتقاس أسعار الصرف الفعلية في دراسة الأحداث باعتبارها انحرافات عن الاتجاه العام في المائة، وذلك استناداً إلى مرشح هودريك-بريسكوت. وفي الانحدارات، يلجأ مقياس المبالغة في سعر الصرف إلى استخدام الفرق اللوغاريتمي لمعدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن الاتجاه العام، محسوباً باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.

^{٣٢} للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن متغير الانفتاح راجع الموقع الإلكتروني: <http://papers.nber.org/papers/w10152.pdf>
^{٣٣} للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا المقياس، راجع الموقع الإلكتروني: www.ssc.wisc.edu/~mchinn/Readme_kaopen163.pdf

(المتوسط)، و M_{ij} هي حصة واردات السلع الأساسية i في مجموع التبادل التجاري للبلد j (المتوسط).^{٣١} ويستخدم مؤشر معدلات التبادل التجاري أسعار ٣٢ سلعة أساسية منفردة من قاعدة بيانات «نظام أسعار السلع الأساسية» الصادرة عن الصندوق: الربيان ولحوم الأبقار ولحم الضأن والقمح والأرز والذرة والموز والسكر والقهوة والكاكاو والشاي ودقيق فول الصويا ودقيق السمك والجلود الخام وفول الصويا والمطاط الطبيعي والجنود الخشبية الصلدة والقطن والصوف وحديد الزهر والنحاس والنيكل والألومنيوم والرصاص والزنك والقصدير وزيت الصويا وزيت دوار الشمس وزيت النخيل وزيت جوز الهند والذهب والنفط الخام.

وأخذت البيانات عن صادرات وواردات السلع الأساسية المنفردة من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة. وقسمت هذه الصادرات والواردات حسب مجموع التبادل التجاري (المتوسط) وحسب متوسط الحصص الناتجة عن الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٦. وتقاس الأوزان الترجيحية مرة أخرى حسب حصة مجموع التبادل التجاري (المتوسط) في إجمالي الناتج المحلي لكل بلد (متوسط الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٦) المأخوذة من قاعدة بيانات «مؤشرات التنمية العالمية» الصادر عن البنك الدولي وقاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن الصندوق، وذلك لأغراض الاستخدام في دراسة الأحداث والانحدارات.

التجارة الثنائية

أخذت بيانات تجارة السلع الثنائية من قاعدة بيانات «إحصاءات وجهة التجارة» الصادر عن الصندوق. وأخذت البيانات حسب القطاع من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة وباستخدام التصنيف الموحد للتجارة الدولية - التعديل الثالث. ويضم قطاع السلع المصنعة التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٥-٨ ما عدا المجموعة ٦٨ (المعادن اللافلزية). ويضم قطاع السلع الأساسية التصنيف الموحد للتجارة الدولية صفر-٤، بما في ذلك ٦٨. وتم استيفاء القيم الناقصة. وأخذت بيانات الأحجام بخفض القيم الاسمية حسب مؤشر قيمة تصدير الوحدة الصناعية وحسب مؤشر أسعار السلع الأساسية الكلية، على التوالي، مثلما ورد آنفاً.

القيود التجارية

أخذت بيانات إعادة توطين الصادرات، وشروط تسليم العملة الأجنبية، والضوابط على الاستثمار الأجنبي المباشر وتصفية الاستثمار الأجنبي المباشر

^{٣١} راجع أيضاً دراسة Lee and others (2008) التي تستخدم مقياساً مماثلاً.

مرونة سعر الصرف

Beck, Demirgüç- وضعها (2007) database التي ومن أجل إفساح المجال أمام Kunt, and Levine^{٣٦} وجود العلاقات اللاخطية، تستخدم الانحدارات مستوى هذا المتغير والمربع الخاص به.

الانفتاح التجاري ومتوسط معدل التعريف الجمركية في الاقتصادات المجاورة

تستخدم الانحدارات الانفتاح التجاري للاقتصادات المجاورة مقيسا بالمتوسط المرجح لمؤشر Wacziarg and Welch (2003) للانفتاح التجاري في البلدان الأخرى (راجع ما ورد أنفا). وتستخدم دراسة الأحداث متوسط معدل التعريف الجمركية في الاقتصادات المجاورة مقيسا بالمتوسط المرجح لمتوسط معدلات التعريف الجمركية في البلدان الأخرى (راجع ما ورد أنفا). وفي كلتا الحالتين، ترتبط الأوزان الترجيحية بإجمالي الناتج المحلي للبلدان الأخرى بالدولار الأمريكي حسب السعر في عام ٢٠٠٠ وبالاتجاه المعكوس للمسافة الفاصلة بينها وبين البلد المعني. والمسافات هي مسافات الدائرة الكبرى محتسبة باستخدام الإحداثيات الجغرافية المتوافرة في "World Factbook" الصادر عن هيئة الاستخبارات المركزية (CIA).^{٣٧}

بُعد المسافة الاقتصادية

يُقاس بُعد المسافة الاقتصادية بالمسافات (اللوغاريتمية) بين البلد المعني والبلدان الأخرى، مرجحا بإجمالي الناتج المحلي للبلدان الأخرى بالدولار الأمريكي حسب السعر في عام ٢٠٠٠ نسبيا إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان الأخرى بالدولار الأمريكي حسب السعر في عام ٢٠٠٠. والمسافات هي مسافات الدائرة الكبرى محتسبة باستخدام الإحداثيات الجغرافية المتوافرة في "World Factbook" الصادر عن هيئة الاستخبارات المركزية (CIA).

وضع البلدان غير الساحلية ومساحة الأرض

وضع البلدان غير الساحلية يساوي واحد إذا لم يكن للبلد المعني شريط ساحلي ويكون صفرا فيما عدا ذلك. ومساحة الأرض هي المساحة بالكيلومتر المربع. وأخذت هذه البيانات من "World Factbook" الصادر عن هيئة الاستخبارات المركزية (CIA).

منهجية دراسة الأحداث

تلجأ دراسة الأحداث في فترات الانتعاش والركود لأسعار السلع الأساسية إلى استخدام معدلات التبادل

تُقاس مرونة سعر الصرف باستخدام مؤشر الفئات الكبيرة Reinhart-Rogoff لمرونة سعر الصرف بحكم الواقع، الذي انقسم إلى مؤشر ثلاثي القيم (حيث يشير ١ إلى نظام سعر الصرف الثابت أو المربوط، ويشير ٢ إلى نظام متوسط، ويشير ٣ إلى التعويم الحر). ويأخذ تصنيف Reinhart-Rogoff وجود نظام سعر الصرف المزدوج أو الأسواق الموازية في بعض الاقتصادات بعين الاعتبار، ويستخدم تقلبات أسعار الصرف التي تحددها قوى السوق في التصنيف الإحصائي لنظام سعر الصرف المعني.^{٣٤}

سياسات الاقتصاد الكلي والمؤسسات

تُقاس جودة المؤسسات باستخدام متغير «القيود على السلطة التنفيذية» في مجموعة بيانات (Polity IV) مؤشر النظام السياسي الرابع كما ورد في دراسة Marshall, Jaggers, and Gurr's (2004). ويتبع المتغير مقياسا يتألف من سبع فئات، حيث تشير أعلى القيم إلى وجود نظام أفضل للضوابط والتوازنات لدى السلطات التنفيذية للحكومة. وتشير الدرجة التي تبلغ «١» إلى الصلاحية غير المحدودة للسلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات، وتمثل الدرجة ٧ أعلى درجات المساءلة الممكنة أمام مجموعة أخرى ذات صلاحية مساوية على أقل تقدير كالسلطة التشريعية. وأخذت بيانات رصيد الحكومة العامة ورصيد الحساب الجاري من قاعدة بيانات «مؤشرات التنمية العالمية» الصادرة عن البنك الدولي وقاعدة بيانات تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن الصندوق.

أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي

أُخذت بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والاستثمار المحلي، والاستهلاك العام والخاص من قاعدة بيانات «مؤشرات التنمية العالمية» الصادرة عن البنك الدولي وقاعدة بيانات تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن الصندوق. وتم تركيب البيانات من هذه المصادر ووصلها للوصول إلى أفضل نطاق تغطية ممكن على مستوى البلدان وعلى مدار الفترات الزمنية.

التطور المالي

يُقاس التطور المالي باستخدام نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي الناتج المحلي. وأخذت البيانات من قاعدة بيانات Financial Development and Structure

^{٣٦} للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مجموعة بيانات مؤشر Finan-Development and Structure database، راجع الموقع الإلكتروني: <http://go.worldbank.org/X23UD9QUX0>.

^{٣٧} للاطلاع على مزيد من المعلومات راجع الموقع الإلكتروني: www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html

^{٣٤} للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مؤشر Reinhart-Rogoff، راجع الموقع الإلكتروني: www.wam.umd.edu/~creinhar/Links.html.

^{٣٥} للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مجموعة بيانات مؤشر النظام السياسي الرابع راجع الموقع الإلكتروني: www.cidcm.umd.edu/polity.

والركود كما يلي: فترات الانتعاش الكبيرة، والبلدان المصدرة للوقود، والبلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود. وتعرف فترات الانتعاش (الركود) الكبيرة بأنها فترات الانتعاش (الركود) التي تدخل نطاقاتها ضمن الربيع الأعلى لجميع فترات الانتعاش (الركود). وبناء على هذا التعريف، هناك ١٧ فترة من فترات الانتعاش الراهنة تفي بشروط الفترات الكبيرة. وقد ورد فيما سبق تعريفى البلدان المصدرة للوقود والبلدان المصدرة للسلع الأساسية غير الوقود.

تحليل الاقتصاد القياسي

- يتناول تحليل الاقتصاد القياسي المتغيرات التابعة الواردة أدناه (راجع الجداول من ٥-١ إلى ٥-٥)
- نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي، وصافي الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من حيث القيمة (الجدول ٥-١)
- نسبة تجارة السلع الأساسية إلى إجمالي الناتج المحلي، وصافي صادرات السلع الأساسية إلى إجمالي الناتج المحلي، وصادرات السلع إلى إجمالي الناتج المحلي، وواردات السلع إلى إجمالي الناتج المحلي، من حيث القيمة (الجدول ٥-٢)
- نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي، وصافي الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، من حيث الحجم (الجدول ٥-٣)
- نسبة تجارة السلع الأساسية إلى إجمالي الناتج المحلي، وصافي صادرات السلع الأساسية إلى إجمالي الناتج المحلي، وصادرات السلع الأساسية إلى إجمالي الناتج المحلي، وواردات السلع الأساسية إلى إجمالي الناتج المحلي، من حيث الحجم (الجدول ٥-٤)
- المؤسسات واسعة الاختصاص، مقيسة باستخدام متغير "القيود على السلطة التنفيذية" الوارد وصفه آنفاً (الجدول ٥-٥)
- الانفتاح التجاري مقيسا باستخدام مؤشر Welch (2003) and Wacziarg and (الجدول ٥-٥)
- القيود على أسعار الصرف مقيسة باستخدام الوسط الحسابي للقيود على معاملات الحساب الجاري ومعاملات الحساب الرأسمالي، مأخوذاً من «التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف» الصادر عن صندوق النقد الدولي (الجدول ٥-٥)
- المبالغة في سعر الصرف (الجدول ٥-٥) واستخدمت المتغيرات التفسيرية في التحليل كما وردت مناقشته أعلاه.

التجاري للسلع الأساسية الوارد وصفها آنفاً. ويستخدم هذا المقياس لتحديد فترات الانتعاش والركود القطرية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٧. ويتبع إجراء تحديد التواريخ إلى حد كبير ما جاء في دراسة Cashin, McDermott, and Scott (2002) ويستند إلى إيجاد نقاط التحول (مستويات الذروة والقاع) في السلاسل الزمنية.^{٣٨} وتحدد نقاط التحول المذكورة باستخدام البيانات القطرية السنوية، مما يعني أن الدورات لا يمكن أن تكون قصيرة جداً وأن توقعيتها قد يختلف من بلد إلى آخر. ومتى وجدت نقاط التحول يتم احتساب فترتها الزمنية ونطاقها (التغير التراكمي في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية) من القاع إلى الذروة ومن الذروة إلى القاع. وتحدد بعد ذلك فترات الانتعاش والركود باعتبارها فترات الارتفاع والانخفاض في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية، على التوالي بينما تقع نطاقاتها ضمن الربيع الأعلى لكل هذه النوبات على مستوى العينة. ونتج عن هذا الإجراء ٣٢٧ فترة انتعاش و٣٢١ فترة ركود. وتعامل النوبة الراهنة على نحو مشابه، برغم أن عام ٢٠٠٧ يعتبر هو عام الذروة لجميع البلدان المعنية، لأنها لم تبلغ نهايتها بعد. كذلك يدخل العديد من مستويات الذروة في عام ٢٠٠٦ ضمن فترة الانتعاش الراهنة. ويحدد تاريخ بدايتها بأنه آخر مستويات القاع القطرية التي تأتي بعد آخر مستويات الذروة. ثم تحتسب النطاقات القطرية المصاحبة ويتم اختيار فترات الانتعاش باعتبارها نوبات الزيادة التراكمية في معدلات التبادل التجاري لأسعار السلع التي تبلغ مستوى أعلى من الحد الفاصل للربيع الأعلى، كما ورد وصفه آنفاً. ونتجت عن ذلك ٣٠ فترة انتعاش، ١٩ منها في بلدان مصدرة للوقود و٦ في بلدان مصدرة للسلع الأساسية غير الوقود. وتمثل فترات الانتعاش والركود القطرية هذه أساس دراسة الأحداث التي نتجت عنها في الشكل البياني ٥-١١. ويحتسب متوسط التغير السنوي في المائة لكل متغير معني (متوسط التغير السنوي في حالة أسعار الصرف الفعلية الحقيقية مقيسة بالنسبة المئوية للانحراف عن الاتجاه العام) خلال كل فترة انتعاش وفترة ركود حسب توافر البيانات. ويتم بعد ذلك التوصل إلى القيم الوسيطة لجميع هذه التغيرات على نحو منفصل لفترات الانتعاش السابقة وفترات الركود السابقة وفترة الانتعاش الحالية. وأخيراً، يتم التوصل إلى الفروق بين القيم الوسيطة لفترات الانتعاش والركود السابقة وبين فترة الانتعاش الراهنة وفترات الانتعاش السابقة وإيرادها.

وتركز دراسة الأحداث على ثلاث عينات فرعية منفصلة بالإضافة إلى العينة الكاملة لفترات الانتعاش

^{٣٨} راجع أيضاً دراسة Pagan and Sossounov (2003) اللذان يستخدمان منهجا مماثلاً في تحديد تواريخ فترات الانتعاش والركود لأسعار حصص الملكية.

- Blattman, Christopher, Jason Hwang, and Jeffrey G. Williamson, 2007, "Winners and Losers in the Commodity Lottery: The Impact of Terms of Trade Growth and Volatility in the Periphery 1870-1939," *Journal of Development Economics*, Vol. 82 (January), pp. 156-79.
- Broda, Christian, and David Weinstein, 2004, "Globalization and the Gains from Variety," NBER Working Paper No. 10314 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Cashin, Paul, and C. John McDermott, 2002, "The Long-Run Behavior of Commodity Prices: Small Trends and Big Variability," *IMF Staff Papers*, Vol. 49 (July), pp. 175-99.
- , and Alasdair Scott, 2002, "Booms and Slumps in World Commodity Prices," *Journal of Development Economics*, Vol. 69 (October 1), pp. 277-96.
- Cashin, Paul, Luis F. Céspedes, and Ratna Sahay, 2004, "Commodity Currencies and the Real Exchange Rate," *Journal of Development Economics*, Vol. 75 (October), pp. 239-68.
- Chen, Yu-chin, and Kenneth Rogoff, 2003, "Commodity Currencies," *Journal of International Economics*, Vol. 60 (May), pp. 133-60.
- Chinn, Menzie, and Hiro Ito, 2006, "What Matters for Financial Development? Capital Controls, Institutions, and Interactions," *Journal of Development Economics*, Vol. 81 (October), pp. 163-92. Available via the Internet: www.web.pdx.edu/~ito.
- Collier, Paul, and Benedikt Goderis, 2007, "Commodity Prices, Growth, and the Natural Resource Curse: Reconciling a Conundrum," CSAE Working Paper No. 2007-15 (Oxford: University of Oxford, Center for the Study of African Economies). Available via the Internet: www.csaee.ox.ac.uk/workingpapers/pdfs/2007-15text.pdf.
- Corden, W. Max, 1984, "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation," *Oxford Economic Papers*, Vol. 36 (November), pp. 359-80.
- , and J. Peter Neary, 1982, "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy," *Economic Journal*, Vol. 92 (December), pp. 825-48.
- Cravino, Javier, Daniel Lederman, and Marcelo Olarreaga, 2007, "Substitution Between Foreign Capital in China, India, the Rest of the World, and Latin America: Much Ado about Nothing?" Policy Research Working Paper No. 4361 (Washington: World Bank).

وتقدر جميع الانحذارات المقطعية باستخدام متوسط القيم على مدار الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٥. وتقدر الانحذارات الطولية باستخدام جميع المشاهدات المتوافرة لمتوسط خمس سنوات، بدءاً من عام ١٩٧٠، وباستخدام تثبيت الآثار القطرية.

وبني الشكل البياني ١٢-٥ على النحو التالي: أولاً، يقدر كل انحذار باستخدام العينة بأكملها. ثم تقسم العينة إلى فترة الثمانينات والعقد الحالي من القرن الحادي والعشرين، وتحسب قيم الوسيط للمتغيرات التابعة والتفسيرية في كل عينة فرعية. ولكل متغير تفسيري، يضرب الفرق في قيمة الوسيط على مستوى العينات الفرعية في المعامل ذي الصلة (مقدر باستخدام العينة ككل). وبذلك يتم التوصل إلى مساهمة المتغير التفسيري المعني في الفرق (الوسط الحسابي) للمتغير التابع بين العقود المختلفة.

المراجع

- Akin, Cigdem, and M. Ayhan Kose, 2007, "Changing Nature of North-South Linkages: Stylized Facts and Explanations," IMF Working Paper 07/280 (Washington: International Monetary Fund).
- Anderson, Kym, Will Martin, and Dominique van der Mensbrugghe, 2006, "Market and Welfare Implications of Doha Reform Scenarios," in *Agricultural Trade Reform and the Doha Development Agenda*, ed. by Kym Anderson and Will Martin (New York: Palgrave Macmillan).
- Baier, Scott L., and Jeffrey H. Bergstrand, 2007, "Do Free Trade Agreements Actually Increase Members' International Trade?" *Journal of International Economics*, Vol. 71 (March), pp. 72-95.
- Baldwin, Robert E., 2003, "Openness and Growth: What's the Empirical Relationship?" NBER Working Paper No. 9578 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, 2000 (revised: October 17, 2007), "A New Database on Financial Development and Structure," *World Bank Economic Review*, Vol. 14 (September), pp. 597-605. Available via the Internet: www.econ.worldbank.org/staff/tbeck.
- Berg, Andrew, and Anne Krueger, 2003, "Trade, Growth, and Poverty: A Selective Survey," IMF Working Paper 03/30 (Washington: International Monetary Fund).

- Deaton, Angus, 1999, "Commodity Prices and Growth in Africa," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 13 (Summer), pp. 23–40.
- , and Ronald Miller, 1996, "International Commodity Prices, Macroeconomic Performance, and Politics in Sub-Saharan Africa," *Journal of African Economies*, Vol. 5 (October), pp. 99–191.
- Dell’Ariccia, Giovanni, Julian di Giovanni, André Faria, M. Ayhan Kose, Paolo Mauro, Jonathan Ostry, Martin Schindler, and Marco Terrones, 2007, "Reaping the Benefits of Financial Globalization" (Washington: International Monetary Fund). Available via the Internet: www.imf.org/external/np/res/docs/2007/0607.htm.
- Dollar, David, and Aart Kraay, 2003, "Institutions, Trade, and Growth," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 50 (January), pp. 133–62.
- , 2004, "Trade, Growth, and Poverty," *Economic Journal*, Vol. 114 (February), pp. F22–F49.
- Edwards, Sebastian, 1993, "Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries," *Journal of Economic Literature*, Vol. 31 (September), pp. 1358–93.
- , and Jonathan Ostry, 1990, "Anticipated Protectionist Policies, Real Exchange Rates, and the Current Account: The Case of Rigid Wages," *Journal of International Money and Finance*, Vol. 9 (June), pp. 206–19.
- Frankel, Jeffrey A., and David Romer, 1999, "Does Trade Cause Growth?" *American Economic Review*, Vol. 89 (June), pp. 379–99.
- Goldstein, Andrea, Nicolas Pinaud, Helmut Reisen, and Xiaobao Chen, 2006, "The Rise of China and India: What’s in It for Africa?" OECD Development Center Study (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Grilli, Vittorio, and Gian Maria Milesi-Ferretti, 1995, "Economic Effects and Structural Determinants of Capital Controls," *Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 42 (September), pp. 517–51.
- Hallaert, Jean-Jacques, 2006, "A History of Empirical Literature on the Relationship Between Trade and Growth," *Mondes en Développement*, Vol. 34 (March), pp. 63–77.
- Harding, Don, and Adrian Pagan, 2006, "Synchronization of Cycles," *Journal of Econometrics*, Vol. 132, No. 1, pp. 59–79.
- Harrison, Ann, and Helena Tang, 2005, "Trade Liberalization: Why So Much Controversy?" in *Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform*, ed. by N. Roberto Zaghera (Washington: World Bank), pp. 131–56.
- Henry, Peter B., 2007, "Capital Account Liberalization: Theory, Evidence, and Speculation," *Journal of Economic Literature*, Vol. 45 (December), pp. 887–935.
- Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten, 2006, "Penn World Table Version 6.2," Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania (Philadelphia: University of Pennsylvania, September). Available via the Internet: pwt.econ.upenn.edu/php_site/pwt_index.php.
- International Monetary Fund (IMF), 2007a, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*, April (Washington).
- , 2007b, *Regional Economic Outlook: Asia and Pacific*, October (Washington).
- Ishii, Shogo, Karl Habermeier, and others, 2002, "Capital Account Liberalization and Financial Sector Stability," IMF Occasional Paper No. 211 (Washington: International Monetary Fund).
- Johnson, Simon, Jonathan D. Ostry, and Arvind Subramanian, 2007, "The Prospects for Sustained Growth in Africa: Benchmarking the Constraints," NBER Working Paper No. 13120 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Kose, M. Ayhan, Eswar S. Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei, 2006, "Financial Globalization: A Reappraisal," IMF Working Paper 06/189 (Washington: International Monetary Fund).
- , 2008, "Financial Globalization and Economic Policies," forthcoming IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Krueger, Anne, 1998, "Why Trade Liberalisation Is Good for Growth," *Economic Journal*, Vol. 108 (September), pp. 1513–22.
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2006, "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004," IMF Working Paper 06/69 (Washington: International Monetary Fund).
- Lederman, Daniel, Marcelo Olarreaga, and Isidro Soloaga, 2007, "The Growth of China and India in World Trade: Opportunity or Threat for Latin America and the Caribbean?" Policy Research Working Paper No. 4320 (Washington: World Bank).
- Lee, Jaewoo, Gian Maria Milesi-Ferretti, Jonathan Ostry, Alessandro Prati, and Luca Antonio Ricci, 2008, *Exchange Rate Assessments: CGER Methodologies*,

- IMF Occasional Paper No. 261 (Washington: International Monetary Fund).
- Marshall, Monty, Keith Jagers, and Ted Gurr, 2004, "Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2004" (College Park, Maryland: University of Maryland, Center for International Development and Conflict Management). Available via the Internet: www.cidcm.umd.edu/polity.
- Ostry, Jonathan, 1988, "Balance of Trade, Terms of Trade, and Real Exchange Rate: An Intertemporal Optimizing Framework," *Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 35, pp. 541–73.
- , and Andrew Rose, 1992, "An Empirical Evaluation of the Macroeconomic Effects of Tariffs," *Journal of International Money and Finance*, Vol. 11 (February), pp. 63–79.
- Pagan, Adrian R., and Kirill A. Sossounov, 2003, "A Simple Framework for Analysing Bull and Bear Markets," *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 18 (January/February), pp. 23–46.
- Prebisch, Raul, 1950, "The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems" (New York: United Nations).
- Quinn, Dennis, and A. Maria Toyoda, 2006, "Does Capital Account Liberalization Lead to Growth?" (unpublished; Washington: Georgetown University). Available via the Internet: faculty.msb.edu/quinn/papers/capital_liberalization_growth_Dec2006.pdf.
- Reinhart, Carmen, and Kenneth Rogoff, 2004, "The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 119 (February), pp. 1–48.
- Rodriguez, Francisco, and Dani Rodrik, 2002, "Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence," in *NBER Macroeconomics Annual 2000*, ed. by Ben S. Bernanke and Kenneth Rogoff (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
- Singer, Hans W., 1950, "The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries," *American Economic Review, Papers and Proceedings*, Vol. 40 (May), pp. 473–85.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2007, *World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development* (New York).
- van der Ploeg, Frederick, 2006, "Challenges and Opportunities for Resource Rich Economies," CEPR Discussion Paper No. 5688 (London: Centre for Economic Policy Research).
- Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch, 2003, "Trade Liberalization and Growth: New Evidence," NBER Working Paper No. 10152 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Winters, L. Alan, 2004, "Trade Liberalisation and Economic Performance: An Overview," *Economic Journal*, Vol. 114 (February), pp. F4–F21.

مناقشة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مارس ٢٠٠٨

أدى رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ٢١ مارس ٢٠٠٨.

آفاق الاقتصاد العالمي وقضايا السياسات

ناقش المديرين التنفيذيون تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه المتوقعة إزاء خلفية عدم اليقين الاستثنائي الذي يحيط بالمدة والتكلفة المرجحين للأزمة المالية الحالية، والتي انتشرت متجاوزة سوق الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة. فقد تباطأ النمو خلال الأشهر الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة تأثراً بضيق الأوضاع المالية، ولكنه لا يزال قويا في الاقتصادات الصاعدة التي تنخرط في مسيرة العولمة بخطى سريعة. واتفق المديرين على أن آفاق النمو العالمي لعام ٢٠٠٨ تراجع بدرجة ملحوظة منذ أن صدر تقرير «مستجدات الاقتصاد العالمي» في يناير ٢٠٠٨، وإن كان عدد من المديرين قد أعرب عن اعتقاده بأن تنبؤات السيناريو الأساسي الجديدة التي وضعها خبراء الصندوق تنطوي على خفض مفرط للتنبؤات السابقة، لا سيما بالنظر إلى مرونة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمة واستمرار إيجابية البيانات الرسمية التي ترد من اقتصادات أوروبا الغربية. ولا يزال التواصل الواضح بين جميع الأطراف مطلباً ضرورياً في ظل تبلور هذه التنبؤات، وخاصة في المنعطف الراهن.

وأكد المديرين أن الخطر الأكبر على الآفاق المتوقعة يكمن في الأحداث التي لا تزال تتكشف في الأسواق المالية، لا سيما المخاوف من أن تؤدي الخسائر الفادحة ذات الصلة بقطاع الرهون العقارية الأمريكية عالية المخاطر وغيرها من أنواع الائتمان المهيكلة إلى إيقاع ضرر بالغ برأس المال المالي وتحويل ضائقة الائتمان الراهنة إلى أزمة ائتمان مكتملة الملامح. ويرى معظم المديرين أن التفاعل بين الصدمات المالية السلبية وتباطؤ الطلب المحلي لا يزال من المخاطر الجسيمة التي تهدد بنتائج دون المستوى المتوقع في الولايات المتحدة وبدرجة أقل في أوروبا الغربية وأجزاء أخرى من العالم.

وفي الوقت ذاته، لا يزال كثير من المديرين يرى أن هناك زخماً إيجابياً تحركه القوة المحتملة للطلب المحلي في الاقتصادات الصاعدة سريعة النمو، مع الإقرار بأن هذه البلدان معرضة لمخاطر خارجية سلبية من خلال القنوات التجارية والمالية. ونبه المديرين إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالضغط التضخمي وسوق النفط، بالرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي، تحت تأثير طفرة أسعار السلع الأساسية في سياق يتسم بضيق أوضاع العرض والطلب وزيادة اهتمام المستثمرين بالسلع الأساسية كفتنة من فئات الأصول، بالإضافة إلى عوامل مالية أخرى. ورأى عدد من المديرين أن زوال الاختلالات العالمية على نحو غير منظم لا يزال خطراً وارداً بالرغم من انخفاض سعر الدولار الأمريكي أمام عملات مرنة أخرى وتناقص عجز الحساب الجاري الأمريكي.

إزاء هذه الخلفية، أكد المديرين أن صانعي السياسات على مستوى العالم يواجهون مجموعة من التحديات سريعة التحرك. ففي الاقتصادات المتقدمة، تتمثل أهم الأولويات في فعالية التعامل مع الأزمة المالية ومواجهة مخاطر النمو دون المتوقع، مع النظر بعين الاعتبار إلى معدلات التضخم التي ارتفعت مؤخراً وضرورة الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الأطول. ولا يزال التحدي الآني في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية هو السيطرة على ضغوط التضخم مع ضمان ألا يؤدي الطلب المحلي القوي إلى تزايد مواطن التعرض للخطر. وفي نفس الوقت، أشار المديرين إلى أن عدداً من هذه البلدان يواجه بالفعل تداعيات التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة، وأن زيادة كثافة التباطؤ العالمي أو طول مدته سوف يتطلب الحكمة في استجابات صانعي السياسات في الاقتصادات المتأثرة. ورأى المديرين أنه من المهم ضمان الاتساق بين مناهج السياسات المتبعة في البلدان المختلفة في ظل هذه الظروف العالمية الصعبة.

الاقتصادات المتقدمة

اتفق المديرون على أن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي يرجع إلى الأثر المترتب على صعوبة أوضاع الائتمان، وتدهور الأوضاع في سوق العمل، واستمرار التصحيح العميق في سوق المساكن. وأشار بعضهم إلى أن الإقراض قد يخضع لقيود بسبب الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المالية الأساسية في الولايات المتحدة. ورجح المديرون أن يظل النشاط الاقتصادي ضعيفا حتى نهاية عام ٢٠٠٩ ثم يتعافى بعد ذلك بالتدريج. وسوف يتراجع الاستهلاك نتيجة لتأثير الثروة وضعف فرص العمل، بينما يستمر انخفاض الاستثمارات السكنية. وأشار معظم المديرين إلى أن تدابير الدفعة المالية التنشيطية التي تمت الموافقة عليها مؤخرا ستساعد على احتواء الركود في غضون العام. ورحب معظم المديرين بالإجراءات القوية التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي لتخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة في النظام المالي. ورأوا أن الضرورة قد تقتضي مزيدا من الخفض لأسعار الفائدة، حسب الأدلة الواردة بشأن مدى الهبوط الاقتصادي وتدهور الأوضاع الائتمانية. وفي الوقت ذاته، أكد عدد من المديرين أنه يتعين توجيه اهتمام كبير لمخاطر التضخم عند اتخاذ قرارات السياسة النقدية، نظرا لارتفاع التضخم الأساسي بدرجة ما واحتمالات استمرار الارتفاع والتقلب في أسعار الطاقة والأغذية — وإن أقروا في نفس الوقت بإمكانية الحد من هذه الاتجاهات العامة عن طريق الاتساع المتوقع في فجوات الناتج وتراخي سوق العمل. وبينما أشار عدد قليل من المديرين إلى تقييم خبراء الصندوق بأن الدولار لا يزال في مصاف العملات القوية، رجحوا أن تكون تحركات السوق مؤخرا قد أحدثت خفضا كبيرا في حجم المبالغة في قيمة سعر الصرف.

وأقر المديرون بتباطؤ النشاط في أوروبا الغربية أيضا اعتبارا من أواخر ٢٠٠٧، في انعكاس لارتفاع أسعار النفط، وزيادة ضيق الأوضاع المالية، وضعف نمو الصادرات. وأشاروا إلى احتمال فرض قيود على نشاط الإقراض في الفترة المقبلة نتيجة للخسائر التي تكبدتها بعض البنوك الأوروبية الكبرى بسبب تعرضها لمخاطر الائتمان المهيكل، وقالوا إن المرجح للنمو أن يستمر في التباطؤ خلال الفترة المقبلة. وإذ أشار المديرون إلى اعتماد الشركات في أوروبا اعتمادا كبيرا نسبيا على التمويل من البنوك، اعتبروا أن الآثار التي يمكن أن تحدثها انتشار أزمة الائتمان على القطاع المالي في أوروبا هي من أبرز مخاطر

التطورات المعاكسة التي تهدد آفاق الاقتصاد الإقليمي، وإن أشار بعضهم إلى تزايد العمالة واستمرار المعدلات المرتفعة للنمو النقدي والائتماني رغم تشديد معايير الإقراض. وإزاء هذه الخلفية، وإلى جانب النتائج المثمرة للإصلاحات الهيكلية التي جرت مؤخرا، رأي العديد من المديرين أن المنطقة مهيأة بوجه عام لمواجهة التداعيات التي يمكن أن تترتب على زيادة اضطرابات الأسواق المالية. ومع استمرار المخاطر التضخمية وأجواء الغموض الكبيرة التي تحيط بالأسواق المالية، لا يزال البنك المركزي الأوروبي يعطي الأولوية لضمان استمرارية الثبات التام للتوقعات التضخمية. وإذ أشار معظم المديرين إلى سلامة الإجراء الذي اتخذته البنك المركزي الأوروبي بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير في الوقت الراهن، رأوا أنه ينبغي أن يظل مستعدا لتخفيف شدة السياسة النقدية إذا تراجعت المخاوف التضخمية وتكثفت مخاطر النمو دون المتوقع. واتفق المديرون بوجه عام على ضرورة ترك أدوات الضبط التلقائي تعمل بحرية تامة في منطقة اليورو مع مراعاة الحاجة إلى إحراز تقدم مطرد نحو تحقيق الأهداف المالية متوسطة الأجل لهذه البلدان. أما البلدان التي أصبحت أهدافها متوسطة الأجل تحت السيطرة التامة فيمكن أن تقدم دفعة تنشيطية إضافية أيضا عند الحاجة. غير أن معظمهم ذكر أن المجال متاح لترك أدوات الضبط التلقائي تعمل بحرية في بلدان أخرى من منطقة اليورو قد يخضع لقيود تفرضها مستويات الدين العام المرتفعة وخطط التصحيح الجارية غير الكافية لضمان استمرارية أوضاعها على المدى المتوسط.

ورحب المديرون بقوة النشاط في اليابان حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وإذ أشاروا إلى محدودية الأثر المباشر لاضطراب أسواق الائتمان على النظام المالي الياباني، رأوا أن النشاط الاقتصادي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ سوف يتأثر بتراجع مشاعر قطاع الأعمال، وتباطؤ نمو الدخل الشخصي، وارتفاع أسعار النفط، وانخفاض النمو العالمي. ورأي معظمهم أنه من المفيد إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير في الوقت الراهن، ولكنهم أعربوا عن اعتقادهم بأن المجال متاح، وإن كان محدودا، لتخفيض هذه الأسعار عن مستوياتها المنخفضة أصلا إذا ما حدث تدهور شديد في الاحتمالات المتوقعة للنمو. وأشار المديرون إلى أن مستويات صافي الدين العام لا تزال مرتفعة برغم الجهود المبذولة لضبط أوضاعها، وأن المجال محدود لاتخاذ إجراء استنسابي إضافي على صعيد المالية العامة. ورغم

الاقتصادي. ونبه عدة مديرين أيضا إلى أن السياسة النقدية ينبغي ألا تتحمل بمفردها عبء إصدار الاستجابة الملائمة لفقاعات أسعار الأصول الممكنة، مؤكداً على دور السياسة التنظيمية في هذا الصدد.

الاقتصادات الصاعدة والنامية

أشار المديرون إلى أن الاقتصادات الصاعدة والنامية تمكنت من الصمود نسبياً أمام انتشار الأزمة في الأسواق المالية العالمية، وهو ما يرجع في معظمه إلى مكاسب الاستقرار الذي تحققت مع تحسن أطر السياسات الاقتصادية الكلية وقوة زخم النمو الناشئة عن مكاسب الإنتاجية التي ترتبط بالاندماج المتواصل في الاقتصاد العالمي واتساع قواعد التصدير. ونتيجة لذلك، قد يكون للدورة الاقتصادية التي تمر بها الاقتصادات المتقدمة دور أقل تأثيراً في الوقت الذي يزداد فيه انفتاح هذه الاقتصادات أمام التجارة. ومع ذلك فقد أقر المديرون بأن استمرار ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة لفترة طويلة سيؤدي على الأرجح إلى تأثير سلبي كبير على هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي اتساع نطاق المشكلات في الأسواق المالية إلى الحد من الرفع المالي على مستوى العالم، وهو ما يمكن أن يفضي بدوره إلى تزايد القيود على التدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة التي تعتبر عرضة للخطر.

واتفق المديرون على أن العديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية لا يزال يواجه تحدي احتواء التضخم وتجنب زيادة مكامن الخطر، وأن على صانعي السياسات فيها أن يظلوا على استعداد لإصدار الاستجابة الملائمة إذا ما أصبحت البيئة الخارجية أكثر سلبية. وأكد المديرون أن عدداً من البلدان لديه فرصة أكبر من ذي قبل لتطبيق سياسات نقدية ومالية مضادة للاتجاهات الدورية، ولكن من الضروري الاسترشاد بظروف كل بلد على حدة عند تحديد مزيج السياسات الملائم. وأشار المديرون على وجه الخصوص إلى أن الأمر قد يقتضي الاستجابة بتشديد السياسات على الفور في البلدان التي تعاني عجزاً كبيراً في حساباتها الجارية أو غير ذلك من مواطن الضعف الأخرى، حتى تحتفظ بالثقة وتتجنب الأزمات الخارجية المألوفة في عقود سابقة.

إمكانية السماح لأدوات التثبيت التلقائي بأن تعمل إذا ما حدث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي، فمن المرجح أن يكون تأثيرها على الطلب المحلي محدوداً.

ورحب المديرون بعمليات ضخ السيولة التي أجرتها البنوك المركزية الكبرى وأقروا بأن إجراءات السياسة النقدية كانت بمثابة خط الدفاع الأول الذي يكتسب أهمية في بيئة الاضطرابات المالية الحالية. وأشاروا إلى التحديات الخاصة التي تواجه تنفيذ السياسة النقدية في المنعطف الراهن. وأحد هذه التحديات هو الموازنة الدقيقة بين تخفيف مخاطر النمو دون المتوقع من ناحية والوقاية من تصاعد التضخم من ناحية أخرى. ونظراً لتصاعد المخاطر أمام استقرار الأسعار، شدد عدة مديرين على ضرورة ألا تخاطر البنوك المركزية بمصداقيتها التي اكتسبتها بعد جهد شاق في مكافحة التضخم. ومن الجوانب الأخرى في تنفيذ السياسة النقدية ما أدت إليه الاهتزازات المالية الحالية من إضعاف الآلية المعتادة لانتقال آثار السياسة النقدية في بعض البلدان، مما يثير التساؤلات حول أثر التيسير النقدي على الاقتصاد. غير أن المديرين أقروا بأن ضخ السيولة ليس حلاً للمشكلات الأساسية في الأسواق المالية — والتي تشمل إعادة تسعير الأصول عالية المخاطر، وضعف مستوى الثقة وإمكانية التعويل على الطرف المقابل، وقضايا الإعسار — وإنما هي وسيلة يمكن الاستعانة بها لكسب الوقت إلى حين معالجتها. وقال المديرون إنهم يتطلعون إلى العودة إلى تناول قضايا القطاع المالي في سياق مناقشة عدد إبريل ٢٠٠٨ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي».

ورحب المديرون بتحليل الروابط بين دورات أسعار العقارات والسياسة النقدية الوارد في الفصل الثالث. ورجحوا أن يكون أثر تحركات أسعار العقارات على النشاط الاقتصادي ككل مدفوعاً بطائفة من العوامل التي تختلف باختلاف الوقت والبلدان. واتفق المديرون مع التحليل الذي يفيد بأن درجة التطور في سوق الرهون العقارية ربما كان واحداً من أهم هذه العوامل. وأكد العديد من المديرين أن أسعار المساكن تشكل أهمية للبنوك المركزية بقدر تأثيرها على التضخم وفجوة الناتج. وإضافة إلى ذلك، عرضت الإشارة إلى أن البنوك المركزية التي تضع هدفاً للتضخم يمكن أن تتحسب لفقاعات أسعار الأصول عن طريق توسيع الأفق الزمني للسياسة النقدية. وشدد عدد من المديرين على أن السياسة النقدية ينبغي أن تظل مركزة على الاحتمالات المتوقعة للتضخم والنشاط

بهدف توجيه اقتصاداتها إلى مسار «الهبوط الهادئ»، وكذلك على أهمية السياسات الاحترازية والتنظيمية في احتواء مواطن الضعف في الميزانية العمومية.

وفي كومنولث الدول المستقلة، لا يزال الطلب المحلي يواصل توسعه السريع مدفوعا بارتفاع أسعار السلع الأساسية، وسياسات الاقتصاد الكلي التوسعية، وسرعة نمو الائتمان، وارتفاع أسعار الأصول. وفي هذا السياق، اتفق المديرين على أن أبرز التحديات أمام صانعي السياسات في المنطقة هو كبح الضغوط التضخمية المتزايدة. واتفقوا أيضا على أن كفة النتائج دون المتوقعة في المنطقة هي الأرجح في ميزان المخاطر، حيث يرجح أن يتسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي بدرجة أكثر حدة من المتوقع في انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، ويمكن أن يؤثر سلبا على أوضاع التمويل الخارجي.

وبالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، أعرب المديرين عن ارتياحهم لاستمرار التوسع الاقتصادي بقيادة نمو بالغ القوة في البلدان المصدرة للنفط وبدعم من التوسع القوي في مناطق أخرى من العالم، مع الإشارة إلى وجود مخاوف في بعض بلدان المنطقة يثيرها تزايد الضغوط التضخمية الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية والوقود. ورحب المديرين بالتطليل الوارد في الفصل الخامس من التقرير والذي يوضح أن الاقتصادات النامية في إفريقيا وغيرها من أنحاء العالم تعمل على زيادة تنوع النشاط، وتحقق منافع من تحسين السياسات والإصلاحات الهيكلية الجارية في العديد من البلدان. ورغم أن المتوقع أن تعزز هذه الإصلاحات قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة تباطؤ الاقتصادات المتقدمة، فقد أعرب المديرين عن رأيهم بأن احتمال النتائج دون المتوقعة هو الأرجح في ميزان المخاطر، نتيجة لمخاطر الهبوط الملحوظ في أسعار السلع الأساسية عند انتهاء الانتعاش الراهن وتباطؤ التدفقات الرأسمالية الداخلة وتدفقات الاستثمار. وفي طليعة أولويات المنطقة على صعيد السياسات يأتي الحفاظ على التقدم نحو زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسين بيئة الأعمال والبنية التحتية والمؤسسات.

وفي الشرق الأوسط، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى دعم النمو المرتفع، وقوة الموازين الخارجية، وزيادة الإنفاق الحكومي في البلدان المصدرة للنفط، بينما تعزى قوة النمو في اقتصادات المنطقة الأخرى إلى الروابط التجارية والمالية مع البلدان المصدرة للنفط وكذلك الإصلاحات المحلية. غير أن الضغوط التضخمية سجلت ارتفاعا شديدا

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات الآسيوية الصاعدة ولكنه سيظل قويا بقيادة الصين والهند. وأعرب معظم المديرين عن رأيهم بأن المخاطر التي تكتنف آفاق الاقتصاد متوازنة إلى حد كبير — مع بعض احتمالات أن يتجاوز الطلب المحلي مستواه المتوقع، وإن كان من الوارد أيضا أن تأتي النتائج دون المستوى المتوقع نظرا لمخاطر البيئة الخارجية. وأعرب بعض المديرين عن قلقهم من احتمال أن يواجه عدد من البلدان مشكلات متواصلة من جراء التضخم وفورة النشاط الاقتصادي، ولاسيما إذا استمر زخم الاستهلاك المتزايد وثبتت عدم فعالية تدابير السياسات الرامية إلى إبطاء معدلات الاستثمار. ومن شأن التحول إلى نظم أكثر مرونة لسعر الصرف تتيح مجالا أكبر للتشديد النقدي أن يعود بالنفع على البلدان التي تخضع أسعار صرفها لنظم التوجيه المكثف.

وفي أمريكا اللاتينية، تقلصت مواطن التعرض للخطر مع زيادة قوة أطر السياسات، وتحسن إدارة الدين، وتطور الأسواق الرأسمالية المحلية، وأبدت المنطقة قدرة على الصمود أمام تزايد العزوف عن المخاطر وشيوع الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية. غير أن المديرين أعربوا عن اعتقادهم بأن آفاق الاقتصاد في المنطقة لا تزال معرضة لمخاطر النتائج دون المتوقعة، لا سيما إذا انعكس مسار الانتعاش الذي شهدته أسعار السلع الأساسية مؤخرا واقتربت ذلك بهبوط أعمق في النشاط الاقتصادي العالمي. واتفق المديرين على أن السياسة النقدية هي خط الدفاع الأول في مواجهة ضعف النتائج في البلدان التي اكتسبت مصداقية على صعيد استهداف التضخم، بينما تخضع إمكانية تخفيف شدة السياسات في البلدان الأخرى للقيود التي تفرضها الحاجة إلى احتواء الضغوط التضخمية. كذلك اتفق العديد من المديرين على المرونة في إدارة سعر الصرف ينبغي أن تقوم بدور داعم فحسب وأن أدوات التثبيت التلقائي ينبغي السماح لها بالعمل في البلدان التي لا تزال مستويات دينها العام في حدود يمكن الاستمرار في تحملها.

ولا يزال احتواء التضخم هو التحدي الأكبر أمام السياسات في معظم بلدان أوروبا الصاعدة. فالبلدان التي تراكمت لديها عجوزات كبيرة في الحساب الجاري بسبب الاعتماد على التمويل قصير الأجل والتمويل المرتبط بالديون يمكن أن تكون معرضة لتحول اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة. وفيما يخص هذه البلدان، شدد المديرين على أهمية السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة

النقدية في الصين، إلى جانب السماح بمزيد من المرونة في ارتفاع سعر الصرف، سيساعد على تخفيف العبء الذي تتحمله العملات الرئيسية الأخرى إزاء انخفاض سعر صرف الدولار، كما سيحقق هدف الصين في السيطرة على التضخم. وأكد المديرين أهمية معالجة اختناقات العرض في البلدان المصدرة للنفط، وزيادة السعي نحو تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو في أسواق المنتجات والعمل في منطقة اليورو واليابان.

وبصورة أعم، رحب المديرين بالمشاورات الجارية بين البلدان بصدد التعامل مع الاضطرابات المالية الحالية، لا سيما المشاورات التي تجريها السلطات النقدية في الاقتصادات المتقدمة فيما بينها ومع الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي. فالجهود المشتركة يمكن أن تكون أكثر فعالية بكثير من الجهود المنفردة في مجال تعزيز الثقة وزيادة الطلب. واتفق المديرين على أن الصندوق يتبوأ مكانة متفردة تمكنه من إضافة منظور متعدد الأطراف إلى استجابات السياسات للأزمة الراهنة، بما في ذلك الإضافة التي يقدمها من خلال تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" و«تقرير الاستقرار المالي العالمي»؛ فضلا على إتاحة منبر للمناقشات المستمرة وتبادل الآراء، لاسيما حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حالات الطوارئ؛ وتعزيز الاتساق بين السياسات القطرية وتقييم أثارها الانتشارية في اقتصاد عالمي يتزايد فيه الاندماج بين مختلف البلدان.

ورحب المديرين بتحليل خبراء الصندوق الوارد في الفصل الرابع والذي يوضح التبعات الاقتصادية الكلية على المديين القصير والمتوسط التي تخلفها التدابير المتخذة للحد من تراكم غازات الاحتباس الحراري. ورأي المديرين أن التحليل يضيف قيمة إلى النقاش الدائر حول تغير المناخ ويبرز دور الجهود متعددة الأطراف في معالجة هذه القضية بأسلوب يتسم بالفعالية والكفاءة ويحقق المساواة.

بسبب قوة الطلب المحلي، وارتفاع أسعار الأغذية، وزيادة الإيجارات. وقد أوصى المديرين بتركيز الإنفاق العام من الإيرادات النفطية على معالجة اختناقات العرض، بينما أكد بعضهم أن الضغوط التضخمية المتزايدة قد تتطلب تقييد الإنفاق من المالية العامة على المدى القصير بغية إحداث توازن مع النمو القوي في مستوى الطلب الخاص. وأكد المديرين في نفس الوقت أنه يتعين مواصلة السعي لتحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل، من خلال إصلاحات تشجع الاستثمار في القطاع غير النفطي وإقامة نظم مالية تستطيع دعم النمو المرتفع والمستمر.

القضايا متعددة الأطراف وقضايا أخرى

أكد المديرين أن الحد من المخاطر المصاحبة لاختلالات الحسابات الجارية العالمية لا تزال مطلبا مهما. وهناك تقدم جار نحو تقليص عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة وتنفيذ خطط السياسات المفصلة اتساقا مع الاستراتيجية التي أقرتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية والتي وضعها المشاركون في جولة المشاورات متعددة الأطراف برعاية صندوق النقد الدولي. غير أن التحركات الأخيرة في سوق العملة تؤكد احتمال حدوث تصحيحات على نحو غير منظم. وقد شدد عدة مديرين على أن البيئة الحالية تعزز أهمية اتخاذ إجراءات متواصلة تتسق مع خطط السياسات، وأهمية مراقبة الصندوق لتنفيذها. ورغم استمرار أهمية السياسات الرامية إلى إعادة التوازن للطلب المحلي في مختلف البلدان، فمن الضروري اتباع منهج مرن في تطبيق هذه السياسات لمراعاة الظروف القطرية المنفردة والسياق العالمي المتغير. واتفق المديرين على أن تخفيف قيود المالية العامة مؤقتا في الولايات المتحدة سيكون بمثابة ضمان فعال ضد زيادة عمق التباطؤ، ولكنه ينبغي ألا يهدد الأهداف متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة. وأكد عدد من المديرين أن زيادة تشديد السياسة

الملحق الإحصائي

وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض بلوغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ٣,١٪ في عام ٢٠٠٨ و٣,٤٪ في عام ٢٠٠٩، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو ٤,٠٪ في عام ٢٠٠٨، و٣,٦٪ في عام ٢٠٠٩، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني ١,٠٪ في عام ٢٠٠٨، و٠,٨٪ في عام ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو و عملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه على النحو التالي اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩:

١ يورو =	١٣,٧٦٠٣	شلن نمساوي
=	٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
=	٠,٥٨٥٢٧٤	جنيه قبرصي ^١
=	١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
=	٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
=	٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
=	٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية ^٢
=	٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه أيرلندي
=	١,٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
=	٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
=	٠,٤٢٩٣	ليرة مالطية ^٣
=	٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
=	٢٠٠,٤٨٢	إسكودو برتغالي
=	٢٣٩,٦٤٠	تولار سلوفيني ^٤
=	١٦٦,٣٨٦	بيزيتا إسبانية

راجع الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على وصف مفصل لكيفية تحديد أسعار التحويل.

^١ تم تحديد سعر التحويل بالنسبة لقبرص قبل انضمامها إلى منطقة اليورو في أول يناير ٢٠٠٨

^٢ تم تحديد سعر التحويل بالنسبة لليونان قبل انضمامها إلى منطقة اليورو في أول يناير ٢٠٠١.

^٣ تم تحديد سعر التحويل بالنسبة لمالطة قبل انضمامها إلى منطقة اليورو في أول يناير ٢٠٠٨

^٤ تم تحديد سعر التحويل بالنسبة لسلوفينيا قبل انضمامها إلى منطقة اليورو في أول يناير ٢٠٠٧.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية، ويتألف من خمسة أقسام هي الافتراضات، وما الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وتصنيف البلدان، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصاً للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المستخدمة في حساب الأرقام القطرية المجمعة. ويلخص القسم الرابع تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية، التي أعدت بياناتها على أساس المعلومات المتاحة حتى نهاية مارس ٢٠٠٨. وعلى سبيل التيسير فقط، تظهر الأرقام المتعلقة بعام ٢٠٠٨ وما بعده بنفس درجة التحديد المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولما كانت هذه الأرقام مجرد توقعات، فلا يفترض الاستدلال على أنها تتمتع بنفس الدرجة من الدقة.

الافتراضات

من المفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٣٠ يناير إلى ٢٩ فبراير ٢٠٠٨. وبالنسبة لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، تشير هذه الافتراضات إلى بلوغ متوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٥٠٤ و١,٥١٠، ومتوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل اليورو ١,٤٧ و١,٤٨، ومتوسط سعر تحويل الين مقابل الدولار الأمريكي هو ١٠٦,٧ و١٠٥,٩، على التوالي.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض بلوغه ٩٥,٥٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٨ و٩٤,٥٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٩.

ويفترض كذلك مواصلة السلطات الوطنية تنفيذ السياسات المعتمدة لديها. ويقدم الإطار ألف-١ شرحاً إضافياً للافتراضات الأكثر تحديداً بالنسبة للسياسات والتي تستند إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المتقدمة المختارة.

الإطار ألف-١: افتراضات السياسة الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات في بعض الاقتصادات المختارة

اليابان: تفترض التوقعات متوسطة الأجل للمالية العامة، أن نفقات وإيرادات الحكومة العامة (عدا الضمان الاجتماعي) يجري تعديلها على نحو يتوافق مع هدف الحكومة الحالي المتمثل في تحقيق الميزان الأولي للمالية العامة في أوائل السنة المالية ٢٠٠١ (عدا الضمان الاجتماعي).

ألمانيا: تستند التوقعات إلى التدابير المعلنة في تحديثات برنامج الاستقرار لعام ٢٠٠٧. وتتضمن توقعات عام ٢٠٠٨ خسارة في الإيرادات نتيجة إصلاح ضريبة الشركات وخفض معدلات المساهمة في نظام الضمان الاجتماعي (تأمينات البطالة). وفي الأجل المتوسط، تتسارع عجلة الإنفاق في مجالات الرعاية الصحية بسبب زيادة أعداد السكان المسنين وازدياد التكاليف، من جراء عدم اتخاذ تدابير إصلاح الرعاية الصحية.

فرنسا: تنطوي تقديرات المالية العامة لسنة ٢٠٠٧ على ما جاء في قانون الميزانية التصحيحي الصادر في نهاية السنة وتستند توقعات الميزانية إلى قانون الميزانية وتفترض زيادة نمو الإنفاق في مجال الضمان الاجتماعي، مما يرجع في معظمه لزيادة مصروفات الرعاية الصحية التي فاقت المستويات المستهدفة. وتستند التوقعات متوسطة الأجل إلى التنبؤات الرسمية بشأن الإيرادات الضريبية، ولكنها تفترض اختلاف هيكل الإنفاق (أقل تباطؤاً) وهيكل الإيرادات غير الضريبية، على نحو يتسق مع عدم تغيير افتراضات السياسات.

إيطاليا: تستند توقعات العجز لعام ٢٠٠٧ إلى النتائج التقديرية التي وضعها خبراء الصندوق. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨، فإن توقعات العجز تقوم على أساس تقييمات الخبراء لميزانية العام الجاري، المعدلة حسب التطورات الاقتصادية الكلية والمالية في الآونة الأخيرة، لا سيما انخفاض النمو والتزامات الإنفاق المسبقة التي يتعين تنفيذها في ٢٠٠٨. وبالنسبة للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢، يفترض ثبات الرصيد الأولي الهيكلي (مستبعداً منه التدابير التي لا تتكرر).

المملكة المتحدة: تفترض توقعات ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أن النمط المشاهد حتى نهاية ديسمبر سوف يستمر في الربع الأخير من السنة المالية. وتقوم توقعات الإيرادات في الأجل المتوسط على أساس الافتراضات الاقتصادية، التي يكتنفها قدر متواضع من الصلابة، ولكن أقل مما تفترضه السلطات. فتوقعات الإنفاق تفترض أن احتواء الإنفاق العام المزمع، الذي تحد في التقرير السابق للميزانية،

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل والمستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الميزانيات المعلنة رسمياً، والمعدلة حسب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي وإيرادات المالية العامة المتوقعة. وتنطوي توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط على التدابير التي يرجح تنفيذها. وفي الحالات التي لا تتوافر فيها المعلومات الكافية لخبراء الصندوق لتقدير خطط السلطات بشأن الميزانية وتوقعات تنفيذ السياسات، يفترض عدم تغير الميزان الأولي الهيكلي، ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضاً لافتراضات محددة تستخدم في بعض الاقتصادات المتقدمة (راجع أيضاً الجداول باء-٥ إلى باء-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات المعنية بأرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).^{١١}

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٩ الذي وضعته الإدارة الأمريكية. وتجري التعديلات لمراعاة الاختلافات في التوقعات الاقتصادية الكلية وافتراضات خبراء صندوق النقد الدولي بشأن ما يلي: (١) زيادة النفقات في مجال الدفاع استناداً إلى تحليل مكتب الميزانية بالكونغرس؛ (٢) تخفيض وتيرة التراجع في معدل نمو الإنفاق الاستنسابي؛ (٣) مواصلة التخفيض الضريبي باستخدام الضريبة الدنيا البديلة فيما بعد السنة المالية ٢٠٠٩؛ (٤) إعطاء الاقتصاد دفعة منشطة مماثلة لما اقترحه مؤخراً الرئيس الأمريكي وأعضاء الكونغرس. وتفترض التوقعات أيضاً عدم إحراز المدخرات المقترحة لبرنامج التأمين الصحي الفيدرالي (Medicare) سوى جزئياً وعدم استحداث حسابات التقاعد الشخصية.

^١ تعرف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي للميزانية هو مركز الميزانية الذي سيتحقق إذا ما توافقت مستوى الناتج الفعلي مع الناتج الممكن. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي للميزانية تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في رصيد الميزانية. وتستند حسابات الرصيد الهيكلي للميزانية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيرادات والنفقات (راجع عِد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الملحق الأول). ويعرف صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية للحكومة العامة التي تشمل أصول نظام تأمين الضمان الاجتماعي. وهناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي للميزانية.

التي تركز عليها، والمعدلة حسب الملائم وفق افتراضات خبراء الصندوق في الاقتصاد الكلي. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، تتضمن التوقعات أهم سمات خطة المالية العامة متوسطة الأجل المسبقة حسبما وردت في «برنامج التقارب» الذي أعدته السلطات في نوفمبر ٢٠٠٧ وقدمته للاتحاد الأوروبي. وتفيد التوقعات بانتقال الميزانية من تحقيق فائض مبدئي إلى مركز يزداد اقتراباً من حالة التوازن. ويتوافق ذلك الأمر مع توقعات السلطات بسد فجوة الإنتاج في الأجل المتوسط، كما يتماشى مع أهدافها المتمثلة في استمرارية أوضاع المالية العامة وتخفيض الدين على المدى الطويل.

اليونان: تستند التوقعات إلى ميزانية عام ٢٠٠٨، وإلى التحديث الأخير لبرنامج الاستقرار، والتنبؤات الأخرى المقدمة من السلطات. وتشير التقديرات الأولية التي وضعتها المفوضية الأوروبية إلى أن تعديل إجمالي الدخل القومي يمكن أن يؤدي إلى حدوث زيادة دائمة في مساهمة اليونان في ميزانية الاتحاد الأوروبي بأقل من ٠,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً على سداد متأخرات هذه المساهمة لمرة واحدة بنحو ٠,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما قد ينعكس في رصيد عام ٢٠٠٧. ولا تستند هذه المساهمات الممكنة إلى توقعات خبراء الصندوق.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية: تنسق توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ مع استراتيجية السلطات متوسطة الأجل الموضحة في ميزانية عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كما تستند توقعات ٢٠١١-٢٠١٢ إلى الافتراضات التي يركز عليها سيناريو الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط الذي وضعه خبراء الصندوق.

الهند: تستند تقديرات عام ٢٠٠٧ إلى البيانات المتاحة عن تنفيذ الميزانية. وتستند توقعات عام ٢٠٠٨ والأعوام اللاحقة إلى المعلومات المتاحة عن خطط الميزانية التي وضعتها السلطات (أشارت التوقعات إلى صدور ميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في ٢٩ فبراير ٢٠٠٨)، مع إجراء بعض التعديلات حسب افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تستند التوقعات إلى تقديرات مسبقة لإجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٧، وإلى ميزانية ٢٠٠٨، والميزانية متوسطة الأجل لخمس سنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣، المعدلة وفق افتراضات خبراء الصندوق والتوقعات الاقتصادية الكلية. المكسيك: تستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٠٨ إلى الميزانية التي وضعتها السلطات. وتستند توقعات عام ٢٠٠٩ وما بعده إلى حسابات خبراء الصندوق تمسحاً مع قانون المسؤولية المالية الصادر عن الحكومة الفيدرالية، الذي يشترط أن يكون الرصيد الكلي صفراً حسب المفهوم التقليدي (للميزانية).

سوف يستمر بنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية ٢٠١٢-٢٠١٣، في أعقاب انحرافه بعض الشيء عن المسار المحدد.

كندا: تلجأ التوقعات إلى استخدام تنبؤات السيناريو الأساسي في ميزانية عام ٢٠٠٧. ويدخل خبراء الصندوق بعض التعديلات على هذه التنبؤات لتعبر عن الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق آخر بيانات إحصائية أصدرتها مؤسسة الإحصاء الكندية (Statistics Canada)، بما في ذلك نتائج ميزانيات المقاطعات والأقاليم حتى نهاية الربع الثاني من ٢٠٠٧.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى تقرير آفاق الاقتصاد والمالية العامة نصف السنوي (Mid-Year Economic and Fiscal Outlook) الصادر في أكتوبر ٢٠٠٧. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ.

النمسا: توقعات عام ٢٠٠٧ والأعوام التالية هي توقعات خبراء الصندوق وتستند إلى السياسات الراهنة. البرازيل: تستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٠٨ إلى قانون المبادئ التوجيهية لميزانية ٢٠٠٨ والمراسيم التي أصدرتها السلطات مؤخراً بشأن ما تعتمزم القيام به على صعيد السياسات. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في السنوات اللاحقة لسنة الميزانية، باستثناء زيادة الاستثمارات العامة تمسحاً مع ما تعتمزم السلطات القيام به.

بلجيكا: في أعقاب انتخابات يونيو ٢٠٠٧ الفيدرالية، أدت اختلافات الآراء حول إصلاحات ترتيبات الفيدرالية المالية إلى انقسامات سياسية استمرت لأكثر من ستة أشهر. ولم يكن تقرير الميزانية لعام ٢٠٠٨ قد أصبح متاحاً في الموعد المقرر لتقديمه. وبالنسبة لتوقعات عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ فهي تقديرات خبراء الصندوق المعدلة حسب الافتراضات الاقتصادية الكلية وبفرض عدم تغير السياسات.

الصين: تستند التوقعات لعام ٢٠٠٧ إلى تقديرات الخبراء والبيانات المتاحة عن الأحد عشر شهراً الأولى من السنة، مع إجراء بعض التعديلات في تعريف خبراء صندوق النقد الدولي لرصيد الميزانية الكلية. وبالنسبة للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٣ فإن توقعات خبراء الصندوق تفترض زيادة الإنفاق، لا سيما في المجالات الاجتماعية، مع بقاء العجز شبه ثابت عند مستوياته المتوقعة لعام ٢٠٠٨ (حوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي).

الدايمرك: تنسق التقديرات لعام ٢٠٠٧ والتوقعات لعام ٢٠٠٧ مع أحدث التقديرات الرسمية للميزانية والتوقعات

الإطار ألف-١ (تتمة)

من آخر الإصدارات الإحصائية، والإعلانات الرسمية. وتفترض توقعات المالية العامة عدم تغير السياسات في السنوات اللاحقة.

السويد: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة في قانون الميزانية لعام ٢٠٠٨ (أكتوبر ٢٠٠٧)، مع تعديلاته التي تمثل انعكاساً لبيانات المالية العامة الجديدة وآراء خبراء الصندوق حول بيئة الاقتصاد الكلي. سويسرا: تستند توقعات الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ إلى حسابات خبراء الصندوق التي تتضمن تدابير لاستعادة توازن الحسابات الفيدرالية وتعزيز الموارد المالية للضمان الاجتماعي.

وتستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد، مما يعني ضمناً في معظم الحالات أن السياسة النقدية غير مسابرة للتطورات على مدى الدورة الاقتصادية، فترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تجاوز التضخم المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات إلى عدم تجاوز التضخم المتوقع هذا المعدل أو النطاق؛ وأن نمو الناتج المتوقع أقل من المعدل الممكن؛ وأن هامش الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في الاقتصاد كبير. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ٣,١٪ في عام ٢٠٠٨ و ٣,٤٪ في عام ٢٠٠٩ (راجع الجدول ١-١). ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر ٤,٠٪ في عام ٢٠٠٨ و ٣,٦٪ في عام ٢٠٠٩. أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر فمن المتوقع أن يبلغ ١,٠٪ في عام ٢٠٠٨ و ٠,٨٪ في عام ٢٠٠٩.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة إلى ميزانية عام ٢٠٠٧ وآخر تحديث لبرنامج الاستقرار، والتنبؤات الأخرى التي قدمتها السلطات.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى «تقرير المستجدات الاقتصادية والمالية لنصف السنة» (Half-Year Economic and Fiscal Update) الصادر في ديسمبر ٢٠٠٧. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ. وكانت نيوزيلندا قد تحولت في حساب المالية العامة نحو تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مع عدم وجود بيانات تاريخية قابلة للمقارنة.

البرتغال: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية عام ٢٠١٠ إلى تقديرات خبراء الصندوق لميزانية ٢٠٠٧ وتوقعات السلطات المعروضة في برنامج الاستقرار لعام ٢٠٠٧. وفي السنوات اللاحقة، تفترض توقعات المالية العامة الحفاظ على الرصيد الأولي باستثناء النفقات المرتبطة بشيخوخة السكان.

سنغافورة: تستند التوقعات المعنية بالنفقات للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى أرقام الميزانية، بينما تستند توقعات الإيرادات إلى تقديرات خبراء الصندوق لتأثير التدابير الجديدة على صعيد السياسات، بما في ذلك زيادة الضريبة على السلع والخدمات. وتفترض توقعات الإيرادات في الأجل المتوسط إدراج المكاسب الرأسمالية على احتياطات المالية العامة ضمن دخل الاستثمار.

إسبانيا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية عام ٢٠١٠ إلى ميزانية عام ٢٠٠٨؛ والسياسات المبينة في التحديث الأخير لبرنامج الاستقرار الذي أعدته السلطات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، والمعدلة وفق افتراضات خبراء الصندوق حول الاقتصاد الكلي؛ وإلى المعلومات المستقاة

ما الجديد

في الأول من يناير ٢٠٠٨ انضمت كل من قبرص ومالطة لعضوية منطقة اليورو، فبلغ مجموع بلدان منطقة اليورو خمسة عشر بلداً، وقد أدخلت تعديلات على التكوين القطري لمجموعة البلدان المصدرة للوقود بحيث تعبر عن التحديث الدوري لمعايير التصنيف، كما أدخلت تحديثات على الأوزان الترجيحية المحسوبة بتعادل القوى الشرائية لتعكس أحدث معامل للتحويل يوفره «برنامج المقارنات الدولية».

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٨٣ بلداً القاعدة الإحصائية لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي). وتشترك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تقوم إدارات المناطق بتحديث التوقعات القطرية بانتظام على أساس افتراضات شاملة متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف

الملحق الإحصائي

ومعدل نموه. ونتيجة للانتقال إلى أسلوب الترجيح بنظام السلسلة في حساب النمو الكلي باستخدام المعلومات عن الأسعار الجارية، أصبح بوسع البلدان قياس نمو إجمالي الناتج المحلي بطريقة أدق وذلك بالتغلب على مسألة تحيز البيانات الجديدة نحو الارتفاع^٦. وتتبع في الوقت الحالي منهجية الترجيح بنظام السلسلة في إعداد بيانات الاقتصاد الكلي الحقيقية لكل من ألبانيا وأستراليا والنمسا وأذربيجان وبلجيكا وكندا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك ومنطقة اليورو وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا واليونان ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكازاخستان وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطة وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وروسيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. غير أن البيانات المتوفرة قبل الأعوام ١٩٩٦ (ألبانيا) و١٩٩٤ (أذربيجان) و١٩٩٥ (بلجيكا) و١٩٩٥ (قبرص) و١٩٩٥ (الجمهورية التشيكية) و١٩٩٥ (منطقة اليورو) و١٩٩٦ (جورجيا) و١٩٩١ (ألمانيا) و٢٠٠٠ (اليونان) و١٩٩٤ (كازاخستان) و١٩٩٠ (أيسلندا) و١٩٩٥ (أيرلندا) و١٩٩٤ (اليابان) و١٩٩٤ (كازاخستان) و١٩٩٥ (لكسمبرغ) و٢٠٠٠ (مالطة) و١٩٩٥ (بولندا) و١٩٩٥ (روسيا) و١٩٩٥ (سلوفينيا) و١٩٩٥ (إسبانيا) تستند إلى حسابات قومية غير منقحة وقد يطرأ عليها التعديل في المستقبل.

وقد اعتمد أعضاء الاتحاد الأوروبي نظاما متسقا لإعداد الحسابات القومية يعرف باسم النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٩٥ (ESA 1995)، فأصبحت جميع بيانات الحسابات القومية تقدم على أساس هذا النظام الجديد اعتبارا من عام ١٩٩٥. وقد أحرزت السلطات الوطنية تقدما في مجال تعديل بيانات ما قبل ١٩٩٥ لكي تتوافق مع النظام الجديد غير أنه لم يكتمل بعد في بعض الحالات. وفي هذه الحالات، تمت مواءمة البيانات التاريخية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بعناية لتلاني حالات انقطاع تسلسل البيانات. ومع ذلك، ينبغي لمستخدمي بيانات الحسابات القومية بالاتحاد الأوروبي قبل عام ١٩٩٥ أن يتوخوا الحذر حتى يحين الوقت الذي تنتهي في الهيئات

المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتستند قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى المعلومات المستقاة من مصادر البيانات الوطنية والمنظمات الدولية.

وقد شهدت معايير الإحصاء والتحليل الاقتصادي تحسينات كبيرة نتيجة المراجعة الشاملة لكل من نظام الحسابات القومية (SNA) لعام ١٩٩٣ الموحد، ومطبوعات صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة (BPM5)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية (MFSM)، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001).^٥ واتسمت مشاركة الصندوق بالفعالية في جميع هذه المشروعات، لا سيما دليل ميزان المدفوعات، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل إحصاءات مالية الحكومة، الأمر الذي يعبر عن مدى اهتمام الصندوق بصفة خاصة بالمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي والأوضاع المالية للقطاع العام في مختلف البلدان. وقد بدأت مواءمة البيانات القطرية مع التعاريف الجديدة بصدق مع صدور هذه الأدلة. غير أن تطابق البيانات تماما مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على تقديم معدي الإحصاءات الوطنية بيانات قُطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال متوائمة جزئيا فقط مع هذه الأدلة.

وتمشيا مع التحسينات التي تحققت مؤخرا في معايير إبلاغ بيانات الإحصاءات الاقتصادية، ألغت عدة بلدان بشكل تدريجي الطريقة التقليدية القائمة على سنة الأساس الثابتة في حساب مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي الحقيقية، ومعدل نموها وتحولت إلى حساب النمو الإجمالي بطريقة الترجيح بنظام السلسلة. ونتيجة للتغيرات الكبيرة التي حدثت مؤخرا في هياكل هذه الاقتصادات، قامت البلدان المعنية بمراجعة الطريقة المتبعة لديها في قياس مستويات إجمالي الناتج المحلي

^٥ نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٣، (بروكسل/ لكسمبرغ ونيويورك وباريس وواشنطن، ١٩٩٣) إعداد مفوضية الجماعة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي؛ ودليل ميزان المدفوعات- الطبعة الخامسة، (واشنطن، ١٩٩٣) إعداد صندوق النقد الدولي؛ ودليل الإحصاءات النقدية والمالية، (واشنطن، ٢٠٠٠) إعداد صندوق النقد الدولي؛ ودليل إحصاءات مالية الحكومة، (واشنطن، ٢٠٠١) إعداد صندوق النقد الدولي.

^٦ راجع دراسة: Charles Steindel, 1995, "Chain-Weighting: The New Approach to Measuring GDP," *Current Issues in Economics and Finance* (Federal Reserve Bank of New York), Vol. 1 (December).

• الأرقام المجمعّة المتعلقة بالاقتصاد الخارجي هي مجموع بيانات فرادى البلدان بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي. أما الأرقام المجمعّة للتغيرات في أحجام وأسعار التجارة الخارجية فهي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب مئوية في فرادى البلدان مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

وبالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإن المعاملات الخارجية المحررة بعملات غير قابلة للتحويل (حتى ١٩٩٠) تحول إلى الدولار الأمريكي بأسعار التحويل الضمنية للدولار الأمريكي/الروبل والمحسوبة على أساس سعر صرف العملة الوطنية لكل بلد مقابل الدولار والروبل.

وتشير جميع البيانات إلى السنوات الميلادية، باستثناء البلدان التالية حيث تستخدم السنوات المالية: أستراليا (يوليو/يونيو)؛ ومصر (يوليو/يونيو)؛ وهايتي (أكتوبر/سبتمبر)؛ وجمهورية إيران الإسلامية (أبريل/مارس)؛ وموريشيوس (يوليو/يونيو)؛ وميانمار (أبريل/مارس)؛ ونيبال (يوليو/يونيو)؛ ونيوزيلندا (يوليو/يونيو)؛ وباكستان (يوليو/يونيو)؛ وساموا (يوليو/يونيو)؛ وتونغا (يوليو/يونيو).

تصنيف البلدان

موجز تصنيف البلدان

تُصنف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.^٩ وبدلاً من الاعتماد على معايير جامدة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، تطور هذا التصنيف بمرور الوقت لتيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال تنظيم البيانات

^٩ لا يشير مصطلح «بلد» المستخدم في هذا التقرير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة وفقاً للقانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضاً بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يتم الاحتفاظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

الإحصائية الوطنية تماما من تعديل البيانات التاريخية. راجع الإطار ١-٢ في عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وتتضمن البيانات المجمعّة للمجموعات القطرية والواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة للبيانات المعنية بكل بلد على حدة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة^٧ ما لم يذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابيا لجميع البيانات ما عدا التضخم ونمو النقود في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

- الأرقام القطرية المجمعّة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجلات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاث السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.
- الأرقام المجمعّة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصة من مجموع الناتج المحلي العالمي أو مجموع الناتج المحلي للمجموعة.^٨
- الأرقام المجمعّة للبيانات المتعلقة بالاقتصاد المحلي لمنطقة اليورو (١٥ بلدا عضوا خلال الفترة بأكملها، ما لم يذكر خلاف ذلك) هي مجملات البيانات الواردة من المصادر الوطنية باستخدام أوزان ترجيحية. ولا تعدل البيانات السنوية لتعكس أثر اليوم في الشهر التقويمي. وبالنسبة للبيانات قبل ١٩٩٩، يراعى عند إعداد البيانات المجمعّة استخدام أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥.
- الأرقام المجمعّة لمعدلات البطالة ونمو العمالة مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من حجم القوى العاملة للمجموعة.

^٧ تُحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته، والتوظيف، وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، وإنتاجية عوامل الإنتاج، والتبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية بناء على معدلات تغير سنوية مركبة ما عدا معدل البطالة فيتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

^٨ راجع الإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على موجز للأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضا دراسة Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, «Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook», in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (International Monetary Fund, December 1993), pp.106-23.

الملحق الإحصائي

الجدول (ألف) - تصنيف البلدان حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٠٧^١ (% من إجمالي المجموعة أو العالم)

عدد السكان		صادرات السلع والخدمات		إجمالي الناتج المحلي		عدد البلدان	
العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة		
١٥,٣	١٠٠,٠	٦٦,٤	١٠٠,٠	٥٦,٤	١٠٠,٠	٣١	الاقتصادات المتقدمة
٤,٧	٣٠,٧	٩,٦	١٤,٤	٢١,٤	٣٧,٩		الولايات المتحدة
٤,٩	٣٢,٣	٢٩,٥	٤٤,٤	١٦,١	٢٨,٦	١٥	منطقة اليورو
١,٣	٨,٤	٩,٢	١٣,٨	٤,٣	٧,٧		ألمانيا
١,٠	٦,٣	٤,٠	٦,٠	٣,٢	٥,٦		فرنسا
٠,٩	٦,٠	٣,٧	٥,٦	٢,٨	٤,٩		إيطاليا
٠,٧	٤,٦	٢,٢	٣,٤	٢,١	٣,٧		إسبانيا
٢,٠	١٣,٠	٤,٧	٧,٢	٦,٦	١١,٧		اليابان
٠,٩	٦,٢	٤,٢	٦,٤	٣,٣	٥,٩		المملكة المتحدة
٠,٥	٣,٣	٢,٩	٤,٤	٢,٠	٣,٥		كندا
٢,٢	١٤,٥	١٥,٤	٢٣,٣	٧,٠	١٢,٥	١٢	اقتصادات أخرى متقدمة
							للتذكير
١١,٣	٧٣,٨	٣٨,٤	٥٧,٨	٤٣,٥	٧٧,٢	٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,٣	٨,٤	٨,٩	١٣,٥	٣,٧	٦,٦	٤	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
	اقتصادات الأسواق الصاعدة والأسواق النامية		اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية		
٨٤,٧	١٠٠,٠	٣٣,٦	١٠٠,٠	٤٣,٦	١٠٠,٠	١٤١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المجموعات الإقليمية
							إفريقيا
١٢,٨	١٥,١	٢,٥	٧,٤	٣,٠	٦,٩	٤٧	جنوب الصحراء
١١,٦	١٣,٧	١,٩	٥,٥	٢,٣	٥,٣	٤٤	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٨,٦	١٠,٢	١,٠	٢,٨	١,٢	٢,٨	٤٢	أوروبا الوسطى والشرقية
٢,٨	٣,٣	٤,٦	١٣,٨	٤,١	٩,٣	١٣	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٤,٣	٥,١	٣,٤	١٠,٢	٤,٥	١٠,٢	١٣	روسيا
٢,٢	٢,٦	٢,٣	٦,٨	٣,٢	٧,٣		آسيا النامية
٥٢,٦	٦٢,٠	١٣,٢	٣٩,٣	٢٠,١	٤٦,٠	٢٣	الصين
٢٠,٥	٢٤,٢	٧,٨	٢٣,٣	١٠,٨	٢٤,٨		الهند
١٧,٥	٢٠,٦	١,٣	٤,٠	٤,٦	١٠,٥		ما عدا الصين والهند
١٤,٦	١٧,٢	٤,١	١٢,١	٤,٦	١٠,٦	٢١	الشرق الأوسط
٣,٧	٤,٤	٤,٧	١٤,٠	٣,٨	٨,٧	١٣	نصف الكرة الغربي
٨,٦	١٠,١	٥,١	١٥,٢	٨,٣	١٩,٠	٣٢	البرازيل
٢,٩	٣,٥	١,١	٣,٢	٢,٨	٦,٤		المكسيك
١,٦	١,٩	١,٧	٥,١	٢,١	٤,٨		
							المجموعات التحليلية
							حسب مصدر إيرادات التصدير
٩,٤	١١,١	٨,٩	٢٦,٥	٨,٤	١٩,٤	٢٤	الوقود
٧٥,٣	٨٨,٩	٢٤,٧	٧٣,٥	٣٥,٢	٨٠,٦	١١٧	غير الوقود
٣,٤	٤,٠	٠,٧	٢,٢	٠,٧	١,٧	٢٠	منها: منتجات أولية
							حسب مصدر التمويل الخارجي
٥٤,٦	٦٤,٥	١٦,٠	٤٧,٥	٢٤,٠	٥٥,٠	١١٦	بلدان المركز المدين الصافي
٩,٠	١٠,٦	٠,٨	٢,٤	١,٥	٣,٤	٣٠	منه: تمويل رسمي
							بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
١٤,٥	١٧,٢	٢,٣	٦,٩	٤,٢	٩,٦	٤٩	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦
٤٠,١	٤٧,٣	١٣,٦	٤٠,٥	١٩,٨	٤٥,٤	٦٧	بلدان المركز المدين الصافي الأخرى
							مجموعات أخرى
٧,٢	٨,٥	٠,٤	١,٣	٠,٨	١,٨	٣١	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٥,٥	٦,٥	٥,٤	١٦,١	٤,٦	١٠,٦	١٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للبلدان المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويُعبّر عدد البلدان الذي تتألف منه كل مجموعة عن البلدان التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.
^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول (باء)- الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مجموعات فرعية أخرى		الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		الاقتصادات الآسيوية الجديدة		منطقة اليورو		مناطق العملات الرئيسية	
اقتصادات أخرى متقدمة		الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		الاقتصادات الآسيوية الجديدة		منطقة اليورو		مناطق العملات الرئيسية	
نيوزيلندا	أستراليا	كندا	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ^١	إيطاليا	النمسا	الولايات المتحدة			
النرويج	الدانمرك	فرنسا	كوريا	لكسمبرغ	بلجيكا	منطقة اليورو			
سنغافورة	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ^١	ألمانيا	سنغافورة	مالطة	قبرص	اليابان			
السويد	أيسلندا	إيطاليا	مقاطعة تايوان	هولندا	فنلندا				
سويسرا	إسرائيل	اليابان	الصينية	البرتغال	فرنسا				
مقاطعة تايوان	كوريا	المملكة المتحدة		سلوفينيا	ألمانيا				
الصينية		الولايات المتحدة		إسبانيا	اليونان				
				أيرلندا	أيرلندا				

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في أول يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

المتقدمة الرئيسية والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة من أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا. كذلك تصنف في مجموعتين فرعيتين البلدان الأعضاء في منطقة اليورو، وعددها ١٥ بلداً، والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة الأربعة. وتشمل البيانات المجمع في الجداول عن منطقة اليورو البلدان الأعضاء الحاليين في كل السنوات رغم توسع العضوية بمرور الوقت.

وتشير البيانات المعنية بألمانيا في ١٩٩١ والسنوات اللاحقة إلى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية (أي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة)، وقبل عام ١٩٩١، لم تكن البيانات الاقتصادية متاحة على أساس موحد ومتسق. ومن ثم، فإن الجداول التي تعرض النسبة المئوية للتغير السنوي تتضمن بيانات ألمانيا الغربية حتى نهاية ١٩٩١، وبيانات ألمانيا الموحدة اعتباراً من سنة ١٩٩٢ وما بعدها. وبصفة عامة، فإن بيانات الحسابات القومية والنشاط الاقتصادي والمالي المحلي حتى نهاية عام ١٩٩٠ تغطي ألمانيا الغربية فقط، في حين تشير البيانات المتعلقة بالحكومة المركزية وميزان المدفوعات إلى

بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول (ألف) نظرة عامة على هاتين المجموعتين المعيارييتين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويوضح عدد البلدان في كل مجموعة ومتوسط نصيب المجموعتين في ٢٠٠٧ من إجمالي الناتج المحلي المجمع المقوم بتبادل القوى الشرائية، ومجموع صادرات السلع والخدمات، والسكان.

وهناك بضعة بلدان غير مدرجة حالياً في هاتين المجموعتين، إما لأنها غير أعضاء في صندوق النقد الدولي ولا تخضع اقتصاداتها لمراقبة الصندوق، أو لعدم استكمال قواعد بياناتها. ونظراً لنقص البيانات لا تعبر الأرقام المجمع عن البلدان التالية: جمهورية أفغانستان الإسلامية، والبوسنة والهرسك، وبروني دار السلام، وإريتريا، والعراق، وليبيريا، وجمهورية الجبل الأسود، وصربيا، والصومال، وتيمور-ليشتي، وزمبابوي. وتعتبر كل من كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مثالاً للبلدان غير الأعضاء في الصندوق، بينما تعد سان مارينو، وهي من الاقتصادات المتقدمة، وأروبا وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو وجمهورية الجبل الأسود، وهي من البلدان النامية، أمثلة لاقتصادات لم تكتمل قواعد بياناتها.

الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقاً للتصنيف المتبع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يورد الجدول (باء) الاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣١ اقتصاداً. وتتألف المجموعة الفرعية للاقتصادات

الجدول (جيم)- الاتحاد الأوروبي			
النمسا	فنلندا	لاتفيا	رومانيا
بلجيكا	فرنسا	ليتوانيا	الجمهورية السلوفاكية
بلغاريا	ألمانيا	لكسمبرغ	سلوفينيا
قبرص	اليونان	مالطة	إسبانيا
الجمهورية التشيكية	هنغاريا	هولندا	السويد
الدانمرك	أيرلندا	بولندا	المملكة المتحدة
إستونيا	إيطاليا	البرتغال	

الملحق الإحصائي

الجدول (هاء) - اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

منتجات أولية غير الوقود	الوقود	
بوتسوانا بوركينافاسو بوروندي تشاد جمهورية الكونغو الديمقراطية غينيا غينيا-بيساو ملاوي موريتانيا موزامبيق سيراليون زامبيا	الجزائر أنغولا جمهورية الكونغو غينيا الاستوائية غابون نيجيريا السودان	إفريقيا
منغوليا طاجيكستان أوزبكستان	أذربيجان كازاخستان روسيا تركمانستان	كومونولث الدول المستقلة
بابوا غينيا الجديدة جزر سليمان		آسيا النامية
	البحرين جمهورية إيران الإسلامية الكويت ليبيا عمان قطر المملكة العربية السعودية الجمهورية العربية السورية الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية	الشرق الأوسط
شيلي غيانا سورينام	إكوادور ترينيداد وتوباغو فنزويلا	نصف الكرة الغربي

ملحوظة: تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومونولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

ويميز المعيار التحليلي القائم على مصدر إيرادات التصدير بين فئات الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC 3)) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية غير الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITCs 0, 1, 2, 4, 68)).

وتركز المعايير المالية على بلدان المركز الدائن الصافي، وبلدان المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بلدان «هيببك»). ويجري التمييز فيما بين بلدان المركز المدين الصافي على أساس معيارين ماليين إضافيين هما: المصدر الرسمي

الجدول (دال) - بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجزائر البحرين جيبوتي مصر جمهورية إيران الإسلامية	الأردن الكويت لبنان ليبيا موريتانيا	المغرب عمان قطر المملكة العربية السعودية السودان	الجمهورية العربية السورية تونس الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية
--	---	--	--

ألمانيا الغربية حتى نهاية يونيو ١٩٩٠ ثم إلى ألمانيا الموحدة بعد ذلك.

ويورد الجدول (جيم) أسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كالاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (١٤١ بلدا) جميع البلدان غير المصنفة كالاقتصادات متقدمة.

وتتفق إلى حد كبير التقسيمات الإقليمية لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية - إفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وكومونولث الدول المستقلة، وآسيا النامية، والشرق الأوسط، ونصف الكرة الغربي - مع التقسيمات الإقليمية المستخدمة في تقرير الإحصاءات المالية الدولية (IFS) الصادر عن صندوق النقد الدولي. وفي كلا التصنيفين، تدرج مصر والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ضمن منطقة الشرق الأوسط وليس ضمن إفريقيا. وإضافة إلى ذلك، يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في بعض الأحيان إلى المجموعة الإقليمية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وهي المجموعة الممتدة عبر إفريقيا والشرق الأوسط، وتعرف هذه المجموعة بالبلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية (راجع الجدول دال).

وتصنف اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أيضا حسب معايير تحليلية. وتستند المعايير التحليلية إلى تكوين إيرادات التصدير في تلك البلدان وأي دخل آخر من الخارج؛ فضلا على ترتيبات أسعار الصرف؛ والاختلاف بين بلدان المركز الدائن الصافي وبلدان المركز المدين الصافي؛ وبالنسبة لبلدان المركز المدين الصافي هناك معايير مالية تستند إلى مصادر التمويل الخارجي وتجربة خدمة الدين. ويوضح الجدولان (هاء) و (واو) بالتفصيل تكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

الجدول (و) - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية حسب المنطقة، والمركز الخارجي الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	المركز الخارجي الصافي		البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	المركز الخارجي الصافي	
	بلدان المركز والمدن الصافي ¹	بلدان المركز والدائن الصافي		بلدان المركز والمدن الصافي ¹	بلدان المركز والدائن الصافي
					إفريقيا
	*			*	المغرب العربي
	*			*	الجزائر
	*			*	المغرب
	*			*	تونس
	*			*	جنوب الصحراء
	*			*	جنوب إفريقيا
	*			*	القرن الإفريقي
	*			*	جيبوتي
	*		*	*	إثيوبيا
	*		*	*	السودان
	*		*	*	البحيرات الكبرى
	*		*	*	بوروندي
	*		*	*	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	*		*	*	كينيا
	*		*	*	رواندا
	*		*	*	تنزانيا
	*		*	*	أوغندا
	*		*	*	الجنوب الإفريقي
	*		*	*	أنغولا
	*		*	*	بوتسوانا
	*		*	*	جزر القمر
	*		*	*	ليسوتو
	*		*	*	مدغشقر
	*		*	*	ملاوي
	*		*	*	موريشيوس
	*		*	*	جمهورية موزامبيق
	*		*	*	ناميبيا
	*		*	*	سيشيل
	*		*	*	سوازيلند
	*		*	*	زامبيا
	*		*	*	غرب ووسط إفريقيا
	*		*	*	الرأس الأخضر
	*		*	*	غامبيا
	*		*	*	غانا
	*		*	*	غينيا
	*		*	*	موريتانيا
	*		*	*	نيجيريا
	*		*	*	سان تومي وبرينسيبي
	*		*	*	سيراليون
	*		*	*	منطقة فرنك الاتحاد
	*		*	*	المالي الإفريقية
	*		*	*	بنن
	*		*	*	بوركينافاسو
	*		*	*	الكاميرون
	*		*	*	جمهورية إفريقيا الوسطى
	*		*	*	تشاد
	*		*	*	جمهورية الكونغو
	*		*	*	كوت ديفوار
	*		*	*	غينيا الاستوائية
	*		*	*	غابون
	*		*	*	غينيا-بيساو
	*		*	*	مالي
	*		*	*	النيجر
	*		*	*	السنغال
	*		*	*	توغو
					أوروبا الوسطى والشرقية
	*			*	ألبانيا
	*			*	بلغاريا
	*			*	كرواتيا
	*			*	الجمهورية التشيكية
	*			*	إستونيا
	*			*	هنغاريا
	*			*	لاتفيا
	*			*	ليتوانيا
	*		*	*	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	*			*	بولندا
	*			*	رومانيا
	*		*	*	الجمهورية السلوفاكية
	*		*	*	تركيا
					كومنولث الدول
					المستقلة ²
	*			*	أرمينيا
	*			*	أذربيجان
	*			*	بيلاروس
	*			*	جورجيا
	*			*	كازاخستان
	*			*	جمهورية قيرغيزستان
	*			*	مولدوفا
	*			*	منغوليا
	*			*	روسيا
	*			*	طاجيكستان
	*			*	تركمستان
	*			*	أوكرانيا
	*			*	أوزبكستان
					آسيا النامية
	*			*	بوتان
	*			*	كمبوديا
	*			*	الصين
	*			*	فيجي
	*			*	إندونيسيا
	*			*	كيريباتي
	*			*	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	*			*	ماليزيا
	*			*	ميانمار
	*			*	بابوا غينيا الجديدة
	*			*	الفلبين
	*			*	ساموا
	*			*	جزر سليمان
	*			*	تاييلند
	*			*	تونغا
	*			*	فانواتو
	*			*	فييت نام
					جنوب آسيا
	*			*	بنغلاديش
	*			*	الهند
	*			*	ملديف
	*			*	نيبال
	*			*	باكستان
	*			*	سري لانكا

قائمة بالجداول

الناتج

- الجدول ألف-١: موجز الناتج العالمي
 ٢٤١
 الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الطلب المحلي
 ٢٤٢
 الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
 ٢٤٣
 الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب البلد: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
 ٢٤٥

التضخم

- الجدول ألف-٥: موجز بيانات التضخم
 ٢٤٩
 الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
 ٢٥٠
 الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب البلد: أسعار المستهلكين
 ٢٥٢

السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة
 ٢٥٥

التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: موجز لأحجام وأسعار التجارة العالمية
 ٢٥٦

معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: موجز أرصدة الحساب الجاري
 ٢٥٨
 الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
 ٢٥٩
 الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب البلد: رصيد الحساب الجاري
 ٢٦٠

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: صافي التدفقات الرأسمالية
 ٢٦٤
 الجدول ألف-١٤: بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: التدفقات الرأسمالية الخاصة
 ٢٦٥
 الجدول ألف-١٥: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: الاحتياطيات
 ٢٦٦

تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٦: موجز مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها
 ٢٦٨

السيناريو الأساسي متوسط الأجل

- الجدول ألف-١٧: موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط
 ٢٧٢

الجدول ألف- ١ موجز الناتج العالمي^١
(التغير السنوي %)

		متوسط										
٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
٤,٩	٣,٨	٣,٧	٤,٩	٥,٠	٤,٤	٤,٩	٣,٦	٢,٨	٢,٢	٤,٧	٢,٩	العالم
٢,٩	١,٣	١,٣	٢,٧	٣,٠	٢,٦	٣,٢	١,٩	١,٦	١,٢	٣,٩	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
٣,٢	٠,٦	٠,٥	٢,٢	٢,٩	٣,١	٣,٦	٢,٥	١,٦	٠,٨	٣,٧	٣,١	الولايات المتحدة
٢,٤	١,٢	١,٤	٢,٦	٢,٨	١,٦	٢,١	٠,٨	٠,٩	١,٩	٣,٨	...	منطقة اليورو
١,٧	١,٥	١,٤	٢,١	٢,٤	١,٩	٢,٧	١,٤	٠,٣	٠,٢	٢,٩	١,٥	اليابان
٣,٤	٢,٧	٢,٥	٣,٩	٣,٨	٣,٢	٤,١	٢,٥	٣,٢	١,٧	٥,٢	٣,٣	اقتصادات أخرى متقدمة ^٢
٧,٠	٦,٦	٦,٧	٧,٩	٧,٨	٧,١	٧,٥	٦,٢	٤,٧	٣,٨	٥,٩	٣,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٥,٣	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٧	٦,٥	٥,٣	٦,١	٤,٩	٣,٥	٢,٣	المجموعات الإقليمية
٥,٠	٤,٣	٤,٤	٥,٨	٦,٦	٦,١	٦,٩	٤,٨	٤,٢	٠,٤	٤,٩	١,٢	إفريقيا
٥,٧	٦,٥	٧,٠	٨,٥	٨,٢	٦,٥	٨,٢	٧,٨	٥,٢	٦,١	٩,١	...	أوروبا الوسطى والشرقية
٨,٩	٨,٤	٨,٢	٩,٧	٩,٦	٩,٠	٨,٦	٨,١	٦,٩	٥,٨	٦,٩	٧,٢	كومنولث الدول المستقلة ^٣
٦,٠	٦,١	٦,١	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٩	٦,٩	٣,٩	٣,٠	٥,٤	٤,٣	آسيا النامية
٤,٠	٣,٦	٤,٤	٥,٦	٥,٥	٤,٦	٦,٢	٢,١	٠,٤	٠,٧	٤,١	٢,٩	الشرق الأوسط
٢,٨	١,٧	١,٨	٣,١	٣,٣	٢,١	٢,٧	١,٥	١,٤	٢,١	٣,٩	٢,٠	نصف الكرة الغربي
												للمتذكرة
												الاتحاد الأوروبي
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
٥,٣	٦,٤	٦,٧	٧,٣	٧,٢	٦,٨	٧,٧	٦,٨	٤,٨	٤,٥	٧,٠	٠,٢-	الوقود
٧,٤	٦,٧	٦,٧	٨,٠	٧,٩	٧,١	٧,٥	٦,٠	٤,٧	٣,٧	٥,٦	٤,٢	غير الوقود
٥,٣	٥,٦	٥,٤	٥,٧	٤,٩	٥,٩	٧,٢	٤,٨	٣,٥	٤,٠	٣,٣	٣,١	منها: منتجات أولية
												حسب مصدر التمويل الخارجي
٥,٨	٥,٥	٥,٦	٦,٥	٦,٧	٥,٩	٦,٤	٤,٥	٣,٢	٢,٢	٤,٧	٣,١	بلدان المركز والمدین الصافي
٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٨	٧,١	٧,٠	٦,٥	٥,٣	٣,٩	٤,٢	٤,٨	٤,٣	منه: تمويل رسمي
												بلدان المركز والمدین الصافي
												حسب تجربة خدمة الدين
٥,٧	٦,٠	٦,١	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٦	٥,٥	١,٤	٢,٤	٣,٢	٣,٢	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦
												للمتذكرة
												معدل النمو الوسيط
٢,٨	١,٩	٢,٠	٣,٥	٣,٤	٣,١	٣,٧	١,٩	١,٨	١,٩	٣,٩	٣,٠	الاقتصادات المتقدمة
٥,٠	٥,٢	٥,٤	٦,٠	٦,١	٥,٥	٥,٤	٤,٨	٤,٠	٣,٧	٤,٥	٣,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
												حصة الفرد من الناتج
٢,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	٢,٤	١,٩	٢,٥	١,٢	٠,٩	٠,٦	٣,٣	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة
٥,٨	٥,٤	٥,٤	٦,٦	٦,٥	٥,٨	٦,٢	٤,٩	٣,٤	٢,٤	٤,٥	١,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
												النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
٤,٠	٢,٦	٢,٦	٣,٧	٣,٩	٣,٤	٤,٠	٢,٦	١,٩	١,٥	٤,١	٢,٤	قيمة الناتج العالمي بمليارات الدولارات الأمريكية
٨١,٩٧٨	٦٣,٣٥٤	٦٠,١٠٩	٥٤,٣١٢	٤٨,٤٣٦	٤٤,٨٨١	٤١,٥٤٦	٣٦,٩٣١	٣٢,٨٥٤	٣١,٥٨٣	٣١,٨٢٣	٢٧,٣٣٣	بأسعار الصرف السائدة في السوق
٩٤,٣٨٤	٧٢,٤٤٩	٦٨,٦٢٤	٦٤,٩٠٣	٦٠,٢٩٥	٥٥,٧٠٣	٥١,٧٧٥	٤٨,٠٥٢	٤٥,٤٥٧	٤٣,٤٩٤	٤١,٥٨٣	٣١,٧١٥	على أساس تعادل القوى الشرائية

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ في هذا الجدول، تعني «اقتصادات أخرى متقدمة» الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول ألف ٢- الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الطلب المحلي (التغير السنوي %)

الربع الأخير ^١				متوسط												
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠		
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي																
٢,١	٠,٥	٢,٦	٢,٩	١,٣	١,٣	٢,٧	٣,٠	٢,٦	٣,٢	١,٩	١,٦	١,٢	٣,٩	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة	
١,٦	٠,٧-	٢,٥	٣,٢	٠,٦	٠,٥	٢,٢	٢,٩	٣,١	٣,٦	٢,٥	١,٦	٠,٨	٣,٧	٣,١	الولايات المتحدة	
١,٦	٠,٩	٢,٢	٢,٤	١,٢	١,٤	٢,٦	٢,٨	١,٦	٢,١	٠,٨	٠,٩	١,٩	٣,٨	...	منطقة اليورو	
١,٦	٠,٨	١,٨	٢,٠	١,٠	١,٤	٢,٥	٢,٩	٠,٨	١,١	٠,٣-	—	١,٢	٣,١	٢,٣	ألمانيا	
١,٩	٠,٩	٢,١	٢,٦	١,٢	١,٤	١,٩	٢,٠	١,٧	٢,٥	١,١	١,٠	١,٩	٣,٩	١,٩	فرنسا	
—	٠,٢	٠,١-	١,٤	٠,٣	٠,٣	١,٥	١,٨	٠,٦	١,٥	—	٠,٥	١,٨	٣,٦	١,٤	إيطاليا	
٢,٤	٠,٩	٣,٥	٣,٨	١,٧	١,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,١	٢,٧	٣,٦	٥,١	٢,٨	إسبانيا	
٣,١	٠,٢	٤,٣	٢,٣	١,٦	٢,١	٣,٥	٣,٠	١,٥	٢,٢	٠,٣	٠,١	١,٩	٣,٩	٣,١	هولندا	
١,٧	٠,٨	٢,٤	٢,٠	١,٢	١,٤	٢,٧	٢,٩	٢,٠	٢,٨	١,٠	١,٤	٠,٧	٣,٩	٢,٣	بلجيكا	
٢,٢	١,١	٣,٠	٢,٢	١,٧	١,٩	٣,٤	٣,٣	٢,٠	٢,٣	١,٢	٢,٣	٠,٩	٣,٤	٢,٧	النمسا	
٢,٩	١,٧	٣,٨	٢,٤	٢,١	٢,٤	٤,٤	٤,٩	٢,٨	٣,٧	١,٨	١,٦	٢,٦	٥,٠	١,٥	فنلندا	
٣,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٥	٣,٣	٣,٥	٤,٠	٤,٢	٣,٨	٤,٦	٥,٠	٣,٩	٤,٥	٤,٥	١,٩	اليونان	
١,٦	١,١	٢,٠	٢,٣	١,٤	١,٣	١,٩	١,٣	٠,٩	١,٥	٠,٨-	٠,٨	٢,٠	٣,٩	٣,٤	البرتغال	
٤,٦	٣,٦	٣,٩	٤,١	٣,٠	١,٨	٥,٣	٥,٧	٥,٩	٤,٣	٤,٣	٦,٤	٥,٩	٩,١	٦,٩	آيرلندا	
٣,٧	٢,٩	٤,٣	٣,٥	٣,٢	٣,١	٥,٤	٦,١	٥,٠	٤,٩	٢,١	٤,١	٢,٥	٨,٤	٤,٧	لكسمبرغ	
٥,٤	٣,٤	٤,٦	٤,٣	٣,٥	٤,١	٦,١	٥,٧	٤,١	٤,٤	٢,٨	٣,٧	٤,١	٤,١	...	سلوفينيا	
٣,٧	٣,٢	٤,٣	٤,٠	٣,٥	٣,٤	٤,٤	٤,٠	٣,٩	٤,٢	١,٩	٢,١	٤,٠	٥,٠	٣,٧	قبرص	
٢,٣	١,٦	٣,٧	٣,١	٢,٠	٢,٢	٣,٨	٣,٤	٣,٤	٠,٢	٠,٣-	٢,٦	١,٦-	١,٠-	٥,٠	مالطة	
١,٥	١,٣	١,٧	١,٧	١,٥	١,٤	٢,١	٢,٤	١,٩	٢,٧	١,٤	٠,٣	٠,٢	٢,٩	١,٥	اليابان	
٢,٣	٠,٩	٢,٩	٢,٧	١,٦	١,٦	٣,١	٢,٩	١,٨	٣,٣	٢,٨	٢,١	٢,٤	٣,٨	٢,١	المملكة المتحدة	
٢,٨	٠,٩	٢,٩	٢,٦	١,٩	١,٣	٢,٧	٢,٨	٣,١	٣,١	١,٩	٢,٩	١,٨	٥,٢	٢,٤	كندا	
٥,٩	٢,٦	٥,٩	٤,٦	٤,٤	٤,٢	٥,٠	٥,١	٤,٢	٤,٧	٣,١	٧,٠	٣,٨	٨,٥	٦,١	كوريا	
٢,٨	٣,٤	٣,٩	٣,٥	٣,١	٣,٢	٣,٩	٢,٨	٢,٨	٣,٨	٣,٠	٤,١	٢,١	٣,٤	٣,٣	أستراليا	
٨,٤	١,٠	٦,٤	٥,٠	٤,١	٣,٤	٥,٧	٤,٩	٤,٢	٦,٢	٣,٥	٤,٦	٢,٢-	٥,٨	٦,٥	مقاطعة تايوان الصينية	
٢,٢	١,٣	٢,٦	٢,٤	١,٧	٢,٠	٢,٦	٤,١	٣,٣	٤,١	١,٩	٢,٤	١,١	٤,٤	١,٧	السويد	
٢,٢	٠,٤-	٣,٦	١,٨	٠,٩	١,٣	٣,١	٣,٢	٢,٤	٢,٥	٠,٢-	٠,٤	١,٢	٣,٦	١,١	سويسرا	
٨,١	٢,٦	٦,٨	٥,٠	٤,٨	٤,٣	٦,٣	٧,٠	٧,١	٨,٥	٣,٠	١,٨	٠,٥	٨,٠	٣,٥	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	
٠,٥	٠,٦	٢,٠	١,٦	٠,٥	١,٢	١,٨	٣,٩	٢,٥	٢,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٣,٥	٢,٤	الدانمرك	
٢,٢	٢,٢	٤,٦	١,٨	٢,٣	٣,١	٣,٥	٢,٥	٢,٧	٣,٩	١,٠	١,٥	٢,٠	٣,٣	٣,٦	النرويج	
٤,٠	٢,٥	٦,٨	٣,٧	٣,٤	٣,٠	٥,٣	٥,٢	٥,٣	٥,٢	٢,٣	٠,٦-	٠,٤-	٨,٩	٥,٢	إسرائيل	
٤,٩	٤,٩	٥,٤	٥,٥	٤,٥	٤,٠	٧,٧	٨,٢	٧,٣	٩,٠	٣,٥	٤,٢	٣,٤-	١٠,١	٧,٥	سنغافورة	
٢,٣	٢,٥	٣,١	٢,٨	٢,١	٢,٠	٣,٠	١,٥	٢,٨	٤,٥	٣,٤	٥,٢	٢,٧	٣,٩	٢,٥	نيوزيلندا	
١,٨-	٠,٥	١٢,٧	٣,٢	٠,١	٠,٤	٣,٨	٤,٤	٧,٥	٧,٧	٢,٤	٠,١	٣,٩	٤,٣	٢,٣	آيسلندا	
للتذكيرة																
١,٦	٠,١	٢,١	٢,٦	٠,٩	٠,٩	٢,٢	٢,٧	٢,٣	٣,٠	١,٨	١,٢	١,٠	٣,٦	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
٦,٨	٢,٤	٦,١	٤,٨	٤,٤	٤,٠	٥,٦	٥,٦	٤,٨	٥,٩	٣,٢	٥,٥	١,٢	٧,٧	٦,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	
إجمالي الطلب المحلي الحقيقي																
...	٢,٨	١,٢	٠,٩	٢,٢	٢,٨	٢,٦	٣,٣	٢,١	١,٧	١,١	٤,٠	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة	
١,٥	١,٧-	١,٦	٣,١	٠,١	٠,٦-	١,٥	٢,٨	٣,١	٤,١	٢,٨	٢,٢	٠,٩	٤,٤	٣,٣	الولايات المتحدة	
١,٤	١,١	١,٩	٢,٤	١,٢	١,٤	٢,٠	٢,٦	١,٨	١,٩	١,٥	٠,٤	١,٢	٣,٤	...	منطقة اليورو	
٠,٧	١,٤	٠,٩	٢,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٩	٠,٣	٠,٢-	٠,٦	٢,٠-	٠,٥-	٢,٢	٢,٣	ألمانيا	
٣,٩	٢,٧	٢,٠	٢,٦	١,٥	١,٩	١,٥	٢,٤	٢,٣	٣,٢	١,٧	١,١	١,٨	٤,٣	١,٦	فرنسا	
١,٢	١,١-	٢,٢	١,٤	٠,٤	٠,٣	١,٣	١,٨	٠,٩	١,٤	٠,٨	١,٣	١,٦	٢,٧	١,٤	إيطاليا	
٢,٥	٠,٦	٣,٧	٣,٧	١,٦	١,٧	٤,٣	٤,٩	٥,١	٤,٨	٣,٨	٣,٢	٣,٨	٥,٣	٢,٧	إسبانيا	
١,٥	١,٥	٠,٢	١,٨	١,٦	٠,٩	١,٠	١,٦	١,٧	١,٩	٠,٨	٠,٤-	١,٠	٢,٤	١,٤	اليابان	
٢,١	٠,١	٣,٤	٢,٧	١,٠	١,٣	٣,٧	٢,٨	١,٦	٣,٨	٢,٨	٣,١	٢,٩	٣,٩	٢,١	المملكة المتحدة	
٢,٨	١,٨	٦,٥	٢,٥	٢,٣	٤,٠	٤,٣	٤,٤	٥,١	٤,٣	٤,٦	٣,٢	١,٢	٤,٨	١,٨	كندا	
...	٣,٩	٣,٤	٣,٤	٤,٥	٣,٧	٣,٣	٤,٨	١,٤	٣,٩	٠,٣	٥,٥	٤,١	اقتصادات أخرى متقدمة	
للتذكيرة																
١,٧	٠,٣-	١,٧	٢,٦	٠,٧	٠,٤	١,٧	٢,٥	٢,٤	٣,١	٢,١	١,٣	١,١	٣,٧	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
٦,٥	٢,٩	٥,٤	٤,٨	٤,٣	٤,٠	٤,٥	٤,٠	٢,٦	٥,٠	٠,١	٤,٥	٠,١-	٧,٨	٥,٩	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	

^١ من الربع الأخير للسنة السابقة.

الناتج:الاقتصادات المتقدمة

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
الإنفاق الاستهلاكي الخاص												
الاقتصادات المتقدمة												
١,٤	١,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٨	١,٩	٢,٢	٢,٣	٣,٨	٢,٣	٢,٨	٢,٨
٠,٩	٠,٤	٢,٩	٣,١	٣,٢	٣,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٤,٧	٢,٧	٣,٣	٣,٣
١,٢	١,٤	١,٤	١,٧	١,٥	١,٦	١,٢	١,٢	٠,٩	٣,١	١,٦	٢,٤	٢,٤
٠,٣	٠,٧	٠,٤-	١,٠	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,٨-	١,٩	٢,٤	٠,٥	٢,٤	٢,٤
١,٤	١,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٠	٢,٤	٢,٦	٣,٦	٢,٢	١,٦	١,٦
٠,٨	٠,٩	١,٤	١,١	٠,٩	٠,٧	١,٠	٠,٢	٠,٧	٢,٤	١,٠	١,٦	١,٦
٢,٢	٢,٠	٣,٢	٣,٨	٤,٢	٤,٢	٢,٩	٢,٨	٣,٤	٥,٠	٣,٤	٢,٥	٢,٥
١,٧	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٣	١,٦	٠,٤	١,١	١,٦	٠,٧	١,٣	١,٩	١,٩
١,٠	١,٤	٣,١	٢,١	١,٥	٣,٤	٢,٩	٣,٥	٣,٠	٤,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٣
٢,٣	٣,٥	٤,٧	٤,٢	٣,٨	٣,٤	٣,٠	٣,٦	٢,٣	٤,٠	٣,٥	٢,٢	٢,٢
٣,٠	٣,١	٤,٣	٣,٤	٣,٤	٣,٥	١,١	٣,٩	٢,٦	٥,٦	٣,٤	٤,١	٤,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
١,١	٠,٨	٢,٣	٢,٥	٢,٣	٢,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٣,٥	٢,١	٢,٦	٢,٦
٣,٥	٣,٣	٤,٣	٣,٨	٣,٤	٢,٤	٠,٣-	٥,١	٣,٣	٧,٤	٣,٦	٥,٩	٥,٩
الاقتصادات الأسيوية الصناعية الجديدة												
الاستهلاك العام												
الاقتصادات المتقدمة												
١,٩	١,٩	٢,١	١,٧	١,٥	١,٧	٢,٣	٣,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٢	١,٩	١,٩
١,٧	١,٧	١,٩	١,٤	٠,٨	١,٥	٢,٥	٤,٣	٣,١	١,٧	٢,١	١,١	١,١
١,٩	١,٩	٢,٢	٢,٠	١,٥	١,٤	١,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٣	١,٩	١,٩	١,٩
٢,٠	١,٣	٢,١	٠,٩	٠,٥	١,٥-	٠,٤	١,٥	٠,٥	١,٤	٠,٩	٢,٠	٢,٠
١,٦	١,٤	١,٤	١,٤	٠,٩	٢,٣	٢,٠	١,٩	١,٢	١,٩	١,٦	١,٧	١,٧
٠,٣	٠,٧	١,٢	٠,٨	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٤	٣,٩	٢,٣	١,٨	٠,١	٠,١
٤,٩	٥,٧	٥,١	٤,٨	٥,٥	٦,٣	٤,٨	٤,٥	٣,٩	٥,٣	٥,١	٣,٣	٣,٣
٠,٩	١,١	٠,٨	٠,٤-	١,٦	١,٩	٢,٣	٢,٤	٣,٠	٤,٣	١,٨	٣,٠	٣,٠
٢,٦	٢,٤	١,٩	١,٩	٢,٧	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٢,٤	٣,١	٢,٧	١,٢	١,٢
٢,٥	٣,٤	٣,٦	٣,٣	٢,٢	٢,٥	٣,١	٢,٥	٣,٩	٣,١	٣,٠	٠,٩	٠,٩
٢,٧	٢,٤	٢,٩	٣,٢	٢,٥	١,٩	٢,١	٣,٦	٣,٢	٢,٣	٢,٧	٣,٦	٣,٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
١,٦	١,٦	١,٨	١,٢	١,٢	١,٥	٢,٣	٣,٢	٢,٧	٢,٣	١,٩	١,٥	١,٥
٣,٢	٢,٤	٣,٦	٤,٠	٣,٠	١,٨	٢,٤	٤,٥	٣,٧	٢,٩	٣,١	٥,٢	٥,٢
الاقتصادات الأسيوية الصناعية الجديدة												
إجمالي تكوين رأس المال الثابت												
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٦-	٠,٧-	١,٧	٤,٠	٤,٣	٤,٦	٢,٢	١,٥-	٠,٨-	٥,٠	١,٨	٣,٤	٣,٤
٤,٦-	٥,١-	٢,٠-	٢,٦	٥,٨	٦,١	٣,٢	٣,٥-	١,٧-	٦,١	٠,٦	٥,١	٥,١
١,٠	١,٨	٤,٤	٥,٠	٢,٩	٢,٣	١,٤	١,٥-	٠,٦	٤,٩	٢,٣	١,١	١,١
٠,٩	٢,٦	٥,٠	٦,١	١,٠	٠,٢-	٠,٣-	٦,١-	٣,٦-	٣,٠	٠,٨	٢,٧	٢,٧
١,٧	٢,٤	٣,٩	٣,٧	٤,٠	٣,٦	٢,٢	١,٧-	٢,٤	٧,٢	٢,٩	١,٤	١,٤
٠,٨	٠,٩	١,٢	٢,٥	٠,٧	٢,٣	١,٢-	٣,٧	٢,٧	٦,٤	٢,٠	١,٠	١,٠
١,٨-	١,١-	٥,٩	٦,٨	٦,٩	٥,١	٥,٩	٣,٤	٤,٨	٦,٦	٤,٢	٣,٣	٣,٣
٢,٠	١,١	٠,٣-	١,٣	٣,١	١,٤	٠,٥-	٤,٩-	٠,٩-	١,٢	٠,٣	—	—
٠,٢	٠,٦-	٥,٠	٧,٩	١,٥	٥,٩	١,١	٣,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٠	٢,٣	٢,٣
٢,٣	٢,٩	٤,١	٧,٢	٨,٥	٧,٧	٦,٢	١,٦	٤,٠	٤,٧	٤,٩	١,٩	١,٩
٤,٥	٤,٢	٦,٤	٥,٣	٤,٦	٧,٢	٢,٨	٣,٨	٤,٤-	٦,٨	٤,١	٤,٩	٤,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
١,٦-	١,٨-	٠,٤	٣,٤	٤,٣	٤,٤	١,٩	٢,٦-	٠,٦-	٤,٨	١,٢	٣,٢	٣,٢
٦,٥	٥,٢	٥,٣	٤,٠	٢,٠	٧,٨	٢,٣	٢,٢	٥,٩-	١٠,٥	٣,٩	٧,١	٧,١

الملحق الإحصائي

الجدول ألف-٣ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
الطلب المحلي النهائي												
١,٠	٠,٨	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٢,١	١,٥	١,٨	٣,٦	٢,١	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
٠,١	٠,٤-	١,٨	٢,٧	٣,٣	٣,٨	٢,٨	١,٨	١,٨	٤,٥	٢,٢	٣,٣	الولايات المتحدة
١,٧	١,٨	٢,٣	٢,٦	١,٦	١,٦	١,٣	٠,٦	١,٧	٣,٣	١,٨	...	منطقة اليورو
٠,٨	١,٢	١,٢	٢,٠	٠,٣	٠,٢-	٠,١	١,٥-	٠,٤	٢,٣	٠,٧	٢,٤	ألمانيا
٢,٤	٢,٧	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٧	٢,١	١,٤	٢,٢	٣,٩	٢,٤	١,٦	فرنسا
٠,٧	٠,٩	١,٤	١,٣	١,١	١,٣	٠,٧	١,٣	١,٧	٣,١	١,٤	١,٢	إيطاليا
١,٦	١,٧	٤,٣	٤,٨	٥,٢	٤,٨	٤,٠	٣,٢	٣,٩	٥,٤	٣,٩	٢,٨	إسبانيا
١,٦	٠,٩	٠,٩	١,٤	١,٩	١,٦	٠,٥	٠,٢-	١,٢	١,٤	١,١	١,٥	اليابان
١,٢	١,٣	٣,٢	٣,٠	١,٨	٣,٧	٢,٧	٣,٥	٢,٨	٤,٠	٢,٧	٢,١	المملكة المتحدة
٢,٣	٣,٣	٤,٣	٤,٧	٤,٥	٤,١	٣,٧	٣,٠	٢,٩	٤,٠	٣,٧	١,٨	كندا
٣,٤	٣,٣	٤,٦	٣,٨	٣,٤	٤,٠	١,٧	٣,٧	٠,٩	٥,٤	٣,٤	٤,٢	اقتصادات أخرى متقدمة
للتنكزة												
٠,٨	٠,٦	١,٨	٢,٤	٢,٥	٢,٨	٢,٠	١,٣	١,٧	٣,٦	٢,٠	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٤,٣	٣,٨	٤,٦	٣,٩	٣,٠	٣,٥	٠,٨	٤,١	٠,٨	٧,٦	٣,٦	٦,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
بناء المخزون^١												
—	٠,١-	٠,٢-	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,١	—	٠,٦-	٠,١	—	—	الاقتصادات المتقدمة
—	٠,٢-	٠,٣-	٠,١	٠,٢-	٠,٤	—	٠,٤	٠,٩-	٠,١-	٠,١-	٠,١	الولايات المتحدة
٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	—	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣-	٠,٤-	—	٠,١-	...	منطقة اليورو
—	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	٠,١	—	٠,٥	٠,٦-	٠,٩-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	ألمانيا
—	٠,١-	٠,٦-	٠,٢	—	٠,٦	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٥	—	—	فرنسا
٠,٣-	٠,٦-	—	١,١	٠,٢-	٠,١-	٠,١	—	٠,١	٠,٢-	—	—	إيطاليا
—	—	—	٠,١	٠,١-	—	٠,١-	—	٠,١-	٠,١-	—	٠,١-	إسبانيا
—	—	٠,١	٠,٢	٠,١-	٠,٣	٠,٢	٠,٣-	٠,٢-	١,٠	٠,١	٠,١-	اليابان
٠,٢-	٠,١	٠,٤	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,١-	—	—	المملكة المتحدة
—	٠,٦	—	٠,٢-	٠,٣	٠,١	٠,٨	٠,٢	١,٧-	٠,٨	٠,١	—	كندا
—	٠,٢	—	٠,١-	٠,١-	٠,٧	٠,٢-	٠,١	٠,٥-	٠,١	—	—	اقتصادات أخرى متقدمة
للتنكزة												
—	٠,٢-	٠,٢-	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٦-	٠,١	—	—	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
—	٠,٢	٠,١-	٠,١	٠,٤-	١,١	٠,٦-	٠,٣	٠,٨-	٠,١	—	٠,١-	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
الميزان الخارجي^١												
٠,٢	٠,٥	٠,٤	—	٠,٢-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٢-	٠,١	٠,١-	—	—	الاقتصادات المتقدمة
٠,٤	١,٢	٠,٦	٠,١-	٠,٢-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٩-	٠,١-	٠,٢-	الولايات المتحدة
—	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٢-	٠,٢	٠,٦-	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٢	...	منطقة اليورو
٠,٣	٠,٧	١,٧	١,١	٠,٥	١,٣	٠,٨-	٢,٠	١,٧	١,٠	٠,٩	—	ألمانيا
٠,٢-	٠,٢-	٠,٤	٠,٥-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٧-	٠,١-	٠,١	٠,٥-	٠,٣-	٠,٣	فرنسا
٠,٢-	—	٠,١	—	٠,٣-	٠,٢	٠,٨-	٠,٨-	٠,٢	٠,٨	٠,١-	٠,١	إيطاليا
—	—	٠,٧-	١,٢-	١,٦-	١,٧-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٢-	إسبانيا
—	٠,٥	١,٢	٠,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٨-	٠,٥	٠,٥	٠,١	اليابان
٠,٦	٠,٣	٠,٦-	—	—	٠,٦-	٠,١-	١,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٢-	—	المملكة المتحدة
٠,٣-	٢,٥-	١,٦-	١,٤-	١,٧-	١,٠-	٢,٥-	٠,١-	٠,٧	٠,٦	١,٠-	٠,٦	كندا
٠,٣	—	٠,٦	١,٠	٠,٩	٠,٦	١,٢	٠,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٣	اقتصادات أخرى متقدمة
للتنكزة												
٠,٢	٠,٦	٠,٦	٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٢-	—	٠,٢-	—	—	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٠,٦	٠,٤	١,٨	٢,٢	٢,٦	١,٨	٣,٠	١,١	١,٢	٠,٣	١,٥	٠,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

النتائج: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ألف-٤ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب البلد: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي^١ (التغير السنوي %)

	متوسط ١٩٩٩-١٩٩٠											
٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠		
٥,٣	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٧	٦,٥	٥,٣	٦,١	٤,٩	٣,٥	٢,٣	إفريقيا
٥,١	٤,٩	٤,٩	٤,٦	٢,٠	٥,١	٥,٢	٦,٩	٤,٧	٢,٧	٢,٢	١,٥	الجزائر
٠,٤	١٣,٢	١٦,٠	٢١,١	١٨,٦	٢٠,٦	١١,٢	٣,٣	١٤,٥	٣,١	٣,٠	٠,٦	أنغولا
٥,٧	٥,٧	٥,٤	٤,٢	٣,٨	٢,٩	٣,١	٣,٩	٤,٥	٦,٢	٤,٩	٤,٩	بنن
٥,٠	٤,٣	٥,٠	٥,٤	٣,٦	٤,٧	٦,٣	٦,٠	٥,٧	٤,٩	٨,٢	٦,٠	بوتسوانا
٥,٨	٦,٣	٤,٠	٤,٢	٥,٥	٧,١	٤,٦	٨,٠	٤,٧	٦,٦	١,٨	٥,١	بوركينافاسو
٦,١	٥,٧	٥,٩	٣,٦	٥,١	٠,٩	٤,٨	١,٢-	٤,٤	٢,١	٠,٩-	١,٣-	بوروندي
٥,٣	٤,٦	٤,٥	٣,٣	٣,٢	٢,٣	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٢	٠,٣	الكاميرون ^٢
٦,٧	٧,٤	٧,٧	٦,٩	١٠,٨	٥,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٣	٦,١	٧,٣	٦,١	الرأس الأخضر
٥,٠	٥,٠	٤,٩	٤,٢	٤,٠	٢,٤	١,٠	٧,٦-	٠,٦-	٠,٣	١,٨	٠,٤	جمهورية إفريقيا الوسطى
١,٩	٢,٥	١,٨	٠,٦	٠,٢	٧,٩	٣٣,٦	١٤,٧	٨,٥	١١,٧	٠,٩-	٣,٢	تشاد
٤,٥	٣,٠	١,٦	١,٠-	١,٢	٤,٢	٠,٢-	٢,٥	٤,١	٣,٣	١,٤	١,٥	جزر القمر
٦,٣	١١,٦	٨,٨	٦,٣	٥,٦	٧,٩	٦,٦	٥,٨	٣,٥	٢,١-	٦,٩-	٥,٦-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١,٨	١٠,٦	٩,٢	١,٦-	٦,٢	٧,٨	٣,٥	٠,٨	٤,٦	٣,٨	٧,٦	٠,٨	جمهورية الكونغو
٦,٠	٥,١	٢,٩	١,٦	٠,٣-	١,٨	١,٦	١,٧-	١,٦-	—	٤,٦-	٣,٥	كوت ديفوار
٦,٧	٧,٦	٦,٥	٥,٢	٤,٨	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٠	٠,٥	١,٢-	جيبوتي
٦,٦	٤,٩	١٠,١	١٢,٤	٥,٦-	٦,٩	٣٢,٢	١٣,١	٢٠,٦	٦٢,٣	١٨,٦	٢٩,٢	غينيا الاستوائية
٣,٥	٢,٠	١,٢	١,٣	١,٠-	٢,٦	١,٥	٢,٧-	٣,٠	٨,٨	١٢,٤-	...	إريتريا
٧,٧	٧,١	٨,٤	١١,٤	١١,٦	١٢,٦	٩,٨	٣,٥-	١,٢	٧,٧	٥,٩	٢,٦	إثيوبيا
٢,٧	٣,٨	٤,٢	٥,٦	١,٢	٣,٠	١,١	٢,٤	٠,٣-	٢,١	١,٩-	٢,٤	غابون
٥,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٠	٦,٥	٥,١	٧,٠	٦,٩	٣,٢-	٥,٨	٥,٥	٤,٢	غامبيا
٧,٠	٧,٥	٦,٩	٦,٤	٦,٤	٥,٩	٥,٦	٥,٢	٤,٥	٤,٢	٣,٧	٤,٥	غانا
٥,٢	٥,٢	٤,٩	١,٥	٢,٢	٣,٣	٢,٧	١,٢	٤,٢	٣,٨	٢,٩	٤,٢	غينيا
٣,٩	٣,١	٣,٢	٢,٥	١,٨	٣,٢	٢,٢	٠,٦-	٧,١-	٠,٢	٧,٥	٠,٦	غينيا-بيساو
٦,٢	٣,٤	٢,٥	٧,٠	٦,١	٥,٨	٤,٦	٢,٨	٠,٣	٤,٧	٠,٦	٢,١	كينيا
٤,٤	٥,٤	٥,٢	٤,٩	٧,٢	٢,٩	٤,٢	٢,٧	٢,٨	١,٨	٢,٣	٤,٠	ليسوتو
٣,٧	١٠,٢	٩,٥	٩,٤	٧,٨	٥,٣	٢,٦	٣١,٣-	٣,٧	٢,٩	٢٩,٣	...	ليبيريا
٧,٣	٧,٣	٦,٨	٦,٣	٥,٠	٤,٤	٥,٣	١٠,٨	١٢,٤-	٦,٠	٤,٥	١,٦	مدغشقر
٥,٥	٦,٢	٧,١	٧,٤	٧,٩	٢,٣	٥,٠	٤,٢	١,٩	٤,١-	٠,٨	٣,٩	ملاوي
٥,٦	٥,١	٤,٣	٢,٥	٥,٣	٦,١	٢,٤	٧,٢	٤,٣	١٢,١	٣,٢-	٥,٥	مالي
٦,٣	٦,٨	٦,١	٠,٩	١١,٤	٥,٤	٥,٢	٥,٦	١,١	٢,٩	١,٩	٢,٦	موريتانيا
٥,٠	٦,٠	٧,٠	٤,٦	٣,٦	٣,١	٤,٧	٣,٨	١,٥	٤,٢	٧,٢	٥,٨	موريشيوس
٥,٩	٥,٧	٦,٥	٢,٢	٨,٠	٢,٤	٥,٢	٦,١	٢,٣	٧,٦	١,٨	٢,٦	المغرب
٦,٥	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٨,٠	٨,٤	٧,٩	٦,٥	٩,٢	١٢,٣	١,٥	٦,٤	جمهورية موزامبيق
٤,٦	٤,٥	٤,٧	٤,٤	٤,١	٤,٨	٦,٦	٣,٥	٦,٧	٢,٤	٣,٥	٣,٨	ناميبيا
٣,٣	٤,٥	٤,٤	٣,٢	٥,٢	٧,٤	٠,٨-	٧,٧	٥,٣	٧,٤	٢,٦-	١,١	النيجر
٦,٥	٨,٣	٩,١	٦,٤	٦,٢	٥,٤	١٠,٦	١٠,٣	٢١,٢	٨,٢	٥,٣	٢,٦	نيجيريا
٥,٧	٥,٦	٦,٠	٦,٠	٥,٥	٧,١	٥,٣	٠,٣	١١,٠	٣,٩	٦,٠	٠,٥-	رواندا
٨,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٧	٥,٧	٦,٦	٥,٤	١١,٦	٣,١	٠,٤	١,٢	سان تومي وبرينسيبي
٥,٠	٥,٩	٥,٤	٥,٠	٢,١	٥,٣	٥,٨	٦,٧	٠,٧	٤,٦	٣,٢	٢,٧	السنغال
٣,٦	٤,٢	٤,٦	٥,٣	٥,٣	١,٢	٢,٩-	٥,٩-	١,٢	٢,٣-	٤,٣	٤,٨	سيشيل
٥,٦	٦,٥	٦,٥	٦,٨	٧,٤	٧,٣	٧,٤	٩,٥	٢٧,٤	١٨,٢	٣,٨	٧,٨-	سيراليون
٤,٨	٣,٩	٣,٨	٥,١	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٣,١	٣,٧	٢,٧	٤,٢	١,٤	جنوب إفريقيا
٥,٢	١٢,٧	٧,٦	١٠,٥	١١,٣	٦,٣	٥,١	٧,١	٥,٤	٦,٢	٨,٤	٢,٧	السودان
٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٢,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٩	١,٨	١,٠	٢,٠	٣,٧	سوازيلند
٧,٠	٨,٠	٧,٨	٧,٣	٦,٧	٧,٤	٧,٨	٦,٩	٧,٢	٦,٠	٤,٩	٣,١	تنزانيا
٤,٠	٤,٠	٣,٠	٢,١	٤,١	١,٣	٢,٤	٥,٢	٠,٣-	٢,٣-	١,٣-	١,٦	توغو
٦,٤	٥,٩	٥,٥	٦,٣	٥,٥	٤,٠	٦,٠	٥,٦	١,٧	٥,٠	٤,٧	٥,٠	تونس
٦,٠	٧,٠	٧,١	٦,٥	٥,١	٦,٨	٥,٤	٤,٧	٦,٤	٥,٠	٥,٤	٦,٣	أوغندا
٥,٩	٦,٣	٦,٣	٥,٣	٦,٢	٥,٢	٥,٤	٥,١	٣,٣	٤,٩	٣,٦	٠,٦-	زامبيا
...	٦,٨-	٦,٦-	٦,١-	٥,٤-	٤,٠-	٣,٦-	١٠,٤-	٤,٤-	٢,٧-	٧,٣-	٢,٠	زيمبابوي ^٣

الجدول ألف-٤ (تابع)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط		
											١٩٩٩-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٩	
٥,٠	٤,٣	٤,٤	٥,٨	٦,٦	٦,١	٦,٩	٤,٨	٤,٢	٠,٤	٤,٩	١,٢	...	أوروبا الوسطى والشرقية ^٤
٦,٣	٦,١	٦,٠	٦,٠	٥,٠	٥,٥	٥,٧	٥,٨	٤,٢	٧,٠	٧,٣	٠,٥-	...	ألبانيا
٤,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٨	٦,٢	٤,٣	٦,٣	٣,٥	٥,٠	٣,٦	٥,٢	اليوننة والهرسك
٦,٥	٤,٨	٥,٥	٦,٢	٦,٣	٦,٢	٦,٦	٥,٠	٤,٥	٤,١	٥,٤	٥,٤-	...	بلغاريا
٤,٨	٤,٠	٤,٣	٥,٨	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٥,٣	٥,٦	٤,٤	٢,٩	كرواتيا
٤,٠	٤,٦	٤,٢	٦,٥	٦,٤	٦,٤	٤,٥	٣,٦	١,٩	٢,٥	٣,٦	٠,٣-	...	الجمهورية التشيكية
٥,٢	٣,٧	٣,٠	٧,١	١١,٢	١٠,٢	٨,٣	٧,٢	٨,٠	٧,٧	٩,٦	إستونيا
٤,٣	٢,٥	١,٨	١,٣	٣,٩	٤,١	٤,٨	٤,٢	٤,٤	٤,١	٥,٢	٠,١	...	هنغاريا
٣,٠	٠,٥	٣,٦	١٠,٢	١١,٩	١٠,٦	٨,٧	٧,٢	٦,٥	٨,٠	٦,٩	لاتفيا
٥,٨	٥,٥	٦,٥	٨,٨	٧,٧	٧,٩	٧,٣	١٠,٣	٦,٩	٦,٦	٤,١	ليتوانيا
٦,٠	٥,٠	٤,٥	٥,٠	٣,٧	٤,١	٤,١	٣,٨	٠,٩	٤,٥-	٤,٥	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٤,٥	٥,٤	٧,٢	٧,٥	٦,٥	٤,١	٤,٢	٢,٣	الجبل الأسود
٤,٩	٤,٥	٤,٩	٦,٥	٦,٢	٣,٦	٥,٣	٣,٩	١,٤	١,٢	٤,٣	٢,٦	...	بولندا
٦,٠	٤,٧	٥,٤	٦,٠	٧,٩	٤,١	٨,٤	٥,٢	٥,١	٥,٧	٢,١	٢,٥-	...	رومانيا
٥,٥	٦,٠	٤,٠	٧,٣	٥,٧	٦,٢	٨,٤	٢,٥	٤,٢	٤,٨	٤,٥	صربيا
٤,٨	٥,٦	٦,٦	١٠,٤	٨,٥	٦,٦	٥,٢	٤,٨	٤,٨	٣,٤	١,٤	الجمهورية السلوفاكية
٥,٠	٤,٣	٤,٠	٥,٠	٦,٩	٨,٤	٩,٤	٥,٣	٦,٢	٥,٧-	٦,٨	٣,٩	...	تركيا
٥,٧	٦,٥	٧,٠	٨,٥	٨,٢	٦,٥	٨,٢	٧,٨	٥,٢	٦,١	٩,١	كومنولث الدول المستقلة ^٥
٥,٦	٦,٣	٦,٨	٨,١	٧,٤	٦,٤	٧,٢	٧,٣	٤,٧	٥,١	١٠,٠	روسيا
٥,٨	٧,٠	٧,٤	٩,٦	١٠,١	٦,٧	١٠,٨	٩,٠	٦,٦	٨,٩	٦,٦	ما عدا روسيا
٤,٠	٨,٠	١٠,٠	١٣,٨	١٣,٣	١٤,٠	١٠,٥	١٤,٠	١٣,٢	٩,٦	٦,٠	أرمينيا
٢,٦-	١٥,٦	١٨,٦	٢٣,٤	٣٠,٥	٢٤,٣	١٠,٤	١٠,٥	٨,١	٦,٥	٦,٢	أذربيجان
٤,٨	٦,٨	٧,١	٨,٢	١٠,٠	٤,٠	١١,٤	٧,٠	٥,٠	٤,٧	٥,٨	بيلاروس
٥,٠	٩,٠	٩,٠	١٢,٤	٩,٤	٩,٦	٥,٩	١١,١	٥,٥	٤,٧	١,٩	جورجيا
٨,٠	٧,٠	٥,٠	٨,٥	١٠,٧	٩,٧	٩,٦	٩,٣	٩,٨	١٣,٥	٩,٨	كازاخستان
٤,٥	٦,٥	٧,٠	٨,٢	٣,١	٠,٢-	٧,٠	٧,٠	٠,٠-	٥,٣	٥,٤	جمهورية قيرغيزستان
٦,٠	٨,٠	٧,٠	٥,٠	٤,٠	٧,٥	٧,٤	٦,٦	٧,٨	٦,١	٢,١	مولدوفا
٦,٠	٨,١	٨,٧	٩,٩	٨,٦	٧,٦	١٣,٣	٥,٤	١,٨	١,٩	٣,٩	٠,٤-	...	منغوليا
٧,٠	٧,٠	٤,١	٧,٨	٧,٠	٦,٧	١٠,٦	١٠,٢	٩,١	١٠,٢	٨,٣	طاجيكستان
٩,١	١٠,٠	٩,٥	١١,٦	١١,١	١٢,٩	١٤,٧	١٧,١	١٥,٨	٢٠,٤	١٨,٦	تركمانستان
٦,٥	٤,٢	٥,٦	٧,٣	٧,١	٢,٧	١٢,١	٩,٦	٥,٢	٩,٢	٥,٩	أوكرانيا
٦,٠	٧,٥	٨,٠	٩,٥	٧,٣	٧,٠	٧,٧	٤,٢	٤,٠	٤,٢	٣,٨	أوزبكستان

الناتج: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ألف-٤ (تابع)

متوسط												
٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
٨,٩	٨,٤	٨,٢	٩,٧	٩,٦	٩,٠	٨,٦	٨,١	٦,٩	٥,٨	٦,٩	٧,٢	آسيا النامية
٥,٦	٨,٤	٨,٦	١٢,٤	٦,١	١٦,٤	٩,٤	١٥,١	جمهورية أفغانستان الإسلامية
٧,٠	٦,٥	٥,٥	٥,٦	٦,٤	٦,٣	٦,١	٥,٨	٤,٨	٤,٨	٥,٦	٤,٨	بنغلاديش
٦,٨	٦,٧	٧,٨	٢٢,٤	١١,٠	٦,٩	٦,٨	٧,٦	١٠,٠	٧,٢	٧,٦	٥,٦	بوتان
٣,٠	٢,٨	٠,٥-	٠,٤	٥,١	٠,٤	٠,٥	٢,٩	٣,٩	٢,٧	٢,٩	...	بروني دار السلام
٦,٦	٧,٠	٧,٢	٩,٦	١٠,٨	١٣,٣	١٠,٣	٨,٥	٦,٦	٨,١	٨,٨	...	كمبوديا
١٠,٠	٩,٥	٩,٣	١١,٤	١١,١	١٠,٤	١٠,١	١٠,٠	٩,١	٨,٣	٨,٤	٩,٩	الصين
٢,٩	٢,٨	٢,٠	٤,٤-	٣,٦	٠,٧	٥,٤	١,١	٣,٢	٢,٠	١,٨-	٥,٨	فيجي
٨,٠	٨,٠	٧,٩	٩,٢	٩,٧	٩,١	٧,٩	٦,٩	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٥,٦	الهند
٦,٧	٦,٣	٦,١	٦,٣	٥,٥	٥,٧	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٥,٤	٤,١	إندونيسيا
١,١	٢,٥	٣,٧	٢,٠	٢,٤	١,٧	١,٥-	١,٣-	٨,١	٣,٢	٣,٩	٤,٣	كيريباتي
٦,٢	٨,٢	٧,٩	٧,٥	٨,١	٧,١	٦,٤	٦,١	٥,٩	٥,٧	٥,٨	٦,٤	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٦,٠	٥,٣	٥,٠	٦,٣	٥,٩	٥,٠	٦,٨	٥,٨	٥,٤	٠,٥	٨,٧	٧,١	ماليزيا
٣,٥	٤,٠	٤,٥	٦,٦	١٩,١	٤,٥-	٩,٥	٨,٥	٦,٥	٣,٥	٤,٨	٦,٥	ملديف
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٥	١٢,٧	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٨	١٢,٠	١١,٣	١٣,٧	٦,٠	ميانمار
٥,٥	٤,٥	٤,٠	٢,٥	٢,٨	٣,١	٤,٧	٣,٩	٠,١	٥,٦	٦,١	٤,٩	نيبال
٧,٢	٦,٧	٦,٠	٦,٤	٦,٩	٧,٧	٧,٤	٤,٨	٣,٢	٢,٠	٤,٣	٤,٠	باكستان
٢,٦	٤,٧	٥,٨	٦,٢	٢,٦	٣,٤	٢,٧	٢,٢	٠,٢-	٠,١-	٢,٥-	٤,٥	بابوا غينيا الجديدة
٦,٢	٥,٨	٥,٨	٧,٣	٥,٤	٤,٩	٦,٤	٤,٩	٤,٤	١,٨	٦,٠	٢,٨	الفلبين
٣,٥	٤,٠	٤,٥	٦,٠	١,٨	٦,٠	٢,٤	٢,١	٥,٥	٨,١	٥,٠	٢,٠	ساموا
١,٧	٢,٨	٤,٢	٥,٤	٦,١	٥,٠	٨,٠	٦,٤	١,٦-	٩,٠-	١٤,٣-	٤,٣	جزر سليمان
٥,٥	٥,٦	٦,٤	٦,٣	٧,٤	٦,٠	٥,٤	٦,٠	٤,٠	١,٥-	٦,٠	٥,٢	سري لانكا
٦,٠	٥,٦	٥,٣	٤,٨	٥,١	٤,٥	٦,٣	٧,١	٥,٣	٢,٢	٤,٨	٥,١	تايلند
٣,٨	٠,٦	٢,٥	١٩,٨	٣,٤-	٢,٣	٠,٣	٦,٢-	٦,٧-	١٦,٥	١٥,٥	...	جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية
١,٢	١,٣	٠,٨	٣,٥-	١,٣	٢,٣	١,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٦	٥,٤	١,٥	تونغا
٢,٥	٣,٥	٤,٠	٥,٠	٧,٢	٦,٥	٥,٥	٣,٢	٧,٤-	٢,٥-	٢,٧	٣,٦	فانواتو
٨,٠	٧,٣	٧,٣	٨,٥	٨,٢	٨,٤	٧,٨	٧,٣	٧,١	٦,٩	٦,٨	٧,٤	فييت نام
٦,٠	٦,١	٦,١	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٩	٦,٩	٣,٩	٣,٠	٥,٤	٤,٣	الشرق الأوسط
٦,٣	٦,٦	٦,٢	٦,٦	٦,٥	٧,٩	٥,٦	٧,٢	٥,٢	١٥,١	٥,٢	٤,٨	البحرين
٧,٨	٧,١	٧,٠	٧,١	٦,٨	٤,٥	٤,١	٣,٢	٣,٢	٣,٥	٥,٤	٤,١	مصر
٤,٧	٤,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٤,٧	٥,١	٧,٢	٧,٥	٣,٧	٥,١	٥,١	جمهورية إيران الإسلامية
...	العراق
٦,٠	٥,٨	٥,٥	٥,٧	٦,٣	٧,١	٨,٦	٤,٢	٥,٨	٥,٣	٤,٣	٤,٢	الأردن
٦,٠	٦,٢	٦,٠	٤,٦	٦,٣	١١,٤	١٠,٧	١٧,٣	٣,٠	٠,٢	٤,٧	٠,١	الكويت
٥,٠	٤,٥	٣,٠	٤,٠	—	١,١	٧,٥	٤,١	٣,٣	٤,٥	١,٧	٥,٤	لبنان
٧,٤	٩,٨	٨,٨	٦,٨	٥,٢	٦,٣	٥,٠	٥,٩	١,٤	٥,٩	٣,٤	٠,٩-	ليبيا
٥,٦	٦,٠	٧,٤	٦,٤	٦,٨	٦,٠	٥,٣	٢,٠	٢,٦	٧,٥	٥,٥	٤,٩	عمان
٧,٩	١٣,١	١٤,١	١٤,٢	١٠,٣	٩,٢	١٧,٧	٦,٣	٣,٢	٦,٣	١٠,٩	٤,٢	قطر
٥,٨	٥,٦	٤,٨	٤,١	٤,٣	٦,١	٥,٣	٧,٧	٠,١	٠,٥	٤,٩	٣,١	المملكة العربية السعودية
٤,٢	٤,٨	٤,٠	٣,٩	٤,٤	٣,٣	٢,٨	١,١	٥,٩	٣,٧	٢,٣	٥,٦	الجمهورية العربية السورية
٧,٧	٦,٤	٦,٣	٧,٤	٩,٤	٨,٢	٩,٧	١١,٩	٢,٦	١,٧	١٢,٤	٥,٤	الإمارات العربية المتحدة
٤,٨	٨,١	٤,١	٣,١	٣,٢	٥,٦	٤,٠	٣,٧	٣,٩	٣,٨	٦,٢	...	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-٤ (تتمة)

متوسط												
٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
٤,٠	٣,٦	٤,٤	٥,٦	٥,٥	٤,٦	٦,٢	٢,١	٠,٤	٠,٧	٤,١	٢,٩	نصف الكرة الغربي
٤,٥	٤,٠	٢,١	٦,١	١٢,٢	٥,٥	٥,٢	٤,٣	٢,٠	١,٥	٣,٣	٣,٣	أنتيغوا وبربودا
٣,٠	٤,٥	٧,٠	٨,٧	٨,٥	٩,٢	٩,٠	٨,٨	١٠,٩-	٤,٤-	٠,٨-	٤,٢	الأرجنتين
٣,٨	٣,٨	٤,٠	٣,١	٣,٤	٢,٥	١,٨	١,٤	٢,٣	٠,٨	١,٩	١,٨	جزر البهاما
٢,٥	٢,٥	٢,٧	٤,٢	٣,٩	٤,١	٤,٨	٢,٠	٠,٦	٢,٦-	٢,٣	٠,٤	بربادوس
٢,٥	٢,٣	٣,٠	٢,٢	٥,٦	٣,١	٤,٦	٩,٣	٥,١	٥,٠	١٣,٠	٥,٨	بليز
٥,٠	٥,٠	٤,٧	٤,٢	٤,٦	٤,٠	٤,٢	٢,٧	٢,٥	١,٧	٢,٥	٤,٠	بوليفيا
٤,٠	٣,٧	٤,٨	٥,٤	٣,٨	٣,٢	٥,٧	١,١	٢,٧	١,٣	٤,٣	١,٧	البرازيل
٥,٠	٤,٥	٤,٥	٤,٠	٤,٠	٥,٧	٦,٠	٤,٠	٢,٢	٣,٥	٤,٥	٦,٤	شيلي
٥,٠	٤,٥	٤,٦	٧,٠	٦,٨	٤,٧	٤,٩	٣,٩	١,٩	١,٥	٢,٩	٢,٩	كولومبيا
٥,٥	٤,٠	٤,١	٦,٨	٨,٨	٥,٩	٤,٣	٦,٤	٢,٩	١,١	١,٨	٥,٤	كوستاريكا
٣,٠	٣,٠	٣,٥	٠,٩	٤,٠	٣,٣	٣,٠	٠,١	٥,١-	٤,٢-	١,٣	٢,٦	دومينيكا
٥,٠	٣,٣	٤,٨	٨,٥	١٠,٧	٩,٣	٢,٠	١,٩-	٤,٤	٣,٦	٨,١	٤,٥	الجمهورية الدومينيكية
٤,٤	٤,١	٢,٩	١,٩	٣,٩	٦,٠	٨,٠	٣,٦	٤,٢	٥,٣	٢,٨	٢,٢	إكوادور
٤,٥	٣,٤	٣,٠	٤,٧	٤,٢	٣,١	١,٩	٢,٣	٢,٣	١,٧	٢,٢	٤,٩	السلفادور
٤,٠	٤,٠	٤,٣	٣,١	٢,٤-	١١,٠	٥,٧-	٧,١	١,٦	٣,٠-	٧,٠	٤,٣	غرينادا
٤,٥	٤,٥	٤,٨	٥,٧	٥,٢	٣,٣	٣,٢	٢,٥	٣,٩	٢,٤	٢,٥	٣,٧	غواتيمالا
٣,٦	٤,٥	٤,٦	٥,٤	٥,١	١,٩-	١,٦	٠,٧-	١,١	٢,٣	١,٣-	٤,٧	غيانا
٤,٠	٤,٠	٣,٧	٣,٢	٢,٣	١,٨	٣,٥-	٠,٤	٠,٣-	١,٠-	٠,٩	٠,٢	هايتي
٤,٢	٤,٦	٤,٨	٦,٣	٦,٣	٦,١	٦,٢	٤,٥	٣,٨	٢,٧	٥,٧	٢,٧	هندوراس
٣,٤	٢,٨	٢,٤	١,٤	٢,٥	١,٤	١,٠	٢,٣	١,١	١,٥	٠,٧	٠,٩	جامايكا
٣,٨	٢,٣	٢,٠	٣,٣	٤,٨	٢,٨	٤,٢	١,٤	٠,٨	—	٦,٦	٣,٣	المكسيك
٥,٠	٤,٢	٤,٠	٣,٧	٣,٩	٤,٤	٥,٣	٢,٥	٠,٨	٣,٠	٤,١	٣,١	نيكاراغوا
٦,٥	٧,٢	٧,٧	١١,٢	٨,٧	٧,٢	٧,٥	٤,٢	٢,٢	٠,٦	٢,٧	٦,١	بنما
٥,٠	٤,٥	٤,٠	٦,٤	٤,٣	٢,٩	٤,١	٣,٨	—	٢,١	٣,٣-	٢,٤	باراغواي
٥,٥	٦,٠	٧,٠	٩,٠	٧,٦	٦,٧	٥,١	٤,٠	٥,٠	٠,٢	٣,٠	٣,١	بيرو
٢,٠	٢,٧	٣,٥	٣,٣	٦,٤	٤,٨	٧,٦	٠,٥	١,٠	٢,٠	٤,٣	٤,٠	سانت كيتس ونيفس
٤,٩	٤,٤	٤,٤	٣,٢	٥,٠	٣,٨	٤,٥	٣,١	٠,٨	٣,٧-	٠,١	٣,١	سانت لوسيا
٤,٣	٤,٩	٥,٠	٦,٦	٦,٩	٢,٦	٦,٨	٢,٨	٣,٢	٠,١-	٢,٠	٣,٥	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٤,٧	٥,٥	٦,٨	٥,٥	٤,٨	٤,٥	٨,٢	٦,٠	٢,٦	٦,٨	٠,١-	٠,٥	سورينام
٤,٠	٥,٦	٥,٩	٥,٥	١٢,٠	٨,٠	٨,٨	١٤,٤	٧,٩	٤,٢	٦,٩	٣,٩	ترينيداد وتوباغو
٣,٢	٤,٠	٦,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٦	١١,٨	٢,٢	١١,٠-	٣,٤-	١,٤-	٣,٢	أوروغواي
٢,٢	٣,٥	٥,٨	٨,٤	١٠,٣	١٠,٣	١٨,٣	٧,٨-	٨,٩-	٣,٤	٣,٧	٢,٤	فنزويلا

^١ بالنسبة للعديد من البلدان، تمثل أرقام السنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق. وتشير بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية.

^٢ النسبة المئوية للتغيرات في عام ٢٠٠٢ محسوبة على مدار ٨١ شهراً، وتستند إلى حدوث تغير في دورة السنة المالية (من يوليو-يونيو إلى يناير-ديسمبر).

^٣ استنباط الاتجاهات القائمة سوف يشير إلى مزيد من الانخفاض بهذا القدر على الأقل.

^٤ تشير بيانات بعض البلدان إلى الناتج المادي الصافي الحقيقي (PMN) أو هي تقديرات تستند إليه. وتمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق بالنسبة لعدد كبير من البلدان. وينبغي تفسير البيانات باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية نظراً لعدم توافر بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بصورة عامة. والأرقام الأخيرة على وجه الخصوص، لا تعطي صورة كاملة عن نمو ناتج المؤسسات الخاصة الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.

^٥ تدخل منغوليا، وهي ليست بلداً عضواً في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف-٥ موجز بيانات التضخم
(%)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط ١٩٩٩-١٩٩٠	
												مخفضات إجمالي الناتج المحلي
١,٧	١,٨	١,٨	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٠	١,٧	١,٦	١,٩	١,٥	٢,٦	الاقتصادات المتقدمة
١,٨	١,٨	٢,٠	٢,٧	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٢,١	١,٧	٢,٤	٢,٢	٢,٢	الولايات المتحدة
١,٩	١,٧	٢,٢	٢,٢	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٢	٢,٦	٢,٤	١,٥	...	منطقة اليورو
١,٣	١,٠	٠,٧-	٠,٨-	١,٠-	١,٢-	١,١-	١,٦-	١,٥-	١,٢-	١,٧-	٠,٥	اليابان
١,٧	٢,٦	٢,٢	٢,٣	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,١	١,٧	٢,٠	٢,١	٣,٣	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
												أسعار المستهلكين
٢,١	٢,٠	٢,٦	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٥	٢,١	٢,٢	٣,٠	الاقتصادات المتقدمة
٢,٢	٢,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٢,٣	١,٦	٢,٨	٣,٤	٣,٠	الولايات المتحدة
١,٩	١,٩	٢,٨	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,٢	...	منطقة اليورو ^٢
١,٥	١,٣	٠,٦	—	٠,٣	٠,٣-	—	٠,٣-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٧-	١,٢	اليابان
٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,١	٢,١	٢,١	١,٧	١,٨	١,٧	٢,١	١,٨	٣,٥	اقتصادات أخرى متقدمة
٤,٥	٥,٧	٧,٤	٦,٤	٥,٤	٥,٧	٥,٩	٦,٦	٦,٧	٧,٦	٨,٥	٥١,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
												المجموعات الإقليمية
٤,٥	٥,٩	٧,٥	٦,٣	٦,٤	٧,١	٦,٣	٨,٦	٩,١	١١,٠	١١,٧	٢٤,٩	إفريقيا
٣,١	٤,٣	٦,٤	٥,٦	٥,٤	٥,١	٦,٣	١٠,١	١٦,٤	٢١,٥	٢٤,٩	٦٠,١	أوروبا الوسطى والشرقية
٥,٩	٩,٥	١٣,١	٩,٧	٩,٥	١٢,١	١٠,٤	١٢,٣	١٤,٠	٢٠,٣	٢٤,١	...	كومونولث الدول المستقلة ^٣
٣,٦	٤,١	٥,٩	٥,٣	٤,١	٣,٨	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٩	٨,٦	آسيا النامية
٧,١	١٠,٠	١١,٥	١٠,٤	٧,٠	٦,٢	٧,٠	٦,١	٥,٣	٣,٨	٤,١	١٠,٩	الشرق الأوسط
٦,٢	٦,١	٦,٦	٥,٤	٥,٣	٦,٣	٦,٦	١٠,٥	٨,٧	٦,٥	٨,٣	٩٨,٤	نصف الكرة الغربي
												للتذكرة
٢,٠	٢,٢	٣,١	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٣,١	١٠,٠	الاتحاد الأوروبي
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
٧,٧	١٠,١	١٢,١	٩,٧	٨,٥	٩,٦	٩,٧	١١,٥	١١,٨	١٣,٤	١٤,٤	٧٦,٠	الوقود
٣,٨	٤,٦	٦,٣	٥,٥	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٥,٤	٥,٥	٦,٣	٧,١	٤٥,٢	غير الوقود
٤,٥	٥,٧	٧,٩	٦,٥	٧,٤	٧,٢	٤,٠	٦,٧	٨,٤	١٥,٤	١٧,٨	٥٥,٠	منها: منتجات أولية
												حسب مصدر التمويل الخارجي
٤,٠	٥,٠	٦,٤	٥,٩	٦,٠	٥,٩	٥,٤	٧,٢	٨,٠	٨,٣	٩,٤	٥٢,٢	بلدان المركز المدين الصافي
٥,٣	٨,١	١١,١	٩,١	٧,٣	٧,٨	٧,٢	٦,١	٤,٨	٤,١	٣,٨	١٧,٥	منه: تمويل رسمي
												بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
٤,٥	٦,٤	٧,٥	٦,٨	٩,٦	٨,٦	٥,٩	٧,٣	١٠,٥	٨,٠	٧,٣	٢٨,٥	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢
												للتذكرة
												معدل التضخم الوسيط
٢,٠	٢,١	٢,٩	٢,١	٢,٢	٢,١	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٨	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٥,٤	٧,٠	٦,٣	٥,٦	٥,٧	٤,٥	٤,٢	٣,٣	٤,٧	٤,٠	١٠,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

١ في هذا الجدول، تعني «اقتصادات أخرى متقدمة» الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

٣ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومونولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول ألف-٦ الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة						متوسط										أسعار المستهلكين
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠-١٩٩٩		
٢,٠	٢,٢	٢,٩	٢,١	٢,٠	٢,٦	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٥	٢,١	٢,٢	٣,٠	الاقتصادات المتقدمة	
٢,١	٢,٠	٤,١	٢,٢	٢,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٢,٣	١,٦	٢,٨	٣,٤	٣,٠	الولايات المتحدة	
١,٧	٢,٢	٣,١	١,٩	١,٩	٢,٨	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,٢	...	منطقة اليورو ^١	
١,٩	٤,٨	٠,٢-	١,٨	١,٦	٢,٥	٢,٣	١,٨	١,٩	١,٨	١,٠	١,٤	١,٩	١,٤	٢,٤	ألمانيا	
١,٧	٢,٥	٢,٨	١,٧	١,٧	٢,٥	١,٦	١,٩	١,٩	٢,٣	٢,٢	١,٩	١,٨	١,٨	١,٩	فرنسا	
١,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٠	١,٩	٢,٥	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢,٦	٤,١	إيطاليا	
٢,٦	٣,٤	٤,٣	٢,٢	٣,٠	٤,٠	٢,٨	٣,٦	٣,٤	٣,١	٣,١	٣,٦	٢,٨	٣,٥	٤,٣	إسبانيا	
١,٨	٢,٤	١,٦	٢,٠	١,٨	٢,٤	١,٦	١,٧	١,٥	١,٤	٢,٢	٣,٨	٥,١	٢,٣	٢,٣	هولندا	
١,٦	٢,٥	٣,١	١,٨	١,٩	٣,١	١,٨	٢,٣	٢,٥	١,٩	١,٥	١,٦	٢,٤	٢,٧	٢,٠	بلجيكا	
١,٩	٢,١	٣,٥	١,٧	١,٩	٢,٨	٢,٢	١,٧	٢,١	٢,٠	١,٣	١,٧	٢,٣	٢,٠	٢,١	النمسا	
٢,٣	٢,٤	١,٩	٢,٠	١,٩	٢,٨	١,٦	١,٣	٠,٨	٠,١	١,٣	٢,٠	٢,٧	٣,٠	٢,١	فنلندا	
٢,٧	٣,٠	٣,٩	٢,٥	٢,٧	٣,٥	٣,٠	٣,٣	٣,٥	٣,٠	٣,٤	٣,٩	٣,٧	٢,٩	١٠,٨	اليونان	
٢,٠	٢,٤	٢,٤	٢,١	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٢,١	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٤	٢,٨	٥,٧	البرتغال	
٢,٠	٢,٦	٣,٥	٢,٠	٢,١	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٢	٢,٣	٤,٠	٤,٧	٤,٠	٥,٣	٢,٤	أيرلندا	
٢,٠	٢,٢	٣,٤	٢,٠	٢,١	٢,٩	٢,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٧	٣,٢	٢,٢	لكسمبرغ	
٢,٤	٢,٥	٥,٦	٢,٤	٢,٤	٤,٠	٣,٦	٢,٥	٢,٥	٣,٦	٥,٦	٧,٥	٨,٤	٨,٨	...	سlovenia	
٢,٥	٣,٣	٣,٧	٢,٠	٢,٩	٤,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٩	٤,٠	٢,٨	٢,٠	٤,٩	٣,٧	قبرص	
٢,٥	٣,٤	٣,١	٢,٠	٢,٥	٣,٤	٠,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٧	١,٩	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٣,١	مالطة	
١,٣	٠,٦	٠,٧	١,٥	١,٣	٠,٦	—	٠,٣	٠,٣-	—	٠,٣-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٧-	١,٢	اليابان	
٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٣	١,٤	١,٣	١,٢	٠,٩	٣,٣	المملكة المتحدة ^١	
٢,٠	١,٨	٢,٥	٢,٠	٢,٠	١,٦	٢,١	٢,٠	٢,٢	١,٨	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٢	كندا	
٢,٩	٣,٠	٣,٦	٢,٥	٢,٩	٣,٤	٢,٥	٢,٢	٢,٨	٣,٦	٣,٥	٢,٨	٤,١	٢,٣	٥,٧	كوريا	
٣,٢	٣,٤	٣,٠	٢,٨	٣,٣	٣,٥	٢,٣	٣,٥	٢,٧	٢,٣	٢,٨	٣,٠	٤,٤	٤,٥	٢,٥	أستراليا	
١,٥	٠,٦	٣,٤	١,٥	١,٥	١,٥	١,٨	٠,٦	٢,٣	١,٦	٠,٣-	٠,٢-	—	١,٣	٢,٩	مقاطعة تايوان الصينية	
٢,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٠	٢,١	٢,٨	١,٧	١,٥	٠,٨	١,٠	٢,٣	١,٩	٢,٧	١,٣	٣,٦	السويد	
١,٤	١,٢	٢,٧	١,٠	١,٤	٢,٠	٠,٩	١,٠	١,٢	٠,٨	٠,٦	٠,٦	١,٠	١,٦	٢,٣	سويسرا	
٤,٥	٣,٤	٣,٨	٥,٤	٤,٥	٣,٦	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٠,٤-	٢,٦-	٣,٠-	١,٦-	٣,٧-	٦,٨	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	
١,٩	٢,٠	٢,٣	١,٩	٢,٠	٢,٣	١,٧	١,٩	١,٨	١,٢	٢,١	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٢,١	الدانمرك	
٢,٤	١,٣	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٣,١	٠,٨	٢,٣	١,٦	٠,٤	٢,٥	١,٣	٣,٠	٣,١	٢,٤	النرويج	
٢,٠	٢,٠	٣,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٠,٥	٢,١	١,٣	٠,٤-	٠,٧	٥,٧	١,١	١,١	١١,٢	إسرائيل	
٢,٩	٢,٨	٣,٩	١,٧	٢,٥	٤,٧	٢,١	١,٠	٠,٥	١,٧	٠,٥	٠,٤-	١,٠	١,٣	١,٩	سنغافورة	
٢,٥	٣,١	٣,٢	٢,٠	٢,٧	٣,٤	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٣	١,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,١	نيوزيلندا	
٢,٥	٣,٢	٥,٩	٢,٥	٢,٧	٥,٥	٥,٠	٦,٨	٤,٠	٣,٢	٢,١	٤,٨	٦,٦	٥,١	٤,١	آيسلندا	
١,٩	٢,١	٢,٧	٢,٠	١,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٩	٢,١	٢,٦	للتذكيرة	
٢,٧	٢,٣	٣,٦	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٢,٢	١,٦	٢,٢	٢,٤	١,٤	١,٠	١,٩	١,٢	٤,٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
															الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	

^١ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

التضخم: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ألف-٧ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب البلد: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة		متوسط													
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٥,٥	٦,٧	٧,١	٤,٥	٥,٩	٧,٥	٦,٣	٦,٤	٧,١	٦,٣	٨,٦	٩,١	١١,٠	١١,٧	٢٤,٩	إفريقيا
٣,٩	٤,٢	٤,٤	٢,٩	٤,١	٤,٣	٣,٧	٢,٥	١,٦	٣,٦	٢,٦	١,٤	٤,٢	٠,٣	١٧,٣	الجزائر
٨,٠	١٠,٠	١١,٨	٤,٥	٨,٩	١١,٤	١٢,٢	١٣,٣	٢٣,٠	٤٣,٦	٩٨,٣	١٠٨,٩	١٥٢,٦	٣٢٥,٠	٤٦٣,٠	أنغولا
٢,٧	٢,٧	٢,١	٢,٩	٢,٦	٢,٤	٢,٠	٣,٨	٥,٤	٠,٩	١,٥	٢,٤	٤,٠	٤,٢	٧,٢	بنن
٦,٣	٧,٥	٨,١	٥,١	٦,٨	٨,٠	٧,١	١١,٦	٨,٦	٧,٠	٩,٢	٨,٠	٦,٦	٨,٥	١٠,٩	بوتسوانا
٢,٢	٣,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٥	٦,٤	٠,٢-	٢,٤	٦,٤	٠,٤-	٢,٠	٢,٣	٤,٧	٠,٣-	٤,٣	بوركينافاسو
٥,٧	٧,٨	١٤,٤	٤,٠	٨,٢	١١,٨	٨,٤	٢,٨	١٣,٤	٨,٠	١٠,٧	١,٣-	٩,٣	٢٤,٣	١٣,٥	بوروندي
٠,٤	٢,٥	٣,٥	٢,٠	٢,٣	٣,٠	٠,٩	٥,١	٢,٠	٠,٣	٠,٦	٦,٣	٢,٨	٠,٨	٤,٩	الكاميرون ^٢
٢,٣	٢,٠	٣,٨	٢,٣	٢,٢	٣,٣	٤,٤	٥,٤	٠,٤	١,٩-	١,٢	١,٩	٣,٧	٢,٤-	٧,٣	الرأس الأخضر
٣,١	٥,١	٠,٢-	٢,٥	٤,١	٢,٧	٠,٩	٦,٧	٢,٩	٢,٢-	٤,٤	٢,٣	٣,٨	٣,٢	٣,٥	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,٠	٢,٩	٠,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٨,٨-	٧,٩	٧,٩	٥,٤-	١,٨-	٥,٢	١٢,٤	٣,٨	٤,١	تشاد
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٤,٥	٣,٧	٣,٦	٥,٦	٥,٩	٢,٥	جزر القمر
١١,٥	١٢,١	١٠,٠	١٠,٠	١١,٤	١٠,١	١٦,٧	١٣,٢	٢١,٤	٤,٠	١٢,٨	٢٥,٣	٣٥٧,٣	٥٥٠,٠	٨٤٨,٤	جمهورية الكونغو
٣,٠	٤,٠	١,٧-	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٦	٤,٧	٢,٥	٣,٨	١,٥	٣,١	٠,٨	٠,٤	٧,٣	الديمقراطية
٢,٦	٣,٨	١,٩	١,٦	٣,٢	٤,٧	٢,١	٥,٠	٤,٢	٠,٦	١,٣	٥,١	٤,٢	٠,٤-	٦,٠	جمهورية الكونغو
٤,٥	٦,١	٥,٠	٣,٠	٤,٥	٦,١	٥,٠	٣,٥	٣,١	٣,١	٢,٠	٠,٦	١,٨	١,٦	٤,٢	كوت ديفوار
٤,٨	٤,٩	٥,٩	٤,١	٤,٧	٥,٥	٤,٦	٤,٥	٥,٧	٤,٢	٧,٣	٧,٦	٨,٨	٤,٨	٦,١	جيبوتي
١٠,٠	١١,٠	١٢,٣	٨,٥	١٠,٥	١١,٠	٩,٣	١٥,١	١٢,٥	٢٥,١	٢٢,٧	١٦,٩	١٤,٦	١٩,٩	...	غينيا الاستوائية
١٥,٠	١٨,٦	١٥,٧	١٨,٥	١٢,٩	٢٠,١	١٧,٠	١٢,٣	٦,٨	٨,٦	١٥,١	٧,٢-	٥,٢-	٦,٢	٧,١	إريتريا
٢,٥	٣,٥	٥,٩	٢,٥	٣,٠	٤,٠	٥,٠	١,٤-	١,٢	٠,٤	٢,١	٠,٢	٢,١	٠,٥	٤,٩	إثيوبيا
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٢,١	٥,٠	١٤,٣	١٧,٠	٨,٦	٤,٥	٠,٩	٥,٤	غابون
٧,١	٨,٧	١٢,٧	٣,٠	٧,٩	٨,٩	٩,٦	١٠,٩	١٥,١	١٢,٦	٢٦,٧	١٤,٨	٣٢,٩	٢٥,٢	٢٦,٨	غامبيا
٧,٠	١٠,٠	١٢,٨	٥,٠	٧,٣	١٣,٢	٢٢,٩	٣٤,٧	٣١,٤	١٧,٥	١٢,٩	٣,٠	٥,٤	٦,٨	٨,٥	غانا
٢,٥	٢,٤	٤,٣	٣,٠	٢,٥	٣,٣	٣,٨	٢,٠	٣,٤	٠,٨	٣,٥-	٣,٣	٣,٣	٨,٦	٣٥,٦	غينيا-بيساو
٨,٤	٧,٩	١٢,٠	٥,٠	٧,٠	١٢,٣	٩,٨	١٤,٥	١٠,٣	١١,٦	٩,٨	٢,٠	٥,٨	١٠,٠	١٦,٠	كينيا
٦,٢	٩,٣	١٠,٥	٥,٠	٦,٩	٩,٦	٨,٠	٦,١	٣,٤	٥,٠	٧,٣	١٢,٥	٦,٩	٦,١	١١,١	ليسوتو
٧,٥	٨,٥	٩,٥	٥,٠	٨,٠	٩,٠	١١,٢	٧,٢	٦,٩	٣,٦	١٠,٣	١٤,٢	١٢,١	٥,٣	...	ليبيريا
٥,٠	٧,٨	٨,٢	٥,٠	٦,٦	٩,٠	١٠,٣	١٠,٨	١٨,٤	١٤,٠	١,١-	١٦,٢	٦,٩	١٠,٧	١٦,٤	مدغشقر
٦,٢	٦,٥	٧,٥	٦,٠	٦,٣	٦,٩	٨,١	١٣,٩	١٥,٥	١١,٤	٩,٦	١٧,٣	٢٧,٢	٢٩,٦	٢٩,٠	ملاوي
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٩	٦,٤	٣,١-	١,٣-	٥,٠	٥,٢	٠,٧-	٣,٨	مالي
٦,٠	٦,٠	٧,٤	٥,٠	٦,٠	٧,١	٧,٣	٦,٢	١٢,١	١٠,٤	٥,٣	٥,٤	٧,٧	٦,٨	٥,٠	موريتانيا
٧,٥	٩,٠	١٠,٠	٥,٠	٨,٢	٩,٥	١٠,٧	٥,٦	٤,٩	٤,٧	٣,٩	٦,٥	٥,٤	٤,٢	٨,٢	موريشيوس
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٣	١,٠	١,٥	١,٢	٢,٨	٠,٦	١,٩	٤,٤	المغرب
٥,٠	٥,٣	٥,٥	٥,٠	٥,٤	٥,٧	٧,٩	١٣,٢	٦,٤	١٢,٦	١٣,٥	١٦,٨	٩,١	١٢,٧	٣١,٨	جمهورية موزامبيق
٦,٥	٧,٠	٧,١	٥,٥	٦,٥	٧,٥	٦,٧	٥,١	٢,٣	٤,١	٧,٢	١١,٣	٩,٣	٩,٣	١٠,٢	ناميبيا
٢,٠	١,٠	٤,٧	٢,٠	٢,٠	٤,٥	٠,١	٠,١	٧,٨	٠,٤	١,٨-	٢,٧	٤,٠	٢,٩	٤,٥	النيجر
٨,٥	٨,٥	٦,٦	٨,٥	٨,٥	٨,٦	٥,٥	٨,٣	١٧,٨	١٥,٠	١٤,٠	١٣,٧	١٨,٠	٦,٩	٢٨,٥	نيجيريا
٥,٠	٧,٣	٧,٥	٥,٠	٥,٠	٧,١	٩,٤	٨,٨	٩,٢	١٢,٠	٧,٤	٢,٠	٣,٤	٣,٩	١٦,٣	رواندا
٧,٠	٩,٥	١٩,٦	٤,٠	٨,٢	١٤,١	١٩,٩	٢٣,١	١٧,٢	١٣,٣	٩,٨	١٠,١	٩,٢	١١,٠	٣٩,٢	سان تومي وبرينسيبي
٢,١	٢,٩	٦,٢	١,٨	٢,٢	٤,٥	٥,٩	٢,١	١,٧	٠,٥	—	٢,٣	٣,٠	٠,٧	٤,١	السنغال
٧,٢	١٥,٦	١٦,٨	٣,٠	٧,٦	٢٣,٣	٥,٧	١,٤-	٠,٨	٣,٩	٣,٣	٠,٢	٦,٠	٦,٣	٢,٠	سيسيل
٨,٥	١١,٠	١٣,٨	٥,٠	٩,٨	١٢,٤	١١,٧	٩,٥	١٢,١	١٤,٢	٧,٥	٣,٧-	٢,٦	٠,٩-	٤٢,٦	سيراليون
٥,٢	٧,٨	٩,٠	٤,٥	٥,٩	٨,٧	٧,١	٤,٧	٣,٤	١,٤	٥,٨	٩,٢	٥,٧	٥,٤	٩,٨	جنوب إفريقيا
٥,٠	٧,٠	٨,٨	٤,٠	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٢	٨,٥	٨,٤	٧,٧	٨,٣	٤,٩	٨,٠	٧٥,٢	السودان
٦,٥	٨,٤	٩,٨	٥,٥	٧,٠	٩,٨	٨,٢	٥,٣	٤,٨	٣,٤	٧,٤	١١,٧	٧,٥	٧,٢	٩,٥	سوازيلند
٥,٠	٥,٥	٦,٤	٥,٠	٥,٢	٧,١	٧,٠	٧,٣	٤,٤	٤,١	٤,٤	٤,٦	٥,١	٦,٢	٢١,٣	تنزانيا
٤,٢	٢,٣	٣,٤	٣,٢	٣,٨	٤,١	١,٠	٢,٢	٦,٨	٠,٤	٠,٩-	٣,١	٣,٩	١,٩	٦,٠	توغو
٣,٥	٣,٠	٥,٣	٢,٧	٣,٥	٤,٧	٣,١	٤,٥	٢,٠	٣,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٠	٢,٣	٤,٨	تونس
٣,٧	٦,٥	٤,٤	٤,٧	٥,٠	٥,٩	٦,٨	٦,٦	٨,٠	٥,٠	٥,٧	٢,٠-	٤,٥	٥,٨	١٦,٣	أوغندا
٥,٠	٧,٠	٨,٩	٢,٧	٥,٩	٦,٦	١٠,٧	٩,٠	١٨,٣	١٨,٠	٢١,٤	٢٠,٢	٢١,٧	٢٦,١	٦٨,٣	زامبيا
...	...	١٠٨,٨٤٤,١	١٠,٤٥٢,٦	١٠,١٦,٧	٢٣٧,٨	٣٥٠,٠	٣٦٥,٠	١٣٣,٢	٧٣,٤	٥٥,٦	٢٨,١	زمبابوي ^٣

الجدول ألف-٧ (تابع)

نهاية الفترة			متوسط												
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٣,٩	٥,٣	٦,٧	٣,١	٤,٣	٦,٤	٥,٦	٥,٤	٥,١	٦,٣	١٠,١	١٦,٤	٢١,٥	٢٤,٩	٦٠,١	أوروبا الوسطى والشرقية ^٤
٣,٠	٣,٨	٣,١	٢,٨	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٩	٢,٣	٥,٢	٣,١	—	٣٤,٧	ألبانيا
...	٢,٥	٢,٧	٤,٨	١,٣	٧,٥	٣,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٣,٢	٥,٠	...	البوسنة والهرسك
٥,٠	٧,٢	١١,٦	٣,٥	٦,٠	٩,٧	٧,٦	٧,٤	٦,٠	٦,١	٢,٣	٥,٨	٧,٤	١٠,٣	١١٠,٣	بلغاريا
٣,٥	٣,٨	٥,٨	٣,٠	٣,٥	٥,٥	٢,٩	٣,٢	٣,٣	٢,٠	١,٨	١,٧	٣,٨	٤,٦	...	كرواتيا
٣,٥	٥,٥	٥,٤	٢,٠	٣,٥	٦,٠	٢,٨	٢,٥	١,٨	٢,٨	٠,١	١,٨	٤,٧	٣,٨	١٣,٩	الجمهورية التشيكية
٣,٦	٧,١	٩,٦	٢,٩	٤,٧	٩,٨	٦,٦	٤,٤	٤,١	٣,٠	١,٣	٣,٦	٥,٨	٤,٠	...	إستونيا
٣,٠	٤,٧	٧,٤	٣,٠	٣,٥	٥,٩	٧,٩	٣,٩	٣,٦	٦,٨	٤,٦	٥,٣	٩,٢	٩,٨	٢٢,٠	هنغاريا
٧,٩	١١,٨	١٤,١	٣,١	٩,٢	١٥,٣	١٠,١	٦,٥	٦,٧	٦,٢	٢,٩	١,٩	٢,٥	٢,٦	...	لاتفيا
٤,٥	٧,٠	٨,٢	٢,٧	٦,١	٨,٣	٥,٨	٣,٨	٢,٧	١,٢	١,١-	٠,٣	١,٦	١,١	...	ليتوانيا
٢,٥	٣,٠	٦,١	٢,٥	٢,٥	٧,٠	٢,٢	٣,٢	٠,٥	٠,٤-	١,٢	٢,٢	٥,٥	٦,٤	...	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
...	٣,٠	٤,١	٤,٨	٣,٤	٢,١	٣,٤	٣,١	الجيل الأسود
٣,٧	٣,٩	٤,٠	٢,٥	٣,٨	٤,١	٢,٥	١,٠	٢,١	٣,٥	٠,٨	١,٩	٥,٥	١٠,١	٥١,٤	بولندا
٤,٠	٦,٣	٦,٦	٢,٧	٥,١	٧,٠	٤,٨	٦,٦	٩,٠	١١,٩	١٥,٣	٢٢,٥	٣٤,٥	٤٥,٧	١١٠,٣	رومانيا
٨,٠	١٠,٥	١٠,١	٥,٧	٨,٩	١١,٣	٦,٨	١٢,٧	١٧,٣	١٠,١	١١,٧	١٩,٥	٩١,٨	٧٠,٠	...	صربيا
٢,٩	٣,٢	٢,٥	٢,٥	٣,١	٣,٣	١,٩	٤,٣	٢,٨	٧,٥	٨,٥	٣,٣	٧,١	١٢,٠	...	الجمهورية السلوفاكية
٤,٠	٦,٠	٨,٤	٤,٠	٤,٥	٧,٥	٨,٨	٩,٦	٨,٢	٨,٦	٢٥,٣	٤٥,١	٥٤,٢	٥٥,٠	٧٦,١	تركيا
٨,١	١١,١	١٣,٠	٥,٩	٩,٥	١٣,١	٩,٧	٩,٥	١٢,١	١٠,٤	١٢,٣	١٤,٠	٢٠,٣	٢٤,١	...	كومنولث الدول المستقلة ^٥
٧,٠	١٠,٠	١١,٩	٥,٢	٨,٤	١١,٤	٩,٠	٩,٧	١٢,٧	١٠,٩	١٣,٧	١٥,٨	٢١,٥	٢٠,٨	...	روسيا
١٠,٩	١٣,٩	١٥,٨	٧,٦	١٢,٤	١٧,٣	١١,٦	٨,٨	١٠,٦	٩,١	٨,٦	٩,٢	١٧,١	٣٤,١	...	ما عدا روسيا
٥,٠	٥,٠	٦,٦	٥,٠	٤,٥	٦,٨	٤,٤	٢,٩	٠,٦	٧,٠	٤,٧	١,١	٣,١	٠,٨-	...	أرمينيا
١٩,٠	٢٢,٠	١٩,٥	١٩,٠	٢٠,٥	١٩,٦	١٦,٦	٨,٤	٩,٧	٦,٧	٢,٢	٢,٨	١,٥	١,٨	...	أذربيجان
٧,٣	١٠,٢	١٢,١	٥,٢	٨,٨	١١,٢	٨,٤	٧,٠	١٠,٣	١٨,١	٢٨,٤	٤٢,٦	٦١,١	١٦٨,٦	...	بيلاروس
٥,٠	٨,٠	١١,٠	٥,٠	٦,٤	٩,٦	٩,٢	٩,٢	٨,٣	٥,٧	٤,٨	٥,٦	٤,٧	٤,٠	...	جورجيا
٧,٠	١٠,٠	١٨,٨	٦,٠	٨,٣	١٧,١	١٠,٨	٨,٦	٧,٦	٦,٩	٦,٤	٥,٩	٨,٤	١٣,٣	...	كازاخستان
٧,٠	١٥,٠	٢٠,١	٥,٠	١٠,٢	١٨,٨	١٠,٢	٥,٦	٤,٣	٤,١	٣,١	٢,١	٦,٩	١٨,٧	...	جمهورية قيرغيزستان
٧,٠	٩,٠	١٣,٤	٤,٥	٧,٩	١١,٤	١٢,٦	١٢,٧	١١,٩	١٢,٥	١١,٧	٥,٣	٩,٨	٣١,٣	...	مولدوفا
٥,٥	٦,٠	١٥,١	٥,٢	٥,٨	١٠,٦	٩,٠	٥,١	١٢,٥	٧,٩	٥,١	٠,٩	٦,٢	١١,٦	...	منغوليا
٩,٠	١٥,٠	١٩,٨	٦,٠	١٠,٥	١٨,٥	١٣,٢	١٠,٠	٧,٣	٧,٢	١٦,٤	١٢,٢	٣٨,٦	٣٢,٩	...	طاجيكستان
١٢,٠	١٢,٠	١٠,٠	٦,٠	١٢,٠	١٢,٠	٦,٤	٨,٢	١٠,٧	٥,٩	٥,٦	٨,٨	١١,٦	٨,٠	...	تركمستان
١٣,٤	١٧,١	١٦,٦	٧,٦	١٥,٧	٢١,٩	١٢,٨	٩,٠	١٣,٤	٩,٠	٥,٢	٠,٨	١٢,٠	٢٨,٢	...	أوكرانيا
١٠,٠	١٢,١	١١,٩	٨,٠	١٠,٩	١١,٨	١٢,٣	١٤,٢	١٠,٠	٦,٦	١١,٦	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٥,٠	...	أوزبكستان

التضخم: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ألف-٧ (تابع)

نهاية الفترة		متوسط												
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠
٤,٠	٤,٦	٦,٣	٣,٦	٤,١	٥,٩	٥,٣	٤,١	٣,٨	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٩	٨,٦
٦,٠	١٥,٠	٢٠,٧	٥,٠	٩,٢	١٩,٦	١٣,٠	٥,١	١٢,٣	١٣,٢	٢٤,١	٥,١
٧,٠	٩,٤	٩,٢	٤,٠	٨,١	٩,٣	٨,٤	٦,٥	٧,٠	٦,١	٥,٤	٣,٧	١,٩	٢,٥	٦,٤
٤,٢	٤,٥	٤,٨	٣,٩	٤,٣	٤,٧	٤,٩	٥,٠	٥,٣	٤,٦	٢,١	٢,٥	٣,٤	٤,٠	٩,٨
...	١,٢	١,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٢	١,١	٠,٩	٠,٣	٢,٣-	٠,٦	١,٢	...
٥,٠	٧,٥	١٠,٨	٣,٥	٥,٠	٩,٠	٥,٩	٤,٧	٥,٩	٣,٨	١,٢	٣,٣	٠,٢	٠,٨-	...
٣,٦	٣,٩	٦,٦	٣,٤	٣,٦	٥,٩	٤,٨	١,٥	١,٨	٣,٩	١,٢	٠,٨-	٠,٧	٠,٤	٧,٥
٣,٠	٢,٥	٧,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٨	٢,٥	٢,٤	٢,٨	٤,٢	٠,٨	٤,٣	١,١	٤,٢
٣,٩	٤,٦	٥,٥	٣,٩	٤,٠	٥,٢	٦,٤	٦,٢	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٩,٥
٥,٥	٦,٧	٦,٦	٣,٢	٥,٩	٧,١	٦,٤	١٣,١	١٠,٥	٦,١	٦,٨	١١,٨	١١,٥	٣,٨	١٣,٦
٢,٥	٢,٨	٣,٧	٢,٥	١,٥	١,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٥-	١,٩-	٢,٥	٣,٢	٦,٠	٠,٤	٣,٤
٥,٥	٧,٠	٥,٦	٥,٠	٦,١	٦,٩	٤,٥	٦,٨	٧,٢	١٠,٥	١٥,٥	١٠,٦	٩,٣	٢٣,٢	٢٢,٦
٢,٥	٢,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,١	٣,٦	٣,٠	١,٤	١,١	١,٨	١,٤	١,٦	٣,٧
٦,٠	٦,٠	٧,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٠	٣,٧	٣,٣	٦,٣	٢,٨-	٠,٩	٠,٧	١,٢-	٨,٤
٢٠,٠	٢٠,٠	٣٠,٠	١٥,٠	٢٠,٠	٢٥,٠	٣٤,٤	٢٥,٧	١٠,٧	٣,٨	٢٤,٩	٥٨,١	٣٤,٥	١,٧-	٢٦,٩
٥,٣	٦,٤	٥,١	٤,٠	٤,٩	٦,٤	٦,٤	٨,٠	٤,٥	٤,٠	٤,٨	٢,٩	٢,٤	٣,٤	٩,٨
٧,٠	٨,٢	٧,٠	٤,٠	٧,٥	٨,٥	٧,٨	٧,٩	٩,٣	٤,٦	٣,١	٢,٥	٤,٤	٣,٦	٩,٦
٤,٥	٥,٥	٤,٥	٤,٠	٥,٠	٥,٠	١,٧	٢,٣	١,٧	٢,١	١٤,٧	١١,٨	٩,٣	١٥,٦	٨,٦
٣,٥	٣,٤	٣,٩	٣,٥	٣,٨	٤,٤	٢,٨	٦,٢	٧,٧	٦,٠	٣,٥	٣,٠	٦,٨	٤,٠	٩,٦
٤,٧	٤,٨	٥,١	٢,٠	٥,١	٥,٥	٦,٠	٣,٨	١,٩	٧,٩	٤,٣	٧,٤	١,٩	٠,٢-	٤,٤
٦,٥	٦,٧	٧,٠	٥,٠	٦,٦	٧,٣	٦,٣	٨,١	٧,٣	٦,٩	١٠,٠	٩,٣	٧,٦	٦,٩	١٠,٧
٩,٠	١١,٠	٢١,٨	٧,٠	٩,٠	١١,٥	١٩,٧	٩,٥	١٠,٦	٧,٩	٢,٦	١٠,٢	١٢,١	١,٥	١١,١
٣,٠	١,٩	٣,٢	٢,٠	٢,٥	٣,٥	٢,٢	٤,٦	٤,٥	٢,٨	١,٨	٠,٦	١,٧	١,٦	٥,٠
٣,٥	٤,٠	٧,٨	٣,٢	٣,٥	٤,٠	٧,٨	٤,١	١,٨	٣,٢	٧,٠	٤,٨	٣,٦	٦٣,٦	...
٥,٦	٥,٤	٥,٦	٦,٠	٥,٦	٥,٣	٥,٩	٧,٠	٩,٧	١١,٧	١١,١	١٠,٤	٦,٩	٥,٣	٤,٤
٢,٥	٣,٠	٤,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٢	٣,٩	٢,١	١,٢	١,٤	٣,٠	٢,٠	٣,٧	٢,٥	٣,٢
٨,٥	١٤,٠	١٢,٦	٦,٠	١٠,٠	١٦,٠	٨,٣	٧,٥	٨,٣	٧,٧	٣,٢	٤,٠	٠,٤-	١,٦-	١٩,٢
١٠,٠	١١,٧	١٠,٩	٧,١	١٠,٠	١١,٥	١٠,٤	٧,٠	٦,٢	٧,٠	٦,١	٥,٣	٣,٨	٤,١	١٠,٩
٣,١	٣,٢	٣,٤	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٤	٢,٢	٢,٦	٢,٣	١,٧	٠,٥-	١,٢-	٠,٧-	٠,٨
٧,٨	٩,٤	٨,٦	٦,٧	٨,٨	٨,٨	١١,٠	٤,٢	٨,٨	٨,١	٣,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٨	١٠,٧
١٧,٤	٢٠,٧	١٩,٠	١١,٨	١٧,٤	٢٠,٧	١٧,٥	١١,٩	١٠,٤	١٥,٣	١٥,٦	١٥,٧	١١,٣	١٢,٨	٢٣,٥
...
٦,٣	٩,٠	٥,٧	٢,٥	٦,٥	١٠,٩	٥,٤	٦,٣	٣,٥	٣,٤	١,٦	١,٨	١,٨	٠,٧	٥,٠
٥,٥	٦,٥	٥,٠	٤,٥	٥,٥	٦,٥	٥,٠	٣,١	٤,١	١,٣	١,٠	٠,٨	١,٤	١,٦	٣,٦
٥,٥	٥,٠	٢,٠	٢,٧	٥,٣	٥,٥	٤,١	٥,٦	٠,٧-	١,٧	١,٣	١,٨	٠,٤-	٠,٤-	٢٤,٩
٧,٥	٨,٠	٨,١	٦,٠	٧,٥	٨,٠	٦,٧	٣,٤	٢,٠	٢,٢-	٢,١-	٩,٩-	٨,٨-	٢,٩-	٦,٢
٦,٤	٦,٤	٥,٨	٥,٠	٦,٨	٦,٠	٥,٥	٣,٢	١,٩	٠,٧	٠,٢	٠,٣-	٠,٨-	١,٢-	١,٦
١٠,٠	١٢,٠	١٣,٨	٤,٥	١٠,٠	١٢,٠	١٣,٨	١١,٨	٨,٨	٦,٨	٢,٣	٠,٢	١,٤	١,٧	٢,٩
٥,٦	٦,٢	٤,١	٤,٥	٥,٦	٦,٢	٤,١	٢,٣	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٢	١,١-	١,١-	١,٢
٥,٠	٥,٠	٢٣,٠	٥,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٦	٧,٢	٤,٤	٥,٨	٠,٥-	٣,٤	٣,٩-	٧,٢
...	٣,٠	٥,٣	٩,٠	١١,٠	٩,٣	٦,٢	٥,٠	٣,٢	٢,٩	٢,٧	١,٤	٣,٦
١٠,٠	١٢,٠	٨,٦	١٤,٥	١١,٠	١٠,٣	١٢,٥	١٨,٢	١١,٨	١٢,٥	١٠,٨	١٢,٢	١١,٩	١٠,٩	٣٧,٠

الجدول ألف-٧ (تتمة)

نهاية الفترة						متوسط											
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠		
٦,١	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٦,١	٦,٦	٥,٤	٥,٣	٦,٣	٦,٦	١٠,٥	٨,٧	٦,٥	٨,٣	٩٨,٤	نصف الكرة الغربي		
٢,٠	٣,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٠	١,٥	١,٨	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٤	١,٧	٠,٦-	٣,٤	أنتيغوا وبربودا		
٩,٠	٩,٠	٨,٥	٩,٠	٩,١	٩,٢	٨,٨	١٠,٩	٩,٦	٤,٤	١٣,٤	٢٥,٩	١,١-	٠,٩-	٥٩,٣	الأرجنتين		
٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,٠	٢,٣	٢,٤	٢,٤	١,٨	٢,٢	٠,٩	٣,٠	٢,٢	٢,٠	١,٦	٢,٨	جزر البهاما		
٢,٠	٢,٣	٥,٧	٢,٠	٢,١	٣,٦	٥,٥	٧,٣	٦,٠	١,٤	١,٦	١,٢-	٢,٦	٢,٤	٢,٩	بربادوس		
٢,٥	٢,٦	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٤,٣	٣,٧	٣,١	٢,٦	٢,٢	١,٢	٠,٧	٢,٠	بليز		
١٤,٠	١٦,٠	١١,٧	١٤,٩	١٤,٣	١٥,١	٨,٧	٤,٣	٥,٤	٤,٤	٣,٣	٠,٩	١,٦	٤,٦	١٠,٤	بوليفيا		
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٣	٤,٨	٣,٦	٤,٢	٦,٩	٦,٦	١٤,٨	٨,٤	٦,٨	٧,١	٣٢٥,٤	البرازيل		
٣,٠	٤,٢	٧,٨	٣,٠	٣,٦	٦,٦	٤,٤	٣,٤	٣,١	١,١	٢,٨	٢,٥	٣,٦	٣,٨	١١,٥	شيلي		
٤,٠	٥,٠	٥,٧	٣,٤	٤,٦	٥,٥	٥,٥	٤,٣	٥,٠	٥,٩	٧,١	٦,٣	٨,٠	٩,٢	٢٢,٠	كولومبيا		
٦,٠	٨,٠	١٠,٨	٣,٠	٧,٠	٩,٥	٩,٤	١١,٥	١٣,٨	١٢,٣	٩,٤	٩,٢	١١,٣	١١,٠	١٦,٧	كوستاريكا		
١,٥	٢,٤	٣,٤	١,٥	١,٥	٢,٢	٢,٧	٢,٦	١,٦	٢,٤	١,٦	٠,١	١,٦	٠,٩	٢,٣	دومينيكا		
٤,٠	٧,٠	٨,٩	٤,٠	٤,٨	٦,٢	٦,١	٧,٦	٤,٢	٥١,٥	٢٧,٤	٥,٢	٨,٩	٧,٧	١٤,٢	الجمهورية الدومينيكية		
٣,٣	٣,٣	٢,٩	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٢,٢	٣,٣	٢,١	٢,٧	٧,٩	١٢,٦	٣٧,٧	٩٦,١	٣٨,٦	إكوادور		
٤,٠	٤,٩	٤,٩	٣,٠	٤,٤	٥,٥	٣,٩	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٢,١	١,٩	٣,٨	٢,٣	١٠,٤	السلفادور		
٢,٠	٢,٠	٦,٧	٢,٠	٢,٠	٥,٠	٣,٧	٤,٣	٣,٥	٢,٣	٢,٢	١,١	١,٧	٠,٦	٢,٩	غرينادا		
٥,٨	٦,٢	٨,٧	٤,٢	٦,٠	٨,٠	٦,٨	٦,٦	٩,١	٧,٦	٥,٦	٨,١	٧,٣	٦,٠	١٤,٥	غواتيمالا		
٦,٣	٦,٨	١٣,٩	٥,٠	٦,٥	٦,٢	١٢,٢	٦,٦	٦,٩	٤,٧	٦,٠	٥,٤	٢,٧	٦,١	٢١,٨	غيانا		
٧,٠	٩,٠	٧,٩	٥,٠	٧,٥	٩,٧	٩,٠	١٤,٢	١٦,٨	٢٨,٣	٢٦,٧	٩,٣	١٦,٥	١١,٥	٢٠,٧	هايتي		
٧,٩	٩,٠	٨,٩	٥,٥	٨,٦	٩,٥	٦,٩	٥,٦	٨,٨	٨,١	٧,٧	٧,٧	٩,٧	١١,٠	١٩,٥	هندوراس		
٩,٣	١٤,٤	١٦,٨	٧,٢	١٠,٢	١٩,٠	٩,٣	٨,٥	١٥,١	١٣,٤	١٠,٥	٧,١	٧,٠	٨,١	٢٦,٧	جامايكا		
٣,٠	٣,٥	٣,٨	٣,٠	٣,٢	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٦,٤	٩,٥	٢٠,١	المكسيك		
٧,٥	٩,٥	١٦,٩	٣,٠	٧,٥	١٣,٨	١١,١	٩,١	٩,٦	٨,٥	٦,٥	٤,٠	٤,٧	٩,٩	٦٦,٥	نيكاراغوا		
٤,٨	٦,٥	٦,٤	٤,٠	٤,٩	٧,٤	٤,٢	٢,٥	٢,٩	٠,٥	٠,٦	١,٠	٠,٣	١,٤	١,١	بنما		
٣,٠	٥,٠	٦,٠	٣,٠	٣,٨	٧,٦	٨,١	٩,٦	٦,٨	٤,٣	١٤,٢	١٠,٥	٧,٣	٩,٠	١٦,٢	باراغواي		
٢,٥	٣,٥	٣,٩	٢,٥	٢,٥	٤,٢	١,٨	٢,٠	١,٦	٣,٣	٢,٣	٠,٢	٢,٠	٣,٨	١١٢,١	بيرو		
٢,٢	٢,٥	٢,١	٢,٢	٢,٣	١,٦	٤,٥	٨,٥	٣,٤	٢,٢	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,١	٣,٥	سانت كيتس ونيفس		
٢,٦	٢,٩	٦,٨	٢,٥	٣,١	٣,٤	١,٩	٣,٦	٣,٩	١,٥	١,٠	٠,٣-	٥,٤	٣,٧	٣,٢	سانت لوسيا		
٣,٠	٣,٢	٥,٨	٢,٨	٢,٨	٤,١	٦,١	٣,٠	٣,٧	٣,٠	٠,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٣,١	سانت فنسنت وجزر غرينادين		
٦,٠	٧,٠	٨,٤	٥,٠	٧,٠	٨,٠	٦,٤	١١,٣	٩,٩	٩,١	٢٣,٠	١٥,٥	٣٩,٨	٥٨,٦	٧٠,٩	سورينام		
٦,٥	٧,٠	٧,٦	٥,٠	٦,٨	٧,٣	٧,٩	٨,٣	٦,٩	٣,٧	٣,٨	٤,٢	٥,٥	٣,٦	٥,٩	ترينيداد وتوباغو		
٥,٠	٧,٠	٨,٥	٣,٣	٥,٧	٧,٤	٨,١	٦,٤	٤,٧	٩,٢	١٩,٤	١٤,٠	٤,٤	٤,٨	٤٥,١	أوروغواي		
٣٣,٠	٢٩,٠	٢٢,٥	٤٠,٠	٣١,٠	٢٥,٧	١٨,٧	١٣,٧	١٦,٠	٢١,٧	٣١,١	٢٢,٤	١٢,٥	١٦,٢	٤٦,١	فنزويلا		

^١ حسب المعتاد في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية، وليس كتغيرات تحدث خلال السنة من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان. وتمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق بالنسبة للعديد من البلدان، وتستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية.

^٢ النسبة المئوية للتغيرات في عام ٢٠٠٢ محسوبة على امتداد فترة ١٨ شهرا، ويرجع ذلك إلى حدوث تغير في دورة السنة المالية (من يوليو-يونيو إلى يناير-ديسمبر).

^٣ بيانات ٢٠٠٧ هي بيانات تقديرية. وتستند توقعات ٢٠٠٨ إلى الاتجاهات الأخيرة، ونظرا لاستحالة وضع تنبؤات التضخم بدقة، لا يبين الجدول أي توقعات لما بعد عام ٢٠٠٨.

^٤ بالنسبة للعديد من البلدان، يقاس التضخم في السنوات السابقة على أساس مؤشر أسعار التجزئة. وتستخدم في العادة مؤشرات لأسعار المستهلكين بنطاق تغطية أوسع وأكثر حداثة بالنسبة للسنوات الأحدث.

^٥ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

السياسات المالية: الاقتصادات المتقدمة

الجدول ألف-٨ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

			متوسط						
٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١-١٩٩٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
٢,١-	٣,٢-	٣,٤-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٨-	٤,٠-	٢,٨-
—	٢,٣-	١,١-	٠,١	٠,١	٠,٣-	٠,٣-	٠,٩-	٠,٥-	٠,١
٢,١-	٢,٤-	٣,٠-	٢,٣-	٢,٦-	٣,٤-	٤,٠-	٤,٣-	٣,٨-	٢,٧-
الرصيد الفعلي									
فجوة الناتج									
الرصيد الهيكلي^٢									
الولايات المتحدة									
٢,٨-	٤,٢-	٤,٥-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٦-	٤,٤-	٤,٨-	٣,٨-	١,٨-
—	٣,٦-	١,٨-	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٦-	٠,٤-	٠,٢
٢,٨-	٢,٨-	٣,٨-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٦-	٣,٧-	١,٩-
٥٥,٥	٥١,٦	٤٧,٩	٤٤,٠	٤٣,٣	٤٣,٨	٤٣,١	٤١,٤	٣٨,٤	٤٨,٠
٦٩,٩	٦٦,٥	٦٣,٢	٦٠,٨	٦٠,١	٦٠,٨	٦٠,٤	٥٩,٤	٥٦,١	٦٤,٢
منطقة اليورو									
٠,٤-	١,١-	١,١-	٠,٦-	١,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٣,١-	٢,٦-	٣,٥-
—	١,١-	٠,٤-	٠,١	٠,٤-	١,١-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٢	٠,٣-
٠,٢-	٠,٦-	٠,٩-	٠,٦-	١,٢-	٢,١-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٦-	٣,٠-
٥٠,٦	٥٥,٤	٥٥,٩	٥٦,٧	٥٨,٨	٦٠,٧	٦٠,٣	٥٩,٨	٥٨,٤	٥٨,٤
٥٩,٣	٦٤,٨	٦٥,٤	٦٦,٣	٦٨,٦	٧٠,٣	٦٩,٧	٦٩,٣	٦٨,٢	٧٠,٣
ألمانيا^٣									
—	٠,٤-	٠,٧-	—	١,٦-	٣,٤-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٧-	٢,٢-
—	٠,٨-	٠,٢-	—	١,٠-	٢,٤-	٢,٠-	١,٧-	٠,٢-	٠,٢
٠,٤	٠,١-	٠,٦-	٠,٠	١,١-	٢,٤-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٩-	١,٨-
٥٥,٢	٥٦,٦	٥٧,٠	٥٧,٧	٦٠,٢	٦١,٧	٦٠,٠	٥٧,٧	٥٤,٣	٤٦,٨
٥٩,٩	٦١,٩	٦٢,٤	٦٣,٢	٦٦,٠	٦٦,٣	٦٤,٧	٦٢,٨	٥٩,٦	٥٤,٣
فرنسا									
١,٢-	٣,٠-	٢,٨-	٢,٤-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٦-	٤,١-	٣,١-	٣,٧-
—	٢,١-	١,٢-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٧	٠,٨-
١,٢-	١,٨-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٣-	٣,١-	٣,٥-	٣,٨-	٣,٥-	٣,١-
٥٢,٩	٥٥,٩	٥٤,٩	٥٤,٣	٥٤,٤	٥٧,٠	٥٥,٣	٥٣,٢	٤٩,١	٤٤,٨
٦٢,٦	٦٥,٦	٦٤,٦	٦٤,٠	٦٤,١	٦٦,٧	٦٥,٠	٦٢,٩	٥٨,٨	٥٤,١
إيطاليا									
٢,٢-	٢,٥-	٢,٥-	١,٩-	٣,٤-	٤,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٩-	٥,٥-
—	٠,٦-	٠,٢-	٠,٢	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٧	٠,٦-
٢,٢-	٢,٣-	٢,٤-	٢,١-	٣,٣-	٤,٠-	٣,٧-	٣,٥-	٤,١-	٥,٢-
٩٩,٠	١٠٠,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٣	١٠٢,٧	١٠٢,٧	١٠٠,٨	١٠١,٥	١٠٢,١	١٠٩,٥
١٠٢,٦	١٠٤,٠	١٠٣,٦	١٠٤,٠	١٠٦,٥	١٠٥,٨	١٠٣,٨	١٠٤,٤	١٠٥,٦	١١٤,٨
اليابان									
٢,٤-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٨-	٥,٠-	٦,٢-	٨,٠-	٨,٠-	٤,٦-
٢,٥-	٣,٠-	٢,٨-	٢,٩-	٣,٨-	٥,٤-	٦,٦-	٨,١-	٧,٩-	٦,٢-
—	٠,٢-	٠,٠-	٠,٢	٠,٢-	٠,٩-	١,٢-	٢,٢-	٢,٣-	٠,٥-
٢,٤-	٣,٢-	٣,٤-	٣,٥-	٣,٧-	٤,٧-	٥,٧-	٧,١-	٧,٠-	٤,٤-
٢,٥-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٩-	٣,٧-	٥,٢-	٦,٣-	٧,٦-	٧,٣-	٦,٨-
٩٤,٦	٩٤,٧	٩٣,٨	٩٠,٨	٨٨,٤	٨٤,٦	٨٢,٧	٧٦,٥	٧٢,٦	٣٦,٩
١٨٦,١	١٩٦,٠	١٩٧,٥	١٩٥,٥	١٩٤,٧	١٩١,٦	١٧٨,١	١٦٧,٢	١٦٠,٩	١٠٨,٤
المملكة المتحدة									
٢,١-	٣,٢-	٣,١-	٣,٠-	٢,٦-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٣-	١,٩-	٣,٠-
—	١,٦-	٠,٧-	٠,٤	٠,١-	٠,٢-	٠,٥	٠,١-	٠,١-	٠,٤-
١,٩-	٣,٢-	٣,١-	٣,١-	٢,٦-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٠-	٢,٥-
٣٨,٦	٣٨,٨	٣٨,٩	٣٨,٣	٣٨,٤	٣٧,٨	٣٥,٩	٣٤,٢	٣٢,٥	٣٥,٢
٤٣,٣	٤٣,٥	٤٣,٥	٤٣,٠	٤٣,٠	٤٢,٤	٤٠,٥	٣٩,٠	٣٧,٧	٤٠,٨
كندا									
٠,٥	٠,٠	٠,١	١,٠	١,٠	١,٦	٠,٨	٠,١-	٠,١-	٢,٧-
—	١,٨-	١,٠-	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣-	٠,٧-	٠,٢	٣,٥
٠,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٨	٠,٩	١,٥	٠,٩	٠,٢	٠,٢-	٢,٦-
١٧,٢	٢٣,٣	٢٤,٢	٢٥,١	٢٧,٦	٣٠,١	٣٤,٤	٣٨,٦	٤٢,٦	٦٠,٣
٥٠,٤	٦٣,٨	٦٦,٢	٦٨,٤	٧٣,٥	٧٨,٤	٨٠,٢	٨٥,٢	٨٩,٤	١٠٤,٧

ملحوظة: الإطار ألف-١ في الملحق الإحصائي يتناول مناقشة منهجية المتبعة في كل بلد والافتراضات المعنية بكل على حدة.

^١ بيانات الدين تشير إلى نهاية السنة. ولا تكون بيانات الدين قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال.

^٢ ٪ من إجمالي الناتج المحلي المحتمل.

^٣ اعتباراً من بداية عام ١٩٩٥ ألت إلى الحكومة العامة مسؤولية التزامات ديون وخدمة ديون مؤسسة ترويهاندانشتالت (Treuhandanstalt) (بالإضافة إلى عدة مؤسسات أخرى). وتعادل هذه الديون ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.

المحلي، بينما تعادل مدفوعات خدمتها ما يتراوح بين ٠,٥٪ و١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

^٤ لا يشمل الإيرادات المحققة لمرّة واحدة من بيع تراخيص التليفونات المحمولة (بما يعادل ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في حالة ألمانيا، و٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٢ في حالة فرنسا،

و١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في حالة إيطاليا). ولا يشمل أيضاً الإيرادات المحققة لمرّة واحدة من المعاملات الكبيرة في الأصول، لا سيما نسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٥ في حالة فرنسا.

الملحق الإحصائي

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية
(التغير السنوي %)

		متوسطات عشر سنوات									
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠
تجارة السلع والخدمات											
التجارة العالمية^١											
٥,٨	٥,٦	٦,٨	٩,٢	٧,٦	١٠,٧	٥,٤	٣,٥	٠,٣	١٢,٢	٦,٧	٦,٥
الحجم											
١,١	٨,٦	٨,٢	٤,٩	٥,٥	٩,٦	١٠,٤	١,١	٣,٦-	٠,٤-	٤,٥	—
مخفض الأسعار											
٠,٨	١٠,٤	٤,١	٥,٤	٥,٨	٣,٧	٢,٠	٠,٦-	٠,١-	٣,٣	٣,٤	٠,٧-
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
حجم التجارة											
الصادرات											
٤,٢	٤,٥	٥,٨	٨,٢	٦,٠	٩,٠	٣,٣	٢,٤	٠,٥-	١١,٧	٥,٤	٦,٥
الاقتصادات المتقدمة											
٨,٧	٧,١	٨,٩	١٠,٩	١١,١	١٤,١	١٠,٥	٦,٩	٢,٦	١٣,٧	٩,٤	٧,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية											
الواردات											
٣,٧	٣,١	٤,٢	٧,٤	٦,٣	٩,٣	٤,١	٢,٧	٠,٥-	١١,٧	٥,١	٦,٣
الاقتصادات المتقدمة											
١٠,٧	١١,٨	١٢,٨	١٤,٤	١٢,٠	١٦,١	١٠,١	٦,٣	٣,١	١٣,٧	١١,٠	٦,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية											
معدلات التبادل التجاري											
٠,١	١,٠-	—	١,١-	١,٥-	٠,١-	١,٠	٠,٨	٠,٣	٢,٦-	٠,٤-	—
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٥-	٤,٥	١,٤	٤,٧	٥,٦	٣,٠	١,١	٠,٦	٢,٥-	٦,٠	٢,٣	٠,٧-
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية											
تجارة السلع											
التجارة العالمية^١											
٦,٠	٥,٩	٦,٤	٩,١	٧,٥	١٠,٨	٦,٣	٣,٦	٠,٥-	١٢,٨	٦,٧	٦,٧
الحجم											
١,٠	٨,٧	٨,٤	٥,٧	٦,٣	٩,٩	٩,٩	٠,٦	٣,٧-	٠,٤	٤,٦	٠,٢-
مخفض الأسعار											
٠,٧	١٠,٥	٤,٣	٦,١	٦,٥	٣,٩	١,٦	١,١-	٠,٣-	٤,٠	٣,٦	٠,٩-
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
١,٤	٦,٤	٩,٧	٣,٨	٣,٦	٩,٥	١٤,٤	٢,١	٣,٤-	٥,٣-	٤,١	٠,٣
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي ^٢											
١,٠-	٣٤,٣	١٠,٧	٢٠,٥	٤١,٣	٣٠,٧	١٥,٨	٢,٥	١٣,٨-	٥٧,٠	١٨,٠	—
المصنوعات											
٤,٩-	٧,٠	١٤,٠	٢٣,٢	٦,١	١٥,٢	٥,٩	١,٩	٤,٨-	٤,٢	٦,٥	٢,٢-
النفط											
٠,٩-	١٨,٢	١٥,٢	١٠,٥	٠,٩-	١٤,٠	٦,٣	٣,٥	٢,٠-	٢,٥	٦,٤	٢,٣-
السلع أولية غير الوقود											
٥,٠-	٩,٠	١٣,٨	٨,٤	١٨,١	٠,٩-	٤,٨	٢٤,٣	١٣,٣-	١٨,٤-	٣,٢	٠,٥-
المواد الغذائية											
٠,٢-	٢,٣-	٤,٩	٨,٨	٠,٥	٤,١	٠,٦	٠,٢-	٣,٤-	٥,٥	١,٨	٠,٦-
المشروبات											
١٢,٢-	١,٣-	١٧,٤	٥٦,٢	٢٢,٤	٣٤,٦	١١,٨	٣,٥-	١٠,٣-	١٣,٢	١١,١	٤,١-
المواد الخام الزراعية											
المعادن											
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢											
١,٠	٨,١	٥,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٦	٥,٧	٠,٤	٠,١	١,٨-	٣,٠	٠,٣-
المصنوعات											
١,٤-	٣٦,٥	٦,٥	٢١,٠	٤١,٦	٢٣,٦	٧,١	٠,٨	١٠,٧-	٦٢,٨	١٦,٩	٠,٦-
النفط											
٥,٢-	٨,٧	٩,٧	٢٣,٨	٦,٣	٩,٠	٢,١-	٠,٢	١,٣-	٨,١	٥,٤	٢,٩-
السلع أولية غير الوقود											
١,٢-	٢٠,١	١٠,٨	١١,٠	٠,٧-	٧,٨	١,٧-	١,٨	١,٥	٦,٢	٥,٤	٢,٩-
المواد الغذائية											
٥,٤-	١٠,٨	٩,٥	٨,٨	١٨,٣	٦,٣-	٣,١-	٢٢,٢	١٠,٢-	١٥,٤-	٢,٢	١,١-
المشروبات											
٠,٥-	٠,٧-	٠,٩	٩,٣	٠,٨	١,٦-	٧,٠-	١,٩-	٠,١	٩,٤	٠,٨	١,٢-
المواد الخام الزراعية											
١٢,٤-	٠,٣	١٢,٩	٥٦,٩	٢٢,٧	٢٧,٣	٣,٣	٥,١-	٧,٠-	١٧,٤	١٠,٠	٤,٨-
المعادن											
أسعار التجارة العالمية بالبيورو^٢											
٠,٩	٠,٩-	٠,٥	٢,٩	٣,٤	٠,٤-	٤,٥-	٣,١-	٠,٣-	٩,٣	٠,٧	٠,٧
المصنوعات											
١,٥-	٢٥,١	١,٤	١٩,٥	٤١,٠	١٨,٩	٣,٣-	٢,٨-	١١,١-	٨١,٣	١٤,٣	٠,٤
النفط											
٥,٣-	٠,٣-	٤,٥	٢٢,٣	٥,٩	٤,٨	١١,٦-	٣,٣-	١,٨-	٢٠,٤	٣,١	١,٩-
السلع أولية غير الوقود											
١,٣-	١٠,١	٥,٦	٩,٦	١,١-	٣,٧	١١,٢-	١,٨-	١,١	١٨,٣	٣,٠	٢,٠-
المواد الغذائية											
٥,٥-	١,٦	٤,٢	٧,٥	١٧,٨	٩,٩-	١٢,٥-	١٧,٩	١٠,٥-	٥,٧-	٠,١-	٠,١-
المشروبات											
٠,٦-	٩,٠-	٣,٩-	٨,٠	٠,٣	٥,٣-	١٦,٠-	٥,٤-	٠,٤-	٢١,٨	١,٥-	٠,٣-
المواد الخام الزراعية											
١٢,٥-	٨,١-	٧,٥	٥٥,٠	٢٢,٢	٢٢,٤	٦,٧-	٨,٤-	٧,٤-	٣٠,٧	٧,٦	٣,٨-
المعادن											

التجارة الخارجية: موجز

الجدول ألف-٩ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
تجارة السلع												
حجم التجارة												
الصادرات												
٤,٣	٤,٨	٥,٣	٨,٦	٥,٥	٨,٧	٣,٩	٢,٣	١,٥-	١٢,٥	٥,٤	٦,٤	الاقتصادات المتقدمة
٨,٨	٧,٠	٨,٧	١٠,٨	١٠,٨	١٤,٠	١١,٤	٦,٩	١,٩	١٤,٠	٩,٤	٧,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٥,٩	٤,٤	١,٧	٣,٦	٥,٩	٨,٨	١١,٣	٢,٨	٠,٥	٧,٠	٥,٢	٢,٦	مصدرة للوقود
٩,٩	٨,٠	١١,٧	١٣,٧	١٢,٦	١٥,٨	١١,٥	٨,٣	٢,٥	١٦,٢	١٠,٩	٩,٥	مصدرة لغير الوقود
الواردات												
٣,٦	٣,٥	٣,٨	٧,٦	٦,٢	٩,٥	٥,٠	٣,٠	١,٥-	١٢,٣	٥,٢	٦,٧	الاقتصادات المتقدمة
١١,٣	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٥	١٢,٤	١٦,٩	١١,٤	٦,٢	٣,١	١٤,٦	١١,٢	٦,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
١٤,٤	١٧,٨	١٤,٢	١٣,٢	١٧,٦	١٥,٩	١٠,١	٨,٥	١٦,٠	١١,٠	١٣,٨	٠,٦-	مصدرة للوقود
١٠,٦	١٠,٩	١١,٩	١٢,٣	١١,٤	١٧,١	١١,٧	٥,٨	٠,٩	١٥,٢	١٠,٧	٩,٠	مصدرة لغير الوقود
مخفضات الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة												
الصادرات												
١,١	٩,٣	٤,٠	٤,١	٣,٨	٣,١	٢,٥	٠,٨-	٠,١-	٠,٥	٢,٧	١,١-	الاقتصادات المتقدمة
٠,١-	١٤,٣	٥,١	١٠,٧	١٣,٩	٧,٥	١,٥	٠,١	٠,٩-	١٤,٦	٦,٥	٠,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
١,٣-	٢٨,٠	٨,٠	١٨,١	٣٢,٤	١٧,١	٤,٨	٠,٨	٧,٣-	٤٤,١	١٣,٤	٠,٦	مصدرة للوقود
٠,٣	٩,١	٣,٩	٧,٦	٧,٢	٤,٢	٠,٤	٠,١-	١,٥	٥,٧	٣,٩	٠,٢-	مصدرة لغير الوقود
الواردات												
١,١	١٠,٤	٤,٢	٥,٧	٥,٨	٣,٢	١,٢	١,٩-	٠,٦-	٣,٦	٣,٢	١,٤-	الاقتصادات المتقدمة
٠,١	٨,٩	٤,١	٦,٧	٧,٠	٤,٣	٠,٢	٠,٦-	١,٢	٦,٦	٣,٨	٠,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
—	٨,٤	٤,٦	٧,٩	٧,٢	٤,٥	٠,٣	١,١	٠,٣	٢,٢	٣,٦	١,٠	مصدرة للوقود
٠,١	٩,٠	٤,٠	٦,٤	٦,٩	٤,٢	٠,٢	٠,٩-	١,٣	٧,٤	٣,٨	٠,٥	مصدرة لغير الوقود
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة												
—	١,١-	٠,١-	١,٥-	١,٩-	٠,١-	١,٣	١,١	٠,٥	٣,١-	٠,٥-	٠,٣	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢-	٥,٠	٠,٩	٣,٨	٦,٤	٣,١	١,٢	٠,٧	٢,١-	٧,٥	٢,٦	٠,٧-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية												
إفريقيا												
٠,١-	١١,٦	٣,٦	٩,٣	١٤,٢	٤,١	٢,٨	٠,٢	٣,٥-	١٣,٢	٥,٤	٠,٤-	إفريقيا
٠,٤	٠,٩-	١,١	١,٦-	٠,٩-	١,٢	٠,٣-	١,٠	٣,٦	٢,٣-	٠,١	٠,٧-	أوروبا الوسطى والشرقية
٢,٣-	١٢,١	٢,٢	٨,٥	١٥,٣	١٢,٣	١١,٠	٢,٢-	٢,٧-	٢٤,٢	٧,٥	٢,١-	كومنولث الدول المستقلة ^٢
١,٢	٠,٤	١,٠-	٠,٤-	٠,٦-	٢,٣-	٠,٤-	٠,٥	٠,٩	٤,٣-	٠,٦-	٠,٢-	آسيا النامية
١,٢-	١٦,٥	١,٩	٦,٣	٢٣,٦	١٠,٣	٠,١-	١,٧	٨,٢-	٣٩,٧	٨,٣	٠,٣	الشرق الأوسط
٢,٢-	٤,٣	٢,٣	٨,٣	٥,٥	٦,٠	٢,٩	١,٦	٤,٢-	٧,٣	٣,١	٠,٨-	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
١,٣-	١٨,١	٣,٢	٩,٥	٢٣,٦	١٢,١	٤,٥	٠,٣-	٧,٥-	٤١,٠	٩,٥	٠,٤-	مصدرة للوقود
٠,٢	٠,١	٠,١-	١,١	٠,٣	—	٠,٢	٠,٧	٠,٢	١,٥-	٠,١	٠,٧-	مصدرة لغير الوقود
للتذكيرة												
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية												
٢٠,٨٥٥	١٩,٥٣٥	١٧,٠١٩	١٤,٧٠٠	١٢,٨١٧	١١,٢٨٠	٩,٢٩٨	٧,٩٨٦	٧,٦٠٧	٧,٨٧٩	١٢,٨٩٨	٥,٧٥٢	السلع والخدمات
١٦,٩٢٣	١٥,٨٣٦	١٣,٧٢٩	١١,٨٨٧	١٠,٢٩٠	٩,٠١٦	٧,٤٣٥	٦,٣٥٣	٦,٠٧٤	٦,٣٤٨	١٠,٣٨٨	٤,٥٨٤	السلع
متوسط سعر النفط^٤												
١,٠-	٣٤,٣	١٠,٧	٢٠,٥	٤١,٣	٣٠,٧	١٥,٨	٢,٥	١٣,٨-	٥٧,٠	١٨,٠	—	متوسط سعر النفط ^٤
٩٤,٥	٩٥,٥	٧١,١	٦٤,٣	٥٣,٤	٣٧,٨	٢٨,٩	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٨,٢	٥٢,٢٩	١٨,٢٠	بالدولار الأمريكي للبرميل
١,٤	٦,٤	٩,٧	٣,٨	٣,٦	٩,٥	١٤,٤	٢,١	٣,٤-	٥,٣-	٤,١	٠,٣	قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات ^٥

^١ متوسط التغير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.

^٢ كما هي ممثلة، على التوالي، بمؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة؛ ومتوسط أسعار النفط الفورية لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من صادرات السلع الأساسية العالمية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

^٣ تدخل منغوليا، وهي ليست بلداً عضواً في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٤ متوسط أسعار النفط الفورية لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي وخام غرب تكساس الوسيط.

^٥ للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٦٠٣,٣-	٤٦٠,١-	٤٦٤,٢-	٤٦٣,٣-	٥٢٥,٢-	٤٣٨,٧-	٢٢٤,٢-	٢٠٧,٠-	٢٠٨,٨-	٢٠٥,٠-	٢٦٣,٣-	الاقتصادات المتقدمة
٦٧٦,٠-	٦٠٥,٥-	٦١٤,٧-	٧٣٨,٦-	٨١١,٥-	٧٥٤,٩-	٦٤٠,٢-	٥٢٢,١-	٤٥٩,٦-	٣٨٤,٧-	٤١٧,٤-	الولايات المتحدة
١٨٠,١-	١٢١,١-	٩٨,٠-	٣٠,٠-	٦,٤-	٢٣,٦	١٠٨,٢	٤٥,٢	٥٠,١	٨,٤	٣٥,١-	منطقة اليورو ^١
١٨٩,١	١٩٨,٥	١٩٣,٣	٢١٢,٨	١٧٠,٤	١٦٥,٧	١٧٢,١	١٣٦,٢	١١٢,٦	٨٧,٨	١١٩,٦	اليابان
٦٣,٦	٦٨,٠	٥٥,٢	٩٢,٦	١٢٢,٢	١٢٦,٩	١٣٥,٧	١٣٢,٦	٨٨,١	٨٣,٥	٦٩,٦	اقتصادات أخرى متقدمة ^٢
١٠٠,٢	٨٤,٧	٨٢,٠	١٠٢,٣	٨٢,٧	٧٣,٥	٨٠,٦	٧٩,٢	٥٤,٦	٤٦,٨	٣٨,٩	للتذكرة
٦٩٤,٠	٦٦٢,٢	٧٢٩,٤	٦٣٠,٩	٦٠٦,٧	٤٣٩,٥	٢١٣,٦	١٤٤,٣	٧٦,٦	٤١,١	٨٦,٩	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
٨,٠-	١٢,٧	٢١,٧	١,٦	٢٩,٦	١٥,٨	٢,٠	٣,٩-	٨,٦-	١,٣	٨,٣	المجموعات الإقليمية
١٦٤,٥-	١٥١,٩-	١٥٠,٣-	١٢١,٥-	٩٠,٩-	٦١,٣-	٥٩,٣-	٣٧,٢-	٢٤,٠-	١٥,٨-	٣١,٣-	إفريقيا
٩٠,٢-	٦٢,٨	١٠٦,٢	٧٦,١	٩٧,٨	٨٨,٣	٦٣,٨	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	أوروبا الوسطى والشرقية
٧٠٢,٤	٤٠٧,١	٣٦٧,٥	٣٨٣,٥	٢٧٧,٥	١٦١,٤	٨٩,٢	٨٢,٦	٦٤,٨	٣٦,٧	٣٨,٥	كومنولث الدول المستقلة ^٣
٣١٧,٦	٣٧٠,٣	٣٩٨,٣	٢٧٤,٦	٢٤٧,٣	٢٠٠,٣	٩٧,١	٥٩,١	٣٠,٣	٣٩,٩	٧١,٥	آسيا النامية
٦٣,٣-	٣٨,٩-	١٤,١-	١٦,٤	٤٥,٤	٣٥,٠	٢٠,٨	٧,٧	١٦,٠-	٥٤,٠-	٤٨,٣-	لشرق الأوسط
٤٢٢,٣-	٣١٠,٠-	٢٩٤,٥-	٢٠٢,٨-	١١٣,١-	٣٢,٤-	٦٣,٠	٢٣,٦	٢٢,٢	٢٦,٤-	٨١,٤-	للتذكرة
											الاتحاد الأوروبي
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٣٢٦,٦	٥٤٨,٠	٦١٩,٦	٤٢٣,٥	٤٣٢,٤	٣٤٩,٧	١٨٥,٩	١٠٦,٤	٦١,٦	٨٣,٦	١٥١,٧	الوقود
٣٦٧,٤	١١٤,٢	١٠٩,٨	٢٠٧,٣	١٧٤,٣	٨٩,٨	٢٧,٧	٣٧,٩	١٥,٠	٤٢,٥-	٦٤,٨-	غير الوقود
١٠,١-	٣,٧-	٠,٣	٩,٢	٩,٩	٠,٦	—	٢,٩-	٤,٥-	٣,٥-	٢,٤-	منها: منتجات أولية
٤٠٤,١-	٣١٩,٢-	٢٨٢,٦-	١٨٧,٨-	١٠٩,٣-	١٠٢,١-	٧٠,٣-	٣٠,٩-	٣٤,٩-	٧٢,٦-	٩٥,٤-	حسب مصدر التمويل الخارجي
٣٣,٨-	٢٤,٨-	٢٤,٨-	١٧,٢-	٦,٥-	٦,١-	٥,٦-	٥,٧-	٤,٢-	٣,٩-	٥,١-	بلدان المركز المدين الصافي
											منه: تمويل رسمي
٥٨,١-	٣٤,٠-	٢٧,٩-	١٦,١-	٠,١	٩,١-	٠,١	١٥,٠	١٢,٠	٥,١-	٨,٤-	بلدان المركز المدين الصافي حسب
											تجربة خدمة الدين
											بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢
٩٠,٦	٢٠٢,١	٢٦٥,٢	١٦٧,٦	٨١,٥	٠,٩	١٠,٥-	٦٢,٨-	١٣٢,٢-	١٦٣,٨-	١٧٦,٤-	العالم ^١
											للتذكرة
٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٣	—	—	٠,٣-	٠,٨-	١,١-	١,١-	كنسبة مئوية من مجموع معاملات الحساب
٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٢	—	—	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٦-	الجاري العالمي
											كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي

^١ تشمل السهو والخطأ وعدم التماثل في إحصاءات موازين مدفوعات الحساب الجاري، وكذلك البيانات المستبعدة المتعلقة بالمنظمات الدولية وعدد محدود من البلدان. وهي محسوبة على أساس حاصل ميزان فرادى بلدان منطقة اليورو. راجع «تصنيف البلدان» في مقدمة هذا الملحق الإحصائي.

^٢ في هذا الجدول، تعني «اقتصادات أخرى متقدمة» الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ تدخل مغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الحساب الجاري: الاقتصادات المتقدمة

الجدول ألف-١١ الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١,١-	١,١-	١,١-	١,٢-	١,٥-	١,٣-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٨-	١,٠-	الاقتصادات المتقدمة
٣,٨-	٤,٢-	٤,٣-	٥,٣-	٦,٢-	٦,١-	٥,٥-	٤,٨-	٤,٤-	٣,٨-	٤,٣-	الولايات المتحدة
١,٠-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢	١,١	٠,٥	٠,٧	٠,١	٠,٦-	منطقة اليورو ^١
٣,٧	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٥,٠	٤,٦	٤,٣	١,٩	٢,٠	—	١,٧-	ألمانيا
٢,٠-	٢,٥-	٢,٤-	١,٣-	١,٣-	٠,٩-	٠,٥	٠,٨	١,٤	١,٩	١,٦	فرنسا
٢,٠-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٦-	١,٦-	٠,٩-	١,٣-	٠,٨-	٠,١-	٠,٥-	إيطاليا
٩,٢-	١٠,٣-	١٠,٥-	١٠,١-	٨,٦-	٧,٤-	٥,٣-	٣,٥-	٣,٣-	٣,٩-	٤,٠-	إسبانيا
٥,١	٥,٦	٥,٩	٦,٦	٨,٣	٧,٢	٧,٥	٥,٥	٢,٥	٢,٤	١,٩	هولندا
١,٦	٢,٨	٢,٩	٣,٢	٢,٧	٢,٦	٣,٥	٤,١	٤,٦	٣,٤	٤,٠	بلجيكا
١,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٤	٢,٠	٢,١	١,٧	٢,٧	٠,٨-	٠,٧-	النمسا
٣,٥	٣,٩	٣,٨	٤,٦	٤,٦	٣,٦	٦,٥	٥,١	٨,٨	٨,٦	٨,١	فنلندا
١٢,٤-	١٤,١-	١٣,٩-	١٣,٩-	١١,٠-	٧,٤-	٥,٨-	٦,٤-	٦,٥-	٧,٢-	٧,٨-	اليونان
٨,٣-	٩,٥-	٩,٥-	٩,٤-	٩,٤-	٩,٧-	٧,٧-	٦,١-	٨,١-	٩,٩-	١٠,٢-	البرتغال
٢,٠-	٢,٩-	٣,٢-	٤,٥-	٤,٢-	٣,٥-	٠,٦-	—	١,٠-	٠,٦-	٠,٤-	أيرلندا
٥,٨	٧,٣	٨,٢	٩,٥	١٠,٣	١٠,٩	١١,٦	٨,٠	١١,٧	٨,٨	١٣,٢	لكسمبرغ
٤,١-	٤,٩-	٤,٨-	٤,٨-	٢,٨-	٢,٠-	٢,٧-	٠,٨-	١,٠	٠,٢	٢,٧-	سلوفينيا
٤,٨-	٧,١-	٧,٧-	٧,١-	٥,٩-	٥,٦-	٥,٠-	٢,٢-	٣,٧-	٣,٣-	٥,٣-	قبرص
٤,١-	٥,٨-	٦,١-	٦,٢-	٦,٧-	٨,٧-	٦,٠-	٣,١-	٢,٥	٤,١-	١٣,١-	مالطة
٣,٣	٣,٩	٤,٠	٤,٩	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٢,١	٢,٦	اليابان
٤,٧-	٤,٤-	٤,٨-	٤,٩-	٣,٩-	٢,٥-	١,٦-	١,٣-	١,٦-	٢,٢-	٢,٦-	المملكة المتحدة
٠,٧	١,٢-	٠,٩-	٠,٩	١,٦	٢,٠	٢,٣	١,٢	١,٧	٢,٣	٢,٧	كندا
١,١-	٠,٩-	١,٠-	٠,٦	٠,٦	١,٩	٤,١	٢,٠	١,٠	١,٧	٢,٤	كوريا
٥,٧-	٥,٣-	٦,٣-	٦,٢-	٥,٥-	٥,٨-	٦,٠-	٥,٤-	٣,٨-	٢,٠-	٣,٨-	أستراليا
٨,٢	٨,١	٧,٨	٨,٣	٦,٧	٤,٥	٥,٦	٩,٦	٨,٦	٦,٣	٢,٨	مقاطعة تايوان الصينية
٧,٥	٦,٧	٦,٤	٨,٣	٨,٥	٦,٨	٦,٧	٧,٢	٥,٠	٤,٣	٤,٠	السويد
١٤,٥	١٣,٨	١٥,٤	١٧,٢	١٥,١	١٣,٥	١٢,٩	١٢,٩	٨,٣	٧,٨	١٢,٣	سويسرا
٦,٤	٨,٣	٩,٩	١٢,٣	١٢,١	١١,٤	٩,٥	١٠,٤	٧,٦	٥,٩	٤,١	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١,١	١,٣	٠,٧	١,١	٢,٧	٤,٣	٣,١	٣,٤	٢,٥	٣,١	١,٤	الدانمرك
١٨,٠	٢٠,٤	٢٠,٠	١٦,٣	١٧,٣	١٦,٣	١٢,٧	١٢,٣	١٢,٦	١٦,١	١٥,٠	النرويج
١,١	١,٧	١,٨	٣,١	٦,٠	٣,٣	٢,٤	١,٢	٠,٨-	١,١-	٠,٨-	إسرائيل
١٥,١	١٨,٩	٢٠,٦	٢٤,٣	٢١,٨	١٨,٦	١٦,٧	٢٣,٢	١٢,٦	١٢,٥	١١,٦	سنغافورة
٦,٢-	٧,١-	٧,١-	٨,١-	٨,٦-	٨,٥-	٦,٤-	٤,٣-	٣,٩-	٢,٨-	٥,١-	نيوزيلندا
٢,٦-	٥,٣-	٨,٠-	١٥,٦-	٢٥,٤-	١٦,١-	٩,٨-	٤,٨-	١,٥	٤,٣-	١٠,٢-	آيسلندا
											للتذكيرة
١,٥-	١,٥-	١,٦-	١,٨-	٢,٣-	٢,٠-	١,٤-	١,٥-	١,٤-	١,٤-	١,٦-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,٠-	٠,٨-	٠,٥-	٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,٨	٠,٤	٠,٨	٠,٣-	١,٥-	منطقة اليورو ^٢
٣,٨	٤,٣	٤,٥	٦,٠	٥,٢	٥,١	٦,٣	٦,٨	٥,٠	٤,٦	٣,٥	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ محسوبا على أساس حاصل موازين فرادى بلدان منطقة اليورو.
^٢ مصححا لإبلاغ التفاوت في المعاملات فيما بين بلدان منطقة.

الملحق الإحصائي

الجدول ألف-١٢ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب البلد: رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٠,٤-	٠,٩	١,٧	٠,١	٣,١	١,٩	٠,٣	٠,٧-	١,٩-	٠,٣	١,٩	إفريقيا
١٢,٦	٢٠,٦	٢٦,٠	٢٣,٢	٢٥,٢	٢٠,٦	١٣,١	١٣,٠	٧,٧	١٢,٩	١٦,٧	الجزائر
٨,٠	١١,٨	١٢,٠	١١,٠	٢٣,٣	١٦,٨	٣,٥	٥,٢-	١,٣-	١٦,٠-	٨,٧	أنغولا
٦,٢-	٦,٠-	٦,١-	٥,٧-	٦,٢-	٥,٩-	٧,٢-	٨,٣-	٨,٤-	٦,٤-	٧,٧-	بنن
٧,٣	٨,٣	٨,٦	١٦,٨	١٧,٦	١٥,٣	٢,٩	٥,٦	٣,٣	٩,٩	٨,٨	بوتسوانا
٩,٩-	١٠,٧-	١١,٥-	٩,٩-	٩,٦-	١١,٣-	١٠,٤-	٨,٩-	٩,٩-	١١,٢-	١٢,٣-	بوركينافاسو
١٣,٠-	١٢,٢-	١٢,٠-	١٢,٤-	١٤,٤-	٩,٦-	٨,١-	٤,٦-	٣,٥-	٤,٦-	٨,٦-	بوروندي
٢,٧-	٠,٤-	—	٠,٤	٠,٧	٣,٤-	٣,٨-	١,٨-	٥,١-	٣,٦-	١,٤-	الكاميرون
١٥,٥-	١٢,٨-	١١,٦-	١٠,١-	٥,١-	٣,٤-	١٤,٣-	١١,١-	١١,١-	١٠,٦-	١٠,٩-	الرأس الأخضر
٥,٤-	٦,٧-	٦,٤-	٤,٥-	٢,٧-	٦,٦-	١,٨-	٢,٢-	١,٦-	١,٧-	١,٣-	جمهورية إفريقيا الوسطى
١٠,٠-	٤,٠-	٢,٢-	٤,٣-	٩,٥-	٢,١	١٦,٠-	٤٦,٨-	٩٢,٩-	٣٠,٨-	١٥,٤-	تشاد
٥,٤-	٤,٣-	٣,٥-	١,٩	٥,٢-	٦,٥-	٤,٦-	٣,٨-	١,٧-	٣,٠	١,٧	جزر القمر
٨,٤-	٢٤,٦-	١٠,٧-	٤,٠-	٢,٤-	١٠,٥-	٢,٤-	١,٠	١,٦-	٤,٠-	٤,٠-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٨-	١٠,٩	٦,٠	١٩,٥-	١,٦	١١,٤	١٢,٧	٤,١-	٠,٦	٥,٦-	٧,٩	جمهورية الكونغو
٣,٤-	٠,٥-	٠,٦	١,٤	٣,١	٠,٢	١,٦	٢,١	٦,٧	٠,٦-	٢,٨-	كوت ديفوار
٩,٣-	١٧,٨-	٢٢,٦-	٢٥,٢-	١٤,٢-	١,٣	١,٣-	٣,٤	١,٦-	٢,٩-	٩,٠-	جيبوتي
٣,٣-	١,٥	٢,٩	١,٨	٤,٥	٥,٤-	٢٢,٣-	٣٣,٢-	٠,٩	٤١,١-	١٥,٧-	غينيا الاستوائية
٠,٤-	٥,٥-	٥,١-	٤,٧-	٣,٣-	٠,٣	٠,٧-	٩,٧	٦,٨	٤,٦-	٠,٦-	إريتريا
٢,٥-	٦,١	٤,٣-	٤,٥-	٩,١-	٦,٣-	٤,٠-	١,٤-	٤,٧-	٣,٠-	٤,٢-	إثيوبيا
١١,٥	١٤,٣	١٥,٣	١٢,٨	١٨,٠	١٩,٨	١١,٢	٩,٥	٦,٨	١١,٠	١٩,٧	غابون
٧,٧-	١٠,٩-	١٢,١-	١٠,٧-	١١,٥-	١٥,١-	٦,١-	٥,١-	٢,٨-	٢,٦-	٣,١-	غامبيا
٩,٧-	٧,٩-	٩,٨-	١٢,٨-	١٠,٩-	٧,٠-	٢,٧-	١,٧	٠,٥	٥,٣-	٨,٤-	غانا
١٤,٤-	٩,٨-	١٠,٩-	٩,٢-	٥,٩-	٤,٥-	٥,٨-	٣,٤-	٢,٥-	٢,٧-	٦,٤-	غينيا
٣,٩-	٢,٨	٧,٠	١,٧-	١١,٣-	٥,١-	٢,٤	٢,٨-	١٠,٧-	٢٢,١-	٥,٦-	غينيا-بيساو
٢,٨-	٣,٨-	٥,٥-	٣,٥-	٢,٥-	٠,٨-	٠,١	٠,٢-	٢,٢	٣,١-	٢,٣-	كينيا
٣,٥	٤,٥	٥,٠	٤,٨	٤,٤	٧,٠-	٥,٥-	١٢,٣-	١٩,٤-	١٢,٤-	١٨,٠-	ليسوتو
٨,١-	٣٦,٢-	٤٢,١-	٣٠,٧-	٣١,٠-	١٣,٣-	٥,٦-	١٤,٢-	١,٠	١٤,٩-	١٥,٦-	ليبيريا
٧,١-	١٦,٧-	٢٧,٤-	١٥,١-	٨,٧-	١١,١-	٩,٢-	٤,٩-	٦,٠-	١,٣-	٥,٦-	مدغشقر
٤,٩-	٤,٤-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٩-	١٢,٣-	٨,٥-	٧,٢-	١٢,٩-	٦,٨-	٥,٣-	ملاوي
٦,٤-	٦,٧-	٧,٥-	٦,٦-	٤,٩-	٨,٣-	٨,٤-	٦,٢-	٣,١-	١٠,٤-	١٠,٠-	مالي
٥,١	١٢,٠-	٨,٦-	٦,٧-	١,٣-	٤٧,٢-	٣٤,٦-	١٣,٦-	٣,٠	١١,٧-	٩,٠-	موريتانيا
٢,٥-	٥,٨-	٦,٣-	٧,٩-	٥,٣-	٣,٥-	٠,٨	٢,٤	٥,٧	٣,٤	١,٥-	موريشيوس
٠,٣-	٠,٩-	١,١-	٠,١-	٢,٨	١,٩	١,٧	٣,٢	٣,٦	٤,٣	١,٣-	المغرب
٩,٦-	١٠,٣-	١١,٣-	٩,٤-	١٩,٧	١١,٤-	٦,٣-	١٠,٥-	١٣,٥-	١١,٧-	١٢,١-	جمهورية موزامبيق
٥,١	١٠,٠	١٢,٨	١٨,٤	١٥,٩	٥,٥	٨,٢	٦,٧	٣,٧	١,٩	٩,٠	ناميبيا
٩,٠-	١٤,٠-	٩,٧-	٧,٧-	٨,٦-	٩,٣-	٧,٨-	٨,٣-	٦,٦-	٥,١-	٦,٧-	النيجر
٤,٩	٥,٧	٦,٥	٠,٧	٩,٥	٧,١	٥,٠	٦,١-	١٣,١-	٤,٩	١١,٧	نيجيريا
٨,٨-	١٢,٧-	٩,٥-	٤,٨-	٦,٥-	٢,٩-	٢,٨-	٧,٤-	٧,٤-	٦,٠-	٥,٠-	رواندا
٣٤,٦-	٣٢,٩-	٣٦,١-	٣٥,٥-	٤٥,٧-	١٣,٦-	١٧,٣-	١٣,٢-	١٦,٤-	٢١,٠-	١٧,٥-	سان تومي وبرينسيبي
١٠,٥-	١١,١-	١٠,٣-	٨,١-	٩,٨-	٧,٨-	٦,١-	٦,١-	٥,٧-	٤,٤-	٦,٦-	السنغال
٣٠,٠-	٤١,٤-	٤٤,٩-	٣٨,٧-	١٧,٢-	٢٣,٦-	٧,٠-	٠,٤	١٦,٣-	٢٣,٤-	٧,٣-	سيشيل
٥,٩-	٥,٩-	٦,٤-	٣,٨-	٣,٦-	٧,١-	٥,٨-	٤,٨-	٢,٠-	٦,٣-	٨,٨-	سيراليون
٦,٥-	٧,٩-	٧,٧-	٧,٣-	٦,٥-	٤,٠-	٣,٢-	١,١-	٠,٨	٠,٣	٠,١-	جنوب إفريقيا
٦,٢-	٥,٦-	٩,٨-	١١,٨-	١٥,١-	١٠,٩-	٦,٥-	٧,٨-	١٠,٣-	١٢,٥-	٨,٢-	السودان
٢,٤-	١,٦-	١,٤-	١,٢	٣,٧-	٣,١-	٢,٢	٦,٨	٤,٨	٤,٣-	٤,٩-	سوازيلند
١٠,٠-	١٠,١-	٩,٧-	٩,٢-	٧,٨-	٤,١-	٣,٦-	٤,٢-	٦,٢-	٤,٥-	٤,٨-	تنزانيا
٥,٢-	٦,٧-	٧,٩-	٦,٤-	٦,٠-	٥,٣-	٣,٠-	٤,٢-	٥,٥-	٩,٣-	٩,٠-	توغو
٢,٦-	٢,٧-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٠-	١,١-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٥,١-	٤,٢-	تونس
٥,٥-	٩,٣-	٧,٧-	٢,٠-	٤,٠-	٣,٢-	٢,٢-	٥,٨-	٤,٩-	٣,٩-	٧,١-	أوغندا
٧,١-	٣,٩-	٥,٥-	٦,٧-	١,١	٩,١-	١١,٨-	١٤,٨-	١٥,٣-	١٩,٩-	١٨,٢-	زامبيا
...	...	—	١,٠-	٦,٠-	١١,٠-	٨,٣-	٢,٩-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٤	زمبابوي

الحساب الجاري: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ألف-١٢ (تابع)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٥,٥-	٦,٩-	٧,٢-	٦,٦-	٦,٢-	٤,٧-	٥,٤-	٤,٢-	٣,٣-	٢,٥-	٤,٧-	أوروبا الوسطى والشرقية
٤,٢-	٥,٥-	٨,٣-	٨,٣-	٥,٩-	٦,٦-	٤,٠-	٥,٢-	٧,٢-	٣,٧-	٣,٧-	ألبانيا
١٣,١-	١٥,٣-	١٤,٠-	١٣,٠-	٨,٤-	١٨,٠-	١٦,٣-	١٩,٤-	١٧,٨-	١٢,٥-	٦,٩-	البوسنة والهرسك
٦,٧-	١٨,٩-	٢١,٩-	٢١,٤-	١٥,٦-	١٢,٠-	٦,٦-	٥,٥-	٢,٤-	٥,٦-	٥,٦-	بلغاريا
٦,٤-	٨,٧-	٩,٠-	٨,٥-	٧,٩-	٦,٢-	٤,٩-	٦,٢-	٨,٤-	٣,٧-	٢,٩-	كرواتيا
٢,٨-	٢,٨-	٣,٠-	٢,٥-	٣,١-	١,٦-	٥,٣-	٦,٣-	٥,٧-	٥,٣-	٤,٧-	الجمهورية التشيكية
١٠,٠-	١١,٢-	١١,٢-	١٦,٠-	١٥,٥-	١٠,٠-	١٢,٣-	١١,٣-	١٠,٦-	٥,٢-	٥,٤-	إستونيا
٤,٢-	٥,١-	٥,٥-	٥,٦-	٦,٥-	٦,٨-	٨,٤-	٧,٩-	٧,٠-	٦,٠-	٨,٤-	هنغاريا
٤,٨-	١٠,٥-	١٥,٠-	٢٣,٣-	٢٢,٣-	١٢,٥-	١٢,٨-	٨,٢-	٦,٦-	٧,٦-	٤,٨-	لاتفيا
٨,٠-	٨,٨-	١٠,٥-	١٣,٠-	١٠,٨-	٧,١-	٧,٧-	٦,٩-	٥,٢-	٤,٧-	٥,٩-	ليتوانيا
٣,٤-	٦,٠-	٦,٨-	٢,٧-	٠,٤-	١,٣-	٧,٧-	٣,٣-	٩,٤-	٧,٢-	١,٩-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١٨,٢-	٢٩,١-	٣٢,٧-	٣٧,٠-	٣٠,٤-	٨,٦-	٧,٢-	٧,٣-	الجبيل الأسود
٦,٢-	٥,٧-	٥,٠-	٣,٧-	٣,٢-	١,٦-	٤,٢-	٢,١-	٢,٥-	٢,٨-	٥,٨-	بولندا
٨,٥-	١٣,٠-	١٤,٥-	١٣,٩-	١٠,٤-	٨,٩-	٨,٤-	٥,٨-	٣,٣-	٥,٥-	٣,٧-	رومانيا
١٤,٨-	١٥,٨-	١٦,١-	١٦,٥-	١٢,٥-	٨,٥-	١١,٧-	٧,٠-	٧,٩-	٢,٤-	١,٧-	صربيا
٣,٨-	٤,٧-	٥,٠-	٥,٣-	٧,١-	٨,٥-	٧,٨-	٥,٩-	٨,٠-	٨,٣-	٣,٣-	الجمهورية السلوفاكية
٤,٨-	٦,٣-	٦,٧-	٥,٧-	٦,١-	٤,٧-	٤,٠-	٢,٦-	٠,٧-	١,٨	٣,٧-	تركيا
٢,٠-	٢,٤	٤,٨	٤,٥	٧,٥	٨,٨	٨,٢	٦,٣	٦,٥	٨,٠	١٣,٧	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٢,١-	٢,٩	٥,٨	٥,٩	٩,٥	١١,٠	١٠,١	٨,٢	٨,٤	١١,١	١٨,٠	روسيا
١,٨-	٠,٩	١,٥	٠,١-	١,١	١,٦	٢,٣	٠,٤	٠,٩	٠,٨-	١,٥	ما عدا روسيا
٥,٧-	٥,٠-	٦,٨-	٦,٥-	١,٨-	١,٠-	٠,٥-	٦,٨-	٦,٢-	٩,٥-	١٤,٦-	أرمينيا
٠,٩	٣٩,٢	٣٩,٥	٢٨,٨	١٧,٧	١,٣	٢٩,٨-	٢٧,٨-	١٢,٣-	٠,٩-	٣,٥-	أذربيجان
٥,٥-	٧,٧-	٧,٥-	٦,٦-	٤,١-	١,٤	٥,٢-	٢,٤-	٢,٢-	٣,٣-	٣,٢-	بيلاروس
١٠,٦-	١٣,٢-	١٦,٦-	١٩,٧-	١٥,٩-	١١,٩-	٨,٩-	٨,٦-	٦,٨-	٦,٤-	٧,٩-	جورجيا
١,٢	١,٠-	١,٧-	٦,٦-	٢,٢-	١,٨-	٠,٨	٠,٩-	٤,٢-	٥,٤-	٣,٠	كازاخستان
٦,٣-	٧,٤-	٨,٣-	٦,٥-	٦,٦-	٣,٢	٤,٩	١,٧	٤,٠-	١,٥-	٤,٣-	جمهورية قيرغيزستان
١٠,٥-	١٠,٦-	١٠,٣-	٩,٧-	١٢,٠-	١٠,٣-	٢,٣-	٦,٦-	٤,٠-	١,٧-	٧,٦-	مولدوفا
١,٦-	١٧,٦-	١٧,١-	٠,٦-	٧,٠	١,٣	١,٥	٦,٨-	٨,٥-	٦,٦-	٥,٠-	منغوليا
٣,٩-	٧,١-	٨,٣-	٩,٥-	٣,٠-	٢,٧-	٣,٩-	١,٣-	٣,٥-	٤,٩-	١,٦-	طاجيكستان
٣٢,٢	٢٨,١	٢٣,٦	١٦,٨	١٥,٣	٥,١	٠,٦	٢,٧	٦,٧	١,٧	٨,٢	تركمانستان
٩,٢-	٩,٧-	٧,٦-	٤,٢-	١,٥-	٢,٩	١٠,٦	٥,٨	٧,٥	٣,٧	٤,٧	أوكرانيا
٧,٣	٢٠,٨	٢٤,٦	٢٣,٨	١٨,٨	١٣,٦	١٠,١	٨,٧	١,٢	١,٠-	١,٨	أوزبكستان

الملحق الإحصائي

الجدول ألف-١٢ (تابع)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٦,٢	٥,٤	٥,٥	٦,٧	٥,٩	٤,٠	٢,٦	٢,٧	٢,٤	١,٥	١,٧	آسيا النامية
٤,٢-	١,٠-	٠,٠	٠,٨-	٦,٣-	٢,٨-	٤,٩-	١٠,٣-	٣,٧-	جمهورية أفغانستان الإسلامية
١,٨-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٥	١,٢	—	٠,٣-	٠,٣	٠,٣	٠,٩-	١,٤-	بنغلاديش
٦,٠-	٢,٣	٩,٥	٨,٨	٣,١-	٢٦,١-	١٠,٣-	١٣,٣-	١٢,٠-	٩,٠-	٩,٧-	بوتان
٥٥,٢	٥٦,١	٥٦,٥	٥٧,٣	٥٥,٩	٥٢,٨	٤٨,٦	٤٧,٧	٤١,٢	٤٨,٤	٥٠,٠	بروني دار السلام
٦,٨-	٦,٢-	٥,٤-	٠,٩-	٢,٠-	٤,٢-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٤-	١,١-	٢,٨-	كمبوديا
١٠,٩	١٠,٠	٩,٨	١١,١	٩,٤	٧,٢	٣,٦	٢,٨	٢,٤	١,٣	١,٧	الصين
١٨,٣-	١٧,٩-	١٧,٩-	١٤,٩-	١٧,٤-	١١,٥-	١١,٠-	٣,٨-	١,٤	٤,٧-	٤,٨-	فيجي
٢,١-	٣,٤-	٣,١-	١,٨-	١,١-	١,٣-	٠,١	١,٥	١,٤	٠,٣	١,٠-	الهند
١,١-	١,٢	١,٨	٢,٥	٣,٠	٠,١	٠,٦	٣,٥	٤,٠	٤,٣	٤,٨	إندونيسيا
٥٣,٦-	٤٧,٠-	٤٣,٧-	٣١,١-	٢٧,٦-	٤٢,٢-	٣,٤-	١٢,٦	١٠,٥	٢٢,٢	١,٢-	كيريباتي
٠,٦-	١٥,٥-	٢١,٧-	٢٣,١-	١٢,٦-	١٨,٨-	١٤,٣-	٨,١-	٧,٢-	٨,٢-	١٠,٦-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٨,٥	١١,١	١١,٧	١٤,٠	١٦,٢	١٤,٦	١١,٩	١٢,٠	٨,٠	٧,٩	٩,٠	ماليزيا
٦,٠-	١٩,٢-	٣٥,٧-	٤٥,٠-	٤٠,٧-	٣٥,٨-	١٦,٥-	٤,٦-	٥,٦-	٩,٤-	٨,٢-	ملديف
٢,٢-	٢,٠	٢,٩	٤,٠	٧,٣	٣,٧	٢,٤	١,٠-	٠,٢	٢,٤-	٠,٨-	ميانمار
١,١-	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٢,٢	٢,٠	٢,٧	٢,٢	٣,٩	٤,٢	٢,٧	نيبال
٤,٠-	٦,١-	٦,٩-	٤,٩-	٣,٩-	١,٤-	١,٨	٤,٩	٣,٩	٠,٤	٠,٣-	باكستان
٣,٧-	١,٧	٣,٣	٤,٣	٢,٩	٤,٢	٢,٢	٤,٥	١,٠-	٦,٥	٨,٥	بايوا غينيا الجديدة
٠,٤-	١,٠	٢,١	٤,٤	٤,٥	٢,٠	١,٩	٠,٤	٠,٤-	٢,٤-	٢,٩-	الفلبين
٣,٥	٦,٨-	٧,٨-	٦,١-	٦,١-	١,٧-	٦,٨-	٩٥,٣-	١,١-	٠,١	١,٠	ساموا
٩,٩-	١٣,٩-	٢٧,٥-	٤٠,٠-	٢٦,٥-	٢٤,٢-	٣,١	٢,٥-	١٠,٢-	١٠,٩-	١٠,٦-	جزر سليمان
٢,٩-	٤,٩-	٥,٧-	٤,٦-	٥,٠-	٢,٨-	٣,٢-	٠,٤-	١,٤-	١,١-	٦,٥-	سري لانكا
٠,٦-	١,٣	٣,٤	٦,١	١,١	٤,٣-	١,٧	٣,٤	٣,٧	٤,٤	٧,٦	تايلند
٩٤,٣	١٧٨,١	٢٣٠,٥	٢٥٣,٣	١٩٢,٢	٦١,٠	١٤,٨	٢١,٤-	٢٢,٩-	١٩,٣-	١٥,٠-	جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية
٦,٧-	١٧,٢-	١٩,٠-	١٠,٥-	٨,٢-	٢,٦-	٤,٢	٣,١-	٥,١	٩,٥-	٦,٢-	تونغا
٧,٠-	١٠,١-	١٣,٧-	١٣,٢-	٨,٠-	١٠,٠-	٧,٣-	١٠,٧-	٩,٧-	٢,٠	٢,٠	فانواتو
٩,٦-	١١,٩-	١٣,٦-	٩,٦-	٠,٤-	١,١-	٣,٥-	٤,٩-	١,٧-	٢,١	٣,٥	فييت نام
١١,٧	١٩,٤	٢٣,٠	١٩,٨	٢٠,٩	١٩,٧	١١,٨	٨,٣	٤,٨	٦,٣	١١,٤	الشرق الأوسط
٩,٥	١٨,٦	٢٠,٤	١٩,٩	١٣,٣	١١,٠	٤,٢	٢,٠	٠,٧-	٢,٨	١٠,٦	البحرين
٢,٥-	٠,٥-	٠,٨	١,٥	٠,٨	٣,٢	٤,٣	٢,٤	٠,٧	—	١,٢-	مصر
٠,٥	٨,٤	١١,٢	١٠,٤	٩,٣	٨,٨	٠,٩	٠,٦	٣,١	٥,٢	١٣,٠	جمهورية إيران الإسلامية
...	العراق
٩,٢-	١٣,٤-	١٥,٥-	١٧,٣-	١١,٣-	١٧,٤-	٠,٨	١٢,٢	٥,٧	٠,١	٠,٧	الأردن
٤٠,٣	٤٢,٣	٤٥,٢	٤٧,٤	٥١,٧	٤٢,٥	٣٠,٦	١٩,٧	١١,٢	٢٣,٩	٣٨,٩	الكويت
٦,٢-	١٠,٢-	٩,٨-	١٠,٧-	٦,٠-	١٣,٦-	١٥,٥-	١٣,٢-	١٤,٢-	١٩,٣-	١٧,٢-	لبنان
٣٢,٤	٣٨,٥	٤٢,٦	٤٢,٥	٥١,٦	٤١,٨	٢٤,٣	٢١,٩	٣,٣	١٣,٠	٣١,٥	ليبيا
٧,٣	١٠,٨	١١,٧	١٠,٠	١٢,١	١٥,٢	٢,٤	٣,٨	٦,٧	٩,٨	١٥,٥	عمان
٣٩,٢	٤٠,٧	٤٤,٦	٣٤,٦	٣٠,٦	٣٣,٢	٢٢,٤	٢٥,٣	٢١,٩	٢٧,٣	٢٣,٢	قطر
٦,٩	٢٤,٠	٣١,٣	٢٦,٨	٢٧,٤	٢٨,٥	٢٠,٧	١٣,١	٦,٣	٥,١	٧,٦	المملكة العربية السعودية
٧,٩-	٥,٥-	٦,٦-	٥,٨-	٦,١-	٤,١-	٣,٢-	٠,٨	٧,٢	٥,٧	٥,٢	الجمهورية العربية السورية
٢٣,٥	٢٦,٠	٢٧,٥	٢١,٦	٢٢,٠	١٨,٣	١٠,٠	٨,٦	٥,٠	٩,٥	١٧,٣	الإمارات العربية المتحدة
٤,١-	٠,٩	١,٤-	٤,٣-	١,١	٣,٨	١,٦	١,٥	٤,١	٦,٨	١٣,٨	اليمن

الحساب الجاري: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ألف-١٢ (تتمة)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١,٢-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٥	١,٥	١,٤	١,٠	٠,٤	٠,٩-	٢,٨-	٢,٤-	نصف الكرة الغربي
١١,٦-	١٤,٦-	١٨,٢-	١٩,٤-	١٦,١-	١٢,٤-	٨,٣-	١٢,٩-	١١,٥-	٨,٠-	٩,٨-	أنغيغوا وبربودا
٠,٨-	٠,٥-	٠,٤	١,١	٢,٥	٢,٠	٢,١	٦,٣	٨,٩	١,٤-	٣,٢-	الأرجنتين
٧,٧-	١٣,٨-	١٨,٥-	٢١,٩-	٢٥,٣-	١٤,٣-	٥,٤-	٨,٦-	٧,٨-	١١,٦-	١٠,٤-	جزر البهاما
٧,٥-	٧,٥-	٧,٥-	٦,٨-	٨,١-	١٢,٥-	١٢,٤-	٦,٣-	٦,٨-	٤,٤-	٥,٧-	بربادوس
٦,١-	٤,٣-	٤,٠-	٤,٠-	٢,٢-	١٤,٤-	١٤,٨-	١٨,٢-	١٧,٧-	٢١,٩-	٢٠,٣-	بليز
٥,٥	٨,٦	١٢,٣	١٣,٣	١١,٧	٦,٥	٣,٨	١,٠	٤,١-	٣,٤-	٥,٣-	بوليفيا
٠,٣-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٣	١,٣	١,٦	١,٨	٠,٨	١,٥-	٤,٢-	٣,٨-	البرازيل
٣,٠-	١,٣-	٠,٥-	٣,٧	٣,٦	١,١	٢,٢	١,١-	٠,٩-	١,٦-	١,٢-	شيلي
٢,٨-	٤,٣-	٤,٩-	٣,٨-	٢,١-	١,٥-	٠,٩-	١,٢-	١,٧-	١,٣-	٠,٩	كولومبيا
٥,٨-	٦,١-	٦,٦-	٥,٨-	٤,٩-	٥,٢-	٤,٥-	٤,٨-	٤,٩-	٣,٧-	٤,٣-	كوستاريكا
١٧,٨-	٢٣,٩-	٢٦,٦-	٢٣,٣-	١٩,٤-	٢٩,٥-	١٧,٣-	١٣,٠-	١٣,٧-	١٨,٥-	١٩,٧-	دومينيكا
١,٩-	٣,٩-	٤,٦-	٥,٦-	٣,٥-	١,٤-	٦,١	٦,٠	٣,٧-	٣,٤-	٥,١-	الجمهورية الدومينيكية
١,٥	٣,٩	٥,٢	٣,٣	٣,٦	٠,٨	١,٧-	١,٥-	٤,٨-	٣,٢-	٥,٣	إكوادور
٣,٤-	٥,٣-	٥,٨-	٤,٨-	٣,٨-	٤,٢-	٤,٠-	٤,٧-	٢,٨-	١,١-	٢,٨-	السلفادور
٢٥,١-	٢٥,٨-	٢٥,٤-	٢٣,٥-	٢٣,٠-	٢٢,٨-	١١,٤-	٣٠,٠-	٢٩,٢-	٢٤,٩-	٢٠,٥-	غرينادا
٥,٣-	٥,٤-	٥,٥-	٥,٠-	٥,٠-	٤,٥-	٤,٩-	٤,٦-	٦,١-	٦,٧-	٦,١-	غواتيمالا
٩,٠-	١٥,٨-	١٦,٦-	١٨,٢-	١٩,٤-	١٤,٨-	٩,٣-	٨,٦-	١١,٩-	١٥,٠-	١٤,١-	غيانا
٢,٨-	٢,٥-	١,٣-	٠,٢	٠,٤-	٢,٦	١,٦-	١,٦-	٠,٩-	٢,٠-	١,٠-	هايتي
٦,٠-	٩,٠-	٩,٥-	١٠,٠-	٤,٧-	٣,٠-	٧,٧-	٦,٨-	٣,٦-	٦,٣-	٧,١-	هندوراس
٨,٠-	١١,٩-	١٣,٦-	١٤,٥-	١١,٥-	١١,٢-	٥,٨-	٩,٤-	١٠,٣-	١٠,٧-	٤,٩-	جامايكا
٢,١-	١,٦-	١,٠-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٧-	١,٠-	١,٣-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٢-	المكسيك
٢٠,٤-	٢٤,٤-	٢٤,٨-	١٧,٣-	١٣,٢-	١٤,١-	١٢,٦-	١٥,٧-	١٧,٧-	١٩,٤-	٢٠,١-	نيكاراغوا
٥,٠-	٩,٨-	٧,٨-	٨,٠-	٣,٢-	٤,٩-	٧,٥-	٤,٥-	٠,٨-	١,٥-	٥,٩-	بنما
—	٠,٤	١,٠	١,٥	١,٢-	٠,٦	٢,١	٢,٣	١,٨	٤,١-	٢,٣-	باراغواي
٠,٩-	٠,٣-	٠,٢-	١,٦	٢,٨	١,٤	—	١,٥-	١,٩-	٢,١-	٢,٨-	بيرو
٢٢,٢-	٢٨,٣-	٣٠,٢-	٣١,٠-	٢٩,٠-	٢٢,٦-	٢٠,٢-	٣٤,٩-	٣٩,١-	٣٢,٠-	٢١,٠-	سانت كيتس ونيفس
١٦,٦-	١٧,٩-	١٨,٥-	٢٠,٧-	٣٢,٢-	١٧,١-	١٠,٩-	١٩,٧-	١٥,١-	١٥,٧-	١٣,٤-	سانت لوسيا
١٩,٥-	٢٣,٣-	٢٦,٧-	٢٦,٧-	٢٤,٠-	٢٢,٣-	٢٤,٨-	٢٠,٨-	١١,٥-	١٠,٤-	٧,١-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٠,٤	٠,٦-	١,١	١,٠	٠,١	٤,٣-	٢,١-	١٠,٨-	٥,٦-	١٥,٢-	٣,٨-	سورينام
٦,٠	١٢,٥	١٤,٩	٢٠,٢	٢٥,٦	٢٣,٧	١٣,٠	٨,٨	١,٦	٥,٩	٦,٦	ترينيداد وتوباغو
٠,١-	٠,٨-	١,٧-	٠,٨-	٢,٤-	—	٠,٣	٠,٥-	٣,٢	٢,٩-	٢,٨-	أوروغواي
٠,٥	٥,٠	٧,٢	٩,٨	١٤,٧	١٧,٧	١٣,٨	١٤,١	٨,٢	١,٦	١٠,١	فنزويلا

^١ نظرا للاتجاهات الأخيرة، ليست هناك إمكانية للتنبؤ بإجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة، ومن ثم لا يبين الجدول توقعات لما بعد عام ٢٠٠٨.
^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف - ١٣ بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: صافي التدفقات الرأسمالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط ١٩٩٩-١٩٩٧	
											بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٤٤١,٥	٣٣٠,٧	٦٥٠,٠	٢٣١,٩	٢٥١,٨	٢٤١,٩	١٦٨,٦	٨٩,٨	٧٩,٥	٧٤,٨	١١٦,٩	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٣٢٢,٤	٣٠٦,٩	٣٠٩,٩	٢٥٠,١	٢٥٩,٨	١٨٨,٧	١٦٦,٢	١٥٧,٢	١٨٦,٣	١٧١,٣	١٦٢,٤	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٣١,٠	٧٢,٢-	٤٨,٥	١٠٣,٨-	١٩,٤-	١٦,٤	١٣,٢-	٩٢,٢-	٧٨,٧-	١٥,٩	٥٢,٠	تدفقات الحافظة الاستثمارية الخاصة، صافية
٩٠,٠	٩٨,٠	٢٤٨,٨	٨٧,٥	١٣,٣	٣٨,٥	١٧,١	٢٥,١	٢٧,١-	١١٢,٢-	٩٧,٣-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
١٤٩,٨-	١٦٣,٣-	١٤٩,٠-	١٦٠,٠-	١٠٩,٩-	٧٠,٧-	٥٠,٠-	٠,٦-	٠,٩	٣٣,٩-	٢٠,٩	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
١٠٧١,٤-	١٠٠٤,١-	١٢٣٦,٢-	٧٥٢,٨-	٥٩٥,١-	٥٠٩,٣-	٣٦٣,٣-	١٩٤,٨-	١٢٤,٠-	١٣٥,٧-	٧٢,٨-	التغير في الاحتياطيات ^٤
											للمتذكرة
٧٥٠,٠	٨١٤,٧	٧٣٨,١	٦٩٨,٠	٥١٧,٣	٢٩٧,٢	٢٢٤,٩	١٣٠,٣	٨٦,٦	١٢٤,٨	٢٧,٣-	الحساب الجاري ^٥
											إفريقيا
٦٤,٢	٥٧,٥	٤٧,١	٣٩,٦	٣٠,٥	١٦,٠	٧,٠	٥,٧	٦,٥	١,٧	٨,٦	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٣٧,١	٣٨,٣	٣٢,٠	٢١,٥	٢٣,٦	١٦,٦	١٧,٨	١٤,٤	٢٣,٢	٧,٧	٧,٤	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٠,٤	٩,٤	١١,٥	١٨,٥	٣,٧	٥,٨	٠,٤-	١,٦-	٧,٩-	٢,١-	٦,٩	تدفقات الحافظة الاستثمارية الخاصة، صافية
١٨,٦	١١,٨	٥,٨	١,٥	٥,١	٤,٨-	٩,٠-	٦,٧-	٧,٩-	٣,٨-	٥,٥-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٦,١	٤,٤	١,٦-	١٨,٢-	٥,٣-	١,٢-	١,٤	٤,٣	١,٤	١,٥	٣,٩	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٨٧,٠-	٨٧,٦-	٦١,٤-	٥٤,٢-	٤٣,٣-	٣١,٨-	١١,٥-	٥,٧-	١٠,٦-	١٣,٤-	٢,٥-	التغير في الاحتياطيات ^٤
											أوروبا الوسطى والشرقية
١٥٨,٢	١٦٢,٥	١٧٠,٥	١٢٠,٤	١١٨,١	٧٤,٣	٥٣,٢	٥٣,٧	١١,١	٣٨,٦	٣٢,٤	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٧٥,٧	٧٤,٧	٧٣,٢	٦٤,٧	٥١,٥	٣٦,٠	١٧,٠	٢٤,٥	٢٤,٠	٢٣,٥	١٨,١	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٢,٣	١٢,١	٦,٨-	٩,٩	٢١,٥	٢٨,٤	٨,٠	٢,١	٠,٩	٣,٨	٤,٣	تدفقات الحافظة الاستثمارية الخاصة، صافية
٣٨,٨	٧٥,٦	١٠٤,٢	٤٥,٨	٤٥,١	١٠,٠	٢٨,٢	٢٧,٢	١٣,٨-	١١,٤	١٠,٠	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٢,٥-	٠,٩-	٢,٦-	٤,٦-	٨,١-	٦,٠-	٤,٨-	٧,٥-	٦,٠	١,٦	١,٥-	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٢١,٧-	٢٥,١-	٤٢,٩-	٢٢,٧-	٤٥,٩-	١٤,٧-	١٢,٨-	١٨,١-	٢,٧-	٦,٢-	١٠,١-	التغير في الاحتياطيات ^٤
											كومنولث الدول المستقلة
٨٩,١	٥٩,١	١١٥,١	٥٧,٩	٣٢,٥	٦,٧	١٨,٤	١٥,٦	٦,٩	٢٧,٤-	٧,٠-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٣٥,٤	٢٩,٥	١٦,٧	٢٣,٥	١١,٣	١٣,٠	٥,٤	٥,٢	٤,٩	٢,٣	٥,٤	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٤,٩	١٢,٤	٧,٧	١٢,٥	٤,٧-	٨,١	٠,٥-	٠,٤	١,٢-	١٠,٠-	١,٠	تدفقات الحافظة الاستثمارية الخاصة، صافية
٣٨,٨	١٧,٢	٩٠,٧	٢١,٩	٢٥,٨	١٤,٥-	١٣,٥	١٠,٠	٣,٢	١٩,٧-	١٣,٥-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٣,٧-	٤,٦-	٤,٢-	٢٩,٧-	٢٠,٣-	٧,٤-	٩,٣-	١٠,٥-	٥,٠-	٥,٨-	٠,٥-	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
١٤٣,٠-	١٥٤,٥-	١٧٠,٩-	١٢٨,٨-	٧٧,٢-	٥٥,٠-	٣٢,٧-	١٥,١-	١٤,٤-	٢٠,٤-	١,٦	التغير في الاحتياطيات ^٤
											آسيا الصاعدة
١١٦,٢	٤٠,٧	١٩٣,٥	٤٧,٩	٩٠,٨	١٤٦,٦	٦٤,٥	٢٣,٦	٢٣,٠	٥,٣	٠,٩-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٩٤,٣	٩٣,٤	٩٠,٥	٩٧,٤	١٠٣,٩	٦٤,١	٧٠,٣	٥٣,٤	٥٣,٢	٦٠,٨	٦٢,١	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٥,٥	١٢٩,٣-	١٨,٤	١١٠,٧-	٩,٣-	١٣,٤	٧,٥	٦٠,٠-	٥٠,١-	١٩,٧	٢٣,٤	تدفقات الحافظة الاستثمارية الخاصة، صافية
٣٧,٤	٦٧,٥	٨٤,٦	٦١,٢	٣,٨-	٦٩,١	١٣,٢	٣٠,٣	١٩,٩	٧٥,٢-	٨٦,٤-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٢٥,٩-	١٨,٧-	٣٨,٠-	٢٢,٦-	٢١,٠-	١٣,٤-	١٨,٠-	٢,٨	١٣,١-	١,٩-	١١,٦	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٥٨٠,٨-	٤٧٠,٢-	٦٦٩,٣-	٣٧٢,٤-	٢٨٨,٣-	٣٣٩,٢-	٢٣٦,٠-	١٥٤,٤-	٨٧,٠-	٥٧,٧-	٥٧,٥-	التغير في الاحتياطيات ^٤
											الشرق الأوسط
٦٣,٠-	٦٢,١-	٢١,٠-	٤٣,٤-	٥٦,٧-	١٧,٠-	٢,٢	٢٢,٣-	٧,٤-	٥,٣-	٩,٣	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
١٩,٧	١٣,٢	٢٠,٤	١٥,٣	١٨,٢	١٠,١	١٧,٥	٩,٢	١٢,٣	٦,٠	٧,٢	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٣١,٨-	١٦,٧-	١٤,٠-	٢٠,١-	٣٦,٠-	٢٠,٧-	١٧,٣-	١٧,٦-	١٢,٦-	٣,٠	٥,٠-	تدفقات الحافظة الاستثمارية الخاصة، صافية
٥٠,٨-	٥٨,٦-	٢٧,٤-	٣٨,٦-	٣٨,٩-	٦,٣-	٢,١	١٣,٨-	٧,١-	١٤,٢-	٧,١	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
١٢٤,٤-	١٤٥,٥-	١٠٣,٦-	٦٦,٤-	٢٤,٤-	٣٣,٧-	٢٤,٢-	٨,١-	١٣,٩-	٢٣,٥-	١,٣	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
١٨٣,٢-	١٩٢,٣-	١٥٩,٢-	١٢٥,٢-	١٠٧,١-	٤٦,٢-	٣٦,٧-	٢,٩-	١١,١-	٣١,٣-	٣,٤-	التغير في الاحتياطيات ^٤
											نصف الكرة الغربي
٧٦,٨	٧٣,٠	٩٩,٧	٩,٥	٣٦,٧	١٥,٢	٢٣,٠	١٣,٦	٣٩,٣	٦١,٩	٧٤,٤	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٦٠,٢	٥٧,٨	٧٧,٠	٢٧,٨	٥١,٣	٤٨,٩	٣٨,١	٥٠,٦	٦٨,٧	٧١,٠	٦٢,٣	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٤٠,٨	٣٩,٩	٣١,٨	١٤,٠-	٥,٤	١٨,٦-	١٠,٦-	١٥,٣-	٧,٩-	١,٥	٢١,٣	تدفقات الحافظة الاستثمارية الخاصة، صافية
٢٤,١-	٢٤,٦-	٩,١-	٤,٣-	٢٠,٠-	١٥,٠-	٤,٥-	٢١,٧-	٢١,٤-	١٠,٦-	٩,١-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٠,٦	٢,٩	١,٠	١٨,٦-	٣٠,٩-	٨,٩-	٤,٩	١٨,٤	٢٥,٥	٥,٨-	٥,٩	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٥٥,٧-	٧٤,٣-	١٢٢,٦-	٤٩,٥-	٢٣,٢-	٢٢,٤-	٣٣,٦-	١,٤	١,٧	٦,٧-	٠,٩-	التغير في الاحتياطيات ^٤
											للمتذكرة
٦,٩-	٣٧,٠-	٦٤,٧	٣,٥	٣٧,٦-	١٦,٠-	٩,٩	١٥,٤-	٦,٧-	٤٣,٣-	٤,٨-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
											بلدان أخرى
٤٤٨,٤	٣٦٧,٨	٥٤٠,٣	٢٢٨,٥	٢٨٩,٥	٣٥٧,٩	١٥٨,٧	١٠٥,٣	٨٦,٣	١١٨,١	١٢١,٧	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢

^١ يتألف صافي التدفقات الرأسمالية من صافي الاستثمار المباشر، وصافي استثمار الحافظة، وصافي تدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل بما في ذلك القروض الرسمية والخاصة. ويشمل هذا الجدول منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وإسرائيل، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية.

^٢ نظرا لمحدودية البيانات، قد يشتمل بند «تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية» على بعض التدفقات الرسمية.

^٣ لا يشمل المنح ويشتمل على الاستثمارات الخارجية لهيئات الاستثمار الرسمية.

^٤ تشير علامة «ناقص» إلى زيادة.

^٥ حاصل ميزان مدفوعات الحساب الجاري، وصافي التدفقات الرأسمالية الخاصة، وصافي التدفقات الرسمية، والتغير في الاحتياطيات يساوي، بالإشارة العكسية، حاصل الحساب الرأسمالي وينود السهو والخطأ.

وللاطلاع على موازين مدفوعات الحساب الجاري الإقليمي، راجع الجدول ألف-١٠ من الملحق الإحصائي.

^٦ تتألف من بلدان آسيا النامية والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة.

^٧ تشمل إسرائيل.

التمويل الخارجي: حسب المجموعات الإقليمية

الجدول ألف-١٤ بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: التدفقات الرأسمالية الخاصة
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

		متوسط									
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٧	
بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية											
٤٤١,٥	٣٣٠,٧	٦٥٥,٠	٢٣١,٩	٢٥١,٨	٢٤١,٩	١٦٨,٦	٨٩,٨	٧٩,٥	٧٤,٨	١١٦,٩	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١,٤٦٥,٨	١,٤٢٥,٥	١,٦٣٣,٨	١,١٦١,٢	٨٢٦,٨	٦٣٠,٤	٤١٨,٦	١٧٣,٦	١٦٤,٨	٣٢١,٧	٢٥٢,٤	التدفقات الداخلة
١,٠٢٢,٣-	١,٠٩٣,٠-	١,٠٢٧,٠-	٩٢٧,٤-	٥٧٤,٠-	٣٨٨,٩-	٢٥٢,٧-	٨٣,٢-	٩٠,٢-	٢٤٦,٤-	٨٨,٢-	التدفقات الخارجة
إفريقيا											
٦٤,٢	٥٧,٥	٤٧,١	٣٩,٦	٣٠,٥	١٦,٠	٧,٠	٥,٧	٦,٥	١,٧	٨,٦	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
٩٢,٨	٨٤,٩	٧٣,٠	٧١,٣	٤٩,٧	٣٠,١	٢٢,٢	١٧,٦	١٩,٥	١٠,٧	٢٠,٥	التدفقات الداخلة
٢٦,٧-	٢٥,٤-	٢٣,٦-	٢٩,٨-	١٧,٤-	١٢,٥-	١٣,٧-	١١,٦-	١٢,١-	٨,٩-	٧,١-	التدفقات الخارجة
أوروبا الوسطى والشرقية											
١٥٨,٢	١٦٢,٥	١٧٠,٥	١٢٠,٤	١١٨,١	٧٤,٣	٥٣,٣	٥٣,٧	١١,١	٣٨,٦	٣٢,٤	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١٨٢,٩	١٨٦,٦	٢١١,٢	١٧٥,٦	١٣٩,١	١٠٣,٩	٦٣,٨	٥٥,٠	٢٠,٤	٤٨,٦	٣٨,١	التدفقات الداخلة
٢٤,٧-	٢٤,١-	٤٠,٧-	٥٥,٢-	٢١,١-	٢٩,٦-	١٠,٥-	١,٣-	٩,٣-	٩,٩-	١,٥-	التدفقات الخارجة
دول الكومنولث المستقلة											
٨٩,١	٥٩,١	١١٥,١	٥٧,٩	٣٢,٥	٦,٧	١٨,٤	١٥,٦	٦,٩	٢٧,٤-	٧,٠-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
٢٣١,٨	٢٠١,٩	٢٦١,٤	١٦٣,١	١١٢,٣	٦٦,٢	٤٦,٠	٢٢,٣	١٠,٨	٢,٢-	١١,٣	التدفقات الداخلة
١٤٢,٨-	١٤٢,٨-	١٤٦,٣-	١٠٥,٢-	٧٩,٩-	٥٩,٥-	٢٧,٦-	٦,٧-	٣,٩-	٢٥,٢-	١,٤-	التدفقات الخارجة
آسيا الصاعدة^٢											
١١٦,٢	٤٠,٧	١٩٣,٥	٤٧,٩	٩٠,٨	١٤٦,٦	٦٤,٥	٢٣,٦	٢٣,٠	٥,٣	٠,٩-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
٦٨٦,٠	٦٨٢,٧	٧١٩,٩	٥١٢,٠	٣٦٧,٣	٣٠٨,١	٢٠٨,٠	٦٣,٦	٤٧,٩	١٣٨,٧	٦٠,٦	التدفقات الداخلة
٥٦٩,٩-	٦٤٢,٤-	٥٢٧,٠-	٤٦٤,٣-	٢٧٨,٦-	١٦٣,٦-	١٤٧,٧-	٣٩,٩-	٣٠,٢-	١٣٣,١-	٥٧,٥-	التدفقات الخارجة
الشرق الأوسط^٣											
٦٣,٠-	٦٢,١-	٢١,٠-	٤٣,٤-	٥٦,٧-	١٧,٠-	٢,٣	٢٢,٣-	٧,٤-	٥,٣-	٩,٣	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١١١,٥	١١٢,٧	١٥٩,٤	١٣١,٢	٦٩,٩	٥٧,١	٣١,٩	١١,٩-	٣,٨-	٤١,١	١٧,١	التدفقات الداخلة
١٧٤,٣-	١٧٤,٦-	١٨٠,٣-	١٧٤,٥-	١٢٥,٣-	٧٤,٠-	٢٩,٤-	١٠,٣-	٤,١-	٤٦,٤-	٧,١-	التدفقات الخارجة
نصف الكرة الغربي											
٧٦,٨	٧٣,٠	٩٩,٧	٩,٥	٣٦,٧	١٥,٢	٢٣,٠	١٣,٦	٣٩,٣	٦١,٩	٧٤,٤	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية
١٦٠,٨	١٥٦,٧	٢٠٨,٩	١٠٨,٠	٨٨,٥	٦٥,٠	٤٦,٨	٢٧,٠	٧٠,٠	٨٤,٨	١٠٤,٨	التدفقات الداخلة
٨٤,٠-	٨٣,٧-	١٠٩,٢-	٩٨,٥-	٥١,٨-	٤٩,٨-	٢٣,٧-	١٣,٤-	٣٠,٦-	٢٣,٠-	١٣,٦-	التدفقات الخارجة

^١ تتألف التدفقات الرأسمالية الخاصة من الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، وتدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ويشمل هذا الجدول منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وإسرائيل، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية.
^٢ تتألف من بلدان آسيا النامية والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة.
^٣ تشمل إسرائيل.

الجدول ألف-١٥ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: الاحتياطيات^١

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
بمليارات الدولارات الأمريكية										
٦.٣١٩,٦	٥.٢٧١,٤	٤.٢٨٣,٤	٣.٠٩٥,٥	٢.٣٣٩,٣	١.٨٤٨,٣	١.٣٩٥,٣	١.٠٧٢,٦	٨٩٥,٨	٨٠٠,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
٤٥٧,٣	٣٧٠,٣	٢٨٢,٧	٢٢١,٣	١٦٠,٣	١٢٦,٢	٩٠,٢	٧٢,٠	٦٤,٣	٥٤,٠	جنوب الصحراء
٢٣٦,٤	١٨٧,٨	١٤٤,٩	١١٥,٩	٨٣,٠	٦٢,٣	٣٩,٩	٣٦,٠	٣٥,٥	٣٥,٠	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٩٦,٠	٧٧,٠	٦٢,٢	٥٠,٣	٣٥,٩	٣١,٩	٢٦,١	٢٢,٥	١٨,٧	١٨,٧	أوروبا الوسطى والشرقية
٣٢٩,٩	٣٠٨,٢	٢٨٣,١	٢٤٠,٢	٢٠٢,٢	١٧٢,٠	١٤٩,١	١٢١,٧	٩١,٣	٩١,٢	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٨٢٥,٥	٦٨٢,٥	٥٢٧,٩	٣٥٧,١	٢١٤,٤	١٤٨,٧	٩٢,٤	٥٨,١	٤٣,٩	٣٣,٢	روسيا
٧٠٨,١	٥٨٣,٠	٤٤٥,٣	٢٩٦,٢	١٧٦,٥	١٢١,٥	٧٣,٨	٤٤,٦	٣٣,١	٢٤,٨	ما عدا روسيا
١١٧,٣	٩٩,٤	٨٢,٦	٦٠,٨	٣٧,٩	٢٧,٢	١٨,٥	١٣,٥	١٠,٨	٨,٤	آسيا النامية
٣.١١٨,٩	٢.٥٦٢,٠	٢.١٠٨,٤	١.٤٨٩,١	١.١٥٥,٥	٩٣٣,٩	٦٦٩,٧	٤٩٦,٢	٣٧٩,٥	٣٢٠,٧	الصين
٢.٤١١,٤	١.٩١١,٤	١.٥٣١,٤	١.٠٦٩,٥	٨٢٢,٥	٦١٥,٥	٤٠٩,٢	٢٩٢,٠	٢١٦,٣	١٦٨,٩	الهند
٣٠١,٢	٢٨٧,٥	٢٥٦,٨	١٧١,٣	١٣٢,٥	١٢٧,٢	٩٩,٥	٦٨,٢	٤٦,٤	٣٨,٤	ما عدا الصين والهند
٤٠٦,٣	٣٦٣,١	٣٢٠,٢	٢٤٨,٢	٢٠٠,٥	١٩١,٢	١٦١,١	١٣٦,٠	١١٦,٩	١١٣,٤	الشرق الأوسط
١.٠١٤,٨	٨٣٠,٩	٦٣٨,١	٤٧٧,٢	٣٥١,٦	٢٤٦,٧	١٩٨,٣	١٦٣,٩	١٥٧,٩	١٤٦,١	نصف الكرة الغربي
٥٧٣,٣	٥١٧,٦	٤٤٣,٣	٣١٠,٧	٢٥٥,٥	٢٢٠,٨	١٩٥,٦	١٦٠,٧	١٥٨,٨	١٥٥,٧	البرازيل
٢٥٠,٥	٢١٩,٩	١٨٠,١	٨٥,٦	٥٣,٦	٥٢,٨	٤٩,١	٣٧,٧	٣٥,٨	٣١,٥	المكسيك
١٠٥,٠	٩٧,٠	٨٦,٦	٧٦,٣	٧٤,١	٦٤,١	٥٩,٠	٥٠,٦	٤٤,٨	٣٥,٥	
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
٢.٠٩٧,٠	١.٧٠٠,٩	١.٢٨١,٨	٩٣١,٦	٦٢٦,١	٤٣٦,٧	٣١٠,٢	٢٣٢,٨	٢١٦,٦	١٩٢,٠	غير الوقود
٤.٢٢٢,٧	٣.٥٧٠,٥	٣.٠٠١,٦	٢.١٦٣,٩	١.٧١٣,٢	١.٤١١,٦	١.٠٨٥,٢	٨٣٩,٨	٦٧٩,٢	٦٠٨,٩	منها: منتجات أولية
٥٥,٥	٤٩,١	٤٣,١	٣٩,٨	٣١,٦	٢٨,٩	٢٧,٣	٢٦,٣	٢٤,٩	٢٥,٩	
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز المدين الصافي										
١.٦٧٨,٢	١.٥٤٠,٠	١.٣٦٨,٨	١.٠٢٣,٧	٨٢٥,٦	٧٤٥,٢	٦٤٤,٤	٥٢٦,٧	٤٤٣,٤	٤١٩,٨	منه: تمويل رسمي
٦٦,٠	٥٩,٨	٥٥,٥	٤٤,٠	٣٣,٨	٣٠,٠	٢٦,١	١٨,٨	١٨,٤	١٧,٣	
بلدان المركز المدين الصافي حسب										
تجربة خدمة الدين										
٢٥٠,٨	٢٢٠,٤	١٩٤,٨	١٥٠,٧	١٢٢,٣	١١٠,٤	٩٨,٢	٨١,٣	٧٢,٣	٧٦,٤	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢
مجموعات أخرى										
البلدان الفقيرة المثقلة بالدين										
٤٣,٣	٣٦,٩	٣١,٤	٢٦,٧	٢٠,٥	١٩,٤	١٦,٢	١٣,٤	١١,٠	١٠,٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١.٢٤٠,٢	١.٠١٥,٩	٧٧٧,٨	٥٨٥,٠	٤٣١,٣	٣١٢,٤	٢٤٩,٦	٢٠٠,٦	١٨٧,١	١٦٥,٥	

التمويل الخارجي: الاحتياطات

الجدول ألف-١٥ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
نسبة الاحتياطات إلى واردات السلع والخدمات ^٢										
٩٣,٧	٨٧,٢	٨٤,٥	٧٣,٨	٦٦,٥	٦٢,٧	٦٠,٤	٥٥,٣	٤٩,٥	٤٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٨٩,٤	٧٩,٣	٧١,٦	٦٨,١	٥٧,٥	٥٤,١	٤٨,٠	٤٦,٧	٤٦,١	٣٩,٧	إفريقيا
٦٠,١	٥١,٩	٤٧,١	٤٥,١	٣٨,٣	٣٥,١	٢٧,٧	٣١,١	٣٣,٨	٣٤,١	جنوب الصحراء
٤٦,٨	٤٠,٨	٣٨,٩	٣٨,٢	٣١,٧	٣٤,٨	٣٥,٣	٣٦,٦	٣٢,١	٣٤,٣	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٢٨,٢	٢٩,١	٣٢,١	٣٤,٢	٣٥,١	٣٤,٦	٣٩,١	٤٠,٩	٣٤,٧	٣٤,٥	أوروبا الوسطى والشرقية
١٢٠,٤	١١٤,٤	١١٣,١	١٠١,٦	٧٦,٩	٦٥,٣	٣٩,١	٤٠,٩	٣٤,٣	٣٠,٥	كومنولث الدول المستقلة ^٢
١٦٧,٦	١٥٩,٦	١٥٩,٦	١٤١,٥	١٠٧,٤	٩٣,٠	٧١,٥	٥٢,٩	٤٤,٦	٤٠,٦	روسيا
٤٤,٦	٤٣,٠	٤٤,٠	٤٢,٨	٣٣,٠	٢٨,٠	٢٥,٥	٢٣,٣	٢٠,٠	١٧,٥	ما عدا روسيا
١١٩,٨	١١١,٢	١٠٧,٢	٨٩,٨	٨١,٨	٧٩,٤	٧٤,٥	٦٨,١	٥٨,٣	٤٩,١	آسيا النامية
١٧٣,٦	١٥٩,٠	١٤٩,٠	١٢٥,٤	١١٥,٥	١٠١,٥	٩١,١	٨٩,٠	٧٩,٧	٦٧,٤	الصين
٨٠,٢	٨٥,١	٩١,٧	٧٦,٣	٧٢,٨	٩٧,٠	١٠٧,١	٩٠,٠	٦٥,٠	٥٢,٦	الهند
٤٨,٥	٤٧,٥	٤٨,٦	٤٣,٧	٣٨,٦	٤٣,٧	٤٥,١	٤١,٨	٣٧,٩	٣٤,٥	ما عدا الصين والهند
١٣٨,٦	١٢٩,٩	١١٩,١	١٠٢,٩	٩١,٣	٧٧,٤	٧٨,٠	٧٤,٢	٧٨,٧	٧٥,٦	الشرق الأوسط
٥٤,٨	٥٣,٧	٥٤,٠	٤٤,٩	٤٣,٦	٤٤,٦	٤٧,٤	٤٠,٤	٣٧,١	٣٥,٨	نصف الكرة الغربي
١١٠,٧	١٠٢,٦	١١٤,٧	٧١,٠	٥٤,٨	٦٥,٩	٧٧,٢	٦١,١	٤٩,٢	٤٣,٥	البرازيل
٢٩,٣	٢٨,٣	٢٨,٢	٢٧,٤	٣٠,٥	٢٩,٨	٣١,٤	٢٧,٣	٢٤,٢	١٨,٦	المكسيك
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١٤٨,٥	١٣٧,٦	١٢٨,٠	١١٤,١	٩٣,٨	٨١,٠	٧٢,٤	٦٣,٨	٦٦,٣	٦٤,٦	الوقود
٧٩,٢	٧٤,٢	٧٣,٨	٦٤,١	٦٠,١	٥٨,٦	٥٧,٦	٥٣,٣	٤٥,٨	٤٠,٨	غير الوقود
٤٣,٤	٤٢,٥	٤٣,٠	٤٨,١	٤٣,٥	٤٨,٧	٥٨,٣	٦٢,٦	٦١,٩	٦٤,٦	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٤٤,٦	٤٤,٧	٤٧,٢	٤٢,٧	٤٠,٨	٤٤,١	٤٨,٠	٤٥,٤	٣٩,٣	٣٦,٦	بلدان المركز المدين الصافي
٢٧,٩	٢٧,٥	٣٠,٤	٣٠,١	٢٧,٨	٢٨,٧	٣٠,٨	٢٥,٩	٢٦,٤	٢٤,٧	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب										
تجربة خدمة الدين										
٤٧,٠	٤٤,٨	٤٦,٤	٤٢,٨	٣٩,٩	٤٥,٣	٥١,٠	٤٨,٢	٤١,٠	٤١,٨	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦
مجموعات أخرى										
٣٤,٩	٣٢,٤	٣١,٧	٣٢,٣	٢٩,٢	٣٣,٢	٣٣,٩	٣١,٧	٢٨,٢	٢٧,٧	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٤٢,٩	١٣٣,٧	١٢٢,٣	١٠٧,٦	٩٤,٤	٨٢,١	٨٢,٥	٧٦,٤	٧٨,٣	٧٢,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ تم تقييم الحيازات الرسمية من الذهب في هذا الجدول بسعر ٣٥ وحدة حقوق سحب خاصة للأوقية. ويؤدي هذا الاتفاق المتبع إلى التقليل كثيرا من حجم احتياطات البلدان التي تمتلك حيازات كبيرة من الذهب.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي. الاحتياطات في نهاية السنة كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات في السنة المذكورة.

الملحق الإحصائي

الجدول ألف-١٦ موجز مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها
(% من إجمالي الناتج المحلي)

متوسط	متوسطات										
	٢٠١٣-٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٦
٢٤,٤	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٣,٣	٢٢,٥	٢١,٩	٢٠,٨	٢٠,٥	٢٢,١	٢٢,٧	العالم
٢٤,٢	٢٣,٥	٢٣,٤	٢٣,٣	٢٣,٠	٢٢,٤	٢١,٩	٢١,١	٢٠,٨	٢٢,٤	٢٢,٤	الادخار
											الاستثمار
١٩,٥	١٩,٣	١٩,٧	٢٠,٠	٢٠,٠	١٩,٧	١٩,٨	١٩,١	١٩,٢	٢١,٦	٢٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٢٠,٦	٢٠,٤	٢٠,٨	٢١,١	٢١,٣	٢٠,٩	٢٠,٥	١٩,٩	١٩,٩	٢١,٨	٢٢,٧	الادخار
١,١-	١,١-	١,١-	١,١-	١,٤-	١,٢-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٥-	الاستثمار
٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	صافي الإقراض
٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٣-	تحويلات جارية
٠,٦-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٨-	١,٢-	١,٠-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٢	٠,١	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
١٢,٨	١٢,٢	١٣,٠	١٣,٦	١٤,١	١٤,٠	١٣,٨	١٣,٣	١٤,٢	١٧,٠	١٦,٣	الولايات المتحدة
١٦,٨	١٦,٤	١٧,٤	١٨,٨	٢٠,٠	١٩,٩	١٩,٤	١٨,٤	١٨,٤	١٩,٦	١٨,٨	الادخار
٣,٩-	٤,٢-	٤,٣-	٥,١-	٥,٩-	٦,٠-	٥,٥-	٥,١-	٤,٢-	٢,٦-	٢,٦-	الاستثمار
٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٤-	صافي الإقراض
٠,٤	٠,٤	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٤-	تحويلات جارية
٣,٦-	٣,٩-	٤,٤-	٥,١-	٥,٧-	٥,٧-	٥,٢-	٤,٥-	٤,٠-	٢,٢-	١,٧-	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
٢١,١	٢٠,٩	٢١,٤	٢١,٨	٢١,٤	٢٠,٩	٢١,٤	٢٠,٧	٢٠,٧	٢١,٣	...	منطقة اليورو
٢٢,٢	٢١,٩	٢٢,٢	٢٢,٢	٢١,٦	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٠,١	٢٠,٠	٢١,٠	...	الادخار
١,١-	١,٠-	٠,٩-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢	١,١	٠,٦	٠,٧	٠,٣	...	الاستثمار
٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,٠-	١,٠-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٥-	صافي الإقراض
٠,٧-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٤-	٠,٢-	تحويلات جارية
٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٢	١,١	١,٥	٢,٢	٢,١	٢,٤	١,٦	١,٠	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
٢٢,٣	٢٢,٥	٢٣,٣	٢٣,٨	٢٢,٨	٢١,٧	٢١,٣	١٩,٣	١٩,٣	٢٠,٥	٢٣,٨	ألمانيا
١٨,٢	١٧,٥	١٨,١	١٨,٣	١٧,٨	١٧,١	١٧,١	١٧,٤	١٧,٣	٢١,٤	٢١,٨	الادخار
٤,٢	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٥,٠	٤,٦	٤,٣	١,٩	٢,٠	٠,٩-	٢,٠	الاستثمار
١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٤-	١,٢-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٤-	١,٦-	صافي الإقراض
١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٦	٠,٧-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٨	تحويلات جارية
٤,٤	٥,٢	٥,٥	٦,٠	٥,٢	٤,٩	٥,٠	٣,٩	٤,١	٠,٨	٢,٨	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
٢٠,٧	٢٠,٠	٢٠,١	٢٠,٤	١٩,٣	١٩,٠	١٩,٨	١٩,٧	٢٠,٢	٢٠,٣	٢٠,٢	فرنسا
٢٢,٩	٢٢,٥	٢٢,٤	٢١,٧	٢٠,٥	١٩,٩	١٩,٣	١٨,٩	١٨,٨	١٨,٥	٢٠,٤	الادخار
١,١-	١,٠-	١,٠-	١,٣-	١,٣-	٠,٩-	٠,٥	٠,٨	١,٤	١,٨	٠,٢-	الاستثمار
١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٢-	١,٢-	١,٣-	١,١-	١,١-	١,٠-	٠,٨-	٠,٦-	صافي الإقراض
١,٤	١,٣	١,٣	١,٥	١,٢	١,١	١,١	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٣-	تحويلات جارية
٢,٥-	٢,٨-	٢,٧-	١,٦-	١,٢-	٠,٧-	٠,٥	١,١	١,٧	٢,١	٠,٨	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
١٩,٣	١٩,٧	١٩,٥	١٩,٣	١٨,٦	١٨,٩	١٩,٨	١٩,٤	٢٠,٤	٢١,١	٢٠,٣	إيطاليا
٢١,٤	٢٢,٠	٢١,٩	٢١,٦	٢١,٢	٢٠,٦	٢٠,٨	٢٠,٧	٢١,١	١٩,٨	٢١,٧	الادخار
٢,١-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٦-	١,٦-	٠,٩-	١,٣-	١,٤	١,٤	١,٣-	الاستثمار
٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	صافي الإقراض
٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,٠-	١,١-	١,٣-	١,٢-	١,١-	١,٦-	تحويلات جارية
٠,٥-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	—	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٣,٠	٠,٧	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
٢٧,٧	٢٨,٢	٢٨,١	٢٨,٦	٢٧,٨	٢٧,٢	٢٦,٨	٢٦,١	٢٥,٩	٢٩,٣	٣٣,٤	البيان
٢٤,٢	٢٤,٣	٢٤,١	٢٣,٨	٢٤,٠	٢٣,٦	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٣,١	٢٦,٩	٣٠,٧	الادخار
٣,٥	٣,٩	٤,٠	٤,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٢,٣	٢,٧	الاستثمار
٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	صافي الإقراض
٣,٠	٢,٩	٢,٧	٣,١	٢,٧	٢,٣	١,٩	١,٧	١,٧	١,٢	٠,٧	تحويلات جارية
٠,٧	١,٢	١,٤	٢,٠	١,٤	١,٥	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٣	٢,١	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
١٣,٨	١٣,٨	١٣,٦	١٣,٦	١٤,١	١٥,٠	١٥,٩	١٥,٧	١٥,٨	١٦,٤	١٦,٤	المملكة المتحدة
١٨,٥	١٨,٢	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٠	١٧,٥	١٧,٥	١٧,١	١٧,٤	١٧,٧	١٩,١	الادخار
٤,٦-	٤,٤-	٤,٨-	٤,٩-	٣,٩-	٢,٥-	١,٦-	١,٣-	١,٦-	١,٣-	٢,٧-	الاستثمار
١,٠-	١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٧-	صافي الإقراض
٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٠,٦	٠,١-	تحويلات جارية
٣,٠-	٢,٩-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٦-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٦-	٢,٩-	١,١-	١,٩-	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
٢٣,٣	٢٢,٣	٢٢,٥	٢٣,٧	٢٤,٢	٢٣,٨	٢٢,٩	٢١,٢	٢١,٠	١٩,٨	١٧,٢	كندا
٢٣,٤	٢٣,٥	٢٣,٤	٢٣,٨	٢٢,٥	٢١,٧	٢٠,٧	٢٠,٠	١٩,٣	١٩,٦	٢٠,٦	الادخار
—	١,٢-	٠,٩-	٠,٩	١,٦	٢,٠	٢,٣	١,٢	١,٧	٠,٢	٣,٤-	الاستثمار
١,١-	١,٢-	١,١-	١,٠-	٠,٨-	١,٦-	١,٩-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٢-	٣,٤-	صافي الإقراض
١,١	٠,١-	٠,٢	٢,٠	٢,٥	٣,٧	٤,٢	٣,٧	٤,٣	٣,٤	٠,٢	تحويلات جارية
											دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد

متوسط			متوسطات								
٢٠١٣-٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١-١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٦	
الاقتصادات الآسيوية والصناعية الجديدة											
٣١,٠	٣١,٠	٣٠,٩	٣٢,٠	٣١,٤	٣١,٣	٣٢,٨	٣١,٥	٢٩,٧	٣٣,٠	٣٥,٧	الإدخار
٢٧,٠	٢٦,٧	٢٦,٣	٢٥,٧	٢٦,٠	٢٥,٩	٢٦,٥	٢٤,٧	٢٤,٧	٢٩,٩	٢٩,٨	الاستثمار
٤,١	٤,٤	٤,٥	٦,٣	٥,٣	٥,٣	٦,٣	٦,٨	٥,٠	٣,١	٥,٩	صافي الإقراض
٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٣-	٠,١	تحويلات تجارية
٠,٤	٠,٣	٠,٥	١,٠	٠,٤	—	٠,٦	٠,٩	٠,٥	٠,٦	١,٣	دخل عوامل الإنتاج
٤,٤	٤,٧	٤,٨	٥,٩	٥,٧	٦,٠	٦,٥	٦,٦	٥,١	٢,٨	٤,٥	رصيد الموارد
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية											
٣٤,٠	٣٣,٦	٣٣,٥	٣٣,٠	٣٢,٧	٣١,٣	٢٩,٤	٢٧,٧	٢٥,٩	٢٤,١	٢٤,٣	الإدخار
٣١,٢	٣٠,٢	٢٩,٣	٢٨,٨	٢٧,٩	٢٧,٢	٢٧,١	٢٥,٧	٢٤,٧	٢٤,٨	٢٥,٤	الاستثمار
٢,٨	٣,٤	٤,١	٤,٢	٤,٨	٤,١	٢,٤	١,٩	١,٢	٠,٧-	٢,٥-	صافي الإقراض
١,١	١,٣	١,٣	١,٥	١,٦	١,٦	١,٥	١,٦	١,٤	٠,٩	٠,٥	تحويلات تجارية
٠,٧-	١,٤-	١,٦-	١,٦-	١,٨-	١,٩-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	١,٦-	١,٥-	دخل عوامل الإنتاج
٢,٤	٣,٥	٤,٤	٤,٣	٥,١	٤,٤	٢,٩	٢,٤	١,٨	—	٠,٨-	رصيد الموارد
للتذكيرة											
٧,٣	٨,٩	١٠,١	١٢,٥	١٠,٣	٩,١	٧,٠	٥,٨	٣,٦	٣,٧	١,١	اقتناء الأصول الأجنبية
٣,٩	٥,٣	٥,٥	٧,٨	٥,٦	٥,٠	٤,٨	٣,٩	٢,٣	١,١	٠,٤	التغير في الاحتياطيات
المجموعات الإقليمية											
إفريقيا											
٢٦,٣	٢٦,٤	٢٦,١	٢٤,٨	٢٦,٣	٢٤,٣	٢٢,٩	٢١,٤	٢٠,٣	١٨,٥	١٨,٠	الإدخار
٢٦,١	٢٥,٤	٢٤,٣	٢٤,٥	٢٣,٥	٢٢,٥	٢٢,٨	٢١,٨	٢٢,٠	٢٠,١	١٩,٥	الاستثمار
٠,٢	١,٠	١,٩	٠,٣	٢,٨	١,٨	٠,١	٠,٤-	١,٧-	١,٦-	١,٥-	صافي الإقراض
٢,٥	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,١	٣,٠	٣,٢	٣,١	٣,١	٢,٦	٢,٤	تحويلات تجارية
٤,٨-	٦,٢-	٦,١-	٥,٥-	٥,٠-	٥,٤-	٥,٠-	٤,٤-	٤,٦-	٣,٩-	٣,٦-	دخل عوامل الإنتاج
٢,٤	٤,٦	٥,٢	٢,٨	٤,٧	٤,١	١,٩	٠,٩	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	رصيد الموارد
للتذكيرة											
٥,٧	٦,٧	٧,٦	٦,٢	٧,١	٥,٦	٤,٣	٣,٣	٢,٧	٢,٦	٠,١	اقتناء الأصول الأجنبية
٥,٠	٦,٢	٦,٨	٥,٦	٥,٧	٥,٢	٤,٥	٢,٠	١,٢	١,٤	٠,١	التغير في الاحتياطيات
أوروبا الوسطى والشرقية											
٢١,٣	١٩,٣	١٨,٥	١٨,٧	١٧,٨	١٧,٥	١٧,٢	١٧,٠	١٧,٩	٢٠,٢	٢٥,٤	الإدخار
٢٦,٨	٢٥,٩	٢٥,٤	٢٥,٠	٢٣,٩	٢٢,٢	٢٢,٥	٢١,٢	٢١,٣	٢٢,٨	٢٦,٣	الاستثمار
٥,٥-	٦,٦-	٦,٩-	٦,٤-	٦,١-	٤,٦-	٥,٣-	٤,٢-	٣,٣-	٢,٦-	٠,٨-	صافي الإقراض
١,٣	١,٣	١,٢	١,٤	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٧	١,٧	١,٤	تحويلات تجارية
٢,٣-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٣-	٢,٧-	١,٩-	١,٥-	٠,٩-	١,٤-	دخل عوامل الإنتاج
٤,٥-	٥,٣-	٥,٦-	٤,٩-	٤,٩-	٣,٨-	٤,١-	٣,٩-	٣,٥-	٣,٤-	٠,٨-	رصيد الموارد
للتذكيرة											
٢,١	١,٨	٢,٠	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٣,٢	٢,١	٣,٢	٢,١	١,٢	اقتناء الأصول الأجنبية
١,٤	١,٠	١,٢	٢,٣	١,٦	٣,٥	١,٣	١,٤	٢,٥	١,٩	٠,٣-	التغير في الاحتياطيات
كومنولث الدول المستقلة^٢											
٢٦,٤	٢٨,٠	٢٩,٤	٢٩,٠	٢٩,٥	٢٩,٧	٢٩,٧	٢٧,٥	٢٦,٦	٢٤,٦	...	الإدخار
٢٧,٤	٢٥,٧	٢٤,٧	٢٤,٥	٢٢,١	٢١,٠	٢١,٤	٢١,٢	٢٠,٢	٢١,٠	...	الاستثمار
١,٠-	٢,٣	٤,٧	٤,٥	٧,٤	٨,٦	٨,٣	٦,٣	٦,٤	٣,٦	...	صافي الإقراض
٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٤	...	تحويلات تجارية
١,٥-	١,٧-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٥-	٢,٩-	٢,١-	٢,٨-	٢,٠-	٢,٠-	...	دخل عوامل الإنتاج
٠,٥	٣,٨	٦,٦	٦,٩	١٠,٤	١١,٠	٩,٩	٨,٤	٧,٩	٥,٢	...	رصيد الموارد
للتذكيرة											
٥,٦	٩,٦	١٢,٠	١٦,٥	١٦,٣	١٥,٢	١٤,٣	١١,٦	٥,٥	٤,٨	...	اقتناء الأصول الأجنبية
٣,٠	٥,٥	٧,٠	١٠,١	٩,٩	٧,٧	٧,١	٥,٧	٣,٣	١,١	...	التغير في الاحتياطيات

الملحق الإحصائي

الجدول ألف-١٦ (تابع)

متوسط			متوسطات								
٢٠١٣-٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١-١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٦	
٤٦,٨	٤٥,٥	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٣,٨	٤١,٣	٣٨,٤	٣٦,٦	٣٣,٦	٣٢,٧	٢٨,٩	آسيا النامية
٤٠,٧	٣٩,٩	٣٩,١	٣٧,٩	٣٧,٩	٣٧,٢	٣٥,٩	٣٣,٨	٣١,٢	٣٢,٤	٣١,٥	الادخار
٦,١	٥,٥	٥,٦	٦,٨	٥,٩	٤,١	٢,٦	٢,٨	٢,٤	٠,٣	٢,٦-	الاستثمار
١,٧	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٣	٠,٨	صافي الإقراض
٠,١	٠,٥-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٦-	٠,٦-	١,٠-	١,١-	١,٥-	١,٤-	١,٨-	تحويلات جارية
٤,٤	٤,٢	٤,٢	٥,٠	٤,٤	٢,٦	١,٦	١,٨	٢,١	٠,٤	١,٦-	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
١٠,٤	١١,٥	١٢,٦	١٥,٥	١١,٥	٩,٦	٧,٣	٦,٢	٥,١	٥,٨	٢,٤	للتذكرة
٥,٨	٧,٥	٦,٧	١٠,٨	٦,٨	٥,٩	٧,٤	٥,٥	٤,٢	١,٧	٠,٩	اقتناء الأصول الأجنبية
											التغير في الاحتياطيات
٤٢,٦	٤٦,٥	٤٨,٦	٤٤,٧	٤٣,٨	٤٢,٠	٣٤,٩	٣١,٣	٢٧,٧	٢٥,٢	١٧,٤	الشرق الأوسط
٢٧,٨	٢٧,٢	٢٥,٦	٢٤,٩	٢٢,٠	٢٢,٣	٢٣,٢	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٢,١	٢٣,٦	الادخار
١٤,٨	١٩,٤	٢٣,٠	١٩,٨	٢٠,٩	١٩,٧	١١,٨	٨,٣	٤,٨	٣,١	٦,٢-	الاستثمار
١,٧-	١,٥-	١,٥-	١,٧-	١,٧-	١,٨-	١,٩-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٩-	٣,٥-	صافي الإقراض
٤,٤	٢,٤	١,٨	٢,٤	٢,٢	١,١	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٢,٦	٢,٤	تحويلات جارية
١٢,١	١٨,٥	٢٢,٧	١٩,١	٢٠,٤	٢٠,٤	١٣,٤	١٠,٤	٦,٨	٣,٤	٥,١-	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
١٦,٩	٢٢,٣	٢٦,٠	٢٧,٤	٢٦,٦	٢٤,٦	١٦,٤	١٢,٨	٢,٦	٤,٨	٠,٥-	للتذكرة
٦,٢	٩,٦	١١,١	١١,٦	١٠,٥	١٠,٤	٥,٦	٥,٠	٠,٦	١,٢	٠,٤-	اقتناء الأصول الأجنبية
											التغير في الاحتياطيات
٢٠,١	٢٠,٣	٢٠,٦	٢١,٢	٢١,٩	٢١,١	٢٠,٨	١٨,٧	١٧,٨	١٧,٠	١٨,٧	نصف الكرة الغربي
٢١,٢	٢١,٢	٢٠,٩	٢٠,٨	٢٠,٣	١٩,٧	١٩,٩	١٨,٢	١٨,٧	٢٠,١	١٩,٢	الادخار
١,٢-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٤	١,٦	١,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٩-	٣,٠-	٠,٥-	الاستثمار
١,٦	١,٦	١,٧	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٧	١,٠	٠,٨	صافي الإقراض
١,٩-	٢,٣-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٤-	٣,٣-	٣,١-	٢,٧-	٢,٣-	تحويلات جارية
٠,٨-	٠,٢-	٠,٦	١,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٢	١,٧	٠,٦	١,٣-	١,٠	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
١,٦	٢,٣	٢,٩	٦,٠	٣,٢	٣,٠	٢,٩	٣,٠	١,٤	١,٨	٠,٧	للتذكرة
٠,٧	١,٣	١,٨	٣,٨	١,٧	١,٣	١,١	١,٩	٠,١-	٠,٢	٠,٦	اقتناء الأصول الأجنبية
											التغير في الاحتياطيات
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٣٣,٩	٣٧,٢	٣٩,١	٣٧,٤	٣٨,٢	٣٧,٨	٣٣,٦	٣٠,٣	٢٨,٣	٢٦,٠	٢٦,٥	الوقود
٢٧,٥	٢٦,٤	٢٥,٢	٢٥,١	٢٢,٧	٢٢,٢	٢٣,٠	٢٢,٧	٢٣,١	٢٢,٣	٢٨,٧	الادخار
٦,٤	١٠,٨	١٣,٩	١٢,٣	١٥,٥	١٥,٦	١٠,٦	٧,٧	٥,٢	٣,٧	٢,٢-	الاستثمار
١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,١-	١,٤-	١,٧-	١,٩-	١,٥-	صافي الإقراض
٠,٢-	١,٤-	٢,٠-	١,٨-	١,٩-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٥-	١,٩-	٠,٧-	—	تحويلات جارية
٧,٦	١٣,٢	١٦,٧	١٥,٠	١٨,٤	١٨,٨	١٤,٠	١١,٦	٨,٩	٦,٤	٠,٧-	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
١٠,٢	١٤,٩	١٧,٦	١٩,٦	١٩,٨	١٩,١	١٤,٤	١١,٧	٣,١	٥,٠	٠,٢	للتذكرة
٤,٨	٧,٩	٩,٥	١٠,٣	١٠,٣	٩,٢	٦,٩	٥,٢	١,١	٠,٩	٠,٣-	اقتناء الأصول الأجنبية
											التغير في الاحتياطيات
٣٤,١	٣٢,٤	٣١,٧	٣١,٨	٣١,١	٢٩,٦	٢٨,٤	٢٧,١	٢٥,٣	٢٣,٧	٢٢,٣	غير الوقود
٣٢,٥	٣١,٥	٣٠,٧	٢٩,٩	٢٩,٤	٢٨,٥	٢٨,١	٢٦,٤	٢٥,٠	٢٥,٣	٢٥,٢	الادخار
١,٦	٠,٩	١,٠	١,٩	١,٨	١,١	٠,٤	٠,٧	٠,٣	١,٦-	٢,١-	الاستثمار
١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,١	١,٥	١,٢	صافي الإقراض
٠,٩-	١,٤-	١,٥-	١,٥-	١,٨-	١,٨-	٢,٠-	١,٩-	٢,٠-	١,٨-	١,٧-	تحويلات جارية
٠,٧	٠,٣	٠,٤	١,٢	١,٣	٠,٦	٠,٢	٠,٣	٠,٣	١,٣-	٠,٨-	دخل عوامل الإنتاج
											رصيد الموارد
٦,٣	٦,٩	٧,٦	١٠,٥	٧,٧	٦,٤	٥,٢	٤,٤	٣,٧	٣,٤	١,٣	للتذكرة
٣,٥	٤,٤	٤,٢	٧,١	٤,٢	٣,٩	٤,٢	٣,٦	٢,٥	١,١	٠,٥	اقتناء الأصول الأجنبية
											التغير في الاحتياطيات

تدفق الأموال: موجز

الجدول ألف-١٦ (تتمة)

متوسط	متوسطات										
	٢٠١٣-٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٦
حسب مصدر التمويل الخارجي											
بلدان المركز المدین الصافي											
	٢٣,٩	٢٢,٧	٢٢,٣	٢٢,٦	٢٢,٣	٢١,٥	٢١,٢	٢٠,٥	١٩,٥	١٩,٣	٢٠,٨
الادخار	٢٦,٦	٢٥,٦	٢٥,٠	٢٤,٧	٢٣,٩	٢٣,١	٢٢,٦	٢١,١	٢٠,٣	٢١,٩	٢٢,٩
الاستثمار	٢,٧-	٢,٩-	٢,٧-	٢,١-	١,٦-	١,٦-	١,٤-	٠,٦-	٠,٩-	٢,٦-	٢,١-
صافي الإقراض	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٦	١,٨	١,٥
تحويلات تجارية	٢,١-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٤-
دخل عوامل الإنتاج	٣,٢-	٣,١-	٢,٩-	٢,١-	١,٥-	١,٦-	١,٣-	٠,٩-	١,١-	٢,٥-	١,١-
رصيد الموارد											
للتذكرة											
	١,٩	٢,٢	٢,٨	٥,٨	٤,٢	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٢,٥	١,٧	٠,٨
اقتناء الأصول الأجنبية	١,٢	١,٣	١,٨	٤,١	٢,٣	١,٨	١,٦	٢,١	١,٦	٠,٨	٠,٥
التغير في الاحتياطات											
التمويل الرسمي											
	٢٣,٣	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٣,٠	٢٣,٢	٢٣,١	٢٢,٢	٢١,١	١٩,٩	١٧,١	١٤,٠
الادخار	٢٦,٧	٢٦,٢	٢٦,٣	٢٦,٤	٢٥,٣	٢٤,٦	٢٤,٢	٢٣,٤	٢٢,٠	٢٠,٤	١٦,٩
الاستثمار	٣,٤-	٣,٦-	٣,٩-	٣,٤-	٢,١-	١,٦-	١,٩-	٢,٣-	٢,١-	٣,٣-	٢,٩-
صافي الإقراض	٨,٢	٨,٤	٨,٧	٨,٩	٨,٧	٨,٦	٧,٩	٧,٦	٧,٠	٥,٧	٤,٢
تحويلات تجارية	—	٠,٤	٠,٨	٠,١	٢,٤-	١,٨-	١,٢-	١,٧-	١,٨-	١,٠-	٠,٨-
دخل عوامل الإنتاج	١١,٧-	١٢,٣-	١٣,٤-	١٢,٤-	٨,٤-	٨,٣-	٨,٦-	٨,٢-	٧,٤-	٨,٠-	٦,٣-
رصيد الموارد											
للتذكرة											
	٢,٥	٢,٨	٢,٦	٥,٨	٤,٣	٤,١	٢,٥	٥,٠	١,١	١,٥	٠,٥
اقتناء الأصول الأجنبية	١,٢	١,٣	١,٠	٣,١	٢,٨	٢,٠	١,٢	٣,٠	٠,٣-	٠,٥	٠,٥
التغير في الاحتياطات											
بلدان المركز المدین الصافي حسب											
تجربة خدمة الدين											
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت											
جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢											
	٢٣,٩	٢٣,٦	٢٣,٠	٢٣,٢	٢٣,٩	٢٢,٠	٢١,٦	٢٣,٢	٢١,١	١٩,٤	١٧,٢
الادخار	٢٦,٢	٢٥,٥	٢٤,٦	٢٤,٢	٢٣,٧	٢٢,٧	٢١,٤	٢٠,٨	١٨,٧	٢٢,٣	٢٣,٢
الاستثمار	٢,٣-	١,٩-	١,٦-	١,٠-	٠,٢	٠,٧-	٠,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٩-	٦,٠-
صافي الإقراض	٣,٤	٣,٦	٣,٨	٤,١	٤,٣	٤,٥	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٢,١	١,٦
تحويلات تجارية	٢,٨-	٣,١-	٣,٢-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٧-	٤,٢-	٣,٤-	٤,٠-	٣,١-	٥,٦-
دخل عوامل الإنتاج	٢,٩-	٢,٤-	٢,٣-	١,٧-	٠,٧-	١,٤-	٠,٤	١,٨	٢,٣	٢,٠-	١,٩-
رصيد الموارد											
للتذكرة											
	١,٦	٢,٣	٢,٥	٤,٠	٣,١	٢,٤	٢,٣	٣,٨	٣,٧	٢,١	١,٠
اقتناء الأصول الأجنبية	١,٣	١,٨	١,٧	٣,٣	٢,٢	١,٧	١,٦	٢,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢
التغير في الاحتياطات											

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات لفرادى البلدان. وتُحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها القيم الكلية للدول الأمريكي في فرادى البلدان ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصّة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وقد وضعت تقديرات الادخار القومي في بلدان عديدة، على أساس بيانات إجمالي الاستثمار المحلي في الحسابات القومية وبيانات صافي الاستثمار الأجنبي المستمدة من ميزان المدفوعات. ويتألف صافي الاستثمار الأجنبي الذي يعادل ميزان الحساب الجاري من ثلاثة مكونات هي: التحويلات التجارية، وصافي دخل عوامل الإنتاج، ورصيد الموارد. ويشير التنوع في مصادر البيانات، الذي يفرضه مدى توافرها، إلى وجود تباين إحصائي في التقديرات المشتقة للمدخرات القومية. كذلك فإن السهول والخطأ وعدم التماثل في إحصاءات ميزان المدفوعات، تؤثر جميعها على تقديرات صافي الإقراض. وعلى المستوى العالمي نجد أن صافي الإقراض، الذي يعتبر صفراً من الناحية النظرية، يساوي التباين في الحساب الجاري العالمي. ورغم هذا القصور الإحصائي، فإن تقديرات تدفق الأموال، كتلك الواردة في هذا الجدول، تعتبر إطاراً مفيداً لتحليل تطورات الادخار والاستثمار عبر الفترات الزمنية وفي مختلف المناطق والبلدان.

^١ محسوبا من بيانات فرادى بلدان منطقة اليورو.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلداً عضواً في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف-١٧ موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

متوسط أربع سنوات ٢٠١٣-٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسط أربع سنوات			متوسطات ثماني سنوات			
			٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩-٢٠٠٦	٢٠٠٥-١٩٩٨	١٩٩٧-١٩٩٠		
			التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك						
٤,٩	٣,٨	٣,٧	٤,٩	٥,٠	٤,٤	٣,٦	٢,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	
٢,٩	١,٣	١,٣	٢,٧	٣,٠	٢,١	٢,٦	٢,٦	الاقتصادات المتقدمة	
٧,٠	٦,٦	٦,٧	٧,٩	٧,٨	٧,٢	٥,١	٣,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	
								للمتكررة	
								الناتج الممكن	
٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
٧,٣	٥,٨	٥,٦	٦,٨	٩,٢	٦,٨	٦,٢	٦,٨	حجم التجارة العالمية ^١	
								الواردات	
٥,٧	٣,٧	٣,١	٤,٢	٧,٤	٤,٦	٥,٩	٦,٢	الاقتصادات المتقدمة	
١٠,٨	١٠,٧	١١,٨	١٢,٨	١٤,٤	١٢,٤	٧,٧	٨,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	
								الصادرات	
٥,٦	٤,٢	٤,٥	٥,٨	٨,٢	٥,٧	٥,٢	٦,٩	الاقتصادات المتقدمة	
٩,٨	٨,٧	٧,١	٨,٩	١٠,٩	٨,٩	٨,٤	٨,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	
								معدلات التبادل التجاري	
٠,١	٠,١	١,٠-	٠,٠-	١,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة	
—	٠,٥-	٤,٥	١,٤	٤,٧	٢,٥	١,٤	٠,٦-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	
								الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي	
١,٧	١,٤	٦,٤	٩,٧	٣,٨	٥,٣	١,٦	١,٣	المصنوعات	
٠,٥-	١,٠-	٣٤,٣	١٠,٧	٢٠,٥	١٥,٤	١٣,٦	٠,٩	النفط	
٣,٤-	٤,٩-	٧,٠	١٤,٠	٢٣,٢	٩,٤	٠,٥	٠,٠	السلع الأولية غير الوقود	
								أسعار المستهلكين	
٢,١	٢,٠	٢,٦	٢,٢	٢,٤	٢,٣	١,٩	٣,٤	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٧	٥,٦	٧,٤	٦,٣	٥,٤	٦,٢	٨,٣	٦٢,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	
								أسعار الفائدة (%)	
٣,١	١,٦	١,١	٢,٦	٢,١	١,٨	١,٦	٣,١	سعر لیبور الحقيقي لستة أشهر ^٢	
٢,٨	١,٨	١,١	٢,٠	١,٧	١,٦	٢,٤	٤,٠	سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل في العالم ^٣	
								% من إجمالي الناتج المحلي	
								موازن مدفوعات الحساب الجاري	
١,١-	١,١-	١,١-	١,٢-	١,٥-	١,٢-	٠,٧-	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة	
٢,٨	٣,٣	٤,٠	٤,٢	٤,٨	٤,١	١,٢	١,٦-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	
								إجمالي الدين الخارجي	
٢٤,١	٢٤,٩	٢٥,١	٢٦,٦	٢٧,٠	٢٥,٩	٣٦,٢	٣٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	
								خدمة الدين	
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٤	٥,٧	٤,٥	٦,٢	٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.^٢ سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص التغير كنسبة مئوية في مخصص إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.^٣ متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحا بإجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا.

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٠٨

أولاً: منهجية التجميع والنماذج والتنبؤ

- الأوزان المنقحة المستندة إلى تعادل القوة الشرائية في
تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
فروق في الحساب الجاري العالمي
- ما مدى ثقة دقة التنبؤ بنقاط الانقلاب؟
ثورة تكنولوجيا المعلومات: مسائل القياس
قياس تحرير الحساب الرأسمالي
في دقة التنبؤات بالانتعاش
مشكلة التفاوت الإحصائي العالمي في الحساب الجاري
ومشكلات إحصائية أخرى
نموذج الاقتصاد العالمي
كيف ينبغي قياس النمو الاقتصادي العالمي؟
قياس الاحتياطات الأجنبية
آثار التخفيضات الضريبية في نموذج مالي عالمي
ما هو مدى دقة التنبؤات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
الخط الفاصل بين المدخرات الشخصية ومدخرات الشركات
قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس
مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية: إعادة
بناء البيانات التاريخية
انعكاسات التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية
على قياس النمو العالمي
- مايو ٢٠٠٠، الإطار أ-١
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الأول،
الملحق الثاني
- مايو ٢٠٠١، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٢
- سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٤-٣
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٢
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-١
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٣
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-١

ثانياً: استقصاءات تاريخية

- الاقتصاد العالمي في القرن العشرين
النظام النقدي والنمو أثناء الثورة التجارية
الكساد الكبير
الأدلة التاريخية على الأزمات المالية
منظور تاريخي لدورات التوسع والانكماش والركود الاقتصادي
التنمية المؤسسية: تأثير التاريخ والجغرافيا
أسعار الفائدة طويلة الأجل من منظور تاريخي
إعادة تدوير البترو دولار في السبعينات
- مايو ٢٠٠٠، الفصل الخامس
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٥-٢
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢

ثالثا: النمو الاقتصادي—المصادر والأنماط

- كيف يمكن للبلدان الأشد فقرا اللحاق بالركب؟
اتجاهات عامة في مؤشر التنمية البشرية
نمو الإنتاجية، وتكنولوجيا المعلومات في الاقتصادات المتقدمة
التحول الاقتصادي: التجربة وقضايا السياسة
روابط الدورة الاقتصادية فيما بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟
محاكاة أوضاع الثقة فيما بين الأسواق
قنوات انتقال الأوضاع الدورية إلى البلدان النامية
ثورة تكنولوجيا المعلومات
هل حدث ثورة تكنولوجيا المعلومات من قلب الناتج؟
تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على الأداء الاقتصادي
هل يتزايد دور الثروة في توجيه الاستهلاك؟
دورات الركود والانتعاش
هل كان ركودا عالميا؟
ما مدى أثر الثروة على الاستهلاك؟
أثر الثروة من منظور قطاع الأسر
قياس الدورات الاقتصادية
التقلبات الاقتصادية في البلدان النامية
كيف تؤثر انخفاضات أسعار أسواق الأسهم الأخيرة في النشاط الاقتصادي
تبدل الطالع: نمو الإنتاجية في أوروبا والولايات المتحدة
النمو والمؤسسات
هل مات الاقتصاد الجديد؟
هل عجلت الركائز الخارجية الإصلاح المؤسسي من الناحية العملية؟
التنمية المؤسسية: دور صندوق النقد الدولي
ما هو أثر الحرب في العراق على الاقتصاد العالمي؟
كيف يمكن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا
التغيرات الأخيرة في الأوضاع النقدية والمالية في مناطق العملات الرئيسية
حساب النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
إدارة تدفقات المعونة المتزايدة إلى البلدان النامية
كيف يؤثر التغير الديمغرافي على الاقتصاد العالمي؟
نقص المناعة البشرية/الإيدز: الآثار الديمغرافية والاقتصادية والمالية العامة
آثار التغير الديمغرافي على الاقتصاد العالمي؟
تحويلات العاملين والتنمية الاقتصادية
تقلب الناتج في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
كيف يمكن لعدم استقرار الاقتصاد الكلي أن يعيق النمو في إفريقيا
جنوب الصحراء؟
- مايو ٢٠٠٠، الفصل الرابع
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثالث
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٤
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-١
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٣، الفصل الثالث
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠٠٣، الملحق ١-٢
- سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-١
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٢
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٣
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٣
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٥

- إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٦
 إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٣
 سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الثالث
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٢
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٣-٢
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٣-٣
 إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٢
 إبريل ٢٠٠٦، الفصل الرابع
 إبريل ٢٠٠٦، الملحق ١-٢
 سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الثالث
 سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-١
 سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-٢
 إبريل ٢٠٠٧، الفصل الرابع
 إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٣
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-١
 أكتوبر ٢٠٠٧، الملحق ١-٢
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٧
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٨
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٩
 أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الخامس
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-١
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٢

كيف ينبغي لبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط أن تستخدم إيراداتها النفطية؟
 ما هي أضرار التقلب؟
 بناء المؤسسات
 عائد الاستثمار في البلدان الصناعية والبلدان النامية
 استخدام أدوات معينة للحد من الفساد
 اختبار أثر التحويلات بلا مقابل على المؤسسات
 أثر التصحيحات الأخيرة في أسواق الإسكان في البلدان الصناعية
 في خضم من السيولة النقدية: ما سبب وفرة المدخرات في قطاع الشركات
 التداعيات العالمية لوباء أنفلونزا الطيور
 أنماط التنمية والنمو الاقتصادي
 النمو الممكن للنتائج والإنتاجية في اليابان
 تطور جودة حوكمة الشركات وأثره في آسيا
 فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
 التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع
 ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟
 تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات
 النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم
 الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman)
 تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي
 الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيته المتغيرة
 الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي
 تحسن أداء الاقتصاد الكلي—هل هو حسن حظ أم حسن سياسات

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع

- مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٢
 مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٣
 أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٢-٢
 مايو ٢٠٠١، الفصل الرابع
 مايو ٢٠٠١، الفصل الأول،
 الملحق الأول
 مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-١
 مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٢
 مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٣
 أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٢
 أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الأول،
 الملحق الأول
 إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٣

دورات السلع من غير الوقود
 مراحل الازدهار في سوق النفط العالمية
 أسعار السلع والبلدان المصدرة للسلع
 تطورات سوق النفط
 هبوط معدل التضخم في الأسواق الناشئة: هل يمكن الحفاظ عليه؟
 التباطؤ العالمي وأسعار السلع
 لماذا ينبغي للأسواق الصاعدة أن تسعى للحفاظ على انخفاض معدل التضخم؟
 هل توجد علاقة بين عجز المالية العامة والتضخم؟
 تحديد أهداف التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة: التنفيذ والتحديات
 إلى أي حد يعتبر ارتفاع التضخم الكلي مصدراً للقلق؟
 أسواق السلع الأولية وأشباه الموصلات
 هل يمكن أن يكون التضخم أقل مما ينبغي؟

إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-١	هل يمكن أن يصبح الانكماش مشكلة عالمية؟
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-١	أسواق المساكن في البلدان الصناعية
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-١	هل تعود أزمة التضخم العالمي للظهور؟
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٢	ما السبب في طفرة أسعار المساكن مؤخرا؟
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٤	هل تظل السوق النفطية ضيقة؟
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٤	هل ينبغي للبلدان أن تشعر بالقلق إزاء تقلبات أسعار النفط؟
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٤	جودة البيانات في السوق النفطية
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٤	التوقعات التضخمية طويلة الأجل والموثوقية
سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الخامس	ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود — هل يمكن أن يدوم؟
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢	صدمات أسعار السلع الأساسية، والنمو، والتمويل في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١	شركات النفط الدولية والوطنية في ظل بيئة متغيرة لقطاع نفطي
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٥	هل أسهمت المضاربة في ارتفاع أسعار السلع؟
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٥	تحرير التجارة الزراعية وأسعار السلع الأساسية
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-١	من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-١	اختناقات مرحلة التكرير
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٦-١	تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ٢-١	المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-١	المستجدات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ٥-١	لماذا لم يستجيب عرض النفط بدرجة أكبر لارتفاع الأسعار؟
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٦-١	أسعار النفط المستخدمة كقواعد معيارية
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الخامس	العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-٥	الانتعاش الراهن لأسعار السلع في السياق الصحيح

خامسا: سياسة المالية العامة

مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-٤	الإنفاق الاجتماعي، والحد من الفقر، وتخفيف الدين في البلدان
مايو ٢٠٠١، الفصل الثالث	الفقيرة المثقلة بالديون
مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	تحسن أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة: إلى متى سيستمر؟
مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٣	تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على أداء الاقتصاد الكلي
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٣	أطر المالية العامة في اقتصادات الأسواق المتقدمة
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-٣	بيانات الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-٣	مخاطر المالية العامة: الالتزامات الاحتمالية والخصائص السكانية
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٤-٣	تقدير إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة في ظل مناخ من عدم اليقين
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثالث	حالة السندات المرتبطة بمؤشر النمو
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثاني	هل الدين العام في الأسواق الصاعدة شديد الارتفاع؟
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٥-١	هل تغير سلوك المالية العامة في ظل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؟
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٣	إلحاق أصحاب المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الرسمي
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٤-٣	نقص المناعة البشرية/الإيدز: الآثار الديمغرافية والاقتصادية والمالية العامة
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٥-٣	آثار التغير الديمغرافي على نظم الرعاية الصحية
	أثر زيادة أعداد المسنين على الخطط العامة لمعاشات التقاعد

كيف ينبغي لبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط أن تستخدم إيراداتها النفطية؟
العولمة المالية وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية
هل لا يزال الدين العام شديد الارتفاع في الأسواق الصاعدة
تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟
متى تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة؟

سادسا: السياسة النقدية، والأسواق المالية، وتدفق التمويلات

أسعار الأصول والدورة الاقتصادية
السيولة العالمية وأسعار الأصول
تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الأسواق الناشئة
تطورات البورصة العالمية
السياسة النقدية في الولايات المتحدة وفروق الفائدة على الدين
السيادي في الأسواق الناشئة
تأثير التصحيح العالمي في أسعار أسهم التكنولوجيا الحديثة على الاقتصاد الحقيقي
السياسة النقدية في عصر التضخم المنخفض
استحداث أوراق نقد اليورو وعملة المعدنية
محددات هيكل رأس المال عبر البلدان
عندما تنفجر فقاعات الأصول
كيف تؤثر مواطن ضعف الميزانيات على الاستثمار؟
تعيين دورات التوسع والانكماش في أسعار الأصول
هل احتياطات النقد الأجنبي في آسيا مفرطة الارتفاع؟
الاحتياطات والدين قصير الأجل
هل يعتبر الرواج الائتماني في الأسواق الصاعدة مصدر قلق؟
كيف تؤثر أسعار الفائدة والصراف الأمريكية على الميزانيات العمومية في الأسواق الصاعدة؟
هل يساعد تطوير القطاع المالي النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية؟
التمويل العقاري بالفائدة المتغيرة أم الثابتة: ما الذي يؤثر في اختيارات البلدان؟
ما هي المخاطر الناجمة عن انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية طويلة الأجل؟
تنظيم التحويلات
العولمة المالية وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية
السياسات النقدية في عالم تسوده العولمة
هل تنجح سياسة تحديد أهداف التضخم في الأسواق الصاعدة؟
نظرة متعمقة على بدائل تحديد أهداف التضخم: أهداف النقود وسعر الصرف
كيف أثرت العولمة على التضخم؟
تأثير البترودولار على عائدات السندات في الولايات المتحدة والأسواق الصاعدة
العولمة والتضخم في الأسواق الصاعدة
العولمة والتضخم المنخفض من منظور تاريخي

إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-٣
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-١
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٢

مايو ٢٠٠٠، الفصل الثالث
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٢

مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-١
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٣، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٣، الملحق ١-٢
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٤، الفصل الرابع

إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٤
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٤-٣
سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الرابع
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠٠٦، الفصل الثالث
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-٣

إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-٣	سريان أثر تغيرات سعر الصرف على أسعار الواردات
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-٤	اتجاهات الأرباح والمدخرات في القطاع المالي
سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الرابع	كيف تؤثر النظم المالية على الدورات الاقتصادية
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٤	التمويل بالديون وانكماش الديون
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٤	الروابط المالية والتداعيات
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٢-٤	أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٤	إلى الاقتصادات الصاعدة
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-١	ما هي السيولة العالمية؟
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الثالث	الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير: أنماط
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٣	مستمدة من الحالات السابقة
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-١	دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية
	تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح
	هل هناك أزمة أئتمان؟

سابعا: قضايا سوق العمل

إبريل ٢٠٠٣، الفصل الرابع	البطالة ومؤسسات سوق العمل: المنافع المتحققة من الإصلاحات
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٤	الفروق الإقليمية في معدلات البطالة
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-٤	إصلاحات سوق العمل في الاتحاد الأوروبي
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الخامس	عولمة العمالة
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٥	الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٢	إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الرابع	العولمة وعدم المساواة

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

مايو ٢٠٠٠، الإطار ١-٤	مزايا «الدولرة» وعيوبها
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-١	ما السبب وراء الانخفاض الحاد في سعر اليورو؟
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٤	التقارب وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في البلدان المرشحة
مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني	لعضوية الاتحاد الأوروبي
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٢	ما الذي يدفع ضعف اليورو وقوة الدولار؟
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-١	ضعف العملات الأسترالية والنيوزيلندية
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني	توقعات السوق لحركات أسعار الصرف
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني	هل احتياطات النقد الأجنبي في آسيا مفرطة الارتفاع؟
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني	إلى أي مدى ينبغي أن تشعر البلدان النامية بالقلق إزاء تقلب
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-٢	أسعار الصرف في مجموعة الثلاثة؟
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-١	الاحتياطات والدين قصير الأجل
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثاني	آثار هبوط قيمة الدولار
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٢	تعلم التعويم: تجربة بلدان الأسواق الصاعدة منذ أوائل التسعينات
	كيف تعلمت شيلي والهند والبرازيل التعويم؟

٤-٢، الإطار ٢٠٠٤، سبتمبر	تطوير أسواق النقد الأجنبي والتدخل فيها
٣-١، الإطار ٢٠٠٦، سبتمبر	كيف سيتسنى تصحيح الاختلالات العالمية؟
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الثالث	أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية
٣-٣، الإطار ٢٠٠٧، إبريل	انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي
٢-١، الإطار ٢٠٠٨، إبريل	انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أسبابه وآثاره

تاسعا: المدفوعات الخارجية، والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الأول، الملحق الثاني	فروق في الحساب الجاري العالمي
مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني	التكامل التجاري في إفريقيا جنوب الصحراء
مايو ٢٠٠٢، الإطار ٢-١	مدى إمكانية استمرار أوضاع الحساب الجاري في الولايات المتحدة
مايو ٢٠٠١، الفصل الأول، الملحق الثاني	الحد من الاختلالات الخارجية
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني	نظام التبادل التجاري العالمي: من سياتل إلى الدوحة
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الرابع	التكامل المالي الدولي والبلدان النامية
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٢	التحسن المعيشي الذي يمكن تحقيقه من عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٢	الانتقادات الموجهة لعقد جولة مفاوضات تجارية جديدة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٤	الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان الأفقر
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٤	تجارب البلدان في تحديد تتابع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٥-٣	أزمات الحساب الرأسمالي في بلدان الأسواق الصاعدة
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-٢	كيف تحقق التصحيح في العجوزات الخارجية في الماضي
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٣	استخدام الأسعار لقياس تكامل أسواق السلع
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-٣	تكاليف النقل
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-٣	نموذج الجاذبية الخاص بالتجارة الدولية
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٤-٣	التخصص الرأسي في الاقتصاد العالمي
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٥-٣	التجارة والنمو
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثاني	إلى أي حد تعد الاختلالات الخارجية مدعاة للقلق
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثاني	كيف تؤثر السياسات الزراعية للبلدان الصناعية على البلدان النامية
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثالث	التكامل التجاري والمالي
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-١	المخاطر التي تهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-١	هل عادت جولة الدوحة إلى المسار الصحيح؟
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٤-١	الاتفاقيات التجارية والتكامل التجاري على المستوى الإقليمي:
إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثالث	التجربة مع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-١	العولمة والاختلالات الخارجية
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٤-١	إلغاء نظام الحصص في تجارة المنسوجات العالمية
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٣	ما مدى التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الرامية إلى تقليص الاختلالات العالمية
سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الثاني	قياس صافي المركز الخارجي للبلدان
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٣-٢	الاختلالات العالمية: منظور للادخار والاستثمار
	أثر التغيرات الديمغرافية على الادخار والاستثمار وأرصدة الحساب الجاري

٢-١	الملحق ٢: كيف تصحح الاختلالات العالمية في المستقبل؟
٤-١	أسعار النفط والاختلالات العالمية ما هو مقدار التقدم المحرز في معالجة الاختلالات العالمية؟
٥-١	جولة الدوحة بعد اجتماعات هونغ كونغ
١-١	التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الصاعدة: نظرة طويلة الأجل
١-٢	تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلية؟
١-٣	إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي
٢-٣	الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري
٣-١	المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية
٣-٢	إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة
٣-٢	إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة
١-٣	هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟
٣-١	المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية: تقرير مرحلي
١-٥	كيف تؤثر العولمة التجارية والمالية على النمو؟ النظرية والأدلة

عاشرا: قضايا إقليمية

٤-١	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-١	الأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة
١-٣	أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الرابع	نقص المناعة المكتسب في إفريقيا
٢-٤	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٣	انضمام اقتصادات التحول إلى الاتحاد الأوروبي: التوقعات والضغوط
٤-١	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٢-٤	صندوق النقد الدولي وبلدان التحول الاقتصادي
٤-١	مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-١	حالات التوسع القابلة في عضوية الاتحاد الأوروبي
٥-١	مايو ٢٠٠١، الإطار ٥-١	مبادرة «هيبك» المعززة في إفريقيا
٢-٢	مايو ٢٠٠١، الإطار ٢-٢	حالات العجز الشديد في الحسابات الجارية لبلدان التحول الاقتصادي
٤-١	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-١	الساعية إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي
٥-١	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٥-١	تجارة إفريقيا ونموذج الجاذبية
٧-١	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٧-١	تباطؤ النشاط الياباني وشرق آسيا
٣-٣	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	أداء النمو النسبي في منطقة اليورو: لماذا تأخرت ألمانيا وإيطاليا عن الركب؟
٥-٣	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٥-٣	النمو الاقتصادي والصراع المدني وتخفيض حدة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء
١-٢	إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني	تكنولوجيا المعلومات والنمو في آسيا الصاعدة
٦-١	سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٦-١	الركود في قطاع تكنولوجيا المعلومات وعلاقته باحتمالات النمو
٣-٣	إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٣	قصيرة الأجل في شرق آسيا
٥-١	سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني	أزمات الدين: لماذا تختلف في أمريكا اللاتينية؟
١-٢	سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٢	الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا
٤-١	إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٤-١	المؤسسات والنمو: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا
		كيف يمكن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
		مجلس التعاون الخليجي: تحديات على طريق الاتحاد النقدي
		حساب النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
		هل أصبحت بلدان آسيا الصاعدة محرك النمو العالمي؟

إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٥
 إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-٤
 سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٢
 سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٦
 إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-١
 إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-١
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٣
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٥
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٤
 سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٣-١
 إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-١

مقومات النجاح الاقتصادي في إفريقيا
 التكامل الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية: التجربة الأوروبية
 ما هي مخاطر تباطؤ النمو في الصين؟
 تحديات الحكم الرشيد والتقدم المحرز تجاهه في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
 تسونامي المحيط الهندي: أثره على اقتصادات جنوب آسيا
 تحويلات العاملين والهجرة في منطقة الكاريبي
 بماذا يفسر التفاوت في أداء القطاعات الخارجية في منطقة اليورو؟
 تصاعد الضغوط على منتجي القطن في إفريقيا
 هل الاستثمار في بلدان آسيا الصاعدة منخفض للغاية؟
 تطوير المؤسسات انعكاس للأوضاع المحلية: مثال تحويل الملكية
 في الصين مقارنة بأوروبا الوسطى والشرقية
 ما مدى سرعة إنفاق الإيرادات الإضافية في البلدان المصدرة للنفط

حادي عشر: التحليلات الخاصة ببلدان معينة

مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-١
 مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-١
 مايو ٢٠٠٠، الإطار ٤-٢
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٢
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٣
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-٣
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-٥
 أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٣
 مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٣
 مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-١
 مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-٢
 أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٦
 أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٢
 إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٤
 إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٥
 إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٦
 سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٤
 سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٥
 إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٣
 إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-٢
 سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٤
 إبريل ٢٠٠٤، الفصل الثاني
 إبريل ٢٠٠٤، الفصل الثاني

برنامج مكافحة التضخم في تركيا الذي تدعمه موارد الصندوق
 الإنتاجية وأسعار الأسهم في الولايات المتحدة
 الهند: إعادة تنشيط عملية الإصلاح
 أوضاع محفوفة بالمخاطر: تقلب الناتج وأخطار التنبؤ في اليابان
 انضمام الصين المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية
 معالجة مشكلة تجارة المقايضة والمتأخرات في روسيا
 لا مركزية المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي: الصين وروسيا
 انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي
 مبادرات اليابان الأخيرة في مجال السياسة النقدية والهيكلية
 اليابان: هل تمثل ماليتها العامة حالة شاذة؟
 الآثار المالية لانكماش المعروض من الأوراق المالية التي
 تصدرها الخزنة الأمريكية
 ارتباط النمو بالفقر في الهند
 هل ازدادت سرعة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الولايات المتحدة
 خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات؟
 تحديات المالية العامة أمام الصين في الأجل المتوسط
 إعادة بناء أفغانستان
 انتعاش روسيا
 البرازيل: في سبيل استعادة الثقة في السوق
 أين تقف الهند الآن من تحرير التجارة؟
 ما مدى أهمية ضعف النظام المصرفي في تفسير الركود الاقتصادي في ألمانيا؟
 الأوضاع المالية للشركات: وحدة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة
 إعادة بناء العراق في مرحلة ما بعد الصراع
 كيف يؤثر عجز الميزانية الأمريكية على بقية العالم؟
 بزوغ الصين وأثرها على الاقتصاد العالمي

- هل تستطيع الصين مواصلة نمو الناتج السريع؟
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-٣
- معايرة الأثر الدولي لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-٤
- الإصلاحات الهيكلية والنمو الاقتصادي: تجربة نيوزيلندا
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-١
- الإصلاحات الهيكلية في المملكة المتحدة خلال الثمانينات
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-٢
- هولندا: كيف أدى التفاعل بين إصلاحات سوق العمل والتخفيضات
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-٣
- الضريبية إلى نمو قوي للعمالة
لماذا يواصل حساب الدخل الدولي في الولايات المتحدة تحقيق فائض،
وهل سيستمر على هذا المنوال؟
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢
- هل تصبح الهند محركا للنمو العالمي؟
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٤
- الادخار والاستثمار في الصين
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-١
- تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي في الصين: ماذا يعني ذلك
بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي؟
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٦
- ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة على
عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢

ثاني عشر: قضايا خاصة

- تغير المناخ والاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٠٨، الفصل ٤
- الارتفاع المستمر في ملكية السيارات في الاقتصادات الصاعدة: انعكاساته
على تغير المناخ
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-١
- جنوب آسيا: التأثير التوضيحي لصدمة مناخية مفاجئة
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٢
- السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى التكيف بشكل أكثر سلاسة مع
صدمة المناخ المفاجئة
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٣
- التأمين ضد الكوارث وسندات الكوارث: الأدوات الجديدة للتحوط من مخاطر
الأحوال الجوية المتطرفة
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٤
- المبادرات الأخيرة على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٥
- جوانب التعقيد في تصميم سياسات التخفيف المحلية
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٦

قائمة الجداول

الناتج

الجدول باء-١ الاقتصادات المتقدمة: البطالة والعمالة وحصّة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول باء-٢ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

الجدول باء-٣ الاقتصادات المتقدمة: الدخل في الساعة والإنتاجية وتكلفة وحدة العمل في
الصناعة التحويلية
الجدول باء-٤ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

الجدول باء-٥ موجز المؤشرات المالية
الجدول باء-٦ الاقتصادات المتقدمة: أرصدة المالية العامة لدى الحكومة العامة والحكومة المركزية
والأرصدة باستثناء معاملات الضمان الاجتماعي
الجدول باء-٧ الاقتصادات المتقدمة: الأرصدة الهيكلية للحكومة العامة
الجدول باء-٨ الاقتصادات المتقدمة: أسعار الصرف
الجدول باء-٩ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: أرصدة المالية العامة لدى الحكومة المركزية
الجدول باء-١٠ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: مجملات النقود بمعناها الواسع

التجارة الخارجية

الجدول باء-١١ الاقتصادات المتقدمة: حجم الصادرات، وحجم الواردات، ومعدلات التبادل
التجاري للسلع والخدمات
الجدول باء-١٢ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب الإقليم: إجمالي تجارة السلع
الجدول باء-١٣ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب مصدر إيرادات التصدير:
إجمالي تجارة السلع

معاملات الحساب الجاري

الجدول باء-١٤ الاقتصادات المتقدمة: معاملات الحساب الجاري
الجدول باء-١٥ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: موازين مدفوعات الحساب الجاري
الجدول باء-١٦ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب الإقليم: معاملات الحساب الجاري
الجدول باء-١٧ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب المعايير التحليلية:
معاملات الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

الجدول باء-١٨ موجز ميزان المدفوعات والتدفقات الرأسمالية والتمويل الخارجي
الجدول باء-١٩ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب الإقليم: ميزان المدفوعات
والتمويل الخارجي
الجدول باء-٢٠ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب المعايير التحليلية:
ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

الدين الخارجي وخدمة الدين

- الجدول باء-٢١ موجز الدين الخارجي وخدمة الدين
الجدول باء-٢٢ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب الإقليم: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
الجدول باء-٢٣ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب المعايير التحليلية: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
الجدول باء-٢٤ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي
الجدول باء-٢٥ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: نسب خدمة الدين

السيناريو الأساسي متوسط الأجل

- الجدول باء-٢٦ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — السيناريو الأساسي متوسط الأجل: مؤشرات اقتصادية مختارة

النتائج: الاقتصادات المتقدمة

الجدول باء-١ الاقتصادات المتقدمة: البطالة والعمالة وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (٧)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسط عشر سنوات ^١										
		٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
معدل البطالة												
٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,٧	٦,١	٦,٣	٦,٥	٦,٣	٥,٨	٥,٧	٥,٩	٦,٨	الاقتصادات المتقدمة
٦,٣	٥,٤	٤,٦	٤,٦	٥,١	٥,٥	٦,٠	٥,٨	٤,٧	٤,٠	٥,٢	٥,٨	الولايات المتحدة
٧,٤	٧,٣	٧,٤	٨,٢	٨,٦	٨,٨	٨,٧	٨,٢	٧,٨	٨,١	٨,٠	...	منطقة اليورو
٧,٧	٧,٩	٨,٤	٩,٨	١٠,٦	٩,٢	٨,٨	٧,٧	٦,٩	٦,٩	٨,٤	٧,١	ألمانيا
٧,٩	٧,٨	٨,٣	٩,٢	٩,٣	٩,٣	٩,٠	٨,٦	٨,٤	٩,١	٨,٧	١٠,٧	فرنسا
٥,٨	٥,٩	٦,٠	٦,٨	٧,٧	٨,٠	٨,٤	٨,٦	٩,١	١٠,١	٧,٦	١٠,٣	إيطاليا
١٠,٤	٩,٥	٨,٣	٨,٥	٩,٢	١١,٠	١١,٥	١١,٥	١٠,٦	١٣,٩	١٠,٤	١٩,٧	إسبانيا
٢,٩	٢,٨	٣,٢	٣,٩	٤,٧	٤,٦	٣,٧	٢,٨	٢,٢	٢,٩	٣,٤	٥,٤	هولندا
٨,٣	٧,٦	٧,٥	٨,٢	٨,٤	٨,٤	٨,٢	٧,٥	٦,٦	٦,٩	٧,٨	٨,٥	بلجيكا
٤,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٨	٥,٢	٤,٨	٤,٣	٤,٢	٣,٦	٣,٦	٤,٤	٣,٨	النمسا
٦,٧	٦,٧	٦,٨	٧,٧	٨,٤	٨,٨	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,٨	٨,٢	١١,٩	فنلندا
٧,٤	٧,٥	٨,٣	٨,٩	٩,٩	١٠,٥	٩,٧	١٠,٣	١٠,٨	١١,٤	٩,٥	٩,٣	اليونان
٧,٤	٧,٦	٧,٧	٧,٧	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٤	٥,٤	البرتغال
٥,٠	٥,٣	٤,٦	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٤,٤	٣,٩	٤,٣	٤,٥	١٢,١	آيرلندا
٤,٩	٤,٨	٤,٤	٤,٥	٤,٣	٣,٩	٣,٥	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٣,٨	٢,٥	لكسمبرغ
٥,٠	٤,٨	٤,٨	٥,٩	٦,٥	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٢	٧,٠	٦,٠	...	سلوفينيا
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,٦	٥,٣	٤,٧	٤,١	٣,٣	٣,٠	٣,٤	٤,٠	٢,٨	قبرص
٦,٨	٦,٥	٦,٣	٧,٣	٧,٣	٧,٤	٧,٦	٧,٥	٧,٦	٦,٨	٧,١	٥,٥	مالطة
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٤	٤,٧	٥,٣	٥,٤	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٣,٠	اليابان
٥,٤	٥,٥	٥,٤	٥,٤	٤,٨	٤,٨	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٥	٥,٢	٨,٢	المملكة المتحدة
٦,٣	٦,١	٦,٠	٦,٣	٦,٨	٧,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٢	٦,٨	٦,٨	٩,٦	كندا
٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٣	٤,٠	٤,٤	٣,٦	٣,٣	كوريا
٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٨	٥,٠	٥,٤	٥,٩	٦,٤	٦,٨	٦,٣	٥,٤	٨,٦	أستراليا
٣,٨	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,٤	٥,٠	٥,٢	٤,٦	٣,٠	٤,٢	٢,٠	مقاطعة تايوان الصينية
٧,١	٦,٦	٦,١	٧,٠	٧,٦	٦,٣	٥,٦	٤,٩	٤,٩	٥,٦	٦,٢	٧,٢	السويد
٤,١	٣,٢	٢,٥	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٤	٢,٣	١,٦	١,٧	٢,٩	٣,٠	سويسرا
٣,٨	٣,٩	٤,١	٤,٨	٥,٧	٦,٩	٧,٩	٧,٢	٤,٩	٥,١	٥,٤	٢,٨	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٣,٢	٣,١	٢,٨	٤,٠	٥,١	٥,٨	٥,٧	٤,٨	٤,٧	٥,٤	٤,٥	٩,٦	الدانمرك
٣,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٤	٤,٦	٤,٥	٤,٥	٣,٩	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٤,٩	النرويج
٦,٧	٦,٧	٧,٣	٨,٤	٩,٠	١٠,٤	١٠,٨	١٠,٣	٩,٣	٨,٨	٨,٨	٨,٨	إسرائيل
٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٧	٣,١	٣,٤	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٨	١,٩	سنغافورة
٤,٤	٤,١	٣,٦	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٤,٦	٥,٢	٥,٣	٦,٠	٤,٤	٧,٩	نيوزيلندا
٢,٩	٣,٢	١,٠	١,٣	٢,١	٣,١	٣,٤	٢,٥	١,٤	١,٣	٢,٢	٣,٣	آيسلندا
للتذكرة												
٦,٠	٥,٧	٥,٥	٥,٨	٦,٢	٦,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٨	٥,٥	٦,٠	٦,٥	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٧	٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٠	٣,٩	٢,٩	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
نمو العمالة												
٠,٣	٠,٩	١,٣	١,٥	١,٢	١,٠	٠,٦	٠,٣	٠,٧	٢,١	١,٠	٠,٩	الاقتصادات المتقدمة
٠,١-	٠,٩	١,١	١,٩	١,٨	١,١	٠,٩	٠,٣-	—	٢,٥	١,٠	١,٣	الولايات المتحدة
٠,٥	١,١	١,٤	١,٥	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٨	١,٤	٢,٤	١,١	...	منطقة اليورو
٠,٢	١,٩	٠,١	٠,٧	٠,٢-	٠,٤	٠,٩-	٠,٦-	٠,٤	١,٨	٠,٤	٠,٤	ألمانيا
—	٠,٤	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٦	١,٨	٢,٧	٠,٨	٠,٤	فرنسا
٠,٧	٠,٦	٢,٦	٢,٠	٠,٦	١,٣	٠,٩	١,٤	٢,٦	١,٩	١,٤	٠,٧-	إيطاليا
٠,٩	١,١	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٣,٢	٥,٠	٢,٧	٢,٠	إسبانيا
٠,٢-	٠,١-	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢-	١,٣-	٠,٥-	٠,٢-	٠,١-	٠,٥	اليابان
٠,٣	٠,٢	٠,٧	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٨	٠,٨	١,٢	٠,٨	٠,٢	المملكة المتحدة
١,٢	١,٥	٢,٣	١,٩	١,٤	١,٨	٢,٤	٢,٤	١,٢	٢,٥	١,٩	١,٠	كندا
١,٢	١,٣	١,٩	١,٧	١,٩	١,٦	٠,٥	١,٥	١,١	٢,٩	١,٦	١,٢	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكرة												
٠,١	٠,٧	١,٠	١,٣	١,٠	٠,٨	٠,٥	٠,١-	٠,٤	١,٨	٠,٨	٠,٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,٣	١,٢	١,٧	١,٥	١,٨	١,٩	٠,٣	٢,٠	٠,٨	٣,٦	١,٦	١,٥	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

الملحق الإحصائي

الجدول باء-١ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسط عشر سنوات ^١											
		٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠		
													نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,٨	٠,٨	٢,١	٢,٤	١,٩	٢,٥	١,٢	٠,٩	٠,٦	٣,٣	١,٧	٢,٠		الاقتصادات المتقدمة
٠,٤-	٠,٥-	١,٢	١,٩	٢,١	٢,٧	١,٥	٠,٦	٠,٣-	٢,٥	١,١	١,٩		الولايات المتحدة
٠,٨	٠,٩	٢,٠	٢,٢	١,١	١,٤	٠,٢	٠,٤	١,٥	٣,٥	١,٥	...		منطقة اليورو
١,١	١,٥	٢,٦	٣,١	٠,٨	١,١	٠,٣-	٠,١-	١,٠	٣,٠	١,٤	١,٧		ألمانيا
٠,٧	٠,٨	١,٤	١,٤	١,١	١,٨	٠,٤	٠,٣	١,٢	٣,٢	١,٢	١,٥		فرنسا
٠,١-	٠,١-	١,٠	١,٢	٠,٥-	١,٥	—	٠,٢	١,٥	٣,٣	٠,٨	١,٤		إيطاليا
٠,٢	٠,١	٢,٠	٢,٣	١,٩	١,٦	١,٤	١,٢	٢,٥	٤,٢	١,٧	٢,٥		إسبانيا
١,٦	١,٤	٢,١	٢,٤	١,٩	٢,٧	١,٢	٠,١	٠,١-	٢,٧	١,٦	١,٢		اليابان
١,٤	١,٣	٢,٦	٢,٤	١,٢	٢,٨	٢,٤	١,٧	٢,٠	٣,٤	٢,١	١,٨		المملكة المتحدة
٠,٦	—	١,٦	١,٧	٢,١	٢,٠	٠,٩	١,٨	٠,٧	٤,٣	١,٦	١,٣		كندا
٢,٧	٢,٦	٣,٩	٣,٨	٣,٢	٤,١	١,٨	٣,١	٠,٥	٥,٠	٣,١	٣,٢		اقتصادات أخرى متقدمة
													للتذكير
٠,٤	٠,٤	١,٧	٢,١	١,٧	٢,٣	١,١	٠,٦	٠,٤	٣,٠	١,٤	١,٨		الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٩	٣,٥	٥,١	٥,٠	٤,٣	٥,٤	٢,٦	٤,٨	٠,٤	٦,٩	٤,٢	٥,٠		الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ معدل التغير السنوي المركب للعمالة وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ والمتوسط الحسابي لمعدل البطالة.

الناتج: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول باء-٢ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسط									
			٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
٧,٠	٦,٦	٦,٧	٧,٩	٧,٨	٧,١	٧,٥	٦,٢	٤,٧	٣,٨	٥,٩	٣,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية												
٥,٣	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٧	٦,٥	٥,٣	٦,١	٤,٩	٣,٥	٢,٣	إفريقيا
٥,٢	٦,٧	٦,٦	٦,٨	٦,٤	٦,٢	٦,٨	٥,٠	٦,٨	٥,٠	٣,٨	٢,٢	جنوب الصحراء
٥,١	٧,٧	٧,٣	٨,٠	٧,٠	٧,٢	٦,٨	٤,٤	٤,٥	٥,٥	٣,١	٢,٧	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٥,٠	٤,٣	٤,٤	٥,٨	٦,٦	٦,١	٦,٩	٤,٨	٤,٢	٠,٤	٤,٩	١,٢	أوروبا الوسطى والشرقية
٥,٧	٦,٥	٧,٠	٨,٥	٨,٢	٦,٥	٨,٢	٧,٨	٥,٢	٦,١	٩,١	...	كومنولث الدول المستقلة ^١
٥,٦	٦,٣	٦,٨	٨,١	٧,٤	٦,٤	٧,٢	٧,٣	٤,٧	٥,١	١٠,٠	...	روسيا
٥,٨	٧,٠	٧,٤	٩,٦	١٠,١	٦,٧	١٠,٨	٩,٠	٦,٦	٨,٩	٦,٦	...	ما عدا روسيا
٨,٩	٨,٤	٨,٢	٩,٧	٩,٦	٩,٠	٨,٦	٨,١	٦,٩	٥,٨	٦,٩	٧,٢	آسيا النامية
١٠,٠	٩,٥	٩,٣	١١,٤	١١,١	١٠,٤	١٠,١	١٠,٠	٩,١	٨,٣	٨,٤	٩,٩	الصين
٨,٠	٨,٠	٧,٩	٩,٢	٩,٧	٩,١	٧,٩	٦,٩	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٥,٦	الهند
٦,٦	٦,١	٥,٨	٦,٣	٦,٠	٥,٩	٦,٢	٥,٦	٤,٧	٢,٨	٥,٦	٤,٨	ما عدا الصين والهند
٦,٠	٦,١	٦,١	٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٩	٦,٩	٣,٩	٣,٠	٥,٤	٤,٣	الشرق الأوسط
٤,٠	٣,٦	٤,٤	٥,٦	٥,٥	٤,٦	٦,٢	٢,١	٠,٤	٠,٧	٤,١	٢,٩	نصف الكرة الغربي
٤,٠	٣,٧	٤,٨	٥,٤	٣,٨	٣,٢	٥,٧	١,١	٢,٧	١,٣	٤,٣	١,٧	البرازيل
٣,٨	٢,٣	٢,٠	٣,٣	٤,٨	٢,٨	٤,٢	١,٤	٠,٨	—	٦,٦	٣,٣	المكسيك
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٥,٣	٦,٤	٦,٧	٧,٣	٧,٢	٦,٨	٧,٧	٦,٨	٤,٨	٤,٥	٧,٠	٠,٢-	الوقود
٧,٤	٦,٧	٦,٧	٨,٠	٧,٩	٧,١	٧,٥	٦,٠	٤,٧	٣,٧	٥,٦	٤,٢	غير الوقود
٥,٣	٥,٦	٥,٤	٥,٧	٤,٩	٥,٩	٧,٢	٤,٨	٣,٥	٤,٠	٣,٣	٣,١	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي												
٥,٨	٥,٥	٥,٦	٦,٥	٦,٧	٥,٩	٦,٤	٤,٥	٣,٢	٢,٢	٤,٧	٣,١	بلدان المركز المدين الصافي
٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٨	٧,١	٧,٠	٦,٥	٥,٣	٣,٩	٤,٢	٤,٨	٤,٣	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
٥,٧	٦,٠	٦,١	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٦	٥,٥	١,٤	٢,٤	٣,٢	٣,٢	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢
مجموعات أخرى												
٥,٨	٦,٤	٦,١	٥,٥	٥,٧	٦,١	٦,٣	٤,٣	٣,٥	٤,٨	٣,٢	٢,٤	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٥,٩	٦,٢	٦,٠	٥,٧	٥,٨	٥,٥	٥,٨	٦,٨	٣,٩	٣,٣	٥,١	٤,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
للمتذكرة												
حصّة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي												
٥,٨	٥,٤	٥,٤	٦,٦	٦,٥	٥,٨	٦,٢	٤,٩	٣,٤	٢,٤	٤,٥	١,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٣,١	٤,١	٤,٠	٣,٩	٣,٦	٣,٤	٤,١	٢,٩	٣,٧	٢,٥	١,١	٠,٤-	إفريقيا
٤,٧	٤,٠	٤,١	٥,٤	٦,٣	٥,٧	٦,٥	٤,٤	٣,٨	—	٤,٥	٠,٧	أوروبا الوسطى والشرقية
٥,٨	٦,٦	٧,١	٨,٧	٨,٣	٦,٧	٨,٤	٨,٠	٥,٤	٦,٣	٩,٣	...	كومنولث الدول المستقلة ^١
٧,٨	٧,٣	٧,١	٨,٦	٨,٤	٧,٨	٧,٤	٦,٩	٥,٦	٤,٤	٥,٦	٥,٦	آسيا النامية
٤,٣	٤,٢	٤,١	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٤,٠	٥,٠	٢,٠	١,١	٣,٥	٢,١	الشرق الأوسط
٢,٨	٢,٤	٣,١	٤,٣	٤,٢	٣,٣	٤,٩	٠,٧	٠,٩-	٠,٧-	٢,٦	١,٢	نصف الكرة الغربي

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٣ الاقتصادات المتقدمة: الدخل في الساعة والإنتاجية وتكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية (التغير السنوي %)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسط عشر سنوات										
		٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
الدخل في الساعة												
٣,١	٣,٠	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٢,٥	٤,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٤	٣,٤	٤,١	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٣,٣	٥,٤	٢,٨	٤,٢	٢,٠	٧,٠	٧,٣	٢,٤	٩,٠	٤,٧	٣,٦	الولايات المتحدة
٢,٣	٢,٦	٢,٩	٣,٤	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٣,٤	٤,٤	٥,٢	٣,٢	...	منطقة اليورو
٠,٥	٠,٥	٢,٠	٢,٨	٢,١	٠,٧	٢,٥	٢,٤	٣,٥	٣,٦	٢,١	٤,٩	ألمانيا
٢,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٤	١,٨	٤,٢	٢,٥	٤,٠	١,١	٣,٣	٢,٩	٤,٥	فرنسا
٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٨	١,٥	٤,٠	٢,٨	٣,٢	٢,٥	١,٧	٢,٨	٤,٥	إيطاليا
٣,٢	٤,٢	٣,٥	٤,٢	٣,٥	٤,٠	٤,٩	٥,٠	٤,١	٢,٩	٤,٠	٥,٨	إسبانيا
٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٤	١,٣	٠,٣	١,٠	١,٣-	٠,٩	٠,١-	٠,٤	٢,٩	اليابان
٣,٧	٣,٣	٣,٥	٥,٢	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٤,٣	٤,٣	٤,٧	٣,٩	٥,٥	المملكة المتحدة
٣,٠	٢,٤	٣,١	١,٩	٤,٨	٢,٩	٤,٠	٣,٣	٢,٨	٣,٣	٣,٢	٢,٩	كندا
٤,٦	٤,٩	٥,١	٥,١	٤,٧	٥,١	٤,٦	٥,٤	٤,٥	٧,١	٥,١	٦,٧	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكيرة												
٢,٩	٢,٥	٣,٧	٢,٧	٣,٢	٢,١	٤,٦	٤,٥	٢,٤	٥,٥	٣,٤	٣,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٥,٣	٥,٧	٦,٠	٥,٨	٦,٢	٦,٩	٦,٥	٧,٩	٦,٢	٩,٠	٦,٦	١٠,٣	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
الإنتاجية^١												
٢,٥	٢,٦	٣,٤	٣,٩	٣,٤	٣,٤	٤,٥	٤,٣	٠,٧	٥,٠	٣,٢	٣,١	الاقتصادات المتقدمة
٣,٠	٣,٢	٣,٧	٤,٣	٤,٦	٢,٣	٦,٢	٦,٩	١,٧	٣,٩	٤,٠	٣,٨	الولايات المتحدة
٢,٢	٢,٠	٣,٣	٣,٦	٣,١	٣,٢	٢,٣	١,٤	٢,٨	٦,٧	٣,١	...	منطقة اليورو
٢,٨	٢,٧	٥,٢	٥,٧	٤,٧	٣,٩	٣,٩	٠,٩	٣,٠	٥,٣	٣,٨	٣,١	ألمانيا
٣,٠	٣,٥	٣,٧	٤,٤	٤,٤	٣,٥	٤,٣	٢,٩	٠,٨	٦,٣	٣,٧	٤,٢	فرنسا
٠,٨	١,١-	١,٢	١,٢	١,٧-	١,٤	١,٠-	١,٠-	١,٢-	١,٢	—	١,١	إيطاليا
٢,٦	٢,٥	٣,٦	٣,٥	١,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,١	١,٩	٢,٤	٤,١	إسبانيا
٠,٤	١,٧	١,٩	٣,٢	١,٦	٥,٣	٥,٣	٣,٧	٣,٠-	٦,٨	٢,٧	١,٥	اليابان
٣,٣	٢,١	٢,٩	٤,٣	٣,٦	٦,٤	٥,٥	٢,١	٣,٤	٦,٣	٤,٠	٢,٦	المملكة المتحدة
٢,٠	١,٨	٢,١	٠,١-	٣,٨	١,٦	٠,٢	١,٨	٢,٥-	٦,٠	١,٧	٢,٤	كندا
٣,٢	٣,٣	٤,٥	٥,١	٣,١	٥,١	٣,٥	٥,٣	٠,٩-	٧,٧	٤,٠	٣,٩	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكيرة												
٢,٤	٢,٥	٣,٣	٣,٩	٣,٦	٣,٢	٤,٩	٤,٣	٠,٨	٤,٨	٣,٤	٣,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٥,٢	٤,٨	٧,٤	٨,٨	٤,٨	٧,٣	٥,٠	٨,٤	٢,٢-	١٣,١	٦,٢	٦,٣	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
تكلفة وحدة العمل												
٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٨-	٠,١-	٠,٩-	٠,١	٠,٣	٢,١	٠,٥	٠,٣	١,٠	الاقتصادات المتقدمة
١,٠	٠,١	١,٦	١,٥-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٨	٠,٤	٠,٧	٤,٩	٠,٧	٠,٢-	الولايات المتحدة
٠,١	٠,٦	٠,٤-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٢,٠	١,٥	١,٥	١,٤-	٠,٢	...	منطقة اليورو
٢,٢-	٢,٢-	٣,٠-	٢,٨-	٢,٥-	٣,١-	١,٣-	١,٥	٠,٥	١,٧-	١,٧-	١,٧	ألمانيا
٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٩-	٢,٥-	٠,٧	١,٨-	١,١	٠,٣	٢,٨-	٠,٨-	٠,٣	فرنسا
٢,٢	٤,١	١,٩	٢,٥	٣,٢	٢,٥	٣,٨	٤,٣	٣,٧	٠,٥	٢,٩	٣,٣	إيطاليا
٠,٧	١,٧	٠,١-	٠,٧	١,٩	١,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٠	١,٠	١,٥	١,٧	إسبانيا
٠,٢	٠,٩-	١,٣-	٢,٧-	٠,٤-	٤,٧-	٤,١-	٤,٨-	٤,٠	٦,٥-	٢,٢-	١,٤	اليابان
٠,٤	١,٢	٠,٥	٠,٩	٠,١	٢,٦-	١,٨-	١,٤	٠,٩	١,٥-	٠,١-	٢,٩	المملكة المتحدة ^٢
١,٠	٠,٦	١,٠	٢,٠	١,٠	١,٣	٣,٨	١,٥	٥,٤	٢,٥-	١,٥	٠,٥	كندا
١,٤	١,٤	٠,٥	٠,١-	١,٢	٠,٤-	٠,٧	٠,١-	٥,٣	٠,٦-	٠,٩	٢,٩	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكيرة												
٠,٥	—	٠,٤	١,٢-	٠,٤-	١,٠-	٠,٢-	٠,١	١,٦	٠,٨	٠,١	٠,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٠,٢	٠,٨	١,٣-	٢,٨-	٠,٧	١,٢-	٠,٦	٠,٧-	٧,٩	٣,٦-	—	٤,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ تشير إلى إنتاجية العمل، مقيسة كنسبة التعويض في الساعة إلى تكلفة وحدة العمل.
^٢ تشير البيانات إلى تكلفة وحدة الأجور.

التضخم: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول باء-٤ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: أسعار المستهلكين
(التغير السنوي %)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط ١٩٩٩-١٩٩٠	
٤,٥	٥,٦	٧,٤	٦,٣	٥,٤	٥,٧	٥,٩	٦,٦	٦,٧	٧,٦	٨,٥	٥١,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية												
٤,٥	٥,٩	٧,٥	٦,٣	٦,٤	٧,١	٦,٣	٨,٦	٩,١	١١,٠	١١,٧	٢٤,٩	إفريقيا
٥,١	٦,٦	٨,٥	٧,٢	٧,٣	٨,٨	٧,٤	١٠,٦	١١,٢	١٣,٥	١٥,٠	٢٩,١	جنوب الصحراء
٤,٣	٦,٣	٨,٥	٧,٨	٨,٦	٩,٣	٨,٨	١٢,٦	١١,٨	١٧,٣	٢٤,٦	٤٤,٤	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٣,١	٤,٣	٦,٤	٥,٦	٥,٤	٥,١	٦,٣	١٠,١	١٦,٤	٢١,٥	٢٤,٩	٦٠,١	أوروبا الوسطى والشرقية
٥,٩	٩,٥	١٣,١	٩,٧	٩,٤	١٢,١	١٠,٤	١٢,٣	١٤,٠	٢٠,٣	٢٤,١	...	كومنولث الدول المستقلة ^١
٥,٢	٨,٤	١١,٤	٩,٠	٩,٧	١٢,٧	١٠,٩	١٣,٧	١٥,٨	٢١,٥	٢٠,٨	...	روسيا
٧,٦	١٢,٤	١٧,٣	١١,٦	٨,٨	١٠,٦	٩,١	٨,٦	٩,٢	١٧,١	٣٤,١	...	ما عدا روسيا
٣,٦	٤,١	٥,٩	٥,٣	٤,١	٣,٨	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٩	٨,٦	آسيا النامية
٣,٤	٣,٦	٥,٩	٤,٨	١,٥	١,٨	٣,٩	١,٢	٠,٨-	٠,٧	٠,٤	٧,٥	الصين
٣,٩	٤,٠	٥,٢	٦,٤	٦,٢	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٩,٥	الهند
٣,٥	٥,٥	٦,٨	٥,٦	٧,٩	٧,٥	٤,٨	٣,٩	٥,٢	٥,٥	٢,٧	٩,٧	ما عدا الصين والهند
٧,١	١٠,٠	١١,٥	١٠,٤	٧,٠	٦,٢	٧,٠	٦,١	٥,٣	٣,٨	٤,١	١٠,٩	الشرق الأوسط
٦,٢	٦,١	٦,٦	٥,٤	٥,٣	٦,٣	٦,٦	١٠,٥	٨,٧	٦,٥	٨,٣	٩٨,٤	نصف الكرة الغربي
٤,٥	٤,٣	٤,٨	٣,٦	٤,٢	٦,٩	٦,٦	١٤,٨	٨,٤	٦,٨	٧,١	٣٢٥,٤	البرازيل
٣,٠	٣,٢	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٦,٤	٩,٥	٢٠,١	المكسيك
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٧,٧	١٠,١	١٢,١	٩,٧	٨,٥	٩,٦	٩,٧	١١,٥	١١,٨	١٣,٤	١٤,٤	٧٦,٠	الوقود
٣,٨	٤,٦	٦,٣	٥,٥	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٥,٤	٥,٥	٦,٣	٧,١	٤٥,٢	غير الوقود
٤,٥	٥,٧	٧,٩	٦,٥	٧,٤	٧,٢	٤,٠	٦,٧	٨,٤	١٥,٤	١٧,٨	٥٥,٠	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي												
٤,٠	٥,٠	٦,٤	٥,٩	٦,٠	٥,٩	٥,٤	٧,٢	٨,٠	٨,٣	٩,٤	٥٢,٢	بلدان المركز المدين الصافي
٥,٣	٨,١	١١,١	٩,١	٧,٣	٧,٨	٧,٢	٦,١	٤,٨	٤,١	٣,٨	١٧,٥	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
٤,٥	٦,٤	٧,٥	٦,٨	٩,٦	٨,٦	٥,٩	٧,٣	١٠,٥	٨,٠	٧,٣	٢٨,٥	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦
مجموعات أخرى												
٥,٢	٦,٨	٨,٧	٧,٦	٨,١	٨,٧	٦,٣	٧,٤	٥,٤	١٢,٠	١٥,٠	٣١,٦	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٦,٣	٨,٩	١٠,٢	٩,٢	٦,٤	٥,٦	٦,٥	٥,٦	٤,٩	٣,٧	٣,٧	١٢,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
للمتذكرة												
الوسيط												
٤,٠	٥,٤	٧,٠	٦,٣	٥,٦	٥,٧	٤,٥	٤,٢	٣,٣	٤,٧	٤,٠	١٠,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٤,٠	٥,٢	٦,٦	٦,٧	٥,٤	٦,٤	٤,١	٥,٣	٤,٦	٥,٢	٥,٨	٩,٧	إفريقيا
٢,٨	٣,٨	٧,٠	٤,٨	٣,٩	٣,٣	٣,٥	٢,٣	٣,٣	٥,٥	٦,٤	٥٥,٧	أوروبا الوسطى والشرقية
٥,٢	٨,٨	١١,٨	١٠,٢	٨,٦	١٠,٠	٧,٠	٥,٦	٥,٦	٩,٨	١٨,٧	...	كومنولث الدول المستقلة ^١
٣,٩	٥,٠	٥,٩	٥,٩	٦,٢	٥,٣	٤,٦	٣,٥	٣,٣	٣,٨	٢,٥	٨,١	آسيا النامية
٤,٥	٦,٨	٨,٠	٦,٧	٥,٦	٤,١	٣,٤	١,٧	٠,٨	١,٤	٠,٧	٥,٣	الشرق الأوسط
٣,٢	٤,٥	٦,٢	٥,٨	٤,٩	٤,٩	٤,٤	٥,١	٤,٦	٤,٥	٤,٧	١١,٨	نصف الكرة الغربي

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٥ موجز المؤشرات المالية (٧)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الاقتصادات المتقدمة									
رصيد المالية العامة لدى الحكومة المركزية ^١									
١,٧-	٢,٠-	١,٠-	١,٥-	٢,٢-	٢,٧-	٣,٠-	٢,٤-	٠,٩-	٠,١
الاقتصادات المتقدمة									
٣,٦-	٣,٩-	١,٨-	٢,٠-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٨-	٢,٦-	٠,٤	١,٩
الولايات المتحدة									
١,٠-	١,١-	٠,٧-	١,٥-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٤-	٢,١-	١,٦-	٠,٤-
منطقة اليورو									
٣,٥-	٣,٥-	٣,٤-	٤,٧-	٤,٣-	٥,٦-	٦,٧-	٦,٦-	٦,١-	٦,٦-
اليابان									
١,٤	٠,٦	١,١	١,٠	٠,٤	—	٠,٥-	٠,١-	١,٠	١,٧
اقتصادات أخرى متقدمة ^٢									
رصيد المالية العامة لدى الحكومة العامة ^١									
٢,١-	٢,٢-	١,٢-	١,٦-	٢,٥-	٣,٢-	٣,٨-	٣,٢-	١,٤-	—
الاقتصادات المتقدمة									
٤,٢-	٤,٥-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٦-	٤,٤-	٤,٨-	٣,٨-	٠,٤-	١,٦
الولايات المتحدة									
١,١-	١,١-	٠,٦-	١,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٣,١-	٢,٦-	١,٩-	١,٠-
منطقة اليورو									
٣,٣-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٨-	٥,٠-	٦,٢-	٨,٠-	٨,٠-	٦,٣-	٧,٦-
اليابان									
٠,٧	٠,٧	١,٣	١,١	٠,٧	—	٠,٦-	٠,٤-	٠,٤	١,٨
اقتصادات أخرى متقدمة ^٢									
الرصيد الهيكلي للحكومة العامة ^٣									
١,٨-	٢,٤-	١,٧-	٢,٠-	٢,٨-	٣,٤-	٣,٨-	٣,٣-	١,٧-	١,٠-
الاقتصادات المتقدمة									
سعر الفائدة طويلة الأجل ^٤									
٣,٩	٣,٨	٤,٢	٤,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٦	٤,٢	٤,٤	٥,١
الاقتصادات المتقدمة									
٣,٧	٣,٥	٤,٦	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٤,٠	٤,٦	٥,٠	٦,٠
الولايات المتحدة									
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٣,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٩	٤,٩	٥,٠	٥,٤
منطقة اليورو									
١,٩	١,٧	١,٧	١,٧	١,٤	١,٥	١,٠	١,٣	١,٣	١,٧
اليابان									
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية									
رصيد المالية العامة لدى الحكومة المركزية ^١									
٠,٢-	—	٠,٣	٠,٢	٠,٣-	١,٢-	٢,٥-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٣-
المتوسط المرجح									
١,٦-	١,٨-	١,٦-	١,٢-	١,٨-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٩-
الوسيط									
رصيد المالية العامة لدى الحكومة العامة ^١									
٠,٢-	—	٠,٣	٠,٣	٠,٢-	١,٤-	٣,٠-	٣,٩-	٣,٣-	٢,٥-
المتوسط المرجح									
١,٦-	١,٦-	١,٥-	٠,٩-	١,٧-	٢,٤-	٣,٠-	٣,٥-	٣,٤-	٢,٩-
الوسيط									
نمو النقود بمعناها الواسع									
١٥,١	١٦,٥	١٩,٤	٢٠,٨	١٦,٦	١٦,٤	١٥,٠	١٦,٧	١٥,٤	١٥,١
المتوسط المرجح									
١٢,٧	١٢,٩	١٦,٢	١٧,٧	١٤,٣	١٤,٢	١٣,٥	١٣,٣	١٤,٠	١٤,٠
الوسيط									

^١ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

^٢ في هذا الجدول، «اقتصادات أخرى متقدمة» تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

^٤ البيانات السنوية هي متوسط الفترة. وهي عائد سندات الخزينة ذات آجال الاستحقاق الثابتة ومدتها عشر سنوات في حالة الولايات المتحدة، والعائد على السندات الحكومية لعشر سنوات في اليابان، وبالنسبة لمنطقة اليورو، فهي المتوسط المرجح لعائد السندات الحكومية الوطني لمدة عشر سنوات حتى نهاية عام ١٩٩٨، ثم العائد على سندات اليورو لعشر سنوات بعد ذلك.

السياسات المالية: الاقتصادات المتقدمة

الجدول باء-٦ الاقتصادات المتقدمة: أرصدة المالية العامة لدى الحكومة العامة والحكومة المركزية والأرصدة باستثناء معاملات الضمان الاجتماعي^١
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
										رصيد المالية العامة لدى الحكومة العامة
٢,١-	٢,٢-	١,٢-	١,٦-	٢,٥-	٣,٢-	٣,٨-	٣,٢-	١,٤-	—	الاقتصادات المتقدمة
٤,٢-	٤,٥-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٦-	٤,٤-	٤,٨-	٣,٨-	٠,٤-	١,٦	الولايات المتحدة
١,١-	١,١-	٠,٦-	١,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٣,١-	٢,٦-	١,٩-	١,٠-	منطقة اليورو
٠,٤-	٠,٧-	—	١,٦-	٣,٤-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٧-	٢,٨-	١,٣	ألمانيا
٣,٠-	٢,٨-	٢,٤-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٦-	٤,١-	٣,١-	١,٥-	١,٥-	فرنسا ^٢
٢,٥-	٢,٥-	١,٩-	٣,٤-	٤,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٩-	٣,١-	٠,٨-	إيطاليا
٠,٤	٠,٥	٢,٢	١,٨	١,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٩-	إسبانيا
١,٤	١,١	٠,٦	٠,٦	٠,٢-	١,٩-	٣,٠-	٢,٠-	٠,٢-	٢,١	هولندا
٠,٧-	٠,٣-	٠,١-	٠,٤	٢,٣-	—	—	—	٠,٦	٠,١	بلجيكا
٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	١,٥-	١,٧-	١,٣-	١,٨-	٠,٧-	٠,١-	١,٦-	النمسا ^٣
٤,٩	٥,٠	٥,٣	٤,١	٢,٩	٢,٤	٢,٦	٤,٢	٥,٠	٦,٩	فنلندا
١,٠-	١,٦-	٢,٧-	٢,٥-	٥,١-	٧,٣-	٥,٦-	٤,٧-	٤,٥-	٣,٧-	اليونان
١,٥-	٢,٤-	٣,٠-	٣,٩-	٦,٢-	٣,٤-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٣-	٢,٩-	البرتغال
١,٥-	١,٣-	٠,٥	٢,٩	١,٠	١,٥	٠,٤	٠,٥-	٠,٩	٤,٧	آيرلندا ^٤
٠,٤-	—	١,١	٠,٧	٠,١-	١,٢-	٠,٥	٢,١	٦,١	٦,٠	لكسمبرغ
٠,٣-	٠,٦-	٠,١-	٠,٨-	١,١-	١,٣-	١,٣-	١,٥-	١,٣-	١,٣-	سلوفينيا ^٥
٠,٥	٠,٣	١,٤	١,٢-	٢,٤-	٤,١-	٦,٥-	٤,٤-	٢,٢-	٢,٣-	قبرص ^٥
١,٤-	٢,٧-	٢,٧-	٢,٥-	٣,١-	٤,٩-	٩,٨-	٥,٥-	٦,٤-	٦,٢-	مالطة
٣,٣-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٨-	٥,٠-	٦,٢-	٨,٠-	٨,٠-	٦,٣-	٧,٦-	اليابان
٣,٢-	٣,١-	٣,٠-	٢,٦-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٣-	١,٩-	٠,٧	١,٤	المملكة المتحدة
—	٠,١	١,٠	١,٠	١,٦	٠,٨	٠,١-	٠,١-	٠,٧	٢,٩	كندا
٢,٤	٢,٣	٢,٧	١,٨	١,٩	٢,٢	٢,٧	٢,٣	٠,٦	١,١	كوريا ^٥
١,١	١,٠	٠,٩	١,٦	٢,٤	٢,٠	١,٦	١,٠	٠,٨	١,٧	أستراليا ^٦
—	—	٠,٩	٠,٦-	٠,٦-	٢,٨-	٢,٧-	٤,٢-	٦,٤-	٤,٥-	مقاطعة تايوان الصينية
١,٤	٢,١	٣,٢	٢,٣	١,٩	٠,٦	١,١-	١,٤-	١,٦	٣,٨	السويد
٠,٧	٠,٨	٢,٢	١,٩	٠,٢-	١,٢-	١,٨-	١,٢-	—	٢,٢	سويسرا
٢,٩	٠,٣-	٧,٢	٤,٠	١,٠	١,٧	٣,٢-	٤,٨-	٤,٩-	٠,٦-	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٣,١	٣,٦	٤,٥	٤,٩	٥,٠	١,٩	٠,١-	٠,٢	١,٢	٢,٣	الدانمرك
١٩,٣	١٩,٦	١٦,٩	١٨,٤	١٥,١	١١,١	٧,٣	٩,٢	١٣,٣	١٥,٤	الزويج
٠,٩-	١,١-	٠,٨-	١,٨-	٣,١-	٤,٩-	٦,٩-	٤,٥-	٤,٢-	٢,١-	إسرائيل
٧,٠	٧,١	٩,١	٧,٦	٧,٦	٦,٠	٥,٧	٤,٠	٤,٨	٧,٩	سنغافورة
٢,٤	٣,٠	٣,٥	٥,٣	٥,٧	٤,٦	٣,٤	١,٧	١,٦	١,٢	نيوزيلندا ^٧
١,١	٣,١	٥,٢	٦,٣	٤,٩	—	٢,٨-	٢,٦-	٠,٧-	١,٧	آيسلندا
										للتذكيرة
٣,٢-	٣,٤-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٨-	٤,٠-	١,٧-	٠,٢-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٢	١,٨	٣,٣	١,٩	١,٦	١,٠	٠,٧	٠,٢-	١,٨-	٠,٢-	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										رصيد المالية العامة باستثناء معاملات الضمان الاجتماعي
٤,٠-	٤,٥-	٢,٥-	٢,٨-	٤,١-	٤,٩-	٥,٢-	٤,٣-	١,٣-	٠,٥	الولايات المتحدة
٣,٠-	٢,٨-	٢,٩-	٣,٨-	٥,٤-	٦,٦-	٨,١-	٧,٩-	٦,٥-	٨,٢-	اليابان
٠,٥-	٠,٤-	—	١,٥-	٣,١-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٣-	٢,٦-	١,٣	ألمانيا
٢,٣-	٢,٤-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٨-	٢,٧-	٣,٥-	٢,٩-	١,٩-	١,٩-	فرنسا
١,٧	١,٦	٢,٠	٠,٩	٠,١-	٠,٧	٠,٧	١,٢	٠,٨	٣,١	إيطاليا
١,٦	١,٧	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٢,٢	١,٤	١,٤	٢,٤	٤,٨	كندا

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٦ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
رصيد المالية العامة لدى الحكومة المركزية										
١,٧-	٢,٠-	١,٠-	١,٥-	٢,٢-	٢,٧-	٣,٠-	٢,٤-	٠,٩-	٠,١	الاقتصادات المتقدمة
٣,٦-	٣,٩-	١,٨-	٢,٠-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٨-	٢,٦-	٠,٤	١,٩	الولايات المتحدة ^١
١,٠-	١,١-	٠,٧-	١,٥-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٤-	٢,١-	١,٦-	٠,٤-	منطقة اليورو
١,٠-	١,٠-	٠,٩-	١,٣-	٢,٦-	٢,٣-	١,٨-	١,٧-	١,٣-	١,٤	ألمانيا ^٢
٢,٣-	٢,٤-	٢,١-	٢,٦-	٣,١-	٣,٢-	٣,٩-	٣,٦-	٢,٤-	٢,٥-	فرنسا
١,٧-	١,٧-	٠,٤-	٣,٩-	٣,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٣,٠-	٣,١-	١,١-	إيطاليا
—	٠,١	١,٣	٠,٨	٠,٤	١,٢-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	١,٠-	إسبانيا
٣,٥-	٣,٥-	٣,٤-	٤,٧-	٤,٣-	٥,٦-	٦,٧-	٦,٦-	٦,١-	٦,٦-	اليابان ^٣
٠,٧-	٣,٣-	٣,٣-	٢,٦-	٣,١-	٣,١-	٣,٤-	١,٨-	٠,٩	١,٧	المملكة المتحدة
٠,٢-	—	٠,٧	٠,٦	٠,١	٠,٨	٠,٣	٠,٨	١,١	١,٩	كندا
٢,٨	٢,٥	٣,٤	٢,٨	٢,٢	١,٣	٠,٦	٠,٥	١,١	١,٦	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكرة										
٢,٧-	٣,٠-	١,٩-	٢,٤-	٣,١-	٣,٥-	٣,٨-	٣,٠-	١,٢-	—	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٢	١,٨	٣,٣	٢,٢	١,٦	١,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٥-	٠,٥	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ على أساس حسابات الدخل القومي ما لم يذكر خلاف ذلك في الحواشي. راجع الإطار ألف-١ للاطلاع على موجز لافتراضات السياسات التي تستند إليها التوقعات.

^٢ معدلا حسب تغيرات تقييم صندوق تثبيت أسعار الصرف الأجنبي.

^٣ على أساس المنهجية المتبعة في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٩٥، والتي بموجبها يستبعد دخل المبادلات.

^٤ تشمل البيانات تأثير سداد التزامات معاشات التقاعد المستقبلية لشركة الاتصالات التي كانت مملوكة للدولة بتكلفة تبلغ ١٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٩.

^٥ تغطي البيانات الحسابات الموحدة للحكومة المركزية بما فيها صناديق الضمان الاجتماعي، لكنها تستبعد متحصلات الخصخصة.

^٦ البيانات على الأساس النقدي.

^٧ يتألف الرصيد الحكومي من الإيرادات مخصصا منها النفقات زائد رصيد المؤسسات المملوكة للدولة مع استبعاد متحصلات الخصخصة.

^٨ البيانات على أساس الميزانية.

^٩ البيانات على أساس إداري مستبعدا منها معاملات الضمان الاجتماعي.

^{١٠} البيانات على أساس الدخل القومي مستبعدا منها معاملات الضمان الاجتماعي.

السياسات المالية: الاقتصادات المتقدمة

الجدول بء-٧ الاقتصادات المتقدمة: الأرصدة الهيكلية للحكومة العامة^١
(٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
										الرصيد الهيكلي
١,٨-	٢,٤-	١,٧-	٢,٠-	٢,٨-	٣,٤-	٣,٨-	٣,٣-	١,٧-	١,٠-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٨-	٣,٨-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٦-	٣,٧-	٠,٧-	٠,٦	الولايات المتحدة
٠,٦-	٠,٩-	٠,٦-	١,٢-	٢,١-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٣-	١,٦-	منطقة اليورو ^٢
٠,١-	٠,٦-	—	١,١-	٢,٤-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٦-	١,٢-	ألمانيا ^٣
١,٨-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٣-	٣,١-	٣,٥-	٣,٨-	٣,٥-	٢,٤-	٢,٥-	فرنسا ^٤
٢,٣-	٢,٤-	٢,١-	٣,٣-	٤,٠-	٣,٧-	٣,٥-	٤,١-	٣,٩-	٢,٦-	إيطاليا ^٥
١,٣	١,٠	٢,١	١,٨	١,٢	٠,٧	٠,١	٠,٢-	٠,٨-	١,٣-	إسبانيا ^٦
١,٣	٠,٨	٠,٤	١,٠	٠,٢-	١,٣-	٢,٣-	٢,٠-	٠,٩-	٠,٤	هولندا ^٧
—	—	٠,١-	٠,١-	٠,٤	٠,٦-	١,٠-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥-	بلجيكا ^٨
٠,٨-	٠,٩-	١,١-	١,٤-	١,١-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٥-	١,١-	٣,٥-	النمسا ^٩
٥,١	٤,٨	٥,٤	٤,٢	٣,٧	٢,٧	٣,١	٤,٥	٤,٨	٦,٦	فنلندا
١,٦-	٢,٥-	٣,٨-	٣,٦-	٦,١-	٨,٤-	٦,٣-	٥,٠-	٤,٧-	٣,٣-	اليونان
٠,٨-	١,٨-	٢,٦-	٣,٤-	٥,٨-	٥,٣-	٥,٢-	٥,١-	٥,٦-	٤,٨-	البرتغال ^{١٠}
١,٢-	٠,٨-	٠,٣	٢,٧	١,١	١,٧	٠,٣	٠,٧-	٠,٧	٤,٢	أيرلندا ^{١١}
٠,٣-	١,٠-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥-	١,٣-	١,٢-	١,٧-	سلوفينيا
—	—	—	—	—	—	٠,١-	—	—	—	قبرص
...	مالطة
٣,٢-	٣,٤-	٣,٥-	٣,٧-	٤,٧-	٥,٧-	٧,١-	٧,٠-	٥,٧-	٧,٤-	اليابان
٣,٢-	٣,١-	٣,١-	٢,٦-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٠-	٠,٦	١,٥	المملكة المتحدة
٠,٨	٠,٥	٠,٨	٠,٩	١,٥	٠,٩	٠,٢	٠,٢-	٠,٤	٢,٠	كندا
١,٠	١,٠	١,٣	١,٥	١,٣	٠,٥	—	٠,١-	٠,٦	٠,٩	اقتصادات أخرى متقدمة
١,٠	٠,٩	٠,٨	١,٧	٢,٤	١,٩	١,٥	١,١	١,٠	١,٦	أستراليا ^{١٢}
٢,٦	٢,٦	٢,٩	١,٤	١,٤	٠,٢	٠,٦-	١,٧-	١,٠	١,٩	السويد
٢,٥	٣,١	٣,٥	٣,٥	٢,١	٠,٧	٠,٥	٠,٤	١,١	١,٢	الدانمرك
٤,٠-	٣,٧-	٣,١-	٢,٩-	٣,٥-	٤,١-	٥,٣-	٣,٤-	١,١-	٢,٤-	النرويج ^{١٣}
٢,٥	٣,١	٣,٥	٤,٣	٥,٣	٤,٨	٤,٢	٣,٢	٢,١	١,٣	نيوزيلندا ^{١٤}
										للتذكير
٢,٤-	٣,٠-	٢,٣-	٢,٦-	٣,٤-	٤,٠-	٤,٣-	٣,٨-	١,٩-	١,٢-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

^١ على أساس حسابات الدخل القومي. يعرّف مركز الميزانية الهيكلية بأنه عجز (أو فائض) الميزانية الفعلية ناقص آثار الانحرافات الدورية للناتج الفعلي عن الناتج الممكن. ونظرا لوجود قدر من عدم اليقين يتعلق بتقديرات الفجوات الدورية ومرونة الضرائب والإنفاق بالنسبة للدخل القومي، ينبغي تفسير مؤشرات مراكز الميزانية الهيكلية باعتبارها تقديرات عامة للحجم. فضلا على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التغيرات في أرصدة الميزانية الهيكلية لا تعزى بالضرورة لتغيرات السياسات، وإنما قد ترجع إلى قوة الدفع الذاتية في برامج الإنفاق القائمة. ويفترض أن يظل العجز الهيكلي دون تغيير في الفترة اللاحقة لفترة تطبيق برامج معينة لضبط أوضاع المالية العامة.

^٢ لا تشمل الإيرادات المحققة لمرة واحدة من بيع تراخيص التليفونات المحمولة التي تعادل ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في ألمانيا، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في فرنسا، و ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في إيطاليا، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في إسبانيا، و ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في هولندا، و ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ في بلجيكا، و ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في النمسا، و ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في البرتغال، و ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٢ في أيرلندا. ولا يشمل أيضا الإيرادات المحققة لمرة واحدة من المعاملات الكبيرة في الأصول، وبصفة خاصة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا عام ٢٠٠٥.

^٣ ما عدا لسمبرغ.

^٤ ما عدا متحصلات حكومة الكومنولث من الخصخصة.

^٥ ما عدا النفط.

^٦ يتألف الرصيد الحكومي من الإيرادات مخصصا منها النفقات زائد رصيد المؤسسات المملوكة للدولة مع استبعاد متحصلات الخصخصة.

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٨ الاقتصادات المتقدمة: أسعار الصرف

افتراضات سعر الصرف	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
	دولار أمريكي لكل وحدة عملة وطنية								
١,٤٧١	١,٣٧١	١,٢٥٦	١,٢٤٦	١,٢٤٣	١,١٣١	٠,٩٤٤	٠,٨٩٦	٠,٩٢٤	أسعار الصرف الاسمية للدولار الأمريكي
١,٩٦٢	٢,٠٠٢	١,٨٤٣	١,٨٢٠	١,٨٣٢	١,٦٣٤	١,٥٠١	١,٤٤٠	١,٥١٦	يورو جنيه استرليني
	وحدة عملة وطنية لكل دولار أمريكي								
١٠٦,٧	١١٧,٦	١١٦,٣	١١٠,٠	١٠٨,١	١١٥,٨	١٢٥,٢	١٢١,٥	١٠٧,٧	ين ياباني
١,٠٠٦	١,٠٦٩	١,١٣٤	١,٢١١	١,٢٩٩	١,٣٩٧	١,٥٦٩	١,٥٤٨	١,٤٨٥	دولار كندي
٦,٤١٤	٦,٧٥١	٧,٣٦٧	٧,٤٥٠	٧,٣٣٨	٨,٠٦٨	٩,٧٠٧	١٠,٣١٤	٩,١٣٢	كرونا سويدية
٥,١٠٥	٥,٤٣٦	٥,٩٤١	٥,٩٨٧	٥,٩٨٥	٦,٥٧٧	٧,٨٧٠	٨,٣١٧	٨,٠٦٠	كرون دانمركي
١,١٠١	١,١٩٩	١,٢٥٣	١,٢٤٣	١,٢٤٢	١,٣٤٦	١,٥٥٤	١,٦٨٦	١,٦٨٧	فرنك سويسري
٥,٤٧٧	٥,٨٤٦	٦,٤٠٧	٦,٤٣٩	٦,٧٣٠	٧,٠٧٤	٧,٩٣٢	٨,٩٨٩	٨,٧٨٢	كرون نرويجي
٣,٨٨١	٤,١٠٤	٤,٤٥٠	٤,٤٨٥	٤,٤٨١	٤,٥٥٨	٤,٧٣٥	٤,٢٠٥	٤,٠٧٧	شيلق إسرائيلي جديد
٦٧,٨٣	٦٣,٩٦	٧٠,٠٢	٦٢,٩٤	٧٠,٠٧	٧٦,٦٤	٩١,١٩	٩٦,٨٤	٧٨,٢٨	كرونا آيسلندية
٩٣٥,٠	٩٢٩,٢	٩٥٤,٥	١,٠٣٣,٩	١,١٤٤,١	١,١٩١,٢	١,٢٤٩,٠	١,٢٩٠,٨	١,١٣٠,٣	ون كوري
١,١١٠	١,١٩٣	١,٣٢٧	١,٣٠٩	١,٣٥٨	١,٥٣٤	١,٨٣٩	١,٩٣٢	١,٧١٧	دولار أسترالي
٣١,٦١٧	٣٢,٨٤٠	٣٢,٥٢٩	٣٢,١٥٦	٣٣,٤١٨	٣٤,٤٤١	٣٤,٥٧١	٣٣,٧٨٧	٣١,٢١٦	دولار تايواني جديد
٧,٧٩٩	٧,٨٠١	٧,٧٦٨	٧,٧٧٧	٧,٧٨٨	٧,٧٨٧	٧,٧٩٩	٧,٧٩٩	٧,٧٩١	دولار هونغ كونغ
١,٤٠٣	١,٥٠٧	١,٥٨٩	١,٦٦٤	١,٦٩٠	١,٧٤٢	١,٧٩١	١,٧٩٢	١,٧٢٤	دولار سنغافورة
التغير عن الافتراض السابق %	المؤشر: ٢٠٠٠=١٠٠								
١,٤-	٧٩,٦	٨٢,٦	٨٤,٦	٨٦,٨	٩٢,٧	١٠٢,٤	١٠٣,٢	١٠٠,٠	أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ^١
٠,٣	١٣٥,٢	١٢٩,٤	١٣٨,٦	١٢٩,٤	١٢٢,١	١٠٦,٤	١٠٠,٦	١٠٠,٠	الولايات المتحدة
—	٩٧,٨	٩٧,٤	١٠٠,١	١٠٥,٤	١٠٦,٠	١٠١,٦	٩٩,٣	١٠٠,٠	منطقة اليورو ^٢
٠,٢	١٠٧,٣	١٠٥,١	١٠٣,٨	١٠٥,١	١٠٤,١	١٠٠,٦	٩٨,٩	١٠٠,٠	ألمانيا
٠,١	١٤٠,٢	١٣٥,٦	١٣٢,١	١٣٧,٣	١١٩,٦	١٠٧,٨	١٠٢,٨	١٠٠,٠	فرنسا
٠,١	١٢١,٤	١١٩,٥	١١٧,٧	١١٤,٧	١١٠,٤	١٠٣,٣	١٠١,٢	١٠٠,٠	إيطاليا
٠,٢	١١٦,٨	١١٤,٥	١١٤,٣	١١٥,٣	١١٣,٦	١٠٦,٢	١٠٢,٣	١٠٠,٠	إسبانيا
٠,١	١١٣,١	١١١,١	١١٣,٥	١١١,٠	١٠٧,٨	١٠٢,٢	١٠٠,٦	١٠٠,٠	هولندا
—	١٠٦,٧	١٠٦,١	١٠٨,٤	١٠٦,٠	١٠٢,٨	٩٨,١	٩٨,٤	١٠٠,٠	بلجيكا
٠,١	٩٧,٥	٩٦,٣	٩٩,٧	١٠٠,٣	١٠٠,١	٩٨,٣	١٠٠,١	١٠٠,٠	النمسا
٠,١	١٣٣,٢	١٢٦,٥	١٢٢,١	١٢٣,٨	١٠٦,٤	١٠٠,١	٩٥,٦	١٠٠,٠	فنلندا
٠,٢	١٠٧,٢	١٠٤,٥	١٠٤,٢	١٠٢,٩	١٠٤,١	١٠٢,٣	١٠٠,١	١٠٠,٠	اليونان
٠,٦	١٠٩,٩	١٠٦,٥	١٠٣,٨	١٠١,٨	٩٨,٤	٩٠,٣	٩٧,٨	١٠٠,٠	البرتغال
٠,١	١١٠,١	١٠٨,٥	١٠٩,٦	١٠٧,٩	١٠٥,٤	١٠١,٤	١٠٠,٥	١٠٠,٠	آيرلندا
٤,٣	٦٢,١	٦٦,٦	٧٢,٣	٧٧,٠	٧٨,٩	٨٦,٠	٩٢,٢	١٠٠,٠	لكسمبرغ
٣,٥-	١١١,٣	١٠٨,٢	١٠٣,٦	٩٩,٤	٩٤,٨	٩٨,٩	٩٧,٤	١٠٠,٠	اليابان
٠,٥-	١٥٥,١	١٤٦,٢	١٣١,٦	١٢١,٦	١١٤,٣	١٠٠,٨	١٠١,٨	١٠٠,٠	المملكة المتحدة
٣,٠-	١٠٩,١	١١١,١	١٠٦,٤	٩٥,٥	٩٤,٦	٩٦,٣	٩٣,٠	١٠٠,٠	كندا
٢,٨	١٥٥,٢	١٤٠,٠	١٣٥,٣	١٢٦,١	١١٣,١	٩٩,٢	٩٤,٦	١٠٠,٠	كوريا
٠,٧	٧٦,٧	٨١,٥	٨٣,٨	٨١,٤	٨٦,١	٩٢,٥	١٠٦,٣	١٠٠,٠	أستراليا
٠,٩	٨٤,٢	٨٢,٤	٨٤,٩	٩٠,٤	٩٥,٤	٩٢,٦	٩٥,٦	١٠٠,٠	مقاطعة تايوان الصينية
٣,٢	١٠٧,٨	١٠٩,٤	١٠٩,٩	١١١,٦	١١٣,٤	١١٢,٣	١٠٦,٣	١٠٠,٠	السويد
١,٠-	٦٧,٢	٧١,٨	٧٣,٥	٧٧,١	٨٧,٣	٩٨,٩	١٠٣,٨	١٠٠,٠	سويسرا
٠,٢	١١٩,٥	١١٤,٨	١١٢,٠	١١٢,٦	١١٣,١	١٠٦,٦	١٠٢,٥	١٠٠,٠	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٠,٦	١١٢,٢	١٠٧,٦	١٠٦,٦	١٠٢,٥	١٠٨,٥	١١٣,٩	١٠٣,١	١٠٠,٠	الدانمرك
٧,٣	٧٩,٨	٧٨,٩	٧٦,٢	٧٥,٢	٨٠,٩	٨٩,٧	١٠٣,٤	١٠٠,٠	النرويج
١,١	١١٣,٥	١٠٨,٧	١٠٠,٩	٩٩,٠	٩٨,٢	١٠١,٠	١٠٥,٣	١٠٠,٠	إسرائيل
١,٤	١٤٦,٦	١٤٤,٤	١٤١,٤	١٣٢,٤	١٢٠,٦	١٠٧,١	٩٩,٠	١٠٠,٠	سنغافورة
									نيوزيلندا

^١ تُعرّف بأنها نسبة تكلفة وحدة العمل في قطاع الصناعة التحويلية إلى المتوسط المرجح لهذه التكلفة لدى الشركاء التجاريين من البلدان الصناعية محررة بعملة مشتركة باستخدام أوزان التجارة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١.
^٢ بالقيم الفعلية الاسمية متوسط أسعار الفترة ٤ ديسمبر - ٢ يناير ٢٠٠٨ مقارنة بأسعار الفترة ٣٠ يناير - ٢٧ فبراير ٢٠٠٨.
^٣ يستخدم اليورو الافتراضي (synthetic euro) في حساب أسعار صرف اليورو الفعلية الحقيقية للفترة السابقة على أول يناير ١٩٩٩. راجع الإطار ٥-٥ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

السياسات المالية: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول باء-٩ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: أرصدة المالية العامة لدى الحكومة المركزية
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٠,٢-	—	٠,٣	٠,٢	٠,٣-	١,٢-	٢,٥-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٣-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
										المجموعات الإقليمية
٢,٩	٢,٨	١,٥	٤,٩	٢,٠	٠,٤	١,٠-	١,٧-	٢,٠-	٠,١-	إفريقيا
٢,٠	١,٥	٠,٣	٤,٥	١,٣	٠,١-	٢,١-	١,٧-	٢,٤-	١,٠-	جنوب الصحراء
٠,٩	٠,١-	٠,٢-	٥,٩	٠,٢	١,٢-	٢,٤-	٢,٨-	٢,١-	٢,٥-	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٢,٤-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٧-	٢,٩-	٤,٧-	٦,٠-	٧,٩-	٧,٧-	٤,٢-	أوروبا الوسطى والشرقية
٣,٠	٥,٠	٥,١	٥,٩	٥,٧	٢,٩	١,٣	١,٠	١,٩	٠,٤	كومونولث الدول المستقلة ^١
٢,٩	٥,٦	٦,٦	٧,٤	٧,٥	٤,٣	١,٧	١,٣	٢,٧	٠,٩	روسيا
٣,٤	٣,٣	٠,٦	١,٤	٠,٢	١,٥-	٠,١-	٠,١	٠,٩-	١,٥-	ما عدا روسيا
١,٦-	١,٨-	٠,٧-	١,٨-	٢,١-	٢,٣-	٣,٢-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٤-	آسيا النامية
٠,٧-	٠,٨-	١,١	٠,٨-	١,٣-	١,٥-	٢,٤-	٣,٠-	٢,٧-	٣,٣-	الصين
٣,١-	٣,١-	٣,٢-	٣,٦-	٤,٢-	٤,٤-	٥,٣-	٦,١-	٦,٦-	٧,٢-	الهند
٢,٤-	٢,٨-	٢,٥-	٢,٠-	١,٩-	٢,١-	٢,٧-	٣,٣-	٣,٩-	٤,٠-	ما عدا الصين والهند
٦,٢	٧,٠	٥,٧	٦,٥	٦,١	٣,٢	٠,٢	١,٩-	٠,٢-	٤,١	الشرق الأوسط
١,٧-	١,٦-	١,٥-	١,٧-	١,٩-	١,٨-	٣,٠-	٣,٤-	٢,٣-	٢,٢-	نصف الكرة الغربي
٢,٣-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٢-	٣,٤-	١,٤-	٣,٧-	٠,٧-	١,٩-	٢,١-	البرازيل
٢,٨-	٢,٧-	٢,٢-	٢,٠-	١,٢-	١,٣-	١,٥-	٢,٢-	١,٠-	١,٥-	المكسيك
										المجموعات التحليلية
										حسب مصدر إيرادات التصدير
٦,٢	٧,٧	٦,٦	٨,١	٨,٠	٤,٧	١,٩	٠,٤	١,٣	٣,٥	الوقود
١,٨-	١,٩-	١,٢-	١,٨-	٢,٣-	٢,٦-	٣,٥-	٤,١-	٣,٩-	٣,٧-	غير الوقود
٣,٤	٣,١	٥,١	٧,١	٢,١	—	١,٩-	٢,٧-	٢,٠-	١,٧-	منها: منتجات أولية
										حسب مصدر التمويل الخارجي
٢,٠-	٢,٢-	٢,٢-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٩-	٤,٥-	٤,١-	٣,٨-	بلدان المركز المدين الصافي
٢,٤-	٣,٥-	٣,٧-	١,٠-	٢,٩-	٣,١-	٤,٤-	٤,٥-	٤,٨-	٤,٨-	منه: تمويل رسمي
										بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
١,٤-	٢,٠-	١,٧-	٠,٤-	١,٦-	٢,٢-	٢,٧-	٤,٦-	٣,٣-	٣,٣-	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢
										مجموعات أخرى
٠,٦-	١,٩-	١,٤-	٦,٤	١,٧-	٢,٧-	٣,٥-	٤,٠-	٣,٥-	٤,١-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٥,٩	٦,٧	٥,٤	٦,٢	٥,٦	٣,٠	٠,٥	١,٧-	٠,٣-	٣,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
										للمتذكرة
										الوسيط
١,٦-	١,٨-	١,٦-	١,٢-	١,٨-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٩-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
١,٧-	١,٧-	٠,٦-	٠,٨-	١,٧-	٢,٧-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٥-	٢,٩-	إفريقيا
١,٥-	٢,٠-	٢,١-	٢,٧-	٣,١-	٣,٣-	٤,٤-	٥,٢-	٤,٢-	٢,٧-	أوروبا الوسطى والشرقية
١,٤-	١,٠-	٠,٨-	٠,١	١,٨-	١,٠-	١,٠-	٠,٤-	٢,٣-	١,٣-	كومونولث الدول المستقلة ^١
١,٩-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٢-	٢,٩-	٢,٠-	٣,٤-	٣,٩-	٣,٩-	٣,٨-	آسيا النامية
٠,٥	٠,٥	١,٨	١,٢	١,١	١,٧	١,٢	٠,١-	٠,٩	٦,١	الشرق الأوسط
١,٤-	١,٧-	٢,١-	١,٤-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٧-	٤,٦-	٤,٣-	٢,٦-	نصف الكرة الغربي

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومونولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول باء-١٠ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: مجملات النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٥,١	١٦,٥	١٩,٤	٢٠,٨	١٦,٦	١٦,٤	١٥,٠	١٦,٧	١٥,٤	١٥,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
١٦,١	١٩,٣	٢٢,٩	٢٤,٦	١٧,٤	١٤,٢	١٥,٥	١٨,٧	٢٠,١	١٩,٣	إفريقيا
١٦,٨	١٩,٧	٢٣,٨	٢٧,٢	١٩,٢	١٥,٧	١٦,٩	٢١,٤	٢١,١	٢١,٩	جنوب الصحراء
١١,٥	١٣,٧	١٦,٥	١٨,٢	١٧,٩	١٤,٨	١٠,٦	١٠,٧	٣٨,٢	٢٤,٧	أوروبا الوسطى والشرقية
٢٩,١	٣٥,٤	٤٤,٠	٤٢,٠	٣٦,٧	٣٥,٦	٣٩,١	٣٤,٠	٣٧,٩	٥٧,٨	كومنولث الدول المستقلة ^١
٢٨,٦	٣٤,٩	٤٥,٢	٤٠,٥	٣٦,٣	٣٣,٧	٣٩,٤	٣٣,٩	٣٥,٧	٥٧,٢	روسيا
٣٠,٥	٣٧,٠	٤٠,٤	٤٧,٠	٣٨,٠	٤١,٣	٣٨,١	٣٤,٣	٤٣,٢	٥٩,٢	ما عدا روسيا
١٣,٦	١٤,٣	١٧,٠	١٧,٢	١١,٣	١٣,٩	١٦,٣	١٤,٠	١٤,٩	١٢,٤	آسيا النامية
١٣,٠	١٤,٠	١٦,٧	١٧,٠	٧,٦	١٤,٤	١٩,٦	١٦,٩	١٧,٦	١٢,٣	الصين
١٧,٨	١٧,٩	١٩,٢	٢٠,٩	١٩,٢	١٣,٣	١٦,٣	١٤,٦	١٤,٦	١٦,١	الهند
١١,٧	١٢,٢	١٦,٠	١٥,١	١٣,٥	١٣,٢	٩,٩	٨,٢	١٠,٢	١٠,١	ما عدا الصين والهند
٢٠,٠	٢٠,٥	٢٤,٧	٢٣,٠	٢٠,٣	١٨,٦	١٢,٧	١٦,٢	١٤,٠	١٣,٠	الشرق الأوسط
١٠,٨	١١,٤	١٢,٥	١٨,٦	١٧,٢	١٥,٩	١٠,٩	١٨,٦	٦,٠	٧,٩	نصف الكرة الغربي
٨,٤	٨,٦	٩,٧	١٣,٨	١٧,٤	١٤,٢	٠,٥	٢٧,٢	٧,٦	٥,٧	البرازيل
٨,٤	٩,٧	١١,٥	١٢,٨	١٥,٠	١٢,٦	١٣,٥	١٠,٨	١٦,٠	١٢,٩	المكسيك
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
٢٤,٩	٢٨,٢	٣٢,٥	٣٦,٩	٢٧,٩	٢٦,٥	٢٣,٧	٢١,٩	٢١,٦	٢٩,٩	الوقود
١٢,٤	١٣,٤	١٦,١	١٧,١	١٤,١	١٤,٣	١٣,٣	١٥,٧	١٤,٣	١٢,٤	غير الوقود
٩,٠	١٢,٢	١٨,٥	٢٤,٥	١٨,٠	١٩,٢	٨,٧	١٣,٨	١٩,٥	٢٤,١	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
١٢,٢	١٣,٢	١٥,٦	١٧,٦	١٦,٤	١٤,٥	١١,٠	١٥,٥	١٣,٥	١٢,٥	بلدان المركز المدين الصافي
١٤,٨	١٥,٥	١٨,٥	٢١,١	١٧,٧	١٧,٠	١٦,٣	١٢,٦	١٦,٩	٢٣,٤	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
١٤,٤	١٧,٣	١٨,٨	١٩,٩	١٦,٤	١٥,٧	١٤,٥	١٩,٩	١,٣	٩,٨	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦
مجموعات أخرى										
١٣,٧	١٤,١	١٨,٧	٢١,٦	١٥,٢	١٤,٢	١٨,٧	١٧,٧	٢٠,١	٣٠,٢	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٩,١	٢٠,١	٢٣,٦	٢٢,١	١٩,٤	١٧,٥	١٢,٩	١٥,٧	١٤,٧	١٣,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
للمتكرة										
الوسيط										
١٢,٧	١٢,٩	١٦,٢	١٧,٧	١٤,٣	١٤,٢	١٣,٥	١٣,٣	١٤,٠	١٤,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
١٣,١	١٤,٠	١٨,٨	١٨,٧	١٤,٣	١٣,٩	١٧,٦	١٨,١	١٦,٢	١٣,٢	إفريقيا
٩,٠	١٠,٢	١٦,٣	٢١,٥	١٤,٩	١٥,٨	١٢,٠	٩,٥	٢١,٣	٢١,٢	أوروبا الوسطى والشرقية
٢٤,٠	٢٦,٥	٣٩,٨	٣٩,٣	٣٠,٢	٣٧,٧	٣٣,٥	٣٤,١	٣٥,٧	٤٣,٣	كومنولث الدول المستقلة ^١
١١,٣	١٠,٣	١٢,٨	١٤,٩	١١,٩	١٦,٣	١٣,١	١٣,٣	٩,٨	١٢,٣	آسيا النامية
١٥,١	١٤,٨	١٩,٦	٢٠,٢	١٧,٠	١٢,٣	٨,١	١٠,٩	١١,٦	١٠,٢	الشرق الأوسط
٨,٣	٨,٨	١١,١	١٣,٨	١١,٨	١٣,١	٨,١	٨,٤	٩,٢	٩,٢	نصف الكرة الغربي

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

التجارة الخارجية: الاقتصادات المتقدمة

الجدول باء- ١١ الاقتصادات المتقدمة: حجم الصادرات، وحجم الواردات، ومعدلات التبادل التجاري للسلع والخدمات (التغير السنوي %)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط عشر سنوات		
										٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
حجم الصادرات												
٤,٢	٤,٥	٥,٨	٨,٢	٦,٠	٩,٠	٣,٣	٢,٤	٠,٥-	١١,٧	٥,٤	٦,٥	الاقتصادات المتقدمة
٦,٨	٨,٧	٨,٠	٨,٤	٦,٩	٩,٧	١,٣	٢,٣-	٥,٤-	٨,٧	٥,٠	٧,١	الولايات المتحدة
٣,٧	٤,١	٦,٠	٧,٨	٤,٨	٧,٠	١,٥	١,٧	٣,٩	١٢,٠	٥,٢	٦,١	منطقة اليورو
٤,٢	٥,٣	٧,٨	١٢,٥	٧,١	١٠,٠	٢,٥	٤,٣	٦,٤	١٣,٥	٧,٣	٥,٩	ألمانيا
٣,٢	١,٨	٢,٧	٥,٥	٢,٨	٤,٠	١,٢-	١,٥	٢,٥	١٢,٤	٣,٥	٦,٢	فرنسا
٢,٢	٢,٧	٥,٠	٦,٢	١,٠	٤,٩	٢,٠-	٢,٩-	٢,٦	٩,٠	٢,٨	٤,٤	إيطاليا
٤,٠	٣,٩	٥,٣	٥,١	٢,٦	٤,٢	٣,٧	٢,٠	٤,٢	١٠,٢	٤,٥	٩,٤	إسبانيا
٣,٣	٥,٠	٨,٨	٩,٧	٦,٩	١٤,٠	٩,٢	٧,٤	٦,٨-	١٢,٨	٦,٩	٣,٨	اليابان
٢,٧	١,٣	٥,٤-	١١,٠	٨,٢	٤,٩	١,٧	١,٠	٢,٩	٩,١	٣,٦	٥,٦	المملكة المتحدة
٠,١	٣,٠-	٠,٩	٠,٧	٢,٢	٤,٨	٢,٣-	١,٢	٣,٠-	٨,٩	١,٠	٧,٩	كندا
٤,٨	٥,١	٧,٤	٩,٠	٧,٦	١٢,٨	٨,٢	٦,٤	١,٩-	١٤,٩	٧,٣	٧,٩	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكيرة												
٤,٠	٤,٤	٥,١	٨,٦	٥,٧	٨,٣	١,٧	١,٢	٠,٩-	١٠,٧	٤,٨	٥,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٦,٢	٦,٢	٨,٧	١٠,٩	٩,٥	١٧,٢	١٣,٣	١٠,١	٣,٨-	١٧,٣	٩,٤	٩,٨	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
حجم الواردات												
٣,٧	٣,١	٤,٢	٧,٤	٦,٣	٩,٣	٤,١	٢,٧	٠,٥-	١١,٧	٥,١	٦,٣	الاقتصادات المتقدمة
٢,٦	٠,٧-	١,٩	٥,٩	٥,٩	١١,٣	٤,١	٣,٤	٢,٧-	١٣,١	٤,٤	٨,٣	الولايات المتحدة
٣,٩	٤,١	٥,١	٧,٨	٥,٥	٦,٩	٣,٠	٠,٤	٢,٠	١١,١	٤,٩	٥,٨	منطقة اليورو
٤,٣	٤,٦	٤,٨	١١,٢	٦,٧	٧,٢	٥,٤	١,٤-	١,٢	١٠,٢	٥,٤	٥,٩	ألمانيا
٣,٩	٢,٥	٣,٦	٦,٨	٥,٠	٧,١	١,١	١,٧	٢,٢	١٤,٩	٤,٨	٥,٠	فرنسا
٢,٨	٢,٨	٤,٤	٥,٩	٢,٢	٤,٢	١,٢	٠,٢	١,٨	٥,٨	٣,١	٤,١	إيطاليا
٣,١	٣,٠	٦,٦	٨,٣	٧,٧	٩,٦	٦,٢	٣,٧	٤,٥	١٠,٨	٦,٣	٩,٣	إسبانيا
٥,١	٢,٦	١,٧	٤,٢	٥,٨	٨,١	٣,٩	٠,٩	٠,٧	٩,٢	٤,٢	٣,٥	اليابان
٠,٤	٠,٢	٣,٢-	١٠,٠	٧,١	٦,٦	٢,٠	٤,٨	٤,٨	٩,٠	٤,١	٥,٣	المملكة المتحدة
١,٢	٤,٥	٥,٧	٥,٠	٧,٥	٨,٣	٤,١	١,٧	٥,١-	٨,١	٤,٠	٦,٢	كندا
٥,٤	٥,٧	٨,٢	٨,٨	٧,٨	١٣,٨	٧,٤	٦,٥	٣,٩-	١٤,٣	٧,٣	٧,٢	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكيرة												
٣,٠	١,٧	٢,٤	٧,٢	٥,٩	٨,٥	٣,٥	٢,٠	٠,٢-	١٠,٩	٤,٤	٦,٠	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٦,٦	٦,٦	٨,٣	٩,٥	٧,٦	١٦,٧	١٠,٠	٩,١	٥,٦-	١٧,٦	٨,٥	٩,٣	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
معدلات التبادل التجاري												
٠,١	١,٠-	—	١,١-	١,٥-	٠,١-	١,٠	٠,٨	٠,٣	٢,٦-	٠,٤-	—	الاقتصادات المتقدمة
٠,٤	٢,٢-	٠,٢	٠,٢-	٢,٧-	١,٣-	٠,٩-	٠,٥	٢,٢	٢,٣-	٠,٦-	٠,٥	الولايات المتحدة
٠,١-	١,٣-	٠,٧-	١,٤-	١,٤-	٠,٣-	٠,٩	١,٣	٠,٧	٣,٨-	٠,٦-	٠,١-	منطقة اليورو
١,١-	٢,٣-	١,٣-	١,٧-	١,٤-	٠,٣-	١,٩	١,٤	٠,٢	٤,٦-	٠,٩-	١,٤-	ألمانيا
٠,٤	٢,٥-	٠,٧-	٠,٥-	٢,٤-	٠,٦	٠,١	٠,٨	١,١	٣,٣-	٠,٧-	٠,٣-	فرنسا
١,٠	٠,٢-	٠,٢-	٢,٩-	١,٨-	٠,١-	٢,٢	١,٢	٠,٨	٧,٨-	٠,٨-	٠,٧	إيطاليا
٠,٥	١,٠-	٠,٢	٠,٧	٠,٥	٠,٨-	١,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٧-	٠,٤	١,١	إسبانيا
٠,٥	٤,٩-	٤,٤-	٦,٨-	٦,٠-	٤,٠-	٢,٠-	٠,٤-	٠,١-	٥,٢-	٣,٤-	٠,٢-	اليابان
٠,٦-	٠,٢-	١,٤	—	٢,٥-	٠,٤	١,٠	٢,٥	٠,٦-	٠,٨-	٠,١	٠,٧	المملكة المتحدة
٠,٣	٢,٣	٣,٣	٠,٩	٤,٠	٤,٧	٥,٧	٢,٤-	١,٦-	٤,٠	٢,١	٠,٧-	كندا
٠,٤	٠,١-	٠,٢	٠,١-	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٥	٠,٦-	٠,٨-	—	٠,٢-	اقتصادات أخرى متقدمة
للتذكيرة												
—	١,٧-	—	١,٥-	٢,٤-	—	١,٥	٠,٨	٠,٥	٣,٣-	٠,٦-	—	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٠,٣	١,٣-	٠,٣-	١,٩-	٢,٢-	١,٦-	١,٣-	٠,٢	٠,٦-	٢,٣-	١,٢-	٠,٤-	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
للتذكيرة												
تجارة السلع												
الاقتصادات المتقدمة												
٤,٢	٤,٨	٥,٣	٨,٦	٥,٥	٨,٧	٣,٩	٢,٣	١,٥-	١٢,٥	٥,٤	٦,٤	حجم الصادرات
٣,٦	٣,٥	٣,٨	٧,٦	٦,٢	٩,٥	٥,٠	٣,٠	١,٥-	١٢,٣	٥,٢	٦,٧	حجم الواردات
—	١,١-	٠,١-	١,٥-	١,٩-	٠,١-	١,٣	١,١	٠,٥	٣,١-	٠,٥-	٠,٣	معدلات التبادل التجاري

الجدول ب١٢- اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب الإقليم: إجمالي تجارة السلع (التغير السنوي %)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسط عشر سنوات										
		٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية												
القيمة بالدولار الأمريكي												
٨,٧	٢٠,٢	١٨,٦	٢١,٦	٢٥,٣	٢٩,٠	٢٢,٠	٨,٧	٢,٥-	٢٥,٣	١٧,٣	٧,٨	الصادرات
١١,٨	٢٠,٠	٢١,٥	١٩,٣	١٩,٨	٢٨,٧	٢٠,٦	٧,٥	٠,٦	١٧,٦	١٦,٥	٧,٤	الواردات
٨,٨	٧,٠	٨,٧	١٠,٨	١٠,٨	١٤,٠	١١,٤	٦,٩	١,٩	١٤,٠	٩,٤	٧,٤	الحجم
١١,٣	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٥	١٢,٤	١٦,٩	١١,٤	٦,٢	٣,١	١٤,٦	١١,٢	٦,٨	الصادرات
												الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٠,٢	١٢,٥	٩,٢	١٠,٢	١٣,٦	١٣,٦	٩,٧	١,٨	٤,٤-	١٠,٦	٧,٥	٠,٧	الصادرات
٠,٤	٧,١	٨,٢	٦,٢	٦,٧	١٠,٢	٨,٤	١,٢	٢,٤-	٢,٨	٤,٨	١,٤	الواردات
٠,٢-	٥,٠	٠,٩	٣,٨	٦,٤	٣,١	١,٢	٠,٧	٢,١-	٧,٥	٢,٦	٠,٧-	معدلات التبادل التجاري
للتذكرة												
٢,٨	٢,٩	٤,٢	٤,٥	٣,٩	٤,٨	٢,٩	٢,٤	١,٧	٥,٠	٣,٥	٣,١	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدى الشركاء التجاريين للبلدان النامية
٧,٤-	٥,١	١٤,٦	٣٥,٥	١١,٣	٢٠,٨	٨,٠	١,٥	٧,٢-	٥,٧	٨,١	٢,٨-	أسعار السوق لصادرات اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من السلع غير الوقود
المجموعات الإقليمية												
إفريقيا												
القيمة بالدولار الأمريكي												
٨,٠	٢٧,٤	١٥,٣	١٨,١	٢٨,٢	٢٩,٠	٢٥,٨	٣,٦	٦,٦-	٢٨,٢	١٧,١	٣,٢	الصادرات
١٠,٦	١٨,٩	٢٢,٣	١٧,٠	١٩,٤	٢٣,٩	٢٢,٧	١٢,٠	١,٨	٣,٣	١٤,٩	٣,٦	الواردات
٧,٦	٦,١	٤,٣	٢,٧	٥,٠	٧,٩	٦,٨	٢,٢	١,٧	٩,٨	٥,٤	٤,٠	الحجم
١٠,٠	١٠,٩	١٤,٦	١١,٢	١١,٧	٨,١	٧,١	١٠,٧	٧,٢	٠,٥	٩,١	٤,٧	الصادرات
												الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٠,٥	٢٠,٢	١٠,٦	١٥,١	٢٢,٤	٢٠,٠	١٨,٠	١,٦	٨,٢-	١٦,٧	١١,٢	٠,٦-	الصادرات
٠,٧	٧,٨	٦,٨	٥,٣	٧,٢	١٥,٢	١٤,٧	١,٤	٤,٩-	٣,٠	٥,٦	٠,٢-	الواردات
٠,١-	١١,٦	٣,٦	٩,٣	١٤,٢	٤,١	٢,٨	٠,٢	٣,٥-	١٣,٢	٥,٤	٠,٤-	معدلات التبادل التجاري
جنوب الصحراء												
القيمة بالدولار الأمريكي												
٩,٨	٢٧,٠	١٥,٦	١٨,٩	٢٧,٤	٣٠,٢	٢٦,٦	٤,٣	٦,٨-	٢٥,٧	١٧,٣	٢,٨	الصادرات
١٠,٠	١٨,٤	٢٠,٧	١٩,٤	٢٢,٥	٢٣,٠	٢٥,٤	١٢,٥	١,٦	٢,٩	١٥,٣	٣,٦	الواردات
٩,٠	٧,٤	٤,٧	٣,٤	٥,٣	٧,٩	٧,٧	١,٣	١,٦	١٠,٩	٥,٩	٣,٩	الحجم
٩,١	١١,٠	١٤,٧	١٤,٦	١٤,٥	٧,٧	٨,٥	١١,٩	٦,٣	٠,٧-	٩,٧	٣,٨	الصادرات
												الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٠,٨	١٨,١	١٠,٥	١٥,٠	٢١,٦	٢١,٠	١٧,٨	٣,٢	٨,٣-	١٣,١	١٠,٩	٠,٩-	الصادرات
٠,٨	٧,٠	٥,٣	٤,٢	٧,٤	١٥,٠	١٦,٠	٠,٨	٤,٣-	٤,٠	٥,٤	٠,١	الواردات
٠,١	١٠,٤	٤,٩	١٠,٣	١٣,٢	٥,٢	١,٥	٢,٤	٤,٢-	٨,٨	٥,١	١,٠-	معدلات التبادل التجاري

التجارة الخارجية: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول ب١٢ (تابع)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط عشر سنوات	
										٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠
أوروبا الوسطى والشرقية											
القيمة بالدولار الأمريكي											
١١,٨	٢٠,١	٢٥,٨	٢١,٤	١٦,٢	٣٢,٣	٢٩,٠	١٤,٠	١١,٥	١٣,٨	١٩,٤	٧,٦
١٠,٤	٢٠,٩	٢٥,٦	٢٣,٠	١٦,٣	٣١,٩	٢٩,٥	١٤,١	-٠,١	١٦,٩	١٨,٥	٩,٨
الصادرات											
الواردات											
الحجم											
٩,٨	٩,٨	١١,١	١٥,٠	١٠,٣	١٦,٨	١٢,١	٧,٥	٩,٥	١٦,٤	١١,٨	٧,٠
٨,٩	٩,٥	١٢,٢	١٤,٧	٩,٢	١٧,٧	١٢,٢	٨,٧	١,٣	١٦,٨	١١,٠	١٠,١
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
١,٨	٩,٤	١٣,٢	٥,٦	٥,٤	١٣,٤	١٥,١	٦,٢	٢,٠	٢,٢-	٦,٩	٠,٨
١,٤	١٠,٥	١١,٩	٧,٣	٦,٤	١٢,١	١٥,٥	٥,٢	١,٥-	٠,١	٦,٨	١,٥
٠,٤	٠,٩-	١,١	١,٦-	٠,٩-	١,٢	٠,٣-	١,٠	٣,٦	٢,٣-	٠,١	٠,٧-
معدلات التبادل التجاري											
كومنولث الدول المستقلة^١											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٥,١	٢٨,٠	٢٠,٣	٢٥,٣	٢٨,٩	٣٦,٥	٢٦,٨	٦,٣	٠,٩-	٣٦,٩	٢٠,٦	...
١٦,١	٣٠,٤	٣٥,٥	٢٩,٠	٢٣,٨	٢٩,٣	٢٦,٦	٩,٧	١٥,٠	١٤,٦	٢٢,٧	...
الصادرات											
الواردات											
الحجم											
٦,٢	٥,٠	٦,٣	٦,٨	٣,٧	١٢,٥	١٢,٢	٧,٢	٤,١	١٠,٠	٧,٤	...
١٤,٧	٢٠,٥	٢٢,٥	٢٠,٣	١٥,٤	١٩,٥	٢٣,٩	٨,٧	١٧,٧	١٥,١	١٧,٨	...
الصادرات											
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
١,٢-	٢١,٦	١٣,١	١٦,٩	٢٤,٢	٢١,٨	١٣,٢	٠,٨-	٤,٨-	٢٣,٨	١٢,٣	...
١,١	٨,٥	١٠,٧	٧,٨	٧,٧	٨,٤	٢,٠	١,٤	٢,٢-	٠,٣-	٤,٤	...
٢,٣-	١٢,١	٢,٢	٨,٥	١٥,٣	١٢,٣	١١,٠	٢,٢-	٢,٧-	٢٤,٢	٧,٥	...
معدلات التبادل التجاري											
آسيا النامية											
القيمة بالدولار الأمريكي											
١٢,٩	١٤,٧	٢١,٢	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٧,٨	٢٣,٤	١٣,٨	١,٦-	٢٢,٢	١٧,٨	١٢,٩
١٣,٣	١٧,٧	١٩,٢	١٧,٤	٢٠,٨	٣١,٤	٢٥,٧	١٢,٥	١,٣-	٢٥,٩	١٧,٩	١٠,٢
الصادرات											
الواردات											
الحجم											
١٢,١	٩,١	١٤,٨	١٧,٧	١٧,٢	١٩,٤	١٦,٣	١٢,٧	٠,٥	٢٠,٧	١٣,٩	١١,٩
١٣,٩	١٢,٥	١١,٦	١١,٧	١٣,٥	١٩,٧	١٧,٩	١١,٩	١,٨	١٩,٤	١٣,٣	٩,٣
الصادرات											
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,٨	٥,١	٥,٧	٤,٨	٥,٨	٧,٣	٦,٣	١,٠	٢,١-	١,٣	٣,٦	١,٢
٠,٤-	٤,٧	٦,٨	٥,٢	٦,٥	٩,٩	٦,٨	٠,٦	٣,٠-	٥,٩	٤,٢	١,٤
١,٢	٠,٤	١,٠-	٠,٤-	٠,٦-	٢,٣-	٠,٤-	٠,٥	٠,٩	٤,٣-	٠,٦-	٠,٢-
معدلات التبادل التجاري											
ما عدا الصين والهند											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٨,٣	١٢,١	١٣,٢	١٦,٨	١٥,٠	١٧,٩	١١,٩	٥,٧	٩,٠-	١٨,٦	١٠,٨	١١,٦
١٠,٢	١٧,٠	١٣,٧	١٢,٤	١٩,٨	٢٣,٣	١٠,٩	٥,٦	٧,٧-	٢١,٠	١٢,٣	٩,٥
الصادرات											
الواردات											
الحجم											
٧,٧	٥,٨	٧,٢	٨,٦	٧,٠	٨,٦	٤,٦	٤,٣	٦,٧-	١٦,٩	٦,٣	١٠,١
٩,٧	٩,٦	٦,٦	٦,٥	١٢,٢	١٤,١	٥,٥	٤,٨	٥,٦-	١٨,١	٨,٠	٧,٩
الصادرات											
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,٥	٥,٩	٥,٧	٧,٧	٧,٥	٩,٠	٧,٣	١,٤	٢,٦-	١,٥	٤,٣	١,٩
٠,٤	٦,٧	٦,٨	٥,٥	٦,٨	٨,٤	٥,٥	٠,٨	٢,٣-	٢,٧	٤,١	٢,٤
٠,١	٠,٧-	١,٠-	٢,١	٠,٦	٠,٥	١,٧	٠,٦	٠,٣-	١,٢-	٠,٢	٠,٥-
معدلات التبادل التجاري											

الملحق الإحصائي

الجدول ب١٢ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط عشر سنوات	
										٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠
الشرق الأوسط											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٤,٩	٣١,٠	١٢,٧	٢٠,٠	٤٠,٣	٣٢,٠	٢٥,٨	٦,٧	١٠,٣-	٤٥,٠	١٩,٦	٥,٨
١٤,١	١٩,٧	١٥,٧	١٥,٩	٢٢,٣	٢٨,٥	١٧,٥	٩,١	٧,٢	٦,٧	١٥,٥	٤,٤
الحجم											
٥,٦	٤,٥	٠,٣	٣,٤	٦,٤	٧,٨	١٢,٨	٢,٩	٠,٦	٥,٤	٤,٩	٥,٢
١٣,٦	١١,٣	٤,٩	٦,٠	١٤,٤	١٥,٦	٥,٠	٦,٤	١٠,٧	٧,٧	٩,٥	٣,٩
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,٦-	٢٥,٦	١٢,٥	١٦,٣	٣٢,٢	٢٢,٨	١١,٨	٤,٢	١١,٠-	٣٨,٧	١٤,٣	١,٠
٠,٦	٧,٨	١٠,٤	٩,٤	٧,٠	١١,٣	١١,٩	٢,٤	٣,٠-	٠,٧-	٥,٦	٠,٦
١,٢-	١٦,٥	١,٩	٦,٣	٢٣,٦	١٠,٣	٠,١-	١,٧	٨,٢-	٣٩,٧	٨,٣	٠,٣
نصف الكرة الغربي											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٢,٦	١٥,٨	١٢,٩	١٩,٢	٢٠,٧	٢٣,٢	٩,٤	١,٢	٤,٣-	٢٠,١	١١,٧	٩,١
٦,٤	١٩,٧	١٩,٠	١٩,١	١٨,٢	٢١,٤	٣,٥	٦,٦-	٢,٣-	١٦,٠	١١,٠	١٢,٢
الحجم											
٤,٠	٣,٢	٤,٢	٤,٨	٧,٢	٨,٢	٢,١	٠,٧	١,٠	٩,٦	٤,٥	٩,٥
٥,٣	١١,٠	١٢,٤	١٣,١	١٠,٧	١٣,١	٠,٥-	٥,٩-	١,٢-	١٣,٦	٦,٩	١١,٧
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
١,٢-	١٢,٤	٨,٤	١٤,١	١٢,٧	١٣,٨	٧,٢	٠,٦	٥,٢-	٩,٧	٧,١	٠,٣-
١,٠	٧,٨	٥,٩	٥,٤	٦,٩	٧,٤	٤,٢	١,٠-	١,١-	٢,٢	٣,٨	٠,٦
٢,٢-	٤,٣	٢,٣	٨,٣	٥,٥	٦,٠	٢,٩	١,٦	٤,٢-	٧,٣	٣,١	٠,٨-

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

التجارة الخارجية: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول باء-١٣ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامي— حسب مصدر إيرادات التصدير: إجمالي تجارة السلع (التغير السنوي %)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط عشر سنوات	
										٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠
الوقود											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٤,٨	٣١,٤	١٤,١	٢١,٩	٣٩,٦	٣٤,٤	٢٦,٠	٥,١	٩,٩-	٤٨,٣	٢٠,٣	٣,٥
١٤,٧	٢٥,٤	٢٤,١	٢١,٢	٢٥,٤	٢٧,٤	١٩,١	١١,٤	١٢,٣	٩,٣	١٨,٩	٠,٣
الصادر											
الوارد											
الحجم											
٥,٩	٤,٤	١,٧	٣,٦	٥,٩	٨,٨	١١,٣	٢,٨	٠,٥	٧,٠	٥,٢	٢,٦
١٤,٤	١٧,٨	١٤,٢	١٣,٢	١٧,٦	١٥,٩	١٠,١	٨,٥	١٦,٠	١١,٠	١٣,٨	٠,٦-
الصادر											
الوارد											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
١,٠-	٢٦,٠	١٢,٢	١٧,٦	٣٢,١	٢٣,٨	١٣,٤	٢,٥	١٠,٥-	٣٩,٠	١٤,٦	١,٣
٠,٣	٦,٧	٨,٨	٧,٤	٦,٩	١٠,٥	٨,٥	٢,٩	٣,٢-	١,٤-	٤,٦	١,٧
١,٣-	١٨,١	٣,٢	٩,٥	٢٣,٦	١٢,١	٤,٥	٠,٣-	٧,٥-	٤١,٠	٩,٥	٠,٤-
الصادر											
الوارد											
معدلات التبادل التجاري											
غير الوقود											
القيمة بالدولار الأمريكي											
١٠,٤	١٥,٨	٢٠,٤	٢١,٥	٢٠,٢	٢٧,٢	٢٠,٨	٩,٩	٠,٤	١٨,٤	١٦,٣	٩,٦
١١,١	١٨,٩	٢٠,٩	١٨,٩	١٨,٨	٢٨,٩	٢٠,٩	٦,٨	١,٣-	١٩,١	١٦,٠	٩,٦
الصادر											
الوارد											
الحجم											
٩,٩	٨,٠	١١,٧	١٣,٧	١٢,٦	١٥,٨	١١,٥	٨,٣	٢,٥	١٦,٢	١٠,٩	٩,٥
١٠,٦	١٠,٩	١١,٩	١٢,٣	١١,٤	١٧,١	١١,٧	٥,٨	٠,٩	١٥,٢	١٠,٧	٩,٠
الصادر											
الوارد											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,٦	٧,٣	٨,٠	٧,٢	٧,٠	١٠,٢	٨,٦	١,٦	٢,١-	٢,٠	٥,٠	٠,٥
٠,٥	٧,٢	٨,١	٥,٩	٦,٧	١٠,٢	٨,٤	٠,٨	٢,٢-	٣,٦	٤,٨	١,٢
٠,٢	٠,١	٠,١-	١,١	٠,٣	—	٠,٢	٠,٧	٠,٢	١,٥-	٠,١	٠,٧-
الصادر											
الوارد											
معدلات التبادل التجاري											
المنتجات الأولية											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٠,٣-	٥,١	١٨,٣	٣٤,٨	٢٢,١	٤٤,٦	٢٢,٠	٠,١-	٤,٤-	٧,٩	١٤,٠	٢,١
١١,٢	١٦,٢	٢١,٥	١٥,٣	٢٤,٨	٢٧,٤	١١,٨	٣,٥	١,١-	٩,٢	١٣,٦	٠,٤
الصادر											
الوارد											
الحجم											
٦,٤	٦,٨	٥,٨	٠,٣-	٥,١	١٥,٧	٨,٠	١,٩	٧,٤	٢,٨	٥,٩	٦,٦
٩,٧	١٠,٦	١٤,٠	٩,٥	١٥,٨	١٧,٢	٥,٤	٦,٨	٤,٤	٦,٨	١٠,٠	٠,٧
الصادر											
الوارد											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٦,٦-	١,٩-	١١,٧	٣٥,٤	١٦,٥	٢٥,٣	١٢,٩	١,٦-	١٠,٧-	٤,٩	٧,٧	٢,١-
٠,٩	٥,٠	٦,٧	٥,٢	٧,٨	٩,٠	٧,٠	٢,٤-	٥,١-	٢,٢	٣,٥	—
٧,٤-	٦,٦-	٤,٧	٢٨,٧	٨,٠	١٥,٠	٥,٥	٠,٨	٥,٩-	٢,٦	٤,٠	٢,١-
الصادر											
الوارد											
معدلات التبادل التجاري											

الملحق الإحصائي

الجدول باء-١٤ الاقتصادات المتقدمة: معاملات الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٠.٤٠٥,١	٩.٨٣٩,٣	٨.٧٤٠,٩	٧.٦٨١,١	٦.٨٣٠,٥	٦.٢٥٥,٩	٥.٢٨٥,٨	٤.٥٩٩,٨	٤.٤٦١,٥	٤.٦٩٤,٨	الصادرات
١١.٠٧٤,٥	١٠.٥٤٣,١	٩.٣٧٥,٥	٨.٣٤٣,٨	٧.٣٧٤,٥	٦.٥٨١,١	٥.٥٠٩,٣	٤.٧٩٤,١	٤.٦٦٣,٢	٤.٩٣٤,٧	الواردات
٦٦٨,٩-	٧٠٢,٨-	٦٣٤,٦-	٦٦٢,٧-	٥٤٣,٦-	٣٢٥,٢-	٢٢٣,٥-	١٩٤,٣-	٢٠١,٧-	٢٣٩,٩-	الميزان التجاري
٣.٠٠٢,٦	٢.٨٥٣,٩	٢.٥٥٧,٢	٢.١٩٠,٠	١.٩٩٨,٥	١.٨١٩,٧	١.٥٢٣,٨	١.٣٢٦,٦	١.٢٤٦,٦	١.٢٥٠,٣	الخدمات، دائن
٢.٥٩٠,٢	٢.٤٦٩,١	٢.٢٤٣,٠	١.٩٤٩,٣	١.٨٠٠,٨	١.٦٥٧,٣	١.٤١٠,٤	١.٢٣٤,٣	١.١٧٥,٧	١.١٦٧,٧	الخدمات، مدين
٤١٢,٤	٣٨٤,٨	٣١٤,٢	٢٤٠,٧	١٩٧,٦	١٦٢,٥	١١٣,٥	٩٢,٣	٧١,٠	٨٢,٧	ميزان السلع والخدمات
٢٥٦,٥-	٣١٨,٠-	٣٢٠,٣-	٤٢١,٩-	٣٤٥,٩-	١٦٢,٧-	١١٠,١-	١٠٢,٠-	١٣٠,٨-	١٥٧,٢-	ميزان السلع والخدمات
١٠٠,٨	١٥٣,٩	١٥٢,١	١٤٧,٦	١٤٨,٠	١٥١,٩	٨٢,٦	٣٩,٠	٥٥,٠	٣٣,٦	الدخل، صاف
٣٠٤,٤-	٣٠٠,١-	٢٩٥,١-	٢٥٠,٩-	٢٤٠,٨-	٢١٣,٣-	١٧٩,٦-	١٤٥,٨-	١٢٩,٢-	١٣٩,٧-	التحويلات الجارية، صافية
٤٦٠,١-	٤٦٤,٢-	٤٦٣,٣-	٥٢٥,٢-	٤٣٨,٧-	٢٢٤,٢-	٢٠٧,٠-	٢٠٨,٨-	٢٠٥,٠-	٢٦٣,٣-	ميزان الحساب الجاري
										ميزان السلع والخدمات
٢٥٦,٥-	٣١٨,٠-	٣٢٠,٣-	٤٢١,٩-	٣٤٥,٩-	١٦٢,٧-	١١٠,١-	١٠٢,٠-	١٣٠,٨-	١٥٧,٢-	الاقتصادات المتقدمة
٥٦٤,٧-	٦٢٦,٨-	٧٠٨,٥-	٧٥٨,٥-	٧١٤,٤-	٦١٢,١-	٤٩٦,٩-	٤٢٣,٧-	٣٦٥,١-	٣٧٩,٨-	الولايات المتحدة
٩٣,٠	١٠٢,٦	١٤٩,٩	١١٧,٧	١٥٢,١	٢١٠,٢	١٨١,٩	١٦٢,٩	٩٤,٤	٣٨,٦	منطقة اليورو ^١
١٩٤,١	٢٠٢,١	٢٠١,٠	١٥١,٩	١٣٨,٠	١٣٦,٤	٩٥,٣	٨٣,٦	٣٤,٢	١,٠	ألمانيا
٨٣,١-	٧٦,٩-	٤٢,٢-	٣٧,٣-	١٥,٣-	٩,٨	١٩,١	٢٤,٧	٢١,٤	١٦,٥	فرنسا
١٦,٩-	١٨,٩-	١٤,٧-	١٣,٨-	—	١٢,٥	٨,٦	١٠,٤	١٥,٦	١٠,٦	إيطاليا
١٠٤,٦-	١٠٥,٤-	٩٠,٦-	٧٢,٨-	٥٧,٨-	٣٩,٧-	١٨,٧-	١٣,١-	١٤,٠-	١٧,٧-	إسبانيا
٦١,٤	٦٨,٦	٨٦,١	٦٢,٩	٦٩,٨	٩٤,٢	٧٢,٥	٥١,٧	٢٦,٥	٦٩,٠	اليابان
٨٨,٠-	٩٩,٣-	٩٧,٤-	٨٥,٥-	٨٠,٤-	٦٤,١-	٤٨,١-	٤٦,٤-	٣٨,٦-	٢٩,٤-	المملكة المتحدة
٠,٩-	٣,١	٢٨,٢	٣١,٩	٤٢,٤	٤١,٤	٣٢,١	٣١,٩	٤٠,٦	٤١,٣	كندا
٢٤٢,٧	٢٣٣,٩	٢٢١,٣	٢٠٩,٦	١٨٤,٦	١٦٧,٦	١٤٨,٤	١٢١,٥	١١١,٥	١٠٣,١	اقتصادات أخرى متقدمة
										للتذكيرة
٤٩٨,٠-	٥٤٨,١-	٥٤٧,٥-	٦٣٨,٤-	٥٥٩,٩-	٣٨١,٩-	٣١٧,٤-	٢٦٧,٨-	٢٦٥,٤-	٢٧٠,٧-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٩٢,٢	٨٦,٣	١٠١,٤	٩٠,٤	٨٦,٨	٨٣,١	٧٧,٢	٥٦,١	٤٥,٧	٤١,٣	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										الدخل، صاف
١٠٠,٨	١٥٣,٩	١٥٢,١	١٤٧,٦	١٤٨,٠	١٥١,٩	٨٢,٦	٣٩,٠	٥٥,٠	٣٣,٦	الاقتصادات المتقدمة
٦٠,٦	١١٨,٠	٧٤,٣	٣٦,٦	٤٨,١	٥٦,٤	٤٥,٤	٢٧,٧	٣١,٧	٢١,١	الولايات المتحدة
٨١,٢-	٧٣,٥-	٥٤,٢-	٢٢,١-	٣٤,٢-	٢٣,٢-	٦٨,٨-	٦٤,١-	٣٦,٥-	٢٦,٧-	منطقة اليورو ^١
٣٧,٤	٣٥,٨	٣١,٩	٢٨,٨	٢٥,٩	١٦,٣	١٧,٠-	١٧,٠-	٩,٨-	٧,٧-	ألمانيا
٣٩,٧	٣٨,٣	٣٩,٠	٢٦,٤	٢٣,٣	٢٢,٥	١٤,٨	٩,٣	١٩,٥	١٩,٥	فرنسا
٣٢,٠-	٢١,٤-	١٩,٤-	١٧,١-	١٧,٠-	١٨,٤-	٢٠,١-	١٤,٥-	١٠,٤-	١٢,١-	إيطاليا
٥٩,٠-	٥٤,٦-	٤٥,١-	٢٦,٣-	٢١,٣-	١٥,١-	١١,٨-	١١,٦-	١١,٣-	٦,٩-	إسبانيا
١٤٦,٠	١٢٣,٧	١٣٨,٢	١١٨,٢	١٠٣,٥	٨٥,٧	٧١,٢	٦٥,٨	٦٩,٢	٦٠,٤	اليابان
١٤,٤-	١١,٤-	١٣,٥-	١٥,٠	٤٥,٩	٤٨,٧	٤٠,٣	٣٥,٢	١٦,٨	٦,٩	المملكة المتحدة
١٨,٩-	١٧,١-	١٤,٧-	١٠,٤-	١٨,٦-	١٨,٧-	٢١,٥-	١٩,٣-	٢٥,٤-	٢٢,٣-	كندا
٨,٧	٤,٢	٢٢,٠	١٠,٤	٣,٥	٣,١	١٦,٠	٦,٢-	٠,٨-	٥,٧-	اقتصادات أخرى متقدمة
										للتذكيرة
٢٢٨,٥	٢٧٥,٩	٢٣٥,٩	١٩٧,٥	٢١١,٠	١٩٢,٥	١١٣,٠	٨٧,١	٩١,٧	٦٥,٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٥,٩	٨,٤	١٢,٦	٤,١	٣,٢-	٧,١	١٠,٩	٥,٩	٧,٦	٢,٤	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ محسوبة على أساس حاصل فرادى بلدان منطقة اليورو.

الحساب الجاري: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول باء-١٥ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: موازين مدفوعات الحساب الجاري

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
بمليارات الدولارات الأمريكية										
٦٦٢,٢	٧٢٩,٤	٦٣٠,٩	٦٠٦,٧	٤٣٩,٥	٢١٣,٦	١٤٤,٣	٧٦,٦	٤١,١	٨٦,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
١٢,٧	٢١,٧	١,٦	٢٩,٦	١٥,٨	٢,٠	٣,٩-	٨,٦-	١,٣	٨,٣	جنوب الصحراء
١٩,٣-	١٧,٦-	٢٨,١-	٠,٦-	٦,٢-	٩,٥-	١٣,٥-	١٣,٧-	٦,٣-	٠,٥	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٨,٧-	٨,٩-	٨,٧-	٢,١	٤,٤-	٦,٩-	٧,٧-	٦,٩-	٨,٨-	٤,٨-	أوروبا الوسطى والشرقية
١٥١,٩-	١٥٠,٣-	١٢١,٥-	٩٠,٩-	٦١,٣-	٥٩,٣-	٣٧,٢-	٢٤,٠-	١٥,٨-	٣١,٣-	كومنولث الدول المستقلة ^١
٦٢,٨	١٠٦,٢	٧٦,١	٩٧,٨	٨٨,٣	٦٣,٨	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	روسيا
٥٧,٧	٩٨,٦	٧٦,٦	٩٤,٣	٨٤,٤	٥٩,٥	٣٥,٤	٢٩,١	٣٣,٩	٤٦,٨	ما عدا روسيا
٥,١	٧,٥	٠,٥-	٣,٥	٣,٨	٤,٣	٠,٦	١,١	٠,٨-	١,٤	آسيا النامية
٤٠٧,١	٣٦٧,٥	٣٨٣,٥	٢٧٧,٥	١٦١,٤	٨٩,٢	٨٢,٦	٦٤,٨	٣٦,٧	٣٨,٥	الصين
٤٤٢,٧	٣٨٥,٩	٣٦٠,٧	٢٤٩,٩	١٦٠,٨	٦٨,٧	٤٥,٩	٣٥,٤	١٧,٤	٢٠,٥	الهند
٤٦,١-	٣٧,٩-	١٩,٣-	٩,٨-	١٠,٣-	٠,٨	٨,٨	٧,١	١,٤	٤,٦-	ما عدا الصين والهند
١٠,٤	١٩,٦	٤٢,٢	٣٧,٤	١٠,٩	١٩,٧	٢٨,٠	٢٢,٣	١٧,٩	٢٢,٦	الشرق الأوسط
٣٠٩,٣	٣٩٨,٣	٢٧٤,٦	٢٤٧,٣	٢٠٠,٣	٥٩,١	٥٩,١	٣٠,٣	٣٩,٩	٧١,٥	نصف الكرة الغربي
٣٨,٩-	١٤,١-	١٦,٤	٤٥,٤	٣٥,٠	٢٠,٨	٧,٧	١٦,٠-	٥٤,٠-	٤٨,٣-	البرازيل
١٦,٠-	١٠,٧-	٣,٦	١٣,٦	١٤,٢	١١,٧	٤,٢	٧,٦-	٢٣,٢-	٢٤,٢-	المكسيك
١٦,٣-	٩,٣-	٧,٤-	٢,٢-	٥,٢-	٦,٦-	٨,٦-	١٤,١-	١٧,٧-	١٨,٧-	
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
٥٤٨,٠	٦١٩,٦	٤٢٣,٥	٤٣٢,٤	٣٤٩,٧	١٨٥,٩	١٠٦,٤	٦١,٦	٨٣,٦	١٥١,٧	الوقود
١١٤,٢	١٠٩,٨	٢٠٧,٣	١٧٤,٣	٨٩,٨	٢٧,٧	٣٧,٩	١٥,٠	٤٢,٥-	٦٤,٨-	غير الوقود
٣,٧-	٠,٣	٩,٢	٩,٩	٠,٦	—	٢,٩-	٤,٥-	٣,٥-	٢,٤-	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٣١٩,٢-	٢٨٢,٦-	١٨٧,٨-	١٠٩,٣-	١٠٢,١-	٧٠,٣-	٣٠,٩-	٣٤,٩-	٧٢,٦-	٩٥,٤-	بلدان المركز المدين الصافي
٢٤,٨-	٢٤,٨-	١٧,٢-	٦,٥-	٦,١-	٥,٦-	٥,٧-	٤,٢-	٣,٩-	٥,١-	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
٣٤,٠-	٢٧,٩-	١٦,١-	٠,١	٩,١-	٠,١	١٥,٠	١٢,٠	٥,١-	٨,٤-	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦
مجموعات أخرى										
٢٠,٤-	١٧,١-	١٣,٨-	٧,٣-	٩,٣-	٧,٧-	٧,٤-	٨,٣-	٧,١-	٧,٠-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٣٩٧,٩	٤٣١,٩	٢٩٨,٤	٢٧١,٩	٢١٨,٥	١٠٦,٧	٦٧,٢	٣٣,٩	٤٥,٧	٧٨,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الملحق الإحصائي

الجدول باء-١٥ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسط عشر سنوات		
										٢٠٠٩-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٠	
% من صادرات السلع والخدمات												
٨,٩	١٠,٧	١١,٠	١٢,٦	١١,٠	٦,٧	٥,٨	٣,٧	٢,٢	٤,٥	٧,٧	٧,٠-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية												
٢,٢	٤,١	٠,٤	٨,٠	٥,١	٠,٨	٢,٠-	٥,٦-	٠,٩	٥,٤	١,٩	٨,٦-	إفريقيا
٤,٤-	٤,٥-	٨,٩-	٠,٢-	٢,٧-	٥,٢-	٩,٥-	١٢,٣-	٥,٩-	٠,٤	٥,٣-	١٠,٦-	جنوب الصحراء
٣,٨-	٤,٤-	٥,٤-	١,٦	٣,٩-	٨,٠-	١١,٦-	١٢,٤-	١٧,٥-	٩,٣-	٧,٥-	٢٠,٧-	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
١٤,٥-	١٥,٩-	١٥,٤-	١٤,٤-	١١,٦-	١٣,١-	١٠,٧-	٨,٨-	٦,٥-	١٣,٧-	١٢,٥-	٥,٨-	أوروبا الوسطى والشرقية
٨,٠	١٤,٣	١٣,١	٢٠,١	٢٢,٧	٢١,٠	١٦,١	١٦,٩	٢٠,٠	٢٩,٣	١٨,١	...	كومنولث الدول المستقلة ^٢
١١,٤	٢٠,٠	١٩,٧	٢٨,١	٣١,٤	٢٩,٢	٢٣,٣	٢٤,١	٢٩,٩	٤٠,٩	٢٥,٨	...	روسيا
١,٨	٣,٠	٠,٢-	٢,٣	٣,٢	٤,٣	٠,٨	١,٩	١,٦-	٢,٨	١,٨	...	ما عدا روسيا
١٤,٠	١٤,٢	١٧,٠	١٤,٩	١٠,٦	٧,٢	٨,٧	٨,٣	٥,٣	٥,٥	١٠,٦	٣,١-	آسيا النامية
٢٤,٧	٢٤,٨	٢٧,١	٢٣,٥	١٩,٢	١٠,٥	٩,٥	٩,٧	٥,٨	٧,٣	١٦,٢	٨,٧	الصين
١٦,٠-	١٤,٥-	٨,٥-	٥,١-	٦,٦-	٠,٧	١٠,٣	١٠,٠	٢,٣	٧,٧-	٣,٥-	١٣,٧-	الهند
١,٣	٢,٥	٦,١	٦,١	٢,١	٤,٣	٧,٣	٦,٤	٥,٤	٦,٤	٤,٨	٧,٨-	ما عدا الصين والهند
٣٤,١	٣٨,٦	٣٤,٣	٣٥,٠	٣٣,٨	٢٢,٦	١٨,٠	١١,٥	١٦,١	٢٦,٥	٢٧,١	٦,٦-	الشرق الأوسط
٣,٨-	١,٤-	١,٩	٥,٩	٥,٤	٣,٨	١,٧	٣,٩-	١٣,٤-	١١,٥-	١,٥-	١٦,٢-	نصف الكرة الغربي
٦,٨-	٤,٧-	١,٩	٨,٧	١٠,٦	١٠,٧	٥,٠	١٠,٩-	٣٤,٤-	٣٧,٥-	٥,٧-	٢٣,٨-	البرازيل
٤,٨-	٢,٩-	٢,٥-	٠,٨-	٢,٣-	٣,٣-	٤,٨-	٨,١-	١٠,٣-	١٠,٤-	٥,٠-	٢٠,٠-	المكسيك
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٢٦,٥	٣١,٤	٢٨,٠	٣٢,٦	٣٢,٢	٢٣,٧	١٨,١	١٣,١	١٨,٩	٣١,٣	٢٥,٦	٢,٤-	الوقود
٢,١	٢,٣	٤,٩	٥,٠	٣,١	١,١	٢,٠	٠,٩	٢,٩-	٤,٥-	١,٤	٨,٥-	غير الوقود
٢,٩-	٠,٣	٧,٥	٩,٤	٠,٧	٠,١	٦,٢-	١١,٥-	٩,١-	٥,٩-	١,٨-	٩,٩-	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي												
٩,٣-	٨,٩-	٦,٩-	٤,٨-	٥,٣-	٤,٣-	٢,٤-	٣,١-	٦,٩-	٩,٠-	٦,١-	١٢,٧-	بلدان المركز المدين الصافي
١٣,٩-	١٥,٤-	١٢,٥-	٥,٥-	٦,٣-	٦,٨-	٨,٦-	٧,٣-	٧,٠-	٩,١-	٩,٢-	١٨,٥-	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦												
٦,٩-	٦,١-	٤,١-	—	٣,١-	—	٧,٣	٦,٦	٢,٩-	٤,٦-	١,٤-	١٥,٥-	
مجموعات أخرى												
٢٢,٨-	٢٠,٨-	١٩,١-	١١,٤-	١٨,٠-	١٧,٧-	٢١,٥-	٢٨,٢-	٢٥,٢-	٢٥,١-	٢١,٠-	٢٦,٢-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٣١,٩	٣٦,٥	٣٢,٤	٣٣,٦	٣٢,١	٢١,٥	١٧,٦	١١,٠	١٥,٨	٢٤,٩	٢٥,٧	٦,٧-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
للتذكير												
الوسيط												
١٥,٠-	١٦,٠-	١٢,٨-	٨,٨-	٩,٣-	٧,٩-	٨,٨-	٨,٩-	١٠,١-	٩,٩-	١٠,٧-	١٣,١-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الحساب الجاري: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول باء-١٦ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب الإقليم: معاملات الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية										
٦,٥١٨,٠	٥,٩٩٦,٤	٤,٩٨٧,٦	٤,٢٠٥,٩	٣,٤٥٩,٣	٢,٧٦٠,١	٢,١٣٩,٣	١,٧٥٢,٩	١,٦١٢,٥	١,٦٥٣,١	الصادرات
٥,٦٦٤,١	٥,٠٦٧,٩	٤,٢٢٢,٦	٣,٤٧٥,٨	٢,٩١٣,٢	٢,٤٣١,٠	١,٨٨٩,٤	١,٥٦٦,٧	١,٤٥٧,٣	١,٤٤٨,٥	الواردات
٨٥٣,٩	٩٢٨,٥	٧٦٤,٩	٧٣٠,١	٥٤٦,١	٣٢٩,٢	٢٤٩,٩	١٨٦,٣	١٥٥,٢	٢٠٤,٦	الميزان التجاري
١٥٣,٢-	١٣٤,٩-	١١٠,٦-	٩٤,٣-	٧٦,٢-	٧١,٧-	٧٢,٠-	٦٧,٤-	٦٦,٥-	٦٠,٧-	الخدمات، صافية
٧٠٠,٧	٧٩٣,٦	٦٥٤,٤	٦٣٥,٩	٤٦٩,٩	٢٥٧,٥	١٧٧,٩	١١٨,٩	٨٨,٧	١٤٣,٩	ميزان السلع والخدمات
٢٩٠,٤-	٣٠٧,٤-	٢٤٦,١-	٢٢٧,٤-	٢٠٠,٥-	١٨٢,٦-	١٥٣,٥-	١٣٤,٩-	١٢٥,٤-	١٢٥,٧-	الدخل، صاف
٢٥١,٩	٢٤٣,٢	٢٢٢,٦	١٩٨,٣	١٧٠,١	١٣٨,٨	١١٩,٩	٩٢,٧	٧٧,٩	٦٨,٧	التحويلات الجارية، صافية
٦٦٢,٢	٧٢٩,٤	٦٣٠,٩	٦٠٦,٧	٤٣٩,٥	٢١٣,٦	١٤٤,٣	٧٦,٦	٤١,١	٨٦,٩	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٧,٤٤٧,٢	٦,٨٤١,٩	٥,٧٢١,٣	٤,٨٢٨,٧	٣,٩٨٨,١	٣,٢٠٤,٣	٢,٤٨٨,٨	٢,٠٥٩,٩	١,٨٩٨,٦	١,٩٣٤,٢	صادرات السلع والخدمات
٢٧٠,٩	٢٤٦,٨	٢٤١,٩	٢١٢,١	١٧٠,٣	١٥١,٠	١٣٧,٩	١٢٥,٣	١٣١,٢	١٣٧,٣	مدفوعات الفائدة
٩٩٨,٩	٩٦٠,٦	٦٩٤,٢	٦١٧,٥	٥٢٢,٧	٣٤٩,٠	٢٦٣,٩	٢٠٧,٨	١٩٤,٣	٢٤٢,٠	ميزان تجارة النفط
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
٥٠٢,٢	٤٦٥,١	٣٦٥,٠	٣١٦,٦	٢٦٨,١	٢٠٩,١	١٦٢,١	١٢٨,٩	١٢٤,٣	١٣٣,١	الصادرات
٤٠١,٦	٣٦٣,٢	٣٠٥,٤	٢٤٩,٧	٢١٣,٥	١٧٨,٨	١٤٤,٣	١١٧,٧	١٠٥,١	١٠٣,٢	الواردات
١٠٠,٦	١٠١,٩	٥٩,٦	٦٦,٩	٥٤,٧	٣٠,٤	١٧,٧	١١,٢	١٩,٣	٢٩,٩	الميزان التجاري
٣٥,٦-	٣٥,٧-	٢٩,٣-	٢٢,٢-	٢٠,٧-	١٦,٨-	١٢,٧-	١١,٨-	١١,٤-	١١,١-	الخدمات، صافية
٦٤,٩	٦٦,٢	٣٠,٢	٤٤,٧	٣٣,٩	١٣,٥	٥,١	٠,٦-	٧,٩	١٨,٨	ميزان السلع والخدمات
٨٨,٤-	٨٠,٨-	٦١,٧-	٤٤,٣-	٤٣,٢-	٣٤,٠-	٢٧,١-	٢٢,٠-	١٩,٨-	٢٢,٠-	الدخل، صاف
٣٦,٢	٣٦,٣	٣٣,١	٢٩,٢	٢٥,١	٢٢,٥	١٨,١	١٤,٠	١٣,٢	١١,٥	التحويلات الجارية، صافية
١٢,٧	٢١,٧	١,٦	٢٩,٦	١٥,٨	٢,٠	٣,٩-	٨,٦-	١,٣	٨,٣	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٥٧٦,٥	٥٣٣,٠	٤٢٤,٩	٣٦٩,٦	٣١٢,٧	٢٤٦,٧	١٩٣,١	١٥٣,٣	١٤٧,٥	١٥٤,٩	صادرات السلع والخدمات
١٣,٧	١٢,٦	١٠,٩	٩,٧	١١,٢	١٠,٧	١٠,٩	١٠,٦	١١,٣	١٢,٦	مدفوعات الفائدة
٢٢٣,٦	٢٠٣,٣	١٤٦,١	١٣٠,٥	١١١,٢	٧٣,٨	٥٤,٨	٤٠,٢	٣٩,٤	٤٦,٤	ميزان تجارة النفط
أوروبا الوسطى والشرقية										
٨٦٥,١	٧٧٤,٠	٦٤٤,٣	٥١٢,٢	٤٢١,٧	٣٦٢,٨	٢٧٤,٣	٢١٢,٦	١٨٦,٤	١٦٧,٢	الصادرات
١,٠٢١,٦	٩٢٥,٣	٧٦٥,٤	٦٠٩,٣	٤٩٥,٢	٤٢٦,٠	٣٢٣,٠	٢٤٩,٥	٢١٨,٦	٢١٨,٩	الواردات
١٥٦,٤-	١٥١,٤-	١٢١,١-	٩٧,١-	٧٣,٥-	٦٣,١-	٤٨,٧-	٣٦,٩-	٣٢,٣-	٥١,٧-	الميزان التجاري
٣٨,٦	٣٥,٣	٣٠,٧	٢٤,٩	٢٤,١	١٨,١	١٤,٥	١١,٤	١٣,٢	١٥,٨	الخدمات، صافية
١١٧,٨-	١١٦,١-	٩٠,٤-	٧٢,٢-	٤٩,٥-	٤٥,٠-	٣٤,٣-	٣٥,٥-	١٩,١-	٣٥,٩-	ميزان السلع والخدمات
٦٢,٠-	٦٠,١-	٥٦,٠-	٤١,٢-	٣١,٦-	٣٠,٩-	١٦,٧-	١٠,٨-	٧,٩-	٧,١-	الدخل، صاف
٢٧,٩	٢٥,٨	٢٤,٩	٢٢,٥	١٩,٨	١٦,٦	١٣,٨	١٢,٢	١١,١	١١,٧	التحويلات الجارية، صافية
١٥١,٩-	١٥٠,٣-	١٢١,٥-	٩٠,٩-	٦١,٣-	٥٩,٣-	٣٧,٢-	٢٤,٠-	١٥,٨-	٣١,٣-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
١,٠٥٠,٤	٩٤٤,٣	٧٩١,٢	٦٢٩,٧	٥٢٦,٦	٤٥١,٧	٣٤٧,٢	٢٧١,٨	٢٤٤,٥	٢٢٨,٢	صادرات السلع والخدمات
٥٣,٨	٥٠,٠	٤٤,٣	٣٤,٨	٢٧,٤	٢٥,٥	١٦,٧	١٣,٩	١٣,٨	١٢,٧	مدفوعات الفائدة
١٠٤,١-	١٠١,٢-	٧٤,١-	٦٦,٨-	٤٩,٠-	٣١,٧-	٢٦,٩-	٢١,٧-	٢١,٣-	٢٢,٩-	ميزان تجارة النفط

الجدول باء-١٦ (تقمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
										كومونولث الدول المستقلة^١
٧٠١,٧	٦٦٧,٩	٥٢٣,٠	٤٣٣,٩	٣٤٦,٤	٢٦٨,٦	١٩٦,٨	١٥٥,١	١٤٥,٩	١٤٧,٣	الصادرات
٥٧٢,٤	٤٩٣,٢	٣٧٨,٢	٢٧٩,١	٢١٦,٤	١٧٤,٨	١٣٥,١	١٠٦,٨	٩٧,٣	٨٤,٦	الواردات
١٢٩,٤	١٧٤,٧	١٤٣,٨	١٥٤,٨	١٣٠,٠	٩٣,٩	٦١,٦	٤٨,٣	٤٨,٦	٦٢,٧	الميزان التجاري
٢٩,٨-	٢٧,٩-	٢٧,١-	١٩,٥-	١٩,٥-	١٧,٢-	١٣,٣-	١١,٩-	١٠,٨-	٧,٠-	الخدمات، صافية
٩٩,٥	١٤٦,٨	١١٦,٧	١٣٥,٣	١١٠,٤	٧٦,٦	٤٨,٣	٣٦,٥	٣٧,٨	٥٥,٦	ميزان السلع والخدمات
٤٢,٠-	٤٦,٤-	٤٦,٧-	٤٣,٨-	٣٧,٧-	١٦,٨-	١٥,٩-	٨,٩-	٦,٩-	٩,٨-	الدخل، صاف
٥,٣	٥,٨	٦,٢	٦,٣	٥,٦	٤,٠	٣,٧	٢,٧	٢,١	٢,٤	التحويلات الجارية، صافية
٦٢,٨	١٠٦,٢	٧٦,١	٩٧,٨	٨٨,٣	٦٣,٨	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	ميزان الحساب الجاري
										للتذكرة
٧٨٥,٣	٧٤٣,٤	٥٨٣,٣	٤٨٦,٨	٣٨٩,٣	٣٠٤,٣	٢٢٤,١	١٧٨,٦	١٦٥,٩	١٦٤,٧	صادرات السلع والخدمات
٦١,٢	٥٦,٧	٦٤,٥	٥٨,٥	٣٦,٧	٢٥,٢	٢٥,٠	١٣,٤	١٢,٣	١٣,٣	مدفوعات الفائدة
٣١٦,٩	٣٠٢,٤	٢١٤,٢	١٧٧,٧	١٣٧,٣	٨٨,٠	٥٩,١	٤٤,٥	٣٧,٧	٣٩,٧	ميزان تجارة النفط
										آسيا النامية
٢,٥٤٥,٣	٢,٣٥٥,٢	١,٩٦٦,٦	١,٦٢٢,٢	١,٣١٨,٤	١,٠٦٥,٧	٨٣٣,٦	٦٧٥,٧	٥٩٣,٦	٦٠٣,٢	الصادرات
٢,٢٦١,٩	١,٩٩٧,٠	١,٦٩٦,٣	١,٤٢٣,٣	١,٢١٢,٦	١,٠٠٣,٥	٧٦٣,٧	٦٠٧,٨	٥٤٠,٣	٥٤٧,٠	الواردات
٢٨٣,٤	٣٥٨,٢	٢٧٠,٣	١٩٨,٩	١٠٥,٨	٦٢,٣	٦٩,٩	٦٧,٩	٥٣,٣	٥٦,٢	الميزان التجاري
٢٧,٩	٢١,٦	١٣,٨	٧,٩	٢,٤-	٧,٠-	١٦,٢-	١٢,١-	١٤,٥-	١٣,٤-	الخدمات، صافية
٣١١,٣	٣٧٩,٨	٢٨٤,١	٢٠٦,٨	١٠٣,٣	٥٥,٣	٥٣,٧	٥٥,٨	٣٨,٩	٤٢,٨	ميزان السلع والخدمات
٤٥,٨-	٤٤,٨-	١٧,٦-	٢٨,٦-	٢٧,٤-	٣٤,٢-	٣٤,٨-	٤٠,٨-	٤٣,٣-	٤٠,٣-	الدخل، صاف
١٤١,٦	١١٢,٦	١١٧,١	٩٩,٣	٨٥,٥	٦٨,١	٦٣,٧	٤٩,٨	٤١,١	٣٦,٠	التحويلات الجارية، صافية
٤٠٧,١	٣٦٧,٥	٣٨٣,٥	٢٧٧,٥	١٦١,٤	٨٩,٢	٨٢,٦	٦٤,٨	٣٦,٧	٣٨,٥	ميزان الحساب الجاري
										للتذكرة
٢,٩١٤,٤	٢,٥٨٣,٤	٢,٣٥١,٠	١,٨٦٥,٨	١,٥١٦,٥	١,٢٣٠,٩	٩٥٢,٣	٧٨٤,٨	٦٨٩,٥	٦٩٥,٤	صادرات السلع والخدمات
٥٧,٤	٥٠,٠	٤٤,٨	٤٠,٤	٣٣,١	٢٨,٤	٢٧,٤	٢٨,٠	٢٨,٥	٣٢,٢	مدفوعات الفائدة
٢٥٤,٢-	٢٤١,١-	١٧٦,٧-	١٥١,٦-	١١٤,٠-	٨٠,٥-	٥٠,٢-	٣٨,٦-	٣٤,٦-	٣٧,١-	ميزان تجارة النفط
										الشرق الأوسط
٩٨٦,٧	٩٤٠,٩	٧١٨,٣	٦٣٧,٥	٥٢١,٢	٣٧٨,٥	٢٨٦,٧	٢٢٨,٠	٢١٣,٧	٢٣٨,٣	الصادرات
٥١٤,٠	٤٥٠,٣	٣٧٦,٣	٣٢٥,٢	٢٨٠,٦	٢٢٩,٤	١٧٨,٥	١٥١,٩	١٣٩,٢	١٢٩,٨	الواردات
٤٧٢,٧	٤٩٠,٥	٣٤٢,٠	٣١٢,٢	٢٥٠,٥	١٤٩,١	١٠٨,٢	٧٦,١	٧٤,٥	١٠٨,٤	الميزان التجاري
١١٩,٦-	٩٧,٩-	٧٧,٤-	٧٠,٣-	٤٣,٨-	٣٨,٨-	٣٤,٥-	٣٣,١-	٢٧,٩-	٣٢,١-	الخدمات، صافية
٣٥٣,١	٣٩٢,٧	٢٦٤,٦	٢٤١,٩	٢٠٦,٧	١١٠,٣	٧٣,٧	٤٣,١	٤٦,٦	٧٦,٣	ميزان السلع والخدمات
٤٦,٣	٣٠,٨	٣٣,٥	٢٦,١	١١,٤	٢,٨	١,٣	٣,١	٩,٣	٩,٩	الدخل، صاف
٢٩,١-	٢٥,١-	٢٣,٥-	٢٠,٧-	١٧,٨-	١٦,٠-	١٥,٩-	١٥,٩-	١٦,٠-	١٤,٨-	التحويلات الجارية، صافية
٣٧٠,٣	٣٩٨,٣	٢٧٤,٦	٢٤٧,٣	٢٠٠,٣	٩٧,١	٥٩,١	٣٠,٣	٣٩,٩	٧١,٥	ميزان الحساب الجاري
										للتذكرة
١,٠٨٥,٥	١,٠٣٢,٣	٨٠٠,٤	٧٠٥,٩	٥٩١,٩	٤٢٨,٩	٣٢٨,٠	٢٦٣,٩	٢٤٧,٢	٢٦٩,٦	صادرات السلع والخدمات
٢٩,٤	٢٢,٧	١٩,٧	١٤,٥	١٠,٤	١١,٤	٨,٢	٩,٣	٩,٤	٩,٣	مدفوعات الفائدة
٧٤٣,١	٧١٧,٩	٥٢٣,٣	٤٦٢,٤	٣٨٣,٠	٢٦١,٦	١٩٩,١	١٥٧,٢	١٥٠,٤	١٨٣,٧	ميزان تجارة النفط
										نصف الكرة الغربي
٩١٦,٩	٨٩٣,٤	٧٧١,٤	٦٨٣,٥	٥٧٣,٥	٤٧٥,٣	٣٨٥,٨	٣٥٢,٧	٣٤٨,٥	٣٦٤,١	الصادرات
٨٩٢,٦	٨٢٨,٩	٧٠١,٠	٥٨٩,١	٤٩٤,٨	٤١٨,٦	٣٤٤,٧	٣٣٣,١	٣٥٦,٨	٣٦٥,٠	الواردات
٢٤,٣	٥٤,٦	٧٠,٤	٩٤,٤	٧٨,٧	٥٦,٧	٤١,١	١٩,٦	٨,٣-	٠,٩-	الميزان التجاري
٣٤,٦-	٣٠,٤-	٢١,٣-	١٥,١-	١٣,٧-	١٠,٠-	٩,٧-	١٠,٠-	١٥,١-	١٢,٩-	الخدمات، صافية
١٠,٣-	٢٤,٢	٤٩,٢	٧٩,٣	٦٥,٠	٤٦,٨	٣١,٥	٩,٦	٢٣,٤-	١٣,٨-	ميزان السلع والخدمات
٩٨,٥-	١٠٦,٠-	٩٧,٥-	٩٥,٦-	٨١,٩-	٦٩,٦-	٦٠,٣-	٥٥,٤-	٥٦,٩-	٥٦,٣-	الدخل، صاف
٦٩,٩	٦٧,٨	٦٤,٨	٦١,٧	٥١,٩	٤٣,٦	٣٦,٦	٢٩,٩	٢٦,٤	٢١,٨	التحويلات الجارية، صافية
٣٨,٩-	١٤,١-	١٦,٤	٤٥,٤	٣٥,٠	٢٠,٨	٧,٧	١٦,٠-	٥٤,٠-	٤٨,٣-	ميزان الحساب الجاري
										للتذكرة
١,٠٣٥,١	١,٠٠٥,٥	٨٧٠,٦	٧٧٠,٩	٦٥١,١	٥٤١,٨	٤٤٤,٠	٤٠٧,٤	٤٠٤,١	٤٢١,٣	صادرات السلع والخدمات
٥٥,٤	٥٤,٨	٥٧,٨	٥٤,٣	٥١,٥	٤٩,٧	٤٩,٧	٥٠,١	٥٥,٨	٥٧,٣	مدفوعات الفائدة
٧٣,٥	٧٩,٢	٦١,٥	٦٥,٣	٥٤,٢	٣٧,٩	٢٨,٠	٢٦,٣	٢٢,٧	٣٢,١	ميزان تجارة النفط

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومونولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الحساب الجاري: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول باء-١٧ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب المعايير التحليلية: معاملات الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١.٩٤٢,٣	١.٨٥٣,٣	١.٤١٠,٦	١.٢٣٥,٩	١.٠١٤,١	٧٢٦,٢	٥٤٠,٥	٤٢٩,١	٤٠٨,١	٤٥٣,٠	الصادرات
١.٠٦٦,٩	٩٣٠,١	٧٤١,٩	٥٩٧,٨	٤٩٣,٢	٣٩٣,٤	٣٠٨,٨	٢٥٩,٢	٢٣٢,٦	٢٠٧,١	الواردات
٨٧٥,٤	٩٢٣,٢	٦٦٨,٧	٦٣٨,٢	٥٢٠,٩	٣٣٢,٨	٢٣١,٦	١٦٩,٩	١٧٥,٥	٢٤٥,٩	الميزان التجاري
٢١٨,٩-	١٨٦,٧-	١٥٦,٩-	١٢٩,٩-	١٠١,٧-	٨٧,٠-	٧١,٩-	٦٥,٠-	٥٩,٠-	٥٩,٠-	الخدمات، صافية
٦٥٦,٥	٧٣٦,٥	٥١١,٨	٥٠٨,٣	٤١٩,٢	٢٤٥,٨	١٥٩,٧	١٠٤,٩	١١٦,٥	١٨٦,٩	ميزان السلع والخدمات
٦٣,١-	٧٨,٨-	٥٦,٣-	٥١,٠-	٥٠,٢-	٤٠,٨-	٣٤,١-	٢٢,٧-	١٢,١-	١٦,٤-	الدخل، صاف
٤٥,٥-	٣٨,٢-	٣١,٩-	٢٤,٩-	١٩,٣-	١٩,١-	١٩,٣-	٢٠,٦-	٢٠,٨-	١٨,٨-	التحويلات الجارية، صافية
٥٤٨,٠	٦١٩,٦	٤٢٣,٥	٤٣٢,٤	٣٤٩,٧	١٨٥,٩	١٠٦,٤	٦١,٦	٨٣,٦	١٥١,٧	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٢.٠٦٨,٨	١.٩٧٢,٩	١.٥١٣,٢	١.٣٣٤,٥	١.٠٨٦,٧	٧٨٤,٦	٥٨٧,٩	٤٦٩,٥	٤٤٣,٢	٤٨٤,١	صادرات السلع والخدمات
٩٥,٥	٨٤,١	٨٨,٧	٧٧,٧	٥٣,١	٤٢,٢	٣٩,٠	٢٨,٢	٢٨,١	٢٩,٧	مدفوعات الفائدة
١.٤٣٨,١	١.٢٧٥,٤	٩٩٦,٠	٨٧٣,٣	٧١٥,٧	٤٨٤,٣	٣٥٤,٦	٢٧٩,٠	٢٦٦,٢	٣١٤,٩	ميزان تجارة النفط
صادرات غير الوقود										
٤.٥٧٥,٨	٤.١٤٣,١	٣.٥٧٧,٠	٢.٩٦٩,٩	٢.٤٤٥,١	٢.٠٣٣,٩	١.٥٩٨,٨	١.٣٣٣,٩	١.٢٠٤,٤	١.٢٠٠,٠	الصادرات
٤.٥٩٧,٣	٤.١٣٧,٨	٣.٤٨٠,٧	٢.٨٧٨,٠	٢.٤٢٠,٠	٢.٠٣٧,٥	١.٥٨٠,٦	١.٣٠٧,٤	١.٢٢٤,٧	١.٢٤١,٤	الواردات
٢١,٥-	٥,٣	٩٦,٣	٩٢,٠	٢٥,٢	٣,٦-	١٨,٢	١٦,٤	٢٠,٣-	٤١,٤-	الميزان التجاري
٦٥,٦	٥١,٨	٤٦,٣	٣٥,٦	٢٥,٥	١٥,٣	٠,١-	٢,٤-	٧,٥-	١,٧-	الخدمات، صافية
٤٤,١	٥٧,١	١٤٢,٦	١٢٧,٦	٥٠,٧	١١,٧	١٨,٢	١٤,٠	٢٧,٨-	٤٣,٠-	ميزان السلع والخدمات
٢٢٧,٣-	٢٢٨,٦-	١٨٩,٦-	١٧٦,٤-	١٥٠,٣-	١٤١,٨-	١١٩,٤-	١١٢,٢-	١١٣,٣-	١٠٩,٢-	الدخل، صاف
٢٩٧,٣	٢٨١,٣	٢٥٤,٥	٢٢٣,٢	١٨٩,٤	١٥٧,٩	١٣٩,١	١١٣,٢	٩٨,٦	٨٧,٥	التحويلات الجارية، صافية
١١٤,٢	١٠٩,٨	٢٠٧,٢	١٧٤,٣	٨٩,٨	٢٧,٧	٣٧,٩	١٥,٠	٤٢,٥-	٦٤,٨-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٥.٢٧٨,٤	٤.٨٦٩,٠	٤.٢٠٨,٠	٣.٥٠٤,٢	٢.٩٠١,٣	٢.٤١٩,٦	١.٩٠٠,٩	١.٥٩٠,٤	١.٤٥٥,٤	١.٤٥٠,١	صادرات السلع والخدمات
١٧٥,٤	١٦٢,٧	١٥٣,٢	١٣٤,٤	١١٧,٢	١٠٨,٨	٩٨,٩	٩٧,١	١٠٣,١	١٠٧,٦	مدفوعات الفائدة
٤٢٩,١-	٤١٤,٨-	٣٠١,٨-	٢٥٥,٨-	١٩٣,٠-	١٣٥,٣-	٩٠,٧-	٧١,٢-	٧١,٩-	٧٢,٩-	ميزان تجارة النفط
منتجات أولية غير الوقود										
١١٥,١	١١٥,٤	١٠٩,٨	٩٢,٨	٦٨,٨	٥٦,٤	٣٩,٠	٣٢,٠	٣٢,٠	٣٣,٥	الصادرات
١٠١,٢	٩١,٠	٧٨,٣	٦٤,٥	٥٥,٩	٤٤,٨	٣٥,٢	٣١,٥	٣٠,٤	٣٠,٨	الواردات
١٣,٩	٢٤,٤	٣١,٤	٢٨,٣	١٢,٩	١١,٦	٣,٨	٠,٥	١,٦	٢,٧	الميزان التجاري
١١,٣-	٩,٨-	٨,٣-	٦,٠-	٥,٣-	٥,١-	٣,٧-	٣,٥-	٣,٣-	٢,٩-	الخدمات، صافية
٢,٦	١٤,٦	٢٣,٢	٢٢,٣	٧,٦	٦,٥	٠,١	٣,٠-	١,٨-	٠,٢-	ميزان السلع والخدمات
٢٠,٣-	٢٧,٦-	٢٦,٤-	٢٤,٧-	١٤,٣-	١١,٤-	٧,٠-	٤,٨-	٤,٤-	٤,٧-	الدخل، صاف
١٤,٠	١٣,٤	١٢,٤	١٢,٢	٧,٢	٤,٩	٤,٠	٣,٣	٢,٧	٢,٥	التحويلات الجارية، صافية
٣,٧-	٠,٣	٩,٢	٩,٩	٠,٦	—	٢,٩-	٤,٥-	٣,٥-	٢,٤-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
١٣٠,٥	١٣٠,٢	١٢٣,٤	١٠٥,١	٨٠,٢	٦٥,٩	٤٧,٠	٣٨,٩	٣٨,٥	٣٩,٩	صادرات السلع والخدمات
٢,٠	٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٧	٢,٢	٣,٣	مدفوعات الفائدة
١٠,٨-	٩,٩-	٧,٢-	٦,٠-	٥,٢-	٣,٩-	٢,٧-	٢,٠-	٢,٠-	١,٩-	ميزان تجارة النفط

الجدول باء-١٧ (تابع)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز المدين الصافي										
٢.٨٣٢,٢	٢.٦١٧,٢	٢.٢٢٨,٦	١.٨٧٧,٤	١.٥٦٣,٥	١.٣١٩,٥	١.٠٦٠,٢	٩٠٧,٩	٨٥١,٨	٨٥٤,٠	الصادرات
٣.١٩٣,٨	٢.٩٢٣,١	٢.٤٣٩,٦	٢.٠١١,١	١.٦٨٧,٨	١.٤٠٣,٨	١.١٠٦,١	٩٥٠,٦	٩٢١,٥	٩٤٥,٧	الواردات
٣٦١,٦-	٣٠٥,٨-	٢١١,٠-	١٣٣,٧-	١٢٤,٣-	٨٤,٣-	٤٦,٠-	٤٢,٧-	٦٩,٧-	٩١,٦-	الميزان التجاري
٣٤,٠	٢٦,٨	٣٠,٢	٢٩,٠	٢٤,٢	١٧,٦	٤,٠	٠,٣	٣,٢-	٤,٠	الخدمات، صافية
٣٢٧,٦-	٢٧٩,١-	١٨٠,٨-	١٠٤,٧-	١٠٠,١-	٦٦,٧-	٤٢,٠-	٤٢,٤-	٧٣,٠-	٨٧,٧-	ميزان السلع والخدمات
٢٥٧,٥-	٢٥٤,٥-	٢٣١,١-	٢٠١,٣-	١٧٠,٣-	١٤١,٦-	١١٢,٤-	٩٥,٨-	٩٢,٦-	٩١,٨-	الدخل، صاف
٢٦٥,٨	٢٥١,٠	٢٢٤,١	١٩٦,٦	١٦٨,٣	١٣٨,٠	١٢٣,٤	١٠٣,٣	٩٣,٠	٨٤,٠	التحويلات الجارية، صافية
٣١٩,٢-	٢٨٢,٦-	١٨٧,٨-	١٠٩,٣-	١٠٢,١-	٧٠,٣-	٣٠,٩-	٣٤,٩-	٧٢,٦-	٩٥,٤-	ميزان الحساب الجاري
للتذكرة										
٣.٤٣٢,٣	٣.١٦٨,٨	٢.٧١٦,١	٢.٢٩٤,٠	١.٩٢١,٩	١.٦٢٢,٦	١.٣٠٠,٦	١.١١٩,٠	١.٠٥٤,٠	١.٠٥٨,٩	صادرات السلع والخدمات
١٥٢,٣	١٤٤,٦	١٣٦,٢	١١٩,٢	١٠٣,٥	٩٦,٠	٨٧,٦	٨٦,٣	٩٣,١	٩٩,٧	مدفوعات الفائدة
١٨٨,٨-	١٨٥,٥-	١٣٩,٠-	١٢١,٢-	٩٦,٢-	٦٤,٣-	٤٧,٦-	٣٩,٣-	٤٣,٣-	٤٣,٧-	ميزان تجارة النفط
التمويل الرسمي										
١٥٠,٣	١٣٥,١	١١٣,٢	٩٧,٥	٨٠,٠	٦٧,٤	٥٤,١	٤٦,٤	٤٤,٥	٤٤,٨	الصادرات
١٩٩,٨	١٨٢,٠	١٥١,٤	١٢٠,٤	١٠٠,٦	٨٥,٩	٦٨,٧	٥٨,٥	٥٥,٧	٥٦,٢	الواردات
٤٩,٥-	٤٧,٠-	٣٨,١-	٢٢,٩-	٢٠,٦-	١٨,٤-	١٤,٥-	١٢,١-	١١,٢-	١١,٤-	الميزان التجاري
٨,٥-	٩,٩-	٧,٥-	٤,٢-	٢,٩-	٣,٠-	٣,٦-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٧-	الخدمات، صافية
٥٨,٠-	٥٦,٩-	٤٥,٧-	٢٧,١-	٢٣,٦-	٢١,٥-	١٨,١-	١٥,٠-	١٣,٦-	١٤,١-	ميزان السلع والخدمات
٦,٣-	٤,٧-	٤,٣-	٧,٥-	٦,٩-	٣,٨-	٤,٤-	٣,٥-	٣,٣-	٣,٠-	الدخل، صاف
٣٩,٥	٣٦,٨	٣٢,٧	٢٨,٠	٢٤,٣	١٩,٧	١٦,٨	١٤,٣	١٣,٠	١٢,١	التحويلات الجارية، صافية
٢٤,٨-	٢٤,٨-	١٧,٢-	٦,٥-	٦,١-	٥,٦-	٥,٧-	٤,٢-	٣,٩-	٥,١-	ميزان الحساب الجاري
للتذكرة										
١٧٨,٦	١٦٠,٦	١٣٧,١	١١٩,٠	٩٧,٩	٨٢,٨	٦٦,٧	٥٧,٧	٥٦,٠	٥٥,٦	صادرات السلع والخدمات
٤,٨	٤,٤	٤,١	٣,٩	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٠	٢,٩	٣,١	مدفوعات الفائدة
١١,٩-	١١,٨-	١٠,٧-	٧,١-	٤,٧-	٢,٩-	٢,٥-	١,٨-	٢,١-	١,٤-	ميزان تجارة النفط
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجرية خدمة الدين										
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦										
٤١٢,٤	٣٨١,٩	٣٢٦,٨	٢٨٣,٥	٢٣٩,٦	٢٠٠,٨	١٧١,٤	١٥١,٠	١٤٥,٣	١٥٢,٦	الصادرات
٤٢٢,٢	٣٨٦,٧	٣٢٥,٦	٢٧١,٢	٢٣٤,٦	١٨٢,١	١٤٢,٤	١٢٣,٣	١٣٠,٤	١٣٧,٧	الواردات
٩,٨-	٤,٨-	١,٢	١٢,٢	٥,٠	١٨,٧	٢٩,٠	٢٧,٨	١٤,٨	١٤,٩	الميزان التجاري
٣٠,٠-	٢٩,٦-	٢٣,٥-	٢٠,٢-	١٨,٢-	١٥,٠-	١٥,٩-	١٣,٦-	١٦,٠-	١٥,٨-	الخدمات، صافية
٣٩,٨-	٣٤,٣-	٢٢,٣-	٨,٠-	١٣,١-	٣,٧	١٣,١	١٤,٢	١,١-	٠,٩-	ميزان السلع والخدمات
٥٤,٩-	٥٢,٣-	٤٧,٤-	٤٠,٥-	٣٨,٠-	٣٥,٧-	٣٦,٨-	٢٦,٢-	٢٦,٠-	٢٦,٩-	الدخل، صاف
٦٠,٧	٥٨,٧	٥٣,٥	٤٨,٦	٤٢,١	٣٢,١	٢٨,٧	٢٤,١	٢٢,٠	١٩,٤	التحويلات الجارية، صافية
٣٤,٠-	٢٧,٩-	١٦,١-	٠,١	٩,١-	٠,١	١٥,٠	١٢,٠	٥,١-	٨,٤-	ميزان الحساب الجاري
للتذكرة										
٤٩٤,٠	٤٥٧,٤	٣٩٧,٢	٣٤٤,٢	٢٩٣,٦	٢٤٧,٢	٢٠٥,٧	١٨٢,٨	١٧٥,٣	١٨١,٩	صادرات السلع والخدمات
١٩,٤	١٩,٨	٢١,٦	٢٠,٠	٢٠,٢	٢٠,٥	٢٠,٤	٢١,٩	٢٣,٥	٢٨,٧	مدفوعات الفائدة
١,٧-	٥,١-	١,٨-	١,٥	٠,٤-	٢,٤	٢,٩	٢,٩	٢,٣	٣,٦	ميزان تجارة النفط

الحساب الجاري: اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

الجدول باء-١٧ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
										مجموعات أخرى
										البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٧٢,٢	٦٦,٢	٥٦,٦	٥٠,٩	٤٠,٨	٣٤,٨	٢٦,٩	٢٣,٠	٢٢,١	٢١,٧	الصادرات
٩٥,٥	٨٦,٣	٧٣,٧	٦١,٢	٥٢,٤	٤٣,٥	٣٥,١	٣١,٥	٢٨,٨	٢٧,٥	الواردات
٢٣,٣-	٢٠,١-	١٧,١-	١٠,٣-	١١,٦-	٨,٨-	٨,٢-	٨,٤-	٦,٧-	٥,٨-	الميزان التجاري
١١,١-	١١,٥-	٩,٩-	٨,٤-	٦,٧-	٥,٩-	٥,١-	٤,٣-	٤,١-	٣,٧-	الخدمات، صافية
٣٤,٤-	٣١,٥-	٢٦,٩-	١٨,٧-	١٨,٣-	١٤,٧-	١٣,٣-	١٢,٨-	١٠,٧-	٩,٤-	ميزان السلع والخدمات
٩,٠-	٧,٨-	٦,٨-	٧,٦-	٦,١-	٥,٢-	٤,٣-	٣,٩-	٤,٢-	٤,٢-	الدخل، صاف
٢٣,٠	٢٢,٢	٢٠,٠	١٩,٠	١٥,١	١٢,١	١٠,٢	٨,٣	٧,٩	٦,٧	التحويلات الجارية، صافية
٢٠,٤-	١٧,١-	١٣,٨-	٧,٣-	٩,٣-	٧,٧-	٧,٤-	٨,٣-	٧,١-	٧,٠-	ميزان الحساب الجاري
										للتذكرة
٨٩,٦	٨٢,٤	٧٢,١	٦٤,١	٥١,٨	٤٣,٧	٣٤,٣	٢٩,٥	٢٨,٢	٢٧,٧	صادرات السلع والخدمات
٢,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٥	٢,٨	٢,٩	٣,٠	مدفوعات الفائدة
٤,٠-	٤,٢-	٥,٠-	٢,٤-	٢,٤-	١,٤-	١,١-	٠,٦-	٠,٨-	—	ميزان تجارة النفط
										الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١,١٢١,١	١,٠٦٧,٤	٨١٧,٨	٧٢٣,٠	٦٠٤,٤	٤٣٤,٥	٣٣٠,٩	٢٦٣,٧	٢٤٨,٦	٢٧٥,٤	الصادرات
٦٢٣,٥	٥٤٧,٦	٤٥٧,٢	٣٩٠,١	٣٣٩,٧	٢٨٠,٦	٢١٨,٥	١٨٦,٥	١٧٠,٧	١٦٠,٢	الواردات
٤٩٧,٦	٥١٩,٨	٣٦٠,٦	٣٣٣,٠	٢٦٤,٧	١٥٣,٩	١١٢,٣	٧٧,٢	٧٧,٩	١١٥,٢	الميزان التجاري
١١٩,٤-	٩٧,٠-	٧٦,٣-	٦٨,١-	٤١,٧-	٣٦,٩-	٣٢,٧-	٣١,٧-	٢٦,٧-	٣١,٣-	الخدمات، صافية
٣٧٨,٢	٤٢٢,٨	٢٨٤,٣	٢٦٤,٩	٢٢٣,٠	١١٧,٠	٧٩,٦	٤٥,٥	٥١,٣	٨٣,٩	ميزان السلع والخدمات
٣٤,٥	١٩,٥	٢٤,٤	١٦,٤	٢,٢	٤,٥-	٤,٧-	٢,١-	٤,٦	٤,٤	الدخل، صاف
١٤,٨-	١٠,٤-	١٠,٣-	٩,٤-	٦,٨-	٥,٧-	٧,٧-	٩,٥-	١٠,١-	١٠,١-	التحويلات الجارية، صافية
٣٩٧,٩	٤٣١,٩	٢٩٨,٤	٢٧١,٩	٢١٨,٥	١٠٦,٧	٦٧,٢	٣٣,٩	٤٥,٧	٧٨,١	ميزان الحساب الجاري
										للتذكرة
١,٢٤٥,٨	١,١٨٢,٥	٩٢٠,١	٨٠٨,٥	٦٨٠,١	٤٩٧,٣	٣٨٢,٤	٣٠٨,٢	٢٩٠,١	٣١٣,٧	صادرات السلع والخدمات
٣١,٩-	٢٥,٢-	٢٢,٣-	١٧,١-	١٣,٢-	١٤,٧-	١١,٣-	١٢,٥-	١٢,٨-	١٣,٠-	مدفوعات الفائدة
٨٢٨,٠	٧٩٨,٥	٥٨٤,١	٥١٥,٧	٤٢٧,٦	٢٩٢,٨	٢٢٢,٥	١٧٤,٨	١٦٨,١	٢٠٤,٠	ميزان تجارة النفط

الملحق الإحصائي

الجدول باء-١٨ موجز ميزان المدفوعات والتدفقات الرأسمالية والتمويل الخارجي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية									
ميزان المدفوعات ^١									
٦٦٢,٢	٧٢٩,٤	٦٣٠,٩	٦٠٦,٧	٤٣٩,٥	٢١٣,٦	١٤٤,٣	٧٦,٦	٤١,١	٨٦,٩
ميزان مدفوعات الحساب الجاري									
٧٠٠,٧	٧٩٣,٦	٦٥٤,٤	٦٣٥,٩	٤٦٩,٩	٢٥٧,٥	١٧٧,٩	١١٨,٩	٨٨,٧	١٤٣,٩
ميزان السلع والخدمات									
٢٩٠,٤-	٣٠٧,٤-	٢٤٦,١-	٢٢٧,٤-	٢٠٠,٥-	١٨٢,٦-	١٥٣,٥-	١٣٤,٩-	١٢٥,٤-	١٢٥,٧-
الدخل، صاف									
٢٥١,٩	٢٤٣,٢	٢٢٢,٦	١٩٨,٣	١٧٠,١	١٣٨,٨	١١٩,٩	٩٢,٧	٧٧,٩	٦٨,٧
التحويلات الجارية، صافية									
٦٦٦,٥-	٧٢٩,١-	٦٤٨,٥-	٥٧٢,٧-	٣٧٠,١-	٢٣٣,٠-	١٤٦,١-	٤٩,٢-	٦,٢	٤٦,٨-
ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي والمالي									
٣٠,٠	٢٣,٤	٢٥,١	٥١,٥	١٨,٦	١٠,١	١١,٥	١,٣-	١,٤	٢٠,٩
ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي ^٢									
٦٩٦,٦-	٧٥٢,٦-	٦٧٣,١-	٦٢٤,٢-	٣٨٨,٨-	٢٤٣,١-	١٥٧,٦-	٤٧,٩-	٤,٨	٦٧,٧-
ميزان مدفوعات الحساب المالي									
٣١٢,٨	٢٩٩,٩	٣٠٤,٩	٢٤٢,٤	٢٤٦,٩	١٩٤,٥	١٥٢,٤	١٦٣,١	١٧٥,٦	١٥٣,٤
استثمار مباشر، صاف									
٤٢,٨-	١٤٢,٦-	١١,٢-	١١٠,١-	٢٤,٠-	٦,١	٢٤,٠-	٤٦,٦-	٥٣,٣-	٣٣,١-
استثمار الحافظة، صاف									
٨٢,٧	٧٩,١	٢٢٢,٩	٥٤,٠-	٧١,٦-	١٤,٥-	٦,٨	١٢,٩-	٢١,١-	٩٦,٣-
استثمار آخر، صاف									
١٠٤٨,٣-	٩٨٨,٠-	١١٨٧,٩-	٧٠١,٢-	٥٣٩,٦-	٤٢٨,٣-	٢٩١,٥-	١٥١,٣-	٩٥,٤-	٩١,٥-
أصول احتياطية									
٤,٩	٠,٣	١٧,٣	٣٣,٦-	٦٩,٨-	١٨,٣	٠,٨	٢٧,٤-	٤٨,١-	٤٠,٣-
السهم والخطأ، صاف									
التدفقات الرأسمالية									
إجمالي التدفقات الرأسمالية، صاف ^٣									
٣٥٠,٨	٢٢٤,٥	٥١٤,٤	٧٦,٣	١٤٩,٥	١٨٤,٥	١٣٣,٨	١٠٣,٢	١٠٠,٢	٢٣,٨
صافي التدفقات الرسمية									
١١٩,٣-	١٣٨,١-	١٠٩,٥-	١٤٣,٤-	٩٧,٣-	٥٦,٦-	٣٥,٣-	٣,٦	١٢,٦	٢٥,٨-
صافي التدفقات الخاصة ^٤									
٤٧٣,٢	٣٦٢,٢	٦٢٨,٨	٢٥٥,٧	٢٦٩,٨	٢٤٢,٥	١٧٠,٩	١٠٠,٢	٨٩,١	٦١,٠
استثمار مباشر، صاف									
٣١٢,٨	٢٩٩,٩	٣٠٤,٩	٢٤٢,٤	٢٤٦,٩	١٩٤,٥	١٥٢,٤	١٦٣,١	١٧٥,٦	١٥٣,٤
استثمار الحافظة الخاص، صاف									
٩٠,٠	٦,٩	١٠٣,١	٣٣,٨-	١٤,٨	٤٣,٧	٧,٦	٤٠,٣-	٤٥,٠-	١٣,٨-
تدفقات خاصة أخرى، صافية									
٧٢,٢	٦٨,٣	٢٢٢,٩	٤٩,٠	١٠,٠	٥,٩	١٢,٤	٢٠,٢-	٤٠,٦-	٧٨,٥-
التمويل الخارجي ^٥									
صافي التمويل الخارجي ^٦									
١,٣٢١,٣	١,٢٩٢,١	١,٤٦٢,٨	٨٦٥,٦	٦٢٨,٥	٤٧٢,٨	٣١٥,٦	١٨٢,٤	١٨٦,٣	٢٤٥,٨
التدفقات غير المنشئة للدين									
٨٣٢,٠	٧٨٦,٧	٨٢٢,٢	٥٤٠,٠	٤١٧,٥	٢٩٠,٤	١٩٢,١	١٦٨,٤	١٧٣,٨	٢٠٣,٣
تحويلات رأسمالية ^٧									
٣٠,٠	٢٣,٤	٢٥,١	٥١,٥	١٨,٦	١٠,١	١١,٥	١,٣-	١,٤	٢٠,٩
استثمار أجنبي مباشر وخصوم المشاركة في رأس المال ^٨									
٨٠٢,٠	٧٦٣,٤	٧٩٧,١	٤٨٨,٧	٣٩٩,٠	٢٨٠,٤	١٨٠,٧	١٦٩,٨	١٧٢,٤	١٨٢,٥
صافي الاقتراض الخارجي ^٩									
٤٨٩,٣	٥٠٥,٤	٦٤٠,٦	٣٢٥,٥	٢١١,٠	١٨٢,٤	١٢٣,٦	١٣,٩	١٢,٥	٤٢,٥
اقتراض من دائنين رسميين ^{١٠}									
١٠,٥	١٠,٨	—	١٠٣,١-	٨١,٦-	٢٠,٤-	٥,٦-	٧,٤	١٩,٤	١٧,٩-
منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي ^{١١}									
—	—	٥,٢-	٣٠,٣-	٣٩,٧-	٢٩,٩-	١,٨	١٣,٤	١٩,٠	١٠,٨-
اقتراض من بنوك ^{١٢}									
٢٢٣,٧	١٩٥,٥	١٣٣,٩	٧٧,٩	٣٥,٠	٣٤,٩	٢٨,٠	١٨,٦-	٨,٨-	٣٦,٥-
اقتراض من جهات خاصة أخرى ^{١٣}									
٢٥٥,١	٢٩٩,١	٥٠٦,٧	٣٥٠,٧	٢٥٧,٦	١٦٧,٩	١٠١,٢	٢٥,٢	٢,٠	٩٦,٩
للتذكرة									
ميزان السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي ^{١٤}									
٣,٥	٤,٤	٤,٣	٥,١	٤,٤	٢,٩	٢,٤	١,٨	١,٤	٢,٢
الاستهلاك المقرر للدين الخارجي									
٥٠٥,٥	٤٦٨,٨	٤٣٨,٤	٥٣٦,٧	٤٥٧,٠	٣٦٥,٥	٣٥٣,١	٣١٧,١	٢٩٩,٢	٣٢٢,٩
إجمالي التمويل الخارجي ^{١٥}									
١,٨٢٦,٨	١,٧٦٠,٩	١,٩٠١,١	١,٤٠٢,٢	١,٠٨٥,٥	٨٣٨,٣	٦٦٨,٧	٤٣٩,٤	٤٨٥,٥	٥٦٨,٧
إجمالي الاقتراض الخارجي ^{١٦}									
٩٩٤,٧	٩٧٤,١	١,٠٧٨,٩	٨٦٢,١	٦٦٧,٩	٥٤٧,٩	٤٧٦,٦	٣٣١,٠	٣١١,٨	٣٦٥,٤
التمويل الخارجي الاستثنائي، صاف									
٣,٦	١٠,٧	١٢,٤	٢٢,٠	٢٢,٧-	١٧,٣	٢٣,٠	٥٢,٥	٢٨,٤	١٨,٧
منه: متأخرات خدمة الدين									
...	...	٠,٧	٠,٥	٦,٦-	٩,٦	١٧,٥	١١,٥	٠,١	٣١,٥-
إعفاء من الدين									
...	...	٥,٤	٢٣,٩	٢٣,٨	١,٨	٢,٣	٣,١	٢,١	١١,٦
إعادة جدولة خدمة الدين									
...	...	٢,٢	٢,٦	٥,٣	٨,٧	٦,٨	١٠,٧	٧,٤	١٢,٠

^١ عرض معياري وفقاً للتعريف الوارد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، الصادر عن صندوق النقد الدولي (١٩٩٣).

^٢ يشمل التحويلات الرأسمالية، بما فيها الإعفاء من الدين، واقتناء/التصرف في الأصول غير المالية غير المنتجة.

^٣ يشمل صافي الاستثمار المباشر، وصافي استثمار الحافظة، وصافي تدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل بما فيها الاقتراض الرسمي والخاص. وفي العرض المعياري لميزان المدفوعات الوارد أعلاه، إجمالي صافي التدفقات الرأسمالية مساو لميزان الحساب المالي ناقصا للتغير في الأصول الاحتياطية.

^٤ نظرا لقصور تغطية بيانات صافي التدفقات الرسمية، قد تدرج بعض التدفقات الرسمية ضمن بيانات صافي التدفقات الخاصة المشتقة كمتبقي.

^٥ حسب التعريف المستخدم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (راجع الحاشية رقم ٦). وينبغي الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف معياري مقبول بوجه عام للتمويل الخارجي.

^٦ معروفاً بأنه حاصل ميزان السلع والخدمات، وصافي الدخل، والتحويلات الجارية، والاستثمار المباشر في الخارج، والتغير في الأصول الاحتياطية، وصافي اقتناء الأصول الأخرى (مثل أصول الحافظة الخاصة المسجلة وائتمان التصدير والضمان الإضافي لعمليات تخفيض الدين)، وصافي السهو والخطأ. ولذلك فإن صافي التمويل الخارجي، وفقاً للتعريف المعتمد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يقيس المبلغ الإجمالي المطلوب لتمويل الحساب الجاري، وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجية، وصافي معاملات الاحتياطيات (غالبا حسب استصواب السلطات النقدية)، وصافي اقتناء الأصول الخارجية غير المرتبطة بالاحتياطيات، وصافي المعاملات المرتبطة بالخطأ والسهو (وترجع إلى هروب رؤوس الأموال في حالات ليست بالقليلة).

^٧ تشمل معاملات أخرى في الحساب الرأسمالي.

^٨ لا تدخل فيها خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر المنشئة للدين.

^٩ صافي المدفوعات المقدمة من الدائنين الرسميين والقطاع الخاص على سبيل الائتمان طويل الأجل وقصير الأجل، بما في ذلك التمويل الاستثنائي.

^{١٠} التغيرات في الخصوم.

^{١١} يشمل استخدام موارد صندوق النقد الدولي بموجب حساب الموارد العامة، والصندوق الاستئماني، وتسهيل النمو والحد من الفقر.

^{١٢} يشار إليه غالبا باسم «رصيد الموارد»، كما يشار إليه، مقتربا بإشارة عكسية، باسم «صافي تحويلات الموارد».

^{١٣} صافي التمويل الخارجي زائدا استهلاك الدين المستحق عن الدين الخارجي.

^{١٤} صافي الاقتراض الخارجي زائد استهلاك الدين المستحق عن الدين الخارجي.

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي، حسب المنطقة

الجدول باء-١٩ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية— حسب الإقليم: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي^١
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
إفريقيا										
ميزان المدفوعات										
١٢,٧	٢١,٧	١,٦	٢٩,٦	١٥,٨	٢,٠	٣,٩-	٨,٦-	١,٣	٨,٣	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٦,٧	٥,٠	١٠,٦	٣١,٧	٥,٥	٥,٥	٣,٧	٤,٩	٤,١	٣,٤	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
١٩,٠-	٢٥,٢-	١٨,٢-	٦٤,٣-	٢٦,٧-	١٧,٢-	٤,٤-	٢,٢	٤,٢-	١١,٢-	ميزان الحساب المالي
٨٧,٠-	٨٧,٦-	٦١,٤-	٥٤,٢-	٤٣,٣-	٣١,٨-	١١,٥-	٥,٧-	١٠,٦-	١٣,٤-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٦,١	٤,٤	١,٦-	١٨,٢-	٥,٣-	١,٢-	١,٤	٤,٣	١,٤	١,٥	تدفقات رسمية، صافية
٦٤,٢	٥٧,٥	٤٧,١	٣٩,٦	٣٠,٥	١٦,٠	٧,٠	٥,٧	٦,٥	١,٧	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١٠١,٤	٩٢,٨	٧٨,٣	٥٢,٤	٣٩,٠	٢٣,٩	٢٥,٨	٢٤,٧	٢٣,٥	١٤,٥	صافي التمويل الخارجي
٧٤,٥	٧٠,٠	٦٤,١	٧٩,٨	٤٢,٣	٣٣,١	٢٤,١	٢٠,٨	٢٣,٣	١٥,٨	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٦,٩	٢٢,٨	١٤,٢	٢٧,٤-	٣,٣-	٠,٨	١,٦	٤,٠	٠,١	١,٣-	صافي الاقتراض الخارجي
٢,١	٣,١	٥,١-	٥٠,٥-	١٦,٢-	١,٧-	٠,١-	٢,٣	٠,٢-	٠,٥	من دائنين رسميين
...	...	—	٣,٠-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٨-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٢,١	٠,٨	٣,٦	٢,٨-	٠,٩	١,٧	٠,٥	١,١	٠,٣-	٠,٢-	من بنوك
٢٢,٧	١٨,٨	١٥,٦	٢٥,٩	١٢,٠	٠,٨	١,٣	٠,٦	٠,٧	١,٦-	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٤,٧	٢,٠	١٠,٨	٢٢,٣	٢,١	٦,٧	٦,٦	١٩,٥	٥,٤	٥,٤	التمويل الاستثنائي
جنوب الصحراء										
ميزان المدفوعات										
١٩,٣-	١٧,٦-	٢٨,١-	٠,٦-	٦,٢-	٩,٥-	١٣,٥-	١٣,٧-	٦,٣-	٠,٥	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٧,٥	٥,٧	١١,٣	٣١,٥	٥,٤	٥,٤	٣,٦	٤,٧	٤,٠	٣,٤	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
١٢,١	١٢,٩	١٠,٣	٣٥,٢	٥,١-	٥,٠-	٥,٣	٧,٩	٤,٢	٣,٤-	ميزان مدفوعات الحساب المالي
٤٨,٥-	٤٣,٠-	٢٨,٩-	٣١,٤-	٢٤,٢-	٢٠,٠-	٢,٢-	١,٣-	٠,٤-	٦,٨-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٦,٠	٥,٢	١,٣-	٥,٩-	١,٢-	٢,٥	٤,٤	٧,٢	٤,٧	٤,٤	تدفقات رسمية، صافية
٥٦,٧	٥٠,٢	٤٢,٩	٣٣,٦	٢٨,٩	١٢,٧	٤,٥	٤,١	١,٥	٠,١-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٨٨,٨	٨٢,٠	٦٩,٧	٥٣,٠	٣٧,٠	٢٩,٩	٢٢,٠	٢٠,٨	١٦,٩	١٣,٥	صافي التمويل الخارجي
٦٨,١	٦٤,٠	٦٠,٢	٧٢,١	٣٨,٨	٣٠,٣	٢٠,٦	١٨,٤	١٨,٨	١٤,٢	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٠,٦	١٧,٩	٩,٤	١٩,١-	١,٧-	٠,٤-	١,٤	٢,٤	١,٨-	٠,٨-	صافي الاقتراض الخارجي
٢,١	٣,٩	٤,٧-	٣٨,٢-	١٢,١-	٢,٠	٢,٨	٥,١	٣,١	٣,٤	من دائنين رسميين
...	...	—	٣,٠-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢	٠,٢-	—	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
١,٧	٠,٥	٣,١	٢,٣-	١,٢	١,٠	٠,٥-	٠,٣	٠,٦-	٠,٣-	من بنوك
١٦,٨	١٣,٥	١١,١	٢١,٣	٩,٢	٣,٣-	١,٠-	٣,٠-	٤,٣-	٣,٩-	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٤,٧	٢,٠	١٠,٨	٢٢,٣	٢,١	٦,٧	٦,٦	١٩,٤	٥,٣	٥,٣	التمويل الاستثنائي
أوروبا الوسطى والشرقية										
ميزان المدفوعات										
١٥١,٩-	١٥٠,٣-	١٢١,٥-	٩٠,٩-	٦١,٣-	٥٩,٣-	٣٧,٢-	٢٤,٠-	١٥,٨-	٣١,٣-	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٢٠,٦	١٦,٨	١١,٤	٤,٣	٣,٨	٢,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٥	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
١٣٤,٠	١٣٦,٥	١٢٤,٨	٩٣,٠	٦٣,٨	٥٣,٣	٣٥,٥	٢٧,٨	١٤,٤	٣٤,١	ميزان مدفوعات الحساب المالي
٢١,٧-	٢٥,١-	٤٢,٩-	٢٢,٧-	٤٥,٩-	١٤,٧-	١٢,٨-	١٨,١-	٢,٧-	٦,٢-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٢,٥-	٠,٩-	٢,٦-	٤,٦-	٨,١-	٦,٠-	٤,٨-	٧,٥-	٦,٠	١,٦	تدفقات رسمية، صافية
١٥٨,٢	١٦٢,٥	١٧٠,٥	١٢٠,٤	١١٨,١	٧٤,٣	٥٣,٣	٥٣,٧	١١,١	٣٨,٦	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٢٠٠,٩	٢٠٢,٦	٢١٩,٨	١٧٥,٩	١٣٤,٥	١٠٠,١	٥٩,٣	٤٨,١	٢٧,٣	٥٠,٨	صافي التمويل الخارجي
٩٩,٦	٩٢,٨	٨٨,٢	٧٦,٤	٦٧,٧	٤٤,١	١٩,٦	٢٤,٥	٢٣,٥	٢٤,٠	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١٠١,٣	١٠٩,٨	١٣١,٦	٩٩,٥	٦٦,٨	٥٦,٠	٣٩,٧	٢٣,٦	٣,٨	٢٦,٧	صافي الاقتراض الخارجي
٢,٥-	٠,٩-	٢,٨-	٣,٩-	٨,٤-	٦,٢-	٥,٠-	٧,٦-	٦,٢	١,٧	من دائنين رسميين
...	...	٤,٥-	٥,١-	٥,٩-	٣,٨-	—	٦,١	٩,٩	٣,٣	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
١١,٩	١١,٨	٢٥,١	٢٢,١	١٦,٧	١٤,٠	١٢,٥	٣,٢	٧,٥-	٣,٩	من بنوك
٩١,٩	٩٨,٨	١٠٩,٢	٨١,٤	٥٨,٤	٤٨,٢	٣٢,٢	٢٨,٠	٥,٢	٢١,٢	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
١,٩-	٣,٠	٢,٩-	٣,٤-	٤,٩-	٣,٦-	٠,٣-	٧,٠	١١,٠	٤,٨	التمويل الاستثنائي

الملحق الإحصائي

الجدول باء-١٩ (تابع)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
كومنولث الدول المستقلة^٢										
ميزان المدفوعات										
٦٢,٨	١٠٦,٢	٧٦,١	٩٧,٨	٨٨,٣	٦٣,٨	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٧,٩-	٨,٢-	١٤,٢-	١,١-	١٣,٩-	٢,٣-	١,٤-	١٢,٥-	٩,٣-	١٠,٥	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
٥٧,٦-	١٠٠,١-	٦٠,٠-	١٠٠,٧-	٦٥,١-	٥٥,٨-	٢٣,٦-	١٠,٢-	١٢,٦-	٥٣,٦-	ميزان الحساب المالي
١٤٣,٠-	١٥٤,٥-	١٧٠,٩-	١٢٨,٨-	٧٧,٢-	٥٥,٠-	٣٢,٧-	١٥,١-	١٤,٤-	٢٠,٤-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٣,٧-	٤,٦-	٤,٢-	٢٩,٧-	٢٠,٣-	٧,٤-	٩,٣-	١٠,٥-	٥,٠-	٥,٨-	تدفقات رسمية، صافية
٨٩,١	٥٩,١	١١٥,١	٥٧,٩	٣٢,٥	٦,٧	١٨,٤	١٥,٦	٦,٩	٢٧,٤-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٢٢٥,٧	١٩٥,٤	٢٤٩,١	١٣٧,٨	٧٩,٤	٦١,٠	٤٠,٨	٠,٨-	٢,٤-	٢,٦	صافي التمويل الخارجي
٦٦,١	٥٧,٥	٤٨,١	٤١,٣	٧,٧	٢٠,٣	٩,٢	٧,٣-	٥,٣-	١٤,٠	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١٥٩,٦	١٣٧,٩	٢٠١,٠	٩٦,٥	٧١,٦	٤٠,٧	٣١,٧	٦,٥	٢,٩	١١,٤-	صافي الاقتراض الخارجي
١,٧	١,٦	١,٩	٢٤,٣-	١٩,١-	٢,٩-	٣,٨-	١٠,٦-	٣,٩-	٥,٨-	من دائنين رسميين
...	...	٠,٥-	٠,٦-	٣,٨-	٢,١-	٢,٣-	١,٨-	٤,٠-	٤,١-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
١٠٣,٧	٥٥,٨	٣٩,٦	١٤,١	١٩,٦	٧,٠	٢,٤	١,١-	٤,٣	٢٨,٧-	من بنوك
٥٤,١	٨٠,٥	١٥٩,٤	١٠٦,٧	٧١,١	٣٦,٦	٣٣,١	١٨,٢	٢,٦	٢٣,١	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٠,١	—	—	١,٠-	٠,٨	٠,٤	٠,٨	٠,٣-	٠,١-	٢,٣	التمويل الاستثنائي
آسيا النامية										
ميزان المدفوعات										
٤٠٧,١	٣٦٧,٥	٣٨٣,٥	٢٧٧,٥	١٦١,٤	٨٩,٢	٨٢,٦	٦٤,٨	٣٦,٧	٣٨,٥	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٩,٤	٨,٤	١٣,٢	١١,١	٩,١	٣,٢	٦,٢	١,٨	٠,٦	٠,٥	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
٤٠٩,٠-	٣٦٩,٤-	٤٠٧,١-	٢٦٣,٥-	١٤١,١-	١١٣,٩-	١٠٣,١-	٦٩,٨-	٢٧,٩-	٢٤,٣-	ميزان الحساب المالي
٥٥٦,٩-	٤٥٣,٩-	٦١٩,٣-	٣٢١,٢-	٢٣٤,٨-	٢٥٨,٥-	١٦٥,٢-	١١٠,٠-	٥٨,٣-	١٤,٦-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٧,٢	٨,١	٧,٣	٤,١-	٦,٦-	٢,٢	١,٣-	٧,٢	٢,٤-	٦,٠	تدفقات رسمية، صافية
١٤٠,٧	٧٦,١	٢٠٤,٩	٦١,٧	١٠٠,٢	١٤٢,٤	٦٣,٥	٣٢,٩	٣٢,٧	٦,١-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٥٢٣,٤	٥٣٧,٤	٥٥١,٩	٢٩٩,١	٢٤٣,٥	١٧٤,٥	١٠٧,٧	٧٧,٨	٥١,٥	٦٩,٥	صافي التمويل الخارجي
٤١١,٢	٣٩١,٤	٤٣٨,٨	٢٠٩,٧	١٧١,٠	١١٤,٠	٨٨,٧	٧٠,٤	٥٥,٢	٧١,٣	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١١٢,٢	١٤٥,٩	١١٣,١	٨٩,٤	٧٢,٥	٦٠,٥	١٩,٠	٧,٤	٣,٧-	١,٨-	صافي الاقتراض الخارجي
٧,٢	٨,١	٧,٣	٤,٠-	٦,٥-	٢,٣	١,٣-	٧,٣	٢,٣-	٣,٧-	من دائنين رسميين
...	...	٠,٢-	٨,٦-	١,٦-	١,٩-	٠,٦-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٧٤,٧	٩٦,٧	٤٧,٧	٢٥,٤	٤,٣	١٠,١	١٢,٠	٢,٩-	٢,٧-	٩,٠-	من بنوك
٣٠,٣	٤١,١	٥٨,١	٦٨,١	٧٤,٧	٤٨,١	٨,٢	٣,٠	١,٣	١٠,٨	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٠,١-	٠,٢	٠,٤-	٠,١-	٢,٥	٠,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٥	١٦,٩	التمويل الاستثنائي
ما عدا الصين والهند										
ميزان المدفوعات										
١٠,٤	١٩,٦	٤٢,٢	٣٧,٤	١٠,٩	١٩,٧	٢٨,٠	٢٢,٣	١٧,٩	٢٢,٦	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٩,٥	٨,٤	١٣,٢	٧,١	٥,٠	٣,٣	٦,٣	١,٩	٠,٦	٠,٥	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
١٢,٣-	٢١,٢-	٥٢,٠-	٣٠,١-	٣,٨-	١٦,٩-	٢٩,٦-	١٩,٧-	١٤,٧-	٢٠,٠-	ميزان مدفوعات الحساب المالي
٤٣,٢-	٤٢,٩-	٧٢,٠-	٤٣,٠-	١٣,٤-	٢٨,٦-	٢٢,٧-	١٥,٦-	٢,٣-	٢,٠	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٥,٣	٥,٤	٤,٣	٦,٣-	٥,٦-	٢,٩-	٣,٣	٦,٠	٣,٤-	٦,٥	تدفقات رسمية، صافية
٢٥,٥	١٦,٢	١٥,٧	١٩,١	١٥,١	١٤,٥	١٠,٣-	١٠,٢-	٩,٢-	١٨,٨-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١١٥,٧	١٠٤,٩	١١٦,٣	٧٧,٧	٦٥,٩	٤٦,١	٢١,٩	١٤,١	٠,٥	٠,٥	صافي التمويل الخارجي
٩٥,٣	٧٨,٦	٨٧,٣	٦٣,٦	٥٥,٦	٤١,٤	٢٧,٤	١٧,٧	٥,٨	١٥,٣	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٠,٣	٢٦,٣	٢٩,٠	١٤,١	١٠,٢	٤,٧	٥,٥-	٣,٦-	٥,٢-	١٤,٨-	صافي الاقتراض الخارجي
٥,٣	٥,٤	٤,٣	٦,٢-	٥,٦-	٢,٨-	٣,٤	٦,٠	٣,٣-	٣,٢-	من دائنين رسميين
...	...	٠,٢-	٨,٦-	١,٦-	١,٩-	٠,٦-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٣,٤-	٢,٨-	٠,٧-	٣,٣	٤,٦-	٠,٥	٥,١-	٥,٠-	٦,٠-	٦,٤-	من بنوك
١٨,٤	٢٣,٧	٢٥,٣	١٧,١	٢٠,٤	٧,١	٣,٨-	٤,٧-	٤,٠	٥,٢-	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٠,١-	٠,٢	٠,٤-	٠,١-	٢,٥	٠,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٥	١٦,٩	التمويل الاستثنائي

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي، حسب المنطقة

الجدول باء-١٩ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
الشرق الأوسط										
ميزان المدفوعات										
٣٧٠,٣	٣٩٨,٣	٢٧٤,٦	٢٤٧,٣	٢٠٠,٣	٩٧,١	٥٩,١	٣٠,٣	٣٩,٩	٧١,٥	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٠,٢	٠,٥	١,٣	١,٣	١١,٩	٠,١	١,٣	١,٥	٢,٦	٢,٨	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
٣٦٦,٧-	٣٩٦,٠-	٢٧٨,٨-	٢٢٦,٤-	١٩١,٢-	٩٣,٣-	٥٦,٢-	٣١,٣-	٣١,٢-	٦١,٨-	ميزان الحساب المالي
١٨٤,٠-	١٩٢,٨-	١٦٠,٨-	١٢٤,٨-	١٠٥,١-	٤٥,٩-	٣٥,٦-	٣,٧-	١١,٢-	٣٠,٣-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١٢٦,٩-	١٤٨,١-	١٠٩,٤-	٦٨,٢-	٢٦,٢-	٣٥,٢-	٢٦,٢-	٨,٣-	١٣,٠-	٢٣,٣-	تدفقات رسمية، صافية
٥٥,٨-	٥٥,١-	٨,٦-	٣٣,٤-	٤٨,١-	١٢,١-	٥,٦	١٩,٢-	٧,٥-	٧,٧-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١٠٥,٩	١٠٤,٠	١٥٢,٤	١٠٧,٨	٧١,٦	٤٦,٨	٢٩,٠	١٢,٣-	٩,٣-	٢٧,٥	صافي التمويل الخارجي
٧٧,١	٧٢,١	٧٣,٥	٦١,١	٥٣,٩	٢٠,١	١٢,١	٩,٣	٨,٨	٦,٤	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٨,٨	٣١,٩	٧٨,٩	٤٦,٧	١٧,٧	٢٦,٦	١٦,٩	٢١,٦-	١٨,١-	٢١,١	صافي الاقتراض الخارجي
٠,٢-	٣,٥-	١,٠-	٠,٨-	١,٠-	٢,١-	٠,٦-	٠,٥	٣,٤-	٣,٦-	من دائنين رسميين
...	...	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	—	٠,١	٠,١-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٦,١	٦,٦	٧,٤	٢,٤	٢,٠-	٧,٧	٥,٢	٦,٠-	٣,٥-	٠,٢	من بنوك
٢٢,٩	٢٨,٨	٧٢,٥	٤٥,١	٢٠,٧	٢١,٠	١٢,٢	١٦,١-	١١,٢-	٢٤,٥	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٠,٨	١,١	٠,٧	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٢,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٤	التمويل الاستثنائي
نصف الكرة الغربي										
ميزان المدفوعات										
٣٨,٩-	١٤,١-	١٦,٤	٤٥,٤	٣٥,٠	٢٠,٨	٧,٧	١٦,٠-	٥٤,٠-	٤٨,٣-	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
١,٠	٠,٩	٢,٩	٤,٢	٢,٣	١,٢	١,١	٢,٢	٢,٦	٣,١	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
٢١,٧	١,٦	٣٣,٨-	٦٢,٢-	٢٨,٥-	١٦,٣-	٥,٨-	٣٣,٢	٦٦,٤	٤٩,٢	ميزان الحساب المالي
٥٥,٧-	٧٤,٣-	١٣٢,٦-	٤٩,٥-	٣٣,٢-	٢٢,٤-	٣٣,٦-	١,٤	١,٧	٦,٧-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٠,٦	٢,٩	١,٠	١٨,٦-	٣٠,٩-	٨,٩-	٤,٩	١٨,٤	٢٥,٥	٥,٨-	تدفقات رسمية، صافية
٧٦,٨	٧٣,٠	٩٩,٧	٩,٥	٣٦,٧	١٥,٢	٢٣,٠	١٣,٦	٣٩,٣	٦١,٩	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١٦٣,٩	١٦٠,٠	٢١١,٣	٩٢,٦	٦٠,٥	٥٦,٥	٥٣,١	٤٤,٨	٩٥,٧	٨١,٠	صافي التمويل الخارجي
١٠٣,٤	١٠٢,٩	١٠٩,٤	٧١,٧	٧٤,٨	٥٨,٧	٣٨,٤	٥٠,٧	٦٨,٢	٧١,٨	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٦٠,٥	٥٧,١	١٠١,٨	٢٠,٨	١٤,٤-	٢,٣-	١٤,٧	٦,٠-	٢٧,٥	٩,٢	صافي الاقتراض الخارجي
٢,٠	٢,٣	٠,٥-	١٩,٦-	٣٠,٤-	٩,٧-	٥,٢	١٥,٥	٢٣,١	٧,٠-	من دائنين رسميين
...	...	—	١٢,٨-	٢٧,٦-	٦,٣-	٥,٦	١١,٩	١٥,٦	١٠,٧-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٢٥,٤	٢٣,٦	١٠,٤	١٦,٨	٤,٧-	٥,٧-	٤,٦-	١٣,٠-	٠,٩	٢,٧-	من بنوك
٣٣,١	٣١,١	٩١,٩	٢٣,٧	٢٠,٧	١٣,٢	١٤,٢	٨,٥-	٣,٥	١٨,٩	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
—	٤,٤	٤,١	٣,٩	٢٣,٦-	١٣,١	٢٠,٠	٢٢,٠	٧,٦	١١,٢-	التمويل الاستثنائي

^١ للاطلاع على التعاريف، راجع حواشي الجدول ب١٨.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٢٠ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية— حسب المعايير التحليلية: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي^١
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
حسب مصدر إيرادات التصدير									
الوقود									
ميزان المدفوعات									
٥٤٨,٠	٦١٩,٦	٤٢٣,٥	٤٣٢,٤	٣٤٩,٧	١٨٥,٩	١٠٦,٤	٦١,٦	٨٣,٦	١٥١,٧
٦,٩-	٥,٦-	١٤,٤-	٠,٩-	١,٧-	١,٣-	—	١٠,٧-	٦,٧-	١٣,٧
٥٣٥,٢-	٦٠٩,٣-	٤٠٣,٠-	٤٠٧,٢-	٣١٦,٤-	١٧٨,٥-	٩٣,٥-	٤٥,٥-	٥٢,٥-	١٤٤,٨-
٣٩٦,٠-	٤١٩,١-	٣٥٠,٢-	٢٨٦,٣-	٢٠٥,٧-	١٢١,٥-	٧٢,٠-	١٢,٥-	٣٠,٩-	٧٢,٣-
١٢٣,٨-	١٥٤,٣-	١١٨,٥-	١١٥,١-	٥٦,١-	٤١,٩-	٣١,٩-	١٨,١-	١٥,٩-	٢٨,٠-
٦,٩-	٢٧,٠-	٦٤,٧	٣,٥	٣٧,٦-	١٦,٠-	٩,٩	١٥,٤-	٦,٧-	٤٣,٣-
التمويل الخارجي									
٣٠٠,٧	٢٦٤,٩	٣٥٠,٧	١٩٠,٦	١٢٣,٥	٩٤,٥	٦٥,٨	١٣,١-	٦,٠-	٢٧,٢
١٣٦,٤	١٢٩,٢	١١٤,٣	١٠١,١	٦٦,٥	٥٢,٠	٣٣,٢	١٣,٦	١٢,١	٢٧,٨
١٦٤,٣	١٣٥,٧	٢٣٦,٤	٨٩,٥	٥٦,٩	٤٢,٥	٣٢,٦	٢٦,٧-	١٨,١-	٠,٦-
١,٠-	٣,٢-	٣,٢-	٥١,٨-	٣٦,٣-	٦,٧-	٤,٤-	٨,٧-	٤,٥-	٨,٠-
...	...	٠,٢-	٠,٢-	٤,٣-	٢,٢-	٢,٤-	١,٨-	٤,١-	٣,٩-
١٠٨,٩	٦١,٤	٤٤,٣	١٠,٤	١٨,٩	١٤,٠	٧,١	٨,٢-	٠,٢	٢٩,٤-
٥٦,٤	٧٧,٥	١٩٥,٣	١٣٠,٩	٧٤,٣	٣٥,٢	٢٩,٩	٩,٨-	١٣,٨-	٣٦,٨
للتذكيرة									
٠,٨	١,٠	٠,٣-	١,٨-	٣,٢-	٣,٠	٣,١	٢,٧	٢,٨	٣,٩
التمويل الاستثنائي									
غير الوقود									
ميزان المدفوعات									
١١٤,٢	١٠٩,٨	٢٠٧,٣	١٧٤,٣	٨٩,٨	٢٧,٧	٣٧,٩	١٥,٠	٤٢,٥-	٦٤,٨-
٣٦,٩	٢٩,٠	٣٩,٥	٥٢,٤	٢٠,٣	١١,٤	١١,٥	٩,٤	٨,١	٧,١
١٦١,٣-	١٤٣,٣-	٢٧٠,٠-	٢١٧,٠-	٧٢,٤-	٦٤,٦-	٦٤,١-	٢,٤-	٥٧,٤	٧٧,٢
٦٥٢,٢-	٥٦٨,٩-	٨٣٧,٧-	٤١٤,٩-	٣٣٣,٩-	٣٠٦,٨-	٢١٩,٥-	١٣٨,٨-	٦٤,٦-	١٨,٢-
١٤,٥	١٦,٢	٩,٠	٢٨,٤-	٤١,٢-	١٤,٧-	٣,٤-	٢١,٧	٢٨,٥	٢,٢
٤٨٠,١	٤١٠,٢	٥١٤,١	٢٥٢,٣	٣٠٧,٤	٢٥٨,٥	١٦١,٠	١١٧,٦	٩٥,٨	١٠٤,٣
التمويل الخارجي									
١٠٢٠,٦	١٠٢٧,٢	١١١٢,١	٦٧٥,٠	٥٠٥,٠	٣٧٨,٣	٢٤٩,٨	١٩٥,٤	١٩٢,٣	٢١٨,٦
٦٩٥,٥	٦٥٧,٥	٧٠٧,٩	٤٣٨,٩	٣٥٠,٩	٢٣٨,٤	١٥٨,٩	١٥٤,٨	١٦١,٧	١٧٥,٥
٣٢٥,٠	٣٦٩,٦	٤٠٤,٢	٢٣٦,٠	١٥٤,١	١٣٩,٩	٩١,٠	٤٠,٧	٣٠,٦	٤٣,١
١١,٥	١٤,٠	٣,٢	٥١,٢-	٤٥,٣-	١٣,٦-	١,٢-	١٦,١	٢٤,٠	٩,٨-
...	...	٥,٠-	٣٠,١-	٣٥,٤-	١٢,٦-	٤,٢	١٥,٢	٢٣,١	٦,٩-
١١٤,٩	١٣٤,١	٨٩,٦	٦٧,٥	١٦,١	٢٠,٩	٢٠,٨	١٠,٥-	٩,١-	٧,٢-
١٩٨,٧	٢٢١,٦	٣١١,٤	٢١٩,٨	١٨٣,٣	١٣٢,٧	٧١,٣	٣٥,٠	١٥,٧	٦٠,١
للتذكيرة									
٢,٨	٩,٧	١٢,٧	٧٢٣,٨	١٩,٥-	١٤,٤	٢٩,٩	٤٩,٨	٢٥,٥	١٤,٨
التمويل الاستثنائي									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
بلدان المركز المدين الصافي									
ميزان المدفوعات									
٣١٩,٢-	٢٨٢,٦-	١٨٧,٨-	١٠٩,٣-	١٠٢,١-	٧٠,٣-	٣٠,٩-	٣٤,٩-	٧٢,٦-	٩٥,٤-
٤٠,٠	٣٢,٤	٤٢,٠	٤٩,٧	٢٩,٠	١٢,١	١١,٩	٩,٤	٧,٨	٧,٠
٣٦٩,٨	٢٤٦,٠	١٣٦,٨	٥٤,٤	٨٧,١	٦٠,١	٢٢,٣	٥٣,٤	٧٩,٣	٩١,٢
١٣٨,٣-	١٧١,٢-	٣٤٥,٠-	١٦٢,٤-	١١٢,١-	٨٢,٠-	٩٢,٠-	٦١,٥-	١٧,٣-	١١,٣-
٦,٩	٩,٠	٣,٤	٣٤,٤-	٢٨,٤-	١٩,٣-	٠,٣-	١٨,٠	٢٦,١	٥,١
٤٠٣,٣	٤٠٧,٥	٤٨٢,٨	٢٧٥,٨	٢٤١,٧	١٦٢,٠	١١٦,٢	٩٩,٣	٧٢,٤	١٠٨,٢
التمويل الخارجي									
٦١٤,٠	٦١١,٠	٧٢٩,٩	٤٨٧,٤	٣٢٦,٢	٢٤٩,٦	١٧٨,٠	١٤٠,٠	١٥٣,٠	١٤٩,٢
٣٧٢,٣	٣٤٤,٧	٣٧٠,٠	٢٩٢,٨	٢٣٧,٣	١٥٧,٦	١٠٣,٥	١٠٢,٧	١٢٠,٥	١١٤,٤
٢٤١,٧	٢٦٦,٣	٣٥٩,٩	١٩٤,٧	٨٨,٩	٩٢,٠	٧٤,٤	٣٧,٣	٣٢,٥	٣٤,٩
١,٠	١٣,٧	٤,٥	٥٠,٩-	٤٢,٠-	١٩,٢-	٠,١-	١٣,٠	٢٣,٣	٦,٧-
...	...	٤,٧-	٢٩,٨-	٣٥,٣-	١٢,٥-	٤,٤	١٥,٤	٢٣,٢	٦,٦-
٤٩,٨	٥٠,٣	٦٤,٦	٥٦,٨	١,٢	١٨,٥	١١,١	٨,٣-	٩,٨-	٠,١-
١٨١,٩	٢٠٢,٢	٢٩٠,٨	١٨٨,٨	١٢٩,٧	٩٢,٨	٦٣,٥	٣٢,٦	١٩,٠	٤١,٧
للتذكيرة									
٣,٦	١٠,٤	١٤,١	٢٤,٨	١٨,٦-	١٥,٢	٣٠,٩	٥٠,٨	٢٦,٢	١٣,٨
التمويل الاستثنائي									

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي: حسب المعايير التحليلية

الجدول باء-٢٠ (تابع)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
التمويل الرسمي										
ميزان المدفوعات										
٢٤,٨-	٢٤,٨-	١٧,٢-S	٦,٥-	٦,١-	٥,٦-	٥,٧-	٤,٢-	٣,٩-	٥,١-	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
١٢,٨	١٠,٦	٢١,١	٢٥,٣	٨,٣	٦,٦	٧,١	٣,٩	٣,٥	١,٩	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
١٩,٤	٢١,١	٣,٨	١٤,٠-	٢,٨	١,٧	٠,٧-	٤,١	٥,٦	٦,٣	ميزان الحساب المالي
٦,٢-	٤,٣-	١١,٥-	٩,١-	٥,٧-	٢,٩-	٦,٧-	٠,٤	١,٢-	٠,٤-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٨,١	٨,٨	٩,٥	٢,٨	٥,٣	٣,٨	٦,٧	٧,٢	٦,١	١٤,٧	تدفقات رسمية ، صافية
١٨,٥	١٦,٨	١٢,٤	٤,٤	٥,٩	١,٣	٠,١	٢,٧-	٢,٢	٢,٠	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٣٧,٦	٣٥,٩	٣٨,٠	٢٠,١	١٧,٦	١١,٦	١٦,٦	٦,٣	١١,٢	٦,٩	صافي التمويل الخارجي
٢٤,٥	٢٢,١	٣١,٣	٣٢,٩	١٣,٠	١٠,٤	١١,٠	٨,٦	٧,٤	٥,٧	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١٣,٢	١٣,٨	٦,٧	١٢,٨-	٤,٧	١,٢	٥,٦	٢,٤-	٣,٨	١,١	صافي الاقتراض الخارجي
٧,١	٨,٧	٢,٩	٩,٣-	٢,٧	٣,٣	٥,٩	٦,٣	٤,٦	٤,٦	من دائنين رسميين
...	...	٠,١	٤,٧-	—	٠,١	٠,٣	١,٦	—	٠,١-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٩	١,٥	٠,٣	٠,٥	من بنوك
٥,٧	٤,٨	٣,٥	٣,٦-	١,٩	٢,٣-	١,١-	١٠,٢-	١,١-	٤,٠-	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
١,١	٠,٣	٥,٩	٩,٥	٣,٤	١,٤	١,٤	١,٩	٠,٥	١٠,٦	التمويل الاستثنائي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢										
ميزان المدفوعات										
٣٤,٠-	٢٧,٩-	١٦,١-	٠,١	٩,١-	٠,١	١٥,٠	١٢,٠	٥,١-	٨,٤-	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٧,٠	٤,٢	١٢,٩	١٩,٥	٦,٧	٣,٨	٣,٦	٤,٣	٤,٥	٤,٢	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
٢٤,٠	٢١,٧	٢,٠-	١٨,٥-	١,٧	٢,٩-	١٤,٦-	٩,٢-	٤,٣	٠,٩-	ميزان الحساب المالي
٣٠,٤-	٢٥,٦-	٤٤,١-	٢٤,٥-	١٦,٢-	١٣,٥-	١٥,٩-	٥,٠-	٧,٣	٢,٤-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٠,٣	١,١-	١,١-	١٩,٧-	٩,٢-	٧,٧-	٦,٠	٦,٥	١٠,١	٢,١-	تدفقات رسمية ، صافية
٥٦,٠	٤٧,٤	٤٥,٤	٣٩,٩	٢٨,٥	١٧,٦	٤,٢-	٨,٩-	١٢,٧-	٤,١	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٧٧,٤	٧١,٠	٧٥,٤	٤٠,٨	٣٦,٠	٢٢,٥	١٣,٠	٩,٣	٨,٨	١٣,٧	صافي التمويل الخارجي
٥٤,٦	٤٢,٥	٤٩,٨	٥٠,٧	٣٣,٥	٢٢,١	١٦,٦	١٢,٣	١٢,٥	٩,٣	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٢,٧	٢٨,٥	٢٥,٦	٩,٩-	٢,٥	٠,٥	٣,٥-	٣,١-	٣,٦-	٤,٤	صافي الاقتراض الخارجي
٣,٣-	١,٨-	٤,٤-	٣٤,٦-	١٣,٠-	٧,٣-	٥,٣	٤,٨	٩,٨	٢,٥-	من دائنين رسميين
...	...	٠,٢-	٢٠,٤-	٥,٢-	٣,٨-	٠,١-	١,٥-	٨,٠	٢,٠	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٢,٩	٣,١	٠,٣	٠,٥-	٤,٥-	١,٨-	٢,٦-	٥,٠-	١,٢-	٢,٨	من بنوك
٢٢,١	٢٧,١	٢٩,٧	٢٥,٣	٢٠,٠	٩,٧	٦,٢-	٢,٨-	١٢,٢-	٤,١	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٤,٦	٦,٥	١٦,١	١٨,٧	٧,٣	٢٠,٤	٢٣,٦	٣٠,٨	٧,٧	٨,٤	التمويل الاستثنائي
مجموعات أخرى										
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون										
ميزان المدفوعات										
٢٠,٤-	١٧,١-	١٣,٨-	٧,٣-	٩,٣-	٧,٧-	٧,٤-	٨,٣-	٧,١-	٧,٠-	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٨,٢	٤,٧	١٥,٩	٣٥,٨	٦,٨	٥,٢	٣,٦	٣,٥	٤,٢	٣,٨	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
١٢,٩	١٢,٧	١,٦-	٢٨,٥-	٣,٣	٢,٤	٣,٨	٦,٦	٤,٣	٢,٤	ميزان الحساب المالي
٦,٤-	٥,٦-	٤,٦-	٥,٦-	٢,٩-	٢,٧-	٢,٥-	١,٦-	٠,٨-	٠,٨-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٥,٨	٥,٤	٠,١	١,١	٥,٠	٢,٦	٤,٤	٥,١	٤,٦	٣,٢	تدفقات رسمية ، صافية
١٧,١	١٣,٢	٨,١	١,٥	٥,٣	٣,٨	٣,٤	٤,٥	٢,٨	١,٢	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٢٦,٥	٢٢,٥	١٧,٥	١٢,٧	١٢,٦	١٠,٦	١٠,٤	١١,٤	٨,٧	٧,١	صافي التمويل الخارجي
٢٢,٠	١٥,٨	٢٢,٦	٤١,٥	١٠,٧	٩,٢	٨,٠	٧,٨	٧,٣	٦,٩	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٤,٥	٦,٧	٦,١-	٢٨,٨-	١,٩	١,٤	٢,٤	٣,٦	١,٤	٠,١	صافي الاقتراض الخارجي
١,٣	٤,٣	٥,٨-	٢٤,٦-	٠,١-	١,٦	٢,٩	٣,٧	٢,٤	٢,١	من دائنين رسميين
...	...	—	٣,٥-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	—	٠,٢	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٠,٧	٠,٦	٢,٤	٠,٧	٠,٦	٠,١	—	١,٤	٠,٢	٠,٥	من بنوك
٢,٦	١,٨	٢,٧-	٤,٨-	١,٥	٠,٤-	٠,٥-	١,٥-	١,٢-	٢,٤-	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٣,٨	٠,٩	١١,٢	٢٢,٣	٦,٧	٥,١	٤,٣	١٥,١	٣,٢	٢,٦	التمويل الاستثنائي

الملحق الإحصائي

الجدول بء-٢٠ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا										
ميزان المدفوعات										
٣٩٧,٩	٤٣١,٩	٢٩٨,٤	٢٧١,٩	٢١٨,٥	١٠٦,٧	٦٧,٢	٣٣,٩	٤٥,٧	٧٨,١	ميزان مدفوعات الحساب الجاري
٠,٥-	٠,٢-	٠,٦	٢,٦	١٢,٠	٠,٢	١,٤	١,٧	٢,٨	٢,٩	ميزان مدفوعات الحساب الرأسمالي
٣٩٣,٣-	٤٣٨,٤-	٣٠١,٧-	٢٥١,١-	٢٠٩,٢-	١٠٤,٠-	٦٤,٢-	٣٥,٩-	٣٨,١-	٦٩,٣-	ميزان الحساب المالي
٢٢٤,٤-	٢٣٨,٠-	١٩٢,٩-	١٤٧,٢-	١٢٥,٠-	٥٨,٥-	٤٥,٠-	٨,٣-	٢١,٣-	٣٧,٠-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١٢٦,٦-	١٤٨,٦-	١٠٩,٦-	٨٠,٤-	٣٠,٣-	٣٨,٩-	٢٩,١-	١١,١-	١٦,٢-	٢٦,٢-	تدفقات رسمية ، صافية
٤٣,٠-	٤٢,٣-	٠,٢	٢٣,١-	٤٢,٩-	٦,٩-	٩,٦	١٦,٩-	١,٧-	٥,٧-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١٢٣,٢	١١٩,٥	١٦٤,٨	١١١,٦	٧٧,٥	٥٣,١	٣٤,٤	٧,١-	١,٥-	٢٨,٩	صافي التمويل الخارجي
٨٧,٣	٨٢,٠	٨٠,٥	٧٣,٥	٦٠,٦	٢٤,٨	١٦,٩	١٢,٤	١٤,١	٨,٢	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٣٥,٩	٣٧,٥	٨٤,٣	٣٨,١	١٦,٩	٢٨,٢	١٧,٥	١٩,٥-	١٥,٦-	٢٠,٧	صافي الاقتراض الخارجي
٠,٨	٣,٥-	٠,٦-	١٣,٣-	٤,٤-	٥,٣-	٣,١-	١,٨-	٦,٠-	٦,٣-	من دائنين رسميين
...	...	٠,١-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٦,٤	٧,٠	٧,٩	١,٨	٢,٢-	٨,٥	٦,٢	٥,١-	٣,٣-	٠,٢	من بنوك
٢٨,٧	٣٤,٠	٧٧,٠	٤٩,٦	٢٣,٥	٢٥,١	١٤,٤	١٢,٦-	٦,٤-	٢٦,٨	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
١,٦	١,٩	١,٤	١,١	١,٣	١,١	٣,٢	١,٦	٢,٠	١,١	التمويل الاستثنائي

١ للاطلاع على التعاريف، راجع حواشي الجدول ب١٨.

الدين الخارجي: موجز

الجدول باء-٢١ موجز الدين الخارجي وخدمة الدين

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
بمليارات الدولارات الأمريكية										
الدين الخارجي										
٤.٩٥٨,٦	٤.٥٤٥,٩	٤.٠٤٣,٦	٣.٣٩٢,٣	٣.٠٨٢,٠	٢.٩٤٥,٢	٢.٦٩٠,٠	٢.٤٦٣,٢	٢.٣٩٦,٤	٢.٣٧٨,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٢٧٧,٠	٢٦٢,٣	٢٥٢,٠	٢٣٦,٥	٢٨٣,٠	٣١٦,٣	٢٩٩,٨	٢٧٧,٣	٢٧٠,٧	٢٧٨,٩	إفريقيا
١.١٤٤,٧	١.٠٦١,٨	٩٤٣,٨	٧٤٨,٠	٥٨٨,٨	٥٤٠,٢	٤٤٢,٣	٣٥٣,٥	٣٠٥,١	٢٩٩,٥	أوروبا الوسطى والشرقية
٩٠٧,١	٧٦٣,٢	٦٤٣,٥	٤٥٩,٩	٣٦٠,٤	٢٩٨,٨	٢٥٢,٤	٢١١,٣	٢٠٠,٤	٢١٠,١	كومنولث الدول المستقلة ^١
١.٢٤٥,٢	١.١٣٧,٢	٩٩١,٩	٨٩٤,٠	٨١٦,٤	٧٧٥,٥	٧١١,٣	٦٧٨,٣	٦٧٤,٧	٦٥٢,٨	آسيا النامية
٤٦١,٠	٤١٩,١	٣٧٤,١	٣٠٨,٥	٢٢٧,٠	٢١٥,٨	١٩٢,١	١٧٨,٦	١٧٣,٣	١٧٦,٠	الشرق الأوسط
٩٢٣,٦	٩٠٢,٣	٨٣٨,٢	٧٤٥,٤	٧٩٦,٥	٧٩٨,٦	٧٩٢,١	٧٦٤,١	٧٧٢,٢	٧٦١,١	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٣.١٧٤,٧	٣.٠١٠,٥	٢.٧٥٠,٠	٢.٣٥٢,١	٢.١٨٣,٧	٢.١٥٢,٩	١.٩٩٤,٣	١.٨٢٨,٥	١.٧٨٣,٦	١.٧٨٨,٢	بلدان المركز المدين الصافي
١٤٠,٨	١٣٣,١	١٢٣,٦	١٢٤,٠	١٣٧,٠	١٤٣,٢	١٣٥,٠	١٢٤,٢	١٢١,٧	١١٧,٨	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
٤٩٠,٥	٥١١,٢	٤٩٩,٠	٤٧٧,٩	٥٤٥,٨	٥٤٢,٤	٥٢٨,٥	٥٠٥,٤	٥١٢,٠	٥٠٨,٨	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢
مدفوعات خدمة الدين^٢										
٧٧٢,٨	٧٠٦,٣	٦٧١,٨	٧١٧,٨	٦٢٤,٨	٤٧٩,٢	٤٦٣,٤	٤١٠,٢	٤٢٢,٢	٤٤٧,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٣٢,٧	٢٧,٧	٣٣,٣	٦٦,١	٤٢,٦	٢٩,٨	٢٧,٢	٢٢,١	٢٦,٧	٢٧,٢	إفريقيا
٢٠٩,٧	١٨٥,٢	١٦٢,٣	١٣٢,٣	١١٢,٨	٩٩,٦	٨٦,٦	٦٨,٧	٦٦,٩	٥٨,٢	أوروبا الوسطى والشرقية
١٣٩,٣	١٣٠,٤	١٣١,٠	١٤٦,٥	١٠٧,٥	٧٤,٥	٦٣,١	٤٧,٠	٣٩,٨	٦١,٥	كومنولث الدول المستقلة ^١
١٥٩,٥	١٣٨,٠	١٢٩,٤	١٢٤,٣	١١٢,٦	٩٩,٣	١٠٩,٢	١٠٩,٦	١٠٠,٠	٩٣,٨	آسيا النامية
٣٩,٠	٣٧,٦	٣٦,٧	٣٨,٩	٤٥,١	٢٦,٠	١٩,٦	١٥,٥	٢٢,٤	١٩,٢	الشرق الأوسط
١٩٢,٦	١٨٧,٣	١٧٩,١	٢٠٩,٦	٢٠٤,٠	١٤٩,٩	١٥٧,٨	١٤٧,٢	١٦٦,٣	١٨٧,٣	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٥٣٤,٠	٤٩٢,٥	٤٥١,٨	٤٥٦,٤	٤٢٤,٤	٣٣٧,٤	٣٣٨,٣	٣١٠,١	٣٢٢,٦	٣٣٠,٦	بلدان المركز المدين الصافي
١٢,٨	١١,٠	١٥,٠	١٢,٩	٩,٣	١٠,٧	٨,٣	٨,١	٨,٢	٧,٥	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
٥٦,١	٥٠,٥	٥٣,٢	٧٤,٧	٨٢,٢	٥٥,٣	٦٢,٢	٦٠,١	٧٧,١	٧٦,٩	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٢١ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
% من صادرات السلع والخدمات										
الدين الخارجي ^٣										
٦٦,٦	٦٦,٤	٧٠,٧	٧٠,٣	٧٧,٣	٩١,٩	١٠٨,١	١١٩,٦	١٢٦,٢	١٢٣,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٤٨,٠	٤٩,٢	٥٩,٣	٦٤,٠	٩٠,٥	١٢٨,٢	١٥٥,٣	١٨٠,٩	١٨٣,٦	١٨٠,٠	إفريقيا
١٠٩,٠	١١٢,٤	١١٩,٣	١١٨,٨	١١١,٨	١١٩,٦	١٢٧,٤	١٣٠,٠	١٢٤,٨	١٣١,٢	أوروبا الوسطى والشرقية
١١٥,٥	١٠٣,٧	١١٠,٣	٩٤,٥	٩٢,٦	٩٨,٢	١١٢,٦	١١٨,٣	١٢٠,٨	١٢٧,٦	كومنولث الدول المستقلة ^١
٤٣,٧	٤٤,٠	٤٤,١	٤٧,٩	٥٣,٨	٦٣,٠	٧٤,٧	٨٦,٤	٩٧,٩	٩٣,٩	آسيا النامية
٤٣,٥	٤٠,٦	٤٦,٧	٤٣,٧	٤٠,٠	٥٠,٣	٥٨,٦	٦٧,٧	٧٠,١	٦٥,٣	الشرق الأوسط
٨٩,٢	٨٩,٧	٩٦,٣	٩٦,٧	١٢٢,٣	١٤٧,٤	١٧٨,٤	١٨٧,٦	١٩١,١	١٨٠,٦	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٩٢,٥	٩٥,٠	١٠١,٢	١٠٢,٥	١١٣,٦	١٣٢,٧	١٥٣,٣	١٦٤,٣	١٦٩,٢	١٦٨,٩	بلدان المركز المدين الصافي
٧٨,٨	٨٢,٩	٩٠,١	١٠٤,٢	١٤٠,٠	١٧٢,٩	٢٠٢,٥	٢١٥,٤	٢١٧,٤	٢١١,٦	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
٩٩,٣	١١١,٨	١٢٥,٦	١٣٨,٨	١٨٥,٩	٢١٩,٤	٢٥٦,٩	٢٧٦,٥	٢٩٢,٠	٢٧٩,٧	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦
مدفوعات خدمة الدين										
١٠,٤	١٠,٣	١١,٧	١٤,٩	١٥,٧	١٥,٠	١٨,٦	١٩,٩	٢٢,٢	٢٣,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٥,٧	٥,٢	٧,٨	١٧,٩	١٣,٦	١٢,١	١٤,١	١٤,٤	١٨,١	١٧,٦	إفريقيا
٢٠,٠	١٩,٦	٢٠,٥	٢١,٠	٢١,٤	٢٢,١	٢٤,٩	٢٥,٣	٢٧,٤	٢٥,٥	أوروبا الوسطى والشرقية
١٧,٧	١٧,٥	٢٢,٥	٣٠,١	٢٧,٦	٢٤,٥	٢٨,٢	٢٦,٣	٢٤,٠	٣٧,٣	كومنولث الدول المستقلة ^١
٥,٥	٥,٣	٥,٧	٦,٧	٧,٤	٨,١	١١,٥	١٤,٠	١٤,٥	١٣,٥	آسيا النامية
٣,٦	٣,٦	٤,٦	٥,٥	٧,٦	٦,١	٦,٠	٥,٩	٩,١	٧,١	الشرق الأوسط
١٨,٦	١٨,٦	٢٠,٦	٢٧,٢	٣١,٣	٢٧,٧	٣٥,٥	٣٦,١	٤١,٢	٤٤,٥	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر التمويل الخارجي										
١٥,٦	١٥,٥	١٦,٦	١٩,٩	٢٢,١	٢٠,٨	٢٦,٠	٢٧,٧	٣٠,٦	٣١,٢	بلدان المركز المدين الصافي
٧,٢	٦,٨	١٠,٩	١٠,٨	٩,٥	١٢,٩	١٢,٥	١٤,٠	١٤,٦	١٣,٥	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
١١,٤	١١,٠	١٣,٤	٢١,٧	٢٨,٠	٢٢,٤	٣٠,٣	٣٢,٩	٤٤,٠	٤٢,٣	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.
^٢ تشير مدفوعات خدمة الدين إلى مدفوعات الفائدة الفعلية على إجمالي الدين زائد مدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل الفعلية. وتشمل التوقعات تأخير بنود التمويل الاستثنائي.
^٣ إجمالي الدين في نهاية السنة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في السنة المذكورة.

الدين الخارجي: حسب المنطقة

الجدول باء-٢٢ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية— حسب الإقليم: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن (بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية										
٤,٩٥٨,٦	٤,٥٤٥,٩	٤,٠٤٣,٦	٣,٣٩٢,٣	٣,٠٨٢,٠	٢,٩٤٥,٢	٢,٦٩٠,٠	٢,٤٦٣,٢	٢,٣٩٦,٤	٢,٣٧٨,٤	إجمالي الدين
١,١٩٩,٥	١,٠٧٦,٠	٩٢٧,٦	٧٧٣,٥	٦٢٨,٢	٥٢١,٦	٤٢٢,٢	٣٤٩,٧	٣٥٦,١	٣٠٩,٢	حسب أجل الاستحقاق
٣,٧٣٨,٦	٣,٤٤٩,١	٣,٠٩٥,١	٢,٥٩٩,٦	٢,٤٥٣,٦	٢,٤٠٤,٢	٢,٢٤٨,٩	٢,٠٩٥,٥	٢,٠٢١,٣	٢,٠٥٠,١	قصير الأجل
										طويل الأجل
٧٦٠,٩	٧٥٠,٣	٧٣٩,٨	٧٣٤,٨	٨٢٩,١	٩٥٠,٦	٩٥١,١	٩١٥,٣	٨٨٨,١	٨٩٠,٠	حسب نوع الدائن
١,٥٧٦,٥	١,٣١٨,٨	١,٠٨٣,٧	٨٦٠,٥	٧٣١,٨	٧٢٥,٤	٦٦٣,١	٦١٩,٨	٦٢٢,٤	٦٤٧,٩	جهات رسمية
٢,٦٢١,١	٢,٤٧٦,٨	٢,٢٢٠,١	١,٧٩٧,٠	١,٥٢١,١	١,٢٦٩,١	١,٠٧٥,٨	٩٢٨,٠	٨٨٥,٩	٨٤٠,٥	بنوك
										جهات خاصة أخرى
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
٢٧٧,٠	٢٦٢,٣	٢٥٢,٠	٢٣٦,٥	٢٨٣,٠	٣١٦,٣	٢٩٩,٨	٢٧٧,٣	٢٧٠,٧	٢٧٨,٩	إجمالي الدين
٢٣,٨	٢٢,٨	٢٢,٠	١٨,٨	١٥,٣	١٧,٨	١٦,٠	١٥,٢	١٤,٣	١٢,٩	حسب أجل الاستحقاق
٢٣٢,٧	٢١٨,٦	٢٠٩,٢	١٩٨,٥	٢٤٩,٥	٢٧٩,٢	٢٦٤,٩	٢٤٤,٢	٢٣٧,٥	٢٤٧,٠	قصير الأجل
										طويل الأجل
١٤٥,٢	١٣٨,٦	١٣٥,٩	١٣٩,١	١٩٥,٣	٢٢٨,٧	٢٢٠,٨	٢٠٦,٤	٢٠٠,٦	٢٠١,٣	حسب نوع الدائن
٧٣,٨	٦٩,٣	٦٥,٥	٥٧,٣	٥٤,٤	٥٤,٥	٥٠,١	٤٥,٥	٤٥,٥	٤٨,٥	جهات رسمية
٥٨,٠	٥٤,٤	٥٠,٧	٤٠,١	٣٣,٣	٣٣,١	٢٨,٩	٢٥,٤	٢٤,٦	٢٩,١	بنوك
										جهات خاصة أخرى
جنوب الصحراء										
٢٣٢,٢	٢١٨,٥	٢٠٨,٩	١٩٦,٥	٢٣٣,٣	٢٥٨,٣	٢٤١,٩	٢٢٣,٨	٢١٩,١	٢٢٤,٣	إجمالي الدين
١٨,٥	١٧,٩	١٧,٦	١٥,٤	١٠,٣	١٣,٧	١٢,٣	١١,٧	١١,٣	١١,١	حسب أجل الاستحقاق
١٩٣,٢	١٧٩,٨	١٧٠,٥	١٦١,٩	٢٠٤,٨	٢٢٥,٣	٢١٠,٥	١٩٤,٢	١٨٨,٨	١٩٤,١	قصير الأجل
										طويل الأجل
١١٧,١	١١٠,٩	١٠٨,١	١١٢,٧	١٥٩,٠	١٨٥,٩	١٧٧,٦	١٦٦,٦	١٦٣,٣	١٦١,٥	حسب نوع الدائن
٦٢,٢	٥٨,٠	٥٤,٤	٤٧,١	٤٤,١	٤٢,٦	٣٨,٦	٣٥,٥	٣٥,٦	٣٧,٩	جهات رسمية
٥٢,٩	٤٩,٧	٤٦,٤	٣٦,٨	٣٠,٢	٢٩,٧	٢٥,٦	٢١,٧	٢٠,٢	٢٤,٨	بنوك
										جهات خاصة أخرى
أوروبا الوسطى والشرقية										
١,١٤٤,٧	١,٠٦١,٨	٩٤٣,٨	٧٤٨,٠	٥٨٨,٨	٥٤٠,٢	٤٤٢,٣	٣٥٣,٥	٣٠٥,١	٢٩٩,٥	إجمالي الدين
٢٨٥,٦	٢٥٢,٢	٢١٩,٧	١٧٠,١	١٣٧,٧	١١٥,٥	٨٩,٢	٦٠,٤	٥٣,٩	٦٢,٢	حسب أجل الاستحقاق
٨٥٩,١	٨٠٨,٧	٧٢٤,١	٥٧٧,٩	٤٥١,٢	٤٢٤,٧	٣٥٣,١	٢٩٣,١	٢٥١,٢	٢٣٧,٣	قصير الأجل
										طويل الأجل
٦٥,٩	٦٥,٦	٦٢,٩	٦٢,١	٦٢,٢	٧٠,٣	٧٤,٢	٧٦,٥	٨٣,١	٧٧,٤	حسب نوع الدائن
٤١٧,٨	٣٧٦,٤	٣٢٨,٨	٢٧٨,٧	٢١٨,٠	٢٠١,٠	١٦٧,٦	١٣٣,٢	١٠٤,٤	١١٨,٤	جهات رسمية
٦٦٠,٩	٦١٩,٩	٥٥٢,١	٤٠٧,٢	٣٠٨,٧	٢٦٨,٩	٢٠٠,٥	١٤٣,٩	١١٧,٦	١٠٣,٧	بنوك
										جهات خاصة أخرى
كومونولث الدول المستقلة ^١										
٩٠٧,١	٧٦٣,٢	٦٤٣,٥	٤٥٩,٩	٣٦٠,٤	٢٩٨,٨	٢٥٢,٤	٢١١,٣	٢٠٠,٤	٢١٠,١	إجمالي الدين
١٠٨,٦	١٠٤,٣	٩٧,٣	٨٩,٠	٦٢,٢	٤٧,٤	٣٩,٩	٢٧,٦	٢٤,٣	٢٠,٨	حسب أجل الاستحقاق
٧٩٨,٥	٦٥٨,٩	٥٤٦,٣	٣٧٠,٩	٢٩٨,٢	٢٥١,٣	٢١٢,٥	١٨٣,٧	١٧٦,٠	١٨٩,٣	قصير الأجل
										طويل الأجل
٣٣,١	٣٣,١	٣٢,٤	٣١,٦	٥٤,١	٨١,٨	٨٤,٣	٨٣,٠	٨٩,١	١٠٠,٩	حسب نوع الدائن
٢٥٩,٦	١٥٥,٦	٩٩,٤	٦١,٢	٤٦,٩	٢٧,٩	٢١,٠	١٨,٦	١٩,٥	١٥,٤	جهات رسمية
٦١٤,٤	٥٧٤,٦	٥١١,٧	٣٦٧,٢	٢٥٩,٣	١٨٩,٠	١٤٧,١	١٠٩,٧	٩١,٨	٩٣,٧	بنوك
										جهات خاصة أخرى

الجدول باء-٢٢ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
										آسيا النامية
١.٢٤٥,٢	١.١٣٧,٢	٩٩١,٩	٨٩٤,٠	٨١٦,٤	٧٧٥,٥	٧١١,٣	٦٧٨,٣	٦٧٤,٧	٦٥٢,٨	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
٤٠٨,٤	٣٥٥,٨	٢٨٩,٤	٢٥٩,١	٢٢٢,٨	١٧٤,٧	١٢٨,٧	١٠٦,٦	١٠٥,٢	٥٣,٢	قصير الأجل
٨٣٦,٨	٧٨١,٣	٧٠٢,٥	٦٣٤,٩	٥٩٣,٥	٦٠٠,٧	٥٨٢,٥	٥٧١,٧	٥٦٩,٣	٥٩٩,٥	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٢٩٩,١	٢٩٥,٠	٢٨٨,٨	٢٨٣,٨	٢٨٧,٤	٢٩٧,٠	٢٩١,٤	٢٨٥,١	٢٧٧,٤	٢٨٦,٨	جهات رسمية
٤٤٣,٨	٣٦٧,٩	٢٦٩,٧	٢٢١,٥	١٩٤,٧	١٩٠,٠	١٧٩,٧	١٧١,٤	١٧٧,٨	١٨٠,٦	بنوك
٥٠٢,٣	٤٧٤,٣	٤٢٣,٤	٣٨٨,٧	٣٣٤,٣	٢٨٨,٥	٢٤٠,١	٢٢١,٨	٢١٩,٤	١٨٥,٥	جهات خاصة أخرى
										الشرق الأوسط
٤٦١,٠	٤١٩,١	٣٧٤,١	٣٠٨,٥	٢٣٧,٠	٢١٥,٨	١٩٢,١	١٧٨,٦	١٧٣,٣	١٧٦,٠	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
١٩٢,٢	١٧٣,٤	١٥١,٩	١٢٥,٨	٩٣,٧	٨٢,٤	٦٨,٨	٥٦,٩	٥٦,٩	٥٣,١	قصير الأجل
٢٦٨,٨	٢٤٥,٧	٢٢٢,١	١٨٢,٨	١٤٣,٣	١٣٣,٤	١٢٣,٢	١٢١,٧	١١٦,٤	١٢٢,٩	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٦٦,٤	٦٨,٥	٧٠,٢	٧١,٧	٦٤,٧	٦٤,٨	٦٢,٧	٥٧,٨	٥٣,٢	٥٥,٨	جهات رسمية
١٤٤,٨	١٢٧,٧	١١٠,٤	٩١,٧	٦٦,٤	٦٧,٠	٥٧,٦	٥٣,٩	٥٩,١	٦٣,٠	بنوك
٢٤٩,٨	٢٢٣,٠	١٩٣,٥	١٤٥,١	١٠٥,٩	٨٤,٠	٧١,٨	٦٦,٩	٦٠,٩	٥٧,٣	جهات خاصة أخرى
										نصف الكرة الغربي
٩٢٣,٦	٩٠٢,٣	٨٣٨,٢	٧٤٥,٤	٧٩٦,٥	٧٩٨,٦	٧٩٢,١	٧٦٤,١	٧٧٢,٢	٧٦١,١	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
١٨٠,٩	١٦٦,٤	١٤٧,٢	١١٠,٧	٩٦,٥	٨٣,٨	٧٩,٥	٨٣,٠	١٠١,٣	١٠٦,٩	قصير الأجل
٧٤٢,٨	٧٣٥,٩	٦٩٠,٩	٦٣٤,٧	٧٠٠,٠	٧١٤,٨	٧١٢,٦	٦٨١,١	٦٧٠,٩	٦٥٤,٢	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
١٥١,٢	١٤٩,٧	١٤٩,٧	١٤٦,٥	١٦٥,٥	٢٠٨,٠	٢١٧,٧	٢٠٦,٦	١٨٤,٥	١٦٧,٩	جهات رسمية
٢٣٦,٨	٢٢٢,٠	٢٠٩,٩	١٥٠,٢	١٥١,٤	١٨٥,٠	١٨٦,٩	١٩٧,٢	٢١٦,١	٢٢٢,٠	بنوك
٥٣٥,٦	٥٣٠,٦	٤٧٨,٦	٤٤٨,٧	٤٧٩,٦	٤٠٥,٦	٣٨٧,٥	٣٦٠,٣	٣٧١,٦	٣٧١,١	جهات خاصة أخرى

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الدين الخارجي: حسب المعايير التحليلية

الجدول باء-٢٣ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية — حسب المعايير التحليلية: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١,٢٧٦,٣	١,١٠٦,٥	٩٦١,٤	٧٣٦,٣	٦١٩,٢	٥٥٦,٨	٤٩٦,٠	٤٤١,٦	٤٢٦,٤	٤٤٢,٦	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٢٢٧,٩	٢١٠,٥	١٩٠,٦	١٦٨,٤	١١٥,٨	٩٥,٢	٧٩,٥	٦١,٢	٥٨,٤	٥٣,٥	قصر الأجل
١,٠٤٨,٣	٨٩٦,٠	٧٧٠,٨	٥٦٧,٩	٥٠٣,٤	٤٦١,٦	٤١٦,٥	٣٨٠,٤	٣٦٨,٠	٣٨٩,١	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
٩٦,٨	٩٤,٩	٩٨,٠	١٠١,٤	١٤٤,٩	١٩٥,٧	١٩٣,٨	١٨٤,١	١٨١,٥	١٩٥,٩	جهات رسمية
٤٠١,٦	٢٨١,٤	٢٠٩,٠	١٥٤,٧	١٢٠,٨	١٠٠,١	٨٤,٩	٧٨,٥	٨٧,٠	٨٧,٣	بنوك
٧٧٧,٩	٧٣٠,٣	٦٥٤,٤	٤٨٠,٢	٣٥٣,٥	٢٦٠,٩	٢١٧,٤	١٧٩,١	١٥٧,٨	١٥٩,٥	جهات خاصة أخرى
غير الوقود										
٣,٦٨٢,٣	٣,٤٣٩,٤	٣,٠٨٢,١	٢,٦٥٦,٠	٢,٤٦٢,٨	٢,٣٨٨,٤	٢,١٩٤,٠	٢,٠٢١,٥	١,٩٧٠,٠	١,٩٣٥,٨	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٩٧١,٥	٨٦٥,٥	٧٣٧,٠	٦٠٥,١	٥١٢,٤	٤٢٦,٤	٣٤٢,٧	٢٨٨,٥	٢٩٧,٧	٢٥٥,٧	قصر الأجل
٢,٦٩٠,٣	٢,٥٥٣,٩	٢,٣٤٥,٢	٢,٠٣١,٧	١,٩٥٠,٢	١,٩٤٢,٦	١,٨٥١,٣	١,٧٣٢,٤	١,٦٧٢,٣	١,٦٧٩,١	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
٦٦٤,٢	٦٥٥,٥	٦٤١,٨	٦٣٣,٤	٦٨٤,٢	٧٥٤,٨	٧٥٧,٣	٧٣١,٢	٧٠٦,٥	٦٩٤,١	جهات رسمية
١,١٧٤,٩	١,٠٣٧,٤	٨٧٤,٧	٧٠٥,٨	٦١١,٠	٦٢٥,٣	٥٧٨,٢	٥٤١,٤	٥٣٥,٤	٥٦٠,٧	بنوك
١,٨٤٣,٢	١,٧٤٦,٥	١,٥٦٥,٧	١,٣١٦,٨	١,١٦٧,٦	١,٠٠٨,٢	٨٥٨,٥	٧٤٩,٠	٧٢٨,١	٦٨١,٠	جهات خاصة أخرى
منتجات أولية غير الوقود										
٨٢,٨	٨٤,٠	٨٠,٧	٧٧,٠	٨٩,٣	٩٣,٩	٨٩,٨	٨٦,٥	٨٩,٥	٨٧,٠	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
١٢,٦	١٢,٣	١١,٨	١٠,٤	٨,٣	٨,٧	٧,٩	٦,٤	٥,٩	٦,٨	قصر الأجل
٧٠,٢	٧١,٧	٦٨,٩	٦٦,٦	٨١,٠	٨٥,١	٨١,٩	٨٠,١	٨٣,٦	٨٠,١	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
٢٧,٦	٢٩,١	٢٩,١	٢٧,٦	٤٠,٩	٤٩,٠	٤٨,١	٤٦,٧	٤٩,٨	٤٩,٠	جهات رسمية
٠,٣	٠,٣	٠,٨	٠,٦	٠,٧	١,٩	١,٩	١,٨	١,٧	١,٧	بنوك
٥٤,٩	٥٤,٦	٥٠,٩	٤٨,٧	٤٧,٦	٢٥,٧	٢١,٩	٢١,٥	٢٢,٣	٢٠,٢	جهات خاصة أخرى
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز المدني الصافي										
٣,١٧٤,٧	٣,٠١٠,٥	٢,٧٥٠,٠	٢,٣٥٢,١	٢,١٨٣,٧	٢,١٥٢,٩	١,٩٩٤,٣	١,٨٣٨,٥	١,٧٨٣,٦	١,٧٨٨,٢	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٦٣٩,٦	٥٨٤,٨	٥١٧,٨	٤٠٣,٧	٣٣٩,٧	٢٨٦,٠	٢٣٦,١	٢٠٣,٧	٢١٩,٩	٢٣٢,٥	قصر الأجل
٢,٥١٤,٦	٢,٤٢٥,٩	٢,٢٣٢,٢	١,٩٤٨,٤	١,٨٤٤,٠	١,٨٤٧,٧	١,٧٥٨,٢	١,٦٣٤,٨	١,٥٦٣,٧	١,٥٥٥,٧	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
٦٤٤,٤	٦٣٢,٦	٦١٦,٠	٦٠٤,٨	٦٥٤,١	٧٢٤,٣	٧٢٩,٥	٦٩٩,٨	٦٧٥,٥	٦٦٤,٧	جهات رسمية
٩٣٧,٢	٨٦٤,٦	٧٨٥,٦	٦٤١,٦	٥٥٧,٥	٥٨٦,٢	٥٤٠,٤	٥١٢,٠	٥٠٤,٠	٥٢٩,٥	بنوك
١,٥٩٣,١	١,٥١٣,٣	١,٣٤٨,٤	١,١٠٥,٦	٩٧٢,١	٨٤٢,٤	٧٢٤,٤	٦٢٦,٦	٦٠٤,٢	٥٩٤,٠	جهات خاصة أخرى
التمويل الرسمي										
١٤٠,٨	١٣٣,١	١٢٣,٦	١٢٤,٠	١٣٧,٠	١٤٣,٢	١٣٥,٠	١٢٤,٢	١٢١,٧	١١٧,٨	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٨,٢	٧,٨	٧,٦	٨,٠	٧,٦	٧,٣	٧,٥	٧,٨	١٥,٩	١٢,٢	قصر الأجل
١٣٢,٦	١٢٥,٣	١١٦,١	١١٦,٠	١٢٩,٤	١٣٦,٠	١٢٧,٥	١١٦,٤	١٠٥,٨	١٠٥,٥	طويل الأجل
حسب نوع الدائن										
٨٧,٣	٨٢,١	٧٤,٦	٧٥,٩	٩١,٤	٩٨,٩	٩٣,٢	٨٥,٤	٨٠,٣	٧٧,٢	جهات رسمية
١٤,٠	١٢,٩	١١,٨	١٢,٦	١١,٥	١٠,٩	١٠,٥	٩,٩	٩,١	٧,٨	بنوك
٣٩,٥	٣٨,١	٣٧,٢	٣٥,٤	٣٤,٢	٣٣,٥	٣١,٣	٢٨,٩	٢٢,٣	٢٢,٧	جهات خاصة أخرى

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٢٣ (تتمة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦									
٤٩٠,٥	٥١١,٢	٤٩٩,٠	٤٧٧,٩	٥٤٥,٨	٥٤٢,٤	٥٢٨,٥	٥٠٥,٤	٥١٢,٠	٥٠٨,٨
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
٥٦,٨	٥٦,٠	٥٥,٤	٤٨,٩	٣٩,٥	٢٣,٧	١٩,٤	١٧,٢	٢٨,٨	٣٢,٧
قصير الأجل									
٤١٣,١	٤٣٤,٤	٤٢٢,٧	٤٠٩,٧	٤٨٨,١	٤٩٩,٤	٤٩٠,١	٤٧٠,٣	٤٦٤,٣	٤٥٧,٠
طويل الأجل									
حسب نوع الدائن									
٢٤٩,٤	٢٤٧,٨	٢٤٨,٥	٢٤٧,٨	٢٨٤,٠	٣٠٣,٤	٣٠٢,٦	٢٨٧,٩	٢٨١,٣	٢٧٦,٤
جهات رسمية									
٨٠,٥	٧٥,٦	٧٠,١	٦٩,٧	٦٧,٩	٧٤,٠	٧٥,٣	٧٧,٥	٨٦,٥	٨٩,٣
بنوك									
١٦٠,٥	١٨٧,٧	١٨٠,٤	١٦٠,٤	١٩٣,٩	١٦٤,٩	١٥٠,٥	١٤٠,١	١٤٤,٢	١٤٣,١
جهات خاصة أخرى									
مجموعات أخرى									
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون									
٧٧,٢	٧٢,٦	٦٧,٦	٧٥,٩	١٠٨,٦	١٢٤,٩	١٢٠,٢	١١١,٧	١١٣,٠	١١٠,٨
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٢,٩	١,١
قصير الأجل									
٧٦,٥	٧١,٩	٦٧,٠	٧٥,٢	١٠٧,٨	١٢٤,١	١١٩,٥	١١١,٠	١١٠,١	١٠٩,٧
طويل الأجل									
حسب نوع الدائن									
٦٦,٧	٦٢,٧	٥٧,٦	٦٥,٠	٩٨,٧	١١٢,٧	١٠٩,٣	١٠٢,٩	١٠٤,٢	١٠٤,٥
جهات رسمية									
٧,٤	٦,٨	٦,٧	٧,٣	٦,٢	٨,٤	٧,٥	٧,٠	٦,٥	٢,٩
بنوك									
٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٧	٣,٨	٣,٩	٣,٣	١,٨	٢,٢	٣,٤
جهات خاصة أخرى									
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									
٥٤٢,٦	٤٩٦,٩	٤٥٠,١	٣٧٩,٧	٣١٧,٣	٣٠٣,٤	٢٧٩,٠	٢٥٨,٧	٢٤٨,٩	٢٥٣,٦
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
١٩٧,٧	١٧٨,٦	١٥٦,٥	١٢٩,٤	٩٨,٩	٨٦,٦	٧٢,٥	٦٠,٥	٥٩,٩	٥٤,٩
قصير الأجل									
٣٤٤,٤	٣١٧,٨	٢٩٣,١	٢٤٩,٩	٢١٨,٠	٢١٦,٤	٢٠٦,١	١٩٧,٩	١٨٨,٧	١٩٨,٤
طويل الأجل									
حسب نوع الدائن									
١٢٤,٠	١٢٣,٤	١٢٤,٦	١٢٣,٥	١٢٥,٦	١٣١,٤	١٢٩,٣	١١٩,١	١٠٩,٨	١١٤,٢
جهات رسمية									
١٦١,٢	١٤٣,٦	١٢٥,٧	١٠٦,٠	٨٠,٨	٨٢,٩	٧٣,٠	٦٧,٣	٧٢,٢	٧٦,٨
بنوك									
٢٥٧,٤	٢٣٠,٠	١٩٩,٧	١٥٠,٣	١١٠,٨	٨٩,١	٧٦,٨	٧٢,٤	٦٦,٩	٦٢,٧
جهات خاصة أخرى									

الدين الخارجي: نسبة الدين

الجدول باء-٢٤ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي^١

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٢٤,٩	٢٥,١	٢٦,٦	٢٧,٠	٢٨,٨	٣٢,٨	٣٥,٦	٣٧,٠	٣٦,٩	٣٧,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
١٩,٦	٢٠,٥	٢٣,١	٢٤,٩	٣٤,١	٤٤,٤	٥١,٨	٦٠,٥	٦٢,٦	٦٢,٧	إفريقيا
٢٠,٩	٢١,٩	٢٤,٥	٢٦,٦	٣٦,٥	٤٧,٦	٥٥,٥	٦٥,٩	٦٨,٥	٦٧,٣	جنوب الصحراء
٥١,٨	٥١,٠	٥١,٤	٥١,٢	٤٥,١	٤٩,٣	٤٩,٨	٤٩,٢	٤٨,٦	٤٥,٣	أوروبا الوسطى والشرقية
٣٤,٧	٣٤,٥	٣٨,٠	٣٥,٤	٣٥,٩	٣٨,٥	٤٤,١	٤٥,٦	٤٨,٤	٥٩,٥	كومنولث الدول المستقلة ^٢
١٦,٧	١٦,٩	١٧,٣	١٩,١	٢٠,٣	٢٢,٢	٢٣,٦	٢٥,٦	٢٧,٨	٢٨,٢	آسيا النامية
٢٤,١	٢٤,٢	٢٧,٠	٢٦,٠	٢٣,٣	٢٦,٢	٢٧,٠	٢٨,١	٢٧,٤	٢٨,٠	الشرق الأوسط
٢١,٤	٢٢,٢	٢٤,٣	٢٥,٢	٣١,٤	٣٨,٤	٤٣,٩	٤٤,١	٣٩,٥	٣٧,٨	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
٢٥,٦	٢٥,١	٢٨,٢	٢٦,٦	٢٧,٧	٣١,٧	٣٥,٩	٣٧,٣	٣٧,٦	٤١,٥	الوقود
٢٤,٧	٢٥,١	٢٦,٢	٢٧,٢	٢٩,١	٣٣,١	٣٥,٥	٣٦,٩	٣٦,٨	٣٦,٢	غير الوقود
٢٦,٧	٢٨,٥	٢٩,٦	٣٢,٢	٤٤,٨	٥٦,٨	٦٨,٠	٧٣,٣	٧٥,٧	٦٩,١	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٣٠,٥	٣١,٢	٣٢,٦	٣٣,٣	٣٥,٦	٤١,٣	٤٤,٧	٤٦,٥	٤٥,٠	٤٣,٩	بلدان المركز المدين الصافي
٢٩,٩	٣١,٤	٣٣,٧	٣٨,٦	٤٨,٥	٥٧,٦	٦١,٠	٦١,٣	٦٠,٩	٥٩,٥	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب										
تجربة خدمة الدين										
٢٩,١	٣٣,٥	٣٧,٨	٤٢,٦	٥٧,٨	٦٥,٩	٧٣,٢	٨٣,١	٧٠,٣	٦٨,٧	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦
مجموعات أخرى										
٣٦,٥	٣٧,٥	٣٠,٠	٣٩,٠	٦٣,٣	٨٢,٩	٩١,٢	٩٥,٧	١٠٢,٤	١٠٢,٨	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٢٣,٨	٢٤,٠	٢٦,٨	٢٦,٤	٢٥,٧	٢٩,٨	٣٢,٠	٣٣,٦	٣٢,٨	٣٣,٦	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ الدين في نهاية السنة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في السنة المذكورة.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٢٥ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: نسب خدمة الدين^١
(٪ من صادرات السلع والخدمات)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
مدفوعات الفائدة^٢									
٣,٨	٣,٧	٤,٤	٤,٦	٤,٤	٤,٧	٥,٧	٦,١	٧,٣	٧,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٨	٥,٤	٧,٧	٧,٧
٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٣	٣,٢	٤,٢	٤,٢	٦,٧	٦,٤
٧,٣	٧,٤	٧,٥	٧,٣	٧,١	٧,٩	٩,٠	٩,٣	١٠,٤	١٠,٣
٧,٨	٧,٦	١١,٠	١١,٩	٩,٤	٨,٣	١٠,٩	٧,٥	٧,٤	٨,٠
٢,٠	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٩	٣,٥	٤,٢	٤,٧
١,٨	١,٦	٢,٢	٢,١	١,٧	١,٨	٢,٤	١,٦	٢,٠	٢,١
٥,١	٥,١	٦,٢	٦,٧	٧,٤	٧,٩	٩,٧	١١,٤	١٣,٨	١٣,٦
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر إيرادات التصدير									
٤,١	٣,٩	٥,٧	٥,٩	٤,٨	٤,٨	٦,٣	٤,٧	٥,٦	٥,٤
٣,٦	٣,٧	٣,٩	٤,١	٤,٢	٤,٦	٥,٦	٦,٥	٧,٨	٨,١
١,٤	١,٥	١,٨	٢,١	٢,٨	٣,١	٤,٢	٥,٧	٧,٩	٨,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٥,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٥	٥,٦	٦,٠	٧,٢	٨,٢	٩,٨	١٠,٣
٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٤	٣,٤	٤,١	٤,٦	٤,٧
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢									
٣,٤	٣,٤	٤,٢	٤,٧	٥,٠	٥,٣	٦,٤	٩,٠	١٣,٠	١٥,٢
مجموعات أخرى									
١,٦	١,٦	١,٦	٢,١	٣,٥	٣,٧	٤,٢	٣,٩	٦,٥	٦,٨
١,٧	١,٦	٢,١	٢,٣	١,٩	٢,٢	٢,٩	٢,٦	٣,١	٣,٣
استهلاك الدين^٣									
٦,٦	٦,٦	٧,٤	١٠,٣	١١,٣	١٠,٣	١٢,٩	١٣,٨	١٥,٠	١٥,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
٣,٦	٣,٢	٥,٧	١٥,٤	١٠,٤	٨,٤	٩,٣	٩,٠	١٠,٤	٩,٩
٣,٩	٣,٢	٦,٠	١٥,٢	١٠,٧	٧,١	٨,٢	٧,٦	١٠,١	٨,٩
١٢,٦	١٢,٢	١٣,٠	١٣,٧	١٤,٣	١٤,٢	١٦,٠	١٥,٩	١٥,٠	١٥,٢
١٠,٠	٩,٩	١١,٤	١٨,٢	١٨,٢	١٦,٢	١٧,٢	١٨,٩	١٦,٦	٢٩,٣
٣,٥	٣,٤	٣,٨	٤,٥	٥,٣	٥,٧	٨,٦	١٠,٥	١٠,٣	٨,٨
١,٨	٢,٠	٢,٤	٣,٤	٥,٩	٤,٣	٣,٦	٤,٣	٧,١	٥,١
١٣,٥	١٣,٥	١٤,٤	٢٠,٥	٢٤,٠	١٩,٨	٢٥,٩	٢٤,٧	٢٧,٤	٣٠,٨
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر إيرادات التصدير									
٤,٩	٤,٩	٦,١	١١,٢	١١,٧	٩,٧	١٠,١	١٠,٩	١١,٥	١٤,٠
٧,٣	٧,٣	٧,٨	١٠,٠	١١,١	١٠,٥	١٣,٧	١٤,٧	١٦,٠	١٦,٢
٧,٧	٥,٢	٥,٨	١٥,٦	١٠,٣	١٦,١	١٧,٥	٢٠,٧	١٧,٩	١٦,٥
حسب مصدر التمويل الخارجي									
١٠,٦	١٠,٥	١١,٣	١٤,٤	١٦,٥	١٤,٨	١٨,٩	١٩,٥	٢٠,٨	٢٠,٩
٤,٨	٤,٤	٨,٣	٧,٩	٦,٢	٩,٤	٩,١	٩,٩	١٠,١	٨,٨
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٢									
٨,٠	٧,٦	٩,٢	١٧,٠	٢٢,٩	١٧,١	٢٣,٩	٢٣,٩	٣١,٠	٢٧,١
مجموعات أخرى									
٦,٢	٢,٩	١٠,٩	٢٥,١	٥,٥	٩,٣	٦,٧	٧,٦	١١,٩	١٢,٨
١,٩	٢,٢	٢,٧	٤,٩	٦,٤	٥,٣	٤,٨	٥,٤	٧,٧	٦,١

^١ ما عدا مدفوعات خدمة الدين المؤداة إلى صندوق النقد الدولي.

^٢ مدفوعات الفائدة على إجمالي الدين ومدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل. وتعكس التقديرات للفترة حتى نهاية ٢٠٠٧ مدفوعات خدمة الدين المؤداة فعلا. وتأخذ تقديرات عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ في الاعتبار بنود التمويل الاستثنائي المتوقع، بما في ذلك تراكم المتأخرات واتفاقات إعادة الجدولة. وفي بعض الحالات تشمل الأرقام على مدفوعات استهلاك الدين المرتبطة بعمليات تخفيض الدين.

^٣ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

السيناريو الأساسي متوسط الأجل: البلدان النامية

الجدول باء-٢٦ اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية—السيناريو الأساسي متوسط الأجل: مؤشرات اقتصادية مختارة

متوسط أربع سنوات	متوسط أربع سنوات		متوسط ثمان سنوات					
	٢٠١٠-٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٩-٢٠٠٦	٢٠٠٥-١٩٩٨	١٩٩٧-١٩٩٠
التغير السنوي %								
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية								
٧,٠	٦,٦	٦,٧	٧,٩	٧,٨	٧,٢	٥,١	٣,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٩,٨	٨,٧	٧,١	٨,٩	١٠,٩	٨,٩	٨,٤	٨,٢	حجم الصادرات ^١
—	٠,٥-	٤,٥	١,٤	٤,٧	٢,٥	١,٤	٠,٦-	معدلات التبادل التجاري ^١
١٠,٨	١٠,٧	١١,٨	١٢,٨	١٤,٤	١٢,٤	٧,٧	٨,٠	حجم الواردات ^١
المجموعات الإقليمية								
إفريقيا								
٥,٧	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٦,٢	٤,٧	٢,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٤,٦	٧,٣	٥,٦	٤,٨	٣,٤	٥,٣	٥,٥	٥,٢	حجم الصادرات ^١
٠,٥-	٠,٧	١١,٠	٢,٨	٨,٤	٥,٦	٢,٨	١,٠-	معدلات التبادل التجاري ^١
٦,١	٩,٢	١٠,٨	١٣,٧	١٠,٦	١١,١	٦,٨	٤,٠	حجم الواردات ^١
أوروبا الوسطى والشرقية								
٤,٩	٤,٣	٤,٤	٥,٨	٦,٦	٥,٣	٣,٨	١,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٩,٩	٩,٣	٩,٥	١٠,٧	١٣,٧	١٠,٨	٨,٨	٨,٧	حجم الصادرات ^١
٠,٥	٠,٤	١,٢-	١,٦	١,٤-	٠,٢-	٠,٢	١,٦-	معدلات التبادل التجاري ^١
٩,٥	٨,٧	٩,١	١٢,٤	١٤,١	١١,٠	٨,٥	١٠,٢	حجم الواردات ^١
كومنولث الدول المستقلة^٢								
٥,٨	٦,٥	٧,٠	٨,٥	٨,٢	٧,٥	٥,٥	...	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٥,٣	٦,٠	٦,٨	٦,٥	٨,٠	٦,٨	٥,٩	...	حجم الصادرات ^١
١,٣-	٢,٠-	١٠,٤	٢,٧	٦,٧	٤,٣	٥,٣	...	معدلات التبادل التجاري ^١
٨,٥	١٣,١	١٨,٨	٢١,٤	١٧,١	١٧,٦	٧,٢	...	حجم الواردات ^١
آسيا النامية								
٨,٩	٨,٤	٨,٢	٩,٧	٩,٦	٩,٠	٦,٩	٧,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١٣,٦	١٢,٠	٩,٥	١٤,١	١٧,٨	١٣,٣	١٢,٣	١٣,٦	حجم الصادرات ^١
٠,٨	٠,١	٠,٣-	٠,٧	٢,٨	٠,٨	١,٤-	٠,١	معدلات التبادل التجاري ^١
١٤,٦	١٢,٦	١١,٥	١٣,٤	١٦,٣	١٣,٤	٩,٨	١١,٩	حجم الواردات ^١
الشرق الأوسط								
٦,٠	٦,١	٦,١	٥,٨	٥,٨	٦,٠	٤,٥	٤,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٥,٤	٥,٨	٣,٧	١,٩	٣,١	٣,٦	٤,٦	٧,٤	حجم الصادرات ^١
٠,٩-	١,٢-	١٧,١	٠,٨	٧,١	٥,٧	٧,٢	٠,٣	معدلات التبادل التجاري ^١
٩,٩	١٣,٨	١٢,٦	٤,٧	١١,٤	١٠,٦	٦,٨	٥,٢	حجم الواردات ^١
نصف الكرة الغربي								
٤,٢	٣,٦	٤,٤	٥,٦	٥,٥	٤,٨	٢,٦	٣,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٦,٦	٤,٠	٢,٨	٤,٨	٥,٢	٤,٢	٥,٤	٨,٦	حجم الصادرات ^١
١,٣-	٢,١-	٤,٩	٢,١	٧,٤	٣,٠	١,٧	٠,٢-	معدلات التبادل التجاري ^١
٦,٠	٥,٣	١١,٣	١٢,٦	١٢,٥	١٠,٤	٤,٥	١٢,٤	حجم الواردات ^١
المجموعات التحليلية								
بلدان المركز والمدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين								
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦								
٥,٨	٦,٠	٦,١	٦,٥	٦,٥	٦,٢	٣,١	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٦,٦	٦,٨	٥,٤	٥,٨	٥,٤	٥,٨	٤,٩	٨,٣	حجم الصادرات ^١
٠,٢-	٠,٩	١,٦	٠,٨	٦,٨	٢,٥	١,٠-	—	معدلات التبادل التجاري ^١
٧,٣	٨,٠	٩,٣	٩,٨	١٠,٢	٩,٣	٢,٧	٨,٤	حجم الواردات ^١

الملحق الإحصائي

الجدول باء-٢٦ (تتمة)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠١	١٩٩٧
% من صادرات السلع والخدمات							
٦,٣	٨,٩	١٠,٧	١١,٠	١٢,٦	١١,٠	٢,٢	٤,٨-
٦١,٧	٦٦,٦	٦٦,٤	٧٠,٧	٧٠,٣	٧٧,٣	١٢٦,٢	١٣٩,٩
١٠,٠	١٠,٤	١٠,٣	١١,٧	١٤,٩	١٥,٧	٢٢,٢	٢٢,٢
٤,٠	٣,٨	٣,٧	٤,٤	٤,٦	٤,٤	٧,٣	٨,٢
٦,٠	٦,٦	٦,٦	٧,٤	١٠,٣	١١,٣	١٥,٠	١٤,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية							
إفريقيا							
١,٢-	٢,٢	٤,١	٠,٤	٨,٠	٥,١	٠,٩	٣,٥-
٥٠,٥	٤٨,٠	٤٩,٢	٥٩,٣	٦٤,٠	٩٠,٥	١٨٣,٦	٢١٩,٣
٥,٦	٥,٧	٥,٢	٧,٨	١٧,٩	١٣,٦	١٨,١	٢٦,١
٢,٦	٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٥	٣,٣	٧,٧	١٢,٤
٣,٠	٣,٦	٣,٢	٥,٧	١٥,٤	١٠,٤	١٠,٤	١٣,٧
أوروبا الوسطى والشرقية							
١٠,٠-	١٤,٥-	١٥,٩-	١٥,٤-	١٤,٤-	١١,٦-	٦,٥-	١٠,٩-
٩٥,٧	١٠٩,٠	١١٢,٤	١١٩,٣	١١٨,٨	١١١,٨	١٢٤,٨	١١٤,٦
١٨,٨	٢٠,٠	١٩,٦	٢٠,٥	٢١,٠	٢١,٤	٢٧,٤	٢١,٠
٧,٠	٧,٣	٧,٤	٧,٥	٧,٣	٧,١	١٠,٤	٩,٤
١١,٨	١٢,٦	١٢,٢	١٣,٠	١٣,٧	١٤,٣	١٧,٠	١١,٦
كومونولث الدول المستقلة							
٩,٣-	٨,٠	١٤,٣	١٣,١	٢٠,١	٢٢,٧	٢٠,٠	٤,٣-
١٦٤,٧	١١٥,٥	١٠٢,٧	١١٠,٣	٩٤,٥	٩٢,٦	١٢٠,٨	١٣٥,١
٢٥,٨	١٧,٧	١٧,٥	٢٢,٥	٣٠,١	٢٧,٦	٢٤,٠	١٧,٣
١٣,٣	٧,٨	٧,٦	١١,٠	١١,٩	٩,٤	٧,٤	٩,٤
١٢,٦	١٠,٠	٩,٩	١١,٤	١٨,٢	١٨,٢	١٦,٦	٧,٩
آسيا النامية							
١٤,٠	١٤,٠	١٤,٢	١٧,٠	١٤,٩	١٠,٦	٥,٣	١,٧
٢٩,٠	٤٢,٧	٤٤,٠	٤٤,١	٤٧,٩	٥٣,٨	٩٧,٩	١١٧,٠
٣,٩	٥,٥	٥,٣	٥,٧	٦,٧	٧,٤	١٤,٥	١٤,٤
١,٥	٢,٠	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٤,٢	٥,١
٢,٤	٣,٥	٣,٤	٣,٨	٤,٥	٥,٣	١٠,٣	٩,٣
الشرق الأوسط							
٢٣,٨	٣٤,١	٣٨,٦	٣٤,٣	٣٥,٠	٣٣,٨	١٦,١	٦,٣
٤٨,٤	٤٢,٥	٤٠,٦	٤٦,٧	٤٣,٧	٤٠,٠	٧٠,١	٧٥,٨
٣,٨	٣,٦	٣,٦	٤,٦	٥,٥	٧,٦	٩,١	١٣,٠
٢,٢	١,٨	١,٦	٢,٢	٢,١	١,٧	٢,٠	٢,٦
١,٦	١,٨	٢,٠	٢,٤	٣,٤	٥,٩	٧,١	١٠,٤
نصف الكرة الغربي							
٤,٨-	٣,٨-	١,٤-	١,٩	٥,٩	٥,٤	١٣,٤-	١٩,٤-
٨٦,٧	٨٩,٢	٨٩,٧	٩٦,٣	٩٦,٧	١٢٢,٣	١٩١,١	٢٠٣,٠
١٩,٠	١٨,٦	١٨,٦	٢٠,٦	٢٧,٢	٣١,٣	٤١,٢	٤٢,٢
٥,٧	٥,١	٥,١	٦,٢	٦,٧	٧,٤	١٣,٨	١٣,٨
١٣,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٤,٤	٢٠,٥	٢٤,٠	٢٧,٤	٢٨,٤
المجموعات التحليلية							
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين							
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦							
٩,٠-	٦,٩-	٦,١-	٤,١-	—	٣,١-	٢,٩-	١٦,٠-
٨٨,٤	٩٩,٣	١١١,٨	١٢٥,٦	١٣٨,٨	١٨٥,٩	٢٩٢,٠	٢٨٨,٤
٩,٥	١١,٤	١١,٠	١٣,٤	٢١,٧	٢٨,٠	٤٤,٠	٣٨,٠
٢,٨	٣,٤	٣,٤	٤,٢	٤,٧	٥,٠	١٣,٠	١٤,٧
٦,٦	٨,٠	٧,٦	٩,٢	١٧,٠	٢٢,٩	٣١,٠	٢٣,٣

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومونولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ مدفوعات الفائدة على إجمالي الدين زائد مدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل فقط. وتشمل التوقعات تأثير بنود التمويل الاستثنائي، وتستبعد منها مدفوعات خدمة الدين لصندوق النقد الدولي.